



عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

دار الإحياء التراث

والطبعات القديمة

جمهورية مصر العربية - القاهرة

الجمعية الخيرية، الحي الثالث - فيلا 153

الهاتف: 0020112799511

International Library of manuscripts (I.L.M.)

1120736

بم الترخيص رقم: 3017/2013

بم الترخيص رقم: 3-3-2013-377

info@daral-ahya.com



إدارة دار الإحياء التراث

الهاتف: 00966112799511

الهاتف: 00966112799511



دار الإحياء

الهاتف: 00966112799511

الهاتف: 00966112799511

دار الإحياء

التنسيق والنشر

مكتبة

الكويت - حي الفحيحين - حي الفحيحين

م.ب. ١٣٤٦ - حي الفحيحين

البريد الإلكتروني: info@daral-ahya.com

الهاتف: 00966112799511

الهاتف: 00966112799511

Dar al-hayat@libya.com

Ahlu20201@hotmail.com

www.daral-ahya.net

الموزعون المعتمدون

١. دولة الكويت

دار الإحياء للتنسيق والنشر - حي الفحيحين

الهاتف: 00966112799511

٢. جمهورية مصر العربية

دار الأصالة للنشر والتوزيع - القاهرة

الهاتف: 0020112799511

الهاتف: 0020112799511

٣. المملكة العربية السعودية

مكتبة الرشيد - الرياض

دار التعمير للنشر والتوزيع - الرياض

دار الفتح للنشر والتوزيع - جدة

مكتبة النسي - الدمام

الهاتف: 00966112799511

الهاتف: 00966112799511

الهاتف: 00966112799511

الهاتف: 00966112799511

٤. برطانيا

مكتبة سفينة النجاة

الهاتف: 0044112799511

٥. المملكة المغربية

دار الرشيد الجديدة - الدار البيضاء

الهاتف: 0021212799511

٦. الجمهورية التركية

مكتبة الإرشاد - إسطنبول

الهاتف: 0090112799511

٧. جمهورية أفغانستان

مكتبة ضياء الإسلام

مكتبة السلام - كابل

الهاتف: 0093112799511

الهاتف: 0093112799511

٨. الجمهورية العربية السورية

دار النور - دمشق

الهاتف: 00963112799511

٩. الجمهورية السودانية

مكتبة النهضة السودانية - الخرطوم

الهاتف: 00249112799511

١٠. المملكة الأردنية الهاشمية

دار محمد السادس للنشر والتوزيع - عمان

الهاتف: 00962112799511

١١. دولة ليبيا

مكتبة الوحدة - طرابلس

شارع عمرو ابن العاص

الهاتف: 00218112799511

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو نسخه أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالاستعانة منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي من الناشر.

شرح الهداية

المسمى

غاية البيان نادرة النيران في خرواوان

تصنيف

الإمام القاضي الفقيه الأصولي القطار أبي حنيفة

قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر الأتقاني القارابي الحنفي

(ت ٥٧٥٨ هـ)

تحقيق

مركز الدراسات والبحوث

بمؤسسة علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية

إشراف

عبد العاطي مخني أحمد الشرقاوي

المجلد الثالث

باب زكاة المال - باب الإحرام

دار الضيعة

للنشر والتوزيع

القرية

علم لإحياء التراث

والخدمات الرقمية

لندن - مصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَابُ
زَكَاةِ الْعَالِ
فَصْلٌ فِي الْفِضَّةِ

● غابة السيلان ●

بَابُ
زَكَاةِ الْمَالِ^(١)

[فَصْلٌ
فِي الْفِضَّةِ] (٢)

قوله: (فِي الْفِضَّةِ)، لَمَّا قَرَعَ عَنْ ذِكْرِ زَكَاةِ السَّوَائِمِ: شَرَعَ فِي بَيَانِ زَكَاةِ سَائِرِ الْأَمْوَالِ، مِنَ الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ وَعُرُوضِ التَّجَارَةِ.

وَأَرَادَ بِالْمَالِ: مَالُ التَّجَارَةِ، كَالنَّقْدَيْنِ وَعُرُوضِ التَّجَارَةِ، وَعَقَارِ التَّجَارَةِ، وَغَيْرَهَا مِنْ أَمْوَالِ التَّجَارَةِ، وَإِنْ كَانَ اسْمُ الْمَالِ يَشْمَلُ السَّوَانِمَ وَغَيْرَهَا.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ: أَنَّ الْمَالَ كُلُّ مَا يَتَمَلَّكُهُ الْإِنْسَانُ، مِنْ دَرَاهِمٍ، أَوْ دَنَانِيرٍ، أَوْ نَقَبٍ، أَوْ فِصَّةٍ، أَوْ حِنْطَةٍ، أَوْ خُبْزٍ، أَوْ حَيَوَانٍ، أَوْ ثِيَابٍ، أَوْ سِلَاحٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

وَعَنِ الْغُورِيِّ^(٣): الْمَالُ النَّصَابُ.....

(١) وقع بالأصل: «باب زكاؤ القذّيين». والمحبت من: «م»، «ف»، «و»، «ز»، «ت». وعليه يدل سياق كلام المؤلف الآتي.

(٢) ما بين المجلدتين زيادة من: أم، وال، وازا، وقت.

(٣) هو: مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَبُو سَعِيدٍ الطُّوَيْسِيُّ، قَالَ ياقوت الحموي: «أحد أئمة اللغة المشهورين، والأعلام في هذا الشأن المذكورين، صنف: «ديوان الأدب» في عشرة مجلدات ضخام، أخذ كتاب الفارابي وزاد عليه في أبوابه، وأبرزه في أنهن اثوابه، فصار أولي به مئة».

لَيْسَ فِيمَا دُونَ مِائَتِي دِرْهَمٍ صَدَقَةٌ.....

بَابُ الْبَيْتِ

وعن اللَّيْثِ^(١): قَالَ أَهْلُ الْبَيْتِ النَّعَمُ. كَذَا ذَكَرَهُ الْمُطَرِّزِيُّ^(٢).

وَالْمَالُ فِي اضْطِلَاحِ أَهْلِ الْجَبْرِ وَالْمُقَابَلَةِ: مَا يَجْتَمِعُ مِنْ ضَرْبٍ عَدَدٍ فِي مِثْلِهِ، كَالْتُّسْعَةِ: هِيَ مَضْرُوبُ الثَّلَاثَةِ فِي الثَّلَاثَةِ، وَهُمْ يُسَمُّونَ الثَّلَاثَةَ: شَيْئًا، إِذَا كَانَ مَجْهُولًا.

وَأَصْحَابُ الْمِسَاحَةِ^(٣) يُسَمُّونَ الثَّلَاثَةَ: ضِلْعًا، وَالتُّسْعَةَ: مُرْبَعًا.

وَسَائِرُ الْحُسَابِ: يُسَمُّونَ الثَّلَاثَةَ: جَذْرًا، وَالتُّسْعَةَ: مَجْدُورًا، وَقَدْ عُرِفَ فِي

مَوْضِعِهِ.

وَتَقْدِيمُ النَّقْدَيْنِ عَلَى عُرُوضِ التَّجَارَةِ؛ بِإِغْتِبَارِ أَنَّهَا أَضْلَانِ لِسَائِرِ الْأَمْوَالِ فِي مَعْرِفَةِ الْقِيَمِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا تَقُومُ بِأَحَدِهِمَا، ثُمَّ تَقْدِيمُ الْفِضَّةِ عَلَى الذَّهَبِ؛ لِكَثْرَةِ تَدَاوُلِهَا [٢/٣٤٤م] فِي الْأَيْدِي.

قَوْلُهُ: (لَيْسَ فِيمَا دُونَ مِائَتِي دِرْهَمٍ صَدَقَةٌ)، وَهَذَا لِمَا رُوِيَ فِي «الْثَّنَنِ» مُسْتَدًّا إِلَى عَلِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «هَاتُوا رُبْعَ الْمُشُورِ، مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمٌ، وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ شَيْءٌ حَتَّى تَتِمَّ مِائَتِي دِرْهَمٌ، فَإِذَا كَانَتْ مِائَتِي دِرْهَمٌ،

لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَزَادَ فِيهِ مَا زِيَنَهُ وَحَلَّاهُ. ثُمَّ أَعْرَفَ شَيْئًا مِنْ حَالِهِ فَأَذْكُرُهُ». يَنْظُرُ: «مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ» لِهَاغَوْت [٢٤٧٥/٦]، وَ«بَغْيَةُ الرِّوَاةِ» لِلْسَّيْطِيِّ [٧٠/١].

(١) اللَّيْثُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ: هُوَ اللَّيْثُ بْنُ تَصْرِ الْمُرَّاسَانِيِّ الْقُرَوِيُّ النَّخَوِيُّ. صَاحِبُ الْخَلِيلِ، أَخَذَ عَنْ النُّحْوِ وَاللُّغَةِ، وَأَتَمَّنَى عَلَيْهِ تَرْيَبُ: «كِتَابُ الْعَيْنِ». وَيُقَالُ: إِنَّ الْخَلْلَ الْوَاقِعَ فِيهِ مِنْ جَهْتِهِ. يَنْظُرُ: «إِبْنُ الرِّوَاةِ» لِلْقُفْطِيِّ [٤٢/٣]. وَ«بَغْيَةُ الرِّوَاةِ» لِلْسَّيْطِيِّ [٢٧٠/٢].

(٢) يَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْيَبِ الْمَغْرِبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص/٤٤٨].

(٣) جِلْمُ الْمِسَاحَةِ: هُوَ عِلْمٌ يَتَخَرَّجُ عَنْ مَقَابِيرِ الْخَطُوطِ وَالشُّطُوحِ وَالْأَجْسَامِ وَرَدَّسِمِ خَرَائِطِهَا. يَنْظُرُ: «مِفْتَاحُ الْعُمَادَةِ وَمَصْبَاحُ السِّيَادَةِ فِي مَوْضُوعَاتِ الْعُلُومِ» لِعَاطَشْكَرِيِّ زَادَهُ [٣٥٣/١].

لِقَوْلِهِ **﴿﴾**: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ» وَالْأَوْقِيَةُ: أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا.
فَإِذَا كَانَتْ مِائَتَيْنِ وَحَالَ عَلَيْهَا الْخَوَلُ، فَفِيهَا خُمْسَةٌ دَرَاهِمٌ، لِأَنَّهُ **﴿﴾**
كَتَبَ إِلَى مُعَاذٍ **﴿﴾**: «أَنْ خُذَ مِنْ كُلِّ مِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ خُمْسَةَ دَرَاهِمٍ، وَمِنْ كُلِّ عِشْرِينَ
مِثْقَالًا مِنْ ذَهَبٍ نِصْفَ مِثْقَالٍ». قَالَ: «وَلَا شَيْءَ فِي الزِّيَادَةِ، حَتَّى يَبْلُغَ أَرْبَعِينَ
دِرْهَمًا».

غاية البيان

فَفِيهَا مَسَّةٌ دَرَاهِمٍ، فَمَا زَادَ فَعَلَى حِسَابِ ذَلِكَ ^(١).
تَأْوِيلُهُ: فَمَا زَادَ فَعَلَى حِسَابِ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا.
قَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ **﴿﴾**: [١٦٨/١] «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ».)
تَمَامُ الْحَدِيثِ: مَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مُسْتَدًّا: إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ **﴿﴾**: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ ذَوْدٌ صَدَقَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ
خُمْسٍ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةٍ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ» ^(٢).
قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ فِي الزِّيَادَةِ شَيْءٌ؛ حَتَّى يَبْلُغَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا)، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي
حَنِيفَةَ ^(٣).

وَقَالَ صَاحِبَاهُ: مَا زَادَ عَلَى الْمِائَتَيْنِ فزكاته بِحِسَابِهِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ^(٤).
وَجْهٌ قَوْلِهِمْ: مَا رُويَ فِي حَدِيثٍ عَلَيْهِ «فَمَا زَادَ فَعَلَى حِسَابِ ذَلِكَ». وَلِأَنَّهَا

(١) مضمّن تخريجہ .

(٢) مضمّن تخريجہ .

(٣) قَالَ فِي «التَّصْحِيحِ»: قَالَ فِي «النَّحْطَةِ» وَ«زَادَ الْفُقَهَاءُ»: الصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَثْنٌ عَلَيْهِ النَّسْفِيُّ
وَبِرَهْمَانِ الشَّرِيعَةِ. يَنْظُرُ: «الْمَبْسُوطُ» لِلرَّخِصِيِّ [١٩٠/٢]، «نَحْطَةُ الْفُقَهَاءِ» [٢٢٦/١]، «زَادَ الْفُقَهَاءُ»
[٤٠/ب]، «التَّصْحِيحُ وَالتَّرْجِيحُ» [ص ١٩٨]، «الْبَيَانُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ» [١١٧/١].

(٤) يَنْظُرُ: «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَوْرَدِيِّ [٢٦٤/٣]. وَ«الْمَجْمُوعُ فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ» لِلنَّوَوِيِّ
[١٦/٦]، وَ«الْعَزِيزُ فِي شَرْحِ الْوَجِيزِ» لِلرَّافِعِيِّ [٨٨/٣].

ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمٌ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام. وَقَالَ صَاحِبَاهُ: مَا زَادَ عَلَى الْمِائَتَيْنِ فَرَكَاتُهُ بِحَسَابِهَا ^(١)، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ عليه السلام؛ لِقَوْلِهِ عليه السلام فِي حَدِيثٍ عَلَيْهِ عليه السلام «وَمَا زَادَ عَلَى الْمِائَتَيْنِ فَبِحَسَابِهِ»، وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ وَجِبَتْ شُكْرًا لِنِعْمَةِ الْمَالِ، وَاشْتِرَاطُ النَّصَابِ فِي الْإِتْدَاءِ؛ لِتَحَقُّقِ الْغِنَى، وَبُعْدِ النَّصَابِ فِي السَّوَائِمِ؛ تَحَرُّزًا عَنِ التَّشْقِيقِ. وَلِأَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام قَوْلُهُ عليه السلام فِي حَدِيثٍ مُعَاذٍ عليه السلام: «لَا تَأْخُذْ مِنَ الْكُسُورِ شَيْئًا»، وَقَوْلُهُ عليه السلام فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَرْمٍ عليه السلام: «وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ الْأَرْبَعِينَ صَدَقَةٌ»، وَلِأَنَّ الْحَرَجَ مَذْقُوعٌ وَفِي إِيْجَابِ الْكُسُورِ ذَلِكَ؛ لِتَعَذُّرِ الْوُقُوفِ.

نهاية البيان

زِيَادَةٌ مِنْ جِنْسِ الْأَثْمَانِ؛ فَتَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ كَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا؛ وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ وَجِبَتْ شُكْرًا لِنِعْمَةِ الْمَالِ، وَالْكُلُّ نِعْمَةٌ؛ فَتَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ.

وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ النَّصَابَ الْأَوَّلَ؛ حَيْثُ يَثْبُتُ الْغِنَاءُ؛ لِأَنَّهُ لَا صَدَقَةٌ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنَى، وَاشْتَرَطَ النَّصْبَ بَعْدَ النَّصَابِ الْأَوَّلِ فِي السَّوَائِمِ؛ لِلَاخْتِرَازِ عَنِ التَّشْقِيقِ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَرَرَ الشَّرِكَةِ.

وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ: مَا رَوَى أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» ^(٢): مُسْتَدًّا إِلَى مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم [٣٤/٢ ط/م] أَمَرَهُ حِينَ وَجَّهَهُ إِلَى الْيَمَنِ: «أَنْ لَا تَأْخُذَ مِنَ الْكُسُورِ شَيْئًا، فَإِذَا بَلَغَ الْوَرِقُ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ فَخُذْ مِنْهَا خُمُسَهُ دِرْهَمًا، وَلَا تَأْخُذْ مِمَّا زَادَ حَتَّى يَبْلُغَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا؛ فَتَأْخُذْ مِنْهَا دِرْهَمًا» ^(٣).

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «أَصَحُّ: بِحَسَابِهِ».

(٢) يَنْظُرُ: «شَرْحُ مُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» لِلْجُصَاصِ [٣٠٧/٢].

(٣) أَخْرَجَهُ: الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [٩٣/٢]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» [٧٣١٥/١]، مِنْ طَرِيقِ الْمُهَلَّلِيِّ بْنِ الْجَرَّاحِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ لُحَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَسِيٍّ، عَنْ مُعَاذٍ عليه السلام بِهِ. قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «الْمُهَلَّلِيُّ بْنُ الْجَرَّاحِ مَرْثُوكُ الْعَدِيَّةِ، وَعَبَادَةُ بْنُ نَسِيٍّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مُعَاذٍ».

وَالْمُعْتَبَرُ فِي الدَّرَاهِمِ وَزَنُ سَبْعَةٍ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الْعَشْرَةُ مِنْهَا وَزَنُ

﴿عبد البهي﴾

وَرُوِيَ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: «لَمَّا بَلَغْتَ مِائَتَيْنِ، فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ: دِرْهَمٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ الْأَرْبَعِينَ صَدَقَةٌ»^(١).

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «لَمَّا زَادَ عَلَى حِسَابِ ذَلِكَ»، أَي: فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمٌ، بِدَلَالَةِ السِّيَاقِ، وَقَوْلُهُ ﴿﴾: «وَلَا تَأْخُذُ مِمَّا زَادَ حَتَّى يَبْلُغَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا»، وَلِأَنَّ كُلَّ مَالٍ لَهُ نِصَابٌ كَانَ لَهُ عَقْوٌ بَعْدَ النِّصَابِ، كَمَا فِي السَّوَائِمِ، وَلِأَنَّ كُلَّ حَالَةٍ يُعْتَبَرُ فِيهَا عَقْوُ السَّائِمَةِ، يُعْتَبَرُ فِيهَا عَقْوُ الْأَثْمَانِ، كَمَا فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَلِأَنَّ فِي إِيْجَابِ الْكُشُورِ حَرَجًا، وَهُوَ مَذْفُوعٌ شَرْعًا، فَلَا يَجِبُ فِيمَا زَادَ عَلَى الْمِائَتَيْنِ شَيْءٌ إِلَى الْأَرْبَعِينَ.

الْأَمْرُ أَنَّ مَنْ كَانَ لَهُ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَسَبْعَةٌ دَرَاهِمٍ، يَجِبُ عَلَيْهِ فِي السَّنَةِ الْأُولَى: خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ، وَسَبْعَةُ أَجْزَاءٍ مِنْ أَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنْ دِرْهَمٍ عَلَى قَوْلِهِمَا، وَفِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ: يَجِبُ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ وَجُزْءٌ وَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنْ دِرْهَمٍ صَحِيحٍ، وَجُزْءٌ آخَرُ مِنْ أَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنْ ثَلَاثَةِ وَثَلَاثِينَ جُزْءًا مِنْ أَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنْ دِرْهَمٍ.

وَهَذَا لَا يَفْهَمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ، فَكَيْفَ الْعَامِّيُّ الَّذِي لَا خَبَرَ لَهُ أَصْلًا!

قَوْلُهُ: (وَالْمُعْتَبَرُ فِي الدَّرَاهِمِ: وَزَنُ سَبْعَةٍ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الْعَشْرَةُ مِنْهَا وَزَنُ

وقال البهي: «إسناده ضعيف جدًا».

وقال الزيلعي: «هو حديث ضعيف».

وقال ابن حجر: «إسناده ضعيف جدًا». ينظر: «نصب الرابة» للزيلعي [٣٦٧/٢]، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [٢٥٧/١].

(١) أخرجه: ابن حزم في «المحلى» [١٠٣/٤]، من طريق إسماعيل بن أبي أوفى حدثني أبي عن عبيد الله، وشُعَيْبُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ جَدِّهِمَا «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ كَتَبَ عَلَى الْكِتَابِ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ حِينَ أَمَرَهُ عَلَى الْبَيْتِ وَفِيهِ: الزَّكَاةُ لَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ حَتَّى يَبْلُغَ مِائَتَيْنِ دِرْهَمًا، فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا: دِرْهَمٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ الْأَرْبَعِينَ صَدَقَةٌ».

قال ابن حزم: «أَبُو أَوْفَى ضَعِيفٌ، وَهِيَ مُنْقَطِعَةٌ عَنْ ذَلِكَ».

سَبْعَةَ مِثْقَالٍ ، بِذَلِكَ جَرَى التَّقْدِيرُ فِي دِيْوَانِ عُمَرَ عليه السلام ، وَاسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَيْهِ ،

﴿ هبة البيهقي ﴾

سَبْعَةَ مِثْقَالٍ .

اعْلَمْ: أَنَّ الدَّرَاهِمَ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً فِي زَمَنِ عُمَرَ ، وَكَانَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ ، عَلَى مَا ذَكَرَ فِي «الْمَقَاتِلِ الصُّغْرَى» .

صِنْفٌ مِنْهَا: كُلُّ عَشْرَةٍ: عَشْرَةٌ [١٠/٣٥٤] مِثْقَالٍ ، كُلُّ دِرْهَمٍ: عِشْرُونَ قِيرَاطًا .
وَصِنْفٌ مِنْهَا: كُلُّ عَشْرَةٍ: مِئَةٌ مِثْقَالٍ ، كُلُّ دِرْهَمٍ: اثْنَا^(١) عَشَرَ قِيرَاطًا ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَخْمَاسٍ مِثْقَالٍ وَيُضْفٍ .

وَصِنْفٌ مِنْهَا: كُلُّ عَشْرَةٍ: خَمْسَةُ مِثْقَالٍ ، كُلُّ دِرْهَمٍ: نِصْفٌ مِثْقَالٍ ، وَهُوَ عَشْرَةُ قَرَارِيطَ .

وَكَانَ الْمِثْقَالُ نَوْعًا وَاحِدًا ، وَهُوَ عِشْرُونَ قِيرَاطًا ، وَكَانَ عُمَرُ يُطَالِبُ النَّاسَ فِي اسْتِيفَاءِ الْخَرَاجِ بِأَكْبَرِ الدَّرَاهِمِ ، وَيَسْتَقُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ ، فَالْتَمَسُوا مِنْهُ التَّخْفِيفَ ، فَشَاوَرَ عُمَرُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَاجْتَمَعَ رَأْيُهُمْ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ عُمَرُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ: ثَلَاثَةً ، فَاخُذَ ، فَصَارَ الدَّرْهَمُ بِوِزْنِ أَرْبَعَةِ عَشَرَ قِيرَاطًا .

فَاسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَيْهِ فِي دِيْوَانِ عُمَرَ ، وَتَعَلَّقَ الْأَحْكَامُ بِهِ ؛ كَالزَّكَاةِ ، وَالْخَرَاجِ ، وَنِصَابِ السَّرِقَةِ ، وَتَقْدِيرِ الدِّيَّاتِ ، وَمَهْرِ النِّكَاحِ ، وَهَذَا لِأَنَّ ثُلُثَ الْعِشْرِينَ قِيرَاطًا: مِئَةٌ وَثَلَاثَانِ ، وَثُلُثُ الْإِثْنَيْنِ عَشَرَ: أَرْبَعَةٌ ، وَثُلُثُ الْعَشْرِ: ثَلَاثَةٌ وَثُلُثٌ .

فَالْمَجْمُوعُ: أَرْبَعَةُ عَشَرَ قِيرَاطًا ، فَيَكُونُ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ مِثْلَ وَزْنِ سَبْعَةِ مِثْقَالٍ ؛ لِأَنَّ [١٠/٣٥٤] سَبْعَةَ مِثْقَالٍ مِئَةٌ وَأَرْبَعُونَ قِيرَاطًا ، فَكَذَا عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ مِئَةٌ وَأَرْبَعُونَ قِيرَاطًا ، وَمِائَتَا دِرْهَمٍ مِثْلُ مِئَةٍ وَأَرْبَعِينَ مِثْقَالًا ، ثُمَّ قَدَّرَ الدَّرْهَمَ الْوَاحِدَ سَبْعَةَ أَغْشَارٍ

(١) وَلَعَّ بِالْأَصْلِ: «الْثَنِي» . وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: «م» ، وَفَفَ ، وَفَو ، وَفَزَ ، وَفَتَ .

الْمِثْقَالِ الْوَاحِدِ، لِأَنَّ أَرْبَعَةَ عَشَرَ فِرَاطًا مَبْنَعَةٌ أَغْشَارِ عَشْرِينَ فِرَاطًا، وَالْمِثْقَالُ الْوَاحِدُ مِثْلُ الدَّرْهَمِ الْوَاحِدِ، وَمِثْلُ ثَلَاثَةِ أَصْبَاحِهِ، فَالْهَمْزُ

ثُمَّ الدَّيَّارُ الْوَاحِدُ: سِتَّةُ دَوَائِقَ^(١)، وَهُوَ عِشْرُونَ فِيرَاطًا، وَهُوَ يَتُونَ حَبَّةً، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ طَسُوجًا^(٢)، وَهُوَ مِئَةٌ وَعِشْرُونَ شَعِيرَةً، وَهُوَ مِائَتَانِ وَأَرْبَعُونَ [٢٥٥ هـ] أُرَّةً.

والأرزة: خردلتان حديستان من الخردل البري^(٣)، وكل شعيرة: أرزتان، وكل حبة من الشعير: شعيرتان، ومن الأرز: أربع أرزات، وكل طسوج: خمس شعيرات. وكل قيراط: اثنا عشر أرزة، ومن الحبات: ثلاث حبات، ومن الشعير: ستة شعيرات.

وثلثا الدينار: اربعون حبة، ونصفه: ثلاثون حبة، وثلثه: عشرون حبة، ورُبُعُه: خمسة عشر حبة، وحمسه: اثنا عشر حبة، وسُدُسُه: عشر حبات، وسَبْعُه: تسع حبات، وأربعة اشباع حبة، وثلثمئة^(١): سبع حبات ونصف، وتسعة: ست حبات وثلثا حبة، وعشرة: ست حبات.

(١) حواشي جمع قايض - بالفتح والكسر - وهو مُلْتَمِسٌ يَدْرُسُهُمُ والجمع 'قَوَائِضُ وَقَوَائِضُ' يَهْطُرُ «المعرب» في ترتيب المعرب: للمطهرى [ص/١٦٩]

(٢) الطشوج: حُتان والدائق: أربعة طسايج، وهم مُعزَّبان يظفر «الصباح في اللغة» للجوزفري [٣٦٧/١ مادة: طسج].

(٣) الحزذل البري من الأوزان الدقيقة، وتلوي حبة الحزذل جزءاً من ستة أجزاء من حبة الشعير. والحزذل نبات خشبي، ويضرب به السهل في الصغر فيقال ما يجدي حزذله من كذا، ينظر «المعجم الأوسط» [١/ ٢٢٥]. و«معجم لغة العرب» [ص/ ١٩١]

(١) وقع بالأصل: فومته- والمثبت من: ام، ولفك، واوكة، واركة، وقت

وإذا كان العالب على الورق المصّة؛ فهو في حكم المصّة، وإذا كان العالب العشر فهو في حكم العروض، يُعتبر أن يبلغ قيمته بصائباً؛ لأن الدراهم لا تحلّو عن قليل العشر؛ لأنها لا تنطبع إلا به وتحلّو عن الكثير، فجعل العدة

نهاية الميزان

قَالَ فِي «خُلَاصَةِ الْفَتَاوَى»^(١): قِيلَ: يُعْتَبَرُ فِي كُلِّ بِلْدَةٍ وَرَأً بِلْكَ السَّنَةِ

وَعَنِ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ: أَنَّهُ كَانَ يُوجِبُ فِي كُلِّ مِائَتِي دِرْهَمٍ بُحَارِيَّةً: خَمْسَةٌ مِنْهَا. وَبِهِ اخْتَلَفَ الْإِمَامُ شَمْسُ الْأُمَمَةِ السَّرْحَسِيُّ.

قَوْلُهُ: (وإذا كان العالب على الورق المصّة؛ فهو في حكم المصّة).

قَالَ صَاحِبُ «الْمُعَرَّبِ»: «الْوَرَقُ - يَكْتَسِرُ الرِّاءُ - الْمَصْرُوبُ مِنَ الْمِصَّةِ، وَكَدِ الرِّقَّة»^(٢).

أَعْلَمُ: أَنَّ الْوَرَقَ إِذَا لَمْ يَكُنْ خَالِصًا، وَكَانَ مُحْتَلِطًا بِالْعِشْرِ، فَإِنْ كَانَ الْعَالِبُ هُوَ الْمِصَّةُ؛ قَبِجَتْ فِي الْمُحْتَلِطِ مَا يَجِبُ فِي الْخَالِصِ مِنْ غَيْرِ يَتَّةِ التَّجَارَةِ، وَإِنْ كَانَ الْعَالِبُ الْعِشْرَ - وَهِيَ السُّتُوفَةُ^(٣) -؛ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُعَدَّةً لِلتَّجَارَةِ؛ إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ مَا فِيهِ مِنَ الْمِصَّةِ بِصَائِبًا، فَحِينَئِذٍ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ.

أَمَّا إِذَا كَانَ مُعَدًّا لِلتَّجَارَةِ، فَيُعْتَبَرُ أَنْ يَبْلُغَ قِيمَتُهُ بِصَائِبًا، كَمَا فِي سَائِرِ ١٠ ٣٠ ١٠٠ السَّلْعِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعِشْرَ إِذَا كَانَ قَلِيلًا لَا يُعْتَبَرُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمِصَّةَ لَا تَنْطَعُ إِلَّا بِقَلِيلٍ مِنْ عِشْرٍ، فَجُعِلَ الْقَلِيلُ عُمُومًا دُونَ الْكَثِيرِ، فَجُعِلَ الْفَاصِلُ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ الْعَدَّةُ، فَإِذَا كَانَ أَصْلَبَ مِنَ الْمِصَّةِ أَوْ الْعِشْرِ؛ كَانَ الْوَرَقُ فِي حُكْمِهِ.

(١) يَطْرُقُ «خُلَاصَةُ الْفَتَاوَى» لِلْبُحَارِيِّ [ق/٧٦]

(٢) يَطْرُقُ «الْمُعَرَّبُ فِي تَرْجُمَةِ الْمُعَرَّبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص/٤٨٣]

(٣) السُّتُوفَةُ مَا عَلِبَ بِهِ مِنَ الدَّرَاهِمِ أَوْ هِيَ مَا يُطْلَبُ جُثَّةً عَلَى بَعْضِهِ يَطْرُقُ «الْمُعَرَّبُ» لِلْبُحَارِيِّ

[ص/١١٧] وَ«مُذَلَّةُ الطَّلَبِ» لِأَبِي حَلَفٍ السَّمِي [ص/١١٩]

فَاصِلَةً، وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ عَلَى النَّصَبِ، اِغْتِبَارًا لِلْحَقِيقَةِ، وَمَسْنَدُكُرُهُ فِي الصَّرْفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. إِلَّا أَنْ فِي غَالِبِ الْعِشْرِ لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةِ التَّجَارَةِ، كَمَا فِي مَسَائِرِ الْعُرُوضِ إِلَّا إِذَا كَانَ يَخْلُصُ مِنْهَا فِضَّةٌ تَبْلُغُ بَصَابًا،

«غاية البيان»

قوله: (اِغْتِبَارًا لِلْحَقِيقَةِ)، يَعْنِي: إِنَّمَا جَعَلْنَا الْعَلْتَةَ فَاصِلَةً بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، اِغْتِبَارًا لِلْحَقِيقَةِ.

مِثْلُهُ: أَنَّ الْقِلَّةَ وَالكَثْرَةَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمُقَابَلَةِ، فَمَا لَمْ يَزِدْ عَلَى النَّصَبِ لَا يَتَحَقَّقُ لِكَثِيرٍ وَالْقَلِيلُ، لِأَنَّ الْكَثِيرَ مَا يُقَابِلُهُ قَلِيلٌ، وَالْقَلِيلُ مَا يُقَابِلُهُ كَثِيرٌ.

قوله: (إِلَّا أَنْ فِي غَالِبِ الْعِشْرِ لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةِ التَّجَارَةِ)، هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: «هُوَ فِي حُكْمِ الْعُرُوضِ»، يَعْنِي: أَنَّ الْعِشْرَ إِذَا كَانَ عَالِيًا فِي الْوَرِقِ، يَكُونُ فِي حُكْمِ الْعُرُوضِ، فَلَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةِ التَّجَارَةِ لِوُجُوبِ الرُّكَاةِ.

قوله: (إِلَّا إِذَا كَانَ يَخْلُصُ مِنْهَا فِضَّةٌ تَبْلُغُ بَصَابًا)، هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةِ التَّجَارَةِ»، يَعْنِي: أَنَّ الْوَرِقَ الْغَالِبَ الْعِشْرَ، إِنَّمَا يُشْتَرَطُ فِيهِ بَيِّنَةُ التَّجَارَةِ، لِوُجُوبِ الرُّكَاةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ فِضَّةٌ تَبْلُغُ بَصَابًا، أَمَّا إِذَا كَانَ فِيهِ فِضَّةٌ تَبْلُغُ بَصَابًا، فَلَا حَاجَةَ إِلَى بَيِّنَةِ التَّجَارَةِ، لِأَنَّ فِي الْعِصَةِ [لَا يُشْتَرَطُ] ^(١) بَيِّنَةُ التَّجَارَةِ.

ثُمَّ الظَّاهِرُ: أَنَّ خُلُوصَ الْعِصَةِ مِنَ الدَّرَاهِمِ لَيْسَ بِشَرْطٍ، بَلِ الْمُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ فِي الدَّرَاهِمِ فِضَّةٌ يَقْدَرُ النَّصَبُ بِدَلِيلٍ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْكَزْجِيُّ فِي «مُخْتَصَرِهِ» بِقَوْلِهِ: «إِنْ كَانَتْ سَتْرَقَةً فَلَا زَكَاةَ فِيهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَتْلُعُ مَا فِيهَا مِنَ الْعِصَةِ: مِائَتَيْنِ، لِأَنَّ الْعَالِبَ عَلَى السَّتْرِ: [٢٣٦، ٢/م] الْعِشْرُ، فَاسْمُ الدَّرَاهِمِ لَا يَسْأَلُهَا، فَاعْتَبِرَ مَا فِيهَا مِنَ الْفِضَّةِ» ^(٢).

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ رِيَادَةٌ مِنْ «م»، وَ«ف»، وَ«ر»، وَ«ت».

(٢) يَنْظُرُ: «الْإِبْصَاحُ» لِلْكَرْمَانِيِّ [٢/٢٨].

لأنه لا | ٥٢ | يُغْتَبَرُ فِي عَيْنِ الْمَصَّةِ الْقِيَمَةُ ، وَلَا بَيَّةُ التَّجَارَةِ .

عبد المطلب

قوله - (لأنه لا يُغْتَبَرُ فِي عَيْنِ الْمَصَّةِ الْقِيَمَةُ ، وَلَا بَيَّةُ التَّجَارَةِ) [١٩٩٠] ، فيه نظر ، لأنه لا حاجة إلى ذكر القيمة ، وكان ينبغي أن يقول : لا يُغْتَبَرُ فِي عَيْنِ الْمَصَّةِ بَيَّةُ التَّجَارَةِ ، بِجَلَابِ الْعُرُوصِ ، حَيْثُ يُشْتَرَطُ فِيهَا بَيَّةُ التَّجَارَةِ ^(١) ، عَلَى مَا يَجِبُ بَيَانُهَا .



(١) رده العيني يعمونه فثبت في نظره نظر ، لأنه لا مانع من ذكر القيمة وهذا من صلبها الكاشفة فلا يجوز ، فلا مخطوئ في ذكرها فلا مجال للنظر فيه فافهم . ينظر «البيان شرح الهداية» [٣/٣٧٤] .

فصل في الذهب

لَيْسَ بِيَمَا ذَوْنُ عِشْرِينَ مِثْقَالًا مِنْ ذَهَبٍ صَدَقَّةٌ، فَإِذَا كَانَتْ عِشْرِينَ مِثْقَالًا
فَفِيهَا نِصْفٌ مِثْقَالٍ؛ لِمَا رَوَيْنَا وَالْمِثْقَالُ مَا يَكُونُ كُلُّ سَبْعَةٍ مِنْهَا وَزْنُ عَشْرَةِ
دَرَاهِمَ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ.

غاية البيان

فصل في الذهب

مَرْوُجَةُ الْمُنَاسِبَةِ.

قَوْلُهُ: (لِمَا رَوَيْنَا) إِمَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَ فِي فِصْلِ الْمِصَّةِ: أَنَّهُ ﷺ كَتَبَ إِلَى
مُعَاذٍ: «أَنْ خُذَ مِنْ كُلِّ مِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ: خُمُسَةُ دَرَاهِمَ، وَمِنْ كُلِّ عِشْرِينَ مِثْقَالًا مِنْ
ذَهَبٍ: نِصْفٌ مِثْقَالٍ»^(١)

قَوْلُهُ: (وَالْمِثْقَالُ: مَا يَكُونُ كُلُّ سَبْعَةٍ مِنْهَا وَزْنُ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ، وَهُوَ
الْمَعْرُوفُ)، فِيهِ تَطَرُّ، لِأَنَّهُ^(٢) عَرَفَ الْمِثْقَالَ بِأَنْ يَكُونَ كُلُّ سَبْعَةٍ مِنَ الدَّاهِمِ وَزْنُ

(١) مِمَّنْ مَحْرُوجَةٍ بِحِفْظٍ «لَا تَأْخُذُ مِنَ الْكُفُورِ شَيْئًا، إِذَا بَلَغَ الْوَرَقُ مِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ فَخُذْ مِنْهَا خُمُسَةً
دَرَاهِمَ، وَلَا تَأْخُذْ مِمَّا رَادَ حَتَّى يَتَّبِعَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا، فَتَأْخُذْ مِنْهَا دِرْهَمًا»

وَأَمَرْتُ شَيْءًا إِلَى لَفْظِ الْمَوْلُفِ هَذَا مِنْ حَدِيثِ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَالٍ مَالٍ زُشُولُ
اللَّهِ ﷺ «لَيْسَ بِيَمَا ذَوْنُ مِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ شَيْءٌ، وَلَا لِيَمَا ذَوْنُ عِشْرِينَ مِثْقَالًا ذَهَبًا شَيْءٌ»، وَفِي الْمِائَتَيْنِ
خُمُسَةُ دَرَاهِمَ، وَفِي عِشْرِينَ مِثْقَالًا ذَهَبًا نِصْفُ مِثْقَالٍ» أَخْرَجَهُ ابْنُ رَجَوِيهِ فِي «الْأَمْوَالِ»
[٩٨٧/٣]، مِنْ طَرِيقِ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ بِهِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «أَخْرَجَهُ ابْنُ رَجَوِيهِ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ» يَنْظُرُ، «الدَّرَايَةُ فِي تَحْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ»
لِابْنِ حَجَرٍ [٢٥٨/١]

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «لَأَنَّ» وَالْمِثْقَالُ مِنْ «مِ»، وَ«لَفَ»، وَ«لَوَ»، وَ«لَارَ»، وَ«لَوَ».

ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعَةِ مَنَاقِيلَ قِيرَاطَانِ، لِأَنَّ الْوَاجِبَ رُبْعَ الْعَشْرِ، وَذَلِكَ فِيمَا قُلْنَا إِذْ كُلُّ مِثْقَالٍ عِشْرُونَ قِيرَاطًا.

وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ أَرْبَعَةِ مَنَاقِيلَ صَدَقَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رضي الله عنه، وَعِنْدَهُمَا يَجِبُ بِحِسَابِ ذَلِكَ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْكُثُورِ، ❦

عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ، وَقَدْ ذَكَرَ قَبْلَ هَذَا اعْتِبَارَ الدَّرَاهِمِ بِأَن تَكُونَ كُلُّ عَشْرَةٍ مِنْهَا وَزَنَ سَبْعَةَ مَنَاقِيلَ، فَمَا حَصَلَ التَّعْرِيفُ أَصْلًا، لَا لِلدِّيَّارِ وَلَا لِلدَّرَاهِمِ؛ لِتَوْقُفِ مَعْرِفَةِ كُلِّ مَتْنِهَا عَلَى الْآخَرِ^(١).

وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمَعْرُوفُ)، لَيْسَ بِعُدْوٍ عَنِ التَّشْيِيعِ، فَلَوْ قَالَ: وَالْعِثْقَالُ هُوَ الْمَعْرُوفُ لَهَانَ الْأَمْرُ هَوْنًا مَا، وَلَكِنَّ الْبَيَانَ لِلدَّرَاهِمِ وَالْدِّيَّارِ هُوَ^(٢) مَا حَقَّقْتَهُ قَبْلَ هَذَا، فِي فَصْلِ الْفِضَّةِ؛ فَاعْرِفْهُ.

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ فِي «شَرْحِهِ» فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَا يَكُونُ عَنِ التَّحْقِيقِ بَعِيدًا أَلْفَ فَرْسَخٍ مِنْهَا، أَيْ: مِنَ الْمَنَاقِيلِ أَوْ مِنَ الدَّنَائِيرِ.

قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ فِيمَا قُلْنَا)، أَيْ: رُبْعَ الْعَشْرِ فِيمَا قُلْنَا، وَهُوَ أَنَّ فِي كُلِّ أَرْبَعَةِ مَنَاقِيلَ [٣٧٧/٢] قِيرَاطَيْنِ، وَالْقِيرَاطَانِ مِنَ أَرْبَعَةِ مَنَاقِيلَ: رُبْعُ الْعَشْرِ، لِأَنَّ عَدَدَ الْمَنَاقِيلِ - وَهِيَ أَرْبَعَةٌ - إِذَا ضُرِبَ فِي عَدَدِ قَرَارِيطِ الْمِثْقَالِ - وَهُوَ عِشْرُونَ - يَكُونُ ثَمَانِينَ، وَعَشْرُ الثَّمَانِينَ: ثَمَانِيَةٌ، وَرُبْعُ الثَّمَانِيَةِ: اثْنَانِ، فَيَكُونُ الْقِيرَاطَانِ رُبْعَ عَشْرِ أَرْبَعَةِ مَنَاقِيلَ؛ فَافْهَمْ.

(١) رَدَّهِ الْعِصِي قَلْبَ غَرَضِهِ بِهَذَا التَّشْيِيعِ عَلَى لِسَانِي، لِأَنَّهُ قَالَ نَعَمْ فِيهِ دَوْرٌ إِلَّا أَنَّهُ دَلَّ عَلَى تِلْكَ الشَّيْءِ بِمَرَلِهِ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ لِأَنَّ الشَّيْءَ مَا كَانَا مَعْرُوفَيْنِ فِي أَنْفُسِنَا، وَلَكِنَّ الْجَهْلِيَّةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي سَبَبِ كُلِّ مَتْنٍ إِلَى الْآخَرِ يَجُورُ أَنْ يَمُرَّ سَبَبُ ذَلِكَ بِهَذَا أَوْ سَبَبُ هَذَا بِذَلِكَ يَنْظُرُ «الْبَيَانَةُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» [٣٧٥/٣].

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «وَهُوَ» وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «م»، «وَالِ»، «وَاو»، «وَار»، «وَد»، «وَدَّ».

فَيَكُونُ أَرْبَعَةُ مِثْقَالٍ فِي هَذَا كَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا

وَفِي ثَرِّ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ، وَخُلْيَئِهِمَا، وَأَوَابِيهِمَا الزَّكَاةُ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا تَحِبُّ فِي خُلْيِ النِّسَاءِ، وَخَاتَمِ الْفِصَّةِ لِلرِّجَالِ؛

﴿مَدَام﴾

ثُمَّ جَعَلَ غُمْرُ كُلِّ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَزَنَ سَبْعَةَ مِثْقَالٍ، فَاسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ فِي تَقْدِيرِ نُسَبِ الرِّكَوَاتِ، وَالذِّيَابِ، وَالْمُهُورِ، وَبِصَابِ السَّرِيقَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (يَكُونُ أَرْبَعَةُ مِثْقَالٍ فِي هَذَا كَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا)، وَهَذَا مُسَلَّمٌ؛ لِأَنَّ أَرْبَعَةَ مِثْقَالٍ خُمُسُ عِشْرِينَ مِثْقَالًا، كَمَا أَنَّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا خُمُسُ الْمِثْقَالِ، ثُمَّ الْوَاجِبُ فِي بَابِ الزَّكَاةِ رُئُوعُ الْعُشْرِ، بِالْحَدِيثِ، وَذَلِكَ قِيْرَاطَانِ مِنْ أَرْبَعَةِ مِثْقَالٍ، وَدِرْهَمٌ وَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا^(١).

قَوْلُهُ: (وَفِي [١٧٩] ثَبِيرِ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ وَخُلْيَئِهِمَا وَأَوَابِيهِمَا الزَّكَاةُ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا تَحِبُّ فِي خُلْيِ النِّسَاءِ وَخَاتَمِ الْفِصَّةِ لِلرِّجَالِ).

التَّبَيُّرُ مَا كَانَ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ غَيْرَ مُصْنُوعٍ^(٢)

أَعْلَمُ. أَنَّ الزَّكَاةَ وَاجِبَةٌ عِنْدَنَا فِي خُلْيِ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ، سَوَاءٌ كَانَتْ خُلْيًا يَحِلُّ اسْتِعْمَالُهَا أَوْ لَا.

وَعَدَ الشَّافِعِيُّ: لَا زَكَاةَ فِي الْخُلْيِ الَّتِي يَحِلُّ اسْتِعْمَالُهَا، وَلَهُ فِي الْخُلْيِ الَّتِي

(١) بَطْنُ الْمَسْمُوطِ [١٨٩ ٢]، وَالْمَدَائِنُ السَّانِرْحَانِيَّةُ [١٧٥/٢]، وَالْمَسْمُوطُ (الرَّهْمِيُّ)

[١٥٧ ٣]، فَحِ الْعَدِيدِ [٢٢٣، ٢٢٢ ٢]، حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ [٣٢٢، ٣٢١ ٢]

(٢) وَقِيلَ الثَّبِيرُ هُوَ الذَّهَبُ وَالْفِصَّةُ قَبْلَ أَنْ يُصْرَبَا دُمَائِرَ وَدَرَاهِمَ، إِذَا صُرِبَا كَمَا عَيْنًا، وَقَدْ يُطْلَقُ الثَّبِيرُ عَلَى صِبْرِهِمَا مِنَ السَّعْدِيَّاتِ، كَالنَّعَاسِ وَالْعَدِيدِ وَالرُّصَاصِ وَانْتَهَى الْخُصَاصَةُ بِالذَّهَبِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ فِي الذَّهَبِ أَضَلًّا وَفِي غَيْرِهِ فَرْغًا وَمَجَارًا يَنْظُرُ «لِهَايَةِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لَا يَنْبَغِي الْأَثِيرَ

[١٧٩ ١] مَادَّةُ ثَبِيرٍ

لأنه مُسْتَدَلٌّ فِي مُنَاجٍ مُشَابِهٍ ثَبَتَ الْبِدْلَةُ وَبِأَنَّ الشَّيْبَ مَالٌ نَامٍ، وَدَلِيلُ السَّمَاءِ

﴿لَا يَحِلُّ اسْتِعْمَالُهَا قَوْلَانِ﴾

لَا يَحِلُّ اسْتِعْمَالُهَا قَوْلَانِ

لَا مَا رُوِيَ فِي «الشَّيْبِ»: مُسْتَدَلٌّ إِلَى عَدْوٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَلْسُ
أَوْصَاحًا مِنْ دَهَبٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكْثَرُ هُوَ؟ فَقَالَ: «مَا مَلَعُ أَنْ تُؤْذِيَ زَكَاتَهُ،
فَيُرَى كَيْ، فَلَيْسَ بِكَثِيرٍ»^(١).

وَرُوِيَ فِي «الشَّيْبِ» أَيْضًا مُسْتَدَلٌّ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ بْنِ الْهَادِ، أَنَّهُ قَالَ
دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ رَوْحِ الشَّيْبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقُلْتُ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَرَأَيْتُ فِي
يَدَيْ فَتَحَاتٍ مِنْ وَرْقٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟ يَا عَائِشَةُ؟» قُلْتُ: صَنَعْتُهُنَّ أَتَرِشُ
لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «أَتُؤْذِينَ زَكَاتَهُنَّ؟» قُلْتُ: لَا، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ، قَالَ: «هُوَ
خَشُوكَ مِنَ النَّارِ»^(٢).

(١) عكس المؤلف مذهب الشافعي في المسألة ومذهبه هو وجوب الركعة في الخبي التي لا يحل
سمائها بلا خلاف، أما التي يحل استعمالها فيه فيها قولان، أصحهما لا تحب
ينظر «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» ليعوي [٩٧/٣] وفي المجموع شرح المهدب للووي
[٣٥/٦]، و«المزهر شرح الوجيز» للرافعي [٩٤/٣].

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب تركة باب لكثير ما هو؟ وركعة الحلبي [رقم / ١٥٦٤]، ومن طريقه
البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم / ٧٣٤١]، والدارقطني في «سننه» [١٠٥/٢]، والحاكم
في «المستدرک» [٥٤٧/١]، من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قال الحاكم «هذا حديث صحيح عن شرط البخاري ولم يخرجاه»
وقال الصدير المداوي «ورواه أبو داود بسند جيد من حديث أم سلمة» ينظر «كشف المصيحح
والتأنيح في تخريج أحاديث المصباح» للصدير المداوي [٩٨/٢]

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الركعة/ باب لكثير ما هو؟ وركعة الحلبي [رقم / ١٥٦٥]، والدارقطني
في «سننه» [١٠٥/٢]، والحاكم في «المستدرک» [٥٤٧/١]، و«السنن الكبرى»
[رقم / ٧٣٣٨]، من حديث عبد الله بن شداد بن الهاد عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قال الحاكم «هذا حديث صحيح عن شرط الشيخين ولم يخرجاه»
وقال ابن حجر «إسناده عن شرط الصحيح» ينظر «التتبع في الحبر» لابن حجر [١٣٧٠/٣]

شاهه البيان

قِيلَ لِشُعْبَانَ: «كَيْفَ تُرَكِّيهِ؟» قَالَ: تَصُغُّهُ إِلَى غَيْرِهِ»^(١)

وفي «السَّن» أَيْضًا عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَمَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا، وَفِي يَدَيْهِمَا مَسَكَتَانِ عَلِيْقَتَانِ مِنْ دَهَبٍ، فَقَالَ لَهَا: «أَتُعْطِينَ زَكَاةَ هَذَا؟» قَالَتْ: لَا، قَالَ: «أَبْرُكْ أَنْ يُسَوِّرَكَ اللَّهُ بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سِوَارَيْنِ مِنْ مَارٍ؟» قَالَ: فَحَنَنْتُهُمَا، فَأَلْقَيْتُهُمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَتْ: هُمَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ»^(٢).

وَالْوَضْعُ: الْحُلِيُّ، وَجَمْعُهُ: أَوْصَاحُ^(٣)

وَالْمَتَحَاتُ: جَمْعُ فَتْحَةٍ، وَهِيَ الْحَاتَمُ الَّذِي لَا فَصَّ لَهُ^(٤).

أخرجه أبو داود في كتاب الركاة/ باب الكرم ما هو؟ وركاة الحلبي [رقم ١٥٦٦]، حَدَّثَنَا ضَفْوَانُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قِيلَ لِشُعْبَانَ بِهِ

أخرجه أبو داود في كتاب الركاة/ باب الكرم ما هو؟ وركاة الحلبي [رقم ١٥٦٣]، ومن طريقه يبيهي في «لسن الكبرى» [رقم ٧٣٤٠]، والسائي في كتاب الركاة/ باب ركاة الحلبي [رقم ٢٤٦٩]، ولدارقطني في «سننه» [١١٢/٢]، وبيهي في «لسن الكبرى» [رقم ١٦٠٦]، من طريق حسين بن ذكوان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ﷺ به

قال ابن القطان «هذا إسناد صحيح إلى صفرو».

وعال ابن الملقن: «طريق صحيح».

وعال ابن حجر: «بإسناد قوي» ينظر «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان [٣٦٦/٥]، و«استدر

المنب» لابن المنذر [١٣/٤]، و«بدء المرم» لابن حجر [ص ١٧٨]

وهو نوع من الخُلِّي يُعْمَلُ مِنَ الْبُضَّةِ، شُبِّيتَ بِهِمَا لَتَابُهَا، وَاجْتُمَعَ وَضْعُهَا يَنْظُرُ «النهاية» في

غريب الحديث» لابن الأثير [١٩٦/٥، مادة: وَضَعَ]

(١) وقيل هي حواشي كبد القيس في الأيدي، وربما وُضِعَتْ فِي أَصَابِعِ الْأَرْجُلِ وَهِيَ خَوَاتِيمُ لَا تُقْصَرُ لَهَا، وَتُجْمَعُ عَلَى فَتَحَاتٍ وَفَنَاحٍ يَنْظُرُ «النهاية» في غريب الحديث» لابن الأثير [١٩٦/٥، مادة: ضَعَّ]

سورة غايه لبيان

وَالْمَسَكَةُ^(١) بفتح الميم والسين المهملة: السوار. ولأن الزكاة حكم متعلق بوضع ملازم لعين الذهب والفضة، وهو وصف الثمينة، فيتقى ما بقي العين، كما أن حكم الربا لما كان متعلقاً بوضع ملازم لعين الذهب والفضة - وهو الوزن عينا، والتمينة عند الخصم - بقي ما بقي العين.

فإن قيل: لا نسلم أن الزكاة متعلق^(٢) بوضع الثمينة، ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم أن الثمينة ملازمة لعين الذهب والفضة.

قلت: أما الجواب عن الأول فنقول: إن سبب وجوب الزكاة المال السامي؛ يدلل أن المروض إذا كانت للتجارة تجب فيها الزكاة؛ وألا فلا، والإبل إذا كانت سائمة تجب فيها الزكاة؛ وألا فلا، والإسامة [٢٧٨، ٢٨٠ م] والتجارة يؤثران في السام، إلا أن حقيقة السام ليست بمعتبرة؛ لأنه قد يحصل بالتجارة والإسامة، وقد لا يحصل، وقد يقل وقد يكثر، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأزمان، فاعتبر الدليل وهو التجارة، لكن التجارة لا يمكن اعتبارها حقيقة أيضاً؛ لأنها قد تكون وقد لا تكون، وقد تقل وقد تكثر، وقد تكون رابحة وقد تكون خاسرة، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأزمان، فاعتبر دليل التجارة، ودليلها في الذهب والفضة، الثمينة؛ [لأنها داعية إلى التجارة، فكانت الزكاة متعلقة بوضع الثمينة]^(٣).

وأما الجواب عن الثاني: فنقول: إن المراد من الثمينة: أن يكون الذهب أو

(١) جنمها المسك، وهي السوار والعلاخيل من الثياب تجعلها المرأة في يديها ينظر: لاج العروس للريدي [٢٧/٣٣١ - ٣٣٢/مادة مسك].

(٢) هذا على حذف مضاف تقديره «حكم الزكاة» أو على حمل الزكاة على معنى المال المأخوذ.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «م»، «ف»، «و»، «ل».

مَوْجُودٌ وَهُوَ الْإِعْدَادُ لِلتَّجَارَةِ خَلْفَهُ، وَالذَّلِيلُ هُوَ الْمُغْتَرُّ، **بحلاف الثياب**

﴿فَمَنْ أَسْرَفَ﴾

الْفَصَّةُ مَحَلٌ يُقَدَّرُ بِهِ مَالِيَّةُ الْأَشْيَاءِ، وَيَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَيْهَا، وَانْدَهَتْ أَوْ الْفَصَّةُ بِهِمُ
النَّصَبِ قُلُ لَصِبَعَةٍ وَبَعْدَهَا، فَهِيَ أَنْ التَّمْيِيزَ مُلَازِمَةً لِلذَّهَبِ أَوْ لِلْفَصَّةِ، هِيَ قِيَمَةُ
مَحْكَمَةُ الْمُتَعَمَّرِ - وَهُوَ الرِّكَازَةُ - مَا بَقِيَ عَنِ الذَّهَبِ وَالْفَصَّةِ، وَلِأَنَّ كُلَّ عُنَى لَوْ لَمْ
تَكُنْ مُعَدَّةً لَلِاسْتِعْمَالِ، وَجَبَتْ فِيهَا رِكَائُهَا؛ فَإِنَّ الرِّكَازَةَ تَجِبُ فِيهَا، وَإِنْ كَانَتْ مُعَدَّةً
لِلِاسْتِعْمَالِ كَاللَّحْمِ وَالْأَوَابِي، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهَا الْمُرُوصُ، إِذَا لَا رِكَازَةَ فِيهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ
مُعَدَّةً لَلِاسْتِعْمَالِ، مَا لَمْ يَبْقَ فِيهَا ^(١) بَيْتَةُ التَّجَارَةِ.

فَإِنْ قُلْتَ: خَبِيرٌ مُعَدَّةٌ لَلِاسْتِعْمَالِ الْمُبَاحِ، فَلَا يَجِبُ فِيهَا الرِّكَازَةُ؛ قِيَاسًا عَلَى
خَبِيرِ اللَّكِيِّ وَالْجَوَاهِرِ، وَعَلَى ثِيَابِ الْبَدَنِ.

قُلْتُ: أَمَّا ثِيَابُ الْبَدَنِ؛ فَلَمْ يَوْجَدْ فِيهَا ذَلِيلُ السَّمَاءِ الَّذِي هُوَ سَبْتُ وَجُوبِ
١٠٠٠٠ الرِّكَازَةُ؛ لِأَنَّ (١) الْإِعْدَادَ لِلَّسَّمَاءِ (أَمَّا بِأَصْلِ الْحِلْفَةِ، أَوْ بِاصْطِلَاحِ
نَاسٍ، فَلَمْ يَوْجَدْ لَا هَذَا وَلَا ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ اللَّكِيُّ وَالْجَوَاهِرُ، فَإِنَّهَا لَا تَصِيرُ
سَبْتًا، إِلَّا بِالِاصْطِلَاحِ، وَلَمْ يَوْجَدْ

قَوْلُهُ (بِحَلَفِ الثِّيَابِ)، أَيُّ: ثِيَابُ الْبَدَنِ، وَهُوَ جَوَابٌ عَنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ،
وَبَيَانُهُ مَرَّةً.

وَاللَّهُ أَكْلَمُ.

(١) وَلَوْ بِالْأَصْلِ «يَلْمِهَا» وَالْمَتَّبِعُ مِنْ «ف»، «وَام»، «وَار»، «وَار»، «وَار»، «وَار».

فصل في العُرُوض

الرَّكَّةُ وَاحِدَةٌ فِي عُرُوضِ التَّحَارَةِ كَائِنَةً مَا كَانَتْ إِذَا بُلَغَتْ قِيَمَتُهَا بِصَاتًا

عبد الله بن عبد الله

فصل في العُرُوض

وَأَمَّا آخَرُ هَذَا الْفَصْلِ مِنَ التَّقْدِيرِ، لِكُوبِهَا بِأَعْلَىٰ عَلَيْهِمَا، مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تَقُومُ
بِهِمَا.

وَالْعُرُوضُ - بَفَتْحِ الْقَيْمِ وَسُكُونِ الرَّاءِ -: مَا لَيْسَ بِقَدِيرٍ كَذَا فِي «دِيَوَانِ
الْأَدب»^(١). وَالْحَرَادُ مِنْهُ: الْمَتَاعُ الْقَيْمِيُّ. وَالْجَمْعُ: عُرُوضٌ.

قَوْلُهُ (رَكَّةٌ وَاحِدَةٌ فِي عُرُوضِ التَّحَارَةِ كَائِنَةً مَا كَانَتْ)، يُغْنِي: مِنْ أَيِّ
حَسْرِ كَانَتْ

أَعْلَمُ أَنَّ عُرُوضَ لَتَجَارَةِ نَجَتْ فِيهَا الرَّكَّةُ، وَقَالَ مَالِكٌ إِذَا نَصَّتْ^(٢) رَكَّاهُ
نَحْوِيٍّ وَحَدِيٍّ^(٣)

وَقَالَ ثِقَاةُ الْقِيَامِ: لَا رَكَّاهُ فِيهَا^(٤) كَذَا ذَكَرَهُ الْقُدُورِيُّ

(١) بَطْنُ «دِيَوَانِ الْأَدبِ» لِنَصْرِ بْنِ [١١٥/١]

(٢) مَعْنَى الثَّمَنِ إِذَا حَصَلَ وَمُعْطَى وَأَهْلُ الْحِمَى يُسَمُّونَ بَذَاهِمًا وَيُسَمُّونَ مَقَاوِدًا قَالَ أَبُو عُثَيْبٍ
يُتِمُّ نِسْمُونَهُ بِهَا إِذَا تَحَوَّنَ عَيْنًا يَغْدُو أَنَّ كَانَ مَاعِدًا لِأَنَّهُ يُقَالُ مَا مَصْرُ بِيَدِي مَتْنُ شَيْءٍ، أَيْ مَا
حَصَلَ بِطَرَفِهِ: «الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ» لِلْفَهْرِيِّ [٦١٠/٢/مادة: نقص].

(٣) يَطْرُقُ الْتَكَاثُفُ فِي مَعْنَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ، لَا بِنَ عِدَّةِ [٢٩٩/١] وَهُوَ سَاحٍ وَالْإِكْلِيلُ لِمُخْتَصَرِ حَبِيلٍ
بِلَمُوقٍ [١٨١/٣] -.

(٤) يَنْظُرُ: «الْمَحَلُّ» لِأَبْنِ حَرَمٍ [٢٠٩/٥]

عبد الباق

لنا: ما قال أبو بكر الزاري في «شرح مختصر الطحاوي»^(١): رُوِيَ عَنْ
عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ لِحِمَاسٍ^(٢) بَنِي عَمْرِو: «أَذْ زَكَاةَ مَالِكَ، قَالَ: إِنَّمَا مَالِي الْجِعَابُ^(٣)،
وَالْأَدَمُ^(٤)، قَالَ: قَوْمُهَا وَأَذْ زَكَاةَهَا»^(٥).

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ: زَكَاةُ الْعُرُوصِ، وَلَمْ يَرَوْا عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ
السَّلَفِ حَلَالَهُ، فَصَارَ إِجْمَاعًا، وَلِإِنَّهُ مَالٌ يُطْلَبُ مِنْهُ النَّعَاءُ، لَا مِنْ بَدَلٍ^(٦) مَنَافِعِهِ،
فَبَجَتْ الزَّكَاةُ كَمَا فِي السُّوَائِمِ، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي الْعُرُوصِ نِصَابٌ مِنْ عَشِيرَتِهَا،
جُعِلَ النِّصَابُ مِنْ قِيَمَتِهَا، لِأَنَّهَا هِيَ الْمَقْصُودَةُ مِنْ أَعْيَانِ الْعُرُوصِ.

وَيُخْتِجُ عَلَى [٢٣٩/٢] مَالِكٍ: بَأَنَّ مَا وَجَبَتْ زَكَاةُ لِحَوْلٍ وَاحِدٍ، وَجَبَتْ لِكُلِّ
حَوْلٍ، كَالسُّوَائِمِ وَالْدَّرَاهِمِ.

(١) سحر «شرح مختصر الطحاوي» للحصاص [٢٣٦/١].

(٢) حماس بكسر الحاء المُهَنْتِة وتُخَفَّفُ الميم، وأجرؤ بين مُهَنْتَةٍ. هكذا ضبطه النووي
في «المجموع شرح المذهب» [٤٨/٦].

(٣) الجعاب جمع لجنة، وهي وعاء التهام والبال ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [١٦٣/٢] مادة،
جعب.

(٤) الأدم - بصحبي - اسم لجمع آدم، وهو الجلد المذئب المصنوع بالدباغ ينظر «المعرب» في
رتيب المعرب «للمطري» [ص/٢٢].

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة [رقم ١٠٤٥٦]، وعبد الرزاق في «مصنفه» [رقم ٧٠٩٩]، والشافعي
في «مسنده» رتيب السدي [رقم ٦٢٢]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/
٧٣٩٢]، والدارقطني في «سننه» [١٢٥١٢]، من طريق أبي عمرو بن حماد عن أبيه به
قال ابن حزم «أنا حديث عمر، فلا يصح، لأنه عن أبي عمرو بن حماد عن أبيه، وهذا
منجھولان». ينظر «المحلى» لابن حزم [٤١/٤].

(٦) وقع في الأصل «هكذا» هكذا مصبوغة بالبدال المعجمة الساكنة، وانضمت من «ت»، «و»، «م»،
«و»، «و»، «و»، «و»، «و».

مِنَ الْوَرِقِ أَوْ الذَّهَبِ ، لِقَوْلِهِ **فِيهَا** : «يَقَوْمُهَا يَقُودِي مِنْ كُلِّ مِائَتَيْنِ دِرْهَمَ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ» ، وَلِأَنَّهَا مُعَدَّةٌ لِلِاسْتِثْمَاءِ بِإِعْدَادِ الْعَبْدِ ، فَأَشْبَهَ الْمُعَدَّ بِإِعْدَادِ الشَّرْعِ .
وَيُشْتَرَطُ بَيَّةُ التِّجَارَةِ لِثَبُتِ الْإِعْدَادِ .

ثُمَّ قَالَ : «يَقَوْمُهَا بِمَا هُوَ الْأَنْفَعُ لِلْمَسَاكِينِ» اخْتِطَاطًا لِحَقِّ الْغُرَاءِ ، قَالَ **رَوَاهُ** : وَهَذَا رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ **رَحِمَهُ** .

باب القيمة

ثُمَّ الرُّكَاةُ تَجِبُ فِي الْعُرُوضِ فِي غَيْرِهَا ، حَتَّى إِذَا هَلَكَتْ بَعْدَ الْخَوْلِ ، سَقَطَتِ الرُّكَاةُ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : فِي قِيَمَتِهَا ^(١) .

لَنَا : أَنَّهَا غَيْرُهَا ، فَلَا تَجِبُ الرُّكَاةُ فِي قِيَمَتِهَا كَمَا فِي السَّوَائِمِ ، وَإِنَّمَا اعْتَبِرَ التَّقْوِيمُ ؛ لِيُعْلَمَ قَدْرُ النَّصَابِ ، كَمَا اعْتَبِرَ الْعَدَدُ وَالْوَرْدُ فِي الدَّرَاهِمِ وَالذَّنْبِيرِ ؛ لِيُعْلَمَ بِهَا قَدْرُ النَّصَابِ .

قَوْلُهُ : (لِقَوْلِهِ **فِيهَا**) أَيُّ : فِي عُرُوضِ التِّجَارَةِ .

قَوْلُهُ : (وَيُشْتَرَطُ بَيَّةُ التِّجَارَةِ لِثَبُتِ الْإِعْدَادِ) .

أَهْلَمَ : أَنَّ بَيَّةَ التِّجَارَةِ إِنَّمَا تَكُونُ كَافِيَةً فِي وُجُوبِ الرُّكَاةِ فِي الْعُرُوضِ ؛ إِذَا وَجَدَتِ الْبَيَّةُ فِي حَالِ الشَّرَاءِ ؛ لِأَقْرَابِ الْبَيَّةِ بِعَمَلِ التِّجَارَةِ ، أَمَّا إِذَا حَصَلَ الْمُدُّ فِي الْعُرُوضِ ، ثَمَّ وَجَدَتِ بَيَّةُ التِّجَارَةِ فَلَا يَكُونُ لِلتِّجَارَةِ وَلَا تَجِبُ فِيهَا الرُّكَاةُ ؛ مَا لَمْ يُوْجَدْ الْبَيْعُ ؛ لِعَدَمِ اقْتِرَابِ الْبَيَّةِ بِالْعَمَلِ ، وَقَدْ مَرَّ بِهَذَا قَبْلَ بَابِ صَدَقَةِ السَّوَائِمِ .

قَوْلُهُ : (يَقَوْمُهَا بِمَا هُوَ الْأَنْفَعُ لِلْمَسَاكِينِ)

(١) ينظر «الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [٢٨٥/٣] «المذهب في فقه الإمام الشافعي» للشيرازي [٢٩٤/١] .

وَمِنْ الْأَصْلِ حَبْرُهُ، لِأَنَّ التَّمْيِيزَ فِي تَقْدِيرِ قِيَمِ الْأَشْيَاءِ بِهِمَا سَوَاءٌ.
وَتَبْسِيرُ الْأَنْفَعِ أَنَّ يُقَوِّمَهَا بِمَا يَتَّبَعُ بِضَابًا.

وَعَنْ أَبِي يُونُسَ رحمه الله أَنَّهُ يُقَوِّمَهَا بِمَا اشْتَرَى إِنْ كَانَ الثَّمَنُ مِنَ الثُّقُودِ،
لِأَنَّهُ أُنْفَعُ فِي مَعْرِفَةِ الْمَالِيَّةِ، وَإِنْ اشْتَرَاهَا بِغَيْرِ الثُّقُودِ قَوِّمَهَا بِالتَّقْدِيرِ الْعَالِي.

﴿ هَذِهِ الْبَيَان ﴾

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو نُصَيْرٍ الْبَغْدَادِيُّ: وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ ^(١).

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: يُقَوِّمَهَا بِالثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهَا بِهِ، دَرَاهِمَ كَانَ أَوْ دَنَانِيرَ، فَإِنْ
كَانَ شَرْهَ بِمَعْرُوضٍ قَوِّمَهَا بِعَالِي تَقْدِيرِ الْبَلَدِ ^(٢).

وَذَكَرَ أَبُو سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهَا تُقَوَّمُ بِالتَّقْدِيرِ الْعَالِي فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ
وَقَالَ فِي كِتَابِ «رُكَاةِ الْأَصْلِ»: إِنْ شَاءَ قَوِّمَهَا بِالدَّرَاهِمِ وَإِنْ شَاءَ قَوِّمَهَا بِالدَّنَانِيرِ.

قَالَ صَاحِبُ «النُّحْمَةِ»: «وَمَشَائِخُ حَمَلُوا رَوَايَةَ كِتَابِ «الرُّكَاةِ» عَلَى
أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا يَتَسَاوَتْ التَّقْعُ فِي حَقِّ الْمُقْرَأِ بِالتَّقْوِيمِ بَأَيِّهِمَا كَانَ، حَتَّى
يَكُونَ حَصْرُ بَيْنِ الرَّوَابِئِ» ^(٣).

وَجَهْ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ أَنَّ الْمَالِيكَ نَظَرَ لَهُ مِنْ حَيْثُ تَقْدِيرُ النَّصَابِ وَاعْتِبَارُ
الْحَوَافِ، وَجَبَ النَّظَرُ لِلتَّغْيِيرِ بِاعْتِبَارِ الْأَنْفَعِ، وَهُوَ أَنَّ تُقَوَّمُ بِمَا يَتَّبَعُ بِضَابًا، حَتَّى إِذَا
قَوِّمَتْ بِالدَّرَاهِمِ تَتَّبَعُ بِضَابًا، وَإِذَا قَوِّمَتْ بِالدَّنَانِيرِ لَا تَتَّبَعُ بِضَابًا تُقَوَّمُ بِالدَّرَاهِمِ،
وَأِنْ كُنْتَ تَتَّبَعُ بِضَابًا عَنْ تَقْدِيرِ التَّقْوِيمِ بِالدَّنَانِيرِ دُونَ الدَّرَاهِمِ تُقَوَّمُ بِالدَّنَانِيرِ.

(١) قول أبي حبيب رحمه الله لا سيحاحي، وقال الزورقي والرجحان لقوله، وعليه معنى التسمي وبرهان
الشريعة وحسن الشريعة، وقال في النحمة [٢٦٩، ١] «قوله أضع بغيره»، وأحوط في باب
المبادء كما في الصحيح [ص ٢٠٠] ينظر «المبسوط» للرحسي [١٧٢/٢]

(٢) ينظر «شرح مختصر القدوري» للأطع [١، ١٣٧] «محطوك مكتبه فيس الله»، تحت رقم [٨٧٦]

(٣) ينظر «نحو العقيدة» لعلاء الدين السمرقندي [٢٧٣ ١]

وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ يَقْوَمُهَا بِالنَّقْدِ الْعَالِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، كَمَا فِي
الْمَعْصُوبِ وَالْمُسْتَهْلَكِ

وَإِذَا كَانَ النَّصَابُ كَامِلًا فِي طَرَفِي الْحَوْلِ، فَمَقْصَاةُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ لَا
يُسْقِطُ الزَّكَاةَ، لِأَنَّهُ يَشُقُّ اغْتِسَارُ الْكَمَالِ فِي أَثْنَائِهِ، أَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ فِي ابْتِدَائِهِ؛
لِلْإِتِّعَادِ وَتَحَقُّقِ الْعَيْنِ، وَفِي انْتِهَائِهِ لِلتَّوَجُّوبِ، وَلَا كَذَلِكَ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ؛
[١٧٠] لِأَنَّهُ حَالَةُ الْبَقَاءِ (١).

﴿فِيهِ الْبَيِّنَاتُ﴾

وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّ الْبَذْلَ لَهُ حُكْمُ الْمُبْدَلِ، وَلِهَذَا يَتَّبِعِي حَوْلَهُ عَلَيْهِ،
فَصَارَ (٢) كَأَنَّ الثَّمَرَ كَانَ فِي يَدِهِ.

وَوَجْهُ قَوْلِ مُحَمَّدٍ: أَنَّ كُلَّ مَا يُحْتَاجُ [١٧٠] فِيهِ إِلَى التَّقْوِيمِ يُعْتَبَرُ فِيهِ النَّقْدُ
الْعَالِ، كَمَا فِي الْمُسْتَهْلَكَاتِ.

قَوْلُهُ: (عَلَى كُلِّ حَالٍ)، سَوَاءً اشْتَرَى بِالْعِصَةِ أَوْ بِالذَّهَبِ أَوْ بِالْعُرُوضِ.
قَوْلُهُ: (كَمَا فِي الْمَعْصُوبِ وَالْمُسْتَهْلَكِ)، أَرَادَ بِالْمُسْتَهْلَكِ مَا إِذَا اسْتَهْلَكَهُ
مَنْ غَيْرِ أَنْ يَغْنَصَهُ.

قَوْلُهُ (وَإِذَا كَانَ النَّصَابُ كَامِلًا فِي طَرَفِي الْحَوْلِ؛ فَمَقْصَاةُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ لَا
يُسْقِطُ الزَّكَاةَ).

أَعْلَمُ أَنَّ كَمَالَ النَّصَابِ فِي ابْتِدَاءِ الْحَوْلِ وَانْتِهَائِهِ شَرْطٌ، أَمَّا فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ،
فَهَلْ هُوَ شَرْطٌ؟

قَالَ عُلَمَاؤُنَا: لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَقَالَ رُفْعٌ: يُشَرِّطُ كَمَالَ النَّصَابِ مِنْ أَوَّلِ الْحَوْلِ

(١) رَدُّ بَعْدِهِ فِي (ط) «فَبَعْلَافَ مَا لَوْ هَلَكَ الْكُلُّ حَيْثُ يَطْلُ حُكْمُ الْحَوْلِ وَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ لِانْقِطَاعِ
النَّصَابِ فِي لُجْجَةٍ وَلَا كَذَلِكَ فِي الْمَسَالَةِ الْأُولَى لِأَنَّ بَعْضَ النَّصَابِ يَأْتِي بِمُقَيِّدِ الْإِعْتِمَادِ

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «صَارَبَ» وَالْمَثَبُ مِنْ «م» «وَف»، «وَفَا»، «وَفَر»، «وَات»

.....

● غاية البعد ●

إلى آخِرِهِ، وَالتَّقْصَانُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ يَقْطَعُ حَكْمَ الْحَوْلِ. كَذَا فِي «التُّحْفَةِ»^(١).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُعْتَبَرُ فِي السَّائِمَةِ وَالْأَثْمَانِ كَمَالُ [٤١٧/٢] النَّصَابِ مِنْ أَوَّلِ الْحَوْلِ إِلَى آخِرِهِ^(٢). كَذَا فِي «شَرْحِ أَبِي بَصْرٍ»

لَنَا أَنَّ النَّصَابَ إِنَّمَا اشْتَرَطَ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْإِنْعِقَادِ، وَالْحَوْلُ لَا يَنْعَقِدُ عَلَى مَا لَيْسَ بِنَصَابٍ، وَاشْتَرَطَ فِي آخِرِ الْحَوْلِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْوُجُوبِ، وَمَا بَيْنَهُمَا لَيْسَ بِوَقْتِ الْوُجُوبِ وَلَا بِوَقْتِ الْإِنْعِقَادِ؛ فَهَمْ يُعْتَبَرُ كَمَالُ النَّصَابِ فِيهِ، كَمَا فِي عُرُوضِ التَّجَارَةِ.

وَلِأَنَّ اعْتِبَارَ النَّصَابِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ قَدْ يَشُقُّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَرِيدُ وَقَدْ يَنْقُصُ، وَاعْتِبَارُ الرِّيَادَةِ أَوْ التَّقْصَصِ فِي كُلِّ سَاعَةٍ يُفْصِي إِلَى الْخَرَجِ، وَذَلِكَ مَذْفُوعٌ شَرْعًا، وَهَذَا كَمَا فِي تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ بِدَحْوَلِ الدَّارِ؛ حَيْثُ لَا يُعْتَبَرُ حَالَةُ الْبَقَاءِ، إِذْ اشْتَرَطُ قِيَامُ الْمُنْكَ وَقْتُ التَّيْمِينِ؛ لِأَنَّهُ حَالُ الْإِنْعِقَادِ، وَكَذَا وَقْتُ الدُّخُولِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ ثُرُولِ الْجَرَاءِ، وَلَا يُعْتَبَرُ زَوَالُهُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ

هَذَا قُلْتُ: الرِّكَاةُ إِنَّمَا تَجِبُ بِقَدْرِ مَعْلُومٍ وَصِفَةٍ مَعْلُومَةٍ، فَرَوَّالُ الصِّفَةِ - أَعْيَى صِفَةِ الْإِسَامَةِ - فِيمَا بَيْنَ الْحَوْلِ؛ يُبْطِلُ الْوُجُوبَ، فَلَا يُبْطِلُ رَوَّالَ الْقَدْرِ أَوَّلَى.

قُلْتُ: يَنْتَقِصُ هَذَا بِعُرُوضِ التَّجَارَةِ، فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُفْقَهَاءِ أَنَّ تَقْصَانَ الْعُرُوضِ الَّتِي لِلتَّجَارَةِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ لَا يَوْجِبُ اسْتِثْنَاءَ الْحَوْلِ، فَكَذَلِكَ الدَّرَاهِمُ، وَالْجَامِعُ بَقَاءُ بَعْضِ النَّصَابِ، وَلَيْسَ التَّقْصَانُ كَهَلَاكِ الْأَصْلِ، كَمَا لَمْ

(١) ينظر «نسخة المفهم» لعلاء الدين السمرقندي [٢٧٢/١]

(٢) ينظر «الحدادي الكبير» لأبي الحسن لماوردي [٢٧٠/٣] و«البيان» للعمري [٢٨٦/٣].

و«المجموع شرح المذهب» للنووي [١٩/٦ - ٢٠]

وَتُضَمُّ قِيَمَةُ الْعُرُوصِ إِلَى الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ (١)؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ فِي الْكُلِّ
بِاعْتِبَارِ التَّجَارَةِ، وَإِنْ افْتَرَقَتْ جِهَةُ الْإِعْدَادِ، وَيُضَمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْفِصَّةِ؛

مُحَابَةِ الْبَيَانِ

يَكُنْ نَقْصَانُ قِيَمَةِ الْعُرُوصِ فِي أَثَاءِ الْحَوْلِ كَهَلَاكِ الْأَصْلِ.

قَوْلُهُ: (وَتُضَمُّ قِيَمَةُ الْعُرُوصِ إِلَى الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ)، وَهَذَا لِأَنَّ الْعُرُوصَ إِنَّمَا
تَنْعَقِدُ بَصَابًا بِاعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ، فَإِذَا قُوِّمَتْ صَارَتْ قِيمَتُهَا مِنْ جَنْسِ الدَّرَاهِمِ وَالذَّنَائِيرِ،
فَيُضَمُّ؛ لَوْجُودِ الْمُجَانَسَةِ

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ انْعِقَادَ النَّصَابِ فِيهَا بِاعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ؛ أَنَّهَا تُقَوَّمُ فِي ابْتِدَاءِ
الْحَوْلِ لِلانْعِقَادِ، وَعِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ لِلْوُجُوبِ؛ فَيَكُونُ الْوَاجِبُ جُزْءًا مِنَ النَّصَابِ
بِاعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ، حَتَّى يَتَخَيَّرَ بَيْنَ آدَاءِ الْجُزْءِ وَبَيْنَ آدَاءِ الْقِيَمَةِ، ثُمَّ لَا جِلَافَ فِي
النَّصَمِ، وَلَكِنَّ الْجِلَافَ فِي كَيْفِيَّةِ النَّصَمِ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ شَاءَ قَوْمٌ الْعُرُوصَ بِنَصَمِ قِيمَتِهَا إِلَى الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ، وَإِنْ
شَاءَ قَوْمٌ الذَّهَبَ وَالْفِصَّةَ، فَصَنَمَ الْقِيَمَةَ إِلَى قِيَمَةِ الْعُرُوصِ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ لَا يُصَنَّمُ الذَّهَبُ وَالْفِصَّةُ بِالْقِيَمَةِ، وَلَكِنْ تُقَوَّمُ
الْعُرُوصُ، فَتُصَنَّمُ بِاعْتِبَارِ الْأَجْرَاءِ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ تَقْوِيمُ الدَّرَاهِمِ وَالذَّنَائِيرِ أَصْلًا
فِي بَابِ الرُّكَّةِ (٢).

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْوُجُوبَ فِي الْكُلِّ بِاعْتِبَارِ التَّجَارَةِ، وَإِنْ افْتَرَقَتْ جِهَةُ الْإِعْدَادِ).

(١) رَادِ بَعْدَهُ فِي (حَدِّ) «حَتَّى يَنْتَهِيَ النَّصَابُ»

(٢) وَرَجَحَ قَوْلَ الْإِمَامِ الْأَمِينِي وَقَالَ الرَّوْمِيُّ وَالرَّجَحَانُ قَوْلَهُ، وَعَبَّه مَشَى السَّيْفِ وَبَرَهَانَ الشَّرِيعَةِ
وَصَدَرَ الشَّرِيعَةُ، وَقَالَ فِي «ابْتَدَائِعِ» [٢١/٢] «وَالْأَحَدُ بِالْإِحْتِيَاطِ أَوْلَى أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِالتَّقْوِيمِ
بِأَحَدِهِمَا يَنْتَهِيَ النَّصَابُ وَبِالْآخَرِ لَا فَإِنَّهُ يَقُومُ بِمَا يَنْتَهِي بِهِ النَّصَابُ مَطَرًا لِلْعُقُودِ وَاحْتِيَاطًا؟ كَذَا هَذَا»
يُنْظَرُ «نَحْوَةُ الْمُقَدِّمِ» [٢٧٩/١]، «الْإِحْتِيَاطُ» [١١٢/١]، «التَّصْحِيحُ وَلِتَرْجِيحِ» [ص ٢٠٠]، «نَتِجِ
الْقَدِيرِ» [٢٢٠/٢]، «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» [٢٤٦/٢]، «الْثَّلَابُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ» [١٤٩/١].

لِيُخَدِّسَهُ مِنْ حَيْثُ الثَّمِيَّةِ ، وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ صَارَ سَيَا
ثُمَّ يُصَمُّ بِالْقِيَمَةِ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

عَبْدُ اللَّهِ

بَيَانُهُ : أَنَّ سَبَّ وَحُوبَ الرُّكَّةِ مِلْثُ النَّصَابِ الثَّمِيهِ الْفَاضِلِ عَنِ الْحَاجَةِ ،
وَسَفَاءُ مَا بِالإِسَامَةِ وَإِنَّمَا بِالتَّجَارَةِ ، وَمَالُ التَّجَارَةِ إِنَّمَا بِإِعْدَادِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ الدَّهَبُ
وَالْفِصَّةُ ، وَإِنَّمَا بِإِعْدَادِ الْعَبْدِ ، وَدَكَ بَيْتَةُ التَّجَارَةِ وَالتَّجَارَةُ جَمِيعًا ، فَلَمَّا حَصَلَ
شَاءُ بِالتَّجَارَةِ : صُغِّتْ قِيَمَةُ الْعُرُوصِ إِلَى الدَّهَبِ وَالْفِصَّةِ ، وَإِنْ افْتَرَقَتِ الْجِهَتَانِ
فِي الْإِعْدَادِ .

وَالْمُرَادُ بِإِعْدَادِ اللَّهِ تَعَالَى : خَلْقُ الدَّهَبِ وَالْفِصَّةِ لِلتَّجَارَةِ .

قَوْلُهُ [١٧١] (وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ صَارَ سَيَا) ، أَيُّ : مِنْ حَيْثُ الثَّمِيَّةِ صَارَ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنَ الدَّهَبِ وَالْفِصَّةِ سَا لَوْحُوبِ الرُّكَّةِ . [١٧١/٢ ط/م] وَتَحْقِيقُهُ مَرَّ قُبَيْلَ هَذَا
الْمَقْصُولِ .

اعْلَمْ . أَنَّ الدَّهَبَ وَالْفِصَّةَ يُصَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ عِدَمًا ؛ لَكِنْ بِالْقِيَمَةِ عِنْدَ
أَبِي حَبِيبَةَ ، وَبِالْأَجْرَاءِ عِنْدَهُمَا ، حَتَّى إِذَا كَانَ النِّصْفُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَالتَّصْفُفُ مِنَ
الْآخَرِ ، أَوْ اشْتَلَتْ مِنْ أَحَدِهِمَا وَالثَّلَاثُ مِنَ الْآخَرِ ، أَوْ الرَّبْعُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَالثَّلَاثَةُ
أَرْبَاعٌ مِنَ الْآخَرِ : يُصَمُّ بِالِاتِّفَاقِ

أَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا النِّصْفُ ، وَمِنْ الْآخَرِ رُبْعٌ يُسَاوِي قِيَمَتَهُ النِّصْفَ مِنَ
الْآخَرِ : يُصَمُّ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ ، حَلَفًا لهُمَا ، فَيُؤَدِّي الرُّكَّةَ مِنْ أَيِّ التَّوَعَّيْنِ شَاءَ ،
أَوْ يُؤَدِّي مِنَ الدَّرَاهِمِ حَصَّهَا ، وَمِنَ الدَّنَائِيرِ حَصَّتْهَا .

وَحُكْمُ قَوْلِهِمَا : أَنَّ الْمُغْتَبَرَ فِي الدَّهَبِ وَالْفِصَّةِ أَغْيَانُهُمَا لَا قِيَمَتُهُمَا ، وَلِهَذَا لَا

(١) ولهذا إذا كان له ثياب البذخ والمنه ، فهو أن يكون له ثوب ، لا نصير للتجارة ما لم يوجد اشتراء
بدلت ، فتكون بدنة للتجارة كذا جاء في حاشية (م) و(اب)

*** عابه سنان ***

تَتَعَلَّقُ الرُّكَّةُ بِقِيَمَةِ الذَّهَبِ وَالْبَعْضِ حَالَةَ الْإِبْرَادِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِنْرِيْقَ إِذَا كَانَ وَرَثَةً مِثَّةً وَخَمْسِينَ دِرْهَمًا، وَقِيَمَتُهُ مِائَتَيْنِ دِرْهَمًا، لَا رُكَّةَ فِيهَا^(١) بِالْإِثْقَادِ.

وَلَا يَمِي حَقِيقَةً: أَنَّ كُلَّ مَالٍ وَجَتَ قَسَمُ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ، وَجَتَ بِالْقِسْمَةِ، كَمَا فِي الْعُرُوصِ، وَلِأَنَّ عِلَّةَ الْقَسَمِ الْمُجَانَسَةُ، وَهِيَ بِالْقِيَمَةِ لَا بِالصُّورَةِ، كَمَا فِي الْعُرُوصِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ مَسْأَلَةِ الْإِنْرِيْقِ: أَنَّ لَا تُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ لِلْإِبْجَابِ، وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ^(٢) لِنَقْصِ، هَذَا الْمَرْدَ أَحَدُ الْجِئْسَيْنِ فَلَا يَتَحَقَّقُ الْقَسَمُ، فَلَا تُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ.

أَوْ نَقُولُ: إِنَّمَا لَمْ تُعْتَبَرِ رِيَادَةُ الْقِيَمَةِ عِنْدَ الْإِبْرَادِ، لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالصُّورَةِ، وَاجْتِزَاءُ فِي الْأَمْوَالِ الرَّبَوِيَّةِ سَائِقَةً الْعَبْرَةِ، إِلَّا عِنْدَ الْمُقَابَلَةِ، بِحِلَافِ جِئْسِهَا.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: لَا يُقَسَّمُ الذَّهَبُ إِلَى الْبَعْضِ، لِاحْتِلَافِ الْجِئْسَيْنِ^(٣)، كَمَا لَا يُقَسَّمُ الْقَسَمُ إِلَى الْإِبِلِ^(٤).

قُلْنَا: [١٢٠، ١٢١] هَذَا يَنْتَقِصُ بِقَسَمِ الْعُرُوصِ إِلَى الْعُرُوصِ وَإِلَى الدَّرَاهِمِ

وَلَا يُقَالُ يَرُدُّ عَلَيْكُمُ السَّوَابُ، حَيْثُ لَا تُقَسَّمُ.

لِأَنَّ نَقُولَ: إِنَّ عِلَّةَ الْقَسَمِ هِيَ مُجَانَسَةُ، وَدَاكَ طَاهِرٌ بَيْنَ الذَّهَبِ وَبَعْضِهِ، لِأَنَّهُمَا يَقُومُ بِهِمَا الْأَشْيَاءُ، وَكَمَا بَيْنَ عُرُوصِ التُّجَارَةِ وَالذَّهَبِ وَبَعْضِهِ، لِأَنَّ الْكُلَّ

(١) يعني في القيمة، وليس الصمير عائد على الإنريق، لكونه غير مؤثت بغير «جمهرة اللغة» لابن دريد [١١٩٢/٢]

(٢) وقع بالأصل «يعبرها» وسمعت من (م)، و(ف)، و(ا)، و(و)، و(ا)، و(ا).

(٣) وهذا لا يتجري بينهما ربا النقد، كما جاء في حاشية: (م).

(٤) ينظر «البيان» للعمريني [٢٨٥، ٣]، و«المجموع شرح المهذب» للوهبي [٨٦، ٨].

وَعِنْدَهُمَا بِالْأَجْرَاءِ وَهُوَ رَوَايَةُ عَنْهُ، حَتَّى إِنْ كَانَ لَهُ مِائَةُ دِرْهَمٍ وَخَمْسَةٌ
مِثْقَالٍ ذَهَبٍ وَتَبْلُغَ فِيْمَنْهَا مِائَةُ دِرْهَمٍ فَعَلِيَ الرُّكَّةُ عِنْدَهُ؛ خِلَافًا لِهَمَّا، هُمَا
يَقُولَانِ: أَنَّ الْمُتَعَيَّرَ فِيهِمَا الْقَدْرُ دُونَ الْقِيَمَةِ حَتَّى لَا يَجِبُ الرُّكَّةُ فِي مَضْرُوعٍ
وَرُبُّهُ أَقَلُّ مِنْ مِائَتَيْهِ وَقِيَمَتُهُ فَوْقَهَا

وَهُوَ يَقُولُ: إِنَّ الصَّمَّ لِلْمُجَانَسَةِ، وَهِيَ تَتَحَقَّقُ بِاخْتِلَافِ الْقِيَمَةِ دُونَ الصُّورَةِ
فَيُصَمُّ بِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ﴾

لِلتَّجَارَةِ، بِخِلَافِ السَّوَائِمِ؛ لِأَنَّهَا لَا مُجَانَسَةَ بَيْنَهُمَا عَدَا اخْتِلَافِ الْجِنْسِ، فَلَا يُصَمُّ
بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَكَذَا لَا مُجَانَسَةَ بَيْنَهُمَا بَيْنَ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ
لِلتَّجَارَةِ، وَلِأَنَّ الْإِنْفَاقَ قَدْ وُجِدَ بَيْنَ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ؛ حَيْثُ يَجِبُ فِي كُلِّ مَتْنِهَا
رُبْعُ الْعُشْرِ، وَكَذَا الْوَاجِبُ فِي عُرُوصِ التَّجَارَةِ: رُبْعُ الْعُشْرِ؛ فَوَجِبَ الصَّمُّ، وَلَا
اتَّفَاقَ بَيْنَ السَّوَائِمِ وَالذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ؛ إِذْ لَا يَجِبُ فِي السَّوَائِمِ رُبْعُ الْعُشْرِ، فَلَمْ تُصَمَّ.
قَوْلُهُ: (وَهُوَ رَوَايَةُ عَنْهُ)، أَيِ الصَّمِّ بِالْأَجْرَاءِ رَوَايَةُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، رَوَاهُ
الْحَسَنُ عَنْهُ.

(فِي مَضْرُوعٍ)، أَيِ: فِي شَيْءٍ مَضْرُوعٍ، كَالْأَبْرِيقِ وَالسَّوَارِ وَنَحْوِهِمَا، وَقَدْ
خُذِيَ الْمَوْصُوفُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيهِنَّ قَلِيلٌ مِّنَ الظُّرَفِ﴾ [الرَّحْمَنُ: ٥٦]،
أَيِ: لِسَاءٍ قَاصِرَاتِ الظُّرَفِ.

قَوْلُهُ (وَقِيَمَتُهُ فَوْقَهَا)، أَيِ: قِيَمَةُ مَضْرُوعٍ فَوْقَ الْمِئَتَيْنِ.

قَوْلُهُ (فَيُصَمُّ بِهَا)، أَيِ: يُصَمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْفِصَّةِ بِالْقِيَمَةِ، بِعَيْنِي: بِاعْتِبَارِهَا.

(١) يَنْظُرُ السَّحِيطُ ابْرَهَامِي [٢٤١/٢]، وَالْبَاهِي [٢٨٨/٣]، وَدُرَرُ الْحَكَامِ [١٨٢/١]، وَالْأَمْرُ
سُحْتَرَةُ [١٣٢/١]

بَابُ

فِيمَنْ يَمْسُرُ عَلَى الْعَاشِرِ

﴿حَايَةُ الْبَيَانِ﴾

بَابُ

فِيمَنْ يَمْسُرُ عَلَى الْعَاشِرِ

— — — — —

أَلْحَقَ هَذَا الْبَابُ بِكِتَابِ الرِّكَاتِ كَمَا فِي «الْمَبْسُوطِ»^(١)، وَسَائِرِ شُرُوحِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» الْمُرْتَّبِ؛ لِأَنَّ سِتَّةَ بَيْنَهُمَا، وَهِيَ أَنَّ الْمَأْخُودَ مِنَ الْمُسْلِمِ رُبْعَ الْعَشْرِ، وَهُوَ الرِّكَاتُ بِعِيقِهَا، عِوَضَ أَنَّ الْمَأْخُودَ مِنَ الذَّمِّيِّ لَمَّا كَانَ نِصْفَ الْعَشْرِ، وَمِنَ الْخَرَجِيِّ^(٢) [١٧١ ط] الْعَشْرَ، وَدَاكُ لَيْسَ بِرِكَاتٍ؛ قَدْ قَامَ كِتَابُ الرِّكَاتِ عَلَى هَذَا الْبَابِ، وَكَدَّ عَلَى مَا يَعْنِي مِنَ الْأَبْوَابِ؛ لِأَنَّ الرِّكَاتَ أَحَدُ أَزْكَى الدِّينِ، عِنَادَةُ مُحَصَّةٌ لَيْسَ فِيهَا شَائِبَةُ التَّصْعِيفِ وَلِمْجَارَاةِ [١٧١ ط] وَالْحُمْسِ.

وَسَمِعِي عَاشِرًا - وَإِنْ كَانَ لَا يَأْخُذُ الْعَشْرَ مِنَ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ - لِكُوبِهِ عَاشِرًا فِي الْحُمْصَةِ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ الْعَشْرَ مِنَ الْخَرَجِيِّ.

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُّورِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمَخْتَصَرِ الْكُرَجِيِّ»: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه نَصَفَ الْعَشَارَ، وَقَالَ لَهُمْ: «أَخْذُوا مِنَ الْمُسْلِمِ رُبْعَ عَشْرٍ، وَمِنَ الذَّمِّيِّ نِصْفَ عَشْرٍ، وَمِنَ الْخَرَجِيِّ الْعَشْرَ»^(٣)، وَكَانَ هَذَا بِخَصْرَةٍ

(١) يَنْظُرُ «الْأَصْلُ» بِمَعْرُوفٍ بِ«مَبْسُوطٍ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ [١٠١ ٢]

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو يُونُسَ فِي «الْأَثَرِ» [ص ٨٩]، وَفِي «الْحَرَجِ» [ص ١٤٨]، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمَحْصَةِ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ» [٥٥٤/١]، وَفِي «الْأَثَرِ» [ص ٣١٣]، وَبِيهَمِي فِي «بَسْرِ الْكِبَرِيِّ» [رَقْم ١٨٧٦٥]، مِنْ طَرِيقِ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَشْتَعِبَهُ، فَقَالَ: «لَا حَتَّى تَكْتُبَ لِي عَهْدَ عُمَرَ الَّذِي كَتَبَهُ لِأَنَسٍ، أَنْ أَخُذَ مِنْ أَهْلِ مَخْرَبِ الْعَشْرِ، وَمِنْ أَهْلِ الذَّمِّ نِصْفَ الْعَشْرِ، وَمِنْ الشُّلَعِيِّينَ رُبْعَ عَشْرٍ»

فَمَنْ أَتَكَرَّ مِنْهُمْ تَعَامَ الْخَوْلُ أَوْ الْقَرَاغِ مِنَ الدُّنْيِ، كَانَ مُتَكَبِّرًا لِلْوُجُوبِ،
وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُتَكَبِّرِ مَعَ التَّيَبُّبِ.

وَكَذَا إِذَا قَالَ أَذَيْتُ إِلَى هَاشِرٍ آخَرَ، وَمُرَادُهُ إِذَا كَانَ فِي تِلْكَ السَّنَةِ هَاشِرٌ
آخَرٌ؛ لِأَنَّهُ ادَّعَى وَضَعَ الْأَمَانَةِ مَوْصِعَهَا، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ هَاشِرٌ آخَرُ فِي
تِلْكَ السَّنَةِ؛ لِأَنَّهُ طَهَرَ كَذِبُهُ بَيِّنَاتٍ. وَكَذَا إِذَا قَالَ أَذَيْتُهَا أَنَا، بِغَيْرِ إِلَى الْفُقَرَاءِ
فِي الْمِضَرِّ، لِأَنَّ الْأَدَاءَ كَانَ مُقَوَّصًا إِلَيْهِ فِيهِ، وَوِلَايَةُ الْأَخْذِ بِالْمُرُورِ لِدُخُولِهِ

﴿عَلَامَةُ الْبَيَانِ﴾

قَوْلُهُ: (وَضَعَ الْأَمَانَةَ)، أَيِ: الرُّكَاةَ.

قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِذَا قَالَ أَذَيْتُهَا أَنَا، بِغَيْرِ إِلَى الْفُقَرَاءِ فِي الْمِضَرِّ).

ومرادُهُ: أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا قَالَ أَذَيْتُ الرُّكَاةَ إِلَى الْمَسَاكِينِ يُصَدِّقُ مَعَ التَّيَبُّبِ،
وَهَذَا لِأَنَّهُ كَانَ بِمِلْكِ الْأَدَةِ إِلَى الْفُقَرَاءِ فِي الْمِضَرِّ، وَيُسْتَخْلَفُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ
وَمُحَمَّدٍ؛ لِأَنَّ مَنْ جُعِلَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيمَا تَلَرَّمُهُ فِيهِ الْحَصُومَةُ وَالشَّيْءُ مِمَّا يُسْتَخْلَفُ
فِيهِ؛ وَلِقَوْلِ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ، كَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ الدُّنْيُ.

وَرَوَى ابْنُ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي يَوْسُفَ: أَنَّهُ لَا يُسْتَخْلَفُ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ، وَلِقَوْلِ قَوْلُهُ
فِي أَدْبَانِهَا مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ^(١)، كَذَا ذَكَرَ الْقُدُورِيُّ.

وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ فِي كِتَابِ «الْخَرَجِ» - الْأَبْيَ صَنَّفَهُ -: «إِذَا مَرَّ التَّاجِرُ عَلَى
الْعَاشِرِ بِمَالٍ أَوْ مَتَاعٍ، فَقَالَ أَذَيْتُ رُكْنَهُ، وَحَلَفَ عَلَى ذَلِكَ، يُقْبَلُ مِنْهُ وَيَكْفَى عَنْهُ،
وَلَا يُقْبَلُ فِي هَذَا مِنَ الدُّمِيِّ وَالْحَرَبِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا رُكْنَةَ عَنْبَهُمَا»^(٢)

قَوْلُهُ (إِلَيْهِ فِيهِ)، أَيِ: إِلَى صَاحِبِ الْمَالِ فِي الْمِضَرِّ.

(١) ينظر «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [١/١١٨] مخطوط مكتبة فيصل الله، تحت رقم [٨٠٤]

(٢) ينظر «الخراج» لأبي يوسف القاضي [ص/١٤٧]

تَحْتَ الْحِمَايَةِ، وكذا الجواب في صدقة التَّوَاتِمِ، في ثلاثة فُصولٍ.

وفي الفصل الرابع: وَهُوَ مَا إِذَا قَالَ: أَذَيْتُ بِنَفْسِي إِلَى الْعُقَرَاءِ لَا يُصَدَّقُ وَإِنْ حَلَفَ وَقَالَ السَّاعِيُ ^(١) يُصَدَّقُ؛ لِأَنَّهُ أَوْصَلَ الْحَقَّ إِلَى الْمُسْتَحِقِّ.

وَلَا أَنْ حَقَّ الْأَخِذِ كَانَ لِلْإِسْلَامِ، فَلَا يَمْلِكُ إِنْطِلَافَهُ، بِخِلَافِ الْأَمْوَالِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾

قَوْلُهُ: (وكذا الجواب في صدقة التَّوَاتِمِ، في ثلاثة فُصولٍ)، يَعْنِي: أَنْ يُضْمِنَهُ أَوْ يُدْعَى إِذَا قَالَ لِلْعَاشِرِ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْعَمَمِ: أَصَبْتُ مِنْهُ شَهْرًا ^(٢)، أَوْ عَشْرًا دَيْنًا، أَوْ أَذَيْتُ إِلَى عَاشِرٍ آخَرَ - وَفِي تِلْكَ السَّنَةِ عَاشِرٍ آخَرَ - وَحَلَفَ عَلَى دَعْوَةٍ صَدَقَ.

أَمَّا إِذَا قَالَ: أَذَيْتُ زَكَاةَ السَّائِمَةِ فِي الْمَضَرِّ إِلَى الْعُقَرَاءِ؛ لَا يُصَدَّقُ وَإِنْ حَلَفَ؛ حَلَفَ لِلسَّاعِي ^(٣).

لَهُ، أَنَّهُ أَسْقَطَ الْمُؤَنَةَ عَنِ السَّاعِي؛ حَيْثُ أَوْصَلَ الْحَقَّ إِلَى الْمُسْتَحِقِّ.

وَلَا أَنْ حَقَّ الْأَخِذِ فِي السَّائِمَةِ لِلْإِسْلَامِ، فَلَا [١٣٠ هـ] يَمْلِكُ صَاحِبُ الْمَالِ إِنْطِلَافَهُ؛ فَيُؤْمَرُ بِالْأَدَاءِ ثَانِيًا.

ثُمَّ قَالَ بَعْضُ مَشَايِخَا الزَّكَاةُ هُوَ الْأَوَّلُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ خَفِيَ مَكَانُ مَالِهِ عَنِ السَّاعِي؛ كَانَ أَدَاءُ صَاحِبِ الْمَالِ صَحِيحًا، وَإِنَّمَا الثَّانِي: سِيَاسَةٌ مَالِيَّةٌ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الَّذِي أَحَدُهُ السَّاعِي هُوَ الْقَرِيبَةُ، وَالْأَوَّلُ يَقْلِبُ نَفْلًا لِمَا قُلْنَا، وَالْمَرْصُ يَجُوزُ أَنْ يَقْلِبَ نَفْلًا، كَمَنْ صَلَّى فِي مَرَلِهِ الطُّهْرُ ثُمَّ سَعَى إِلَى الْجُمُعَةِ؛ يَقْلِبُ طُهُرَهُ نَفْلًا.

(١) يَعْنِي: أَصَبْتُ هَذَا الْمَالَ مِنْهُ شَهْرًا، فَلَمْ يَحُلْ عَلَيْهِ الْحَزَنُ بَعْدَ.

(٢) يَنْظُرُ «لَا م» لِسَاعِي [٥٧٣] وَ«الْبَيَان» لِلْمَعْنَى [٣٨٢/٣]

ثُمَّ قِيلَ: الرَّكَائَةُ هُوَ الْأَوَّلُ، وَالثَّانِي سِبَاسَةٌ وَقِيلَ: هُوَ الثَّانِي، وَالْأَوَّلُ
يَنْقَلِبُ تَعْلًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ

ثُمَّ فِيمَا يُصَدَّقُ فِي السَّوَانِمِ وَأَمْوَالِ التَّحَارَةِ، لَمْ يَشَرْطْ إِخْرَاجَ الْبَرَاءَةِ
فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ». وَشَرْطُهُ فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لِأَنَّهُ ادَّعَى، وَلِصَدَقِ دَعْوَاهُ عَلَامَةً، فَجَبَّ بِتَرَارُهَا وَجْهَ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْخَطَّ
يُشَبِّهُ الْخَطَّ فَلَا يُغَيَّرُ عَلَامَةً.

غاية البيان

قَوْلُهُ (ثُمَّ فِيمَا يُصَدَّقُ فِي السَّوَانِمِ وَأَمْوَالِ التَّحَارَةِ، لَمْ يَشَرْطْ إِخْرَاجَ
الْبَرَاءَةِ)، أَيِ خَطِّ الْبَرَاءَةِ^(١) (فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(٢))، يَغْنِي: فِيمَا إِذَا قَالَ: أَذِنْتُ
لِأَبِي عَاشِرٍ آخَرَ - وَهِيَ تِلْكَ السَّنَةُ عَاشِرٌ آخَرَ - لَمْ يُشَرْطْ إِخْرَاجَ الْمُسْلِمِ أَوْ الدُّمِيِّ
خَطَّ بَرَاءَةِ الْعَاشِرِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ الْخَطَّ يُشَبِّهُ الْخَطَّ وَالتَّزْوِيرُ يَدْخُلُهُ.
وَقِيلَ: لِأَنَّهُ أَمِينٌ، فَقَبِلَ قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ.

(وَشَرْطُهُ فِي «الْأَصْلِ»)، وَهُوَ «الْمُبْسُوطُ»^(٣) عَلَى رِوَايَةِ: الْحَسَنِ بْنِ رِشَاوٍ
عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ، لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ الْعَاشِرَ إِذَا أَخَذَ؛ كَتَبَ بِدَلِيلِ بَرَاءَةِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ
يَكُنْ مَعَهُ بَرَاءَةٌ؛ فَالظَّاهِرُ يُكَدِّبُهُ، فَلَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ بَرَاءَةٍ

وَمِمَّا قَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» مَظَرٌ؛ لِأَنَّ مَا يُصَدَّقُ فِي السَّوَانِمِ: الْفُصُولُ الثَّلَاثَةُ،
وَمَا يُصَدَّقُ فِي أَمْوَالِ التَّحَارَةِ: الْفُصُولُ الْأَرْبَعَةُ، وَلَا يَنْتَهِى كَلَامُهُ فِي جَمِيعِ الْفُصُولِ
الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: عَلَيَّ دِينٌ، أَوْ أَصْنَعْتُ مَدَّةَ شَهْرٍ، أَوْ أَذِنْتُهَا إِلَى الْعَرَاءِ فِي
الْمَضَرِّ، فَهِنَّ أَيْنَ بِأَنِّي بِحَقِّ بَرَاءَةِ الْعَاشِرِ عَلَى رِوَايَةِ الْأَصْلِ، وَلَيْسَ ثُمَّ عَاشِرٌ؟

(١) الْبَرَاءَةُ: سَمٌّ لِحَقِّ الْإِبْرَاءِ. يَظُنُّ «الْمَعْرُوفُ فِي تَرْبِيعِ الْمَعْرُوفِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص ٣٨]

(٢) يَظُنُّ «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» مَعَ شَرْحِهِ لِصَاحِبِ «الْكَبِيرِ» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ [ص ١٢٧]

(٣) يَظُنُّ «الْأَصْلُ الْمَعْرُوفُ بِالْمُبْسُوطِ» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ [٢ ١٠٦، ١٠٤، ١٠٥]

قال: وما [٥٧] صَدَّقَ فِيهِ الْمُسْلِمُ؛ صَدَّقَ فِيهِ الدَّمِيُّ؛ لِأَنَّ مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ صِغْفُ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِ، فَيَرَاعَى تِلْكَ الشَّرَاطِيطُ؛ تَحْقِيقًا لِلتَّضْعِيمِ.

— ﴿﴾ بحالہ بھابہ ﴿﴾

اللَّهُمَّ يَا إِدَا ۖ ۝ ۱۰۰ قُلْ أَرَدْتُ بِالْعَامِّ، الْحَاصِّ فَجَارًا، وَهُوَ مَا إِذَا قُلْ
أَدْبَيْتُ إِلَى عَاشِرِ أَحَرٍّ، وَقَدْ كَانَ فِي تِلْكَ السَّيِّئَةِ عَاشِرٌ آخَرٌ.

قوله (وما صدقَ بهِ المسلمُ، صدَّقَ بهِ الدُّمى) ... إلى آخره.

اعْلَمْ أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا قَالَ: عَلَيَّ ذَنْبٌ، أَوْ لَمْ يَحُلْ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، أَوْ أَذِنَتْهُ إِلَى عَاشِرٍ آخَرَ، أَوْ هُوَ لَيْسَ لِلتَّجَارَةِ، أَوْ هُوَ بِصَاعَةِ عَيْدِي؛ صُدِّقَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِذَا خَفَ، وَكَذَلِكَ الدُّمِيُّ.

وَلَا تُصَدِّقُ الْخَرَبَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ؛ إِلَّا إِذَا قَالَ فِي الْحَوَارِيِّ ، هُنَّ أُمَّهَاتُ
تَوْلَادِي . أَوْ قَالَ فِي عِثْمَانَ مَعَهُ ، هُمْ أَوْلَادِي ؛ يُصَدِّقُ فِي ذَلِكَ ، وَهَذَا لِأَنَّ أَهْلَ
الْخَرْبِ لَا عِتْرَةَ لِدَيُّوهِمْ ، وَلِهَذَا لَا يَنْظُرُ قَاصِيسًا فِي خُصُومَتِهِمْ فِيمَا دَايِنَ بَعْضُهُمْ
بَعْضًا . هُمْ يُعْتَبَرُ دَعْوَى الدِّينِ ؛ بِحِلَافِ الدُّمَى ، هُوَ ذِيئُهُ مُعْتَبَرٌ مَحْكُومٌ بِهِ .

وكذا إذا قال الحربي: لَمْ يَحُلْ عَلَيْهِ الْحَوْلُ؛ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ اعْتِبَارَ الْحَوْلِ
 فِي حَقِّ النَّفْيِ؛ لِنَهْيِ الْجَمَاعَةِ، لِيُخْصَلَ^(١) لَهُ اسْتِمَاءُ مَالِهِ، إِذَا الْحَوْلُ زَمَانُ
 الْاسْتِمَاءِ شَرْعًا وَعَادَةً، وَالْحَرْبِيُّ تَمَّ لَهُ الْجَمَاعَةُ بِنَفْسِ الْأَمْنِ، إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْأَمَانُ
 لَصَارَ مُشْتَبِهًا مَعَ أَمْوَالِهِ، وَلِأَنَّهُ لَا يُمَكَّنُ فِي دِيَارِهَا حَوْلًا، فَلَمْ يُعْتَبَرِ الْحَوْلُ؛ لِثَلَاثِ
 سَبَبَاتٍ:

وكذا إذا قال: أدبْتُ إلى عاشرِ آخر، لا يُلْمَتُ إليه، لأنَّ المأخوذَ آخرُ
الجماعة، وقد وُجِدَتْ بنفس الأمام، بخلافِ الدُّمَى، حيثُ لا تَبْنِي الجماعةُ إلَّا

(١) في (د)، و(د)، و(ف)، و(ار)، احتج بحمل « وقد أشر في حاشية الأصل إلى كونه وقع في بعض النسخ هكذا

وَلَا يُصَدَّقُ الْخَزِيءُ إِلَّا فِي الْخَوَارِي، يَقُولُ: هُنَّ أُمَهَاتُ أَوْلَادِي^(١)، لِأَنَّ
الْأَخْذَ مِنْهُ بِطَرِيقِ الْجَمَاعَةِ، وَمَا فِي يَدِهِ مِنَ الْمَالِ يَخْتَّاحُ إِلَى الْحِمَايَةِ، غَيْرَ أَنَّ
إِقْرَارَهُ يَنْسَبُ مَنْ فِي يَدِهِ مِنْ صَحِيحٍ، فَكَذَا بِأُمِّيَةِ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّهُ تُنْتَسَى عَلَيْهِ
فَقَدْ عَدِمَتْ صِفَةُ الْمَالِيَّةِ فِيهِنَّ، وَالْأَخْذُ لَا يَجِبُ إِلَّا مِنَ الْمَالِ.

قَالَ: وَيُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِ رُبْعُ الْعَشْرِ، وَمِنْ الذَّمِّيِّ نِصْفُ الْعَشْرِ، وَمِنْ
الْخَزِيءِ الْعَشْرُ، وَهَكَذَا أَمَرَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَعَاتَهُ.

﴿قوله البيهقي﴾

يَحُولَانِ الْحَوْلِ.

وَكَذَا إِذَا قَالَ: لَيْسَ لِلتَّجَارَةِ؛ لَا يُغَيَّرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَكَلَّفُ الْإِنْتِقَالَ إِلَى غَيْرِ دَارِهِ
إِلَّا لِلتَّجَارَةِ طَاهِرًا، فَإِذَا ادَّعَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلتَّجَارَةِ؛ (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) فَالطَّاهِرُ يُكَدِّبُهُ؛ بِخِلَافِ
الذَّمِّيِّ فَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ دَارِهِ، قَدْ يَغَيَّرُ بِمَا لَيْسَ بِمَالِ التَّجَارَةِ طَاهِرًا، فَيُصَدَّقُ فِي
دَعْوَاهُ، وَالْحَكْمُ فِي الصَّاعَةِ هَكَذَا لِهَذَا الْمَعْنَى، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ كَالْمُسْلِمِينَ فِي
أَحْكَامِهِمْ؛ بِخِلَافِ الذَّمِّيِّ؛ فَيُصَدَّقُ الذَّمِّيُّ، وَلَا يُصَدَّقُ الْخَزِيءُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا
قَالَ: إِنَّهُنَّ أُمَهَاتُ أَوْلَادِي؛ حَيْثُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُنَّ لَمْ يَنْقُبْنَ مَالًا بِإِقْرَارِهِ،
فَلَا يُؤْخَذُ إِلَّا مِنَ الْمَالِ.

وَكَذَا إِذَا قَالَ هُمْ أَوْلَادِي لِهَذَا الْمَعْنَى؛ وَلِأَنَّ كَوْنَهُ خَزِيئًا لَا يُبَاهِي
الْإِسْتِيلَادَ؛ فَيُصَدَّقُ.

قَوْلُهُ: (سَبْ مَنْ فِي يَدِهِ مَتَّةٌ)، أَيُّ: مِنَ الْخَزِيئِ.

قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ تُنْتَسَى عَلَيْهِ)، أَيُّ: لِأَنَّ الشَّانَ تُنْتَسَى أُمِّيَّةُ الْوَلَدِ عَلَى النَّسَبِ.

قَوْلُهُ: (فِيهِنَّ)، أَيُّ: فِي أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ.

قَوْلُهُ: (وَهَكَذَا أَمَرَ عُمَرُ سَعَاتَهُ)، وَهَذَا لِمَا مَرَّ بَيَانُهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ، وَلِأَنَّ

(١) رَادُّ بَعْدَهُ فِي (ط) «أَوْ عَلِمَانِ مَعَهُ يَقُولُ هُمْ أَوْلَادِي»

وإن مرَّ حزبيُّ بحفسينِ دَرهما لم يؤخذ منه شيءٌ، إلا أن يَكُونُوا
بأُحْدُوهُمَا مِن مِّثْلِهَا؛ لِأَنَّ الْأَحَدَ مِنْهُمَا بِطَرِيقِ الْمُجَارَاةِ، بِخِلَافِ الْمُسْلِمِ
وَالدَّمِيِّ؛ لِأَنَّ الْمَأْخُودَ رِكَاءٌ أَوْ صِغْفُوهَا، فَلَا بُدَّ مِنَ النَّصَابِ وَهَذَا فِي «الْجَامِعِ
الصَّغِيرِ».

«فَهَذِهِ لِبَيَانِ»

الدَّمِيُّ لَا رِكَاءَ عَلَيْهِ فِي الْحَقِيقَةِ؛ إِلَّا أَنَّ السُّلْطَانَ لَمَّا حَقَمَ مَالَهُ وَجَبَ الْأَخْذُ لِأَجْلِ
النِّجْمِيَّةِ، وَلَمَّا وَجَبَ الْأَخْذُ وَجَبَ صِغْفُ مَا عَلَى الْمُسْلِمِ؛ اعْتِبَارًا بِبَيْتِي تَغْلِبَ؛
وَتَخَفِيفًا يَدُ الْكَفْرِ.

فَمَّا ثَبَتَ الصِّغْفُ فِي الدَّمِيِّ؛ ثَبَتَ صِغْفُ ذَلِكَ فِي الْحَزْبِيِّ؛ تَحْقِيقًا لِمَقْصِدِ
النُّسْخِ وَالنَّصَارِ؛ لِأَنَّ الْحَزْبِيَّ مِنَ الدَّمِيِّ بِمِثْلَةِ الدَّمِيِّ مِنَ الْمُسْلِمِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا
تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْحَزْبِيِّ عَلَى الدَّمِيِّ، كَمَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الدَّمِيِّ عَلَى الْمُسْلِمِ.

ثُمَّ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِ رِكَاءٌ يُوضَعُ مَوْضِعَ الرِّكَاءِ، وَتَسْقُطُ عَنْهُ زَكَاةُ تِلْكَ
النِّسَةِ. وَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الدَّمِيِّ لَيْسَ بِرِكَاءٍ، وَلَكِنَّهُ يُؤْخَذُ عَلَى شَرَايِطِ الرِّكَاءِ، لَكِنَّهُ
يُضْرَفُ [١٢٥٥] إِلَى مَصَارِفِ الْجِزْيَةِ وَالْخَرَاجِ، وَلَا تَسْقُطُ عَنْهُمْ جِزْيَةُ رُءُوسِهِمْ
فِي تِلْكَ النِّسَةِ، غَيْرَ نَصَارَى بَيْتِي تَغْلِبَ، فَإِنَّ عُتَمَرَ صَلَحَهُمْ عَلَى الصَّدَقَةِ مُصَاعَفَةً
[١٢٥٦] مَكَانِ الْجِزْيَةِ، وَإِذَا أَخَذَ الْعَاشِرُ مِنْهُمْ سَقَطَتِ الْجِزْيَةُ^(١). كَذَا فِي «الشَّرْحِ
الطُّحَاوِيِّ».

وكذا ما يؤخذ من الحزبي يُضْرَفُ إِلَى مَصَارِفِ الْجِزْيَةِ.

قَوْلُهُ: (وإن مرَّ حزبيُّ بخمسينِ درهماً لم يؤخذ منه شيءٌ؛ إلا أن يَكُونُوا
بأُحْدُوهُمَا مِن مِّثْلِهَا). وَهَذَا لِأَنَّ الْمَأْخُودَ مِنَ الدَّمِيِّ صِغْفُ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِ،
وَالْمَأْخُودُ مِنَ الْحَزْبِيِّ صِغْفُ ذَلِكَ، وَالنَّصَابُ شَرْطٌ فِي الْأَصْلِ، فَكَذَا فِي

(١) يَنْظُرُ الشَّرْحُ مُحْتَمَرِ الطُّحَاوِيِّ لِلْإِسْبَاحِيِّ [١٢٧/١]

وَفِي كِتَابِ الرِّكَاءِ: لَا تَأْخُذْ مِنَ الْقَلِيلِ وَإِنْ كَانُوا يَأْخُذُونَ مِنَّا مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْقَلِيلَ لَمْ يَرَوْا عَفْوًا، وَلِأَنَّهُ لَا يَخْتَلِجُ إِلَى الْجِمَاعَةِ.

قَالَ: وَإِنْ مَرَّ حَرْبِي بِمَائَتِي دِرْهَمٍ وَلَا يَعْلَمُ كَمْ يَأْخُذُونَ مِنَّا تَأْخُذُ مِنْهُ الْعُشْرُ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ رضي الله عنه: فَإِنْ أَعْيَاكُمْ فَالْعُشْرُ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ مِنَّا رُبْعَ

عَنْهُ الْبُهَالِ

بُصَاعَبٍ، فَلَا يُوْخَذُ مِنَ الْقَلِيلِ؛ إِلَّا أَنْ يَأْخُذُوا مِنَ الْقَلِيلِ مِنْ تَجَارِبٍ؛ فَحَيْثُ يَأْخُذُ بِمِثْلِ ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْمُجَارَاةِ، وَذَلِكَ عَايَةُ الْإِنْصَافِ؛ إِذْ لَا عِصْمَةَ لِأَمْوَالِهِمْ فِي الْأَصْلِ، وَهَذَا كَمَا ذَكَرَ الْحَاكِمُ [الْجَلِيلُ] ^(١) الشَّهِيدُ فِي «مُخْتَصَرِ الْكَافِي»: أَنَّ الْعَاشِرَ لَا يَأْخُذُ الْعُشْرَ مِنْ مَالِ الصَّيِّ الْحَرْبِيِّ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا يَأْخُذُونَ مِنْ أَمْوَالِ صَيْبِهَا شَيْئًا.

قَوْلُهُ: (لِقَوْلِ عُمَرَ فَإِنْ أَعْيَاكُمْ فَالْعُشْرُ)

قَالَ عُمَرُ فِي الْحَرْبِيِّ: «يُوْخَذُ مِنْهُ كَمَا يَأْخُذُونَ مِنَّا، فَإِنْ أَعْيَاكُمْ فَالْعُشْرُ» ^(٢)، يَعْني: إِذَا اشْتَبَهَ الْحَالُ بَأَنَّ لَمْ يَعْلَمْ الْعَاشِرُ مَا يَأْخُذُونَ مِنْ تَجَارِبٍ؛ يُوْخَذُ مِنْهُمْ الْعُشْرُ.

(١) عَابِدُ بْنُ الْمُطَوِّفِ بْنِ رِيَادَةَ مِنْ أَمِّ، وَالْف، وَار، وَات.

(٢) يَنْصُرُ لَهُ عِيْدُ الْفَقَارِ الْفَرَشِيِّ فِي «الْعَايَةِ» وَقَالَ ابْنُ التُّرْكُمَانِيِّ «لَمْ أَرَهُ»، وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ «حَرْبٍ»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ «لَمْ أَجِدْ» وَقَالَ ابْنُ أَبِي الْعَرِ «لَا يُغْرَبُ هَذَا عَنْ عُثْمَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ كِتَابِ الْحَدِيثِ الْمَعْرُوفِ»

قُلْنَا: فَدَوَّجَدْنَا بِسُجُودِهِمَا أَمْرَهُ بِحَبْسِ بْنِ أَدَمَ فِي «الْحَرَاكِجِ» [ص/١٦٩]، وَمِنْ طَرِيقِ الْبُهْفِيِّ فِي «السِّنِّ الْكَبِيرِ» [رَقْم/ ١٨٥٥٠]، مِنْ طَرِيقِ حَاسِمِ الْأَخْزَلِيِّ، فِي الْخُصِيِّ، قَالَ «كَتَبَ أَبُو مُوسَى بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه أَنْ تُجَارَ الْمُتَسَلِّمِينَ إِذَا دَخَلُوا دَارَ الْغَرْبِ أَحَدُوا مِنْهُمْ الْعُشْرَ، قَالَ: فَكَتَبَ إِنَّهُ عُمَرُ رضي الله عنه خَذَ مِنْهُمْ إِذَا دَخَلُوا، إِنَّمَا بِقُلْ ذَلِكَ بَعْدُ»

يَنْظُرُ «تَنْبِيْهُ عَلَى أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ وَالْجَلَالَةِ» لِابْنِ التُّرْكُمَانِيِّ [ق/ ٢٧/ب] مَسْخُوطُ الْمَكْتَبَةِ الْوَحْشِيَّةِ بِبَارِيسَ/ (رَقْمُ الْحَقْظِ ٩٢٤)، وَ«نَصَبُ الرِّيَاةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [٢/ ٢٧٩]، وَ«الْعَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِعَبْدِ الْفَقَارِ الْفَرَشِيِّ [ق/ ٦٨/أ] مَسْخُوطُ مَكْتَبَةِ فَوْضِ اللَّهِ أَفَنْدِي - تُرْكِيَا/ (رَقْمُ الْحَقْظِ ٢٨٨)، وَ«الدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ [١/ ٢٦١].

عُشْرٍ أَوْ يَصِفُ عَشْرٍ تَأْخُذُ بِقَدْرِهِ، وَإِنْ كَانُوا يَأْخُذُونَ الْكُلَّ لَا تَأْخُذُ الْكُلَّ، لِأَنَّهُ عَدْرٌ

وَإِنْ كَانُوا لَا يَأْخُذُونَ أَصْلًا لَا تَأْخُذُ؛ يَنْتَرَكُوا الْأَخْذَ مِنْ ثُجَّارِنَا، وَإِنَّا أَحَقُّ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ

وَإِنْ مَرَّ حَرْبِي عَلَى عَاشِرٍ فَعَشْرَةٌ^(١)، ثُمَّ مَرَّ مَرَّةً أُخْرَى لَمْ يَعْشُرْهُ حَتَّى يَحُولَ الْحَوْلُ؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ اسْتِثْصَالُ الْمَالِ، وَحَقُّ الْأَخْذِ لِحِفْظِهِ، وَلِأَنَّ حُكْمَ الْأَمَانِ الْأَوَّلِ بَاقٍ، وَتَعَدُّ الْحَوْلِ يَتَجَدَّدُ الْأَمَانُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ مِنَ الْمَقْدَمِ إِلَّا حَوْلًا، وَالْأَخْذُ بَعْدَهُ لَا يَسْتَأْصِلُ الْمَالَ.

❦ غايه تبیان ❦

قوله: (لِأَنَّهُ عَدْرٌ^(١))، وَإِنَّمَا يَكُونُ أَخْذُ الْكُلِّ عَدْرًا^(٢)؛ لِيُوقِعَهُ بَعْدَ الْجِمَاطَةِ.

قوله: (وَإِنْ مَرَّ حَرْبِي عَلَى عَاشِرٍ فَعَشْرَةٌ^(٣))، ثُمَّ مَرَّ مَرَّةً أُخْرَى [م ٤٥٠ ط م] لَمْ يَعْشُرْهُ حَتَّى يَحُولَ الْحَوْلُ)، وَهَذَا لِأَنَّهُ فِي الْأَمَانِ الْأَوَّلِ، مَا لَمْ يَحُلِ الْحَوْلُ أَوْ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ، فَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ أَوْ رَجَعَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ؛ يَتَجَدَّدُ الْأَمَانُ وَيَسْهُي الْأَمَانُ الْأَوَّلُ، فَيَعْشُرُهُ ثَانِيًا؛ لِأَنَّ الْحَرْبِيَّ لَا يُمَكِّنُ فِي دَارِ بَاسَتِهِ، بَلْ يُجْعَلُ دَمِيًّا، وَإِذَا مَرَّ ثَانِيًا بَعْدَ الْحَوْلِ يَعْشُرُهُ كَالدَّمِيِّ، وَلِأَنَّ أَخْذَ الْعَشْرِ لِحِفْظِ الْمَالِ، وَفِي أَخْذِهِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ إِفْسَادُهُ لَا حِفْظُهُ، فَلَا يُعَشَّرُ؛ لِثَلَا يُلْزَمُ الْعَوْدُ عَلَى الْمَوْضُوعِ بِالتَّقْصِصِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا رَجَعَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ، فَخَرَجَ مِنْ يَوْمِهِ^(٤) ذَلِكَ حَيْثُ

(١) بفار عشرتهم يعشروهم - بالنحو والشد - إذا أخذ عشر أموالهم ينظر التهذيب للغة للأخري [١/٢١٠ ص ٢١٠ عشر]

(٢) وقع بالأصل مضبوطاً فعشرة والخطيب من (م)، و(ف)، و(و)، و(و)، و(و)، و(و)، و(و).

(٣) بفار، عشرتهم يعشروهم - بالنحو والشد - إذا أخذ عشر أموالهم ينظر التهذيب للغة للأخري [١/٢١٠ ص ٢١٠ مادة: عشر]

(٤) وقع بالأصل ثوبه والخطيب من (م)، و(ف)، و(و)، و(و)، و(و)، و(و)، و(و).

وإن عَشْرَهُ قَرَجَعْ إِلَى دَارِ الْحَزْبِ ثُمَّ خَرَجَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ عَشْرَهُ أَبْصَا،
لِأَنَّهُ رَجَعَ بِأَمَانٍ حَدِيدٍ، وَكَذَا الْأَخَذُ بَعْدَهُ لَا يُقْصَى إِلَى الْاِسْتِثْنَاءِ
فَإِنْ مَرَّ دُمَيٍّ مُحْمَرٍ أَوْ حَنْزِيرٍ، عَشْرَ الْخُفَرِ دُونَ الْحَنْزِيرِ.

﴿عَمْدُ الْبَيْتِ﴾

يُعْشَرُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ إِفَاءُ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ بِحَصْلِ لَهُ الرِّنْحِ بِدَحْوَلِهِ فِي دَارِ الْحَزْبِ
عَمْدٌ

وَمِنْ قَوْلِ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»: (لِأَنَّهُ لَا يُمَكَّنُ مِنَ الْمَقَامِ إِلَّا حَوْلًا) مَطْرُوحٌ،
لَأَنَّ الْحَزْبِيَّ لَا يُمَكَّنُ مِنَ إِقَامَةِ سَبْعٍ فِي دَارِيهَا، إِلَّا بِاسْتِزْقَاقٍ أَوْ جُرْيَةٍ، وَالرَّوَايَةُ
مَنْطُورَةٌ فِي كِتَابِ «السَّيْرِ».

وَقَدْ تَكَلَّفَ بَعْضُهُمْ فِي تَصْحِيحِ هَذَا اللَّعْظِ وَقَالَ: الْمُرَادُ مِنْهُ «[إِلَى]»^(١) أَنْ
يَجُوزَ الْخَوْلُ، وَهَذَا تَكَلَّفَ بَعِيدٌ^(٢) خَارِجٌ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ، فَلَعَلَّ الشَّهْوَ وَقَعَ مِنْ
الْكَاتِبِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»: «لِأَنَّهُ لَا يُمَكَّنُ مِنَ الْمَقَامِ
حَوْلًا». بِدُونِ حَرْفِ الْاِسْتِثْنَاءِ قُلْتُ قَوْلَهُ. (حَوْلًا).

أَوْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: «لِأَنَّهُ يُمَكَّنُ مِنَ الْمَقَامِ؛ إِلَّا حَوْلًا» بِدُونِ حَرْفِ الْمَعْنَى
قُلْتُ قَوْلَهُ: (يُمَكَّنُ)، وَاللَّهُ عَالِمُ السَّرَائِرِ.

قَوْلُهُ (فَإِنْ مَرَّ دُمَيٍّ مُحْمَرٍ أَوْ حَنْزِيرٍ؛ عَشْرَ الْخُفَرِ دُونَ الْحَنْزِيرِ)، (١٦٠٩ م)

(١) قَالَ سَعْدِي فِي هَذِهِ «لَا يُمَكَّنُ مِنَ الْمَقَامِ إِلَّا حَوْلًا» أَيُّ إِلَّا مَرِيَّةً مِنَ الْحَوْبِ، وَكَذَا أَوَّلُهُ نَكَاسِي،
بِأَنَّ فِي بَعْضِ أَسْجَحِ كَلِمَةٍ «لَا» مَكْشُورَةٌ، فَكَانَ هُمْ كَسَطُوهَا حَتَّى لَا يَرُدَّ عَلَى تَصْصِفِ بَيْتِي،
وَلَيْسَ هَذَا بِصَحِيحٍ، فَمَنْ أَسْرَحَ كُلَّهُمْ ذَكَرُوا كَلِمَةَ «إِلَّا» وَأَجَابَ كُلُّ وَاحِدٍ بِجَوَابِ كَذَا قَالَ الْمَلَامَةُ
الْعَيْنِي فِي «الْبَيَانَةِ شَرْحُ الْهِدَايَةِ» [٢٩٧/٣]

(٢) مَا بَيْنَ الْمُحْطُوفِ وَبَيَادِهِ مِنْ «م»، «وَأَف»، «وَأَر»، «وَأَب»

(٣) الْمُرَادُ بِهِ حَمِيدُ الدُّبَيْسِ الْفَصِيرُ وَهُوَ تَكَلَّفَ حَمِيدُ الدُّبَيْسِ الْفَصِيرُ هَكَذَا كَذَا جَدُّ فِي حَاشِيَةِ «م»

وَقَوْلُهُ، عَشْرَ الْحُمْرِ، أَي: مِنْ قِيَمَتِهَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته: لَا يُعَشَّرُهُمَا، لِأَنَّهُ لَا قِيَمَةَ لَهُمَا. وَقَالَ زُفَرٌ:
يُعَشَّرُهُمَا؛ لِاسْتِوَائِهِمَا فِي الْمَالِيَّةِ عِنْدَهُمْ

حاشية البيان

يَعْنِي: يَطْرُقُ إِلَى قِيَمَةِ الْحُمْرِ؛ بِأَحَدُ نَصْفِ عَشْرِ الْقِيَمَةِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ
وَمُحَمَّدٍ ^(١)

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: إِنْ مَرَّ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْإِبْرَادِ؛ عَشْرَ الْحُمْرِ دُونَ
الْجَنَزِيرِ، وَإِنْ مَرَّ بِهِمَا جُمْلَةً؛ عَشْرَ الْجَنَزِيرِ أَيْضًا.

وَقَالَ زُفَرٌ: يُعَشَّرُهُمَا جَمِيعًا كَيْفَ كَانَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يُعَشَّرُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ^(٢).

وَجْهٌ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهُ لَا مَالِيَّةٌ وَلَا قِيَمَةٌ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وَجْهٌ قَوْلِ زُفَرٍ: أَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي الْمَالِيَّةِ وَالتَّقْوِيمِ فِي حَقِّ أَهْلِ الدِّمَّةِ، وَلِهَذَا يَجِبُ
نَصْمَانُ عَلَى مُتْلِفِ جَنَزِيرِ الدِّمِيِّ، كَمَا يَجِبُ عَلَى مُتْلِفِ حُمْرِهِ، فَيُعَشَّرُهُمَا جَمِيعًا.

وَوَجْهٌ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّ الْجَنَزِيرَ يُجْعَلُ تَبَعًا لِلْحُمْرِ إِذَا انْصَمَّا، كَمَا أَنَّ أَبَا
حَنِيفَةَ لَا يَقْسِمُ الْعَبْدَ، إِذَا انْصَمَّتْ إِلَى سَائِرِ الْأَمْوَالِ؛ يَقْسِمُهُمَا ^(٣) تَبَعًا.

وَوَجْهٌ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ [وَمُحَمَّدٍ] ^(٤): أَنَّ الْأَخْذَ بِسَبَبِ الْحِمَايَةِ، وَالْحِمَايَةِ

(١) يظر «المبسوط» للمرحومي [٢٠٥/٢]، شرح قاصحان على الجامع الصغير [٥٨/ق]، «المحيط»

البرهاني [٣١٥/٢]، فتح القمري [٢٣٠/٢]، «النهر العاتق» [٤٤٧/١]، «رد المحتار» [٣١٥/٢]

(٢) يظر «الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [٢٢٣/٧] و«البيان» للعمري [٢٩٩/١١]

و«بحر المذهب» للروياتي [٤٧٣/٦].

(٣) وقع بالأصل «يقسمها» والمثيب من «ت»، «م»، «و»، «ز»، «و»، «و».

(٤) ما بين المختلفتين زيادة من «م»، «و»، «و»، «و»، «و».

 هـ

بالولاية، والأصل في الولايات [١] ١٧٣ ولاية المرأة على نفسه، ثم يتعدى إلى غيره، والمسلم له ولاية حماتية الحمر دون الجربير، ألا ترى أن الصراحي إذا أسلم وله حمر أو جربير، يكون له ولاية حماتية الحمر ليحللها، أو لتحلل دون الجربير، وإذا كان كذلك عشر الحمر دون الجربير، ولأن القيمة في ذوات القيم، يُعطى لها حكم^(١) العَيْن، ولهذا إذا عصت شيئاً من ذوات القيمة وأتى بالقيمة؛ لا يُخبر على القبول، كما إذا أتى بالعَيْن، بخلاف ما إذا عصت شيئاً من ذوات الأمثال وأتى بالقيمة لا يُخبر على القبول

وكذا [٢] ١١٤ إذا تروَّخ على فرس وأتى بالقيمة؛ تُخبر المرأة على القبول، بخلاف ما إذا تروَّخ على ذن^(٢) من الدُّبُس^(٣)، وأتى بالقيمة حينئذ لا تُخبر على القبول.

وإذا كان كذلك عشر الحمر؛ لأنه ليس لقيمتها حكمٌ غيرها؛ لكونها من ذوات الأمثال، ولا يُعشر الجربير؛ لأنَّ قيمته لها حكمٌ غيره؛ لكونه من ذوات القسم، وليس للمسلم تملك الجربير.

وفرق آخر بين الخمر والجربير، أن الحمر كانت مالا للمسلمين قبل أن تصير حمراً، وتصير مالا لهم إذا تحللت، وفيما بين ذلك مال لأهل الدِّمة، فعلى عليها معنى المالية، بخلاف الجربير؛ حيث لم يكن مالا للمسلمين، فلا يصير مالا لهم،

(١) وقع بالأصل «عن» والمثبت من ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥.

(٢) الذنُّ مفرد الذنان، وهي الخمر، لقنمته، للخنزير والذئب وشبههما بظن «المصباح لسير» لغيري [٢٠١ مادة ذن] والمعجم اللغة العربية المعاصرة [١ ٧٧٤].

(٣) الدُّبُس عصير الرطب، وبركته يدُّ على لؤلؤ ليس بصالح، ومنه يقال فرس أدبس، أي بين الشرد والخمرة بظن «المعرب في ترتيب المعرب» للمصنِّف [ص ١٦٠].

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رحمته الله يُعْتَرَفُ هُنَا إِذَا مَرَّ بِهِمَا جُمْلَةً ، كَأَنَّهُ جَعَلَ الْخَزِيرَ
تَعَاً لِلْحَمْرِ ، فَإِنْ مَرَّ بِكُلِّ وَاحِدٍ عَلَى الْإِنْفِرَادِ عَشَرَ الْحَمْرِ دُونَ ٥٣ | الْخَزِيرِ ،
وَوُجْهُ الْفَرْقِ عَلَى الطَّاهِرِ . أَنَّ الْقِيَمَةَ فِي ذَوَاتِ الْقِيَمِ لَهَا حُكْمُ الْعَيْسِ وَالْحَمْرِ
مِنْهَا . وَفِي ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ لَيْسَ لَهَا هَذَا الْحُكْمُ وَالْحَمْرُ مِنْهَا ، وَلِأَنَّ حَقَّ الْأَحَدِ

عَبْدُ اللَّهِ

مُعْتَرَفِ الْحَمْرِ دُونَ الْخَزِيرِ .

فَإِنْ قُلْتُ : لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الْقِيَمَةَ لَهَا حُكْمُ الْعَيْسِ فِي ذَوَاتِ الْقِيَمِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ
الْمُدْمِيَ إِذَا بَاعَ دَارَهُ بِحَزِيرٍ وَشَبَّعَهَا مُسَلِّمٌ ؛ يَأْخُذُهَا بِقِيَمَةِ الْخَزِيرِ ، فَلَوْ كَانَ لَهَا
حُكْمُ الْعَيْسِ لَمَا أَخَذَ بِالْقِيَمَةِ ، كَمَا لَا يَتَّخِذُ بَعِيضُ الْخَزِيرِ .

قُلْتُ : إِنَّمَا أُقِيِمَتِ الْقِيَمَةُ مَقَامَ الْعَيْسِ حُكْمًا لَا حَقِيقَةً ، فَصَارَ لَهَا شَبَهُةُ الْعَيْسِ ،
وَهَذِهِ الشَّبَهُةُ لَمْ تُعْتَرَفْ فِي حَقِّ الْعِبَادِ ؛ لِأَحْتِيَاجِهِمْ ، بِجَلَابِ الْعُشْرِ ، وَهُوَ حَقُّ اللَّهِ
نَعَالِي . حَيْثُ اعْتَرِفَتْ هَذِهِ الشَّبَهُةُ ؛ لِاسْتِعْنَائِهِ تَعَالَى .

وَأَيْضًا : لَوْ لَمْ يَأْخُذِ الشَّبَّعُ بِالْقِيَمَةِ ، وَلَا يَأْخُذُ بَعِيضُ الْخَزِيرِ ؛ يَمُوتُ حَمُّهُ ،
وَيَبُغُ فِي صَرُورَةٍ ، وَمَوَاضِعُ الصَّرُورَةِ مُنْتَشِطَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ .

وَالْحَوَابُ عَمَّا قَالَ أَبُو يُوسُفَ : أَنَّ التَّيْمَةَ بَاطِلَةٌ ، إِذْ ٥٧ | لَيْسَ أَحَدُهُمَا
بِأَحَقَّ مِنَ الْآخَرِ .

أَمَّا أَبُو حَبِيبَةَ لَمْ يَقُلْ فِي قِسْمَةِ الْعَبِيدِ إِذَا انْصَمَّتْ إِلَى سَائِرِ الْأَمْوَالِ بِالتَّيْمَةِ ،
وَبِمَا كَانَ بَأْسُ انْصَمَةِ فِي الْعَبِيدِ ؛ لِتَعَاوُثِ وَعَدَمِ التَّشْوِيقِ ، إِذَا انْصَمَّتْ إِلَى سَائِرِ
لَا أَمْوَالٍ ؛ نَحْفَقُ التَّشْوِيقَ بِصَمِّ الْأَمْوَالِ إِلَى مَوْصِعِ التَّعَاوُثِ

قَوْلُهُ : (وَالْحَمْرُ مِنْهَا) ، أَيِ : مِنْ ذَوَاتِ الْقِيَمِ (هَذَا الْحُكْمُ) ، أَيِ : حُكْمُ
الْعَيْسِ (وَالْحَمْرُ مِنْهَا) ، أَيِ : مِنْ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ .

لِلْجِمَاعِيَّةِ ، وَالْمُسْلِمُ يَخْمِي حَمْرَ نَفْسِهِ لِلتَّخْلِيلِ ، فَكَذَا يَخْمِيهَا عَلَى غَيْرِهِ . وَلَا يَخْمِي خَيْرِيَرِ نَفْسِهِ بَلْ يُنْسِبُهُ بِالْإِسْلَامِ ، فَكَذَا لَا يَخْمِيهِ عَلَى غَيْرِهِ .

وَلَوْ مَرَّ صَبِيٌّ أَوْ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي تَغْلِبَ بِمَالٍ فَلَيْسَ عَلَى الصَّبِيِّ شَيْءٌ ، وَعَلَى الْمَرْأَةِ مَا عَلَى الرَّجُلِ ، لِمَا ذَكَرَ فِي السَّوَائِمِ

وَمَنْ مَرَّ عَلَى الْعَاثِرِ بِمِئَةِ دِرْهَمٍ ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ لَهُ فِي مَنْزِلِهِ مِئَةَ أُخْرَى ، قَدْ حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ، لَمْ يُرَكَ - الْمِئَةُ - الَّتِي مَرَّ بِهَا ، لِقَلَّتِهَا وَمَا فِي بَيْتِهِ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ حِمَايَتِهِ .

وَلَوْ مَرَّ بِمِائَتَيْ دِرْهَمٍ بِضَاعَةٍ لَمْ يَغْشُرْهَا ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مَادُونٍ بِأَدَاءِ رَكَائِهِ .

عَلِيَّةُ الْبَيْتِ

قَوْلُهُ : (وَمَنْ مَرَّ عَلَى الْعَاثِرِ بِمِئَةِ دِرْهَمٍ ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ لَهُ فِي مَنْزِلِهِ مِئَةَ أُخْرَى ، قَدْ حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ، لَمْ يُرَكَ - الْمِئَةُ - الَّتِي مَرَّ بِهَا) ، وَهَذَا لِأَنَّ الْأَخْذَ بِالْجِمَاعِيَّةِ ، وَالْمِئَةُ الَّتِي مَرَّ بِهَا قَلِيلٌ ، لَا يُسْتَحَقُّ بِحِمَايَتِهِ شَيْءٌ عُرْفًا وَشَرْعًا ، لِأَنَّ أَدْنَى مَا لَا يُسْتَحَقُّ بِحِمَايَتِهِ شَيْءٌ هُوَ النَّصَابُ ، وَالَّذِي فِي الْبَيْتِ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ الْجِمَاعِيَّةِ ، فَلَا يُصْمُّ مَا مَرَّ بِهِ إِلَى مَا فِي بَيْتِهِ ، فَلَا يُغْشُرُ .

قَوْلُهُ : (وَلَوْ مَرَّ بِمِائَتَيْ دِرْهَمٍ بِضَاعَةٍ لَمْ يَغْشُرْهَا) . . إِلَى آخِرِهِ .

وَقَوْلُهُ : (بِضَاعَةٍ) بِالْجَرِّ عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ لِمَا قَبْلَهَا

اعْلَمْ : أَنَّ الْمُشْتَمَعَ أَوْ الْمُصَارِفَ أَوْ الْعَبْدَ الْمَادُونُ لَهُ فِي التَّجَارَةِ ، إِذَا مَرَّ بِمِائَتَيْ دِرْهَمٍ عَلَى الْعَاثِرِ ، لَمْ يُغْشُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، لِأَنَّهُمْ فِي حَقِّ أَدَاءِ الرُّكَاةِ لَيْسُوا بِمَالِكِينَ وَلَا نَائِبِينَ عَنْ صَاحِبِ الْمَالِ ، لِأَنَّهُمْ مَا أَمَرُوا إِلَّا بِالْحِفْظِ وَالتَّصَرُّفِ ، دُونَ أَدَاءِ الرُّكَاةِ .

وَكَانَ أَبُو حَنِيْفَةَ يَقُولُ أَوَّلًا فِي الْمُصَارِفِ : يَغْشُرُهُ ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَالِكِ ، لِأَنَّهُ

وَكَذَا الْمُضَارَبَةِ يَعْنِي إِذَا مَرَّ الْمُضَارِبُ بِهِ.

وَكَانَ أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله يَقُولُ: أَوَّلًا يُعْشَرُهَا؛ لِقُوَّةِ حَقِّ الْمُضَارِبِ، حَتَّى لَا يَمْلِكَ رَبُّ الْمَالِ نَهْيَهُ عَنِ التَّصَرُّفِ فِيهِ بَعْدَ مَا صَارَ عَرُوضًا، فَزَلَّ مَمْرِلَةَ الْمَالِثِ.

ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَا ذَكَرَ فِي «الْكِتَابِ» وَهُوَ قَوْلُهُمَا: لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالِكٍ وَلَا نَائِبٍ

﴿غَايَةُ الْبَيَانِ﴾

يَصْحُ بِنَعْيِهِ مِنْ رَبِّ الْمَالِ، وَلَا يَصْحُ نَهْيُ رَبِّ الْمَالِ عَنِ التَّصَرُّفِ [١٧٧/٢ ط م] فِي مَالِ الْمُضَارَبَةِ بَعْدَ أَنْ صَارَ عَرُوضًا.

ثُمَّ رَجَعَ عَنْ هَذَا وَقَالَ: لَا يُعْشَرُ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ [١٧٣ ط] الرِّكَاةِ، غَيْرُ مَالِكٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ نَصِيْبُهُ مِنَ الرَّبْحِ يَتَلَعَّ بِصَابَأٍ، فَحَسْبُ يُوْخَذُ مِنْهُ الْعُشْرُ فِي نَصِيْبِهِ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْمَادُونِ لَهُ فِي التَّجَارَةِ يُعْشَرُ. ثُمَّ قَالَ لَا أَذْرِي رَجَعَ أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ هَذَا أَمْ لَا.

وَقِيَاسُ قَوْلِهِ الثَّانِي فِي الْمُضَارَبَةِ: أَنْ لَا يُعْشَرَ، وَلَيْتَ صَحَّ الْفَرْقُ، فَلَاذَ الْمَادُونِ لَهُ بِمَمْرِلَةِ الْمَالِثِ، حَتَّى لَا يَرْجِعَ بِالْعَهْدَةِ عَلَى الْمَوْلَى، فَكَانَ هُوَ الْمُحْتَاجَ إِلَى الْحِمَايَةِ، بِخِلَافِ الْمُضَارِبِ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِالْعَهْدَةِ عَلَى رَبِّ الْمَالِ، وَلِهَذَا إِذَا اشْتَرَى وَهَكَذَا الشَّمْسُ؛ يَرْجِعُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ.

قَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(١): ذَكَرَ فِي «الْأَصْلِ» أَنْ لَا يُؤْخَذُ مِنْ هَؤُلَاءِ كُنْهَمُ، ثُمَّ قَالَ فَاحْصِلُ أَنْ لَا يُعْشَرَ فِي الْفُصُولِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَهُمْ

قَوْلُهُ. (وَكَذَا الْمُضَارَبَةِ)، أَيِ: الْمُضَارَبَةِ كِلَيْصَاعَةٍ

قَوْلُهُ (ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَا ذَكَرَ فِي «الْكِتَابِ»)، أَيِ: رَجَعَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى مَا ذَكَرَ

(١) بَطْنُ «إِسْرَاحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» بِصَدْرِ الشَّهِيدِ [ص ٢١٧]

عَنْهُ فِي آدَاءِ الرُّكَاةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْمَالِ رِبْحٌ يَتَلَعُ نَصِيْبَهُ بِصَاحِبَا، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مَالُكَ لَهُ

وَلَوْ مَرَّ عَبْدٌ مَأْذُونٌ لَهُ بِمَائَتَيْ دِرْهَمٍ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ دَيْنٌ عَشْرَةٌ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رحمته: لَا أَذْرِي أَبُو حَبِيْبَةَ (١) رَجَعَ عَنْ هَذَا أَمْ لَا، وَقِيَاسُ قَوْلِهِ النَّاسِي فِي الْمُضَارَبَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُمَا: أَنَّهُ لَا يُعْشَرُهُ.

لِأَنَّ الْمِلْكَ يَمَّا فِي يَدِهِ لِمَوْلَى، وَلَهُ التَّصَرُّفُ، فَصَارَ كَالْمُضَارِبِ.

وَفِيهِ: فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْعَبْدَ يَتَصَرَّفُ لِنَفْسِهِ، حَتَّى لَا يَرْجَعَ بِالْعَهْدَةِ عَلَى الْمَوْلَى، فَكَانَ هُوَ الْمُحْتَاحُ إِلَى الْحِمَايَةِ، وَالْمُضَارِبُ يَتَصَرَّفُ بِحُكْمِ السِّيَابَةِ حَتَّى يَرْجَعَ بِالْعَهْدَةِ عَلَى رَبِّ الْمَالِ، فَكَانَ رَبُّ الْمَالِ هُوَ الْمُحْتَاحُ، فَلَا يَكُونُ الرُّجُوعُ فِي الْمُضَارِبِ رُجُوعًا مِنْهُ فِي الْعَبْدِ، وَإِنْ كَانَ مَوْلَاهُ مَعَهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ لَهُ، إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَى الْعَبْدِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ؛ لِإِنْعَادَامِ الْمِلْكِ أَوْ لِلشُّغْلِ.

غاية البيان

فِي الْكِتَابِ: «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» (٢)، وَهُوَ أَنَّ الْمُضَارِبَ إِذَا مَرَّ بِمَائَتَيْ دِرْهَمٍ؛ لَمْ يُعْشَرْهَا.

قَوْلُهُ (لِأَنَّهُ مَالُكَ لَهُ)، أَيُّ: لِأَنَّ الْمُضَارِبَ مَالُكَ لِنَصِيْبِهِ مِنَ الرَّبْحِ.

قَوْلُهُ: (رُجُوعًا مِنْهُ)، أَيُّ: مِنْ أَبِي حَبِيْبَةَ، يَعْنِي أَنَّ رُجُوعَهُ فِي الْمُضَارِبِ لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا فِي الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ، فَلَأَجَلَ هَذَا عَشْرٌ فِي الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ دُونَ الْمُضَارِبِ. ٢١٨٠٢١ م. قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ مَوْلَاهُ مَعَهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ)، أَيُّ: إِنْ كَانَ مَوْلَى الْعَبْدِ

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «خ: أَنْ أَبَا حَبِيْبَةَ»

(٢) يَهْرُ «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» مَعَ شَرْحِهِ السَّامِعِ الْكَبِيرِ «لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ» [ص ١٢٩]

قَالَ: وَمَنْ مَرَّ عَلَى عَاشِرِ الْخَوَارِجِ فِي أَرْضٍ قَدْ عَلُوا عَلَيْهَا ، فَعَشْرَةٌ يُكْنَى
عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ

مَعْنَاهُ: إِذَا مَرَّ عَلَى عَاشِرِ أَهْلِ الْعَدْلِ ؛ لِأَنَّ التَّقْصِيرَ مِنْ قَبْلِهِ حَبْثٌ مَرٌّ
عَلَيْهِ

شَايَةَ الْبَيَانِ

الْمَأْدُوبُ مَعَهُ يُؤْخَذُ مِنَ الْمَوْلَى ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ لَهُ ، لِأَنَّ إِذَا كَانَ عَلَى الْعَبْدِ دَيْنٌ يُحِبُّ
بِمَالِهِ ، فَحِينَئِذٍ لَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمَوْلَى أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْمَوْلَى لَا يَمْلِكُ مَا فِي يَدِهِ عَلَى
أَهْلِ أَبِي حَبِيقَةَ . وَلِهَذَا إِذَا أَعْتَقَ عَبْدَ عَبْدِهِ الْمَأْدُوبِ لَا يَصِحُّ عَبْدُ أَبِي حَبِيقَةَ .

وَعَنْهُمَا: لَا يُؤْخَذُ أَيْضًا وَإِنْ كَانَ يَمْلِكُ الْمَوْلَى مَا فِي يَدِهِ ؛ لَكَوْنِ كَسْبِ
الْعَبْدِ مَشْعُولًا بِالذَّيْرِ ؛ فَيَكُونُ قَوْلُهُ (لِإِبْعَادِ الْمَلِكِ) فِي الْمَثَلِ عَلَى أَهْلِ أَبِي
حَبِيقَةَ ، أَوْ لِيَشْغُلَ عَنِ قَوْلِهِمَا ؛ فَافْهَمْ .

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ التَّقْصِيرَ مِنْ قَبْلِهِ حَبْثٌ مَرٌّ عَلَيْهِ) ، وَهَذَا لِأَنَّهُ لَمَّا مَرَّ عَلَى عَاشِرِ
أَهْلِ الْبَغْيِ بَعْدَ وَجُودِ حِمَايَةِ السُّلْطَانِ ؛ وَقَعَ التَّقْصِيرُ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ ، فَعَشْرٌ ثَانِيًا إِذَا
مَرَّ عَلَى عَاشِرِ أَهْلِ الْعَدْلِ ، أَمَّا إِذَا غَلَبَ أَهْلُ الْبَغْيِ فَأَحْدُوا الْعَشْرَ لَا يُؤْخَذُ ثَانِيًا ؛
لِأَنَّ التَّقْصِيرَ مَا جَاءَ مِنْ قَبْلِهِ ، بَلْ جَاءَ مِنْ قَبْلِ السُّلْطَانِ ؛ حَيْثُ ضَيَّعَهُمْ فَلَمْ يَخِيْمَهُمْ ،
وَالْأَخَذُ بِالْحِمَايَةِ .

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

بَابُ فِي الْمَعَادِنِ وَالرِّكَازِ

— علمه لسان —

بَابُ فِي الْمَعَادِنِ وَالرِّكَازِ^(١)

— — —

أُخْرِجَ باب المعادين عن باب العاشر، لِمَا أَنَّ الْعُشْرَ أَكْثَرُ وَجُودًا مِنَ الْخُمْسِ
يُؤْخَذُ مِنَ الْمَعَادِنِ، أَوْ لِأَنَّ الْعُشْرَ أَقْلُ دَاتًا مِنَ الْخُمْسِ، أَلَا تَرَى أَنَّ خُمْسَ
الْعُشْرِ اثْنَابَ، وَعُشْرُهَا وَاحِدٌ، وَالْقَلِيلُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْكَثِيرِ دَاتًا؛ فَمُقَدَّمُ بَيِّنٍ
قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»: «الْمَالُ الْمُسْتَخْرَجُ مِنَ الْأَرْضِ لَهُ أَسْمَاءُ ثَلَاثَةٌ.
كَثْرٌ وَالْمَعْدِنُ وَالرِّكَازُ»^(٢).

ثُمَّ الْكَثْرُ [٢/٤٨٨م] اسْمٌ لِمَالٍ دَفَنَهُ بَنُو آدَمَ.

وَالْمَعْدِنُ: اسْمٌ لِمَالٍ حَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَرْضِ يَوْمَ خَلَقَ الْأَرْضَ
وَالرِّكَازُ: اسْمٌ لَهَا جَمِيعًا، فَقَدْ يُدَكَّرُ وَيُرَادُ بِهِ الْكَثْرُ، وَيُدَكَّرُ وَيُرَادُ بِهِ
الْمَعْدِنُ، وَهُوَ مَا حُودٌ مِنَ الرِّكَازِ، وَهُوَ الْإِثْبَاتُ، يُقَالُ رَكَزَ رُكْمَةً، أَيُّ: أَثَبَّهُ، وَهَذَا
اسْمٌ فِي الْمَعْدِنِ حَقِيقَةٌ لِأَنَّهُ خُلِقَ فِيهِ مُرَكَّبًا، وَفِي الْكَثْرِ مَجَازٌ بِالمُجَاوِزَةِ^(٣).

(١) الرِّكَازُ هَذَا أَهْلُ الْحِجَارِ كَثَرِ الْجَامِعَةِ الْمَذْمُومَةِ فِي الْأَرْضِ، وَعِنْدَ أَهْلِ الْعِرَاقِ الْمَعَادِنُ،
وَعِنْدَ أَهْلِ بَغْدَادِ السَّعَى، لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُرَكَّبٌ فِي الْأَرْضِ، أَيُّ لَابِتٌ يُقَالُ رَكَزَ رُكْمَةً بِرُكْمَةٍ رَكَزًا،
يَدَادُهُ، وَارَكَزَ رَجُلٌ إِذَا وَجَدَ بَرْكَرَ بَطَرٍ «النهاية في غريب الحديث» لايس الأثير [٢/٥٨٨]

مادة: رَكَزَ

(٢) يَظَرُ «شرح مختصر الطحاوي» للإمام يحيى [١/١١٤].

(٣) يَظَرُ «شرح الجامع الصغير» لبيروني [١/٦٣]، «معجم مصطلحات الجغرافيا» [٤٥٥]

قال مفرد ذهب، أو فضة، أو رصاص، أو حديد، أو حفر وجد في أرض حراج، أو عشر، ففيه الخمس عندما

وقال الشافعي رحمه الله: لا شيء عذبوا لأنه مباح [١٧٤٣] سبقت يده إليه كالصيد، إلا إذا كان المستخرج ذهباً أو فضة فيجب فيه الركاة

شاهد البيان

كما قال محرر الإسلام.

قوله. (قال. مفرد ذهب أو فضة أو رصاص أو حديد أو حفر^(١) وجد في أرض حراج، أو عشر، ففيه الخمس عندما)، أي: قال محمد في «الجامع الصغير»^(٢).

اعلم: أن الخارج من الأرض على ثلاثة أصرب:

منها: ما يدوب ويتطعم بالحيلة، كالذهب والفضة والشحاص والرصاص وما أشبه ذلك؛ ففيه الخمس عندما إذا وجد في أرض غير [١٧٤/١] مملوكة - قل ذلك أو كثر - وأربعة أحصائه للواجد كائناً من كان، غير الحزبي والمستأمن، فإنه يسترد منه ما وجد؛ إلا إذا قاطعه الإمام، فيسترد يكون له المشروط.

وقال الشافعي: يجب في معادى الذهب والفضة: ربع العشر، وبما يتطعم من غير الذهب والفضة الخمس^(٣). وفي الذهب والفضة اشترط الحول في قول، ولم يشترطه في قول^(٤).

(١) الضم - باسم - نحاس يمثل منه الألاني، وأبو عبيدة يقول بانكر بعر «مختار الصحاح» لأبي بكر الرازي [ص/١٧٦/مادة: صبر].

(٢) بعر «الجامع الصغير» مع شرحه السامع الكبير للمحمد بن الحسن [ص/١٣٢ - ١٣٤].

(٣) بعر «البيان» للصرافي [٣/٣٣٨]، والمهذب في فقه الإمام الشافعي للشراري [١/٢٩٨].

(٤) «المنهاج المصوغ» عنه في معظم كتب الشافعي أنه لا يشترط الحول بعر «روضة الطالبيين» لسوري [٢/٢٨٢].

وَلَا يُشْتَرَطُ الْحَوْلُ فِي قَوْلِهِ ^(١)، لِأَنَّهُ بَعَاءٌ كُنْهُ، وَالْحَوْلُ لِيَتَّعِبِيَّةٌ وَلَنَا قَوْلُهُ
 ﴿وَفِي الرُّكَازِ الْحُمْسُ﴾ وَهُوَ مِنَ الرُّكْرِ، فَأُطْلِقُ عَلَى الْمَعْدِنِ، وَلِأَنَّهُ كَانَتْ
 فِي أُيُودِي الْكُفْرَةِ وَحَوْنَةُ أُيُودِيَا عِلَّةً، فَكَانَتْ عَسِمَةً وَهِيَ الْعَسَائِمُ الْحُمْسُ

فصل في المعادن

لَنَا مِنْ رَوَيْ صَاحِبُ «الصَّحِيحِ» التَّحَارِيُّ بِإِسَادِهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ» ^(٢)، وَالْبَيْتْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرُّكَازِ
 الْحُمْسُ ^(٣).

وَرَوَى أَبُو بَكْرِ الْخَصَّاصُ الرَّازِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» ^(٤) حَدِيثَ
 عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ [١٩١/٢]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَمَّا
 يُوجَدُ فِي الْخَرِبِ ^(٥) الْعَادِيَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فِيهِ وَفِي الرُّكَازِ الْحُمْسُ» ^(٦)

(١) في حاشية الأصل [ج، اصح قول]

(٢) الْعَجْمَاءُ هِيَ لِيَهْمَةُ، شُعَيْبٌ يَدْلَاهَا لَا تَكَلِّمُ وَكُلُّ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى تَكْلَامٍ فَهُوَ أَعْجَمٌ وَمُتَنَعِّجٌ
 وَقَوْلُهُ «جُبَارٌ» أَيُّ هَدْرٌ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا رُكَاةَ فِيهِ، وَيَتِمُّ الْقَوْلُ أَنَّ فِيهِ اسْتِجَارَةً وَجُبَارٌ لِمَعْنَى
 فِي مَعْدِنٍ مَثَلًا فَهَيْتُ، فَهُوَ هَدْرٌ، وَلَا شَيْءَ عَلَى مِثْلِ اسْتِجَارَةٍ يَنْظُرُ الْانْتِهَاءَ فِي عَرَبٍ لِحَسَنَةٍ
 لَا يَرَى الْأَثَرَ [١٨٧/٣ مادة عَجَم] وَفَتْحُ الْبَارِي لَا يَرَى حَبْرَ [٣٦٥/٢]

وَجَاءَ فِي حَاشِيَةِ [م] وَفَتْحُ الْعَجْمَاءِ الْبَيْهَةِ الْمُتَغَلَّتْ مِنْ صَاحِبِهَا، لَيْسَ [لَهَا] قَائِدٌ وَلَا رَاكِبٌ،
 فَجَاءَتْ بِهَا خُبَارٌ، أَيُّ هَدْرٌ، وَلَيْتُ إِذَا اسْتِجَارَ مِنْ يَخْرُجُهَا، فَانْهَارَتْ فِي مَنَكَةِ عَيْنِهِ، لَا يَبْرُمُ عَلَى
 لِأَمْرِ شَيْءٍ، وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتِجَارَ قَوْمًا لِمُتَحَرِّجٍ شَيْءٍ مِنَ الْجَوَاهِرِ مِنَ الْمَعْدِنِ فَانْهَارَ عَلَيْهِمْ فَلَا
 يَكُونُ عَلَى الْمُسَاجِرِ مُزْمٌ.

(٣) أَحَدُهُ التَّحَارِيُّ فِي كِتَابِ الرُّكَاةِ، بَابُ فِي الرُّكَاةِ الْحُمْسِ [رهم ١٤٢٨]، وَمَعْنَاهُ فِي كِتَابِ
 التَّحَارِيِّ بَابُ جَرَحِ الْعَجْمَاءِ وَالْمَعْدِنِ وَالْبَيْتْرِ جَبْر [رهم ١٧١٠]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

(٤) يَنْظُرُ «شَرْحُ مُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» لِلْخَصَّاصِ [٣٢٤/٢]

(٥) أَيُّ الْقَدِيمِ، كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ [م].

(٦) أَحْرَسَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ النُّقْطَةِ بَابِ التَّعْرِيفِ بِالنُّقْطَةِ [رهم ١٧١٠]، وَمِنْ طَرِيقَةِ الْبَيْهَقِيِّ فِي «السَّنَنِ
 الْكُبْرَى» [رهم ١١٨٣٨]، وَبَنَاتِي فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» فِي كِتَابِ النُّقْطَةِ / مَا وَحَدَّ مِنَ النُّقْطَةِ فِي التَّعْرِيفِ
 الْجَامِعَةِ [رهم ٥٨٢٦]، وَاحِدٌ فِي «السَّنَنِ» [١٨٠/٢]، وَالْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِ» [٧٤٠/٢]، =

بِخِلَافِ الصَّيْدِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِ أَحَدٍ،

«مادة الصيد»

فيه، لِأَنَّهُ مَانِعٌ حَارِجٌ مِنَ الْأَرْضِ؛ فَضَارٌ كَالْمَاءِ

وَالسَّوْعُ الثَّلَاثُ: مَا لَا يَنْطَعُ، وَلَيْسَ بِمَانِعٍ، كَالْجِصِّ^(١) وَالْكُحْلِ وَالرَّزِيحِ^(٢) وَالْبَاقُوتِ وَالْمُصُوصِ وَالْقَيْرُورِجِ وَنَحْوِهَا؛ فَلَا شَيْءَ فِيهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا زَكَاةَ فِي الْحَجَرِ»^(٣).

وَلِلْقِيَاسِ عَلَى التُّرَابِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الشَّيْءَ ﷻ لَمْ يَنْفِ بِهِ زَكَاةَ التُّجَارَةِ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ فِيهِ كَوُجُوبِهَا فِي غَيْرِهِ، [٤٩٧/٢ ط ١] فَتَعَيَّنَ الْخُمْسُ.

قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الصَّيْدِ)، جَوَابٌ عَنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ حَيْثُ قَالَ: لَا شَيْءَ فِي الْمَعْدِنِ^(٤)؛ لِأَنَّهُ مَبَاحٌ كَالصَّيْدِ؛ فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ: الْمَعَادِنُ كَانَتْ فِي أَيْدِي مُلُوكِ الْكُفَرَةِ قَبْلَ ظُهُورِ الْإِسْلَامِ، فَحَوَتْهُ أَيْدِي مُلُوكِ الْإِسْلَامِ عَدِيَّةً وَقَهْرًا؛ بِخِلَافِ الصَّيْدِ؛ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِ أَحَدٍ، فَلَمْ يَدُلَّ عَدَمُ الْوُجُوبِ فِي الصَّيْدِ، عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ فِي الْمَعْدِنِ.

ينظر «لسان العرب» لابن منظور [٤١٦/٧ مادة: معدن]

(١) الجِصُّ - يمتنع الجبم، ويُنكسر، وهو الأَصْحُ - هُوَ الَّذِي يُسَبَّحُ بِهِ يَنْظَرُ «فتح العروس» للزبيدي [٥٠٥/١٧ مادة: جصص].

(٢) وقع بالأصل «والريح» والمثبت من «ت»، «ث»، «م»، «و»، «ر»، «ز»، «و»، «ف».

(٣) أخرجه ابن عدي في «الكامل» [٤٢، ٦]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٧٣٨١]، من طريق عمر بن أبي عمر الكلاعي الدمشقي عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده ﷺ.

قال ابن عدي «هذا الحديث بهذا الإسناد غير محفوظ، وعمر بن أبي عمر مجهر»

وقال النووي «ضعيف جداً، رواه البيهقي وبش صفة»

وقال ابن السكيت «هذا الحديث ضعيف» ينظر «المجموع شرح المهدب» للنووي [٧/٦]

و«السير المشير» لابن الملقن [٦٠٥/٦]،

(٤) ينظر «المجموع شرح المهدب» للنووي [٩٠/٦]، و«روضة لطالبيين» للنووي [٢٨٢/٢]

إِلَّا أَنْ لِلْعَامِينَ بَدَأَ حُكْمِيَّةً، لِثُبُوتِهَا عَلَى الظَّاهِرِ، وَأَمَّا الْحَقِيقِيَّةُ فَلِلْوَاحِدِ، فَاعْتَبَرْنَا الْحُكْمِيَّةَ فِي حَقِّ الْحُمْسِ، وَالْحَقِيقِيَّةَ فِي حَقِّ الْأَرْبَعَةِ الْأَحْمَاسِ حَتَّى كَانَتْ لِلْوَاحِدِ.

وَلَوْ وَجَدَ فِي دَارِهِ مَقْدَمًا، لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ عليه السلام.

﴿عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ﴾

قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ لِلْعَامِينَ بَدَأَ حُكْمِيَّةً)، هَذَا جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ: وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: لَمَّا وَجَتْ فِي الْمَقْدَمِ الْحُمْسُ لِلْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ؛ وَجَتْ أَنْ يَكُونَ أَرْبَعَةُ الْأَحْمَاسِ لِلْعُرَاةِ لَا لِلْوَاحِدِ؟

فَقَالَ فِي جَوَابِهِ: يَدُ الْعُرَاةِ عَلَى مَا فِي بَاطِنِ الْأَرْضِ حُكْمِيَّةٌ لَا حَقِيقِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا ثَبَتَ أَيْدِيهِمْ عَلَى ظَاهِرِ الْأَرْضِ حَقِيقَةً، ثَبَتَ عَلَى بَاطِنِهَا حُكْمًا، فَصَارَ مَا فِي بَاطِنِهَا غَيْبَةً حُكْمًا لَا حَقِيقَةً، فَبَاعْتِبَارِ الْحُكْمِ أَوْجَبْنَا الْحُمْسَ؛ رِيعَاةً لِحَاجَتِ الْفُقَرَاءِ، وَبَاعْتِبَارِ الْحَقِيقَةِ لَمْ يَكُنْ أَرْبَعَةُ الْأَحْمَاسِ لِلْعُرَاةِ، بَلْ كَانَتْ لِلْوَاحِدِ؛ عَمَلًا بِالْجِهَتَيْنِ.

قَالَ فِي «التَّحْقِيقِ»: «وَيَجِلُّ دَفْعُ الْحُمْسِ إِلَى الْوَالِدَيْنِ وَالْمَوْلُودِينَ وَهُمْ فُقَرَاءٌ، كَمَا فِي الْعَتَائِمِ، وَيَجُورُ لِلْوَاحِدِ أَنْ يَصْرِفَ إِلَى نَفْسِهِ؛ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا، وَلَا يُغْنِيهِ أَرْبَعَةُ الْأَحْمَاسِ؛ جَلَاةً لِلشَّافِعِيِّ»^(١)،^(٢).

قَوْلُهُ: (وَلَوْ وَجَدَ فِي دَارِهِ مَقْدَمًا، لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ) ... إِلَى آخِرِهِ^(٣)

(١) ينظر «بحر المذهب» لرويانى [١٨٦/٣]، و«كشافه إليه شرح النسيبة» لمجمع الدين ابن الرضا [٤٩٢ ٥] و«المجموع الوضوح في شرح المسحاح» للشميري [٢٠٧/٣]

(٢) ينظر «مجموع الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [٣٣٠/١]

(٣) ينظر «الإيضاح» للكرمانى [٣١ ١]، «بدع الصانع» [٧٨/٢]، «النصاية» [١٨١/٢]، «البيان» [١٠٧/٣]، «فتح القدير» [٢٣٦/٢]

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٌ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِيهِ الْخُمْسُ لِإِطْلَاقِ مَا رَوَيْنَا، وَلَهُ أَنَّهُ
مِنْ أَحْزَاءِ الْأَرْضِ مُرَكَّبٌ فِيهِ '، وَلَا مَوْنَةٌ فِي سَائِرِ الْأَحْزَاءِ، فَكَذَا فِي هَذَا
الْجُزْءِ، لِأَنَّ الْجُزْءَ لَا تُحَالِفُ الْجُمْلَةُ مَحَلَّافِ الْكُفْرِ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُرَكَّبٍ فِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

قَالَ: وَإِنْ وَجَدَهُ فِي أَرْضِهِ فَعَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رَوَاتَانِ

➡ غاية السبيل ➡

لهما: إطلاق قوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾: «وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ»^(٢).

وله. أن صاحب الدار ملكها بجميع أجزائها (١٠٧٤)، والمتعدي من أجزائها، ولا (١٠٧٥) مؤنة في سائر أجزائها، فكذا في هذا الجزء؛ بخلاف الكبر؛ لأنه ليس من أجزاء الأرض؛ لأنه ليس بمركب فيها.

والجواب عن الحديث: أنه عامٌ محصورٌ منه الأحجارُ، فيخصُّ المتارَعُ.
وفي الأرض المملوكة: روايتان عن أبي حنيفة

عَلَى رَوَايَةِ «الْأَصْل»^(١) لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَرْضِ وَالذَّارِ، حَيْثُ لَا شَيْءَ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ لَمَّا انْقَلَبَتْ إِلَيْهِ، انْقَلَبَتْ بِجَمِيعِ أَجْرَائِهَا، وَالْمَعْدِنُ مِنْ تَرْبَةِ الْأَرْضِ، لَمْ يَجِبْ فِيهِ الْحُمُسُ لِمَا مَلَكَهُ، كَالْعِيْمَةِ إِذَا بَاعَهَا الْإِمَامُ مِنْ إِبْسَارٍ، سَقَطَ عَنْهَا حَقُّ سَائِرِ النَّاسِ، لِأَنَّهُ مَلَكَهَا بِتَدْلِيلٍ^(٢)، كَذَا قَالَ الْخَصَّاصُ^(٣).

وعلى رواية «الجامع الصغير»^(٧)، بينهما فرق، ووجهه. أن الدار لا مؤنة فيها

(١) قر حاشية الأصل: «ثم، مع، بها»

(٢) في حاشية الأصل: «خ: فيها»

(۳) مظهر: مظهر پیدہ

(٤) بطلان الأصل المعروف بالمسقطه لمحمد بن الحسن الشيباني [١٣٢/١ - ١٣٨]

(د) وقع بالأصل «بدل» والمثبت من «م»، «ف»، «و»، «وا»، «وات» وعد بعد جصاص «عندكها بدلك»

(٦) يقر «شرح مختصر الطحاوي» للمصنفين [٢٢٩/٢]

(٧) يظن الجامع لصغيراً مع شرحه السامع الكبير للمحمد بن الحسن [ص ١٣٥]

ووَاحِدَةُ الْفَرْقِ عَلَى أَحَدِنَهُمَا، وَهُوَ رَوَايَةُ «الْحَامِيعِ الصَّغِيرِ» أَنَّ الدَّارَ مُلْكُكَ حَالِيَةً عَنْ لَمْؤُونِ دُونَ الْأَرْضِ، وَلِهَذَا وَحَتِ الْعَشْرُ أَوْ الْخَرَجُ فِي الْأَرْضِ دُونَ بَدَرٍ، فَكَذَا هَذِهِ الْمُؤْنَةُ.

وَإِنْ وَجَدَ رَكَازًا، أَيْ كَثْرًا، وَجَبَ الْخُمْسُ عَنْهُمْ؛ لِمَا رَوَيْنَا، وَاسْمُ الرِّكَازِ يُطْلَقُ عَلَى الْكَثْرِ بِمَعْنَى الرِّكَازِ فِيهِ، وَهُوَ الْإِثْبَاتُ

عَلَيْهِ الْهَبْشَانِ

أَصْلًا، فَلَمْ يُخْمَسْ، فَصَارَ الْكُلُّ لِلوَاحِدِ، بِحِلَافِ الْأَرْضِ، فَإِنْ فِيهَا مُؤْنَةُ الْخَرَجِ وَالْعَشْرِ؛ فَيُخْمَسُ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ وَجَدَ رَكَازًا، أَيْ كَثْرًا، وَجَبَ الْخُمْسُ عَنْهُمْ لِمَا رَوَيْنَا)، أَيْ يَجِبُ الْخُمْسُ فِي الْكَثْرِ بِلَا حِلَافٍ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ»^(١)

اعْلَمْ: أَنَّ الْكَثْرَ إِذَا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ عَلَامَةُ الْإِسْلَامِ، كَالْمَكْتُوبِ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الشَّهَادَةِ، وَإِذَا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ عَلَامَةُ الْكُفْرِ؛ كَالْمَنْقُوشِ عَلَيْهِ الصَّمَمُ، وَإِذَا أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ عَلَامَةُ أَصْلًا.

وَالَّذِي عَلَيْهِ عَلَامَةُ الْإِسْلَامِ مُحْكَمُهُ حُكْمُ اللَّقْطَةِ مِنَ التَّعْرِيمِ وَالتَّصَدُّقِ عَنِ نَفْسِهِ إِنْ كَانَ فَقِيرًا، أَوْ عَلَى غَيْرِهِ إِنْ كَانَ عَمِيًّا

وَالَّذِي عَلَيْهِ عَلَامَةُ الْكُفْرِ إِنْ وَجَدَ فِي أَرْضٍ مُبَاحَةٍ، كَالْمَعَاوِرِ وَالْجِبَالِ وَغَيْرِهَا، فِيهِ الْخُمْسُ بِلَا حِلَافٍ؛ لِأَنَّهُ ذَمِيمُ الْكُفَّارِ، مُحْكَمُهُ حُكْمُ الْعَيْمَةِ، وَارْبَعَةُ (١٠٠ هـ) أَحْمَاسُهُ لِلوَاحِدِ، سِوَاةٍ كَانَ حُرًّا أَوْ عَبْدًا، مُسْلِمًا أَوْ دِمْنِيًّا، صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا، عَمِيًّا أَوْ فَقِيرًا؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعَيْمَةِ؛ إِلَّا الْحَرَبِيُّ الْمُسْتَأْمَنُ، فَإِنَّهُ يُشْرَدُ مِنْهُ مَا أَحَدٌ؛ إِلَّا إِذَا عَمِلَ فِي الْمَعَاوِرِ بِإِذْنِ الْإِمَامِ عَلَى شَرْطٍ؛ فَلَهُ الْمَشْرُوطُ.

ثُمَّ إِنَّ كَادَ عَلَى ضَرْبِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ كَالْمَكْتُوبِ عَلَيْهِ كَيْفَةُ الشَّهَادَةِ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ النُّقْطَةِ ، وَقَدْ عُرِفَ حُكْمُهَا فِي مَوْضِعِهِ .

وإن وُجد في الأرض المملوكة فيه الخمس أيضاً، وأربعة أحماسه للمختط
لّه، وهو الذي حصّه الإمام بتبليغ هذه النعمة حين فتح أهل الإسلام تلك البدة،
ويورثه إن عُرِفوا؛ وإلا فلا قضى فذلك الأرض أو ورثته؛ وإلا فبيت المال. كذا
قال صاحب «التحفة»^(١)، وهذا قولهما.

وَعِدَ أَبِي يُوسُفَ: أَرْبَعَةُ الْأَحْمَاسِ لِلوَاحِدِ

لَهُ: أَنَّ الْوَاحِدَ أَظْهَرَ لِلْمُسْلِمِينَ الْخُصَّ، فَكَانَ الْبَاقِي لَهُ كَالْمَوْجُودِ فِي الصَّخَرَةِ.

ولَهُمَا: أَنْ صَاحَبَ الْخِطَّةِ^(١) هُوَ الَّذِي مَلَكَهَ بَدِيًّا^(٢)، وَالْكَثْرُ يُمْلِكُ بِالْيَدِ
وَالْجِيَارَةُ كَالْعِيْمَةِ، ثُمَّ لَا يَنْقِلُ مِنْكُمْ عِنْدَ انْتِقَالِ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ تَرْبَةِ
الْأَرْضِ، فَصَارَ كَمَتَاعٍ مَوْصُوعٍ فِي الْأَرْضِ، فَلَا يَنْقِلُ بِانْتِقَالِ الْأَرْضِ إِلَى الْمُشْتَرِي،
فَإِذَا أَطْلَهَ كَانَ لِصَاحِبِ الْخِطَّةِ، كَمَا اضْطَادَّ سَمَكَةٌ وَفِي بَطْنِهَا ذُرَّةٌ، مَاعَ السَّمَكَةِ؛

(١) يظن أن نسخة النسخة ١٠٠٠ من المخطوط السمرقندي [٣٢٨. ١]

(٢) الحِطَّة - بالكسر - هي الأرضُ يَنْطَبُها لِرَحْلِ نَفْسِهِ. وهو أن يُعْلَمَ عليها علامةٌ بالحِطِّ و يُعْمَمَ أَنَّهُ قد ائْتَرَعَ لِنَبِيِّهَا ذَنْبًا وَمِمَّا حِطُّوا الْكُفْرَةَ وَالصُّرُورَ يَنْظُرُ «اصْحَاحُ فِي الدُّعَاءِ» لِمُحَوَّرِي [٣ ١١٢٣ مادة حِطُّوا]

(٣) هكذا صحت في «اب»، «واب»، «وار»، «وإر» وروى في الأصل «ادبنا»، وكلاهما صحيح لغة، والأول أشهر وأكثر استخداماً، وكلاهما بمعنى أول شيء.

أما البيدي - ففعال شيء بيدي إذا سمع يحمده قبل، وكان الله يحدث يعني أولاً قبل كل شيء - . وأفعلة
مبدئاً - كيدع - ويبدأ، وأوب يدعو - كل ذلك بمعنى أفعلة مبدئاً به أولاً كل شيء.

وأما البدي - كسبي - فهو أول شيء، ومنه قول سعيد في يوم الثوري الحمد لله بدياً ومن كلام
عرب بدي بدي، بهذا المعنى ينظر في تاريخ العرب لابن منظور [١٤ ٦٧ مادة بدياً]،
والطراز الأول لابن معصوم [١/ ٢٢، ٢٣].

وَإِنْ كَانَ عَلَى صَرْبِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ كَالْمَنْقُوشِ عَلَيْهِ الصَّنَمُ ، فَفِيهِ الْحُمُسُ عَلَى كُلِّ حَالٍ لِمَا بَيَّنَّا .

ثُمَّ إِنْ وَجَدَهُ فِي أَرْضٍ مُبَاحَةٍ فَأَرْبَعَةٌ أَحْمَاسِهِ لِلْوَاحِدِ ؛ لِأَنَّهُ تَمَّ الْإِحْرَارُ مِنْهُ ، إِذْ لَا عِلْمَ بِهِ لِلْعَائِمِينَ فَيُخْتَصُّ هُوَ بِهِ .

وَإِنْ وَجَدَهُ فِي أَرْضٍ مَمْنُوكَةٍ فَكَذَا الْحُكْمُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رحمته ؛ لِأَنَّ الْإِسْنِخْقَاقَ بِتَمَامِ الْحَيَازَةِ وَهِيَ مِنْهُ ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رحمتهما هُوَ لِلْمُخْتَطِّ لَهُ ، وَهُوَ الَّذِي مَلَكَهُ الْإِمَامُ هَذِهِ الْبُقْعَةَ أَوَّلَ الْفَتْحِ ؛ لِأَنَّهُ سَبَقَتْ يَدُهُ إِلَيْهِ وَهِيَ يَدُ الْحُصُوصِ ، فَيَمْلِكُ بِهِ مَا فِي الْبَاطِنِ ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى الظَّاهِرِ ، كَمَنْ اصْطَدَّ سَمَكَةً فِي بَطْنِهَا دُرَّةً ، ثُمَّ بِالسَّيْعِ لَمْ تَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ ؛ أو لأنه مودع بحلاف الْمَعْدِنِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَجْزَائِهَا فَيَسْتَقِلُّ إِلَى الْمُشْتَرِي .

وَإِنْ لَمْ يُعْرِفِ الْمُخْتَطُّ لَهُ يُصْرَفُ إِلَى أَقْصَى مَالِكٍ يُعْرِفُ فِي الْإِسْلَامِ عَلَى مَا قَالُوا .

غاية البيان

لَا تَخْرُجُ الدُّرَّةُ عَنْ مِلْكِ الصَّائِدِ ، بِخِلَافِ الْمَعْدِنِ ، فَإِنَّهُ يَتَقَلُّ بِانْتِفَالِ الْأَرْضِ إِلَى الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّهُ مِنْ عُرُوقِ الْأَرْضِ .

وَأَمَّا الَّذِي لَيْسَ لَهُ عَلَامَةٌ أَصْلًا : فَعَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ يُعْتَبَرُ جَاهِلِيًّا ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَ عَالِيًا مِنَ الْكُفْرِ ، وَقِيلَ : فِي رَمَائِصِ حُكْمِهِ حُكْمُ اللَّقْطَةِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ طَالَ عَهْدُ الْإِسْلَامِ .

قَوْلُهُ : (عَلَى كُلِّ حَالٍ) ، أَي : سَوَاءٌ وَجَدَ فِي الْأَرْضِ الْمُبَاحَةِ ، أَوْ الْمَمْنُوكَةِ ، أَوْ الدَّارِ . (لِمَا بَيَّنَّا) ، أَي : يَقُولُهُ رحمته : «وَفِي الرُّكَاكِ الْحُمُسُ» ^(١) .

قَوْلُهُ : (عَلَى مَا قَالُوا) ، أَي : الْمُتَاخَرُونَ .

وَلَوْ اشْتَنَى الصَّخْرُ يُجْعَلُ حَاضِيًا فِي طَاهِرِ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ . وَقِيلَ .
إِسْلَامِيًّا فِي زَمَانِنَا ؛ لِتَقَادُمِ الْعَهْدِ

وَمَنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ بِأَمَانٍ فَوَجَدَ فِي دَارِ بَعْضِهِمْ رِكَازًا ؛ عَلَيْهِمْ ؛ تَحَرُّرًا
عَنِ الْعَذْرِ ؛ لِأَنَّ مَا فِي الدَّارِ فِي يَدِ صَاحِبِهَا خُصُوصًا .

وَإِنْ وَجَدَهُ فِي الصَّخَرَةِ فَهُوَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي يَدِ أَحَدٍ عَلَى الْخُصُوصِ ،
فَلَا يُعَدُّ عَدْرًا . وَلَا شَيْءَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مُتَلَصِّصٍ غَيْرِ مُجَاهِرٍ ^(١) .

وَلَيْسَ فِي الْفَيْرُوزِ يُوجَدُ فِي الْجِبَالِ خُمْسٌ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : «لَا خُمْسَ فِي
الْحَجَرِ» .

نهاية البيان

قَوْلُهُ : (وَمَنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ بِأَمَانٍ فَوَجَدَ فِي دَارِ بَعْضِهِمْ رِكَازًا ؛ عَلَيْهِمْ ؛
تَحَرُّرًا عَنِ الْعَذْرِ) .

اعْلَمْ : أَنَّ الدَّاحِلَ فِي دَارِ الْحَرْبِ إِذَا وَجَدَ رِكَازًا كَثِيرًا أَوْ مَعْدِنًا ، فَإِنْ (وَجَدَهُ
فِي الصَّخَرَةِ فَهُوَ لَهُ) بِلَا خُمْسٍ ، سِوَاءَ دَخَلَ بِأَمَانٍ أَوْ بِغَيْرِ أَمَانٍ ، وَإِنَّمَا كَانَ لَهُ ؛
لِسَبْقِ يَدِهِ عَلَى مَا لَمْ يُبَاحْ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ الْخُمْسُ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدَهُ مُتَلَصِّصًا غَيْرَ مُجَاهِرٍ ^(٢) ،
حَتَّى لَوْ دَخَلَ جَمَاعَةٌ مُتَتَبِعُونَ ، وَطَفِرُوا عَلَى كُتُوبِهِمْ ؛ يَجِبُ فِيهِ الْخُمْسُ .

(١) وَإِنْ وَجَدَهُ فِي أَرْضٍ مَمْلُوكَةٍ ؛ يَرْدُّهُ إِلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ إِنْ دَخَلَ
بِأَمَانٍ ؛ لِئَلَّا يُوَدِّيَ إِلَى الْعَذْرِ وَالْخِيَانَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَرْدِّهِ وَأَخْرَجَهُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ؛
يَكُونُ مِلْكًا لَهُ ، وَلَا يَطْبُقُ لَهُ ؛ كَالْمَمْلُوكِ بِشِرَاءِ هَامِدٍ ، فَلَوْ بَاعَهُ يَصِيرُ مِلْكًا
لِشَاتِرِي ، وَإِنْ دَخَلَ بِغَيْرِ أَمَانٍ ؛ حُلٌّ لَهُ ، وَلَا خُمْسَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدَهُ مُتَلَصِّصًا

(١) يشبه بالأصل «مجاهد»

(٢) يُشِيرُ إِلَى قَوْلِ صَاحِبِ «الهداية» «لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مُتَلَصِّصٍ غَيْرِ مُجَاهِرٍ» . يَنْظُرُ : «الهداية» لِلْمُزَيَّيْنِ

وفي الرُّثُقُ الحُمْسُ في قول أبي حنيفة آخرًا، خلافًا لِأبي يُوُسُفَ عليه السلام
ولا حُمْسٌ في العُتْرِ واللُّؤْلُؤِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ عليه السلام.

غاية البيان

قوله (وفي الرُّثُقُ الحُمْسُ في قول أبي حنيفة آخرًا، خلافًا لِأبي يُوُسُفَ).
وقال المحاكمُ الشَّهيدُ في «مختصر الكافي»: الرُّثُقُ إذا أُجِدَ في مَعْدِيهِ؛ ففيه
الحُمْسُ في قولِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ. وقال أبو يُوُسُفَ، لا شيءٌ عليه^(١)
ثم قال: وحكي عن أبي يُوُسُفَ، أن أبا حنيفة كان يقول: لا شيءٌ فيه، وكنتُ
أقول، فيه الحُمْسُ، فلم أرْ له حتَّى قال: فيه الحُمْسُ، ورأيتُ أنه لا شيءٌ فيه^(٢).
قال أبو بكر الجصاص «وهذا يوجب أن لا يكون بينهما [٢/٥١٠ م] خلافٌ
في المعنى؛ لأنَّ أبا حنيفة لم يوجب بدئيًا^(٣) فيه الحُمْسُ، لِأنَّه كان عنده أنه لا
يَنطَعُ، وأنه يَمَنُوزِلُهُ لغيرِ واسِطٍ؛ فلمَّا قيل: إنه يَنطَعُ كالرَّضَاصِ؛ أوجِبَ فيه،
فحصل جوابُ المسألة موقوفٌ على أنه يَنطَعُ، أو لا يَنطَعُ عندهما جميعًا»^(٤)
والزُّنْبُقُ يَكْسِرُ النَّاءَ بَعْدَ الهمزة السَّكِينَةِ^(٥)، كذا في «ديوان الأدب»^(٦).
قوله (ولا حُمْسٌ في العُتْرِ واللُّؤْلُؤِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ).

(١) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [٢/٣٣٤]، «التحرير للقدوري» [١٣٦٥/٣]، «مختلف الرواية» لأبي الليث لسمرقندي [٢/٥٩٤]، «المبسوط» للسرخسي [٢/٢١٣]، «فتح القدير» [٢/٢٣٩].

(٢) ينظر «الكافي» للمحكم الشَّهيد [ق، ٢٤]، مخطوط مكتبة ميراث الله، تحت رقم [٩٢٤].

(٣) بدئيًا بمعنى ابتداءً. وقد مرَّ بيان ذلك قريبًا. ووقع عند الجصاص «بدءًا» والمعنى واحد.

(٤) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [٢/٣٣٥].

(٥) وهو درسِيٌّ معرَّبٌ، أغربُ ما بهنرته، ويقال أيضًا بفتح الهمزة كدرهم ينظر «تاج العروس» للزَّبيدي [٢٥/٣٨٨ مادة: زَابَق].

(٦) ثم نجد في مظهر من «ديوان الأدب»، وهو بقصته ونقته في «المعرب في ترتيب المعرب» للمطري [ص ٢٠٦]، فعل لآخر احتبط عن المذهب، أو هو من قبيل اختلاف نسخ «ديوان».

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ، فِيهِمَا وَفِي كُلِّ جَلِيَّةٍ تُسْتَخْرَجُ^(١) مِنَ الْبَحْرِ خُمْسٌ، لِأَنَّ
عُمَرَ عليه السلام أَحَدَ الْخُمْسِ مِنَ الْعَشْرِ. وَلَهُمَا أَنْ قَعَرَ الْبَحْرَ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ الْقَهْرُ، فَلَا
يَكُونُ الْمَأْخُودُ مِنْهُ عَيْمَةً، وَإِنْ كَانَ ذَهَبًا أَوْ بَضَّةً، فَأَلْمَزُوهُ عَنْ عُمَرَ عليه السلام وَفِيهِمَا

عَلَيْهِ سَبَابٌ

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ فِيهِمَا وَفِي كُلِّ جَلِيَّةٍ تُسْتَخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ خُمْسٌ^(٢)

لَهُ: مَا رَوَى أَنْ يَغْلَى بَنَ مُيَّةَ^(٣): «كَتَبْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ فِي عَشْرَةٍ
وَحَدَّثَ عَلَيَّ سَاحِلَ الْبَحْرِ، فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ: ذَلِكَ سَبَبٌ مِنْ سَبَبِ^(٤) اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ،
فِيهَا وَفِيهَا دَسْرَةُ الْبَحْرِ الْخُمْسُ^(٥)»^(٦).

(١) في حاشية لأصل «ح تخرج».

(٢) يظر «الأصل» للشيباني [٥٧١/٧]، «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [٣٢٧/٢]، «مختلف
الرواية» لأبي أبيث لسمرقندي [٥٩٣/٢]، «المبسوط» للسرخسي [٢١٣/٢]، «الاحتيار لتعديل
المساجد» [١١٥/١]، «مسحة الملوك» في شرح تحفة الملوك [٢٣٦/١]

(٣) مُيَّةٌ بِطَمِّ الْمِيَمِ وَتُكُونُ الثَّرَى وَقَعَ الْبَاءُ بِأَشْتَرِ تَحْتَهَا، وَيُقَالُ فِيهِ أَيْمٌ أُمِّيَّةٌ، وَهِيَ صَبِيغَانِ
يَظَرُ «مَشَارِقُ الْأَمْوَالِ عَلَى صَحِيحِ الْأَكْبَرِ» لِلْقَاضِي عِيَّاشٍ [٣٩٦/١]

(٤) كَدَ وَفَعَّ «سَبَبٌ مِنْ سَبَبٍ» بِالْبَاءِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ جَمِيعًا، وَقَدْ أُنْكَرَ ذَلِكَ بَعْضُ عَلَى الْمَوْضِعِ،
وَسَبَّ إِلَى ائْتِلَافِهِ، فَقَالَ فِي «الْبَيَانِ» [٤١٥/٣] «وَلَمْ يُشْرَحْ سَبَبٌ مَا هُوَ؟ وَوَضَعَ نَقْطَةً وَاحِدَةً
بَعْدَ السِّينِ تَحْتَ الْبَاءِ! فَيَكُونُ الْمَظَرُ فِيهِ أَنَّهُ «سَبَبٌ» بِمَنْ مَوْحُشَتَيْنِ، وَبِئْسَ هُوَ إِلَّا «سَبَبٌ» بفتح
السِّينِ الْمَهْمَلَةِ وَتُكُونُ الْبَاءُ، وَفِي آخِرِهِ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ رحمته الله: «السُّؤْبُ جَمْعُ سَبَبٍ»
يُرِيدُ بِهِ: الْمَالُ الْمَذْنُونُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَوْ الْمُنْفَذُ

قَطْعًا: وَالْأَمْرُ كَمَا قَالَ الْعَيْنِيُّ، فَهَكَذَا وَقَعَ: «سَبَبٌ» عَلَى الصَّوَابِ فِي كِتَابِ «الْخَرَجِ» لِأَبِي يُوسُفَ،
كَمَا يَأْتِي فِي تَحْرِيجِ الْخَبَرِ

(٥) رَوَاهُ أَبُو عِيَّادٍ فِي «الْأَمْوَالِ» عَنْ يَحْيَى بْنِ أُمِيَّةَ، وَرَوَى فِيهِ الْعُشَيْرِيُّ، لَا الْخُمْسُ كَدَ حَاءُ فِي
حَاشِيَةِ «ب» وَيَظَرُ «الْأَمْوَالُ» لِأَبِي عِيَّادٍ [١٣٦/١]

(٦) أَخْرَجَهُ أَبُو يُوسُفَ فِي «الْخَرَجِ» [ص ٨٢]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَطَّابِ عليه السلام
سُئِلَ يَغْلَى بَنَ أُمِّيَّةَ عَلَى الْبَحْرِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ فِي عَشْرَةٍ وَجَدَهَا رَجُلٌ عَلَى سَاحِلٍ يُسْأَلُهُ عَنْهَا
وَعَمَّا فِيهَا، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ إِنَّهُ سَبَبٌ مِنْ سَبَبِ اللَّهِ، فِيهَا وَفِيهَا أَخْرَجَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ مِنَ الْبَحْرِ
«الْخُمْسُ»

دسره السخر، وبه نقول

متاع واحد ركازاً، فهو للذي وجدته وفيه الخمس.

معناه وجد في أرض لا مالك له، لأنه عينة بمنزلة الذهب والفضة

إلا ما به البيان

ولهما أن باطن البحر ليس في استيلاء أحد، فلا يكون المأخوذ منه في معنى العينة، ولهذا قالوا: إذا استخرج الذهب أو الفضة من باطن البحر لا شيء فيه، ولأن العنبر إما أن يكون حشيش البحر، ولا خمس في الحشيش، وإما أن يكون زوث دابة في البحر، على حسب ما قيل فيه، ولا خمس في الزوث أيضاً

ونقل في بيوع الأجناس^(١) عن إمام ابن رستم: لو اشتري سمكة في شهر عشر، فإنه للمشتري، لأنه طعامه، وهو حشيش تأكله السمكة.

فقد صرح أن العنبر حشيش، واللؤلؤ يتولد من مطر الربيع، ولا خمس في المطر، أو يؤخذ من الصدف وهو حيوان، ولا خمس في الحيوان، والصحابي لا يجوز تقليده فيما^(٢) [دوم] يذكرك بالقياس، على ما هو اختيار الشيخ أبي الحسن الكرخي

أو نقول^(٣): حديث عمر فيما وجد في ساحل البحر، فكان مأخوذاً من أبي الكفار، ولا خمس في المسك اتفاقاً.

قوله: (دسره البحر)، أي: دفعه.

قوله: (متاع واحد ركازاً)، أي: كثيراً، يعني: إذا وجد أكثر متاع في أرض غير منبوكة، بحث فيه الخمس^(٤)، وأربعة أحمايه للواحد، لأنه هو والذهب سواء في كونه عينة.

(١) وقع بالأصل «ار يور» والخط من «م»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و».

(٢) الخمس في ثلاث ألعاب: الأول بضم الصاد ولهم جميعاً والثانية بضم الصاد وتسكين الميم وهناك بضم الصاد مع تسكين الميم وهكذا في جميع هذه الكسور جده بنفسهم. ينظر ابن العرب لابن منظور [٦/٧٠/مادة: خمس]

بَابُ

زَكَاةُ الرُّزُوعِ وَالشَّمَارِ

قَالَ أَبُو حَيْفَةَ رحمه الله فِي قَلِيلٍ مَا أَخْرَجْتَهُ الْأَرْضُ وَكَثِيرِهِ الْعُشْرُ، سَوَاءٌ سُقِيَ سَبِيحًا، أَوْ سَقَتْهُ السَّمَاءُ، إِلَّا الْقَصَبَ وَالْحَطَبَ وَالْحَشِيشَ. وَقَالَا: لَا يَجِبُ الْعُشْرُ إِلَّا فِيمَا لَهُ ثَمَرَةٌ بَاقِيَةٌ إِذَا بَلَغَ خُمُسَةُ أَوْسُقٍ. وَالْوَسْقُ: سِتُّونَ صَاعًا بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ.

﴿حاشية الباب﴾

بَابُ

زَكَاةُ الرُّزُوعِ (١) وَالشَّمَارِ

الْمُرَادُ مِنَ الزَّكَاةِ هُـ (٢). الْعُشْرُ، أَوْ خَرَجَتْ تَسْمِيَةُ الزَّكَاةِ عَلَى مَدِّهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا يَشْتَرِطَانِ النَّصَابَ وَالْبَقَاءَ، وَإِنَّمَا أُلْحِقَ هَذَا الْبَابُ بِكِتَابِ الزَّكَاةِ لِكَوْنِهِمَا مِنَ الْوُظَائِفِ الْمَالِيَّةِ.

وَنَاحِيَةُ الْعُشْرِ: لِأَنَّهُ مُؤَنَةٌ فِيهَا مَعْنَى الْقُرْبَةِ، وَالزَّكَاةُ قُرْبَةٌ مَخْضُوعَةٌ، عَلَى مَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ.

قَوْلُهُ. (قَالَ أَبُو حَيْفَةَ فِي قَلِيلٍ مَا أَخْرَجْتَهُ الْأَرْضُ وَكَثِيرِهِ الْعُشْرُ، سَوَاءٌ سُقِيَ سَبِيحًا أَوْ سَقَتْهُ السَّمَاءُ) ... إِلَى آخِرِهِ.

وَالْمُرَادُ مِنَ السَّبِيحِ: الْمَاءُ الْجَارِي، وَمِنَ السَّمَاءِ: الْمَطَرُ

اعْلَمْ: أَنَّ الْحَلَالَ هُـ فِي مَوْصِفَيْنِ: فِي اشْتِرَاطِ النَّصَابِ، وَفِي اشْتِرَاطِ الْبَقَاءِ.

(١) وقع بالأصل «الرزوع» والمبني من «م»، «ف»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و» وهو الموافق لما في «الهداية» للمعز هباني [١٠٧/١]

(٢) وقع بالأصل «هو» والمبني من «م»، «ف»، «و»، «و»، «و»، «و»

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُشْتَرَطُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا
وَقَالَا: كِلَاهُمَا شَرْطٌ^(١).

وَالْمُرَادُ مِنَ الثَّمَرَةِ الْبَاقِيَةِ أَنْ يَبْقَى إِلَى سَنَةٍ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ، كَالْجِنَّةِ وَالشَّعِيرِ
لَهُمَا فِي الْأَوَّلِ: مَا رَوَى فِي «الصَّحِيحِ» الْبُخَارِيُّ مُسْنَدًا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ
الْحُدْرِيِّ، أَنَّ [١٧٥ هـ] رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ الثَّمَرِ
صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا [٢٥٧/٢ م] دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ
خَمْسِ فُودٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ»^(٢).

وَفِي «السَّنَنِ»: مُسْنَدًا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْحُدْرِيِّ، يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ
قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»^(٣).

وَفِي الثَّانِي: قَوْلُهُ ﷺ «لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ»^(٤). وَالرَّكَاءُ لَيْسَتْ
مُرَادِيَةً فَتَعَيَّنَ الْعُشْرُ

(١) قَالَ فِي «الصَّحِيحِ» [ص ٢٠٠] قَالَ فِي «التَّحْقِيقِ» [٣٧٢ ١]. «الصَّحِيحُ مَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ،
وَأَعْتَمَدَ اسْمُهُ وَبَرَهَانُ الشَّرِيعَةِ» أَمَّا وَصَحَّحَهُ صَاحِبُ الْبَيِّنَاتِ الْحَقَائِقُ [٢٩١/١]، «الْبَحْرُ
الرَّاغِبُ» [٢٥٥/٢].

(٢) مَعْنَى تَحْرِيجِهِ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ / بَابُ مَا لَجِبَ فِيهِ الزَّكَاةُ [رَقْمُ ١٥٥٨]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ
الْحُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» [١٦١/٢]، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «مُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» [٦/ رَقْمُ ٥٩٢١]،
وَالْبُرَارِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» [٣/ رَقْمُ ٩٤٠]، وَنَدَارَقُطِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» [٩٦/٣]، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ الْحَوْزِيِّ
فِي «الْحَبَرِ» [٣٧ ٢]، مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
قَالَ قَلِيبِيُّ «رَفَعَهُ عَمْرُو بْنُ مَرْثَدَةَ»

وَقَالَ ابْنُ الْحَوْزِيِّ «النَّصِيحُ أَنَّهُ مُرْسَلٌ عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» يَظُنُّ «مَعْرُوفَهُ» السَّيِّئُ
وَالْأَنَارَةُ لِلْبُيْهَقِيِّ [١١٥، ٦]، وَاصْبُ الرَّاغِبِ «بِلَرَبِّهِ» [٢٨٦/٢ - ٣٨٩]

.....
 غايه البيان

ولأبي حنيفة قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهِمُ الْبُزْءُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ﴾ من طينته ما حشنته
 ومما نخرج الحنك من الأرض ﴿س، ١٢٩٧﴾ وقوله تعالى ﴿وَهُوَ ثَوَا حَقَّةً يَوْمَهُ
 حَصَّادُهُ﴾ [الأنعام ١١١]

وزوى في «الصحيح» البخاري مُسْنَدًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فِيمَا سَقَتْ
 السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ وَكَانَ عَشْرِيًا الْعُشْرُ، وَمَا سَقَى بِالصُّحْبِ يَصْفُ الْعُشْرُ»^(١). رواه ابن
 عمر.

قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ: «الْعُشْرِيُّ: الَّذِي يَشْرَبُ بِعُرْوَقِهِ مِنْ عَيْرِ سَقِي»^(٢)
 وفي «السنن». مُسْنَدًا إِلَى سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ: «فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ وَالْأَنْهَارُ وَالْعُيُونُ، أَوْ كَانَ بَعْلًا. الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقَى
 بِالسَّوَابِي»^(٣)، أَوْ الصُّحْبِ: يَصْفُ الْعُشْرُ»^(٤).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة باب عشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجوزي [رقم
 ١٤١٢]، والترمذي في كتاب الزكاة باب ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيره [رقم
 ٦٤٠]، وابن حزيمة في «صحيحه» [رقم ٢٣٠٨]، والدارقطني في «مسنده» [١٢٩/٢]، من
 حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ﷺ بهذا اللفظ.

(٢) عنه عنه ابن حجر في «فتح باري» [٣١٩٣]

(٣) الترمذي جمع ما بينه، وهي الناقة التي يسقى عنها ينظر «النهاية» في حديث الحديث لابن أبي
 [٢١٥ ٢]، مادة ساق.

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة باب صدقة الزرع [رقم ١٥٩٦]، ومن حديث أبيه في «السنن
 الكبير» [رقم ٧٢٧٧]، وإسناني في كتاب الزكاة باب ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر
 [رقم ٢٤٨٨]، وابن ماجه في كتاب الزكاة باب صدقة الزروع والثمار [رقم ١٨١٧]، من
 حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ﷺ بهذا اللفظ.

قال ابن عبد الهادي «إسناده حسن رشم مُسْنَدًا» ينظر «المحرر» في الحديث لابن عبد الهادي

[ص ٣٤١]

.....

قال أبو داود: البغل ما شرب بعروقه^(١)، يعني: من عيون الأرض من غير سقي ولا سماء.

ولم يفرق في الكتاب والسنة بين القليل والكثير، والباقي وغير الباقي؛ فوجب في الكل، إلا ما قام عليه دليل التحصيل، كالحطب والقصب والحشيش. (١٠٢ هـ) على ما يجيء بيانه.

ولأن الخول والنصاب يشترط في وجوب الركة، ولم يعتبر الخول في العشر، فكذا النصاب؛ ولأن النصاب إما يشترط ليصير من عليه الواجب أهلاً للوجوب بالعنى، ولا يحتاج إلى الغنى في العشر؛ لأنه مؤنة، ولهذا يجب في أرض المكاتب والوقف، وأرض الصبي والمجنون والمذنون.

والاعتبار بالخراج؛ يوجب في القليل أيضاً؛ إذ هما نظيران من حيث إن كل واحد منهما يتعلق بحوله بالأرض الثابتة، والخراج يجب في قليل الحارج؛ فكذا العشر.

والجواب عن قولهما: أن المراد بالصدقة الركة، كما في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ﴾ [سورة ١٠٣].

والمراد بالأوساق: تقدير النصاب بمائتي درهم؛ لأنهم كانوا يسايعون الأوساق، وقبضة كل وسقي كانت أربعين درهماً.

وأما الجواب عن قوله ~~فقط~~: «ليس في الخصراتوات صدقة»^(٢).

قلنا: قال الشيخ أبو بكر الزاري، قد روي ذلك من وجه ضعيف مرسلاً.

(١) ينظر: مسند أبي داود [٥٠٧/١]

(٢) مضمن تحريجه

وَلَيْسَ فِي الْحَضَرَوَاتِ جَنْدُهُمَا خَشْرًا؛ فَالْخِلَافُ فِي مَوْصِفَتَيْهِ: فِي اشْتِرَاطِ النَّصَابِ، وَفِي اشْتِرَاطِ النِّقَاءِ. لَهُمَا فِي الْأَوَّلِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «لَيْسَ بَيْنَهُمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»؛ وَلِأَنَّهُ صَدَقَةٌ فَيَشْتَرِطُ فِيهِ النَّصَابُ؛ لِتَحَقُّقِ الْعَيْنِ. وَلِأَيِّ حَقِيقَةٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا أَخْرَجْتَهُ الْأَرْضُ فَعِيهِ الْعَشْرُ مِنْ غَيْرِ فَضْلِ»، وَتَأْوِيلُ مَا رَوَيْنَاهُ زَكَاةُ التَّجَارَةِ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَّبِعُونَ بِالْأَوْسَاقِ، وَقِيَمَةُ الْوَسْقِ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

لَا يَلْتَمِزُ إِلَى مِثْلِهِ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِالْخَدِيثِ، وَلَيْسَ صَحَّ فَمَعْنَاهُ: مَا يَمُرُّ بِهِ عَلَى الْعَاشِرِ مِنَ الْحَضَرَوَاتِ^(١)، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِذْ لَا يَأْخُذُ الْعَاشِرُ مِنَ الْحَضَرَوَاتِ عِنْدَهُ، كَالْقَوْلِ^(٢) وَالرُّطَابِ^(٣) وَالْفَنَاءِ^(٤) وَالْجِيَارِ وَالْفَوَاكِهَ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

ثُمَّ الْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا، وَكُلُّ صَاعٍ: أَرْبَعَةُ أَمْثَالٍ^(٥)، فَيَكُونُ مِثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ مِثْلًا، فَإِذَا [٥٣٠٢ م] صُرِبَتِ الْخَمْسَةُ الْأَوْسَاقُ فِي مِثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ: يَصِيرُ أَلْفًا وَمِائَتَيْنِ مِثْلًا.

هَذَا قَوْلُ أَهْلِ النُّكُوفَةِ. وَقَالَ أَهْلُ الْبَصَرَةِ: الْوَسْقُ ثَلَاثُ مِثَّةٍ مِثْلُ

قَوْلِهِ: (لَهُمَا فِي الْأَوَّلِ)، أَيِ: فِي اشْتِرَاطِ النَّصَابِ.

قَوْلِهِ: (مِنْ غَيْرِ فَضْلِ)، أَيِ: بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ.

(١) يَنْظُرُ «إِشْرَاحُ مُحْتَضَرِ لُطْعَمَائِي» لِلْمُحَاصِنِ [٢٨٩/٢ - ٢٩٠]

(٢) الْقَوْلُ مِثْلُ الْكُرَاتِ وَمِثْلُ ذَلِكَ يَنْظُرُ «الْمَعْرُوبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرُوبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص/١٩٠]

(٣) الرُّطَابُ هُوَ نَقْأَةٌ وَابْطِئُوعٌ وَابْدَانِجَانٌ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا يَنْظُرُ: «الْمَعْرُوبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرُوبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص/١٩٠].

(٤) الْفَنَاءُ هُوَ الْجِيَارُ، وَالْوَحْدَةُ فَنَاءَةٌ وَمِنْ هُوَ اسْمُ جَنْبٍ يَمَّا يَقُولُ لَهُ السَّاسُ الْجِيَارُ وَمَعْقُورٌ وَالْعُقُوسُ يَنْظُرُ «نَاحِ الْعُرُوسِ» لِلزُّبَيْدِيِّ [٣٦٢/١ مادة فناء]

(٥) الْأَمْثَالُ: جَمْعُ الْمِثْلِ (وَهِيَ لَهَا مَجِيبٌ بِالتَّشْبِيهِ) وَالْمِثْلُ (عَلَى وَزْنِ نَعْمَاءٍ)، وَهُوَ كَيْلٌ مَعْرُوفٌ يُكَالُ بِهِ الشُّعْرُ وَغَيْرُهُ، أَوْ مِيزَانُ مَقْدَارِهِ رَطْلَانٌ، وَيُقَسَّمُ عَلَى سَوَابٍ وَضِيَاءٍ وَمِثَالٍ، وَالْجَمْعُ أَمْثَالٌ وَأَمْثَالٌ وَأَمْثَلٌ وَمِثْلٌ وَمِثْلٌ يَنْظُرُ «نَاحِ الْعُرُوسِ» لِلزُّبَيْدِيِّ [٥٧٢/٣٩ مادة مِثْل]

أَرْزَعُونَ دِرْهَمًا، وَلَا تُغْتَرَبُ بِالْمَالِ فِيهِ، **إد** فكيف بصحته وهو لعل **هـ** لا يُشْرَطُ الْحَوْلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْدُّ، وَهُوَ كُنْهُ نَعْدٍ، وَلَهُمَا فِي الثَّانِي قَوْلُهُ **هـ** أَلَيْسَ فِي الْحَضَرَاتِ صَدَقَةٌ؟

وَالرَّكَاتُ غَيْرُ مُنْفِيٍّ، فَتَعَبَّرَ بِغَيْرِ رُوبٍ، وَمَرْوِيَّتُهُمَا مَحْضُوتٌ عَلَى صَدَقَةٍ يَأْخُذُهَا الْعَاشِرُ، وَهُوَ أَحَدُ أَبِي حَبِيبَةَ **هـ** فِيهِ، وَلِأَنَّ الْأَرْضَ قَدْ تُسَمَّى بِمَا لَا يَتَقَيُّ، وَأَنَّ هُوَ الْأَرْضُ ثَابِتَةٌ، وَلِهَذَا يَحْتَ فِي الْحَرَاحِ

وَأَمَّا الْحَطُّ وَالنَّقْصُ وَالْحَشِيشُ، لَا يُنْتَسَبُ فِي الْجَنَانِ عَادَةً،

قَوْلُهُ (وَلَا تُغْرَبُ بِالْمَالِ فِيهِ)، أَيُّ فِي الْغُرْبِ، وَلِهَذَا يَحْتَ فِي الْأَرْضِ مُوقُوفَةٌ، وَارْضَ تَمَكَّنَتْ كَمَا ذَكَرَهُ مَعْرُ الْإِسْلَامِ فَلَمَّا لَمْ يَكُنِ الْمَالُ مُغْتَرَبًا، مَا يُغْتَرَبُ صَفَةً الْمَالِ، (وَهُوَ الْعَمَلُ) الْحَاصِلُ بِالنَّصَبِ.

قَوْلُهُ (وَلَهُمَا فِي الثَّانِي)، أَيُّ فِي أَشْرَاطِ النَّصَبِ.

قَوْلُهُ (وَهُوَ رُوبٌ)، وَهُوَ قَوْلُهُ **هـ** لَمَّا أَخْرَجَتْهُ الْأَرْضُ فِيهِ الْعَشْرُ **(٢)**.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَحَدُ أَبِي حَبِيبَةَ فِيهِ)، أَيُّ: فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوِيَهُ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ **هـ** أَلَيْسَ فِي الْحَضَرَاتِ صَدَقَةٌ؟ **(٣)**

قَوْلُهُ (وَأَمَّا لِحَطِّ وَالنَّقْصِ وَالْحَشِيشِ، لَا يُنْتَسَبُ فِي الْجَنَانِ عَادَةً)،

كَمَا لَاحِظٌ وَجَدَ تَجَرُّدَهُ

٢ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ **هـ** حِينَ يَهْدِي بَعْدَ، يَكُنْ فِي الْحَدِيثِ عَنِ ابْنِ عَمْرِو رَفَعَهُ **هـ** لَمَّا سَلَفَ السَّاءُ وَالْمُيُونُ أَوْ كَالْعَشْرِ الْعَشْرُ وَمَا سَلَفَ بِالصَّحْبِ الْعَشْرُ وَخَسَمَهُ عَنِ حَامِرٍ مَحْوٍ **هـ**

قَدْ رَوَاهُ قَالَ **هـ** نَحْوِي وَغَيْرُهُ **هـ** لَمَّا كُنْ ه **هـ** وَهُوَ مَعْنَى مَحْرِيحٍ حَدِيثٌ عَنْ عُمَرَ الْعَشْرُ **هـ** وَسَطَرُ فَصَحِّ الرَّبِّ **هـ** سَبْعِي [٣٨٤ ٢]، وَالدَّيْ بِه فِي مَحْرِيحٍ حَدِيثٌ يَهْدِي **هـ** لَاسِ حَجَرٍ [٢٦٣/١].

(٣) مَعْنَى تَحْرِيجِهِ

بَلْ يُنْفَى عَنْهَا حَتَّىٰ لَوْ اتَّخَذَهَا مُقَصَّبَةً أَوْ مَشْحَرَةً أَوْ مُبْتِئًا لِلْحَشِيشِ يَحْتَ بِهَا
الْعُشْرُ، وَالْمَزَادُ بِالْمَذْكُورِ الْقَصَبُ الْعَارِسِيُّ.

﴿ غايه ندر ﴾

أي: في التساتين

بيانه: أنَّ الحَطَبَ وَالْقَصَبَ وَالْحَشِيشَ وَالطَّرْفَةَ^(١) ونحوه مما لا يُسْتَمْنَى به
الْأَرْضُ؛ لَا عُشْرَ فِيهَا؛ لِأَنَّ سَبَّ وَحُوبَ الْعُشْرِ الْأَرْضُ الدَّمِيَّةُ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ
إِذَا عَلَبَتْ عَلَى الْأَرْضِ أَسَدَتْهَا، وَلَا يَخْضُلُ بِهَا شَيْءٌ، حَتَّىٰ إِنَّا^(٢) ١٠٧٦ صَاحِبُ
الْأَرْضِ لَوْ اسْتَمْنَى^(٣) أَرْضًا لَهُ بِقَوَائِمِ الْجَلَابِ^(٤)، وَمَا أَشْهَدُكَ أَوْ بِقَصَبِ أَوْ
الْحَشِيشِ، وَكَانَ يَقْطَعُ ذَلِكَ وَنَبِيْعُهُ؛ كَانَ فِي الْعُشْرِ عِدَّةُ أَبِي خَيْفَةَ^(٥)، كَذَا ذَكَرَهُ
[٥٤٠ م] الْمُفِيدُ أَوْ حَقِيقَةُ الْهِنْدَوَانِيِّ.

قَالَ فِي «حُلَاصَةِ الْقَتَاوِيِّ»: وَلَا عُشْرَ فِي الطَّرْفَةِ، وَشَجَرِ الْقُطْبِ، وَالتَّبَدُّجَانِ،
وَلَا عُشْرَ فِي الْأَدْوِيَةِ كَالْهَيْبِجِ^(٦)، وَلَا فِي الْكُنْدَرِ^(٧)

(١) الطَّرْفَةُ: جِسْمٌ مِنْ أَسْبَابِ مَثَلِ شَجَرٍ مِنَ الْقَصَبِ لَطَرَفَاوِيَّةٍ، وَمِمَّا الْأَثَرُ يَنْظُرُ «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ»
[٥٥٥ ٢]

(٢) سَمْنَى طَلَبَ شَاءَ

(٣) الْحَلَّافُ - عَلَى وَزْنِ كِتَابِ - شَجَرٌ بَصَّاصِي، وَالْوَاجِدُ جِلَافَةً، وَنُصُّوا عَلَى تَحْقِيقِ اللَّامِ، قَالَ
الدَّبَّوْرِيُّ رَعَمُوا أَنَّهُ سُمِّيَ جِلَافًا لِأَنَّ الْمَاءَ أَتَى بِهِ شَيْئًا، فَكَثُرَ مُخَالَفَةُ الْأَصْلِ يَنْظُرُ «الْمَصْبُوحُ
السَّيْرَةُ بِمَعْنَى» [١٧٨، ١ م] حَقًّا

(٤) يَنْظُرُ «لَعْنَةُ سَامِعٍ» [٣٥١ ١]، «بَدَنُ الصَّائِعِ» [١٧٨، ٢]، «الْمَحِيطُ الْبَرْهَانِي» [٢٧١ ٣]،
[٢٧٢]، «الْإِحْتِبَارُ» [١٤٧ ١]، «الْمَعَارِي التَّائِيْدِيَّةُ» [٢٤٤ ٢، ٢٤٥]، «الْمَعَارِي الْهَدِيَّةُ»
[٢١٤/١]، «حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» [٣٤٧/٢]

(٥) الْهَلْبِجُ وَالْإِفْلِجُ وَالْإِفْلِيلَةُ نَوْعٌ مِنَ الْأَدْوِيَةِ مَعْرُوفَةٌ، وَهِيَ مَعْرُوثٌ يَنْظُرُ «الْمَنْعُومَةُ» لَابِ
مَنْظُورٍ [٣٩٢/٢ مَادَّةُ: هَلَج]

(٦) الْكُنْدَرُ صَرْفٌ مِنَ الْعَدَكِ، بَوَاحِدَةٍ كُنْدَرَةٍ مِنَ الْأَطْيَاءِ هُوَ اللَّبَانُ، يَابِغٌ يَقْطَعُ الْبَلْعَمَ جَدًّا، يَذْهَبُ
بِالْشَّيْءِ يَنْظُرُ «دَوَّحُ الْعُرُوسِ» لِلرَّبِيدِيِّ [٧١/١٤ مَادَّةُ: كَدَر]

وَأَمَّا قَصَبُ السُّكَّرِ وَقَصَبُ الذَّرِيرَةِ فَمِثْلُهُمَا الْعُشْرُ؛ لِأَنَّهُ يُقْصَدُ بِهِمَا اسْتِغْلَالُ الْأَرْضِ، بِحَلَالِ السَّقْبِ وَالنَّشْرِ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ النَّمْرَ، وَالْحَبْ ذَوْنَهُمَا.

عنه السيد

وَالصَّنْعُ

قوله: (وَقَصَبُ الذَّرِيرَةِ)، وهو يَنْبُتُ بالهدى، وأجوده. الباقوتي اللون [هي شجره] " الْمُتَدَارِثُ الْعُقْدُ، وَأَثْبُوتُهُ مَخْشُوعٌ مِنْ شَيْءٍ أَبْيَضَ مِثْلَ نَشِيعِ الْعَنْكَبُوتِ، وَفِي مَضِيعِهِ حَرَقَةٌ " وَقَبْرٌ " " مِنْ أَفْضَلِ الْأَفْئِدَةِ لِحَرْقِ النَّارِ مَعَ دُفْنِ وَزْدٍ وَخَلٍّ، وَيَنْفَعُ لِأَوْرَامِ التَّعَدُّةِ وَالْكَيْدِ مَعَ الْعَسْرِ، وَمِنْ الْإِسْتِقَاءِ: صِمَادًا " (٥)، وباقِي فَوَائِدِهِ يُعْرَفُ فِي كُتُبِ الطَّبِّ إِذَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قوله: (بِحَلَالِ السَّقْبِ وَالنَّشْرِ)، أي: لَا يَحِبُّ فِيهِمَا الْعُشْرُ؛ (لِأَنَّ الْمَقْصُودَ) بِالْعُرْسِ وَالرَّرَاعَةِ: (النَّمْرَ، وَالْحَبْ ذَوْنَهُمَا).

وَالسَّقْبُ: حُصُونُ النَّحْلِ، مِنْهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ (١):

(١) الصَّنْعُ وَاحِدٌ خُصِرَ الْأَشْجَارُ، وَأَبْوَاهُ كَثِيرَةٌ يَنْظُرُ «الصَّحاحُ فِي «اللُّغَةِ» لِسِتَّوْغَرِي [١٣٢٣/٤] مَادَّةُ صَنَّ

(٢) مَا بَيْنَ الْمَطْوُوعَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ «م»، وَ«مَدَّة»، وَ«ر»، وَ«ت».

(٣) الْحَرَقَةُ: حَقْمٌ يَحْرِقُ النَّارَ وَالْمَاءَ وَلَهُ خَرَقَةٌ، وَقِيلَ هُوَ كُلُّ طَعَامٍ يُحْرِقُ قَدْ أَكَلَهُ بِحَرَارَةِ مَدَائِقِهِ. يَنْظُرُ - «اللسان العرب» لابن منظور [٤٥٠٩ مَادَّةُ حَرْف]

(٤) الْقَبْضُ جَلَّافٌ الْبَطْرِ يَعْنِي أَنَّ فِي طَعْمِهِ قَبْضًا بِأَحَدٍ بِالْعَمِّ عَنِ تَعَدُّهِ

(٥) يَعْنِي دَوَاءً وَأَضَلُّ الصَّنْبِ الشَّدُّ يُقَالُ صَمَدٌ رَأْسُهُ وَجُرْحُهُ، إِذَا شَدَّ بِالصَّنْدِ، وَهِيَ جَرَقَةٌ يُشَدُّ بِهَا الْعُضْوُ ثُمَّ قِيلَ لَوْضِعَ الدَّوَاءُ عَلَى الْجُرْحِ وَغَيْرِهِ وَإِنْ لَمْ يُشَدَّ. يَنْظُرُ: «النهاية فِي غَرِيبِ الْمُحَدَّثِ» لابن الأثير [٩٩/٣ مَادَّةُ صَمَد].

(٦) لَمْ يَنْتَمِ، وَابْتِئَ مِنَ الْأَمْثَالِ السَّائِرَةِ الَّتِي تُضْرَبُ لِلرَّجُلَيْنِ بَيْنَهُمَا مَوَافَقَةٌ عَالِيًا، لِأَنَّ الذَّلْبَ إِذَا أَخَارَ عَلَى الْقَتْمِ تَبِعَهُ الْغَرَابُ بِأَكْلٍ مَا أَفْضَلَ مِنْهُ، فَمِنْ أَنَّ بَيْنَهُمَا مِثَالَةٌ مِنْ وَجْهِ، وَهِيَ أَنَّ الْغَرَابَ لَا يُؤَاوِي الذَّلْبَ فِيمَا يَتَعَبَّدُ يَنْظُرُ «مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ» لِلْمِيدَانِيِّ [١٦٠/٢]

وَمَرَادُ الْمُؤَلِّفِ مِنَ الشَّاهِدِ: طَلَاقُ السَّقْبِ عَلَى حُصُونِ النَّحْلِ

وما سُقي بِغَرْبٍ أَوْ ذَالِيَةٍ^(١) فَفِيهِ نَصْفُ الْعَشْرِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمُؤَنَةَ تَكْثُرُ فِيهِ وَتَقُلُ فِيمَا يُنْقَضُ بِمَاءِ السَّعْدِ أَوْ سَيْحًا، وَبِذَالِيَةٍ سَيْحًا وَبِذَالِيَةٍ فَالْمُعْتَبَرُ أَكْثَرُ السَّيَةِ، كَمَا فِي السَّائِمَةِ

قَالَ أَبُو يُونُسَ: فِيمَا لَا يُوسُقُ كَالرَّغَرَانِ، وَالْقَطْرِ، يَحْتَفِ فِيهِ الْعَشْرُ إِذَا بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ قِيَمَةَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنْ أَذْنَى مَا يُوسُقُ بِهِ.

مع السهم

يُؤَاسِي الْعُرَابَ الذُّبُّ فِيمَا يَحْبِلُهُ ❖ وَمَا صَادَةُ الْعُرَابِ فِي نَصَبِ النُّحْلِ قَوْلُهُ: (عَلَى الْقَوْلَيْنِ)، أَيُّ: عَلَى اعْتِمَادِ الْقَوْلَيْنِ، قَوْلِ أَبِي حَبِيفَةَ، وَقَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ.

فَإِنَّ عِنْدَ أَبِي حَبِيفَةَ: يَجِبُ نَصْفُ الْعَشْرِ، وَفِيمَا سُمِّيَ بِغَرْبٍ أَوْ ذَالِيَةٍ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ النَّصَابِ وَالْبَقَاءِ.

وَعِنْدَهُمَا: يَجِبُ نَصْفُ الْعَشْرِ أَيْضًا؛ لَكِنْ مَعَ اشْتِرَاطِ النَّصَابِ وَالْبَقَاءِ، كَمَا بَيَّنَّا.

وَالْغَرْبُ: الدَّلْوُ الْعَظِيمُ وَالذَّالِيَةُ: الْمَجْجُونُ^(٢). كَذَا فِي «دِيَوَانِ الْأَدَبِ»^(٣). قَوْلُهُ: (قَالَ أَبُو يُونُسَ: فِيمَا لَا يُوسُقُ كَالرَّغَرَانِ، وَالْقَطْرِ، يَحْبِفُ فِيهِ الْعَشْرُ إِذَا بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ قِيَمَةَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ) ... إِلَى آخِرِهِ^(٤).

أَهْلَمَ: أَنَّ أَبَا يُونُسَ وَمُحَمَّدًا اتَّفَقَا عَلَى اشْتِرَاطِ النَّصَابِ فِي الْعَشْرِ، وَهُوَ

(١) زاد بعد في (ط): «أو سايه»

(٢) المججون في الدُّرَلَابُ التي يُسْقَى مِنْهَا يَنْظُرُ «لسان العرب» لابن منظور [١٣/٢٢٣/ملامح مع]

(٣) ينظر «ديوان الأدب» للنداري [١/٩٦/ج١/٤٣].

(٤) لأبي يوسف في المحرر المختلفة الخارجة من لأرض ثلاث دوايات. ينظر «بدائع الصنائع»

[١٨١/٢، ١٨٢، المحيط البرهاني] [٣/٢٧٦]، «الغناوي التاثير خالية» [٢/٢٤٧، ٢٤٨]

كَالدَّرَّةِ فِي زَمَانِنَا، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّقْدِيرُ الشَّرْعِيَّ بِهِ، فَاعْتَبَرَتْ قِيَمَتُهُ
كَمَا فِي عَرُوضِ التَّجَارَةِ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ رحمه الله يَجِبُ الْعَشْرُ إِذَا نَبَعَ الْخَارِجُ خَمْسَةَ أَعْدَادٍ مِنْ أَعْلَى مَا
يُقَدَّرُ بِهِ نَوْعُهُ، فَاعْتَبِرَ فِي الْقَطْرِ خَمْسَةُ أَحْمَالٍ كُلُّ جَمَلٍ ثَلَاثُمِائَةٍ مَنٍّ، وَفِي
الرَّغَفَرَانِ خَمْسَةُ أَمْثَالٍ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ بِالْوَسْقِ كَانَ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ أَغْنَى مَا يُقَدَّرُ بِهِ.

﴿عَبَّ السَّيْر﴾

خَمْسَةُ أَوْسُقٍ، نَكْبَ احْتَلَفَ فِيهَا لَا ١٠٠٠ أَيْدَحُلُ فِي الْوَسْقِ؛ كَالرَّغَفَرَانِ وَالْقَطْنِ،
فَقَالَ أَبُو يُونُسَ يُعْتَبَرُ النِّيمَةُ، إِذَا بَعَثَ قِيَمَةً مَا لَا يُوسُقُ قِيَمَةُ خَمْسَةِ
أَوْسُقٍ مِنْ قِسْمِ شَيْءٍ؛ يَدْخُلُ فِي الْوَسْقِ؛ كَالدَّرَّةِ يَجِبُ فِيهِ الْعَشْرُ؛ وَإِلَّا فَلَا.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ رحمه الله إِذَا سَبَعَ الْحَدِيثُ خَمْسَةَ أَعْدَادٍ مِنْ أَعْلَى مَا يُقَدَّرُ بِهِ نَوْعُهُ؛ يَجِبُ
الْعَشْرُ، فَاعْتَبِرَ فِي الْقَطْرِ خَمْسَةُ أَحْمَالٍ، وَفِي الرَّغَفَرَانِ خَمْسَةُ أَمْثَالٍ، وَكُلُّ جَمَلٍ
ثَلَاثُ مِائَةٍ مِنَ الْبَعِزَاقِيِّ كَذَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ لِحَصَاصِ الرَّازِيِّ ^(١).

وَجَنَّهُ قَوْلُ مُحَمَّدٍ أَنَّ لِسِيَّ رحمه الله عَشْرَ نَوْسُقٍ، وَهُوَ فِي زَمَانِهِ أَعْلَى ^(٢) مَا يُقَدَّرُ
بِهِ الْخَبِيلَاتُ؛ فَوَجَّهَتْ عَلَى هَذَا أَنْ يُعْتَبَرَ فِي كُلِّ نَوْعٍ أَعْلَى مَا يُقَدَّرُ بِهِ.

ثُمَّ أَقْضَى مَا يُقَدَّرُ بِهِ الْعَشْرُ لِحَمَلِ ^(٣)، فَإِنَّهُ يُقَدَّرُ أَوَّلًا بِالْأَسَاتِيرِ ^(٤)، ثُمَّ
بِالْأَمْثَالِ، ثُمَّ بِالْجَمَلِ، ثُمَّ مَا بَعْدَهُ تَصْغِيفُ الْجَمَلِ

(١) يَنْظُرُ «إِسْرَاحُ مَحْضَرِ الطُّحَاوِيِّ» لِلْحَصَاصِ [٢٠٠: ٢]

(٢) وَقَعَ بِالْأَصَرِ «أَعْلَى» وَالطَّبِيعُ مِنْ «م»، «وَأَب»، «وَأَر»، «وَأَر»، «وَأَب»

(٣) الْحَمْلُ - بِالْكَثْرِ - مَا يَخْتَلِفُ عَلَى ظَهْرِ أَوْ رَأْسٍ، وَاجْتِمَاعُ أَحْمَالٍ، وَهِيَ لِكُزْجِيٍّ هُوَ ثَلَاثُمِائَةٍ
بِالْبَعِزَاقِيِّ يَنْظُرُ «الْمَعْرُوبُ فِي تَرْجِمَةِ الْعَرَبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص ١٢٩]

(٤) مَعْرُودٌ «إِسْتَدَارَ»، وَهُوَ وَزْنٌ أَرْبَعَةُ مِثَالِينَ وَيَقْصُفُ يَنْظُرُ «الْمَعْرُوبُ» لِابْنِ مَطْلُوبٍ [٣٤٥: ١] م. ٣٤٥

في معجم

قال أبو يوسف في كتاب الخراج: «هي العسل العشر إذا أُجِدَّ مِنْ أَرْضِ
عُشْرِ، وَإِذَا كَانَ مِنْ أَرْضِ الْخَرْجِ فَتَسَمَّى بِهِ شَيْئاً، وَإِذَا كَانَ فِي الْمَوَارِ وَالْجِبَالِ
[١٧٦] عَنِ الْأَشْجَارِ وَالْكُفُوفِ فَلَا شَيْءَ بِهِ، وَهُوَ بِمِثْلَةِ الثَّمَارِ تَكُونُ فِي الْجِبَالِ
وَالْأَوْدِيَةِ، لَا خَرَاخَ عَلَيْهَا وَلَا عُشْرًا إِلَى مَا لَفَظَ أَبِي يُوسُفَ فِي كِتَابِ
«الخراج»»

اعلم أن الأرضي نوعان عُشْرِيَّةٌ، وَخَرَجِيَّةٌ.

فالعُشْرِيَّةُ خمسة أنواع، فأرض العرب كلها عُشْرِيَّةٌ، وهي من أول العُدَيْبِ^(٢)
إلى القُدَيْبِيَّةِ إلى آجر حجر باليم، بمهرة^(٣) طولاً، ومن يترين^(٤)، والدُّهْنَاءِ^(٥)،

= واعتمد السمي ويريد الترجمة بظن الأصل [١٥٤/٢]، لا اختيار [١١٤/١]، والتصحيح
والترجيح [ص ٢٠٠]، قدر الحكم [١٨٦/١]، الداب في شرح الكتاب [١٥٢/١].

(١) ينظر «الخراج» لأبي يوسف القاسمي [ص ٦٧]

(٢) العُدَيْبُ قَرْيَةٌ مَاءٌ ثَلَاثِي سَاعَةٍ عَلَى مَرْجَةِ مِنَ الْكُفُوفِ، مُسَمًّى بِتَضْعِيفِ الْعُدْبِ وَقِيلَ شَيْءٌ بِهِ
لأنه طرف أرض العرب، من أمة وهي طرف الشيء ينظر: «مراسد الاطلاع» لبطليني
[٩٢٥/٢]، وانتهيه في حريب الحديث، لابس الأثير [١٩٥/٣/مادة قلند]

(٣) قال ياقوت الحموي: مَهْرَةٌ بِالْمَعْنَى ثَمَ السُّكُونِ، هكذا يرويه هامة أناس، والتصحيح: مَهْرَةٌ
بِالنَّحْرِيَّةِ، وَجَنَّتْ بِمَطْوِطِ جَمَاعَةٍ مِنْ أُمَّةِ الْعِلْمِ الْقُدْسِيَّةِ، لَا يَحْتَلِمُونَ فِيهِ قَالَ الْعِمْرَانِيُّ: مَهْرَةٌ
بِلَادُ تُسَمَّى إِلَيْهَا الْإِبِلُ قُلْتُ هَذَا حَقّاً، إِمَّا مَهْرَةٌ فَبِلَدِهِ، وَهِيَ مَهْرَةٌ بِنِ حِيدَانَ بِنِ عَمْرُو بِنِ الْحَافِ
بِنِ قَضَاعَةَ، تُسَمَّى إِلَيْهَا الْإِبِلُ الْمَهْرِيَّةُ ينظر «معجم البلدان» لياقوت الحموي [٢٣٤/٥]

(٤) وقع بالأصل «تيرين» والمثبت من «م»، «ف»، «و»، «و»، «و»، «و».

ويقال لها أَيْتٌ «أَتْرِينَ» بِمَنْعِ الْمَهْرَةِ وَسُكُونِ الْبَاءِ وَكُثْرِ الرَّاءِ وَبَاءِ سَاكِنَةٍ وَآخِرُهُ دُونَ وَهُوَ لَعَنَ
فِي يَتْرِينَ هُوَ اسْمُ قَرْيَةٍ كَثِيرَةِ الشَّجَلِ وَالْعُيُونِ الْعَذْبَةِ بِجَدَّةِ الْأَخْصَاءِ، ينظر: «معجم البلدان» لياقوت
الحموي [٧١/١].

(٥) قال ياقوت الحموي: «النَّعَاءُ» بِمَنْعِ لَوْلَا، وَسُكُونِ ثَلَاثِيَّةِ، وَدُونَ، وَالْمِثْلُ تُمَدُّ وَتُقْصَرُ قَالَ أَبُو
مُصَرَّرٍ النَّعَاءُ مِنْ دِيَارِ بَنِي تَمِيمٍ مَعْرُوفَةٌ، تُقْصَرُ وَتُمَدُّ، وَالنَّسْبُ إِلَيْهَا تَقَاوِي ينظر: «معجم»

عجبة البصر

ورمى صالح^١ إلى مشارق الشام عرصاً

والثاني كُرَّ أرضي أسلم أهلها طرعا

والثالث^٢ الأراضي التي فُحِثَ عَنُوه وقَهْرًا . وقُسمت بين العاصمين ، لأنَّ

الأرض لا تخلو عن المؤنة ، والعُثْرُ بالمائة تؤنى في حق المُستعصم

والرابع^٣ المُتسلِّم إذا اتحد دَره بستان

والعاصم^٤ المُتسلِّم إذا أحب الأرض لحنه بدد لإمامه . وهي من توابع

الأرض العُشْرِيَّة أو تُسَقَّى بماء العُشْرِ ، وهو مائة شاة . وماء نُقُوب المُستَشعة في الأراضي العُشْرِيَّة .

وأما أرض الخراج . فتواد العراق كلها خرجة . وهو ما بين المُدَيْب إلى

عَقَبَةِ حُلُوان عَرَصًا ، ومن العَلَبِ^٥ إلى عَدَدان^٦ حولًا

وكُلُّ أرض فُحِثَ عَنُوه وقَهْرًا ، وتُرِكَت على يدي زبائرها ومن عليها الإمام ؛

البيداه^٧ لباقوت الحموي [٤٩٣ ١]

(١) صالح رُمِّلَ عظيم في بلاد العرب ، يترقى شمال بعد قرب مديته حائل إلى شمال تيماء ، وقد شُيِّ

بقسمه العربي أرض بخره سبه إلى مديته من حين ، وتسمى اليوم «التودة» بطن «معجم البيداه»

لباقوت الحموي [٦٩٠ ١ - ٧٠] وه المعالم لأثيره في السه والسيره «معجم شُرَّاب» [ص ١٨٥]

(٢) مشارق الشام قُرَى الشام كد حاد في حاشية ١٨٥

(٣) قال باقوت الحموي «العلث» مفتاح أوه وسكون ثابته ، واحرؤه ثاء مثله ، وهي قرية على دجلة بين

عكبرا وسامر ، وهي في أول العراق في شرقي دجلة . بطن «معجم البيداه» لباقوت الحموي

[١٤٥ ٤]

(٤) عَدَدان بالعراق بقرى البصرة ، بينهما اث عشر فرسخًا ، شُيِّ ببنكاد بن الحصين بن مرثد بن عمرو ،

وليه تُنسب الحُصْرُ العَدَدَانِيَّة بطن «معجم البيداه» لباقوت الحموي [٧٤ ٤] وه الروض

المعطار في شهر الأقطار الحميري [ص ٤٠٧]

في عبدة سيد

فَإِنَّهُ يَصْعُقُ الْحِزْبَةَ عَلَى أَعْدَائِهِمْ إِذْ نَمُ ثُنَمُومٌ وَالْحَرَاحُ عَلَى أَرَاصِيهِمْ
ثُنَمُومًا أَوْ نَمُ ثُنَمُومًا، وَكَذَلِكَ إِذَا خَلَاهُمْ وَنَقَلَ بِهَا أَحْرَبًا، وَكَذَلِكَ الْمُثْلِمُ إِذَا
أَحْبَى أَرْضًا فَيَتَى، وَهِيَ تُنْقَى بِمَاءِ الْحَرَاحِ

وَكَذَلِكَ نَدَى إِذَا أَحْبَى رُضًا مَبْنِيَّةً بِرُؤْدِ الْإِمَامِ، أَوْ رَصَحَ لَهُ أَرْضًا مِنَ الْعَيْمَةِ
إِذَا قَاتَلَ مَعَ مُنْجِبٍ. وَكَذَلِكَ نَدَى إِذَا اتَّخَذَ دَارَهُ بُسْتًا، فَإِنَّهَا تَكُونُ خَرَجِيَّةً
كَد ذَكَرَهُ صَاحِبُ «النَّحْصَةِ»

ثُمَّ عَدَّ أَصْحَابًا يَحْتُمُ بِعَشْرِ فِي الْقَنْبَلِ إِذَا أُجِدَّ مِنْ أَرْضِ الْعُشْرِ^(١)
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا شَيْءَ فِيهِ، لِأَنَّ الْعَشْرَ يَتَعَلَّقُ بِالْحَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ، وَهَذَا
حَارِجٌ مِنَ الْحَيَوَاتِ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ شَيْءٌ، كَانْفَر^(٢) الْمُتَوَلِّدِ مِنَ الدُّودِ.

وَلَمَّا رَوَى الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُلُوبِي، وَالشَّيْخُ أَبُو نَصْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي
حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَبِيبٍ: «أَنَّ نَبِيَّ شَتَابَةٍ كَانُوا يُؤَدُّونَ إِلَى النَّبِيِّ
كَعْشَرٍ مِنْ تَحِيٍّ كَانَ بَحْبِهِمْ، مِنْ كُلِّ عَشْرِ قَرِيبٍ: قِرْنَةٌ، وَكَانَ يَحْمِي وَادِيَيْنِ
لَهُمْ، فَمَتَا كَانَ رَمَى عَمْرٍاءَ الْحَطَّابِ، اسْتَعْمَلَ عَلَى تِلْكَ الدَّاحِيَةِ: سَفِيَّانَ بَنَ
عَبْدِ اللَّهِ الْقُحْمِيُّ، فَأَبْرَأَ أَنْ يُؤَدُّوا إِلَيْهِ مِنْهَا، وَقَالُوا: إِنَّا كُنَّا نُؤَدِّي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(١) ينظر «نحضة النحضة» لعماد الدين السمرقندي [٣٢٠/١].

(٢) ينظر «مختلص الروايات» [١٠٤/٢]، «التجريد» [١٢٨٦/٣]، «المسوط» [٢١٦/٢]، «الفتح»
الناصح» [٣٥٥، ٣٥٤/١]، «مختلص الصانع» [١٨٣/٢]، «المعجم البرهاني» [٢٧٣/٣]، [٢٧٥]

(٣) ينظر «الأمم» للشافعي [٩٨٣] و«العلوي الكبير» لأبي الحسن السامري [١٢٣٦/٣]
و«المجموع شرح المهذب» للنووي [٤٥٢/٥]

(٤) «الفرق» مُعْرَبٌ، وَهُوَ مَا يُفْتَلُ مِنْهُ الْإِبْرَاسُ؛ خَرَبَتْ مِنَ الْحَرِّ ينظر «المصباح المنير» للفيومي
[٥٠٦/٢] مادة «فرح»



فكتب شفيان إلى عمر، فكتب إليه عمداً أنما نحل ذباً عنب، بشوقه لله
 ابن من يشاء، فإن أدوا إليك ما كانوا يذمه في قول الله ﷻ، فاحم لهم
 وادبهم؛ ولأنما نحل بينهم وبين الناس، فاذن له ذب، وحمي لهم، ذبهم.
 ذكر الحديث في «اللس» أيضاً

والجواب عما قاله الشافعي [١٠٦٠ م] من أنه من الأرض؛ لأن
 النحل تأكل من ثمرات الأرض، ثم إن أصحاب حنفٍ فسدهم
 فقال أبو حنيفة يجر في فيه وكثيره وقال أبو يوسف إذا مع قيمته
 خمسة أو ستة فيه العشر، هذا ظاهر الرواية عنه كذا قاله الإمام الأشعري.
 وعنه في رواية كتاب «الإملاء» والهازمي: إذا بلغ عشرة أظالي؛ فيه
 العشر كذا قاله الحاكم الشهيد

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الركاة باب ركاة نحل [رقم ١٠٠٠]، ومن حريته سيهقي في «اللس»
 الكبرى [رقم ٧٢٥١]، والناسي في كتاب ركاة باب نحل [رقم ٢٤٩٩] ومن حريته
 في كتاب الركاة باب ركاة نحل [رقم ١٨٢٤]، ومن حريته في «صحيحه» [رقم ٢٣٢٤]،
 من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن حماد بن عمار ومحمد بن أبي السني عن حماد بن عمار
 النحل ذباً عنب، بشوقه الله بن من يشاء وهو عند من حريته مختصر بلفظ «عن النبي ﷺ»
 أنه أخذ من النحل العشر

قال ابن عبد البر: «حديث عمرو بن شعيب حديث حسن»
 وقال السوي: «رواه أبو داود وبيهقي وغيرهم من روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن حماد بن عمار»
 صحيحه. ينظر «الاستدكار» لأبي عبد الله [٢١٠٣]، و«المجموع شرح المهذب» لسوي
 [٤٥٣/٥]، و«المعجم الزيد» للربيعي [٣٩٠/٢ - ٣٩٣]

(٢) ينظر «شرح معاصر لصحاحي» للإسبغيني [١١٧]
 (٣) الهازمي أو الهازويثات هي المسائل التي جمعها محمد بن الحسن الشيباني في ولاية هارون
 الرشيد ينظر «طبقات الحنفية» لأبي الحثابي [١٨٦١]
 (٤) ينظر «الكافي» للحاكم الشهيد [٢٣/٢].

وَقَدْ أَشَاعِي ^١ لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ مَتَوَلَّدٌ مِنَ الْخَبَوَانِ فَأَشْبَهَ الْإِبْرَيْسَ
وَسَا قَوْلُهُ ^٢ فِي الْعَسَلِ الْعُشْرُ، وَلِأَنَّهُ اسْتَحْلَ سَدُولٌ مِنَ الْأَنْوَارِ وَالْثَمَرِ
وَمِثْلَهُمَا عُشْرٌ، فَكَذَلِكَ يَتَوَلَّدُ مِنْهُمَا، بِحِلَافِ ذُودِ الْفَرْ؛ لِأَنَّهُ يَسْأُولُ الْأَوْزُقَ
وَلَا عُشْرَ مِثْلِهِ

مصدر

وعنه لا شيء فيه حتى ينبع عشر قريب، وكلُّ قِرْبَةٍ خَمْسُونَ مَنًا، لَحَدِيثٍ
مِنْ شَيْخَانِ

وعنه لا شيء فيه حتى ينبع خمسة أمتاء، ذكره في «الإيضاح» ^(١).

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «مَوَادِرِ هِشَامٍ» إِذَا بَلَغَ الْعَسَلُ خَمْسَةَ أَقْرَاقٍ، وَالْفَرْقُ سِتَّةٌ
وَتَلَاثُونَ رَحْلًا بِالْعِرَاقِيِّ؛ فِيهِ الْعُشْرُ. ذَكَرَ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ. وَهَذَا لِأَنَّهُ يُبَاعُ
بِالْأَقْرَاقِ. وَتَفَرَّقَ ثَمَانِيَةُ عَشْرًا مَنًا، وَخَمْسَةُ الْأَقْرَاقِ يَسْعُونَ مَنًا.

وَذَكَرَ الْإِمَامُ الْأَنْبِيَّيْنِ فِي «مَنْزِلِ الطَّحَاوِيِّ»، فِي بَيَانِ قَوْلِ مُحَمَّدٍ [١٧٧٠ ر]
فِي الْعَسَلِ ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ فِي رِوَايَةٍ كَمَا يَبَيِّنُ «مَوَادِرِ هِشَامٍ»، وَفِي رِوَايَةٍ لَا
يَجِبُ حَتَّى يَنْبَعُ حَمْسَ قَرَبٍ ^٣ وَفِي رِوَايَةٍ لَا يَجِبُ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَمْتَاءَ
وَالْفَرْقُ ^٤ فِي اللَّغَةِ مَكْبَالُ سِتَّةِ عَشَرَ رَحْلًا.

قَوْلُهُ: (بِحِلَافِ ذُودِ الْفَرْ)، جَوَابٌ عَنْ قَوْلِ الشَّاعِي، فَأَشْبَهَ الْإِبْرَيْسَ؛ بِأَنَّهُ
يُقَالُ لَا تُسَلِّمُ أَنْ يَقْبَلَ صَبِيحٌ، لِأَنَّهُ اسْتَحْلَ نَاقِلُ الْتَوَزِ ^(١) وَالْعُشْرُ، وَمِثْلُهُمَا ^٢

(١) ينظر «الإيضاح» للكرمي [٣٠]

(٢) أشار في حاشية «ف» إلى أنه وقع في بعض النسخ «حمس» بدل «حمس قريب»

(٣) إشارة إلى قول صاحب «الهداية» «وهو مَحْبُورٌ» خمسة أقراف كل فرس ستة وثلاثون رحلاً»

ينظر «الهداية» للزمخشري [١٠٨١]

(٤) التَّوَزُ الزُّهْرُ، أو الأبرق منه ينظر «انج العروس» للزبيدي [٣٠٦/١٤] مادة «توز»

(٥) وقع بالأصل «والشعر وميها» والمثبت من «م»، «ف»، «و»، «و»، «و»، «و»

وَعَنْ [١٥٥] مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَنْتُ أَفْرَاقِي، كُلُّ فَرْقٍ بَيْنَهُ وَثَلَاثُونَ رَحْلاً، لِأَنَّهُ أَقْصَى مَا يُقَدَّرُ بِهِ، وَكَذَا فِي قَصَبِ الشُّكْرِ.

﴿عَنْ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ﴾

قَوْلُهُ (وَعَنْ مُحَمَّدٍ حَنْتُ أَفْرَاقِي)، فِيهِ مَظَرٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ سَائِرَ أَقْوَانِ مُحَمَّدٍ قَبْلَ هَذَا فِي الشُّكْرِ، حَتَّى يَقُولَ (وَعَنْ مُحَمَّدٍ)، وَكَانَ مِنْ حَقِّ الْكَلَامِ أَنْ يَقُولَ «وَقَالَ مُحَمَّدٌ»، نَهْمُ [١٥٦] إِذَا قِيلَ: هُمْ حَمْسَةُ أَهْنَاءٍ أَوْ حَمْسُ قَرَبٍ؛ مِنْ قَوْلِهِ فِي الشُّكْرِ (وَقَالَ مُحَمَّدٌ يَجِبُ الْعُشْرُ إِذَا بَلَغَ الْخَارِجُ خَمْسَةَ أَهْدَادٍ). نَبِيَّ أَجْرِهِ. فَفَهُمْ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَثَلَاثُونَ رَحْلاً ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ فِي «بَوَادِرِ هَشَامٍ»

قَالَ صَاحِبُ «الْمَعْرِفَةِ»: «لَمْ يَكُنْ هَذَا وَبِمَا عِنْدِي مِنْ أَصُولِ اللُّغَةِ، وَكَذَا مَا فِي «الْمُحِيطِ» أَنَّهُ بَيْنُ رَحْلَيْنِ»^(١)

قَوْلُهُ. (وَكَذَا فِي قَصَبِ الشُّكْرِ)، يُعْنِي أَنَّ فِي الشُّكْرِ يُعْتَبَرُ خَمْسَةُ أَهْنَاءٍ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَفِيهِ حَنْتُ أَوْشِي عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، كَمَا فِي الرَّغْفَرِ. كَذَا ذَكَرَ^(٢) الْحَاكِمُ الشَّيْخُ، وَالْجِصَّاصُ^(٣)، وَالْإِمَامُ الْأَسْبَحَانِيُّ وَعَبَرُهُمْ مَذَهَبَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ فِي الشُّكْرِ^(٤).

= لابن منظور [٤٨٣/١] مادة شبا

(١) نَعْنِي الْعَمِي يَفُولُهُ فِي هَذِهِ الطَّرِيقِ، لَمْ يَأْتِ مَا يَرُدُّ كَلَامَ الْأَنْعَامِيِّ بِظَرْ «الْبَيَّاهِ شَرْحَ لَهْدِيهِ» [٤٣٠/٣]

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ لِقَبْلِ وَالْمَثْبُوتُ مِنْ أَمٍّ، وَفَاءٌ، وَوَاوٌ، وَدَالٌ، وَتَاءٌ

(٣) مَا بَيْنَ الْمُحْفَوْتَيْنِ رِيَاءَةٌ مِنْ أَمٍّ، وَفَاءٌ، وَوَاوٌ، وَدَالٌ، وَتَاءٌ.

(٤) يَنْظُرُ «الْمَعْرِفَةُ فِي تَرْجُمَةِ الْمُعَرَّبِ» لِلْمُطَرِّبِيِّ [ص ٣٥٨]

(٥) وَقَعَ بِالْأَصْلِ ذَكَرَهُ وَالْمَثْبُوتُ مِنْ أَمٍّ، وَفَاءٌ، وَوَاوٌ، وَدَالٌ، وَتَاءٌ

(٦) يَنْظُرُ «الْمَعْرِفَةُ فِي تَرْجُمَةِ الْمُعَرَّبِ» لِلْجِصَّاصِ [٢٨٧/٢]

(٧) يَنْظُرُ «مُخْتَلَفُ الرِّوَايَةِ» [٦٠٣/٢]، «الْمَبْرُوطُ» [١٥/٣]، «الْفَهْمُ السَّامِعُ» [٣٥٣، ٣٥٤] =

وما يؤخذ في الحال من العسل والثمار فيه العشر وعن أبي يوسف
 أنه لا بحث؛ لانعدام شئ، وهو الأرض ثمانية وخمسة الطاهر أن
 المقصود حاصل وهو الخارج.

وكل شيء أخرجه الأرض مما فيه العشر لا يختص آخر الغلال وبقية
 التمر؛ لأن رسول الله ﷺ حكم بتفاوت نوع تفاوت الثمرة، فلا معنى
 لرفعها

عن أبي يوسف

وهو على هذا البيان عطف على قوله (كل الثمران، والقطن)، أي حكم
 الخلاف بين أبي يوسف ومحمد في نصب الشكر، كما في الثمران والقطن
 قوله: (وما يؤخذ في الحال من العسل والثمار فيه العشر)، وهي رواية
 أسد بن عمار.

وعن أبي يوسف والحسن بن زياد: أنه لا شيء [٢٧٥، ٢٧٦] فيهما؛ لأن
 وجوب العشر يستلزم ملك الأرض، ولم يؤخذ من الأرض.
 وختم رواية أسد، أن المقصود من ملك الأرض الثمينة - وهو الماء - قد
 حصل

قوله: (وكل شيء أخرجه الأرض مما فيه العشر لا يختص آخر الغلال
 وبقية التمر).

اعلم أن السؤال لا ترفع في العشر، مثل آخر الغلال، وبقية التمر، وتكري
 الأنهار، وغير ذلك؛ بل يجب العشر في كل الخارج.

= «بدائع الصانع» [١٨٢، ١٨٣]، «معجم البرهاني» [٢٧٥، ٢٧٦]، «المعجم التاتارخاني»
 [٢٤٧، ٢٤٨]، «معجم المبردة» [١٦٣، ١٦٤]، «معجم القديرة» [٢٤٦، ٢٤٧].

(١) وقع بالأصل «فيها» والمثبت من «م»، «واحد»، «وفا»، «وفا»، «وفا».

قَالَ نَعْبِي لَهُ أَرْضٌ عَشْرٌ، عَلَيْهِ الْعَشْرُ مُصَاعَفًا، عُرِفَ ذَلِكَ بِإِخْمَاعِ الصُّحَابَةِ رضي الله عنهم.

وَعَنْ مُحَمَّدٍ رضي الله عنه أَنَّ يَمَعَ اشْتَرَاهُ التَّغْلِييُّ مِنَ الْمُشْلِمِ عَشْرًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّ الرُّصِيْفَةَ عِنْدَهُ لَا تَتَعَيَّرُ بِتَعَيَّرِ الْمَالِكِ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

وَقَالَ صَرُّ الْإِسْلَامِ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ يُنْظَرُ إِلَى قَدْرِ قِيَمَةِ الْمُؤْنِ مِنْ الْخَارِجِ، فَيُسَمُّ بِهَا عَشْرًا، ثُمَّ يُعَشِّرُ الْبَقِيَّةَ، لِأَنَّ قَدْرَ الْمُؤْنِ بِمِثْلَةِ السَّالِمِ بِمَوْصِفِ كَيْفَةِ اشْتِرَائِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ رَزَعَ فِي أَرْضٍ مَعْصُوبَةً، سَلِمَ لَهُ مِنَ الْخَارِجِ بِقَدْرِ مَا غَرِمَ، وَصَحَّ بِهِ كَيْفَةُ اشْتِرَائِهِ.

وَوَجَّهَ قَوْلُهُ: عَمُومُ الْحَبْرِ، أَوْ نَقُولُ، إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَوْجَبَ الْعَشْرَ عَلَى سَبِيلِ التَّصَوُّبِ مِمَّا سَفَقَهُ السَّمَاءُ، أَوْ سُفِيَ بِغَرْبٍ؛ لِتَقَاوُتِ الْمُؤْنَةِ، فَلَا مَعْنَى لِرَفْعِ الْمُؤْنَةِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا رُفِعَتْ سُوْدَةٌ، يَبْقَى الْوَاجِبُ مُتَعَفِّيًا ^(١) لَا مُتَقَاوِتًا، وَهُوَ خِلَافُ الْحَبْرِ، وَالْقِيَاسُ فِي مَغْرِبِ لُصِّ بَاطِلٌ، وَلِإِنَّهُ حَقٌّ لَا يَتَكَرَّرُ فِي خَارِجٍ وَاحِدٍ، فَلَا يُعْتَرَفُ بِهِ بِشَرِّ رَأْيٍ يَرْفَعُ الْمُؤْنَةَ، كَمَا فِي بَصَابِ الرُّكَاةِ، بَلْ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْخَوْنَ فِي الرُّكَاةِ شَرْطٌ، وَهِيَ لَيْسَ بِشَرْطٍ بِالِاتِّفَاقِ، وَكَذَا الْبَصَابُ شَرْطٌ ثَمَّةً، وَلَيْسَ هُوَ بِشَرْطٍ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ.

قَوْلُهُ: (قَالَ، نَعْبِي لَهُ أَرْضٌ عَشْرٌ، عَلَيْهِ الْعَشْرُ مُصَاعَفًا)

وَتَغْلِيْبٌ: قِبْلَةٌ مِنْ بَصَارَى الْمَرْبِ، وَهُوَ [٢١٧٧ م.] يَكْسِرُ الْإِلَامَ، أَمَّا فِي حَالَةِ السَّبَبِ: يَجُورُ فَتُحْ لَا يَمُهَا وَكُسْرُهَا، وَالْأَفْصَحُ: الْكَسْرُ [١٧٧ م.]، وَقَدْ عَلِمَ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ.

(١) ينظر: «شرح الجامع الصغير» للبردوي [ق/٦٠].

(٢) وقع في الأصل: «متعافيًا»، والمثبت من «ات»، «ام»، «وا»، «واو»، «اف».

فإن اشترأها منه دمي فهي على حالها عندهم ، لحوار الضعيف عنه في
الجميله ، كما إذا مر على ناعشر

ثم إن عمر صالحهم على الضعف ، حيث هو ، يخطأ لهذا ، لحواره ،
حوقاً من أن يلحقوا بالروم ، ويصدروا عنه ، وكان حصص من الضحايا ،
استقر الأمر عليه ، وكان يؤخذ منهم فداء وشوكة ، كما يهرب من الروم

واصل ذلك : ما قال أبو يوسف في كتاب «الحراج» : «حدثني بعض أصحابي
عن الشماخ عن داود بن كزاد عن عمار بن محمد عن أبي بصير عن
الحطاب : «يا أمير المؤمنين ، إن بني نعل من هذا عصف شوكهم ، وثمة يور
العدو ، فإن ظهروا عليك العدو وشدت مؤنتهم ، فإن رأيت أن تعطيتهم شيئاً
فأفعل .

قال : فصالحهم عمر عن أن لا يبيعوا خد من أولادهم في التصريفة ،
ويصاعف عليهم الصدقة ، وعن أن يقطع الحرية عن رؤسهم ، فكل نصراي من
بني نعلت له عثم سائمة ، فليس فيها شيء حتى شبع رزحين . فمدا بعد أربعين
سائمة ، فبها شتان إلى عشرين ومئة ، فمدار دث ثة ، فبها أربع من لقمه .

وعلى هذا الجواب يؤخذ صدقاتهم ، وكذلك لتقر والإمر إذا وخت على
المسلم شيء من ذلك ، فعلى التعني منه مرتين ، ويسأؤهم كرحالهم في الصدقة ،
وأما الصبيان ، فليس عليهم شيء ، كما في كتاب «الحراج» .

قوله : (فإن اشترأها منه دمي فهي على حالها عندهم) ، أي ، فإن اشترى

(١) أخرجه : يحيى بن آدم في «الحراج» [ص ٢٠٧] ، ومن طريق أبي بصير في «السنن الكبرى» [رقم .

١٨٧٩٦] ، من طريق عبد السلام بن حرب ، عن أبي بصير ، عن الشماخ ، عن داود بن كزاد ،

عن عمار بن محمد ، عن أبي بصير ، عن الشماخ ، عن داود بن كزاد ، عن أبي بصير ، عن الشماخ ، عن داود بن كزاد ،

(٢) ينظر «الحراج» لأبي يوسف القاضي [ص ١٣٣]

وكذا إن اشترها منه مسلم، أو أسلم النعلبي عند أبي حنيفة ^(١)، سواء كان التضعيف نصيباً أو حاداً، لأن التضعيف صار وطبعة لها، فتشمل إلى التضمين بما فيه كتحراح.

وقال أبو يوسف يعود إلى عشر واحد؛ برؤا الداعي التضعيف ^(٢)

﴿ عامة لسان ﴾

لأرض عشرة من ^(٣)، أو التضعيف دمي، فالأرض على حالها من التضعيف عنده، لأنه يجوز التضعيف على دمي غير نعلبي في الحملة، كما إذا مر على العشر - أحده نصف عشر، ومن التضمين رُبع العشر - والنصف؛ صغف الزرع قوله (وكذا إن اشترها من مسلم أو أسلم النعلبي عند أبي حنيفة) ^(٤)، يعني تكون لأرض عشرة على حالها من التضعيف، إذا اشترها من النعلبي مسلمة، أو أسلم نعلبي عند أبي حنيفة، وسواء أن يكون التضعيف أصلياً، بأن ورثه النعلبي عن آتاه كدلت، أو تدركه لأيدي في الشراء كذلك، أو عارصاً؛ بأن اشترها من مسلم، لأن التضعيف صار وطبعة الأرض؛ فينتقل إلى المسلم كتحراح.

وقد روي عن الحسن بن علي وأبي هريرة وأنس وغيرهم - رضوان الله عليهم - أنهم اشترؤ أراضي في بلاد العراق، وكانوا يؤثرون عنها الحراح؛ ولأنه مؤنة فيها شبه العقوبة، والإسلام لا يسهى العقوبة، كما في الحدود والقصاص؛ فوجب القول بالبقاء.

وهذا أبي يوسف يعود إلى عشر واحد، لأن الداعي إلى التضعيف كان كثر الكاثير، وقد زال.

(١) في حاشية الأصل: (خ: إلى التضمين).

(٢) ينظر: النهاية شرح الهداية [١٣٦/٣].

عنه السيد

اعلم: أنَّ الأرضَ العُشْرِيَّةَ إِذَا اشْتَرَاهَا مِنَ الْعُسْبِيِّ نَصْرًا، بِيْ عِبْرُ تَعْسِيٍّ؛ يَبْطُلُ
الْعُشْرُ، وَيَجِبُ [١٧٨/١] الْحَرَّاجُ عِنْدَ أَبِي خَيْفَةَ.

وعند أَبِي يُوسُفَ يُبَاعَفُ عَلَيْهِ الْعُشْرُ، وَيُوضَعُ مَوْضِعُ الْحَرَّاجِ.

وَقَالَ مُعَمَّدٌ: هِيَ عُشْرِيَّةٌ كَمَا كَانَتْ^(١)

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَحُورُ الْبَيْعُ، وَهُوَ احْتِبَارُ الْقَاصِي أَبِي حَازِمٍ^(٢). كَمَا ذَكَرَ
الْمُؤَوِّدِيُّ

وَجْهٌ حَوَارِ الْبَيْعِ أَنَّ الْعُشْرَ حَقٌّ بِغَلَقِ الْمَالِ، فَلَا يَمْنَعُ تَمَلُّكُ الْكَافِرِ، كَرُكَاةِ
النَّاسِ

ثُمَّ وَجْهٌ قَوْلُ مُحَمَّدٍ أَنَّ الْعُشْرَ مُؤَنَّةٌ فِيهَا شَيْئُ الْعِبَادَةِ، فَلَا تَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ
الْإِبَادَةُ، وَلَا تَبْطُلُ عَنْهُ بَقَاءُ، كَمَا فِي الْحَرَّاجِ عَلَى الْمُسْلِمِ.

وَوَجْهٌ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ الْكَافِرَ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِلْعِبَادَةِ أَصْلًا، وَفِي الْعُشْرِ مَعْنَى
الْعِبَادَةِ، هُمْ يَتَّقُونَ عَلَيْهِ الْعُشْرَ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَنْدِيلِ الْأَرْضِ الْعُشْرِيَّةِ إِلَى الْحَرَّاجِ
كُرْهًا، فَجَبَّ التَّضْعِيفُ، لِأَنَّهُ أَمْرٌ مَشْرُوعٌ، كَمَا فِي بَيْتِي تَغْلِيَتْ.

وَوَجْهٌ قَوْلُ أَبِي خَيْفَةَ: أَنَّ الْكَافِرَ بَيَّاءٌ فِي آدَاءِ الْعِبَادَةِ؛ فَيَبْطُلُ [٢٥٣/٢] الْعُشْرُ،
بِحِلَافِ الْحَرَّاجِ، فَإِنَّ الْإِسْلَامَ لَا يُنَاقِي آدَاءَ الْعُقُوتَةِ، فَلَمَّا بَطَلَ الْعُشْرُ تَعَيَّنَ
الْحَرَّاجُ، لِأَنَّهُ الْيَقِينُ بِحِلَالِ الْكَافِرِ

(١) ينظر شرح قاصحان على الجامع الصغير [٦٠/١]، العنايه شرح الهداية [٢٥٣/٢]، البه

شرح الهداية [٤٣٤/٣]، جمع القدير للكمال ابن الهمام [٢٥٣/٢]

(٢) وقع بالأصل «أبي حازم» بالحاء المهملة، وهو نصحيح وانحلت من «أب»، و«أب»، و«أب».

و«أب»، و«أب»

وقضها ، فعليه الحراج عند أبي حنيفة عليه السلام ، لأنه أتى بحال الكافر
وعند أبي يوسف عليه الغنم كلها ، ويصرف مصارف الحراج أغصاناً
بالثعلبي ، وهذا أقوى من سند
وعند محمد عليه السلام هي عشرية على حالها ، لأنه صار مائة بها ، فلا يبدل
كالحراج .
ثم في رواية يُصرف مصارف الصدقات . وفي رواية يُصرف مصارف
الحراج .
فإن أخذها مئة مُسلم بالشفعة . أو ردت على البائع لفساد البيع ، فهي
عشرية كما كانت .

— ع ب —

قوله: (ثم في رواية) .. إلى آخره . يعني . عن محمد بن زيد في صرف هذا
العشر:

في رواية: يُصرف إلى مصارف الصدقات

وفي رواية: يُصرف إلى مصارف الحراج ، أي إلى أرض في الثغابنة ، وزيد
الطريق^(١) ، ونحو ذلك ، على ما يُذكر من بعد إن شاء الله تعالى .

قوله: (فإن أخذها مئة مُسلم بالشفعة) إلى آخره ، أي إن أخذ الأرض
العشرية مُسلم من العسري الذي اشتراها من مُسلم بالشفعة ، أو ردت الأرض
على البائع - وهو المُسلم - لفساد البيع ، فالأرض عشرية كما كانت ، ويطلق

(١) أي في باب من يجوز دفع الصدقة إليه كذا جاء في حاشية ٥٥

(٢) أي يقطعه ومراشقه يقال رصدت فلاناً رصداً ، [إنا صدت له على الطريق وهذا فلان بالمرصد
وبالمرصاد وبالمرصد أي بطريق الارتباب والانتظار يطر المصباح السيرة للهيومي (١/٢٢٨)
مادة - رصد]

أَمَّا الْأَوَّلُ فَمَنْ خَوَّضَ الصَّفْعَ إِلَى الشَّيْبِ كَأَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنَ الْمُسْلِمِ ، وَأَمَّا
الثَّانِي فَلِأَنَّهُ يَأْتِيهِ دَدٌ وَالْقَسْحُ بِحُكْمِ الْقَسَادِ حَتَّى يَنْقُصَ الْبَيْعَ كَانَ لَمْ يَكُنْ ، وَلِأَن
حَقَّ التَّسْلِيمِ لَمْ يَنْقُصْ بِهِ الشُّرَاءُ ، نَكُوبُهُ مُسْتَحَقُّ الرَّدِّ

وَأَمَّا كَأَنَّهُ لِمُسْلِمٍ دَارُ حِطَّةٍ فَحَمَلَهَا بُسْتَانًا ، فَعَلِيهِ الْعَشْرُ ، مَعْنَاهُ : إِذَا سَقَاهُ
بِمَاءِ الْعَشْرِ .

وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ تُسْقَى بِمَاءٍ خَرَّاجٍ فَبِهَا الْخَرَّاجُ ؛ لِأَنَّ الْمُؤْتَةَ فِي مِثْلِ هَذَا
تَمُورُ مَعَ الْمَاءِ

عنه

الْخَرَّاجُ نَوْ التَّضْعِيفُ

لَمَّا فِي صُورَةِ الْأَخْذِ بِالشُّعْفَةِ لِأَنَّ الصَّفْعَةَ تَحَوَّلَتْ مِنَ الْمُشْتَرِي - وَهِيَ
الْمُشْتَرَاةُ - إِلَى الشَّيْبِ - وَهِيَ الْمُسْلِمُ - فَصَارَ كَأَنَّ الْمُسْلِمَ اشْتَرَاهَا اِتْدَاءً .

وَأَمَّا فِي صُورَةِ الرَّدِّ بِالْقَسَادِ فَلِأَنَّ الْبَيْعَ لَمَّا انْقَسَحَ صَارَ كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ ؛ وَلِأَنَّ
حَقَّ الْمُسْلِمِ - وَهُوَ الْبَائِعُ - لَمْ يَنْقُصْ بِهِ الشُّرَاءُ ؛ لِأَنَّ رَدَّهُ كَانَ مُسْتَحَقًّا ؛ لِوُقُوعِهِ
فَسَادًا ، فَلَا خَرَّاجَ وَلَا تَضْعِيفَ بِهِ .

قَوْلُهُ : (وَإِذَا كَانَتْ لِمُسْلِمٍ دَارُ حِطَّةٍ فَحَمَلَهَا بُسْتَانًا ؛ فَعَلِيهِ الْعَشْرُ) ، قَالُوا : هَذَا
إِذَا سَقَى بِمَاءِ الْعَشْرِ ؛ كَثِيرٍ وَغَيْرِ سَمَاءٍ وَبَحْرِ ، فَأَمَّا إِذَا سَقَى بِمَاءِ الْخَرَّاجِ ؛ كَأَنَّهُارِ
الْأَقَاجِمِ ، فَهُوَ خَرَّاجِيٌّ ، وَإِنْ سَقَى بِسَيْحُونَ^(١) وَجَيْحُونَ^(٢) وَدَجَلَةَ وَالْفُرَاتِ ؛ فَعِدَّة
أَبِي يُوسُفَ : خَرَّاجِيٌّ^(٣)

(١) سَيْحُونَ بِمَنْعِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ ، وَهَاءُ مَهْمَلَةٌ ، وَآخِرُهُ نُونٌ ؛ نَهْرٌ مَشْهُورٌ كَثِيرٌ بِمَاءٍ وَرَاءَ النَّهْرِ ، وَهُوَ
فِي حُدُودِ بِلَادِ التُّرْكِ يَنْظُرُ «مَعْجَمُ الْبِدَاءِ» لِيَاقُوتَ الْحَمَوِيِّ [٢٩١/٣]

(٢) جَيْحُونَ بِالْفَتْحِ ، ثُمَّ السُّكُونُ ، وَهَاءٌ ، وَوَاوٌ وَنُونٌ ؛ نَهْرٌ عَظِيمٌ مَخْرُجُهُ مِنْ بِلَادِ الرُّومِ ، مِنْ عِوَالِ
تُغْرَفِ بَشِيرٍ جِيحَانٍ يَنْظُرُ «الرُّوْحُ الْمَعْطَارُ» فِي حَبْرِ الْأَعْيَادِ الْحَمِيرِيِّ [ص ١٨٥]

(٣) يَنْظُرُ «مُحْتَلَفُ الرِّوَايَةِ» لِأَبِي الْبَيْتِ السَّمْعَانِيِّ [٦٠٥/٢] ، أَيْ شَرَحَ قَاضِيهِجَانُ عَلَى الْجَامِعِ

وليس على المخوسني في داره شيء، لأن محمد ﷺ جعل المساكن عقراً

﴿مكة: ٢٤﴾

وهذا محمد بن عثري، لأن له عليه السلام مع ماء ٢٢٩٠، لأن له ماء
يخضل به

قال الإمام [الزاهد] العثري: وهذا نكاح، لأن هذا يباح بحرج عيسى
المسلم ابتداءً.

ودكر شمس الأنفة شرحي في كتاب الجامع الصغير: أن عنه لغز
بكر حل، وهو الأظهر، فإن سبعة مرة من ماء لغز ١٠ مرة من ماء حراج، معه
العشر؛ لأنه أحق بالعشر من الحراج

والجواب عن إشكال [الزاهد] العثري من أن وضع حراج عيسى
المسلم ابتداءً بطريق الحذر لا يحوز، أما إذا احتاره القسم؛ فيحوز ذلك، وقد
احتاره؛ حيث سقاه بماء الحراج؛ ألا يرى أن القسم إذا حب أرض مئة يرد
الإمام، وسقاه بماء الحراج؛ يجب عليه الحراج؛ كما هذا.
قوله: (وليس على المخوسني في داره شيء).

قال فخر الإسلام^(١) أصل ذلك أن التور قد وقع فيها التليم على أن لا
مؤنة فيها، باتفاق الأئمة وإجماع المسلمين؛ ألا ترى أن هذا الحق إنما وجت في
الشرع بأرض سامية، وهذه أرض غير سامية، فإذا جعلها شتناً؛ صارت سامية، كما
إذا جعل العلوقة شائمة

١ - الصغير [١/٦٠]، فتح البدير [٢/٢٥٧]، البحر الرائق [٥/١١٣]، رد المحتار [٢/٣٣٠]

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (م)، و(هـ)، و(و)، و(ب)؛

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (م)، و(هـ)، و(و)، و(ب)؛

(٣) ينظر، شرح الجامع الصغير للبردوي [١/٦١].

وَأَنْ جَعَلَهَا بُسْتَانًا فَعَلَيْهِ الْخَرَجُ، وَإِنْ سَقَاهَا بِمَاءِ الْعُشْرِ، لَتَعْدَرِ إِيحَابِ الْعُشْرِ، إِذْ فِيهِ مَقْتَى نَقْرَةٍ فَتَعَيَّنَ الْخَرَجُ، وَهُوَ عُقُوبَةٌ يَلِيقُ بِحَالِهِ وَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِمَا يَحِبُّ الْعُشْرُ فِي الْمَاءِ الْعُشْرِيِّ، إِلَّا أَنَّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ عليه السلام عَشْرًا وَاحِدًا، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ عَشْرَانِ، وَقَدْ مَرَّ التَّوْحَةُ.

ثُمَّ الْمَاءُ الْعُشْرِيُّ مَاءُ السَّمَاءِ، وَالْآبَارِ، وَالْعُيُوبِ، وَالْبَحَارِ الَّتِي لَا تَدْخُلُ تَحْتَ وَلَايَةِ أَحَدٍ، وَالْمَاءُ الْحَرَاجِيُّ مَاءُ الْأَنْهَارِ الَّتِي شَقَّهَا الْأَعَاجِمُ.

﴿عنه بعد﴾

ثُمَّ عَلَيْهِ الْخَرَجُ سِوَاءَ سَقَاةِ بِمَاءِ الْعُشْرِ، أَوْ بِمَاءِ الْخَرَجِ، لِأَنَّ الْكَفَرَ يُنَاقِضُ التَّعْبُدَ، بِجَلَابِ النُّسْبَةِ إِذَا جَعَلَ دَارَهُ بُسْتَانًا، يُعْتَبَرُ الْمَاءُ، لِأَنَّ الْإِسْلَامَ لَا يُبَاقِي الْعُقُوبَةَ، فَاسْتَقَامَ تَوْظِيفُ الْخَرَجِ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ (وَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِمَا يَحِبُّ الْعُشْرُ ١٧٨١ | فِي الْمَاءِ الْعُشْرِيِّ).

يَبَاهُ أَنَّ إِيحَابَ الْعُشْرِ عَلَى الْكَافِرِ فِي الْأَرْضِ الْعُشْرِيِّ: بِخَوَرِ عَدَا أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ، كَمَا إِذَا اشْتَرَى النَّمِيَّ أَرْضًا عُشْرِيَّةً مِنَ الْمُسْلِمِ، فَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ يَجِبُ أَنْ (١٧٨٠ |) يُؤْخَذَ الْعُشْرُ مِنَ الْمَجْرُوسِيِّ الَّذِي جَعَلَ دَارَهُ بُسْتَانًا وَسَقَاهُ بِمَاءِ الْعُشْرِ.

لَكِنْ هَذَا أَبِي يُوسُفَ: يُصَافُ عَلَيْهِ الْعُشْرُ.

وَهَذَا مُحَمَّدٌ: عُشْرٌ وَاحِدٌ، ثُمَّ فِي رِوَايَةٍ يُضْرَفُ إِلَى مَصَارِفِ الْخَرَجِ. وَهِيَ رِوَايَةٌ يُضْرَفُ إِلَى مَصَارِفِ الْعُشْرِ، كَمَا فِي النَّمِيَّ إِذَا اشْتَرَى أَرْضًا عُشْرِيَّةً.

قَوْلُهُ (ثُمَّ الْمَاءُ الْعُشْرِيُّ مَاءُ السَّمَاءِ وَالْآبَارِ وَالْعُيُوبِ وَالْبَحَارِ الَّتِي لَا تَدْخُلُ تَحْتَ وَلَايَةِ أَحَدٍ، وَالْمَاءُ الْحَرَاجِيُّ مَاءُ الْأَنْهَارِ الَّتِي شَقَّهَا الْأَعَاجِمُ)، وَهِيَ هَذِهِ الْأَنْهَارُ الصَّغَارُ الَّتِي فِي بِلَادِ الْعَجَمِ، وَقَدْ صَارَتْ فِي أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ عَلَى سَبِيلِ الْغَنِيمَةِ، أَمَّا الْأَنْهَارُ الْكِبَارُ مِثْلُ جَنْحُونَ وَسَيْحُونَ وَدِجَلَةُ وَالْعُرَاتِ، فَهِيَ خَرَاجِيَّةٌ

عبد أبي يوسف ، غشيت عبد محمد ، وهذا يدعي على أنه من عبيد أبيه ؟
وهل تدخل تحت ولاية أحد ؟

فقد أبي يوسف يفع عليها لأبي ، عبد محمد لا

وجه قول محمد أن إثبات التبعية هذه لمبه ، ودخلها تحت ولاية أحد ،
لا يمكن ؛ فأشبهت المحار وماء الغيوب والأمهر

وجه قول أبي يوسف أن هذه الصلابة قد كانت نسب إلى الكفر ، وقد
صارَتْ لِلْمُسْلِمِينَ ؛ فأشبهت الأنهار التي تنفق لأعاصم ، ويمكن نسب لغيرها
باتحاد السقي والقنطرة عليها .

ثم اعلم : أن جيحون اسم نهر ينح وسبحون اسم نهر لثرت وديحة سم
نهر بغداد والفراش : اسم نهر الكوفة ، وهذا هو المشهور

وقال صاحب الكشاف : «سبحون اسم نهر لهد»

فأقول : لا [٢٠٠] ، مشاحة في التسمية ، ويحتمل أنه مشرك

وذكر في الصحيح مسلم : عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «سبحان
وجحان ، والفراش والبيل كل من أنهار الجنة» وقد روى شيم سبخان
وجحان ، على وزن قملان .

(١) ينظر «الغاية شرح الهداية» [٢٥٦ / ٢] ، «الطه شرح الهداية» [١٣٧ / ٢] ، مجمع الأنهر

[٢١٨ / ١] ، «مع القدير» [٢٥٧ / ٢] ، «تاج الكبر شرح المجمع الصغير» [ص ١٣١]

(٢) ينظر «الكشاف» للمحشي [١٧٩ / ١] .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الجنة وصفه فيها وأعطاه باب ما في الدنيا من أنهار الجنة [رقم /

٢٨٣٩] ، وأحمد في «المسند» [٢٨٩ / ٢] ، من حديث أبي هريرة ؓ به

وَمَاءٌ حَيْثُ حُونَ، وَسَيْحُونَ، وَدِجَلَةٌ، وَلَهْرَاتٍ عَشْرِيٌّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ عليه السلام؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْمِيهَا أَحَدٌ كَالْبَحْرِ وَخَرَّاجِيٌّ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ عليه السلام؛ لِأَنَّهُ يَتَّحِدُ عَلَيْهَا الْقَطَاطِرُ مِنَ السُّقْرِ وَهَذَا يَدُّ عَلَيْهَا

﴿ غَابِرَةٌ لَهَا ﴾

قَوْلُهُ (وَهَذَا يَدُّ عَلَيْهَا). أَي. اتِّحَادُ الْقَطَاطِرِ مِنَ السُّقْرِ يَدُّ عَلَى هَذِهِ الْحَيَاةِ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ الْخَرَجَ عَنِ مَوْعِينِ خَرْجٍ مُقَاطَعَةٍ، وَيُسَمَّى خَرَجٌ وَطِيقَةٌ وَالثَّامِي خَرَجٌ مُقَاطَعَةٍ

أَمَّا الْأَوَّلُ. فَهُوَ مَا تَبَيَّنَ تَوْطِيفُ غُرْ بِإِحْمَاعِ الصَّخَابَةِ فِي كُلِّ جَرِيْبٍ ^(١) أَرْضٍ بَيْصَاءَ تَصْلُحُ لِلزَّرْعَةِ. فَصِيرٌ مِمَّا يُزْرَعُ فِيهَا وَدَرَاهِمٌ وَالْقَصِيرُ. هُوَ الْمَاعُ.

وَالدَّرَاهِمُ هُوَ الْبَيْصَةُ الْحَالِصَةُ، وَرُتُهُ وَرُتٌ سَبْعَةٌ.

وَالْجَرِيْبُ: أَرْضٌ طَوْنُهَا سِتُونٌ دِرَاعًا، وَعَرْضُهَا سِتُونٌ بَذَرَاغِ الْمَلِكِ كَسْرِيٍّ، وَهِيَ سَعُ قَصَابٍ يَرِيدُ عَلَى ذَرَعِ الْعَامَةِ بِقَبْصَةٍ، وَهِيَ جَرِيْبُ الرُّطْبَةِ: حَمْنَةُ دَرَاهِمٍ، وَهِيَ جَرِيْبُ الْكَزْمِ: عَشْرَةُ ذَرَاهِمٍ.

وَأَمَّا الْجَرِيْبُ الَّذِي فِيهِ أَشْجَارٌ مُثْمِرَةٌ وَلَا تَصْلُحُ لِلزَّرْعَةِ؛ لَمْ يُدَكَّرْ فِي ظَاهِرِ

الرُّوَايَةِ

وَعَنِ أَبِي يُوسُفَ: إِذَا كَانَتِ النَّجِيلُ مُثْمَنَةً جَعَلَتْ عَلَيْهَا الْخَرَجَ بِقَدْرِ مَا تُطَيَّقُ، وَلَا أَرِيدُ عَلَى جَرِيْبِ الْكَزْمِ، وَفِي جَرِيْبِ الرَّعْقَرَانِ بِقَدْرِ مَا تُطَيَّقُ، وَيُنْظَرُ إِلَى عَمَّتِهَا، فَإِنْ كَانَ يَبْلُغُ عِلَّةَ الْأَرْضِ الْمَرْزُوعَةِ؛ يُؤْخَذُ مِنْهَا قَدْرُ خَرَجِ الزَّرْعِ، وَإِنْ

(١) الْجَرِيْبُ مِنَ الْأَرْضِ وَالطَّعَامِ بِقَدَرٍ مَثْلُومِ الدَّرْعِ وَالْمَاخَةِ، وَهُوَ عَشْرَةُ أَفْعَرَةٍ وَيُقَالُ الْجَرِيْبُ يَكْبَالُ قَدْرَ أَرْبَعَةِ أَفْعَرَةٍ وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّهُ يَخْلُفُ بِاخْتِلَافِ الشُّدَايِ، كَالرُّطْبِ وَالْعُدِّ وَالذَّرَاغِ وَنَحْوِ ذَلِكَ يَنْظُرُ قِتَاجُ الْمَرْوَسِ الْمُرِيدِي [١٤٧/٢ مادة جرب]

وفي أرض الصبي والمرأة الثعلبتين ما في أرض الرجل ، يعني العشر لمصاعف في العشرية ، وخراج أبو حنيفة في الحراثة ؛ لأن الصلح جرى على تضعيف الصدقة دون المؤنة المخصصة ، ثم على الصبي والمرأة إذا كان من

في هذه المسألة

كَانَ يَلْعَقُ عَلَّةَ الرَّهْطَةِ ؛ يُؤْخَذُ حُمْسَةً

وَأَمَّا خَرَاجُ الْمُقَاسَمَةِ ، فهو أن الإمام إذا من على أهل بدية فتحها ، جعل على أراضيهم الخراج مقدار خمس [١٧١] الخارج ، أو غيره من الربع والثلث والنصف ، وهذا جائز ، كما فعله رسول الله ﷺ بأهل حير ، ويكون حكمه حكم العشر ، ويتعلق بالخراج ، إلا أنه يوضع في موضع الخراج ، لأنه في الحقيقة خراج ، كما ذكر صاحب «التحفة» وغيره .

قوله : (لأن الصلح جرى على تضعيف الصدقة دون المؤنة المخصصة) .

أراد بالمؤنة المخصصة : الخراج ؛ لأنه مؤنة ليس فيه معنى العداة ، يعني : أن صلح عمر وقع مع بني ثعلبة في تضعيف الصدقة دون الخراج ، ولهذا يؤخذ من صبيانهم وبناتهم [١٧٩] صدقة مصاعفة وخراج واحد .

فإن قلت : لصبي الثعلبي والمرأة الثعلبية إذا من على العاشر يأخذ من المرأة دون الصبي ، فكيف يؤخذ ما من الصبي الثعلبي في أرضه صدقة مصاعفة ؟

قلت : لا تعتبر الأهلية ولا المالك في العشر والخراج ، حتى يجرى في الأراضي الموقوفة وأرض الصبيان والمجانين ، بإطلاق الزكاة ، حيث تعتبر فيها الأهلية ، والمالك والعاشر يأخذ الزكاة ، ولا زكاة على الصبي

(١) زاد بعد في (ط) «الصبي»

(٢) بغير «تحمه المعناه» بعلاء الدين السمرقندي [٣٢٥/١]

المُسْلِمِينَ الْعُسْرُ، يُصَعَّفُ ذَلِكَ إِذَا كَانَا مِنْهُمْ

قَالَ وَلَيْسَ فِي غَيْرِ الْقَبْرِ وَالنَّقْطِ فِي أَرْضِ الْعُسْرِ شَيْءٌ ۖ

قوله: (يُصَعَّفُ ذَلِكَ إِذَا كَانَا مِنْهُمْ)، أي: يُصَعَّفُ الْعُسْرُ إِذَا كَانَ الصَّيِّ
وَأَسْرَهُ مِنْ سَبِي تَغْيَبَ

قوله (وليس في غير القبر والنقط في أرض العسر شيء)، يعني: لا يجب
مع عُسْرٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ نَقْوَرٍ كَعَيِّ الْمَاءِ، وَلَا عُسْرٌ فِي الْمَاءِ، فَكَذَا فِي الْقَبْرِ وَالنَّقْطِ،
أَمَّا إِذَا كُنْتُ فِي أَرْضِ الْحَرَاحِ ۖ [٢١٠ هـ] يَجِبُ الْحَرَاحُ إِذَا كَانَ وَرَاءَ مَوْصِعِ الْقَبْرِ،
وَالنَّقْطِ: أَرْضٌ وَرِيعَةٌ صَالِحَةٌ لِلزَّرَاعَةِ؛ لِأَنَّ سَبْتَ وَجُوبَ الْحَرَاحِ: الْأَرْضُ
ثَابِتَةٌ؛ بِاعْتِبَارِ التَّمَكُّنِ مِنْ حَبِّ الثَّمَرِ وَالزَّرَاعَةِ، ثُمَّ الْعُسْرُ وَالْحَرَاحُ لَا يَجْتَمِعَانِ
فِي أَرْضٍ وَاحِدَةٍ؛ حَلَالٌ بِشَيْعِيٍّ ١.

لما ذكر أبو حنيفة في «مسنده» عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة،
عن أبي مسعود عن النبي ﷺ قَالَ: «لَا يَجْتَمِعُ عَلَى مُسْلِمٍ عُسْرٌ وَخَرَاحٌ فِي أَرْضٍ
وَاحِدَةٍ» ٢.

(١) ينظر نهاية المطالب في دراية المذهب، لأبي المعالي الحويسي [٢٠٥ هـ] و«النجم النواح في
شرح المنهاج» للقمي [٤٣٦/٥]

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» [٦٥٨/١٠، طبعة السرمساوي]، ومن طريقه البيهقي في «السنن
الكبرى» [رقم ٧٢٩٠]، وابن حبان في «المجروحين» [١٢٤٤]، والمحطوب (بعددي
في «تاريخ بغداد» [١٦١/١٤]، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» [٣٩/٢]، وأبو نعيم
في «مستدرك حنيفة» [٨١/٨]، من طريق يحيى بن عبد الله عن حماد عن إبراهيم
عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ٣.

قال ابن عدي: لهذا الحديث لا يرويه غير يحيى بن عبد الله بهذا الإسناد عن أبي حنيفة، وإنما يروى
هذا من قول إبراهيم، ويتخذه أبو حنيفة عن حماد، عن إبراهيم في قوله، وهو مذهب أبي حنيفة،
وجاء يحيى بن عبد الله عن أبي حنيفة، فأوصله إلى النبي ﷺ وأبطل فيه ٤

لأنه ليس من أموال الأرض، وإنما هو عين فؤادة كعين الماء.
وعليه في أرض الحراج حراج، وهذا إذا كان حريقه صالحا للزراعة،
لأن الحراج يتعلّق بالشجر من الزراعة.

ولأن السواد فتح، ولم يُفعل عن أحد من أئمة نعت، ولأنه حور، ثم
جمّعوا بينهما، فمن جمع بينهما فقد حذف الإجماع
قوله، (لأنه ليس من أموال الأرض)، هي جمع ثيب، ونحوه لأرض ينفها،
وهو ما يتحصل منها، وعنى بها، الأرق، كالحنطة وسحرة

واقعة أعلم.

وقال ابن حيّان: «ليس هذا من كلام الشّيخ رحمه الله»
وقال النووي: «حديثه باطلٌ مُجمَعٌ على صحّته». بظرة «المجموع شرح المهدب» للنووي
[٥٥١، ٥]، و«مصيب الرية» لربيعي [٤٤٦/٣]

بَابُ

مَنْ يَحْجُوزُ دَفْعَ الصَّدَقَةِ إِلَيْهِ وَمَنْ لَا يَحْجُوزُ

الْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا تُصَدَّقُ لِلفُقَرَاءِ وَالتَّسْكِينِ ﴾ [النور: ٦٠] الْآيَةُ،

﴿ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴾

بَابُ

مَنْ يَحْجُوزُ دَفْعَ الصَّدَقَةِ إِلَيْهِ وَمَنْ لَا يَحْجُوزُ^(١)

لَمَّا ذَكَرَ الزَّكَاةَ وَمَا يُلْحَقُهَا مِنْ حُكْمِ الْمَعَادِينِ وَالْعُسْرِ: احتاجَ إِلَى بَيَانِ الْمَصْرِفِ؛ فشرَعَ فِي بَيَانِهِ.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالتَّسْكِينِ وَالتَّعِيلِ عَلَيْهِمْ وَتُؤْتَى فُتُورُهُمْ فِي رِقَابِ الْعَالَمِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنْتَ السَّبِيلُ قَرِيبَةً مِنْ اللَّهِ وَنَسَى عِيْدُ حَكِيمٍ ﴾ [النور: ٦٠].

قَالَ عُلَمَاءُ الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ: «إِنَّمَا» لِحَضَرِ الشَّيْءِ فِي الْحُكْمِ؛ كَقَوْلِكَ: إِنَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، أَوْ لِحَضَرِ الْحُكْمِ فِي الشَّيْءِ؛ كَقَوْلِكَ: إِنَّمَا الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ «إِنَّ» لِلْإِثْبَاتِ وَ«مَا» لِلنَّهْيِ فَيَقْتَضِي إِثْبَاتَ الْمَذْكُورِ، وَنَهْيَ مَا عَدَاهُ.

وَمَعْنَى الْآيَةِ - وَاللَّهُ [٢٠٦، ٢٠٧] أَعْلَمُ -: الصَّدَقَاتُ لِلْأَصَابِ الْمَذْكُورَةِ لَا لِغَيْرِهِمْ؛ كَقَوْلِكَ: إِنَّمَا الْحَلَالَةُ لِقُرْبَتِي. أَيْ لَهُمْ لَا لِغَيْرِهِمْ، وَالْعُدُولُ فِي الْآيَةِ عَنِ «الْإِلَامِ»، إِلَى «فِي» فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَحْمَرَةِ؛ لِإِلْيَادِ بَأْتِهِمْ أَرْسَحُ فِي [اسْتِخْقَاقٍ]^(٢) التَّصَدَّقِ عَلَيْهِمْ مَعْنَى سَبَقَ ذِكْرُهُ. كَذَا قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ»^(٣).

(١) وَلَفِعَ بِالْأَصْلِ فِي بَابِ مَصْرِفِ الزَّكَاةِ وَالْمَعْنَى مِنْ «م» وَفَعَلَ، وَفَعَلَ، وَفَعَلَ، وَفَعَلَ، وَفَعَلَ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمُحَقَّقَيْنِ رِبَاةٌ مِنْ: «م» وَفَعَلَ، وَفَعَلَ، وَفَعَلَ، وَفَعَلَ، وَفَعَلَ.

(٣) يَنْظُرُ «الْكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ [٢٨٣/٢]

 رحمه الله

قَالَ الْإِمَامُ الْأَسِيَجَابِيُّ فِي «شرح الطحاوي»^(١) : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِيهِمْ لِيُؤْلَمَهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَمَّا قُصِرَ الرَّسُولُ ﷺ حَامُوا إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَاسْتَبَدُّوا بِهِ خَطًّا لِسَهَابِهِمْ، فَبَدَّلَ لَهُمُ الْخَطَّ.

ثُمَّ جَاءُوا إِلَى عُمَرَ، فَأَحْبَرُوهُ بِذَلِكَ، فَأَخَذَ الْخَطَّ مِنْ يَدَيْهِمْ وَمَرَّقَهُ، وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعْطِيكُمْ لِيُؤْلَمَكُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَمَا الْيَوْمَ فَقَدْ عَزَّ اللَّهُ دِينَهُ، فَلَيْسَ بَيْسًا وَبَيْكُم إِلَّا السَّبُّ أَوْ الْإِسْلَامُ.

فَانْصَرَفُوا إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالُوا: أَتَى الْحَقِيقَةُ أَمْ هُوَ؟ قَالَ: هُوَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَلَمْ يُتَكَبَّرْ عَلَيْهِ؛ فَبَطَلَ حَقُّهُمْ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَبَقِيَ سَبْعَةٌ».

فَإِنْ قُلْتُ: ذَكَرَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ»^(٢) «الرُّوَايَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ: أَنَّ الصَّدَقَاتِ تَمَرَّقُ عَلَى الْأَصَابِ الثَّمَانِيَةِ. وَكَذَا عَنْ الرَّهْرِيِّ»^(٣)، فَكَيْفَ انْتَسَحَتِ الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ؟ وَلَا يَجُوزُ النَّسْخُ بِالْإِجْمَاعِ، عَلَى مَا عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ^(٤).

قُلْتُ: هَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ النَّسْخِ؛ بَلْ مِنْ انْتِهَاءِ الْحُكْمِ بِانْتِهَاءِ الْعِلَّةِ الدَّاعِيَةِ إِلَيْهِ، وَقَدْ كَانُوا يَعْرِفُونَ الدَّائِمِيَّ إِلَى الْحُكْمِ، فَلَمَّا رَأَى الدَّاعِيَّ أَجْمَعُوا عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ الْحُكْمِ.

فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ كَانَ يُعْطِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُؤْلَمَهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ؛ خَوْفًا مِنْهُمْ وَالْأَنْبِيَاءَ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لَا يَخَافُونَ أَحَدًا سِوَى اللَّهِ ﷻ؟

قُلْتُ: مَا كَانَ يُعْطِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَوْفًا مِنْهُمْ؛ بَلْ كَانَ يُعْطِيهِمْ تَخَشُّعًا أَنْ

(١) ينظر «شرح محاصر الطحاوي» للإسيجابي [١٢٤/١]

(٢) ينظر: «الكَشَافُ» لِلرَّمْضَرِيِّ [٢٨٣/٢]

(٣) أي لا يجوز أن يكون الإجماع ناسخًا للحكم كما جاء في حاشية ص ٨٥

وَأَعْطَى عَنْهُمْ ، وَعَلَى ذَلِكَ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ .

﴿ عمدة البير ﴾

يُكَيِّفُهُمُ اللَّهُ عَلَى [٢١٣ و ٢٢] وَجُوهِهِمْ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ ^(١)

وَقِيلَ : هُمْ كَانُوا ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ .

قِسْمٌ : كَانَ يُعْطِيهِمْ [رَسُولُ اللَّهِ ﷺ] ^(٢) «إِيسَمُوا» أَوْ يُسَلِّمُ قَوْمَهُمْ بِوَسْلَامِهِمْ .

وَقِسْمٌ : كَانُوا أَسْلَمُوا ، وَلَكِنْ [رَسُولُ اللَّهِ ﷺ] ^(٣) «كَانَ يُرِيدُ تَقْرِيرَهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ ؛ لِضَعْفِ قُلُوبِهِمْ

وَقِسْمٌ : كَانَ يُعْطِيهِمْ لِدَفْعِ شَرِّهِمْ عَنِ الْمُسْلِمِينَ ، وَالِاسْتِيعَانَةِ بِهِمْ عَلَى عَمَلِهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ ، حِينَ كَانَ فِي الْإِسْلَامِ قِلَّةٌ .

قَوْلُهُ : (وَعَلَى ذَلِكَ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ) ، أَي : عَلَى سُقُوطِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضًا .

قَالَ صَاحِبُ «الثَّحْفَةِ» : «اختلف أصحاب الشَّافِعِيِّ فِي سَنِهِمُ الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ ^(٤) ، بَعْضُهُمْ قَالُوا : صَارَ مَشْهُوعًا بِالْإِجْمَاعِ ، وَبَعْضُهُمْ قَالُوا يُضَرَّفُ إِلَى كُلِّ مَنْ كَانَ حَدِيثَ الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ ، مِمَّنْ هُوَ مِثْلُ حَالِهِمْ فِي الشُّكِّ وَالْقُوَّةِ ، حَتَّى يَكُونَ حَمَلًا لَأَمْثَالِهِمْ عَلَى الدُّخُولِ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ ^(٥) .

(١) بشير ابن م أخرجه البخاري في كتاب الإيمان / باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل [رقم / ٢٧] ، وسلم في كتاب الزكاة / باب عطاء من يسأل بعضهم وغلبة [رقم / ١٥٠] ، من حديث سعد بن أبي وقاص في سياق قصة ، وفي قوله ﷺ «إِنِّي لَأَعْطِي الرُّجُلَ ، وَخَيْرُهُ أَخْبُ إِلَيَّ مِتَّةً ، خَشْيَةً أَنْ يَكُفَّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ»

(٢) ما بين المحفوظين زيادة من ٤٨ ، وف ٤ ، وم ٤ ، وف ٤ ، وف ٤

(٣) ما بين المحفوظين زيادة من ٤٨ ، وف ٤ ، وم ٤ ، وف ٤ ، وف ٤

(٤) ينظر «الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [٥٤٩/٣] و«البيان» للعمراني [٤١٥/٣] -

[٤١٦] ، و«النتبه في اللغة الشافعية» لأبي إسحاق الشيرازي [ص / ١٣]

(٥) ينظر «تسعة المعاهد» لعلاء الدين السمرقندي [٣٠٠/١]

وَالْفَقِيرُ مَنْ لَهُ أَذَى شَيْءٍ، وَالْمُسْكِينُ مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ وَهَذَا أَمْرٌ مَرْوِيٌّ
عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ وَقَدْ قِيلَ عَلَى الْعَكْسِ،

عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ

قَوْلُهُ (وَالْفَقِيرُ مَنْ لَهُ أَذَى شَيْءٍ، وَالْمُسْكِينُ مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ وَهَذَا أَمْرٌ
مَرْوِيٌّ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ وَقَدْ قِيلَ عَلَى الْعَكْسِ)، يَعْنِي أَنَّ الْمُسْكِينِ مَنْ لَهُ أَذَى
شَيْءٍ، وَالْفَقِيرُ مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ: «فُقَرَاءُ الدِّينِ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي آيَةِ
الْصَّدَقَاتِ هُمْ فِي لِمَنكَنَةٍ أَكْثَرُ مِنْ الْمَسَاكِينِ الَّذِينَ لَيْسُوا فُقَرَاءً»^(١)

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الْجَصَّاصُ الرَّازِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ»^(٢):
«رَوَى ابْنُ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ، عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ: أَنَّ الْفَقِيرَ الَّذِي لَا يَسْأَلُ،
وَالْمُسْكِينُ الَّذِي يَسْأَلُ، وَهَذَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْكِينُ أَوْعَفَ حَالًا [٢/١٣٣ ط م]
مِنَ الْفَقِيرِ».

ثُمَّ قَالَ: «وَكَانَ شَيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْجِيُّ يَقُولُ: الْمُسْكِينُ: هُوَ الَّذِي لَا
شَيْءَ لَهُ، وَالْفَقِيرُ: الَّذِي لَهُ أَذَى شَيْءٍ، وَيَخْفِي ذَلِكَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ ثَغْلَبٍ»
ثُمَّ قَالَ: «قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: حُكِيَ عَنْ عَصِيهِمْ أَنَّهُ قَالَ: قُتِلْتُ لِأَعْرَابِيٍّ أَعْقَبَرٍ
أَنْتَ؟ قَالَ: لَا، بَلْ مُسْكِينٌ. وَأَشَدُّ عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ»^(٣)

(١) فِي الْمَطْبُوعِ «أَكْبَرُ» بِأَلَاءِ الْمَوْحِدَةِ وَهُوَ مُعْرِيفٌ وَمَا هُوَ الْمَوْفَقُ لِمَا وَقَعَ فِي عِدَّةِ نُسَخِ خَطِيئَةٍ
مِنْ «مُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ»، مِنْهَا [ق ١٥ أ] مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةُ حَرَّاجِي أَوْعَلِي - تَرْكِي (رَقْمُ الْحَفَظِ:
١٦٤) وَ[ق ١٨ ب] مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةُ بَيْتِ اللَّهِ أَمْدِي - تَرْكِي (رَقْمُ الْحَفَظِ: ٩٤٩)

(٢) يَنْظُرُ «مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ» [ص ٥٢]

(٣) يَنْظُرُ «شَرْحُ مُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» لِلْجَصَّاصِ [٣٧٠ - ٣٧١]

(٤) الْبَيْتُ لِلرَّاعِي الشَّيْئِيِّ، وَهُوَ مِنْ عَصِيدَةٍ لَهُ طَوِيلٌ رَمْلًا مَطْمَحًا

بِأَنَّ الْأَحْبَةَ بِالْمَعْدِ الَّذِي هَبْتُوا ۞ فَلَا تَعَالَتْ عَنْ أَرْضِهَا عَمْدًا

﴿ غاية البيان ﴾

أَمَّا الْفَقِيرُ الَّذِي كَانَتْ حُلُوتُهُ * وَفَقَّ الْعِيَالُ فَلَمْ يَشْرِكْ لَهُ سُدَّ
سَمَاءُ فَقِيرًا مَعَ وَجُودِ الْحُلُوتِ، وَهِيَ الثَّاقَةُ أَنِّي تُخَلَّتْ يُقَالُ، مَا نَهَ شَبَدٌ وَلَا
لُتْدٌ، أَيُ: شَيْءٌ^(١)

ثُمَّ قَالَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ: «وَحَكَى مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، عَنْ يُونُسَ السُّخَوِيِّ^(٢)»
قَالَ: الْفَقِيرُ الَّذِي يَكُونُ لَهُ بَعْضُ مَا يُعْيِيهِ، وَلِمُسْكِينٍ الَّذِي لَا شَيْءَ لَهُ^(٣)

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ مُسْكِينًا ذَا مَتَرَةٍ﴾ [سجدة ١٦]، وَجَاءَ فِي تَفْسِيرِهِ:
أَنَّ الَّذِي قَدْ لَرِقَ [١٨٠] بِالثَّرَابِ وَهُوَ خَائِعٌ غَارٍ لَا يُوَارِيهِ عَنِ الثَّرَابِ شَيْءٌ، فَدَلَّ
ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمُسْكِينَ فِي عَايَةِ الْحَاجَةِ وَالْعُدْمِ.

فَإِنْ قُلْتُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَمَّا السُّقِيَّةُ فَكَانَتْ لِمُسْكِينٍ﴾ [نجم ٧٩] - سَمَاءُ
مُسَاكِينٍ مَعَ وَجُودِ السُّقِيَّةِ لَهُمْ، فَكَيْفَ لَا يَكُونُ لِلْمُسْكِينِ شَيْءٌ؟

قُلْتُ: قَدْ دَلَّ تَفْسِيرُ الْآيَةِ الْمَتَقَدِّمَةِ وَقَوْلُ أَمَةِ الْمَلْعَةِ: كَأَنِّي الْعَبَّاسُ وَيُونُسُ:
أَنَّ الْمُسْكِينَ لَا شَيْءَ لَهُ، أَمَّا إِضَافَةُ السُّقِيَّةِ إِلَيْهِمْ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى، فَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهَا
بَسِيلُ الْحَقِيقَةِ، بَأَنَّ كَانَتْ مِلْكًا لَهُمْ، فَلِمَ لَا يَحُورُ أَنْ تُصَافَ إِلَيْهِمْ سَبِيلُ الْمَحَارِبِ؟

« ينظر «ديوان الرازي الشعرى» [ص/٦١].

ومراد المؤلف من الشاهد هو كون الفقير لا يزال يسمى فقيراً وإن كان يمتلك شيئاً من مباح الفسق
كالملحونة الواردة في البيت

(١) ينظر «المعرب في ترتيب المعرب» للمطري [ص/٣٦٤]

(٢) هو يونس بن حبيب الفصيح البصري أبو عبد الرحمن يدعى في النسخ، من أصحاب أبي عمرو بن
العلاء، سمع من العرب، وروى عنه سيرته فأكثر، وله قياس في النسخ، ومدح يتردد بها (توفي
سنة ١٨٢ هـ) ينظر «تاريخ الإسلام» للذهبي [١٠١٤: ٤]، و«معجم الوعاظ» للسيوطي [٣٦٥/٢]

(٣) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [٣٧١: ٢]

وَلِكُلِّ وَجْهٍ، ثُمَّ هُمَا صِنْفَانِ أَوْ صِنْفٌ وَاحِدٌ مَسْذُكْرُهُ فِي كِتَابِ الْوَصَايَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. [١٠٤]

وَالْعَامِلُ يَدْفَعُ إِلَيْهِ الْإِمَامُ إِنْ عَمِلَ بِقَدْرِ عَمَلِهِ، فَيُعْطِيهِ مَا يَنْسَعُهُ وَأَعْوَانَهُ غَيْرَ مُقَدَّرٍ بِالشَّمَنِ، خِلَافًا لِلشَّامِيِّ عليه السلام؛ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَهُ بِطَرِيقِ الْكِفَايَةِ، وَلِهَذَا

لَكُوبِهَا فِي أَيْدِيهِمْ عَارِيَّةٌ، أَوْ إِحَارَةٌ، كَمَا وَرَدَ فِي التَّصْصِيرِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ هَذَا مَرَّةً فَلَايَ، [١٠٤، ١٠٥] وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَلَكًا لَهُ، إِذَا كَانَ الْمَرْزُوقُ مُسْتَعَارًا أَوْ مُسْتَأْجَرًا، وَكَذَا يُقَالُ: مَسْجِدٌ فَلَايَ، وَلَا يُرَادُ بِهِ الْمِلْكُ.

قَوْلُهُ: (وَلِكُلِّ وَجْهٍ)، أَيُّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوُجْهِتَيْنِ وَجْهٌ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ هُمَا صِنْفَانِ أَوْ صِنْفٌ وَاحِدٌ)، أَيُّ: الْفَقِيرُ وَالْمُسْكِينُ صِنْفَانِ أَوْ صِنْفٌ وَاحِدٌ.

قَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ فِي «شرح الجامع الصغير»^(١): وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُمَا صِنْفٌ وَاحِدٌ، حَتَّى قَالَ فَيَمُنْ أَرْضِي يَثْبُتَ مَالُهُ لِعُلَانٍ وَلِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ: أَنَّ لِعُلَانٍ نِصْفَ الثُّلُثِ، وَلِلْفَرِيقَيْنِ^(٢) جَمِيعًا نِصْفَ الثُّلُثِ، كَأَنَّهُمَا صِنْفٌ وَاحِدٌ.

وَقَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: لِعُلَانٍ ثُلُثُ الثُّلُثِ، فَيَجْعَلُهُمَا صِنْفَيْنِ.

فَأَقُولُ: هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الْعُطْفَ لِلْمُعَايَرَةِ، وَقَدْ عُطِفَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ فِي الْآيَةِ.

قَوْلُهُ: (وَالْعَامِلُ يَدْفَعُ إِلَيْهِ الْإِمَامُ إِنْ عَمِلَ بِقَدْرِ عَمَلِهِ، فَيُعْطِيهِ مَا يَنْسَعُهُ وَأَعْوَانَهُ صَيْرٌ مُقَدَّرٌ بِالشَّمَنِ، خِلَافًا لِلشَّامِيِّ).

(١) ينظر «شرح الجامع الصغير» للبردوي [ق/٧٦].

(٢) وقع بالأصل «والفرقيين» والمثبت من «م»، «ف»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و».

يَأْخُذُ وَإِنْ كَانَ عَيَّيًّا، إِلَّا أَنْ فِيهِ شُبُهَةٌ الصَّدَقَةِ، فَلَا يَأْخُذُهَا الْعَامِلُ الْهَاشِمِيُّ؛

عبد الجبار

اعلم: أنَّ العاملين على الصَّدَقَاتِ هم الذين بَعَثَهُمُ الْإِمَامُ؛ لِيَخْضَعُوا الصَّدَقَاتِ، وَهِيَ الرُّكُوتُ وَالْعُشُورُ، وَيُعْطِيَهُمُ الْإِمَامُ مِنَ الصَّدَقَاتِ مَا يَكْفِيهِمْ وَيُكْفِي أَعْوَانَهُمْ مُدَّةَ ذِمَّتِهِمْ وَمَجِيئِهِمْ. وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ قَدَّمَ شَيْءًا مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ يَسْتَحِقُّ عَلَى قِيَامِهِ رِزْقًا، كَالْقَصَاةِ وَالْمُقَاتِلَةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ لِإِحَارَةٍ، لِأَنَّهَا لَا تَجُوزُ إِلَّا عَلَى عَمَلٍ مَعْلُومٍ، أَوْ مُدَّةٍ مَعْنُومَةٍ، أَوْ أُخْرٍ مَعْنُومٍ

وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَالْخُلَعَاءُ بَعْدَهُ يَبْعَثُونَ عُمَّالًا عَلَى الصَّدَقَاتِ وَغَيْرِهَا، فَلَمْ يَزُوَ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَ الْعُمَّالَ عَلَيْهَا، ثُمَّ الْعَامِلُ إِذَا [٥٦٤/٢] كَانَ عَيَّيًّا تَحِلُّ لَهُ الْعُمَالَةُ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِذَا كَانَ هَاشِمِيًّا لَا يَجُوزُ لَهُ عِنْدَنَا؛ حَقًّا لِشَيْعِيٍّ^(١).

لَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عَلَيْهِمَا إِلَى الْيَمَنِ مُصَدِّقًا وَقَرْضَ لَهُ^(٢)، فَالظاهر أَنَّهُ قَرْضٌ

(١) ينظر «الأم» للشافعي [١٨٩/٣] و«الحاوي الكبير» لأبي الحسن الموردي [٥٢٢/٨] و«نهاية المطلب في دراية الملحق» لأبي المعالي الجويني [٥٢٨/١١]

(٢) قال العمري «بَعَثَهُ ﷺ عَلَيْهِمَا إِلَى الْيَمَنِ صَحِيحًا، وَأَنْ قَرْضَهُ لَهُ فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَ أَهْلِ الظَّرْفِ» وَقَالَ قَالَ الرِّبْلِيُّ «عَرِيبٌ» وَقَالَ ابْنُ خَبَرٍ «لَمْ أَجِدْ ذَلِكَ» ثُمَّ قَالَ «وَلَمَّا عَلِيَ قَضَاهُ فِي الْقَصَاةِ وَبَيَّنَّ بِهِ أَنَّهُ قَرْضٌ لَهُ»

قُلْنَا وَالْأَمْرُ كَمَا قَالُوا، وَحَدِيثُ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى الْيَمَنِ ثَابِتٌ فِي «الصَّحِيحِ» لَكِنْ يَسْهَى أَنْ النَّبِيَّ ﷺ قَرْضَ لَهُ شَيْئًا وَأَعْرَبَ ابْنُ التَّرَكْمَانِيِّ وَعَبْدُ الْفَائِدِ الْقُرَشِيُّ فِي تَحْرِيجِهِمَا لِأَحَادِيثِ «الْهِدَايَةِ»، مَرَعَمُ الْأَوَّلُ أَنَّ النَّسَائِيَّ أَحْرَجَهُ وَحْشَهُ، وَرَعَمُ الثَّانِي أَنَّ أَبَا دَاوُدَ أَحْرَجَهُ وَبَيَّنَّ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ قَصَبَهُ الْقَرْضُ الْمَذْكُورُ فِي «الْهِدَايَةِ» يَنْظُرُ «النَّبِيُّ عَلَى أَحَادِيثِ الْهِدَايَةِ وَالْحَلَاصَةِ» لِابْنِ التَّرَكْمَانِيِّ [١٠٦/أ - ب/ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس/ (رقم المحفوظ ٩٢٤)]، و«العلانية» فِي تَحْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهِدَايَةِ لِعَبْدِ الْفَائِدِ الْقُرَشِيِّ [١٧٦/أ/ مخطوط مكتبة بعض الله أصدي - تركيا/ (رقم المحفوظ ٢٨٨)]، وَدَعَبَ الرَّابِعُ لِلرِّبْلِيِّ [٢٨٦/٤]، وَالدَّارِمِيُّ فِي تَحْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهِدَايَةِ لِابْنِ حَجَرٍ [٢٤٢/٢]، وَالْبَابِيَةُ شَرْحُ الْهِدَايَةِ لِلْقَيْنِيِّ [٢٧٤/١٢]

تربيتها لقرائة الرسول ﷺ عن شبهة الوسخ، والعبي لا يواريه في استحقاق الكرامة فلم يُعتبر الشبهة في حقّه.

باب السار

له ممّا يأخذ، ولأنّه يأخذ بمقاتلة عمليّه، والمقابل بالعمل آخر، والآخر يجعل للمهاشمي كما يجعل للعبيّ

ولنا ما زوّى صاحب «السّ» مُسنّداً إلى أبي رافع^(١) وهو مولى رسول الله ﷺ: أن النبي ﷺ بعث رجلاً على الصدقة من بني مخروم، فقال لأبي رافع: اضحني فبكك نصبت منها، قد، حتى أتني النبي ﷺ فأسأله. فأثاه فسأله، فقال: «مولى القوم من أنفسهم، وأنا لا تجعل لنا الصدقة»^(٢)، ولأنّ العايل في جمع الصدقات يعمل لله تعالى؛ لأنّ الصدقة عبادة، ومسحق العبادة هو الله تعالى، فصار العايل في الصدقات عاملاً لله تعالى، واشتعل به ذلك من أسباب الحاجة، فصار مضرراً للصدقة، ومُسحقاً لهم إذ عمل؛ لكنه يعمل للمُعزاة من وجه؛ لأنّ يده يقرّلة أيديهم، فلما صار عاملاً لهم من وجه، استوجبت أجراً عليهم.

فلما صار ما استحقّه صدقة من وجه، وأجرة من وجه؛ حلّ للعايل العبيّ دون الهاشمي، (تربيتها لقرائة الرسول عن شبهة الوسخ)، ولم تُعتبر هذه الشبهة في حقّ العبيّ؛ لأنّ تحريم الصدقة على العبيّ لا لكرامته، ولهذا تحرم الصدقة

(١) أبو رافع أسلم، ويقال همر مولى النبي ﷺ كما ذكره مسلم في «الكشي» ويظهر «الكشي» والأسماء لمسلم [٣٢٠/١]

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الركة، باب الصدقة على بني هاشم [رقم ١٦٥٠]، والترمذي في كتاب الركة، باب ما جاء في كراهية الصدقة لسيّ ﷺ وأهل بيته ومواليه [رقم ٦٥٧]، وابن أبي عمير في كتاب الركة [رقم ٢٦١٢]، وأحمد في «مسند» [١٠٦]، من حديث أبي رافع رضي الله عنه قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وقال ابن الملقن: هذا الحديث صحيح، «استاذ» شرط الشيخين. ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [٣٨٨/٧]، والدرية في تخرج أحاديث الهداية لابن حجر [٢٦٨/١]

عن أبيه عليه السلام

على مولى الهاشمي، دون مولى النعمي.

والجواب عن حديث [١٨٠، ١] عليّ فنقول [١٢٠، ١] ليس فيه بيان أنه

فرص له من الصدقات، وقد كان رسول الله ﷺ يوصي إليه أمر الحرب، فظاهر أنه فرص له من النعمي، لا من الصدقات.

ثم لا يتقدر عماله بالثمن.

وقال الشافعي يغطي له الثمن، لأنه ثامن الأصحاب الثمانية.

ولما أن ما يأخذه العامل صدقة من وجه، وأجرة من وجه كذا، فالصدقة لا توجب التقدير، والأجرة توجب التقدير بالكفاية، فأوجبنا رزقه على حسب الكفاية، سواء كان أقل من الثمن، أو أكثر.

ألا ترى أن عمر: «بعث عمارة أميراً على العراق، وبعث عبد الله بن مسعود حارباً، وبعث حذيفة بن اليمان وثمان بن حبيب؛ ليقتلوا سواد العراق، وفرص لهم كل يوم شاة وجزاراً من دقيق يصفه لعمار وأعوابه، ويصفه لسايرهم، ثم قال: إن قرية يؤخذ منها كل يوم شاة وجزار من دقيق؛ لتريح خرابها»، وكان يومئذ بالكوفة أربعون ألف مسجد.

ثم في الكفاية: يقتصر الوسط لا الشهوة؛ لأنها حرام؛ لكونها إشرافاً مخصصاً، وعلى الإمام أن يبعث من يرضى بالوسط من غير إشراف، ولا تقدير.

(١) بظر «منها» المطلب في دراهم الذهب، لأبي المصالي الجوسي [٥٤٨/١١] والندرة في الفقه الشافعي لابن الملق [ص/ ٥٠]

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» [رم/ ١٠١٢٨]، وأبو عبيد في «الأموال» [ص/ ١٧٢]، وعنه ابن رجب في «الأموال» [٢٥٦/١]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رم/ ١٢٧٩١]، عن أبيه مجازي لا حتى بنو حميد، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

وَفِي الرِّقَابِ يُعَادُ الْمُكَاتَّبُونَ مِنْهَا فِي فَتْ رِقَابِهِمْ، هُوَ الْمَنْقُولُ.

﴿عنه عليه السلام﴾

وَذَكَرَ فِي «الْأَجْنَاسِ» أَنَّ لِعَامِلٍ إِذَا أَخَذَ الصَّدَقَةَ وَصَاعَتْ فِي يَدِهِ، بَطَلَتْ عَمَلَتُهُ، وَلَا يُعْطَى مِنْ بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ. وَنَقَلَهُ عَنْ «الريادات»^(١).

قَوْلُهُ: (وَفِي الرِّقَابِ يُعَادُ الْمُكَاتَّبُونَ مِنْهَا) «...» مِنْهَا فِي فَتْ رِقَابِهِمْ، هُوَ الْمَنْقُولُ، أَيُّ هُوَ الْمَنْقُولُ عَنْ أَثْمَةِ التَّعْسِيرِ، وَالصَّمِيرِ فِي (مِنْهَا) رَاجِعٌ إِلَى الصَّدَقَاتِ.

أَعْلَمُ: أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الرِّقَابِ هُمُ الْمُكَاتَّبُونَ يُعَاتُونَ مِنْهَا، وَهَذَا مَذْهَبُنَا، وَقَدْ فَسَّرَهُ بِدَلِيلِ أَثْمَةِ التَّعْسِيرِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تُبْتَاعُ الرِّقَابُ فَتَقْتُلُ، وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ، فَيَكُونُ وَلَاؤُهُمْ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ - لِحِجَاةِ الْمُسْلِمِينَ دُونَ الْمُتَغَيِّبِينَ، كَذَا قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ.
وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمُرَادُ مِنْهَا الْأَسَارِيُّ

وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» عَنْ أَبِي عَاسِمٍ: «أَنْ يُغْنِيَ مِنْ رَكَاةٍ مَالِيهِ»^(٢).
وَذَكَرَ أَيْضًا فِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ «إِنْ اشْتَرَى أَبَاهُ مِنَ الرِّكَاةِ جَارَةً»^(٣)

(١) ينظر: «الأجناس» للطائفي [١٤٥/١]

(٢) علقه البخاري في «الصحيح» في كتاب الرقابة باب مول الله تعالى ﴿وَلِلرِّقَابِ﴾ وفي سبيل آقو [٥٣٣/٢]، ووصفه أبو حنيفة في «الأموال» [ص ٦٧٧، ٦٧٧]، وأبو حنيفة في «أحكام القرآن» [٣٦٥/١]، عن أبي عيسى عليه السلام قال: «أعتق من ركة مالك» وفي رواية لأبي حنيفة عن أبي عيسى عليه السلام: «كأن لا يرى بأساً أن يُعطي الرُّحْلُ من ركة ماله في الخج، وأن يُغني منه الرُّقْبَةُ»

(٣) علقه البخاري في «الصحيح» في كتاب الرقابة/ باب مول الله تعالى ﴿وَلِلرِّقَابِ﴾ وفي سبيل آقو [٥٣٣/٢]، ووصفه ابن أبي شيبة [رقم ١٠٤٢٣]، وابن رجب في «الأموال» [١١٧٠/٣]، عن أشعث بن سوار، قال: شغل الحسن عليه السلام عن رجلٍ اشترى أباه من لركاة فاشتغفه؟ قال: «اشترى حَبْرَ الرِّقَابِ»

.....

والصحيح: ما ذهب إليه أصحابنا؛ لما روي عن البراء بن عازب أن رجلاً قال: يا رسول الله، علمني عملاً يَدْخِلُنِي الجنة قال: «أَعْتَقَ الرِّقَّةَ وَفَكَ الرِّقَّةَ»، قال: أَوْلَيْتَا سَوَاءً؟ قال: «لَا، عِتْقُ الرِّقَّةِ هُوَ أَنْ تُعْتَقَهَا، وَفَكُّ الرِّقَّةِ هُوَ أَنْ تُعَيِّنَ^(١) فِي تَعْيِنِهَا^(٢)». كذا ذكر أبو بكر الجصاص الرازي في «شرح مختصر الطحاوي»^(٣).

فَجَعَلَ عِتْقَ الرِّقَّةِ غَيْرَ فَكِّ الرِّقَّةِ؛ فدل ذلك على أن المراد من قوله تعالى: ﴿وَرَى الرِّقَابَ﴾ [سورة ١٠]، هو المَعْوَةُ فِي فَكِّ الرِّقَّةِ بِأَنْ تَنْسَبَ لِكِتَابَةِ وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكٌ: ضَعِيفٌ؛ لما روي عن عائشة عن النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ»^(٤)، فَيَكُونُ الْوَلَاءُ عَلَى مَذْهَبِ الْمُغْتَقِ، وَهُوَ قَاسِدٌ.

وَلِأَنَّ شَرْطَ الزَّكَاةِ: التَّمْلِيكُ؛ لقوله تعالى: ﴿[١٦٠] وَتَقَوُا الرِّكْزَةَ﴾ [البقرة: ١٦٠]، وَالْإِعْتَاقُ: إِثْلَافُ الْمِلْكِ لَا تَمْلِيكُ؛ وَلِأَنَّ الرِّكْزَةَ إِثْمٌ أَنْ تَكُونَ مَصْرُفَةً

(١) وقع بالأصل: «يعتقها». والمثبت من (م)، و«فك»، و«فك»، و«فك»، و«فك».

(٢) وقع بالأصل «يعين» والمثبت من (م)، و«فك»، و«فك»، و«فك»، و«فك» وهو الموافق لما وقع في: «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص.

(٣) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٦٩]، وأحمد في «المسند» [٢٩٩٤]، وابن حبان في «صحيحه» [رقم ٣٧٤]، والدارقطني في «سننه» [١٣٥٢]، والحاكم في «المستدرک» [٢٣٦/٢]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٢١١٠٢]، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه. قال الحاكم «هذا حديث صحيح لإسناد ربه يخرجه» وقال الصدر السامري «سند جيد» بغير «كشف المسامح والتأنيح» في «تخريج أحاديث التصانيف» للصدر المنلاوي [١٣٦/٣].

(٤) بغير «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [٣٧٤/٢].

(٥) أخرجه البخاري في «أبواب المساجد» باب «ذكر البيع والشراء على المبر في المسجد» [رقم ٤٤٤]، ومسلم في «كتاب النوازل» باب «إسناد الولاء لمن أعتق» [رقم ١٥٠٤]، من حديث عائشة رضي الله عنها.

وَالْعَارِمُ مِنْ لِرْمَةِ دِينٍ وَلَا يَمْلِكُ بَصَابًا فَاصِلًا عَنْ دِينِهِ

«الهاء الهوائية»

إِلَى الْمَوْلَى، أَوْ إِلَى الْعَنْدِ.

فَلَا يَجُوزُ الْأَوَّلُ: لِأَنَّ مَا بَاحِدَهُ الْمَوْلَى عِوَضًا عَنْ مَلِكِهِ، وَالرَّكَاةُ لَا تُعْطَى عِوَضًا عَنْ شَيْءٍ.

وَلَا يَجُوزُ الثَّانِي أَيْضًا: لِأَنَّ الرَّكَاةَ تَمْلِكُ، وَلَا يَمْلِكُ الْعَنْدُ شَيْئًا أَصْلًا، لَا الْمَالَ وَلَا الرُّقَّ، أَمَّا الْمَالُ: فَقَدْ مَلَكَهُ الْمَوْلَى، وَأَمَّا الرُّقُّ: فَإِنَّهُ يَتَلَفُ عَلَى مِلْكِ الْمَوْلَى، وَيُغَيَّرُ فِي الرَّكَاةِ: التَّمْلِكُ لَا الْإِتْلَافُ.

قَوْلُهُ: (وَالْعَارِمُ مِنْ لِرْمَةِ دِينٍ وَلَا يَمْلِكُ بَصَابًا فَاصِلًا عَنْ دِينِهِ).

قَالَ الْقُتَيْبِيُّ: «الْعَارِمُ مَنْ عَلَيهِ الدَّيْنُ وَلَا يَجِدُ قِصَاصًا، وَأَصْلُ الْعَرَمِ: الْخُسْرَانُ، وَمِنْهُ قِيلَ فِي الرَّهْرِ: لَهُ عُنْمُهُ وَعَنْبِيهِ عُرْمُهُ، أَيُّ: رَيْنَحُهُ لَهُ، وَخُسْرَانُهُ عَلَيْهِ»^(١)، فَكَانَ الْعَارِمُ هُوَ الَّذِي خَسِرَ مَالَهُ، وَالْخُسْرَانُ التَّقْصِيرُ^(٢).

ثُمَّ الْعَارِمُ تَجُوزُ دَفْعُ الرَّكَاةِ إِلَيْهِ؛ إِذَا لَمْ يَمْلِكْ بَصَابًا فَاصِلًا عَنْ دِينِهِ؛ لِأَنَّ مَا فِي يَدِهِ مُسْتَحَقٌّ بِاللَّيْنِ؛ فَصَارَ وَحْوُهُ وَعَدَمُهُ سَوَاءً؛ بِخِلَافِ مَا إِذَا مَلَكَ بَصَابًا فَاصِلًا [٢٨١/١] عَنْ قَبْلِهِ؛ حَيْثُ لَا يَجُوزُ دَفْعُ الرَّكَاةِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ عَيْبٌ، وَمُضَرِفٌ الرَّكَاةِ الْفَقِيرُ لَا الْعَيْبُ؛ أَلَا تَرَى إِلَى مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «خُذْهَا مِنْ أَغْيَاتِهِمْ

(١) الْقُتَيْبِيُّ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَ بْنِ قُتَيْبَةَ الدُّبُورِيُّ الْحَمَوِيُّ نَحْوِيُّ نِكَاتٍ وَهُوَ مَصْنُوعٌ تَرْجُمَتُهُ

وَقَدْ صَبَّغَ السُّوْيَ بِصَمِّ الْفَلَاكِ وَقَتَحَ نَاءً بَعْدَهَا مُوَحَّدَةً، وَقَدْ يَرِيدُونَ فِيهِ يَاءً مُشَافَةً مِنْ لَحَبٍ يَسِيءُ النَّاءُ وَالْيَاءُ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَصْبُوحُ الْمَشْهُورُ الْجَارِي عَنْ الْقَوَاعِدِ يَنْظُرُ «بِهَيْبِ الْأَسْمَاءِ وَالْمَمَاتِ» لِلْسُّوْيِ [٢٨٠/٢]

(٢) يَنْظُرُ «الْهَاءُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣،

وقال الشافعي^(١) من تحمل عرامة في إصلاح ذات النبل وإطعام النائرة بين القبيلتين.

وفي سبيل الله منقطع المرأة عند أبي يوسف عليه السلام، لأنه هو المنفاهم عند الإطلاق.

عنه البيان

ورُدّها على فقرائهم^(٢).

قوله: (وقال الشافعي^(٣) من تحمل عرامة في إصلاح ذات النبل وإطعام النائرة)، أي: العارم من تحمل عرامة.

يقال: بينهم نائرة، أي: عداوة وشقاق كما ذكره أبو إبراهيم إسحاق^(٤) المازني^(٥).

قوله: (وفي [٢١٦ م] سبيل الله منقطع المرأة).

اعلم: أن فيه خلافا بين أبي يوسف ومحمد. قال أبو يوسف: هم أهل الجهاد من الفقراء وقال محمد: الحجيج المنقطع بهم^(٦).

(١) سطر الأم للشافعي [١٨٥/٣] والبيان للعمري [٤٢١/٣]، والله في الفقه الشافعي لأبي إسحاق الشيرازي [ص/٦٣].

(٢) مضمي تحريره من حديث ابن عباس عليه السلام وهو في الصحيحين.

(٣) سطر الأم للشافعي [١٨٥/٣] والبيان للعمري [٤٢١/٣]، والله في الفقه الشافعي لأبي إسحاق الشيرازي [ص/٦٣].

(٤) وقع بالأصل ابن إسحاق والمثبت من م، د، هـ، و، ز، ح، ط، ي.

(٥) في كتابه: «ديوان الأدب» [٣٦٥/٣].

(٦) وأخبار مول أبي يوسف صاحب الكفر [ص/٣٠]، والتوير [٦١/٢]، وفي «غاية البيان» هو الأظهر، وصححه الأسبغاني، وصاحب «مجمع الأنهر» [٢٢١/١]، «مفيد البرهاني»

[٢١١/٣]، «الماوي النادر خانية» [٢٠٣/٢]، «الموهرة البرية» [١٦٥/١]

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ مُنْقَطِعُ الْحَاجِّ، لَمَّا رَوَى أَنَّ رَحُلًا جَعَلَ بَعِيرًا لَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهِ الْحَاجُّ، وَلَا يُضَرَفَ إِلَى أَغْيَاءِ الْغُرَاةِ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّ الْمَضْرِفَ هُوَ الْغُرَاءُ

عامة البيان

وَجْهٌ قَوْلِ مُحَمَّدٍ: مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» ^(١) عَنْ أَبِي لَاسٍ ^(٢)، أَنَّهُ قَالَ: «حَمَلَنَا الشَّيْءُ ﷺ عَلَى زَيْلِ الصَّدَقَةِ لِلْحَجِّ» ^(٣).

فَعَلِمَ بِذَلِكَ: أَنَّ سَبِيلَ اللَّهِ مُنْقَطِعُ الْحَاجِّ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ ﷺ صَرَفَ الصَّدَقَةَ إِلَيْهِ. وَرَوَى الشَّيْخُ أَبُو نَصْرِ وَعِثْرُهُ: أَنَّ رَحُلًا جَعَلَ بَعِيرًا لَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَمَرَهُ الشَّيْءَ ﷺ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهِ الْحَاجُّ ^(٤).

(١) هو عنه معلو كما سأتي، وقد خلاف عادة المؤلف عند إطلاق ما يرويه البخاري في كتابه
(٢) هو أبو لاسٍ الخزازي ذكره سنن شافعي بكتبته، ولم تذكر سماء وقال مسلم في «الكبرى» أبو لاسٍ الخزازي له صحبة. ولم يذكر اسمًا أيضًا. كذا جاء في حاشية: «م» و«و» ويظهر «الكبرى» والأسماء: مسلم [٧١٦/٢]

(٣) علقه البخاري في «صحيحه» كتاب الركا، باب قول الله تعالى ﴿فَوَيْلٌ لِلرَّكَّابِ﴾ وفي سبيل الله ^(١) [٢١، ٣]، ورواه أحمد في «السنن» [٢٢١/٤]، وابن حريمة في «صحيحه» [رقم/ ٢٣٧٧]، والحاكم في «المستدرک» [١١٢ ١]، وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ١٠٠٩٩]، من حديث أبي لاسٍ الخزازي ﷺ به.

قال الحاكم «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه» وقال البيهقي «رواه أحمد، والطبراني بإسناد، ورجال أحدهما رجال الصحيح غير محمد بن إسحاق، وقد صرح بالسماع في «مداينه» بنظر «مجمع الرواة» للبيهقي [١٨٤/١٠]

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب المسامك باب العمرة [رقم ١٩٨٩]، والسنن في «السنن الكبرى» في كتاب الحج/ فصل العمرة في رمضان [رقم ٤٢٢٨]، وأحمد في «السنن» [٣٧٥/٦]، ومن طريقه الحاكم في «المستدرک» [٦٥٦/١]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ١٢٣٨٣]، من حديث أم مفضل ﷺ قالت «لَمَّا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوُدَّاعِ وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ، فَجَعَلَهُ أَبُو مَعْظِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَصَابَتْ مَرْعَى وَهَلَكَ أَبُو مَعْظِلٍ، وَخَرَجَ الشَّيْءُ ﷺ فَتَمَّ مَرْعَى مِنْ حَجَّةِ جَنَّتُهُ، فَقَالَ يَا أُمَّ مَعْظِلٍ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُخْرِجِي مَرْعَى؟ قَالَتْ لَقَدْ تَهَيَّأْتُ فَهَلَكَ أَبُو مَعْظِلٍ، وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ هُوَ الْيَدِي =

بسم الله الرحمن الرحيم

وَوَجَّهَ قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ أَيْضًا فِي «الصَّحِيحِ» أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ خَالِدًا اخْتَبَسَ أَذْرَعَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، وَلَا شَكَّ أَنَّ الذَّرْعَ لِلْحَرْبِ لَا لِلْحَجِّ فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ الْجِهَادَ لَا الْحَجَّ، وَإِلَّا سَبِيلَ اللَّهِ عِبَارَةٌ عَنْ جَمِيعِ الْقُرْبِ، لَكِنْ عَدَّ الْإِطْلَاقَ يَنْصَرِفُ إِلَى الْجِهَادِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقْبُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النمر، ١٩٥].

وَمَا قَالَهُ أَبُو يُوسُفَ هُوَ الْأَظْهَرُ، وَعِندِي بِجُورِ أَنْ تُصْرَفَ الصَّدَقَةُ إِلَى الْقَرِيقَتَيْنِ جَمِيعًا، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَجِّ وَالْجِهَادِ سَبِيلُ اللَّهِ، وَقَدْ ذُلَّ الدَّلِيلُ عَلَى إِرَادَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، كَمَا بَيَّنَّا.

ثُمَّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ: يَجُوزُ الصَّرْفُ إِلَى أَغْيَاءِ الْعُرَاةِ^(١)، وَدَاكْ ضَعِيفٌ، لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي حَدِيثِ مُعَاذٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تُؤَخَّدُ^(٢) مِنْ أَغْيَائِهِمْ، وَتُرَدُّ فِيهِمْ فُقَرَائِهِمْ»^(٣).

= تَحُجُّ عَلَيْهِ، فَأَوْحَى بِهِ أَبُو ثَعْلَبٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلَّا حَرَحْتُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْحَجَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

لَقَطَ أَبِي دَاوُدَ وَهُوَ عَدُّ السَّانِي وَاحِدَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبٍ

قَالَ الْحَاكِمُ «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يَمْجِده»

وَقَالَ الْمُعْظِمُ أَبَادِي «بِحَدِيثِ أُمِّ مَقْلٍ طُرُقٌ وَأَسْبَدٌ، وَلَا يَخُونُ مِنَ الْأَضْطِرَابِ فِي الْقَتْلِ وَالْإِسَادِ»

يَنْظُرُ الْمَصْبُورِيَّةَ لِلزَّيْلَعِيِّ [٣٩٥/٢ - ٣٩٧]، وَهُوَ الْمَعْبُودُ الْمُعْظِمُ أَبَادِي [٤٦٥. ٥]

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ / بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَقَدْ كَرِهْتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [رمم /

١٣٩٩]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ / بَابُ فِي تَقْدِيمِ الزَّكَاةِ وَمِنْهَا [رقم / ٩٨٣]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلَعَطَ «وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَعْلَمُونَ خَالِدًا، هُوَ اخْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَخَذَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»

(٢) يَنْظُرُ «الْإِلْعَاقُ فِي الْعَقْدِ الشَّافِعِيِّ» لِلْمَعْبُودِيِّ [ص / ٧١] وَهُوَ الْبَيْتُ شَرَحَ رِبْدَ ابْنِ رَسْلَانَ

بِرْمَلِي [ص / ١٥٠].

(٣) أَيِ الصَّدَقَةِ

(٤) مَضَى بِمَحْرِجِهِ

وَأَنْزِلُ السَّبِيلَ مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فِي وَطَنِهِ، وَهُوَ فِي مَكَانٍ لَا شَيْءَ لَهُ فِيهِ،
قَالَ فَهَذِهِ جِهَاتُ الزَّكَاةِ وَلِلْمَالِكِ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ

﴿وَعَلَيْهِ تَبَيَّنَ﴾

فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ الصَّرْفَ إِلَى الْفُقَرَاءِ وَالْعُرَاةِ [١٦٧ م] لَا عَيْزَ

فَإِنْ قُلْتُ: رُوِيَ فِي «السُّنَنِ» عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا
تَجِلُّ الصَّدَقَةُ لِقَبِيٍّ إِلَّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ ابْنِ السَّبِيلِ، أَوْ جَارٍ فَقِيرٍ يُتَصَدَّقُ عَلَيْهِ
فَيَهْدِي لَكَ أَوْ يَذْهَبُكَ»

فَعَلِمَ بِهَذَا أَنَّ الْعَارِيَّ يَحُورُ ذَعُ الصَّدَقَةِ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ عَيْزًا

قُلْتُ: فَمَاءُ الْعَبْدِ يَكْسِبُ، أَيْ: الْمُسْتَعْنِي بِكَسْبِهِ عَنِ السُّؤَالِ.

بَيَانُهُ: أَنَّ الْمُسْتَعْنِي بِالْكَسْبِ لَا يَجِلُّ لَهُ طَلْتُ الصَّدَقَةِ، إِلَّا إِذَا كَانَ غَارِيًا،
فَيَجِلُّ لَهُ، لَا شَتْعَالَهُ بِالْجِهَادِ عَنِ الْكَسْبِ

قَوْلُهُ: (وَأَنْزِلُ السَّبِيلَ مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فِي وَطَنِهِ، وَهُوَ فِي مَكَانٍ لَا شَيْءَ لَهُ فِيهِ).

أَعْلَمَ أَنَّ ابْنَ السَّبِيلِ عَيْزٌ بِالطَّرِيقِ حَيْثُ مَالُهُ، وَفَقِيرٌ بِالطَّرِيقِ حَيْثُ هُوَ،
فَجَارٌ لَهُ أَحَدُ الزَّكَاةِ؛ لَكُونِهِ فَقِيرًا فِي الْحَالِ، لَعَدَمِ انْتَعَاظِهِ بِمَالِهِ.

وُسَمِيَ الْمُنَافِرُ ابْنَ السَّبِيلِ لِكَثْرَةِ مَلَازِمَتِهِ السَّبِيلَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا خَصَلَ مِنْهُ كَثْرَةُ
الْمُلَازِمَةِ؛ صَارَ كَأَنَّهُ وَلَدٌ لَطَرِيقٍ، وَمِنْ قَوْلِهِمْ: الصَّوْبِيُّ ابْنُ الْوَقْتِ.

قَوْلُهُ (فَهَذِهِ جِهَاتُ الزَّكَاةِ)، أَيْ: الْأَصْنَافُ السَّبْعَةُ الْمَذْكُورَةُ - غَيْرَ الْمُؤَلَّفَةِ

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة/ باب من يجوز له أحد بصدقة وهو غني [رقم/ ١٦٣٧]، وأحمد

في «المسند» [٤٥٣ ١٧/ طبعة الرسالة]، وأبو يعنى في «مسنده» [رقم ١٣٣٣]، وابن رجب في

في «الأموال» [١١١٠/٣]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم ٢٣٦٨]، والبيهقي في «السنن

الكبرى» [رقم/ ١٢٩٧٨]، من طريق عطاء بن ربيعة، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

قال العظيم آبادي «قال المدرسي وعنه هو ابن سعد أبو الحسن العوفي الكوفي، ولا يخرج

بخديشه» ينظر «معجم المعبود» للعظيم آبادي [٣٣/٥].

على صنف واحد.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته: لَا يَجُوزُ أَنْ يُضْرَبَ إِلَى ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ؛ لِأَنَّ
الْإِصَافَةَ بِحَرْفِ اللَّامِ لِلِاسْتِحْقَاقِ. وَلِأَنَّ الْإِصَافَةَ لِبَدَنِ أَهْلِهَا مَصَارِفَ لَا
لِاثْبَاتِ الْإِسْتِحْقَاقِ، وَهَذَا لِمَا عُرِفَ أَنَّ الرِّكَاعَةَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، وَبَعْدَهُ الْفَقِيرُ هُمْ
صَارُوا مَصَارِفَ، فَلَا يُتَالِي بِاخْتِلَافِ جِهَتِهِ.

في غلبه البدن

قُلُوبُهُمْ - جِهَاتُ الرِّكَاعَةِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ صَاحِبُ الْمَالِ رِكَاعَتَهُ إِلَى أَيِّ صِنْفٍ شَاءَ
مِنْهُمْ ^(١).

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا بُدَّ أَنْ يُقْسَمَ الرَّجُلُ صَدَقَتَهُ عَلَى سَبْعَةِ أَصْنَافٍ ^(٢)، مِنْ كُلِّ
صِنْفٍ ثَلَاثَةٌ، فَبِذَلِكَ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ. كَذَا قَالَ مَحْرُ الإِسْلَامِ، وَلَصَدْرُ الشَّهِيدِ،
وَالشَّيْخُ أَبُو نَصْرِ.

وَقَالَ صَاحِبُ «التُّخْفَةِ»: «قَالَ الشَّافِعِيُّ يَجِبُ الصَّرْفُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ،
إِلَى ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ [٢/٥٦٧ م]، وَهَذَا بِنَاءً عَلَى اخْتِلَافِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فِي
سَهْمِ الْمُؤَلَّمَةِ قُلُوبُهُمْ» ^(٣)، هَلْ هُوَ سَائِطٌ أَمْ لَا؟

وَبِحُجَّةِ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: أَنَّ اللَّهَ ﷻ أَضَافَ الصَّدَقَاتِ إِلَيْهِمْ، بِحَرْفِ «اللام».

(١) ينظر «المبسوط» [١٠/٣]، «المحيط البرهاني» [٣/٢١١] - «نصوى النقاد» حاشية

[٢/٥٦٧ م]، «السنة» [٣/٥٢٤]، «فتح البدير» [٢/٢٦٤]

(٢) هذا شرطه أن يكون عامل الرِّكَاعَةِ هو حامل المال نفسه، أو الإمام، أو سبط سَهْمِ الْعَامِلِ، فَيُقَسَّمُ

الْمَالُ عَلَى سَبْعَةِ أَصْنَافٍ، وَلَا فَا لَأَصْلُ أَنْ يُقَسَّمَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ هَكَذَا قَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ

وَعِبَارَةُ النَّوَوِيِّ «هَلْ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - إِنْ كَانَ يُنْفَقُ الرِّكَاعَةُ هُوَ الْمَالِكُ أَوْ

وَكَيْلُهُ، سَقَطَ مَصِيبُ الْعَامِلِ وَوَجِبَ صَرْفُهَا إِلَى الْأَصْنَافِ السَّبْعَةِ بَاقِي إِنْ وَجَدُوا، وَلَا فَا لِمَوْجُودِ

مِنْهُمْ» ينظر «الحاوي الكبير» لأبي العباس الماوردي [٨/٤٨١] و«التهذيب في فقه الإمام

الشافعي» لبيروني [٥/١٩٨] و«المجموع شرح المهدى» للنووي [٦/١٨٥]

(٣) ينظر «تحفة الفقهاء» لملا، الدين سمرقندي [١/٣٠٠]

﴿عبد الله بن عمر﴾

واللَّامُ تَقْتَضِي الْمِلْكَ إِذَا أُصِيفَ بِهِ إِلَى مَنْ يَصْحُ لَهُ الْمِلْكُ ، كَقَوْلِهِمْ : الْمَالُ لِرَبِّهِ .

وَوَجْهُ قَوْلِهِ : مَا رَوَى الْخَارِجِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» مُسْنَدًا إِلَى أَبِي عَبَّاسٍ ،
[١٨١ هـ] عَنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْبَصَرِ ، فَقَالَ : «ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَدَيْكَ ، فَأَعْلِمْنَهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ
عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْيَانِهِمْ وَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ» (١)

وهذا حَرْزٌ مشهورٌ تلقَّته العلماءُ بالقبول ، ولم يُذكر فيه سِوَى الْفَقِيرِ ، فَعَلِمَ أَنَّ
سَبَبَ الْإِسْتِخْقَاقِ هُوَ الْفَقِيرُ وَالْحَاجَةُ ، فَجَارَ الصَّرْفُ إِلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ بِإِغْتِبَارِ
الْحَاجَةِ

وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ الْعَامِلُ الْعَبِيُّ ؛ حَيْثُ يَجُورُ الصَّرْفُ إِلَيْهِ بِقَدْرِ الْكِفَايَةِ ؛ لِأَنَّ مَا
يَأْخُذُهُ مِنَ الْعُقَاةِ أُخْرَجَ مِنْ وَجْهِ ، كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ ؛ فَجَارَ أَخْذَهُ وَإِنْ كَانَ عَيْنًا .

وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿إِنْ سَأَلْتُمُوهُ لَلصَّدَقَاتِ فَيَنْبَغِي
بِهِمْ أَنْ يُخْلُوهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة : ٢٧١] .

بَيَانُهُ : أَنَّ الصَّمِيرَ الْمَصْرُوفَ فِي «تُؤْتَوْهَا» رَاجِعٌ إِلَى الصَّدَقَاتِ ، وَدَاكْ عَامٌّ
فِي جَمِيعِ الصَّدَقَاتِ ؛ لِكُوبِهَا مُخْلَاةً بِاللَّامِ ، فَتَصَدَّقَتِ الْآيَةُ جَوَازَ إِعْطَائِهَا لِلْفُقَرَاءِ ،
وَهُمْ صِنْفٌ مِنَ الْأَصْنَافِ الْمَذْكُورِينَ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى .

فَعَلِمَ مِنْ هَذَا (١٨٢ هـ) الْمَجْمُوعُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ صَرْفَ الصَّدَقَاتِ إِلَى
الْمُحْتَاجِينَ فِي آيَةٍ ، وَبَيَّنَّ أَسْبَابَ الْحَاجَةِ فِي آيَةٍ أُخْرَى ، فَصَارُوا بِإِغْتِبَارِ الْحَاجَةِ
كَصِنْفٍ وَاحِدٍ .

عليه السلام

ثُمَّ يَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى وَاحِدٍ مِنْ صَنَبٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ صَارَ مُشْتَعَارًا لِلْجَنَسِ؛ لِذُحُولِ اللَّامِ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَخْلُو إِذَا أَنْ تَكُونَ مُسْتَحَقَّةً بِالْإِسْمِ، أَوْ بِالْحَاجَةِ، أَوْ بِهِمَا جَمِيعًا، فَلَا يَجُوزُ اسْتِحْقَاقُهَا بِالْإِسْمِ لِمُعَيَّنٍ أَحَدُهُمَا؛ أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ؛ لَاسْتَحَقَّهَا كُلُّ عَرِيمٍ، وَكُلُّ ابْنِ سَبِيلٍ، وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَجِبُ اسْتِحْقَاقُ سَهْمَيْهِ عَلَى ذَلِكَ الصَّغِيرِ؛ إِنْ كَانَ الشَّخْصُ فَقِيرًا وَابْنِ السَّبِيلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَلَمَّا بَطَلَ اسْتِحْقَاقُهَا بِالْإِسْمِ؛ تَعَيَّنَ اسْتِحْقَاقُهَا بِالْحَاجَةِ؛ فَعُلِمَ أَنَّ الْمَقْصُودَ سَدُّ حَلَّةٍ^(١) الْمُخْتِاجِ، وَدَاكُ حَاصِلٌ فِي صَنَبٍ وَاحِدٍ، وَصَارَ كَشَيْءٍ وَاحِدٍ يَاجِزُ الْحَاجَةَ، وَهُمْ يَحْمِلُونَهَا لِلرَّكَاعَةِ؛ مِثْلُ لَكْفَتِهِ لِلصَّلَاةِ، وَكُلُّ جُزْءٍ مِنَ الْكَفْتَةِ قِبْلَةُ لِلصَّلَاةِ، فَكَذَلِكَ كُلُّ صَنَبٍ مِنَ الْأَصْنَافِ السَّبْعَةِ مَصْرُفٌ لِلرَّكَاعَةِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ اللَّامَ فِي السَّعَةِ لِلْإِحْتِصَاصِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ [سج ٦٢]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [ص ١٠].

وَنَحْنُ نَقُولُ بِمُوجِبِ ذَلِكَ؛ حَيْثُ يَجُوزُ الصَّرْفُ إِلَى الْأَصْنَافِ السَّبْعَةِ، وَلَا يَجُوزُ التَّمَدُّدُ عَنْهُمْ^(٢) إِلَى غَيْرِهِمْ، وَلَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ جَوَازَ الصَّرْفِ إِلَيْهِمْ؛ يَفْتَضِي الصَّرْفَ إِلَيْهِمْ جَمِيعًا، وَالْقِسْمَةَ عَلَيْهِمْ حَقًّا.

أَوْ نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْآيَةَ يُبَيِّنُ أَنَّهُمْ مُسْتَحِقُّونَ لِلصَّدَقَةِ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا

(١) الغلَّة بفتح الحاء وتشديد اللام المفتوحة الحاحة والغنر بظفر الصحاح هي السعة للجوهري (٤/١٦٨٧ مادة: حلل)

(٢) وقع بالأصل «عليهم» والمثبت من «م»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»

وَالَّذِي دَهَنًا إِلَيْهِ مَرْوِيٌّ عَنْ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ (عليهما السلام)

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ

يَسْتَحِقُّهَا إِلَّا [١٨٧ ظ م] اللَّهُ تَعَالَى، بَلْ لِيَتَيَّنَ تَهُمُ مَصَارِفُ لِلصَّدَقَةِ بِاعْتِبَارِ الْمُقَرِّ وَالْحَاجَةِ، فَصَارَ الْمُقْصُودُ دَفْعُ الْحَاجَةِ، فَلَا يُبَالَى بِاِحْتِلَافِ الْأَسَابِ عِنْدَ اتِّحَادِ الْمُقْصُودِ؛ فَجَرَّ وَضَعَ الصَّدَقَةَ فِي صِنْفٍ وَاحِدٍ.

قَوْلُهُ: (وَالَّذِي دَهَنًا إِلَيْهِ مَرْوِيٌّ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ)، أَيِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ فِي دَفْعِ الصَّدَقَاتِ؛ مَرْوِيٌّ عَنْهُمَا

قَالَ أَبُو بَكْرِ الْجَصَّاصُ الرَّازِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ»: «رُويَ ذَلِكَ: عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَحَدِيثُهُ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَأَبِي الْعَالِيَةِ^(١)، وَلَا يُرْوَى عَنْ أَحَدٍ مِنَ النُّصَحَاءِ خِلَافَ ذَلِكَ^(٢)؛ فَصَارَ إِجْمَاعًا لَا يُسْمَعُ خِلَافُهُ. ثُمَّ قَالَ: وَرَوَى الثَّوْرِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ الْعُرُوسَ فِي الرِّكَاتِ^(٣)، وَيَجْعَلُهَا فِي صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ^(٤)»

قَالَ الْإِمَامُ الْأَنْبِيجَانِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ»^(٥): «ثُمَّ جُمِلَتْ مَا يُجْبَى وَيُجْتَمَعُ فِي بَيْتِ الْمَالِ مِنَ الْأَمْوَالِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ:

نَوْعٌ مِنْهَا: الصَّدَقَاتُ، وَهِيَ رِكَةُ السَّوَابِمِ وَالْعُشُورِ، وَمَا أَحْذَ الْعَاثِرُ مِنْ

(١) أَبُو الْعَالِيَةِ هُوَ رُقَيْعُ بْنُ مَهْرَانَ الرِّبَاحِيُّ مَاتَ سِتَّةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ كَدَّ جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م»

(٢) قُلْتُ: قَالَ الطَّحَاوِيُّ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ لَا يَنْبَغُ لِابْنِ عَبَّاسٍ وَحَدِيثِهِ فِي ذَلِكَ مُحَالَفَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ (عليهم السلام)

كَدَّ جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «ت»

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رَقْمُ / ١٠٤٤٠]، خَلَّفَ وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَاوُسٍ: «أَنَّ مُعَاذًا كَانَ يَأْخُذُ الْعُرُوسَ فِي الصَّدَقَةِ»

(٤) يَنْظُرُ «اشرح مختصر الطحاوي» للجصاص [٢/ ٣٧٧ - ٣٧٨].

(٥) يَنْظُرُ «اشرح مختصر الطحاوي» للإسبيجاني [ق/ ١٢٣].

بسم الله الرحمن الرحيم

المُسْلِمِينَ الَّذِينَ يَمُرُّونَ عَلَيْهِ مِنَ الْخَيْرِ.

ونوع آخر: وهو ما أُجِدَّ مِنْ [١٨٢/١] خُمْسِ الْعَنَاتِ، وَالْمَقْدَرِ، وَالزَّكَاةِ

ونوع آخر ما أُجِدَّ مِنْ أَخْرِجَةِ^(١) الْأَرْضِ وَحِرْيَةِ الثُّمُوسِ، وَمَا صُوِّلَ عَلَيْهِ
مَعَ بَنِي نَجْرَانَ مِنَ الْحُلَلِ، وَمَعَ بَنِي تَغْلِبَ مِنَ الصَّدَقَةِ الْمُصَاعِفَةِ، وَمَا أُجِدَّ الْعَاشِرُ
مِنَ الْمُسْتَأْمِنِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَمَا أُجِدَّ مِنْ تِجَارِ أَهْلِ السُّعَةِ

[١٨٩/٢] ونوع آخر: ما أُجِدَّ مِنْ تَرَكَةِ الْعَبْدِ لَبِي مَاتَ وَلَمْ يَتْرِكْ وَارِثًا، أَوْ
تَرَكَ رَوْحًا أَوْ رَوْجَةً فَهِيَهِ جَمْعَةُ بَيْتِ الْمَالِ

فَمَحَلُّ النُّوعِ الْأَوَّلِ - وَهِيَ الصَّدَقَاتُ - : مَا ذَكَرُوا.

وَمَحَلُّ النُّوعِ الْآخِرِ. وَهُوَ الْخُمْسُ الْأَصْفُ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ؛
وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَبَيْنَ الْقُرْبَى
وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَأَنْتَ السَّبِيلُ﴾ [الأنفال ١١]، فَسَهْمُ اللَّهِ وَسَهْمُ رَسُولِهِ وَاجِدٌ،
وَأَيُّمَا ذِكْرٍ تَبَرُّكًا وَافْتِتَاحًا لِلْكَلامِ، وَلِإِظْهَارِ تَصِلَةِ هَذَا الْمَالِ، وَسَهْمِ الرِّسُولِ سَقَطَ
بِمَوْتِهِ ﷺ.

وَسَهْمُ ذِي الْقُرْبَى سَقَطَ عِنْدًا، وَهُمْ قَرَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيُصْرَفُ الْيَوْمَ
إِلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ: الْيَتَامَى، وَالْمَسْكِينِ، وَابْنِ السَّبِيلِ.
وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: سَهْمُ ذِي الْقُرْبَى ثَابِتٌ^(٢).

(١) الْأَخْرِجَةُ جَمْعُ خَرَجٍ. وَيُجْمَعُ أَيْضًا عَلَى جَزَائِهِ وَ«مَجِ الْعُرُوسِ» لِلرَّبِيدِيِّ [٥١٣/١٥] مَادَّةُ
حَرْجٍ

(٢) يَنْظُرُ «الْأَم» لِلشَّافِعِيِّ [٣٤٠/٥] وَ«مَجَاوِي الْكَبِيرِ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَوْرُودِيِّ [٤٣١/٨]

عبد الله

وَقَالَ مَعْضُهُمْ يُضَرَّفُ إِلَى الْأَضَافِ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ ، فَسَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى يُضَرَّفُ إِلَى عِمَارَةِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَسَهُمُ الرَّسُولِ يُضَرَّفُ إِلَى الْخَلِيفَةِ ، لِأَنَّهُ قَامَ مَقَامَهُ ، وَسَهُمُ ذَوِي الْقُرْبَى يُضَرَّفُ إِلَى قَرَابَتِهِ ، وَالْيَتَامَى ، وَالْمَسَاكِينِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ .

النوع الثالث: وهو الحَرَاحُ وَالْحَرِيَّةُ وسُحُومُهُمَا يُضَرَّفُ إِلَى عِمَارَةِ الرَّبَّاطَاتِ ، وَالْقَاطِرِ ، وَالْحُسُورِ ، وَسَدِّ الثُّغُورِ ، وَكَرْبِ الْأَنْهَارِ الْعِطَامِ الَّتِي لَا مِثْلَ فِيهَا لِأَحَدٍ ، كَجَنَحُونَ وَالْمَرَاتِ وَدِخْلَةٍ ، وَيُضَرَّفُ إِلَى أَرْزَاقِ الْقُصَاةِ ، وَأَرْزَاقِ الْوَلَاةِ وَالْمُخْتَصِمِينَ ، وَالْمُقْتَنِينَ وَالْمُعْتَمِرِينَ ، وَأَرْزَاقِ الْمُقَاتِلَةِ ، وَيُضَرَّفُ إِلَى رَضْدِ الطَّرِيقِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ عَنِ الْمُضْوَصِ وَقُطْعِ الطَّرِيقِ .

[٢٦٩، ٢٧٠] وَحَاصِلُهُ أَنَّ هَذَا النَّوعَ مِنَ الْعَالِ يُضَرَّفُ إِلَى عِمَارَةِ الدِّينِ ، وَصَلَاحِ دَارِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ

والنوع الرابع: يُضَرَّفُ إِلَى نَفَقَةِ الْفَرَضِ فِي أَذْوِيَتِهِمْ وَعِلَاجِهِمْ وَهُمْ فَقَرَاءٌ ، وَالَّذِينَ كَفَرَ الْحَوْتِ الدِّينَ لَا مَالَ لَهُمْ ، وَالَّذِينَ نَفَقَةُ اللَّقِيطِ وَعَقْلٍ^(١) جَمَاعِيَّتِهِ ، وَالَّذِينَ نَفَقَةُ مَنْ هُوَ عَاجِزٌ عَنِ الْكَسْبِ ، وَلَيْسَ لَهُ مَنْ يَقْضِي عَلَيْهِ بِنَفَقَتِهِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَالْوَاجِبُ عَلَى الْأَمْنَةِ وَالْوَلَاةِ وَالسَّلَاطِينِ: إِيصَالُ الْحَقُوقِ إِلَى أَزْهَابِهَا ، وَأَنْ لَا يَحْبِسُوهَا عَنْهُمْ ، عَلَى مَا يَرَوْنَ مِنْ تَغْضِيلٍ وَتَسْوِئَةٍ ، مِنْ غَيْرِ مِثْلٍ فِي ذَلِكَ إِلَى

(١) الْعَقْلُ هُوَ نَفَقَةٌ بِقَالَ هَذِهِ الْقَبْلِ هَذَا ، أَثْبَتَ دِينَهُ عَالِ الْأَضْمَعِي شُجِبَتِ الدَّيَّةُ عَقْلًا ، نَسَبَةً بِالْمُضْطَرِّ ، لِأَنَّ الْإِبِلَ كَانَتْ تُعْقَلُ بِمَاءٍ وَلَمْ يَكُنْ الْعَقْلُ ، ثُمَّ كَثُرَ الْإِسْتِعْمَالُ حَتَّى أُطْلِيَ الْعَقْلُ عَلَى الدَّيَّةِ لِأَنَّ كَانَتْ أَوْ نَفَقَةً وَهَذِهِ هِيَ غَرَضُ مَا لَرِمَهُ مِنْ دِينِهِ وَجَائِزِهِ يَطْرُقُ: «الْمَصْبَاحُ الْمُسِيرُ» لِلْمَعْنَى

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى دُمِّي، يَقُولُهُ لِمُعَادٍ لَهُ أَخْلَعَهَا مِنْ
أَغْيَانِهِمْ وَرَدَّهَا فِي قُرَّانِهِمْ.

وَيَدْفَعُ مَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الصَّدَقَةِ

هَوَى، وَلَا يَجِلُّ لَهُمْ مِنْهَا إِلَّا مَقْدَارُ مَا يَكْفِيهِمْ وَيَكْفِي أَغْوَانَهُمْ، وَمَا لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْهُ.
وَيُتَّبَعِي لَهُمْ إِذَا اجْتَمَعَ الْمَالُ عَنْدهُمْ: أَنْ يُوصِلُوهَا إِلَى أَرْبَابِهَا وَيَضَرُّوهَا إِلَيْهِمْ
وَلَا يَخْلَعُوهَا كُتُورًا، وَإِنْ فَصَلَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ بَعْدَ إِصْلَاحِ الْخُطُوفِ إِلَى أَرْبَابِهَا؛
فَسَمُّوْهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ قَصَرُوا فِي ذَلِكَ؛ قَوْلًا عَلَيْهِمْ، وَسَحَقُوا اسْمَ الظُّلْمِ.
قَوْلُهُ: (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى دُمِّي) .. إِلَى أَجْرِهِ.

أَهْلَهُ: أَنْ دَفَعَ جَمِيعَ الصَّدَقَاتِ إِلَى الْمُسْلِمِ تَحَوُّرُ اتِّفَاقٍ، وَإِلَى الْخَوَاصِّ لَا
يَجُوزُ دَفْعُ صَدَقَةٍ مَا اتَّفَقَا، أَمَّا الدُّمِّيُّ فَيَجُوزُ دَفْعُ التَّطَوُّعِ إِلَيْهِ اتِّفَاقًا، وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ
الْفَرِيضَةِ إِلَيْهِ، كَالزَّكَاةِ وَالْعُسْرِ اتِّفَاقًا.

أَمَّا سَائِرُ الصَّدَقَاتِ الرَّاجِبَةِ كَصَدَقَةِ الْبَطْنِ وَالْكَفَرَاتِ وَالصَّدَقَةِ الْمُنَوَّرَةِ؛
فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ جَائِزٌ، وَلَكِنْ الصَّرْفُ إِلَى الْمُسْلِمِينَ أَوْلَى.

قَوْلِي عَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ. كَذَا ذَكَرَهُ [٢٧٠/٢] فَحَرُّ
الْإِسْلَامِ، وَأَحَدُهُ الشَّافِعِيُّ^(١).

وَوَجْهُهُ^(٢). الْاِعْتِبَارُ بِالزَّكَاةِ بِأَنْ يَقَالَ: هَذِهِ صَدَقَةٌ وَاجِبَةٌ، فَلَا يَجُوزُ دَفْعُهَا

(١) ينظر: «العتابه» [٢٠٨/٢]، «الهباء» [٤٦٣/٣]، «فتح القدير» [٢٦٧/٢]، «تبيين الحقائق»
[٢٦٧/٢]، «البحر الرائق» [٢٦١/٢]

(٢) ينظر: «المعادي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [٤٧٠/٨] و«البيان» للسمعاني [٤٤٧/٣].
ولا كفاية الشبهة شرح الشبهة لجمع الذين ابن الرضا [٢٠٩/٦]

(٣) وقع في الأصل «وجه»، والمثبت من «أ» و«م» و«و» و«ه»، و«أ» و«ه»

وَقَالَ الشَّامِيُّ رحمته الله: لَا يَدْفَعُ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ رحمته الله، اِغْتِبَارًا بِالرُّكَّةِ

وَلَمْ يَقُلْ رحمته الله: «تَصَدَّقُوا عَلَى أَهْلِ الْأَذْيَابِ كُلِّهَا» وَلَوْلَا حَدِيثُ مُعَاذٍ رحمته الله لَقُلْتُ بِالنَّجَوَازِ فِي الرُّكَّةِ.

عبد الله

بلى الدُّمِّيُّ كَانَرُكَّةً.

وَلَا، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَتَمَكَّرُ فِيهِ مَبْذُورٌ لِّمَنْ يَفْتَنُوكَ فِي الدِّينِ وَلَوْ يُخْرِجُوكَ مِنْ دِينِكَ أَلَّا تَرْوِيَهُمْ [١٨٠] وَتَقْضِيَهُمْ فِيهِ﴾ [الممتحنة ٨].

قَالَ الْوَاحِدِيُّ ^(١) فِي سَبِّ رَسُولِ اللَّهِ الْآيَةُ ^(٢): «قَدِمْتُ قُبَيْلَةَ بَنِي عَتَدِ الْعُرَيِّ عَلَى ابْنَيْهَا أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي تَكْرِ بْنِ هَدَايَا، وَصَبَابَ ^(٣)، وَشَمِي، وَأَقِطَ ^(٤)، فَلَمْ تَقْبَلْ هَدَايَاهَا وَلَمْ تُدْخِلْنِيَا مَرِلَهَا، فَالَّتِ لَهَا عَائِشَةُ النَّبِيِّ رحمته الله عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: ﴿لَا يَتَمَكَّرُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتَلُوا﴾ الْآيَةُ، فَادْخَلْنِيَا مَرِلَهَا وَقَبِلْتُ مِنْهَا هَدَايَاهَا ^(٥)» ^(٦).

(١) هو علي بن أحمد بن محمد، أبو الحسن نو حدي، الشيبوري، الإمام المفسر، السجوي، السجوي من كتبه «السيط» و«الوسط» و«الوحي» كلها في التفسير (توفي سنة ٤٦٨ هـ) ينظر «تاريخ الإسلام» لسعدي [٢٦٤: ١٠]، و«بسمه» في «راحم الله البحر والسبح» للفيروزيهدي [ص/٢٠٠]

(٢) ينظر «أسباب نزول القرآن» لخواجدي [ص/٤٢٤]

(٣) القصاب جمع صَبَّ، ويُجمع أَيْضًا مِنْ صَبَّاءَ وَمَعْنَى يَنْظُرُ «القاموس المحيط» [ص/١٠٧] مادة صَبَّ

(٤) الْأَقِطُ هُوَ لَبَنٌ مُخَفَّفٌ يَابَسَ مُتَمَكِّرًا، يُطْفَعُ بِهِ يَنْظُرُ «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٥٧١/ مادة أَيْطَ]

(٥) رَوَى بَنُو بَنِي عَرُودَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي تَكْرِ رحمته الله، عَنْ «مَدَنِي عَلِيٍّ أُمِّيٍّ وَهِيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ وَمُؤَدِّبُهُمُ الَّتِي عَاهَدُوا النَّبِيَّ رحمته الله فَاسَافَتْ رَسُولَ اللَّهِ رحمته الله فَقُلْتُ أُمِّي قَدِمْتُ عَلَيْ وَهِيَ زَاغَةٌ لِقَائِهَا» قَالَ بَعَثَ فِي أُمَّتِكَ مِنْ كِتَابٍ «لَأَمَانِي فِي مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ» كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م»

(٦) أخرجه أحمد في «المسند» [٤/٤]، وأبو يعلى في «مسند الكبير» كما في «المطالب العلية» =

بسم الله الرحمن الرحيم

وعموماً: يُجيز دفع الصدقات إلى المتقي، إلا أن الرِّكة والعشر حصاً بحديث معاذ، وهو قوله ﷺ: «تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقراتهم» وهو مشهور؛ فثبت الآية فيما وراء الرِّكة، والعشر على عمومها.

وروى الواحدي أيضاً في كتاب «أسباب نزول القرآن» - باب ما ينسب إلى سعيد بن جبير قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تصدقوا إلا على أهل دينكم» وروى الله تعالى ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾ (نور: ٢٧٢)، قال رسول الله ﷺ: «تصدقوا على أهل الأديان»^(١).

وفيه أيضاً^(٢) عن ابن الحنفية قال: «كان الضلعون يكرهون أن يتصدقوا على فقراء المشركين حتى قرئت هذه الآية، فأمرُوا أن يتصدقوا عليهم»^(٣).

وقال الكلبي^(٤): «اعتَمَرَ [٧٠١ هـ] رسول الله ﷺ عُمرَةَ الْقَصَاءِ وَكَانَتْ مَعَهُ

= [٣٤٧/١٥]، ومن طريقه الواحدي في «أسباب النزول» [ص ١٢٣ - ١٢٤]. - الحاكم

في «المستدرک» [٥٢٧/٢]، من حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنه قال قدمت مكة سنة ١٢٠ هـ فأتيت

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»

وقال الهيثمي «رواه أحمد، والطبراني في الكبير» وفيه ضعف بن ثابت، صحفه أحمد وغيره،

وروثه ابن حبان - ينظر «مجمع الرواة» للهيثمي [١٥٢٤]

(١) مضمي تحريجه

(٢) ينظر «أسباب نزول القرآن» للواحدى [ص ٨٩]

(٣) أخرجه ابن راهويه في «تفسير» كسائي «العجائب في بلاد الأسباب» لابن حجر [١٣٠١]، وابن أبي

شيبه [رقم ١٠٣٩٨]، والواحدى في «أسباب النزول» [ص ٨٩]، عن سعيد بن جبير رضي الله عنه أنه مرسل

(٤) ينظر «أسباب نزول القرآن» للواحدى [ص ٨٩]

(٥) أخرجه أبو حدي في «أسباب النزول» [ص ٨٩]، وفي «التفسير الوسيط» [٣٨٦، ١]، عن سلمان

بنسبته، عن ابن الحنفية رضي الله عنه

(٦) هو محمد بن السائب بن بشر الكلبي، أبو الصر الكوفي، الشبه المعسر، وبكاهتهم بالكذب، =

وَلَا يُبْنَى بِهَا مَسْجِدٌ ، وَلَا يُكْفَرُ بِهَا مَيْتٌ ، لِإِنْعَادِمِ التَّمْلِيكِ وَهُوَ الرُّكْنُ .
وَلَا يُقْضَى بِهَا ذَيْنُ مَيْتٍ ، لِأَنَّ قِصَاءَ ذَيْنِ الْغَيْرِ لَا يَقْتَضِي التَّمْلِيكَ مِنْهُ
سَيِّمًا مِنَ الْمَيْتِ

غاية السمع

في الأُحد ، وَلَمْ يَسْفُطْ عَنْهَا ، كَالْمَالِ الطَّاهِرِ ؛ لَكِنْ لَمَّا رَأَى عُمَانُ أَنَّ الْأَمْوَالَ
كَثُرَتْ ، وَأَنَّ تَشْعُهَا يَشُقُّ عَلَى الْأَنْعَمَةِ ، قَرَضَ ذَلِكَ إِلَى أَرْبَابِهَا ، [١٠٠ ، ١٠١] فَصَارُوا
بِمَثْرُةِ الْوُكَلَاءِ عَنِ الْإِمَامِ فِي أَدَانِهَا

قَوْلُهُ : (وَلَا يُبْنَى بِهَا مَسْجِدٌ) ... إِلَى آخِرِهِ .

وَالضَّعِيفُ الْمَجْرُورُ رَاجِعٌ إِلَى الزَّكَاةِ ، وَهَذَا لِأَنَّ الرُّكْنَ فِي الزَّكَاةِ هُوَ
التَّمْلِيكَ مِنَ الْفَقِيرِ ، وَلَمْ يُوَجَدْ ذَلِكَ فِي بَاءِ الْمَسْجِدِ ، وَكَأَنَّ لَمْ يُوَجَدْ فِي تَكْمِيلِ
لَمَيْتٍ ، وَكَذَا فِي قِصَاءِ ذَيْنِهِ ؛ لِأَنَّ قِصَاءَ ذَيْنِ الْغَيْرِ لَا يَقْتَضِي التَّمْلِيكَ مِنْ ذَلِكَ
الْغَيْرِ ؛ فَلِأَنَّ لَا يَقْتَضِي التَّمْلِيكَ مِنَ الْمَيْتِ أَوْلَى ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَضَى ذَيْنَ الْغَيْرِ
ثُمَّ تَصَادَقَ الدَّائِنُ وَالْمَذْيُونُ أَنْ لَا ذَيْنَ لَهُ عَلَيْهِ ؛ يَرْجِعُ الْمُسْتَرَعُ عَلَى الدَّائِنِ لَا عَلَى
الْمَذْيُونِ ، فَلَوْ كَانَ قِصَاءُ الذَّيْنِ تَمْلِيكًا مِنَ الذَّيْنِ ؛ لَرَجَعَ عَلَى الْمَذْيُونِ لَا عَلَى
الدَّائِنِ .

قَالَ فِي « شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ » : « إِنْ قَضَى ذَيْنَ حَيٍّ : إِنْ قِصَاءُ بَعِيرٍ أَمْرُهُ يَكُونُ
مُسْتَرَعًا ، وَلَا يُجْزِئُهُ عَنْ زَكَاةِ مَالِهِ ، وَإِنْ قُضِيَ بِأَمْرِهِ جَارٌ ، وَيَكُونُ الْقَابِضُ كَالْوَكِيلِ
لَهُ فِي قَبْضِ الصَّدَقَةِ » (١) .

قَوْلُهُ : (سَيِّمًا مِنَ الْمَيْتِ) ، وَهَذَا عَلَى حُلَاكِ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ ؛ لِأَنَّ قِيَاسَ
كَلَامِهِمْ أَنْ يُقَالَ : « لَا سَيِّمًا » ، وَهِيَ مِنْ كَلِمَاتِ الْاسْتِنَاءِ ، وَالسَّيِّمُ الْبِئْسَ فِي أَصْلِهِ

(١) وَفَعَّ بِالْأَصْلِ « وَهُوَ » وَالْمَيْتُ مِنَ « مَاتَ » ، وَهُوَ « وَفَعَّ » ، وَفَعَّ « وَفَعَّ » .

(٢) يَنْظُرُ « شَرْحُ مَحْصَرِ الطَّحَاوِيِّ » لِلْإِسْجَائِيِّ [١٢٤ / ٥]

في حبيب

اللغة. قَالَ صَاحِبُ «الْمُقْتَصِدِ» وَأَمَّا «لَا سِيَّيَا» فَهِيَ وَجْهَانِ.

[١٨٣] أَحَدُهُمَا أَنْ تَقُولَ حَامِي الْيَوْمَ لَا سِيَّيَا رَيْدٌ، فَتَحُورُ وَتَجْعَلَ «مَا» رَائِدَةً، كَأَنَّكَ قُلْتَ: لَا سِيَّيَا رَيْدٌ بِمِثْلَةِ لَا مِثْلَ رَيْدٍ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ تَقُولَ: لَا سِيَّيَا رَيْدٌ، فَتَجْعَلَ «مَا» بِمَعْنَى: الْيَدِي، وَ(رَيْدٌ): حَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْدُودٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ لَا سِيَّيَا الْيَدِي هُوَ رَيْدٌ كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿إِنَّا اللَّهُ لَا يَسْتَجِيبُ أَنْ يُصْرَبَ مَثَلًا مَوْصَةً﴾ [نحو: ٢٦] بِالرَّفْعِ^(١)؛ لِأَنَّ [٧١٢/٢] التَّقْدِيرَ: مَا هُوَ بِمَوْصَةٍ، أَيُّ أَنْ يُصْرَبَ الْيَدِي هُوَ بِمَوْصَةٍ عَمَّا مَوْفَقُهَا مَثَلًا.

وَقِيلَ: الْحَرْفُ بَعْدَ «لَا سِيَّيَا» كَثِيرٌ، وَالرَّفْعُ قَلِيلٌ، وَقَدْ يَحُورُ النَّصْبُ وَهُوَ الْأَقْلُ، وَهُوَ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَجْعَلُ هَذِهِ الْكَلِمَةَ بِجُفْلَتِهَا بِمِثْلَةِ: «إِلَّا»، وَقَدْ رُوِيَ ثَلَاثُهَا فِي بَيْتِ ابْنِ أَبِي الْقَيْسِ^(٢).

وَلَا سِيَّيَا يَوْمَ يَذَارَةُ جُلْجُلٍ^(٣)

وَكَانَ قِيَاسُ التَّرْكِيبِ عَلَى هَذَا فِي «الْهِدَايَةِ» أَنْ يُقَالَ لَا سِيَّيَا الْغَيْبِ، أَوْ يُقَالَ لَا سِيَّيَا التَّخَيُّلِ مِنَ الْغَيْبِ، عَلَى مَعْنَى أَنَّ قِصَاصَ الدِّينِ مِنَ الْغَيْبِ لَا يَفْتَقِصِي

(١) رَوَاهُ قِرَارٌ فِي هَذَا الصَّخَّاحِ وَغَيْرِهِ

قَالَ الْحَافِظُ «وَعَلَى مَذْهَبِهِ تَجْعَلُ «مَا» بِمَعْنَى الْيَدِي، وَرَفْعُ بِمَوْصَةٍ عَلَى إِحْصَاءِ ابْتِدَاءِهَا يَنْظُرُ: «إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحْطِ» [٤٠/١]

(٢) وَهُوَ عَجْرُ بَيْتٍ مِنْ مُعَلِّكَ الشَّهْرِ الَّذِي يَعُولُ فِي مِثْلِهَا

فَقَالَ بَيْتٌ مِنْ ذِكْرِ حَبِيبٍ وَمَثَلُ: بَسْطُ اللَّوْنِ بَيْنَ الدُّخُولِ، لِمَعْنَى

يَنْظُرُ «إِعْرَابُ ابْنِ الْقَيْسِ» [ص ٢٦]

وَمَرَادُ الْمُؤَلِّفِ مِنَ الشَّاهِدِ جَوَارِ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ (الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَبْ) فِيمَا يَأْتِي بَعْدَ (لَا سِيَّيَا)

مِثْلُ «يَوْمَ» الْوَاقِعِ فِي عَجْرِ هَذَا الْبَيْتِ

(٣) دَرَّةُ جُنْدَبَرٍ اسْمُ مَوْضِعٍ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م»

وَلَا يُشْتَرَى بِهَا رَقَبَةٌ تُعْتَقُ، حَلَالًا لِمَالِكٍ (١) «إِلَّا دَعَا إِلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَى الرِّقَابَ﴾ (٢) وَلَمْ أَنْ لَإِعْتِاقِ بِشَطَطِ الْمَلِكِ، وَلَيْسَ بِتَمْلِيكِ.

وَلَا تُدْفَعُ إِلَى غَيْرٍ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَحُلْ الصَّدَقَةَ لِمَنْ» . وَهُوَ بِإِطْلَاقِهِ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي غَيْرِ الْعُرَاةِ وَكَذَا حَدِيثُ مُعَاذٍ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ رَوَاتِهِ.

غاية البيان

التَّمْلِيكُ مِنَ الْغَيْرِ لَا مَبْيَءَ الْمَيْتِ، أَوْ لَا مَبْيَءَ التَّمْلِيكِ مِنَ الْمَيْتِ، لِأَنَّهُ عَدَمُ قِتْصَاءِ التَّمْلِيكِ فِي الْمَيْتِ أَكْثَرُ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يُشْتَرَى بِهَا رَقَبَةٌ تُعْتَقُ، حَلَالًا لِمَالِكٍ). وَقَدْ ذَكَرَ تَحْقِيقَ ذَلِكَ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَى الرِّقَابَ﴾ (الرَبِّ ٦٠) فِي هَذَا الْبَابِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا تُدْفَعُ إِلَى غَيْرٍ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَحُلْ الصَّدَقَةَ لِمَنْ» . وَهُوَ بِإِطْلَاقِهِ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي غَيْرِ الْعُرَاةِ)، ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ صَاحِبُ «السُّنَنِ» مُسْتَدًّا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَحُلْ الصَّدَقَةَ لِمَنْ»، وَلَا لِيْ مِرَّةً سَوِيًّا^(٢).

وَذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا فِي «شَرْحِ الْأَثَارِ». بِطُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ مُنْكَرًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ^(٣)، وَكَذَا حَدِيثُ مُعَاذٍ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ، وَقَدْ رَوَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ عَنِ

(١) يَأْتِي تَحْرِيجُهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الرِّقَاةِ، بَابُ مَنْ يَعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ وَحَدَّثَ عَنْ [رَم ١٦٣٤]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الرِّقَاةِ/بَابُ مَنْ يَعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ [رَم ٦٥٢]، وَأَحْمَدُ فِي «السُّنَنِ» [١٦٤/٢]، وَالدَّارِمِيُّ فِي «السُّنَنِ» [رَم ١٦٣٩]، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَوَاهُ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ حَسَنٌ».

وَقَالَ ابْنُ حَبَرٍ «سَدَّ حَسَنٌ» يَنْظُرُ «نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلتِّرْمِذِيِّ [٢٩٩/٢]، وَ«تَنْصِبُ الْحَبِيرَةَ» لِابْنِ حَبَرٍ [٢١٢٦/٥]

(٣) يَنْظُرُ «شَرْحُ مَعَانِي الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ [١٥، ١٤، ٢]

«الصحيح البخاري»^(١)

فَإِنْ قُلْتُ: قَدْ جَاءَ فِي «السُّنَنِ» أَيْضًا، مُسْتَدًّا [٧٢٧ م] إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجُلُ الصَّدَقَةَ لِقَبِيٍّ إِلَّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، أَوْ جَارٍ فَقِيرٍ يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ، فَيَهْدِي لَكَ أَوْ يَدْعُوكَ»^(٢)، وَدَلَّ عَلَى جَوَابِ دَفْعِ الصَّدَقَةِ إِلَى الْعَارِي، وَإِنْ كَانَ عَيْبًا.

قُلْتُ: قَدْ مَرَّ جَوَابُهُ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠].

ثُمَّ أَعْلَمْتُ: أَنَّ صَدَقَةَ التَّضَوُّعِ يَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى الْغَنِيِّ وَتَحِلُّ لَهُ، فَأَمَّا صَدَقَةُ الْأَوْقَافِ: فَيَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى الْأَعْيَاءِ إِنْ سَمَّاهُمُ الْوَاقِفُ، وَإِنْ لَمْ يُسَمِّهِمْ؛ فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهَا صَدَقَةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ كَذَلِكَ قَالَ صَاحِبُ «التَّحْفَةِ»^(٣).

ثُمَّ الْغَنَى ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: الْغَنَى الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ وَجُوبُ الرِّكَازِ، وَهُوَ أَنْ يَمْلِكَ نِصَابًا مِنَ الْمَالِ النَّامِي الْفَاضِلِ عَنْ حَاجَتِهِ.

وَالثَّانِي: الْغَنَى الَّذِي يَحْرُمُ بِهِ الصَّدَقَةُ، وَتَحِلُّ الْفِطْرَةُ^(٤) وَالْأَصْحَبِيُّ، وَهُوَ أَنْ يَمْلِكَ مَا يُسَاوِي مِائَتِي دِرْهَمٍ؛ فَاضِلًا عَنْ ثِيَابِهِ، وَأَثَاتِ بَيْتِهِ، وَخَادِمِهِ، وَمَسْكَنِهِ، وَقَرَسِهِ، وَسِلَاحِهِ، وَكُتُبِ الْعِلْمِ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهِ؛ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قَضَلٌ عَنْ ذَلِكَ.

(١) هَذَا الْأَسْلُوبُ مَثْنٍ عَلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ كَثِيرًا فِي كِتَابِهِ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى كَوْنِ «الْبُخَارِيِّ» بَدَلًا لِمَا فِي «الصَّحِيحِ» أَوْ ضَعْفٌ بَيَانٍ.

(٢) مَضَى تَحْرِيجُهُ.

(٣) يَنْظُرُ «تَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ» لِعَلَاءِ السَّيِّدِ السَّمُرْقَنْدِيِّ [٣٠١/١].

(٤) يَعْنِي صَدَقَةَ الْفِطْرِ قَالَ الصَّاهِبِيُّ وَغَيْرُهُ: «وَقَوْلُهُمْ الْفِطْرَةُ صَاعٌ مِنْ بُرٍّ، فَتَحْنُ الْفِطْرَةَ صَدَقَةُ الْفِطْرِ». يَنْظُرُ: «تَجَاعُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ [١٣/٣٦٨/١٣: فِطْرُ].

والثالث: العي الذي يحرم به السؤال لا لأخذ، وهو أن يخلت قوت يومه، وما يشتر به عزته، أما القوي المكتسب: يحل له الأخذ، ولا يحل له السؤال، وعليه العامة.

وقال بعضهم: إذا ملك حامين درهمًا لا يحل له السؤال وعند الشافعي: لا يحل للقوي المكتسب أخذ الصدقة، وقد روي في الباب أخبارًا مختلفة.

روى الشيخ [٥٧٢/٢] أبو جعفر الطحاوي في «شرح الآثار» بإساده إلى [أبي] (٧) كَبْشَةَ السُّلُوي (٣) عن سهل بن أبي الحنظلية قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ عَنْ ظَهْرٍ غَنَى؛ فَإِنَّمَا يَسْتَكْبِرُ مِنْ جَنَرِ جَهَنَّمَ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا ظَهْرٌ غَنَى؟ قَالَ: «أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ عِنْدَ أَهْلِهِ مَا يُعْطِيهِمْ، وَمَا يُعْطِيهِمْ» (٤).

(١) ينظر «الأم» للشافعي [١٨٦، ١] و«البيان» للعمري [٤١١، ٣]، و«المجموع شرح المهذب» للنووي [١٨٩/٦].

(٢) ما بين المعطوفتين زيادة من «و» و«وات»، و«و» وهو الموافق لما وقع في «شرح معاني الآثار». (٣) أبو كَبْشَةَ السُّلُوي ذكره مسلم بالكنية ولم يذكر [له] اسم في «الكنى»، كما جاء في حاشية، ص ٤٥. وينظر «الكنى والأسماء» لمسلم [٧٠٧/٢].

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الركاة/ باب من يعطى من الصدقة وحد النبي [رقم ١٦٢٩]، وابن حبان في «صحيحه» [رقم ٥٤٥]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢٠/٢]، و[٣٧١/٤]، والطبري في «تهذيب الآثار» مسد عمر [٢٤/١]، من حديث أبي كَبْشَةَ السُّلُوي عن سهل بن أبي الحنظلية رضي الله عنه، ونقط أبي داود «مَنْ سَأَلَ شَيْئًا وَعِنْدَهُ مَا يُعْطِيهِ فَإِنَّمَا يَسْتَكْبِرُ مِنْ جَنَرِ جَهَنَّمَ» فألوا يا رَسُولَ اللَّهِ، وما يُعْطِيهِ؟ قَالَ: مَا يُعْطِيهِ، أَوْ يُعْطِيهِ.

قال الصدر المصاوي «رواه أبو داود ولم يصححه ولا المصيري» ينظر «كشف الصالحين والتفاسير» في تخريج أحاديث الفصاوي للصدر المصاوي [١١٦/٢].

بسم الله الرحمن الرحيم

وَرَوَى أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ: إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَأَلَ [١٨٣/١] وَلَهُ قِيَمَةُ أُوقِيَّةٍ، فَهُوَ مُلْحِفٌ»^(١).

وَرَوَى أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ: إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكَثُّرًا، فَإِنَّمَا هُوَ جَمْرٌ، فَلْيَسْتَقِلَّ مِنْهُ، أَوْ لِيُكْنِزْ»^(٢).

وَرَوَى أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ: إِلَى عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ، أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَمِعَهُ يَقُولُ: «مَنْ سَأَلَ مِنْكُمْ وَعِنْدَهُ أُوقِيَّةٌ، أَوْ عِدْلُهَا»^(٣)؛ فَقَدْ سَأَلَهَا الْخَافَا»^(٤).

قَالَ الطَّحَاوِيُّ: وَالْأُوقِيَّةُ: أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا^(٥).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة باب من يعطى من الصدقة وحده النبي [رقم ١٦٢٨]، والسنن في كتاب الزكاة من المصحف [رقم ٢٥٩٥]، وأحمد في المسند [٧/٣]، وابن خزيمة في صحيحه [رقم ٢٤٤٧]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢٠/٢]، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وعنه الجميع - سوى ابن خزيمة - «فَقَدْ أَلْحِفَ» يدل «هُوَ مُلْحِفٌ» قال العيني «إسناده صحيح» ينظر «معجم الأفكار» للعيني [٥١/٨].

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة باب كراهه المسألة للناس [رقم ١٠٤١]، وابن أبي شيبة [رقم ١٠٦٧٣]، وعنه ابن ماجه في كتاب الزكاة باب من سأل عن ظهر غنى [رقم ١٨٣٨]، وأحمد في المسند [٢٣٦/٢]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢٠/٢]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أي مثلها هي القيمة. كذا جاء في حاشية: ٤٨.

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم ١٨١٦]، ومن طريقه أبو داود في كتاب الزكاة / باب من يعطى من الصدقة وحده النبي [رقم ١٦٢٧]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ١٢٩٨٨]، وكذا السنن في كتاب الزكاة / باب إذا لم يكن له دراهم وكان له عدلها [رقم ٢٥٩٦]، وأحمد في المسند [٣٦/٤]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢١/٢]، من طريق زَيْدِ بْنِ أَسَدٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ رضي الله عنه.

قال العيني «إسناده صحيح، ورجاله كلهم رجال الصحيح». ينظر «معجم الأفكار» للعيني [٥٣/٨].
(٥) ينظر «شرح معاني الآثار» للطحاوي [٢١/٢].

قَالَ. قَالَ. وَلَا يَذْفَعُ الشَّرْكَى رِكَنُهُ إِلَى أَبِيهِ وَحْدَهُ وَإِنْ عَلَا، وَلَا إِلَى

تجارية الرياض

فأقول. أكثر ما في هذه الأحاديث كراهية السؤال، وبحسب تكرهه، فلم يدرم من كراهية السؤال كراهية الأحد، فلا تُكره الأحد، إذا لم يملك ما يساوي نصيباً؛ لأن النبي ﷺ جعل في حديث معاذ الناس صنفين أعياء وفقراء، ومن لم يملك نصيباً لا يجب عليه الزكاة؛ لأنه ليس بغيري، فيكون من حمة الفقراء؛ فتحور له أخذ الصدقة.

وَقَالَ الشَّيْخُ (٦٠٧٣ م) أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ «وَقَدْ كَانَتْ الصَّدَقَاتُ تُخْمَلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَيُعْطِيهَا أَهْلَ الصُّفَّةِ^(١)، وَهُمْ أَقْرِبَاءُ يُحْضَرُونَ الْعَزَافَةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَيُقَاتِلُونَ، وَمِنْهُ عَصِرُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا يَتَصَدَّقُ عَلَى الْفُقَرَاءِ الْأَصْحَاءِ، وَيُعْطَوْنَهُمْ رَكَوَاتٍ أَمْوَالِهِمْ مِنْ غَيْرِ تَكْبِيرٍ مِنْ أَحَدٍ مِنْ سَلَفٍ وَالْحَنَفِ عَلَى دَعْوِهِ؛ فَصَارَ إِجْمَاعًا»^(٢).

والحاصل في حِلِّ الرُّكَاةِ: أنها لا تَحِلُّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ لِمَنْ كَانَ عِنْدَهُ عَدَاءٌ وَعِشَاءٌ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ: لا تَحِلُّ لِلصَّحِيحِ الْبَدَنِ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ: لا تَحِلُّ لِمَنْ مَلَكَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ: لا تَحِلُّ لِمَنْ مَلَكَ خَمْسِينَ دِرْهَمًا وَعَدِيدًا. تَحِلُّ لِمَنْ مَلَكَ مِ دُونَ الْمِئَتَيْنِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ: وَلَا يَدْفَعُ الْمُزَكِّيُّ^(٣) رِكَاتَهُ إِلَى أَبِيهِ وَجَدِّهِ وَإِنْ عَلَا، وَلَا إِلَى

(۱) المشاهیر من أصحاب الصفۃ أبو ذر الغفاری، عمار بن یاسر، سلمان الفارسی، صہیب، بلال، حباب بن الارت، حذیفہ بن یمان، أبو سعید الخدری، بشیر بن الحصاصیہ، أبو مؤہبہ مولی رسول اللہ ﷺ کذا فی «لابحاح» لمطوری کذا جاء فی حاشیہ ۳۴۵

(٧) ينظر الشرح المختصر الطحاوي، للجصاص، [٣٩٣، ٢ - ٣٩٤]

(٢) وقع بالأصل «المؤذي» وكتب من م، د، هـ، ز، واو، و، ع، واثنا، وهو الموافق لما في «الهداية» بقرعة غياثي [١١١/١]

وَلَدِهِ وَوَلَدَ وَلَدِهِ وَإِنْ سَعَلَ، لِأَنَّ مَنَافِعَ الْأَمْلاكِ بَيْنَهُمْ مُتَّصِلَةٌ فَلَا يَتَحَقَّقُ التَّمْلِيكُ عَلَى الْكَمَالِ وَلَا إِلَى أَمْرَائِهِ؛ لِإِلْتِزَامِكَ فِي الْمَنَافِعِ عَادَةً.

وَلَا تَدْفَعُ الْمَرْأَةُ إِلَى زَوْجِهَا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ

عَنْ أَبِيهِ

وَلَدِهِ وَوَلَدَ وَلَدِهِ وَإِنْ سَعَلَ، أَيُّ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُّورِيُّ: «وَلَا يَدْفَعُ الْمَرْكَبُ رِكَائَهُ إِلَى هَؤُلَاءِ»^(١)

قَالَ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ^(٢): «وَيُعْطَى رِكَائُهُ مِنْ سَوَاهِمِ مِنَ الْقَرَابَةِ، وَهَذَا لِأَنَّ الرَّجُلَ عَلَيْهِ هُوَ الْإِحْرَاقُ الصَّحِيحُ عَنْ مَلِكِهِ، وَفِي الدَّفْعِ إِلَى هَؤُلَاءِ لَمْ يُوجَدِ الْإِحْرَاقُ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ مَلِكَ هَؤُلَاءِ أُجْرِيَ مَخْرَجُ مَلِكٍ نَفْسِهِ، وَلِهَذَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُمْ، فَصَارَ وَضْعُ لِرَكَّةٍ بِهِمْ كَوَضْعِهَا فِي نَفْسِهِ؛ فَلَا يَجُوزُ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ رَضِيَ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»^(٣).

قَوْلُهُ: «وَلَا تَدْفَعُ الْمَرْأَةُ إِلَى زَوْجِهَا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ»

[٥٧٣ م] اعلم: أَنَّ دَفْعَ الرُّوحِ رَكَّةً مَالَهُ إِلَى الْمَرْأَةِ لَا يَحُوزُ إِجْمَاعًا، أَمَّا دَفْعُ الْمَرْأَةِ إِلَى زَوْجِهَا، فَقَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: لَا يَجُوزُ أَيْضًا^(٤).

(١) ينظر «محضر القدوري» [٥٩/م]

(٢) ينظر «الكافي» للحاكم الشهيد [٢٣/ق]

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الإجارة باب في الرجل يأكل من مال ولده [٣٥٣٠/م]، وابن ماجه في كتاب التجارات/ باب ما للرجل من مال ولده [٢٢٩٢/م]، وأحمد في «المسند» [١٧٩/٢]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [١٥٥٢٦/م]، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رَضِيَ

قال المصنف «رجال ثقاة» ينظر: «مذهب الأفكار» للمصنف [٥٠٩/١٤].

(٤) قال في «النصائح» ورجع صاحب «الهداية» وعمره من الإمام، واعتمد النسخة وبرهان الشريعة ينظر «الأصل» [١٤٩/٢]، «الجامع الصغير» [١٢٣/م]، «المبسوط» [١١/٣]، «بدائع الصنائع» [٤٠/٢]، «النصائح والترجيح» [٢٠١/م]، «الاختصار» [١٢٠/١]، «تيسير الحقائق»

عبد النبي

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ يَجُوزُ، وَهَذَا أَحَدُ الشَّافِعِيِّ^(١)

وَجْهٌ قَوْلُهُمَا: مَا زَوَى الْبَحَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» مُسْتَدًا إِلَى رَبِّبِ امْرَأَةٍ عِنْدَ اللَّهِ
بِنِ مَسْعُودٍ قَالَتْ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ، فَرَأَيْتُ الشَّيْءَ ﷺ قَالَ: «تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ
حُلِيِّكُنَّ»، وَكَانَتْ رَبِّبُ تُفَيْقُ عَلَى عِنْدِ اللَّهِ، وَأَتَانِي فِي جَوْهَرٍ، فَذَلْتُ عِنْدَ اللَّهِ
سَلَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيْخَرِي عَنِّي أَنْ أُتِيقَ عَلَيْكَ وَعَلَى أَثَمٍ فِي جَوْهَرِي؟ فَقَالَ:
سَلِّي أَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ، فَأَنْطَلَقْتُ إِلَى الشَّيْءِ ﷺ، فَوَجَدْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى
الْبَابِ، حَاجَتُهَا مِثْلُ حَاجَتِي، فَمَرَّ عِيسَى بِلَالٍ، فَقُلْتُ: سَلِ الشَّيْءَ ﷺ أَيْخَرِي عَنِّي
أَنْ أُتِيقَ عَلَى زَوْجِي، وَأَتَانِي لِي فِي جَوْهَرِي؟ فَقُلْنَا لَا تُخْبِرِي. فَدَخَلَ فَسَأَلَهُ،
فَقَالَ: «مَنْ هُمَا؟» قَالَ: رَبِّبُ، قَالَ: «أَيُّ الرِّبَائِبِ؟» قَالَ: امْرَأَةٌ عِنْدَ اللَّهِ بِنِ
مَسْعُودٍ. فَقَالَ: «نَعَمْ، لَهَا أَجْرَانِ، أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ»^(٢) وَرَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ
أَيْضًا فِي «شَرْحِ الْأَثَارِ».

وَوَجْهٌ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الْمَسَائِعَ بَيْنَ الرُّوحَيْنِ مُتَصِفَةٌ، أَلَّا تَرَى أَنَّ دَفْعَ
لِرُوحٍ إِلَيْهَا لَا يَجُوزُ بِإِلْتِقَاقٍ؟ فَكَيْدَا لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَيْهِ لِهَذَا الْمَعْنَى، لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ
الْإِخْرَاجُ الصَّحِيحُ؛ وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ

[٢/٧٤م] فَإِنْ قُلْتُ: إِنْ لَمْ يَجُزْ دَفْعُ الرُّوحِ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ مَفْقَتَهَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ،

١ - [٣٠١/١]، «الباب في شرح الكتاب» [١٥٦، ١]، «رد المحتار» [٣٤٦/٢]

(١) ينظر: «الحاوي الكبير» للماوردي [٥٣٧/٨] وانتهيب في هذه الإمام الشافعي «للبحري» [٢١٠/٥].

(٢) أخرجه البحاري في كتاب الزكاة / باب الزكاة على الروح والأبدان في البحر [رقم / ١٣٩٧]،
ومسلم في كتاب الزكاة / باب فصل بشفقة الصدقة على الأعراس والزوج والأولاد والوالدين ولو
كانوا مشركين [رقم / ١٠٠٠]، و«طحاوي في شرح معاني الآثار» [٢٢/٢]، من حديث ربيب
امرأة عبد الله بن مسعود ؓ.

.....

ولا نجب^١ | ١٨٤ | نفقة الروح على المرأة، فيسبى أن يتحور دفعها إليه.

قلت: لا نسلم أن عنة منع الجوار: وحبس النفقة؛ ألا ترى أن نفقة الأحم
تجب على الأب، ومع هذا يتحور دفع الركة منه إليها؟

والجواب عن الحديث: أن ريت كانت صاع البدن^(١)، ولم تكن لها مال
يجب عليها فيه الركة، فكانت صدقتها على عبد الله بائنة لا فريضة؛ ألا ترى أنها
سألت عما كانت تنفق على عبد الله وأبنائه لها في حجرها؟ ومعلوم أن صدقة
الشخص إذا كانت فريضة لا يتحور وضعها في ولده؛ فعلم بذلك أنها كانت بائنة

وقد دل على هذا ما روى الطحاوي في «شرح الآثار»، بإساده إلى ربيعة^(٢)
امرأة عبد الله بن مسعود، وكانت امرأة صاعاً^(٣)، وليس لعبد الله بن مسعود مال،
فكانت تنفق عليه وعلى ولده منها فقالت لقد شعلتني والله أنت وولدك عن
الصدقة فما أستطيع أن أتصدق معكم بشيء، فقال: ما أحب إن لم يكن لك في
ذلك أجر أن تقضي. فسألت رسول الله ﷺ هي ومرو، فقالت يا رسول الله: إني
امرأة ذات صنعة أبيع منها وليس يولدي ولا يزوجي^(٤) شيء [٥٧٤/١] فسئلوني

(١) صاع البدن أي حادثة ماهرة بعمل البدن، يقال: امرأتان صاعقان، ونسوة صنغ، ككتب

ينظر «القاموس المحيط» [ص ٧٣٩، مادة صغ]

وحاء في حاشية ٢٨١ و٢٨٢ | رجل صنغ وامرأة صناع.

(٢) وقع عند الطحاوي «ربيعه»، وهكذا هو عند جماعة ممن أخرجوا هذا الخبر، وكلاهما مشهور
وارد، أصح «رباعه»، «ربيعه»، ينظر «الأسماء المبهمة في الأبناء المحكمه» للمحيط البغدادي
[٥٢٦، ٥٢٥/٨]

(٣) يقال رجل صنغ وامرأة صناع، إذا كان لهما صنعة يعملانها بأيديهما ويكسبان بها ينظر «النهاية»
في غريب الحديث لابن الأثير [٥٦/٣، مادة: صنغ].

(٤) وقع بالأصل «زوجي» والفتى من «اب»، و«را»، و«وا»، و«ت»، و«م»

لِمَا ذَكَرْنَا. وَقَالَا: تَدْفَعُ، لِقَوْلِهِ ﷺ «لَكَ أَخْرَانِ أُخْرُ الصَّدَقَةِ وَأُخْرُ الصَّنَةِ»
قَالَهُ لِامْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ سَأَلَتْهُ عَنِ التَّصَدُّقِ عَلَيْهِ. قُلْنَا هُوَ
مَحْمُولٌ عَلَى السَّاعَةِ.

قَالَ: وَلَا يَدْفَعُ إِلَى مُكَاتِبِهِ، وَمُدَبِّرِهِ، وَأُمِّ وَلَدِهِ، لِفَقْدَانِ التَّمْيِيزِ، إِذْ
كُنْتُ الْمَمْلُوكُ لِسَيِّدِهِ، وَهُوَ حَقٌّ فِي كَسْبِ مُكَاتِبِهِ فَلَمْ يَتِمَّ التَّمْيِيزُ.

﴿عَنْ أَبِي بَكْرٍ﴾

وَلَا أَتَصَدَّقُ فَهَلْ لِي بِهِمْ أُخْرٌ؟ فَقَالَ: «لَكَ فِي ذَلِكَ أُخْرٌ مَا آتَمَقْتَ عَلَيْهِمْ فَأَتَمَّقِي
عَلَيْهِمْ»^(١)

ففي هذا الحديث أن تلك الصدقة مما لم تكن فيه ركة.

قَالَ الطَّحَاوِيُّ: «وَرِايَةُ»^(٢) هَذِهِ هِيَ رِثَةُ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ، لَا نَعْلَمُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ
كَانَتْ لَهُ امْرَأَةٌ غَيْرُهَا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَوْلُهُ: (لِمَا ذَكَرْنَا)، إشارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ: (لِلْإِشْتِرَاكِ فِي الْمَصَافِعِ)، يَعْنِي: أَنَّ
الْمَصَافِعَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الرُّوْحَنِ عَادَةً، فَلَا يَجُوزُ دَفْعُ الْمَرْأَةِ رِكَاتِهَا إِلَيْهِ، كَمَا لَا يَجُوزُ
دَفْعُهُ إِلَيْهَا.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَدْفَعُ إِلَى مُكَاتِبِهِ وَمُدَبِّرِهِ وَأُمِّ وَلَدِهِ)، وَإِنَّمَا لَا يَدْفَعُ إِلَى هَؤُلَاءِ؛
لِعَدَمِ الْإِحْرَاجِ الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ كَسْبَ الْمَمْلُوكِ لِسَيِّدِهِ؛ فَضَارَ كَأَنَّهُ دَفَعَ إِلَى نَفْسِهِ؛

(١) أخرجه أحمد في «المسند» [٥٠٣/٣]، وابن حبان في «صحيحه» [رقم ٤٢٤٧]، والطبراني
في «المعجم الكبير» [٢٤ رقم ٦٦٧]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢٣، ٢]، والبيهقي
في «السنن الكبرى» [رقم ٧٥٤٩]، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زَيْنَةَ
بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لأن المبيى «إسناد حديث عبيد الله بن عبد الله صحيح، ورجاله كلهم رجال الصحيح»
ينظر «معجم الأفكار شرح لمعاني والآثار» للمعيني [٧٠، ٨]

(٢) عبد الطحاوي «وراية»، وقد مر أن كليهما ليست ينظر «شرح معاني الآثار» [٢٣، ٢]

وَلَا إِلَى عَبْدٍ قَدْ أُعْتِقَ بَعْضُهُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ عليه السلام؛ لِأَنَّهُ بِمِثْلَةِ الْمُكَاتَبِ عِنْدَهُ.

وَقَالَا: يَدْفَعُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ مَذْبُورٌ عِنْدَهُمَا.

وَلَا يَدْفَعُ إِلَى مَمْلُوكٍ غَيْبٍ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ وَاقِعٌ لِمَوْلَاهُ.

وَلَا إِلَى وَلَدٍ غَيْبٍ إِذَا كَانَ صَغِيرًا، لِأَنَّهُ يُعَدُّ غَيْبًا يَتَسَارِ أَبِيهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ كَبِيرًا فَقِيرًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ غَيْبًا يَتَسَارِ أَبِيهِ، وَإِنْ كَانَتْ تَقَفُّهُ عَلَيْهِ.

﴿عَلَيْهِ السَّلَام﴾

عَلَّمَ يَجُوزُ، وَكُنْتُ الْمُكَاتَبِ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ وَعَلَى سَيِّدِهِ، عَلَّمَ يُؤَخِّدُ الْإِخْرَاجُ الصَّحِيحُ، أَمَّا إِذَا دَفَعَ إِلَى مُكَاتَبٍ غَيْرِهِ؛ يَجُوزُ وَإِنْ كَانَ مَوْلَاهُ غَيْبًا؛ لِأَنَّ أَدَاءَ الزَّكَاةِ إِلَى الْغَنِيِّ يَجُوزُ فِي الْجُمُعَةِ، كَالْعَامِلِ الْعَبْدِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ فِي وَطَنِهِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا إِلَى عَبْدٍ قَدْ أُعْتِقَ بَعْضُهُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ)، إِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا - وَهُوَ مُفْعِلٌ - نَصِيحَتُهُ؛ فَلَا يَجُوزُ لِلشَّرِيكِ الْآخَرِ دَفْعُ رَكَاتِهِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَنْعَى لَهُ، فَصَارَ كَالْمُكَاتَبِ.

وَعِنْدَهُمَا: يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ مَذْبُورٌ عِنْدَهُمَا^(١).

قَوْلُهُ: (وَلَا إِلَى وَلَدٍ غَيْبٍ إِذَا كَانَ صَغِيرًا).

قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»^(٢): وَيَجُوزُ صَرْفُ الصَّدَقَةِ إِلَى وَلَدِ الْعَبْدِ إِذَا كَانَ الْوَلَدُ كَبِيرًا وَهُوَ فَقِيرٌ، [١/٣٧٤/٧] وَلَا يَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَيْهِ إِذَا كَانَ صَغِيرًا؛ لِأَنَّهُ تَحْتَ وَلَايَةِ الْآبِ وَمُؤْتَتِهِ، وَلَوْ كَانَ الْإِبْنُ كَبِيرًا وَهُوَ زَمِينٌ^(٣)، أَوْ كَانَتْ امْرَأَةً وَأَبُوهَا غَيْبًا؛

(١) ينظر «المبسوط» [١٢/٣]، «الاجتهاد» [١٢٢/١]، «مجمع الأنهر» [٢٢٥/١]، «رد المحتار» [٣٥٣/٢]

(٢) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للإسبغاني [١٢٤/ق]

(٣) يقال زَمِنَ الشَّخْصُ رَمًا وَزَمَانَهُ قَهْرٌ زَمِنَ مِنْ بَابِ نَعَبَ، وَهُوَ مَرَضٌ يَدُومُ دَمَانًا طَوِيلًا، وَالْقَوْمُ =

وَبِخِلَافِ امْرَأَةِ الْعَبِيِّ، لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ فَقِيرَةً لَا تُعَدُّ عِيَّةً يَتَسَارِ الرُّوحُ،
وَيَقْدَرُ التَّقَرُّ لَا نَصِيرُ مُوسِرَةٍ.

وَلَا يَدْفَعُ إِلَى بَنِي هَاشِمٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «يَا بَنِي هَاشِمٍ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ
عَلَيْكُمْ غُسَالَةَ النَّاسِ وَأَوْسَاحَهُمْ وَعَوَصَكُمُ مِنْهَا بِحُمُسِ الْحُمْسِ»

عبد الله

فَإِنَّهُ يَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَيْهَا وَإِنْ كَانَتْ بِفَقْتِهَا وَاحِدَةً عَلَيْهِ.

وَقَالَ فِي «التُّحْفَةِ»: «يَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَى امْرَأَةِ الْعَبِيِّ إِذَا كَانَتْ فَقِيرَةً، وَكَذَلِكَ
إِلَى الْبَيْتِ الْكَبِيرَةِ الْفَقِيرَةِ لِعَبِيٍّ، وَهُوَ إِخْدَى الرُّوَاتِبِيِّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ؛ لِأَنَّ الرُّوحَ
لَا يَدْفَعُ جَمِيعَ حَوَانِحِ الرُّوَجَةِ وَالْبَيْتِ الْكَبِيرَةِ»^(١)

قَوْلُهُ: (وَلَا يَدْفَعُ إِلَى بَنِي هَاشِمٍ).

وَالدَّلِيلُ فِي تَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ عَلَيْهِمْ: مَا رَوَى صَاحِبُ «السَّنَنِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى
أَبِي زَافِعٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ مِنْ بَنِي مَخْرُومٍ، فَقَالَ لِأَبِي
زَافِعٍ: «اضْحَيْبِي فَإِنَّكَ تُصِيبُ مِنْهَا». قَالَ: لَا، حَتَّى آتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَاسْأَلَهُ، فَأَنَّهُ
فَسَّأَلَهُ، فَقَالَ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّمَا لَا نَجِلُ لَكَ الصَّدَقَةُ»^(٢).

وَرَوَى صَاحِبُ «السَّنَنِ» أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ [١/١٨١: ١٨٢]
ثَمَرَةً، فَقَالَ: «لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا»^(٣).

رَمَنِي مِثْلُ مَرْصِي، وَأَزَتْهُ اللَّهُ فَهُوَ مُرْمَنٌ بِهَرَمٍ «المصباح المير» لمصنوع [١/٢٥٦: مادة رمي]

(١) ينظر «نحوه الفقهاء» لملاء الدين السمرقندي [١/٣٠٠]

(٢) مضمون تحريجه -

(٣) أخرجه البحاري في كتاب اللقطة / باب إذا وجد ثمره في الطريق [رقم / ٢٢٩٩]، ومسلم في

كتاب الزكاة / باب يحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وعلى آلِهِ وهم بنو هاشم وبني المطلب دون

غيرهم [رقم / ١٠٧١]، وأبو داود في كتاب الزكاة / باب الصدقة على بني هاشم [رقم / ١٦٥٢]،

من حديث أنس رضي الله عنه.

بِحِلَافِ التَّطَوُّعِ؛ لِأَنَّ الْمَالَ هَهُنَا كَالْمَاءِ، يَتَدَسَّرُ بِإِسْقَاطِ الْفَرْضِ، أَمَّا
التَّطَوُّعُ فَيَمْتَرِلَةُ التَّرُدِّ بِالْمَاءِ.

عنه المدار

وَرَوَى أَبُو جَعْفَرٍ الطُّحَاوِيُّ فِي «شرح الآثار» بِإِسَادِهِ إِلَى أَبِي عَتَّاسٍ قَالَ:
اسْتَعْمِلَ أَرْقَمُ بْنُ أَرْقَمٍ الرَّهْرِيُّ عَلَى الصَّدَقَاتِ فَاسْتَشَعَ أَبَا رَافِعٍ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ
قَالَ: «يَا أَبَا رَافِعٍ، إِنَّ الصَّدَقَةَ حَرَامٌ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَإِنْ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ
أَنْفُسِهِمْ» (١).

وَفِي «شرح الآثار» أَيْضًا بِإِسَادِهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَخَذَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ
ثَمَرَةً مِنْ ثَمَرِ الصَّدَقَةِ (١٠ ص ٢١) فَأَذِنَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «كَيْفَ كُنْخُ
أَلَيْهَا أَلَيْهَا، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ لَا تَأْكُلُ الصَّدَقَةَ» (٢).

وَفِي «شرح الآثار» أَيْضًا بِإِسَادِهِ إِلَى تَهْرِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ
قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أُتِيَ بِالشَّيْءِ سَأَلَ أَهْلِيَّةً هُوَ أَمَّ صَدَقَةً؟ فَإِنْ قَالُوا: هَدِيَّةٌ،
بَسَطَ يَدَهُ، وَإِنْ قَالُوا: صَدَقَةٌ، قَالَ لِأَصْحَابِهِ: كُلُوا» (٣).

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْقُبٍ فِي «مسند» [رم ٢٧٢٨]، وَالتَّطَوُّعِيُّ فِي «المعجم الكبير» [١١/رقم ١٢٠٥٩]، وَالتُّحَاوِيُّ فِي «شرح معاني الآثار» [٧/٢]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «السنن الكبرى» [رقم ١٣٠٢٣]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: «رَوَاهُ أَبُو يَعْقُبٍ الْمَوْصِلِيُّ بِإِسَادِهِ يَنْظُرُ «إِتِّحَافُ الْحَبِيرَةِ الْمَهْرَةِ» لِلْبُخَارِيِّ [٥٥/٣]

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «كتاب الزكاة» بِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الصدقة للنبي ﷺ» [رم ١٤٢٠]، وَمُسْلِمٌ فِي
«كتاب الزكاة» بِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي «كتاب الزكاة» عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى آلِهِ وَهُمْ بِهَذَا هَاشِمٌ وَهُوَ الْمَطْلَبُ دُونَ
عِيَرِهِمْ [رم ١٠٦٩]، وَالتُّحَاوِيُّ فِي «شرح معاني الآثار» [٩/٢]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «كتاب الزكاة» بِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي «كراهية الصدقة للنبي ﷺ» وَآلِهِ وَمَوَالِيهِ
[رقم ٦٥٦]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «كتاب الزكاة» بِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الصدقة لا تحل للنبي ﷺ» [رم ٢٦١٣]، وَأَحْمَدُ
فِي «المسند» [٥/٥]، وَالتُّحَاوِيُّ فِي «شرح معاني الآثار» [٩/٢]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «السنن الكبرى» =

قال: **وَهُمْ آلُ عَلِيٍّ، وَآلُ عَمَّاسٍ، وَآلُ جَعْفَرٍ، وَآلُ عَقِيلٍ، وَآلُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَمَوَالِيهِمْ.**

أَمَّا هَؤُلَاءِ: فَلِأَنَّهُمْ يُنْسَبُونَ إِلَى هَاشِمٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ وَنِسْبَةُ الْقَبِيلَةِ إِلَيْهِ.

باب من يجوز دفع الصدقة اليه

وفي «شرح الآثار» أيضاً بإساده إلى سنان قال: **أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِصَدَقَةٍ قَرَدَّهَا وَأَتَيْتُهُ بِهَدِيَّةٍ قَبِلَهَا^(١)**

فَدَلَّتْ هَذِهِ الْأَحْبَارُ عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَجُزُّ لِآلِ مُحَمَّدٍ، وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَمَوَالِيهِمْ.

قَوْلُهُ: (وَهُمْ آلُ عَلِيٍّ، وَآلُ عَمَّاسٍ، وَآلُ جَعْفَرٍ، وَآلُ عَقِيلٍ، وَآلُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَمَوَالِيهِمْ^(٢)).

اعلم أَنَّ الْعَبَّاسَ وَالْحَارِثَ^(٣) عَمَّانِ لِلنَّبِيِّ، وَجَعْفَرٌ وَعَقِيلٌ أَخَوَانِ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، وَكُلُّهُمْ يُنْسَبُونَ إِلَى هَاشِمٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ؛ لِأَنَّ رَسُولَنَا ﷺ

= [رقم / ١٣٠٢٩]، من طريق بهر بن حكيم، عن أبيه، عن جده ﷺ به.

قال الترمذي: «حسنٌ بهر بن حكيم حديثٌ حسنٌ عريقٌ» وقال العيني: «إساده حسن»
ينظر: «مجمع الأفكار شرح المعاني والآثار» للمعيني [٥٢٣/٧]

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» [٦/رقم ٦٠٧١]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢/٢٧٣٥]، وابن عبد البر في «المجهول» [٩٩/٣]، والبيهقي في «دلائل النبوة» [٣/٩٨٣]، من حديث سلمان المارسي رحمه الله به.

قال العيني: «إساده صحيح» ينظر: «مجمع الأفكار شرح المعاني والآثار» للمعيني [٥١٣/٧]
(٢) ولد أبو طالب بن عبد المطلب طاب ولا عقب له، وحمراء الجاهلي قتل يوم مؤتة، وعقيلاً وعبيداً، وأشهم فاطمة بنت أسد من هاشم بن عبد مناف، فكان من طالع وعقب عشر سبب، وبين جعفر وعلي بن عشر سبب كذا ذكر الكلبي في «جمهرة النساب» كذا جاء في حاشية «ت»، و«م»، و«و»، وينظر: «جمهرة النساب» للكلبي [١٨/١].

(٣) كان الحارث أكبر أولاد عبد المطلب، وبه كان يكنى كذا قال الكلبي كذا جاء في حاشية «ت»، و«م»، و«و»، وينظر: «جمهرة النساب» للكلبي [١٧/١]

وَأَمَّا مَوَالِيَهُمْ؛ فَلَمَّا رُوِيَ أَنَّ مَوْلَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَأَلَهُ: أَتَحِلُّ لِي الصَّدَقَةُ؟ فَقَالَ: «لَا؛ أَنْتَ مَوْلَانَا».

عنه المصنف

هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ. وَأَبُو طَالِبٍ: عَمُّ النَّبِيِّ ﷺ أَيْضًا.

وَقَبِيلُ لَزِيدٍ بِنِ أَرْقَمَ. «مَنْ أَلَّ مُحَمَّدٌ؟ قَالَ: أَلَّ عَلِيٌّ، وَأَلَّ جَعْفَرٌ، وَأَلَّ عَسَى، وَأَلَّ عَقِيلٌ»^(١).

قَالَ فِي «شَرْحِ الْأَثَارِ»: «وَيَحِلُّ لَهُمْ صَدَقَةُ الْأَوْقَافِ إِذَا سَعَّاهُمْ»^(٢).

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو نَصْرِ: كُلُّ صَدَقَةٍ وَاجِبَةٍ تَحْرُمُ عَلَيْهِمْ، وَلَا تَحْرُمُ عَلَيْهِمْ صَدَقَةُ التَّقْلِ ثُمَّ قَالَ أَصْحَابُنَا: تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِنَبِيِّ الْمُطَّلِبِ، وَلَيْسُوا كَتَبَنِي هَاشِمٍ؛ بَلْ هُمْ كَسَائِرِ قُرَيْشٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: تَحْرُمُ عَلَى بَنِي الْمُطَّلِبِ أَيْضًا^(٣)، [٧٦/٢] وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا جِلَافَ أَنَّ نَبِيَّ أُمَيَّةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ تَحِلُّ لَهُمْ الصَّدَقَةُ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ آلِ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَذَلِكَ بَنُو الْمُطَّلِبِ؛ لِأَنَّهُمْ جَمِيعًا فِي الْقُرْبِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ سَوَاءٌ؛ لِأَنَّ عَبْدَ مَنَافٍ كَانَ لَهُ أَرْبَعَةُ بَنِينَ: هَاشِمٌ، وَالْمُطَّلِبُ، وَتَوْفَلٌ، وَعَبْدُ شَمْسٍ. وَيُقَالُ قُرَيْشٌ أَوْلَادُ النَّصْرِ بْنِ كِنَانَةَ، أُحْدِثَ مِنَ التَّقْرِشِ، وَهُوَ التَّكْسُثُ.

(١) وقع بالأصل فهو «والميت من «ف»، «ر»، «و»، «و»، «و»، «و».

(٢) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم / باب من فضائل علي بن أبي طالب ﷺ [رقم / ٢٤٠٨]، والثنائي في «السالكين» [رقم / ٨١٧٥]، وأحمد في «المسند» [٣٦٦/٤]، وعبد الرزاق في «مصنفه» [رقم / ٦٩٤٣]، ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» [٥ / رقم / ٥٠٢٣]، وابن المنذر في «الأوسط» [٤٦/٨]، من حديث يزيد بن أرقم رضى الله عنه.

(٣) ينظر: «شرح معاني الآثار» للطحاوي [٦/٢].

(٤) ينظر «الأم» للشافعي [٢٠١/٢] «والنبيه في اللغة الشافعي» للشيرازي [ص / ٦٤].

بمخلاف ما إذا أغتق القرشي عندا نصرانياً، حيث يؤخذ منه الجزية،
ويُعتبر حال المفتق، [٥٧١] لأنه القياس والإلحاق بالمؤلى بالنص وقد حص
الصدقة.

عنه

فإن قلت: إن النبي ﷺ أدخل بني المطلب في سهم ذوي القربى كسبي
هاشم، ولم يدخل سائر بطون قرشي.

قلت: نعم، لكن لا للسب بل للنصرة؛ ألا ترى أن عثمان بن عفان رضي الله
تعالى عنه وهو من بني عبد شمس^(١) - جاء مع جبير بن مطعم^(٢) - وهو من بني
مؤمل - إلى النبي ﷺ وقال للنبي ﷺ: هؤلاء بنو هاشم يصلهم الله تعالى بك،
فما بالنا وبنو المطلب؟ وإنما نحن وهم في السب شيء واحد، فقال: «إنهم لم
يفارقونا في جاهلية، ولا إسلام»^(٣).

فدل على أنه ﷺ أعطاهم للنصرة؛ بخلاف تحريم الصدقة؛ فإنه يحتصر
بالقربة من هاشم لا بالنصرة؛ ألا ترى أن من كان مفارقاً لرسول الله ﷺ في
الجاهلية والإسلام من بني هاشم - وهم: أبو لهب وولده في زمن النبي ﷺ - قد
دخل من أسلم منهم في حرمة الصدقة؛ لكونه هاشمياً.

قوله: (بمخلاف ما إذا أغتق القرشي عندا نصرانياً، حيث يؤخذ منه الجزية،
ويُعتبر حال المفتق)، [٥٧١ م] وهذا جواب سؤال مقدر: بأن يقال: كيف الحق

(١) هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أبيه بن عبد شمس بن عبد مناف كما جاء في حاشية ٥٨،
و ٥٩ م.

(٢) هو جبير بن مطعم بن عدي بن عبد مناف كما جاء في حاشية ٥٩ م.

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الحراج والعمى والإمارة/ باب في بيان مواضع قسم الحسن وسهم ذي
القربى [رقم: ٣٩٨٠]، والسنائي في كتاب قسم العمى [رقم: ٤١٣٧]، وأحمد في المسند
[٨١/٤]، وابن أبي شيبة [رقم: ٣٦٨٧٥]، من حديث جبير بن مطعم رضي الله به
قال ابن الملقن «هذا الحديث صحيح» ينظر «البدع المنيرة» لابن الملقن [٣١٧/٧].

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَمُحَمَّدٌ إِذَا دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى رَجُلٍ يَظُنُّهُ فَقِيرًا، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ غَنِيٌّ أَوْ هَاشِمِيٌّ أَوْ كَافِرٌ، أَوْ دَفَعَ فِي ظُلْمَةٍ قَبَانَ أَنَّهُ أَبَوُهُ أَوْ ابْنُهُ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْيَمَ

مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ بِهِمْ فِي حُرْمَةِ الصَّدَقَةِ، وَلَمْ يُلْحَقْ مَوْلَى الْقُرَشِيِّ بِهِ فِي مَنَعِ أَحَدِ الْجَزِيَةِ، إِذْ لَا يَجُوزُ وَضْعُ الْجَزِيَةِ عَلَى الْقُرَشِيِّ، وَيَجُوزُ وَضْعُهَا عَلَى عَبْدِهِ النَّصْرَانِيِّ إِذَا أَعْتَقَهُ.

فَقَالَ فِي جَوَابِهِ: اعْتَارَ (١) حَالِ الْمُتَقَرِّبِ هُوَ الْقِيَاسُ، وَإِنَّمَا تَرَكَ الْقِيَاسُ فِي مَوْلَى الْهَاشِمِيِّ؛ حَيْثُ أُلْحِقَ بِالْهَاشِمِيِّ بِالنَّصْرِ، وَقَدْ وَرَدَ النَّصْرُ حَاصًّا فِي الصَّدَقَةِ، فَاقْتَصَرَ عَلَى مَوْرِدِ النَّصْرِ؛ لَوُرُودِهِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ.

وَلَيْسَ مَعْنَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الْقُرَشِيَّ لَا تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ، وَكَذَا لِمَوْلَاهُ، وَلَا يَجُوزُ وَضْعُ الْجَزِيَةِ عَلَيْهِ، فَكَانَ يَسْعَى أَنْ لَا تُوَضَعَ عَلَى عَبْدِهِ النَّصْرَانِيِّ إِذَا أَعْتَقَهُ؛ لِأَنَّ الْقُرَشِيَّ تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ وَكَذَا لِمَوْلَاهُ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ، وَبَنِي مُوَفَّلٍ تَحِلُّ لَهُمُ الصَّدَقَةُ بِالْإِتْدَاقِ.

وَمِنْ بَنِي الْمُطَّلِبِ خِلَافٌ ذَكَرْنَاهُ؛ فَعِنْدَنَا: تَحِلُّ، وَهُمْ قُرَيْشٌ وَإِنَّمَا حُرِّمَتْ الصَّدَقَةُ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ؛ لِمَكَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَلْ مَعْنَى كَلَامِهِ مَا بَيَّنَّاهُ؛ فَافْهَمْ.

وَلَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ: بِخِلَافِ مَا إِذَا أُعْتِقَ الْهَاشِمِيُّ مَكَانَ الْقُرَشِيِّ؛ لَكَانَ أَوْلَى، وَلَمْ يَبْقَ الْحَيَالُ فِي قُلُوبِ الْمُخْطَلِينَ.

قَوْلُهُ: (قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمُ اللَّهُ)، إِذَا دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى رَجُلٍ يَظُنُّهُ فَقِيرًا، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ غَنِيٌّ، أَوْ هَاشِمِيٌّ، أَوْ كَافِرٌ، أَوْ دَفَعَ فِي لَيْلَةٍ مُطْلِمَةٍ؛ قَبَانَ أَنَّهُ أَبَوُهُ أَوْ ابْنُهُ؛ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ^(١).

(١) قَالَ فِي «التَّصْحِيحِ»: قَالَ فِي «النُّعْمَةِ» وَالْأَوَّلُ جَوَابُ ظُلْمِ الرِّوَايَةِ، وَمَعْنَى حَالِهِ الْمَحْبُوبِ.

بابه البيان

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ عَلَيْهِ لَاعِدَّةٌ، وَأَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ مِثْلُ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ، وَالْآخَرُ مِثْلُ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ كَذَا قَالَ [١٠٧٧] الشَّيْخُ أَبُو نَصْرِ بْنِ عَبْدِادِي^(١).

وَالْمُرَادُ مِنَ الْكَافِرِ الدُّمِيُّ، وَهُوَ صَرَّحَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «شَرْحِ مَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ»^(٢).

وَقَالَ صَاحِبُ «التَّحْفَةِ» «وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ أَنَّهُ خَرِيٌّ، أَوْ خَرِيٌّ مُسْتَأْمَرٌ، لَا يَجُوزُ»^(٣).

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ «رَوَى أَصْحَابُ «الْأَمَالِيِّ»: عَنْ أَبِي يُوسُفَ، عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ فِي الْكَافِرِ وَالْأَسِيِّ ثُمَّ قَالَ: وَالصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِهِ هُوَ الْأَوَّلُ»^(٤)، أَيِ: الصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ هُوَ عِزُّ الْإِعَادَةِ.

وَمَعْنَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ: عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ، أَيِ: يَجِبُ عَلَيْهِ أَدَاءُ الرِّكَاتِ ثَلَاثًا، وَلَا يَقَعُ الْأَوَّلُ عَنِ الرِّكَاتِ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَجِبُ اسْتِرْدَادُ مَا أَدَّى، لِأَنَّهُ لَا يَرُدُّ بِالِإِنْفَاقِ؛

= وَالنَّاسِي وَغَيْرَهُمَا. يَنْظُرُ «لِمَبْرُوط» [١٢/٣]، «الْأَحْيَاء» [١٢٣/١]، «الصَّحِيحُ وَالْمُتَّجِع» [ص ٢٠١]، «تَحْفَةُ الْمُفَقِّهَاء» [٣٠٥/١]، «الْبَابُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ» [١٥٧/١]، «رَدُّ الْمَخْطُوءِ» [٣٥٣/٣]

(١) يَنْظُرُ «الْبَحَاوِيُّ الْكَبِيرُ» لِلسَّارُودِيِّ [٣٠٥/١٥] وَاحْتِجَ الْعَسَاءُ فِي مَعْرِفَةِ مَنَاصِبِ الْمُفَقِّهَاءِ بِالْمَعَالِ الشَّافِعِيِّ [١٤١/٣].

(٢) يَنْظُرُ «شَرْحُ مَخْتَصَرِ الْمَدِينِيِّ» لِلْإِطْلَعِ [١٤٨/١].

(٣) هُوَ بِمَعْنَاهُ فِي «شَرْحِ مَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» لِلْجَهْمِيِّ [٣٨٤/٢].

(٤) يَنْظُرُ «تَحْفَةُ الْمُفَقِّهَاءِ» لِغُلَامِ الدِّينِ السَّمُرْقَنْدِيِّ [٣٠٥/١].

(٥) يَنْظُرُ «شَرْحُ مَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» لِلْجَهْمِيِّ [٣٩٦-٣٩٧].

.....
 غايه البيان

لأن فساد جهة الركاة، لا ينقص الأداء.

وجه قول أبي يوسف أن من لا يحور الدفع إليه مع العلم بحاله لا يحور الدفع إليه إذا جهل حاله، كالعمد والمكاتب.

وجه قولهما ما روى البخاري رحمه الله تعالى في «الصحيح»: بإسناده إلى معمر بن يزيد قال: سألت رسول الله ﷺ أن وأبي وجدي، وخطب علي فأناخني، وكان أبي^(١) يريد أخرج دأير يصدق بها، فوضعها عند رجل في المسجد، فجئت فأحدثها، فأتيتها بها، فقال: والله ما بينك أزدت، فحاصمته إلى رسول الله ﷺ، فقال: «لَكَ مَا مَوْتِ يَا يَزِيدُ، وَلَكَ مَا أَحَدْتَ يَا مَعْرُ»^(٢).

والدليل على صحة مذهبهما، أن الصدقة على هؤلاء تقع صحيحة بحال من الأحوال من غير ضرورة، كما في التطوع، فجاز أن تقع صحيحة إذا أداها باجتهاد، كالصلاة إلى غير [م. ٥٧٧. ٢] جهة الكعبة لما وقعت صحيحة بحال من الأحوال من غير ضرورة، جازت إذا أداها باجتهاد وإن تبين أنها كانت إلى غير جهة الكعبة.

فإن قلت: الصلاة في الثوب النجس حال عدم الماء تجوز، ولو صلى باجتهاد على أنه طاهر، ثم تبين أنه نجس يلزمه الإعادة، فيسعي أن تفرقه الإعادة في الصدقة على هؤلاء؛ إذا تبين حالهم.

قلت: هذا لا يرد على تعليلنا، لأننا قلنا: الصدقة على هؤلاء تقع صحيحة

(١) وقع بالأصل «مكان أبي» وفي «ف» «وكان أبوه» وانضبت من «و» و«م»، وهو الموافق لما عند البخاري

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الركاة، باب إذا تصدق على ابنه وهو لا يشعر [رقم / ١٣٥٦]، وأحمد في «المسند» [٤٧٠/٢]، والدارمي في «سننه» [رقم / ١٦٣٨]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم / ١٣٠٣٢]، من حديث معمر بن يزيد السلمي رحمه الله به

لِيُظْهِرَ خَطْبَهُ بَيِّنِينَ وَإِنْ كَانَ الْوُقُوفُ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَصَارَ كَالْأَوَانِي وَالثِّيَابِ، وَلَهُمَا حَدِيثٌ مَعْنَى مَنْ يَرِيدُ هَذَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ فِيهِ: أَيَا يَرِيدُ لَكَ مَا نَوَيْتَ، وَيَا مَعْنَى لَكَ مَا أَحَدْتُ، وَقَدْ دَفَعَ إِلَيْهِ وَكَيْلُ أَبِيهِ صَدَقَتُهُ، وَلِأَنَّ الْوُقُوفَ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بِالْإِجْتِهَادِ دُونَ الْقَطْعِ، فَيَسَى الْأَمْرَ فِيهَا عَلَى مَا يَقَعُ عِنْدَهُ، كَمَا إِذَا اشْتَكَيْتَ عَلَيْهِ الْقِتْلَةَ.

وَعَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي غَيْرِ النَّبِيِّ أَنَّهُ لَا يَخْرِبُهُ، وَلِظَاهِرِهِ هُوَ الْأَوَّلُ

— رحمه الله —

مِنْ غَيْرِ صَرُورَةٍ، وَالصَّلَاةُ فِي الثَّوْبِ النَجِسِ لَا تَجُوزُ، لِأَنَّهَا وَقَعَتْ صَرُورَةً عَدَمُ الْمَاءِ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَنَّهُ نَجِسٌ، لَا يُجْزِيهِ لِعَدَمِ الصَّرُورَةِ، بِحِلَالِ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ، لِأَنَّهَا تَجُوزُ إِذَا دُفِعَتْ^(١) إِلَى هَؤُلَاءِ مِنْ غَيْرِ صَرُورَةٍ، كَمَا إِذَا صَلَّى الرَّجُلُ تَطَوُّعًا إِلَى غَيْرِ جِهَةِ الْكَعْبَةِ، يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ صَرُورَةٍ.

قَوْلُهُ: (وَصَارَ كَالْأَوَانِي وَالثِّيَابِ)، أَي: صَارَ الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَالْحُكْمِ فِي الْأَوَانِي وَالثِّيَابِ، يَعْنِي: إِذَا تَوَضَّأَ مِنْ إِسَاءٍ نَجِسٍ عَلَى اجْتِهَادٍ أَنَّهُ طَاهِرٌ، وَصَلَّى فِي ثَوْبٍ نَجِسٍ عَلَى اجْتِهَادٍ أَنَّهُ طَاهِرٌ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ نَجِسٌ، يَلْزُمُهُ الْإِعَادَةُ.

قَوْلُهُ: (فِيهَا)، أَي: فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ (عِنْدَهُ)، أَي: عِنْدَ الدَّفْعِ.

قَوْلُهُ: (وَعَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - فِي غَيْرِ النَّبِيِّ أَنَّهُ لَا يَخْرِبُهُ)، أَي: فِيمَا إِذَا بَانَ أَنَّهُ هَاشِمِيٌّ، أَوْ كَافِرٌ، أَوْ أَنَّهُ أَبَوٌ، أَوْ أَبٌ.

قَوْلُهُ: (وَالظَّاهِرُ هُوَ الْأَوَّلُ)، أَي: ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ هُوَ الْإِجْرَاءُ فِي الْكُلِّ.

(١) وقع بالأصل «وقعت» والمثبت من «ف»، «وقر»، «وقو»، «وقت»، «وأم».

وهذه إذا تحرى مدفع ، وفي أكثر رأيه أنه مضرف ، أما إذا شك فلم يتحرر
أو تحرى ودفع وفي أكثر رأيه أنه ليس بمضرف ؛ لا يُخرجه إلا إذا علم أنه
فقير ، هو الصحيح .

ولو دفع إلى شخص ثم علم أنه عبده أو مكاتبه ؛ لا يجزيه ؛ لإعدام

عنه سائر

قوله : (وهذه إذا تحرى مدفع وفي أكثر رأيه أنه مضرف) ، أي : هذا الحكم
— وهو عدم لزوم الإعادة على المدفع — فيما إذا اجتهد ، وغلب رأيه على أن المدفع
[١٧٨٠] إليه مضرف ؛ لأنه قال : دفع الزكاة إلى رجل بطئه فقيرا ، والظن عبارة عن
غلبة الرأي ، أما إذا وقع الشك ولم يجهز أنه عبي أم فقير ، فدفع ، لا يُخرجه ؛ إلا
إذا ظهر صوابه يقينا ، أو باكر رأيه ؛ فحينئذ يحوز ، وبه صرح في « شرح
الطحاوي » (١) .

وكذا إذا تحرى ووقع أكثر رأيه أنه ليس بمضرف ، فدفع مع ذلك ؛ لا يُخرجه ؛
إلا إذا ظهر أنه فقير ، أو أجني يقيم ، أو بدليل عايب ، وذلك لأن الواجب عليه
الصرف إلى فقير يقع عليه تحريه ، فإذا ترك التحري ، أو وقع أكثر رأيه أنه ليس
بمضرف ؛ فقد دفع ؛ لترك العامر به طاهرا ؛ إلا إذا تبين صوابه ؛ فحينئذ يحوز ؛
لإطلاق الظاهر بالحقيقة .

قوله : (ولو دفع إلى شخص ثم علم أنه عبده أو مكاتبه ؛ لا يجزيه) ، وكذا
إذا ظهر أنه مُنبره ، أو أم ولديه . وبه صرح في « شرح الطحاوي » . وهذا لأنه لم
يوجد الإخراج عن ملكه ، فصار كأنه غرله عن سائر أمواله ولم يدفع ؛ لأن العبد
وما في يده لمولاه ، والمكاتب عند ما بقي عليه درهم ، بخلاف المسألة الأولى ؛
حيث وجد الإخراج عن ملكه .

(١) ينظر « شرح مختصر الطحاوي » للإمام جلي [١٢٥/١]

التخليل، لعدم اهلية الملك وهو تركن على ما مر

ولا يجوز دفع الزكاة إلى من يملك مضافاً من أي مال كان، لأن لغير

شعبة الدين

وهذا هو الجواب عن قياس أبي يوسف - رحمه الله تعالى - في المسألة الأولى بقوله: كالعبد والمكاتب.

قوله: (على ما مر)، إشارة إلى قوله، (يفقدان التخليل)، إذ كنت المملوك لسيده، وله حق في كسب مكائبه، فلم يتم التخليل.

قوله: (ولا يجوز دفع الزكاة إلى من يملك مضافاً من أي مال كان)، يعني سواء كان من التقيين أو من العروص، أو من السوائيم، وهذا لأن [٢٧٨٠] تصرف الزكاة هو الفقير، ومالك النصاب فاصلاً عن حاجته الأصلية: غنى، فلا يكون مضافاً.

ولا يشترط كون المال تامياً لجزم ما الصدقة؛ لأن الجزمان بالعاء، وهو ينصل بالتاميم وغير التاميم، ولهذا يجب صدقة البطر والأصحية، وإنما الساء شرط لوجوب الزكاة، وليس كلاً منها فيه، وإنما اشترطاً كون النصاب فاصلاً عن حاجته الأصلية؛ لما روى الحاكم الشهيد في «مختصر الكافي»: عن الحسن البصري قال: «إن الصدقة تجعل للرجل، وهو صاحب عشرة آلاف درهم! [قيل] (٣): وكيف ذلك؟ قال يكون له الدار، والحاديم، والكراع، والسلاح».

(١) وقع بالأصل «يفقدان» والمثبت من «اف»، «واف»، «واف»، «واف»، «واف» وهو الموهوم لما في «الهداية» للمزعباني [١١١، ١]

(٢) ينظر: «الكافي» للمحكم الشهيد [٢٢/٢]

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «اف»، «واف»، «واف»، «واف»، «واف» وقد ضرب عليه السخ في الأصل

(٤) الكراع اسم لجميع الحنل ينظر «النهاية» في غريب الحديث لابن الأثير [٤/١٦٥/١ مادة كراع]

الشَّرْعِيُّ مُقَدَّرٌ بِهِ، وَلَشَرْطُ أَنْ يَكُونَ قَاصِلًا عَنِ الْحَاجَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَإِنَّمَا السَّمَاءُ شَرْطُ الْوُجُوبِ.

وَيَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى مَنْ يَمْلِكُ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا مُكْتَسِبًا؛ لِأَنَّهُ قَلِيلٌ، وَالْمَقْرَأَةُ هُمُ الْمُضَارِفُ، وَلِأَنَّ حَقِيقَةَ الْحَاجَةِ لَا يُوقَفُ عَلَيْهَا، فَأُدِيرَ الْحُكْمُ عَلَى دَلِيلِهَا وَهُوَ فَقْدُ النَّصَابِ

وَيُكْرَهُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى وَاحِدٍ مِائَتِي دِرْهَمٍ قَضَاعِدًا، وَإِنْ دَفَعَ جَارًا. وَقَالَ زُفَرٌ رحمته الله لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْعَيْسَى قَارَنَ الْأَدَاءَ فَحَصَلَ الْأَدَاءُ إِلَى

عليه السلام

وَكَاوَا يَنْهَوْنَ عَنِ بَيْعِ ذَلِكَ، [مَدْلٌ ذَلِكَ] ^(١) عَلَى اعْتِبَارِ النَّصَابِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ، فَصَارَ وَجُودُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَعَدَمُهَا سَوَاءً، وَبَاقِي التَّفْصِيلِ مَشْرُوعٌ عِنْدَ قَوْلِهِ: (وَلَا يَدْفَعُ إِلَى غَيْرِ)

قَوْلُهُ: (مُقَدَّرٌ بِهِ)، أَي: بِالنَّصَابِ مِنْ ذَلِكَ، أَي: مِنَ النَّصَابِ عَلَى دَلِيلِهَا، أَي: عَلَى دَلِيلِ الْحَاجَةِ، وَهُوَ فَقْدُ النَّصَابِ، أَي: دَلِيلُ الْحَاجَةِ فَقْدُ النَّصَابِ. وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: لَا يَحِلُّ دَفْعُ الصَّدَقَةِ إِلَى الصَّحِيحِ الْمُكْتَسِبِ ^(٢)، وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ.

قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى وَاحِدٍ مِائَتِي دِرْهَمٍ قَضَاعِدًا، وَإِنْ دَفَعَ جَارًا. وَقَالَ زُفَرٌ: لَا يَجُوزُ)

قَالَ فِي «الْمَبْسُوطِ» ^(٣) وَاشْرَحَ الطَّحَاوِيُّ ^(٤): الْكَرَاهَةُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ

(١) مابين المخطوطين ريفاف من (ف)، و(د)، و(ر)، و(ت)، و(م) وقد ضرب عليه الناسخ في الأصل

(٢) ينظر «الحنوي الكبير» للداردي [٤٩٣/٨] والمذهب في فقه الإمام الشافعي، للشيرازي [٣٦٠/١]

(٣) ينظر: «المبسوط» للبرخيني [١٣/٣].

(٤) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للإمام أبي حامد [١٢٥/١].

الْعِنْيَ، وَلَمَّا أَنَّ الْعِنْيَ حَكَمَ الْأَدَاءِ يَتَعَقَّبُهُ، لَكِنَّهُ يُكْرَهُ لِقُرْبِ الْعِنْيِ مِنْهُ، كَمَنْ صَلَّى وَيَقْرُبُهُ نَجَاسَةً.

قَالَ: وَأَنْ يُغْنِيَ بِهِ إِنْسَانًا؛ أَحَبُّ إِلَيَّ مَعْنَاهُ الْإِعْتَاءُ عَنِ السُّؤَالِ (١)؛ لِأَنَّ الْإِعْتَاءَ مُطْلَقًا مَكْرُوهًا.

غاية البعد

دَيْنٌ، أَوْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبَ عِيَالٍ، أَمَّا إِذَا كَانَ مَذْبُوتًا؛ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُعْطَى قَرْضَ دَيْنِهِ وَزِيَادَةً عَنْ دَيْنِهِ دُونَ الْمِثْلَيْنِ، وَكَذَا (٢) إِذَا كَانَ صَاحِبَ عِيَالٍ يَحْتَاجُ إِلَى مَقْتَنَتِهِمْ وَكِسْوَتِهِمْ.

وَجَهٌ قَوْلُ زُقَرٍّ: أَنَّ الرِّكَاعَةَ وَصِفَتْ فِي الْعِنْيِ؛ فَلَا يَجُوزُ، وَهَذَا لِأَنَّهُ كَمَا يَخْصُلُ الْأَدَاءُ يَخْصُلُ الْعَنَاءُ.

وَلَمَّا: أَنَّ الْأَدَاءَ لَاقِيَ (٣) كَفَّ فَقِيرٌ؛ فَجَارَ؛ لِأَنَّهُ وَقَّتْ الْأَدَاءَ قَبِيرًا، وَإِنَّمَا حَصَلَ الْعَنَاءُ بَعْدَ الْأَدَاءِ حُكْمًا لَهُ، فَلَا يَكُونُ الْعَنَاءُ اللَّاحِقُ مَانِعًا مِنْ جَوَازِ الْأَدَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ يَكُونُ مَانِعًا سَابِقًا لَا لَاحِقًا، وَإِنَّمَا كُرِهَ لِقُرْبِ الْعَنَاءِ مِنَ الْأَدَاءِ، كَمَا إِذَا صَلَّى بِقُرْبِ النِّجَاسَةِ؛ تَجُوزُ صَلَاتُهُ مَعَ الْكِرَاهَةِ.

قَوْلُهُ: (فَيَتَعَقَّبُهُ)، الصَّغِيرُ الْمُتَسَيِّرُ - وَهُوَ ضَعِيفُ الْعَاوِلِ - رَاجِعٌ إِلَى الْعَنَاءِ، وَالْبَارِزُ إِلَى الْأَدَاءِ، أَيُّ: يَتَعَقَّبُ الْعَنَاءُ الْأَدَاءَ.

قَوْلُهُ: (قَالَ) وَأَنْ يُغْنِيَ بِهِ إِنْسَانًا؛ أَحَبُّ إِلَيَّ، أَيُّ: قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» (٤)؛ وَإِعْنَاؤُكَ وَاجِدًا بِالْأَدَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ.

وَالْمُرَادُ بِهِ: الْإِعْتَاءُ عَنِ السُّؤَالِ بِأَدَاءِ قُوتِ يَوْمِهِ؛ لَا أَنْ يَجْعَلَهُ عَيْنًا مَالِكًا

(١) زَادَ فِي (هـ). «يَوْمَهُ ذَلِكَ».

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «لَا فِي» وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «ف»، «وَارَ»، «وَارَ»، «وَارَ»، «وَارَ»، «وَارَ».

(٣) يَنْظُرُ «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» مَعَ شَرْحِهِ «الْجَامِعُ الْكَبِيرُ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ [ص/١٢٤].

قَالَ وَيُكْرَهُ نَقْلُ الزَّكَاةِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ، وَإِنَّمَا تُفَرَّقُ صَدَقَةُ كُلِّ قَوْمٍ فِيهِمْ^(١)؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَبِهِ رِعَايَةُ حَقِّ الْحَوَازِ.

لِلنَّصَابِ، لِأَنَّهُ مَكْرُوهٌ؛ لِمَا مَرَّ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ أَحَبَّ، لِأَنَّ أَدَاءَ الزَّكَاةِ لِلإِعْغَاءِ عَنِ الشُّوَالِ، أَلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَعُوهُمْ عَنِ الْمَسْأَلَةِ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ»^(٢).

قَالَ فَحَرُّ الْإِسْلَامِ، مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدِرْهَمٍ، فَاشْتَرَى بِهِ قُلُوسًا فَصَرَّقَهَا، فَقَدْ قَصَرَ فِي أَمْرِ الصَّدَقَةِ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ كَانَ أَوْلَى مِنَ التَّصْرِيقِ^(٣).

قَوْلُهُ: (قَالَ وَيُكْرَهُ نَقْلُ الزَّكَاةِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ، وَإِنَّمَا تُفَرَّقُ صَدَقَةُ كُلِّ قَوْمٍ فِيهِمْ). إِلَى آخِرِهِ، أَنَّى: قَالَ الْإِمَامُ الْقُدُّورِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَيُكْرَهُ نَقْلُ الزَّكَاةِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ^(٤)، وَهَذَا إِذَا لَمْ يُنْقَلْ إِلَى قَرَاتِهِ [ص ٢٧٩ م] أَوْ إِلَى قَوْمٍ هُمْ أَخْوَجُ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ، أَمَّا إِذَا نَقَلَ إِلَيْهِمْ، جَارٍ بِلا كَرَاهَةٍ.

أَمَّا الْحَوَازُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى فَلَأَنَّ الْمَصْرَفَ مُطْلَقُ الْمُقَرَّاءِ.

وَأَمَّا الْكَرَاهَةُ: فَلِمَا رُوِيَ فِي حَدِيثِ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ

(١) فِي الْأَصْلِ: فِيهِمْ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الثَّلَاثِيُّ فِي «الْأَصْلِ الْمَعْرُوفِ بِالْمَبْطُوءِ» [٢٤٦/٢ - ٢٤٧]، وَالْحَاطِبُ الْبِمَعَادِي فِي «الْمَعْنَى وَالْمَعْرِفَةِ» [١٠١٨/٢]، وَابْنُ أَبِي الْجَنِّ الْحَسِينِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ الثَّلَاثِ عَشَرَ مِنَ الْفَوَائِدِ الْمُتَحَبَّةِ الصَّحَاحِ وَالْعَرَاتِ» تَحْرِيقَ الْحَاطِبِ الْبِمَعَادِي [ص ١٤٨ م] / مَحْطُوطٌ ظَاهِرِيَّةٌ دِمَشْقُ - مَجَالِيعُ الْمَدْرَسَةِ الْعَمْرِيَّةِ (الْمَجْمُوعُ رَحِمَهُ ٣٧٧٧ م)، وَابْنُ صَبَّاحٍ فِي «تَحْرِيقِ أَحَادِيثِ الْمُتَهَذِّبِ» كَمَا فِي «الْبَيِّنَاتِ الْمُتَبَيَّنَةِ» لِابْنِ الْمَلِكِ [٦٢١/٥]، غَيْرَ أَنِّي مَعْتَرِضٌ بِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَأْتُرُهُمْ أَنْ يَزِدُوا صَدَقَةَ الْفَطْرِ بِلْ أَوْ بِحَرْجُو بْنِ الْمَصْنُونِ، وَقَالَ: «أَعُوهُمْ عَنِ الْمَسْأَلَةِ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ». لَفْظُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الثَّلَاثِيِّ وَابْنُ صَبَّاحٍ «فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ».

قَالَ ابْنُ صَبَّاحٍ: «حَدَّثَنِي عَمْرٍو جَدُّي أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ يَهْدِي بِهَذَا اللفظ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِأَقْوَى». يَنْظُرُ «الْبَيِّنَاتِ الْمُتَبَيَّنَةِ» لِابْنِ الْمَلِكِ [٦٢١/٥].

(٣) يَنْظُرُ «تَرْجُومَةُ الصَّغِيرَةِ لِلْبِرْدَوِيِّ» [٧٣/ق].

(٤) يَنْظُرُ: «مَخْتَصَرُ الْقُدُّورِيِّ» [ص/٦٠].

إِلَّا أَنْ يَنْقُلَهَا الْإِنْسَانُ إِلَى قَرَاتِهِ، أَوْ إِلَى قَوْمٍ هُمْ أَخَوُجٌ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ،
لِمَا فِيهِ مِنَ الصَّلَةِ، أَوْ زِيَادَةِ دَفْعِ الْحَاحَةِ
وَلَوْ [٥٧/٥] نُقِلَ إِلَى غَيْرِهِمْ أَخْرَافًا، وَبُنْ كُنْ مَكْرُوهًا؛ لِأَنَّ الْمَضْرِفَ مُعْتَدًى
الْمُقَرَّاءِ بِالنَّصِّ.

﴿ قَالَ: «تُؤْخَذُ مِنْ أَصْيَانِهِمْ وَتُرَدُّ فِي قَرَاتِهِمْ» ، وَلَئِنْ فِي الثَّقَلِ تَرَكَ
رِعَايَةَ حَقِّ الْجَوَازِ.

وَأَمَّا عَدَمُ الْكَرَاهَةِ فِيمَا إِذَا نُقِلَ إِلَى قَرَاتِهِ: لِمَا فِيهِ مِنْ أُخْرٍ لَصَلَةٍ وَأُخْرٍ الصَّلَةِ
وَأَمَّا فِيمَا إِذَا نُقِلَ إِلَى قَوْمٍ هُمْ أَخَوُجٌ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ: فَلِأَنَّ لِمَقْصُودَ سَدِّ خَلَّةِ
الْفَقِيرِ، فَمَنْ كَانَ أَحْوَجَ كَانَ أَوْلَى، وَقَدْ صَحَّ عَنْ مُعَاذٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - أَنَّهُ كَانَ
يَقُولُ بِالْبَيْسِ: «اأْتُونِي بِخَمِيْسٍ أَوْ لَيْسَ»^(١) أَحَدُهُ مِنْكُمْ فِي الصَّلَةِ؛ فَإِنَّهُ أَبْسَرُ
عَلَيْكُمْ، وَأَنْصَحُ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْعَدِيَّةِ»^(٢).

ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَخْلُو: إِمَّا إِنْ كَانَ نُقِلَ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ، أَوْ فِي زَمَنِ أَبِي بَكْرٍ
- رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ -، فَإِنْ كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فإِقْرَازُهُ عَلَيْهِ حُجَّةٌ، وَإِنْ كَانَ فِي
زَمَنِ أَبِي بَكْرٍ؛ فَذَلِكَ إِجْمَاعٌ؛ لِسُكُونِهِمْ عَنْهُ.

قَالَ أَبُو حَبِيبٍ: «قَالَ الْأَضَمِيُّ: الْخَمِيْسُ الثَّوْبُ الَّذِي طَوْلُهُ خَمْسُ أَذْرُعٍ.
كَأَنَّهُ يَنْبَغِي الصَّغِيرَ مِنَ الْقِيَابِ»^(٣).

قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يَنْقُلَهَا الْإِنْسَانُ)، اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: (وَيُكْرَهُ نُقْلُ الرِّكَاتِ)

(١) مضمون تحريجه

(٢) اللبیس هو المعلن من الثياب كذا جاء في حاشیه ٥٨، ٥٩، ٦٠

(٣) مضمون تحريجه

(١) يطر «عريب الحديث» لأبي عبيد [١٣٥/٤ - ١٣٦]

بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

قَالَ: صَدَقَةُ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ؛ إِذَا كَانَ مَالِكًا لِمَقْدَارِ النَّصَابِ، فَاصِلًا عَنْ مَنَكِهِ وَتَبَايِهِ وَأَنَاثِهِ وَقَرَبِهِ وَسِلَاحِهِ وَعَبِيدِهِ.

بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

اعْلَمْ: أَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ لَهَا مُسَابِقَةٌ بِالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ جَمِيعًا، وَلِهَذَا أُوْرِدَ الْقُدُورِيُّ هَذَا الْبَابَ بَيْنَهُمَا؛ اتِّسَاعًا لِلشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْكَزْجِيِّ.

أَمَّا وَجْهُ مُسَابِقَتِهَا بِالزَّكَاةِ؛ فَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ مَالِيَّةٌ كَالزَّكَاةِ.

وَأَمَّا وَجْهُ مُسَابِقَتِهَا بِالصَّوْمِ؛ فَلِأَنَّ شَرْطَهَا الْفِطْرُ، وَالْفِطْرُ [٢/٨٠١م] بَعْدَ الصَّوْمِ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ صَدَقَةُ الْفِطْرِ بَعْدَهُ أَيْضًا، كَمَا هُوَ وَضِعُ «الْمَبْسُوطِ».

وَالْأَقْبَسُ حِنْدِي مَا وَضَعَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَظِيمٍ الطُّخَاوِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»، وَقَدْ وَضَعَ هَذَا الْبَابَ قَبْلَ بَابِ مَصَارِفِ الصَّدَقَاتِ؛ لِأَنَّ وُجُودَ الصَّدَقَةِ مُقَدِّمٌ عَلَى الْمَصْرِفِ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّ صَاحِبَ الْمَالِ يُخْرِجُ الصَّدَقَاتِ [١/١٨٦هـ] أَوَّلًا، ثُمَّ يَصْعُهَا فِي الْمَصْرِفِ، وَالصَّدَقَةُ هِيَ الْعَطِيَّةُ الَّتِي يُرَادُ بِهَا الْمَثُوبَةُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

وَسُمِّيَتْ بِهَا؛ لِأَنَّهَا تُظَهِّرُ صِدْقَ الرَّجُلِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ: صَدَقَةُ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ؛ إِذَا كَانَ مَالِكًا لِمَقْدَارِ النَّصَابِ، فَاصِلًا عَنْ مَنَكِهِ وَتَبَايِهِ وَأَنَاثِهِ وَقَرَبِهِ وَسِلَاحِهِ وَعَبِيدِهِ)، أَيُّ: قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُورِيُّ^(١): صَدَقَةُ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى الْحُرِّ الْمَوْصُوفِ بِالصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ.

(١) ينظر: «مختصر القدوري» [٦١/م]

.....

وعند الشافعي: [١٠، ١١، ١٢] وقته ليلة العطر، حتى إذا أسمع بعد الطلوع، أو
أبصر، أو ولد له ولد بعده، لا يحد العطرة عند

وعند الشافعي: إذا وجد هذه الأشياء قبل غروب شمس من ليلة العطر،
تجب، وإلا فلا^(٢).

وأما الثالث فنقول: إن وقت الأداء يوم العطر من أوله إلى آخره، فعند ينفذ
الأداء وينجب القضاء عند بعض أصحابنا

وعند بعضهم: يجب وجوباً موشعاً، ولكن المصحح أن تؤتى قبل الخروج
إلى المصلى.

وأما الرابع فنقول: إن العطرة تجب من الجنطة والشعير والثرثيب،
وتجوز القيحة عندنا، خلافاً للشافعي^(٣).

وأما الخامس فنقول: إن العطرة من هذه لأشياء صاع بالانفاق، سوى
الجنطة والثرثيب، أما الجنطة: فهيما يصف صاع عندنا
وعند الشافعي: صاع^(٤).

وأما الثرثيب: فهي يصف صاع عند أبي حنيفة على رواية أبي يوسف عنه،
وروى أسد بن عمرو والحسن بن زياد، عن أبي حنيفة أن الثرثيب هي ذلك

(١) يعني صدقة العطر ومدى قول الصاعين أو من هم العطرة صاع من بر صاعين لعطره صدقة
العطر.

(٢) ينظر «المذهب في فقه الإمام الشافعي» للشيرازي [٣٠٣/١] والتميز شرح الوحي للرازي
[١٤٤/٣]

(٣) ينظر «لحاوي الكبير» لمصنوعي [٣٨٣/٣] و«البيان للعمري» [٣٩٣/١٠]

(٤) ينظر «الأم» للشافعي [١٧٠/٣] والتميز شرح الوحي للرازي [١٦٢/٣]

أَمَّا وَجُوهُهَا، فَلَقَوْلِهِ ع فِي حُطْبِهِ، «أَدُّوا عَنْ كُلِّ حُرٍّ وَعَنْدِ صَغِيرٍ أَوْ
كَبِيرٍ يَصِفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ» رَوَاهُ ثَعْلَبَةُ بْنُ
صُغَيْرٍ الْعُدَوِيُّ،

عَنْهُ تَبَارَكَ

كَالشَّعِيرِ، وَهُوَ قَوْلُهُمَا^(١).

وَأَمَّا السَّادِسُ: فَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: رَكَاةُ الْمَالِ حَيْثُ الْمَالُ، وَصَدَقَةُ
الْمِطْرِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ عَمِيْدِهِ [٨٧ د] حَيْثُ هُوَ.

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ يُؤَدِّي عَنْ نَفْسِهِ حَيْثُ هُوَ، وَعَنْ عَمِيْدِهِ حَيْثُ هُمُ^(٢).
ثُمَّ إِنَّ صَاحِبَ «الْهِدَايَةِ» لَمْ يَقْبِذْ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ بِالْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ، لِأَنَّهُمَا لَيْسَ
بَشَرْطٍ لِلْوُحُوبِ عِنْدَ أَبِي حَبِيْبَةَ وَأَبِي يُوسُفَ، وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ
إِذَا كَانَ لِهَمَا يَصَاتُ وَلَيْسَ لَأَيُّهُمَا مَالٌ، فَإِذَا أَذَى الْأُتُ أَوْ الْوَصِيُّ فِي مَالِهِمَا
عَنْهُمَا، لَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا.

[٢٨١ هـ] وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَرُقْرُ، لَا يَجِبُ عَلَيْهِمَا، لِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى الْعِبَادَةِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهَا وَجِبَتْ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ بِإِغْتِيَارٍ مَعْنَى الْمُؤَنَةِ فِي
الْفِطْرَةِ، وَهِيَ أَهْلٌ لِلْمُؤَنَةِ.

قَوْلُهُ: (صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ)، هُمَا صِفَتَانِ لِلْعَبْدِ، لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ صَدَقَةُ الْمِطْرِ
عَنْ وَلَدِهِ الْكَبِيرِ.

قَوْلُهُ: (رَوَاهُ ثَعْلَبَةُ بْنُ صُغَيْرٍ الْعُدَوِيُّ، أَوْ صُغَيْرِ الْعُدَوِيِّ).

(١) أي قول أبي يوسف ومحمد كما جاء في حاشية «م»

(٢) ينظر «هداي الصانع» [٢٠٠/٢]، «فتاوى قاضي خان» [٢٢٩/١]، «الجمهرة» لبردة

[١٧١/١]، «فتح القدير» [٢٨٨/٢]، «الفتاوى الهندية» [٢١٢/١]

أَوْ صَغِيرِ الْعُدْرِيِّ، وَبِمَثْلِهِ يَثْبُتُ الْوُجُوبُ، لِعَدَمِ الْقَطْعِ

وَشَرَطِ الْحُرِّيَّةِ، لِيَتَحَقَّقَ التَّمْلِيكُ وَالْإِسْلَامُ، لِبَقْعِ قُرْبَةٍ، وَالْبِسَارُ،

عَمَّا بَدَأَ

قَالَ الْإِمَامُ حُمَيْدُ الدِّينِ الصَّرِيرُ الْعُدْرِيُّ أَصَحُّ، مَسُوبٌ إِلَى بَنِي عُدْرَةَ، أَسْمُ

قَبِيلَةٍ، وَالْعُدْوِيُّ: مَسُوبٌ إِلَى عَدِيٍّ، وَهُوَ حَدُّ

فَأَقُولُ. الْمَذْكُورُ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ مِثْلُ «السَّنَنِ» وَ«شَرْحِ الْآثَارِ» ثَعْلَبَةُ بْنُ

أَبِي صَغِيرٍ، بِالْكَثْبَةِ^(١). وَفِي كُتُبِ الْفِقْهِ، لَمْ يَذْكُرُوا صَغِيرًا بِالْكَثْبَةِ، كَمَا فِي «مَعْجَمِ

أَبْنِ شَاهِينَ» وَأَبْنُ شَاهِينَ لَمْ يَنْسُبْهُ أَصْلًا، وَإِنَّمَا قَالَ: ثَعْلَبَةُ بْنُ صَغِيرٍ^(٢)

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْعَسَائِيُّ الْجَنَابِيُّ فِي كِتَابِ «تَقْيِيدِ الْمُهْمَلِ» «الْعُدْرِيُّ»^(٣)

– بِقِسْمِ الْعَيْنِ وَالْدَّالِ الْمُعْجَمَةِ، وَالرَّاءِ – هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ صَغِيرِ الْعُدْرِيِّ

أَبُو مُحَمَّدٍ خَلِيفُ بَنِي رُمَرَةَ، رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ صَغِيرٌ، وَالْعُدْوِيُّ تَصْغِيفُ أَحْمَدَ

بْنِ صَالِحٍ^(٤) (٥).

قَوْلُهُ: (وَبِمَثْلِهِ يَثْبُتُ الْوُجُوبُ، لِعَدَمِ الْقَطْعِ)، أَيُ: يَمَثُلُ هَذَا الْحَدِيثُ – وَهُوَ

خَبَرُ الْوَاحِدِ – يَثْبُتُ الْوُجُوبُ لَا الْمَرْصُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ.

قَوْلُهُ: (وَشَرَطُ الْحُرِّيَّةِ، لِيَتَحَقَّقَ التَّمْلِيكُ)، أَيُ: شَرَطُ الْإِمَامِ لِقُضُورِ الْحُرِّيَّةِ

(١) يَرُدُّ عَلَى الْمُؤَلَّفِ أَنَّهُ وَقَعَ فِي جَمْعَةٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْأُخْرَى هَكَذَا «ثَعْلَبَةُ بْنُ صَغِيرٍ» فَكَلَامُهَا وَارِدٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي كُتُبِهِمْ.

(٢) قَدْ اخْتَلَفَ فِي نُسْبِهِ عَلَى أَقْوَالٍ، فَقِيلَ ثَعْلَبَةُ بْنُ صَغِيرٍ، وَقِيلَ ثَعْلَبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَغِيرٍ، وَقِيلَ ابْنُ أَبِي صَغِيرٍ، وَقِيلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ صَغِيرِ الْعُدْرِيِّ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُخْتَلَفٌ فِي صُحْبَةِ بَظَرٍ «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْعَمَرِيِّ [٣٩١/١]، وَ«الْإِسْبَاهُ» لِأَبْنِ حَسْرٍ [١٠٤١/١].

(٣) صَبَطَهُ فِي الْأَصْلِ بِقِسْمِ الدَّالِ وَهُوَ خَطَأً مَكْشُوفٌ وَالْعُدْرِيُّ يَنْسُبُهُ إِلَى بَنِي عُدْرَةَ، وَهِيَ قَبِيلَةٌ حَضَرِيَّةٌ اشتهرت بِالنُّحُبِ الْعُدْرِيِّ الْعَجِيبِ بَظَرٍ «نَوَاحِ الْمَرْوَسِ» لِلزُّبَيْدِيِّ [٥٥١/١٢] «مَادَّةُ حَسْرٍ»

(٤) لَفْظُ الْعَسَائِيِّ «وَقَدْ نَسَبَهُ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ فِي حَدِيثِهِ رَوَاهُ عَنْهُ هَذَا «الْعُدْوِيُّ» مَصْحُوفٌ».

(٥) بَظَرٍ «تَقْيِيدِ الْمُهْمَلِ وَتَعْيِيرِ الْمُشْكَلِ» لِأَبِي عَلِيٍّ الْعَسَائِيِّ [٣٨٦/٢]

لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا صَدَقَةٌ إِلَّا عَنْ طَهْرٍ عَنِّي»، وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي قَوْلِهِ: تَجِبُ عَنْ مَنْ يَمْلِكُ رِيَادَةً عَنْ قُوَّةِ يَوْمِهِ لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْيَمَ﴾

فِي قَوْلِهِ: (صَدَقَةُ الْفَطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ)؛ لِمَسْحَقِ الشَّمْلِيِّ؛ لِأَنَّ الْعَنْدَ لَا يَمْلِكُ الْمَالُ، فَكَيْفَ يَمْلِكُهُ غَيْرُهُ؟ وَكَذَا شَرْطُ ٢١ ٨٢ م | الْإِسْلَامُ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ قُرْبَةٌ، وَفِعْلُ الْكَافِرِ لَا يَقَعُ قُرْبَةً

وَشَرْطُ الْبَسْرِ بِقَوْلِهِ (إِذَا كَانَ مَالُكَ لِمُقْدَارِ النَّصَابِ)؛ لِمَا رَوَى الْبُحَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ». بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ عَنِّي»، وَانْدَأَبَ مَنْ تَعُولُ

وَرَوَى صَاحِبُ «السُّنَنِ». بِإِسْنَادِهِ إِلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ يَبْتَاعُ بَيْضَةً مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصْنَعْتُ هَذِهِ مِنْ مَغْدِبٍ، فَخَذْتُ مِنْهَا صَدَقَةً، مَا أَفْلِكُ غَيْرَهَا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ قَرْنٍ رُكْبَةٍ الْأَيْمَنِ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ رُكْبَةِ الْأَيْسَرِ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ خَلْفِهِ، فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَذَهَا بِهَا، فَلَوْ أَصَابَتْهُ لَأَرْجَعْتُهُ، أَوْ نَعَفَرْتُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْتِي أَخَذَكُمْ بِمَا يَمْلِكُ، فَيَقُولُ هَذِهِ صَدَقَةٌ، ثُمَّ يَقْعُدُ يَتَكَفَّفُ النَّاسُ، خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا

(١) ينظر «مختصر النور» [ص ١٦]

(٢) أي ما كان عفواً فله فضل من عني ومن أراد من فضل عني ليعال و ليعطى فله يراؤ في مثل هذا إشباعاً بالكلام وتنكياً، كأن صدقته نفسه بل طهر قوياً من المال، من «نهاية ابن الأثير رحمته الله». كذا يحط بعض مشايخي، كذا جاء في حاشية ٤٨٤. وينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [١٦٥/٣ مادة: طهر].

(٣) أخرجه البخاري في كتاب المغاتب، باب وجوب المنة على الأهل والعيال [رقم: ٥٠٤١]. ومسلم في كتاب الزكاة، باب بيان أن اليد العيب حير من اليد السليمة وأن اليد العيب هي المصقة وأن السليمة هي الأحده [رقم: ١٠٣٤]، من حديث أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه به

كَانَ عَنْ ظَهَرٍ عَنِ^(١)

وَرَوَى أَبُو بَكْرِ الْحَصَّاصُ الرَّازِيُّ فِي «شرح مختصر الطحاوي»^(٢) بِإِسْنَادِهِ إِلَى جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «وَأَيُّهَا الصَّدَقَةُ عَنْ ظَهَرٍ عَنِ^(٣)»، قَدْ حَدَّثَ الْحَدِيثُ عَلَى اتِّفَادٍ وَجُوبِ الصَّدَقَةِ عَلَى الْفَقِيرِ، لِأَنَّهَا ذُكِرَتْ مُعَرَّفَةً بِالنَّامِ، وَهِيَ مُقْتَصِيَةٌ لِلْجَنَسِ؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيَّنَّ الْعِلَّةَ فِي عَدَمِ قَوْلِهِ، وَهِيَ كَوْنُ مُنْصَدِّقٍ بَعْدَ الصَّدَقَةِ مُتَحَاتِحًا إِلَى النَّاسِ، وَهَذَا الْمَعْنَى مُؤْجُودٌ فِي صَدَقَةِ الْفَطْرِ^(٤)، فَاسْمُهُ وَحُوبُهَا عَلَى الْفَقِيرِ.

وَبِهَذَا تَبَيَّنَ صَعْفُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ فِي إِجْبَائِهِ عَلَى مَنْ مَنَعَ قُوَّتَ يَوْمِهِ بِغَيْرِهِ وَعِيَالِهِ وَزِيَادَةَ صَاعٍ.

وَالظَّهْرُ فِي الْحَدِيثِ^(١) مُفْخَمٌ، أَيْ رَائِدٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَنْتَقِمْ بِقُوَّتِهِ، وَهُوَ كَالِاسْمِ فِي قَوْلِهِ^(٥):

(١) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الرِّكَاءِ، بِأَبْلِ الرَّحْلِ بِحَرْحٍ مِنْ طَلْهِ [رَقْم ١٦٧٣]، وَمِنْ صَرِيحِهِ إِلَيْهِ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» [رَقْم ٧٤٣٢]، وَالدَّارِمِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [رَقْم ١٦٥٩]، وَتَوْطَيْمِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» [رَقْم ٢٠٨٤]، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» [٥٧٣ ١]، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ الْحَاكِمُ «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَمِمَّنْ يُعْرَضُ لَهُ»، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْكَثَرِ: «إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، لَوْلَا صَعْبَةُ ابْنِ إِسْحَاقَ» يَنْظُرُ «الْبَيْهَقِيُّ» لِابْنِ الْمُنْكَثَرِ [١١٦ ٧]

(٢) يَنْظُرُ «شرح مختصر الطحاوي» لِلْحَصَّاصِ [٣٥١ ٢]

(٣) أَخْرَجَهُ الْحَصَّاصُ فِي «شرح مختصر الطحاوي» [٣٥١ ١]، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قُلْتُ: قَدْ مَضَى تَحْرِيجُهُ مِنْ هَذَا الرَّوْجِ فِي الَّذِي قَبْلَهُ

(٤) بِمَعْنَى قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «عَنْ ظَهَرٍ عَنِ»

(٥) هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ لِلْبَيْهَقِيِّ مِنْ تَصْيِيدَةِ خَاطِبٍ فِيهِ ابْتِهَاجٌ لَهَا حَصْرُهُ الْوَفَاءَ، وَبَدَأَ بَيْتًا =

وَقَدَّرَ النِّسَارَ بِالنَّصَابِ لِتَقْدِيرِ الْعَبِي فِي الشَّرْعِ بِهِ فَاصِلًا عَمَّا ذَكَرَ مِنَ الْأَشْيَاءِ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَحَقَّةٌ بِالْحَاجَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَالْمُسْتَحَقُّ بِالْحَاجَةِ كَالْمَعْدُومِ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْمَاءُ^(١).

• منه جليل •

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا

قوله: (وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْمَاءُ)، أَي فِي مِقْدَارِ النَّصَابِ

يَعْنِي: لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ النَّصَابُ [٥١٨٧] نَامِيًا لِوُجُوبِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ بِالْقُدْرَةِ الْمُشْكِكَةِ^(٢) لَا الْعَيْسَرَةِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا تَجِبُ عَلَى مَنْ مَلَكَ مِنْ ثِيَابِ الْبِدَلَةِ مَا يُسَوِّي بَيْنَهُمَا فَاصِلًا عَنْ حَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ.

وَلَا يَتَحَقَّقُ الْمَاءُ بِثِيَابِ الْبِدَلَةِ، وَلِهَذَا لَا تَسْقُطُ عَنْهُ الْبَطَرَةُ إِذَا هَلَكَ الْمَالُ بَعْدَ الْوُجُوبِ، بِخِلَافِ الزَّكَاةِ، فَإِنَّ وَجُوبَهَا بِالْقُدْرَةِ الْمَيْسَرَةِ^(٣)، فَيُشْتَرَطُ فِي النَّصَابِ الْمَاءُ؛ لِتَحَقُّقِ الْبَطَرِ، وَلِهَذَا إِذَا هَلَكَ الْمَالُ بَعْدَ الْوُجُوبِ؛ يَنْقُطُ عَنْهُ

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا • وَمَنْ يَتَكَبَّرُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اخْتَلَفَ
أَمَّا مَطْنُ الْقَصِيدَةِ فَهَذَا

نَحْنُ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ نَوْفَلُ • وَهَلْ آتَا إِلَّا مِنْ رَيْبَةٍ أَوْ مَغْزَرٍ
يَنْظُرُ • «ابن أبي بَكْرٍ رَيْبَةُ الْعَامِرِي» [ص/٥١].

وَمُرَادُ الْمُؤَلِّفِ مِنَ الشَّاهِدِ أَنْ لَفْظَ «اسْمُ» فِي الْبَيْتِ مُقْتَضٍ رَائِدٌ، بِسْتَعْمَالِ الْمَعْنَى بِدَوْنِهِ، وَهُوَ اخْتِبَارُ
جَمَاعَةٍ مِنَ الشُّعَاةِ يَنْظُرُ • حِرَانَةُ الْأَدَبِ: لَعْدُ الْعَادِلِ الْبَعْدَادِيِّ [٣١١/٤]

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ «حِ الْمَو»
(٢) الْقُدْرَةُ الْمُشْكِكَةُ أَيِ الْمَطْنَةِ، وَهِيَ أَمْنٌ مَا يُمْكِنُ بِهِ الْعَامِلُ مِنْ آدَاءِ مَا لَزِمَهُ. يَنْظُرُ: «التَّعْرِيفَاتُ
الْمَفْهُومَةُ لِلْمُرَكَّبِي» [ص/١٧١]

(٣) الْقُدْرَةُ الْمَيْسَرَةُ: أَيِ الْكَامِلَةِ، وَهِيَ مَا يُوجِبُ الْبَطَرُ عَلَى الْآدَاءِ، وَرَائِدَةُ عَلَى الْقُدْرَةِ الْمُشْكِكَةِ بِدَرَجَةِ
وَاحِدَةٍ فِي الْقُوَّةِ، إِذْ بَهَا يَكُنِ الْإِمْكَانُ، لَمْ يَكُنِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِيِّ؛ إِذْ لَا يَكُنِي بَهَا إِلَّا الْإِمْكَانُ
يَنْظُرُ: «التَّعْرِيفَاتُ الْمَفْهُومَةُ لِلْمُرَكَّبِي» [ص/١٧١].

ويتعلّق بهذا النّصاب حرمان الصدقة، ووجوب الأصحّة والفطرة

قال: يُخرُج ذلك عن نفسه؛ لحديث ابن عمر قال: «قرض رسول الله

ﷺ زكاة الفطر على الذكر والأنثى» الحديث

غاية البيان

الزكاة، وقد مرّ بيانه في «شرح الأصول»^(١).

قوله: (ويتعلّق بهذا النّصاب، حرمان الصدقة ووجوب الأصحّة والفطرة)،

أي: يتعلّق بالنّصاب الفاصل عن الحاجة الأصليّة، بدون شرط التّماء فيه هذه الأشياء الثلاثة، يعني: أنها تثبّت به، ويتعلّق به أيضاً وجوب نفقة المخدوم عليه

قوله: (قال: يُخرُج ذلك عن نفسه؛ لحديث ابن عمر قال «قرض رسول الله

ﷺ زكاة الفطر على الذكر والأنثى»^(٢) الحديث)، أي قال الشيخ أبو

الحسين القدوري^(٣). وذكر الحديث في «الصحيح» البخاري: عن نافع عن ابن

عمر قال: «قرض النبي ﷺ صدقة الفطر على الذكر والأنثى والحرّ والمملوك:

صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، فعَدَلَ النَّاسُ بِهِ يَضَعُ صَاعٌ مِنْ بَرٍّ»^(٤)

ثم الأصل هنا أن كلّ من^(٥) يستحقّ الولاية على غيره بنفسه؛ يقرّنه أن يؤدّي

عنه؛ إذا لم يكن للمولى عليه مال، كالوليد الصّغير، والعبد للخِصمة، ولهذا لا يلزم

على الحدّ أن يؤدّي عن ابن أبيه؛ لأنّه لا يستحقّ الولاية عليه بنفسه؛ بل من جهة

(١) ينظر: «لتبيين شرح الأخسيكي» للمؤلف [١٧٢/١ - ١٧٤]

(٢) يأتي ترجمته.

(٣) ينظر: «مختصر القدوري» [ص/٦١]

(٤) أخرجه البخاري في أبواب صدقة الفطر باب صدقة الفطر على الحر والمملوك [رقم/١٤٤٠].

ومسلم في كتاب الزكاة باب زكاة الفطر على المسلمين من الثمر والشعير [رقم/٩٨٤]، من

حديث ابن عمر رضي الله به

(٥) وقع بالأصل «ما» والمثبت من «ف»، «وارة»، «وارة»، «وارة»، «وارة»

وَيَخْرُجُ عَنْ أَوْلَادِهِ الصَّغَارِ؛ لِأَنَّ السَّتَ رَأْسُ يَمُوتُهُ وَيَلِي عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا تُصَافُ
إِلَيْهِ، يُقَالُ: رَكَاتُ الرَّأْسِ.

غاية البصار

الابن؛ فَصَارَ كَالْوَصِيِّ.

وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ: أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُؤْذِيَ عِيَالِيهِ؛ إِذَا لَمْ يَكُنْ
لِلابْنِ مَالٌ؛ لِأَنَّهُ كَالْأَبِ^(١).

وَعَنِ الشَّافِعِيِّ لَا يُؤْذِي عَنْ عِيَالِهِ الْكَافِرِ؛ لِمَا رُوِيَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ يَقِيدُ
الإِسْلَامَ

وَالْجَوَابُ عَنْهُ قُلْنَا: وَرَدَّ حَدِيثُ ابْنِ عُمرَ مُطْلَقًا عَنْ قَيْدِ الإِسْلَامِ، كَمَا رَوَيْنَاهُ،
وَمُقَيَّدًا كَمَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ؛ فَتَعَمَّلُ بِهِمَا جَمْعًا؛ لِأَنَّ الْمُطْلَقَ يَتَأَوَّلُ الْمُسْلِمَ
وَالْكَافِرَ، وَالْمُقَيَّدَ يَثْبُتُ وَجُوبُ الصَّدَقَةِ عَنِ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ، وَلَا يَنْهِي وَحُوتُهَا عَنِ
الْكَافِرِ؛ وَلِأَنَّ الْمُحَاطَبَ بِالْأَدَاءِ لَمْ يَكُنْ الْقَوْلَى دُونَ الْعَبْدِ؛ وَجَبَ اعْتِبَارُهُ دُونَ الْعَبْدِ،
كَمَا فِي الرِّكَاءِ؛ حَيْثُ يُؤْذِي عَنْ عِيَالِهِ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَافِرَ جَمِيعًا؛ إِذَا كَانُوا لِيَلْتَجَارَةً

قَوْلُهُ: (يَمُوتُهُ)، أَي: يَقُوتُهُ، مِنْ مَاتَ؛ إِذَا قَاتَهُ، وَعَنِ أَبِي [٢٨٣/٢] م.
عُبَيْدَةَ: «مُنْتُ الرَّجُلَ أَمُوتَهُ، أَي: قُتِلْتُ بِكَيْفَاتِهِ، وَاحْتَمَلْتُ مُؤَنَّتَهُ، أَي: ثِقْلَهُ»^(٢).

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا تُصَافُ إِلَيْهِ)، أَي: لِأَنَّ الصَّدَقَةَ تُصَافُ إِلَى الرَّأْسِ؛ [بِأَنَّ] يُقَالُ:
رَكَاتُ الرَّأْسِ [٢٨٣/٣].

(١) ينظر «الأصل» [٢١٦/٢]، «المبسوط» [١٠٤/٣]، «فتح المفتاح» [٣٣٦/١]، «تأويل فاضلي»
«حاش» [٢٢٧/١]، «مبين الحقائق» [٣٠٦/١]، «الغاية» [٢٨٤/٢، ٢٨٥]، «اليسيرة»
[٥٧٥/٣]، «فتح القدير» [٢٨٤/٣، ٢٨٥]

(٢) ينظر «معرب في ترتيب المعرب» للثَّعْلَبِيِّ [ص ٤٣٤]

(٣) ما بين المثلوثين زيادة من «ف» و«ر» و«و» و«ت» و«م».

وهي أمانة الستة والإصافة إلى العطر بأغصان آتة وقتة، ولهذا تتعدّد بتعدّد الرأس مع اتحاد اليوم، والأصل في الوُحُوب رأسه وهو يموت، ويبى عليه فيلحق به ما هو في مفعلة كأولاده الصغار، لأنه يموتهم ويبى عندهم.

قوله: (وهي أمانة الستة).

الأمارة بفتح الهمزة: العلامة. قال الشاعر

إِذَا طَلَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ بِأَنْهَا هـ أمانة تنسلي عليك فسلمي

أي: الإصافة علامة السببية، وهذا لأن الإصافة لاحتصاص، وقوى وجوه الاحتصاص: إصافة المسبب إلى سببه؛ كقولك: كتب فلان، وعمل فلان، وقيل فلان، إلى غير ذلك

قوله: (والإصافة إلى العطر باعتبار آتة وقتة)، هذا جواب سؤال مقدير. بأن يُقال: كيف قلتم إن الإصافة دليل السببية وقد يُصاف إلى العطر، ويقال: صدقة العطر، وهو ليس بسبب عندهم؟

فقال في جوابه: الإصافة إلى العطر محاراً؛ باعتبار آتة وقتة الوجوب، ولهذا يتكرّر وجوب صدقة العطر؛ إذا تكرّر الرأس، وإن لم يتكرّر العطر كما في الأداء عن الأطفال؛ لأنهم لا صوم عليهم، فلا يعطر.

فإن قلت: يتكرّر الوُحُوب في الرأس الواحد في السنين؛ لتكرّر العطر، وإن لم يوجد تكرّر الرأس؛ فيسبى أن يكون العطر هو السبب، لا الرأس.

(١) البيت بلا ينسب في «معجم ديوان الأدب» للفراسي [١٨٢: ٤]، و«لسان العرب» لابن منظور [٣٧/٤]، «مدوّنة أمرا»

ومراد المؤلف من الشاهد إطلاق لفظ الأمارة بمعنى العلامة

وماليك، لِقِيَامِ الْوَلَايَةِ وَالْمُؤْتَةِ، وَهَذَا إِذَا كُنُوا لِلْخِدْمَةِ، وَلَا مَالٌ
لِلصَّغَارِ، فَإِنْ كَانَ لَهُمْ مَالٌ، يُؤَدِّي مِنْ مَالِهِمْ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ وَأَبِي يُوسُفَ عليهما السلام،
خِلَافَ لِمُحَمَّدٍ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ أَخْرَاهُ مَجْرَى الْمُؤْتَةِ فَأَشْنَى النَّقَّةَ.

مادة تبيان

[١٨٤٨] قُلْتُ: دَاكْ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى؛ وَهُوَ أَنَّ الرَّأْسَ إِسْمًا جُعِلَ سَبَبًا بِوَضْعِ
الْمُؤْتَةِ، وَتَكَرَّرَ الْمُؤْتَةُ بِمُصَيِّ الرَّمَادِ؛ قَصَارَ الرَّأْسُ بِتَكَرُّرِ [١/٢٨٤/٢] وَضَعِهِ،
كَالْمَكَرَّرِ بِنَفْسِهِ حُكْمًا، وَنَحْقِيقُ ذَلِكَ مَرَّ عِي كِتَابِ الْمَوْسُومِ بِ: «التَّيْبِينَ فِي شَرْحِ
أَصُولِ الْأَخْبِيكِيِّ»^(١).

قوله: (وماليك) بالجر، عطفا على قوله (عَنْ أَوْلَادِهِ الصَّغَارِ).

قوله: (إِنْ كَانَ لَهُمْ مَالٌ يُؤَدِّي مِنْ مَالِهِمْ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ وَأَبِي يُوسُفَ)، أي:
إِنْ كَانَ لِلأَوْلَادِ الصَّغَارِ مَالٌ، يُؤَدِّي الْأَبُ عَنْهُمْ مِنْ مَالِهِمْ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ وَأَبِي
يُوسُفَ؛ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ، وَقَوْلُ رُفْرُ كَقَوْلِ مُحَمَّدٍ^(٢).

لِمُحَمَّدٍ: أَنَّ الصَّدَقَةَ عَادَةٌ فَلَا نَجِثُ عَلَى الصَّغِيرِ.

(١) الْأَخْبِيكِيُّ: يَفْتَحُ الْأَلِفَ وَتُكُونُ الْحَاءُ الْمُشْعَمَةُ وَكُنِيَ الشَّيْخُ الْمُتَهَمَةُ وَتُكُونُ الْيَاءُ الْمَفْقُوتَةُ مِنْ
نَحْوِهَا وَخِيعَ الْكَافُ وَهِيَ آخِرُهَا ثُمَّ الْمُثَنَّةُ (قَالَ بَاقُوتٌ وَيَعْصِمُهُمْ بِقَوْلِهِ بِالنَّاءِ الْمَشَاءُ، وَهُوَ الْأَوَّلَى؛
لِأَنَّ الْمُثَنَّةَ لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْعَجَمِ)؛ بِشَيْءٍ إِلَى أَخْبِيكِيَّتْ، وَهِيَ مِنْ بِلَادِ قَرَعَانَةَ وَإِلَيْهَا يَنْسَبُ
مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو الْأَخْبِيكِيِّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ صَاحِبُ «الْمُخْتَصَرِّ فِي أَصُولِ الْعَمَلِ» (تُوفِيَ سَنَةَ
٦٤٤هـ) يَنْظُرُ «مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ» بِبَاقُوتِ الْحَمَوِيِّ [١٢١/١]، وَ«الْحَوَارِ الْمَصِيَّة» لِعَبْدِ الْقَادِرِ
الْقُرَشِيِّ [١٢٠/٢]

نبيه. صيغة في الأصل بالناء بعد الكاف، وهو صيغة صحيحة وقد سبق أنه يقال بالناء والناء
جميعاً.

(٢) يَنْظُرُ «التَّيْبِينَ شَرْحِ الْأَخْبِيكِيِّ» لِلْمَوْلَانِ [٤٣٨/١ - ٤٧٨].

(٣) يَنْظُرُ «مَدَائِعُ الصَّنَاعِ» [٢٠٠/٢]، «تَارِيخُ قَاضِي حَانَ» [٢٢٩/١]، «الْجَوْهَرَةُ الْمُبْرَرَةُ»
[١٧١/١]، «ضَحُّ الْقَدِيرِ» [٢٨٨/٢]، «الْمَتَاوِي الْهَنْدِيَّةُ» [٢١٢/١]

وَلَا يُؤَدِّي عَنْ رَوْحِهِ ؛ لِقُصُورِ لَوْلَايَةِ وَالْمُؤَنَةِ ، فَإِنَّهُ لَا يَلِيهَا

﴿ حاشية الشافعي ﴾

وَلَهُمَا : أَنَّ الشَّرْعَ أُخْرِيَّ صَدَقَةِ الْمَطَرِ مَعْرَى الْمُؤَنَةِ ، بِقَوْلِهِ «أَدُّوا عَنْكُمْ تَمُونُونَ»^(١) . فَيَحْتَمِلُهَا الْأُتُّ عَنْ أَبِيهِ تَصْغِيرُ إِذَا كَانَ فَظِيرًا ، وَإِذَا كَانَ غَيْبًا يَلِزُهُ فِي مَالِهِ كَالْمَقْفَعِ ؛ وَلِأَنَّهَا طُهْرَةٌ تَلَزُمُ الْأُتَّ عَنْهُ إِذَا كَانَ فَظِيرًا ، وَتَجِبُ فِي مَالِهِ إِذَا كَانَ غَيْبًا ؛ كَمَقْفَعِ الْخِتَانِ .

قَوْلُهُ : (قَالَ : وَلَا يُؤَدِّي عَنْ رَوْحِهِ) ، أَيِ قَالَ الْقُدُورِيُّ^(٢) وَلَا يُؤَدِّي صَدَقَةُ الْمَطَرِ عَنْ رَوْحَتِهِ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَجِبُ عَلَيْهِ فِطْرَتُهَا^(٣) .

لَمَّا : مَا رَوَى فِي حَدِيثِ أَبِي عُمَرَ ، «قَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْمَطَرِ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى»^(١) ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ صَدَقَةِ الْمَطَرِ عَلَيْهَا ، لَا عَلَى رَوْحِهَا ؛ وَلِأَنَّ مَنْ تَلَزَمَتْ فِطْرَةُ مَمَالِيكِهِ ، تَلَزَمَتْ فِطْرَةُ نَفْسِهِ ، كَأَنِّي لَا رَوْحَ لَهَا ، وَإِذَا تَبَيَّنَ الْوُجُوبُ عَلَيْهَا ؛ لَمْ يَتَحَمَّلْهَا الرُّوحُ ، كَرِيَّةِ الْمَالِ ؛ وَلِأَنَّ مَنْ تَجِبَتْ عَلَيْهِ فِطْرَةُ عِيْرِهِ ؛ لَمْ تَجِبْ [٢٠٨١/٧] وَفِطْرَتُهُ عَلَى عِيْرِهِ ، كَمَا فِي الرَّجُلِ .

فَإِنْ قُلْتُ : رَوَى الشَّافِعِيُّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَضَ صَدَقَةَ الْمَطَرِ فِي رَمَضَانَ عَلَى

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [١٤١/٢] ، وَمِنْ طَرِيقَةِ الْبَيْهَقِيِّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» [رَفْعُ

٧٤٧٤] ، وَكَذَا أَبُو الْقُدُورِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» [٤٨/٢] ، عَنْ أَبِي عُمَرَ ﷺ قَالَ «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

بِصَدَقَةِ الْمَطَرِ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْحُرِّ وَالْأَمْدِ مِمَّنْ تَمُونُونَ» .

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : «إِسْنَادُهُ خَيْرٌ مِنْ رَوِيِّ» . يَطْرُقُ أَنْ يَنْسَبَ الرَّاهِبُ لِرَبِيعِي [١١٣/٢] ، وَهُوَ الْبَدْرُ الصَّغِيرُ لِأَبِي

الْمَلِّقِ [٦٢١/٥] .

(٢) يَطْرُقُ «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [٦١/ص]

(٣) يَطْرُقُ «الْمَهْدَبُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» لِشَيْخِ الرَّيِّ [٣٠٢/١] وَهُوَ الْوَسِيطُ فِي الْمَدِينَةِ لِلْعَرَالِيِّ

[٥٠٠/٢]

(٤) مَضَى تَحْرِيجُهُ قَرِيبًا .

فِي غَيْرِ حُقُوقِ السَّكَاحِ، وَلَا يُمَوَّنُ فِي غَيْرِ الرَّوَاتِبِ كَالْمُذَاوَاةِ

وَلَا عَنْ أَوْلَادِهِ الْكَارِ وَإِنْ كَانُوا فِي عِيَالِهِ . لَانْعِدَامِ الْوِلَايَةِ ،

﴿ مَعْنَى الْحَرْبِ ﴾

الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَالْحَرْ وَالْعَنْدِ، وَالتَّذَكُّرِ وَالْأُنْثَى مِمَّنْ يُمَوَّنُونَ^(١)

قُلْتُ: مَعْنَى الْحَرْ - إِنْ صَحَّ - يُمَوَّنُونَ بِالْوِلَايَةِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الْمِطْرَةَ لَا تَلْزِمُهُ
عَنْ أَحِبِّهِ وَدَوِي قَرَابَتِهِ وَالْأَحَبِّ؛ إِذَا مَا هُمْ^(٢)، وَكَذَا الْعَنْدُ وَالْمُكَاتُّ يَلْزِمُهُمَا
نَفَقَةُ بَسَاتِنِهِمَا، وَلَا تَلْزِمُهُمَا الْمِطْرَةُ عَنْهُنَّ

وَكَذَا الْإِمَامُ يَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَةُ الْمَقِيرِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَلَا يَتَحَمَّلُ عَنْهُ الْمِطْرَةُ،
فَعَلِمَ أَنَّ الْمُعْتَمَرَ هُوَ الْوِلَايَةُ، وَلَا وَِلَايَةُ لِدُرُوحٍ عَلَى الرُّوْحَةِ (فِي غَيْرِ حُقُوقِ السَّكَاحِ
وَلَا يُمَوَّنُهَا - أَيْضًا - فِي غَيْرِ الزَّوَاتِ)، مِنْ النَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ وَالشُّكْنِ؛ أَلَّا تَرَى
أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ مُذَاوَاتُهَا إِذَا مَرِضَتْ.

وَالرَّوَاتِبُ: جَمْعُ رَاتِبَةٍ أَيْ ثَابِتَةٍ؛ مِنْ زَنْتٍ؛ إِذَا ثَبَتَتْ.

قَوْلُهُ: (وَلَا عَنْ أَوْلَادِهِ الْكَارِ وَإِنْ كَانُوا فِي عِيَالِهِ)، بَأَنَّ كَانُوا قُرَاءَةُ رَمَتِي،
وَهَذَا لِأَنَّهُ لَا يَسْتَجِبُ عَلَيْهِمْ وَِلَايَةُ، مَصَارُوَا كَالْأَجَابِ، وَكَذَلِكَ الْآبُ الْمَقِيرُ لَا
تَجِبُ فِطْرَتُهُ عَلَى الْآبِ، أَمَّا الْآبُ الْمَقِيرُ إِذَا كَانَ مَجْسُومًا؛ يَجِبُ عَلَى الْآبِ فِطْرَتُهُ؛

(١) أَمْرُهُ النَّاصِي فِي «مَنْدِهِ بَرِيذِ السَّيِّ» [رَقْم ٦٧٦]، وَمِنْ طَرِيقِهِ لِمُحَاوِي فِي «مُحْتَصِرِ
اِخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ» [٤٧٣/١]، وَكَذَا الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» [رَقْم ٧٦٨٢]، وَفِي «مَعْرِفَةِ
السُّنَنِ وَالْأَثَرِ» [١٨٦/٦]. أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ مَرَضَ رَكَا، فَبَطَرَ عَلَى الْحَرْ وَالْعَنْدِ، وَالتَّذَكُّرِ وَالْأُنْثَى مِمَّنْ يُمَوَّنُونَ»
قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي «هَذَا الْإِسْلَامُ مَرِضٌ» يَنْظُرُ «مَنْجِيحُ التَّحْقِيقِ» لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي [٩١/٣]،
وَالْتَلَحُّصُ الْحَبِيرُ لِابْنِ حَجَرٍ [١٣٨٦/٣]

(٢) بِقَوْلِهِ مَاَنِ الرَّحْلُ مَوْنُهُ؛ إِذَا احْتَمَلَ مَوْنَهُمْ، أَيْ مَوْنَهُمْ يَنْظُرُ «مَنْجِيحُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْبِيدِيِّ [١٣٩/٣٦]

وَلَوْ أَدَّى عَنْهُمْ أَوْ عَنْ رُوحَتِهِ بِغَيْرِ أَمْرِهِمْ، أَخْرَأَهُمْ [٥٨] اسْتِخْصَانًا لِثُبُوتِ
الْإِذْنِ عَادَةً.

— عَنِ السَّيِّدِ —

لوجودِ الْوِلَايَةِ وَالْمُؤَنَةِ جَمِيعًا، وَلَا يَحْتَاجُ عَنِ الْآبِ مَطْرَهُ الْحَبِيبِ، لَعَدَمِ الْوِلَايَةِ
الْكَامِلَةِ، وَلِأَنَّهُ لَا تُعْرَفُ حَيَاتُهُ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - فِي أَحَدِ قَوْلِهِ -: يَدْرُمُهُ مَطْرَةٌ وَنَبَهُ الْكَبِيرُ كَمَا قَالَ فِي
«شَرْحِ الْأَقْطَعِ».

وَالْعِبَالُ: جَمْعُ عَيْلٍ، كَخَيْدٍ وَجَيْادٍ، وَعَالُ لَوْحُلٍ عَيْلَةٌ، إِذَا قَاتَهُمْ^(١)
[٢/٨٥/٢] - كَذَا فِي «الْمُخْتَلِ»^(٢)

وَقَالَ فِي «الْفَائِقِ»: «هُوَ مِنْ عَالٍ يُعُولُ، إِذَا اخْتَحَ»^(٣).

قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَدَّى عَنْهُمْ أَوْ عَنْ رُوحَتِهِ بِغَيْرِ أَمْرِهِمْ، أَخْرَأَهُمْ اسْتِخْصَانًا)
وَالصَّمِيرُ فِي (عَنْهُمْ) يَرْجِعُ إِلَى أَوْلَادِهِ الْكَبَرِ.

ثُمَّ الْاسْتِخْصَانُ أَزْيَعَةُ أَمْوَاعٍ:

مَا ثَبَتَ بِالْأَثَرِ: كَالسَّلَمِ.

وَبِالْإِجْمَاعِ: كَالِاسْتِخْصَانِ.

وَبِالْفَرُورَةِ: كَتَطْهِيرِ الْحِيَاصِ، وَالْأَبَارِ وَالْأَوَانِي.

وَبِالْقِيَاسِ الْخَفِيِّ: وَهُوَ كَثِيرُ التَّطْيِيرِ فِي الْمَقْعَةِ، كَمَا إِذَا احْتَلَمَا فِي الشَّيْءِ قَبْلَ

(١) معتمد المذهب لروم [إخراجها عن الولد الكبير شريطة أن يكون به ردمه أو عاخر عن الكسب

ينظر «نقطة المحتاج» لاس حجر [٣/٣١٩] و«حاشية الجيرمي» عن شرح المصنف [٢/٤٨١]

(٢) مَا نُهُمْ يَمَالُ بِالْهَمَزِ وَدُونَهَا، وَفَدَ مَضْنٌ بِهَا أَصْدَى

(٣) ينظر: «معجم اللغة» لابن فارس [ص/٦٣٨].

(٤) ينظر «لغات في غريب الحديث والأثر» للمصنف [٣/٣٦]

وَلَا يُخْرَجُ عَنْ مَكَانِهِ، لِعَدَمِ الْوِلَايَةِ، وَلَا الْمُكَائِبِ عَنْ نَفْسِهِ، لِقَفَرِهِ.
وَفِي الْمُدْتَرِّ وَأُمُّ الْوَلَدِ وَلَايَةُ الْمَوْلَى ثَابِتَةٌ فَيُخْرَجُ عَنْهُمَا.

وَلَا يُخْرَجُ عَنْ مَمَالِيكَ التَّجَارَةِ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رحمته، فَإِنَّ عِنْدَهُ وَجُوبَهَا
عَلَى الْعَبْدِ وَوُجُوبَ الرِّكَاءِ عَلَى الْمَوْلَى فَلَا تَنَافِي. وَعِنْدَنَا وَجُوبَهَا عَلَى الْمَوْلَى
بِسَبَبِهِ كَالرِّكَاءِ فَيُؤَدِّي إِلَى الشَّيْءِ.

﴿فيه تبيان﴾

قَصْرُ التَّيْبِ؛ لَا يَجِبُ التَّيْبُ عَلَى الْبَائِعِ قِيَاسًا، لِأَنَّهُ الْمَدْعَى لَا الْمُتَكِرُّ، وَيَجِبُ
اسْتِخْصَانًا؛ لِأَنَّهُ يُتَكَرَّرُ وَجُوبُ التَّسْلِيمِ بِمَا ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي مِنَ الثَّمَنِ قَبْلَ قَصْرِ
التَّيْبِ.

[٥١٨٨١] وَهَذَا الْمُرَادُ: السُّوْمُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يُخْرَجُ عَنْ مَكَانِهِ، لِعَدَمِ الْوِلَايَةِ)

قَالَ صَاحِبُ «التَّحْفَةِ»: «الْمُكَائِبُ وَالْمُكَائِبَةُ وَالْمُسْتَسْعَى: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ
صَدَقَةُ الْفِطْرِ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ بِفَقْتِهِمْ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا مِلْكَ
لَهُمْ، وَالْمُدْتَرِّ وَأُمُّ الْوَلَدِ، يَجِبُ عَلَى الْمَوْلَى صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَنْهُمَا؛ لَوْجُودِ الْمُؤْتَةِ
وَالْوِلَايَةِ جَمِيعًا»^(١).

قَوْلُهُ: (وَلَا يُخْرَجُ عَنْ مَمَالِيكَ التَّجَارَةِ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ^(٢)).

لَا: أَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَالرِّكَاءَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى، فَلَا يَجْتَمِعَانِ فِي مَالٍ وَاحِدٍ،
كَرِّكَاءِ السُّوْمِ وَالتَّجَارَةِ، فَلَوْ اجْتَمَعَا، يَلْزِمُ الشَّيْءُ^(٣) فِي الصَّدَقَةِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ

(١) ينظر «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [٣٣٧/١].

(٢) ينظر «الوسيط في المنهج» للعرابي [٤٨٧/٢] و«روضة العاديين» للسووي [٢٧٧/٢].

(٣) الشَّيْءُ - بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ - أَنْ يُفْعَلَ الشَّيْءُ مَرَّتَيْنِ وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «لَا يَتَيْنِ فِي الصَّدَقَةِ أَيْ لَا
تُؤْخَذُ الرِّكَاءُ مَرَّتَيْنِ فِي الشَّيْءِ» ينظر «الهداية في غريب الحديث» لابن الأثير [٢٢٤/١ مادة: لَا].

وَالْعَبْدُ بَيْنَ شَرِيكَتَيْنِ لَا فِطْرَةَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِقُصُورِ الْوِلَايَةِ وَالْمُؤْنَةِ

بِالْحَدِيثِ (١).

بِالْحَدِيثِ (١).

فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّ سَيِّئَهُمَا مُخْتَلِفٌ؛ فَلَا مُسَافَاةَ فِي وَجُوبِهِمَا.

قُلْتُ: لَا تُسَلِّمُ اخْتِلَافَ [٢٨٥/٢] السَّبَبِ؛ لِأَنَّ مَسَّ الْوُجُوبِ هُوَ لَعَبْدٌ فِي الرِّكَائَةِ وَالْفِطْرَةِ جَمِيعًا.

وَلَا يُقَالُ: وَجُوبُ الْفِطْرَةِ عَلَى الْعَبْدِ، ثُمَّ يَتَحَمَّلُهَا الْمَوْلَى، وَوُجُوبُ الرِّكَائَةِ عَلَى الْمَوْلَى.

لِأَنَّا نَقُولُ: لَا تُسَلِّمُ وَجُوبَهَا عَلَى الْعَبْدِ؛ لِأَنَّ قَائِدَةَ الْوُجُوبِ الْأَدَاءُ، وَالْعَبْدُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْأَدَاءِ؛ لِعَدَمِ الْمِلْثِ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ، عَلَمٌ يَتَّقِ لِلتَّحَمُّلِ مَعْنَى يَعْدَ ذَلِكَ.

وَالثَّانِي (٢) - مَكْسَرُ النَّاءِ قَلَّ التَّوْنُ - بِمَعْنَى الشَّيْءِ، وَهُوَ مَقْصُورٌ لَا مَمْدُودٌ. قَوْلُهُ: (وَالْعَبْدُ بَيْنَ شَرِيكَتَيْنِ لَا فِطْرَةَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِقُصُورِ الْوِلَايَةِ وَالْمُؤْنَةِ).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَجِبُ بِقَدْرِ تَحْيِيهِ (٣).

لَنَا: أَنَّ الْوِلَايَةَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا كَمُلَتْ، وَكَذَا الْمُؤْنَةُ؛ فَلَمْ تَجِبْ عَلَى وَاحِدٍ، فَأَشْبَهَ الْمُكَاتَّاتِ، وَلِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَلْزَمْ جَمِيعُ الْفِطْرَةِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ، لَمْ يَلْزَمْ

(١) يشير إلى ما أخرجه ابنُ معين في «تاريخه» / رواه الدوري [١٦٩/٣]، وأبو عبيد في «الأموال» [٤٦٥/١]، عن طريق سُفْيَانَ ثَوْرٍ عُمَيْتٍ، عَنْ الْوَيْلِدِ بْنِ كَيْسٍ، عَنْ خُسْرَى بْنِ حَسٍّ، عَنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ حَنْشَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَسِي فِي الصَّدَقَةِ».

(٢) يشير إلى قول صاحب «الهداية» «فَيُؤْتَى إِلَى الثَّانِي» ينظر «الهداية» للمزحرجي [١١٣/١].

(٣) ينظر «الحاوي الكبير» للماوردي [٣٦٣/٣] و«الوسيط في الملعب» للعرالي [٥٠١/٢].

فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَكَذَا الْعَبْدُ بَيْنَ اثْنَيْنِ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ رضي الله عنه . وَقَالَا:
عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مَن يَحُصُّهُ مِنَ الرُّؤُوسِ دُونَ الْأَشْقَاصِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يَرَى
قِسْمَةَ الرَّقِيقِ، وَهُمَا يَرَيَايَا.

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

بعضها ، كالوصي

فَإِنْ قُلْتُ: قَوْلُهُ رضي الله عنه: «أَدَّوْا عَنْ كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ» (١) عَامٌّ يَشْمَلُ الْعَبْدَ الْحَاصَّ،
وَالْمُشْتَرَكَّ جَمِيعًا

قُلْتُ: الْمَأْمُورُ بِهِ فِي الْحَدِيثِ هُوَ الْأَدَاءُ عَنْ عَبْدٍ كَامِلٍ، لَا عَنْ بَعْضِ عَبْدٍ،
إِذَا وَجَبَ عَلَى الشَّرِيكََيْنِ؛ يُؤَدِّي كُلُّ وَاحِدٍ عَنْ بَعْضِ عَبْدٍ، وَهُوَ خِلَافُ الْحَدِيثِ.
فَإِنْ قِيلَ: حَقٌّ يُلْزَمُ لِأَجْلِ لِمَا؛ قَتَرَمَ فِي الْحَاصِّ وَالْمُشْتَرَكِّ، كَالْفَقْهَةِ.

قِيلَ: النَّقْضُ إِذَا وَجِبَتْ لِأَجْلِ الْقَرَابَةِ؛ حَرَّ أَنْ تَبْعَضَ (٢)؛ كَذَا إِذَا وَجِبَتْ
لِأَجْلِ الْجَلْتِ، وَالْمِطْرَةُ بِحَلَالِهِ

قَوْلُهُ: (وَكَذَا الْعَبْدُ بَيْنَ اثْنَيْنِ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ) [٢٠٨٦ م]، أَيِ. لَا فِطْرَةَ فِي
الْعَبْدِ بَيْنَ اثْنَيْنِ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، كَمَا لَا فِطْرَةَ فِي الْعَبْدِ الْوَاحِدِ بَيْنَهُمَا بِالِاتِّفَاقِ،
ثُمَّ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ مِثْلُ قَوْلِ مُحَمَّدٍ فِي بَعْضِ كُتُبِ أَصْحَابِهِ، كـ«مَخْتَصَرِ الْكَافِي»،
و«الْهِدَايَةِ»، وَ«الشَّامِلِ»، وَ«الْمَنْظُومَةِ»، وَ«الْمُخْتَلَفِ»، وَ«شرح الطَّحَاوِيِّ»، وَمِنْ
بَعْضِهَا مِثْلُ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ؛ كـ«مَخْتَصَرِ الْكَزْجِيِّ»، وَ«الْأَجْنَاسِ»، وَ«شرح أَبِي
نَضْرٍ»، وَ«النَّخْعَةِ» وَهُوَ الْأَصَحُّ (٣).

(١) مضمون تخريجه.

(٢) وقع في الأصل «يتبعض»، والمثبت من «ل» و«ر» و«ت»، و«م».

(٣) ينظر «المبسوط» [١٠٦/٣، ١٠٧]، «تنقيح الفقهاء» [٣٣٧/١]، «هدايت الصائغ» [٢٠١/٢]،

«نواوي قاضي حاد» [٢٣٠/١]، «البدية» [٥٧٧/٣]، «حاشية ابن عابدين» [٢٨٥/٢]

وقيل: هو بالإجماع، لأنه لا يجمع نصيب قتل لقسمة، فلم تيم الرقة بكل واحد منهما.

— — — — —

وعند محمد: إن كان العبد بحال لو اتسماه أصاب كل واحد منهما عداً كاملاً؛ يجب على كل واحد منهما طرده؛ والأصل: هي ثلاثة يجب لأهل العبدتين. وفي الخمسة: يجب لأهل الأربعة، وهذا معنى قوله (على كل واحد ما يخصه من الرؤوس دون الأشخاص^(١)).

وهذا بناءً على أن أبا حنيفة لا يرى فسخ الرقيق لتدويع الفسخ، فلا يحصل لواحد من الشريكتين ولاية كمنه في كل عدا، فلا يجب العشرة وهما يرتابها قياساً على العتم والتبر والإمل؛ لكن أبا يوسف لم يوجب العشرة لعدم الولاية الكاملة قتل القسمة.

وقال محمد: كل واحد من الشريكتين يهلك في المعنى عداً تاماً؛ يجب العشرة.

قوله: (وقيل: هو بالإجماع)، أي عدم وجوب العشرة في العبد بين اثنين بإجماع من علمائنا الثلاثة؛ لأنه لا يجمع نصيب كل واحد من الشريكتين قتل القسمة، فلا تيم الرقة لكل واحد منهما؛ فلا يجب العشرة.

بيانه أن العبدتين (١٢٨١) إذا قُبِلَ وأحد كل واحد من الشريكتين واحداً منهما (١٢٨٩)؛ يكون كل واحد آجداً عداً بحصته من العبد لأخوه، وبحصته من العبد الذي أخذه شريكه، فيجتمع نصيبه في العبد الواحد، أما قتل القسمة فلا.

(١) الأشخاص جنح شقص، وهو الطائفة من شيء، أي البعض ويجمع أشخاص وأصله الجراء والنصب واسمهم وأشعيص مثله، كاصف وانصيف ومنه الشخص، وهو التجزئة كذلك يأتي الشخص لغة بمعنى الشريك، وبمعنى القليل من كل شيء. ينظر (طلب الطلبة) للسمي [ص ٢٦] و«معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء» لربيع حماد [ص ٢٧١]

وَيُؤَدِّي الْمُسْلِمُ الْمَطْرَةَ عَنْ عِنْدِهِ الْكَافِرُ، لِإِطْلَاقِ مَا رَوَيْنَا، وَلِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «أَدُّوا عَنْ كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ أَوْ مَجُوسِيٍّ» الْحَدِيثُ،

غاية البيان

قَالَ فِي «شرح الطحاوي»: لَوْ كَانَتْ جَارِيَةٌ بَيْنَهُمَا جَاءَتْ بِوَلَدٍ، فَادَّعَيْتَاهُ مَعًا، فَتَكُونُ الْوَلَدُ وَلَدَهُمَا، وَالْجَارِيَةُ أُمُّ وَلَدٍ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمَا صَدَقَةُ بَطْنِ الْحَارِيَّةِ، وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِمَا صَدَقَةُ بَطْنِ الْوَلَدِ؛ إِلَّا أَنْ فِي قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ: عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّهَا صَدَقَةٌ كَامِلَةٌ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: عَلَيْهِمَا صَدَقَةٌ وَاحِدَةٌ، وَعَلَى فِي «الأجناس» لِأَبِي يُوسُفَ مِنْ قَتْلِ أَنَّهُ ابْنُ نَدَمٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ، يُخَرَّرُ مِيرَاثُهُ.

وَيَقُلُ صَاحِبُ «الأجناس» قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ عَنْ كِتَابِ «الكهف» إِمْلَاءُ رِوَايَةِ يَشْرِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَيَقُلُ فِيهِ قَوْلُ مُحَمَّدٍ عَنْ «نَوَادِرِ هِشَامٍ»، وَ«نَوَادِرِ ابْنِ سَمَاعَةَ»، وَقَالَ: عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ زَنْعٌ صَاعٍ مِنْ حِنْطَةٍ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا: فَعَلَى الْآخَرِ كُلَّهُ، وَقَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ مِثْلُ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ ^(١).

قَوْلُهُ: (وَيُؤَدِّي الْمَطْرَةَ عَنْ عِنْدِهِ الْكَافِرُ، لِإِطْلَاقِ مَا رَوَيْنَا).

أَرَادَ بِهِ: مَا رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثٍ ثَلَاثَةً فِي أَوَّلِ الْبَابِ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «أَدُّوا عَنْ كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ» ^(٢)، الْحَدِيثُ.

وَالْمَطْرَةُ: صَدَقَةُ الْمَطْرِ. كَذَا عَنْ صَاحِبِ «المغرب» ^(٣)، وَهَذِهِ الْحَسَالَةُ مَشْرُوحَةٌ قَبْلَ هَذَا فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: (يُخْرِجُ ذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ).

(١) ينظر «الأجناس» للناظمي [١٤٦/١].

(٢) مضمون تحريجه

(٣) ينظر «المغرب» في ترتيب المغرب، للمطري [٣٦٣/ص].

وَلَا نَ السَّبِّ قَدْ تَحَقَّقَ وَالْمَوْلَى مِنْ أَهْلِهِ

وَفِيهِ خِلَافُ الشَّافِعِيِّ رحمته الله ؛ لِأَنَّ الْوُحُوبَ عِنْدَهُ عَلَى الْعَنْدِ ، وَهُوَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى الْعَكْسِ ؛ فَلَا وَحُوبَ بِالِاتِّفَاقِ

قَالَ وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا وَأَحَدَهُمَا بِالْخِيَارِ ، فَبَطَرَتْهُ عَلَى مَنْ يَصِيرُ لَهُ .

عبد الله

قَوْلُهُ : (وَلَا نَ السَّبِّ قَدْ تَحَقَّقَ) ، وَهُوَ رَأْسُ يَتَوْنُهُ [١٠٨٧] بِإِذْنِهِ عَلَيْهِ (مِنْ أَهْلِهِ) ، أَيِ : مِنْ أَهْلِ الْوُحُوبِ لَا يُقَالُ : الْإِصْمَارُ قَبْلَ الدَّكْرِ لَا يَحُورُ ؛ لِأَنَّ الشُّهْرَةَ قَائِمَةٌ مَقَامَ الدَّكْرِ .

قَوْلُهُ : (وَلَوْ كَانَ عَلَى الْعَكْسِ ؛ فَلَا وَحُوبَ بِالِاتِّفَاقِ) ، أَيِ لَوْ كَانَ الْمَوْلَى كَافِرًا ، وَالْعَبْدُ مُسْلِمًا ؛ فَلَا تَجِبُ الْبَطَرَةُ بِاتِّفَاقٍ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الشَّافِعِيِّ .

أَمَّا عِنْدَنَا : فَلِأَنَّ الصَّدَقَةَ عِبَادَةٌ ، وَالْكَافِرُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ ، فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ . وَأَمَّا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ : فَلِأَنَّ الْمُحَاطَبَ بِالْأَدَاءِ هُوَ الْمَوْلَى وَإِنْ كَانَ الْوُحُوبُ عَلَى الْعَبْدِ عِنْدَهُ ، وَالْكَافِرُ لَيْسَ بِمُحَاطَبٍ بِأَدَاءِ الْعِبَادَةِ .

قَوْلُهُ : (قَالَ : وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا وَأَحَدَهُمَا بِالْخِيَارِ ، فَبَطَرَتْهُ عَلَى مَنْ يَصِيرُ لَهُ) ، أَيِ : قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» . وَقَدْ ذَكَرَ مُحَمَّدٌ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي بَيَوعِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(١) .

قَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ [فِي «شرح الجامع الصغير»]^(٢) . مَعْنَى قَوْلِهِ (يَصِيرُ لَهُ) . أَيِ : يَنْتَقِلُ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْخِيَارَ إِذَا كَانَ لِلْبَائِعِ ، مَقْصُورُ الْبَيْعِ ؛ لَا يَصِيرُ لَهُ ، بَلْ يَنْتَقِلُ لَهُ . قَالَ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ» : (مَقَاءٌ . إِذَا مَرَّ يَوْمُ الْفِطْرِ فِي عِدَّةِ الْخِيَارِ) .

(١) ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه الدافع الكبير لمحمد بن الحسن [ص/٢٤٤]

(٢) ما بين المعطوفتين : زيادة من : فقه ، وفرا ، ودوا ، ودب ، ودم

مَعْنَاهُ. أَنَّهُ إِذَا مَرَّ يَوْمَ الْعِطْرِ وَاجْتَارَ بَاقِي. وَقَالَ زُفَرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. عَلَى مَنْ لَهُ الْخِيَارُ، لِأَنَّ الْوِلَايَةَ لَهُ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. عَلَى مَنْ لَهُ الْمِلْكُ، لِأَنَّهُ مِنْ وَطَائِعِهِ كَالصَّفَقَةِ. وَلَمَّا أَنَّ الْمِلْكَ مَوْقُوفٌ، فَإِنَّهُ لَوْ رُدَّ بَعُودٌ إِلَى قَدِيمِ مِلْكَ الْبَائِعِ، وَلَوْ أَحْيَزَ بَشَتْ الْمِلْكَ لِلْمُشْتَرِي مِنْ وَقْتِ الْعَقْدِ، فَيَتَوَقَّفُ مَا يُشْتَقَى عَلَيْهِ،

وَجَوَابُهُ لِمَنْ كَانَ عَلَيْهِ

قَالَ الْإِمَامُ حَمِيدُ الدِّينِ الصَّغِيرُ فِي «شَرْحِهِ». هَذَا مِنْ قِبَلِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْكُلِّ وَإِرَادَةِ التَّغْضِي، لِأَنَّ مُصَيَّ كُرَّ يَوْمَ الْعِطْرِ لَيْسَ بِشَرْطٍ^(١).

أَقُولُ: مَعْنَى قَوْلِهِ: (عَلَى مَنْ يَصِيرُ لَهُ)، أَنَّ صَدَقَةَ الْعِطْرِ مَوْقُوفَةٌ، فَإِنْ تَمَّ الْبَيْعُ، فَعَلَى الْمُشْتَرِي، وَإِنْ فُسِّخَ، فَعَلَى الْبَائِعِ

وَعَدَ زُفَرٌ: الْعِطْرَةُ عَلَى مَنْ لَهُ الْخِيَارُ، إِنْ كَانَ لِلْبَائِعِ فَعَلَى الْبَائِعِ، وَإِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي فَعَلَى الْمُشْتَرِي، وَإِنْ كَانَ الْخِيَارُ (٢/ ٢٨٧ ط)، لِهَمَا جَمِيعًا، أَوْ شَرَطَ الْبَائِعُ لَعَبْرِهِ، فَعَلَى الْبَائِعِ أَيْضًا؛ سِوَاةً تَمَّ الْبَيْعُ أَوْ انْقَضَى وَعَدَ الشَّافِعِيُّ: عَلَى مَنْ لَهُ الْمِلْكُ^(٢).

وَذَكَرَ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» قَوْلَ زُفَرٍ، كَمَا ذَكَرَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» قَوْلَ الشَّافِعِيِّ. وَقَالُوا: وَالْقِيَاسُ أَنَّ تَكُونَ الْعِطْرَةُ عَلَى مَنْ يَكُونُ لَهُ الْمِلْكُ يَوْمَئِذٍ، ثُمَّ قَالُوا: وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ.

وَوَجْهُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: أَنَّ الْعِطْرَةَ مِنْ وَطَائِعِ الْمِلْكِ كَالصَّفَقَةِ، وَهِيَ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ عَلَى مَنْ لَهُ الْمِلْكُ يَوْمَئِذٍ، فَكَذَا الْعِطْرَةُ.

وَوَجْهُ قَوْلِ زُفَرٍ: أَنَّ الْوِلَايَةَ لِمَنْ لَهُ الْخِيَارُ، وَلِهَذَا إِذَا حَازَ الْبَيْعُ تَمَّ، وَإِنْ انْقَضَى، فَانْقَضَى، وَالْعِطْرَةُ نَجِثٌ بِالْوِلَايَةِ وَالْمُؤْتَةِ، فَوَجِبَتْ الْعِطْرَةُ عَلَى مَنْ لَهُ الْخِيَارُ.

(١) ينظر «الموائد الفقهية شرح الهداية» لعميد الدين [ق ٥٩]

(٢) ينظر «الأم» للشافعي [١٦٣/٣]، و«روضة الطالبين» للسروري [٣٠٥/٣]

بِحِلَافِ التَّمَنَّةِ ؛ لِأَنَّهَا لِلنَّاحَةِ الدَّحْرَةِ ، فَلَا يُقْبَلُ التَّوَقُّفُ ، وَرَكَاةُ النُّحَارَةِ عَلَى هَذَا الْحِلَافِ

— ۱۳ —

وَلِأَنَّ الْحَيَارَ لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ إِذَا كَانَ كَانِ لِمَا يَشْتَرِي أَوْ
لَهُمَا، فَإِنْ كَانَ لِلْمَا يَشْتَرِي، فَالْمَلِكُ لَهُ، وَكَذَا إِنْ كَانَ لَهُمَا، وَإِنْ كَانَ لِلْمَا يَشْتَرِي فَكَذَلِكَ
عِنْدَهُمَا، لِأَنَّ الْمَلِكَ يَشْتَرِي

وعند أبي حنيفة إن لم يكر الملك للمُشترى، فهو كالمالك ١٢٩ في حق استحقاق الشفعة في الدار المُشتراة، يَحْتَبِ هه النار، ومن هو المالك أو كالمالك: تجب عليه المِطْرَةُ

ولنا: أنَّ المِطْرَةَ مُبَيَّنَةٌ عَلَى الْمَلِكِ، وَهُوَ مُوقُوفٌ، إِنْ أُحْيِيَ يَشْتَرِي لِلْمُشْتَرِي؛
وَأَلَّا فَلِلْبَائِعِ، فَيَتَوَقَّفُ مَا يُشْتَرَى عَلَى الْمَلِكِ أَيْضًا، بِجِلَافِ الشُّعْمَةِ، مِنْ الْجِيزِ
يَطْلُ بِهَا؛ فَيَمْلِكُهُ حِينَئِذٍ لَا أَنَّهُ كَالْمَالِكِ قَلَّ الشُّعْمَةُ، وَبِجِلَافِ النَّقْعَةِ، فَإِنَّهَا لَا
تَقِلُّ التَّوَقُّفَ؛ لِثَبُوتِ الْحَاجَةِ السَّاحِرَةِ، فَيَطْلُ قِيَاسُ (٢٠) مَا يَقْبَلُ التَّوَقُّفَ عَلَى
مَا لَا يَقْبَلُ التَّوَقُّفَ.

وَالْمُرَادُ مِنَ الْحَاجَةِ السَّاجِزَةِ: الْحَاجَةُ الْوَاقِعَةُ فِي الْحَالِ؛ مِنْ تَحَرُّ الشَّيْءِ
- بِالْكَسْرِ - إِذَا تَمَّ وَانْقَضَى

قوله: (وزكاة التجارة على هذا الجواب)

صُورُهُ: مَا تَقَلَّ شَيْخًا بَرَّهَانَ الدِّينِ الْحَرَبِيِّ^(١) الْبَحَارِيُّ عَنْ شَيْخِهِ حَمِيدِ الدِّينِ الْقَصِيرِيِّ: رَجُلٌ لَهُ عِنْدَ الْبُتْجَارَةِ، بَعَا يَمْرُوسَ الشَّجَرَةِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ، ثُمَّ تَمَّ الْحَوْلُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ، فَكَانَتْ^(٢) عَلَى الْإِحْتِلَافِ الْمَذْكُورِ، عَلَى مَنْ يَصِيرُ لَهُ

(١) وقع في الأصل ولفاء بحريتين، والمثبت من ولفاء، واوة، ولفاء، ولفاء، ولفاء.

(٢) أي: ركعة العبد، كلما جاء في حاشية أم!

ملحة لبيبي

المِثْلُ، أَوْ عَلَى مَنْ لَهُ الْخِيَارُ، أَوْ عَلَى مَنْ لَهُ الْمِثْلُ يَوْمَئِذٍ؟ لِأَنَّ الْعُرُوضَ بَدَلُ الْعَبْدِ، وَحَوْلَانُ الْحَوْلِ عَلَى التَّدْرِ، كَحَوْلَانِهِ عَلَى الْمُتَدَلِّ (١).

قَالَ فِي «شرح الطحاوي» (٢): «إِذَا اشْتَرَاهُ بِعَقْدٍ بَاتٍ، فَحَرَّمَ يَوْمَ الْفِطْرِ قَتْلَ الْقَنْصِ، فَعَلَى الْمُشْتَرِي الْفِطْرَةُ إِنْ قَبِضَ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ، لَمْ يَحِبَّ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا».

أَمَّا النَّائِعُ، فَقَدْ حَرَّمَ عَنْ مَلِكِهِ بِالنَّائِعِ، وَلَا يَحِبُّ عَلَى الْمُشْتَرِي أَيْضًا، لِأَنَّ النَّائِعَ انْقَسَحَ قَبْلَ تَمَامِهِ، وَلَوْ رَدَّ الْمُشْتَرِي بِخِيَارِ رُؤْيَةٍ، أَوْ عَيْنٍ، إِنْ رَدَّ قَبْلَ الْقَبْضِ، يَحِبُّ عَلَى النَّائِعِ، وَإِنْ رَدَّ بَعْدَ الْقَبْضِ، فَعَلَى الْمُشْتَرِي.

وَإِذَا اشْتَرَاهُ بِشُرَاءٍ مُبِيدَةٍ، فَإِنْ كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ وَقْتُ طُلُوعِ الْقَحْرِ، فَالْفِطْرَةُ عَلَى الْبَائِعِ، لِأَنَّهُ لَا يُوجِبُ الْمِثْلَ لِلْمُشْتَرِي قَبْلَ الْقَبْضِ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، فَإِنْ رَدَّ عَلَى الْبَائِعِ، فَعَلَى الْبَائِعِ، وَإِنْ تَصَرَّفَ فِيهِ بِإِعْتَاقٍ [٢٨٨: ٢] أَوْ بَيْعٍ، فَعَلَى الْمُشْتَرِي.



(١) أي على بدن مال التجارة كداجه في حاشية ١٨١

(٢) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للإسبيعي [١٢٨/ق]

فصل في مقدار الواجب ووقته

المِطْرَةُ بَصْفٌ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ دَقِيقٍ، أَوْ سَوِيْقٍ، أَوْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ، أَوْ شَعِيرٍ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ عليه السلام: الرَّيْبُ بِمِزْلَةِ الشَّعِيرِ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام، وَالْأَوَّلُ رِوَايَةٌ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

غاية البيان

فصل في مقدار الواجب ووقته

لَمَّا ذَكَرَ وَجُوبَ الْمِطْرَةِ وَشَرْطُهَا وَسَبْهَا: شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا يُؤَدِّي بِهِ الْوَاجِبُ، وَفِي بَيَانِ وَقْتِهِ.

قَوْلُهُ (الْمِطْرَةُ بَصْفٌ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ دَقِيقٍ، أَوْ سَوِيْقٍ^(١)، أَوْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ، أَوْ شَعِيرٍ

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ، الرَّيْبُ بِمِزْلَةِ الشَّعِيرِ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ)، رَوَاهَا أَسَدُ بْنُ عَمْرٍو وَالْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ^(٢).

وَفِي رِوَايَةِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: الرَّيْبُ مِثْلُ الْبُرِّ عَدَّ أَبِي حَنِيفَةَ^(٣).

قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»: دَقِيقُ الْحِنْطَةِ وَسَوِيْقُهَا سَوَاءٌ، أَيْ: بِالْحِنْطَةِ. وَكَذَا دَقِيقُ الشَّعِيرِ وَسَوِيْقُهُ سَوَاءٌ بِالشَّعِيرِ^(٤).

(١) السَّوِيْقُ مَا يُغْتَلُ مِنْ لِحْنَةِ الشَّعِيرِ يَنْظُرُ «المصباح المنير» للفيومي [٢٩٦/١] «ماده سويق»

(٢) يَنْظُرُ «مختصر الطحاوي» (ص ٥١)، «التجريد» (١٤١٧/٣)، «المبسوط» (١١٢/٣)، (١١٣)، «نحة

الغناء» (٣٣٧/١)، «شرح مجمع البحرين» (١٢٠٧/٢)، «الباية» (٥٨٢، ٣ - ٥٨٥)

(٣) يَنْظُرُ «الجامع الصغير» مع شرحه النافع الكبير «لمحمد بن الحسن» [ص ١٣٦].

(٤) يَنْظُرُ «شرح مختصر الطحاوي للإسكندر» [ق ١١٩].

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمه الله مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ صَاعٌ؛ بِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رحمه الله
قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ إِيَّاهُ - أَيْ ذَلِكَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

❦ عليه السلام ❦

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مِنْ كُلِّ مَوْجِ صَاعٌ ^(١).

له: مَا رَوَى الْخُدْرِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»، مُسْنَدًا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ
قَالَ: «كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْمَطَرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ
تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ ^(٢)، [أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ] ^(٣)» ^(٤)

وَلَا مَا رَوَى صَاحِبُ «السُّرِّ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَتِيدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ ابْنِ أَبِي
صُعَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَظِيًّا، فَأَمَرَ بِصَدَقَةِ الْمَطَرِ: صَاعٌ تَمْرٍ
أَوْ صَاعٌ شَعِيرٍ عَنْ كُلِّ رَأْسٍ، أَوْ صَاعٌ بُرٍّ أَوْ قَنْعَجٍ نَيْنٍ أَيْسَى، عَنْ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ،
وَالْحُرِّ وَالْعَبْدِ» ^(٥).

(١) ينظر «الحنوفي الكبير» للملوكي [٣٧٩: ٢] والمهدب في فقه الإمام الشافعي» للشيرازي [٣٠٣: ١]

(٢) الْأَقِطُ هُوَ لَوْثٌ مُجْتَفٍ يَسْتَفْجِرُ فَيُطْنَعُ بِهِ ينظر «الهدية في غريب الحديث» لابن الأثير [٥٧/٧: مائة: أقط]

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْطُوفَتَيْنِ رِيَادَةُ مِنْ أَوْ، وَارِ، وَادَو، وَادَب، وَادَم.

(٤) أخرجه البخاري في أبواب صدقة المطر باب صدقة مطر صاع من طعام [رقم/ ١٤٣٥]، وحسبم
في كتاب الركاة باب ركاة المطر عن مسلمين من تمر و لشعير [رقم/ ٩٨٥]، من حديث أبي
سعيد الخدري رحمه الله.

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة باب من روى نصف صاع من صاع [رقم/ ١٦٢٠]، ومن طريقه
اليهقي في «الس الكبير» [رقم ٧٤٩٩]، والطبراني في «المعجم الكبير» [٢/ رقم/ ١٣٨٩]،
والحاكم في «المستدرک» [٥٢١٤: ١]، والدارقطني في «سننه» [١٤٨/ ٢]، من طريق بكر بن وائل
عن زكريا عن عبد الله بن ثعلبة بن صُعَيْرٍ عن أبيه رحمه الله به.

قال ابن عبد الهادي «هذا حديث مضطرب لإسناد والتمر، قال مُهَنَّا دَكْرُثُ لِأَحْمَدَ (يعني ابن
حسن) حديث ثعلبة بن أبي صُعَيْرٍ فِي صَدَقَةِ الْمَطَرِ «نُصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ»، هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، إِنَّمَا
هُوَ مُرْسَلٌ وَصَحَّفَ حَبِثُ ابْنِ أَبِي صُعَيْرٍ ينظر «فتح التحقيق» لابن عبد الهادي [٩٤/٣ - ٩٧]

عن أبي عبد الله

وفي «السنن» أيضاً: بإساده إلى الحسن بن حطب أن عثاس بن الحر رَمَصَانَ عَلَى مِسْرِ الْبَصْرَةِ، فَقَالَ: «أُخْرِجُوا» [١٩٠/١]، صدقة صَوْمِكُمْ، وَكَأَنَّ النَّاسَ لَمْ يَعْلَمُوا، فَقَالَ: مَنْ هَذَا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَوُفُوا بِي إِخْوَانَكُمْ وَمَعْتُوغُمْ، فَوَيْتَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ، فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الصَّدَقَةَ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ نَضَفٍ صَاعٍ مِنْ قَمْحٍ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ.

وَأَخْبَرَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْأَصْلِ» عَنْ أَبِي يُوسُفَ، عَنِ نَحْسِ بْنِ عُمَارَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ صُغَيْرٍ الْعُمَرِيُّ قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «أَذُوا عَنْ كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ» [١٩٠/١]، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ نَضَفٍ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ» [١]، إِلَى هَذَا نَقَطَ «الْأَصْلُ».

وَرَوَى: ثَعْلَبَةُ بْنُ أَبِي صُغَيْرٍ بِالْكُفَّةِ، وَثَعْلَبَةُ بْنُ صُغَيْرٍ بِالْكُفَّةِ أَيْضاً [٢].

وَرَوَى الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّعَاوِيُّ فِي «شرح الآثار» بإساده إلى الزُّهْرِيِّ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي صُغَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَوْ قَمْحٍ

(١) أخرجه أبو داود في [رقم/ ١٦٣٢]، والسنن في كتاب صلاة يعقوب بن ماجة عن الإمام علي الصدقة في المحطة [رقم/ ١٥٨٠]، وأحمد في «المسند» [٣٥١/١]، ودارقطني في «سننه» [١٥٢/٢]، وسبهي في «السالكين» [رقم/ ٧٥٠١]، من طريق حميد الطويل عن الحسن البصري عن ابن عثاس عليه السلام.

قال السائي: «الحسن لم يسمع من ابن عثاس» وقال ابن عبد الهادي «رؤيته نفاذ مشهورون، لكن فيه إرسال، فإن الحسن لم يسمع من ابن عثاس فيما قيل» ينظر «نصب الرتبة» للبرقي [١١٨/٢]، و«تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي [١٢٤/٣].

(٢) مضمون تخريجه أقفاً.

(٣) ينظر «الأصل»، المعروف بالمبسوط، لمحمد بن الحسن الشيباني [٢٤٦/٢].

(٤) ينظر «أسد الغابة» لابن الأثير [٤٦٩/١]، «الاستيعاب» في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر [١٦٩٢/٤]، «معركة الصحابة» لابن منته [ص ٩٢١].

عنه السلام

وفيه أيضاً، مُسْنَدًا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ أَنَّ أَمَاءَ سَأَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، فَقَالَ إِنِّي رَجُلٌ مَمْلُوكٌ فَهَلْ فِي مَالِي رَكْعَةٌ؟ فَقَالَ عُمَرُ: «إِنَّمَا رَكَاتُهُ» ^(١) عَلَى سَيِّدِكَ، أَنْ يُؤَدِّيَ عَنْكَ كُلَّ فِطْرٍ ضَاعَ مِنْ شَعِيرٍ أَوْ تَغِيرٍ أَوْ بَصْفٍ ضَاعَ ثَرٌّ» ^(٢).

وفيه أيضاً، مُسْنَدًا إِلَى أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ قَالَ: خَطَبَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ رضي الله عنه، فَقَالَ فِي حُطْبِهِ «أَذُو رَكْعَةِ الْفِطْرِ مُدَّتَيْنِ مِنْ جَنْطَةٍ» ^(٣).

وفيه أيضاً: بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَمَرْتُ أَهْلَ الْبَيْتِ - إِذْ [٢٠٩٠] كُنْتُ فِيهِمْ - أَنْ يُعْطُوا غَنِي الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ مُدَّتَيْنِ مِنْ جَنْطَةٍ» ^(٤).

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُجَاهِدٍ بِمِثْلِهِ مُسْنَدًا إِلَيْهِمْ، وَقَالَ: «كُلُّ مَا رَوَيْتُ فِي هَذَا النَّبِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَنْ أَصْحَابِهِ مِنْ بَعْدِهِ وَتَابِعِيهِ مِنْ بَعْدِهِمْ أَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ مِنَ الْجَنْطَةِ بِصَفِّ صَاعٍ. وَلَا أَعْلَمُ رُويَ

= من طريق أبي عروبة عن عاصم الأحول عن أبي قلابَةَ رضي الله عنه به

قال العيني «إسناده مجهول» بنظر «محب الأفكار شرح المعاني والآثار» للمعيني [٢٢٤/٨]

(١) في بيان شكل الآثار [٣٨٩] بنظر «الكاتب» يعود التصغير إليه

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار [٤٦٢]، وفي «بيان شكل الآثار» [٣٨٩]، من طريق يزيد بن أبي رباح عن أبيه عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه به.

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار [٤٧٢] - وفي «بيان شكل الآثار» [٣٩٩]، من طريق خُثَّادُ بْنُ رِيْدٍ عَنْ حَالِدِ بْنِ الْحَدَّادِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ قَالَ خَطَبَنَا عُثْمَانُ رضي الله عنه به. قال العيني «هذا إسناد صحيح قوي» بنظر «محب الأفكار شرح المعاني والآثار» للمعيني [٢٢٦/٨]

(٤) أخرجه ابن رجب في «الأموال» [١٢٤٥/٣]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٤٧/٢]، وفي «بيان شكل الآثار» [٤٠٩]، من طريق أبي أيوب الليثي، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنه به.

عن أحمد منهم خلاف هذا، ولا يسمى لأحد أن يحالف، إذا^(١) صار إجماعاً في زمن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، إلى رمي من ذكرنا من التابعين^(٢)

والجواب عما تمسك به الشافعي رحمه الله من قول لا نسلم أن خبر أبي سعيد حجة علينا؛ لأنه أخبر بفعل فيه؛ حيث فن «كنا نخرج» وفعل الشيء ليس بموجب، على ما عرفت في الأصول؛ فعل الصحابي أولى وأخبر بأن لا يكون موجباً.

أو نقول؛ إن حظه متعاضد في نفسه، لأنه روى تحري في الصحيح أصاباً بإساده إلى أبي سعيد قال: «كنا نخرج في عهد النبي يوم لمطير ضاعاً من طعام، وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط»^(٣). ولم يذكر فيه الحنطة.

والعجيب من الشافعي أنه لا يرى عقيد الصحابي واجباً، فكيف قلد أبو سعيد في هذه المسألة، ولم يزو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟

ولئن صح خبر أبي سعيد في صاع من حنطة؛ فبمحل بضعه على الوجوب، وبضعه على التطوع؛ بدليل ما روي^(٤) عن خبر أسماء وعبرها؛ توفيقاً بين

(١) وقع في الأصل «إذا»، والمثبت من «أ» و«إ» و«أ» و«أ» و«أ» و«أ»

(٢) ينظر شرح معاني الآثار للطحاوي [١٧/٢]

(٣) سبق التعريف بها

(٤) أخرجه البخاري في أبواب صدقة الفطر باب الصدقة من العهد [رقم ١٤٣٩]، ومسلم في كتاب

البركة باب ذكاة لمطير على المسلمين من الشعير [رقم ٩٨٥]، من طريق زيد بن أسلم

عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي مروح أنه سمع أبا سعيد الخدري رحمه الله يقول: «كنا

نخرج ذكاة لمطير صدقة من طعام، أو صدقة من شعير، أو صدقة من بقر، أو صدقة من أقط، أو

صدقة من زبيب»

الأخبار بقدر الإمكان

ثُمَّ هَذَا أَصْحَابًا: يَحُورُ دَقِيقُ الْحِطَّةِ وَسَوِيفُهَا، وَكَذَلِكَ دَقِيقُ الشَّعِيرِ وَسَوِيفُهُ^(١).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته: لَا يَجُوزُ ^(٢).

لَا: مَا رَوَى سَمِيعٌ بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «كُنَّا نُخْرِجُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَاعَ تَمْرٍ، أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ أَفْطٍ، أَوْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ دَقِيقٍ»^(٣). ذَكَرَهُ فِي «السُّنَنِ».

وَذَكَرَ النَّبِيُّ أَبُو مُضَرٍّ (١) حَدِيثَ أَبِي مُرَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَدُّوا قَبْلَ الْخُرُوجِ زَكَاةَ الْبَطْنِ، فَإِنَّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُدَيْنٍ مِنْ قَمِيحٍ، أَوْ دَقِيقٍ» (٢).

(١) ينظر «المبوط» [١١٣: ٣]، «المحيط البرهاني» [٣٧، ٤]، «فتح القدير» [٢٩٠/ ٢] «البحر الرقعي» [٢٧٣/ ٢]، «رد المحتار» [٣٩٩/ ٢].

(٢) ينظر «المعالي الكبير» للملودي [٣٨٣/٣]، و«التب» في العقد لشافعي، «لشيرازي» [٦٦/ص].
 (٣) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة، باب كم يؤدي في صدقة الفطر [رقم/١٦١٨]، ومن طريقه
 البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/٧٥١٤]، و«نسائي» في كتاب الزكاة/باب الدقيق [رقم/
 ٢٥١٤]، و«الدارقطني» في «سننه» [١٤٦/٢]، من طريق سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي عَجْلَانَ، قَالَ:
 سَمِعْتُ جَبْرِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يُخْبِرُ عَنْ أَبِي تَمِيمٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه به

قَالَ أَبُو ذَاوُدَ «صَلَّى الرَّيَادَةَ وَهُمْ مِنْ أَبِي حَبِيبَةَ» وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ «رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ وَهُمْ خَاتَمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَفَخْرُ بْنُ مُعَاذٍ، وَأَبُو حَبِيبٍ الْأَخْمَرُ، وَحَمَّادُ بْنُ مُسْعِدٍ وَغَيْرُهُمْ، فَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ الدَّقِيقَ غَيْرَ شُعْبَانَ، وَقَدْ أَنْكَرَ حَبِيبُ لَفْزَهُ». وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي «هَذَا إِسَادٌ حَسَنٌ، لَكِنْ وَكَّرَ الدَّقِيقُ قَدْ أَنْكَرَ عَلَى مُعَاذٍ» يَظُنُّ «تَطْلُعُ الشَّحَقِ» لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي [١٣١/٣]

(٤) ينظر شرح مختصر القنوري بالإقطع [١/١٥٢] مسطوط مكتبة فهرس اظه

(٥) لَمْ أَجِدْهُ مِنْ حَتَّى أَهْبِثَ أَهْبِثْ وَلَا تَهْبِثْ أَهْبِثْ!

وقد مضى حد المؤلف: حديث أسقاء بنت أبي بكر رضي الله عنه قالت: «كُنَّا نُوَدِّي رَحَاةَ الْوِطْرِ عَلَى عَهْدِ-

وَلَا تَأْتِي إِذَا أَحْرَحَ الدَّقِيقُ فَقَدْ عَجَلَ مِسْفَعَةُ الْغَبِيرِ وَأَسْفَطَ عَنْهُ الْمُنَّةُ.
وَأَمَّا الرَّبِيبُ فَإِنَّمَا وَحِبْ يَصْفُ صَاعٍ مِنْهُ فِي الرِّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ عَنْ أَبِي خَبِيمَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَصْفُ صَاعًا لَمَّا وَجَتْ مِنَ الثَّرِّ، فَمِنْ الرَّبِيبِ أَوَّلُنِي؛ لِأَنَّهُ أَغْلَى قِيَمَةً مِنْهُ.
وَفِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى عَنْهُ^(١)؛ وَجَتْ صَاعٌ مِنْهُ، كَمَا هُوَ قَوْلُهُمَا؛ لَمَّا رُوِيَ فِي
حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ كَذَلِكَ.

وَقَالَ أَصْحَابُنَا، لَا يَجُوزُ الْأَقِطُ فِي الْبَطْرِ؛ لِأَنَّ عَلَى وَحْدِهِ لِقِيَمَةً^(٢).
وَقَالَ مَالِكٌ، يَجُوزُ لِأَهْلِ الْيَادِيَّةِ^(٣)، وَهُوَ أَحَدُ هَوْنِي لِشُعْبَةَ^(٤)، وَإِنْ
أَدَّى مِنْ غَيْرِ الْأَشْيَاءِ الْمَصْصُومِ عَلَيْهَا؛ يُوَدِّي عَلَى اعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ عِنْدَنَا
لَنَا؛ أَنَّ الْأَقِطَ مَتَوَلَّدٌ مِنَ الْحَيَوَانِ، فَلَمْ يَجْزِ إِلَّا عَلَى وَحْدِهِ الْقِيَمَةُ، كَالْمُخَمِّ،
أَوْ يَتَّحَدُ مِنَ اللَّبَنِ؛ فَأَشْتَبَهُ الْجُبْنُ.

فَأَجَابَ أَصْحَابُنَا عَمَّا وَرَدَ مِنْ صَاعٍ مِنْ أَقِطٍ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُذْنِبٍ مِنْ قَنْحٍ،
وَمَعْنَى أَيْضًا مَرْسَلُ سَعِيدِ بْنِ الشَّيْبِ وَغُنْدِ الْهَوْنِي عِنْدَ الْهَوْنِيِّ عَنْهُ وَالْقَاسِمِ وَمُسَيْمٍ، قَالَ: «أَمَرَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ بِصَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ أَوْ مُذْنِبٍ مِنْ قَنْحٍ»
(١) وَهِيَ رِوَايَةُ الْحَسَنِ بْنِ رِيَادٍ، وَأَسَدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْهُ وَوَحَّاهُ أَنَّ الرَّبِيبَ يَطْرُقُ الثَّمَرِ لَامَهُمَا بِتَقَارُبِهِمَا فِي
الْمَقْصُودِ وَالْقِيَمَةِ فَكَمَا يَتَقَدَّرُ مِنَ الثَّمَرِ بِصَاعٍ فَكَذَلِكَ مِنَ الرَّبِيبِ يَطْرُقُ شَرْحُ مَحْتَصِرِ الطَّحَاوِيِّ
لِلرَّازِيِّ [٣٤٥/٢]، الْمَبْسُوطُ [١١٤/٣]

(٢) يَنْظُرُ الْمَبْسُوطُ [١١٤/٣]، نَحْوُهُ الْمَقْصُودُ [٣٣٨/١]، فَتَاوِيُّ قَاصِبِ بْنِ [١١٣/١]

(٣) يَنْظُرُ «شَرْحُ الرِّسَالَةِ» لِلدَّهْلَوِيِّ عِنْدَ الْوَهَّابِ الْمَالِكِيِّ [٥٤/٢]

(٤) قَالَ الْوَدِيُّ «وَفِي الْأَقِطِ طَرِيقَانِ أَحَدُهُمَا الْمَطْعُ بِجَوَارِهِ، وَالثَّانِي عَنِ قَوْلِهِ، أَطْرَهُمَا جَوَارِهِ،
وَيُسَمَّى أَنْ يُقَطَّعَ بِجَوَارِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْغَيْرِ مُقَادَرَةٍ» يَنْظُرُ «التَّحْقِيقُ فِي الْقَوْلِ الشَّامِيِّ»
لِلشَّيْخِ رِي [ص ٦١] وَارْوَاهُ الطَّالِبِيُّ «لِلْوَدِيِّ» [٣٠٦/٢]

ولما ما زوينا، وهو مذقت جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم
أجمعين، فيهم الحلفاء الراشدون، وما رواه مخمولا على الريادة تطوعا.
ولهما في الربيب أنه والتمر يتقاربان في المفضود، وله أنه والثر يتقاربان في
المفتى؛ لأنه يؤكل كل واحد، ويلقى من الثمر النواة ومن الشعير النخالة.
وبهذا ظهر التفاوت بين الثمر والثر

ومراة من الدقيق والسويق ما يتخذ من الثر، أما دقيق الشعير كالشعير،

ففي البحر

بقولهم يُحتمل أن يكون (١) ذلك أصلا، ويُحتمل أن يكون قيمة، والمُحتمل
لا يكون حجة.

فأقول، هذا الجواب ليس بشاف؛ لأن مجرد الاحتمال لا اعتبار له.

والجواب صدي: أن تقليد الصحابي لا يحور فيما يُذكر بالقياس، وهو
اختيار الشيخ أبي الحسني الكرخي^(٢)، وهذا الحكم مما يُذكر بالقياس؛ لأن قياس
الأقط على اللحم واللب؛ لا يحور أداء عنه.

قوله: (ولما ما زوينا)، أراد به: حديث ثعلبة الذي رواه في أول الباب (وما
رواه)، أي الشافعي.

(وبهذا ظهر التفاوت بين الثمر والثر)، أي: يكون الثر مأكولا كله، ويكون
التمر ملقى منه نواته؛ ظهر التفاوت بينهما، فوجبت العطفة من الثمر صاعا، ومن
الثر نصف صاع، (والأولى أن يراض بينهما القدر والقيمة احتياطا)، أي: في
الدقيق والسويق.

(١) راد بعده في (ط). أمهما بجميع أجزائه بخلاف الشعير والتمر لأن كل واحد منهما يؤكل.

(٢) ينظر «كر الوصول» لبردوي [ص ٢٣٤]، «تقويم الأدلة» للنهوسي [ص ٢٥٦]، «كشف

الأسرار» لعلاء الدين البخاري [٢١٧/٣]

وَالأُولَى أَنْ يُرَاعَى فِيهِمَا الْقَدْرُ وَالْقِيَمَةُ اخْتِطَاطًا، وَنَظَرٌ عَلَى الدَّقِيقِ فِي
بَعْضِ الْأَخْبَارِ، وَلَمْ يُسَيَّنْ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ؛ اِغْتِبَارًا لِلْعَدَلِ
وَالْحُسْبَانِ تُعْتَبَرُ بِهِ الْقِيَمَةُ، هُوَ الصَّحِيحُ

ثُمَّ يُعْتَبَرُ بِصَفِّ صَاعٍ مِنْ تَرَوْزٍ بِمَا يُزَوَّى عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ عليه السلام
وَعَنْ مُحَمَّدٍ عليه السلام أَنَّهُ يُعْتَبَرُ كَيْلًا، وَالذَّقِيقُ أَوَّلَى مِنَ التَّرِّ، وَالدَّرَاهِمُ أَوَّلَى
مِنَ الذَّقِيقِ فِيمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ عليه السلام.

عنه الباق

قوله: (وَالْحُسْبَانُ تُعْتَبَرُ بِهِ الْقِيَمَةُ هُوَ الصَّحِيحُ)، يعني: إذا أدى صَوْنٌ^(١) مِنْ
حُسْبَانِ الْجَنَاطَةِ بِلَا اِغْتِبَارِ الْقِيَمَةِ؛ لَا يَجُوزُ عَلَى قَوْلِ بَعْضِ الْمَشَائِخِ، وَعَلَى قَوْلِ
بَعْضِهِمْ: يَجُوزُ^(٢).

قوله: (ثُمَّ يُعْتَبَرُ بِصَفِّ صَاعٍ مِنْ تَرَوْزٍ بِمَا يُزَوَّى عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ).
وهذا لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ هُوَ الْوَرْدُ، وَلِهَذَا قَدَّرَ الْمُخْتَلِفُونَ فِي الصَّاعِ بِالْوَرْدِ^(٣).
وَعَنْ مُحَمَّدٍ: أَنَّهُ يُعْتَبَرُ كَيْلًا؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ وَرَدَّ بِالصَّاعِ، وَهُوَ مَكِيلٌ؛ فَكَانَ
الْمُعْتَبَرُ الْكَيْلَ.

(١) الصَوْنُ: مَنَسُّ الْمَرْءِ (وهي لغة مميم بالشديد) وَالْمَسْ (على وزن صاع)، وهو كَيْلٌ معروفٌ يُكَالُ بِهِ
الشُّرُوبُ وَغَيْرُهَا، أَوْ مِيرَانٌ مَقْدَارُهُ رَطَلَانٌ، وَيَتَشَقَّى عَنْ مَوْنٍ وَمَيْكَنٍ وَمَكْنٍ، وَالْحَصْحُ أَصْنَاءٌ وَأَمْسَانٌ
وَأَمْسِيٌّ وَمَيْسِيٌّ يَنْظُرُ أَتَاخِ الْمَرْوَسِ؛ بِالزُّبَيْدِيِّ (٥٧٢: ٣٩) ص ٥٧٢

(٢) وحاصله: أن فيما هو مصوص عليه لا تعتبر القيمة، حتى لو أدى نصف صاع من تمر يبلغ قيمته
نصف صاع من بر أو أكثر لا يجوز؛ لأن في اعتبار القيمة هنا يصلح التقدير المنصوص عليه في
الخبر، ينظر: الجوهرة النيرة للحمداني [١٣٤/١]

(٣) لما اختلفوا في مقدار الصاع أنه ثمانية أرطال أو خمسة أرطال وثلاث رطل فقد اتفقوا على التقدير
بما يعدل بالورد، وذلك دليل على اعتبار الورد قيد ينظر: الباق شرح الهداية؛ للعبسي

وَهُوَ اخْتِيَارُ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ؛ لِأَنَّهُ أَذْفَعُ لِلْحَاحَةِ وَأَعْجَلُ بِهِ .

وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الْأَعْمَشِ عليه السلام : تَفْصِيلُ الْحِنْطَةِ ؛ لِأَنَّهُ أُنْعَدُ مِنَ الْحِلَافِ ، إِذْ هِيَ الدَّقِيقُ وَالْقِيَمَةُ جِلَافُ الشَّامِيِّ عليه السلام .

عنه السيد

وَقَالَ الطُّحَاوِيُّ . الصَّاعُ ثَمَانِيَةُ أَرْصَالٍ مِمَّا يَسْتَوِي كَيْلُهُ وَوَزْنُهُ ، كَالْعَدَسِ وَالْمَاشِي^(١) وَالرَّيْبِ ، هُوَ كَانَ بِهِدِ الصَّعَةِ ؛ مَهْرُ الصَّاعِ الَّذِي يُكَالُ بِهِ الْحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ وَالْتَمَرُ .

قَوْلُهُ : (وَهُوَ اخْتِيَارُ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام) ، أَيِ كَوْنِ الدَّقِيقِ أَوَّلَى مِنَ التَّمْرِ ، وَكَوْنِ الدَّرَاهِمِ أَوَّلَى مِنَ الدَّقِيقِ ، كَمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي يَوْسَفَ : هُوَ اخْتِيَارُ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام .

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ فِي «الْهِدَايَةِ» ، جِلَافُ مَا ذَكَرَهُ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي «النَّوْزِلَةِ» ؛ حَيْثُ قَالَ : «وَكَانَ الْعَفِيُّ أَبُو جَعْفَرٍ يَقُولُ : دَفْعُ الْحِنْطَةِ أَفْضَلُ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا » [١٠٩١] ؛ لِأَنَّ فِيهِ مُوَافَقَةَ الشَّيْءِ وَاطِّهَارَ الشَّرِيعَةِ^(٢) .

وَقَالَ أَيْضًا فِي «النَّوْزِلَةِ» : عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : فِي أَيَّامِ السَّعَةِ دَفْعُ الْقِيَمَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ ، وَفِي أَيَّامِ الشَّدَةِ دَفْعُ الْحِنْطَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ^(٣) .

قَوْلُهُ : (وَهَذَا أَبُو بَكْرٍ الْأَعْمَشُ : تَفْصِيلُ الْحِنْطَةِ ؛ لِأَنَّهُ أُنْعَدُ مِنَ الْحِلَافِ) ، أَيِ : رُوِيَ عَنْهُ تَفْصِيلُ الْحِنْطَةِ عَلَى فَيْحَتِهَا مِنَ الدَّرَاهِمِ وَعَلَى الدَّقِيقِ ؛ لِأَنَّ الْحِنْطَةَ تَجُورُ بِالِاتِّفَاقِ .

(١) الْمَاشِي هُوَ حَبٌّ مَعْرُوفٌ ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ أَوْ مُؤَلَّدٌ وَقِيلَ هُوَ جَنْسُ بَيِّنَاتٍ مِنَ الْقَرْيَاتِ الْمَرَاتِيَةِ لَهُ حَبٌّ أَخْيَصَرُ مَدُونٌ أَصَحَرُ مِنَ الْجَنْصِ يَكُونُ بِالشَّامِ وَبِالْهِنْدِ يَنْظُرُ «تَحْرِيرُ أَلْفَاظِ التَّنْبِيهِ» لِلنُّوَيْ

[ص/١٠٩] وَ«الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٨٩١/٢] .

(٢) يَنْظُرُ : «النَّوْزِلَةُ» لِأَمِي اللَّيْثِ [١٩٥/ق] .

(٣) يَنْظُرُ : «النَّوْزِلَةُ» لِأَمِي اللَّيْثِ [١٩٥/ق] .

قال: والصَّاعُ عند أبي حنيفة ومحمد عليهما السلام ثمانية أَرْطالٍ بالعراقي.
وقال أبو يوسف عليه السلام، خمسة أَرْطالٍ وثُلُث رطلٍ وهو قول الشافعي عليه السلام؛
لقوله عليه السلام: «صَاعًا أَصْغَرُ الصِّيغَانِ».

عمدة اليعاقبة

ولا يَجُوزُ الدَّقِيقُ وَالْقَيْعَةُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ عليه السلام، وقد بيَّنه على وجهه فيه مَنَعُ
لأولي الألباب، في فضل الحُمَلَانِ وَالْفُضْلَانِ، عند قوله: (وَيُخَوِّزُ نَفْعُ الْقَيْمِ فِي
الرَّكَاةِ حِدَّتَا).

قوله: (قَالَ وَالصَّاعُ^(١) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام وَمُحَمَّدٍ عليهما السلام ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ بِالْعِرَاقِيِّ
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ عليه السلام خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثُ رَطْلٍ)

وقول زُفَرٍ مِثْلُ قَوْلِهِمَا، كَذَا قَالَ أَبُو تَكْرِ الْعَصَّاصُ الرَّازِيُّ عليه السلام، وقول
الشَّافِعِيِّ مِثْلُ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ^(٢)

قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ: كَانَ أَبُو يُوسُفَ يَقُولُ مِثْلًا قَالَا، ثُمَّ رَجَعَ وَقَالَ: هُوَ
خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثُ رَطْلٍ^(٣).

وجه قول أبي يوسف عليه السلام: قوله عليه السلام: «صَاعًا أَصْغَرُ الصِّيغَانِ»^(٤)، ولا

(١) الصَّاعُ وحدة من وحدات المكييل، ومقداره عند الحنفية أربعة أمداد، ويسوي ثمانية أَرْطالٍ،
ويسوي بالدرهم ٦٠٢٨,٥٧ درهمًا، ويسوي بالتر ٣,٣٦٢ لترًا، ويسوي بالعمام ٣٢٥٠ غرامًا
ينظر «المكييل والمواريث الشرعية» لعلي جمعة [ص ٩٦]

(٢) ينظر «المحاوي الكبير» لهماوردي [٣٨٢ ٢] والمهذب في فقه الإمام الشافعي «للشيرازي
[٣٠٣/١].

(٣) ينظر «شرح مختصر المحاوي» للخصاص [٣٥٩، ٢]

(٤) قال الربيعي: «غريب»، وقال عبد القادر القرشي «لَمْ أَرَهُ»، وقال ابن حجر «لَمْ أَجِدْ هَكَذَا»، وفي
بُنْ خُرَيْمَةَ وَبُنْ حَبَابٍ (في «صحيحه» [رقم ٢٢٨٤]) مِنْ طَرِيقِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَاعٌ أَصْغَرُ الصِّيغَانِ، وَمُنْدُكَا أَصْغَرُ الْأَمْدَادِ فَقَالَ اللَّهُمَّ

في باب البيوت

١٠٩٠ | شك أن الصاع الذي هو خمسة أظال وثلاث رطل؛ أصغر من الصاع
تبي هو ثمانية أظال

وقد روى الطحاوي عن ابن أبي عمير أن حدثنا علي بن صالح ويثرب
بن الوليد جميعاً عن أبي يوسف قال: «قَدِمْتُ النَّدِيَةَ، فَأَخْرَجَ إِلَيَّ مَنْ أَتَى بِهِ
صَاعاً، فَقَالَ لِي هَذَا صَاعُ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَدَرْتُهُ فَوَجَدْتُهُ خَمْسَةَ أَظَالٍ وَثَلَاثَ
رِطْلٍ».

ووجه قولهما: ما روى أبو جعفر الطحاوي رحمه الله عن ابن أبي عمير بإساده
إلى مجاهد قال: «دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَاسْتَنْقَيْتُ بَعْضَ مَا فِيهَا، فَأَتَيْتُ بِعُشٍّ (١)، فَقُلْتُ
عَائِشَةُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْتَسِلُ بِمِثْلِ هَذَا، قَالَ مُجَاهِدٌ: فَحَرَرْتُهُ ثَمَانِيَةَ أَظَالٍ، تِسْعَةَ
أَظَالٍ عَشْرَةَ أَظَالٍ» (٢)، ثُمَّ يَشْكُ مُجَاهِدٌ فِي الثَّمَانِيَةِ؛ وَإِنَّمَا شَكَّ فِيهَا هَوَاقِفُهَا

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ أَيْضاً بِإِسَادِهِ إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَدْفَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

= ماركس لافي صاحب «الحديث» يظر «نصب الراية» للردعي [٤٢٨/٢]، و«العناية في
تحرير أحاديث الهداية» لعبد العادر القرشي [٧٤ ق/١] مطبوع مكتبة رياض الله أدي - تركيا
(رقم الحفظ ٢٨٨)، و«النوابة في تحرير أحاديث الهداية» لابن حجر [٢٧٣/١]

(١) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٥١٢]، حدثنا ابن أبي عمير قال: أنا علي بن صالح
ويثرب بن الوليد جميعاً عن أبي يوسف رحمه الله به

(٢) «عش الفدح العظيم» كذا جاء في حاشية «م» و«د» و«ظ» بمصباح السير [٤٠٩/٢] مادة/عش

(٣) أخرجه السامي في كتاب الطهارة، باب ذكر ثوب الذي يكتب به الرجل من الماء لتعسل [رقم

[٢٢٦]، وأحمد في «المدة» [٤٠ ٢٩٢، طبعه لرسالة]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»

[٢١٨، ٢]، وابن السكيت في «الأوسط» [١١٧/٢]، من طريق موسى بن عبد الله النخعي، عن

محمد بن علي بن وهب عن موسى النخعي قال: أبي محمد بعدد حررته ثمانية أظال

قال، حدثني عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يغتسل بمثل هذا

قال الصفي بعد الإسهاد صحيح يظر «نصب الأفكار شرح المعاني والآثار» للحمي [٢٣٤/٨]

وَلَمَّا مَا رُوِيَ أَنَّهُ ﴿﴾ كَانَ يَتَوَصَّأُ بِالْمُدِّ رَطْلَيْنِ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ ثَمَانِيَةَ
أَرْطَالٍ، وَهَكَذَا كَانَ صَاعُ عُمَرَ ﴿﴾، وَهُوَ أَضْعَفُ مِنَ الْهَاشِمِيِّ وَكَانُوا يَسْتَعْمِلُونَ
الْهَاشِمِيَّ.

﴿﴾ حاشية البيان

قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ»^(١)

وَرَوَى أَيْضًا عَنْ زَيْعِ الْمُؤَذِّنِ بِإِسَادِهِ إِلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ «كَانَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ يَتَوَصَّأُ بِالْمُدِّ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ»^(٢)

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ»: عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَنْبَلٍ، بِإِسَادِهِ إِلَى
جَابِرٍ ﴿﴾ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ، وَيَتَوَصَّأُ بِالْمُدِّ»^(٣)

وَفِي «السُّنَنِ» أَيْضًا بِإِسَادِهِ إِلَى أَنَسٍ ﴿﴾ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَصَّأُ بِإِنَاءٍ
يَسَعُ رَطْلَيْنِ (٩٢/٢ م)، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ»^(٤).

(١) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٤٩، ٢]، من طريق أبي الأحوص، عن شبيب بن
كيسان المُلَانِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْحَمِي، عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ غَائِثَةَ ﴿﴾ به
قال العيني «هد معلول بمشليم بن كيسان» لا ضعيف، ينظر «تكملة لأفكار شرح المعاني
والآثار» للعيني [٢٤٢/٨]

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة / باب ما يجري من الماء في الوضوء [رقم ٩٣]، وابن ماجه
في كتاب الطهارة وسبيلها / باب في مقدار الماء للوضوء والنس من الجاهل [رقم ٢٦٩]،
والطحاوي في «مسند» [رقم ١٧٣٢]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٨٩٠]،
والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٥٠/٢]، من حديث جابر بن عبد الله ﴿﴾ به
قال ابنُ ماجه «صحيحه ابنُ لفظان» ينظر «البر المبر» لابن المنص [٥٩٥/٢]، و«التلخيص
لحبيب» لابن حجر [٣٨٨/١].

(٣) مضمون تحريجه في الذي قبله.

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة / باب ما يجري من الماء في الوضوء [رقم ٩٥]، وأحمد
في «المسند» [١٧٩، ٣]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٥٠/٢]، من طريق شريك، عن
عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بن حنبل، عن أنس بن مالك ﴿﴾ به

بسم الله الرحمن الرحيم

ثُمَّ وَجَّهَ الاستدلالَ بهذه الآثارِ [على] ' ' أن الصَّاعَ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ أَنْ يَقُولَ
قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْبَيْتَ كَانَ يَعْثُلُ بِصَّاعٍ ، وَلَكِنْ كَانَ مَقْدَارُهُ لَيْسَ بِمَعْلُومٍ ، فَعَلِمَ
دَلِيلٌ مِنْ حَدِيثِ مُجَاهِدٍ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، حَيْثُ قَدَّرَهُ بِثَمَانِيَةِ أَرْطَالٍ ، وَلِأَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَوَصَّأُ بِالْمُدِّ .

فَعَلِمَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ مَقْدَارَ الْمُدِّ رِطْلَانِ ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْمُدَّ رِطْلَانِ ،
يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ صَاعُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَةَ أَمْدَادٍ ، وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ ، لِأَنَّ الْمُدَّ رُبْعُ
الصَّاعِ بِالِاتِّفَاقِ .

قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ أَبُو عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . « كَمَا نُخْرِجُ صَدَقَةَ الْبَطْرِ بِالصَّاعِ
الْأَوَّلِ » (١) .

قَالَ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : الصَّاعُ الْأَوَّلُ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ ، وَهُوَ مَحْتَوِيٌّ
الْحَاجِجِي (٢) ، وَهُوَ رُبْعُ الْهَاشِمِيِّ (٣) وَهُوَ صَاعُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٤) .

وَقَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ : صَاعُ الْعِرَاقِ صَاعُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَانَ قَبْدَ وَطْلَتِهِ الْحَاجَّحُ
حَتَّى وَجَدَ ، وَكَانَ يُعْرَفُ بِهِ عَلَى أَهْلِ الْعِرَاقِ ، يَقُولُ فِي حُطَّتِهِ « يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ ،

١ - قَالَ الْعَلَمِيُّ « طَرِيقُ صَحِيحٍ » يَنْظُرُ « سَبْعُ الْأَمْكَارِ شَرْحُ الْمَعَانِي وَالْأَلْبَارِ » لِلْعَلَمِيِّ [٢٤٧/٨]

(١) مَا فِي الْمَطْرُوفِينَ رِيَادَةً مِنْ « ب » ، وَ « ر » ، وَ « و » ، وَ « ت » ، وَ « م »

(٢) يَنْظُرُ « شَرْحُ مَحْضَرِ الْحَاكِمِيِّ » لِلْجَسَّاسِ [٣٦٠/٢]

(٣) الصَّاعُ الْحَاجِجِيُّ مَشْتَبِهٌ إِلَى الْحَاجَّحِ بِرِيسَمِ الْفَتْرِ ، لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَتْهُ وَأَطْلَقَتْهُ ، وَكَانَ
يُسَمَّى بِهِ عَلَى أَهْلِ الْعِرَاقِ يَقُولُونَ أَلَمْ أَخْرِجْ لَكُمْ صَاعَ عُمَرَ ﷺ ؟ يَنْظُرُ : « طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ » لِأَبِي حَفْصِ
السَّمْعِيِّ [٢٥/ص]

(٤) الْهَاشِمِيُّ : هُوَ صَاعٌ مَشْتَبِهٌ إِلَى قَاسِمٍ ، بِسَبْعِ سِتَّةٍ عَشْرًا يَنْظُرُ « طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ » لِأَبِي حَفْصِ السَّمْعِيِّ
[٢٥/ص] .

(٥) يَنْظُرُ « الْأَصْلُ » لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ [٢٩٠/٢] .

 باب صدقة العطر

وبما أهل الثماني والشمق ومسوي [١٩١] الأخلاق، ألم أخرج لكم صاع عُمَرَ ١٩٠.
وصاع عُمَرَ. صاع رسول الله ﷺ؛ لأنه كان يُقدَّر به الكفارة بخضرة
الصُّحابة من غير تكبير من أحدٍ منهم؛ فصَحَّ أنه كان صاع رسول الله ﷺ؛ لأنَّ من
الريادة والمُصَّاب إبطال [١٩٣] تقدير النبي ﷺ؛ فلا يجوز.

فإن قلت: أحضر مالك بن أنس رضي الله عنه إلى أبي يوسف أولاد المهاجرين
والأنصار، مع كل واحدٍ منهم صاع، يقول: أحترني أبي عن أبيه أنه كان يؤذي
إلى رسول الله ﷺ صدقة العطر بهذا، فقدره أبو يوسف فوجدته خمسة أرطال وثلاث
رطل^(١).

قلت: قال الطحاوي رحمه الله: سمعتُ أبا حارم^(٢) يذكر أن مالكاً سُئِلَ عن ذلك
فقال: هو تحرِّي^(٣) عبد الملك بصاع عُمَرَ بن الخطاب رضي الله عنه.

فلو كان عند أهل المدينة صاع رسول الله ﷺ بالنقل المُستحيص؛ لَمَّا احتاج
عبد الملك إلى التحرِّي.

قلت أنا نقول: البَيَّارُ أولى من التحرِّي؛ لأنَّ التحرِّي لا حقيقة معه

(١) النقل من «التجريد» للقدوري [١٤٣٣/٣].

(٢) وقع في الأصل «حارم» بالحاء المهملة وهو تصحيف، والثبت من «هـ» و«و» و«ت» و«م».

(٣) وقع بالأصل: «هي تجري» والثبت من «هـ»، و«و»، و«ت»، و«م».

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار [٥١٢]. سمعتُ أبا حارم يذكر أن مالكاً سُئِلَ عن
ذلك به.

قال العمري: «أبو حارم» بالحاء والري المعجمتين - واسمه عبد الحميد بن عبد العزيز البصري،
أحد أصحاب أبي حنيفة، وحكيته عن مالك منقطعة؛ لأنه لم يذكره، وأراد بعبد الملك هو ابن
مروان بن الحنظل أمير المؤمنين - ينظر «الحب» لا مكر شرح المعاني والآثار للعمري [٢٥٣، ٨].

قال: **وَوُجُوبُ الْمَطَرَةِ بِتَعَلُّقِ بَطْلُوعِ الْمَخْرِ مِنْ يَوْمِ الْمَطَرِ**

﴿قوله عامة الميار﴾

بِحِلَافِ الْعِبَارِ^(١).

وقد ذكر الطحاوي بإساده إلى موسى بن طلحة^(٢) وإبراهيم قالاً «عَبْرًا
الصَّاعُ؛ فَوَحْدَهُ حَاجِبًا»^(٣)، وَالْحَاجِبِيُّ^(٤)، ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ بِالتَّبَعْدَادِيِّ^(٥).

والجواب عما رواه أبو يوسف: فَقُولُ: إِنَّ صَحَّ ذَلِكَ؛ فَحَسْبُ نَقُولُ بِمُوجِبِهِ؛
لِأَنَّ الْحَاجِبِيَّ أَصْعُرُ مِنَ الْهَائِسِيِّ^(٦)؛ لِأَنَّ الْحَاجِبِيَّ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ، وَذَلِكَ اثْنِ
وِثْلَاثُونَ رِطْلًا، وَقَالُوا كُلُّ رِطْلٍ عِشْرُونَ إِسْتَرًا^(٧).

ثُمَّ التَّقْدِيرُ بِالْأَرْطَالِ دُونَ الْأَنْصَاءِ^(٨)؛ لِعِمْرَةِ الطَّعَامِ عِنْدَهُمْ.

قال أبو عبيدة^(٩): «وَزَنُّهُ»^(١٠) مِثَّةٌ دِرْهَمٍ وَثَمَانِيَةُ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا، وَزَنُّ سَبْعَةِ

كِدَا فِي الْمَغْرِبِ^(١١).

قوله: (قال) **وَوُجُوبُ الْمَطَرَةِ بِتَعَلُّقِ بَطْلُوعِ الْمَخْرِ مِنْ يَوْمِ الْمَطَرِ**، أي: قال

(١) الجواز التخياري الذي يقتضيه هيئة بظر المغرب في ترتيب المغرب، للمطهرى [ص/٣٣٤]

(٢) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٥١/٢]، من طريق عبيد بن صالح عن أبي إسحاق
عن موسى بن طلحة قال «الحجاجي» صاع عُمَرُ بْنُ الْحَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه سعيد بن منصور في «مسند» [١٤٠٤/١]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٥٢/٢]،
عن إبراهيم الحنفي قال «عَبْرًا صَاعٌ عُمَرُ بْنُ الْحَطَّابِ حَاجِبًا».

(٤) هذا تفسير الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٥٢/٢]

(٥) بمثاقيل، كذا جاء في حاشية [م]

(٦) الإشتراك هو وزن أربعة مثاقيل ونصف بظر «سان العرب» لابن منظور [٣٤٥/٤/مادة متر]

(٧) الأنصاء جمع المن (وهي لغة نعيم بالتشديد) وأنت (عن وزن عصا)، وهو كَيْلٌ معروف يُكَالُ بِهِ
الشُّرُوحُ وَهِيَ: وقد مضى التعريف به

(٨) في المغرب «أبو عبيدة»

(٩) يعني الرطل

(١٠) بظر «المغرب في ربيب المغرب» للمطهرى [ص/١٩٠]

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمه الله : غُرُوبُ الشَّمْسِ فِي الْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى
إِنْ مِنْ أَسْلَمَ .

الشيخ أبو الحسين رحمه الله [١٠٥٣/١] القنوري رحمه الله : وَجُوبُ الْفِطْرِ تَعَلُّقٌ بِطُلُوعِ نَجْمٍ
مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ ^(١)

يَعْنِي : أَنَّ وَقْتَ الْوُجُوبِ يَكُونُ بِطُلُوعِ النَجْمِ لَدَيْهِ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ ، وَهُوَ أَحَدُ
الشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ .

وَقَالَ فِي الْجَدِيدِ : وَقْتُهُ غُرُوبُ الشَّمْسِ مِنْ اجْرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ
لَهُ : أَنَّ هَذِهِ صَدَقَةُ الْفِطْرِ ، فَكَمَا يَدْخُلُ الْبَيْلُ مِنَ شَوَالٍ ، يَخْضُلُ وَقْتُ الْفِطْرِ ،
لِانْتِهَاءِ وَجُوبِ الصَّوْمِ جَبْنًا

وَلَنَا : مَا رُوِيَ عَنِ أَبِي عُمَرَ رحمه الله فِي «الْتَرَةِ» قَالَ «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ رَكْعَةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ» ^(٢)

وَالْفِطْرَةُ مِنْ رَمَضَانَ : بِطُلُوعِ النَجْمِ الثَّانِي مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ ، لِأَنَّ لَصَوْمَ وَالْفِطْرَ
مُنْتَصِدَانِ ، فَتَحُلُّ الصَّوْمِ الْيَوْمَ ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ الْفِطْرِ الْيَوْمَ أَيْضًا ، لِأَنَّ شَرْطَ
لِتَصَادُ اتِّحَادُ الْمَحَلِّ ، وَلِأَنَّهُ يَوْمٌ يُصَافُ إِلَى الْفِطْرِ بِالشَّرْعِ ، فَيَقَالُ : يَوْمُ الْفِطْرِ ، كَمَا
يُصَافُ إِلَى الْجُمُعَةِ وَالْأَصْحَى ، فَيَقَالُ : يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَيَوْمُ الْأَصْحَى . ثُمَّ الْجُمُعَةُ
وَالْأَصْحَى فِي الْيَوْمِ ، فَيَسْمَى أَنْ يَكُونَ الْفِطْرُ فِي الْيَوْمِ أَيْضًا ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ رحمه الله :

(١) ينظر : «مختصر القنوري» [ص/٦١] .

(٢) ينظر «الحاوي الكبير» للماوردي [٣٦١/٣] ، والمهدى في فقه الإمام الشافعي «للمشيراني
[٣٠٣/١]

(٣) أخرجه البحاري في أبواب صدقة الفطر ، باب فرض صدقة الفطر [رقم / ١٤٣٧] ، ومسلم في
كتاب الزكاة باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير [رقم / ٩٨٤] ، وأبو داود في
[رقم / ١٦١١] ، من أبي عمر رحمه الله .

أَوْ وُلِدَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ يَجِبُ فِطْرُهُ عِنْدَنَا ، وَعِنْدَهُ لَا يَجِبُ ، وَعَلَى عَكْسِهِ مَنْ مَاتَ فِيهَا مِنْ مَمَالِيكِهِ أَوْ وَلَدِهِ لَهُ أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْفِطْرِ وَهَذَا وَقْتُهُ . وَلَكِنَّا أُنْزِلَ الْإِصَافَةُ لِلْإِحْتِصَاصِ ، وَاجْتِصَاصُ الْفِطْرِ بِالنَّيِّمِ دُونَ اللَّيْلِ .

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُخْرَجَ النَّاسُ الْفِطْرَةَ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمُصَلَّى ،

غاية البيان

«فِطْرُكُمْ يَوْمَ تَفْطِرُونَ»^(١)، أي وقت فطركم يوم تفطرون . وهذا لأنه ﷺ أضاف اليوم إلى الفطر ، فعلم بهذا أن الفطر^(٢) المعتبر في اليوم لا في الليل

أَلَا تَرَى أَنَّهُ كَانَ يُوجَدُ الْفِطْرُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ ، ثُمَّ لَا يَتَعَلَّقُ الْوُجُوبُ بِهِ ، وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ وَقْتَ الْوُجُوبِ يَدْخُلُ بِطُلُوعِ الصَّحْرِ ، فَمَنْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ سَقَطَتْ فِطْرُهُ ؛ لِأَنَّهُ [١٠٩/٢] لَمْ يَذَرِكْ وَقْتَ الْوُجُوبِ ، وَمَنْ أَسْلَمَ أَوْ وُلِدَ لَهُ بَعْدَ طُلُوعِ الصَّحْرِ ؛ لَمْ تَجِبْ فِطْرُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ وَقْتُ الْوُجُوبِ مِنْ أَهْلِ الْفِطْرَةِ .

قوله: (وَعَلَى عَكْسِهِ) ، أي: على عكس الحكم المذكور . يعني: لا يجب علينا ، خلافاً للشافعي

(فيها) ، أي في ليلة الفطر .

قوله: (وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُخْرَجَ النَّاسُ الْفِطْرَةَ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمُصَلَّى) .

(١) رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ ذَكَرَهُ فِي «السَّ» كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م»

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ / بَابِ إِذَا أَحْطَأَ الْقَوْمُ الْهَلَالَ [رقم / ٢٣٢٤] ، وَمِنْ طَرِيقَةِ الْبَيْهَقِيِّ فِي «السَّ الْكَبِيرِ» [رقم / ٦٠٧٩] ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابِ مَا جَاءَ الصَّوْمُ يَوْمَ نَصْرَمُونَ وَالْفِطْرُ يَوْمَ تَفْطِرُونَ وَالْأَصْحَمِيُّ يَوْمَ تَضْحَكُونَ [رقم / ٦٩٧] ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ / بَابِ مَا جَاءَ فِي شَهْرِ الْعِيدِ [رقم / ١٦٦٠] ، وَابْنُ دَرَقَطَانٍ فِي «مُسْنَدِهِ» [١٦٣/٢] ، مِنْ حَبِثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ بِهِ

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ» وَقَالَ النَّوَوِيُّ «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ بِأَسَانِيدٍ حَسَنَةٍ» يَنْظُرُ: «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْدَبِ» لِلنَّوَوِيِّ [٢٧/٥] .

(٣) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «فِي الْفِطْرِ» وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «ف»، «ر»، «و»، «ت»، «م» .

لأنه عليه السلام كان يا يخرج قتل أن يخرج للمُصلّي، ولأن الأمر بالإغناء كَيْفًا

عنه

وهذا لما رُوِيَ في «الشَّعْر» عن تابعٍ، عن ابن عمر عليهما السلام [١٩٧/١] قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَكَاةِ الْفِطْرِ أَنْ تَوَدَّى قَتْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ عليهما السلام يُؤَدِّيهِمَا قَتْلَ ذَلِكَ بِالنُّيُومِ وَالْيَوْمِينِ»

وقد رُوِيَ: «أَنَّ السَّيِّ عليه السلام كَانَ يُخْرِجُ الْفِطْرَةَ قَتْلَ الْحُرُوجِ إِلَى الْمُصَلِّي».

وَحَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْأَصْلِ»: عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ رضي الله عنه عَنْ تَابِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُهُمْ أَنْ يُؤَدُّوا ضِدْقَةَ لِعَطْرِ قَتْلَ أَنْ يَخْرُجُوا إِلَى الْمُصَلِّي، وَقَالَ: «أَغَوْهُمْ عَنِ الْمَسْأَلَةِ فِي هَذَا الْيَوْمِ».

(١) أخرجه البحاري في أبواب صدقة الفطر / باب الصدقة قبل العيد [رقم ١٤٣٨]، ومسلم في كتاب الركاة / باب الأمر بإخراج ركاة الفطر قبل الصلاة [رقم ٩٨٦]، وأبو داود في كتاب الركاة / باب من تَوَدَّى [رقم ١٦١٠]، من طريق موسى بن عتبة عن تابعٍ عن ابن عمر عليهما السلام به وليس عند لبحاري ومسلم بمثل ابن عمر في آخره.

(٢) لم أجده بهذا اللفظ، والمشهور بحقه ما أخرجه الحاكم في معجمه علوم الحديث [ص ١٣١]، من طريق أبي مَعْشَرٍ عَنْ تَابِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُهَا قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمُصَلِّي».

قلت: ومن هذا الطريق أخرجه ابن وهب في «الموطأ» [ص ٧٣]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٧٥٢٨]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الصَّلَاةِ قَسَمَهُ بَيْنَهُمْ» لَفْظَ ابْنِ وَهْبٍ وَلَفْظُ الْبَيْهَقِيِّ «كَأَنَّهُمْ أَنْ يُخْرِجَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقْسِمُوا بَيْنَهُمْ».

قال البيهقي «أَبُو مَعْشَرٍ هَذَا صَاحِبُ السُّنَنِ السُّنْدِيِّ الْمَدِينِيِّ، حَمِزُهُ لَوْ تَرْتَمَتْ» وقال ابن عبد الهادي «رَأَوْنِي هَذَا الْحَدِيثَ. أَبُو مَعْشَرٍ، وَلَا يُخْرِجُ بِحَدِيثِهِ» بظن «تصحيح النحوي» لابن عبد الهادي [٣٧٢/٢]، و«الدراية» في تحريج أحاديث الهداية لابن حجر [٢٧٤/١]

(٣) أبو مظهر صحيح السُّنْدِيِّ، رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، وَتَابِعٍ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْكُفَى» كَذَا جَدَّ فِي حَاشِيَةِ «م» وَيُظَرُّ «الْكُفَى وَالْأَسْعَادُ» لِمُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ [٨١٢/٢]

(٤) أخرجه محمد بن الحسن الشيباني في «الأصل» المعروف بالمبسوط [٢٤٦/٢ - ٢٤٧]، =

يَتَشَاعَلُ الْفَقِيرُ بِالْمُسَانَّةِ عَنِ الصَّلَاةِ وَذَلِكَ بِالتَّقْدِيمِ

فَإِنْ قَدَّمُوهَا عَلَى يَوْمِ الْمِطْرِ جَرًّا، لِأَنَّهُ أَذَى بَعْدَ تَقَرُّرِ السَّنْبِ فَاشْتِ
التَّعْجِيلِ فِي الرُّكَّةِ

وَلَا تَفْصِيلَ بَيْنَ مَدَّةٍ وَمُدَّةٍ، هُوَ الصَّحِيحُ.

باب في الصلاة

إِلَى هَذَا لَفْظُ «الْأَصْل».

وَيَأْتِي أَمْرٌ بِالْإِعْغَامِ: لِئَلَّا يَتَشَاعَلَ الْفَقِيرُ بِالسُّؤَالِ عَنِ الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ
الْإِعْغَامُ بِتَقْدِيمِ الْمِطْرِ؛ فَيُسْتَحَبُّ التَّقْدِيمُ

قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ بِالتَّقْدِيمِ)، أَيِ الْإِعْغَامِ عَنِ السُّؤَالِ، أَوْ عَدَمِ التَّشَاعُلِ عَنِ
الصَّلَاةِ بِتَقْدِيمِ الْمِطْرِ

قَوْلُهُ: (وَلَا تَفْصِيلَ بَيْنَ مَدَّةٍ وَمُدَّةٍ، هُوَ الصَّحِيحُ)، أَيِ: لَا تَفْصِيلَ فِي حَوَارِ
تَقْدِيمِ الْمِطْرِ بَيْنَ مَدَّةٍ وَمُدَّةٍ، بَلْ يَحُورُ التَّقْدِيمُ مطلقًا، هُوَ الصَّحِيحُ^(٣).

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْجِيُّ: «إِنْ عَجَّلَ قَبْلَ يَوْمِ الْعِيدِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ،
يَحُورُ».

وَقَدْ رَوَى [٢٠٩١ هـ] إِبْرَاهِيمُ بْنُ رُسْتَمٍ فِي «الْوَادِعِ»: «عَنْ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

* عَنْ أَبِي مَعْرُوفٍ عَنْ يَاقُوتَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ هَاشِمٍ: «حَدَّثَنِي قُرَيْبٌ جَدًّا مِنْ قُلَّةِ الْوُجْهِ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَكُنْتُ إِشْتَاكُهُ بِالْقُرَيْبِيِّ». يَنْظُرُ: «الْبَدْرُ
الْمُتَوَرِّقُ» لَأَبِي الْمُنْطَرِ [٦٢١/٥]

(١) رَادٌّ بَعْدَهُ فِي (ط) «وَقَبْلَ يَحُورُ» مَجْهِدٌ فِي نِصْفِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ وَقَبْلَ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ

(٢) يَطْرُقُ «الْأَصْلُ» الْمَعْرُوفُ بِالْمَبْسُوطِ: لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ [٢٤٦/٢]

(٣) قَالَ فِي «نَيْبِ الْمُحْتَاجِ» [٣١١/١] وَلَا تَفْصِيلَ بَيْنَ مَدَّةٍ وَمُدَّةٍ فِي الصَّحِيحِ، وَفِي «إِنْدَرِ الْمُحْتَاجِ»

[٧٨١] وَغَامَةُ الْمُتَوَرِّقِ وَالشُّرُوحُ عَلَى صَحِيحَةِ تَقْدِيمِ مَطْنًا، وَهُوَ الْمَذْهَبُ لَكِنْ صَحِيحُ

صَاحِبِ «النُّوَيْرِ» [٧٨/١] التَّقْدِيمُ بِشَرْطِ دَحْوِ رَمَضَانَ، وَفِي «الْجَوْهَرِ الْبَرِّ» [١٣٥/١] هُوَ

الصَّحِيحُ، وَفِيهِ الْقُرَيْبِيُّ، وَهُوَ مُجْتَازٌ صَاحِبُ «الْبَحْرِ» [٢٧٥/٢]

لو أعطى صدقة الفطر قبل الوقت لستين؛ جاز، وهو رواية الحسن عن أبي خزيمة.
 قَالَ فِي «الخلاصة»: «وذكر الشَّه والسَّنِى وقع اتفاق، بل يجوز مطلقاً لو
 أدَّى عن عشر مِئين أو أكثر»^(١).

قَالَ فِي «النوازل»: «وقال الحسن بن زياد لو قدم صدقة فطر على يوم
 الفطر، أو آخرها عنه؛ لا يجوز، فإنه حقٌ مُتَعَقِّقٌ بيوم يُعَدُّ كالأصْحَةِ».

وقَالَ فِي «النوازل» أيضاً: «قال حنبل بن أبوت - إن غطى في شهر رمضان
 أرحو أن يجوز، ويعي قال أبو القاسم الصَّغَارُ»^(٢)، وسعيد بن خلف»^(٣).

قَالَ فِي «الخلاصة»: «وهكذا ذكر الإمام مُحَدِّثُ بن المصنِّ وقال بعضهم
 لا يجوز التَّعْجِيلُ إلَّا في العشر الأخير من رمضان».

والصَّحِيحُ روايةُ الحَسَنِ عن أَبِي خَيمَةَ: لِأَنَّ الشَّهَ رَأْسَ يَمُونَهُ يُولَايَتِهِ عَلَيْهِ

(١) ينظر: «خلاصة الفتاوى» للبحاري [٩٠/١].

(٢) ينظر «النوازل» لأبي الليث [٩٦].

(٣) هو: خلف بن أيوب المصري النخعي، كان من أصحاب محمد وقرء، وله منقول، وتفق على أبي
 يوسف أيضاً، وأخذ الزُّهْدُ عن إبراهيم بن أدهم وصحبه شُه (توفي سنة ٢١٥ هـ). ينظر: «تاريخ
 الإسلام» للذهبي [٦٩/٥]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر الفرشي [٢٣١/١].

(٤) هو أحمد بن محمد بن عيسى أبو القاسم الصَّغَارُ النخعي القمي المحدث كان إماماً كبيراً له رحمة بفتح
 نَعْمَةٍ على أبي جعفر بهدوانية، وسَمِعَ من الحديث وكان يُقْبَلُ «ختم»، وصُوبَ بعضهم
 أنها «ختم» بالحاء المعجمة (توفي سنة ٣٢٦ هـ) وهو من سَمِعَ وثمانيين سنة ينظر «الجواهر
 المضية» لعبد القادر الفرشي [٧٨/١]، و«الطبقات السنية» لمصطفى [٣٩٣/١] و«كتاب أعلام
 الأحياء» من ههنا مذهب الصَّغَارِ المحدث لئلكوي [١١٣/١] مطبوع رجب ثالث برقي (رقم
 المحفوظ: ١٠٤١).

(٥) ينظر «النوازل» لأبي الليث [٩٦] قال ابن حجر وهو الصحيح وعليه يفتوى ينظر «البحر
 الرائق» [٢٧٥/٢].

وَأَنْ أَحْرَوْهَا عَنْ يَوْمِ الْفِطْرِ، لَمْ تَنْقُطْ وَكَانَ عَلَيْهِمْ إِخْرَاجُهَا، لِأَنَّ وَجْهَ الْقُرْبَةِ فِيهَا مَعْقُولٌ، فَلَا يَتَقَدَّرُ وَقْتُ الْأَدَاءِ فِيهَا بِحِلَافِ الْأُصْحِيَّةِ.

حاشية البيان

بِنَفْسِهِ؛ فَجَارَ التَّعْجِيلُ مَطْلَقًا؛ لَوْجُودِ آدَاءِ الْمُسْتَبِ بَعْدَ وَجُودِ السَّبَبِ، كالتَّعْجِيلِ فِي الزَّكَاةِ^(١).

قَوْلُهُ: (وَأَنْ أَحْرَوْهَا عَنْ يَوْمِ الْفِطْرِ، لَمْ تَنْقُطْ).

وَقَالَ الْحَسَنُ مِنْ زِيَادٍ تَنْقُطُ قِيَاسًا عَلَى الْأُصْحِيَّةِ.

وَلَنَا: أَنَّ وَجْهَ الْقُرْبَةِ فِي الْفِطْرِ مَعْقُولُ الْمَعْنَى، وَلَا تَنْقُطُ بِقَوَاتٍ وَفْتِهَا، فَيَقْصِبُهَا بَعْدَ وَفْتِهَا؛ لِقُدْرَتِهِ عَلَى مِثْلِهَا مِنْ عَمَلِهِ قُرْبَةً؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ عِبَارَةٌ عَمَّا يُدْفَعُ إِلَى الْفَقِيرِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ، بِحِلَافِ الْأُصْحِيَّةِ إِذَا فَاتَتْ عَنْ وَفْتِهَا، حَيْثُ تَنْقُطُ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا فَاتَ عَنْ وَقْتِهِ وَلَا مِثْلَ لَهُ مِنْ عَمَلِ الْمُكَلَّفِ؛ يَنْقُطُ، كَشَرِبِ [م. ٩٥/٢] الْوَقْتِ، وَزَمَنِ الْجِمَارِ، وَالْأُصْحِيَّةِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا تَحْصُلُ بِإِرَاقَةِ الدَّمِ السَّجِسِ. وَالتَّقَرُّبُ بِالدَّمِ السَّجِسِ لَيْسَ بِمَعْقُولٍ الْمَعْنَى؛ فَتَنْقُطُ بَعْدَ قَوَاتٍ وَفْتِهَا؛ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُشْرَعْ قُرْبَةً فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ، فَلَمَّا لَمْ تُشْرَعْ قُرْبَةً فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ؛ تَبَتَّ الْعَجْزُ عَنِ الْإِثْبَانِ بِمِثْلِهَا؛ فَتَنْقُطُ.

والله أعلم.

[هذا آخِرُ كِتَابِ الزَّكَاةِ^(١)، وَيَلِيهِ فِي الثَّانِي^(٢) كِتَابُ الصَّوْمِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى،

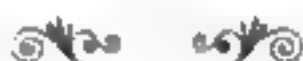
(١) ينظر: «خلاصة الفتاوى» للبحاري [٩٠/١].

(٢) جاء في حاشية ذات: «البلغ مقابلة بالأصل وسامعاً عن مُصَنِّفِهِ، وَفِي الْحَمْدِ وَالْمُنَّةِ بِتَارِيخِ سَابِعِ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَسَبْعَ مِائَةٍ».

(٣) أي الدَفْتر الثَّانِي من كِتَابِ «أَغَايَةِ الْإِيَّانِ» كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ [م].

عبد النبي

ووقع المراع منه بأران^(١) نصف الليلة الحادية عشرة من المحرم سنة ست وعشرين
وسبع مائة، بخط مؤلفه الفقير إلى الله تعالى ابن العميد المدعو بقوام الأتقاني
المداري^(٢)



(١) أران: بفتح الهمزة، وتشديد الراء المهملة، وبعد الألف نون، وهو إقليم بأذربيجان شمس على
بلاد كثيره، منها: حبرة وبردغة وشمكوز وبنقان، وبته وتون أذربيجان تهر يقال له الراس، وكل ما
جاوزه من ناحية المغرب والشمال فهو من ناحية أران، وما كان من جهة الشرق فهو من أذربيجان
بسطر، ومعجم البلدان: لبغوت الحموي [١٣٦، ١] ولاديل لب اللباب في تحرير الأساب
لشهاب المعجمي [٢٢٢/٣] ولتاج العروس للزبيدي [١٧٤/٣٤] مادة أرن

(٢) ما بين المعقوفين: زيادة من «م»

كُتَابُ الصَّوْمِ

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

كُتَابُ الصَّوْمِ

— — —

اعْلَمْ أَنَّ الْيَبَّاسَ أَنْ يَكُونَ وَضَعُ كِتَابِ صَوْمٍ مِنْ بَحَابِ الرُّكَاةِ؛ كَمَا قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ»؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ عِيشَةٍ كَخِلَافَةِ، بِجَلَالِ الرُّكَاةِ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ مَالِيَّةٌ، إِلَّا أَنَّ الرُّكَاةَ ثَمًا كَثَرَتْ رِبَّةٌ خِلَافَةً، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [آء: ١٣] فَتَمَّهَا عَلَى نَحْوِ

ثُمَّ ذَكَرَ الصَّوْمَ قَبْلَ الْحَجِّ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ عِبَادَةٌ مُرْتَبَةٌ بِالسَّعْيِ، ١٠٠-١٠١ وَالْمَالِيَّةِ، وَالصَّوْمُ عِبَادَةٌ بَدِئَةٌ لَا تَعْلُقُ لَهَا بِأَنْدَابُ أَصْلًا، وَلِئَمْزُجَ كُلَّ سَعْيٍ، وَهَذَا مَا عِنْدِي مِنَ الْوَجْهِ فِي مُنَاسِبَةِ الْوَضْعِ

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّ الصَّوْمَ فِي اللَّغَةِ هُوَ الْإِمْسَاكُ، قَالَ تَعَالَى ﴿إِنِّي نَزَّيْتُ بِرَحْمَتِي صَوْمًا﴾ [إبراهيم: ١٨]، أَي: صُمْتُ، كَمَا قَالَ الْقُتَيْبِيُّ

وَفِي اصْطِلَاحِ الشَّرْعِ، عِبَادَةٌ عَنْ إِمْسَاكِ مَخْصُوصٍ، فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ، ١٠٢-١٠٣ مِنْ شَخْصٍ مَخْصُوصٍ بِسَبَبٍ

وَنَقِي بِالْإِمْسَاكِ الْمَخْصُوصِ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْجِمَاعِ.

(١) مَا بَيْنَ الْمُفْرَقَتَيْنِ رِبْعَةٌ مِنْ ١٠٢

(٢) بَطْنُ «عَرَبِ الْمَرَاءَةِ» لَا يَسْتَحِبُّ [ص: ٢٧٤]

وَالْقُتَيْبِيُّ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ بْنِ قَيْسٍ الْبَصْرِيُّ الْحَوَازِيُّ الْمَعْرُوفُ بِالْكَاتِبِ وَهُوَ مَاتَ نَحْوَ

بسم الله الرحمن الرحيم

وتنفي بالوقت المخصوص: النهار، وهو من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس.

وتنفي بالشخص المخصوص: المسلم الطاهر عن الحيض والنكاس.

ثم الأصل في وجوب الصوم: الكتاب والشئ والإجماع.

أما الكتاب: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]

وأما الشئ: فما روى البخاري في «المصحيح»: بإسناده إلى ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يُحِبُّ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَالْحَجُّ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ»^(١).

وأما الإجماع: فقد أجمع المسلمون منذ عصر النبي ﷺ إلى يومنا هذا على ذلك.

وذكر في «الكافي» للحاكم الشهيد: عن محمد بن الحسن عن طلحة بن عمرو عن مجاهد: «أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ: جَاءَ رَمَضَانُ، وَذَهَبَ رَمَضَانُ. وَقَالَ: لَا أَذْرِي لَعْلَ رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى»^(٢).

(١) معنى تحريجه.

(٢) أخرجه محمد بن الحسن في «الأصل» [١٤٤ ٦] من طريق طلحة بن عمرو الموصلي عن مجاهد وأخرجه الطبري في «تفسيره» [٤٤٤ - ٤٤٥]، وابن حبان في «مناقب دمشق» [٢٦ / ٢٤٠]، من طريقين عن مجاهد «أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَقَالَ رَمَضَانُ، وَيَقُولَ لَعْلَهُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، لَكِنْ يَقُولُ كَمَا قَالَ اللَّهُ» نطق الطبري.

قال البيهقي: «رَوَى ذَلِكَ عَنْ مُجَاهِدٍ، وَالطَّرِيقُ إِلَيْهِ ضَعِيفٌ» بغير «السنن الكبرى» للبيهقي.

— — — — —

فَأَقُولُ: مَا قَالَ مُعَاذُ مَهْرٍ صَحِيفٌ، لَأَنَّ الْبُخَارِيَّ رَوَى فِي «الصَّحِيحِ»
مُسْنَدًا إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتُفْتَحُ أَبْوَابُ
الْجَنَّةِ»^(١).

وَفِي «الصَّحِيحِ» أَيْضًا مُسْنَدًا إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ لِسَيِّدِنَا ﷺ «إِذَا دَخَلَ
رَمَضَانُ فَتُفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَتُغْلَقُ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ، وَتُكَلِّفُ الشَّيَاطِينُ»

وَفِي «[١٦٢ ر.م.] الصَّحِيحِ»: مُسْنَدًا إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، عُفِّرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ صَامَ
رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، عُفِّرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»

وَلِأَنَّ رَمَضَانَ لَا يَخْلُو، إِنَّمَا إِنْ كَانَ اسْمًا حَاضِرًا لِلشَّهْرِ، أَوْ مُشْتَرَكًا بِخَوَرٍ
إِطْلَاقُهُ عَلَى الشَّهْرِ، وَعَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ: فَلَا شَكَّ فِي جَوَابِ قَوْلِهِمْ: جَاءَ رَمَضَانُ، وَدَهَتْ رَمَضَانُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ / بَابُ هَلْ يُقَالُ رَمَضَانُ أَوْ شَهْرُ رَمَضَانَ؟ وَمِنْ رَأْيِ كَلْبٍ وَسَعْدٍ
[رَقْم / ١٧٩٩]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ / بَابُ هَلْ هُوَ شَهْرُ رَمَضَانَ [رَقْم / ١٠٧٩]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي
هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ / بَابُ هَلْ يُقَالُ رَمَضَانُ أَوْ شَهْرُ رَمَضَانَ؟ وَمِنْ رَأْيِ كَلْبٍ وَسَعْدٍ
[رَقْم / ١٨٠١]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ / بَابُ هَلْ هُوَ شَهْرُ رَمَضَانَ [رَقْم / ١٠٧٩]، مِنْ طَرِيقِ أَبِي
شَهَابٍ، قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو أَبِي أَسْبَرَ، مَوْلَى الثَّوْمِينِ أَنَّ أَبَاهُ، حَدَّثَهُ أَنَّ سَمِعَ أَنَّ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
وَعَدَّ مُسْلِمٌ «فُتِّحَتْ أَبْوَابُ الرَّحْمَةِ»

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ / بَابُ مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا وَبِهِ [رَقْم / ١٨٠٢]،
وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ صَلَاةِ الْمَسْجُورِينَ وَصَلَاتِهَا / بَابُ التَّوَعُّبِ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ وَهُوَ التَّرَاوِيحُ [رَقْم /
٧٦٠]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

... ..

﴿ باب ثامن ﴾

وإن كان الثاني مكذبت؛ لأن المشترك لا عموم به في موضع الإثبات، وقد أريد به الشهر في قولهم: جاء رمضان، ولا يترد عليه بقياً للعموم، وهذا كالحيثية والخمسة: يجوز إطلاقهما على المخلوق، وإن كان بخير؛ إطلاقهما على الله تعالى

ثم لصوم رمضان سبب، وشرط، وزكوة، وحكم

أما السبب فاشهر؛ بدليل الإصالة؛ بأن يعدل صوم رمضان. وقد تكرر الصوم بتكرار الشهر دليل على السببية، لا أن الليل حرج عن أن يكون محلاً للصوم؛ بقوله تعالى ﴿فَالَّذِينَ بَشَرُوا هُنَّ﴾ الآية. فهي كل يوم من الصوم

وأما الشرط؛ فأنواع

شرط نفس الوجوب وهو الإسلام، والبلوغ، ولا يشترط العقل لا لموجوب. ولا للأداء؛ ولهذا إذا جن في بعض لشهر ثم أدق يلزمه الفضة؛ بخلاف المشاعي

بخلاف استيعاب الشهر؛ حيث لا يلزمه القضاء؛ للحرج

وشرط وجوب الأداء، وهو الصحة، والإقامة

وشرط (١) صحة الأداء وهو انتهاز، والنية، والعهارة عن الحيض

والنقاس

والعهارة عنهما ليست بشرط للوجوب؛ ولهذا يجب عن الحيض والنقاس القضاء؛ ولكن لا يصح أدائهما في رمضان.

قَالَ الصَّوْمُ ضَرَيَانُ: وَاجِبٌ، وَفُلٌّ، وَالْوَاجِبُ ضَرَيَانُ مِنْهُ مَا يَنْتَعِقُ
بِرَمَازٍ بَعِيْهِ: كَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَالتَّذْرِ الْمُعَيَّنِ فَيُحَوَّرُ صَوْمُهُ بَيْتَهُ مِنَ اللَّيْلِ، وَإِنْ
لَمْ يَتَوْحَّشْ أَصْبَحَ أَجْرَاتُهُ الْبَيْتُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّوَالِ

عنه يندر

وَأَمَّا الرُّكْنُ: فَهُوَ الْإِنْسَانُ عَنِ الْمُعْطَرَاتِ الثَّلَاثِ: أَعْيَ، لِأَكْلٍ، وَلَشْرَبٍ،
وَالْجِمَاعِ.

وَأَمَّا الْحُكْمُ: فَهُوَ سُقُوطُ الْوَاجِبِ عَنِ لُفَّةٍ
قَوْلُهُ: (قَالَ: الصَّوْمُ ضَرَيَانُ: وَاجِبٌ، وَفُلٌّ).

أَيِ قَابِ الشَّبِيحِ (١٩٣١) أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُتُوبِيُّ (١)، وَارْدٌ بِالْوَاجِبِ الْفَرْضُ؛
لِأَنَّ الصَّوْمَ فِي رَمَضَانَ ثَبَتَ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ وَلَا شُبْهَةٍ فِيهِ، وَالْوَاجِبُ هُوَ الَّذِي يَثْبُتُ
بِدَلِيلٍ فِيهِ شُبْهَةٌ، كَحَرِّ الْوَاجِدِ؛ لَكِنْ أَرَادَ بِهِ الْفَرْضَ مَجَارًا

قَوْلُهُ (وَالْوَاجِبُ ضَرَيَانُ مِنْهُ مَا يَنْتَعِقُ بِرَمَازٍ بَعِيْهِ: كَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَالتَّذْرِ
الْمُعَيَّنِ)، وَالصَّمِيرُ فِي (مَنْ) رَاجِعٌ إِلَى الْوَاجِبِ.

وَالتَّذْرِ الْمُعَيَّنُ، مِثْلُ أَنْ يَنْذُرَ يَوْمًا بَعِيْهِ: بِأَنْ قَالَ: «لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ غَدًا»،
أَوْ قَالَ: «لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ يَوْمَ الْحَمِيْسِ هَذَا»، أَوْ «لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ هَذَا الْيَوْمَ»،
أَوْ هَذَا الشَّهْرَ.

قَوْلُهُ: (فَيُحَوَّرُ صَوْمُهُ بَيْتَهُ مِنَ اللَّيْلِ)، أَيِ: يَحَوَّرُ صَوْمَ الْوَاجِبِ الْمَتَعَلِّقِ
بِرَمَازٍ بَعِيْهِ بَيْتَهُ مِنَ اللَّيْلِ (٢)

(١) ينظر «محضر القُتُوبِيِّ» [ص/٦٢]

(٢) أَيِ: مِنْ بَعْدِ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَكَلِمَةُ «مِنْ» لَا بُدَّاءَ الْعَايَةِ، وَهِيَ الْأَصْلُ فِيهَا غَيْرُ أَنْ بَاقِيَةَ مَعْنَاهُ لَا
تَحُلُو عَنْهَا، وَلَا تَصِحُّ قِيلَ الْعُرُوبِ وَلَا عَنْهُ. ينظر «الْبَيِّنَاتُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» [٤/٤]

منه نسخ

أهلم أن الصوم يحتاج إلى النية، ولا يصح بدونها.

وقال زفر^(١) لا حاجة إليها إذا كان صحيحاً مقيماً

قال القدوري في كتاب «التقريب» قال أبو الحسن الكرخي من حكي هذا
قد غلط، وإنما قال زفر^(٢) إنه يخور بيته واحدة

وجه ما روي عن زفر^(٣) أن النية لتبشير [١٠٩٧] العادة عن العادة، فلا حاجة
إلى التبشير، لأن يوم رمضان متعين للصوم، فيحصل بمجرد الإمساك

ولما قوله **«الأعمال بالنيات»**، ولأنه فرض مقصود لعينه، فصار
النية من شرط كالصلاة والزكاة والجمع، بخلاف الصوم والغسل، حيث لا
يُشترط لهما النية، لأنهما ليسا بفرضين مقصودين

ثم أهلم أن النية يحتاج إليها لصوم كل يوم

وقال مالك: يصح بيته واحدة في أول ليلة من الشهر دون سائر الأيام
لأن صوم رمضان عبادة واحدة، يكفيها نية واحدة كالصلاة.

ولما: أن صوم كل يوم مقصود بنفسه، ألا ترى أن العادة في صوم يوم لا
يؤثر في صوم يوم آخر، فاختيج إلى النية في صوم كل يوم.

وقياسه على الصلاة صعب، لأن الصلاة لا يتحللها شيء يساهلها، وكانت
النية الواحدة كافية، بخلاف الصوم، فإن أيام رمضان تتحللها الليالي، وهي ليست

(١) مصر تحريجه.

(٢) بظر ومع الجليل للفقيه [١٢٨/١]، وشرح مختصر حيل المحرشي [٢٤٦ ٢]

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته: لَا يُخْرِئُهُ

غاية البيان

بِمَحَلٍّ لِيَصُومَ، فَإِذَا تَمَّ صَوْمُ يَوْمٍ سَجَّيَ اللَّيْلُ، اخْتَبَعَ إِلَى النَّبَةِ فِي صَوْمِ يَوْمٍ آخَرَ
حَتَّى يَصِيرَ شَارِعًا فِيهِ، كَصَوْمِ الظُّهَارِ.

ثُمَّ احْتَلَمَ أَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ وَصَوْمَ النَّدْرِ الثَّمَنِيُّ يَصِيحُ بَيْتَةً قَبْلَ الرُّوَالِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَصِيحُ إِلَّا بَيْتَةً مِنَ اللَّيْلِ^(١)

وَلَنَا مَا زَوَى مُحَمَّدٌ فِي كِتَابِ «الاستحسان» أَنَّ أَغْرَابًا شَهِدَ بِهَلَالِ رَمَضَانَ
بَعْدَ الصُّبْحِ، فَقَبِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهَادَتَهُ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِالصَّوْمِ^(٢).

وَزَوَى [٢٠٤٧ هـ] أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَوَزَ صَوْمَ عَاشُورَاءَ بَيْتَةً مِنَ النَّهَارِ^(٣)، وَذَلِكَ

(١) ينظر «التهذيب في فضة لإمام الشافعي» للشمري [١٣٨/٣]، و«المهذب في فقه الإمام الشافعي»
للشيرازي [٣٣١/١].

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام / باب في شهادة الواحد عن رؤية هلال رمضان [رقم ٢٣٤٠]،
والترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء في الصوم بالشهادة [رقم ٦٩١]،
والنسائي في كتاب الصيام / باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان [رقم ٢١١٢]،
وابن ماجة في كتاب الصيام / باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال [رقم ١٦٥٢]، والحاكم
في «المستدرک» [٥٨٦/١]، عن طريق عكرمة، عن أنس بن عبيد قال «جاء أغرابي إلى النبي ﷺ،
فقال إني رأيت الهلال - يعني رمضان - فقال ألتهد أن لا إله إلا الله قل نعم قال ألتهد أن
محمدًا رسول الله قال نعم قال يا بلال، أذن في الناس فليصوموا هذا» لفظ أبي داود
قال الحاكم «هذا الحديث صحيح، ولم يُخرجاه» وقال ابن المنذر «هذا الحديث صحيح»
ينظر «البر المنير» لابن المنذر [٦٤٦ هـ]، و«الدراية في تحريج أحاديث الهداية» لابن حجر
[٢٧٥ ١]

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصوم / باب صوم الصيام [رقم ١٨٥٩]، ومسلم في كتاب الصيام /
باب من أكل في عاشوراء فيكف بقية يومه [رقم ١١٣٦]، عن الربيع بن ثبث شعوب رحمته، قالت
أرسل النبي ﷺ عده عاشوراء إلى قرى لأنصار «من أصبح مُطِيراً، فَلَيْسَ بِبَيْتَةٍ يَوْمَهُ وَمَنْ أَصْبَحَ
صَائِماً، فَلَيْسَ مِنْهُ»

❦ عابه عليه ❦

كان فرضاً يومئذ متعلقاً بوقت بعينه

ثم لما حار صوم عاشوراء بنية من النهار ، حار صوم رمضان قياساً عليه ،
لأنه كان مستحق العيب كصوم رمضان ، ولأن النية لما حارث في الليل - وهو ليس
بوقت للصوم - ولأن يجوز في النهار - وهو وقت للصوم - أولي وأخرى كالفل
بحلاب ما يثبت في لذة كفصة رمضان ؛ لأن ذلك اليوم لا يتعين لنقصاء إلا
تقديم نية ؛ لكون الفعل مشروعاً فيه

فإن قلت : قل ❦ «من لم يثبت الصيام قبل الفجر فلا صيام له» ❦ فهذا
يدل على اشتراط النية من الليل

قلت : هذا الحديث في سنده اضطراب ، لا يصح الاحتجاج به ، وقد طعن
فيه أبو جعفر الطحاوي^(١) ؛ لأن راوي الحديث هو الرهري ، والمعتشرون من

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام باب البه في الصيام [رقم ٢٤٥٤] ، وإسماعيل في كتاب
الصوم عن رسول الله ﷺ باب ما جاء لا صيام لمن لم يعرف من نيل [رقم ٧٣٠] ، والسنائي
في كتاب الصيام ذكر خلاف ما قبله من خبر حفصة في ذلك [رقم ٢٣٣١ ، ٢٣٣٣] ، وأبو داود
في [رقم ١٧٠٠] ، وأحمد في المسند [٢٨٧ ٦] ، من حديث حفصة زوج نبي ﷺ «من
لم يجمع الصيام قبل الفجر ، فلا صيام له» وفي رواه سنائي «من لم يثبت الصيام قبل الفجر ،
فلا صيام له» ونظير بن ماجة «لا صيام لمن لم يفرضه من الليل»

قال ابن الملقن «صححه نذاري في الحديث والسنائي واسمعي في «حلايته» رواه ثعلب ، وقال
الترمذي «رفعه أصح» وقال ابن حجر «إسناده صحيح لا أنه احتج به رفعه ورفعه ، وصوت
السنائي رفعه ، ومنهم من لم يذكر فيه حفصة» ينظر في وجه المحتاج إلى أدله لمصالح لاس الملقن
[٨٠/٢] ، والدرية في تحريج أحاديث الهداية لابن حجر [٢٧٥ ١]

(٢) عبارة الطحاوي «هذا الحديث لا يرقعه الحافظ الذين يزوونه عن أبي شهاب ويخيفون عنه فيه
اختلافاً يوجب اضطراب الحديث بما هو فونه» ولكن مع ذلك نية وسخفه على خاص من الصوم =

اعْلَمُ أَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ فَرِيضَةٌ؛ لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾
 | ٨٣ | وَعَلَى فَرِيضَتِهِ انْعَقِدَ الْإِحْتِمَاعُ، ولهذا يُكْتَمَرُ جاحِذَةٌ وَالْمُنْدُورُ

أصحابه: مَالِكٌ وَمَعْمَرٌ وَابْنُ عُيَيْنَةَ قد رَوَوْا عنه هذا الحديث، ووقفوه على حمصة،
 ولم يرفعوه إلى الشيء بفتح

ولئن صحَّ فقولُ إيه عامٌ حُضِرَ منه العصرُ، وهو الثقلُ، فيحُضَرُ المتعارُ
 بما ذكرنا.

أو يقولُ إنَّ المرادَ منه نفيُ المصيلةِ والكمالِ، كقوله بفتح لا صلاةَ لغيرِ
 المسجدِ؛ إلا في المنسجدة^(١)، أي: لا صيامَ تامَّ كاملٌ؛ بدليلِ أنَّ صَوْمَ النَّفْلِ
 | ٨٤ | يَحُورُ بَيْنَهُ مِنَ الشَّهْرِ بِالْإِحْتِمَاعِ. وإنَّ كَانَ تَشْمُلُهُ عُمُومُ النَّفْيِ، فَعَلِمَ أَنَّ
 المرادَ منه ليسَ نفيُ داتِ الصَّوْمِ | ٨٥ | وهو الحوتُ عن قوله «لَا صِيَامَ لِمَنْ
 لَمْ يَنْوِ الصَّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ»^(٢).

وقالوا مغاضةً: لا صيامَ لمنْ لمْ يَنْوِ أنَّ صِيامه من اللَّيْلِ، بل يَنْوِي أنَّ صِيامه
 من وقتِ وَحْدِ اللَّيْلِ في الشَّهْرِ؛ فافهم.

قوله: (ولهذا يُكْتَمَرُ جاحِذَةٌ)، إيضاحٌ لكونِ أنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ فَرِيضَةٌ، وهو
 بِصَمِّ الْيَاءِ وَكُفٍّ الْكَافِ. يعني: يُحْكَمُ بِكُفْرِ جاحِذِهِ.

قَالَ صَاحِبُ «دِيْوَانِ الْأَدَبِ»: «يُقَالُ: لَا تُكْفِرُ أَهْلَ قَبْلِكَ، أَي: لَا تَدْعُهُمْ
 كُفْرًا»^(٣).

* وهو الصَّوْمُ تَمَرُّضٌ أَنْدَى بَسْمِ فِي أَيَّامِ بَيْتِهِ مِثْلَ الصَّوْمِ فِي تَكْفَرَاتٍ وَصَدْرِ رَمَضَانَ وَنَاشِئَةٍ
 دَلَّتْ بِهَذَا تَرْجُومَةُ مَعْنَى الْأَثَرِ لِلطَّحَوْرِيِّ [٥١: ٢]

(١) مَضَى تَحْرِيجُهُ وَهُوَ حَدِيثٌ صَعِيبٌ لَا يَكُنْ، وَهُوَ تَضَافَرَتْ كَلِمَاتُ النَّقَادِ وَشُعْبَاتُ عَنِ تَرْجُومَةِ

(٢) مَضَى تَحْرِيجُهُ قَرِيبًا

(٣) يَنْظُرُ «دِيْوَانِ الْأَدَبِ» لِلْفَارَابِيِّ [٢٠٠/٢]

واجب؛ لقوله تعالى: ﴿وَلْيُؤْمَرُوا تَتَذَكَّرُهَا﴾ [الص: ١٠٩] **وسب الأول الشهر**

ولهذا يضاف إليه ويتكرر تكرره، وكل يوم **سب وخوب صومه**

﴿ عبد الله ﴾

قوله: **(وسب الأول الشهر)**، أراد بالأول صوم رمضان

قوله: **(وكل يوم سب وخوب صومه)**.

هذا الذي قاله: مذهب القاضي أبي^(١) ريد الدنوس^(٢)، وعبر الإسلام

الردوي^(٣)

وقال شمس الأئمة الرخسي^(٤) «هذا عبط عدي، بل هي السببة للوخب-

الديالي والأيام سواء، فإن الشهر اسم لجزء من الزمان، يشمل على الأيام

والليالي، وإنما جعله الشرع سب لإظهار قصيدة هذا الوقت

وهذه الفصيحة: ثابتة لليالي والأيام جميعاً، والراوية مخفوعة في أن من كان

مُعيّناً في أول ليلة من الشهر ثم حُرَّ قبل أن يُضحَّ، ومضى الشهر وهو مَحْجُونٌ، ثم

أفاق، يلزمه القضاء، ولو لم يتقرر السبب في حقه بما شهد من الشهر في حال

الإفاقة؛ لم يلزمه القضاء»^(٥)

(١) وقع بالأصل «أبو» والكتب من «ف»، و«ر»، و«و»، و«ب»، و«م».

(٢) هو عبد الله (أو عبد الله) بن عمر بن عيسى الدنوسي أبو ريد صاحب كتاب «الأشعار» و«تقويم

الأدنة» وأول من وضع علم الخلف كان من كبار الحنابلة القضاة مثر يُضرب به المثل (توفي

سنة: ٤٣٢هـ)، وهو ابن ثلاث وسبعمائة

والدنوسي: يقع الدال المهملة وضم الهمزة المقطوعة بنقطة واحدة، وهي آخرها حين مهملة بعد

الواو، هذه الهمزة من الدنوسية، وهي مبدية بين بحاري وسمرقند بطر «الأب» بسمعي

[٣٠٥، ٣٠٦]، والجواهر المعينة، بعد العادر القرشي [٣٣٨ - ٣٣٩]

(٣) بطر «تقويم الأدنة» لدنوسي [ص ٦٣]، ذكر أصول الردوي [ص ١٢٧]

(٤) بطر «أصول الرخسي» [١/ ١٠٤]، «الكافي شرح أصول الردوي» [٣/ ١٢٢٥]، «كتاب»

عبد الله بن عبد الله

والحق عهدي. ما قال القاضي أبو زيد: لأن الله تعالى لما أباح الجماع والأكل والشرب في ليالي رمضان بقوله تعالى ﴿فَأَنْشُرُوا صَوْتَكُمْ وَأَنْشُرُوا مَا كُنْتُمْ مِنَ اللَّهِ لَكُمْ وَكُنُوا ١٠ ٩٨ ١٠ وَشَرُّوا حَتَّى يَنْشُرَ لَكُمْ تَحِيظَ لَا يَبْصُرُ مِنَ الْخَيْطِ لَأَشْرَدَ مِنْ الْفَخْرِ﴾ [سورة ١٨٧] حُرِّجَتْ الليالي عن محلبة الصوم، فمحال أن يكون ستاً لوجوب الصوم ما ليس بمنخل لأداء الصوم.

ألا ترى أن الصوم لا يصح في الليالي أضلاً، لا أداء، ولا قضاء، ولا نفلاً؛ ولهذا يجب الصوم على الصبي إذا بلغ لأوّل الصبح، مع أنه لم يشهد الليل^(١) بالعبادة. فإن قلت: قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أي: فليصم الشهر، وهو اسم شامل للأيام والليالي جميعاً، فدلّ على أن الشهر هو السبب، لا الأيام وحدها.

قلت: لا نسبم أنه دليل على ما قلتم؛ لأنّ تقدير قوله: ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾ فليصم به، أي: في الشهر؛ لأنه مفعول فيه، أخري مجزئ المفعول به اتساعاً، كما في قولك: الذي سبّته يوم الجمعة، أي: سبّته فيه، وكما في قول الشاعر:

وَيَوْمًا شَهِدَانَا سُلَيْمًا وَقَامَرًا^(٢)

الأسرار: للبخاري [٥٠٥/٢]، وكشف الأسرار: لمصطفى [٢٧٦/١]، جامع الأسرار: لسكاكي [٦١٥/٢]

(١) وقع في الأصل «الصوم»، والمثبت من قولنا: «فمَنْ شَهِدَ» وقت، وماء، وماء.

(٢) هذا صدر بيت لرجل من بني عامر، وهو من شواهد سبويه في الكتاب [١٧٨/١] وتعامه

ويومًا شَهِدَانَا سُلَيْمًا وَقَامَرًا ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾ فليصم هو الطقوس التي توافقه

ومراد المؤلف من الشاهد الاستدلال به على جواز أن يجري المفعول فيه مجزئ المفعول به من

باب الاتساع والمجاز يطرأ معني النيب لابن هشام [٦٥٤]

وسب الثاني النذر، والية من شرطه، ونية وتفسيره

عبد الجبار

أي: شهدنا فيه.

ثم بما كان الشهر ظرفاً بصوم، ثم نفس أسابيع المطروف، فلم يبدل على أن مجموع شهر سب، بل الأيام أسبب لوجوب صومها، لا الليالي؛ لما تنون. ثم كل يوم مغدّر لصومه؛ بحيث يظن بطوله، ويفضّر بقصره.

والحوادث عن الرواية التي رواها شمس الأئمة فأقول: إن ذلك مفوض بما ثبت من أصول أصحابنا أن النحر إذا امتد فصار ميسوعاً لشهر في الصوم، وزائداً على اليوم واليلة في الضلوة؛ لا يلزمه المصاء، للزوم الحرج

وقد [١/٩٧٢] قال شمس الأئمة بفسه أيضاً في آخر أصوله في باب «أهلية الأديمي» (١) بعدم لزوم المصاء على المخنوع؛ إذا استوعب حنوته الشهر، والمعنى فيه لزوم الحرج بالمصاء، وذلك حاصل؛ سواء أفاق أول الليل من الشهر، أو لم يمتد قوله: (وسب الثاني النذر)، أراد بالثاني: صوم النذر المعتبر.

قوله: (والية من شرطه)، أي من شرط الصوم.

قوله: (وسببته ونفسه)، أي سبب شرط الصوم وهو الية، وسبب تفسير ذلك الشرط.

وأراد ببيان الية: ما ذكره بعد هذا عند قوله: (ولأنه يوم صوم فيتوقف الإنساك في أوله على الية المتأخرة) [١/٩٧٢] المتأخرة بأكثره.

وأراد ببيان التفسير: ما ذكره بقوله: (والية لتعبيه لله تعالى)؛ لأن الية

(١) ينظر أصول السرخسي [٣٣٨، ٧]، أصول البردوي [ص ٣٣٠].

وَخَهُ قَوْلُهُ فِي الْحَلَاةِ قَوْلُهُ **﴿١﴾** : «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَنْوِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ» ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يَفْسُدِ الْخُرُءُ الْأَوَّلُ لِعَقْدِ اللَّيَّةِ فَبَدَّ الشَّيْءَ صُرُورَةً أَنَّهُ لَا يَنْحَرُّ ، بِخِلَافِ الثَّقَلِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْحَرُّ عَنْهُ

عَنْهُ الشَّيْءُ

مَعْدَّةٌ عَنْ تَغْيِيهِ بَعْضُ الْمُخْتِمَلَاتِ ، فَكَانَ مَا ذَكَرَهُ تَفْسِيرًا لِلْيَّةِ

قَوْلُهُ : **(فِي الْحَلَاةِ)** ، أَيِ . فِي الْمَسْأَلَةِ الْحَلَاةِ ، وَهِيَ أَنَّ آتَةً بَعْدَ نَضْحِ قَلِ الرِّوَالِ يُخْرِئُهُ عَدَمًا ^(١) ؛ حَلَاةً لِلشَّامِعِيِّ

قَوْلُهُ . **(لَا تَنْحَرُّ عَنْهُ)** ، أَيِ لِأَنَّ صَوْمَ الثَّقَلِ يَنْحَرُّ عَنْ الشَّامِعِيِّ ، فَلَمَّا كَانَ مُنْحَرِّقًا لَا يَفْسُدُ بِعَقْدِ اللَّيَّةِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ ، وَيَكُونُ لَهُ تَوَثُّ مِنْ وَقْتِ وُجُودِ اللَّيَّةِ ، لَا مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ ، وَلَكِنْ هَذَا إِذَا لَمْ يَأْكُلْ فِي يَوْمِهِ ذَلِكَ

وَصَحَّحَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ اللَّيَّةَ بَعْدَ الرِّوَالِ فِي الثَّقَلِ عَنِ الشَّامِعِيِّ عَلَى أَحَدِ قَوْلَيْهِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي «وَحْيِزِهِمْ» : «وَنَحْوُ بَيْتِهِ النُّطُوعُ قَبْلَ الرِّوَالِ ، وَبَعْدَهُ [٢/٥٩٩/٢] قَوْلَانِ ^(٢) » ^(٣)

لَكَرَّ الْإِمَامُ عَلَاءُ الدِّينِ الْعَالِمُ السَّمَرَقَنْدِيُّ قَالَ فِي «طَرِيقَةِ الْحَلَاةِ» : «أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ صَوْمًا لَا يَنَاقِضُ بَيْتَهُ بَعْدَ الرِّوَالِ» ^(٤) ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ .

(١) يَظُنُّ «الْحَوْضُ» الْبَرْدُ [١/١٣٦] ، الْعَالِيَةُ [٢/٣٠٨] ، سَبَّحَ شَرْحَ الْهَدَايَةِ [٤/٤]

(٢) يَظُنُّ «لِحَادِي الْكَبِيرِ» [٣/٤٠٢] ، «مَحْصُوعٌ» [١/٤٧٩] ، «رَوْحَةُ الطَّالِبِينَ» [٣/٣٠٦]

(٣) فِي «لَحْيَةٍ» «نَحْوُ بَيْتِهِ النُّطُوعُ مِنْ الرِّوَالِ (م)» ، وَبَعْدَهُ قَوْلَانِ «وَيَعْنِي بِ (م) الرَّمْرَبَةُ إِلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ وَيَعْنِي بِ (ر) الرَّمْرَبَةُ إِلَى شَرِيهِ . كَمَا نُقِيَ عَلَى ذَلِكَ فِي الْمَقْدَمَةِ يَنْظُرُ «الْوَحْيُ» فِي فَتَا الشَّامِعِيِّ لِلْمَعْرَافِيِّ [١/١٠٦]

(٤) وَمَحَارَرُ الْمُصَنِّفِ صَاحِبِ «الْهَدَايَةِ» عَنْ هَذَا ابْنُ شَرِيحٍ يَظُنُّ «الْوَحْيُ» مَعَ الْعَرَبِيِّ شَرْحَ الْوَحْيِ الْمَعْرَافِيِّ [٣/١٨٤]

(٥) يَظُنُّ «طَرِيقَةُ الْحَلَاةِ» لِلْعَلَاءِ السَّمَرَقَنْدِيِّ [ص ٣١]

وَلَمَّا قَوْلُهُ ﷺ بَعْدَ مَا شَهِدَ الْأَغْرَابِيُّ بِرُؤْيَا الْهِلَالِ «أَلَا مَنْ أَكَلَ فَلَا يَأْكُلُنَّ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلْيَصُمْ» وَمَا رَوَاهُ مَحْمُولٌ عَلَى نَفْيِ الْفَصِيلَةِ وَالْكَتَمَالِ أَوْ مَعْنَاهُ - أي - لَمْ يَنْوِ أَنَّهُ صَوْمٌ مِنَ اللَّيْلِ، وَلِأَنَّهُ يَوْمٌ صَوْمٍ فَيَتَوَقَّفُ الْإِنْسَانُ فِي أَوَّلِهِ عَلَى النَّيَّةِ الْمُتَأَخَّرَةِ الْمُقْتَرَنَةِ بِأَكْثَرِهِ كَالثَّقَلِ.

وهذا، لِأَنَّ الصَّوْمَ رُكْنٌ وَاحِدٌ مُنْتَدُ، وَالنَّيَّةُ لِتَغْيِينِهِ لِلَّهِ تَعَالَى فَيَتَرَجَّعُ

❦ مَعْنَاهُ مَعْنَاهُ ❦

قَوْلُهُ: (مَحْمُولٌ عَلَى نَفْيِ الْفَصِيلَةِ)، وَقَدْ بَيَّنَّ.

قَوْلُهُ: (أَوْ مَعْنَاهُ - أي - لَمْ يَنْوِ أَنَّهُ صَوْمٌ مِنَ اللَّيْلِ)، أي: مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «أَلَا صِيَامٌ لِمَنْ لَمْ يَنْوِ الصَّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ»^(١)، لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَنْوِ أَنْ صِيَامَهُ مِنَ اللَّيْلِ، أي: بَلْ نَوَى أَنْ صِيَامَهُ مِنْ وَقْتِ النَّيَّةِ.

قَوْلُهُ: (وَهَذَا لِأَنَّ الصَّوْمَ رُكْنٌ وَاحِدٌ مُنْتَدُ -)، إِلَى أَجْرِهِ.

وهذا إشارة إلى تَوَقُّفِ الْإِنْسَانِ التَّوَجُّودِ فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ عَلَى النَّيَّةِ الْمُتَأَخَّرَةِ الْمُقْتَرَنَةِ بِأَكْثَرِ الْيَوْمِ.

بَيَّنَّا: أَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ عَنِ الْإِنْسَانِ عَنِ الْمُفْطَرَاتِ الثَّلَاثِ فِي النَّهَارِ، وَإِنَّمَا شَرِطَتِ النَّيَّةُ، لِتَعْيِينِ ذَلِكَ الْإِنْسَانِ لِلَّهِ تَعَالَى مُتَمَارَاً عَنِ الْجَنَمَةِ^(٢) وَالْعَادَةِ، فَلَمَّا وَجَدَتْ فِي أَكْثَرِ النَّهَارِ، صَارَتْ كَأَنَّهَا وَجَدَتْ فِي جَمِيعِ النَّهَارِ؛ لِرُجْحَانِ جَانِبِ الْوُجُودِ بِالْكَثَرَةِ؛ لِأَنَّ الْكَثَرَةَ مِنْ بَابِ الْوُجُودِ كَمَا فِي الثَّقَلِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عِبَادَةٌ لِنَفْسِكَ، تَعْتَصِرُ إِلَى النَّيَّةِ، فَلَمَّا جَازَ فِي الثَّقَلِ بِالْإِجْتِمَاعِ - لِمَا قُلْنَا مِنَ الرُّجْحَانِ

(١) مَعْنَى تَعْرِيجِهِ

(٢) الْجَنَمَةُ الْإِفْلَاقُ مِنَ الطَّعَامِ وَتَحْوُهُ بِمَا يَبْصُرُ يَنْظُرُ «فَنَاحِ الْعُرُوسِ» لِمُزِيدِي [٤٧٧/٣٧] مَادَّةُ

بِالْكَثْرَةِ حَسَنَةُ الْوُجُودِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ وَنَحْنُ ؛ لِأَنَّ لَهُمَا أَرْكَانًا فَيُشْتَرَطُ قِرَاءَتُهُمَا
بِالْعَقْدِ عَلَى أَذَانَيْهِمَا

وَبِخِلَافِ الْقَصَاءِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى صَوْمِ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَهُوَ الثَّقُلُ ، بِخِلَافِ
مَا بَعْدَ الرَّوَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوَجَدْ اقْتِرَانُهَا بِالْأَكْثَرِ فَتَرَجَّحَتْ حَسَنَةُ الْعَوَاتِ ، ثُمَّ قَالَ
فِي «الْمُخْتَصَرِ» مَا نَبَّهَ وَتَيْنِ الرَّوَالِ

﴿ غَايَةُ بَيَانٍ ﴾

بِالْكَثْرَةِ - حَارَها بِالْقِيَاسِ الصَّحِيحِ

وَمَا قَالَه الشَّافِعِيُّ مِنْ فَسَادِ الصَّوْمِ بِعَقْدِ النِّيَّةِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ مُرَضٍ ،
مُتَوَكِّلٌ عَلَى مَعْنَى فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّ الْقَرِيبَةَ حَالٌ مُقْتَرِصٌ عَلَى دَاتِ الصَّوْمِ ،
وَالْتَرَجِيحُ بِالدَّاتِ أَوْلَى مِنَ التَّرْجِيحِ بِالْحَالِ . وَهَذَا بِخِلَافِ الصَّلَاةِ [١٠٠ : ١٠١]
وَالْحَقُّ ؛ حَيْثُ يُشْتَرَطُ اقْتِرَانُ النِّيَّةِ بِحَالِ الشُّرُوعِ فِيهِمَا ، وَلَا يُعْتَبَرُ بَعْدَ الشُّرُوعِ .
وَلَا يُجْعَلُ الْأَكْثَرُ مَقَامَ الْكُلِّ ؛ لِأَنَّ لَهُمَا أَرْكَانًا مُتَحْتَمَةً ، مِثْلَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ
وَالْوُفُوفِ وَالطُّوَافِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصَّوْمُ ؛ لِأَنَّهُ رُكْنٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ الْإِمْسَاكُ فِي
جَمِيعِ النَّهَارِ ، فَجُعِلَتِ النِّيَّةُ الْمُوْجُودَةُ فِي أَكْثَرِ الْإِمْسَاكِ كَالْمَوْجُودَةِ فِي جَمِيعِ
الْإِمْسَاكِ ، وَلَا يَرِدُ عَلَيْهَا الْقَصَاءُ ، حَيْثُ يُشْتَرَطُ النِّيَّةُ فِيهِ مِنَ اللَّيْلِ ؛ لِأَنَّ يَوْمَ الْقَصَاءِ
مُتَوَكَّفٌ عَلَى صَوْمِ الثَّقُلِ ؛ لَكُوبِهِ هُوَ الْمَشْرُوعُ الْأَصْلِيُّ فِيهِ ، فَلَا يَتَعَيَّنُ لِلْقَصَاءِ ؛ إِلَّا
بِتَقْدِيمِ النِّيَّةِ .

قَوْلُهُ : (جَسَدُ الْوُجُودِ) ، وَهِيَ بِالْمَتَحَاتِ ؛ بِمَعْنَى الْجَانِبِ .

قَوْلُهُ : (قَالَ فِي «الْمُخْتَصَرِ» مَا نَبَّهَ وَتَيْنِ الرَّوَالِ) .

أَيُّ : قَالَ فِي «مُخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» : «وَلَوْ لَمْ يَتَوَكَّفْ أَحَدٌ عَلَى أَجْرَاءِ النِّيَّةِ مَا نَبَّهَ

(١) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «فِيهَا» وَالْمَجْتَمَعُ مِنْ «فَعَا»، «وَلَرَا»، «وَلَوَا»، «وَلَاتَا»، وَ«وَدَم»

وفي «الجامع الصغير» [٥٩١] «قُلْ نَصِفَ النَّهَارَ وَهُوَ الْأَصْحُ: لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ النَّبَةِ فِي أَكْثَرِ النَّهَارِ، وَبَصْفُهُ مِنْ وَقْتِ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى وَقْتِ الصُّحُوةِ الْكُبْرَى»

شاهد البيان

وتبين الروال^(١)، والمذكور في «مختصر الكرخي»^(٢)، و«مختصر الطحاوي»^(٣)، وفي الشرحين لـ «مختصر الطحاوي» لأبي بكر الرازي^(٤)، والإمام الأسيحاوي^(٥)، كما في «القدوري»^(٦).

(و) شرط (في «الجامع الصغير»^(١)) أَنْ تَفْعَ النَّبَةُ (فَلْ نَصِفَ النَّهَارَ وَهُوَ الْأَصْحُ)؛ لِأَنَّ النَّبَةَ إِنَّمَا تَصْحُ إِذَا وَقَعَتْ فِي اللَّيْلِ أَوْ فِي أَكْثَرِ النَّهَارِ، وَالنَّبَةُ الْوَاقِعَةُ فَلْ نَصِفَ النَّهَارَ تَكُونُ وَاقِعَةً فِي أَكْثَرِ النَّهَارِ، بِحِلَافِ مَا قَالَ صَاحِبُ «الْمَخْتَصَرِ»، حَيْثُ لَا تَفْعُ النَّبَةُ فِي أَكْثَرِ نَهَارٍ لَا مُحَالَةً؛ لِأَنَّ نَهَارَ عِبَارَةً عَنْ رَمَادٍ مُتَعَدٍّ مِنْ طُلُوعِ [٥١٠٠] الْفَجْرِ بِضَاقٍ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الْعَقْدِ وَاللُّغَةِ.

ولهذا [٥١٩] قَالَ صَاحِبُ «دِيْوَانِ الْأَدَبِ»: «النَّهَارُ: صِدُّ اللَّيْلِ»^(٧) وَتَنْتَهِي اللَّيْلُ بِطُلُوعِ الصُّبْحِ الصَّادِقِ.

(وَيَضَعُهُ) مِنَ الْفَجْرِ الصَّادِقِ إِلَى (الصُّحُوةِ الْكُبْرَى)، فَلَا بُدَّ مِنْ وَقْعِ النَّبَةِ

(١) زاد بعده في (ط)، «لَا إِلَى وَقْتِ الزَّوَالِ».

(٢) ينظر: «مختصر القدوري» [ص/٦٢].

(٣) ينظر: «مختصر الطحاوي» [ص/٥٣].

(٤) ينظر: شرح مختصر الطحاوي، لتبصاير [٤٠١/٢].

(٥) ينظر: شرح مختصر الطحاوي، للأسيحاوي [١٢٤].

(٦) ينظر: «الجامع الصغير» مع شرحه، لنافع الكبير، [ص/١٣٧].

(٧) ينظر: «ديوان الأدب» للفارابي [٣٧٩/١].

فَتَشَرَطُ النِّيَّةَ قَنَدَهَا، لِيَسَحَقَّ فِي الْأَكْثَرِ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُسَافِرِ وَالْمُقِيمِ، خِلَافًا لِرُفْرٍ عليه السلام، لِأَنَّهُ لَا تَفْصِيلَ بَيْنَا
ذَكَرْنَا مِنَ الدَّلِيلِ.

﴿غَايَةُ الْبَيَانِ﴾

قَبْلَ الصَّخْوَةِ لِكُنْزِي، لِيَكُونَ فِي أَكْثَرِ النَّهَارِ.

قَوْلُهُ، (قَنَدَهَا)، أَيِ قَبْلَ الصَّخْوَةِ نَكْزِي

قَوْلُهُ: (وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُسَافِرِ وَالْمُقِيمِ، خِلَافًا لِرُفْرٍ)، أَيِ: لَا فَرْقَ فِي خَوَازِ
النِّيَّةِ مِنَ الْيَوْمِ قَبْلَ نَضْمِ النَّهَارِ بَيْنَ الْمُسَافِرِ وَالْمُقِيمِ عِنْدَا

وَقَالَ رُفْرٌ: لَا يَحْتَاجُ الْمُقِيمُ الصَّحِيحُ فِي رَمَضَانَ إِلَى النِّيَّةِ، وَالْمُسَافِرُ يَحْتَاجُ
إِلَيْهَا، لَكِنَّهُ يَتَوَيَّرُ مِنَ اللَّيْلِ، إِذَا تَوَيَّ بَعْدَ الصُّبْحِ فَلَا تَجَوُّزَ، وَهَذَا لِأَنَّ النِّيَّةَ
لِلنَّعِيصِ^(١) وَالصَّوْمُ مُتَعَيِّرٌ فِي حَقِّ الصَّحِيحِ الْمُقِيمِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى النِّيَّةِ

أَمَّا الْمُسَافِرُ، فَإِنَّ الصَّوْمَ لَيْسَ بِمُتَعَيِّرٍ فِي حَقِّهِ، لِعَدَمِ رُجُوبِ الْأَدَاءِ فِي الْحَالِ.

وَلَمَّا: قَوْلُهُ عليه السلام: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(٢) وَحَدِيثُ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي شَهِدَ بِرُفُوتِهِ
الْهَلَالَ بَعْدَ الصُّبْحِ^(٣)، وَالْقِيَاسُ عَلَى الثَّقَلِ، وَإِنْكَارُ الْكَرْجِيِّ عَمَّا مَا حُكِيَ عَنْ رُفْرٍ
مِنْ قَبْلِ هَذَا.

قَوْلُهُ: (لَا تَفْصِيلَ - وَهُوَ بِالضَّادِ الْمُهْمَلَةِ - بَيْنَا ذَكَرْنَا مِنَ الدَّلِيلِ).

أَرَادَ بِهِ: مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: (لِأَنَّهُ يَنْوُمُ صَوْمٌ قَبْتَوْقُفَ الْإِمْسَاكِ فِي أَوَّلِهِ) ..

(١) وَلَفَّحَ بِالْأَصْلِ «النَّعِيصِ» وَالْمُتَعَيِّرُ مِنَ «ف»، «وَقَرَأَ»، «وَأَرَادَ»، «وَأَبَا»، «وَأَمَّ»

(٢) مَعْنَى تَخْرِيجِهِ

(٣) مَعْنَى تَخْرِيجِهِ قَرِيبًا.

وهذا الصرث من الصوم يتأدى بمطلق النية، ونية الثقل، ونية واجب آخر، وقال الشافعي رحمه الله في نية الثقل غيب.

وبي مطلبها له قولان، لأنه نية الثقل معرض عن المرض فلا يكون له المرض.

وَلَمْ أَنْ الْمَرَضَ مُتَعَيِّرٌ فِيهِ، فَيَصَابُ بِأَصْلِ النِّيَّةِ كَالْمُتَوَحِّدِ فِي الدَّارِ يُصَابُ بِاسْمِ جَنَسِهِ، فَإِذَا نَوَى الثَّقَلَ أَوْ وَاجِبًا آخَرَ فَقَدْ نَوَى أَصْلَ الصَّوْمِ وَرِيَادَةً جِهَةً، وَقَدْ لَعَنَ الْجَهَّةُ فَتَقْبَلُ الْأَصْلُ وَهُوَ كَامِلٌ.

شافية البيان

إِلَى أَنْ قَالَ: (وَيَرْجِعُ بِالْكَثْرَةِ جَنَّةُ الْوُجُودِ). وَقَدْ حَقَّقَهُ قَبْلَ هَذَا.

قوله: (وهذا الصرث من الصوم يتأدى بمطلق النية، ونية الثقل، ونية واجب آخر).

أَرَادَ بِهَذَا الصَّرْبِ [١٧١] رُومٍ مِنَ الصَّوْمِ. مَا كَانَ مُتَعَلِّقًا بِرَمَانٍ بَعِيْنِهِ؛ مِثْلَ صَوْمِ رَمَضَانَ، وَالتَّذْرِ الْمُعَيَّنِّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَوَى وَاجِبًا آخَرَ فِي التَّذْرِ الْمُعَيَّنِّ يَقَعُ عَمَّا نَوَى، وَهَذَا مَذْهَبُنَا^(١).

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: لَا يَصِيحُ حَتَّى يَتَوَيَّ أَنْ يَصُومَ غَدًا عَنْ رَمَضَانَ فَرِيضَةً، وَإِنْ نَوَى الثَّقَلَ أَوْ نَوَى وَاجِبًا آخَرَ؛ يَصْبِرُ لَا عِيًا عَائِثًا، وَإِنْ نَوَى مُطْلَقًا فَلَهُ فِيهِ قَوْلَانِ^(٢).

وَلَا: أَنْ الصَّوْمَ الْمَفْرُوضَ مُتَعَيِّنٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْآتِلِ﴾ [البقرة ١٨٧]، وَالْمُتَعَيِّنُ فِي الرَّمَانِ كَالْمُتَعَيِّنِ فِي الْمَكَانِ، يُصَابُ بِاسْمِ جَنَسِهِ وَنَوْعِهِ، وَمَعَ الْحَقْلِ فِي الْوَصْفِ، كَمَا إِذَا مَادَبَّتْ زَيْدًا وَهُوَ مُتَوَحِّدٌ فِي الدَّارِ، وَقُلْتُ: «ي

(١) ينظر «التجريد» لنسوري [١٤٤٧/٣]، و«النهاية شرح الهداية» لنعيمي [١٢/٤].

(٢) ينظر «الحلوي الكبير» للماوردي [٤٢٢/٣]، و«روضة الطالبين» للذوري [٣٥٣/٢].

شعبة البيان

إِسَاءٌ، أَوْ يَأْزِجُلُ، أَوْ يَأْسُودُ، وَهُوَ أَحْمَرٌ، فَكِدَاهَا يُضَابُ الصَّوْمُ الْمَعْرُوضُ بِمُطْلَقِ النَّيَّةِ، بَأَنَّ قَالَ: «أَصُومُ غَدًا أَوْ أَصُومُ الْيَوْمَ»، إِنْ نَوَى بَعْدَ الصُّبْحِ، وَيُضَابُ أَيْضًا مَعَ الْحَطِّ فِي الْوَضْعِ، بَأَنَّ قَالَ: «أَصُومُ بَعْدَ الْوَضْعِ أَوْ وَاجِبَ آخَرَ»، لِعَدَمِ مُرَاحِمَةِ غَيْرِهِ.

فَإِنْ قُلْتُ: مَا الْمَرْقُ بَيْنَ الصَّوْمِ الْمَسْنُونِ الْمُعَيَّنِ، حَيْثُ يَقَعُ عَنْ وَاجِبِ آخَرَ إِذَا نَوَاهُ، وَبَيْنَ صَوْمِ رَمَضَانَ، حَيْثُ يَقَعُ عَنْ رَمَضَانَ وَإِنْ نَوَى وَاجِبًا آخَرَ، وَيَكِلَاهُمَا مُتَعَمِّقُ بَرَمَانٍ بَعِيْنِهِ، وَالرَّوَايَةُ فِي أَصُولِ أَصْحَابِ مَسْنُونَةٍ؟

قُلْتُ: الْمَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ يَوْمَ رَمَضَانَ مُتَعَيَّنٌ لِصَوْمِ رَمَضَانَ بِتَعْيِينِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ تَغْيِيرُ ذَلِكَ بِنِيَّةٍ وَاجِبِ آخَرَ، أَمَّا يَوْمُ النَّذْرِ، فَمَا يَتَعَيَّنُ لِصَوْمِ النَّذْرِ (١٠٠ ط ٢) بِتَعْيِينِ الْعَبْدِ، وَوِلَايَةُ الْعَبْدِ تُعْتَبَرُ فِي حَقِّهِ، لَا فِي حَقِّ غَيْرِهِ، وَقَدْ كَانَ الْيَوْمُ الَّذِي يَذَرُ فِيهِ صَالِحًا لِأَدَاءِ صَوْمِ الْقَصْدِ وَالْكَفَّارَةِ فَلِ النَّذْرِ.

وَتِلْكَ (١) الصَّلَاحَةُ لَمْ تَعْدِمَ بَعْدَ النَّذْرِ، لِأَنَّ وِلَايَةَ الْعَبْدِ لَا تَتَحَاوَرُ حَقَّهُ، فَوْقَ صَوْمِهِ عَنْ وَاجِبِ آخَرَ، بِحِلَالٍ مَا إِذَا نَوَى الْقَلَّ فِي يَوْمِ النَّذْرِ، حَيْثُ يَقَعُ عَنِ الْمَسْنُونِ؛ لِأَنَّ تَعْيِينَ الْعَبْدِ ذَلِكَ الْيَوْمَ لِصَوْمِ النَّذْرِ، اعْتَبَرَ فِي حَقِّهِ وَهُوَ التَّقَلُّ، ثُمَّ النَّيَّةُ: مَعْرِفَتُهُ بِقَلْبِهِ أَنَّ بِصَوْمِهِ، كَذَا فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» (٢).

وَالدُّكْرُ بِاللِّسَانِ أَخْوَفُ.

(١) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ «وَأَنَّ»، وَالْمَثَبُ مِنْ «وَأَنَّ» وَ«أَنَّ» وَ«وَأَنَّ» وَ«وَأَنَّ» وَ«وَأَنَّ».

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «وَأَنَّ» وَالْمَثَبُ مِنْ «وَأَنَّ» وَ«وَأَنَّ» وَ«وَأَنَّ» وَ«وَأَنَّ» وَ«وَأَنَّ».

(٣) يَنْظُرُ شَرْحَ مَحْصَرِ الطَّحَاوِيِّ لِلْإِمَامِ جَانِبِي [ق ١٢٥]

ولا فرق بين المسافر، والمقيم، والصحيح، والمقيم عند أبي يوسف
ومحمد عليه السلام؛ لأن الرخصة كيلاً يدرم المغدور مشقة، فإذا تحمّلها التحق بغير
المغدور.

وعند أبي حنيفة عليه السلام، إذا صام المريض والمسافر سنة واجب
آخر، يقع عنه، لأنه شغل يؤقت بالأهم، لتحتمله لتحل وتحيثه في صوم

قوله: (ولا فرق بين المسافر والمقيم والصحيح والمقيم عند أبي يوسف
ومحمد).

يعني: يقع صوم هؤلاء عن رمضان على كل حال، سواء أطلعوها إليه، أو
أحطوا في الوصف، وهذا لأن المريض والمقيم إما رخص لهما، لنلا يدرمهم
مشقة، فلما صاما وتحملا المشقة صار كغير المغدور.

قوله: (وعند أبي حنيفة إذا صام المريض والمسافر سنة واجب
آخر، يقع عنه)، أي، عن واجب آخر.

أختم أن المريض إذا صام رمضان بيته الفصاء، أو الكفارة، أو التذرية حار
عما نواه في قول أبي حنيفة عليه السلام، نقله الإمام الشافعي عن «الهاروني»، وهو احتياط
صاحب الهداية.

والصحيح: أنه يقع عن رمضان، لا عما نوى من واجب آخر، وهو احتياط
أهل الأصول من أصحابنا؛ لأن رخصة الإفطار للمريض تتعلق (١٠٢٢ و ٢٠٢٢)
بحقيقة العجز، فلما صام عليم أنه ليس بعاجز عن الصوم، فصار كالصحيح،

(١) وافقت الروايات في ذلك قاله الشافعي بغير ترتيب كتاب الأجل للشافعي لأبي الحسن
الجزائري [٢/٣٩٤/ مطبوع مكتبة مصر العامة - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٤٦)].

رَمَضَانَ إِلَى إِذْرَاكِ الْعِدَّةِ، وَعَنْهُ فِي بَيْتِ التَّطَوُّعِ رَوَايَتَانِ، . . .

عَنْ أَبِي حَبِيبٍ

فَوْقَ صَوْمِهِ عَنْ رَمَضَانَ

بِحِلَافِ الْمُسَافِرِ، فَإِنَّ الرُّخْصَةَ فِي حَمِّهِ تَعَلَّغَتْ بَغْضًا مَعْدَرًا، خُيِّلَ السَّقَرُ قَانِعًا مَقَامَهُ، فَالصَّوْمُ لَمْ يَتَّعِبِ الْبَرَّ؛ فَصَحَّ صَوْمُهُ عَنْ وَاجِبِ أَحَرِّ رِوَايَةٍ وَاحِدَةٍ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ.

وَالْتَحْتُمُ الْوُجُوهُ

قَوْلُهُ: (وَعَنْهُ فِي بَيْتِ التَّطَوُّعِ رَوَايَتَانِ)، أَيُّ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رَوَايَتَانِ، هُمَا إِذَا تَوَيَّ الْمُسَافِرُ التَّطَوُّعَ.

فِي رِوَايَةٍ يَقَعُ عَنْ رَمَضَانَ^(١)؛ لِأَنَّهُ مَا شَعَلَ الْوَقْتُ بِالْأَهَمِّ؛ لِعَدَمِ الْمُوَاحِدَةِ بِالشَّغْلِ عَلَى تَقْدِيرِ التَّرْكِ، بِحِلَافِ بَيْتِ الْوَاجِبِ، حَيْثُ يَقَعُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ صَرَفَ الْوَقْتَ إِلَى الْأَهَمِّ؛ لِأَنَّ شُعْلَ الْوَقْتِ بِالْوَاجِبِ الْآخِرِ هُوَ الْأَهَمُّ؛ لِأَنَّهُ مَتَحْتُمٌ فِي الْحَالِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ مُؤَخَّرٌ إِلَى عِدَّةٍ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ.

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ^(٢)؛ يَقَعُ عَنِ النَّقْلِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ لَهُ صَرْفٌ هَذَا الْيَوْمِ إِلَى حَاجَتِهِ الشُّبُوتِ؛ كَانَ لَهُ صَرْفُهُ إِلَى حَاجَتِهِ الشُّبُوتِ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ. أَمَّا الْمَرِيضُ إِذَا تَوَيَّ عَنِ التَّطَوُّعِ فَإِنَّ صَوْمَهُ يَقَعُ عَنِ الْقُرْصِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ.

(١) يشير إلى قوله صاحب «الهداية» «لأنه شغل الوقت بالأهم لنحوه» بظن «الهداية» للفرعبياني [١١٧، ١]

(٢) هي رواية محمد بن سماعه عن أبي حبيبة - رحمه الله - وهي الأصح بظن «فتح القدير» [٣١٠/٢]، «النهاية» [١٤/٤]، «الفتاوى الهندية» [١٩٦/١]

(٣) هي رواية الحسن بن زياد عن أبي حبيبة - رحمه الله -

وَالْفَرْقُ عَلَى أَحَدِهِمَا أَنَّهُ مَا صُرِفَ الْوَقْتُ إِلَى الْأَقَمِّ.

قال، وَالصَّرْفُ الثَّانِي مَا يَنْشُئُ فِي الدَّمَةِ، كَقَصَاءِ رَمْصَانٍ، وَصَوْمِ الْكَفَّارَةِ؛
فَلَا يَجُوزُ إِلَّا سِتَّةَ مِنَ اللَّيْلِ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَيَّنٍ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّعْيِينِ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ
وَالنَّقْلِ كُلُّهُ بِجُوزِ سِتَّةِ قَبْلَ الرُّوَالِ، جَلَا فَا لِمَالِكٍ رحمته الله قُوَّةٌ يَتَمَسَّكُ

❦ دَابِهُ سَدَاقُ ❦

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ: قِيَاسُهُ لِنُشُوءِ بَيْنِ الْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ - عَلَى رِوَايَةٍ «نَوَادِرِ
أَبِي يُوسُفَ» -: يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَرِيضِ حَائِزًا عَنِ التَّهَوُّعِ^(١).

قوله، (وَالْفَرْقُ عَلَى إِحْدَاهُمَا)، أَيِ: الْفَرْقُ بَيْنَ بَيْنَةِ الْوَاجِبِ وَالنَّقْلِ؛ حَيْثُ
يَصِحُّ بَيْنَةُ وَاجِبٍ آخَرَ مِنْ ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، الْمُسَافِرِ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَلَا تَصِحُّ بَيْنَةُ النَّقْلِ
عَلَى إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ عَنْهُ، وَقَدْ بَيَّنَّا الْفَرْقَ؛ فَلَا يُعِيدُهُ

قوله، (قال وَالصَّرْفُ الثَّانِي مَا يَنْشُئُ فِي الدَّمَةِ؛ كَقَصَاءِ رَمْصَانٍ، وَصَوْمِ
الْكَفَّارَةِ؛ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا سِتَّةَ مِنَ اللَّيْلِ)، أَيِ: قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُّورِيُّ^(٢).

وَأَرَادَ بِنُشُوءِهِ فِي الدَّمَةِ كَوْنَهُ مُسْتَحَقًّا فِي الدَّمَةِ؛ بِحَيْثُ لَا انْتِصَالَ لَهُ بِالْوَقْتِ
قَبْلَ الْعَزْمِ عَلَى صَرْفِهِ مَا لَهُ إِلَى مَا عَلَيْهِ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ؛ لَمْ يَجُزْ إِلَّا بِسِتَّةَ مِنَ
اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي يَقْضِي فِيهِ لَا يَتَغَيَّرُ لِلصَّوْمِ إِلَّا بِالسَّيَةِ، فَلَا بُدَّ مِنَ النَّبَةِ
مِنْ ابْتِدَاءِ الْإِمْسَاكِ حَتَّى يَصِيرَ صَوْمُ الْقَصَاءِ مُعَيَّنًا، وَكَذَا صَوْمُ الْكَفَّارَةِ وَالنَّذْرِ الَّذِي
لَيْسَ بِمُعَيَّنٍ

قوله، (وَالنَّقْلُ كُلُّهُ بِجُوزِ سِتَّةِ قَبْلَ الرُّوَالِ)، وَهَذَا عِنْدَنَا^(٣).

(١) ينظر «ترتيب كتاب الأحكام للشافعي» لأبي الحسن الجرجاني [١/٣٩٩] مطبوع مكتبة مومنين بالله

أفندي - تركيا/ (رقم المخطوط: ٦٤٦)

(٢) ينظر: «مختصر القدوري» [ص/٦٢]

(٣) ينظر «المعيط البرهاني» [٦٣٦، ٢]، «نبش الحقائق» [٣١٤/١]

بِإِطْلَاقِ مَا رَوَيْنَا.

وَلَنَا قَوْلُهُ ﷺ نَعُذُ مَا كَانَ يُضْعَعُ غَيْرَ صَائِمٍ «إِنِّي إِذَا لَصَانِمٌ»، وَلِأَنَّ
الْمَشْرُوعَ خَارِجَ رَمَضَانَ هُوَ التَّعَلُّقُ فَيَتَوَقَّفُ الْإِمْسَاكُ فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ عَلَى صِيُورَتِهِ
صَوْمًا بِالنِّيَّةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا

عَنْ أَبِي بَكْرٍ

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ إِلَّا بَيِّنَةٌ مِنَ اللَّيْلِ^(١)، لقوله ﷺ «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَنْوِ
الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ»^(٢).

ولنا ما رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُضْعَعُ غَيْرَ صَائِمٍ فَيَصُومُ^(٣)

وقد روى الشيخ أبو حمزة الطحاوي في «شرح الآثار» مُسْنَدًا إِلَى عَائِشَةَ
رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُجِبُّ طَعَامًا فَجَاءَ يَوْمًا فَقَالَ: «هَلْ هُنَاكُمْ مِنْ ذَلِكَ
الطَّعَامِ؟» فَقُلْتُ: لَا، فَقَالَ: «إِنِّي صَائِمٌ»^(٤).

وقد روى أيضًا حواره عن عليٍّ وابنِ مسعودٍ وابنِ عباسٍ رضي الله عنهم^(٥).

(١) بطر «لكامي في هذه أمم جديدة» لاس حد البر [٣٣٦: ١]، والروصيح في شرح المحصر
نصر عي لاس صاحب «تحليل بن إسحاق» [٣٩٨/٢ - ٣٩٩]

(٢) مضمّن تخريجه.

(٣) يأتي تخريجه في الذي بعده.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الصيام باب حوار صوم النافذة به من شهر رمل لروال وحوار بطر
نصائم ملام غير عدد [رقم ١١٥٤]، وأبو داود في كتاب الصيام باب في لرخصة في ذلك
[رقم ٢٤٥٥]، والترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ باب صيام المتطوع بمير تيب
[رقم ٧٣٣]، والنسائي في كتاب الصيام باب في الصيام [رقم ٢٣٢٢]، وابن ماجه في كتاب
الصيام باب ما جاء في فرض الصوم من الليل، والبخاري في الصوم [رقم ١٧٠١]، والطحاوي
في «شرح معاني الآثار» [٥٦: ٢]، من حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها به نحوه

(٥) بطر «شرح معاني الآثار» للطحاوي [٥٦: ٢]

ولو نوى بعد الزوال . لا يحوز . وقال الشافعي رحمه الله : حار ويصير صائماً من حين نوى ، إذ هو متحرر جندة ؛ لكونه منياً على النشاط ، ولعله ينشط بعد الزوال ، لا أن من شرطه الإمساك في أول النهار . وعند بصير صائماً من

— نهاية المسار —

وروي أيضاً بإسناده [٢٠١/١] . إلى فتادة عن أسس من مالك رحمه الله : «أن أبا طنحة كان يأتي أهله من الصحن فيقول هل عندكم عداة ؟» فإن قالوا : لا ، ضم ذلك اليوم»^(١)

ولأن المشروع حارح رمضان هو الثقل [فيه] ، مبتدئ الإمساك الموجود في أول النهار على السنة المقررة بأكثره ، كما ذكرنا في صوم رمضان

أما الحديث الذي رواه مالك : فالمراد منه نفي الفسيلة [١٠٩٥/١] ، وقد مر بيانه .

قوله (ولو نوى بعد الزوال لا يحوز) ، يعني : في صوم الثقل .

(وقال الشافعي - في أحد قوله - يحوز^(٢)) إلا أن من شرط^(٣) الجوار الإمساك في أول النهار .

ولما أن ما لا يكون محلاً لنية صوم الفرض ، لا يكون محلاً لنية صوم الثقل ، كما عند القروبي .

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار [٥٧/٢] ، من حديث أسس من مالك رحمه الله ، به

قال المصنف : هذا إسناد صحيح . ينظر : معجم الأفكار شرح المعاني والآثار للمصنف [٢٨٧/٨]

(٢) ما بين المعطوفتين زيادة من الفاء ، والراء ، والواو ، والهمزة ، والفاء .

(٣) وأظهر المؤلف والمصنف عليه في منظم كتاب الشافعي أنه لا يصح ينظر روضة الطالبين للنووي [٣٥٦/٣] . والكتابة اليه شرح التبيين : لاس الرعدة [٢٧٥/٦ - ٢٧٦] .

(٤) وقع بالأصل : إلا من أن شرطه . والمثبت من الفاء ، والراء ، والواو ، والهمزة ، والفاء .

أَوَّلِ الشَّهْرِ ؛ لِأَنَّهُ عِدَّةُ فَهْرِ النَّفْسِ ، وَهِيَ إِنَّمَا تَتَحَقَّقُ بِإِمْسَاكِ مُقَدَّرٍ فَيَعْتَرُ قِرَانُ
النِّبَةِ بِأَكْثَرِهِ

عبد الله

لَا يُقَالُ : هَلَهُ نَبَةٌ قَارَسَتْ الْإِمْسَاكَ ، فَتَصِحُّ كَمَا فِي بَرُوزِ

لِأَنَّا نَقُولُ : الْمَارِقُ بَيْنَ الْمَقْبِيسِ وَالْمَقْبِيسِ عَلَيْهِ مَوْحُوْدٌ ، وَهُوَ مُنْطَلِقٌ يَلْقِيسِي ،
وَهَذَا لِأَنَّهُ فِي الْمَقْبِيسِ عَلَيْهِ وَجَدَتْ النِّبَةُ فِي أَكْثَرِ الشَّهْرِ ، بِحِلَافِ الْمَقْبِيسِ ، وَالْأَكْثَرُ
يَقُومُ مَقَامَ الْخَمِيعِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ
قَوْلُهُ : (بِمِمْسَاكِ مُقَدَّرٍ) ، أَيِ يَوْمٍ .



فصل في رؤية الهلال

قال ويسمي للناس أن يلتفتوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان، فإن رأوه صاموا، وإن غم عنهم عليهم الهلال أكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً ثم صاموا.

«باب الهلال»

قوله: (قال ويسمي للناس أن يلتفتوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان، فإن رأوه صاموا، وإن غم عنهم عليهم الهلال أكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً ثم صاموا)، أي: قال الشيخ أبو الحسين القُدوري.

وهذا بما رَوَى البحري في «الصحيح» بإسناد [١٠٣٢] إلى جامع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال: «لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروا، فإن غم عليكم فاقذروا له»^(١).

قوله: «غم عليكم»، أي: ستر دونكم بسحاب ونحوه، من قولك: «عممت الشيء» إذا غطيته، فهو مغموم.

وقوله: «فاقذروا له»، أي: قذروا عدته باستيلاء عدد الثلاثين. يقال: قد قذرت الشيء، وقدرته - بالتخفيف والتثقيب - بمعنى واحد^(٢).

(١) ينظر: «مختصر القُدوري» [ص/٦٢].

(٢) أخرجه البحري في كتاب الصوم/ باب قول النبي ﷺ (إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا) [رقم/١٨٠٧]، ومسلم في كتاب الصيام/ باب وحوت صوم رمضان لرؤية الهلال والعطر لرؤية الهلال، وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً [رقم/١٠٨٠]، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

(٣) ينظر «تهذيب النعم» للأزهري [٤٠/٩]، «غريب الحديث» لابن قتيبة [٢٥٥/١]، «مشرق»

وَرَوَى صَاحِبُ «الر» عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَبِيبٍ يَرْسُدُهُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ غَاثَةَ نَعْلُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَحَقَّقُ مِنْ شَعْنَانِ مَا لَا يَتَحَقَّقُ مِنْ غَيْرِهِ، ثُمَّ يَصُومُ لِزُفْيَةِ رَمَضَانَ، فَإِنْ عَمَّ عَلَيْهِ عَدُّ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ صَامَ» (١)

وَفِيهِ أَيْضًا. مُشَدَّدًا إِلَى حَذِيقَةٍ ۖ قَانَ: قَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. «لَا نَصُومُوا الشَّهْرَ حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ، أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ، ثُمَّ نَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ، أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ» (١٢)

وفيه أيضاً. مُسْتَدَاً إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْدُمُوا

• الأنوار على صحاح الآثار: للعاصي عباسي [١٧٢/٢]

(١) أخرجه أحمد في المسند [١٤٩، ٦]، عنه أبو داود في كتاب الصيام باب إذا أصبى الشهر [رقم ٢٣٢٥]، وابن حريم في صحيحه [رقم ١٩١٠]، والدارقطني في مسنده [١٥٦، ٢]، ولحاكم في المستدرک [٥٨٥/١]، عنه البيهقي في السالكين [رقم ٧٧٢٨]، عن طريق معاوية بن صالح عن عبد الله بن أبي فیس قال سمعت عائشة رضي الله عنها .

قال الحاكم «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين» وقال الدارقطني «هذا إسناده حسن صحيح» وقال ابن عبد الهادي «هو حديث صحيح، ورواه ثقات معتمد بهم في الصحيح» وقال ابن حجر «إسناده صحيح» يظر «تنقيح التحقيق» لاس عبد الهادي [٢٠٦/٣]، «التلخيص الخبير» لابن حجر [١٢٣١/٣]

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام/ باب إذا أصعب الشهر [رقم/ ٢٣٢٦]، ومن طريقه البيهقي في «المسالك الكبرى» [رقم/ ٧٧٣٩]، والسني في كتاب الصيام إكمال شعبان ثلاثين إذا كان عيم [رقم/ ٢١٢٦]، وابن حبان في «صحيحه» [رقم/ ٢٤٥٨]، من حديث حذيفة رضي الله عنه به ولنظّمهم جميعاً في أوله «لا تصوموا الشهر حتى تروا الهلال»

قال ابن عبد الهادي وهو متصل إمام من حنيفة، وإنما من رجل من أصحاب النبي ﷺ، وجهالة الصحابة غير فادحة في صحة الحديث - كما نقله بعضهم - ينظر فتفتح التحقيق، لابن عبد الهادي [٢٠٦/٣]

الشَّهْرُ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ بِصَوْمَتِهِ أَحَدُكُمْ، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ حَالَ دُومَةُ عِمَامَةٍ، فَأَنْشُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ، ثُمَّ أَفْطَرُوا، وَالشَّهْرُ تِسْعٌ وَعَشْرُونَ^(١)

ثُمَّ الْمُعْتَصِرُ فِي كُلِّ قَوْمٍ مَطْلَعُ بِلَادِهِمْ، لَا بِلَادَ غَيْرِهِمْ، مِنْ الْبِلَادِ تَحْتَلِفُ أَقَالِيمُهَا فِي ١٠، ١١، ١٢، الْأَرْبَعِ وَالْأَحْصَاءِ، فَرَأَيْنَا نَحْنُ فِي بَعْضِهَا وَلَمْ نَرِ فِي بَعْضٍ.

وَقِيلَ: لَا اعْتِنَارَ بِاخْتِلَافِ الْمَطْلَعِ، حَتَّى لَوْ رَأَى أَهْلُ الْمَغْرِبِ هِلَالَ رَمَضَانَ، يَحِثُّ بِرُؤْيَيْهِمْ عَنْ أَهْلِ الْمَشْرِقِ، وَعَلَيْهِ فَتَوَى الْعَمَلُ أَبِي النَّثَّ^(٢)

وَلَا مَا حُدِّثَ؛ لِمَا رَوَى التِّرْمِذِيُّ فِي «حَامِيهِ» وَقَالَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَزْمَةَ، قَالَ أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ، أَنَّ أُمَّ لُقْصَلِ بِنْتَ الْحَارِثِ، نَعَتْهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ، قَالَ فَقَدِمْتُ الشَّامَ، فَقَضَيْتُ حَاجَتَهَا، وَاسْتَهْلُ عِنِّي هِلَالَ رَمَضَانَ وَأَنَا بِالشَّامِ، فَرَأَيْنَا الْهِلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ آخِرَ الشَّهْرِ، فَسَأَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ، ثُمَّ ذَكَرَ الْهِلَالَ، فَقَالَ:

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام باب من دار من دار عم عبيكم صوموا ثلاثين [رقم ٢٣٢٧]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٧٧٣٧]، عن طريق زائدة، عن سفيان، عن جكرمة، عن ابنه عثاسي رحمه الله.

قال ابن عبد الهادي «هو حديث صحيح» ينظر «سبع الحبيب» لابن عبد الهادي [٢٠٤، ٣]
(٢) قال في «البحر الرائق» وهو ظاهر الرواية، وهو الأحوط كذا في «فتح القدير»، وهو ظاهر المذهب، وعليه الفتوى كذا في «الحلاصة» أطلقه مشعل ما إذا كان بينهما تفاوت بحيث يختلف المطلق أولاً. ينظر «فتح القدير» [٣٢٠، ٢]، «البحر الرائق» [٢٩٠، ٢]، «تبيين المعامل والوسائل» [ص ٢٢٥، ٢٣١]، «المول المشهور في هلال حير الشهور» للكبوري [ص ١١]

لِقَوْلِهِ ﴿صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَنْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ عُمَّ عَلَيْكُمْ الْهِلَالُ فَأَكْمِلُوا شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا﴾، وَلَأنَّ الْأَصْلَ بقاءُ الشَّهْرِ فَلَا يُتَقَلُّ عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ وَلَمْ يُؤَخَّذْ.

غاية البيان

مَتَى رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ؟ فَقُلْتُ. رَأْيَاهُ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ، فَلَا يَرَاهُ صُومٌ حَتَّى تُكْمَلَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، أَوْ تَرَاهُ. فَقُلْتُ أَلَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَا مُعَاوِنَةَ وَصِيَّامِهِ؟ قَالَ لَا، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(١)

قَالَ أَبُو عِيسَى: «حَدَّثْتُ أَبِي عِيسَى حَسْرَ صَاحِبِ عَرَبٍ قَالَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنْ لِكُلِّ بَلَدٍ رُؤْيَاهُمْ»^(٢)

قَوْلُهُ [١٠١١ ر]: (لِقَوْلِهِ ﷺ «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَنْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ»^(٣)) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قَوْلُهُ: (وَلَأنَّ الْأَصْلَ بقاءُ الشَّهْرِ) [١٠١١ ر]، بِعَنْ: أَنْ الْأَصْلَ بقاءُ شَعْبَانَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ شَيْءٍ بقاءُهُ، فَلَا يُتَقَلُّ عَنِ الْأَصْلِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَالْأَصْلُ: إِمَّا الرُّؤْيَا، أَوْ إِكْمَالُ الْعِدَّةِ، وَلَمْ تُؤَخَّذِ الرُّؤْيَا فِيمَا إِدْعَاهُ الْهِلَالُ؛ فَتَحِينَ إِكْمَالُ الْعِدَّةِ.

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصيام باب بيان أن لكل بلد رؤيته، وأهم إدراكوا الهلال بعد لا يثبت حكمه لما بعد عنهم [رقم / ١٠٨٧]، وأبو داود في كتاب الصيام، باب إدراك رؤي الهلال في بلد قبل لأخرين ببلدة [رقم / ٢٣٣٢]، والترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ باب ما جاء لكل أهل بلد رؤيته [رقم / ١٦٩٣]، ونسائي في كتاب الصيام، اختلاف أهل الأفاق في رؤية [رقم / ٢١١١]، من طريق إسحاق بن جعفر، قال حدثك محمد بن أبي حرملة، قال أخبرني كريب به

(٢) ينظر: «جامع الترمذي» [٧٦/٣]

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصوم باب قول النبي ﷺ (إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا) [رقم / ١٨١٠]، ومسلم في كتاب الصيام باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والاعتماد برؤية الهلال، وأنه إدعاء في أوله أو آخره أكممت عدة الشهر ثلاثين يوماً [رقم / ١٠٨١]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

وَلَا يَصُومُونَ يَوْمَ الشُّكِّ إِلَّا تَطَوُّعًا، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا بُصَامُ الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ
أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ إِلَّا تَطَوُّعًا».

❦ فيه تيسار ❦

ثُمَّ اخْلَطُمْ أَنَّهُ لَا يُغْتَبَرُ فِي هَلَالِ رَمَضَانَ قَوْلُ الْمُشْعَمِيِّ، وَمَنْ قَالَ: يُرْخَعُ فِيهِ
إِلَى قَوْلِهِمْ: فَقَدْ حَالَفَ الشُّرْعَ، لِأَنَّهُ زَوَى عَنِ الشَّيْءِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا
أَوْ مُجَنَّمًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا قَالَ، فَهُوَ كَافِرٌ بِمَا أَمَرَ عَلَى مُحَمَّدٍ».

قَوْلُهُ: (وَلَا يَصُومُونَ يَوْمَ الشُّكِّ إِلَّا تَطَوُّعًا)

وَهَذَا لِمَا زَوَى صَاحِبُ «السُّس» بِإِسْنَادِهِ إِلَى صِلَةِ^(١) قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُمَارٍ فِي
الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ، فَأَتَانِي بِشَاةٍ فَتَحَنَّى بَعْضُ الْمُؤْمِ، فَقَالَ عُمَارٌ: «مَنْ صَامَ هَذَا
الْيَوْمَ، فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ»^(٢).

(١) أخرجه أحمد في «المسند» [٤٢٩/٢]، وابن راهويه في «مسنده» [رم ٥٠٣]، والحاكم
في «المستدرک» [٤٩/١]، وعنه البيهقي في «السُّس لکبری» [رم ١٦٢٧٣]، من حديث أبي
مُرَازَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ الشَّيْءِ ﷺ قَالَ «مَنْ أَتَى كَاهِنًا، أَوْ عُرَافًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَهُوَ كَافِرٌ بِمَا أَمَرَ عَلَى
مُحَمَّدٍ».

قَالَ الْحَاكِمُ «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطَيْهِمَا جَمِيعًا، وَلَمْ يُحَرِّجْهُ»

(٢) هو أبو العلاء، صِلَةُ بْنُ زُهْرٍ الْمَسِي الْكُوفِي، رَوَى عَنْ عُمَارِ بْنِ يَاسِرٍ، وَحَدَّثَهُ وَابْنُ مَعْبُودٍ، وَرَوَى
عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْحَمَاقِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ، وَأَبِي إِسْمَاعِيلَ الْهَمْدَانِيِّ، قَالَ الْحَافِي: كَانَ ثِقَةً، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَانَ
فِي الصِّمَاتِ، وَفَالِ شُعْبَةَ «عَلَبَ صِدْقًا مِنْ دَهَبٍ» بِعَمِي أَنَّهُ صَوَّرَ كَالدَّهَبِ، مَاتَ فِي وَلايَةِ مَصْرَبَ
بِالنَّيْبِ سِتَّةَ ثَمَانِينَ لِلْمُهْجَةِ يَهْدِي «الْجَرَحَ وَالنَّمْدِيلَ» لِلزَّارِي [٤٤٦/٤]، «مَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ
الْأَمْصَارِ» لِابْنِ حِبَانَ [١٦٩/١]، «نَهْدِيْبُ النُّهْدِيْبِ» لِابْنِ حَبْرٍ [٤٣٧/٤]

(٣) حَقَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» [٦٧٤/٢]، وَوَصَلَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «كِتَابِ الصِّيَامِ» مَاتَ كَرَاهِيَةَ صَوْمِ يَوْمِ
الشُّكِّ [رقم ٢٣٣٤]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «كِتَابِ الصُّومِ» عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَاتَ مَا حَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ
يَوْمِ الشُّكِّ [رقم ٦٨٦]، وَالنَّسَائِيُّ فِي «كِتَابِ الصِّيَامِ» صِيَامُ يَوْمِ الشُّكِّ [رقم ٢١٨٨]، وَابْنُ مَاجَةَ
فِي «كِتَابِ الصِّيَامِ» مَاتَ مَا جَاءَ فِي صِيَامِ يَوْمِ الشُّكِّ [رقم ١٦٤٥]، وَالدَّارِقُطَنِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ»
[١٥٧/٢] «مَنْ حَدَّثَ عُمَارَ بْنَ رُقْرُقَةَ، عَنْ عُمَارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدَّثَ عُمَارُ حَدِيثًا حَسَنًا صَحِيحًا» وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ «هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»

بسم الله الرحمن الرحيم

يعني: أتيت بشاة فتشيت تغصن القوم عن الأكل، وإنما لم يكره التطوع؛ لِمَا رَوَى فِي «السنن» مُسَدًّا إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْدُمُوا صَوْمَ رَمَضَانَ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَوْمٌ بِصَوْمِهِ زَحْلٌ فَلْيَصُمْ ذَلِكَ الصَّوْمُ»^(١). فَعَلِمَ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ كَرَاهَةِ الصَّوْمِ يَوْمَ الشُّكِّ فِي حَدِيثِ عَمَّارٍ، هُوَ الصَّوْمُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ.

فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَكُونُ الْيَوْمُ الثَّلَاثُونَ مِنْ شَعْبَانَ يَوْمَ الشُّكِّ، وَكَوْنُهُ مِنْ شَعْبَانَ رَاجِحٌ، وَهَذَا لِأَنَّ التَّصَدِيقَ الْعَارِيَّ عَنِ الْجَزْمِ إِنْ كَانَ رَاجِحًا فَهُوَ الظُّرُّ، وَإِنْ كَانَ مَرْخُوحًا فَهُوَ الْوَهْمُ، وَإِنْ كَانَ مَسَاوِيًا فَهُوَ الشُّكُّ، وَلَا مُسَاوَاةَ هُنَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ نَبْتٍ بَقَاؤُهُ؟

قُلْتُ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا مُسَاوَاةَ هَا؛ لِأَنَّا لَا نُسَمِّي الْيَوْمَ الثَّلَاثِينَ يَوْمَ الشُّكِّ؛ إِلَّا إِذَا عُمِيَ الْهَلَالُ، فَعَلَى ذَلِكَ التَّفْسِيرِ: كِلَا الطَّرْقَيْنِ مُسَاوٍ؛ إِذْ لَا يُحْكَمُ أَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ يَكُونُ مِنْ شَعْبَانَ حَرَمًا، وَلَا يُحْكَمُ أَيْضًا أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ جَزْمًا

بَلْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ رَمَضَانَ، كَمَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ شَعْبَانَ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ قَدْ يَكْمُلُ ثَلَاثِينَ، وَقَدْ يَنْقُصُ عَنْ ثَلَاثِينَ، بِعِلَافٍ مَا إِذَا كَانَتِ السَّمَاءُ مُضْجِعَةً، وَلَمْ يَكُنْ فِي مَنْظَرِ الْهَلَالِ مَا يَنْشَعُ الرُّؤْيَى؛ لِأَنَّهُ حَسْبُهُ لَا يَنْفَقُ الشُّكُّ وَلَا الظُّرُّ

وَرُودُهُ كُنْهَهُمْ بَقَاؤُهُ وَقَالَ ابْنُ الْمُنْظَرِ «هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ» يَنْظُرُ «المر المبرر» لَابْنِ الْعَمَرِ [١٩١/٥]

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ / بَابِ لَا يَتَقَدَّمُ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ [رَقْمُ / ١٨١٥]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ / بَابِ لَا يَتَقَدَّمُ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ [رَقْمُ / ١٠٨٢]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ / بَابِ فِيمَنْ يَصِلُ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ مَطْلُوعًا [رَقْمُ / ٢٣٣٥]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

هذه المسألة على وخو

أحدهما أن ينوي صوم رمضان، وهو مكروه، لما روينا، ولأنه تشبه
بأهل الكتب لأنهم رادوا في مدة صومهم، ثم إن ظهر أن اليوم من رمضان
يُجرئه، لأنه شهد الشهر وصومه.

وإن ظهر أنه من شعبان كان تطوعاً، وإن أفطر لم يفصه، لأنه في معنى
المطوب.

❦ ❦ ❦

أصلاً، لوجود التصديق العام المطابق للواقع، وهو العلم

قوله (وهذه المسألة على وخو)، أي مسألة صوم يوم الشك

قوله: (وهو مكروه لما روينا).

أراد به قوله **❦❦❦** «لا تصام اليوم الذي يشك فيه أنه من رمضان، إلا تطوعاً»^(١)

وقد روينا قبل هذا حديثاً يدل على الكراهة من كتاب «السنن» من جهة
أبي هريرة عن النبي **❦❦❦** قَالَ «لَا تَقْدُمُوا صَوْمَ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ»^(٢).

قوله: (وإن أفطر لم يفصه)، يعني: إذا نوى [يوماً]^(٣) الشك من رمضان، ثم

(١) قال عبد القادر الفرشي «لم أره» ونقله عن الريمي «عرب جداً» وقال ابن الهمام «لم نعرف
بين ولا أصل له، والله أعلم» وقال ابن حجر «لم أجده بهذا اللفظ» وقال العيني «هذا عرب
جداً، وأشراح كلهم نقلوه عن أنه حديث، ولم يثبت أحد منهم ما حاله» ينظر «مصباح الراه»
لدريلمي [٤٤٠/٢]، والمصباح في تحريج أحاديث الهداية لحد لحد الفرشي [١/٧٥] مخطوط
مكتبة بعض الله أمدي - تركيا (رقم المحط ٢٨٨)، ولدريلمي في تحريج أحاديث الهداية لابن
حجر [٢٧٦/١]، وفتح القدير لابن الهمام [٢/٣١٦]، والباية شرح الهداية للعيني
[١٧٤]

(٢) مضمي تحريجه.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «ف»، «و»، «أو»، «أو»، «أو».

وَالثَّانِي أَنْ يَتَوَيَّعَ عَنْ وَاجِبٍ أَحَرَّ وَهُوَ مَكْرُوهٌ أَيْصًا، لِمَا زَوَّيْنَا إِلَّا أَنْ
هَذَا دُونَ الْأَوَّلِ فِي الْكَرَاهَةِ

ثُمَّ إِنَّ طَهَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ يَخْرِبُهُ، لَوْ حُودِ أَصْلِ السَّيَّةِ، وَدَنَ طَهَرَ أَنَّهُ مِنْ
شُعْبَانٍ، فَقَدْ قَبْلَ يَكُونُ تَطَوُّعًا، لِأَنَّهُ مَنَّهُ عَنْهُ فَلَا يَتَأَدَّى بِهِ التَّوَابِعُ

ظَهَرَ مِنْ شُعْبَانَ فَأُفْطِرَ ، لَا قِصَاءَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَطْبُورِ ، لِأَنَّهُ شَرَعَ [يَه] مُنْقَطَ لَا مُلْرَمًا .

قوله: (والثاني أن ينوي عن واجب ١٠٠٠ طم أحر)، أي الوجه الثاني أن ينوي عن واجب آخر، مثل: الفقء والكفارة والذود.

قوله: (وَهُوَ مَكْرُوهٌ أَيْصًا، لَمَّا رَوَيْتَ)، أي: لقوله ﷺ «لَا يُصَامُ الْيَوْمَ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ، إِلَّا تَطَوُّعًا»^(٢)

قوله (إِلَّا أَنْ هَذَا دُونَ الْأَوَّلِ فِي الْكِرَاهَةِ)، يعني: أَنَّ زِيَّةً وَاجِبٌ آخَرُ فِي يَوْمِ الشَّكِّ أَذْنَى مِنَ الْكِرَاهَةِ مِنْ زِيَّةِ صَوْمِ رَمَضَانَ، لَكُونِ الشَّكِّ صَرِيحًا فِي صَوْمِ رَمَضَانَ، يَقُولُهُ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** «لَا تَتَقَدَّمُوا صَوْمَ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا بِوَمَئِثٍ»^(٢١)

قوله. (ثُمَّ إِنَّ طَهْرَ آتَهُ مِنْ رَمَضَانَ ١١٤٦ هـ) : يُخْرِجُهُ : لِوُجُودِ أَضَلِّ السَّيِّئَةِ . هَذَا فِي الْمُقِيمِ بِالْإِتِّفَاقِ .

وفي المُسَافِرِ، يَتَّبِعِي أَنْ يَقَعَ عَمَّ وَاجِبٍ آخَرَ عَمَّا مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، كَمَا عُرِفَ مِنْ مَذْهَبِهِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانٍ، فَقَدْ قِيلَ يَكُونُ نَطْوَعًا، لِأَنَّهُ مِنْهُ عَن).

(١) ما بين المحققتين ويدهم ٢٥٠، و٣٠٠، و٤٠٠، و٥٠٠ وقد ضرب عليه الناصح في الأصل

(٢) مضمون الكلام عليه آتيا

(۳) مقبض تحریریه

وقيل: أخراة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الأصح؛ لأن المنهي عنه وهو التقديم على رمضان بصوم رمضان لا يقوم بكل صوم، بخلاف يوم العيد؛ لأن المنهي عنه وهو ترك الإجابة بلارم كل صوم والكراهية هنا لصورة النهي

والثالث أن ينوي التطوع، وهو غير مكروه، لما روينا، وهو حجة على

﴿ غاية البيان ﴾

يعني: إذا توى عن واجب آخر يوم الشك، ثم طهر ذلك اليوم من شعبان؛ احتلف مشايخنا فيه^(١)

قال بعضهم: يكون تطوعاً، وإن أفطر فلا قضاء عليه؛ اعتدراً بصوم يوم العيد؛ لأن الصوم الواجب منه يوم الشك ويوم العيد جميعاً، ثم إذا صام يوم العيد عن واجب آخر لا يجزئ، فكذلك إذا صام يوم الشك

وقال بعضهم: بخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه لما تبين أن ذلك اليوم من شعبان، لم يبق ذلك اليوم يوم الشك، وحصل أداء الواجب من شعبان؛ فصح، والمنهي عنه^(٢) هو التقديم على رمضان بصوم [٢٠١، ٢٠٢] رمضان، لا بكل صوم، بخلاف صوم يوم العيد؛ لأن المنهي، ثم مطلق الصوم فلم يحر أداء واجب آخر فيه؛ لأن ترك إجابة الدعوة تحصل بكل صوم، ثم إذا لم يظهر حال ذلك اليوم؛ لم يجز عن الواجب؛ لاحتمال أن يقع من رمضان، فإن أفطر لم يقص شيئاً، والواجب عليه كما كان

قوله: (والكراهية هنا لصورة النهي)، أي الكراهية فيما إذا توى واجباً آخر يوم الشك؛ لصورة النهي، لا لحيقة النهي؛ لأن النهي ورد في التقديم بصوم رمضان

قوله: (والثالث أن ينوي التطوع، وهو غير مكروه، لما روينا)، أي: الوجه

(١) نقل الخلاف في المحيط البرهاني [٢٩٥/٢]، البداية شرح الهداية [١٨، ٤]

(٢) عاين المعرفين زيادة من الف، والار، والرو، والوت، والهم

الشافعي رحمته الله في قوله: يُكْرَهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِبْتِدَاءِ، وَلَمْ يُرَادْ بِقَوْلِهِ رحمته الله: «لَا تَتَقَدَّمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا بِصَوْمِ يَوْمَيْنِ» الْحَدِيثُ، التَّقَدُّمُ بِصَوْمِ رَمَضَانَ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّيهِ قَبْلَ أَوَابِهِ.

ثُمَّ إِنْ وَاقَعَ صَوْمًا كَانَ بِصَوْمِهِ، فَالصَّوْمُ أَفْضَلُ بِالْإِخْتِصَاعِ، وَكَذَا إِذَا صَامَ

عَبْدُ اللَّهِ

الثَّالِثُ بَيِّنَةُ التَّطَوُّعِ يَوْمَ الشُّكِّ، وَدَلِيلٌ لَيْسَ بِمَكْرُوهٍ، لِقَوْلِهِ رحمته الله: «لَا يُصَامُ الْيَوْمُ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ، إِلَّا تَطَوُّعًا».

وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ كَرَاهِيَةِ التَّطَوُّعِ أَيْضًا، وَقَدْ ذَكَرْنَا قَبْلَ هَذَا. وَعَنِ الشَّافِعِيِّ بُكْرَةُ التَّطَوُّعِ عَلَى سَبِيلِ الْإِبْتِدَاءِ يَوْمَ الشُّكِّ^(١).

وَعَدَمًا لَا يُكْرَهُ سِوَاهُ وَاقِعَ صَوْمًا كَانَ بِصَوْمِهِ، أَوْ صَامَهُ ابْتِدَاءً، لِأَنَّ السَّهْيَ فِي قَوْلِهِ رحمته الله: «لَا تَتَقَدَّمُوا صَوْمَ رَمَضَانَ»^(٢) الْحَدِيثُ. مَعْلُولٌ بِعَلَّةٍ؛ وَهِيَ^(٣) «أَدَاءُ الصَّوْمِ قَبْلَ أَوَابِهِ، وَلَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِي التَّطَوُّعِ؛ فَلَا يُكْرَهُ».

قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنْ وَاقَعَ صَوْمًا كَانَ بِصَوْمِهِ، فَالصَّوْمُ أَفْضَلُ بِالْإِخْتِصَاعِ).

وَتَفْسِيرُهُ: أَنْ يَغْتَدَّ صَوْمُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوْ الْخَمِيسِ أَوْ الْأَثْنَيْنِ، فَيُؤَدِّيهِ صَوْمُ يَوْمِ الشُّكِّ، وَكَذَا إِذَا صَامَ [١٠٦٤] شَعَانَ كُلَّهُ، أَوْ بَضْعَةَ الْأَحِيرِ، أَوْ عَشْرَةً مِنْ أَجْرِهِ، أَوْ ثَلَاثَةً مِنْ أَجْرِهِ، وَهَذَا لِقَوْلِهِ رحمته الله: «لَا تَتَقَدَّمُوا صَوْمَ رَمَضَانَ بِيَوْمٍ وَلَا بِيَوْمَيْنِ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَوْمُ يَوْمِهِ رَجُلٌ فَلْيُصُمْ ذَلِكَ الصَّوْمُ»^(٤).

(١) مضمّن الكلام عليه قريباً

(٢) ينظر «لحاوي الكبير» لهماوردى [٤٠٩٣]، و«المهدى في علم الإمام الشافعي» للشيرازي [٣٤٦١]

(٣) مضمّن تخريجه.

(٤) وقع بالأصل «ومره» والفتحة من «ف»، و«ف»، و«ف»، و«ف»، و«ف».

(٥) مضمّن تخريجه.

ثلاثة أيام من آخر الشهر فصاعدًا وإن أفرد، فقد قبل **المطر** **أفصل**؛ **اختيارًا** عن ظاهر التهي.

وقيل الصوم **أفصل**؛ **أفداء** **علي** وعائشة **عليه** فبثبتهما كأننا يصومانه.

—

قوله (وإن أفرد فقد قبل **المطر** **أفصل**)، أي وإن أفرد صوم التطوع يوم الشك، ولم يوافق صومًا كان يصومه في ذلك اليوم؛ اختلف مشايخنا فيه:

قال محمد بن سلمة **المطر** **أفصل**؛ لعموم الوعيد في قول عمر **عليه**، «من صام يوم الشك، فقد عصى أبا القاسم»^(١)

وقال نصير بن يحيى: الصوم **أفصل**؛ لأن التطوع ليس بمنهي عنه؛ بدليل الاستثناء في حديث أبي هريرة: «كان علي **عليه** وعائشة **عليه** يصومان يوم الشك تطوعًا ورؤي عن عائشة أنها قالت: «لأن أصوم يومًا من شعبان؛ خير من أن أفطر في رمضان»^(٢)

وقال ابن مسعود: «لأن أفطر من رمضان، وأفصي يومًا مكانه؛ أحث إلي من أن يتوهم زيادة رمضان، فقلت أتعاصي وقد قال **عليه** «خذوا ثلثي دينكم من هذه الخميرة»؟ فقال ابن مسعود: هذا الحكم في الثلث لا في الثلثين»^(٣).

(١) مضي لعمري.

(٢) أخرجه الشافعي في مسنده [ص ١٠٣]، ومن طريقه الدارقطني في مسنده [رقم ٢٢٠٥] عبد العزيز بن محمد، عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن أخيه داود بن عثمان.

(٣) أخرجه أحمد في المسند [١٢٥/٦]، وأبيه في المسند الكرى [رقم ٧٧٦٠]، عن عائشة **عليه**.

قال الهيثمي «رواه أحمد ورجال رجال الصحيح» بظر «مجمع الرواة» للهيتمي [٣٥٥ ٣] (٤) لم أحذه بهذا السياق جميعًا أنا المروغ منه فقد قال ابن حجر العسقلاني «لا أعرف له إنسانًا، ولا رأيته في شيء من كتب الحديث إلا في «نهايته» لأبي الأثير، ولم يذكر من حرجه، وذكره»

والمختار أن يصوم المقيمي نفسه، أخذاً بالاخياط، ويقتي العامة بالتلوم إلى وقت الزوال، ثم بالإفطار، نفيًا للثهمة

﴿عامة النهار﴾

قوله: (والمختار أن يصوم المقيمي نفسه، أحدًا بالاخياط، ويقتي العامة بالتلوم إلى وقت الزوال، ثم بالإفطار، نفيًا للثهمة)

وإسما فرق (١) بين المقيمي والعامة، لأن المقيمي يغتم أن الريادة على رمضان لا تحوز، فلاجل هذا يصوم احتياطًا، اختيارًا عن وقوع المفطر في رمضان، بخلاف العامة فإنه قد (٢) يقع في وهمهم الريادة على رمضان، فلاجل هذا كان يفطرهم أفضل بعد الانتظار إلى وقت الزوال.

وقد روي عن أسد بن عمرو، أنه قال: «أثبتت ناس الرشيدي، فأقبل أبو يوسف المصبي عليه عمامة سوداء، ومذرعة»^(١) سوداء، وحف أسود، وهو راكب قرصًا أسود، عليه سرج»^(٢) أسود، ولبد»^(٣) أسود، وما عليه شيء من البياض إلا لحيته البيضاء، وهو يوم الشك، فدخل على هارون ثم خرج، وأمر أن يسأى بالمفطر،

= انتهى عهد النبي ابن كثير أنه سأل المزي والدعبل فلم يعرفاه، وذكره في «المردوسي» بغير إسناد وبغير حد انقطاع، ولقطة «خلوا ثلث ديككم من بيت العميراء»، ويحسن له صاحب «مستدرك الفردوسي» ومن يخرجه له «سأدا» يطر «موافقه العير الحمر في سريح أحاديث المحتصر» لابن حجر [١٤٩١] و«كشف المحاء» للمجلدي [١٤٩١]، و«الأسرار المرفوعة» لقبه القاري [ص/١٩٠-١٩١]

(١) المذرعة - كمنكسه - ثوب لا يكون إلا من صوف حاشه يطر «تاج العروس» بتردي [٢٠/٥٣٨ مادة درع]

(٢) السرج رطل يوضع على ظهر الدابة يفرد عليه الراكب، وعلب استعماله لتجمل والجمع سروج والشرج مانع السروج وصايعه، وحرقة الشراجه يطر «الساد العرب» لابن منظور [٧/١٤٣ مادة سرج]، و«معجم اللغة العربية» [٢/١٠٥٣ مادة سرج].

(٣) اللبد ما يتخذ من شعر أو صوف يطر «المصباح المير» للمرومي [٢/٥٤٨ مادة لبد].

وَالرَّابِعُ: أَنْ يَصْجَعَ فِي أَضْلِ النَّبِيِّ بَأَنْ يَتَوَيَّ أَنْ يَصُومَ عَدَاً إِنْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ، وَلَا يَصُومُ إِنْ كَانَ مِنْ شَعْبَانَ، وَفِي هَذَا الْوَجْهِ لَا يَصِيرُ ضَائِعًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْطَعْ عَرِيْمَتَهُ، ١٠١ | فَصَارَ كَمَا إِذَا تَوَيَّ أَنَّهُ إِنْ وَجَدَ عَدَاً يَفْطِرُ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ يَصُومُ

وَالْحَامِسُ: أَنْ يَصْجَعَ فِي وَضْعِ النَّبِيِّ بَأَنْ يَتَوَيَّ إِنْ كَانَ عَدَاً مِنْ رَمَضَانَ

«باب الهداية»

فَأَقْبَلَ النَّاسَ بِفِطْرٍ، فَقُلْتُ لَهُ: أَتَفْطِرُ أَنْتَ؟ فَقَالَ: أَذُنُ إِيَّيَ، فَدَسْتُ مِثْلَهُ، فَقَالَ فِي أُذُنِي: أَوْ ضَائِعًا^(١)

وَالْتَلَوْتُ: الْإِنْتِظَارُ^(٢)، وَالثَّهْمَةُ: يَجُورُ فَتَحَ هُنَا وَإِسْكَانُهَا

قَوْلُهُ (وَالرَّابِعُ أَنْ يَصْجَعَ فِي أَضْلِ النَّبِيِّ)، أَيِ الْوَجْهِ الرَّابِعِ أَنْ يَصْجَعَ فِي أَضْلِ النَّبِيِّ، يُقَالُ صَجَعَ فِي الْأَمْرِ: دَا قَصَرَ^(٣)

وَالْمُرَادُ مِنْهُ: لَتُرِيدُ فِي أَضْلِ النَّبِيِّ، بَأَنْ يَتَوَيَّ الصُّومَ إِنْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ، وَإِلَّا فَلَ، وَ(فِي هَذَا الْوَجْهِ لَا يَصِيرُ ضَائِعًا)، لِعَدَمِ الْقَطْعِ فِي النَّبِيِّ، كَمَا إِذَا تَوَيَّ أَنَّهُ ضَائِعٌ إِنْ وَجَدَ سَحُورًا، وَإِلَّا فَلَ، وَ(كَمَا إِذَا تَوَيَّ إِذَا وَجَدَ عَدَاً)، أَفْطَرَ، وَإِلَّا صَامَ.

قَوْلُهُ: (وَالْحَامِسُ أَنْ يَصْجَعَ فِي وَضْعِ النَّبِيِّ).

هَذَا رَدُّهُ فِي وَضْعِ الصُّومِ وَقَالَ: «أَصُومُ عَنِ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ مِنْهُ، وَأَصُومُ

(١) ذَكَرَهُ هَرُ لَاسْلَامُ الْبَرْقَوِيُّ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» يَنْظُرُ «أَبَايَهُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» لِلْعَلْبِيِّ [٢٢ ٤]

(٢) يُقَالُ أَصْبَحْتُ مُتَلَوِّمًا، أَيْ مُتَطَيِّرًا يَنْظُرُ «الْمَعْرَبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرَبِ» بِمُطَوَّرِي [ص/٤٣١]

(٣) التَّصْجِيعُ فِي النَّبِيِّ هُوَ التَّرَدُّدُ فِيهَا وَأَنْ لَا يُتَّهَمَ مِنْ خَسَجٍ فِي الْأَمْرِ: إِذَا وَهَنَ فِيهِ وَقَصُرَ يَنْظُرُ «الْمَعْرَبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرَبِ» بِمُطَوَّرِي [ص/٢٨١]

يَصُومُ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ شَعْبَانَ فَعَنْ وَاجِبٍ آخَرَ، وَهَذَا مَكْرُوهٌ؛ لِتَرَدُّدِهِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ الْمَكْرُوهَيْنِ.

ثُمَّ إِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ أَخْرَاهُ؛ لِغَدَمِ التَّرَدُّدِ فِي أَصْلِ الْبَيِّنَةِ.

وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ وَاجِبٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ الْجِهَةَ لَمْ تُثَبِّتْ لِلتَّرَدُّدِ فِيهَا، وَأَصْلُ الْبَيِّنَةِ لَا يَكْفِيهِ، لَكِنَّهُ يَكُونُ تَعَلُّوعًا غَيْرَ مُضْمُونٍ بِإِقْصَاءِ؛ لِشُرُوعِهِ فِيهِ مُسْقِطًا.

وَإِنْ نَوَى عَنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ عَدَا مِنْهُ، وَعَنِ التَّطَوُّعِ إِنْ [كَانَ مِنْ شَعْبَانَ يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ مَاوٍ لِلْمَرْصِ مِنْ وَجْهِ ثُمَّ إِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ أَخْرَاهُ عَنْهُ لِعَامَرٍ، وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ جَارَ عَنْ تَقْلِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَتَأَدَّى بِأَصْلِ الْبَيِّنَةِ، وَلَوْ أَفْسَدَهُ

عَنْ عِدَّةِ الْبَيِّنَةِ

عَنْ وَاجِبٍ آخَرَ إِنْ كَانَ مِنْ شَعْبَانَ، عَدَاكَ (مَكْرُوهٌ؛ لِتَرَدُّدِهِ بَيْنَ الْمَكْرُوهَيْنِ)؛ لِأَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ وَصَوْمَ وَاجِبٍ (١٠٧ هـ) آخَرَ يُكْرَهُانِ يَوْمَ الشُّكِّ

(ثُمَّ إِذَا ظَهَرَ مِنْ رَمَضَانَ أَخْرَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَرَدُّدَ فِي أَصْلِ الْبَيِّنَةِ). وَهُوَ كَقِي لَصَحَّةِ صَوْمِ رَمَضَانَ، (وَإِنْ ظَهَرَ مِنْ شَعْبَانَ) لَا يَقَعُ (عَنْ وَاجِبٍ آخَرَ)؛ لِأَنَّ جِهَةَ الْوُجُوبِ (لَمْ تُثَبِّتْ لِلتَّرَدُّدِ فِيهَا، وَأَصْلُ الْبَيِّنَةِ) لَيْسَ بِكَافٍ؛ (لَكِنَّهُ يَكُونُ تَعَلُّوعًا)، إِذَا أَفْطَرَ لَا فَصْدَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَطْلُوبِ؛ (لِشُرُوعِهِ فِيهِ مُسْقِطًا) لَا مُرْمَا.

(وَإِنْ نَوَى) أَنْ يَصُومَ (عَنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ مِنْهُ، وَعَنِ التَّطَوُّعِ إِنْ كَانَ مِنْ شَعْبَانَ يُكْرَهُ)؛ لِبَيِّنَةِ الْقَرَضِ (مِنْ وَجْهِ)، إِذَا ظَهَرَ (مِنْ رَمَضَانَ أَخْرَاهُ)؛ لَوْحُودِ أَصْلِ الْبَيِّنَةِ، وَإِذَا ظَهَرَ (مِنْ شَعْبَانَ جَارَ عَنْ الْقَلْبِ)، لِأَنَّ أَصْلَ الْبَيِّنَةِ يَكْفِيهِ؛ لَكِنَّهُ إِذَا أَفْطَرَ لَا يَقْصِيهِ؛ لَغَدَمِ الْإِتِرَامِ؛ لِأَنَّهُ أَدْخَلَ (الْإِسْقَاطَ فِي) يَمِينِهِ (مِنْ وَجْهِ).

يَحْتَ الْأَ يَقْصِيهِ ؛ نَدْخُولُ الْإِسْقَاطَ فِي عَرَسِهِ مِنْ وَخِهِ

قَالَ ، وَمَنْ رَأَى هَلَالَ رَمَضَانَ وَحَدَّهُ صَامَ . وَإِنْ لَمْ يَقْسِلِ الْإِمَامُ شَهَادَتَهُ ؛
لِقَوْلِهِ ❦ صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ ❦ وَقَدْ رَأَى ظَاهِرًا وَإِنْ أَفْطَرَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ دُونَ
الْكَفَّارَةِ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ❦ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ إِنْ أَفْطَرَ بِالْوَجَعِ ؛ لِأَنَّهُ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ
حَقِيقَةً ؛ لِيَقْبَلَهُ بِهِ ، وَحُكْمًا ؛ لِوُجُوبِ الصُّومِ عَلَيْهِ .

❦ عَنِ ابْنِ سَلَامٍ ❦

قَوْلُهُ (فِي عَرَسِهِ) ، أَيِ مِ يَيْتِهِ

قَوْلُهُ (وَمَنْ رَأَى هَلَالَ رَمَضَانَ وَحَدَّهُ صَامَ ، وَإِنْ لَمْ يَقْسِلِ الْإِمَامُ شَهَادَتَهُ ؛
لِقَوْلِهِ ❦ صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ ❦ (١) .

وَعَدَا لِأَنَّ الْحَدَّابَ إِذَا وَرَدَ بِصِبْغَةِ الْحَمِصِ ؛ يُرَادُّ مِنْهُ كُلُّ وَاحِدٍ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ (المرء ٥٣) ، ثُمَّ إِنَّهُ لَمَّا رَأَى ظَاهِرًا لِرَمَةِ
الصُّومِ ؛ لَكُونِهِ فَامُورًا ، وَلِأَنَّ الْمُكَلَّفَ مُتَعَدِّ بِمَا عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَشُتْ ذَلِكَ فِي حَقِّ
غَيْرِهِ .

ثُمَّ إِنْ أَفْطَرَ الْمُتَقَرِّدُ بِالرُّؤْيَى ؛ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ إِنْ أَفْطَرَ بِالْجَمَاعِ (٢) .

لَنَا ؛ أَنْ تَعَرَّدَهُ بِالرُّؤْيَى يَوْمَهُمُ الْعَلَطُ ، فِيهِ (٣) يَقَعُ الشُّنْهَةُ ، وَالْكَفَّارَةُ تَنْدَرِي
بِالشُّبُهَاتِ ؛ لَمَّا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْعُقُوبَةِ ؛ وَلِأَنَّهُ يَوْمٌ [١٠٨٠ هـ] مُخْتَلِفٌ فِي وَجُوبِ

(١) مَعْنَى تَخْرِيجِهِ .

(٢) يَهْرُ «الْوَحِيرُ» مَعَ الْعَرَبِ شَرَحَ الْوَحِيرُ لِلْعَرَالِيِّ [٢٣٢/٣] وَفَرَّصَهُ طَابِيسٌ «لِللَّوِيِّ» [٣٧٨/٢]

(٣) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ «فِيهِ» ، وَالْمَعْنَى مِنْ «وَأ» ، «وَأَف» ، «وَأَر» ، «وَأَت» ، «وَأَم»

وَلَمَّا أَنَّ لِقَاصِي رَدِّ شَهَادَتِهِ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ وَهُوَ تَهْمَةُ الْعَلَطِ فَأُورِثَ
شُبْهَةً^(١) وَهَذِهِ الْكُفَّارَةُ تُدْرِي بِالشُّبْهَاتِ.

وَلَوْ أَفْطَرَ قَتْلَ أَنْ يَرُدَّ الْإِمَامُ شَهَادَتَهُ، اخْتَلَفَ الْمَشَائِخُ فِيهِ
وَلَوْ أَكْمَلَ هَذَا الرَّجُلُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، لَمْ يُفْطِرْ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ، لِأَنَّ لَوْجُوتَ

﴿عَنْهُ بَيَانٌ﴾

صَوْمِهِ، لِأَنَّ الْحَسَنَ النَّصْرِيَّ وَابْنَ سِيرِينَ وَعَطَاءَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا يَصُومُ إِلَّا مَعَ
الْإِمَامِ، وَأَدْنَى دَرَجَةِ الْاِخْتِلَافِ الْمُغْتَسِرُ: يَرِثُ الشُّبْهَةَ، وَبِهَا تَسْقُطُ الْكُفَّارَةُ

فَإِنْ قِيلَ: يَوْمٌ يَلْزَمُهُ صَوْمُهُ عَنِ رَمَضَانَ، فَيَلْزَمُهُ يَهْلِكُ حُرْمَتُهُ الْكُفَّارَةُ، كَمَا إِذَا
حَكَّمَهُ بِهِ الْحَاكِمُ

قُلْتُ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الْقِيَاسَ صَحِيحٌ، لَوْجُودِ الْفَرْقِ؛ لِأَنَّ الشُّبْهَةَ رَأَتْ فِي
الْعَقْدِ عَلَيْهِ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَحْكَمْ لِحَاكِمٍ؛ لِأَنَّ الشُّبْهَةَ بَاقِيَةٌ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ تَهْمَةُ الْعَلَطِ)، أَيُّ: الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ تَهْمَةُ الْعَلَطِ.

قَوْلُهُ: (فَأُورِثَ شُبْهَةً)، أَيُّ: أُورِثَ رَدُّ الشَّهَادَةِ [١٩٧ هـ] شُبْهَةً

قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَفْطَرَ قَتْلَ أَنْ يَرُدَّ الْإِمَامُ شَهَادَتَهُ، اخْتَلَفَ الْمَشَائِخُ فِيهِ).

يَعْنِي: لَوْ أَفْطَرَ الْمُتَفَرِّدُ بِرُؤْيَا الْهِلَالِ قَتْلَ رَدِّ الْإِمَامِ شَهَادَتَهُ؛ لَا رِوَايَةَ فِيهِ عَنْ
أَصْحَابِهَا الْمُتَقَدِّمِينَ؛ لَكِنَّ الْمَشَائِخَ اخْتَلَفُوا فِي رُجُوبِ الْكُفَّارَةِ

قَالَ صَاحِبُ «الْمَحِيطِ»: «وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا نَجِبُ الْكُفَّارَةُ»^(٢). وَقَوْلُ صَاحِبِ
«الْمَحِيطِ»: هُوَ الصَّوَابُ؛ لَمَّا بَيَّنَّا مِنْ ثُبُوتِ الشُّبْهَةِ

قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَكْمَلَ هَذَا الرَّجُلُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، لَمْ يُفْطِرْ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ)، أَيُّ: لَوْ

(١) مطبوس بالأصل.

(٢) ينظر «المحيط أبرهاني» لمصدر الشهيد [٢٧٥/٢]

فصل في بطلان

رُؤْيَا هِلَالِ رَمَضَانَ: رَجُلٌ وَاحِدٌ مُسْلِمٌ، وَامْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ مُسْلِمَةٌ، عَذْلًا كَانَ الشَّاهِدُ
بِذَلِكَ أَوْ غَيْرَ عَذْلٍ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ شَهِيدًا أَنَّهُ رَأَى حَارِجَ الْمِضَرِّ، أَوْ أَنَّهُ رَأَى فِي الْمِضَرِّ
وَمِنَ السَّمَاءِ عَلَةً تَنْفُخُ الْعَامَّةُ مِنَ التَّسَاوِي فِي رُؤْيَاهُ^(١).

قَالَ أَبُو بَكْرِ الْخَضَّاصُ الرَّائِي فِي شَرْحِهِ لِمَحْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ: «قَوْلُهُ: فِي
الشَّاهِدِ أَنَّهُ يُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى رُؤْيَا الْهِلَالِ، عَذْلًا كَانَ أَوْ غَيْرَ عَذْلٍ؛ لَيْسَ بِسَدِيدٍ،
لِأَنَّ مِنْ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ فِي ذَلِكَ إِلَّا شَهَادَةُ عَذْلٍ فِي بَعْضِهِ»^(٢).

وَقَالَ أَيْضًا: «وَقَوْلُ أَبِي جَعْفَرٍ: «بَعْدَ أَنْ يَكُونَ رَأَى حَارِجَ الْمِضَرِّ»؛ لَا مَعْنَى
لَهُ؛ لِأَنَّ مِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ حَبْرَهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ؛ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِالسَّمَاءِ عَلَةً، سِوَاءَ كَانَ فِي
مِضَرٍّ أَوْ حَارِجَ الْمِضَرِّ، وَإِنَّمَا يُقْبَلُ حَبْرُهُ [١٠٠، ١٠١، ١٠٢] إِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عَلَةً، سِوَاءَ كَانَ
فِي مِضَرٍّ أَوْ غَيْرِهِ»^(٣).

ثُمَّ الدَّلِيلُ عَلَى قَبُولِ حَبْرِ الْوَاحِدِ فِيهِ مَا رَوَى صَاحِبُ «السنن» بِإِسْنَادِهِ إِلَى
عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي عَتَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِيُّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ
الْهِلَالَ - يَعْنِي هِلَالَ رَمَضَانَ - فَقَدْ: «أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٤) قَالَ: نَعَمْ
قَالَ: «أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»^(٥) قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «يَا بَلَّالُ، أَدْنِ فِي النَّاسِ
لِيَصُومُوا هَذَا»^(٦).

(١) ينظر: «مختصر الطحاوي» [ص/ ٥٥ - ٥٦].

(٢) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» لمجاصص [٢/ ٢٥٣].

(٣) ينظر: «المصنوع السابق».

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام باب في شهادة الواحد عن رؤيته هلال رمضان [رقم/ ٢٣٤٠].

والترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باب ما جاء في الصوم بالشهادة [رقم/ ٦٩١].

والإمامي في كتاب الصيام باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان [رقم/ ٢١١٢]، ٢٠.

وَالْعِلَّةُ: غَيْبٌ، أَوْ غُبَارٌ، أَوْ سَخَوَةٌ وفي إطلاق جواب «الكتاب» يدخل
الْمَخْذُودُ فِي الْقَذْفِ بعدما تاب، وهو طاهر الرواية؛ لِأَنَّهُ خَيْرٌ

عنه سبب

في الباطن^(١).

ثم الشيخ أبو جعفر الطحاوي: أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي ١٠٩٢ هـ،
 من طخا، وهي من قرى مصر [١٩٨]، كان إماماً في الفقه والأخبار، ولد سنة
 ثمان وثلاثين ومئتين، وتوفي سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة

قوله، (أو سَخَوَةٌ)، أراد به الدُّحَانُ

قوله (وفي إطلاق جواب «الكتاب» يدخل المخذود في القذف بعدما
 تاب)، أي، وفي إطلاق جواب «كتاب القُدُوري»، وهو قوله، «قيل للإمام شهادة
 الواحد العدل»^(٢). يدخل فيه المخذود في القذف، يعني، نُقِلَ شهادته في رؤية
 الهلال إذا كان عدلاً في دينه، وهذا طاهر الرواية عن أصحابنا^(٣)

وعن أبي خيفة: أنها لا تُقْبَلُ^(٤)؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ مِنْ وَجْهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَلْزَمُهُ
 الْحُضُورُ إِلَى مَجْلِسِ الْقَاضِي، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُقْبَلْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تَقْبَلُوا
 لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً﴾ [سور ٤]

وجه الظاهر: أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْمَصِّ شَهَادَةٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وهذا خَيْرٌ لَا شَهَادَةَ،
 ولهذا لَا يُشْرَطُ الدُّكُورَةُ وَالْحُرِّيَّةُ، فَيُقْبَلُ حِرُّهُ بَعْدَمَا تَابَ.

(١) ينظر «شرح مختصر القدوري» للأذاع [١٥٦/١]

(٢) ينظر «مختصر القدوري» [ص ٦٢]

(٣) ينظر «الأصل» لمحمد بن الحسن [٢١٣/٢]

(٤) في رواية الحسن عن أبي حنيفة عليه السلام، وإن حست نوبت، لأنه محكوم بكذبه شرعاً قال الله تعالى
 ﴿مَا تَزِيدُ مِنْهُ إِلَّا شَهَادَةً فَلَوْلَيْتُكَ بَعْدَ نَفْوِهِمْ الْكَاذِبُونَ﴾ [النور ١٣] فإذا كان المتهم بالكذب، وهو
 معاصي غير معبول الشهادة به فالمحكوم بكذبه كان أولى ينظر «المبسوط» للسرحدي [١٤٠/٣]

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله أَنَّهَا لَا تُقْلُ ؛ لِأَنَّهَا ١٠١ ، بِشَهَادَةٍ مِنْ وَاحِدٍ ، وَكَانَ الشَّامِيُّ فِي أَخَذِ قَوْلِهِ بِشَرْطِ الْمُشْنِ ، وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَقَدْ صَحَّ أَنَّ أَسِيَّ رحمته الله قِيلَ بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ فِي رُؤْيَةِ هِلَالِ رَمَضَانَ .

ثُمَّ إِذَا قِيلَ لِلْإِمَامِ شَهَادَةُ الْوَاحِدِ وَصَامُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، لَا يُفْطِرُونَ فِيهَا رَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله ؛ لِلْاِخْتِيَاظِ ، وَلِأَنَّ الْفَطْرَ لَا يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ الْوَاحِدِ .

وَعَنْ مُحَمَّدٍ رحمته الله أَنَّهُمْ يُفْطِرُونَ ، وَيَثْبُتُ الْفَطْرُ بِنَاءٍ عَلَى ثُبُوتِ الرَّمْضَانِ بِشَهَادَةِ الْوَاحِدِ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَثْبُتُ بِهِدَا بِنْدَاءِ كَاشِحْخَاقِ الْإِزْتِ بِنَاءٍ عَلَى السَّبَبِ الثَّابِتِ بِشَهَادَةِ الْقَبِيلَةِ

هَذِهِ لَيْسَ

قَوْلُهُ : (يَشْتَرِطُ الْمُشْنِ) وَهُوَ بِصَمِّ الْمِيمِ ، وَفَتْحِ الثَّاءِ ، أَرَادَ بِهِ : الْإِثْنَيْنِ قَوْلُهُ : (وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرْنَاهُ) ، أَيِ : الْحُجَّةُ عَلَى الشَّامِيِّ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ دِييَ ، فَأُشْبِهَ رِوَايَةَ الْأَحْبَارِ .

قَوْلُهُ : (ثُمَّ إِذَا قِيلَ لِلْإِمَامِ شَهَادَةُ الْوَاحِدِ وَصَامُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، لَا يُفْطِرُونَ) يَعْنِي : إِذَا لَمْ يَزَوْا هِلَالَ شَوَّالٍ ، وَقَدْ جَعَلَ الْقُدُورِيُّ هَذِهِ الرُّوَايَةَ : رِوَايَةَ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ .

وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُمْ يُفْطِرُونَ ، رَوَاهُ ابْنُ سَمَاعَةَ ^(١) .

(١) قَالَ ابْنُ سَمَاعَةَ : فَكُلْتُ لِمُحَمَّدٍ كَيْفَ يَفْطِرُونَ بِشَهَادَةِ الْوَاحِدِ ؟ قَالَ : لَا يَفْطِرُونَ بِشَهَادَةِ الْوَاحِدِ ، بَلْ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ ؛ لِأَنَّهُ لَا حُكْمَ بِدَحْوَلِ رَمَضَانَ وَأَمْرِ النَّاسِ بِالصَّوْمِ ، فَفِي ضَرُورَتِهِ الْحُكْمُ بِإِسْلَاحِ رَمَضَانَ بَعْدَ عَصِيِّ ثَلَاثِينَ يَوْمًا يَنْظُرُ «الْمَبْسُوطُ» لِلشَّرْحِيِّ [١٤٠/٣] ، «الْفَقْهُ النَّافِعُ» [٣٨٠/١] ، «بَدَائِعُ الصَّنَاعَةِ» [٢٢٢/٢] ، «الْهُدَايَةُ» [٣٢٢/٢] ، «شَرْحُ مَجْمَعِ الْبَحْرِ» [١٢٤٦/٢] ، «الْمَجْمَعُ الْبِرْهَانِي» [٣٣٨/٣] ، «الْبَدِيعَةُ» [٦٢٤/٣ - ٦٢٧]

وإذا لم تكن بالسماء علة، لم تُقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم؛ لأن التمرّد بالرؤية في مثل هذه الحالة يوهّم العلط،

غاية البيان

وجه رواية الحسن: أنهم لو أفطروا، برّم الإفطار بشهادة الواحد، وهو لا يجوز.

[١١٠، ١] وجه قول محمد - وهو الأصح - أن العطر ما يثبت بقول الواحد ابتداءً، بل بقاءً وتبعاً، فكم من شيء يثبت صمّاً ولا يثبت قضا

ببائه. أن قول الواحد لَمَّا قُبِلَ في هلالِ رَمَضانَ، قُبِلَ أيضاً في العطر؛ بقاءً على ذلك، وإن كان لا يُقبلُ قوله ابتداءً في العطر كالإثبات؛ لا يثبت شهادة الواحد ابتداءً، ويثبت بها؛ بقاءً على ثبوت السبب بشهادة القابلة

وسئل محمد عن ثبوت العطر بقول الواحد، فقال: يثبت العطر بحكم القاضي لا بقول الواحد يعني: لَمَّا حَكَمَ في هلالِ رَمَضانَ بقول الواحد؛ يثبت العطر بقاءً على ذلك بعد تمام الثلاثين.

قال شمس الأئمة في «شرح الكافي»: «وهو بطريق شهادة القابلة على السبب، فإنها تكون مقبولة، ثم يقضي ذلك إلى استحقاق الميراث، والميراث لا يثبت بشهادة القابلة ابتداءً»^(١).

قوله (وإذا لم تكن بالسماء علة، لم تُقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم). يعني: في هلالِ رَمَضانَ، وأراد بالعلم علم غالب الظن.

قال الإمام الأسيجاني في «شرح مختصر الطحاوي»: روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال: تُقبلُ على رؤية هلالِ رَمَضانَ شهادة الواحد العدل؛ سواء

(١) يظر «المبسوط» للمرحوم [١٤٠، ٣]

﴿عنه بيان﴾

كَانَ بِاسْمَاءَ عِلَّةٌ، أَوْ لَمْ تَكُنْ عِلَّةٌ، وَفِي الْفَطْرِ يُقْبَلُ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، سِوَاكَانَ بِاسْمَاءَ عِلَّةٌ، أَوْ لَمْ تَكُنْ عِلَّةٌ.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ: " قَالَ الشَّافِعِيُّ: ثَقُلَ شَهَادَةُ الْوَاحِدِ فِيمَا إِذَا لَمْ تَكُنْ بِالْإِسْمَاءِ عِلَّةٌ فِي أَحَدٍ مَوْلَاهُ، وَفِي ١٠٠٠ قَوْلٍ آخَرَ لَا تُقْبَلُ إِلَّا شَهَادَةُ اثْنَيْنِ ".

وَجَهَ الطَّاهِرُ، أَنَّ أَعْرَصَ الْمُسْلِمِينَ فِي طَلَبِ الْهَلَالِ مُتَّفَقٌ، وَالصَّابِعُ مِنْ رُؤْيِي الْهَلَالِ مُتَّفَقٌ، لِأَنَّهُ لَا حِلَّ فِي الْأَبْصَارِ، وَلَا عِلَّةٌ بِالْإِسْمَاءِ، فَوَإِذَا اجْتَمَعُوا فِي طَلَبِ الْهَلَالِ وَاجْتَمَعَ اسْمُهُمْ بِالرُّؤْيَةِ دُونَ السَّقْفِ، لَا يُنْتَهَى إِلَيْهِ، لِأَنَّ الطَّاهِرَ أَنَّهُ غَلَطَ، إِلَّا إِذَا أَحْبَرَ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ بِخَصْلٍ عَنْهُمْ عَدَبَ الْبَطْنِ بِحَرَمِهِمْ.

وَهَذَا لِأَنَّ أَحْبَارَ أَحَدٍ شَرَطُوا قَبُولَهَا، حُسْنُ الْبَطْنِ بِمُخْبِرِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَعَ فِي حَبْرٍ دِي الْيَدَيْنِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ ﷺ، فَقَالَ: «أَحَقُّ مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟» قَالَا: «نَعَمْ».

وَعَتَبَرُ إِحْبَارَهُمَا مَعَهُ، لِأَنَّهُ [١٩٨، ١] أَحْبَرَهُ عَمَّا شَاهَدَهُ الْجَمَاعَةُ.

فَإِنْ قِيلَ: كُلُّ شَهَادَةٍ جَارَتْ، إِذَا كَانَتْ الشَّمَاءُ عِزْرَ مُصَحِّحَةٍ، جَارَتْ إِذَا كَانَتْ مُصَحِّحَةً، قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الشَّهَادَاتِ.

(١) ينظر شرح مختصر الطحاوي [١٣١، ١] محطوط فيص الله

(٢) ينظر شرح مختصر القنوري للأقطع [١٥٧، ١] محطوط فيص الله

(٣) مضمي أن المعتمد في مدعي الشافعي هو الاكتفاء برؤيه واحد خط

(٤) أخرجه البحاري في أبواب المساجد، باب شريك الأصابع في المسجد وغيره [رقم / ٤٦٨]،

ومسلم في كتاب المساجد ومرجع الصلاة / باب السهو في الصلاة والحدود له [رقم / ٥٧٣]، من

حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة ﷺ به نحوه.

فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ فِيهِ حَتَّى يَكُونَ جَمْعًا كَثِيرًا

بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةً، لِأَنَّهُ قَدْ يَشُقُّ الْعَيْنُ عَنْ مَوْضِعِ الْقَمَرِ
فَيَتِمُّوْا لِبَعْضِ السَّطَرِّ.

﴿عنه نيل﴾

قُلْنَا: سَائِرُ الشَّهَادَاتِ إِذَا وَجِدَ فِيهَا مَا يُوجِبُ التَّهْمَةَ لَا تُقْبَلُ، وَقَدْ وَجِدَ هَذَا
دَلِكُ، لِأَنَّ التَّمَرُّدَ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ مَعَ اتِّفَاقِ الْأَعْرَاضِ، وَاتِّعَاءِ الْفَاعِ، يُوجِبُ تَهْمَةَ
الْعَطِ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَاحِدِ وَمَا قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ تُخْبِرَ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ بِمَقْعِ الْعَيْنِ بِخَبَرِهِمْ

ثُمَّ لَمْ يُرَوْ فِي ظَهْرِ الرِّوَايَةِ التَّقْدِيرُ فِي الْجَمْعِ الْكَثِيرِ

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ قَدَّرَ فِيهِ خَمْسِينَ رَجُلًا، مِثْلَ عِنْدِ رِجَالِ الْقِسَاعَةِ

وَعَنْ خَلْفِ بْنِ أَثُوتَ: أَنَّهُ قَالَ خَمْسُ مِئَةٍ يَتَلَحَّ قَبِيلٌ

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَسْعَى أَنْ يَكُونَ مِنْ كُلِّ جَمَاعَةٍ وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ

١٠٠٠٢١ | وَقَالَ بَعْضُهُمْ: ذَلِكَ مُوَكَّلٌ بِرَأْيِ الْقَاصِي، فَإِنْ سَكَرَ قُلُّهُ إِلَى

دَلِكُ، قِيلَ، وَالْأَوَّلُ لَا يَقْتُلُ كَذَا، ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْأَشْجَهَائِيُّ فِي «[شرح]» (١) مُخْتَصَرِ
الطَّحَاوِيِّ (٢).

وَعَنْ مُحَمَّدٍ: أَنَّهُ اعْتَبَرَ تَوَاتُرَ الْخَبَرِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ كَذَا فِي «حُلَاصَةِ الْفَتَاوَى» (٣).

قَوْلُهُ: (فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ فِيهِ)، أَيُ فِي التَّمَرُّدِ بِالرُّؤْيَا.

قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةً)

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ: رِيَادَةُ مِنْ: «ف»، «وَار»، «وَار»، «وَات»، «وَام»

(٢) يَنْظُرُ: «شرح مختصر الطحاوي» [١٣١ق] مَحْطُوط.

(٣) وَمِنْ «فتح البدير» وَالْحَقُّ مَا رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ وَأَبِي يُونُسَ أَيْضًا أَنَّ الْعَبْرَةَ لِتَوَاتُرِ الْخَبَرِ وَمُجِيبَتِهِ مِنْ
كُلِّ جَانِبٍ يَنْظُرُ «حُلَاصَةُ الْفَتَاوَى» [٨١ق] مَحْطُوط، فَتَحِ الْقَبِيرِ [٣٢٤/٢]، «البحر الرائق»

ثم قيل في حدّ الكثير: أهل المَجْلَة وعن أبي يوسف رحمته الله تخفّشون رَحْلًا؛ اغتبارًا بالفسامة، ولا فرق بين أهل المضِر ومن وزد من خارج المضِر. وذكر الطحاوي رحمته الله: أنه تُقبَلُ شهادَةُ الواحد إذا جاء من خارج المضِر؛ لقنّة المَوايع وإليه الإشارة في كتاب الاستحسان، وكذا إذا كان على مكان مُرتفع في المضِر.

ومن رأى هلالَ الفطر وخذَهُ لم يُفطر، احتياطًا وفي الصَّوم الاحتياطُ في الإيجاب.

❦ غاية البيان ❦

يعني أن التمرّد بالرؤية حيث لا يؤهّم العلط؛ لأنّه قد يحصل الرؤية للمعصّر حال انشقاق العيَم.

قوله: (وإليه الإشارة في كتاب الاستحسان)، أي: إلى ما قال الطحاوي من قبولِ شهادَةِ الواحد إذا جاء من خارج المضِر؛ إشارة في كتاب «الاستحسان». من «الأصل» لمحمد بن الحسن؛ لأنّه قال: «إذا جاء من مكان آخر رجل فاحترز بذلك وهو ثقة، فيسمي للمُسلِّمين أن يصوموا بشهادته».

قوله: (وكذا إذا كان على مكان مُرتفع في المضِر).

يعني: تُقبَلُ شهادَةُ الواحد في المضِر؛ إذا كان على موضع عالٍ، ولكن هذا على ما ذكره الطحاوي؛ إذ لا فرق على ظاهر الرواية عن أصحابنا بين المكان المرتفع وغير المرتفع، حيث لا تُقبَلُ الشَّهادَةُ إلا أن يراه حَمَقٌ كثير يقع العلمُ بحجّتهم.

قوله: (ومن رأى هلالَ الفطر وخذَهُ لم يُفطر، احتياطًا).

وإذا كان السماء علة لم يقس في هلال المطر إلا شهادة رجلين،

— ۳۳ — غزلیہ لیبال

وهذا لما روي في «السر» مُنْذًا إِلَى مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُكَبَّرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَطْرُقُكُمْ يَوْمَ تُفْطِرُونَ، وَأَصْحَاكُمْ يَوْمَ تُصْحَوْنَ».

بيانه - أن هذا اليوم لما كان محكوماً عند الناس بأنه من رمضان ؛ لا (١٠٠) [
تجوز للمسلمين بالرؤية الإفطار ؛ لأنه ما أفطر غيره ، وبما أحاز له الشرع الإفطار
يوم يُفطر الناس .

فَإِنْ قُلْتُمْ: قَدْ جَاءَ عِذَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ»^(١). وَقَدْ أَوْحَشْتُمُ الصَّوْمَ عَنِ الْمُتَّفَرِّدِ بِرُؤْيَا هِلَالٍ رَمَضَانَ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ، وَكَيْفَ لَا تُحَوِّرُونَ^(٢) الْمُطَرِّدَ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ؟

قُلْتُ: كَانَ الْمَيْسُ دَلِيلًا لَكِنْ حُصِّ دَلِيلُ الْحَدِيثِ بِدَلَالَةِ مَا دَخَرْنَا مِنْ قَوْلِهِ **«يُطْرَقُكُمْ يَوْمَ تُطْفَرُونَ»**^(١)، فَتَرِكَ الْقِيَاسَ، وَلِأَنَّ الْإِحْتِيَاظَ فِي هَلَالِ رَمَضَانَ فِي إِيْجَابِ الصَّوْمِ عَلَى الْمُتَفَرِّدِ بِالرُّؤْيَا، وَهَذَا الْإِحْتِيَاظُ فِي عَدَمِ الْإِفْطَارِ

قوله: (وَإِذَا كَانَ بِالْأَمَاءِ عِلَّةٌ لَمْ يُقْتَلْ فِي هِلَالِ الْعَطْرِ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ،

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام / باب إذا أخطأ القوم الهلال [رقم / ٢٣٢٤] ، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم / ٦٠٧٩] ، والترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ بآب ما جاء الصوم يوم تصومون والمطر يوم تطرون والأفصح يوم تصومون [رقم / ٦٩٧] ، وابن ماجه في كتاب الصيام باب ما جاء في شهري العيد [رقم / ١٦٦٠] ، والدارقطني في «سننه» [٢ / ١٦٣] ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

يقال للترمذي «هذا حديث حسن عريب» وقال النووي «رواه أبو داود والترمذي بإسناد حسنة»
 ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي [٢٧/٥].

(۴) انطیسون، تحفہ ریاضیہ

(٣) ولم في الأصل: «يخبر»، والنب من (وا)، والفتحة (وا)، والفتحة (وا)، والفتحة (وا).

(1) **المجلس** يتكون من خمسة أعضاء يختارهم المجلس الأعلى للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

أو رجلٍ وامرأتين، لأنَّه تعلق به نفع العبد وهو الفطر فأشبهه سائر حقوقه.
والأصحى كالفطر في هذا، في ظاهر الرواية وهو الأصح؛ جلقاً لما

في غايه السداد

أو رجلٍ وامرأتين

قال الإمام الأنصاري في «شرح مختصر الطحاوي»: «وإنما في هلال الفطر والأصحى، فإنه لا يُقبل فيه إلا شهادة رجلين، أو رجلٍ وامرأتين، غدولي أحرار غير مخدودين، كما في سائر الأحكام، وهذا لأنَّ في هلال الفطر والأصحى مفعلة العبد من الإفطر، والوُشع يلغوم الأصاحي، والإخلال من الحق. فأشبهت الشهادة على حقوق الناس، بحلاف هلال شهر رمضان؛ فإنه لا يتعلق به حقوقهم، بل يدرمهم فيه فرضاً، فقبلت شهادة الواحد^(١)».

وذوي عن أبي خبيبة: أن هلال الأصحى كهلال رمضان ذكره في «الدرر»^(٢) عن «الوادع»^(٣).

ووجهه: أنه جمعه من باب العتر؛ حيث «١٩٩١» ينزله وحوث الأصحى. ثم يتعدى عنه إلى غيره.

قوله: (وهو الفطر)، الصمير راجع إلى نفع العبد.

قوله: (فأشبهه سائر حقوقه)، أي فاشبه الفطر سائر حقوق العبد.

قوله: (والأصحى كالفطر في هذا في ظاهر الرواية)، أي: هلال الأصحى كهلال الفطر في قبول الشهادة بمعنى: يُشترط في كلٍّ منهما شهادة رجلين، أو رجلٍ وامرأتين كما ذكره الحاكم الشهيد في «مختصر الكافي»^(٤).

(١) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» [١٣٢]

(٢) ينظر: «خلاصة الفتاوى» [٨١٥]

(٣) ينظر: «شرح الكافي المبوط» [١٨٦ ١٠]، «مجموعه علماء» [٣٤٦ ١]، «فتاوى قاضي حلي» =

يُرَوَّى عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَهْلَالِ رَمَضَانَ، لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ نَفْعُ الْعِبَادِ وَهُوَ التَّوَسُّعُ بِالْحُومِ الْأَصَاحِي.

وإِنْ لَمْ يَكُنْ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ، لَمْ تُقْبَلْ إِلَّا شَهَادَةُ جَمَاعَةٍ يَقَعُ الْعِلْمُ بِحَضْرِهِمْ، كَمَا ذَكَرْنَا

قَالَ: وَوَقْتُ الصَّوْمِ مِنْ جِبْرِ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [ابن جرير، ١٨٧] وَالْخَيْطَانِ، بَيَاضُ النَّهَارِ، وَسَوَادُ اللَّيْلِ.

﴿عامة نبيان﴾

قَوْلُهُ (يُرَوَّى عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ أَنَّهُ كَهْلَالِ رَمَضَانَ).

يعني: أَنَّ هَلَالَ الْأَصْحَى كَهْلَالِ رَمَضَانَ فِي رِوَايَةِ «الوادر»، تُقْتَلُ بِهِ شَهَادَةُ الْوَاحِدِ؛ إِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ نَفْعُ الْعِبَادِ)، دَلِيلُ قَوْلِهِ (وَهُوَ الْأَصْحَى).

قَوْلُهُ: (وَأِنْ لَمْ يَكُنْ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ، لَمْ تُقْبَلْ إِلَّا شَهَادَةُ جَمَاعَةٍ يَقَعُ الْعِلْمُ بِحَضْرِهِمْ، كَمَا ذَكَرْنَا)، وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّ التَّفَرُّدَ بِالرُّؤْيَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ؛ يُوهِمُ الْعَلَطَ)

قَوْلُهُ: (قَالَ وَوَقْتُ الصَّوْمِ مِنْ جِبْرِ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ)، أَيِ: قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُورِيُّ: وَقْتُ الصَّوْمِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ^(١).

= [١٩٧/١]، «شرح مجمع البحرين» [١٢٤٥/٢]، «الاعتيار» [١٦٩/١]، «اللب» [١٣٨/١]

(١) ينظر: «مختصر القدوري» [٦٢/١]

اعْلَمْ أَنَّ الْمَخْرَجَ مَخْرَاجٌ، فَخَرَّ كَادَتْ يَتَدَوَّى كَدْبُ الشَّرْحَانِ^(١)، ثُمَّ يَعْقِبُهُ
الْإِطْلَامُ، فَلَدَيْتُ سُغْمِي كَادِبًا، لَا يَخْرُجُ بِهِ وَقْتُ الْعِشَاءِ، وَلَا يَثْبُتُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ
أَحْكَامِ النَّهَارِ.

وَفَجَّرَ صَادِقًا: وَهُوَ الْبَيَاضُ [٢٠١/١١٢] الَّذِي يَنْسَطِرُ، وَبِعْتَرَضُ فِي الْأَفْقِ،
لَا يَرَالُ يَرْدَادُ حَتَّى يَنْتَشِرَ، فَلَدَيْتُ سُغْمِي صَادِقًا وَمَنْسَطِيرًا، وَيَثْبُتُ بِهِ أَحْكَامُ النَّهَارِ،
مِنْ حُرْمَةِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالْجَمْعِ لِلصَّائِمِ، وَحَوَارِ أَدَاءِ الْعَمَلِ^(٢).

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ وَقْتُ الصَّوْمِ مَا ذَكَرَهُ مِنْ مَطْلَعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ قَوْلُهُ
تَعَالَى: ﴿فَالَّذِينَ بَشِّرُوهُمْ وَأَنْبَشُوا مَا خَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَمَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسْتَبِينَ لَكُمْ
الْحَبِيطُ الْآلِئِيُّ مِنَ الْخَبِيطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُوا لَضِيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [١٨٧/١٠٠].

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ خَاتِمٍ
قَالَ: لَمَّا تَرَكْتُ: ﴿حَتَّى يَسْتَبِينَ لَكُمْ لَحِيطُ الْآلِئِيِّ مِنَ الْخَبِيطِ الْأَسْوَدِ﴾ [١٨٧/١٠٠].
فَمَدَدْتُ إِلَى عِقَالِ أَسْوَدَ، وَإِلَى عِقَالِ أَيْتَمَ، فَخَعَمْتُهُمَا تَحْتِ وَسَادَتِي، فَجَعَلْتُ
أَنْظُرُ فِي اللَّيْلِ، فَلَا يَسْتَبِينُ لِي، فَمَدَدْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ،
فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ»^(٣).

(١) الشَّرْحَانُ هُوَ الدُّنْتُ، وَبَيْنَ الْأَمْدِ، وَحَتْمَةُ بَرَاخٍ وَسَرَاخٍ، وَيُقَالُ لِلنَّجْمِ الْكَادِبِ حَتُّ الشَّرْحَانِ؛
عَنِ التَّشْبِيهِ بِظَرْفِ «الْهَيْأَةِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِأَبِي الْأَثِيرِ [٢/٣٥٨/مادة: شرح]

وَحَادٍ فِي حَاشِيَةِ [٢٠١/١١٢] «الشَّرْحَانِ الدُّنْتُ»، وَيُقَالُ لِلنَّجْمِ الْكَادِبِ حَتُّ الشَّرْحَانِ عَلَى التَّشْبِيهِ.
(٢) اِجْتَلَبَ الْمُشَافِعُ هَلِ الْمُرَادُ أَوَّلُ رَمَازِ الطُّلُوعِ أَوْ انْتِشَارِ الصَّوْمِ؟ لِاسْتِطَارَتِهِ وَانْتِشَارِهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ
الْعَبْرَةُ الْأُولَى، وَقَالَ بَعْضُهُمُ الْعَبْرَةُ لِاسْتِطَارَتِهِ، قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ لِمَنْ أَمَامَ شَمْسِ الْأَنْعَمَةِ الْحُلَوَانِي ﷺ الْعَوَّلُ
الْأَوَّلُ أَحْوَطُ، وَالثَّانِي أَوْسَعُ يَنْظُرُ «الْمَحِيطُ الرَّحْمَنِيُّ» [٢/٣٧٣]، «مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ»
[١/٢٣٠]، «حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» [٢/٣٧١].

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «كِتَابِ الصَّوْمِ» / بَابُ مَوْلَى اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَمَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسْتَبِينَ لَكُمْ لَحِيطُ الْخَبِيطِ =

عمدة البيان

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ أَيْضًا: بِإِسْنَادِهِ إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: «أُتِرْتُ
 ﴿وَسَكُّوْا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَبْتَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ وَلَمْ يُتْرَكْ
 ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾، وَكَانَ رَجُلٌ إِذَا أَرَادُوا الصُّوْمَ رَطَّ أَحَدُهُمْ بِي رِخْلَيْهِ الْخَيْطَ
 الْأَبْيَضَ وَالْخَيْطَ الْأَسْوَدَ، وَلَا يَزَالُ يَأْكُلُ حَتَّى يَبْتَيَّنَ لَهُ رُؤُسُهُمَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ بَعْدُ
 ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾، فَعَلِمُوا أَنَّمَا يُعْنِي النَّبِيُّ النَّيْلَ وَالشَّهَارَ»^(١)

وَرَوَى فِي «السَّنَنِ»: مُسْنَدًا إِلَى سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ: قَالَ [١٠١٣ ر. ٢] رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمْتَمُّ مِنْ سُحُورِكُمْ أَدَانٌ بِلَالٍ، وَلَا بَيَاضٌ الْأَفْقَى الَّذِي هَكَذَا حَتَّى
 يَسْتَطِيرَ»^(٢)

وَفِي «السَّنَنِ» أَيْضًا: مُسْنَدًا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

= «الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُوا الصِّيَامَ إِلَى الْيَدِ» [رقم / ١٨١٧]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ
 الصِّيَامِ، بَابُ بَيَانِ أَمْرِ الدُّخُولِ فِي الصُّوْمِ بِحَصْلِ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَأَنْ لَهُ الْأَكْلَ وَغَيْرَهُ حَتَّى يَطْلُعَ
 الْفَجْرُ، وَبَيَانِ صَعَةِ الْفَجْرِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ مِنَ الدُّخُولِ فِي الصُّوْمِ وَدُخُولِ وَقْتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ
 وَغَيْرِ ذَلِكَ [رقم / ١٠٩٠] عَنْ الشَّيْخِ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَنَانٍ رضي الله عنه بِهِ

(١) أَحْرَجَهُ ابْنُ خَالِيٍّ فِي كِتَابِ الصُّوْمِ / بَابُ عَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَسَكُّوْا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَبْتَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ
 الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُوا الصِّيَامَ إِلَى الْيَدِ﴾ [رقم / ١٨١٨]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ
 الصِّيَامِ، بَابُ بَيَانِ أَمْرِ الدُّخُولِ فِي الصُّوْمِ بِحَصْلِ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَأَنْ لَهُ الْأَكْلَ وَغَيْرَهُ حَتَّى يَطْلُعَ
 الْفَجْرُ، وَبَيَانِ صَعَةِ الْفَجْرِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ مِنَ الدُّخُولِ فِي الصُّوْمِ وَدُخُولِ وَقْتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ
 وَغَيْرِ ذَلِكَ [رقم / ١٠٩١]، مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه بِهِ

(٢) أَحْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ / بَابُ بَيَانِ أَمْرِ الدُّخُولِ فِي الصُّوْمِ بِحَصْلِ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَأَنْ لَهُ
 الْأَكْلَ وَغَيْرَهُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ، وَبَيَانِ صَعَةِ الْفَجْرِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ مِنَ الدُّخُولِ فِي الصُّوْمِ
 وَدُخُولِ وَقْتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ [رقم / ١٠٩٤]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ / بَابُ وَقْتِ
 السُّجُودِ [رقم / ٢٣٤٦]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الصُّوْمِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيَانِ الْفَجْرِ
 [رقم / ٧٠٦]، وَالسَّائِغِيُّ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ / كَيْفَ الْمَجْرُ [رقم / ٢١٧١]، مِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ بْنِ
 جُنْدَبٍ رضي الله عنه بِهِ.

وَالصَّوْمُ هُوَ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْجَمَاعِ [١١٠١] نَهَارًا مَعَ النَّبَةِ،

«إِذَا زَانِمُ اللَّيْلِ قَدْ أَتَبَلَ مِنْ هَا هُنَا، فَقَدْ أَنْظَرَ الصَّائِمَ»، وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ قَبْلَ الْمَشْرِقِ^(١)

فَعَلِمَ مَا تَلَوْنَا وَمَا رَوَيْنَا أَوَّلَ وَقْتِ الصَّوْمِ وَآخِرَهُ، وَأَرَادَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ مِنَ الْحَيْطِ فِي الْآيَةِ؛ تَشْبِيهًُا لَا سَبْعَاءَةً، وَقَدْ عُرِفَ فِي «الْكَشَافِ»^(٢).

وَقَوْلُهُ: «مِنْ الْفَجْرِ»، بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: (مِنْ الْحَيْطِ الْأَيْصَرِ) وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (مِنْ) لِلتَّعْيِيرِ، لِأَنَّهُ يَغْضُرُ الْفَجْرُ^(٣) وَأَوَّلُهُ.

قَوْلُهُ (وَلِصَّوْمٍ هُوَ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْجَمَاعِ نَهَارًا مَعَ النَّبَةِ). قَالَ فِي «شَرْحِ الْأَقْطَعِ»: هَذَا إِجْمَاعٌ لَا خِلَافَ فِيهِ^(٤).

قُلْتُ: فِيهِ مِظَرٌ، لِأَنَّ رُقْرًا لَا يَنْشَرِطُ النَّبَةَ لِلصَّحِيحِ الْمُقِيمِ فِي صَوْمٍ رَمَضَانَ، عَلَى مَا رَوَوْا عَنْهُ

وَقَالَ الْإِمَامُ بِدْرُ الدِّينِ^(٥): يَرِدُ عَبْدٌ أَكَلَ النَّبِيَّ؛ فَإِنَّ صَوْمَهُ بَاقٍ مَعَ أَنَّ الْإِمْسَاكَ فَائِتٌ. وَيَرِدُ أَيْضًا الْأَكْلُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ [١١٠١/١] قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ؛ فَإِنَّ صَوْمَهُ فَائِتٌ مَعَ أَنَّ الْإِمْسَاكَ فِي النَّهَارِ بَاقٍ؛ فَإِنَّ النَّهَارَ مِنْ طُلُوعِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ بَابَ يَغْضُرُ بِمَا يَسُرُّ عَلَيْهِ بِالنَّهَارِ وَغَيْرِهِ [رَمَد / ١٨٥٥]، وَمِمَّنْ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ بَابَ يَدُلُّ وَقْتُ لَمَعَةِ الصَّوْمِ وَخُرُوجِ النَّهَارِ [رَمَد / ١١٠١]، وَابْنُ دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ بَابَ وَقْتُ طَرِ الصَّائِمِ [رَمَد / ٢٣٥٢]، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ

(٢) يَنْظُرُ: «الْكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ [٢٣١/١].

(٣) وَلَوْ بِالْأَصْلِ «الْمَجْرُ» وَالْمَنْبَسُ مِنْ «ف»، «وَر»، «وَو»، «وَد»، «وَدَم».

(٤) يَنْظُرُ: «شَرْحُ الْأَقْطَعِ» [ق: ١٤٤].

(٥) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْكُرْدِيُّ الْمَعْرُوفُ بِخُوَاهِرِ رَأْيِهِ وَقَدْ مَضَتْ تَرْجُمَتُهُ.

لأنه في حقيقة اللغة هو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع، لئلا يزداد الاستعمال فيه، إلا أنه ورد على لسان الشرع، ليعبر بها لعادة من لعادة

الشمس إلى غروبها ويرد أيضاً الحائض والنفساء، فإن صومهما لا يصح، وإن وجد منهما الإمساك.

والجواب: لا نسلم أن أكل الشئ ورد، لأن الشرع جعل كنهه كلاً شئياً، وللشرع هذه (١١٣٠) الولاية، فإذا كان كذلك، حكى الإمساك شرعياً موجوداً، وكلاماً فيه لا في الإمساك الحقيقي.

ولا نسلم أن النهار من طلوع الشمس؛ لأن شهر شرعياً من مطلع الفجر الصادق إلى مغرب الشمس؛ بدليل أن الله تعالى أوحى لمطربات الثلاث في النبي إلى الحيط الأبيض، وهو الصبح الصادق، ثم أمر بالصوم إلى الليل.

ولا نسلم ورود الحائض والنفساء؛ لأن كلاماً في الإمساك الشرعي لا المجسّي، والشرع^(١) لم يجعل إمساكهما صوماً.

ويقال في تعريفه الصوم: هو الإمساك لله تعالى بوقته في وقته بالصبر.

قوله: (لأنه في حقيقة اللغة هو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع).

قال أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب «عرب المصنف»^(٢) الصائم من الخيل القائم الساكت الذي لا يطعم شيئاً، ومنه قوله

غَبِلَ صَبَامٌ وَغَبِلَ غَيْرُ صَائِمَةٍ * نَحَتَ الْعَجَاجُ وَأُخْرِى تَعَلُّكَ اللَّحْمَا^(٣)

(١) وقع في الأصل واد، «والشرع» في «المصنف» من «ب»، و«م».

(٢) ينظر «عرب المصنف» لأبي عبد [٢٨٩/١]

(٣) أي قول النابغة - كما جاء في حاشية: ٤٨٥.

والبيت للناطقة الديك في «ديوانه» [١٦١/١]

فَاخْتَصَرَ بِالنَّهَارِ، لِمَا نَلُونَا، وَلِأَنَّهُ لَمْ تَعْدَرَ الرِّصَالُ كَانَ تَغْيِيرُ النَّهَارِ
أَوَّلَى؛ لِيَكُونَ عَلَى جِلَافِ الْعَادَةِ وَعَلَيْهِ مَتْنُ الْعِبَادَةِ
وَالطَّهَارَةُ عَنِ الْحَيْضِ وَالنَّعَاسِ شَرْطٌ لِتَحْقُوقِ الْأَدَاءِ فِي حَقِّ النَّسَاءِ.

خاتمة البيان

وَالْعَجَاجُ: الْغَارُ.

قَوْلُهُ: (فَاخْتَصَرَ بِالنَّهَارِ لِمَا نَلُونَا)، أَي: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ آتُوا الصِّيَامَ إِلَى
الْأَيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]

قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ مَتْنُ الْعِبَادَةِ)، أَي: عَلَى جِلَافِ الْعَادَةِ: مَتْنُ الْعِبَادَةِ.

قَوْلُهُ: (وَالطَّهَارَةُ عَنِ الْحَيْضِ وَالنَّعَاسِ شَرْطٌ لِتَحْقُوقِ الْأَدَاءِ).

وَأَرَادَ بِالنَّهَارِ: بَقِطَاعِ الدَّمِ، لِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ طَهَارَتُهُمَا قَبْلَ انْقِطَاعِ الدَّمِ.

وَأَمَّا قَيْدُ بَقَوْلِهِ: (شَرْطٌ لِتَحْقُوقِ الْأَدَاءِ)، لِأَنَّ نَفْسَ الْوُجُوبِ ثَابِتٌ حَالَةً
الْحَيْضِ وَالنَّعَاسِ، وَأَمَّا الْعَائِتُ وَجُوبُ الْأَدَاءِ [٢٠١، ١١٤، ١١٥]، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ
الْوُجُوبَ أَيْضًا سَاقِطٌ، دَفْعًا لِلْحَرَجِ.

وَقَيْدُ بِالْحَيْضِ وَالنَّعَاسِ، لِأَنَّ لِحَابَةَ لَا تُنَافِي أَدَاءَ الصَّوْمِ، وَلَمْ يُلْحَقِ الْجَبَابَةُ
بِالْحَيْضِ وَالنَّعَاسِ، لِأَنَّهُ دُونُهُمَا، لِأَنَّ الْعَبْدَ يَقْدِرُ عَلَى إِزَالَةِ الْجَبَابَةِ دُونَ الْحَيْضِ
وَالنَّعَاسِ.

ثُمَّ الدَّلِيلُ عَلَى وَجُوبِ قِضَاءِ الصَّوْمِ. مَا رَوَتْ مُعَاذَةُ الْعَدَوِيَّةُ عَنْ عَائِشَةَ

= ومراء المؤلف من الشاهد أن الصوم يأتي في سائر العرَب بمطلق الإمساك، والخيل الصيام هي
لِقِيَامِ التي يَنْتُ في قتال، وأما لأخرى التي تَنْتُ اللَّجْنَةُ فهي التي قد مُنِيَتْ بِمَقَاتِلِ
يَنْظُرُ «المعاني لكبير في أبيات المعاني» لا في فيه [٩١٥/٢]
(١) يَنْظُرُ «الصحيح في اللغة» للجوزقي [٣٢٧/١] مادة، صحيح.

قَالَتْ: «كُنَّا نَجِيهْنَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَنُؤْمِرُ بِمَعَاذِ الصَّوْمِ، وَلَا نُؤْمِرُ بِقِصَاصِ الصَّلَاةِ»^(١).



(١) أخرجه البخاري في كتاب الحيض / باب لا تقضي العائض الصلاة [رمم / ٢١٥]، ومسلم في كتاب الحيض / باب وجوب قضاء الصوم على العائض دون الصلاة [رمم / ٢٣٥]، عن مُقَادَةَ الْعَدَوِيَّةِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَنَفِطُ الْبُخَارِيِّ عَنْ مُعَاذَةَ أُمِّ الْفَرَّاءِ قَالَتْ لِعَائِشَةَ أَتَجْعَلِي إِحْدَانَا صَلَاتَهَا إِذَا طَهُرَتْ؟ فَقَالَتْ أَخْزَوِيَّةٌ أَنْتِ؟ «كُنَّا نَجِيهْنَ نَحْيُ النَّبِيَّ ﷺ فَلَا يَأْتُرُنَا بِهِ» أَوْ قَالَتْ «فَلَا نَقْعُدُهُ»

بَاب

فَ يَوْجِبُ الْفَصَاءُ وَالْكَفَّارَةُ

قَالَ: وَإِذَا أَكَلَ الصَّائِمُ، أَوْ شَرَبَ، أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا، لَمْ يُفْطَرْ.

﴿فَ يَوْجِبُ الْفَصَاءُ وَالْكَفَّارَةُ﴾


بَاب

فَ يَوْجِبُ لِقِصَاءَ وَالْكَفَّارَةُ



لَمْ يَرِغْ عَنْ نِيَابِ أَنْوَاعِ الصَّوْمِ وَتَفْسِيرِهِ لُغَةً وَشَرْعًا: شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا يَوْجِبُ الْقِصَاءَ وَالْكَفَّارَةَ، لِأَنَّ وَحَوْتَهُمَا أَمْرٌ عَارِضٌ عَلَى الصَّوْمِ، وَنَاسِبٌ أَنْ يُذَكَّرَ الْأَصْلُ سَابِقًا، وَالْعَارِضُ لَا جُفَاً.

قَوْلُهُ (قَالَ) وَإِذَا أَكَلَ الصَّائِمُ أَوْ شَرَبَ أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا: لَمْ يُفْطَرْ، أَي: قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُّورِيُّ^(١).

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: (نَاسِيًا)، أَي: نَاسِيًا لِصَوْمِهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَاسِيٍ لِلْأَكْلِ إِخْلَافًا أَنْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ جَلَافًا، فَالَّذِي ذَكَرَهُ مَذْهَبُ عُلَمَائِنَا  وَقَالَ مَالِكٌ يُفْطَرُ فِي الْفَرْصِ، وَلَا يُفْطَرُ فِي الثَّقَلِ^(٢).

(١) بَطْنُ «مَحْصَرِ الْقُدُّورِيِّ» [ص ١٦]

[نَبِيهِ مَهْم] رَدِّي الْأَصْلُ «فِي شَرْحِ مَحْصَرِ الْكَرْحِيِّ» وَأَرَادَ سَهْوًا مِنَ النَّاسِجِ، وَكَلَامُ الْقُدُّورِيِّ نَاسِبٌ فِي «مَحْصَرِهِ»، كَمَا يَنْبَغِي مِنْ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ» بِقَوْلِهِ «قَالَ»، وَفِي جَرْتِ عَادَةِ الْمَوْضُفِ - فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ - فِي شَرْحِهِ بِتَجْوِيدِ الْقَائِلِ فِي الْمَقْصِدِ بِكُونِهِ الْقُدُّورِيِّ فِي «مَحْصَرِهِ»، وَالْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمَوْضِعِ، فَلَا مَقْنُ بِهَذِهِ الرِّيَادَةِ هَا «فِي شَرْحِ مَحْصَرِ الْكَرْحِيِّ» وَهِيَ سَائِقَةٌ مِنَ النَّحْوِيِّ: قَوْلًا، وَقَفًا، وَارًا، وَاقَةً، وَاقَةً، وَاقَةً، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(٢) مَعْنَاهُ بِمَذْهَبِ مَالِكٍ فِي كَلَامِ ابْنِ الْجَلَّابِ الْمَالِكِيِّ.

وقال ربيعة^(١): ينقص بكل حارب. كذا ذكر الشيخ أبو الحسين القُدوري في «شرح مختصر الكرخي»^(٢).

ولم يُمرَف صاحب «الهداية» بين المرض وسفل على مذهب مالك، ويجوز أن يكونَ عنه روايتان، والصحيح [١١٤ ط ٢] هو الأول؛ لأنَّ ابن الجلاب قال في كتاب «التفريع»: «ومن تطَوَّع بالصَّبم؛ لِرَمَةِ الإِتِمَادِ، فإنْ أَطْعَرَ مُتَعَمِّدًا وَآكَلَ؛ كَدَّ عَلَيْهِ الْقَصَاءُ، وَإِنْ أَطْعَرَ بِغَيْرِ مَرَضٍ، أَوْ حَيْضٍ، أَوْ شَيْءٍ، فَصِيَ عَلَيْهِ قَصَاءٌ». ثم قال^(٣): «وَمَنْ أَطْعَرَ فِي رَمَضَانَ نَسِيًّا أَوْ مَنَاقِلًا، عَلَيْهِ الْقَصَاءُ، وَإِنْ أَطْعَرَ مُتَعَمِّدًا بِأَكْلِ أَوْ شَرْبٍ أَوْ جِمَاعٍ؛ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ مَعَ الْقَصَاءِ، وَإِذَا جُمِعَ نَاسِيًا فِيهَا رَوَايَتَانِ: إِحْدَاهُمَا، أَنَّ عَلَيْهِ الْقَصَاءَ وَالْكَفَّارَةَ، وَالْأُخْرَى، أَنَّ عَلَيْهِ الْقَصَاءَ بِلَا كَفَّارَةٍ»^(٤) إلى هنا لَفْظُ كِتَابِ «التفريع».

ولنا: ما رَوَى الْبُخَارِيُّ في [٢٠٠ ١] «الصحيح»: مُنْسَلً إلى أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَسِيَ فَأَكَلَ وَشَرِبَ، فَلَيْسَ صَوْمُهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَامَهُ»^(٥). وقد رَوَى الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُورِيُّ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَرَيْدٍ، وَعَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ، وَعَلْقَمَةَ، وَمُجَاهِدٍ، وَالْحَسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَجَابِرِ بْنِ رَيْدٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَالتَّحَفِيِّ مِثْلَ قَوْلِنَا^(٦).

(١) ربيعة عند الإطلاق هو ربيعة بن مَرْوَح المعروف بـ «ربيعه الرأي» لإمام المشهور

(٢) ينظر «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [٧٢ د] محفوظ مكتبة دامت إبراهيم داما

(٣) أي: ابن الجلاب

(٤) ينظر «التفريع» في طه لإمام مالك بن أنس؛ لابن الجلاب [١٧٢/١]

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيًا [رم/ ١٨٣١]، ومسلم في

كتاب الصيام / باب أكل النسي وشربه وجمعه لا يعطّر [رم/ ١١٥٥]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

(٦) ينظر «شرح مختصر نكرحي» للقدوري [٧٢ د]

وَلِقِيَاسُ أَنْ يُفْطِرَ وَهُوَ قَوْلُ مَا لَكَ ﷺ ؛ لَوْحُودٍ مَا يُضَادُّ الصَّوْمَ فَصَارَ
كَتْلَامٍ نَاسِيًا فِي الصَّلَاةِ .

وَجَهْ الإِسْتِحْسَانِ قَوْلُهُ ﷺ لِلَّذِي أَكَلَ وَشَرِبَ نَاسِيًا: نِمَّ عَلَى صَوْمِكَ
فَإِنَّمَا أَطْعَمَكَ اللَّهُ وَسَقَاكَ .

غاية البيان

وَذَكَرَ فِي «مَبْسُوطِ خَوَاهِرِ زَادِهِ» عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْلَا قَوْلُ النَّاسِ
وَالْأَلْفُ لَقُلْتُ: يَقْصِي» يعني: لَوْلَا رِوَايَةُ النَّاسِ الْأَجَارَ أَنَّهُ لَا يَقْصِدُ ؛ وَالْأَلْفُ لَقُلْتُ:
يَقْصِي .

فَإِنْ قِيلَ: الْحَدِيثُ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَرَدَّ بِحِلَالِ الْقِيَاسِ ، فَلِمَ قِيسَ عَلَيْهِ
الْجَمَاعُ ؟

قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْجَمَاعِ بِالْقِيَاسِ ؛ بَلِ الْحُكْمُ فِيهِ ثَابِتٌ دَلَالَةً ؛
لِأَنَّ تَرْكَ الْكَفِّ عَنْ كُلِّ مِمَّا يُوجِبُ الْفَسَادَ ؛ فَصَارَ النَّصُّ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ
[١٥٠٧ م] كَالنَّصِّ فِي الْجَمَاعِ .

قَوْلُهُ: (لَوْحُودٍ مَا يُضَادُّ الصَّوْمَ) ، وَهَذَا لِأَنَّ الصَّوْمَ هُوَ الْكَفُّ عَنِ الْمُقَطَّرَاتِ
الثَّلَاثِ جَمِيعًا ، فَإِذَا وَجَدَ تَرْكَ الْكَفِّ عَنْ وَاحِدٍ مِمَّا ؛ يُوجَدُ صِدْقُ الصَّوْمِ لَا مَحَالَةَ ،
وَلَا بَقَاءَ لِلشَّيْءِ مَعَ مَا يُضَادُّهُ ، سِوَاةِ وَجَدَ الصَّدُّ عَنْ قَضِيٍّ ، أَوْ عَنْ غَيْرِ قَضِيٍّ ، كَمَا
فِي الصَّلَاةِ وَالْإِحْرَامِ ، وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ ؛ لَكِنَّا تَرَكْنَا الْقِيَاسَ اسْتِخْسَانًا بِالسُّنَّةِ .
قَوْلُهُ: (نِمَّ عَلَى صَوْمِكَ) .

يُقَالُ: نِمَّ عَلَى أَمْرٍ ؛ أَنْصَاهُ وَأَتَمَّهُ ، وَمِنْهُ: نِمَّ عَلَى صَوْمِكَ . كَذَا فِي «الْمَغْرِبِ» (٢) .

(١) ينظر «المبسوط» للسرخسي [٦٥١٣] ، تحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندي [٣٥٢/١]

(٢) ينظر «المغرب» في ترتيب المغرب، لمطهرري [ص/٦١]

وإذا ثبت هذا في الأكل والشرب، ثبت في الوقوع، لاشتواء في الركنية،
بجلاف الصلاة؛ لأن هيئة الصلاة مذكّرة فلا يغلب الشيان، ولا مذكّر
في الصوم فيغلب.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ؛ لِأَنَّ النَّفْلَ لَمْ يَفْصَلْ
وَلَوْ كَانَ مُخْطِئًا، أَوْ مُكْرَهًا فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رحمته الله فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ

عَلَيْهِ السَّبِيلُ

قَوْلُهُ: (وَإِذَا ثَبِتَ هَذَا فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ؛ ثَبِتَ فِي الْوُقُوعِ، لِاشْتِوَاءِ فِي
الرُّكْنِيَّةِ)، أَي: إِذَا ثَبِتَ هَذَا الْحُكْمُ - وَهُوَ عَدَمُ إِسَادِ الصَّوْمِ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ
نَاسِيًا - ثَبِتَ فِي الْوُقُوعِ نَاسِيًا دَلَالَةً؛ لِأَنَّ الْكَفَّ عَنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ هُوَ رُكْنُ الصَّوْمِ،
فَصَارَ تَرْكُ الْكَفِّ عَنْ وَاحِدٍ مِثْلِ التَّرَكُّ عَنِ الْآخَرِ سَوَاءً.

قَوْلُهُ: (بِجِلَافِ الصَّلَاةِ)، هَذَا لِلْفَرْقِ بَيْنَ أَكْلِ النَّاسِي فِي الصَّوْمِ؛ حَيْثُ لَا
يُفْسِدُ الصَّوْمَ عِنْدَنَا، وَبَيْنَ كَلَامِ النَّاسِي فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يَفْسُدُ.

وَجَهُّ الْفَرْقِ: أَنَّ الشَّيَانَ إِسْمًا يَكُونُ مَعْفُومًا إِذَا كَانَ عَالِيًا عِلَالِيًّا لِلطَّاعَةِ؛ وَإِلَّا
فَلَا، وَأَكْلُ الصَّائِمِ نَاسِيًا غَالِبُ الْوُجُودِ؛ حَيْثُ لَا مُدَكَّرٌ فِي هَيْئَةِ الصَّائِمِ، بِجِلَافِ
حَالَةِ الصَّلَاةِ وَالْإِحْرَامِ، فَإِنَّ هَيْئَةَ الْمُصَلِّيِ وَالْمُحْرِمِ مُدَكَّرَةٌ، فَلَا يَحْصُلُ التَّنِيدُ عَالِيًا.
قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَ مُخْطِئًا أَوْ مُكْرَهًا فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ؛ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ^(١)).

وَالْفَرْقُ بَيْنَ [١١٥/٢ ط م] صُورَةِ الْخَطَا وَالشَّيَانَ: أَنَّ الْخَاطِيَّ دَاكِرٌ لِلصَّوْمِ؛ لَكِنَّهُ
عَبْرٌ قَاصِدٌ لِلشُّرْبِ، وَالنَّاسِي قَاصِدٌ لِلشُّرْبِ؛ لَكِنَّهُ لَيْسَ بِدَاكِرٍ لِلصَّوْمِ، وَهَذَا
[عَلَى] ^(٢) طَرَفَيْ تَقْيِصٍ

(١) ينظر «التهديب في فقه الإمام الشافعي» للبحري [١٦٢/٣]، «المرير شرح الوجيز» للرامزي [٢٠٣/٣]

(٢) ما بين المعطوفين زيادة من الف، والراء، والواو، والهمزة، والفاء.

بجانبه

فالحاطي أولي، لعدم لقصد، وكذا سُكْرُهُ، ولأنه مغنوث في وصول الماء إلى الجوف، فصار مغدوراً، كما إذا دخل الدُّبَابُ في حلقه، أو دخل [١٦٠، ١٦١] العُذْرُ

ووجه قول علمائنا: ما روي في «السر» مُسْتَدًّا إلى لقيط بن صبرة قال قال رسول الله ﷺ: «أَسْبِغِ الوُضُوءَ، وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالِغِ بِالِاسْتِشْقَاءِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ [١٧٠، ١٧١] صَائِماً»^(١).

بيانه: أن النبي ﷺ نهى الصائم عن المبالغة بالاستشاق، فلو كان الوصول إلى جوف الرأس، أو إلى جوف البظر في ضرب إقمة السنة، مما لا يوجب الفساد، لم يكن للشيء فائدة؛ ولأن الشيء لا يقاء له مع ضلته، سواء وجد عن قصد، أو عن غير قصد، ككلام المصلي ناسياً، أو أكله ناسياً، وكجفاف المضمغم ناسياً.

والجواب عن قول ابن أبي ليلى: أن المتولد عن القرص إنما لا يكون مضموناً إذا لم يتمكن الاختيار، كما في السرقة، فإنه ليس يقدّر الإمام على قطع لا يشري، وهذا الاختيار ممكن، ألا ترى أن استياء الرسول ﷺ بقوله: «إِلَّا أَنْ

(١) يفتح لصاد وكسر الباء كد ذكر المطرزي كذا جاء في حاشية [٢١] ويظهر «المعرب» في ترتيب المعرب» للمطرزي [٤٦٦/١].

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب في الاستنار [رقم ١٤٢]، والترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستشاق لمصانم [رقم ٧٨٨]، والشافعي في كتاب الطهارة/ باب المبالغة في الاستشاق [رقم ٨٧]، وفي باب الأمر بتحليل الأصابع [رقم ١١٤]، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسهوا، المبالغة في الاستشاق والاستنار [رقم ٤٠٧]، وفي باب تحليل الأصابع [رقم ٤٤٨]، من حديث لقيط بن صبرة رضي الله عنه.

قال الترمذي «هذا حديث حسن صحيح» وقال ابن المنذر «صحة الأئمة» يظهر «معرب» ابراية» للربيعي [١٦/١]، و«البدل المميز» لابن المنذر [١٢٧/٢]

تَكُونُ ضَائِمًا^(١)

والجواب عن الحديث الذي نعلق به الشافعي^(٢) فنقول: إن إرادة حكم الخطأ والإكراه في الحديث ثبت اقتضاء ضرورة صحة الكلام، لأن عين الخطأ والإكراه ليس بمرفوع، فأثبت مقتضى، والثبت بالاقتضاء ضروري، يتقدر بقدر الضرورة، والضرورة ترتفع بأن يراد حكم الآخرة، فلا حاجة إلى إرادة حكم الدنيا، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ [الباء ١٢]، كيف^(٣) أوجب الكفارة والدية.

[١١٦٠٢] فعلم بذلك أن حكم الدنيا ليس بمترفع عن الخطأ.

وقياسه على النسي ضعيف، لأن كل ما ثبت بخلاف القياس، فغيره عليه لا يقاس.

وقياسه على الباب والعبارة ضعيف أيضاً؛ لوجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه؛ لأن في المقيس عليه لا يمكن الاختيار، بخلاف المقيس؛ حيث يمكن الاختيار.

وأما وقع الماء في جوف الخطي؛ لحرقه وعدم احترازه.

وأيضاً، أن صيد الصوم الأكل صورة ومعنى، أو أحدهما، ولم يوجد واحد منهما في المقيس عليه، أما الأول؛ فلعدم الابتلاع، وأما الثاني؛ فلعدم وصول المعدي إلى الجوف، فلم يفسد الصوم، بخلاف المقيس؛ حيث وجد المعنى، وإن لم توجد الصورة؛ فبطل القياس لفارق.

(١) مضي تحريجه أنما

(٢) وقع في الأصل: «كيف»، والمثبت من «و»، «وا»، «وار»، «وات»، «وام»

وَلَا النَّسِيَّانِ مِنْ قَبْلِ مَنْ لَهُ الْحَقُّ، وَالْإِكْرَاءُ مِنْ قَبْلِ غَيْرِهِ، فَفُتْرَقَانِ كَالْمُقْتَدِرِ
وَالْمَرِيضِ فِي قَصَاءِ الصَّلَاةِ.

فَإِنْ نَامَ فَاخْتَلَمَ لَمْ يَنْطَرِ، يَقُولُهُ رحمته عليه ثَلَاثٌ لَا يَنْطَرُونَ الصِّيَامَ: الْقَيُّومُ،
وَالْحِجَامَةُ، وَالْإِخْتِلَامُ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يُوَجَدْ صُورَةُ الْجَمَاعِ وَلَا مَعَاةٌ وَهُوَ الْإِتْرَالُ
عَنْ شَهْوَةٍ بِالْمُبَاشَرَةِ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

قَوْلُهُ. (وَلَا النَّسِيَّانِ - جَاءَ - مَنْ قَبْلَ مَنْ لَهُ الْحَقُّ، وَالْإِكْرَاءُ مِنْ قَبْلِ غَيْرِهِ،
فُتْرَقَانِ).

هَذَا جَوَابٌ بِطَرِيقِ التَّسْلِيمِ: يَأْتِي بِقَالَ. لَا نُسَلِّمُ أَنَّ فَيْسَ الْخَاطِي وَالْمُكَذِّبِ
عَلَى النَّاسِي صَحِيحٌ، لِثُبُوتِ الْحُكْمِ فِي النَّاسِي، بِجَلَابِ الْقِيَاسِ، وَمَا تَبَتَّ
بِجَلَابِ الْقِيَاسِ، فَغَيْرُهُ عَلَيْهِ لَا يُقَاسُ، وَلَئِنْ سَلَّمَ أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْأَصْلِ عَلَى
وَقَاقِ الْقِيَاسِ، لَكُنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْقِيَاسَ صَحِيحٌ، وَأَيْضًا لَوْ حُودِ لَعَدِيقِ بَيْنَ الْقِيَاسِ
وَالْمَقْيَسِ عَلَيْهِ.

بَيَانُهُ: أَنَّ الْعُدْرَ فِي الْمَقْيَسِ عَلَيْهِ - وَهُوَ التَّنَادُّ - حَاءٌ مِنْ قَبْلِ مَنْ لَهُ الْحَقُّ،
وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَفِي الْمَقْيَسِ - وَهُوَ الْخَطَأُ وَالْإِكْرَاءُ - حَاءٌ مِنْ قَبْلِ مَنْ لَيْسَ لَهُ
الْحَقُّ، وَلِصَاحِبِ [١٧٧/١] الْحَقُّ إِسْقَاطُ الْحَقِّ، دُونَ مَنْ لَيْسَ لَهُ الْحَقُّ، فَفُتْرَقَا
- أَصْحَابُ الْمَقْيَسِ وَالْمَقْيَسِ عَلَيْهِ - فَلَمْ يَصِحَّ الْقِيَاسُ، وَهَذَا كَالْمُقْتَدِرِ وَالْمَرِيضِ إِذَا صَلَّيَا
قَاعَدَتِي لَعُدْرِ الْقَيْدِ وَالْمَرَضِ، يَفْصِي الْمُقْتَدِرُ وَلَا يَفْصِي الْمَرِيضُ، لِهَذَا الْمَعْنَى.
قَوْلُهُ. (فَإِنْ نَامَ فَاخْتَلَمَ، لَمْ يَنْطَرِ).

وَهَذَا لِمَا رَوَى صَاحِبُ «السَّنَنِ»^(١): مَرْمُوعًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ رحمته عليه أَنَّهُ قَالَ. «لَا

(١) رَوَاهُ صَاحِبُ «السَّنَنِ» عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَبِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْمَاءَ، عَنْ زُحْلِ بْنِ أَصْحَابِهِ،
عَنْ زُحْلِ بْنِ أَصْحَابِ الشَّيْءِ رحمته عليه كَذَا، جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م».

وَكَدًّا إِذَا نَظَرَ إِلَى امْرَأَةٍ فَأَنَّى، لِمَا بَيَّنَّا، فَصَارَ كَالْمُتَفَكِّرِ إِذَا أَفْنَى
وَكَالْمُسْتَمْنِي بِالنَّكَفِ عَلَى مَا قَالُوا

يُفْطِرُ مَنْ قَاءَ، وَلَا مَنْ احْتَلَمَ، وَلَا مَنْ احْتَنَمَ^(١)

وَلَا أَنَّهُ لَمْ يُؤْخَذَ بِالْجَمَاعِ، لَا صَوْرَةً وَلَا مَعْنَى، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَقَدْ دُمِ إِيْلَاحُ الْفَرْحِ فِي
الْمَرْحِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَبَقِيَ الْإِنْزَالُ عَنْ شَهْوَةِ الْمَشْرِفِ، أَعْيَى بَعْضُ الرَّجُلِ الْمَرْأَةَ.
وَكَدًّا إِذَا نَظَرَ إِلَى وَخِذِ امْرَأَةٍ، أَوْ مَرْجِحِهَا فَاتَّرَلْ، لَا يُفْطِرُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْخَذَ
بِالْجَمَاعِ، لَا صَوْرَةً وَلَا مَعْنَى.
قَوْلُهُ: (كَالْمُتَفَكِّرِ إِذَا أَفْنَى).

يعني: إِذَا تَفَكَّرَ فِي امْرَأَةٍ حَسَنَاءَ، فَاتَّرَلْ الْغِيَّ، لَا يُفْطِرُ

قَوْلُهُ (وَكَالْمُسْتَمْنِي بِالنَّكَفِ عَلَى مَا قَالُوا)

يعني: أَنَّ الصَّائِمَ إِذَا غَالَجَ ذِكْرَهُ فَأَنَّى، فِيهِ اخْتِلَافُ الْمَشَائِخِ رحمهم الله.

قَالَ بَعْضُهُمْ: يَفْسُدُ وَعَيْهِ النَّصَاءُ^(٢)، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ، وَهُوَ اخْتِيَارُ
الْعَقِيهِ أَبِي الثَّبَّتِ فِي «النَّوَازِلِ»^(٣).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَفْسُدُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ الْإِسْكَافِيِّ، وَقِيلَ لَهُ: أَيَحِلُّ لِلرَّجُلِ

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصوم باب في الصائم يحل له ما في شهر رمضان [رقم ٢٣٧٦]،
ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٧٨٢٣]، وعبد الرزاق في «مصنعه» [رقم ٧٥٣٨]، وابن حريز في «صحيحه» [رقم ١٩٧٣]، من طريق شفيان الثوري عن زيد بن أسلم
عن صاحب له عن رجل من أصحاب النبي ﷺ به

قال المنذري «هذا لا يثبت» وقال السوي «حديث ضعيف لا يحتج به» ينظر «المجموع شرح
مشهد» للسوي [٣٢٣، ٦]، وأخرون المعبودة للمعظم أبيادي [٣٧]

(٢) قال أبو المعالي وعامة مشايخنا استحسنوا، وأفتوا بالصلاة ينظر «المعجم البرهاني» [٢/٣٨٥]

(٣) ينظر «النوازل» للآبي الليث [٦٥٥] مطبوع مكتبة عيسى الله

بسم الله الرحمن الرحيم

أَنَّ [٢٠١/١] يَفْعَلْ مِثْلَ هَذَا؟ قَالَ، إِنَّ لَمْ يُرْذَ بِهِ الشَّهْوَةُ، وَأَرَادَ بِهِ تَشْكِيْلَ مَا بِهِ مِنَ الشَّهْوَةِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ مَأْجُوزٌ فِيهِ.

وَقَالَ الْقُتَيْبِيُّ أَبُو اللَّيْثِ رُوِيَ عَنْ أَبِي حَبِيْبَةَ أَنَّهُ قَالَ «أَمَّا يَكْنِيهِ أَنْ يَنْخَوِرَ رَأْسُ بَرَأْسٍ!»^(١).

وَالْأَصَحُّ عِنْدِي: قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ، لِأَنَّ الْجَمَاعَ لَمْ يُؤْخَذْ، لَا صَوْرَةً وَلَا مَعْنَى؛ لِعَدَمِ الْإِبْلَاحِ وَالْإِنْرَاقِ بِالْمَعْنَى، إِلَّا أَنَا [٢٠١/٢] نَكْرَهُهُ اخْتِيَاظًا.

وَقَوْلُ صَاحِبِ «الْهُدَايَةِ» فِي «التَّخْيِيسِ» - إِنَّهُ وَجِدَ الْجَمَاعَ مَعْنَى؛ فِيهِ نَظَرٌ^(٢).

قَالَ فِي «النَّوَازِلِ»: سُئِلَ أَبُو بَكْرٍ - بِمَعْنَى بِهِ الْإِشْكَافَ - عَنْ رَجُلٍ أَتَى نَهِيْمَةً فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَأَمْسَى، قَالَ: لَا قِصَاةَ عَلَيْهِ، وَهُوَ بِمَرَلَةِ الْخُضْصَةِ^(٣).

قَالَ الْقُتَيْبِيُّ أَبُو اللَّيْثِ: هَذَا لِقَوْلِ مَنْ رَوَى، وَفِي قِيَاسِ قَوْلِ أَصْحَابِنَا: يَجِبُ الْقِصَاةُ وَلَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ، وَفِي قَوْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: يَجِبُ الْقِصَاةُ وَالْكَفَّارَةُ^(٤).

(١) ينظر «النور» للأبي الليث [٦٥ق] مخطوط مكتبة قصر الله

(٢) قال ابن حجر - وهو مردود، لأن المباشرة المأخوذة في معنى الجماع أعم من كونها مباشرة العير أو لا بأن يراد مباشرة هي سبب الإنزال سواء كان ما يوشع ما يشتهى عادة أو لا ولهذا أطر بالإنزال في مرجع البهيمه والمينه وليس ما يشتهى عادة ينظر «البحر الرائق» [٢٩٣ ٢]

(٣) قال العيني وأجيب بأن معناه وجد، وهو المقصود من جماع وهو قضاء الشهوة وهل يحل له أن يفعل ذلك إن أراد الشهوة لا يحل لقوله - فَكَفَّ - «فما كف اليد مضمون» وإن أراد به تشكيك ما به من شهوة أرجو أن لا يكون عليه وبطل ينظر، «المنهاج شرح الهداية» [٣٩، ١]

(٤) الخضضعة الاستثناء، وهو سبب الإنزال المبني في غير الفرج وأصل الخضضعة التخریط ينظر «نهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٢٩ ٢] (مادة خضض) وجاء في حاشية ٢٤، و٢٤، و٢٤، و٢٤ «الخضضعة باليد، وهو الاستمضاء كذا في «الديوان»

(٥) ينظر «النور» للأبي الليث [٦٥ق] مخطوط مكتبة قصر الله

وَلَوْ أَذْهَنَ لَمْ يُفْطَرْ؛ لِعَدَمِ الْمُسَابِي، وَكَذَا إِذَا اخْتَجَمَ، لِهَذَا وَلِمَا رَوَيْنَا

عبد الله بن

قوله (وَلَوْ أَذْهَنَ لَمْ يُفْطَرْ؛ لِعَدَمِ الْمُسَابِي).

يعني: أَنَّ ذَهَنَ الشَّعْرِ أَوْ الشَّارِبِ؛ لَيْسَ بِمُسَابِيٍّ لِلصَّوْمِ، فَلَا يَخْصُلُ بِهِ الْإِفْطَارُ، وَهَذَا لِأَنَّ الْمُسَابِيَّ لِلصَّوْمِ هُوَ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ أَوْ الْجِمَاعُ، فَلَمْ يَوْجَدْ وَاحِدٌ مِنْهَا، لَا صُورَةً وَلَا مَعْنَى.

قوله: (وَكذَا إِذَا اخْتَجَمَ؛ لِهَذَا وَلِمَا رَوَيْنَا)، أَي: لَا يُفْطَرُ الْمُخْتَجِمُ؛ لِعَدَمِ الْمُسَابِي لِلصَّوْمِ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ لَا يُفْطَرْنَ الصَّائِمُ: الْحَبَامَةُ، وَالْقَيْءُ، وَالْإِخْتِلَامُ»^(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مُسْنَدًا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه [عَنِ النَّبِيِّ ﷺ] ^(٢)، وَهَذَا مَذْهَبُنَا.

وَقَالَ الْأَوْرَائِيُّ وَمَنْ تَابَعَهُ بِأَنَّهُ يُقْسَدُ صَوْمُهُ؛ لِمَا رَوَى صَاحِبُ «السَّنَنِ» مُسْنَدًا إِلَى ثَوْبَانَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»^(٣)،

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في الصائم يدرعه القيء [رقم: ٧١٩]، وابن خزيمة في صحيحه [رقم: ١٩٧٢]، والدارقطني في «مسند» [١٨٣/٢]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم: ٨١٦٢]. من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه به قال الترمذي: «حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ حَدِيثٌ غَيْرُ مَخْطُوفٍ»، وقال ابن الملقن: «هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ» ينظر «نصب الرتبة» للريسي [٤٤٦: ٦]، و«المعجم الصغير» لابن الملقن [٦٧٤/٥].

(٢) ما بين المخطوطين: زيادة من: «هبة»، «قوة»، «قوة»، «قوة»، «قوة»، «قوة».

(٣) هذا الحديث يثبته أصحابه أحمد بن حنبل وابن أبي عمير والبخاري وإسحاق بن راهويه وإبراهيم بن الحريش والترمذي وأبو سعيد الدرمي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن الجارود والعقيلي وابن الصمد وابن حرم والنووي وابن تيمية وابن القيم والذهبي وابن حجر وغيرهم وقد رَوَى من حديث جماعة من الصحابة منهم ثوبان، وشداد بن أوس، ورامح بن خديج، وأبو موسى الأشعري، وأسعة بن زيد، والحسن بن علي، وعاتشة، وأبو هريرة، وابن عباس، ومثقل بن سنان، وجابر، وابن عمر، وسعد بن مالك، وأبو زيد الأنصاري وغيرهم وأصحابها حديث ثوبان وسيُشير المؤلف إلى طريق شداد بن أوس وحده.

.....

ورواه أبو الأشعث الصنعائي عن شداد بن أوس رضي الله عنه أيضا عن النبي ﷺ ^(١)
ولنا: ما رَوَى صاحب «السنن» مُسْنَدًا إِلَى أَبِي عَاسِمٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ اخْتَجَمَ صَائِمًا مُخْرَمًا» ^(٢) ^(٣).

وَرَوَى أَيْضًا فِي [«السنن»] ^(٤): مَرْوَعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ [١٨٠٠ م] رضي الله عنه قَالَ: «لَا
يُفْطِرُ مَنْ قَاءَ، وَلَا مَنْ اخْتَلَمَ، وَلَا مَنْ اخْتَجَمَ» ^(٥).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام / باب ما يوجب القضاء والكفارة [رقم ٢٣٦٩]، وابن ماجه في كتاب
الصيام / باب ما جاء في الحجامة للصائم [رقم ١٦٨١]، والسنن في «السنن الكبرى» في كتاب
الصيام، وذكر الاختلاف عن أبي غلابة عبد الله بن زيد الجرمي [رقم ٣١٣٨]، وأحمد
في «المسند» [١٢٢/٤]، والناسخ في «مسند توتب السدي» [رقم ٦٨٥]، من طريق أبي
الأشعث الصنعائي عن شداد بن أوس رضي الله عنه به.

قال ابن عبد الهادي «صَحَّحَهُ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَابْنُ الْمُبَرِّكِ، وَغُنْدُوفُ بْنُ أَبِي عَاسِمٍ، وَغَيْرُهُمْ، وَقَالَ
ابْنُ حُرَيْمَةَ: «ثَبَتَ لَأَخْبَارِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَفْطِرُ الْمَخْرُومُ وَالْمُخْرَجُ» يَنْظُرُ التَّنْبِيحُ
لِلتَّحْقِيقِ» لَأَبِي عَبْدِ الْهَادِي [٣٦٩/١]، وَالْبَيْهَقِيُّ «لَأَبِي الْمُبَرِّكِ» لَأَبِي الْمُبَرِّكِ [٦٧١ ٥]

(٢) وقع في الأصل «اخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ، وَاخْتَجَمَ وَهُوَ مُخْرَمٌ» ثم أُنْشِدَ فِي الْحَشِيَّةِ بِإِسْنَادِهِ وَفِيهِ
بَعْضُ النَّسَخِ «اخْتَجَمَ صَائِمًا مُخْرَمًا»، وَهَذَا هُوَ الثَّانِي فِي «أَوْ» وَ«وَعَدَ»، وَهُوَ الْأَشْبَهُ بِالصَّوَابِ؛
لِكَوْنِ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ مَبْنًى مَكْرُورًا بِرِوَايَةِ أَبِي عَاسِمٍ أَيْضًا.

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام / باب ما يوجب القضاء والكفارة [رقم ٢٣٧٣]، الترمذي في كتاب
الصوم عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء من الرحمة في ذلك [رقم ٧٧٧]، وابن ماجه في كتاب
الصيام / باب ما جاء في الحجامة للصائم [رقم ١٦٨٢]، والسنن في «السنن الكبرى» في كتاب
الصيام / ذكر اختلاف أبي قلبيس لعمر عبد الله بن عباس أن النبي ﷺ اختجم وهو صائم [رقم
٣٢٢٧]، وأحمد في «المسند» [١١٥، ٦]، من حديث ابن عباس رضي الله عنه به.

قال الترمذي «حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي «صَحَّحَهُ يَحْيَى بْنُ
سَعِيدٍ أَنْطَاوِي وَأَحْمَدُ بْنُ حَسَنٍ، وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَثَمَةِ، وَصَحَّحَهُ الْبَغْدَادِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا»
يَنْظُرُ التَّنْبِيحُ التَّحْقِيقُ» لَأَبِي عَبْدِ الْهَادِي [٣٧٢ - ٢٧٥]، وَلَانْتِصَابِ الرَّايَةِ لِلرِّيْدِيِّ [٤٧٨، ٢].

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من «ف»، «وارة»، «وارة»، «وارة»، «وارة».

(٥) ماضي تخريجه.

عنه لغيره

وَرَوَى التَّحَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»: مُسْنَدًا إِلَى أَبِي عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «اِحْتَجَمَ وَهُوَ مُخْرِمٌ، وَاحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ»^(١).

وَرَوَى أَيْضًا أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَرْقَمَ وَأُمَّ سَلَمَةَ اِحْتَجَمُوا صِيَامًا^(٢).

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ: «وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَائِيِّ، وَهُوَ أَخَذَ مِنْ زَوْيِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ - يَعْنِي حَدِيثَ الْأَوْزَاعِيِّ^(٣) - أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمُحْجُومُ»^(٤)، لِأَنَّهُمَا كَانَا يَحْتَجِمَانِ^(٥). يَعْْنِي: أَنَّ أَجْرَهُمَا حَبَطَ بِالْعِيَةِ، فَصَارَ كَالْمُفْطَرِّينِ مِنْ حَيْثُ جِزْمَانِ الشَّوَابِ»^(٦).

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا فِي «اشرح الآثار» - بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا كَرِهَتْ الْجِهَانَةُ لِنَصَائِمٍ مِنْ أَجْلِ لَصْغِهِ»^(٧).

(١) أخرجه البحاري في كتاب الصوم باب الحجامة والقيء لنصائيم [رقم / ١٨٣٦]، حدثنا معلى بن أسد، حدثنا وهيب، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله به.

(٢) عنه البحاري في «صحيحه» [٣٣٠٣ طبعه حقوق الحياة] قال «وَيُذَكَّرُ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَرْقَمَ، وَأُمِّ سَلَمَةَ اِحْتَجَمُوا صِيَامًا» ويظر «فتح الباري» لابن حجر [١٧٦٠: ٤]

(٣) حديث الأوزاعي بقصد الحديث الذي استند به الأوزاعي

(٤) مصى تحريره قريباً

(٥) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٩٩/٢]، والبيهقي في «معركة السن والآثار» [٣٢٢/٦]، من طريق يزيد بن ربيعة، عن أبي الأشعث الصنعائي، أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمُحْجُومُ» لِأَنَّهُمَا كَانَا يَحْتَجِمَانِ»

قال ابن حجر «وريد بن ربيعة من ربيعة من ربيعة، وحكم علي بن النخعي بأنه حديث باطل» يظر «فتح الباري» لابن حجر [١٧٨: ٤]

(٦) ينظر: «شرح معاني الآثار» للطحاوي [٩٩/٢].

(٧) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» [رقم / ١٩٧٠]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٠٠/٢]، والعتبي في «الصفحة» [٢٠٦/٣ طبعه السراوي]، والبيهقي في «السن الكبير» [رقم / ٨٠٥٦]، عن أبي المثنى الساجي عن أبي سعيد الخدري رضي الله به

ولو اُكْتَحِلَ لَمْ يُفْطَرَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالذَّمَّاعِ مَقْعَدٌ،

عنه اسباب

فَعَلِمَ بِهَذَا أَنَّ الْمُرَادَ: دَعَا الثَّوَابَ بِالْعَيْنَةِ، لَا الْإِفْطَارَ الْحَقِيقِيَّ الَّذِي يَجِبُ بِهِ الْقَصَاءُ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو يَكْرِىءُ مَعْرُوفٌ بِخَوَافِرِ رَأْدَةٍ فِي «مَبْسُوطِهِ»: رَوَى أَسَدُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ السَّيِّدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا قَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ [٥٢٠، ١] وَالْمَخْجُومُ»^(١). اِمْتَنَعَ السُّنُّ مِنَ الْحِجَامَةِ، ثُمَّ شَكَّاهُ السُّنُّ لِلدَّمِّ، مَرَّخَصٌ لِلصَّائِمِ أَنْ يَخْتَجِمَ، فَهَذَا كَانَ ثُمَّ نُسِحَ

ثُمَّ عِنْدَنَا تَكْرُهُ الْحِجَامَةُ لِلصَّائِمِ، إِذَا كَانَ يَخَافُ الصَّغْفَ؛ لِأَنَّهُ تَغْرِيصٌ لِلصَّوْمِ^(٢) عَلَى الْقَسَادِ، أَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَخَافُ، فَلَا بَأْسَ بِهَا، بِمَا رَوَيْنَا.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ اُكْتَحِلَ لَمْ يُفْطَرَ) وَهَذَا مَذْهَبُ

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ وَجَدَ طَعْمَ الْكُحْلِ فِي خَلْفِهِ، يَفْسُدُ صَوْمُهُ^(٣).

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: يَفْسُدُ صَوْمُهُ فِي الْحَالَتَيْنِ. وَهُوَ أَحَدُ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. كَذَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْمَعْرُوفُ بِخَوَافِرِ رَأْدَةٍ فِي «مَبْسُوطِهِ»

وَقَالَ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ: ذَكَرَ فِي «اِخْتِلَافِ أَبِي حَبِيبَةَ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى»: قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَكْتَحِلَ الصَّائِمُ، وَكَرِهَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى^(٤).

وَقَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ: «كَرِهَهُ سَفِيَّانٌ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ»^(٥).

(١) مضمون تخريج

(٢) وقع بالأصل «الصوم» والمثبت من: «ف»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»

(٣) ينظر «الناسخ والإكمل لمختصر خليل» للمراق [٣/٤٨١، ٣]، ومراجع الحليل في شرح مختصر

خليل، للطباط [١٢٦/٢]

(٤) ينظر: «شرح الكافي / المبسوط» للرحسي [٦٧/٣]

(٥) ينظر «جامع الترمذي» [١٣٧/١].

في بيان

وجه قول من قال بالفساد في الحالين ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا نَامَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْتَحِلْ بِالْإِثْمِ، وَلْيَتَقِ الصَّائِمَ»

بيانه. أنه ﷺ أمر الصائم بالانقضاء عن الإكحال، ولو لم يكن الإكحال مُفسِداً للصوم، لم يكن للأمر معنى، ولأن المصلحة لسد قد وصل إلى الخوف، فيفسد صومه، كما في الاستيعاط^(١).

ولما: ما روى أبو بكر الجصاص الزاري في شرحه لـ «مختصر الطحاوي»^(٢):
عن عبد الباقي بن قانع، عن عبد الله بن أحمد، عن محمد بن سليمان، عن جئان بن علي^(٣)، عن محمد بن عبيد الله^(٤) بن أبي رافع، عن أبيه، عن خديجة: «أن النبي ﷺ كَانَ يَكْتَحِلُ بِالْإِثْمِ وَهُوَ صَائِمٌ»^(٥).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام باب في الكحل عند نومه الصائم [رقم ٢٣٧٧]، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» [٩٠٢]، والطبرسي في «المعجم الكبير» [٢٠٠ رقم ٨٠٢]، من طريق عبد الرزاق بن شُعَيب عن محمد بن هُوْدَ، عن أبيه، عن خديجة، عن النبي ﷺ «أنه أَمَرَ بِالْإِثْمِ لِمُرُوحِ عِنْدِ النَّوْمِ، وَقَالَ لِيَتَقِ الصَّائِمُ»

قال أبو داود «قال لي يحيى بن عمار هو حديث مكرر، يعني حديث نكحني» وقال ابن هب الهمادي: «هذا الحديث انعه به أبو داود، ومعه والله الضمان كالمجهولين، وأنه لا يخبر بها إلا هذا الحديث» ينظر «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي [٢٤٦، ٣]

(٢) الاستيعاط إذ حال النوم في لثمة ينظر «النظم المستعذب» في تفسير غريب ألفاظ المحدثين للركبي [١٩٣/١].

(٣) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [٤٥٩/٢]

(٤) جئان بن علي أخو مئذ بن غيبة - بكسر الحاء - ذكره عبد الصمي، كذا جاء في حاشية «هـ»

(٥) وقع في النسخ «عبد الله» مكرر^(١) وهو تخريف مكشوف، والصواب ما أثبتناه

(٦) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبير» [٤١٦/١]، وابن عدي في «الكامل» [٣٥١/٣]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٨٠٤٧]، وابن حبان في «المجروحين» [٢٥٠، ٢]، والطبرسي في «معجم الكبير» [١/رقم ٩٣٩]، من طريق حبان بن غيبة عن محمد بن عبيد الله

في غايه بيان

وقال الشيخ أبو الحسين القُدوري في «شرح مختصر الكرخي»^(١)، قال ابنُ مشغود: «حزَّح رسول الله ﷺ في رمضان، وغيباه منوهين من الكُخل، كَحَنَّتُهُ أُمُّ سَلَمَةَ»^(٢).

ولأنَّ فساد الصوم إنما يكون بانُصول إلى الجُوف، وليس بين العَيْنِ والجُوف مَنَقْدٌ، فلا يصلُ عَيْنُ الكُخل من العَيْنِ إلى الجُوف، وإنما وصلَ إليه أثرُ الكُخل وهو الطَّعْمُ، وقد وصل من المَسَامِ، فلا يُغْنِي به، كما لو اعتسل بالماء البارد، فوَحَدَ بَرُوقته في لِبَاطِي.

والجوابُ عن حديث الحَضَم قيل: إنَّ ذلك للشَّقْمَةِ على الأُمَّة، وهذا لأنَّ الصومَ مُوسٍ^(٣)، والإنمِدَّ طَعْمُهُ يَأْسُ في الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ، فإذا اجتمعَا أَصْرًا بِالنَّصَائِمِ، والدليلُ عليه أنَّ الأُمَّةَ اجتمعت على الإكْتِحَالِ يومَ عاشوراء، مع أنَّ صَوْمَهُ قَدُوتٌ، فَعَلِمَ بذلك أنَّ الإكْتِحَالَ لا يَأْسُ به.

ومسألة الكُخل من خواصِّ «الجامع الصغير»^(٤)

= بن أبي رافع، عن أبيه، عن جده ﷺ به

قال ابن الملقن «إسناده ضعیف» وقال ابن حجر «أخرجه أبيه في سنده مقال» ينظر «البدر المير» لأبي الملقن [٦٦٨، ٥]، وفتح الباري» لأبي حجر [١٥٧، ١٠]

(١) ينظر «شرح مختصر الكرخي» القُدوري [٧٣]

(٢) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» [٣٢٠، ١]، وأبو طاهر بن عَين في «خزنته» [ص/١٧٠]، من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن رافع، هو ابنُ عمر ﷺ به

قال العيني «ليس بصحيح» ينظر «بدر المير» لأبي الملقن [٦٦٨، ٥]، و«البداية شرح الهداية» للعبسي [٤٣/٤].

(٣) مُوسَى، اسمٌ فاعلٌ من أَيْسَ يُوَسِّسُ إِيَّاسًا، فهو مُوسِسٌ، والمفعول مُوسِسٌ ينظر «معجم اللغة العربية المعاصرة» [٢٥٠٧/٣].

(٤) ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه الساجع الكبير» لمحمد بن الحسن [ص/١٤١]

صُورَةٌ وَمَعْنَى،

﴿ عهد البهار ﴾

صُورَةٌ وَمَعْنَى).

وهذا لأنَّ الصَّائِمَ لِلصَّوْمِ فِي بَابِ الْجَمَاعِ، هُوَ إِبْلَاحُ الْفَرْجِ فِي الْفَرْجِ، وَهُوَ الْمَرَادُ بِالصُّورَةِ، أَوْ الْإِثْرَالُ بِالْمَرْءِ عَنْ شَهْوَةٍ، وَهُوَ الْمَرَادُ بِالصَّائِمِ، فَلَمْ يُوجَدْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، فَلَا يُقْدَرُ الصَّوْمُ.

وَقَدْ صَحَّ فِي «الصَّحِيحِ الْبُخَارِيِّ»^(١) وَ«السَّنَنِ»: مُسْتَدًّا إِلَى عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمُتُّ وَهُوَ صَائِمٌ، وَيُشَاقِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكَ لِإِزِيهِ»^{(٢) (٣)}.

وَرَوَى صَاحِبُ «السَّيِّ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: هَشْتُ [١٠٠٠]، فَتَبْتُ وَأَنَا صَائِمٌ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَنَعْتُ الْيَوْمَ أَمْرًا عَظِيمًا، فَتُبْتُ، وَأَنَا صَائِمٌ. قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ مَضَمَضْتُ مِنَ الْمَاءِ، وَأَنْتَ صَائِمٌ» [١٢٠٠]، قُلْتُ: لَا تَأْسَ بِهِ. قَالَ: «فَقِيمُ؟»^(٤).

(١) هذا الأسنود سار عليه المؤلف كثيرًا في كتابه، وهو محمول على كون «البخاري» بدلًا لـ: «الصحيح» أو عطف به. وقد مضى التبيه عليه.

(٢) أي: لحاجته. كما جاء في حاشية: ٤٣.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصوم باب المباشرة للصائم [رقم/ ١٨٢٦]، ومسلم في كتاب الصيام/ باب بين أن القبلة في الصوم بيت محرمة على من لم تحرك شهوته [رقم/ ١١٠٦]، من حديث عائشة ؓ به نحوه.

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام/ باب القبلة للصائم [رقم/ ٢٣٨٥]، والسناني في «السنن الكبرى» في كتاب الصيام المصطنعة للصائم [رقم/ ٣٠٣٦/ طبعة الرسالة]، وأحمد في «المسند» [٢١/١]، والحاكم في «المستدرک» [١٥٧٢/١]، وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ٧٨٠٨] ١٦٠٦]، من حديث جابر بن عبد الله ؓ عن عمر بن الخطاب ؓ به.

قال السناني: «هذا حديثٌ مُكْرَرٌ»، وقال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين»، ولم يُخَرِّجَاهُ. وقال ابن عبد الهادي: «وقد ضعف الإمام أحمد بن حنبل هذا الحديث»، وقال هذا:

فَإِنْ قُلْتَ: رَوَى الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطُّخَاوِيُّ: مُسْتَدًّا إِلَى مَيِّمُونَ بِسَبِّ سَعْدٍ
قَالَتْ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ قَالَ: «أَفْطَرَا جَمِيعًا» قَبِيحٌ أَنْ لَا
نَجُورَ الْقُبْلَةَ لِلصَّائِمِ أَصْلًا.

قُلْتُ: المرادُ منه: الذي أُنزلَ بِتَضَلُّعِهِ تَوْفِيقًا بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ.

فَإِنْ قُلْتَ: رَوَى أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ [أَيْضًا] "يَأْتِيهِ إِلَى أَبِي عُمَرَ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَمَامِ، قَرَأْتُهُ لَا يَنْتَظِرُنِي. صَبْتُ. يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا شَأْنِي؟» قَالَ: «أَلَسْتَ الَّذِي تُقْبَلُ وَأَنْتَ صَائِمٌ؟» قُلْتُ: وَالَّذِي بَخَّكَ بِالْحَقِّ لَا أَكُلُ يَغْدَهَا وَأَنْ صَائِمٌ»^(٣).

فهذا أيضاً يدلُّ على عدم جواز القُبلة لِصَائِمٍ.

ریخت، لیس میں ہوا شیء، بظہر «افتیح التحقيق» لایں عبد الہادی [۳۳۶، ۳]

(١) أخرجه: ابن ماجه في كتاب الصيام/ باب ما جاء في القيلة للصائم [رم ١٦٨٦]، وأحمد في المسند [٤٦٣/٦]، والطحاوي في شرح معاني الآثار [٨٨/٢]، والدارقطني في المستدرج [١٥٢/٣/طبعة الرسالة]، ومن طريقه ابن الجوزي في العمل المتناهية [٥٣، ٢]، من حديث ميمونة بنت سعد رضي الله عنها به.

قال الدارقطني: «لَا يَكُونُ هَذَا» وقال البخاري «عَدَّ حَدِيثَ سُكْرٍ لَا أَخَذْتُ بِهِ». وقال
 النووي «رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ سَابِغَةَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ صَعِيبٍ» ينظر «العلل الكبير» للترمذي
 [ص ١١٦]، و«المجموع شرح المذهب» نسوي [٣٥٥/٦]

(٢) ما بين المعقوفين: زيادة من: الفاء، والراء، والواو، والهمزة، والهاء

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة [رقم ٩٤٢٣]، ومن طريقه أبو نعيم في «حلية الأولياء» [٤٥/١]، وابن رجب في «مسند» كما في «إتحاف الحيرة المهرة» للبوصيري [١٠٦٣]، ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٨٨/٢]، وابن عدي في «الكامل» [١٩/٥]، واليه في «المسالك الكبرى» [رقم ٧٨٨١]، من طريق عُمر بن حفرة، قال: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنْ أَبِي عُمرٍ بِه قال البوصيري «رَوَاهُ إِسْحَاقُ وَأَبُو تَكْرِينُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو إِسْرَافِيلَ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَعُمَرُ بْنُ حَفْرَةَ بْنِ شَيْبَةَ اللُّؤْلُؤِيُّ عَنْهُ»

بِجَلَّافِ الرَّجْعَةِ وَالْمُصَاهَرَةِ ، لِأَنَّ الْحُكْمَ هُنَالِكَ أُدِيرَ عَلَى السَّبَبِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي مَوْصِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

قُلْتُ الْأَحْكَامُ الدِّيَّةُ حَالُ حَبَاةِ الرَّسُولِ ﷺ لَا تَقْبَلُ الشَّعْخُ ، وَرَوَايَةُ عُمَرَ فِي الْيَقِطَةِ حَالُ حَبَاةِ الرَّسُولِ ﷺ أَوْسَى مِنْ رَوَايَتِهِ فِي الصَّامِ بَعْدَ مَوْتِهِ ﷺ .
فَإِنْ قُلْتُ أَصَائِمُ مِنْهُ عَنِ الْجَمَاعِ ، فَيَسَعِي أَنْ يُنْتَفَعَ عَنِ الْقِتْلَةِ أَيْضًا ، وَهِيَ مِنْ دَوَائِعِهِ كَالْمُخْرَمِ .

قُلْتُ. هَذَا الشُّوَابُ سَاقِطٌ ؛ لِأَنَّ الْمُخْرَمَ مَمْنُوعٌ عَنِ الطَّيِّبِ ، وَالصَّائِمُ لَيْسَ بِمَمْنُوعٍ عَنْهُ ، وَالطَّيِّبُ مِنْ دَوَائِعِ الْجَمَاعِ ، فَعُلِمَ أَنَّ الصَّائِمَ لَيْسَ بِمَمْنُوعٍ عَنْ دَوَائِعِ الْجَمَاعِ .

قَوْلُهُ (بِجَلَّافِ الرَّجْعَةِ وَالْمُصَاهَرَةِ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ هُنَالِكَ أُدِيرَ عَلَى السَّبَبِ) .
يَعْنِي : أَنَّ الصُّوْمَ لَا يَفْسُدُ بِثَقَلَةٍ ، وَالْمَسُّ عَنْ شَهْوَةٍ ؛ إِذَا (٢٠١ ١٢٠ ط م) لَمْ يُثْرَلْ ، بِجَلَّافِ الرَّجْعَةِ وَالْمُصَاهَرَةِ ، يَثْبُتُ بِالْقِتْلِ وَالْمَسِّ عَنْ شَهْوَةٍ وَإِنْ لَمْ يُثْرَلْ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الرَّجْعَةِ وَالْمُصَاهَرَةِ كَمَا يَثْبُتُ بِالْجَمَاعِ ؛ يَثْبُتُ بِسَبَبِ الْجَمَاعِ ، وَلِهَذَا يَتَعَلَّقُ بِعَقْدِ النِّكَاحِ ؛ لِأَنَّ مَبْنَاهُمَا عَلَى الْإِحْيَاطِ .

أَمَّا فَسَادُ الصُّوْمِ . فَوَيْتُهُ يَتَعَلَّقُ بِالْجَمَاعِ ، إِمَّا صَوْرَةً أَوْ مَعْنَى ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِسَبَبِ الْجَمَاعِ ، وَلِهَذَا لَا يَفْسُدُ الصُّوْمُ بِعَقْدِ النِّكَاحِ ، وَفِيمَا سَحَرُ فِيهِ لَمْ يُوجَدْ الْجَمَاعُ ، لَا صَوْرَةً وَلَا مَعْنَى ، فَلَمْ يَفْسُدِ الصُّوْمُ ، بِجَلَّافِ الْمَسِّ وَالنَّظَرِ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ ؛ حَيْثُ لَا تَثْبُتُ الرَّجْعَةُ وَالْمُصَاهَرَةُ بِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجُلُ بِلَدُونِ النِّكَاحِ ، كَمَا فِي الْقَابِلَةِ وَالطَّيِّبِ وَالْقَاصِي وَالشُّهُودِ .

قَوْلُهُ . (فِي مَوْصِعِهِ) ، أَي : فِي بَابِ الرَّجْعَةِ .

وإن أترل بقسلة أو لمس، فعليه لقضاء ذوق الكفارة، (١٠٦) [وَوُحِدَ مَعْنَى الْجَمَاعَ، وَوُحِدَ الْمَاهِي صُورَةُ أَوْ مَعْنَى يَكْمِي لِإِبْحَادِ الْقَضَاءِ اخْتِطَاطًا، أَمَّا الْكُفَّارَةُ فَتَقْتَضِي إِلَى كَمَالِ الْحَيَاةِ، لِأَنَّهَا تَدْرِي بِالشُّبُهَاتِ كَالْمَحْدُودِ

وَلَا يَأْسُ بِالْقِسْلَةِ إِذَا أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ أَيْ الْجَمَاعِ أَوْ الْإِترَالِ

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ﴾

قَوْلُهُ: (وَإِنْ أترل بقسلة أو لمس، فعليه القضاء ذوق الكفارة)

وَأَمَّا وَجَبَ الْقَضَاءُ وَلَمْ تَجِبِ الْكُفَّارَةُ، لِأَنَّ الْقَضَاءَ جَبَّ بِمَحْدُودِ الْإِنْسَانِ، وَدَاكْ كَمَا يَخْصُلُ بِالنَّمَا فِي صُورَةٍ، يَخْصُلُ بِالنَّمَا فِي مَعْنَى، أَمَّا الْكُفَّارَةُ فَلَا تَجِبُ إِلَّا بِكَمَالِ الْحَيَاةِ، لِأَنَّهَا تَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ، لَكُونِهَا دَائِرَةً مِّنْ لِّعَادَةِ وَالْعُقُوبَةِ، وَعَدَمُ صُورَةِ الْجَمَاعِ صَارَ شُبُهَةً، فَلَمْ تَجِبِ الْكُفَّارَةُ

فَإِنْ قُلْتَ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّ كَمَالِ الْحَيَاةِ شَرْطُ إِجْزَابِ الْكُفَّارَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا تَجِبُ بِنَفْسِ الْإِبْلَاحِ، وَإِنْ لَمْ يَخْصُلِ الْإِترَالُ، وَلَا كَمَالُ الْإِلَاحِ

قُلْتُ: الْكَمَالُ يَخْصُلُ بِنَفْسِ الْإِبْلَاحِ، وَلِهَذَا يَجِبُ لَعْلُ، أترل أَوْ لَمْ يُترَلْ، أَمَّا الْإِترَالُ: هَامِزٌ رَائِدٌ عَلَى الْجَمَاعِ، وَلِهَذَا لَا يُشْتَرَطُ [١٠٦، ١٠٧] الْإِترَالُ فِي تَخْلِيلِ الرُّوحِ الثَّانِي، لِأَنَّهُ شَتَعٌ وَمَبَالَعَةٌ بِهِ

قَوْلُهُ: (وَلَا يَأْسُ بِالْقِسْلَةِ إِذَا أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ)، أَيْ الْجَمَاعِ أَوْ الْإِترَالِ^(١)، وَيُكْرَهُ إِذَا لَمْ يَأْمَنْ.

صَحَّحَ الرَّوَايَةَ عَنْ مَشَايِجِهَا بِمَا وَرَاءَ النَّهْرِ بِكَلِمَةٍ: «أَوْ».

(١) وَلَقِيَ فِي الْأَصْلِ «الْوُجُودَ»، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «أَوْ»، وَ«أَوْ»، وَ«أَوْ»، وَ«أَوْ».

(٢) قَالَ تَاجُ الشَّرِيعَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَوْلُهُ (أَيْ الْجَمَاعِ أَوْ الْإِترَالِ) إِنَّمَا ذَكَرَ هَكَذَا، لِأَنَّ الْمَشَايِخَ اخْتَلَفُوا عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ أَرَادَ بِالْأَمْنِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْوُقُوعِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ أَرَادَ بِهِ الْأَمْنُ مِنَ حُرُوجِ نَفْسِهِ يَنْظُرُ «الْبَيَانَةُ شَرْحُ الْهَدْيَةِ» لِلْعَلَمِيِّ [١٦، ١٧]

وَيُكْرَهُ إِذَا لَمْ يَأْمَنْ؛ لِأَنَّ عَيْنَهُ لَيْسَ بِمُفْطِرٍ، وَرُشْمًا يَصِيرُ فِطْرًا بِعَاقِبَتِهِ فَإِنْ
آمِنَ يُعْتَبَرُ عَيْنُهُ وَأُيْبَحَ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَأْمَنْ يُعْتَبَرُ عَاقِبَتُهُ وَكُرِّهَ لَهُ.

— مع سيد —

والوجهُ حدي: أن يُذكر بالواو؛ لِأَنَّ الْأَمَانَ عَنْ أَحَدِهِمَا لَيْسَ بِكَافٍ؛ لِعَدَمِ
الكَرَاهَةِ، بَلِ الْأَمَانُ عَنْهُمَا جَمِيعًا شَرْطٌ؛ لِعَدَمِ الْكَرَاهَةِ، حَتَّى إِذَا آمِنَ الْجَمَاعَ وَلَمْ
يَأْمَنِ الْإِثْرَالُ؛ يُكْرَهُ لَهُ الْفَنَاءُ؛ لِتَعْرِيصِ الصَّوْمِ عَلَى ^(١) الْفَسَادِ.

وَيَبْغِي أَنْ يُقَالَ بِكَلِمَةِ «أَوْ» فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ: (وَيُكْرَهُ إِذَا لَمْ يَأْمَنْ)، سَحَرُ
قَوْلِكَ: «أَيُّ الْجَمَاعِ أَوْ الْإِثْرَالُ»؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا كَافٍ لِلْكَرَاهَةِ.

ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا إِذَا آمِنَ عَلَى نَفْسِهِ، وَبَيْنَ مَا إِذَا لَمْ يَأْمَنْ؛ حَصَلَ بِمَا رَوَى
صَاحِبُ «السَّنَنِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه [٢٠٧١] رضي الله عنه: «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ
ﷺ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ لِلْمُضَامِ، «فَرُخِّصَ لَهُ»، وَأَنَّهُ آخَرُ، فَسَأَلَهُ، «فَنَهَا» فَإِذَا الْيَدِ
رُخِّصَ لَهُ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ مَنِيْعٌ، وَالْيَدِ نَهَا شَأْنًا ^(٢).

وَقَدْ رَوَى الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطُّحَاوِيُّ فِي «شرح الآثار»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَائِشَةَ
رضي الله عنها «قَبَلِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَيَاشِرُنِي وَأَنَا ^(٣) ضَامِتٌ، وَأَمَّا أَنْتُمْ فَلَا تَأْسَ بِهِ لِلشَّيْخِ
الْكَبِيرِ الضَّعِيفِ» ^(٤).

(١) وَلَعَّ بِالْأَصْلِ «عَنْ» وَالْمَنْتَ مِنْ «أَوْ»، وَفِي «أَوْ» وَفِي «وَلَا»، وَفِي «وَلَا»

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ / بَابِ كَرَاهَةِ تَلْشَابِ [رَقْم / ٢٣٨٧]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ
فِي «السَّنَنِ الْكَبِيرِ» [رَقْم / ٧٨٧٢]، وَابْنُ حَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» [٤٢٤/١]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ
فِي «مَعْرِفَةِ السَّرِّ وَالْآثَارِ» [٢٨١/٦]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ
قَالَ النَّوَوِيُّ: «قَوْلُهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ وَلَمْ يُضَعِّمْ» يَنْظُرُ «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْدَبِ» لِلنَّوَوِيِّ
[٣٥٤-٣٥٥/٦].

(٣) حَسَنُ الطُّحَاوِيِّ: «وَحَوْ».

(٤) أَخْرَجَهُ الطُّحَاوِيُّ فِي «شرح معاني الآثار» [٩٣/٢]، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها بِهِ

وَالشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَطْلَقَ لَهُ فِي الْحَالِيِّ وَالْخُفَّةِ عَلَيْهِ مَا ذَكَرْنَاهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقَدْ رَوَيْنَا أَيْضًا قُبِيلَ هَذَا عَنِ «الصَّحِيحِ»، وَ«السَّنَنِ» «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْتُلُ وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَكَانَ أَمْنُكَ لِإِزْنِهِ»^(١)

فَعُلِمَ: أَنَّ الْقُبْنَ وَالْمُبَاشَرَةَ لَا يَأْتِي بِهَا إِذَا آمَنَ عَلَى نَفْسِهِ مَا جَوَى ذَلِكَ؛ وَلِأَنَّ الْقُبْنَ [٢١١ ط ٢] لَيْسَتْ بِمُفْطِرَةٍ بِنَفْسِهَا، وَإِنَّمَا تَصِيرُ مُفْطِرَةً بِاعتبارِ الْحَالِ، بِوُجُودِ الْجَمَاعِ أَوْ الْإِتْرَالِ، فَإِذَا آمَنَ عَلَى نَفْسِهِ، يُقَرَّرُ نَفْسُ الْقُبْنِ، فَلَا يُكْرَهُ، وَإِذَا لَمْ يَأْمَنْ يُعْتَبَرُ جِهَةُ الْحَالِ، فَتُكْرَهُ.

قَالَ فِي «الْإِبْصَاحِ»: رَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ أَنَّهُ كَرِهَ الْمُعَانَقَةَ وَالْمُبَاشَرَةَ وَالْمُصَافَحَةَ، لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ الْبَطَرُ عَنْهَا^(٢).

قَوْلُهُ: (وَالشَّافِعِيُّ أَطْلَقَ لَهُ فِي الْحَالِيِّ)، أَيُّ: حَوَّرَ الْقُبْنَ فِيمَا إِذَا آمَنَ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ لَمْ يَأْمَنْ، وَفِيهِ بَطَرٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي «وَجِيزِهِمْ»: «وَتُكْرَهُ الْقُبْنُ لِلشَّاتِ الَّذِي لَا يَمْلِكُ إِزْنُهُ»^(٣).

قَوْلُهُ: (وَالْخُفَّةُ عَلَيْهِ مَا^(٤) ذَكَرْنَاهُ) أَرَادَ بِقَوْلِهِ: (لِأَنَّ حَبْنَهُ لَيْسَ بِمُفْطِرٍ)، إِلَى آخِرِهِ.

(١) مضمون تحريجه من حديث عائشة

(٢) وهي رواية الحسن عن أبي حبيبة، وليس بين الروايين تنافي، مروية الحسن محمولة على البشارة المباحشة، بأن يعانقها، وهما متجردان، وليس مرجح مرجعها، وهذا مكروه بلا حلائل، ولأن المباشرة إذا بدعت هذا المبلغ يقضي إلى الجماع عاباً، وما ذكر في ظاهر الجواب محمول على ما إذا لم تكن المباشرة مباحشة، وهي المباشرة إذا لم تكن مباحشة، إذا كان يحالف على نفسه بكره أيضاً ينظر «المحيط البرهاني» لأبي المعالي [٢٩٠/٢]

(٣) ينظر «الوجيز» مع التحرير شرح الوجيز» لأبي حامد العراقي [١٩٧/٣].

(٤) وقع بالأصل «بها» والمثبت من «ص»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، وهو الموافق لما في «التهذيب» للمصنفين [١٢١/١].

وَجْهَ الاستِحْسانِ: أَنَّهُ لَا يَسْتَطَاعُ الْاِسْتِنَاعُ عَنْهُ فَأَنَسَ الْعِبَارَ وَالذُّحَانَ

﴿عبد الله بن عباس﴾

وَجْهَ الاستِحْسانِ [١٠٠٠٠] أَنَّهُ لَمْ يُؤْخَذْ [مَعْنَاهُ: لَعَدَمَ] ^(١) صُورِهِ لِعَطْرِ،
لَعَدَمِ الْإِتِّسَالِ؛ لِأَنَّ كَلَامًا مِمَّا إِذَا دَخَلَ الدُّبَابُ بِنَفْسِهِ، وَكَذَا لَمْ يُؤْخَذْ مَعْنَاهُ،
لَعَدَمِ وُصُولِ الْمُعْذِي وَالْمُرَوِّي، بِجَلَابِ الْعَطْرِ إِذَا وَقَعَ فِي الْحَقِّقِ، حَيْثُ يُفْسَدُ
الصَّوْمُ؛ لَوْجُودِ الْمُرَوِّي؛ وَلِأَنَّهُ مَعْلُومٌ فِي وَصْفِ الدُّبَابِ بِأَنَّهُ جَوْهَرٌ، فَلَا يُفْسَدُ
صُورُهُ، كَمَا فِي الْعِبَارِ وَالذُّحَانَ

وَأَمَّا قُلْنَا: إِنَّهُ مَعْلُومٌ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْكَلَامِ، وَدَلِيلُ لَا يَخْصُلُ إِلَّا بِأَنْ
يُفْتَحَ قَاهُ، وَإِذَا فَتَحَ قَاهُ لِلْكَلَامِ؛ يَدْخُلُ الدُّبَابُ حَقِيقَةً مِنْ حَيْثُ لَا يَغْنَمُ، وَلَا يَقْدِرُ
عَلَى التَّحَرُّرِ، وَهُوَ لَا يَجِدُ مَوْضِعًا لَا يَكُونُ فِيهِ قِيَامٌ، بِجَلَابِ الْعَطْرِ وَالتَّلَاحِ، فَإِنَّهُ
يُمْكِنُ التَّحَرُّرُ عَنْهُ؛ بِأَنْ يَدْخُلَ خِيَمَةً أَوْ بَيْتًا؛ فَلَا يَقَعُ فِي حَقِيقَةِ الْعَطْرِ وَالتَّلَاحِ

وَقِيَاسُهُ عَلَى الْخَصَاءِ وَالنَّوَاهِ صَعِيفٌ؛ لِأَنَّ فِي الْقَيْسِ لَمْ تُؤْخَذْ صُورَةُ
الْعَطْرِ، وَقَدْ وَجَدَتْ فِي الْقَيْسِ عَلَيْهِ؛ لَوْجُودِ الْإِتِّسَالِ.

أَمَّا قَوْلُهُ: يُمْكِنُ التَّحَرُّرُ عَنْهُ بِطَرَفِهِ وَقَتِ الْكَلَامِ؛ فَصَعِيفٌ أَيْضًا؛ لِلرُّومِ
الْحَرَجِ بِطَرَفِهِ فِي كُلِّ سَاعَةٍ، وَالْحَرَجُ مَذْهَبٌ شَرْعًا.

قَوْلُهُ (فَأَنَسَ الْعِبَارَ وَالذُّحَانَ)، أَيُّ أَشْأَةِ الدُّبَابِ الْعِبَارَ وَالذُّحَانَ. قُلْنَا
فِي «شرح مختصر الكرخي» ^(٢) و«الإيضاح» ^(٣). أَمَّا الْعِبَارُ وَالذُّحَانُ وَطَعْمُ الْأَدْوِيَةِ إِذَا
وَجَدَهُ فِي حَقِيقَةٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يُعْطَرُ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَخْلُو الصَّائِمُ عَنْهُ، وَلَا يُمْكِنُ الْإِخْتِرَازُ.

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «العب»، و«ار»، و«و»، و«و».

(٢) ينظر «شرح مختصر الكرخي» لنفقوري [٧١٥]

(٣) ينظر «الإيضاح» في شرح التجرید، لكرمانی [٩٣٥] مطبوع بدار الكتب المصرية ميكروفيلم

وَاحْتَفُوا فِي الْمَطَرِ وَالتَّلَحُّجِ. وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُقِيدُ، لِإِمْتِنَانِ الْإِمْتِنَاعِ عَنْهُ إِذَا
أَوَاهُ خَيْمَةً أَوْ سَقْفًا.

وَلَوْ أَكَلَ لَحْمًا بَيْنَ أَشْيَاهِ لَمْ يُفْطَرْ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا يُفْطَرُ.
وَقَالَ زُفَرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يُفْطَرُ فِي الْوُجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ الْقَمَّ لَهُ حُكْمُ الظَّاهِرِ حَتَّى لَا
يُقِيدَ صَوْمُهُ بِالتَّصْمَعِ.

﴿ عَمَّا سَمِعَ ﴾

قَوْلُهُ: (وَاحْتَفُوا فِي الْمَطَرِ وَالتَّلَحُّجِ)، [أَي] ^(١): اِحْتَلَفَ الْمَشَايِخُ.
قَالَ بَعْضُهُمْ: الْمَطَرُ يُقِيدُ، وَالتَّلَحُّجُ لَا يُقِيدُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْعَكْسِ.
وَقَالَ [٢٠٢: ٥١٢] هَانُئُهُم بِإِسَادِهِمَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، لِحَصُولِ الْفِطْرِ. يَعْنِي:
وَلِإِمْتِنَانِ الْإِخْتِرَارِ كَمَا بَيَّنَّا، وَقَدْ ذَكَرَ اِحْتِلَافَهُمْ فِي «بَصَابِ» [٢٠٣: ١] الْفَتَاوَى ^(٢).
قَوْلُهُ: (أَوَاهُ خَيْمَةً)، أَي: صُهُ خَيْمَةً.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَكَلَ لَحْمًا بَيْنَ أَشْيَاهِ لَمْ يُفْطَرْ، فَإِنْ كَانَ كَثِيرًا يُفْطَرُ).
وَقَالَ زُفَرٌ يُفْطَرُ فِي الْوُجْهَيْنِ، أَي: فِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ.
قَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ وَإِسْمَاعِيلُ - أَي: مَعْنَى مَا قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» -:
أَنَّهُ ابْتَدَعَهُ، فَأَمَّا إِذَا اسْتَحْرَجَهُ فَأَحَدَهُ بِيَدِهِ، ثُمَّ ابْتَلَعَهُ، يَجِبُ أَنْ يُقِيدَ صَوْمَهُ ^(٣).
وَقَالَ فِي «الْمَبْسُوطِ» وَ«الْكَافِي» لِلْحَاكِمِ الشَّهِيدِ ^(٤): وَإِنْ كَانَ بَيْنَ أَشْيَاهِ

(١) مَا بَيْنَ الْمُطَوِّفَيْنِ رِيَادَةً مِنَ الْفَدَا، وَالْهَرَا، وَالْهَوَا، وَالْهَاتَا، وَالْهَامَا.

(٢) «بَصَابُ الْفَتَاوَى» لِلْإِمَامِ بَرْهَانَ الدِّينِ، أَبُو الْمَعَالِي، مُحَمَّدُ بْنُ الصَّدْرِ السَّعِيدِ تَاجِ الدِّينِ أَحْمَدُ
بْنِ بَرْهَانَ الدِّينِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ هَمَرَ الْبَحَارِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ مَارَةَ، وَلَدَ سَنَةِ (٥٥١هـ)،
وَتُوفِيَ سَنَةَ (٦١٦) صَاحِبُ «الْمَحِيطِ»، هُوَ ابْنُ أُخِي الصَّدْرِ الشَّهِيدِ حَسَامُ الدِّينِ.

(٣) يُنْظَرُ «شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» لِلرِّفْعِيِّ [٧١٩].

(٤) يُنْظَرُ «الْكَافِي» لِلْحَاكِمِ الشَّهِيدِ [١٩٤/٢] مِكْرُومِيلَمْ رَقْم ٤٠٠ مَخْطُوطٌ بِدَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ.

شيء، فدخل خوفه وهو كاره؛ لم يُفطره. فعلى هذه الرواية إذا قصد إدخاله في الخوف يُفسد صومه، وإما لا يُفسد إذا دخل خوفه مع التيقن من غير قصد كذا ذكره خواهر زادة.

ومهم من قال: لا يُفسد صومه، سواء قصد ابتلاعه، وإن لم يُفسد؛ لا ترى إلى ما قال في «الجامع الصغير» مُحمَّد عن يعقوب عن أبي حبيبة - هي لُصائِمُ يَكُونُ في أسنانه اللحمُ فيأكلُ مُتَعَمِّدًا - قال: «ليس عليه قضاء ولا كفارة»

وجه الفرق بين الحالتين: أنَّ الباقي بين الأسباب شيء متعير ليس يُفسد، ولهذا إذا تحلَّل يَرْمِيهِ^(١)؛ هصار كالذباب؛ حيث لا يُفسد الصوم إذا دخل من غير قصد، وإذا ابتلعه يُفسد.

وجه قول رُقَر: أنَّ المُعَدِّي وصل إلى الخوف؛ لأنه طعام متعير؛ فسد صومه كما في الكثير.

وجه قول علمايَا الثلاثة: ما قال مُحمَّد في «السيوط» بقوله: «(١٣٣٠ و ١٣٤٠) لأنه ليس بطعام، ولأنه مغنوب فيه»^(٢)

ومعنى قوله: «ليس بطعام»، أي: ليس بطعام يُقصد به الأكل عادة، هصار بمنزلة ما لا يتعدى، فإذا دخل الخوف من غير قصد؛ لا يُفسد الصوم؛ لأنه لم يثبت الأكل لا صورة ولا معنى، كما في الذباب والغبار؛ لكن هذا التعليل إنما يصح فيما إذا لم يقصد الابتلاع، وإذا قصد الابتلاع؛ فالمقول عليه: التعليل الآخر

(١) ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه النافع الكبير [ص/ ١٤٠]

(٢) وقع في الأصل «وف» «برميه»، والمثبت من «وف»، «وارة»، «وات»، «وامة».

(٣) ينظر «الأصل» المعروف ب«السيوط» لمحمد بن الحسن الشيباني [٢/ ٢٣٩].

لأنه طعام متغير، ولأبي يوسف رحمه الله يعافه الطنغ.

فإن درعه القيء لم يقطر؛ لقوله رحمه الله: «من قاء فلا قضاء عليه.....»

منه البيان

ووجه قول أبي يوسف أنه لما بقي بين الأسباب؛ دخل في معنى العذاء نقصان، ولهد إذا تحلل بزمنه، وربما يكون له رائحة كريهة يكرهها الطنغ، فلما دخل في معنى العذاء نقصان؛ قصرت الجناية، [ومع قصور الجناية لا تجب الكفارة، كما لو درعه القيء] وكان ميله الغم، ثم أعاده؛ يفسد الصوم، ولا تجب الكفارة.

قوله: (يعافه الطنغ)، أي يكرهه.

قوله: (درعه القيء) سببه إلى فيه وعكته فخرح منه. ذكره صاحب «المغرب»^(١).

واسما لا يفسد القيء الصوم؛ لما روى صاحب «السنن»: بإسناده إلى أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من درعه القيء وهو صائم، فليس عليه قضاء، وإن استقاء فليقض»^(٢).

(١) ما بين المصوتين سقط من «م»

(٢) ينظر «المغرب» في ترتيب المغرب؛ للمطري [ص ١٧٤]

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام باب الصائم يسمي القيء عامداً [رقم / ٢٣٨٠ طبعه الترمذي]، والترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ باب ما جاء فيما استقاء حمداً [رقم / ٧٢٠]، وابن ماجه في كتاب الصيام / باب ما جاء في الصائم يقيء [رقم / ١٦٧٦]، والسنن في «السنن الكبرى» في كتاب الصيام ذكر الاختلاف على عدم الدستواني في هذا الحديث [رقم / ٣١٣٠]، وأحمد في «المسند» [٤٩٨، ٢]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه به.

قال الترمذي: «حديث أبي هريرة حديث حسن غريب، وقال محمد (يعني البخاري) لا أراه متفقاً» وقال أبو داود: «يُحذف أن لا يكون محفوظاً، سمعت أحمد يقول ليس من دا شيء» وقال ابن المنذر: «هذا الحديث حسن» ينظر «بدر المير» لابن العلقم [٦٥٩/٥]

ومن استنقاء عندًا فعلبه القصاص» وينسوي ملة القم وما ذونه، فلو عاد وكان
ملة القم، فسد عند أبي يوسف رحمته، لأنه خارج حتى تنقص به الطهارة وقد
دخل.

عنه سيد

ولأن سائر ما يخرج من البدن لا يفسد شوم، كاللؤلؤ ولعنه وغيرهما،
فكذا القية، وكان هذا هو القياس في الاستنقاء، لأن تركها لقياس بالحديث

فإن قلت، قد أورد صاحب «السر»، وشيخ أبو جعفر الطحاوي في شرح
الآثار: «مسنداً إلى أبي الدرداء: «أن رسول الله ﷺ قد فطره» فينبغي أن
يكون القية مفطراً، كما ذكر في «شرح الآثار» عن مدعي البعض

قلت: معناه قاء قصف فاطر، توفيقاً بين الحديثين، لأن الأصل في
التعارض: الجمع.

قوله: (ومن استنقاء عندًا فعلبه القصاص) من تمام الحديث الذي رواه.

قوله: (وينسوي ملة القم وما ذونه).

يعني: إذا ذرعه القية لا يطره، سواء قاء ملة القم، أو أقل به، لأن
الحديث لم يفصل بين القليل والكثير

قوله: (فلو عاد وكان ملة القم، فسد عند أبي يوسف)، أي لو عاد القية

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام / باب الصائم يستقي - القية عامداً [رقم ٢٣٨١]، والترمذي
في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الوضوء من القية، والرحاب [رقم ٨٧]،
وابن أبي عمير في «السر الكبير» في كتاب الصيام، في الصائم يمسحاً [رقم ٣١٢٠]، وأحمد
في «المسند» [١٩٥/٥]، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

قال أبو عبد الله ابن منده «إسناده متصل صحيح على رسم أبي داود والنسائي»، وتركه الشيخان
لاحتلافهما في إسناده، ينظر «البدع المبررة» لأبي الملق [٦٦٣/٥]

(٢) ينظر «شرح معاني الآثار» للطحاوي [٩٦/٢].

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَا يَفْسُدُ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْخَذْ صُورَةُ الْفِطْرِ وَهِيَ الْإِنْتِلَاقُ
وَكَدَّ مَعْنَاهُ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى بِهِ [١] عَادَةً

عنه سيد

نفسه فيما إذا ذرعه القيء ببلء الظم : فقد الصوم عند أبي يوسف ، لتحقيق
الخروج ، بدليل [٢] أنه يتقصر به الطهارة ، وقد دخل الحارج ؛ فيفسد
الصوم .

فَإِنْ قُلْتُ : سَلَّمْنَا أَنَّهُ يَنْتَقِصُ بِهِ الطَّهَارَةُ إِذَا قَاءَ مِرَّةً ^(١) أَوْ مَاءً أَوْ طَعَامًا ، أَمَّا إِذَا
قَاءَ بِلْعَمًا مِلَّةً الظم ؛ فليس يابص عندهما ؛ جلافاً لأبي يوسف ، فكيف يحتج أبو
يوسف على محمد في تحقق الخروج بانتقاص الطهارة ؟

قُلْتُ : قَالَ صَاحِبُ «الْمُخْتَلَفِ» : يَلْ جَوَاهُ فِي الْمُرْتَقِي مِنَ الْخَوْفِ ، وَهِيَ
لَا يُخَالِفَاهُ فِيهِ ، وَحَوَائِهِمَا فِي الْمُسْحَبِ مِنَ الرَّأْسِ ، وَهُوَ لَا يُحَالِفُهُمَا فِيهِ ، وَعَلَى
هَذِهِ الرَّوَايَةِ يَكُونُ قِيءُ الْبَلْعِ نَافِياً لِلرُّضْوَةِ بِالِاتِّفَاقِ ^(٢) .

قوله : (وعند محمد لا يفسد) .

وَأَمَّا لَا يَفْسُدُ الصَّوْمُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ إِذَا عَادَ إِلَى الْجَوْفِ ، فِيمَا إِذَا ذَرَعَهُ مِلَّةً
الظم ؛ لِعَدَمِ الْفِطْرِ صُورَةً أَوْ مَعْنَى ؛ أَمَّا الْأَوَّلُ : فَلِعَدَمِ الْإِنْتِلَاقِ . وَأَمَّا الثَّانِي : فَلِعَدَمِ
وُصُولِ الْمُعْذِي أَوْ الْمُرُوي إِلَى الْجَوْفِ . وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ هُوَ الصَّحِيحُ . كَذَا قَالَ فَحَرُّ
الْإِسْلَامِ ^(٣) .

فَإِنْ قُلْتُ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَمْ يَخْضَلِ الْفِطْرُ مَعْنَى ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ بِالْقِيءِ يَسْذَعُ

(١) المِرَّةُ - بالكسر - مَرَجٌ مِنْ أَحْلَاطِ وَأَمْرَجَ الْبَدَنُ ، وَهِيَ يَخْضُ الطَّائِعُ الْأَزْبَعَةُ الرِّيحَ وَالْدَّمَ وَالْمِرَّةُ
وَالْبَلْعُ يَنْظُرُ «السان العرب» لابن منظور [١٦٨/٥/مادة: مر]

(٢) يَظُرُ «مختلَف الرواية» لأبي الليث السمرقندي [١٦٢/١] .

(٣) يَظُرُ - «شرح الجامع الصغير» للبرقوقي [٧١٩]

وإن أعاده فسد بالإجماع ، لو جرد الإذخال بعد الخروج فتتحقق صورة
الفطر .

وإن كان أقل من ملاء القم فعاد ؛ لم يفسد صومه ؛ لأنه غير خارج ولا
صنع له في الإذخال .

وإن أعاد فكذلك عند أبي يوسف ؛ لعدم الخروج وعند محمد عليه السلام
يفسد ؛ لو جرد الصنع منه في الإذخال .

باب البهائم

الصفراء والبلغم ، وفيه صلاح البدن .

قلت : صلاح البدن إذا كان بالحارج لا يؤثر في قصر الصوم ، ولهذا لا
يفسد الصوم بالقصد ، وفيه صلاح البدن أيضاً ، وهذا تسمية الأطباء الاستخراج
الكلي ، لتقصير شيء من كل خلط بسببه ؛ إلا أنه ترك لقياس في الاستيفاء بالحديث .

قوله . (وإن ١١٠١ | أعاده ؛ فسد بالإجماع) ، أي إن أعاد القيء فيما إذا
دفعه ملاء القم ، فسد صومه [١٢٥٢ |] بلا خلاف بين أصحابنا ؛ لتحقق صورة
الفطر بدخول الخارج في الخوف بضيمه .

قوله : (وإن كان أقل من ملاء القم فعاد ؛ لم يفسد صومه) بالإجماع ؛ لأن
الدخول ترتب على الخروج ، ولم يوجد الخروج ، فلا يوجد الدخول ، أمّا إذا أعاده
ولا يفسد أيضاً عند أبي يوسف لهذا المعنى

وعند محمد ؛ يفسد لوجود العمل ، وهو الإذخال ، والنقص اعتبر العمل .

قال فخر الإسلام : والصحيح قول أبي يوسف ؛ لأن هذا غير العمل الذي
اعتبره النص ^(١) .

فَإِنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا مِلَّةً فِيهِ ، فَعَلَيْهِ الْقَصَاءُ ، لِمَا رَوَيْتَ ، وَالْقِيَاسُ مَثْرُوكٌ بِهِ
وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ لِعَدَمِ الصُّورَةِ .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

قَوْلُهُ : (فَإِنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا مِلَّةً فِيهِ ، فَعَلَيْهِ الْقَصَاءُ) .

وَذَكَرَ الْعَمْدَ تَأْكِيدًا ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِقَاءَةَ اسْتِغْفَالٌ مِنَ الْقِيَمَةِ ، وَهُوَ التَّكْلُفُ فِيهِ ، وَلَا
يَكُونُ التَّكْلُفُ إِلَّا بِالْعَمْدِ .

ثُمَّ وَجُبَ الْقَصَاءُ إِذَا اسْتَقَاءَ مِلَّةً الْقَمِّ بِالِاتِّفَاقِ ، وَالْقِيَاسُ عَلَى سَائِرِ مَا
يَخْرُجُ مِنَ الْبَدَنِ : أَنْ لَا يُفْسِدَ لَصَوْمِهِ ؛ إِلَّا أَنَّ الْقِيَاسَ تُرِكَ بِالْحَدِيثِ .

أَمَّا إِذَا اسْتَقَاءَ أَقَلَّ مِنْ مِلَّةِ الْقَمِّ ، فَعَلَيْهِ الْقَصَاءُ أَيْضًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ
لَمْ يَمُضِلْ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ : لَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ ؛ لِعَدَمِ الْخُرُوجِ حُكْمًا ؛ حَيْثُ لَا يَسْتَقِصُّ
بِهِ الطَّهَارَةُ ^(١) .

وَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ : صَعِيفٌ عِنْدِي ؛ لَكُوَيْهِ تَعْيِيلًا فِي مَعَارِضِ الْمَضَرِّ .

ثُمَّ إِذَا عَادَ إِلَى الْجَوْفِ بِنَفْسِهِ فِيمَا إِذَا اسْتَقَاءَ أَقَلَّ مِنْ مِلَّةِ الْقَمِّ ؛ لَا يَفْسُدُ
صَوْمُهُ أَيْضًا [٢٥٠/٢] عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ لَمْ يَوْجَدْ حُكْمًا ، وَالْدُخُولَ
مُتَرَتِّبٌ عَلَيْهِ ، فَلَا يَوْجَدُ أَيْضًا ، أَمَّا إِذَا أَعَادَهُ . فَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ رِوَايَتَانِ ^(٢) .

فِي رِوَايَةٍ : لَا يَفْسُدُ ؛ لِعَدَمِ سَبْقِ الْخُرُوجِ .

وَفِي رِوَايَةٍ : يَفْسُدُ ؛ لَكَثْرَةِ الصَّنْعِ ، وَهِيَ الْإِسْتِقَاءَةُ وَالْإِعَادَةُ ، فَصَارَ مِثْلَ مِلَّةِ
الْقَمِّ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) يَظْهَرُ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ فِي «مَقْشُورِ الْمَسَائِلِ» لِأَبِي الْبَيْتِ [ص ٥٤] ، الْمَحِيطُ لِبَرْهَانِي لِأَبِي الْمَعَالِي
[٣٨٢/٢] ، إِبْدَائِعُ نَصَائِحِ لِنُكَّاسِي [٩٢/٢] ، وَرَدُ الْمُحْتَارِ لِأَبِي عَابِدِينَ [٤١٤/٢]
(٢) يَنْظُرُ الْمَرَّاجِعُ السَّابِقَةَ .

وإن كان أقل من ملء النعم فكذلك عند محمد ﷺ ، لإطلاق الحديث وعند أبي يوسف لا يفسد ، لعدم الخروج حكماً ، ثم إن عاد لم يفسد عنه لعدم سبق الخروج ، وإن أعاد فعنه أنه لا يفسد لما ذكرنا ، وعنه أنه يفسد قاله حقه بمنء النعم لكثرة الصنع .

ومن ابتلع الحصة أو الحديد أفطر ، لو خوذ صورة لمطر ، ولا كفارة عنه لعدم المعنى .

ومن جامع عامداً في أحد السبيلين ، فعليه القضاء ، استندراكاً للمصلحة الفائتة .

•••••

قوله : (ومن ابتلع الحصة أو الحديد أفطر ، لو خوذ صورة المطر)

أراد بصورة المطر : الإبتلاع ، وهذا لأن الصوم عبارة عن الإمساك ، وابتلاع الحصة وبحوها يبيح الإمساك ، فيفطر ضرورة ، لكن لا كفارة عنه ، لعدم معنى المطر ، وهو وصول المعدي أو المروي إلى اليد .

وإنما لم يقل : أكل الحصة ، لأن الأكل عبارة عن التصنع والإبتلاع جميعاً ، والتصنع لا يحصل في الحصة وبحوها ، بخلاف الإبتلاع ، فإنه يحصل ، لأنه عبارة عن إدخال شيء في الحلق .

قوله : (ومن جامع عامداً في أحد السبيلين ، فعليه القضاء استندراكاً للمصلحة الفائتة) .

إنما قيد بالعمد ، لأن في السبيلين لا يجب القضاء أيضاً ، وإنما وجبت القضاء في العمد ، لأن الحكيم إذا أمر بشيء أمر لحكمة ومصلحة اقتضته ، وذلك المصلحة قهر النفس الأتارة بالشر ، وبالجماع يعوت قهر النفس ، لتأني بينهما ،

﴿ عليه السلام ﴾

فَيَجِبُ الْقَصَاءُ اسْتِدْرَاكَ لثَلَاثَ لِمَصْلُوحِ الْعَائِتَةِ

وَلَأَنَّ لِقَصَاءَ لَمَّا وَجِبَ عَلَى الْمَعْدُورِ - وَهُوَ الْغَرِيصُ أَوْ الْمُسَافِرُ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ قَتَلَ حَكَاتٍ مَحْكُومٍ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُحَرَّ ﴾ [سورة
١٨٤]، فَعِنَى عَنِ الْمَعْدُورِ أَوَّلِي [١٢١، ١٢٢]، وَكَدَ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ لِكَمَالِ الْجِنَايَةِ
بِإِبْلَاحِ الْفَرْحِ فِي الْفَرْحِ، وَلِهَذَا يَجِبُ الْعُسْلُ بِمُحَرِّدِ الْإِبْلَاحِ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ، وَيَجِبُ
الْحَدُّ أَيْضًا بِدَوْرِ الْإِنْرِي، فَلَوْ كَانَتِ الْجِنَايَةُ قَاصِرَةً، لَمَّا وَحَبَّ الْحَدُّ؛ لِمَا أَنَّهُ
يُنْذَرُ بِالشُّبُهَاتِ

وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِالْجَمَاعِ فِي الْمَوْضِعِ
الْمَكْرُوهِ - أَعْيَى: فِي الدُّبْرِ -؛ لِأَنَّ الْمَحْلَ قَاصِرٌ فِي مَعْنَى قِتْصَاءِ الشُّهُوَةِ، فَصَارَ
كَالْمَيْتَةِ، وَلِهَذَا لَا يَجِبُ لِحَدِّ عَدَّةٍ.

وَفِي رَوَايَةِ أَبِي يُوسُفَ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ - وَهُوَ قَوْلُهُمَا -: تَجِبُ الْكَفَّارَةُ، وَهُوَ
الْأَصَحُّ؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ تَجِبُ بِتَقْوِيَةِ الْقَهْرِ، وَقَدْ وَجَدَ هَاهُنَا عَلَى سَبِيلِ الْكَمَالِ^(١).

قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ وَمِنْ النَّاسِ مَنْ لَا [٢٠١، ٢٠٢] يَرَى إِيْجَابَ الْكَفَّارَةِ فِي
شَهْرِ رَمَضَانَ رَأَتْ؛ مِنْهُمْ ابْنُ عُثْمَانَ^(٢) وَغَيْرُهُ^(٣).

(١) وَصَحَّحَهَا الْعَلَامَةُ الْأَكْمَلُ، يَنْظُرُ «الْجَرِيدَةُ» بَنَفُورِي [١٤٨٥/٣]، «الْمَبْسُوطَةُ» لِلْمَرْحُومِ
[٧٩/٣]، «مَدَانِعُ الصَّانِعِ» لِلْكَاسِبِيِّ [٩٨/٢]، «الْعَنَابَةُ» شَرْحُ الْهَدَايَةِ لِأَكْمَرِ الدِّينِ الْبَابِرْتِيِّ
[٣٣٨/٢]

(٢) هُوَ يِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَقْسَمِ الْأَسَدِيِّ، أَبُو إِسْحَاقَ ابْنِ عُثْمَانَ كَانَ أَحَدَ الْمُسْتَكْمِلِينَ،
وَكَانَ جَهْدًا، يَمُوتُ بِخُسْفَانِ الْفَرَاتِ قُلْتُ ابْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ لَهُ شُرُودٌ كَثِيرَةٌ، وَوَعْدَاهُ عِدَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ مَهْجُورَةٌ
جَزَتْ لَهُ مَعَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ مَا ظَهَرَ مِنْهُ وَلَهُ مُصَنَّفَاتٌ فِي الْعَقْدِ شَبِيهَةٌ بِالْجَدَلِ (تُوفِيَ سَنَةَ ٢١٨ هـ)
يَنْظُرُ «تَارِيخُ بَعْدَادَةِ» لِلْمُحَاطَبِيِّ [٥١٢/٦]، «اللسانُ الْمَعْرُوفُ» لِأَبِي حَجَرٍ [٢٤٣/١]

(٣) يَنْظُرُ «شَرْحُ مَخْصَرِ الْمُطْلُوحَاتِ» لِلْمُجَاصِصِ [٤١٨/٢].

وَالْكَفَّارَةُ ؛ لِتَكَامُلِ الْحَتَاةِ

وَلَا يُشْتَرَطُ الْإِثْرَالُ فِي مُحْبِنٍ اغْتَدِرًا بِالْإِغْتِسَالِ وَهَذَا ؛ لِأَنَّهُ قَصَاءٌ

﴿ غَايَةُ الْبَيِّنَاتِ ﴾

وَقَالَ فِي «الصَّحِيحِ» الْبُحَارِيُّ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّحِ، وَالشَّعْبِيُّ، وَابْنُ حُسَيْنٍ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَقَتَادَةُ، وَحَمَّادُ: «يُفْصِي يَوْمَ مَا مَكَّنَهُ» .

قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ إِسْمَاعِيلُ لَوْ رُوِيَ مِنْ جِهَةِ أَحْمَدَ الْإِسْهَاقِيِّ وَنَاسٍ مِنْ أَصْلِهِمْ قَوْلُهَا، وَيَذْفَعُونَ وَجُوبَهَا أَيْضًا مِنْ جِهَةِ أَنَّ الشَّيْءَ لَمْ يَكُنْ قَدْ لَمْ يُقْطَعْ - حِينَ إِعْطَاءِ طَعَامِ الْكَفَّارَةِ فَشَكَ الْحَاجَّةَ، فَقَالَ - «كُلُّهُ أَتَى وَجِئْتُكَ» . فَبَلَوَ كَانَتْ الْكَفَّارَةُ وَاجِبَةً ؛ مَا جَارَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا^(١) .

قَالَ فِي «السَّنَنِ»: قَالَ الرَّهْرِيُّ: «إِنَّمَا كَانَ هَذَا رُحْصَةً لَهُ خَاصَّةً، فَطَوَّ أَنْ رَحَّلَا فَعَلَ ذَلِكَ الْيَوْمَ ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ بُدٌّ مِنَ التَّكْفِيرِ»^(٢) .

وَمَنْعُ الْإِسْلَامِ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ فِي وَجُوبِ^(٣) [١٨٢/٢] الْكَفَّارَةِ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(٤) . وَلَنَا فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ كَيْفَ يَثْبُتُ مَعَ وَجُودِ الْجَلَالِ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ ؛ كَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّحِ وَغَيْرِهِ^(٥) لَا تَهْمُ لَمْ يَتَّبِعُوا الْكَفَّارَةَ فِي الْجَمَاعِ .
قَوْلُهُ . (وَلَا يُشْتَرَطُ الْإِثْرَالُ فِي مُحْبِنٍ) .

(١) يَنْظُرُ «صَحِيحُ ابْنِ أَبِي حَتْمَةَ» [١٨٢/٢] ، وَدَفْعُ الْبَارِي «لَا سَاحِدَ لَهُ» [١٦١/٤]

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ بَابُ فِي الظَّهَرِ [رَقْمُ ٢٢١٣] ، وَمِنْ طَرَفِهِ لِحَاصِصٍ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» [٣١٣، ٥] ، وَكَدَّ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ وَتَلَاوُذِهَا» [١٢١، ١١] ، وَالدَّارِمِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [رَقْمُ ٢٢٧٣] ، مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ حُسَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بَلَّغَ .
قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ «إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ» يَنْظُرُ «مَعْرِفَةُ الطَّالِبِ بِمَعْرِفَةِ أَحَدِيثِ مُحْتَضَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ» لِابْنِ كَثِيرٍ [ص/ ٢٢٤]

(٣) يَنْظُرُ «شَرْحُ مُحْتَضَرِ الطَّحَاوِيِّ» لِلْحَاصِصِ [٤١٨، ٢]

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ بَابُ كَفَّارَةُ مَنْ أَتَى أَهْلَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ [رَقْمُ ٢٣٩١] ، مِنْ طَرَفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مُعَمَّرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٥) يَنْظُرُ «شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» لِلْبَرْهَوِيِّ [ق/ ٧١] .

الشَّهْوَةُ يَتَحَقَّقُ دُونَهُ إِنَّمَا ذَلِكَ يَنْبَغُ

وَعَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رضي الله عنه لَا يَجِبُ نِكَاحُهَا بِالْجَمَاعِ فِي الْمَوْضِعِ الْمَكْرُوهِ،
اِغْتِرَابًا بِأَلْحَدِ عِنْدَهُ.

وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا تَجِبُ؛ لِأَنَّ الْحَيَاةَ مُتَكَامِلَةً لِقِصَاءِ الشَّهْوَةِ

وَلَوْ جَامِعَ مَيْتَةً أَوْ نَهِيمَةً؛ فَلَا كِفَارَةَ عَلَيْهِ، أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزَلَ

خِلَافًا لِلشَّائِعِ رضي الله عنه؛ لِأَنَّ الْحَيَاةَ تَكَامُلُهَا بِقِصَاءِ الشَّهْوَةِ فِي مَحَلٍّ مُشْتَهَى
وَلَمْ يُوجَدْ.

﴿ غايه البيان ﴾

يعني: تجب الكفارة على الرجل بدون شرط الإنزال، سواء أُولِجَ فِي قُبُلِ
الْمَرْأَةِ أَوْ دُبُرِهَا.

(دُونَهُ)، أَي: دُونَ الْإِنْزَالِ.

(ذَلِكَ يَنْبَغُ)، أَي: الْإِنْزَالُ يَنْبَغُ وَمُبَالَغَةٌ، وَلِهَذَا يَجِبُ الْعَتْلُ، وَيَخْصُلُ
تَحْلِيلُ الرُّوحِ الشَّيْءِ بِمُحَرِّدِ الْإِبْلَاحِ

قَوْلُهُ: (وَمَنْ جَامَعَ مَيْتَةً أَوْ نَهِيمَةً، فَلَا كِفَارَةَ عَلَيْهِ، أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزَلَ). يَمَعِي:
امْرَأَةً مَيْتَةً.

إِنَّمَا نَمَى الْكِفَارَةُ احْتِرَابًا فِي الْقِصَاءِ؛ حَيْثُ يَجِبُ إِذَا أَنْزَلَ. كَذَا فِي
«الْإِبْصَاحِ»^(١)، وَهَذَا لِأَنَّ صُورَةَ الْكُفِّ قَدْ فَاتَتْ، فَصَارَ كَالْجَمَاعِ فِيمَا دُونَ الْقَرْحِ،
وَإِنَّمَا لَمْ تَجِبِ الْكِفَارَةُ؛ لِأَنَّهَا تَسْتَدْعِي كِمَالَ الْجَنَابَةِ وَقَدْ عُدِمَ، لِكَوْنِ الْمَحَلِّ غَيْرَ
مُشْتَهَى؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الطَّبَاعَ السَّالِمَةَ تَتَغَيَّرُ عَنْ ذَلِكَ.

(١) ينظر: «الإبصاح» للكرماشي [٩٤].

ثُمَّ عِنْدَنَا كَمَا تَحِبُّ الْكَفَّارَةُ بِالْوُقَاعِ عَلَى الرَّحْلِ تَحِبُّ عَلَى الْمَرْأَةِ
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمه الله فِي قَوْلِهِ لَا تَحِبُّ عَلَيْهَا، لِأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِالْجَمَاعِ وَهِيَ
وَعَلَّه، وَإِنَّمَا هِيَ مَحَلُّ الْمَعْلُولِ، وَفِي قَوْلِهِ تَحِبُّ وَيَتَحَمَّلُ عَنْهَا الرَّحْلُ، اغْتِنَاءًا
بِمَاءِ الْإِغْتِسَالِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ عِنْدَنَا كَمَا تَحِبُّ الْكَفَّارَةُ بِالْوُقَاعِ عَلَى الرَّحْلِ تَحِبُّ عَلَى الْمَرْأَةِ)
هَذَا إِذَا كَانَتْ مُطَاوِعَةً، أَمَّا إِذَا عَلَّتْهَا عَلَى نَفْسِهَا، فَعِنْدَ الْمَاءِ دُونَ الْكَفَّارَةِ. كَذَا
قَالَ الْحَاكِمُ الْجَدِيلُ الشَّهِيدُ فِي كِتَابِهِ الْغُصُونُ بِإِسْنَادٍ كَافٍ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا أَصْلًا^(١)، وَهُوَ قَوْلُ رُفْعٍ وَفِي قَوْلِهِ يَلْتَمِسُهَا
وَيَتَحَمَّلُهَا الرُّوحُ، وَقَالَ فِي قَوْلٍ آخَرَ مَثَلٌ مُنْعَبًا.

وَجْهُ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْكَفَّارَةَ تَحِبُّ بِسَبَبِ فِعْلِ الْجَمَاعِ، وَالْمَعْلُولُ وَاحِدٌ مِنَ الرَّحْلِ
دُونَ الْمَرْأَةِ [١٢٧/٢]، وَإِنَّمَا هِيَ مَحَلُّ الْمَعْلُولِ، فَلَا تَحِبُّ الْكَفَّارَةُ عَلَيْهَا.

وَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الْكَفَّارَةَ مُؤَنَّةٌ الْوُطْءُ يَحِبُّ عَلَيْهَا، فَيَتَحَمَّلُهَا الرُّوحُ؛ لِأَنَّهُ
أَوْقَعَهَا فِي هَذِهِ الْمُؤَنَّةِ، فَكَانَتْ كَثَمٍ مَاءِ الْإِغْتِسَالِ

وَلَمَّا: مَا رَوَى أَصْحَابُنَا رحمهم الله فِي كُتُبِهِمْ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم «مَنْ أَظْفَرَ فِي رَمَضَانَ
مُتَعَمِّدًا، فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُظَاهِرِ»^(٢)

(١) ينظر «الكافي» للحاكم [١٩٤/١]

(٢) ينظر «الحاوي الكبير» للماوردي [٤٢٩/٣] و«معجم الزهراج» في شرح المهاج» للشمسيري
[٣٤٧/٣]

(٣) قال ابن تيمية: «لَا يُقَرَّبُ لَهُ إِسْنَادٌ وَلَا أَصْلٌ» وَقَالَ الشَّوْكَانِيُّ: «لَا أَصْلَ لَهُ». وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ:
«حَدِيثٌ عَرَبِيٌّ يَهْدِي اللَّفْظَ» وَقَالَ ابْنُ حَبَرٍ: «لَمْ أَجِدْهُ هَكَذَا» وَقَالَ ابْنُ الْهَيْثَمِ: «لَا أَغْلَمُ بِهِ»،
وَهُوَ عَيْزٌ مَحْطُوطٌ. ينظر «شرح العمدة» كتاب الصيام» لابن تيمية [٣٧٦/١]، و«نصب الرابح»
للزيلعي [٤٤٩/٢]، و«العيان» في تخریج أحاديث الهدية» لعبد القادر القرشي [٧٧/ب] مطبوع =

وَلَمَّا قَوْلُهُ **﴿مَنْ أَطْرَفَ فِي رَمَضَانَ فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُطَاهِرِ﴾** وَكَلِمَةُ (مَنْ) تَنْتَظِمُ الْإِمَاتُ، وَلِأَنَّ السَّبَّ جَنَائَةُ الْإِفْسَادِ لَا تَمَسُّ الْوِقَاعَ وَقَدْ شَارَكَتُهُ فِيهَا، وَلَا تَحْمَلُ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ أَوْ عُقُوبَةٌ وَلَا يَخْرِي فِيهَا التَّحْمُلُ.

— — — — —

وكلمة (مَنْ) يعمومها تساوي لإمات أيضاً؛ وَلِأَنَّ الْكُفَّارَةَ إِذَا وَجَبَتْ عَلَى الرَّحْلِ يَسْتَبِإِ إِسَادِ الصَّوْمِ، لَا يَسْتَبِإِ مَسِّ الْوِقَاعِ، وَلِهَذَا إِذَا حَصَلَ الْوِقَاعُ وَلَمْ يُوْجِدِ الْإِفْسَادُ؛ لَا تَجِبُ الْكُفَّارَةُ، كَمَا فِي الْوِقَاعِ فِي لَيَالِي رَمَضَانَ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ؛ قُلْتُ: إِنَّ امْرَأَةً شَارَكَتِ الرَّحْلَ فِي إِسَادِ الصَّوْمِ الَّذِي هُوَ سَبَبُ الْكُفَّارَةِ، فَتَشَارَكَتْ فِي رُجُوبِ انْكَفَارِهِ وَمَسِّ مَاءِ الْإِعْتِسَالِ^(١).

هَن نَصِيرٌ مِنْ يَحْيَى: أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الرُّوحِ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ غَنِيَّةً، وَإِذَا كَانَتْ فَقِيرَةً يُقَالُ لِلرُّوحِ: إِمَّا أَنْ تَدْعَهَا إِلَى أَنْ تَنْقِلَ إِلَى الْمَاءِ، أَوْ تَنْقِلَ الْمَاءَ إِلَيْهَا وَقَالَ أَبُو الثَّيِّبِ: يَجِبُ ذَلِكَ عَلَى الرُّوحِ، كَمَا فِي الشَّرْبِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ^(٢)، كَذَا فِي أَوْتَلِ «شرح الطحاوي».

قَوْلُهُ: (وَلَا تَحْمَلُ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ أَوْ عُقُوبَةٌ). جَوَابٌ عَنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ

بَيَانُهُ: أَنَّ الْكُفَّارَةَ لَا تَحِلُّ إِثَّا أَنْ تَكُونَ عِبَادَةً أَوْ عُقُوبَةً، فَلَا يَجُوزُ التَّحْمُلُ فِيهِمَا جَمِيعًا؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ فِعْلٌ اخْتِيَارِيٌّ، فَلَوْ جَارَ التَّحْمُلُ؛ لَحَصَلَ الْجَبْرُ، وَاللَّازِمُ مُتَتَبِعٌ، فَيَسْتَتِمِي الْمَلُومُ.

= مكه مبين الله أمدي - تركي / (رقم المحظ ٢٨٨)، وفتح العدير لابن لهدم [٣٣٨/٢].
و«السراية في تحريج أحاديث الهداية» لابن حجر [٢٧٩ ١]

(١) فَوْن حَصَلَ بِذَلِكَ مَاءُ الشَّهْوَةِ؛ فَذَلِكَ لَعَلَّهِ الشَّبُّ أَوْ لَعَرَطُ السَّهْوَةِ، فَهُوَ كَمَنْ يَكْلِفُ لِقَاءَ شَهْوَتِهِ بِيَدِهِ، وَلَا تَتِمُّ انْجِسَانُهُ فِي إِيْجَابِ الْكُفَّارَةِ فَكَذَا هَذَا. يَنْظُرُ «نُحْتَةُ الْفَقْه» [٣٨٠/٣]، «الْمَبْسُوطُ

لِلرَّحْمَنِ» [٥٩٠/٣]، «الْعَايَةُ» [٢٩٥/٣]

(٢) يَنْظُرُ «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ [٣٨/٢].

ولَوْ أَكَلَ أَوْ شَرَبَ مَا يَنْتَعَى بِهِ ، أَوْ يَنْدَاوِي بِهِ ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهَا شَرَعَتْ فِي الْوَقَاعِ ، بِخِلَافِ
الْقِيَاسِ لِإِزْتِمَاعِ الدَّنْبِ بِالتَّوْبَةِ ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ [١٠٠٢]

وهذا لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ إِذَا وَحِثَ عَلَيْهَا ، ثُمَّ تَحَمَّلَ عَنْهَا لِرُفُوحِ ١٠٢٧ هـ وَأَذَاهَا
بِدُونِ أَنْ يُؤَخَّذَ بِهَا بِفَعْلٍ اخْتِيَارِيٍّ ١٠٢٨ هـ ، يَنْخُصُّ الْحَزْرَ لَا مُحْدَةَ ، وَلَا يَجُوزُ
التَّحَمُّلُ فِي الْعُقُوبَةِ أَيْضًا ، لِأَنَّ الْعُقُوبَةَ شَرَعَتْ خِرَاءَ عَمَلِ الْحَاشِي ، لَا عَمَلِ غَيْرِهِ .
قَوْلُهُ . (وَلَوْ أَكَلَ أَوْ شَرَبَ مَا يَنْتَعَى بِهِ ، أَوْ يَنْدَاوِي بِهِ ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ) .
أَمَّا الْقَضَاءُ : فَلِلْحَزْرِ وَأَمَّا الْكَفَّارَةُ : فَلِلرَّخْرِ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ^(١)

لَهُ . أَنَّ الْكَفَّارَةَ شَرَعَتْ فِي الْوَقَاعِ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ ، وَمَا ثَبَتَ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ
فَعَيْرُهُ عَلَيْهِ لَا يُقَاسُ ؛ فَلَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ الْكَفَّارَةِ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ بِالْقِيَاسِ .
بَيَانُهُ : أَنَّ الْأَعْرَابِيَّ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم تَائِبًا بِإِدْمَانٍ ، وَالتَّوْبَةُ رَابِعَةٌ ^(٢)
لِلدَّنْبِ بِالنَّصِّ ^(٣) ، وَمَعَ هَذَا أَوْحَبَ الشَّيْءُ صلى الله عليه وسلم عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ ، فَعَلِمَ أَنَّهَا تَبَيَّنَتْ عَيْرَ
مَعْقُولِ الْمَعْنَى

(١) ينظر الأم للشافعي [٢٥٢/٣] والحاوي الكبير للصوري [٤٣٠/٣]

(٢) مضمون تخريجه .

(٣) وقع بالأصل «داعية» والمثبت من «أصل»، «وراء»، «وقوع»، «وقوع»

(٤) أخرجه ابن ماجه ، باب ذكر التوبة (رقم ٤٢٥٠) ، والطبراني (١٠٠١٥٠ ، رقم ١٠٢٨١) ، وقال

لهيثمي (٢٠٠/١٠) رجاله رجال الصحيح ، لا أن لها عيدة لم يسمع من أبيه ، والبيهقي

(١٥٤/١٠ ، رقم ٢٠٣٤٨) وأخرجه أيضاً الفصاحي (٩٧١١ ، رقم ١٠٨) قال المصري

(٤٨٠٤) رواه ابن ماجه والطبراني كلاهما من رواية أبي عبيدة ابن مسعود عن أبيه ، ولم يسمع

عنه ، ورواية الطبراني رواه الصحيح وقال المصري (٢٧٦/٣) قال ابن حجر حسن

وَلَمَّا أَنَّ الْكُفَّارَةَ تَعَلَّقَتْ بِجِنَايَةِ الْإِفْطَارِ فِي رَمَضَانَ عَلَى وَجْهِ الْكَمَالِ،

﴿فِيهِ الْبَيِّنَاتُ﴾

لَمَّا: أَنَّ وَجُوبَ الْكُفَّارَةِ فِي الْوِقَاعِ تَعَلَّقَ بِجِنَايَةِ إِفْسَادِ الصَّوْمِ عَلَى وَجْهِ الْكَمَالِ لَا بِنَفْسِ الْوِقَاعِ، وَقَدْ حَظُلَ هَذَا الْمَعْنَى فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ؛ فَوَجِبَ الْقَوْلُ بِوُجُوبِ الْكُفَّارَةِ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ؛ لِأَنَّ الْكُفَّارَةَ وَرُودَهَا بِطَرِيقِ الرَّجْرِ، وَالزَّاجِرُ إِذَا يَكُونُ فِي اثْنَيْنِ حَرَامٌ تَدْعُو إِلَيْهِ النَّفْسُ.

ولهذا لم يرد الزَّاجِرُ فِي شُرْبِ الْوَلِّ وَإِنْ كَانَ حَرَامًا؛ لِعَدَمِ دَاعِيَةِ النَّفْسِ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ تَمْتَنِعُ عَنْ بَلَا رَاجِرٍ، بِخِلَافِ شُرْبِ الْحَمْرِ، فَلَمَّا ثَبَتَ هَذَا قُلْنَا: إِنَّ دَاعِيَةَ النَّفْسِ فِي الصَّوْمِ إِلَى الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، أَكْثَرُ مِنْهَا إِلَى الْجِمَاعِ، وَهَذَا [١٢٨، ٢] طاهرٌ، فَلَمَّا وَجِبَتْ الْكُفَّارَةُ فِي الْجِمَاعِ لِلرَّجْرِ؛ فَلِأَنَّ تَجِبَ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ أَوَّلِيٌّ وَآخَرِيٌّ

فَإِنْ قُلْتُ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الْكُفَّارَةَ مَا تَعَلَّقَتْ بِنَفْسِ الْوِقَاعِ، وَهَذَا لِأَنَّ نَفْسَ الْوِقَاعِ حَرَامٌ فِي الصَّوْمِ.

قُلْتُ: وَقَاعُ الْجَبِينَةِ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَيْسَ بِحَرَامٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْروجهنَّ حَنُوطُونَ﴾ [١٢٨، ٢] لَا عَلَى أَرْوَجِهِنَّ؛ [الموسى ١٦٥]، فَعُلِمَ أَنَّ الْكُفَّارَةَ تَعَلَّقَتْ بِإِفْسَادِ الصَّوْمِ.

فَإِنْ قُلْتُ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِإِفْسَادِ الصَّوْمِ، وَالْإِفْسَادُ حَاصِلٌ فِي الْإِفْطَارِ بِالْحَصَاةِ وَالنَّوَاةِ، وَالْإِفْطَارُ الْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ.

قُلْتُ: بَعْدَ، إِنَّ الْإِفْسَادَ حَاصِلٌ فِي الْإِفْطَارِ بِالْحَصَاةِ وَالنَّوَاةِ؛ لَكِنْ لَا عَيْنَ وَجْهِ الْكَمَالِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفُوتُ بِهِ مَعْنَى الصَّوْمِ، وَهُوَ فَهْرُ النَّفْسِ بِالتَّخْوِيعِ، وَالْإِفْطَارُ الْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ لَيْسَ بِجِنَايَةٍ أَصْلًا؛ لِثَوْتِهِ رُخْصَةً؛ فَلَا يَرُدُّ عَيْنًا

وقَدْ تَحَقَّقْتُ . وبإيجاب الإغراق تكفيراً عَرُفَ أَنَّ التَّوْبَةَ غَيْرُ مُكَفِّرَةٍ لِهَذِهِ الْحَيَاةِ .

• عَمِدَةُ تَبَيَّن •

والجوابُ عن قوله: لا يَجُوزُ إثباتُ الكفارةِ في الأكلِ والشُّربِ بالقياسِ قُلْنَا: سَحَرُ لا تُسْتَهَى بالقياسِ، بل بالدلالةِ، وببهما فَرَّقَ عَرُفٌ في أصولِ العقيدة .

والجوابُ عن قوله: إِنَّ الكَفَّارَةَ تَثْبُتُ عِوَى مَقْضِيٍّ الْحَقْنِي قُلْنَا: لَا تُسَلِّمُ، وهذا لِأَنَّ التَّوْبَةَ كَمَا تَضَعُ رَامِعَةً لِلذَّنْبِ، كَذَلِكَ الْإِعْتِقَاقُ يَضْلُحُّ أَنْ يَكُونَ رَامِعاً لِلذَّنْبِ، فالشَّرْعُ مَتْنٌ عِوَى الْإِعْتِقَاقِ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ؛ عَلِمَ أَنَّهُ هُوَ الْمُتَعَيَّنُّ فِي رَفْعِ هَذِهِ الْحَيَاةِ، لَا التَّوْبَةَ وَخَلَهَا فَإِنَّ [١٢٨١ ط ٢] قُلْتُ: الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ إِسَادٌ لَصَوْمٍ وَاحِدٍ، وَالْوَقَاعُ إِسَادٌ لَصَوْمَيْنِ: صَوْمِ الرَّجُلِ، وَصَوْمِ الْمَرْأَةِ، فَكَيْفَ يَثْبُتُ الْحُكْمُ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ بِطَرِيقِ الدَّلَالَةِ؟

قُلْتُ: هَذَا يَبْطُلُ بِوُطْءِ النَّصِيَّةِ وَالْمَجْهُوبَةِ وَالْمَخَانَةِ وَالْمُضَاهَاةِ وَالنَّجَسَةِ، عَلَى أَنَا يَقُولُ الْكَفَّارَةُ تَجِبُ عَنِ الرَّحْلِ بِإِسَادِ صَوْمِهِ، لَا بِفَدِ صَوْمِهِ؛ لِأَنَّ إِسَادَ صَوْمِهَا بِاقْتِصَاءِ الشَّهْرِ، وَذَلِكَ حَاصِلٌ بِمَعْنِيهِ، وَفِعْلُ الرَّحْلِ شَرْطُهُ، وَلِحُكْمِهِ لَا يُصَافُ إِلَى صَاحِبِ الشَّرْطِ، مَعَ وُجُودِ صَاحِبِ الْعَيْتِ

قوله: (وقَدْ تَحَقَّقْتُ)، أي: تَحَقَّقْتُ جِيبَهُ الْإِنْفَاقِ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ .

قوله: (وبإيجاب الإغراق تكفيراً عَرُفَ أَنَّ التَّوْبَةَ غَيْرُ مُكَفِّرَةٍ لِهَذِهِ الْحَيَاةِ)

هذا جوابٌ عن قول الشافعي: إِنَّ الكَفَّارَةَ شَرِيعَتْ فِي الْوَقَاعِ، بِجَلَابِ الْقِيَاسِ؛ لِأَزْوَاجِ الذَّنْبِ بِالتَّوْبَةِ .

ثُمَّ قَالَ: وَالْكَفَّارَةُ مِثْلُ كَفَّارَةِ الظُّهَارِ؛ لِمَا رَوَيْنَا، وَلِحَدِيثِ الْأَعْرَابِيِّ فَإِنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ وَأَهْلَكْتُ. فَقَالَ: «مَدَا صَنَعْتَ؟» فَقَالَ: «وَأَقَعْتُ امْرَأَتِي فِي نَهَارِ رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا» فَقَالَ ﷺ: «أَعْتَقَ رَقَبَةً» فَقَالَ: لَا أُمِيتُ إِلَّا رَقَبَتِي هَذِهِ فَقَالَ: «صُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ» فَقَالَ: وَهَلْ خَافَتِي مَا خَافَتِي إِلَّا مِنَ الصَّوْمِ؟ فَقَالَ ﷺ: «أَطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِيًّا» فَقَالَ: لَا أَجِدُ. فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُؤْتَى بِعَرَقٍ مِنْ تَمْرٍ، وَيُرْوَى بِعَرَقٍ فِيهِ خَمْسَةُ عَشَرَ صَاعًا

في غايه البيان

بَيَانُهُ: أَنَّ الشَّرْعَ لَمَّا أَوْجَبَ الْإِعْتَاقَ كَفَّارَةَ لِحْيَةِ إِسَاءَةِ الصَّوْمِ، عَلِمَ أَنَّ التَّوْبَةَ بِمَجَرَّدِهَا لَيْسَتْ بِرَابِعَةٍ لِهَذِهِ الْحَيَاةِ، كَجَايَةِ السَّرِقَةِ وَالزَّوْنِ؛ حَيْثُ لَا يَرْتَفَعَانِ بِمَجَرَّدِ التَّوْبَةِ، بَلْ يَرْتَفَعَانِ بِالْحَدِّ.

قَوْلُهُ (١) (٥٢٠٥): (وَالْكَفَّارَةُ مِثْلُ كَفَّارَةِ الظُّهَارِ؛ لِمَا رَوَيْنَا).

أَرَادَ بِهِ: قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ، فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُطَاهِرِ»^(١).

بَيَانُهُ: أَنَّهُ يُعْتَقُ رَقَبَةً يُخْرِئُ بِهَا الْمُؤْمِنَةَ وَغَيْرَ الْمُؤْمِنَةِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؛ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؛ يُطْعِمُ سِتِّينَ [٢٩٢ م.] مِسْكِيًّا، كُلُّ مِسْكِينٍ يَصِفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا رُوِيَ فِي «الصَّحِيحِ الْبُخَارِيِّ»^(٢)، وَ«السُّنَنِ» مُسْنَدًا إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتُ قَالَ: «مَا لَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي وَأَنَا صَائِمٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا؟» قَالَ: لَا قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ

(١) مضى الكلام عليه

(٢) هذا الأسلوب مشرق عليه المؤلف كثيرا في كتابه، وهو محمول على كون «البخاري» بدلا

بـ «الصحيح» أو غطف بيان

وَقَالَ: «فَرَّقَهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ» فَقَالَ: وَاللَّهِ، مَا بَيْنَ لَابَنِي الْمَدِينَةِ أَحَدٌ أَخُوخَ مِنِّي وَمِنْ عِيَالِي، فَقَالَ ﷺ: «كُلْ أَنْتَ وَعِيَالُكَ يُخْرِثُكَ وَلَا يُخْرِثُ أَحَدًا بَعْدَكَ»

— رحمه الله —

شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «هَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا؟» قَالَ: لَا. فَمَكَثَ النَّبِيُّ ﷺ، قَبِيلًا نَحْرُ كَذَلِكَ، أُنْبِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَفٍ فِيهَا نَعْرٌ - وَالْعَرَقُ الْمِكَتَلُ^(١) - . قَالَ: «أَيُّنَ السَّائِلِ؟» قَالَ: أَنَا. قَالَ: «أَخَذَ هَذَا قَصْدُكَ بِهِ». فَضَرَّ الرَّجُلُ أَفْطَرَ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَوَاقَهُ مَا بَيْنَ لَابَنِيهِ - يُرِيدُ الْحَرَثِيَّ - أَفْطَرَ مِنْ أَهْلِ بَنِي، فَصَحَّكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أُنْيَبُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَطِيعْنِي أَهْلُكَ»

قَالَ فِي «السِّنِّ»: قَالَ الرَّهْرِيُّ: «إِنَّمَا كَانَ هَذَا رُحْصَةً حَاصَّةً، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا فَعَلَ ذَلِكَ الْيَوْمَ، لَمْ يَكُنْ لَهُ بُدٌّ مِنَ التَّكْثِيرِ»^(٢).

وَفِي «السِّنِّ»: أَيْضًا يَأْتِيهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: حَدَّثَ رَجُلٌ بَنِي النَّبِيِّ ﷺ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ بِهَذَا الْحَدِيثِ. قَالَ: فَأُنْبِيَ بِعَرَفٍ فِيهِ نَعْرٌ قَدَّرُ خَمْسَةَ عَشَرَ ضَاعًا، وَقَالَ فِيهِ: «كُلُّهُ أَنْتَ وَأَهْلُ بَيْتِكَ، وَصُمْ يَوْمًا، وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ»^(٣)

(١) المِكَتَلُ بكسر الميم والكاف ناقة، والء نعلونه سقطني من موهبه وعنده لا، هكذا مشروء بالمِكَتَلِ المصحح أحدُ رواه بحديث كذا جاء في حاشية الفهرست

(٢) أخرجه البحاري في كتاب الصوم باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء، فتصدق عليه فليكثر [رغم، ١٨٣٤]، وسنن في كتاب النسياء باب حديث بحريه بجمع في شهر رمضان على الصائم ووجوب الكفارة الكبرى فيه [رغم ١١١١]، وبنو داود في كتاب نسياء باب كفارة من أتى أهله في شهر رمضان [رغم، ٢٣٩٠] - من طريق الزهري عن حماد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة -

(٣) أخرجه عبد البر في «مسنده» [رغم ٢٤٥٢] ومن طريقه بنو داود في كتاب نسياء باب كفارة من أتى أهله في شهر رمضان [رغم ٢٣٩١] - حرم معمر عن الزهري -

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب نسياء باب كفارة من أتى أهله في شهر رمضان [رغم ٢٣٩٣]، ومن طريقه في «صحيحه» [رغم ١٩٥٤]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١١٨٣]، والدارقطني في «سننه» [١٩٠٦]، وبيهقي في «سنة الكبرى» [رغم ٧٨٥٠]، من طريق هشام بن سعيد عن أبي شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة -

وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ رحمته فِي قَوْلِهِ: يُخَيَّرُ؛ لِأَنَّ مُفْتَصِّاهُ التَّرْتِيبُ، وَعَلَى مَا لَيْتَ رحمته فِي نَفْيِ التَّابِعِ لِلصَّوْمِ عَلَيْهِ

❦ مذهب المذاهب ❦

قَالَ صَاحِبُ «الْمَقَالِ فِي دِيَوَانِ الْأَدَبِ»: «الْعَرَقُ الرَّبِيلُ» ^(١) بِمُتَحَتِّينِ مُهْمَلَةٍ الْغَيْبِ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ.

وَأَمَّا لَفَرْقُ الْإِسْمِ أَوْزَدَهُ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ»: بِالْعَاءِ، فَهُوَ مِكْيَالٌ يَسَعُ سِتَّةَ عَشَرَ رِطْلًا ^(٢).

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ «قَالَ الْأَصْمَعِيُّ اللَّابَةُ: الْحَرَّةُ، وَهِيَ الْأَرْضُ الَّتِي قَدْ أَلْبَسَتْهَا حِجَارَةٌ سَوْدٌ، وَحَفَّتْهَا لَابَتٌ وَلُوثٌ» ^(٣).

وَبِمَا وَجَبَ الْإِطْعَامُ بِصَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعٍ مِنْ تَعْمُرٍ؛ اعْتِبَارًا بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ؛ لِأَنَّهَا صَدَقَةٌ مُقَدَّرَةٌ مِنَ الطَّعَامِ؛ وَلِأَنَّ الْمُتَعَمِّرَ دَفَعَ حَاجَةَ الْيَوْمِ عَنْ كُلِّ مَسْكِينٍ، فَاعْتَبَرَ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ رحمته فِي قَوْلِهِ: يُخَيَّرُ).

بَيَانُهُ: أَنَّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَجِبُ أَحَدُ الْأَشْيَاءِ مِنَ الْإِطْعَامِ وَالْإِعْتَاقِ وَالصَّوْمِ مُطْلَقًا، فَخَيَّرَ الْمُكْتَفٍ، فَأَيُّهَا أَذَى حَرَجَ عَنِ الْعَهْدِ ^(٤).

❦ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «وَجَاءَ مِنْ سَنَدٍ لَا يُضَحَّحُ بِهِ فِي حَدِيثِ أَبِي شَهَابٍ» قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ صَفَحَ هَذَا مِنْ مَعْنَى بَطْنِ «السَّهْبَةِ» لِأَنَّ هَذَا الْبَرَّ [١٦٨/٧]، وَ«بَيَانَ الْوَهْمِ وَالْإِبْهَامِ» لِأَنَّ الْفَتْحَ [١٣٥/٣]

(١) ينظر: «ديوان الأديب» للعلاوي [٢٢٤/١]

(٢) ينظر: «المصباح المنير» للصوفي [١٧٠/٢]، «تذكرة فري»

(٣) ينظر: «غريب الحديث» لأبي حنيفة [٣١٤/١].

(٤) مذهب الشافعي هو عدم التحية، ووجوب الكفارة عنه على سريته، وهي عن رقة مؤمنه، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام سبب مسكين، كما في كفارة لظهار وصحاح سوري يحدون عن الصوم إلى الإطعام؛ لكنه يطرأ «لهذه» في دفعه الإمام الشافعي «❦»

وَمَنْ جَامَعَ لِمَا دُونَ الْفَرْجِ فَأَنْزَلَ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ؛ لِوُجُودِ الْجَمَاعِ مَعْنَى
وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ؛ لِإِعْدَامِهِ صُورَةً.

وَلَيْسَ فِي إِفْسَادِ الصَّوْمِ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّ الْإِنْفَاطَارَ فِي رَمَضَانَ
أَبْلَغُ فِي الْجِنَايَةِ، فَلَا يُلْحَقُ غَيْرُهُ بِهِ.

عنه السيد

وَعَدْنَاهُ بِجِبِّ عَلَى التَّرْتِيبِ، كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ، فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْإِعْتِقَاقِ،
أَعْتَقَ وَإِلَّا صَامَ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَطْعَمَ

وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ أَبْصَرَ عَلَى مَا لَيْدٍ؛ لِأَنَّهُ يُجَوِّزُ الصَّوْمَ مُطْلَقًا، نَتَبَعَ أَوْ مَرَّقًا،
وَالْحَدِيثُ شَرْطٌ فِيهِ النَّتَائِجُ.

قوله: (وَمَنْ جَامَعَ لِمَا دُونَ الْفَرْجِ فَأَنْزَلَ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ)

أَرَادَ بِهِ: الْاسْتِعْمَالَ فِي قَعْدِ الْمَرْأَةِ، أَوْ فِي بَطْنِهَا، لَا اللَّوَاظَةَ؛ لِأَنَّ فِيهَا تَجِبُ
لِلْكَفَّارَةِ، وَقَدْ مَرَّ بِهِ. وَإِسْمَا وَجَتِ الْقَضَاءُ؛ لِوُجُودِ مَقْنَى الْجَمَاعِ بِالْإِسْرَافِ عَنِ الْمَقْنَى
بَشَهْوَةٍ، وَلَمْ تَجِبِ الْكَفَّارَةُ؛ لِعَدَمِ صُورَةِ الْجَمَاعِ، وَهُوَ إِيْلَاحُ الْفَرْجِ فِي الْفَرْجِ.

قوله: (لِأَنَّ الْإِنْفَاطَارَ فِي رَمَضَانَ أَتْلَغُ فِي [١٠٣ ١] الْجِنَايَةِ)، وَهَذَا لِأَنَّهُ يَلْتَزِمُ
هَهُنَا حُرْمَةَ الشَّهْرِ، (فَلَا يُلْحَقُ غَيْرُهُ بِهِ)، أَيُّ: غَيْرِ صَوْمِ رَمَضَانَ بِصَوْمِ رَمَضَانَ فِي
إِجْبَابِ الْكَفَّارَةِ، وَهَذَا بِجَلَالِ لِكَفَّارَةِ فِي لَحِجٍّ، حَيْثُ يَشْتَوِي فِيهِ الْفَرْصُ
وَالْقُلُّ؛ لِأَنَّ وَجُوبَهَا لِحُرْمَةِ الْعِبَادَةِ، وَهِيَ رَمَضَانُ، لِحُرْمَةِ الرَّمَانِ، لَا لِمَقْنَى
الْعِبَادَةِ، فَامْتَرَقَ صَوْمُ رَمَضَانَ وَغَيْرُهُ

= للبيهقي [١٦٧ ٣] والنجم بوجه في شرح المساجد بنصيري [٣٥١ ٣]

(١) مذهب مالك هو وجوب سبع في صوم الشهرين، فإن أضر في يوم عمدًا بطل جميع ما صامه
واسأله بطر في دفع الإمام مالك لاس تحلاب [١٨٤ ١] حاشية الصاوي عن
لشرح الصغير [٧١٣ ١] وحاشية القدي على شرح كفاية الطالب الرباني [٣١٤ ٢]

وَلَوْ أَقْطَرَ فِي أُذُنِهِ الْمَاءَ، أَوْ دَخَلَهُمَا لَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ؛ لِانْعِدَامِ الْمَعْنَى
وَالصُّورَةِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَدْخَلَهُ الدَّهْنُ.
وَإِنْ دَاوَى جَانِمَةً، أَوْ أَمَةً بِدَوَاءٍ يَصِلُ إِلَى حَوْصِهِ، أَوْ دِمَاعِهِ، أَقْطَرَ عِنْدَ
أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله.

قوله: (بإحدى العينين)

هذا المعنى، وَإِنْ كَانَ اللَّحْسُ بِعَيْنِهِ جُعِلَ حَقْمَةً

ثُمَّ وَجُوبُ الْقَضَاءِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ: لَوْصُولُ مَا فِيهِ صَلَاحُ الدَّبِّ إِلَى خَوْفِ
الرَّأْسِ، أَوْ إِلَى [١٣٠/٢] الْبَطْرِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِمَعْنَى الْعِطْرِ؛ لَكِنْ لَمْ تَحِبَّ
الْكُفَّارَةُ؛ لِعَدَمِ صُورَةِ الْعِطْرِ، وَهُوَ الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ مِنَ الْمُقَدَّرِ الْمُعْهُودِ. وَهُوَ الْقَمُّ.
قَوْلُهُ: (لِانْعِدَامِ الْمَعْنَى وَالصُّورَةِ).

وَأَرَادَ بِالْمَعْنَى: صَلَاحَ الدَّبِّ، وَهُوَ مَعْدُومٌ؛ لِأَنَّ الْحَاءَ الَّذِي يَدْخُلُ فِي الْأُذُنِ
يَصُرُّ وَلَا يَنْقَعُ.

وَأَرَادَ بِالصُّورَةِ: الْوُصُولُ إِلَى لَحْوٍ مِنَ الْمُقَدَّرِ الْمُعْهُودِ. وَهُوَ الْقَمُّ

قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا أَدْخَلَهُ الدَّهْنُ)

يعني: يَفْسُدُ صَوْمُهُ حَيْثُ؛ لَوْجُودِ صَلَاحِ الدَّبِّ، وَقَدْ مَرَّ بِهِ

قَوْلُهُ: (وَإِنْ دَاوَى جَانِمَةً أَوْ أَمَةً بِدَوَاءٍ يَصِلُ إِلَى حَوْصِهِ، أَوْ دِمَاعِهِ، أَقْطَرَ عِنْدَ
أَبِي حَنِيفَةَ).

وَالْجَانِمَةُ: هِيَ الطَّعْمَةُ الَّتِي تَشْبَعُ أَنْجُوفُ^(١) وَالْأَمَةُ الشَّعَّةُ الَّتِي تَشْبَعُ أَمَّ
الرَّأْسِ^(٢)

(١) يَطْرُقُ فِي عَرَبِ الْمَعْرَبِ الْمَطْرُزِي [ص ٩٦]

(٢) يَطْرُقُ فِي عَرَبِ الْحَبَشَةِ لَاسَ لِأَثِيرِ [١/٢٨٠ مَادِدُ أَمَم]

وَالَّذِي يَصِلُ هُوَ الرُّطْبُ. وَقَالَا. لَا يُعْطَرُ، لِعَدَمِ التَّيَقُّنِ بِالْوُصُولِ
لِانْصِمَامِ الْعَقْدِ مَرَّةً وَاتِّسَاعِهِ أُخْرَى، كَمَا فِي الْبَابِ مِنَ الدَّوَاءِ. وَلَهُ أَنْ رُطُوبَةُ
الدَّوَاءِ تُلَاقِي رُطُوبَةَ الْحِرَاحَةِ فَيَزْدَادُ مَيْلًا إِلَى الْأَسْفَلِ فَيَصِلُ إِلَى الْجَوْفِ،
بِخِلَافِ الْبَابِ لِأَنَّهُ يَنْشَفُ رُطُوبَةُ الْحِرَاحَةِ فَيَنْسَدُ فَمُهَا.

عنه السيد

اعْلَمْ: أَنَّ الدَّوَاءَ إِذَا كَانَ رَطْبًا، فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبَيْهِ. وَإِذَا
كَانَ يَابِسًا، لَا يَقْضَى صَوْمُهُ بِالْإِجْمَاعِ. كَذَا فِي «الْمَبْسُوطِ» وَ«الْكَافِي» لِلْحَاكِمِ
الشَّهِيدِ وَ«شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» وَ«نَحْوَةِ الْفُقَهَاءِ»^(١) وَغَيْرِهَا، هَذَا هُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ

قَالَ شُعْرُ الْأَثَمَةِ الشَّرْحِيُّ: فَرَّقَ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ بَيْنَ الرُّطْبِ وَالْيَابِسِ،
وَأَكْثَرُ مَشَايِخُنَا عَلَى أَنَّ الْعَبْرَةَ لِلْوُصُولِ، حَتَّى إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْبَابَ وَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ،
فَسَدَ الصَّوْمُ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ الرُّطْبَ لَمْ يَصِلْ، لَا يَقْضَى^(٢)

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْعَبَّاسِ الشَّاطِبِيُّ فِي كِتَابِ «الْأَجَاسِ»: لَا فَرْقَ بَيْنَ الرُّطْبِ
وَالْيَابِسِ إِذَا وَصَلَ إِلَى الْجَوْفِ بَطَرًا، وَإِذَا لَمْ يَصِلْ إِلَى الْجَوْفِ، لَمْ يُعْطَرَهُ.

ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا فَشَرَّ مُحَمَّدُ بْنُ شُعَايٍ فِي «تَفْسِيرِ» [١٣١/٢] «الْمُحَرَّرِ»، وَمِ
دَكَرَهُ فِي «الْأَصْلِ»^(٣) مُطْلَقًا فِي الرُّطْبِ أَنَّهُ يُعْطَرُهُ، فَهُوَ بَيِّنٌ عَلَى الْعَالِيَةِ؛ لِأَنَّهُ يَصِلُ
إِلَى الْجَوْفِ غَالِبًا.

ثُمَّ قَالَ: نَحْنُ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ فِي «تَفْسِيرِ الْمُحَرَّرِ»، وَقَالَ: رَوَى ابْنُ أَبِي
مَالٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: إِنْ كَانَ الرُّطْبُ يَصِلُ إِلَى جَوْفِهِ فَطَرَهُ.

(١) ينظر «نحوة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [٣٥٦/١]

(٢) ينظر «المبسوط» للسرخسي [٦٨/٣]

(٣) ينظر «الأصل» لمحمد بن الحسن [١٧٢/٢].

فصل في البين

وَلَمْ يُعَرَّفِ الْقُدُورِيُّ بَيْنَ الرُّطْبِ وَالْيَاسِ فِي كِتَابِ «التَّحْرِيمِ»، بَلْ حَقَّقَ
الْخِلَافَ فِيهِمَا جَمِيعًا بَيْنَ أَبِي حَبِيبَةَ وَمُصَاحِبَيْهِ.

لَهُمَا: أَنَّ الْوُصُولَ مَا تَحَقَّقَ؛ لَا بِإِسْخَامِ الْمَنْعِ مَرَّةً وَاتِّسَاعِهِ أُخْرَى، وَثَبَّتْ
سَلْمًا أَنَّ الْوُصُولَ تَحَقُّقٌ؛ لَكِنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ مِنَ الْمَنْعِ الْأَصْلِيِّ، وَالْمَنْعُ بِالْهُجُومِ هُوَ
الْوَاصِلُ إِلَى الْجَوْفِ مِنَ الْمَحَارِقِ الْمُعْتَادَةِ الَّتِي حَلَقَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي الْبَدَنِ،
وَالْجِرَاحَةُ لَيْسَتْ بِمَنْعٍ مُعْتَادٍ، فَلَمْ يَقْضَ بِهِ الصَّوْمُ، كَمَا إِذَا طَعِنَ بِرُمَحٍ وَوَصَلَ إِلَى
الْجَوْفِ سِنَانُهُ.

وَلَهُ: أَنَّ الْمُضْلِحَ لِلْبَدَنِ قَدْ وَصَلَ إِلَى جَوْفِ الصَّائِمِ فِي حَالِ الذِّكْرِ؛ فَيَجِبُ
عَلَيْهِ الْقَضَاءُ؛ لَكِنْ لَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ؛ لِعَدَمِ صُورَةِ الْبَطَرِ.

وَمَسَانَةُ الطَّعْنِ بِالرُّمَحِ مَمْنُوعَةٌ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ «الْأَجَلِسِ» نَقَلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
مُقَاتِلٍ: لَوْ طَعِنَ الصَّائِمُ بِالرُّمَحِ وَعَلَيْهِ سِنَانُهُ، فَأَخْرَجَهُ وَبَقِيَ الرُّحُ^(١) فِي جَوْفِهِ؛
فَطَرَهُ، وَإِنْ جَدَّ بِهِ مَعَ [٢٠١ ط] الرُّمَحِ، أَوْ أَخْرَجَهُ مَعَ الرُّمَحِ؛ لَا يَقْطُرُهُ.

وَقَالَ صَاحِبُ «النَّحْمَةِ»: إِمَّا لَمْ يَقْضَ صَوْمُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَفِرْ فِي مَحَلِّ
الطَّعَامِ، وَلِهَذَا قَالُوا: إِنْ مَرَّ ابْتَدَعَ لَحْمًا مَرْبُوطًا عَلَى حَبِطٍ، ثُمَّ اسْتَرَغَهُ مِنْ سَاعَتِهِ؛
لَا يَقْضَ صَوْمُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَفِرْ فِي مَحَلِّهِ، حَتَّى يَقْتُلَ^(٢)، عَمَّنْهُ فِي دَفْعِ
الْجُوعِ^(٣).

وَالْجَوَابُ عَمَّا قَالَا أَنَّ الْوُصُولَ مَا تَحَقَّقَ، مَقُولُ لَا نُسَمُّ؛ لِأَنَّ الْوُصُولَ هُوَ

(١) الرُّحُ - بِهَاسَمٍ - السَّيْفُ الَّذِي فِي أَسْفَلِ الرُّمَحِ، وَحِصَّةٌ بِرِجْلٍ، مِثْلُ رُمَحٍ وَرِمَاحٍ بِطَرِ
«الْمَصْبَحِ الْمُسَبِّرِ» لِلْمَعْرُوفِيِّ [٢٥١ ط] مَادَّةُ رَحِمَ

(٢) يَطْرُ «نَحْمَةُ الْعَمَاءِ» لِعَلَاءِ الدِّينِ السَّرَفُودِيِّ [٢٥٥ ط]

وَوَقَعَ جَنْدُ أَبِي حَبِيبَةَ عليه السلام أَنَّ الْمَثَانَةَ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ، وَالنُّؤْلُ بَتَرْتِخٍ مَنَّهُ
مِنَهُ وَهَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ الْغَفَةِ.

• • • • •

وَصَلَ إِلَى الْمَثَانَةِ، أَمَّا مَا دَامَ فِي قِصَّةِ الذِّكْرِ، فَلَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ بِالْإِتْمَاعِ

وَنَكَلَّمَ الْمَشَابِيحُ فِي الْإِفْطَارِ فِي قُبُلِ النِّسَاءِ، مِنْهُمْ مَنْ قَالَ عَلَى الْجِلَابِ
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَفْسُدُ بِهَا حِلَابٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ^(١)

وَجَهْ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ وَصَلَ الْمُعْدِي إِلَى الْجَوْفِ مِنْ مَنَعِدِ أَصْلِي^(٢)
فَيَفْسُدُ الصَّوْمُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَنَعْدُ لَمْ يَخْرُجِ النَّؤْلُ [١٠٠٠]، أَوْ لِمَثَانَةِ جَوْفٍ فِي
نَفْسِهَا، فَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَصِلَ مَهَا إِلَى الْجَوْفِ كَالْمَنَعِ.

وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ - عَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ -: أَنَّ الْمَثَانَةَ لَا مَنَعْدَ مِثْلِهَا إِلَى
الْجَوْفِ، فَلَوْ كَانَ الْمَنَعْدُ لَخَصِلَ الْوُصُولُ دَفْعَةً وَاحِدَةً، فَصَارَتِ الْمَثَانَةُ كظَاهِرِ
الْبَدَنِ، وَوُصُولُ النَّؤْلِ مِنَ الْمَعِدَةِ إِلَى الْمَثَانَةِ بِطَرِيقِ التَّرْشِيعِ، كَمَا أَنَّ تَمَعُّقَ الْقَبْرِ
يَخْرُجُ مِنَ الْعَيْنِ بِطَرِيقِ التَّرْشِيعِ، ثُمَّ الْإِفْطَارُ فِي الْقَبْرِ لَا يَفْسِدُ الصَّوْمَ، فَكَذَا
الْإِفْطَارُ فِي الْمَثَانَةِ.

وَأَمَّا تَوَقُّفُ مُحَمَّدٍ عَلَى رِوَايَةِ أَبِي سَعَادَةَ: لِأَنَّهُ شَكَّ^(٣) فِي أَنَّ الْمَنَعْدَ مِنَ
الْمَثَانَةِ إِلَى الْمَعِدَةِ قَائِمٌ أَمْ لَا.

قَوْلُهُ: (الْمَثَانَةُ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ)، أَيِ بَيْنِ الْإِخْبَرِ وَالْجَوْفِ فَاصِلٌ.

قَوْلُهُ: (وَالنُّؤْلُ بَتَرْتِخٍ مَنَّهُ) حَوَاتُ لَفْظُهُ (يَخْرُجُ النَّؤْلُ)^(٤).

قَوْلُهُ (وَهَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ الْغَفَةِ)

(١) ينظر «خلاصة المناوي» للبخاري [٥٠/١]

(٢) وقع بالأصل: «أصل»، والمثبت من «أصل»، «أصل»، «أصل»، «أصل»، «أصل».

(٣) وقع في الأصل: «لأنه لا شك»، ونسب من «أصل»، «أصل»، «أصل»، «أصل»، «أصل».

(٤) في «الهداية»: «يخرج من سواه» ينظر «الهداية» للعزيميني [١٢٣/١]

وَمَنْ ذَاقَ شَيْئًا بِقَمِهِ، لَمْ يُفْطَرْ؛ لِعَدَمِ الْفُطْرِ صُورَةً وَمَعْنَى، وَيُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ تَغْرِيصِ الصَّوْمِ عَلَى الْفَسَادِ.

وَيُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَنْضَعَ لِحْيَتَهَا الطَّعَامَ إِذَا كَانَ لَهَا مَتَهُ بُدٌّ،

عنه بشر

بمعني: أن معرفة المنع من المثانة إلى الخوف، هل هو حاصل أم لا؟ يتعلق بالطب لا بالعقود؟ ولهذا اضطرت قول محمد فيه

قوله: (وَمَنْ ذَاقَ شَيْئًا بِقَمِهِ، لَمْ يُفْطَرْ).

الدُّوقُ: معرفة الشيء بقيه من غير إدخال عينه في حلقه. وإنما لا يُفْطَرُ الدُّوقُ بِالْقَمِ، لابتعاد الفطر صورة ومعنى.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلِأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَى الْخَوْفِ شَيْءٌ مِنَ الْمَنْعِ الْمَعْنُودِ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلِأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَى الْبَدَنِ مَا يُضْلِحُهُ؛ لَكَنَّهُ يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمُرُ [مِنْ] (١) أَنْ يَصِلَ إِلَى جَوْفِهِ؛ وَلِأَنَّهُ عَرَضُ الصَّوْمِ عَلَى الْفَسَادِ بِسَبِيلِ التَّشْيِيبِ.

وقد صحت الرواية في «الصحيح البخاري»: عَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [١٠٤٣٢] يَقُولُ: «الْحَلَالُ بَيْنَ، وَالْحَرَامُ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ، فَمَنْ تَرَكَ مَا شَكَّ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ، كَانَ لِمَا اسْتَكَانَ أَثَرُكَ، وَمَنْ اجْتَرَأَ عَلَى مَا يَشْكُ فِيهِ مِنَ الْإِثْمِ، أَوْشَكَ أَنْ يُوَاقِعَ مَا اسْتَكَانَ، وَالْمَعَاصِي حِمَى اللَّهِ، مَنْ يَزْنِغْ حَتَّى يُوَاقِعَ يُوَاقِعُهُ» (٢).

قوله: (مَتَهُ بُدٌّ)، أي: من النضج.

(١) ما بين المقلوبتين زيادة من: ف، هـ، و، ذ، ر، ز، د، ذ، هـ، و، د.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب البيع باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات [رقم ١٩٤٦]،

ومسلم في كتاب المساقاة باب أحد الحلال وبرز الشبهات [رقم ١٥٩٩]، من حديث الثعمان

بن بشير رحمه الله، واللفظ للبخاري

لِمَا بَيَّنَّا.

وَلَا بَأْسَ إِذَا لَمْ تَحِذْ مِنْهُ بَدْءًا، صِيَانَةً لِلْوَلَدِ، أَلَّا تَرَى أَنَّ لَهَا أَنْ تَفْطُرَ إِذَا خَافَتْ عَلَى الْوَلَدِ.

وَمَضْغُ الْعِلْكَ لَا يَفْطُرُ الصَّائِمَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَى جَوْهِهِ. وَقِيلَ.

قَوْلُهُ: (لِمَا بَيَّنَّا) إشارة إلى قوله: (لِمَا يَجِبُ مِنَ تَعْرِيفِ الصَّوْمِ عَلَى الْفَسَادِ).

قَوْلُهُ: (وَمَضْغُ الْعِلْكَ^(١)) لَا يَفْطُرُ الصَّائِمَ.

وَأَمَّا لَمْ يُفْطَرْ لِعَدَمِ وُصُولِهِ إِلَى [١٠٧/٢] الْخَوْبِ، كَمَا يُكْرَهُ، لِعَرَضِ الصَّوْمِ عَلَى الْفَسَادِ، أَوْ لثَهْمَةِ الْفَطْرِ، أَوْ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ أَنْ يَصِلَ بِهِ إِلَى الْخَوْبِ شَيْءٌ، وَلَا فَرْقَ فِي طَاهِرِ الرِّوَايَةِ عَنْ أَصْحَابِنَا بَيْنَ عِلْكَ وَجِلْكَ

وَقَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ: قَدْ قِيلَ بِهِ أَرَادَ بِهِ مُحَمَّدٌ إِذَا عَلِكَ مَرَّةً، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ لَمْ يُعْلِكَ فَيَنْبَغِي أَنْ يَقْصِي؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ أَنْ يَدْخُلَ فِي جَوْهِهِ مَرَّةً، وَإِنْ كَانَ أَسْوَدَ^(٢) قَالُوا: يَنْبَغِي أَنْ يَقْصِي وَإِنْ كَانَ مَعْلُوكًا؛ لِأَنَّهُ قَتَعَتْ لَا يُؤْمَرُ أَنْ يَدْخُلَ بِهِ فِي الْجَوْبِ شَيْءٌ^(٣).

ثُمَّ قَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ: وَعَمُومٌ هَذَا - أَيُّ عَمُومٌ مَا قَالَهُ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» - إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ الْعِلْكَ لِعَبْرِ الصَّائِمِ؛ وَلَكِنْ يُنْتَحَتُ لِلرَّحَالِ تَرْكُهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ فِي قَبْلِهِ بَحْرٌ^(٤).

(١) الْعِلْكَ صِرَتْ مِنْ صَنِيعِ الشَّجَرِ، كَمَا بَانَ بِمَضْغِ مَلَابُوبٍ، وَالْمَضْغُ عُلُوكٌ وَأَغْلَاكٌ يَطْرُقُ السَّادِ الْعَرَبِ لَا يَرَى مَطْوَرٌ [١٠٧/٢] مَعَهُ عِلْكَ

(٢) لِأَنَّ الْأَسْوَدَ بَدُونٌ وَيَصِلُ إِلَى حَوْضِهِ مِنْ شَيْءٍ، وَإِذَا كَانَ أَيْمَنَ مَقَامًا لَا يَصْرُدُ يَطْرُقُ «بَابُهُ» شَرْحُ الْهِدَايَةِ لِلْمُصْبِي [١٠٨/٤]

(٣) يَطْرُقُ «شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» لِمَرْدَوِيِّ [١٠٧/٢] مَحْضُوطٌ مَكْتَبَةٌ حَرَّفَ اللَّهُ بِرُومٍ ٦٦٦

(٤) يَقَالُ بَحْرٌ أَيْمَنُ بَحْرًا، إِذَا آتَتْ رِيحُهُ، فَتَذْكُرُ الْبَحْرَ وَالْأَيْمَنُ بَحْرًا، يَطْرُقُ «الْمَصْبَاحُ الصَّغِيرُ»

إِذَا لَمْ يَكُنْ مُلْتَمِعًا يُفْسِدُ؛ لِأَنَّهُ يَصِلُ إِلَيْهِ بَعْضُ أَجْرَانِهِ، وَقِيلَ: إِذَا كَانَ أَسْوَدَ يُفْسِدُ وَإِنْ كَانَ مُلْتَمِعًا؛ لِأَنَّهُ يَتَحَتُّ.

إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلصَّائِمِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّغْرِيصِ عَلَى الْفَسَادِ، وَلِأَنَّهُ يَتَّهَمُ بِالْإِفْطَارِ

وَلَا يُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ صَائِمَةً؛ لِقِيَامِهِ مَقَامِ السَّوَالِكِ فِي حَقِّهِنَّ.

وَيُكْرَهُ لِلرَّجَالِ عَنِ مَا قِيلَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ عِلَّةٍ. وَقِيلَ: لَا يُسْتَحَبُّ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالنِّسَاءِ.

وَلَا بَأْسٌ بِالْكُخْلِ وَذَهْنِ الشَّارِبِ؛ لِأَنَّهُ تَوْعُّ اِزْتِمَاقٍ وَهُوَ لَيْسَ مِنْ مَحْظُورَاتِ الصَّوْمِ، وَقَدْ نَدَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْإِكْتِحَالِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَإِلَى الصَّوْمِ فِيهِ.

هَذِهِ الْبَيَانُ

قوله: (إِذَا لَمْ يَكُنْ مُلْتَمِعًا).

أَرَادَ بِهِ: إِذَا لَمْ يَكُنْ مُصْلِحًا بِالْمَضْغِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَضَغَ مَرَّةً يَكُونُ مُصْلِحًا لَا يَتَحَتُّ مِنْ شَيْءٍ.

قوله: (لِقِيَامِهِ مَقَامِ السَّوَالِكِ فِي حَقِّهِنَّ)، أَي: لِقِيَامِ الْعِلْكِ فِي حَقِّ النِّسَاءِ مَقَامِ السَّوَالِكِ فِي حَقِّ الرِّجَالِ؛ لِضَعْفِ أَسَائِهِنَّ

قوله: (وَلَا بَأْسٌ بِالْكُخْلِ [١٣٣: ٢] وَذَهْنِ الشَّارِبِ).

الرُّوَايَةُ: بَفَتْحِ الْكَافِ وَالذَّالِ^(١)، وَهِيَ مُصْدَرَاةٌ، وَإِذَا أُريدَ الْأَسْمُ: يَصُمُّ.

وَمَسْأَلَةُ الْإِكْتِحَالِ وَالْأَذْهَانِ مَرَّتْ فِي أَوَائِلِ هَذَا الْبَابِ مَشْرُوحَةً.

= للعبودي [٣٧/١] مادة: بهر.

(١) يعني كلف الكخل، وodal السخر.

وَلَا بِأَسْ بِالْاِكْتِحَالِ لِلرُّجَالِ إِذَا قَصَدَ بِهِ ، ذُنُوبَ الرِّيَّةِ .

وَيُسْتَحْسَنُ ذَهْرُ الشَّارِبِ ؛ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ قَصْدِهِ الرِّيَّةُ ؛ لِأَنَّهُ يَفْعَلُ عَمَلُ
الْخِصَابِ وَلَا يُفْعَلُ لِتَطْوِيلِ اللَّحْيَةِ ؛ إِذَا كَانَتْ بِقَنْدَرِ الْمُسُونِ ، وَهُوَ الْقَبْصَةُ

﴿ مَعْبُودٌ ﴾

قَوْلُهُ : (وَلَا بِأَسْ بِالْاِكْتِحَالِ لِلرُّجَالِ إِذَا قَصَدَ بِهِ ^(١) ، ذُنُوبَ الرِّيَّةِ)

يعني ، أَنَّ اِكْتِحَالَ الرَّجُلِ بِالْكُخْلِ الْأَسْوَدِ مَسَاحٌ ، إِذَا كَانَ قَصْدُهُ التَّشَاوِي ، فَأَمَّا
الرِّيَّةُ فَلَا .

قَوْلُهُ : (وَيُسْتَحْسَنُ ذَهْرُ الشَّارِبِ ؛ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ قَصْدِهِ الرِّيَّةُ) .

قَالَ فَحَرُّ الْإِسْلَامِ : أَصْلُ ذَلِكَ أَنَّ الصَّوْمَ كَفٌّ عَنِ الشَّهَوَاتِ ، وَلَيْسَ فِي ذَهْرِ
الشَّارِبِ شَهْوَةٌ لَا صُورَةٌ وَلَا مَعْنَى ، فَلَمْ يَكُنْ مَحْظُورًا بِالصَّوْمِ ، وَلَيْسَ يَحْرُمُ بِالصَّوْمِ
الْاِرْتِصَاقُ ، وَلَا يَجِبُ بِهِ الشَّعْثُ ^(٢) ، بِخِلَافِ الْإِحْرَامِ ؛ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ بِهِ ذَهْرُ الشَّارِبِ .
وَقَدْ دَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ يُسْتَحْسَنُ ذَهْرُ شَعْرِ الْوَجْهِ ، وَبَدَنُكَ حَاضِرَ الشَّعْثِ عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^(٣) ، وَأَنَّهُ يَفْعَلُ عَمَلُ الْخِصَابِ ^(٤) .

قَوْلُهُ : (وَلَا يُفْعَلُ لِتَطْوِيلِ اللَّحْيَةِ ؛ إِذَا كَانَتْ بِقَنْدَرِ الْمُسُونِ . وَهُوَ الْقَبْصَةُ) .

وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سَه» يَشَادُهُ إِلَى مَرْوَانَ قَالَ : «رَأَيْتُ

(١) فِي «الْهَدْيَةِ» : «إِذَا قَصَدَ بِهِ التَّشَاوِي» . يَنْظُرُ : «الْهَدَايَةُ لِلْمَرْجِعِ» [١٢٣/١]

(٢) الشَّعْثُ : انْتِشَارُ الشَّعْرِ وَتَمَيُّزُهُ لِقَبْلِهِ الشَّعْرُ . يَنْظُرُ : «الْمَعْرَبُ فِي تَرْبِيعِ الْمَعْرَبِ» بِمُطَوَّرٍ [ص ٢٥١]

(٣) السُّنَّةُ فِي حَاضِرِ بَاسْمِهَا ذَهْرُ شَعْرِ الْوَجْهِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا
عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ : «كُلُّ الرَّيْبِ وَادَهُو» . فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ عِبَادَةٌ أَخْرَجَهَا التِّرْمِذِيُّ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

[رَمَح ١٨٥١]

(٤) يَنْظُرُ : «شَرْحُ الْحَاضِرِ الصَّغِيرِ» لِتِرْمِذِي [٥٩] مَحْظُورٌ مَكْنَاهُ جَارُ اللَّهِ رَمَح ٦٦٢

وَلَا تَأْسُ بِالسَّوَالِكِ الرَّطْبِ بِالْعِدَاةِ وَالْعَشِيِّ

عبد النبي

ابن عمر يَقْصُرُ عَلَى لَحْيِهِ، فَيَقْطَعُ مَا رَأَى عَلَى الْكَفِّ^(١). ذكره في كتاب الصوم في باب: القول عند الإفطار

وَذَكَرَ مُحَمَّدٌ فِي آخِرِ كِتَابِ «الْأَثَارِ» أَحْبَبَنَا أَبُو حَنِيمَةَ عَنِ الْهَيْثَمِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَانَ يَقْصُرُ عَلَى لَحْيِهِ، ثُمَّ يَقْصُرُ مَا تَحْتَ الْقُصَّةِ»^(٢)

قوله: (وَلَا تَأْسُ بِالسَّوَالِكِ الرَّطْبِ بِالْعِدَاةِ وَالْعَشِيِّ)

اعْلَمْ: أَنَّ اسْتِعْمَالَ السَّوَالِكِ لِلصَّائِمِ رَطْبًا كَانَ [١٣٣/٢ م] أَوْ يَابِسًا، مَبْلُولًا بِالنَّعَاءِ أَوْ غَيْرَ مَبْلُولٍ، أَوَّلَ النَّهَارِ أَوْ آخِرَهُ، يَجُوزُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُكْرَهُ آخِرَ النَّهَارِ^(٣).

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يُكْرَهُ إِذَا كَانَ مَبْلُولًا بِالنَّعَاءِ كَذَا فِي «الشَّحْفَةِ»^(٤)، وَ«الْإِيضَاحِ»^(٥).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام / باب القول عند الإفطار [رقم / ٢٣٥٧] ، والنسائي في «السنن الكبرى» في كتاب الصيام ما يقول إذا أضر [رقم / ٣٢٢٩] ، والدارقطني في «سننه» [١٨٥/٢] ، والحاكم في «المستدرک» [٥٨٤/١] ، من طريق الحسين بن واقد، حَدَّثَنَا غَزْوَانُ بْنُ ضَلِيمٍ الْمُقَفَّعُ، قَالَ رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ

قال الدارقطني «تَمَرَّدَ بِهِ الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ وَإِسْنَادُهُ خَسِرٌ»، وقال لحاكم «هذا حديث صحيح غنى شَرِّهُ الشُّيْخَانِ»

(٢) أخرجه أبو يوسف في «الآثار» [ص ٢٣٤] ، ومحمد بن الحسن في «الآثار» [٧٦٦/٢] ، من طريق أبي حنيفة، عَنِ الْهَيْثَمِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

(٣) ينظر «الحاوي الكبير» لسماوردي [٤٦٧، ٣] ، والنسائي في «المعجم الشافعي» للشيرازي [ص ١٤] ، والوسيط في المنهاج للبرالي [٥٣٧/٢]

(٤) ينظر «محفة الفقهاء» بملاء الدين السمرقندي [٣٦٧ ١]

(٥) ينظر «الإيضاح في شرح التجريد» للكرمانى [٩٣]

غاية التمام

وَجْهٌ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: مَا رَوَى فِي «الصَّحِيحِ» الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَعَلَّوْا فَمِنَ الصَّائِمِ أَطْيَبُ مِنْ رِيحِ الْبَنَتِ»^(١)
فَمِنْ تَحْوِيزِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَحْزَرَ النَّهَارَ بِلَزْمِ (إِزَالَةِ الْأَثَرِ الْمَخْتُونِ)، فَتَكْرَرُ، فَاشْه
إِزَالَةُ دَمِ الشَّهَادَةِ.

وَلَنَا: مَا رَوَى فِي «السنن» مُسْنَدًا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ
قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ، مَا لَا أَعُدُّ، وَلَا أَخْصِي»^(٢). وَرَوَاهُ
أَيْضًا فِي «الصَّحِيحِ» عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٣).

وَرَوَى فِي «الصَّحِيحِ» الْبُخَارِيُّ^(٤) عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «السَّوَاكُ
مَطَهْرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ»^(٥).

(١) أخرجه البخاري في كتاب النكاح باب ما يذكر في المنك [رقم ٥٥٨٣]. وحسنه في كتاب
الصيام / باب فضل الصيام [رقم ١١٥١]، من حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) علقه البخاري [٦٨٢/٢]، ووصفه أبو داود في كتاب الصيام باب السواك خصلته [رقم
٢٣٦٤]، والترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في السواك خصلته [رقم
٧٢٥]، وأحمد في المسند [٤٤٥٣]، وعبد البر في مصنفه [رقم ٧٤٢٩]، والدارقطني
في مسنده [٢٠٢/٢]، من حديث عامر بن ربيعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال الترمذي: «حديث عامر بن ربيعة حديث حسن» وقال بن حبان: «رواه أبو داود وغيره» ورواه
حسنه يطره مصنف الزاوية لفرعهم [٤٥٩٢]، وهذا الحديث بحسنه لا بن حبان [١٥٢١]

(٣) لم يروه البخاري في «صحيحه»، وإنما علقه كما مضى، وبرويته عند إعلانه معنى الاتصال،
بإطلاق النطق، والمزج لا بجماد في حد، وهو خلاف صحيح الشافعيين

(٤) بل لم يروه (لا معلقاً، فيسمى التقييد)

(٥) علقه البخاري [٦٨٢/٢]، ووصفه ابن أبي شيبة في كتاب الطهارة باب السواك [رقم
٥]، وأحمد في مسنده [٤٧٦]، وابن أبي شيبة [رقم ١٧٩٢]، والدارقطني في مسنده [رقم
٦٨٤]، وابن حريز في «صحيحه» [رقم ١٣٥]، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

عنه

وفيه أيضاً^(١): عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ»^(٢).

فقد إطلق الحديث على جوار الاستينابك مطلقاً، لأنه [٢٠٧/١] لم يخص الصائمت من غيره، ولا العذاة من العشي، ولا غير المبلول من المبلول.

وروى الشيخ أبو بكر الجصاص الرازي في «شرح مختصر الطحاوي»^(٣):
عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «مِنْ خَيْرِ خِصَالِ الصَّائِمِ السَّوَاكُ»^(٤).

ولأنه طهارة، فحادث كالمضمضة؛ ولأن السواك من سنن الإسلام، فلا يجوز تفهه بالرأي، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَنْتَلَىٰ بُرْجُمَرْدَهُ يُكَلِّمُهُ يَكُونُ [١٣٤/٢] فَأَتَتْهُ﴾ [البقرة: ١٢٤] وهي عشر خصال.

= قال النووي «حدث حسن» وقال ابن الملق «هو حديث صحيح من غير شك ولا مزية»

ينظر «حلاصة الأحكام» للنووي [٨٥/١]، و«بدر المير» لابن الملق [٦٨٧/١].

(١) يعني: مطلقاً، ويسمي التقييد.

(٢) حلقه البخاري [٦٨٢/٢]، ورواه الباقون في «النس الكبري» في كتاب الصيام/ السواك للصائمت

بالعداء [رقم ٣٠٣٤]، وأحمد في «المسند» [٤٦٠/٢]، وعبد الرزاق في «مسنده» [رقم ٢١٠٧]،

وهو لم يثبت [رقم ١٧٨٧]، وابن حزم في «مصحفه» [رقم ١٤١]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

قال ابن الملق «هذا الحديث صحيح» ينظر «بدر المير» لابن الملق [٧١٦/١]

(٣) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للمصنف [٤٥٩/٢]

(٤) أخرجه ابن ماجه في كتاب الصيام باب ما جاء في سواك وانكسر للصائم [رقم ١٦٧٧]،

وبدر صفي في «مسند» [٢٠٣/٢]، والطبراني في «المعجم الأوسط» [٨/رقم ٨٤٢٠]،

والبيهقي في «النس الكبري» [رقم ٨١١٠]، من حديث عائشة رضي الله عنها

قال ابن حجر «هو صحيح»، وقال البوصيري «هذا إسناد صحيح» ينظر «مصحح الرخاوي»

رواه ابن ماجه «لبوصيري» [٦٦/٢]، و«المعجم الكبير» لابن حجر [١٧٠/١]

لِقَوْلِهِ **﴿﴾**: «حَبِيزٌ حَلَالُ الصَّائِمِ السَّوَاكِ مِنْ غَيْرِ فَضْلِ» وَقَالَ الشَّافِعِيُّ:
يُكْرَهُ بِالْعَبَسِيِّ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِزَالَةَ الْأَثَرِ الْمَحْمُودِ وَهُوَ الْخُلُوفُ فَتَنَابَذَ دَمَ الشَّهِيدِ
قُلْنَا: هُوَ أَثَرُ الْعِبَادَةِ وَاللَّائِقُ بِهِ الْإِحْقَاءُ، بِجَلَابِ دَمِ الشَّهِيدِ لِأَنَّهُ أَثَرُ الْعُتْمِ

قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ»: «حَمَسٌ فِي الرَّأْسِ الْفَرْقُ (١)، وَفُشُّ الشَّرِبِ،
وَالسَّوَاكُ، وَالْمُضْمَضَةُ، وَالْإِسْتِشْقَاقُ، وَحَمَسٌ فِي الدِّدِ لِحَدِّهِ، وَالِاسْتِجْدَادُ،
وَالِاسْتِجَاءُ، وَتَقْلِيمُ الْأَطْعَامِ، وَتَتَبُّ الْإِيطَةِ (٢)»

أَمَّا قَوْلُهُ: (فِيهِ إِزَالَةُ الْأَثَرِ الْمَحْمُودِ).

مَحْرُجٌ لَا تُسَلِّمُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْخُلُوفَ إِنَّمَا يَكُونُ مِنَ الْحَرَجِ، وَالِاسْتِشْقَاقُ يَرِيدُ
فِي هَذَا الْمَعْنَى.

وَقِيَّاسُهُ عَلَى دَمِ الشَّهِيدِ صَعِيفٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَثَرُ الْعُتْمِ، فَاللَّائِقُ بِهِ الْجَهْدُ، قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى: «لَا يَجِبُ اللَّهُ الْجَهْدَ بِالسُّوءِ مِنْ تَقْوَى إِلَّا مَنْ ظَهَرَ» (٣) وَهَذَا
أَثَرُ الْعِبَادَةِ، فَاللَّائِقُ بِهِ الْإِحْقَاءُ.

قَوْلُهُ: («حَبِيزٌ حَلَالُ الصَّائِمِ السَّوَاكِ»)

الْجَلَالُ: جَمْعُ الْحَلَةِ وَهِيَ الْحَصْلَةُ (٤)

قَوْلُهُ (مِنْ غَيْرِ فَضْلٍ). يَعْنِي أَنَّ الْحَدِيثَ مُصَنَّفٌ، ثُمَّ يَفْصَلُ فِيهِ بَيْنَ حَالِهِ
وَحَالِهِ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْخُلُوفُ)، أَيِ الْأَثَرِ الْمَحْمُودِ هُوَ الْخُلُوفُ، وَهُوَ مَصْنَعُ الْحَاءِ

(١) الْفَرْقُ هُوَ الطَّرِيقُ فِي شَرِّ الرَّأْسِ بِعَرَبِ: حَرْفُ الْعُرُوسِ، يَنْزِيهِ [٢٦ - ٢٨٠ مَدَّةُ هَرَو]

(٢) يَنْظُرُ «الْكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ [١٨٤/١]

(٣) يَنْظُرُ «الْمَصْبَاحُ الْمَبِينُ» لِلْيَوْمِيِّ [١٨٠/١]

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الرُّطْبِ الْأَخْضَرِ، وَبَيْنَ الْمَبْلُولِ، لِمَا رَوَيْنَا.

في الحديث

لا غير.

قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْحَطَّائِيُّ فِي «شرح غريب الحديث»: «إِنَّ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ: يَفْتَحُ الْحَاءُ. وَإِنَّمَا هُوَ حُلُوفٌ مَصْمُومٌ الْحَاءُ، مَصْدَرٌ خَلَفَ فَمُّهُ يَحْلُفُ حُلُوفًا، إِذَا تَعَبَّرَ. فَأَمَّا الْحُلُوفُ يَفْتَحُ الْحَاءُ، فَهُوَ الَّذِي يَعِدُّ ثُمَّ يُحْلِفُ» (١).

قَوْلُهُ: (وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الرُّطْبِ الْأَخْضَرِ وَبَيْنَ الْمَبْلُولِ)، وَهُوَ نَقْيٌ لِقَوْلِ أَبِي يُوسُفَ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ.

وَأَرَادَ بِالرُّطْبِ: الْحَبَّ الْأَخْضَرَ.

قَوْلُهُ: (لِمَا رَوَيْنَا)، أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ: «خَيْرٌ خِلَالِ الصَّائِمِ السَّوَالِكُ» (٢).



(١) ينظر «غريب الحديث» للمحطبي [٢٣٩/٣ - ٢٤٠]

(٢) مضمي تحريجه.

فصل

وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا فِي رَمَضَانَ، فَخَافَ إِنْ صَامَ أَرَادَ مَرَضَهُ، أَفْطَرَ وَقَصَى
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يُفْطَرُ، هُوَ يُعْتَرِ خَوْفُ الْهَلَاكِ أَوْ قَوَاتُ الْغَضْرِ . .

❦ طيبة البدر ❦

فصل

قَوْلُهُ: (وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا فِي رَمَضَانَ، فَخَافَ إِنْ صَامَ أَرَادَ مَرَضَهُ، أَفْطَرَ وَقَصَى).

اعْلَمْ: أَنَّ الْمَرَضَ مَعْنَى يَرُودُ بِخُلُوقِهِ فِي بَدَنِ الْخَلْقِ اعْتِدَالُ الطَّائِعِ الْأَرْبَعِ.

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّ الْمَرَضَ الْمُبِينِ لِلْإِفْطَارِ اخْتَلَمُوا فِيهِ، فَقَالَ عُلَمَاؤُنَا **رحمهم الله**: هُوَ الْمَرَضُ الَّذِي يَخَافُ مِنْهُ الْمَوْتُ، أَوْ رِيَادَةُ الْعِلَّةِ، مِثْلُ أَنْ يَرْدَادَ عَنْهُ وَخَمًا، أَوْ يَرْدَادَ حُمَاهُ شِدَّةً^(١).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ^(٢): لَا يُفْطَرُ إِلَّا إِذَا حَافَ الْهَلَاكُ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ عَلَى عُضْوِهِ^(٣).
وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُهُ الرَّمْدُ لَشَدِيدٍ، وَالصَّدَاعُ الْمُعِيرُ، وَلَيْسَ بِهِ
مَرَضٌ يُضْجِعُهُ، فَقَالَ: إِنْ هُوَ فِي سَعَةِ مِنَ الْإِفْطَارِ^(٤).

(١) ينظر «مختصر الطحاوي» [ص ٥٥]، «فتاوى النوار» [ص ٩٦]، «مجموع الفتاوى» [٣٥٨/١]،
«هدايت الصائغ» [٢٤٥/٢]، «المحيط البرهاني» [٣٥٩/٣]، «شرح مجمع البحرين» [١٣١٤/٢]،
«الغاية» [٣٥٠/٢]، «فتح القدير» [٣٥١/٢]

(٢) ينظر «روضة الطالبين» لنووي [٣٦٩/٢] و«النعم الوالح» في شرح المسحاح للشيبوري [٣٢٨/٣]

(٣) وقع بالأصل: «عضوه»، والمثبت من: «الف»، «الز»، «و»، «ر»، «ذ»، «و»، «م».

(٤) ينظر «النوار» و«ريادت» على ما في «بدر» من غيرها من الألفاظ لا من أي ريد القيرواني

[١١] فَيُجْعَلُ نَفْسُهُ غُذْرًا بِخِلَافِ الْمَرَضِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَحِفُّ بِالصَّوْمِ فَتَشْرُطُ كَوْنُهُ مُفْصِيًا إِلَى الْحَرَجِ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : الْمَطْرُ أَفْضَلُ ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَّامُ فِي السَّفَرِ» .

— مدد —

يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، أَوْ كَفَّهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ ، مَا فِينَا صَائِمٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدَ اللَّهِ بَنُ رِوَاحَةٍ .

فَعَلِمَ أَنَّ الصَّوْمَ أَصْلٌ ؛ لِأَنَّهُ اخْتِيَارُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلِأَنَّ الصَّوْمَ عَمَلٌ بِالتَّعَزُّيَةِ ، وَالْإِفْطَارُ رُخْصَةٌ ، فَالْعَمَلُ بِالْعَرِيقَةِ أَوْلَى مَعَ اعْتِقَادِ الرُّخْصَةِ ، كَمَا فِي غَسْلِ الرَّحْلِ مَعَ الْمَسْحِ ، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ الْقَصْرُ فِي الصَّلَاةِ ؛ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِكْمَالِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ رُخْصَةٌ بِمَقَاطِئِ ، وَهَذَا رُخْصَةٌ تَرْيِيهِ ، وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ فِي «شَرْحِ الْأَصُولِ» (١) .

وَمَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ : فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَيْنَا أَصْلًا ؛ لِأَنَّا نَقُولُ بِمُوجِبِهِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ فِي حَقِّ مَنْ لَحِقَهُ الْمَشَقَّةُ .

قَوْلُهُ : (فَيُجْعَلُ نَفْسُهُ غُذْرًا) ، أَيِ : نَفْسُ السَّفَرِ

بَيَانُهُ : أَنَّ الرُّخْصَةَ فِي السَّفَرِ مُتَعَلِّقَةٌ بِعَجْزِ مُقَدَّرٍ ، أُقِيمَ السَّفَرُ مَقَامَهُ ؛ لِأَنَّ [١٣٥/٢] الْمَشَقَّةُ أَمْرٌ بَاطِلٌ ، كَمَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ ، فَمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ جَارَ لَهُ الْإِفْطَارُ بِمَجْرُودِ السَّفَرِ ؛ لِحَقِّقَةِ الْمَشَقَّةِ أَمْ لَا ، بِخِلَافِ الْمَرَضِ ؛ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ ثَمَّةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِخَفِيفَةِ الْعَجْزِ ؛ لِأَنَّ الْمَرَضَ الَّذِي يَنْقَعُهُ الْإِحْتِمَاءُ (٢) ، لَا يُبِيحُ الْإِفْطَارَ ،

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصوم باب إذا صام أيام من رمضان ثم سافر [رقم ١٨٤٣] ، ومسلم في كتاب الصيام باب التحجير في الصوم والمطر في السفر [رقم ١١٢٢] ، من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) ينظر «التبيين شرح الأخيكتي» للمؤلف [٥٤٨/١ - ٥٧٢] .

(٣) يقال احتمى المريض أحماءً ؛ إذا لم يمتنع عن الطعام ينظر «مخار الصحاح» لأبي بكر الرازي .

وَلَمَّا أَنَّ رَمَضَانَ أَفْضَلُ الْوَقْتَيْنِ فَكَانَ الْأَدَاءُ فِيهِ أَوْلَى، وَمَا رَوَاهُ مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الْجَهْدِ.

وَإِنْ مَاتَ الْمَرِيضُ وَالْمُسَافِرُ وَهُمَا عَلَى حَالِهِمَا؛ لَمْ يَلْزِمَهُمَا الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يُذَرِكَا عِدَّةً مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ.

وَلَوْ صَحَّ الْمَرِيضُ وَأَقَامَ الْمُسَافِرُ ثُمَّ مَاتَا؛ لَزِمَهُمَا الْقَضَاءُ بِقَدْرِ الصُّحَّةِ وَالْإِقَامَةِ؛ لِوُجُودِ الْإِذْرَاكِ بِهَذَا الْمِقْدَارِ.

• عِدَّةُ السَّابِقِ •

فلهذا لَمْ يَحْزِرِ الْإِفْطَارُ بِمُجَرَّدِ الْمَرَضِ؛ مَا لَمْ يَكُنْ صَوْنُهُ مُضِيبًا إِلَى الْخَرَجِ

قَوْلُهُ: (أَفْضَلُ الْوَقْتَيْنِ)، أَرَادَ بِهِمَا: خَارِجَ رَمَضَانَ، وَدَاجِلَ رَمَضَانَ.

قَوْلُهُ: (وَمَا رَوَاهُ مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الْجَهْدِ)، أَيِ: الَّذِي رَوَاهُ الثَّانِفِيُّ مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الْمَشَقَّةِ.

وَالجَهْدُ - بفتح الجيم -: المَشَقَّةُ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ مَاتَ الْمَرِيضُ وَالْمُسَافِرُ وَهُمَا عَلَى حَالِهِمَا؛ لَمْ يَلْزِمَهُمَا الْقَضَاءُ)،

أَيِ: مَاتَ الْمَرِيضُ فِي حَالِ الْمَرَضِ، وَالْمُسَافِرُ فِي [حَالِ] السَّفَرِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَلْزِمَهُمَا الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّ شَرْطَ وَجُوبِ الْأَدَاءِ إِذْرَاكُ عِدَّةٍ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ بِالْبَصَرِ، فَلَمْ يَخْضُلِ الْإِذْرَاكُ؛ فَلَمْ يَلْزِمِ الْقَضَاءُ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ صَحَّ الْمَرِيضُ وَأَقَامَ الْمُسَافِرُ ثُمَّ مَاتَا؛ لَزِمَهُمَا الْقَضَاءُ بِقَدْرِ الصُّحَّةِ وَالْإِقَامَةِ)

= [ص/ ٨٢/ ١ دة حـ]

(١) ما بين المعطوفين زيادة من «هـ»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و».

(٢) وقع بالأصل «أو أقيم» والنسبت من «هـ»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و» وهو المواضع لها.

في «الهداية» للفرغينياني [١٢٤/١].

.....
 نعمة السيد

فَصَاءٌ مَا أَذْرَكَ^(١).

وَقَالَ صَاحِبُ «التَّحْفَةِ»: «ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى الْإِحْتِلَافِ»، ثُمَّ قَالَ^(٢): «وَهَذَا غَلَطٌ»^(٣).

وَقَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»: (ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ فِيهِ جَلَاظًا) ثُمَّ قُلَ (وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ).

وَقَالَ صَاحِبُ «الْإِبْصَاحِ»^(٤): «وَالصَّحِيحُ أَنَّ لَا إِحْلَافَ هَاهُنَا، وَإِنَّمَا الْإِحْلَافُ فِي النَّذْرِ، فَإِنَّ الْمَرِيضَ إِذَا قَالَ «لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ شَهْرًا»، فَصَدَّ قَبْلَ أَنْ يَصُحَّ، لَمْ يَلْزَمْهُ، وَإِنْ صَحَّ يَوْمًا وَاحِدًا، لَزِمَهُ أَنْ يُؤْصِيَ بِجَمِيعِ الشَّهْرِ فِي قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ وَأَبِي يُوسُفَ».

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: يَلْزَمُهُ بِقَدْرِ مَا صَحَّ، لِأَنَّ إِحْلَافَ الْعَدِ مُقَبَّرٌ بِإِجَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَصَارَ كَقَضَاءِ رَمَضَانَ^(٥).

وَأَبُو حَبِيبَةَ وَأَبُو يُوسُفَ يَقُولَانِ: بَأَنَّ وَحُوتَ الْأَقَاءِ ١٣٦٠ هـ مُصَافٍ إِلَى وَقْتِ الصَّحَّةِ، فَصَارَ كَالصَّحِيحِ إِذَا قَالَ: «لِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمُ شَهْرٍ»، يَلْزَمُهُ أَنْ يُؤْصِيَ بِهِ، لِأَنَّ الْكُلَّ وَجَبَ فِي دِمَّتِهِ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ تَغْرِيعُ دِمَّتِهِ بِالْإِحْلَافِ، وَهُوَ الْمِدَّةُ إِذَا

(١) ينظر «شرح مختصر لطحاوي» لـ [٤٤٥ ٧]

(٢) أي صاحب «التحفة»

(٣) ينظر «فتح لعمياء» لعلاء الدين السمرقندي [٣٦٠ ١]

(٤) أي: صاحب «الهداية»

(٥) ينظر «الإبصاح» للكرمانلي [٩٧ ١]

(٦) وقع بالأصل: «العبد» والمثبت من: «ف»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»

(٧) والراجح أنه يلزمه الإبقاء بكل يد ثم يدرك منه من أيام آخر كما هو من محمد علي روايه

الإمام طحاوي ينظر «الإبصاح» [٩٧ ١]، «فتح القدير» [٣٨٣ ٤]

وَفَائِدَتُهُ: وَجُوبُ الوَصِيَّةِ بِالْإِطْعَامِ. وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ رحمه الله فِيهِ: خِلَافًا بَيْنَ أَبِي حَبِيبَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَبَيْنَ مُحَمَّدٍ رحمه الله، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

فائدة البيان

عَجَرَ عَنِ التَّعْرِيعِ بِالْأَضَلِّ، فَأَمَّا فِي صَوْمِ رَمَضَانَ، فَالْوُجُوبُ مُؤَجَّلٌ إِلَى حِينَ الْقُدْرَةِ^(١)، فَيَقْدَرُ مَا يَقْدِرُ يَطْهَرُ الْوُجُوبُ.

فَأَقُولُ: لَا مَقَرَّ لِمَكَارِهِمْ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرِ الطَّحَاوِيِّ، لِأَنَّهُ مِمَّا لَا بُدَّ لَهُمْ فِي عَرَارَةِ عِلْمِهِ، وَاجْتِهَادِهِ، وَوَزَعِهِ، وَتَقْدِيرِهِ فِي مَعْرِفَةِ الْمَذَاهِبِ، وَقَدْ وُلِدَ سَنَةٌ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَمِئَتَيْنِ، وَتُوفِيَ سَنَةٌ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَثَلَاثَ مِئَةٍ. كَذَا قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي كِتَابِ: «الْإِنْصَار»^(٢).

وَأَنَّهُ لَا شَكَّ قَدْ ذَكَرَ الْخِلَافَ بَيْنَهُمْ، بَعْدَ أَنْ ثَبَتَ عِنْدَهُ، وَقَدْ بَيَّنَّ وَجْهَ الْخِلَافِ أَيْضًا، ثُمَّ إِذَا أُنْكَرَ الْخِلَافَ جَمَاعَةٌ نَشُّوا بَعْدَ الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرِ الطَّحَاوِيِّ بِكَثِيرٍ مِنَ الزَّمَانِ، بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْخِلَافَ لَمْ يَلُغْهُمْ؛ فَذَاكَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ لَهُمْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ جَهْلَ الْإِنْسَانِ لَا يُعْتَبَرُ حُجَّةً عَلَى غَيْرِهِ، فَإِنْ شَكَّكَتْ فِي أَقْرِ الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرِ الطَّحَاوِيِّ؛ فَانْظُرْ فِي كِتَابِ: «شَرْحُ الْأَثَارِ»، هَلْ تَرَى لَهُ نَظِيرًا فِي سَائِرِ الْمَذَاهِبِ، فَصَلَا عَنْ مَنْهَبٍ؟ فَمَا أَضَدَّقَ مَنْ قَالَ: «قَدْ بَيَّنَّ الصُّبْحُ لِذِي عَيْنَيْنِ»^(٣).

قَوْلُهُ: (وَفَائِدَتُهُ: وَجُوبُ الوَصِيَّةِ بِالْإِطْعَامِ)، أَيُّ: فَائِدَةُ لِرُومِ الْقَصَائِدِ بِقَدْرِ صِحَّةِ التَّرِيضِ، وَإِقَامَةِ الصَّافِرِ.

(١) لقوله تعالى: «فَعِدَّةٌ مِنْ أَشْهُرٍ مُعْتَمَرَةٍ» كذا جاء في حاشية «م»

(٢) الظاهر أنه يعني كتاب «الانصار» لإمام أئمة الأمصار السيد ابن الجوزي، وما علقناه مطبوعاً، وتوحد عنه نسخة خطية في المكتبة الأصمية بحيدر أباد بالهند (رقم ٣١٦٠)، ومنها نسخة مضمورة في معهد المخطوطات العربية بمصر (رقم/ ٩١٤).

وله أيضاً «الانصار والترجيح للمذهب الصحيح» وقد طبع فديهما في رسالته منبسطه، وقد طالعناه كله فلم نجد فيه ما يعده المؤلف هاهنا، والأغرب أنه نقله من كتابه الأول

(٣) هذا مثقال شهير يُقَرَّبُ لِلشَّيْءِ بِظَهَرِ بَعْدِ اسْتِدْرَاكِ يَطْرُقُ «حَمْوَةُ الْأَمْثَالِ» لِأَبِي هِلَالٍ الْعَسْكَرِيِّ [٢٧/١]

إِنَّمَا الْجِلَافُ فِي الذَّرِّ، وَالْعُرْقُ لَهُمَا أَنَّ الذَّرَّ سَبْتُ قِطْعَةٍ الرُّحُوتِ فِي حَقِّ الْحَلْفِ، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ السَّبْتُ إِذْرَاكُ الْعِدَّةِ قِيقْدَرُ بِقَدْرِ مَا أَتَرَكَ.

وَقَضَاءُ رَمَضَانَ إِنْ شَاءَ قَرَقَةً، وَإِنْ شَاءَ تَابَعَهُ، لِإِطْلَاقِ النَّصْرِ، لَكِبْرُ الْمُسْتَحْتَبِّ الْمُتَابَعَةُ مُسَارَعَةً إِلَى إِسْقَاطِ الْوَاجِبِ

غاية البيان

وُجُوبُ الْوَصِيَّةِ بِالْإِطْعَامِ: يَغْنِي بِهَا أَوْضُنُ يُؤَدِّي الْوَصِيَّ مِنْ ثَلَاثِ مَالِهِ، لِكُلِّ يَوْمٍ مُسْكِنًا، بِقَدْرِ مَا يَجِبُ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ، وَإِنْ لَمْ يُوصِ وَتَبِعَ الْوَرَثَةُ جَارًا، وَإِنْ لَمْ يَتَبَرَّعُوا لَمْ يَلْزَمَهُمْ [٢٠١٣٧] الْأَقْدَاءُ، بَلْ يَسْقُطُ فِي حَكْمِ السَّبِّ، وَهَذَا عَدَمًا، حَلَاقًا لِلشَّافِعِيِّ، كَمَا سَيَجِيءُ بَعْدَ هَذَا.

قَوْلُهُ: (فِي حَقِّ الْحَلْفِ)، وَهُوَ الْعِدَّةُ بِالْإِطْعَامِ.

قَوْلُهُ: (وَقَضَاءُ رَمَضَانَ إِنْ شَاءَ قَرَقَةً، وَإِنْ شَاءَ تَابَعَهُ، لِإِطْلَاقِ النَّصْرِ)، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَثَرِ الْحَرِّ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وَهَذَا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَقْبِذْ بِالتَّابِعِ، بَلْ أَطْلَقَ فَجَارَ التَّابِعِ وَتَعْرِيقُ بِحُكْمِ الْإِطْلَاقِ، نَكْرُ يُسْتَحْتَبُ التَّابِعُ لِلْمُسَارَعَةِ فِي إِسْقَاطِ الْوَاجِبِ^(١).

وَلَا يُقَالُ: يَسْنِي أَنْ لَا يَجُوزَ التَّعْرِيقُ أَصْلًا، نَقَرًا أَيْ: «فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ مُتَتَابِعَاتٍ»^(٢)، كَمَا لَمْ يَحْزَرْ التَّعْرِيقُ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ، نَقَرًا أَيْ: «مَعْرُودٌ بِحُكْمِ»^(٣).

(١) أَي: مِنْ ثَلَاثِ مَالِهِ بَعْدَ مَجْهُورِهِ وَإِلَيْهِ دَبُونُهُ فَهُوَ رَأْسُ الْعِدَّةِ عَنِ الثَّبْتِ لَا حُجْبُ الرَّاكِدِ وَلَا مَحَاوَرَةُ لَوْرَثٍ يَنْظُرُ «البحر الرائي» [٣٠٦٢]، وَحَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ [٤١٢٢]

(٢) قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ مَدِينِي مَا يَنْبَغِي مِنَ الْإِبْرَةِ عَلَى حَوَارِ الْعَدَمِ مَعْرُوفًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجَعٍ أَحَدُهَا أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: «فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» [البقرة: ١٨٥] مَدَّ أَوْجَعٍ نَصَبًا فِي أَيَّامٍ مَذْكُورَةٍ خِلافَ مَعْنَاهُ وَدَلَّكَ بِفَتْحِي جَوْرُ مَعْنَاهُ مَعْرُوفًا يَنْظُرُ «أحكام القرآن» لِنَجَّاسٍ [٢٥٨١]

(٣) يَنْظُرُ: «الكشاف» لِلرَّمَحَشَرِيِّ [٢٢٦/١]

(٤) أَخْرَجَهُ عِيَدُ الرِّزْقِ فِي مَصْنُوعِهِ بِرَقْمِ (١٦١٠٢)

والْحَامِلُ وَالْمُرْصِعُ إِذَا خَافَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَوْ وَلَدَيْهِمَا، أَفْطَرْنَا وَقَضَيْنَا،
دَفْعًا لِلْخُرْجِ ..

فصل في القصاص

بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ فِي دِمَّتِهِ ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِسْقَاطِ بِالنَّقْصِ ، كَمَا فِي سَائِرِ الْعِبَادَاتِ ،
وَلَا فِدْيَةٌ عَلَيْهِ ، وَهَذَا عَدَمًا^(١) .

وعبد الشافعي : عليه الفدية^(٢) .

لَنَا : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ صِدَّةٌ مِنْ أَنْفُسِهِمْ أُخْرِجُوا ﴾ ، وَهَذَا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ
الْقَصَاءَ حَاصَّةً لَا الْعِدْيَةَ ، فَلَا يَجُوزُ رِيَادَةُ الْعِدْيَةِ ؛ وَلِأَنَّ كُلَّ مَنْ لَزِمَهُ الْقَصَاءُ ، لَا
يَلْزِمُهُ الْفِدْيَةُ إِذَا قَدَّرَ عَلَى الْقَصَاءِ .

أَصْلُهُ : إِذَا قَصَى فِي الشَّيْءِ الْأَوَّلَى ، بِجَلَالِ الشَّيْخِ الْفَلْجِيِّ ، حَيْثُ تَجِبُ عَلَيْهِ
الْعِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَادِرٍ عَلَى الْقَصَاءِ ، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ الْقَصَاءَ مُطْلَقًا عَلَى
الْوَقْتِ ، وَالْأَمْرُ الْمُطْلَقُ لَا يُوجِبُ الْقَوَرَ ، بَلْ يُوجِبُ التَّرَاجِي عَلَى مَا هُوَ الصَّحِيحُ
مِنْ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا ؛ جَلَالًا لِلشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْكُرْجِيِّ^(٣) ، فَكُلُّ وَقْتٍ قَصَى بِهِ
يُخْرِجُ عَنِ الْعُهُودَةِ ؛ لِإِطْلَاقِ الْأَمْرِ ، وَلِهَذَا كَانَ لَهُ أَنْ يَنْطَوِّعَ ، فَلَوْ كَانَ مُوجِبُهُ الْقَوَرَ ؛
لَمْ يَجْرِ النَّطَوُّوعُ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُ التَّاجِيرَ جَيْدًا .

قَوْلُهُ : (وَالْحَامِلُ وَالْمُرْصِعُ إِذَا خَافَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَوْ وَلَدَيْهِمَا ، أَفْطَرْنَا
وَقَضَيْنَا دَفْعًا لِلْخُرْجِ) .

الْحَامِلُ : هِيَ الَّتِي فِي بَطْنِهَا وَلَدٌ .

(١) ينظر : الأمل : [٢١٨ / ٢] ، مسبوحة السرخسي [٧٥٣] ، مددع الصانع [٧٦٩] ، مسيب
الحفاظ : [١١٣ / ٣] ، البحر الرائق : [٣٠٧ / ٢]

(٢) ينظر : الحاوي الكبير : [٢٥١٣] ، دروسه الطائفة : [٣٨٤٠]

(٣) ينظر : أصول البردوي : [ص ٤٨] ، أصول السرخسي : [٢٦٩] ، كشف الأسرار شرح أصول
البردوي : [٢٥٤ / ١]

وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّهُ إِفْطَارٌ بِمُغْنٍ .

هذه الآية

وَالْمَرْضِعُ : هِيَ الَّتِي لَهَا ثَبَرٌ .

وَلَا يَجُوزُ إِدْحَالُ النَّاءِ فِي أَحْرِهِمَا ، كَمَا فِي حَائِضٍ وَطَائِقٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الصُّمَةِ الثَّابِتَةِ لَا الْحَادِثَةِ ، وَلِلْبَصْرِيِّينَ فِي مَحْوِ ذَلِكَ مَذْهَبٌ :

مَذْهَبُ الْخَلِيلِ مَعْنَى الثَّسْبِ ؛ كَلَّيْزٍ وَتَايِرٍ^(١) ، بِمَعْنَى ذَاتِ حَمَلٍ ، وَذَاتِ إِرْضَاعٍ ، وَذَاتِ [١٣٨٠] حَيْضٍ ، وَذَاتِ حَلَاقٍ .

وَمَذْهَبُ سَيَّوِيٍّ مُؤَوَّلٌ بِإِسَابٍ ، أَوْ شَيْءٍ حَامِلٍ ، أَوْ حَائِضٍ ، وَكَذَا فِي الْبَاقِي ، وَإِذَا أُريدَ الْحُثُوثُ : يَجُوزُ إِدْحَالُ النَّاءِ ، بَأَنَّ يُقَالَ : حَائِضَةٌ الْآنَ ، أَوْ غَدًا ، فَافْهَمْ .

وَفِي كِتَابِ «الإِصْلَاحِ» عَنِ الْعَرَاءِ^(٢) : يُقَالُ : هَذِهِ امْرَأَةٌ حَامِلٌ وَحَامِلَةٌ ؛ إِذَا كَانَ فِي بَطْنِهَا وَلَدٌ ، مِمَّنْ قَالَ : حَامِلٌ ؛ قَالَ : هَذَا نَعْتُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْمَرْثَةِ ، وَمَنْ قَالَ : حَامِلَةٌ ؛ بَنَاءٌ عَلَى حَمَلَتْ^(٣) .

وَإِسْمَا جَارَ الْإِفْطَارُ لِهَمَا ؛ لِدْفَعِ الْحَرَجِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الَّذِينَ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الْحَج ٧٨] ، وَإِسْمَا لَمْ تَجِبِ الْكَفَّارَةُ ؛ لِأَنَّهَا مَعْدُورَتَانِ فِي الْإِفْطَارِ ، وَيُزَجَّجْنَ لِهَمَا الْقَضَاءُ ، فَأَنْشَبَتْهُمَا الْمَرِيضُ وَالْمُسَافِرُ .

قَوْلُهُ : (وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّهُ إِفْطَارٌ بِمُغْنٍ) .

(١) لَازِي وَتَايِرٌ هَاتَيْنِ مَعْرُوفَتَيْنِ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ وَالنُّعَوِيِّينَ مَا كَانَ عَلَى اسْمِ فَاعِلٍ

(٢) الْعَرَاءُ هُوَ يَحْيَى بْنُ رِيَادٍ النِّسَبِيُّ أَبُو رَكْبَاءَ ، الْمَعْرُوفُ بِالْعَرَاءِ ، إِمَامُ الْكُوفِيِّينَ ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّحُورِ

وَاللُّغَةِ وَفُورِ الْأَدَبِ مِنْ كِتَابِ «الْمَقْصُورِ وَالْمُسْتَوْدِ» ، وَ«مَعْنَى الْعَرَاءِ» (بُيُوتُ مِنْهُ ٢٠٧ هـ)

يُنَظَرُ «تَرْجِيحُ بَعَادَةِ لِنَحْطِيبِ الْبِعَادِي» [١٦/٢٢٤] ، وَ«بُعْدُ الْوَعَاةِ لِلْيُطُوِي» [٢/٣٣٣]

(٣) يُنَظَرُ : «إِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ» لِابْنِ السَّكَيْتِ [ص/١١]

ولا فدية عليهما ؛ خلافاً للشافعي فيما إذا خافت على الولد ، هو يعتبره
بالشيخ الفاي .

وَلَمَّا أَنَّ الْمِدْيَةَ بِحِلَالِ الْقِيَاسِ فِي الشَّبْعِ الْعَلِيِّ ، وَالْمَطْرُ يُسَبِّبُ الْوَلَدَ

عنه مسدود

جواب سؤال ؛ بأن يُقَالَ : ينبغي أن يجب على الحمل والمرضع الكفارة ،
على قياس مذهبيكم ؛ لأنكم توجبون الكفارة في الأكل والشرب عمداً
فَقَالَ فِي جَوَابِهِ : نحن لا نوجبها إذا كان الإفطار بغير ، وهما أطرنا بغير ؛
فلا تجب الكفارة .

(ولا فدية ؛ خلافاً للشافعي) ، فيما إذا خافت على الولد

يعني : إذا خافت الحامل أو المُرْضِعُ على نفسها ؛ لا تجب الفدية بالاتفاق ،
وإذا خافت على ولدها فأطرت ؛ يجب القضاء والفدية عند الشافعي .

قَالَ فِي «شرح الأقطع»^(١) : قَالَ الشَّافِعِيُّ : عليهما الفدية قولاً واحداً في
المُرْضِعِ . وله قولان في الحَامِلِ^(٢) .

له : أَنَّ مَنَفْعَةَ الْإِفْطَارِ حَصَلَتْ لِلْمُشْحِصِ ، لِلْأُمِّ وَالْوَلَدِ [٥١٤٨] ، فالتقصاء
لنفع الأم ، وَالْمِدْيَةُ لِنَفْعِ الْوَلَدِ ، وَالْوَلَدُ عَاجِزٌ عَنِ الصَّوْمِ ؛ صَحِبَ الْمِدْيَةُ ، كَمَا تَجِبُ
عَلَى الشَّيْخِ الْفَائِي

لما : أَنَّ الْمِدْيَةَ مَا قَامَتْ مَقَامَ الشَّيْءِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَهَرَسَهُ بِدَنَجٍ عَظِيمٍ ﴾

(١) بظر «شرح الأقطع» لأبو نصر الأصبهاني [٥١٤٨] وهو شرح على من الفدوى مخطوط
بدار الكتب المصرية (رقم ٣٦٨ قه حتى ١٠٤٣٩ م)

(٢) تحقيق مذهب الشافعي أن به في ذلك مسألة ثلاثة أقوال في إجابته على المُرْضِعِ دون الحامل إذا
خافت من الصوم على نوبه وأظهر هذه الأقوال أنها يجب ، وأنهي بـ «سحب» ، والثالث تجب
على المُرْضِعِ دون الحامل بظر «توسيط» في «سحب» بـ «المرائي» [٥٥٣ ٢] و«روضة الطائين»
لدبوي [٣٨٣، ٢] و«مجموع» في شرح «المصباح» بـ «ميري» [٣١٠ ٣]

في بيان

قَالَ فِي «الْبَصَاحِ» وَ«اشرح الأَطْعَمُ»^(١) أَخْمَعَ السُّلْفُ عَلَى أَنَّ الْعَرَادَ بِالْأَيَّةِ
الشَّيْخُ الْقَانِي.

وهي دعوى الإجماع بظنَّ جدي؛ لأنَّ الرجل في بنية لإسلام كان مُحْتَرَّ .
إِنْ شَاءَ صَامَ، وَإِنْ [١٢٩١] شَاءَ أَفْطَرَ وَأَطْعَمَ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَنَكَبًا؛ لِأَنَّهُ كَانَ
يَسْتَقُ عَلَيْهِمُ الصَّوْمُ؛ لَعَدَمِ اعْتِبَائِهِمْ بِدَلِّهِ، وَرُخْصَتِهِمْ لِأَفْطَرِ وَإِطْعَمِهِ، ثُمَّ
سَخَّطَهَا الْآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا؛ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ تَشَهُّرَ
فَلْيُضَعَّ﴾ [البقرة: ١٨٥]^(٢).

أَلَا تَرَى إِلَى مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ: عَنْ أَبِي نُعْمَانَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ
قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي لَيْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ قَوْلَهُ رَمَضًا فَشَقَّ
عَلَيْهِمْ، فَكَانَ مَنْ أَطْعَمَ كُلَّ يَوْمٍ مَنَكَبًا تَرَكَ الصَّوْمَ بِمَعْنَى يَبْقِيهِ، وَرُخْصَتُهُمْ لَهُمْ فِي
ذَلِكَ، فَسَخَّطَهَا: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ فَأَمَرُوا بِالصَّوْمِ^(٣).

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ أَيْضًا: عَنْ أَبِي عُمَرَ وَسَمْعَةَ بْنِ لَاحُوتٍ، قَالَا سَخَّطَهَا ﴿شَهْرٌ

(١) بَطْنُ الْبَصَاحِ لِلْكَرْمَانِيِّ ٩٤ مَحْضُوطٌ بِدَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ رَقْمُ ٤٨٦٤١. اشرح لأصمغ ٢٥٦
مَحْضُوطٌ بِدَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ رَقْمُ ٣٦٨ فَهْ حَتَّى

(٢) رَدُّهُ الْعَمِيَّ بِأَنَّ آيَةَ الْوَيْدِ وَرَدَتْ فِي الشَّيْخِ نَعْمَانٍ كَمَا يَدْعَى بِهِ بَعْضُ سَلَفِهِمْ، وَوَرَدَتْ
فِي التَّحْقِيرِ فَكَذَلِكَ لِأَنَّ السَّخْطَ بِمَا يَنْبَغِي فِي حَقِّ الْعَامِرِ عَنْ نَصْوِهِ، فَكَيْفَ سَخَّطَ عَلَى حَالِهِ،
كَمَا كَانَ، يَنْظُرُ: الْبَيَانُ شَرْحُ الْهُدَايَةِ (٨٤/٤)

(٣) حَقَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ نَصْوِهِ بِأَنَّ «وَعَلَّ أَبَا نُعْمَانَ يَحْمِلُونَهُ بِهَيْبَةٍ» [رَقْمُ ١٨٤٧]. وَوَحَّدَهُ أَبُو
بَكْرٍ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْمُسْتَحَرَجِ عَلَى الْبُخَارِيِّ»، وَمِنْ طَرِيقِهِ مَنْ حَمَلَهُ فِي «مَعْنَى تَعْلِيلِهِ»
[١٨٥ ٣]، وَأَبُو بَكْرٍ يَحْمِلُ فِي «جَامِعِ تَصْحِيحِهِ» بِمَعْنَى «عَرَفُوا» [٢٣٦ ٣]، وَابْنُ أَبِي
فِي «السُّنَنِ الْبُخَارِيَّةِ» [رَقْمُ ٧٦٨٣] مِنْ طَرِيقِ أَبِي نُعْمَانَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَرْثَدَةَ،
حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي لَيْلَى. حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ بِهِ

بسم الله

رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴿ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ عَلَى مَا هَدَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾

وكذا رُوِيَ فِي «السنن» مُسْنَدًا إِلَى عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢).

فَعَلَى هَذَا^(٣). يَكُونُ وَحُوتُ الْعَذِيَّةِ عَلَى الشَّيْخِ الْقَانِي بِالْإِجْمَاعِ.

وَرُوِيَ فِي «السنن» أَيْضًا مُسْنَدًا إِلَى سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مِنْهُمْ ﴾ [البز، ١٨٤]. قَالَ: «كَانَتْ رُخْصَةً لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ، وَالْمَرْأَةِ الْكَبِيرَةِ، وَهَذَا يُطِيقُ الصَّيَامَ أَنْ يُفْطِرَ، وَيُطْعِمَا مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِيًّا، وَلِلْحُلَى وَالْمَرْصُوعِ إِذَا حَاقَا - يُغْنِي عَلَى أَوْلَادِهِمَا - أَفْطَرْنَا وَأَطْعَمْنَا»^(١).

وَمَعْنَى الْآيَةِ: عَلَى الْمُطِيقِينَ لِلصَّيَامِ - الَّذِينَ لَا عُذْرَ لَهُمْ - إِنْ أَفْطَرُوا، فِدْيَةُ طَعَامٍ مِسْكِيًّا: نَصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعٌ مِنْ غَيْرِهِ^(٥) عِنْدَ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَعِنْدَ

(١) عَنْهُ «بُخَارِي فِي «صَحِيحِهِ» [٣ ٣٤ طعمه طرق السجاء]، عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ، وَتَلَمَّحَ فِي الْأَنْفُوحِ بِهِ
(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ، بَابُ مَنْ حَلَّ حُلَّةَ نَعْلٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ ﴾ [رقم/ ٢٣١٦]، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مِنْهُمْ ﴾، فَكَانَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْتَدِيَ بِطَعَامٍ مِسْكِيٍّ، أَوْ بِمِثْلِ صَاعٍ مِنْهُ، قَالَ: «فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، وَإِنْ تَصَدَّقَ بِمِثْلِهِ، فَهُوَ خَيْرٌ مِنْهُ» [رقم/ ٣٨١]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» [رقم/ ٧٨٦٦]، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿

(٣) أَيُّ عَنِ مَسْبُوحِ الشَّيْخِ بِحَدِّ الْعَذِيَّةِ عَلَى الشَّيْخِ الْقَانِي بِالْإِجْمَاعِ لَا بِأَيِّهِ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ، بَابُ مَنْ حَلَّ حُلَّةَ نَعْلٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ ﴾ [رقم/ ٢٣١٨]، وَابْنُ الْجَرُّودِ فِي «مُسْنَدِهِ» [رقم/ ٣٨١]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» [رقم/ ٧٨٦٦]، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿

قَالَ الْوَدِيُّ: «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ» بِطَرِيقِ «الْمَجْمُوعِ شَرْحُ الْمَهْدِيِّ» لِلْبُخَارِيِّ [٦ ٢٦٧] (٥) أَيُّ - مِنَ الثَّمَرِ وَالشَّعِيرِ، كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م».

وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى الصَّوْمِ يَنْطُلُ حُكْمُ الْمَدَاءِ ، لِأَنَّ شَرْطَ الْحَلْفِيَّةِ اسْتِمْرَارُ الْعَجْرِ .

﴿ رحمه الله تعالى ﴾

قوله : (وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى الصَّوْمِ يَنْطُلُ حُكْمُ الْمَدَاءِ) .

يعني : لو قَدَّرَ الشَّيْخُ الْقَائِي عَلَى الصَّوْمِ ، بعدما أَدَّى الْفِذْيَةَ ، يَنْطُلُ حُكْمُهَا ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ قِصَاءُ الصَّوْمِ ؛ لِأَنَّ شَرْطَ كَوْنِ الْفِذْيَةِ حَلْفًا عَنِ الصَّوْمِ فِي حَقِّ الشَّيْخِ الْقَائِي : دَوَامُ الْعَجْرِ ، فَلَمَّا قَدَّرَ عَلَى الصَّوْمِ ، انْتَهَى شَرْطُ الْحَلْفِيَّةِ ، وَمِثْلُ هَذَا لَمْ يُفْعَلْ فِي التَّيْمُمِ ؛ لِأَنَّ [١٠٠] يَدْرُمُ الْخَرْخُ بِتَصَاعُفٍ [١٠١] الصَّلَوَاتِ ، وَهَذَا لِأَنَّهُ لَوْ صَلَّيَ صَلَوَاتٍ كَثِيرَةً بِالتَّيْمُمِ ، ثُمَّ قَدَّرَ عَلَى الْمَدَاءِ ، فَلَوْ قُلْنَا بِإِعَادَةِ تِلْكَ الصَّلَوَاتِ ، يَلْرُمُ الْخَرْخُ لَا مَحَالَةَ .

وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : يَدْرُمُ الْخَرْخُ فِي مَسَائِلِنَا أَيْضًا ، فَيُسَبِّحُ أَنْ لَا يَنْطُلَ حُكْمُ الْمَدَاءِ ، كَمَا فِي التَّيْمُمِ

بَيَانُهُ : أَنَّ الشَّيْخَ الْقَائِي إِذَا أَطْعَمَ لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا نَصْفَ صَاعٍ ، ثُمَّ قَدَّرَ عَلَى الصَّوْمِ ، فَأَمَرَ بِقِصَاءِ الصَّوْمِ ، وَيُطْلَبُ الْفِذْيَةُ ؛ يَلْرُمُ الْخَرْخُ ؛ لِأَنَّهُ يَضِيعُ مَالُهُ بِلَا فَائِدَةٍ ، وَهُوَ خَرْجٌ .

وَمَا يَلِيقُ ذِكْرُهُ هَاهُنَا ، مَا أَوْزَدَ فَعَرُ الْإِسْلَامِ ﷺ فِي « زِيَادَاتِهِ » (١) . أَنَّ وُجُوهَ الْفِذْيَةِ مَعْدُولٌ بِهِ عَنِ الْقِيَاسِ ، فَلَا يَجِبُ ، لَا فِيمَا وَافَقَ النَّصَّ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ ، وَإِنَّمَا وَجَّهَتْ بِدَلَالَةٍ مُخَصَّصَةٍ عِنْدَ كَمَالِ الْعَجْرِ عَنْ صَوْمٍ هُوَ أَصْلٌ ، فَإِذَا عُذِمَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تَجِبْ .

بَيَانُهُ : أَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنْ صَوْمِ رَمَضَانَ لِمَرَضٍ بِهِ ، أَوْ لِحُمْلٍ ، أَوْ لَوْلَدٍ رَضِيعٍ

= ولعل المؤلف يقصد من أصله « يُعْتَرَفُ فِي اللَّغَةِ » وهو كتاب كبير الحجم ، فليس لو حرد مد غرض المؤلف نفسه وقد اختصره في « مُعْتَرَفٍ » وهو المطبوع المتداول

(١) يعني : شرح الزيادات ، كما مضى التنبيه عليه .

ومن مات وعليه قضاء [١٥١] رمضان، فأوصى به، أطعم غنّة ولبنة

شعبة البين

خفيف عليه؛ ثم تُحَرِّق العذية؛ لِعَدَمِ الْعَجْرِ الْكَامِلِ، وإذا هجم الوقت على شيخ
فان؛ حلّ له أن يفدي، وكذلك من أفطر بعذر أو غيره، ثم صار غنياً؛ حلّ له
العِدَاءُ؛ لِمَا قُلْنَا.

وكذلك من مات وعليه صِيَامُ رَمَضَانَ، وقد أفطر بعذر؛ إلا أنه عرّط في
القَصَاءِ حتى مات، فإنَّ الْعَجْرَ بِالْمَوْتِ فوق الْعَجْرِ بِالْكَثَرِ - فَجُرْئَةُ الْعِدَاءِ؛ إلا أنه
إذا أوصى جاز إطعامهم إن شاء الله، وعلق بالمشيئة؛ لأنَّ النَّصَّ لَمْ يَوْزِ فِي هَذَا.
وإنَّ لَمْ يُوصَ: فَلَهُمْ أَنْ يُطْعِمُوا أَيْضًا لِكُلِّ يَوْمٍ نَصْفَ صَاعٍ، وَلَا تُدْفَنُ مِنَ التَّغْيِيدِ
بِالْمَشِيئَةِ.

وفي كَهَارَةِ الْبَيْمِ [١٥٠] والقش^(١) إذا كَانَ الرَّحْلُ مُغِيرًا، وَكَانَ غَنِيًّا
أَيْضًا، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُطْعِمَ عَنِ الصَّوْمِ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ حُلَّ حَقًّا عَنِ غَيْرِهِ.

وكذلك الذي يَخْبِقُ رَأْسَهُ، وَهُوَ مُخْرِمٌ عَنِ أَدَى، فَلَا تَجِدُ نُسْكَاً يَنْتَحُهُ، وَلَا
ثَلَاثَةَ أَصْعٍ حِطَّةً يَفْرُقُهَا عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ، وَهُوَ مَا لَا يَنْتَظِعُ الصَّيَامَ، فَأُطْعِمَ عَنِ
الصَّيَامِ؛ لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّ الصَّيَامَ لَيْسَ بِعَيْنٍ يَجِبُ مُرَاعَاتُهُ، فَيَكُونُ وَاجِبَ الْوُجُودِ لَا
مَحَالَةً، حَتَّى يُضَارَ بِتَدَلٍّ صَرُورِيٍّ؛ لَكِنَّهُ انْقَلَبَ إِلَى النَّسْكِ وَالصَّدَقَةِ، وَلَمْ يَحْزَرْ
فِيَّاسُهُ عَلَى فَرْصٍ غَيْرِ لَارِمٍ وَاجِبٍ بِوُجُودِ لَامَحَاةٍ

قوله (ومن مات وعليه قضاء رمضان، فأوصى به، أطعم غنّة ولبنة)

وهذا لأن العجر بالموت فوق العجر بالكثرة، وفي العجر بالكثرة تحوُّر العذية،

(١) وفي كَهَارَةِ الْبَيْمِ [١٥٠] والقش، وهو مقرر على ما ذكره رحمه الله من شهر من شهرين حتى أنه لو أفطر يوماً
وحب عليه الاستعمال، ولا يجوز لأبيه من قبل كذا في الشرح الصادق في كتاب المصالح

لِكُلِّ يَوْمٍ مِنْكِنَا نَصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ.

لِأَنَّهُ عَجَزَ عَنِ الْأَدَاءِ فِي آخِرِ عُمُرِهِ فَصَارَ كَالشَّيْخِ الْقَائِي، ثُمَّ لَا بُدَّ مِنَ الْإِبْصَاءِ هُنَا، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ، وَعَلَى هَذَا الرُّكَاةُ هُوَ يَغْتَبِرُهُ بِدِيُونِ الْعِبَادِ

شَايَةَ الْبَيَانِ

هَذَا فِي الْعَجْزِ بِالنَّمُوتِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: (فَصَارَ كَالشَّيْخِ الْقَائِي)، أَي: صَارَ الَّذِي مَاتَ وَعَلَيْهِ قَصَاءُ رَمَضَانَ، كَالشَّيْخِ الْقَائِي فِي جَوَارِ الْمَذْيَةِ عَنْهُ، بِسَبَبِ الْعَجْزِ الْكَامِلِ.

قَوْلُهُ: (لِكُلِّ مِنْكِنَا نَصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ)، وَهَذَا عِنْدَنَا^(١)

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: لِكُلِّ يَوْمٍ مُدٌّ^(٢)، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى تَقْدِيرِ الطَّعَامِ فِي الْكَفَّارَاتِ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ لَا بُدَّ مِنَ الْإِبْصَاءِ^(٣) هُنَا، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ).

يَعْنِي: إِذَا أَوْصَى يَلْزَمُ الْإِطْعَامَ عَلَى الْوَلِيِّ، فَيَجْزِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَإِنْ لَمْ يُوصِ لَا يَلْزَمُ عَلَى الْوَلِيِّ الْإِطْعَامُ، وَمَعَ هَذَا لَوْ أُطْعِمَ جَارَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: لَا حَاجَةَ إِلَى الْإِبْصَاءِ، بَلْ يَلْزَمُ عَلَى الْوَلِيِّ الْإِطْعَامَ عَنِ الْمَيِّتِ أَوْ لَمْ يُوصِ، وَعَلَى هَذَا الْحَلَالِ [١١٠٢ م]: الرُّكَاةُ وَصَدَقَةُ الْمِطْرِ.

(١) يَنْظُرُ فِي الْأَصْلِ [٢٣١/٢]، فِي الْمَبْسُوطِ لِسُرْحَنِي، [٨٩، ٣]، فَتَحَةُ الْمُهَاجِرَةِ [٣٦٠/١]، هَذَا نَحْوُ الصَّلَاحِ [١٠٣/٢]

(٢) يَنْظُرُ فِي الْحَاوِي الْكَبِيرِ لِلْمَوْرِدِيِّ [١٣٦، ٣ - ١٣٧] وَهُوَ النَّسَبُ فِي الْقَوْلِ الشَّافِعِيِّ لِلشَّيْخِ الرَّائِي [ص/٦٦].

(٣) الْإِبْصَاءُ لَفْظٌ مُصَدَّرٌ أَوْصَى، بِقَالَ أَوْصَى فَلَا يَكُنْ يُوصِي إِبْصَاءً، وَالْأَسْمُ الرَّصَادُ (يُصَحُّ الرَّاوُ وَكُسْرُهَا)، وَهُوَ أَنْ يَنْهَدَ إِلَى هَيْدِهِ فِي الْقِيَامِ بِأَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ، سَوَاءً أَكَانَ الْقِيَامُ بِذَلِكَ الْأَمْرِ فِي حَالِ حَيَاةِ الطَّالِبِ، أَمْ كَانَ بَعْدَ وَفَاتِهِ يَنْظُرُ فِي مَجْمَعِ الْمَصْطَلَحَاتِ وَالْأَلْفَاظِ لِقَهْقَرِهِ لِمَحْمُودِ عَبْدِ الْمَسْمُومِ [١/٣٤٢ مَدَّة: الْإِبْصَاءُ]

إِذْ كُلُّ ذَلِكَ حَقٌّ مَالِيٌّ يَجْرِي فِيهِ السَّيَابَةُ.

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْيَمَ﴾

أهني: أَنَّ الْمَيِّتَ إِذَا أَوْصَى بِذَلِكَ، يَلْزَمُ عَلَى الْوَلِيِّ إِخْرَاجَ الرُّكَاةِ وَالْمِطْرَةِ
عَنِ التَّرِكَةِ، وَالْأَهْلَا، لَكِنْ إِذَا تَسَرَّعَ الْوَلِيُّ بِإِخْرَاجِ الرُّكَاةِ وَ[صَدَقَةً] ^(١) الْمِطْرَةِ، جَازَ
وَهَذَا الشَّافِعِيُّ: يَجِبُ الْإِخْرَاجُ، وَإِنْ لَمْ يُوصَ ^(٢)

لَهُ: الْإِعْتِبَارُ بِدُيُونِ الْعِبَادِ.

بيانه: أَنَّ الْإِطْعَامَ عَنِ الْمَيِّتِ، وَإِخْرَاجَ الرُّكَاةِ عَنْ تَرْكِتِهِ قَبْلَ أَنْ يَدْفِنَ اللَّهُ تَعَالَى،
فَدُيُونُ الْعِبَادِ مَقْدَمَةٌ عَلَى الْمِيرَاثِ، فَكَذَا قَبْلَ أَنْ يَدْفِنَ اللَّهُ تَعَالَى، يَلْزَمُ عَلَى الْوَلِيِّ الْأَدَاءُ
بِلا إِيصَاءٍ.

ولنا: أَنَّ مَا كَانَ طَرِيقَهُ الْعِبَادَةُ، يَسْقُطُ بِالْمَوْتِ فِي حَقِّ أَحْكَامِ الدُّنْيَا، لِأَنَّ
الْعِبَادَةَ مِثْلَهَا عَلَى الْإِخْتِيَارِ، وَلَمْ يَتَّقِ الْإِخْتِيَارُ بِالْمَوْتِ، فَاشْتَرَطَ الْإِيصَاءُ لِتَوْجَدِ
الْإِخْتِيَارِ، ثُمَّ لَمَّا كَانَ الْمَوْتُ مُسْقِطًا لِلْعِبَادَةِ فِي حَقِّ [٢٤١٠ ١] أَحْكَامِ الدُّنْيَا،
وَاشْتَرَطَ الْإِيصَاءَ، جَازَ ذَلِكَ فِي الثَّلَاثِ: لِكُوبِهِ تَسَرُّعًا ابْتِدَاءً، بِجَلَابِ دُيُونِ الْعِبَادِ،
لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْعِبَادَاتِ، فَلَمْ يُنْتَفِ فِيهَا إِلَى الْإِيصَاءِ وَالثَّلَاثِ.

قوله: (إِذْ كُلُّ ذَلِكَ حَقٌّ مَالِيٌّ).

يعني: إِنَّمَا اعْتَبَرَ الشَّافِعِيُّ دَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى بِدُيُونِ الْعِبَادِ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ
الدَّيْنَيْنِ حَقٌّ مَالِيٌّ يُجْرَى فِيهِ السَّيَابَةُ، لَكِنْ هَذَا مَنْقُوصٌ بِحَالَةِ الْحَيَاةِ، لِأَنَّ فِيهَا مَا
كَانَ يَجُوزُ الْإِطْعَامُ عَنْهُ، وَإِخْرَاجُ الرُّكَاةِ، لَا بِأَمْرِهِ، فَكَذَا فِي حَالَةِ الْمَمَاتِ.

وَالصَّمِيرُ فِي (أَنَّهُ) يَرْجِعُ إِلَى الْإِطْعَامِ الْمَذْلُولِ فِي قَوْلِهِ: (أَطْعَمَ عَنْهُ وَلِيَّهُ).

(١) ما بين المصنفين زيادة من (ف)، و(ار)، و(او)، و(ات)، و(هـ).

(٢) بطل الحاشية الكبرى للماوردي [٢٤٣ ٨] ورواه الطالبي في لموري [٢٥/١١]

وَلَا يَصُومُ عَنْهُ الْوَلِيُّ وَلَا يُصَلِّي، يَقُولُهُ ﷺ. «لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ وَلَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ».

قائمة المصادر

قَالَ فِي «النَّوَاذِلِ» رُوِيَ^(١) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ قَالَ: لَيُصَدَّقَ لِكُلِّ صَلَاةٍ مَسْنُونَةٍ مِنْ جَهَنَّمَ. وَبِهِ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْأَرْهَرِ^(٢)، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، وَاسَدُ بْنُ عَمْرٍو^(٣).

قَوْلُهُ: (وَلَا يَصُومُ عَنْهُ الْوَلِيُّ وَلَا يُصَلِّي)، وَهَذَا مَذْهَبُ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ. إِذَا مَاتَ إِنْشَاءً وَعَلَيْهِ صَوْمٌ أَوْ صَلَاةٌ؛ فَعَلَى الْإِنِّ أَنْ يُصَلِّيَ وَيَصُومَ عَنْهُ^(٤).

لَهُ: مَا رَوَى فِي «الصَّحِيحِ» الْبُخَارِيُّ^(٥) [وَالسَّنَنِ]^(٦). عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [١٤٢/٦] قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ عَنْهُ وَلِيُّهُ»^(٧).

- (١) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ «مَا رَوَى»، وَانْعَبَثَ مِنْ «أَوْ»، «وَأَوْ»، «وَأَوْ»، «وَأَوْ»، «وَأَوْ».
- (٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «الْأَرْهَرِي» وَنُسِبَتْ مِنْ «أَوْ»، «وَأَوْ»، «وَأَوْ»، «وَأَوْ»، «وَأَوْ».
- وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْأَرْهَرِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، مِنْ أَئِمَّةِ الْمَذْهَبِ الْحَنَفِيِّ الْحَرَامِيِّ، وَصاحبُ الْقَضَاءِ الْعَالِيَةِ، وَهُوَ إِمَامٌ لَهُ اخْتِيَارَاتٌ، (تُوفِيَ سَنَةَ ٢٥١هـ) يُنْظَرُ «الْجَوْهَرُ الْمَعْبُودُ» تَعْبُدُ الْعَاذِرَ لِعَرْشِي [٣١/٢]
- (٣) يُنْظَرُ الْوَارِدُ لِلْمَرْقُودِ (ق ٧٣)، الْبَابُ فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ (١ ٨٦)
- (٤) مَعْتَمِدُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ تَرْكُ الصَّلَاةِ عَنْ بَيْتِهِ، وَحُكْمُهُ بِجَسَدِهِ، وَأَمَّا الصَّوْمُ فَهُوَ حَالًا أَحَدُهُمَا: أَنْ يَمُوتَ بَعْدَ إِسْكَانِ الْفَضَاءِ

وَالثَّانِي أَنْ يَمُوتَ قَبْلَ إِسْكَانِ الْفَضَاءِ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ إِسْكَانِ الْفَضَاءِ سَقَطَ عَنْهُ الصَّوْمُ وَلَا كِفَارَةٌ فِي مَالِهِ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ إِسْكَانِ الْفَضَاءِ، سَقَطَ عَنْهُ الصَّوْمُ أَيْضًا وَوَجِبَ فِي مَالِهِ تَكْفِيرُهُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ، وَلَا يَجُوزُ لَوَلِيِّهِ أَنْ يَصُومَ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ فِي الْحَدِيدِ وَعَالٍ فِي الْقَدِيمِ يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَصُومَ عَنْهُ، بَلْ تُسَبِّحُ بِهِ ذَلِكَ يُنْظَرُ «بَحَاوِي الْكَبِيرُ» لِمَا وَرَدَ [٤٥٢/٣] وَهُوَ الْمَذْهَبُ فِي هَذَا الْإِسْلَامِ الشَّافِعِيِّ بِشَرَارِي [٣٤٣ ١] وَهُوَ لُجْمُ الْوَهَّاحِ فِي شَرْحِ الْمَنْهَاجِ لِلْقُدِيرِيِّ [٣٣٤/٣ - ٥٤]

- (٥) مَا بَيْنَ الْمَقْطُوعَيْنِ: زِيَادَةٌ مِنْ «أَوْ»، «وَأَوْ»، «وَأَوْ»، «وَأَوْ»، «وَأَوْ».
- (٦) أَسْرَحَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ بَابُ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ [رَجُمَ ١٨٥١]، وَمَسَمَّ فِي كِتَابِهِ

فيه سبيل

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ أَيْضًا: بِإِسْنَادِهِ إِلَى مُسْلِمِ الْبَطْنِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا؟ قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ قَاضِيَهُ عَنْهَا؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى»^(١).

ولنا: ما رُوِيَ فِي «النسب»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «إِذَا مَرِضَ الرَّجُلُ فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ مَاتَ وَلَمْ يَصُمْ، أُطْعِمَ عَنْهُ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ قَصَاءٌ»^(٢).

وَدَوَّى الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ»^(٣) قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ قَابِيعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشْرِ^(٤)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ الْمُشْتَمَلِيِّ، عَنْ إِسْحَاقَ الْأَزْزَقِيِّ، عَنْ شَرِيكَ، [عَنْ] ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُتْمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ رَمَضَانٌ، فَلَمْ يَقْضِهِ»

= الصيام / باب قضاء الصيام عن الميت [رقم / ١١٤٧]، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ٥

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصوم / باب من مات وعليه صوم [رقم / ١٨٥٢]، ومسلم في كتاب

الصيام / باب قضاء الصيام عن الميت [رقم / ١١٤٨]، من طريق مسلم لبطيني، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ،

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ٥ وفي اختصار عبد البخاري

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام / باب من مات وعليه صيام [رقم / ٢٤٠١]، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ٥

(٣) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للخصائص [٤٤٣/٢]

(٤) وقع في الشيخ «بشير» وهو تحريف، والصواب «بشر»، كما وقع عند الخصائص في «شرح

مختصر الطحاوي» [٦٦٤/١].

وهو مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ بْنِ مَطَرٍ أَبُو بَكْرٍ أَحْوَحُ حُطَّابٌ بْنُ بَشَرٍ لَهُ بَرَحْمَةٌ فِي «تَارِيخِ بَعْدَادٍ» لِلْحَطِيبِ

الْبَعْدَادِيِّ [٩٠/٢].

(٥) عابدين المعرفين زيادة من (وا)، و(ف)، و(را)، و(اب)، و(ام)

عبد الله

فَلْيُطْعَمَ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ يَصِفَ صَاعٍ لِمُسْكِينٍ^(١).

وَرَوَى الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُورِيُّ فِي «شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ»^(٢) عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ»^(٣).

وَقَالَ فِي «الْأَصْلِ»^(٤): «قُلْتُ: إِنْ صَامَ عَمَّ ابْنُ أَبِي خُرَيْثٍ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: لِمَ؟ قَالَ: لِلْأَثَرِ الَّذِي جَاءَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَرَ، وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، أَنَّهُمَا قَالَا: «لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ». وَلِأَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ فَأَشَبَّهَ الْإِيمَانَ، فَلَمْ تَجْرِ السَّيَابَةُ [١٤٢/٢] فِيهِ كَمَا فِي الْإِيمَانِ.

فَإِنْ قُلْتُ: يَرُدُّ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ؛ حَيْثُ يُقْضَى عَنِ النِّيَّةِ.

قُلْتُ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ يَرُدُّ عَلَيْنَا؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْبَدَنِ وَالْمَالِ جَمِيعًا، وَكِلَاؤُنَا فِي الْعِبَادَةِ الْبَدَنِيَّةِ خَاصَّةً.

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ باب ما جاء من الكفارة [رقم/ ٧١٨]، وابن حبان في كتاب الصيام/ باب من مات وعليه صيام قد فرط فيه [رقم/ ١٧٥٧]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم/ ٢٠٥٦]، من طريق أبي أيوب لينس (ووضع عنه ابن حبان عنه عن «مُحَمَّدِ بْنِ يَسِيرٍ» وهو خطأ كما جزم به القرطبي وغيره) عن نافع عن أبي ثوبان عن عمر رضي الله عنه به قال الترمذي «حديث أبي عمر، لا تعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وصحيح عن أبي عمر موقوف» وقال البيهقي «لا يصح»، ومحمد بن عبد الرحمن (نسخي أبي أيوب لينس) كثير الزعم، وإسناداً زواهاً أصحاً نافع، عن أبي نعيم، عن أبي عمر بن موهبة يطر «معرفة ليس والآثار للبيهقي [٣١٠/٦]، والمصباح الرخاوي في رواته ابن حبان «ليوسيري» [٦٥١٣]

(٢) يطر «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [١٥٧]

(٣) عنه مالك في «الموطأ» [رقم/ ٦٦٩]، ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» [رقم/ ١٦٣٤٦]، عن ابن عمر رضي الله عنه به

(٤) يطر «الأصل» المعروف بالمبسوط لمحمد بن الحسن الشيباني [٢٣٠ ٢]

❦ غايه البوار ❦

والجواب عما رواه الشافعي: أما حديث ابن عباس في منعه اضطراب،
لأنه [١١١/١] في رواية عطاء ومجاهد عن ابن عباس: قالت امرأة للنبي ﷺ: «إِنَّ
أُخْتِي مَائَتْ»^(١). كذا في «الصحيح»^(٢) وفي رواية الحكم عن سعيد [عن]^(٣)
ابن عباس: قالت امرأة للنبي ﷺ: «إِنَّ أُمِّي مَائَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذِيرٌ»^(٤). كذا
في «الصحيح» أيضاً. فلا يصح الاحتجاج به

على أما نقول: إما ذكر فيه القضاء، وذلك يحصل بالإطعام، فلا يُزاد
الصَّيَامُ.

وأما حديث عائشة: فالمراد منه الإطعام الذي يقوم مقام الصوم مجزئاً،
بدليل ما رَوَيْنَا.



(١) علقه البخاري في كتاب الصوم باب من مات وعليه صوم [٦٩٠ ١]، ووصله الترمذي في كتاب
الصوم عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في الصوم عن الميت [رقم ٧١٦]، وابن ماجه في كتاب
الصيام باب من مات وعليه صيام من بدر [رقم ١٧٥٨]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم
٢٠٥٥]، من رواية سعيد بن جابر وعطاء ومجاهد عن ابن عباس رضي الله به

(٢) يعني «صحيح البخاري» وهو المراد عند إطلاق المؤلف

(٣) ما بين الموقوفين زيادة من: «٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠»

(٤) علقه بخاري في كتاب الصوم باب من مات وعليه صوم [٦٩٠ ١]، ووصله مسلم في كتاب
الصيام باب قضاء الصيام عن الميت [رقم ١١٤٨]، من طريق الحكم بن عتيبة عن سعيد بن
جبير عن ابن عباس رضي الله به

وَمَنْ دَخَلَ فِي صَوْمِ النَّطْوِ، أَوْ فِي صَلَاةِ النَّطْوِ، ثُمَّ أَفْسَدَهُ قَضَاهُ؛
خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ لَهُ أَنَّهُ تَرَعَّ بِالمُؤَدَّى فَلَا يَلْزَمُهُ مَا لَمْ يَتَرَعَّ بِهِ.

غاية السبق

فصل

قوله: (وَمَنْ دَخَلَ فِي صَوْمِ النَّطْوِ، أَوْ فِي صَلَاةِ النَّطْوِ، ثُمَّ أَفْسَدَهُ قَضَاهُ؛
خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ^(١))

اعْلَمْ أَنَّ الشَّرُوعَ فِي النَّفْلِ عَلَى وَجْهِ الإلتزام؛ مُلْزِمٌ لِلْمُصِيِّ فِيهِ، وَمُلْزِمٌ
لِلْقَضَاءِ بِالْإِفْسَادِ عِنْدَنَا؛ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ.

وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُهُ فِي لُزُومِ الْمُصِيِّ، وَظَاهِرٌ مِنْهُ: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ^(٢).

ثُمَّ عِنْدَنَا: يُكْرَهُ الْخُرُوجُ مِنْهُ إِلَّا بِعُدْرٍ^(٣).

وَرُوِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمُطَوِّعِ بِالصَّوْمِ: «إِذَا دَخَلَ عَلَى
أَحَدٍ لَهُ فِدَعَاهُ (إِلَى طَعَامِهِ؛ أَفْطَرَ وَقَصَى»، فَجَعَلَ [٣٧، ١٠٤م] هَذَا الْقَرْعَ عُذْرًا.

وَقَدْ رُوِيَ كِرَاهَةُ الْإِفْطَارِ عَنِ أَبِي عُمَرَ، وَمَنْكُحُولٍ، وَالْحَجِيِّ، وَذَكَرَ مُحَمَّدٌ
فِي بَعْضِ نُسَخِ «الأَصْلِ»: أَكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ كَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُورِيُّ
فِي «شرح مختصر الكرخي»^(٤).

له: مَا رُوِيَ فِي «السَّ» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ هَانِئٍ، قَالَتْ: لَمَّا
كَانَ يَوْمُ الْفَتْحِ - فَتَحَ مَكَّةَ - خَافَتْ فَاطِمَةُ، فَخَلَسَتْ عَنْ بِنَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(١) يطر «المحاوي الكبير» لسنن ردي [٤١٨، ٣]، و«روضة الطالبين» لسوي [٣٨٦، ٢]

(٢) بل يُسْنَعُ وَحَسْبُ يطر «التبليغ في الفقه الشافعي» لشيرازي [ص ٦٧] والتهذيب في فقه
الإمام الشافعي» للبخاري [١٨٧/٣]

(٣) يطر «المبسوط» للرحبي [٦٩، ٣]، «البحر الرائق» [٣٠٩، ٢]، «بدائع الصنائع» [٢٩٣، ٢]

(٤) يطر - شرح مختصر الكرخي للقدوري [١٦٦، ١]

وَلَا أَنْ الْمُؤَدِّي قُرْبَةً وَعَمَلٌ فَتَجِبُ صِيَامُهُ بِالْمُضِيِّ عَنِ الْإِبْطَالِ ، وَإِذَا
وَجِبَ الْمُضِيُّ وَجِبَ الْقَصَاءُ بِتَرْكِهِ .

❦ عليه السلام ❦

وَأُمُّ هَانِ عَنْ يَمِينٍ ، قَالَتْ فَجَاءَتِ الْوَلِيدَةُ بِإِنَاءٍ فِيهِ شَرَابٌ ، فَتَوَلَّيْتُ فَشَرِبْتُ مِنْهُ ،
ثُمَّ تَوَلَّيْتُ أُمَّ هَانِ ، فَشَرِبْتُ مِنْهُ ، قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَقَدْ أَفْطَرْتُ ، وَكُنْتُ صَائِمَةً
فَقَالَ لَهَا : « أَكُنْتَ تَقْضِينَ شَيْئًا ؟ » قَالَتْ : لَا قَالَ : « فَلَا يَضُرُّكَ إِنْ كَانَ تَطَوُّعًا » (١) .

وَلَمَّا مَا رَوَى فِي «السَّ» : بِإِسْنَادِهِ إِلَى عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : أَهْدَيْتُ إِلَى
حَفْصَةَ طَعَامًا ، وَكُنَّا صَائِمَتَيْنِ فَأَفْطَرْنَا ، ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْنَا لَهُ : يَا رَسُولَ
اللَّهِ ، إِنَّا أَهْدَيْتُ لَنَا هَدِيَّةً ، فَشَتَّهَيْتَاهَا فَأَفْطَرْنَا ، فَقَالَ : « لَا عَلَيْكُمَا ، صُومًا مَكَانَهُ
يَوْمًا آخَرَ » (٢) .

وَرَوَى الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَائِشَةَ قَالَتْ : أَصْبَحْتُ أَنَا
وَحَفْصَةُ صَائِمَتَيْنِ فَتَطَوُّعْتِنِي ، فَأَهْدَيْتُ لَهَا (٣) طَعَامًا ، فَأَفْطَرْنَا عَلَيْهِ ، فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ فَسَأَلَنَاهُ فَقَالَ : « أَقْضَيْتَا يَوْمًا مَكَانَهُ » (٤) . فَبُهِدَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِفْطَارَ مِنْ صَوْمٍ

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام / باب في الرحمة في ذلك [رقم / ٢٤٥٦] ، والترمذي في كتاب
الصوم عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في إفتار الصائم المتطوع [رقم / ٧٣١] ، والنسائي
في «السَّ الكبير» في كتاب الصيام الرحمة للصائم المتطوع أن يفطر [رقم / ٣٣٠٦] ، والدارمي
في «سننه» [رقم / ١٧٣٦] ، عن أم هانئ رضي الله عنها
قال الترمذي : «حَدَّثْتُ أُمَّ هَانِ فِي بِئْسَ مَقَالٍ»

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام باب من رأى عليه القصد [رقم / ٢٤٥٧] ، والنسائي في «السَّ
الكبرى» في كتاب الصيام ، باب ما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر [رقم / ٣٢٩٠] ، والبيهقي
في «السَّ الكبير» [رقم / ٨١٥٤] ، عن عُرْوَةَ ، عن عَائِشَةَ رضي الله عنها
قال الطَّحَاوِيُّ : «بُهِدَا صَعِيفٌ» يَفْطَرُ «لصائم لسن» بخطه (٢ / ١٣٥)

(٣) عند الطَّحَاوِيِّ : «فَأَهْدَيْتُ لَهَا»

(٤) أخرجه النسائي في «السَّ الكبير» في كتاب الصيام باب ما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر
[رقم / ٣٢٩٢ ، ٣٢٩٤] ، والترمذي في «جامعه» كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ باب ما جاء =

التَطَوُّعُ مُوجِبٌ لِلْقَضَاءِ.

وَذَكَرَ فِي «شرح الكرخي»^(١): «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ امْتَثَارَ ٦١، ٤٣، ٥١، ٦٠ الصَّحَابَةِ فَقَالَ: إِي أَنَيْتُ أَمْرًا عَظِيمًا، كُنْتُ ضَائِمًا مَتَطَوُّعًا، وَهَفْتُ عَنْ حَارِثَتِي، فَقَالُوا: لَقَدْ أَنَيْتَ عَظِيمًا. فَقَالَ عَلِيٌّ [بْنُ أَبِي طَالِبٍ]^(٢): أَتَيْتُ حِلَالًا، وَيَوْمًا مَكَانَ يَوْمٍ^(٣). فَقَالَ: أَتَيْتُ أَعْجَبَهُمْ قَتَوِي إِلَيَّ^(٤)».

وَعَنِ ابْنِ سِيرِينَ^(٥): «أَنَّهُ صَامَ يَوْمَ عَرَّةَ، فَطَبَخَ عَطْفًا شَدِيدًا، فَسَلَّ غَتَهُ بِضَعَةِ عَشْرَ نَفْسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا أَطْبَخَ وَأَصْبَحَ يَوْمًا مَكْنَةً^(٦)».

= في إيجاب القضاء عليه [رقم / ٧٣٥]، وفي «العلل الكبير» [رقم / ١١٩]، وأحمد في «المسند» [١٤١/٦، ٢٣٧]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٠٨، ٤]، والبيهقي في «السر الكرى» [رقم / ٨١٤٨]، من طرق عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ؓ. قال الترمذي «سَأَلْتُ مُحَمَّدًا (يَعْنِي الْبَحَارِي) عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ هَلْ لَا يَصِحُّ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ فِي هَذَا» وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ «هُوَ حَدِيثٌ مَوْثُوقٌ بِطَرِّ إِرَادِ السَّامِعِ لَا بِنِ الْقَيْمِ [٨٠/٢]

(١) ينظر: شرح محضر الكرخي للقدوري [١٦٦]

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من واد، واد، واد، واد، واد، واد.

(٣) أي أقصى يومًا مكان يوم كذا جاء في حاشية أم.

(٤) أخرجه الدارقطني في «سننه» [١١٧/٢]، عن سعيد بن مسروق عن عمر بن الخطاب ؓ. نحوه - ولفظه في آخره: «قَالَ أَنْتُ حَيْرُهُمْ نَبِيًّا».

(٥) ابن سيرين هذا الإطلاق هو محمد، وليس هذا لأن مزويًا جاء، ورد هو عن أخيه أنس بن سيرين، كما سيأتي، فكان يسمي عن المؤلف تلميذه.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة [رقم / ٩٠٩٣]، حدثك سعد بن إبراهيم، عن عثمان التيمي، عن أنس بن سيرين ؓ.

قال ابن التركماني «هذا سند عن شرط بشيخين» ينظر «تجويد السني» عن مسد البيهقي «لا في التركماني» [٢٧٧/٤]

في إبطال العمل

لأنه لا يخلو: إما أن يكون قبل وجود العمل، أو بعد وجوده، أو حال وجوده،
فقبله عدم، وبعده متلاشي، لأنه عرضي، وحال لوجوده غير موجود على الصدم،
فلا يتصور الإبطال.

وأيضاً: إن الإبطال إذا طرأ على الموجود يرفعه، وإذا فارقه ينسفه، ولمنع
من الوجود لا يسمى إبطالا.

قلت لو لم يتصور إبطال العمل، لم يرد به النهي، وقد قلنا [١] "تعالى
﴿وَلَا تَطْلُوا أَعْمَلَكُمْ﴾ [سجدة ٣٢] والنهي يقتضي التصور لا محالة، ومنه
للتحريم على ما عرفت في الأصول، وقد تأيد هذا بالغريب، حيث يقال: سعى في
أمر فلان، ثم أبطل سعيه، وأحسن إلى فلان، ثم أبطل إحسانه، وهذا دليل
التصور.

والترديد المذكور لا يرد عينا، لأن لطلان في السعي هو لسبب وتلاشي،
فإذا أصيب إلى العمل لا يراد به دهاب ذاته وتلاشي، بل يراد به فوت العرضي
المعلق به، وهو الثواب ها.

والجواب عن الحديث فنقول: معنى قوله «فَلَا يَصُرُّكَ»^(١)، أي: أنك لن تسب
بأثمة في إعتبارك، وليس ينفي ذلك قضاء يوم مكنه

فإن قلت: قد ورد في حديث أم هانئ، [في بعض الروايات]^(٢) «إِنْ شِئْتَ

(١) وقع في (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ).

(٢) ما بين المصنفين زيادة من (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، (و)، (ز)، (ح)، (ط)، (ي)، (ك)، (ل)، (م).

(٣) تقدم تحريجه

(٤) ما بين المصنفين زيادة من (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، (و)، (ز)، (ح)، (ط)، (ي)، (ك)، (ل)، (م).

ثُمَّ عِنْدَنَا لَا يُبَاحُ الْإِفْطَارُ فِيهِ بِعَذْرِ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ؛ لِمَا بَيَّنَّا ،
وَيُبَاحُ بِعَذْرِ وَالصَّبَةِ عَذْرًا ، لِقَوْلِهِ ﷺ «أَفْطِرُ وَأَقْصِي يَوْمًا مَكَانَهُ» .

وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ ، أَوْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ فِي رَمَضَانَ ؛ أَمْسَكَ بَقِيَّةَ يَوْمَيْهِمَا ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

فَأَقْضِيهِ ، وَإِنْ شَتَبَ فَلَا تَقْضِيهِ^(١) .

قُلْتُ : ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ [١٧٣٥/٢] الْقَضَاءِ عَلَى الْقَوْرِ ؛ بِدَلِيلِ
مَا رَوَيْنَا ؛ تَوْفِيقًا بَيْنَ الْمُتَعَارِضَيْنِ .

قَوْلُهُ : (فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ) ، أَي . عَنْ مُحَمَّدٍ ، وَقَدْ بَيَّاهُمَا قُلْتُ هَذَا .

قَوْلُهُ : (لِقَوْلِهِ ﷺ «أَفْطِرُ وَأَقْصِي يَوْمًا مَكَانَهُ»^(٢)) ، وَهَذَا لَيْسَ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ
ﷺ ؛ بَلْ هُوَ كَلَامُ الصَّحَابَةِ^(٣) كَمَا بَيَّنَّا .

قَوْلُهُ (وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ أَوْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ فِي رَمَضَانَ ؛ أَمْسَكَ بَقِيَّةَ يَوْمَيْهِمَا)

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الِاسْسِ الْكَبِيرِ» فِي كِتَابِ بَيْعِهِمُ / الرَّحْمَةَ لِلصَّائِمِ الْمُتَطَوِّعِ أَنْ يَعْطَرَ [رَقْمُ /
٣٣٠٥] ، وَالدَّارِمِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» [رَقْمُ ١٧٣٥] ، وَالدَّرَقُطَنِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» [١٧٤/٢] ، وَالطَّحَاوِيُّ
فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَرِ» [١٠٧٠٢] ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الِاسْسِ الْكَبِيرِ» [رَقْمُ ٨١٤٥] ، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ
هَانِئَةَ أُنْ لَبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَهِيَ صَائِمَةٌ ، فَأَتَى بِأَنْوَاعٍ فَشَرِبَ ثُمَّ نَازَلَهَا فَشَرِبَتْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ «إِنْ كَانَ قَضَاءُ رَمَضَانَ ، صُومِي يَوْمًا آخَرَ ، وَإِنْ كَانَ نَطْوَعًا ، فَإِنْ شَتَبَ فَأَقْضِيهِ ، وَإِنْ شَتَبَ
فَلَا تَقْضِيهِ» لَفْظُ الدَّارِمِيِّ

قَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ «هَذَا الْإِسْنَادُ أَصَحُّ إِسْنَادٍ لِهَذَا حَدِيثٍ» وَقَالَ عَبْدُ الْحَقِّ الْأَشْجَلِيُّ : «هَذَا أَحْسَنُ
أَسَانِيدِ أُمِّ هَانِئَةَ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَخُجُّ بِهِ» يَنْظُرُ «النَّمِيدَةُ» لِابْنِ عَبْدِ بَرٍّ [٩٩٣] ، وَابْنُ الْوَهْمِ
وَالْإِبْرَاهِيمُ لِابْنِ الْقَطَّانِ [٣٦٦/٥]

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» [رَقْمُ ٢٣١٧ / طَبْعُهُ دَارُ مَجَر] ، وَمِنْ طَرِيقَةِ الْبَيْهَقِيِّ فِي «الِاسْسِ الْكَبِيرِ»
[رَقْمُ / ١٤٣١٤] ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، قَالَ «صَبَّحَ رَجُلٌ طَعَامًا ، وَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ ، فَقَالَ
رَجُلٌ إِنِّي صَائِمٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَخُوكَ صَبَّحَ طَعَامًا وَدَعَاكَ ، أَفْطِرُ وَأَقْصِي يَوْمًا مَكَانَهُ»

(٣) قَالَ الْعَمَرِيُّ «هَذَا وَهُوَ مَحْضَرٌ» هَذَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ
الْحَدَرِيِّ «ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ نَحْوَهُ يَنْظُرُ «الْبَيَانَةَ شَرْحَ الْهَدَايَةِ» بِدَلِيلِ [٩١٤]

قضاء لحق الوقت بالتشبه.

وجُملة هذه المسائل: ما قال الإمام الأسيحاوي في «شرح الطحاوي»: إذا بلغ الصبي، أو أسلم الكافر، أو ظهرت الخائض والقضاء، أو أفاق لمجنون، أو برأ المريض، أو أقام المسافر في يوم من شهر رمضان، مُحْكَم هؤلاء كلهم في الإمساك عن الْمُقَطَّراتِ سواء.

والأصل: أن كلَّ مَنْ صارَ على حالة في آخر النهار، لو كد عليها في أول النهار، يلزمه الصَّوم ويلزمه الإمساك، كما لو شهد الشهود برؤية الهلال في بعض اليوم.

ولا يجب قضاء اليوم الذي أسلم فيه عبداً^(١).

وقال مالك، يقضي^(٢). كذا قال في «شرح مختصر الكرخي»^(٣)، وهذا لأن الكفر يُنافي الصَّوم، فصار كالصَّغِير.

قوله: (قضاء لحق الوقت بالتشبه).

يعني: إما يُغيبك الصبي الذي بلغ، والكافر الذي أسلم، نقضاء حق الوقت بالتشبه بالصائمين؛ لِأَنَّهُمَا لو كانا عند وجود السبب، وهو الجُرء الأول على جمعة الأهدية؛ لوجبَ [١٢٥/٢] عليهما الصَّوم؛ تعصياً بوقت؛ لكن لما لم يوجد بهما الأهلية عند وجود السبب، ووُجِدَتْ بعده، والصَّوم غير متحرر؛ وَحَبَّ عليهما التشبه بقدر الإمكان. قال ﷺ: «مَنْ نَسِيَ يَقُومُ بِهِوَ مِنْهُمْ»^(٤).

(١) ينظر «بدائع الصانع» [٨٧/٢]، «نهر رائق» [٣١١/٢].

(٢) هذا على الأسباب في دفع ملك وبيع بوجوب بصر إهديب سدوده نصيرواني [١٣٧/١]، ومع الجليل: لغيش [١٢٠/٢].

(٣) ينظر: شرح مختصر الكرخي للقمهري [١٥٨/٢].

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب بئس باب في نسي الشهر [١٠٣١]، وأحمد في مسند =

وَلَوْ أَفْطَرَا فِيهِ لَا قَصَاءَ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ غَيْرُ وَاجِبٍ فِيهِ.

وَصَامَا مَا بَعْدَهُ، لَنَحَقُّقُ السَّبَّ وَالْأَهْلِيَّةَ

وَلَمْ يَقْصِبَا يَوْمَهُمَا وَلَا مَا مَضَى، لِعَدَمِ الْحَطَّابِ

﴿حاشية البيان﴾

قوله: (ولو أفطرا فيه)، أي: في اليوم الذي أسلم فيه الكافر، وبلغ الصبي،

لا قصاء عليهما؛ لعدم الوجوب، وقد مر فيه خلاف مالك.

قوله: (وصاما ما بعده، لنحقق السب والأهلية)

أما تحقق السب، فبقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾

[البقرة: ١٨٥] - وقد مر بيد السب في أول كتاب الصوم.

وأما الأهلية فهي نوعان: أهلية الوجوب، وأهلية الأداء.

أما أهلية الوجوب، فهي بالدمّة الصالحة للوجوب، ولهذا اختص آدمي

به.

وأما أهلية الأداء فهي نوعان: قصيرة، وكيلة.

فالقاصرة: باعتبار قوة البدن، كما في الصبي الصغير قبل البلوغ، وفي المنعوث

بعد البلوغ.

والكاملة: باعتدال الحال بالبلوغ عن عقل، وقد عرفت في الأصول.

ومراد المصنف: الأهلية الكاملة، والإسلام شرط الوجوب، وقد مر

قوله: (ولم يقصبا يومهما ولا ما مضى، لعدم الحطاب).

[٥٠/٢]، وابن أبي شيبة [رقم ١٩٤٠١]، وعبد بن حميد في مسنده المسند رقم

[٨٤٨]، من حديث ابن عمر رضي الله عنه به.

قال العراقي «أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر بسند صحيح» ينظر «معراج أحاديث الأحياء»

للإمام [٣١٨/١]

وهذا بخلاف الصلاة، لأن السبب فيها الجزء المتصل بالأداء، فوجدت الأهلية عنده، وفي صوم الجزء الأول والأهلية معذومة عنده وعن أبي يوسف أنه إذا زال الكفر أو الصبا قبل الرؤا قبل القضاء لأنه أدرك وقت النية.

عنه بيبر

أما الكافر الذي أسلم: فلقوله **«الأسلام يجب ما قلناه»**

وأما الصبي الذي بلغ: فلقوله **«رفع القلم عن ثلاث الصبي»** [٢١٥/٢٠] حتى يحتلم^(١).

فعلم [٢١٢/١] بهذا أن الخطاب غير متوجه إليه قبل البلوغ.

قوله: (وهذا بخلاف الصلاة)، أي: هذا الحكم الذي ذكرنا، وهو عدم وجوب قضاء صوم ذلك اليوم الذي بلغ فيه الصبي، وأسلم الكافر، بخلاف الصلاة؛ حيث يجب قضاؤها إذا بلغ أو أسلم في بعض الوقت؛ لأن سبب وجوب الصلاة: الجزء المتصل بالأداء، وقد وجدت الأهلية عند ذلك الجزء، أما الصوم: فسبب الوجوب فيه: الجزء الأول، وقد اعدمت الأهلية عنه.

وروى ابن سماعه عن أبي يوسف إذا بلغ قبل الرؤا أو أسلم، أن عليهما القضاء، وإن كان بعده؛ فلا قضاء عليهما، وإن صام ذلك اليوم آخرهم، وذلك لأنهما أدركا وقت النية، فصار كأنهما أدركا النبل، وهذا خلاف المشهور عن أصحابنا؛ لأن عدم التكليف إذا حصل في أول النهار؛ سقط فرض حقيقته؛ لأنه لا يتعصر^(٢).

(١) أخرج أحمد في المسند [١٩٨١/١]، وابن أبي حنيفة في فتاويه [٦٣٠/٢]، وصحاحي في بيان مشكل الأندلس [٤٤٢/١]، والبيهقي في دلائل الكبرى [١٨٠/٦٩]، وفي دلائل النبوة [٣٤٦/٤]، من حديث عمرو بن العاص بهذا المعنى.

(٢) مضمون شرحه.

(٣) يطر المسودة لشرح حسي [٩٣/٣]، وهدايه الصنائع [٨٨/٢]، والبحر الراسخ [٣١٢/٢].

وَحَهُ الطَّاهِرِ أَنَّ الصَّوْمَ لَا يَتَجَرَّأُ وَجُوبًا، وَأَهْلِيَّةُ الْوُجُوبِ مُتَعَدِّمَةٌ فِي أَوَّلِهِ
إِلَّا أَنْ لِلصَّيِّ أَنْ يَنْوِيَ التَّطَوُّعَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ دُونَ الْكَافِرِ، عَلَى مَا قَالُوا، لِأَنَّ
الْكَافِرَ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِلتَّطَوُّعِ أَيْضًا وَالصَّيِّ أَهْلٌ لَهُ.

وَإِذَا نَوَى الْمُسَافِرُ الْإِفْطَارَ، ثُمَّ قَدِمَ الْمَضَرَّ قَبْلَ الرَّوَالِ فَتَوَى الصَّوْمَ،
أَخْرَأَهُ، لِأَنَّ السَّعْرَ لَا يَتَأَيَّيْ أَهْلِيَّةُ الْوُجُوبِ وَلَا صِحَّةُ الشَّرُوعِ،

فصل في البعد

قوله: (إِلَّا أَنْ لِلصَّيِّ أَنْ يَنْوِيَ التَّطَوُّعَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ دُونَ الْكَافِرِ، عَلَى مَا
قَالُوا)

يعني: أَنَّ الصَّيِّ إِذَا بَلَغَ قَبْلَ الرَّوَالِ وَتَوَى التَّطَوُّعَ يَصِحُّ، لِأَنَّهُ أَهْلٌ لَهُ قَبْلَ
الْبُلُوغِ، وَالْكَافِرُ إِذَا أَسْلَمَ قَبْلَ الرَّوَالِ وَتَوَى التَّطَوُّعَ لَا يَصِحُّ، لِعَدَمِ أَهْلِيَّةِ الْأَدَاءِ،
عَلَى مَا عَلَيْهِ هَائِمَةٌ مُشَابِهَاً^(١).

وَيَقُلُ فَخَرُ الْإِسْلَامِ عَنْ «الْوَادِ». أَنَّ صَوْمَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ صَحِيحٌ، وَعَلَيْهِ
[١٤٦/٢] بَعْضُ مُشَاجِحِي. كَذَا فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»^(٢)، وَاسْتَدْلُوا بِمَسْأَلَةِ «الْجَامِعِ
الصَّغِيرِ» حَيْثُ قَالَ فِي النَّصْرَانِيِّ الَّذِي يُسْلِمُ: هُوَ بِمَثَرَةِ الصَّيِّ يَتَلَعُّ سَوَاءً، فَيَبُتُّ
التَّطَوُّعُ مِنَ الصَّيِّ إِذَا بَلَغَ يَصِحُّ، فَكَذَلِكَ الْكَافِرُ إِذَا أَسْلَمَ.

وَجَوَابُهُ أَنَّهُ بِمَثَرَتِهِ فِي حَقِّ الْإِفْطَارِ، وَفِي «الْمُنَقَّى»: عَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ
سَوَى بَيْنَهُمَا وَقَالَ: يَكُونُ تَطَوُّعًا مِثْلَهُمَا جَمِيعًا

قوله: (وَإِذَا نَوَى الْمُسَافِرُ الْإِفْطَارَ، ثُمَّ قَدِمَ الْمَضَرَّ قَبْلَ الرَّوَالِ فَتَوَى الصَّوْمَ،
أَخْرَأَهُ).

(١) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» [٦٤١/٢]، «إبدائع الصالحين» [١٤١/٢]

(٢) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للإسحاحي [١٢٥٥]

وَإِنْ كَانَ فِي رَمَضَانَ قَعْلُهُ أَنْ يَصُومَ، لِزَوَالِ الْمُرْحُصِ فِي [١٦٥] وَقْتُ
النِّيَّةِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُقِيمًا فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ ثُمَّ سَافَرَ لَا يُبَاحُ لَهُ الْعِطْرُ، تَرْجِيحًا
لِجَنَابِ الْإِقَامَةِ فَهَذَا أَوَّلُ.....

بسم الله الرحمن الرحيم

وَفِي «الجامع الصغير» لِمَعْرِ الْإِسْلَامِ الرَّقْدِيِّ^(١)، قَبْلَ انْتِصَابِ الشَّهْرِ، وَدَاكُ
أَصَحُّ، لِأَنَّ النِّيَّةَ يَسْبِقِي أَنْ تَكُونَ مُوجُودَةً فِي أَكْثَرِ الشَّهْرِ أَوْ فِي الْبَيْتِ، فَانْهَمَ، وَإِنَّمَا
أَجْرَاهُ صَوْمُهُ، لِأَنَّ الشَّفَرَ لَا يُنَافِي وَجُوبَ الصَّوْمِ، وَلِهَذَا يَصَحُّ آدَاؤُهُ فِي الشَّفَرِ،
وَإِنَّمَا تَرَاحَى وَجُوبُ الْآدَاءِ، فَلَمَّا رَأَى الشَّفَرَ وَوَقْتُ الْعَرِيمَةِ بَقِيَ، تَوَحُّهُ خَطَبُ
الْآدَاءِ، فَصَحَّ آدَاؤُهُ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّ الشَّفَرَ لَا يُنَافِي أَهْلِيَّةَ الْوُجُوبِ وَلَا
صِحَّةَ الشُّرُوعِ).

قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ فِي رَمَضَانَ قَعْلُهُ أَنْ يَصُومَ، لِزَوَالِ الْمُرْحُصِ فِي وَقْتُ
النِّيَّةِ)، أَيُ: إِنْ كَانَ الْمُسَافِرُ الَّذِي نَوَى الْإِفْطَارَ، وَقَدِيمَ الْمِضَرِّ قَبْلَ الزَّوَالِ فِي
رَمَضَانَ، وَهَذَا تَكَرَّرَ مِنَ الْمُضْطَبِّ، لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ أَيْضًا فِي مُسَاهِرِ وَقَدِيمِ الْمِضَرِّ قَبْلَ
الزَّوَالِ فِي رَمَضَانَ، بِدَلَالَةِ التَّعْلِيلِ بِقَوْلِهِ: (لِأَنَّ الشَّفَرَ لَا يُنَافِي أَهْلِيَّةَ الْوُجُوبِ).
وَمِثْلُ [١٦٧/٢] هَذَا الْكَلَامِ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الثَّقَلِ.

قَوْلُهُ: (فَهَذَا أَوَّلُ)، يَعْنِي: أَنَّ الْمُقِيمَ إِذَا سَافَرَ فِي بَعْضِ الشَّهْرِ، لَا يَحِلُّ لَهُ
الْعِطْرُ، مَعَ أَنَّ الْمُرْحُصَ مُوجُودٌ وَهُوَ الشَّفَرُ، وَإِذَا أَقَامَ الْمُسَافِرُ فِي بَعْضِ الشَّهْرِ،
لَا يَحِلُّ لَهُ الْعِطْرُ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ، لِزَوَالِ الْمُرْحُصِ، أَمَّا إِذَا كَانَ يَرَى أَنَّ دُحُولَ
الْمِضَرِّ لَا يَتِمُّ لَهُ حَتَّى تَعَيَّتِ الشَّمْسُ، فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُعْطِرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ فِي الشَّفَرِ،
لِأَنَّهُ مُسَافِرٌ فِيهِ، وَلَمْ يَجْتَمِعْ لَهُ حُكْمُ الْإِقَامَةِ وَالشَّفَرِ، حَتَّى تَعَيَّتِ الْإِقَامَةُ الشَّفَرَ،
وَبِهِ صَرَّحَ فِي «شرح مختصر الكرخي»^(٢)

(١) بَطَر «شرح الجامع الصغير» للرقدي [٧٠]

(٢) بَطَر «شرح مختصر الكرخي» للبطري [١٦٠]

إِلَّا أَنَّهُ إِذَا أَفْطَرَ فِي الْمَسَائِلَيْنِ ، لَا تَلَزُمُهُ الْكَفَّارَةُ ، لِإِقْيَامِ شُبْهَةِ الْمُبِيحِ .

﴿ غاية السبيل ﴾

قوله: (إِلَّا أَنَّهُ إِذَا أَفْطَرَ فِي الْمَسَائِلَيْنِ ، لَا تَلَزُمُهُ الْكَفَّارَةُ) .

يعني . فيما إذا كَانَ مُقِيمًا ثُمَّ سَفَرَ فِي بَعْضِ النَّهَارِ ، أَوْ كَانَ مُسَافِرًا ثُمَّ أَقَامَ فِي بَعْضِ النَّهَارِ ، وَإِنَّمَا لَا تَلَزُمُهُ الْكَفَّارَةُ ، لِأَنَّ كَفَّارَةَ شَهْرِ رَمَضَانَ يُسْقِطُهَا الشُّبْهَةُ كَالْحُدُودِ ، وَهَذَا لِأَنَّهَا لَا تُشَخِّقُ إِلَّا مَعَ الْمَأْتَمِ كَالْحُدُودِ .

والتَّحْقِيقُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَنَّ اسْتَفْرَ لَمَّا كَانَ سَبَبًا لِإِبَاحَةِ الْفِطْرِ فِي الْأَصْلِ ، كَانَ وَجُودُهُ شُبْهَةً فِي إِسْقَاطِ الْكَفَّارَةِ ، وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ إِبَاحَةُ الْفِطْرِ فِي الْمَسَائِلَيْنِ ، كَالْمِلْكِ وَالنِّكَاحِ لَمَّا [١٢١٢] كَمَا سَبَقَ لِإِبَاحَةِ الْوُطْءِ ، كَانَ وَجُودُهُمَا مُسْقِطًا لِلْحَدِّ ، وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ إِبَاحَةُ الْوُطْءِ ، كَمَا فِي الْخَيْصِ وَالنَّعَاسِ .

قَالَ فِي «شرح الطحاوي» وَلَوْ وَحَبَّتِ الْكَفَّارَةُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهَا ، ثُمَّ سَافَرَتْ أَوْ سَافَرَ فِي آخِرِ النَّهَارِ ، لَمْ تَسْقُطِ الْكَفَّارَةُ عَنْهُ ، وَإِنْ [١٢١٢] مَرِضَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ مَرَضًا يُبِيحُ لَهُ الْإِفْطَارَ ، سَقَطَتْ عَنْهُ الْكَفَّارَةُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَفْطَرَتِ الْمَرْأَةُ ، ثُمَّ حَاصَتْ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ أَوْ بَعَثَتْ ، سَقَطَتْ عَنْهَا الْكَفَّارَةُ^(١) .

وَقَالَ فِي «خلاصة المتناوي» وَلَوْ أَفْطَرَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ مُتَعَمِّدًا ، ثُمَّ أَكْرَهَهُ الشُّطْرَانُ عَلَى السَّفَرِ ، لَا تَسْقُطُ عَنْهُ بَكْفَارَةُ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ .

وَفِي رَوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ تَسْقُطُ

وَعَنْهُمَا: لَا تَسْقُطُ .

وَقَالَ فِي «شرح الطحاوي» ، وَلَوْ حَزَخَ بِفِيهِ مَرَضٌ مَرَضًا يُبِيحُ لَهُ الْإِفْطَارَ ، اِحْتَلَفَ الْمَشَاحِيقُ فِيهِ ؛ قَالَ بَعْضُهُمْ يَسْقُطُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَسْقُطُ وَلَوْ أَفْطَرَ فِي

(١) يَنْظُرُ «شرح مختصر الطحاوي» لِلإِسْبَاحِيِّ [١٢٥٥]

وَمَنْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ فِي رَمَضَانَ؛ لَمْ يَفْضِ الْيَوْمَ الَّذِي حَدَّثَ فِيهِ الْإِعْمَاءُ،
لِوُجُودِ الصَّوْمِ فِيهِ وَهُوَ الْإِمْسَاكُ الْمَقْرُونُ بِالنِّيَّةِ؛ إِذَا ظَاهَرَ وَخَوَّنَهَا مَتَّ
وَقَضَى مَا بَعْدَهُ؛ لِإِنْعِدَامِ النِّيَّةِ.

وَإِنْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلَةِ مَتَّ؛ قِصَاةُ كُنْهٍ غَيْرِ يَوْمِ نَتِثِ النَّبَةِ، لَمَّا قُلْنَا

عنه السيد

قِصَاةُ رَمَضَانَ أَوْ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ؛ لَمْ نَحِثْ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةَ^(١)

قَوْلُهُ: (وَمَنْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ فِي رَمَضَانَ، لَمْ يَفْضِ الْيَوْمَ الَّذِي حَدَّثَ فِيهِ الْإِعْمَاءُ).

وَهَذَا لِأَنَّ صَوْمَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ صَحِيحٌ، بِإِثْبَاتِ عَلَى وُجُودِ النِّيَّةِ مِنْهُ ظَاهِرًا؛ إِذَا
الظَّاهِرُ مِنْ حَالِ الْمُسْلِمِ أَنَّ يَتَوَيَّ الصَّوْمَ حَالَةَ الْإِفَاقَةِ، وَقَضَى مَا بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ
الَّذِي حَدَّثَ فِيهِ الْإِعْمَاءُ؛ لِعَدَمِ النِّيَّةِ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْإِعْمَاءَ يَمْتَنِعُ وُجُودُ النِّيَّةِ، وَلَا يَصَحُّ
الصَّوْمُ بِدُونِهَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَلْزِمُهُ قِصَاةُ الْيَوْمِ الَّذِي حَدَّثَ فِيهِ الْإِعْمَاءُ^(٢)؛ لِأَنَّ الْإِعْمَاءَ

مَعْنَى يُؤَثِّرُ فِي إِسْقَاطِ الصَّلَاةِ، فَيُبْطَلُ حُلُوتُهُ الصَّوْمَ كَالْحَبِصِ

قُلْنَا: الْحَبِصُ مَعْنَى يَوْجِبُ الْعُسْلَ، هِيَ فِي الصَّوْمِ كَالْإِنْرَالِ، وَالْإِعْمَاءُ مَعْنَى

يَوْجِبُ الْوُصُوءَ، فَلَا يُبَاقِي الصَّوْمَ، كَسَائِرِ الْأَخْذَاتِ

[١٧٧ هـ] قَوْلُهُ: (وُجُودُهَا مَتَّ)، أَيِ وُجُودِ النِّيَّةِ مِنْ اسْتَعْنَى عَلَيْهِ

قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلَةِ مَتَّ، قِصَاةُ كُنْهٍ غَيْرِ يَوْمِ نَتِثِ النَّبَةِ،

لَمَّا قُلْنَا). وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ (لِوُجُودِ الصَّوْمِ فِيهِ، وَهُوَ الْإِمْسَاكُ الْمَقْرُونُ

(١) يَطْرُقُ فِي مَحْضَرِ الْمُصْحَفِيِّ: بِإِسْبَاحِي [١٢٥ هـ]

(٢) يَطْرُقُ فِي الْمَوَاقِفِ: لِلْمَوَارِدِ [١٤١ هـ] وَهِيَ فِي الْمَقَامِ الشَّافِعِيِّ: لِلشَّيْخِ أَبِي [ص ٦٦]

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ فِي تَرْجُومَةِ الْمَوْلَانِ الشَّافِعِيِّ [٣٣١ هـ]

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَقْصِي مَا بَعْدَهُ، لِأَنَّهُ صَوْمَ رَمَضَانَ عِنْدَهُ يَتَأَدَّى بِنَبِيَّةٍ وَاحِدَةٍ بِمَرَلَةٍ الْإِغْتِكَافِ. وَعِنْدَنَا لَا بُدَّ مِنَ النَّبِيَّةِ لِكُلِّ يَوْمٍ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَاتٌ مُتَعَرِّقَةٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَحَلَّلُ بَيْنَ كُلِّ يَوْمَيْنِ مَا لَيْسَ بِرَمَازٍ هَذِهِ الْعِبَادَةُ بِخِلَافِ الْإِغْتِكَافِ.

وَمَنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ كُلُّهُ؛ فَصَاءَ؛ لِأَنَّهُ نَوْعُ مَرَضٍ يُضْعِفُ الْقُوَى، وَلَا يُزِيلُ الْجَحَا قَصِيرٌ عُذْرًا فِي التَّاجِيرِ لَا فِي الْإِسْقَاطِ.

❖ حاشية البهاري ❖

بِالنَّبِيَّةِ، وَفَضَى مَا بَعْدَهُ؛ لِانْقِطَاعِ النَّبِيَّةِ، وَأَمَّا آخِرُ صَوْمٍ يَوْمِ الدَّلِيلَةِ الَّتِي حَدَّثَ فِيهَا الْإِغْمَاءُ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَحُلُو عَنْ غَرِيمَةِ الصَّوْمِ فِي لَيَالِي رَمَضَانَ.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَقْصِي مَا بَعْدَ الْيَوْمِ الَّذِي حَدَّثَ فِي لَيْلَةِ الْإِغْمَاءِ^(١)؛ لِأَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ عَلَيْهِ يَتَأَدَّى بِنَبِيَّةٍ وَاحِدَةٍ، كَمَا فِي الْإِغْتِكَافِ، وَالْمَرْقُ بَيْنَهُمَا طَاهِرٌ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ يُتَاقَى الصَّوْمُ دُونَ الْإِغْتِكَافِ، فَلِهَذَا اخْتِيجَ إِلَى النَّبِيَّةِ فِي صَوْمِ كُلِّ يَوْمٍ دُونَ الْإِغْتِكَافِ.

قَوْلُهُ: (وَمَنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ كُلُّهُ؛ فَصَاءَ؛ لِأَنَّهُ نَوْعُ مَرَضٍ يُضْعِفُ الْقُوَى وَلَا يُزِيلُ الْجَحَا). أَيِ الْقَمَلِ^(٢).

قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْإِغْمَاءَ بِمَرَلَةِ الْمَرَضِ: أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانُوا يُتَلَوْنَ بِالْإِغْمَاءِ، وَالْجُنُودُ مَنَعِي عَنْهُمْ^(٣).

وَحَاصِلُهُ مَا نَقَلَ مُحَرَّرُ الْإِسْلَامِ التُّرْدَوِيُّ عَنِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الثَّلَجِيِّ: أَنَّ الْأَعْدَادَ أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ:

(١) ينظر «التهديب في اختصار سبله» لبرادعي [٣٥٩، ١]، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير [٥٢٠/١]

(٢) وقيل القمل والنقطة ينظر، «لسان العرب» لابن منظور [١٦٥/١٤ مادة: جحا]

(٣) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للإمام أبي [١٦٥].

وَمَنْ جُنَّ رَمَضَانَ كُلَّهُ، لَمْ يَقْضِهِ، حَلَالًا لِمَالِكٍ هُوَ يَتَحَرَّهُ بِالْإِعْمَاءِ.

﴿٣٦٥﴾

نَوْعٌ مِنْهُ: غَيْرُ مُتَمَتِّدٍ لَوْفَتِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، وَهُوَ النَّوْمُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَدُّ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَوْ شَهْرًا فِي الْعَادَاتِ.

وَنَوْعٌ مِنْهُ: غَيْرُ مُتَمَتِّدٍ لَوْفَتِ الصَّلَاةِ وَلَا لَوْفَتِ الصَّوْمِ عَابًا، وَهُوَ الْإِعْمَاءُ.

وَنَوْعٌ مِنْهُ: يَمْتَدُّ لَوْفَتِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ جَمِيعًا، وَيَخْتَلِفُ لَا تَجْعَلُ، وَهُوَ الْجُنُونُ.

وَنَوْعٌ مِنْهُ: يَمْتَدُّ لَوْفَتِ الصَّلَاةِ لَا لَوْفَتِ الصَّوْمِ عَابًا، وَهُوَ الْأَعْمَالُ^(١).

وَالنَّوْعُ الرَّابِعُ: يَمْتَدُّ حِلْفَةً فِي كُلِّ بَابٍ [٢١٨١، ٢١٨٢]، وَهُوَ الْعَبَثُ.

فَأَمَّا النَّوْمُ: فَإِنَّهُ لَا يُنْقِطُ شَيْئًا مِنَ الْعِبَادَاتِ؛ لِعَدَمِ لُزُومِ الْحَرَجِ، عَلَى عَكْسِ النَّبَا.

وَأَمَّا الْإِعْمَاءُ، فَإِنَّهُ عُدْرٌ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ إِذَا امْتَدَّ بِرِيَادَتِهِ عَلَى الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؛ دَفْعًا لِلْحَرَجِ، وَلَيْسَ بِعُدْرٍ فِي الصَّوْمِ؛ لِأَنَّ امْتِدَادَهُ بَادِرٌ إِلَى لَشَهْرِ، فَلَا يَلْزَمُ الْحَرَجُ، فَلَا يُنْقِطُ.

وَأَمَّا الْجُنُونُ، إِذَا امْتَدَّ بِرِيَادَتِهِ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فِي صَلَاةٍ، وَبِاسْتِعْرَافِهِ شَهْرًا فِي الصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ يُنْقِطُهُمَا جَمِيعًا؛ دَفْعًا لِلْحَرَجِ؛ لِأَنَّ امْتِدَادَهُ لَيْسَ بِبَادِرٍ؛ هِلَزِمُ الْحَرَجِ، وَإِذَا لَمْ [٢١٨٣] يَمْتَدَّ وَقَصُرَ عَنِ اشْتِهَارِ، لَمْ تُنْقِطْ كَالْإِعْمَاءِ.

وَأَمَّا الْعَبَثُ: فَهُوَ مُنْقِطٌ، لِامْتِدَادِهِ مِنْ أَوَّلِ الْوُحُودِ.

قَوْلُهُ: (وَمَنْ جُنَّ رَمَضَانَ كُلَّهُ، لَمْ يَقْضِهِ، حَلَالًا لِمَالِكٍ^(٢)).

(١) ينظر: «شرح الجامع الصغير» للبردوي [٦٩].

(٢) ينظر: «الإنصاف والإكليل لمختصر حنين» للموازي [٣٤٢/٣]، و«مواهب الجليل» في شرح مختصر =

غاية السب

لَهُمَا: أَنَّ الْمَجْثُونَ مَرْفُوعُ الْقَلَمِ؛ لِقَوْلِهِ ﴿رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ﴾. هُنَّ الصَّبِيُّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَفِي النَّائِمِ حَتَّى يَسْقِطَ، وَفِي الْمَجْثُونِ حَتَّى يُفَيِّقَ؛ وَلِأَنَّ الْأَدَاءَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ بِالِاتِّفَاقِ؛ لِعَدَمِ أَهْلِيَةِ الْأَدَاءِ، فَلَا يَجِبُ الْقَضَاءُ أَيْضًا؛ لِتَرْتِبِهِ عَلَى الْأَدَاءِ، فَصَارَ الْمَجْثُونُ غَيْرَ الْمُسْتَوْعِبِ، كَالْمُسْتَوْعِبِ فِي عَدَمِ وَجُوبِ الْقَضَاءِ.

وَلَنَا: أَنَّ سَبَبَ الْوُجُوبِ تَحَقُّقُ فِي حَقِّهِ وَهُوَ الشَّهْرُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وَكُلُّ مَنْ كَانَ مُوصُوفًا بِصِفَةِ الْإِيمَانِ؛ يَلْزَمُهُ الصَّوْمُ؛ إِلَّا أَنَّ الْحَرَجَ مُسْقِطٌ لِلْوُجُوبِ، فَمَنْ يَلْزَمُهُ إِذَا امْتَدَّ، وَكَذَا يَقُولُ فِي الصَّبِيِّ؛ حَيْثُ يَسْقُطُ عَنْهُ الْوُجُوبُ؛ لِلزُّرْمِ الْحَرَجِ؛ لِامْتِدَادِهِ.

فَلَمَّا ثَبَتَ هَذَا قُلْنَا: إِنَّهُ أَهْلٌ لِأَصْلِ الْوُجُوبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لَوُجُوبِ الْأَدَاءِ؛ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَدَّى قَلَّ يَضِبُ الشَّهْرَ، وَلَمْ يَكُنْ مُطَهِّرًا، وَنَوَى الصَّوْمَ؛ يُجْزِيهِ عَنِ الْقَرَضِ.

وَلَوْ نَوَى فِي اللَّيْلِ وَهُوَ مُبَيِّقٌ، ثُمَّ جَرَّ؛ يُغْرِثُهُ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَأَهْلِيَةُ الْوُجُوبِ بِالدَّمَةِ، وَدِمَّةُ الْمَجْثُونِ صَالِحَةٌ لِلِإِجَابِ [١٠، ١١]؛ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ إِذَا كَانَ أَهْلًا مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ؛ بِجَلَابِ مَا إِذَا رَدَّ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ؛ حَيْثُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ بِعَتَابِ الْحَرَجِ.

وَلِهَذَا يَجِبُ الْعُسْرُ وَالْحَرَجُ وَنَفَقَةُ الْمَخَارِمِ وَلِمَعَامَلَاتِ كُلِّهَا، وَفِي الْإِجَابِ هَائِدَةٌ، وَهُوَ كَوْنُهُ مُطْلُوبًا بِالنِّقْصَاءِ عَلَى وَجْهِ لَا يَلْزَمُ الْحَرَجُ، وَدَلِيلُ هَيْمَا إِذَا لَمْ يَمُتْ الْجُثُونَ؛ بِجَلَابِ مَا إِذَا امْتَدَّ؛ حَيْثُ لَا يَجِبُ؛ لِلزُّرْمِ الْحَرَجِ.

وَلَمَّا أَنَّ السَّيِّئَ قَدْ وَجِدَ وَهُوَ الشَّهْرُ وَالْأَهْلِيَّةُ بِالدَّمَةِ، وَفِي الْوُجُوبِ قَائِدَةٌ
وَهُوَ صَيْرُورَتُهُ مَطْلُوبًا عَلَى وَجْهِ لَا يَخْرُجُ فِي آدَائِهِ، بِخِلَافِ الْمُشْتَوَعِبِ؛ لِأَنَّهُ
يَخْرُجُ فِي الْآدَاءِ فَلَا قَائِدَةٌ وَتَمَامُهُ فِي الْخِلَافِيَّاتِ.

ثُمَّ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَصْلِيِّ وَالْعَارِضِيِّ، قِيلَ. هَذَا فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ.

عَبْدُ الْمَلِكِ

ولهذا قلنا في النَّائِمِ وَالْمُقَنَّنِ عَلَيْهِ: يَجِبُ عَلَيْهِمَا الْقَصَاءُ، وَإِنْ اسْتَوْعَبَ
النُّومُ وَالْإِعْمَاءُ شَهْرًا، لَعَدَمِ الْخَرَجِ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الْحَدِيثِ قُلْنَا: إِنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ رَفْعُ تَكْلِيفِ الْآدَاءِ لَا تَقْيُّ أَصْلِ
الْوُجُوبِ، وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَى النَّائِمِ الْقَصَاءُ. وَقَوْلُهُمَا: إِنَّ الْآدَاءَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ؛
لَانْعِدَامِ الْأَهْلِيَّةِ، فَلَا يَجِبُ الْقَصَاءُ.

قُلْنَا: سَلَّمًا أَنَّ أَهْلِيَّةَ الْآدَاءِ مُتَعَدِّمَةٌ وَلَا كَلَامَ لَهَا فِيهِ، وَلَا تُسَلَّمُ أَنَّ أَهْلِيَّةَ
الْوُجُوبِ مُتَعَدِّمَةٌ، وَهِيَ حَاصِلَةٌ كَمَا بَيَّنَّا.

قَوْلُهُ: (وَالْأَهْلِيَّةُ بِالدَّمَةِ).

الدَّمَةُ فِي الْأَصْلِ: بِمَعْنَى الْعَهْدِ، وَلِهَذَا يُسَمَّى قَابِلُ الْجَرِيَّةِ ذِمِّيًّا؛ لَكَوْنِهِ
مُعَاهَدًا، وَسُمِّيَ مَحَلُّ الْبِرَامِ الْعَهْدِ - وَهُوَ الرِّقَّةُ - بِالدَّمَةِ مَجَازًا؛ إِطْلَاقًا لِاسْمِ
الْحَالِ عَلَى الْمَحَلِّ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَصْلِيِّ وَالْعَارِضِيِّ)، أَي: بَيْنَ الْجُنُونِ الْأَصْلِيِّ
وَالْعَارِضِيِّ.

وَالْجُنُونُ الْأَصْلِيُّ: أَنْ يُذْرَكَ مَجْنُونًا

وَالْعَارِضِيُّ: أَنْ يُذْرَكَ مُبِينًا ثُمَّ جُنَّ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا؛ حَيْثُ يَتَلَرَّمُهُ قَصَاءُ مَا

مَضَى عَلَى ظَاهِرِ [٥١٤٩/٢] الرُّوَايَةِ.

وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَلَغَ مَجْتُونَا التَّحَقُّ بِالضَّبِيءِ
فَانْعَدَمَ الْخِطَابُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا بَلَغَ عَاقِلًا ثُمَّ جُنَّ، وَهَذَا مُخْتَارُ بَعْضِ
الْمُتَأَخِّرِينَ.

•••••

وَقَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»^(١) فَرَّقَ أَصْحَابُنَا بَيْنَ الْجُنُونِ الْأَصْلِيِّ وَالْعَارِضِيِّ،
فَقَالُوا فِي الْجُنُونِ الْأَصْلِيِّ إِذَا أَهَاقَ فِي بَعْضِ الشُّهُرِ يَلْرُمُهُ قَصَاءُ [٥٢١٣] مَا أَذْرَكَ،
وَلَا يَلْرُمُهُ قَصَاءُ مَا مَضَى، كَالْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ وَالضَّبِيءِ إِذَا أَذْرَكَ.

وَفِي الْجُنُونِ الْعَارِضِيِّ: إِذَا أَذْرَكَ شَيْئًا مِنَ الشُّهُرِ إِمَّا مِنْ أَوَّلِهِ، أَوْ مِنْ آخِرِهِ،
أَوْ مِنْ أَوْسَطِهِ، لَرُمَهُ قَصَاءُ جَمِيعِ الشُّهُرِ؛ نَحْوُ أَنْ يَكُونَ مُعِيقًا فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي أَهَلَ
بِهَلَالِ رَمَضَانَ ثُمَّ جُنَّ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا بَعْدُ مُصِيبِ الشُّهُرِ كُلِّهِ، عَلَيْهِ أَنْ يَقْصِيَ جَمِيعَ
الشُّهُرِ إِلَّا^(٢) الْيَوْمَ الْأَوَّلَ إِذَا عَرِمَ عَلَى الصَّوْمِ قَبْلَ جُنُونِهِ وَلَمْ يُنْظَرْ فِيهِ، وَكَذَلِكَ لَوْ
جُنَّ قَبْلَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَهَاقَ فِي آخِرِ يَوْمٍ، وَكَذَلِكَ لَوْ جُنَّ فِي طَرَفِ الشُّهُرِ عِزَّ أَنَّهُ
أَهَاقَ فِي وَسْطِهِ. وَرُويَ عَنْ مُحَمَّدٍ مِثْلُ ذَلِكَ^(٣).

قَالَ فِي «الْإِبْطَاحِ»: وَرُويَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ قَالَ: الْقِيَاسُ هَكَذَا، إِلَّا أَنِّي
اسْتَحْسِسُ بَأَنَّهُ يَقْصِي^(٤)، يَعْنِي أَنَّهُ يَقْصِي مَا مَضَى فِي الْحُجُوبِ الْأَصْلِيِّ إِذَا أَهَاقَ فِي
بَعْضِ الشُّهُرِ كَمَا فِي الْجُنُونِ الْعَارِضِيِّ

قَوْلُهُ: (وَهَذَا مُخْتَارُ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ)، [أَيِ الْمُرُقِ بَيْنَ الْحُجُوبِ الْأَصْلِيِّ
وَالْعَارِضِيِّ: مُخْتَارُ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ مُشَاجِبِ]^(٥).

(١) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: لَا بَعْدَهُ، وَاسْتَبَدَّ مِنْ دَوِّهِ، وَدَوِّهِ، وَدَوِّهِ، وَدَوِّهِ، وَدَوِّهِ.

(٢) يَنْظُرُ «شَرْحُ مَحْصَرِ طَحَاوِيِّ» بِالْأَسْبَاطِ [١٣٠٩]

(٣) يَنْظُرُ: «الْإِبْطَاحُ» لِلْكَرْمَانِيِّ [١٢٧٩]

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُودَيْنِ رِيَادَةٌ مِنْ دَوِّهِ، وَدَوِّهِ، وَدَوِّهِ، وَدَوِّهِ، وَدَوِّهِ.

وَمَنْ لَمْ يَنْوِ فِي رَمَضَانَ كُلَّهُ صَوْمًا وَلَا بِطَرًا، فَعَلَيْهِ قَصَاؤُهُ.

﴿عنه الصغير﴾

قوله (وَمَنْ لَمْ يَنْوِ فِي رَمَضَانَ كُلَّهُ صَوْمًا وَلَا بِطَرًا، فَعَلَيْهِ قَصَاؤُهُ).

وهذه المسألة من خواص مسائل «الجامع الصغير»^(١)، وفيه خلاف زُفَرٍ؛ فَإِنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ يَجُوزُ عَنْهُ مِنَ الصَّحِيحِ الْمُقِيمِ بِلَا يَتَوَقَّعُ كَذَا يَقْلُوا عَنْهُ.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ: مَنْ حَكَّنَ هَذَا [١٠٠٠] فَقَدْ عَلِطَ، وَإِنَّمَا قَالَ زُفَرٌ: إِنَّهُ يَجُوزُ بِئِثَّةٍ وَاحِدَةٍ^(٢) كَذَا نقل الْقُدُورِيُّ فِي «تَفْرِيبِهِ»، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْمُتَحَسِّنَ عَلَيْهِ لَا يَفْصِي النَّوْمَ الَّذِي حَدَّثَ [إِيه] الْإِعْمَاءُ فِي لَيْلَتِهِ؛ لِوُجُودِ النَّيَّةِ مِنْهُ ظَاهِرًا، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّأْوِيلِ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَتَأْوِيلُهَا: أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا أَوْ مُسَافِرًا لَا يَنْوِي شَيْئًا أَوْ مُتَنَهِّكًا اعْتَدَا الْأَكْلَ فِي رَمَضَانَ، فَلَمْ يَكُنْ حَالُهُ دَلِيلًا عَلَى غَرِيمَةِ الصَّوْمِ.

وَجْهٌ قَوْلِ زُفَرٍ: أَنَّ الْإِنْسَانَ مُتَحَسِّنٌ عَلَيْهِ مُتَعَيِّرٌ بِأَضْلِهِ وَوَضْفِهِ بِتَغْيِينِ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا لَمْ يَكُنْ مَرِيضًا أَوْ مُسَافِرًا، فَمِمَّا لَمْ يَنْزِمَهُ تَغْيِينُ الْوَضْفِ؛ لَمْ يَلْزِمَهُ تَغْيِينُ الْأَصْلِ؛ لِتَغْيِينِهِ، كَمَا إِذَا وَهَتْ بِضَاتُ الرُّكَائِةِ مِنَ الْعَقِيرِ.

وَوَجْهٌ قَوْلُهَا: أَنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالنِّيَّةِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [الب ١٠٤]، وقوله ﷻ: ﴿وَالْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ﴾^(٣)، وَلِأَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةً حَالِصَةً لِلَّهِ تَعَالَى، فَإِذَا حَصَلَتْ بِدُونِ النِّيَّةِ يَنْزِمُ الْحَبْرُ، فَلَا يَجُوزُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَطْلُقَ النِّيَّةَ؛ حَيْثُ يَجُوزُ ذَلِكَ عَدَدًا عَلَى أَنَّهُ تَغْيِينٌ، إِذْ

= وينظر «المبسوط» [١٨٨٣ - ١٨٩]، «إبدائع الصنائع» [١٨٩، ٢]، «مبیین نجاتی» [١، ٣٤٠]، «درر الحکام» [١، ٢١١/١]، «رد المحتار» [٢، ٤٣٣/٢]

(١) ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه السامع الكبير «لمحمد بن الحسن» [ص ١٣٨ - ١٣٩]

(٢) ينظر «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [ق ١٥٢]

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «هـ» و«و» و«ز» و«ح» و«ط» و«ع» و«م»

(٤) مضاف تحريجه

وَقَالَ زُفَرٌ، يَتَأَدَّى صَوْمَ رَمَضَانَ بِدُونِ الْيَمَةِ فِي حَقِّ الصَّحِيحِ الْمُتَقِيمِ، لِأَنَّ
الْإِنْسَانَ مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهِ مَعْلَى أَيْ وَجِبَ يُؤَدِّيهِ بِقَعْنِ عَنْهُ، كَمَا إِذَا وَهَبَ كُلُّ النَّصَابِ
مِنَ الْفَقِيرِ.

وَلَمَّا أَنَّ الْمُسْتَحَقَّ هُوَ الْإِنْسَانُ بِحِجَةِ الْعِبَادَةِ، وَلَا عِثَانَهُ إِلَّا بِالسَّيِّئَةِ، وَهِيَ
(٦٥ ط) هَبَةِ النَّصَابِ وَجِدَّ يَتَّةَ الْقُرْبَةِ عَلَى مَا مَرَّ فِي الرُّكَاةِ.

وَمَنْ أَضَحَّ غَيْرَ نَاوٍ لِلصَّوْمِ فَأَكَلَ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَقَالَ
زُفَرٌ: عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ، لِأَنَّهُ يَتَأَدَّى بِغَيْرِ السَّيِّئَةِ عِنْدَهُ.

﴿ غلبه الجهد ﴾

التَّغْيِينُ مَوْصُوعٌ عَنْهُ.

وَقَوْلُهُ: (إِنَّ الْإِنْسَانَ مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهِ).

فَقَوْلُ: إِنَّ الْمُسْتَحَقَّ عَلَيْهِ هُوَ الْإِنْسَانُ لِلَّهِ تَعَالَى، لَا مُسْتَحَقُّ الْإِنْسَانِ، وَدَلَّكَ
يَخْضَلُ بِدُونِ السَّيِّئَةِ

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الرُّكَاةِ: إِنْ نَوَى الصَّدَقَةَ، صَحَّ وَوَقَعَ عَنِ الرُّكَاةِ، فَصَارَ بِحِلَالِهِ
تَقْيِيماً كَمَا فِي مَسْأَلَتِنَا، وَإِنْ نَوَى الْهَيْئَةَ أَوْ ذَكَرَهَا، وَقَعَ عَنِ الرُّكَاةِ اسْتِحْصَاناً، لِأَنَّ
الْهَيْئَةَ مِنَ الْفَقِيرِ (١٠٥ ط) صَدَقَةً مَخَارَءَ، بِدَلَالَةِ الظَّاهِرِ، لِأَنَّ الْفَقِيرَ مَحَلُّ الصَّدَقَةِ.

وَأَمَّا فِي مَسْأَلَتِنَا: فَقَدْ انْعَدَمَ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْإِنْسَانُ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَصِحُّ أَنْ
يَقَعَ الْعَدَمُ مَشْتَعَارًا لِلنُّحُودِ

قَوْلُهُ: (وَمَنْ أَضَحَّ غَيْرَ نَاوٍ لِلصَّوْمِ فَأَكَلَ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ).

أَعْظَمُ أَنَّهُ إِذَا أَصْبَحَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَلَمْ يَكُنْ نَوَى، ثُمَّ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ
أَوْ حَامَعَ مُتَعَمِّدًا، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: إِنَّ كَانَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ الرُّوَالِ فَقَلِيلٌ الْقَضَاءُ

.....

● نهاية البيان ●

وَالْكَفَّارَةُ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الرُّوَالِ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ بِلاَ تَهَارَةٍ.

وَقَالَ زُفَرٌ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ فِي الصُّورَتَيْنِ؛ لِأَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ يَحْتَصِلُ عِنْدَهُ بِمُجَرَّدِ الْإِمْسَاكِ فِي حَقِّ الصَّحِيحِ الْمُفِيدِ بِلاَ بَيِّنَةٍ^(١).

قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ»: «الْمَشْهُورُ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ مَعَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَإِذَا رَوَى مَا ذَكَرَهُ^(٢) عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَحْدَهُ: هِشَامٌ^(٣)».

وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّ الصَّوْمَ مُرَاعَى قَبْلَ الرُّوَالِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى عَرَضِيَّةٍ أَنْ يَصِيرَ صَوْمًا، فَلَمَّا أَطْلَقَ فَوْتُ إِمْكَانِ تَحْصِيلِ [٢٠١: ١] الصَّوْمِ، وَإِمْكَانُ تَحْصِيلِ الشَّيْءِ يُجْعَلُ بِمُزِيلَةِ تَحْصِيلِ ذَلِكَ الشَّيْءِ، كَمَا فِي غَاصِبِ الْعَاصِبِ، يُضْمَنُ الْمَغْضُوبُ مِمَّا ابْتَدَأَ إِنْ شَاءَ، أَوْ يُسْتَقَرُّ الصَّمَدُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَغْصِبْ كَانَ يُمْكِنُ لِلْعَاصِبِ أَنْ يَرُدَّ الْمَغْضُوبَ عَلَى الْمَغْضُوبِ مِمَّا، وَعَاصِبُ الْعَاصِبِ فَوْتُ ذَلِكَ الْإِمْكَانِ، فَصَارَ ضَامِيًا.

وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ: أَنَّ الْكَفَّارَةَ إِذَا تَجِبَتْ بِإِفْسَادِ الصَّوْمِ وَلَا صَوْمَ هُنَا؛ لِعَدَمِ الْبَيِّنَةِ، فَلَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ، وَلِهَذَا [٢٠١: ٢] إِذَا لَمْ يُطْعَرْ ذَلِكَ الْيَوْمَ لَا يُعْتَبَرُ صَائِمًا؛ لِعَدَمِ الْبَيِّنَةِ، وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ أَيْضًا؛ لِتَرْكِ الصَّوْمِ، وَهَذَا تَارِكٌ لِلصَّوْمِ وَلَيْسَ بِمُقْبِلٍ لَهُ.

وَالْجَوَابُ عَنْ قِيَاسِ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّ إِمْكَانَ تَحْصِيلِ الشَّيْءِ إِذَا يُجْعَلُ بِمُزِيلَةِ

(١) ينظر «الجامع الصغير» [ص ١٤١]، «الأصل لمحمد» [٢٠١: ٢]، «مختصر الطحاوي» [ص ٥٧] «صيود المسائل» [ص ٣٨].

(٢) أي: الطحاوي رحمه الله - كما جاء في حاشية «م».

(٣) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للجهني [٤٦١/٢].

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ رحمهما الله : إِذَا أَكَلَ قُلُ الرُّوَالِ بَعِثَ الْكُفَّارَةَ ؛ لِأَنَّهُ قَوَّتْ إِمْكَانَ التَّخْصِيلِ فَصَارَ كَعَصَبِ الْعَاصِبِ ، وَلِأَنَّهُ خَفِيفَةٌ رحمهما الله أَدَّ الْكُفَّارَةَ تَعَلَّقَتْ بِالْإِفْسَادِ وَهَذَا امْتِنَاعٌ إِذَا لَا صَوْمٌ إِلَّا بِالْحَبَّةِ .

وَإِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ ، أَوْ نَفَسَتْ ، أَوْ طَلَّثَتْ بِجَلَابِ الصَّلَاةِ ، لِأَنَّهُا تَخْرُجُ فِي قَصَائِهَا وَقَدْ مَرَّ فِي الصَّلَاةِ .

وَإِذَا قَدِمَ الْمُسَافِرُ ، أَوْ طَهَّرَتِ الْحَائِضُ فِي نَهْصِ النَّهَارِ ، أَمْسَكَ بَقِيَّةَ يَوْمَيْهَا .

فصل في إنباء

ذَلِكَ الشَّيْءُ فِيمَا لَا يَنْقُطُ بِالشُّبْهَةِ ، كَمَا فِي الْعُدْوَانِ ، بِجَلَابِ الْكُفَّارَةِ مِنْهَا تَنْقُطُ بِالشُّبْهَةِ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ تَغْيِيبَ إِمْكَانِ الصَّوْمِ بِمَرَلَةٍ تَغْيِيبِ الصَّوْمِ شُبْهَةً .

قَوْلُهُ : (وَهَذَا امْتِنَاعٌ) ، أَيِ . الْأَكْلِ فِيمَا إِذَا أَصَحَّ غَيْرُ نَوِيٍّ لِلصَّوْمِ امْتِنَاعٌ عَنِ الصَّوْمِ ، لَا إِفْسَادٌ لَهُ .

قَوْلُهُ : (وَقَدْ مَرَّ فِي الصَّلَاةِ) ، أَيِ : مَرَّ بِيَدِ الْفَرْقِ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ فِي وَجُوبِ قِصَاءِ الصَّوْمِ دُونَ الصَّلَاةِ فِي بَابِ الْخَيْصِ .

قَوْلُهُ : (وَإِذَا قَدِمَ الْمُسَافِرُ أَوْ طَهَّرَتِ الْحَائِضُ فِي نَهْصِ النَّهَارِ ، أَمْسَكَ بَقِيَّةَ يَوْمَيْهَا) .

وَالْأَضْلُ هُما مَا قَالَ الْكَرْخِيُّ : إِنْ كُنْ مِنْ سَفَطِ عَهْدِ عَزَمُ الصَّوْمِ فِي رَمَضَانَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ لَعْدَرٍ ، ثُمَّ رَأَى الْعُدْرُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، فَإِنْ كَانَ مُحَالٍ لَوْ كَانَ بِهِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، لَرَمَهُ الصَّوْمُ ، فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ بِالْإِمْسَاكِ كَمَا يُنْصَحُ الصَّائِمُ ^(١) .

(١) ينظر شرح محضر الكرخي لشمسوري [١٥٧/١] ، «البوط» شرحه [٩١/٣] ، «المنحة» لمصنفه [٣٥٩/١] ، «بدائع الصنائع» [١٠٣/٢] ، «البحر الرائق» [٣٠٥/٢]

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجِبُ الْإِمْسَاكُ، وَعَلَى هَذَا الْخِلَافُ: كُلُّ مَنْ صَارَ أَهْلًا لِلرُّومِ وَلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ، هُوَ يَقُولُ: النَّشْبَةُ خَلْفٌ فَلَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ يَتَحَقَّقُ الْأَصْلُ فِي حَقِّهِ كَالْمُفْطِرِ مُتَعَمِّدًا أَوْ مُخْطِئًا.

— هبة التبيان —

وذلك مثل الحائضِ نَهْضُ في بعضِ النَّهَارِ، أو يُسَلِّمُ الْكَافِرُ، أو يَنْلُعُ الصَّبِيُّ، أو يُعْبِقُ الْمَجْنُونُ، أو يُقَدِّمُ الْمُسَافِرُ مِصْرَهُ؛ فإِذَا هُمْ يُؤْمَرُونَ بِالْإِمْسَاكِ عَنْ كُلِّ مَا يُنْسَبُ عَنِ الصَّائِمِ، وَإِنْ صَارَ إِلَى حَالٍ لَوْ كَانَ عَلَيْهَا قَلِيلُ طُلُوعِ الْفَجْرِ؛ لَمْ يَلْزَمَهُ الصَّوْمُ، وَهُوَ لَا يَجِبُ الْإِمْسَاكُ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ مَثَلُ الصَّائِمَةِ إِذَا [٥١٥/٢ م] حَاضَتْ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْحَائِضِ: إِذَا طَهَّرَتْ لَا يَلْزَمُهَا الْإِمْسَاكُ^(١).

وَقَالَ فِي «شَرْحِ الْأَقْطَعِ»^(٢): قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ: لَا يَلْزَمُهُ الْإِمْسَاكُ^(٣).

له: أَنَّ النَّشْبَةَ لَوْ كَانَ وَاجِبًا، لَوَجَبَتْ فِي الْإِبْدَاءِ، وَاللَّازِمُ مُتَّفِقٌ، فَيَسْتَبْطِئُ الْمَنْتَرُومُ، وَلِأَنَّ النَّشْبَةَ خَلْفٌ عَنِ الصَّوْمِ، فَلَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ، كَالَّذِي تَعَمَّدَ الْفِطْرَ يَجِبُ عَلَيْهِ النَّشْبَةُ، وَكَالَّذِي أَحْطَأَ بِأَنْ أَفْطَرَ يَوْمَ الشَّتِّ، فَإِنَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ، أَوْ تَنَحَّرَ عَلَى طَرَفٍ أَنَّهُ لَيْلٌ فَإِنَّ أَنَّ الْفَجْرَ طَالَعَ، أَوْ أَفْطَرَ عَلَى طَرَفٍ الْعُرُوبِ فَوَدَا الشَّمْسُ طَامِعَةً.

ولما: قَوْلُهُ ﷺ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ: «أَلَا مَنْ أَكَلَ فَلَا يَأْكُلُنَّ بَقِيَّةَ يَوْمِي»^(٤).

(١) ينظر «الجمع الوهاج في شرح المساج» للشمسيري [٣٣٣ ٣]

(٢) ينظر «شرح مختصر المنذري» للأقطع [١٥٧/١]

(٣) ينظر «المحاوي تكبير» لساوري [١٢٧ ٣] و«السيب في نفعه الشافعي» للشيرازي [ص ٦٦] و«الوسيط في المذهب» للفرالي [٥٤٢/٢، ٥٤٣].

(٤) ثم أزه بهذا اللفظ، والمشهور ما أخرجه البخاري في كتاب الصوم باب صوم الصبيد [رقم =

وَلَنَا أَنَّهُ وَجِبَتْ قِصَاةُ لِحَقِّ الْوَقْتِ لَا حِلْفًا، لِأَنَّهُ وَقْتُ تَعْظِيمِ حِلَافِ
الْحَائِضِ وَالْمَسَاءِ وَالْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ حَيْثُ لَا يَحْتَاطُ عَلَيْهِمْ حَالُ قِيَامِ هَذِهِ
الْأَعْدَارِ؛ لِتَحَقُّقِ الْمَایِعِ عَنِ النَّشْءِ حَسَبِ تَحَقُّقِهِ عَنِ الصَّوْمِ.

قَالَ: وَإِذَا نَسَحَرَ وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ فَإِذَا هُوَ قَدْ طَلَعَ، أَوْ أَطْرَقَ

﴿عَبْدُ اللَّهِ﴾

وَلِأَنَّ تَعْظِيمَ الْوَقْتِ وَاجِبٌ إِمَّا بِالصَّوْمِ، وَإِمَّا بِالنَّشْءِ إِذَا عَجَرَ عَنْهُ، وَهُوَ أَهْلٌ
لَهُ^(١)، كَالْمُفْطِرِ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا، بِحِلَافِ الطَّاهِرَةِ إِذَا حَصَتْ، حَيْثُ لَا يَحْتَاطُ عَلَيْهَا
النَّشْءُ؛ لِأَنَّهَا خَرَجَتْ مِنْ أَنْ تَكُونَ أَهْلًا لِلْأَذَاءِ

وَالْجَوَابُ هَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ فَقَوْلُهُ: لَا تُسَلِّمُ الْمَلَارَمَةَ، وَفَوَيْهُ، «النَّشْءُ خَلَفَ
عَنِ الصَّوْمِ»؛ لَا تُسَلِّمُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ النَّشْءَ يَجِبُ قِصَاةُ لِحَقِّ الْوَقْتِ بِسَبِيلِ الْأَصَالَةِ،
لَا بِسَبِيلِ الْخَلْفَةِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ حِلْفًا عَنْهُ.

قَوْلُهُ: (بِحِلَافِ الْحَائِضِ وَالْمَسَاءِ وَالْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ حَيْثُ لَا يَحْتَاطُ عَلَيْهِمْ)،
أَيُّ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِمُ النَّشْءُ عَدْوُ جُودِ هَذِهِ الْأَعْدَارِ [٢٠٥٢ هـ]؛ لِأَنَّ الْمَنِيْعَ مِنَ النَّشْءِ
مُتَحَقِّقٌ، كَمَا أَنَّ الْمَایِعَ مِنَ الصَّوْمِ مُتَحَقِّقٌ، وَهَذَا لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ حَرَمًا كَانَ مَا يُشْبِهُهُ
حَرَامًا، كَعِبَادَةِ الصَّمِّ فِيهَا حَرَامٌ، وَالصَّلَاةُ بَيْنَ يَدَيْهِ أَيْضًا مَكْرُوهَةٌ، نُسَبِّحُ بِعِنَادَةٍ
[٢١١ هـ] الصَّمِّ، وَلَا يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى الْحَائِضِ وَالْقَدَاءِ، فَكذلك لَا يَحْتَاطُ النَّشْءُ،
أَمَّا الْمَرِيضُ وَالْمُسَافِرُ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمَا الْأَذَاءُ، وَلَا يَحْتَاطُ النَّشْءُ أَيْضًا

قَوْلُهُ: (وَإِذَا نَسَحَرَ). إِلَى آخِرِهِ أَيُّ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُتُوبِيُّ^(٢)

١٨٥٩]، وَمَسَمَّيْ كَذَبَ بِصِيَامِ يَوْمٍ مِنْ أَكْلِ فِي عَاشُورَ، فَيَكْفَى بِهِ يَوْمَهُ [رَمَع ١١٣٦].
عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ أَرْسَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ عَشُورَ، إِلَى قُرَيْشِ الْأَنْصَارِ «مَنْ أَصْبَحَ
مُفْطِرًا، فَلَيْسَ بِفِيهِ يَوْمُهُ، وَمَنْ أَصْبَحَ صَائِمًا، فَلَيْسَ بِهِ»

(١) أَيُّ: الصَّوْمُ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ (م)

(٢) أَيُّ: عَنِ الصَّوْمِ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ (م)

(٣) يَنْظُرُ: «مَحْتَصَرُ الْقُتُوبِيِّ» [ص ٦٤]

وَهُوَ يُرَى أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَرَبَتْ فَإِذَا هِيَ لَمْ تَغْرُبْ، أَمْسَكَ بَيْتَهُ يَوْمَهُ قِصَاءً
لِحَقِّ التَّوَقُّتِ بِالتَّقْدِيرِ الْمُفَكِّرِ، أَوْ تَعْبًا لِلتُّهْمَةِ.

عبد الباق

قوله: (وَهُوَ يُرَى)، بِصَمِّ الْبَاءِ وَفَتْحِ الرَّاءِ بِمَعْنَى: يَطُنُّ^(١).

وَالْمُرَادُ مِنَ الظَّنِّ: عِبَةُ الظَّنِّ، حَتَّى لَوْ كَانَ شَاكًا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ. كَذَا ذَكَرَ
الْإِمَامُ حَمِيدُ الدِّينِ الصَّرِيرُ، وَحَافِظُ الدِّينِ السَّيِّ فِي «مُسْتَصْفَاه»^(٢).

وَدَلَّكَ لَا يَصُحُّ عَلَى إِحْلَاقِهِ؛ لِأَنَّ الرِّوَايَةَ فِي الْمُتَسَحَّرِ الشَّاكِّ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛
أَلَّا تَرَى إِلَى مَا ذَكَرَ فِي «شرح الطحاوي»^(٣): «لَوْ شَكَّ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ؛ فَلَا مُضِلَّ
لَهُ أَنْ لَا يَتَسَحَّرَ، فَإِنْ تَسَحَّرَ مَعَ الشَّكِّ؛ لَمْ يُفِيدَ صَوْمَهُ، وَلَا قِصَاءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فِي
بَيْتَيْنِ مِنَ اللَّيْلِ، وَشَكٌّ فِي النَّهْرِ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْيَقِينَ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ؛ إِلَّا إِذَا
تَسَحَّرَ، وَأَكْبَرُ رَأْيِهِ أَنَّ الْفَجَرَ طَالَعَ وَفَتْ السَّحَرُ؛ فَاحْتَبَإْنَا أَنْ يَقْضِي»^(٤). ثُمَّ
قَالَ: «كَذَا ذَكَرَ فِي كِتَابِ الصُّومِ»^(٥).

ثُمَّ قَالَ: «وَلَوْ أَفْطَرَ وَهُوَ شَاكٌّ فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ لَزِمَ الْقِصَاءُ»

وَاخْتَلَفَ مُشَابِهُنَّ فِي وُجُوبِ الْكَفَّارَةِ قَالَ بَعْضُهُمْ: تَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّهُ
مُتَيَقِّنٌ لِلنَّهَارِ وَشَاكٌّ فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَلَيْهِ الْقِصَاءُ [١٥٢: ٥٢٠ م] وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ بِذَلِكَ إِقَامَةَ
السُّنَّةِ؛ لِأَنَّ تَعْجِيلَ الْإِفْطَارِ مِنَ السُّنَّةِ.

(١) وقع في الأصل وقف، انظر، والمشب من (وا، وب، و، و) و (م).

(٢) ينظر: المصنف للشمس [٩٦].

(٣) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للإسبغاني [١٣٣].

(٤) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للإسبغاني [١٣٣]، وشرح مختصر الكرخي، للنفذوري.

[١٢٧] المبوط للشيخاني ٢، ٢٠٩، المبوط للشيخاني ٣، ١٣٩.

(٥) أي في شرح الطحاوي، كذا جاء في حاشية ٥.

• عتبة الباب •

وقد ذَكَرَ الحَاكِمُ الجَلِيلُ الشَّهِيدُ في «مختصره» الموسوم بـ«الكافي»،
وصاحب «تحفة الفقهاء»^(١)، وصاحب «خلاصة الفتاوى»، والإمام القُدُورِيُّ
في «شرح مختصر الكُرُخِيِّ»^(٢)، مثل ما ذَكَرَ في «شرح الطحاوي».

وقال في «شرح الطحاوي» أيضاً:

هذه المسألة تَضَمَّنَتْ فُصولاً خَمسة:

أحدها: أنه يَفُتدُ صَوْمُهُ.

والثاني: أن عليه القَضَاءَ.

والثالث: أنه لا كَفَّارَةَ عليه.

والرابع: أنه يُنْسِكُ بِقِيَّةِ يَوْمِهِ؛ تَشْبِيهاً بِالصَّائِمِينَ، أو نَفياً سِتْمَةً، حتى لا
يَقُولَ النَّاسُ: إِنَّهُ يَأْكُلُ فِي رَمَضَانَ.

والخامس: إذا أَكَلَ بَعْدَ ذَلِكَ لا كَفَّارَةَ عليه^(٣).

أما فساد الصَّوْمِ: بِمَقَوَاتِ رُكْنِهِ.

وأما القَضَاءُ: فَلِأَنَّهُ حَقٌّ مُضْمُونٌ بِالْجُبْلِ، وَخَطْوُهُ لَا يُجْعَلُ عَفْوَاً، لِأَنَّهُ وَقَعَ
فِيهِ بِتَقْصِيرِهِ، بِخِلَافِ السَّيِّئِ.

وأما عَدَمُ وَجُوبِ الكَفَّارَةِ: مِنْصُورٌ الْجَائِيَّةُ، أَلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ نَعَالِي: ﴿وَلَيْسَ

عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾ [الأعراف ٥].

(١) ينظر «تحفة الفقهاء» لملاي الدين السمرقندي [٣٦٣ ١]

(٢) ينظر «شرح مختصر الكُرُخِيِّ» بقُدُورِي [١٥٢ ١]

(٣) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للأسيوطي [١٣٣ ٥]

وَالْمُرَادُ بِالْفَجْرِ: الْفَجْرُ الثَّانِي، وَقَدْ بَيَّنَّا فِي الصَّلَاةِ.

﴿ شعبة البيهقي ﴾

أَمَّا قَوْلُهُ. «لَا، بِقُصْبِهِ». فَأَوَّلُهُ. قَالَ لَهُ قَائِلٌ. كَأَنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةً وَقَدْ ابْتَسَا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ - رَدًّا عَلَيْهِ - لَا، أَي: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا ظَنَنْتَ، بَقُصْبِهِ. أَي: بِقُصْبِ يَوْمٍ مَكَانَ يَوْمٍ، لَيْسَ عَلَيْهِ عَيْرُهُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى. ﴿لَا تُقِيمُ يَوْمَ تَقِيمَةٍ﴾ [التَّيْمَةُ ١].
و(لَا) رَدٌّ عَلَى مَنْ أَكْثَرَ الْبُعْثَ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يَوْمُونَ﴾ [الْب. ٦٥]

وهذا الذي ذَكَرْنَاهُ عَنْ عُمَرَ هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الرَّوَاتِبِ عَنِ الثَّمَنَاتِ، وَمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ نُسَخِ «الْهِدَايَةِ»: «بَعَثَاكَ دَاعِيًا لَا رَاعِيًا»^(١) فَبِذَاكَ يَسَّرَ بِصَحِيحٍ، وَقَدْ أَوْرَدَ بَعْضُهُمْ فِي «شَرْحِ الْهِدَايَةِ»: أَنَّ عُمَرَ حِينَ أَطْرَعَ مَعَ أَصْحَابِهِ يَوْمًا؛ ضَعِدَ الْمُؤَدُّنُ الْمُنْتَدَةُ وَقَالَ: الشَّمْسُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ عُمَرُ. «بَعَثَاكَ دَاعِيًا لَا رَاعِيًا». أَي: دَاعِيًا لِلْأَذَانِ وَالْإِعْلَامِ السَّيِّئِ، لَا حَاطِطًا لِلْأَحْوَالِ ثُمَّ قَالَ. «مَا تَجَانَفْنَا لِإِيْمٍ». فَبِذَاكَ مِنَ الْمُضْطَرَعَاتِ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ بِالْفَجْرِ: الْفَجْرُ الثَّانِي) [١٥١١]، أَي: الْمُرَادُ مِنَ الْفَجْرِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ (تَسَحَّرَ وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ)^(٣) هُوَ الْفَجْرُ الثَّانِي، وَهُوَ

(١) وهذا هو المُنْتَبِطُ فِي نَسَخَةِ الِتي بَعَثَ الْمُؤَلِّفُ مِنْ «الْهِدَايَةِ» ١٦ ق ٤٣ ب. مَحْضُودٌ مَكْتَبَةٌ فَيَصْرُفُ اللَّهُ أَوَّلِي - تَرْكِيًا. وَفِيهِ شَيْخٌ لِإِسْلَامٍ بِالْبَيْتِ التَّرْكِيهِ سَمِعَنِي هَدِي بَعْضَهُ عَلَى حَدِيثِهِ نَسَخَةُ الْقَاسِمِيِّ مِنْ «الْهِدَايَةِ» [ق ٤٣ أ.] مَحْضُودٌ مَكْتَبَةٌ كَوْبَرِيَّةٍ فَاصِلُ أَحْمَدَ شَا - تَرْكِيًا. ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ هَكَذَا وَقَعَ فِي بَعْضِ نُسَخِ «الْهِدَايَةِ»

(٢) بَلْ هَذَا الْمَقْطُوعُ: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رَقْم ٩١٣٩ طَبْعَةُ دَارِ الْقَيْدِ]، وَالْقُصْبِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» [٧٦٧/٢]، مِنْ طَرِيقٍ عَلَيْهِ أَنَّهُ حَاطَهُ عَنْ أَبِيهِ هَالٍ «كَأَنَّ عُمَرَ مِنَ الْحَضَاتِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَلَمَّا غَابَتِ الشَّمْسُ يَمِينُ يَرْوَنَ، أَطْرَعَ بَعْضُ نَاسٍ هَذَا رَجُلٌ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، هَبَّ الشَّمْسُ بِأَدْنَى طَقَالٍ أَهْلًا اللَّهُ مِنْ شَرْبَةٍ، بِبَعَثَاكَ دَاعِيًا يَسْمِي ثُمَّ هَالٍ مِنْ أَطْرَعَ مِنْهُمْ يَوْمًا مَكْتَبَةٌ». لَعَطُ الْقُصْبِيِّ

(٣) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ «الْفَجْرُ طَلَعَ»، وَنُصِبَ مِنْ قَوْلِهِ، وَفِيهِ وَارِدٌ، وَفِيهِ، وَفِيهِ، وَهُوَ الْمَوْقِفُ =

ثُمَّ التَّسْحَرُ مُسْتَحَبٌّ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «تَسَحَّرُوا وَإِنَّ فِي السُّحُورِ بَرَكَهً»^(١)
وَالْمُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مِنْ أَخْلَاقِ الْمُرْسَلِينَ: تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ
وَتَأْخِيرُ السُّحُورِ وَالسَّوَاكُ».

❦ غايه البيان ❦

لَمَجَرُّ الصَّادِقِ، وَهُوَ الْمُتَعَبَّرُ فِي الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، لَا الْمَجَرُّ الْكَادِبُ، وَقَدْ مَرَّ بِهِ
فِي أَوَّلِ كِتَابِ الصَّلَاةِ
قَوْلُهُ. (ثُمَّ التَّسْحَرُ مُسْتَحَبٌّ).

التَّسْحَرُ: أَكْلُ السُّحُورِ - بَفَتْحِ لُحْيٍ - [١٥٢ ط م] وَهُوَ مَا يُؤْكَلُ وَقَبْلَ السَّحْرِ.
وَجْهُ الاسْتِحْبَابِ: مَا رُوِيَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»: مُسْتَدًّا إِلَى أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السُّحُورِ بَرَكَهً»^(١).

وَرُوِيَ فِي «السَّنَنِ». مُسْتَدًّا إِلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ فَضَلَا بَيْنَ صِيَامٍ وَصِيَامٍ أَهْلِ الْكِتَابِ: أَكَلَةُ السَّحْرِ»^(٢).

وَذَكَرَ مَالِكٌ فِي «المَوْطَأِ»: يَسْتَدِّي إِلَى ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ
بَلَغَ يَتَايَ بِلَبْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»^(٣).

= بِمَآ فِي «إِهْدَايَةِ الْفَرَجِيَانِي [١٢٦، ١]

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ صَوْمِ بَابِ بَرَكَةِ سَحُورٍ مِنْ عَمْرِو بْنِ إِيجَابٍ [رَقْمُ / ١٨٢٣]، وَمُسْلِمٌ فِي
كِتَابِ صِيَامِ بَابِ فَضْلِ السُّحُورِ وَتَأْكِيدِ اسْتِحْبَابِهِ، وَصَحِيحُ تَاخِيرِهِ وَتَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ [رَقْمُ /
١٠٩٥]، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ صِيَامِ بَابِ فَضْلِ السُّحُورِ وَتَأْكِيدِ اسْتِحْبَابِهِ، وَصَحِيحُ تَاخِيرِهِ وَتَعْجِيلِ
الْإِفْطَارِ [رَقْمُ / ١٠٩٦]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ صِيَامِ بَابِ فِي تَوْكِيدِ السُّحُورِ [رَقْمُ / ٢٣٤٣]، وَاحْمَدُ
فِي «المُسْنَدِ» [١٩٧/٤]، مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ

(٣) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «المَوْطَأِ» [رَقْمُ / ١٦١]، وَمِنْ طَرِيقِهِ بَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الْأَدَانِ، بَابِ الْأَدَانِ بَعْدَ
الْعَجْرِ [رَقْمُ / ٥٩٥]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ صِيَامِ بَابِ بَيَانِ أَنَّ الدَّخُولَ فِي الصَّوْمِ يَحْتَسِبُ بِطَرَفِ
الصَّجْرِ، وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْ وَغَيْرِهِ حَتَّى يَطْفَعُ الْعَجْرُ [رَقْمُ / ١٠٩٢]، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ

.....
 ﴿...﴾

والبركة في النعمة، الريادة والثناء

ثم الزيادة في الشحور على وجوه: زيادة في القوة على أداء الصوم، وزيادة في إباحة الأكل والشرب، وزيادة في الرخص التي يحب الله إتيانها، وزيادة في الحياة، وزيادة في الرقي فيها، وزيادة في كسب الطاعة، وزيادة على الأوقات التي يستجاب فيها الدعاء [١: ١٥٥] كما ذكره الإمام أبو بكر محمد بن أبي إسحاق الكلابدي^(١).

أما الأول: فظاهر، وقد ورد في بعض الروايات عن أنس عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اتشكروا، فإن في الشحور بركة وقوة»^(٢).

وأما الثاني: من الصائم إذا كان بحرماً عليه الطعام، ثم أبيح الأكل والشرب إلى طلوع الفجر، لقوله تعالى ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ الآية. فالأكل بعد الصوم - وهو الشحور - زيادة على إباحة الأكل وقت الإفطار.

وأما الثالث: فإنه رخصة من الله ﷻ، لقوله تعالى: ﴿غَلَرِ اللَّهُ أَنْتَ كَسْرَ تَحْتَانُونَ أَمْسَحْ مَقَاتَ عَلَيْكُمْ﴾ الآية.

وقال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى بِرُخْصَةٍ، كَمَا يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى بِعَرَائِمِهِ»^(٣).

(١) في كتابه «بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار» [ص ١٧٧].

(٢) أخرجه الكلابدي في «بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار» [ص ١٧٧]، من طريق البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» [رقم ٢٥٤]، والطبراني في «المعجم الكبير» [١١: ١١٨٨٠]، وعنه أبو نعيم في «حبيه الأولياء» [٢٧٦: ٦]، والبراء في «مسند» كشف الأسرار [٩٩٠/١]، من طريق عكرمة عن أبي هبلس رضي الله عنه.

قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الكبير والبراء، ورجال البراء ثقات، وكذلك رجال الطبراني».

 عباد الله

والترغيب في السُّحُورِ ترغيبٌ في قبول الرُّخصة التي بُحِثَ اللهُ تعالى إتيانها.

وأما الرَّابِعُ: فإنَّ العُمُرَ الحَيَاةَ إلى الأجلِ المؤقَّتِ الذي لا يمتدُّ ساعة ولا يستَقْدِمُ، وهذه المدةُ بها تَوْمٌ وبقِطَّةٌ، وتَوْمٌ مَوْتٌ، نفوسُنا تعالى ﴿لَهُ يَتَوَقَّى الْأَنْفُسُ حَيْثُ مَوْتُهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَسَامَةِ﴾ [١٠٠] ر ١٠١

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَقَّعُكُمْ بِأَيْلٍ﴾ [الأنعام ١٦٠] سُمِّيَ التَّوْمُ مَوْتًا، وإذا كَانَ التَّوْمُ مَوْتًا؛ تَكُونُ البِقِطَّةُ رِيَادَةً فِي الْحَيَاةِ لَا مَخَالَه.

وأما الخَامِسُ: فإنَّ [مي] ^(١) مُدَّةَ الْحَيَاةِ مُعَيَّنَةٌ: اكْتِسَابُ الطَّاعَةِ لِلْمَخْلُوقِ، وَاقْتِسَابُ الْمَرَافِقِ لِلْمَعَاشِ. وَمِنَ الْمَرَافِقِ: الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿بَيْنَهُمَا رُفُوفٌ كُلُّوْ مِنْ لَطَائِكِ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا﴾ [المرموم ٥١]. فَيَكُونُ السُّحُورُ رِيَادَةً فِي تَرْبِيَةِ الْحَيَاةِ

وأما السَّادِسُ [٢١٥٤ ط م]: فإنَّ مَنْ أَرَادَ السُّحُورَ رَبَّمَا تَهَيَّأَ وَصَلَّى، فإنَّ قَصْرَ سَمَى اللهُ وَدَعَا، فإنَّ عَمَلَ عِبِ الدُّكْرِ فَأَكَلَهُ بَيْتَةُ الصَّوْمِ - وَالْأَعْمَالُ بِالْبَيَاتِ - فَيَكُونُ زِيَادَةً فِي اكْتِسَابِ الطَّاعَةِ.

وأما السَّابِعُ: فإنَّ وَقْتُ السُّحُورِ رِيَادَةٌ عَلَى الْأَوْقَاتِ الْعَاصِيَةِ، الَّتِي هِيَ وَقْتُ الصَّلَوَاتِ الْحَمَسِ، فَإِنَّهَا أَوْقَاتٌ يُفْتَحُ فِيهَا أَبْوَابُ السَّعَادَةِ، وَتُغْلَقُ الرُّحْمَةُ، وَتُشْجَعُ الدُّعَاءُ، وَوَقْتُ السُّحُورِ كَذَلِكَ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَسْتَمِيرُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [١٨] ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦٠ ١٥٦١ ١٥٦٢ ١٥٦٣

إِلَّا أَنَّهُ إِذَا شَكَّ فِي الْمَجْرَى،

غاية البيان

دَاعٍ فَأَسْتَجِبَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَعْفِرَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ؟^(١).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿تَجَنَّبْ سَعْيَ يَوْمَئِذٍ إِذْ يَتَّبِعُهُ الْيَهُودُ حِينًا مِنْ عَذَابٍ﴾ [النور ٢٤-٣٥]. فَيَكُونُ وَقْتُ السُّحُورِ وَقْتُ النَّجَاةِ، وَفِيهِ بَرَكَةُ الْبُكُورِ أَيْضًا قَالَ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لِأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا»^(٢).

فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَكُونُ السُّحُورُ مِنْ أَحْلَاقِ الْمُرْسَلِينَ، وَالْأَكْلُ فِي اللَّيْلِ كَانَ حَرَامًا فِي الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ؟

قُلْتُ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ حَرَامًا فِي الْبَعْضِ دُونَ الْبَعْضِ، أَوْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَلَالًا فِي الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ إِلَى عَهْدِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، ثُمَّ يَرِدُ النَّسْخُ عَلَى الْحُرْمَةِ. قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنَّهُ إِذَا شَكَّ فِي الْمَجْرَى)، اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: (السُّحُورُ مُسْتَحَبٌّ). يَعْنِي: أَنَّ السُّحُورَ مُسْتَحَبٌّ، إِلَّا إِذَا شَكَّ فِي الْمَجْرَى، فَحِينَئِذٍ تَزُكُّ السُّحُورُ هُوَ الْمُسْتَحَبُّ، لِإِخْتِرَارِهِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْحَرَامِ، وَمَعَ هَذَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ. أَهْنِي:

(١) أخرجه البخاري في كتاب الدعوات باب الدعاء نصف الليل [رقم/ ٥٩٦٢]، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها/ باب الترويب في الدعاء وذكر في آخر الليل والإجابة فيه [رقم/ ٧٥٨]، عن أبي هريرة رضي الله عنه به نحوه.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد/ باب في الاستكثار في السفر [رقم/ ٢٦١٦]، والترمذي في كتاب النجوم/ باب ما جاء في التكبير في النجاة [رقم/ ١٢١٢]، وابن ماجه في كتاب التجارات/ باب ما يرخى من البركة في البكور [رقم/ ٢٢٣٦]، وابن أبي شيبة في «السنن الكبرى» في كتاب السير/ الوقت يدي يستحب فيه بوجبه السرية [رقم/ ٨٨٣٣]، وأحمد في «المسند» [٤١٧/٣]، من حديث صفوان بن وهبة الغامدي رضي الله عنه.

قال الترمذي «حديث صفوان بن وهبة حديث حسن» وقال ابن طاهر «هذا الحديث رواه جماعة من الصحابة، ولم يخرج شيء منها في «الصحيح»، وأقربها إلى الصحة والشهرة: هذا الحديث» ينظر «التحقيق» لابن حجر [٢٨٨٧/٦]

وَمَعْنَاهُ: تَسَاوَى الطَّيْنُ، قَالَ أَفْضَلُ أَنْ يَدَعَ الْأَكْلَ تَحَرُّراً عَنِ الْمُحَرَّمِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

وَلَوْ أَكَلَ فَصَوْمُهُ تَامٌ؛ لِأَنَّ الْأَفْضَلَ هُوَ اللَّبْلُ. وَعَنْ أَبِي خَبِيبَةَ ع إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَسْتَسِينُ الْعَجَرُ، أَوْ كَانَتِ اللَّيْلَةُ مَقْمَرَةً أَوْ مَتَعِبَةً، أَوْ كَانَ يَنْصَرِيهِ [١٦] عِلَّةً، وَهُوَ يَشْكُ، لَا يَأْكُلُ، وَلَوْ أَكَلَ فَقَدْ أَسَاءَ؛ لِقَوْلِهِ ع ادْعُ مَا يُرِيئُكَ إِلَى مَا لَا يُرِيئُكَ.

وَإِنْ كَانَ أَكْبَرُ رَأْيِهِ أَنَّهُ أَكَلَ وَالْعَجَرُ طَالَعَ؛ فَعَلَيْهِ فَصَاوَةٌ؛ عَمَلًا بِعَالِي

فصله البيان

لَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَرْكُ الشُّحُورِ وَإِنْ كَانَ شَاكًا، وَإِنْ أَكَلَ فَصَوْمُهُ تَامٌ؛ لِأَنَّ التَّيَقِينَ لَا [١٥٥٠] ١٥٠٢ يَرُولُ بِالشَّكِّ.

قَوْلُهُ: (وَمَعْنَاهُ تَسَاوَى الطَّيْنُ)، أَيِ: مَعْنَى الشَّكِّ تَسَاوَى الطَّيْنِ.

قَوْلُهُ: (وَعَنْ أَبِي خَبِيبَةَ)، إِلَى آخِرِهِ.

بِعْنِي: إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَسْتَسِينُ الْعَجَرُ كَمَا فِي الْجِبَالِ، لَوْ لَا يَسْتَسِينُ يَسْتَبِي الْقَمَرِ أَوْ الْعَيْنِ، أَوْ بِعِلَّةِ النَّصْرِ، وَهُوَ شَاكٌ؛ لَا يَسَحَرُ، وَإِنْ أَكَلَ فَقَدْ أَسَاءَ. رَوَاهَا الْحَسَنُ عَنْ أَبِي خَبِيبَةَ. كَذَا فِي «شرح معنصر الكرخي»^(١) رَأْيُهُ^(٢): شَكُّكَ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ أَكْبَرُ رَأْيِهِ أَنَّهُ أَكَلَ وَالْعَجَرُ طَالَعَ؛ فَعَلَيْهِ فَصَاوَةٌ)، أَيِ: قَصْدُ

(١) ينظر «شرح معنصر الكرخي» صفوري [١٣٣] ١٣٣

(٢) يُشِيرُ لِمَوْلُفٍ إِلَى مَوْلٍ صَاحِبِ «الهداية» «قَوْلُهُ ع ادْعُ مَا يُرِيئُكَ إِلَى مَا لَا يُرِيئُكَ» ينظر «الهداية» للمزجيهاني [١٢٧/١]

(٣) قَالَ الْمُطَرِّزِيُّ: «رَأْيُهُ شَكُّكَ وَالرَّيْبُ الشُّكُّ وَالنُّهْمُ» ينظر «المعرب في تريب المعرب» للمطري [ص/٢٠٣]

الرَّأْيِ وَفِيهِ الْإِخْتِيَاظُ، وَعَلَى ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الثَّقَيْنِ لَا يُرَالُ إِلَّا بِمِثْلِهِ.

وَلَوْ ظَهَرَ أَنَّ الصَّخْرَ طَالِعٌ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ بَنَى الْأَمْرَ عَلَى الْأَصْلِ

❦ فيه البعد ❦

دَلَّتِ الْيَوْمَ، قَالَ الْحَاكِمُ الْجَلِيلُ الشَّهِيدُ فِي كِتَابِهِ الْمَوْسُومِ بِـ«الْكَافِي»: «وَأِنْ كَانَ أَكْثَرُ رَأْيِهِ أَنَّهُ أَكَلَ وَالْمَخْرُ طَالِعٌ، فَاحْتُ إِلَيَّ أَنْ يَقْضِيَ ذَلِكَ الْيَوْمَ».

وَقَالَ فِي «خِلَاصَةِ الْفَتَاوَى»: «وَلَوْ تَنَحَّرَ وَأَكْبَرُ رَأْيِهِ أَنَّ الصَّخْرَ طَالِعٌ، قَالَ مُشَابِهُنَا عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ ذَلِكَ الْيَوْمَ»^(١).

وَقَالَ فِي «نَحْوَةِ الْفُقَهَاءِ»: «وَلَوْ كَانَ أَكْبَرُ رَأْيِهِ أَنَّ الصَّخْرَ طَالِعٌ فَأَكَلَ، عَنِ الْخُسْرِ عَنْ أَبِي خَبِيبَةَ، أَنَّهُ يَلْزِمُهُ قَضَاءٌ».

ثُمَّ قَالَ: رُوِيَ عَنِ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ، لِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ اللَّيْلُ، فَلَا يَسْتَقِيلُ عَنْهُ إِلَّا بِقَبِي.

ثُمَّ قَالَ: وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ، لِأَنَّ عَالِمَ الرَّأْيِ دَلِيلٌ وَاجِبُ الْعَمَلِ بِهِ»^(٢).

وَقَالَ صَاحِبُ «الْإِبْصَاحِ» وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ»^(٣)، وَسَمَّاهُ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ» ظَاهِرَ الرَّوَايَةِ^(٤)، حَيْثُ قَالَ: (وَعَلَى ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ) وَالْأَصَحُّ جَدِي: رَوَايَةُ الْخُسْرِ عَنْ أَبِي خَبِيبَةَ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ ظَهَرَ أَنَّ الصَّخْرَ طَالِعٌ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ)، أَيُّ: لَوْ ظَهَرَ [١٠٦/٤]

(١) ينظر: «خِلَاصَةُ الْفَتَاوَى» لِلْبُحَارِيِّ [٥٤١].

(٢) ينظر: «نَحْوَةُ الْفُقَهَاءِ» بِعَلَاءِ السَّمْعَانِيِّ [٣٦٦].

(٣) ينظر: «الْإِبْصَاحُ» لِلْكَرْمَلِيِّ [٩٦/١].

(٤) ينظر: «الْمَحِيطُ بِرَهَانِي» [٣٧٤/٢]، «نَعَايَةُ شَرْحِ الْهُدَايَةِ» [٣٧٤/٢]، «أَبَايَةُ شَرْحِ الْهُدَايَةِ»

[١٠٦/٤]، «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» [٣١٥/٢].

يُشْبِيهِ أَنْ تَجِبَ الْكُفَّارَةُ؛ نَظَرًا إِلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ وَهُوَ النَّهَارُ.

وَمَنْ أَكَلَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَطَرَ أَنْ ذَلِكَ يُفْطَرُهُ فَأَكَلَ بَعْدَ ذَلِكَ مُتَعَمِّدًا؛ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ دُونَ الْكَفَّارَةِ.

عنه غير

يُشْبِيهِ أَنْ تَجِبَ الْكُفَّارَةُ (إِنَّمَا قَالَ بِلَفْظِ (يُشْبِيهِ)؛ لِأَنَّ فِي وَجوبِ الْكَفَّارَةِ اخْتِلَافَ الْمَشَايخ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ هَذَا.

قَوْلُهُ: (وَمَنْ أَكَلَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا .) إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ الْبُزْدَوِيُّ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: «مُحَمَّدٌ عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ: فِيمَنْ أَصْبَحَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا، ثُمَّ أَكَلَ [٢١٦/١] أَوْ شَرِبَ أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا، فَطَرَ أَنْ ذَلِكَ يُفْطَرُهُ، فَأَكَلَ بَعْدَ ذَلِكَ مُتَعَمِّدًا؛ قَالَ: عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ»^(١).

قَالَ فِي «شرح الكُرْحِيِّ»: «قَالَ مُحَمَّدٌ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ [١٥٦/٢] بَلَّغَهُ الْخَبَرُ أَنْ أَكَلَ النَّاسِي لَا يُفْطَرُ»^(٢). يَعْنِي: حِينَئِذٍ تَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ وَهَاهُنَا ثَلَاثَةُ فُصُولٍ: أَحَدُهَا هَذَا.

وَالثَّامِي إِذَا احْتَجَمَ فَأَفْطَرَ عَلَى ظَنٍّ أَنْ الْحِجَامَةَ تُفْطَرُ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ إِذَا اعْتَنَاتَ ظَنًّا أَنَّهُ يُفْطَرُهُ، ثُمَّ أَفْطَرَ عَامِدًا، وَالْفَضْلَانُ الْآخَرَانِ تُبَيِّهُمَا عَفِيتَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

أَمَّا الْفَضْلُ الْأَوَّلُ: لِأَنَّمَا لَمْ تَجِبْ فِيهِ الْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ تُؤَثِّرُ فِيهَا الشُّبْهَةُ، وَالشُّبْهَةُ إِذَا اسْتَدَتْ إِلَى أَصْلِ تَعَلَّقَ بِهَا الْحُكْمُ؛ وَإِلَّا لَمْ يَتَعَلَّقْ، وَالْقِيَاسُ

(١) ينظر «شرح الجامع الصغير» للبزدوي [٢٠٠]

(٢) ينظر «شرح محضر الكُرْحِيِّ» للبزدوي [١٦٣]

لأن الاشتباه استند إلى القياس، فتحقق الشبهة وإن بلغة الحديث وعلمه، فكذلك في ظاهر الرواية. وعن أبي حنيفة رحمته الله وعنه أنها نجب، وكذا عنهما؛ لأنه لا اشتباه فلا شبهة.

وجه الأول

في باب البهتان

في أكل التماسي: أن يفسد الصوم، كما قال مالك ^(١) ورؤف، لمصادفة بينه وبين الصوم؛ إلا أنه ترك بحديث أبي هريرة، إذا طرأ أنه أكل، فالشبهة منسبة إلى أصل، وهو القياس، فلا يجب.

قوله: (وإن بلغة الحديث)، وهو ما روي في «الصحيح» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا نسي فأكل وشرب، فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه» ^(٢).

قوله: (فكذلك في رواية عن أبي حنيفة)، أي: لا تجب الكفارة.

قوله: (وعنه أنه نجب، وكذا عنهما).

روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال: إن بدعه الحديث ترمته الكفارة؛ لأنه لما علم أن القياس متروك بالحديث، لم يشبه عليه الحال. فسقطت الشبهة المؤثرة في إسقاط الكفارة ^(٣).

قوله: (وجه الأول)، أي: وجه المذكور الأول، وهو ما روي عن أبي حنيفة: أنه لا تجب الكفارة، وإن بلغة الحديث وعلمه.

(١) ينظر «المحصر الفقهي» لابن عمره [٨٥/٢] و«مواهب العليل» لمطبات [١٣١/٢]

(٢) معنى تحريجه

(٣) ينظر «شرح محنصر الكرخي» سعدوي [٦٣/١]، «البرهان» [٦٦/٣]، «مبدع الصانع»

[١٠٠/٢]، «بين الحقائق» [٣/١].

قيامُ الشَّهَةِ الْحُكْمِيَّةِ بِالطَّرِيقِ إِلَى الْقِيَاسِ ، وَلَا يَنْتَهِي بِالْعِلْمِ كَوَظْمِ الْأَبِ جَارِيَةً
إِلَيْهِ

«شَهَادَةُ الْبَيَانِ»

(١) «قيامُ الشَّهَةِ الْحُكْمِيَّةِ» ، أَيِ «شَرْعِيَّةٍ» ، وَهِيَ شُكْلُ الْمَحَلِّ ، وَهُوَ
الصَّوْمُ بِالطَّرِيقِ إِلَى الْقِيَاسِ .

وَلِهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَرَفَرٌ يُفْسِدُ صَوْمَهُ (٢) كَذَا قَالَ الْإِمَامُ الْعُثَيْبِيُّ .

وَهَذَا لِأَنَّ تَقْوِيَتَ الرُّكْنِ مُفْسِدٌ ، وَقَدْ حَصَلَ التَّقْوِيَةُ بِالْأَكْلِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُفْسِدَ
الصَّوْمَ ، كَمَا إِذَا دَانَ رُكْنُ الصَّلَاةِ ، فَلَا تَنْتَهِي هَذِهِ الشَّهَةُ بِالْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ ؛ لِأَنَّهَا
شُكْلُ الْمَحَلِّ ، فَيَسْتَوِي فِيهَا الْعِلْمُ وَعَدَمُهُ ، كَمَا إِذَا وَطِئَ الْأَبُ جَارِيَةً ابْنَهُ ؛ حَيْثُ
لَا يُخْذُ وَإِنْ قَالَ «عَلِمْتُ أَنَّهَا عَلَيَّ حَرَامٌ» .

بَيَانُهُ : أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ : «أَتَى وَعَالَمَكَ لِأَيِّكَ» (٣) ، يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَالُ الْإِنْسَانِ
مِلْكًا لِلْأَبِ ؛ لَكِنْ انْتَهَى ذَلِكَ بِدَلِيلٍ آخَرَ ، فَتَقَيَّتِ الْإِصَافَةُ مُورَثَةً لِلشَّيْئَةِ ، وَهِيَ
شُكْلُ الْمَحَلِّ ، فَاسْتَوَى فِيهَا الْعِلْمُ وَعَدَمُهُ ، فَلَمْ يَجِبِ الْخُدُّ ؛ لِاسْتِثْنَاءِ الشَّيْئَةِ إِلَى
أَصْلِ .

قَوْلُهُ : (وَلَا يَنْتَهِي) ، يَخُورُ بِالتَّذْكِيرِ وَالتَّائِبِ ؛ فَالْأَوَّلُ : لِإِسْنَادِهِ إِلَى صَمِيرِ
الْقِيَاسِ ، وَالثَّانِي : لِإِسْنَادِهِ إِلَى صَمِيرِ الشَّيْئَةِ .

(١) يَنْظُرُ «شرحُ مختصرِ التَّكْرِيمِ» لِمَعْدُورِي [١٦٣٥] وَيَنْظُرُ «المختصرُ القَصِيدِي» لِابْنِ عَرَبٍ
[٨٥/٢] . وَ«مَوْعِدُ الْجَلِيلِ» لِلْحَطَّابِ [٤٣١/٢]

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْإِحْرَارِ بِأَبٍ فِي بَرَجٍ يَأْكُلُ مِنْ مَالِ وَدَدِهِ [رَقْمُ ٣٥٣٠] . وَابْنُ مَاجَةَ
فِي كِتَابِ التَّحَارَاتِ بِأَبٍ مَالِ بَرَجٍ مِنْ مَالِ وَدَدِهِ [رَقْمُ ٢٢٩٢] . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [١٧٩/٢] .
وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رَقْمُ ٢٢٧٠٨] . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رَقْمُ ١٥٨٠٤] . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ
فِي «الْبَيْتِ الْكَبِيرِ» [رَقْمُ ١٥٥٢٦] ، مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ . عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ .
قَالَ الْعُثَيْبِيُّ : رَجَّاهُ تَفَاتُحًا . يَنْظُرُ «سَبْعُ الْأَفْكَارِ» لِمُعْصِي [٥٠٩/١٤]

وَلَوْ اخْتَجِمَ وَظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ يُعْطَرُهُ، ثُمَّ أَكَلَ مُتَعَمِّدًا، عَلَيْهِ الْقَصَاءُ
وَالْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ مَا اسْتَدَّ إِلَى الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ،

❦ لغة البير ❦

قوله: (وَلَوْ اخْتَجِمَ وَظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ يُعْطَرُهُ، ثُمَّ أَكَلَ مُتَعَمِّدًا، عَلَيْهِ الْقَصَاءُ
وَالْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ مَا اسْتَدَّ إِلَى الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ)، وهذا لِأَنَّ الْجَحْمَةَ لَيْسَتْ
بِمُتَأَمِّيةٍ لِلصَّوْمِ؛ لِأَنَّ الْفِطْرَ مِمَّا يَدْخُلُ، فَإِذَا ظَنَّ أَنَّهُ تَعَطَّرَهُ مُتَعَمِّدًا، مَا اسْتَدَّ إِلَى
دَلِيلٍ شَرْعِيِّ؛ فَتَجِبُ الْكَفَّارَةُ، وَقَدْ صَحَّ فِي «الصَّحِيحِ الْبُخَارِيِّ»^(١): «أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ اخْتَجِمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَاخْتَجِمَ وَهُوَ صَائِمٌ»^(٢)، رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ.

وَرَوَى [٢/١٥٧/٢] صَاحِبُ «السَّنَنِ»: يَأْتِيهِ إِلَى يَفْتَمِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَجِمَ صَائِمًا مُحْرِمًا»^(٣).

وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو جَنْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ الْأَثَارِ»: يَأْتِيهِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ،
عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّهُ اخْتَجِمَ وَهُوَ صَائِمٌ مُحْرِمٌ، بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ»^(٤).

وَذَكَرَ فِيهِ أَيْضًا: يَأْتِيهِ إِلَى أَنَسٍ: «أَنَّ أَبَا طَلْبَةَ حَجَّمَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ،
فَأَعْطَاهُ أَجْرَهُ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا مَا أُعْطَاهُ»^(٥).

(١) هذا لأسلوب مشن عليه المؤلف كثيرا في كتابه، وهو محصور على كونه «البحاري» بدلا
لـ «الصحيح» أو عطف بيان.

(٢) مضمي تحريجه.

(٣) مضمي تحريجه.

(٤) أخرج في الترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ ما رواه من أخرج في ذلك [رقم ٧٧٧
٧٧٧]، وأحمد في «المسند» [٢٢٢ ١]، وعبد الرزاق في «مصنفه» [رقم ٧٥٤١]، وابن أبي شيبة
[رقم ٩٣١٢]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٠١ ٢]، من حديث ابن عباس رضي الله
عنه.

قال الترمذي: «حديث ابن عباس حديث حسن صحيح».

(٥) أخرج في الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٠١ ٢] من حديث أنس رضي الله عنه.

قال العيني «طريق صحيح» بغير «عجب الأفكار» شرح معاني الآثار «معني» [٣٧٧ ١٦].

إِلَّا إِذَا أَفْتَاهُ فَقَبِيَّةً بِالصَّادِ؛ لِأَنَّ الْمُتَوَيَّ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ فِي حَقِّهِ، وَلَوْ بَلَّغَهُ الْحَدِيثُ
وَاعْتَمَدَهُ فَكَذًا جَنْدُ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ لَا يَتْرُكُ عَنْ قَوْلِ الْمُفْتِي.

بَابُ الْبَيْدِ

فَذَلَّ بِغُلَّةٍ عَلَى أَنَّ الْجَحَامَةَ لَا تُفَطِّرُ الصَّائِمَ. وَالْمَعْقُولُ أَيْضًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
الْجَحَامَةَ لَا تُفَطِّرُ الصَّائِمَ؛ لِأَنَّ الدَّمَ أَعْلَطُ أَحْوَالِهِ [١/٢١٦] أَنْ يَكُونَ حَدَثًا يَنْتَقِضُ
بِهِ الطَّهَارَةُ كَالْعَائِطِ وَالْبَوْلِ، ثُمَّ هُمَا لَا يُفَطِّرَانِ الصَّوْمَ، فَكَذَا الدَّمُ، وَلِأَنَّ الدَّمَ الَّذِي
يَخْرُجُ بِالْقَصْدِ لَا يُفَطِّرُ، وَهُوَ دَمٌ عِزْقِي، فَكَذَا دَمُ الْجَحَامَةِ، وَهُوَ دَمٌ عِزْقِي.

قَوْلُهُ: (إِلَّا إِذَا أَفْتَاهُ فَقَبِيَّةً بِالصَّادِ).

بِعْنِي: لَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى الْمُخْتَجِمِ^(١) إِذَا أَكَلَ بَعْدَمَا أَفْتَاهُ فَقَبِيَّةً بِفَسَادِ
صَوْمِهِ بِالْجَحَامَةِ؛ لِأَنَّ الْعَامِّيَّ يَرْجِعُ إِلَى فَتْوَى الْقَبِيَّةِ، وَقَدْ أَفْتَاهُ بِمَا اخْتَلَفَ
بِهِ الْمُفْتَاهُ، فَصَارَ ذَلِكَ عُذْرًا.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَلَّغَهُ الْحَدِيثُ وَاعْتَمَدَهُ فَكَذًا جَنْدُ مُحَمَّدٍ ﷺ)، أَي: لَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ
وَأَرَادَ بِالْحَدِيثِ مَا رُوِيَ فِي «السَّنَنِ» وَ«الْمُسْنَدِ» وَ«الْمُسْنَدِ» عَنْ ثَوْبَانَ، عَنْ النَّبِيِّ
ﷺ قَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمُخْجَمُ»^(٢).

وَقَدْ رَوَى الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ أَيْضًا: أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ
عَلَيْهِ الْأَخْذُ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَتَكُونُ شُبُهَةً مُشْتَبِهَةً [١/٥١٥٧] إِلَى دَلِيلِ^(٣).

(١) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ «الْمُخْتَجِمُ»، وَبُعِثَ عَنْ أَوْ، وَفِي «وَأَوْ»، وَفِي «وَأَوْ»، وَفِي «وَأَوْ».

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ، بَابُ فِي الصَّائِمِ بِحُجْمٍ [رَقْم ٢٣٦٧]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ
الصَّيَامِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَجَامَةِ لِلصَّائِمِ [رَقْم ١٦٨٠]، وَالسَّائِي فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» فِي
[رَقْم ٣١٣٦]، وَاحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٥/٢٧٧]، وَالدَّارِمِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» [رَقْم ١٧٣١]، مِنْ
حَدِيثِ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي «صَحَّحَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ الْمَدِينِ وَالدَّارِمِيُّ وَغَيْرُهُمْ» بِظَرْفِ «تَنْبِيْهِ النَّاسِ»
لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي [٣/٢٥٤]، وَانْصَبَ الرَّايَةُ لِلرَّيْلِيِّ [٢/٤٧٢]

(٣) يَنْظُرُ «تَرْجُومَةُ لَكَرْعِي» لِلدَّوْرِيِّ [١/١٦٣]، «الْمَبْسُوطُ» [٣/٦٦]، «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ»

وَلَوْ أَكَلَ نَعْدَمَا اغْتَابَ مُتَعَمِّدًا، عَلَيْهِ (١) الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ كَيْفَمَا كَانَ، لِأَنَّ الْفِطْرَ يُخَالِفُ الْقِيَاسَ وَالْحَدِيثَ مُؤَوَّلٌ بِالْإِجْمَاعِ.

بابه تسدر

المُحَالِفَةُ ذِكْرُهَا أَيْضًا.

قَالَ الْقُتَيْبِيُّ (٢) «الْأَوْزَاعِيُّ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو، مِنْ الْأَوْزَاعِ، وَهُمْ بَطْنٌ مِنْ هَمْدَانَ» (٣).

وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ (٤) «كَانَ يَسْكُنُ بَيْرُوتَ، وَمَكَّتَيْهِ بِالْيَمَامَةِ، وَمَاتَ بَيْنَرُوتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِئَةً، وَهُوَ يَوْمُنَا ابْنُ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ سَنَةً» (٥).

وَقَوْلُ أَحْمَدَ [بِـ حَسْبِ] (٦) فِي الْاجْتِهَادِ مِثْلُ قَوْلِ الْأَوْزَاعِيِّ: أَنَّهُ يُفْطِرُهُ (٧).

قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَكَلَ نَعْدَمَا اغْتَابَ مُتَعَمِّدًا، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ كَيْفَمَا كَانَ)، يَعْنِي: سَوَاءٌ ظَنَّنَا أَنَّ الْبَعِيَّةَ فُطِرَتْ، أَوْ اسْتَقْنَى فَقِيهَاً، فَأَقْنَى بِفَسَادِ صَوْمِهِ بِالْبَعِيَّةِ، أَوْ تَأَوَّلَ [١٥٨٠٢] الْحَدِيثَ بِأَنَّهُ تُفْطَرُهُ، فَأَكَلَ بَعْدَ ذَلِكَ عَمْدًا، يَجِثُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ، لِأَنَّ الْبَطْرَ بِالْبَعِيَّةِ يُخَالِفُ الْقِيَاسَ.

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ رَج. اصْح. مَسْبُوح.

(٢) الْقُتَيْبِيُّ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَمٍ بْنُ قُبَيْعَةَ الدَّبَرِيُّ الْمَعْرُوفُ بِالْمَعْرِيِّ الْكِنَانِي وَفَدَّ مَصْنُوعَاتٍ بَرَّحَتْ.

(٣) يَنْظُرُ: «الْمَعَارِفُ» لِابْنِ قُبَيْعَةَ [ص/١٩٦].

(٤) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ وَاقِدِ الْأَسْلَمِيِّ مَوْلَاهُمُ نِقَاصِي، مَاتَ بِحِصْنِ الْمَعَارِي وَالْمَعَارِي، الْمَلَامَةُ.

(٥) الْإِمَامُ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، أَحَدُ أَزْوَاجِ الْعِلْمِ عَنِ ضَعْفِهِ مِنْ كُتُبِ «الْمَعَارِي لِبُيُوتِهِ» وَفَتْحِ «فَرِيقِهِ».

(٦) (يَوْمُ سَنَةِ ٢١٧ هـ) يَنْظُرُ «سِيرَ أَعْلَامِ السَّالَةِ» لِلدَّقَقِيِّ [٩/٢٥٤]، وَ«بَيِّنَاتِ الْمَذْهَبِ» لِابْنِ

فَرَحُونَ [٢/١٦٦].

(٥) يَنْظُرُ: «الطُّبَقَاتُ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ [٧/٢٩٤].

(٦) مَا بَيْنَ الْمَعْرُوفَيْنِ رِيَادَةُ مِنْ «وَأَ»، «وَأَمَّا»، «وَأَتَا»، «وَأَمَّا».

(٧) يَنْظُرُ «الْمَعْرُوفُ» لِابْنِ مَعْلُوحٍ [٥/٧] «الرُّوْحُ الْمَرْبُوحُ» لِابْنِ هَرَبَشٍ [ص/٢٣١].

وَالْعُذْرُ هُنَا أَتْلَعُ ؛ لِعَدَمِ الْقَصْدِ . وَلَمَّا أَنَّ النَّسْيَانَ يَغْلِبُ وَجُودَهُ وَهَذَا نَادِرٌ فَلَا يَجِبُ الْكَفَّارَةُ ؛ لِإِعْدَامِ الْجِنَايَةِ .

❦ عِيدٌ هَبِيدٌ ❦

فَتَصِيرُ بِحَثَرَةِ النَّوْمِ وَالْإِعْمَاءِ ، فَلَا يَتَطَلُّ الْقَصَاءُ ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يُوْجِبُ الْحَرَجُ ؛ بِخِلَافِ النَّسْيَانِ ؛ لِأَنَّهُ يُوْجِبُ الْحَرَجَ ^(١) .

قَوْلُهُ : (وَالْعُذْرُ هُنَا أَتْلَعُ) ، أَيِ : الْعُذْرُ فِي النَّوْمِ وَالْحُجُورِ أَتْلَعُ مِنَ الْعُذْرِ فِي النَّسْيَانِ ؛ لِأَنَّ النَّاسِيَ قَاصِدٌ لِلْأَكْلِ ، وَالتَّائِمَةُ [٢١٧/١] وَالْمَجْثُوتَةُ لَا قَصْدَ مِنْهُمَا أَصْلًا .

قَوْلُهُ : (وَهَذَا نَادِرٌ) ، أَيِ [١٥٨، ١٥٩] : جَمَاعُ التَّائِمَةِ وَالْمَجْثُوتَةِ أَمْرٌ نَادِرٌ فَلَا يُلْحَقُ بِالنَّسْيَانِ ؛ لِأَنَّهُ غَالِبُ الْوُجُودِ ، وَإِنَّمَا لَمْ تَجِبِ الْكَفَّارَةُ لِإِعْدَامِ الْجِنَايَةِ ؛ لِعَدَمِ الْقَصْدِ .

[وَاللَّهُ أَعْلَمُ] ^(٢)

(١) ينظر: شرح الجامع الصغير للبرهوي [ق ٧٠]

(٢) ما بين المعنيتين زيادة من قو، وقرا، وامت، وامت، وامت

فصل فيما يوجبُه على نفسه

(١٦/٥) وَإِذَا قَالَ: «للهِ عَلَى صَوْمِ يَوْمِ الْخَمْرِ، أَطْرَ وَقَصَى هَذَا النَّذْرُ صَحِيحٌ عِنْدَنَا، خِلَافًا لِرُقَرِّ وَالشَّافِعِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، هُمَا يَقُولَانِ إِنَّهُ نَذْرٌ بَعْدَ مَا هُوَ مَغْصِيَةٌ، لِيُزَوِّدَ النَّهْيَ عَنْ صَوْمِ هَذِهِ الْأَيَّامِ.

﴿عنه البدر﴾

فصل فيما يوجبُه على نفسه

فَصَلِّ لَمَّا قَرَعَ مِنْ بَيَانِ مَا يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ مِنَ الصَّوْمِ، بِإِجَابَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَدَاءً وَقَصَاءً، وَأَنْتَعَهُمَا بَيَانِ الْعَوَارِضِ مِنَ الْمَرَضِ وَالْجُنُونِ وَالْإِعْمَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ بِإِجَابِهِ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا قَالَ «للهِ عَلَى صَوْمِ يَوْمِ الْخَمْرِ، أَطْرَ وَقَصَى هَذَا النَّذْرُ صَحِيحٌ عِنْدَنَا، خِلَافًا لِرُقَرِّ وَالشَّافِعِيِّ)).

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْكَزْجِيُّ: أَجْمَعَ أَصْحَابُنَا - وَلَمْ تَخْتَلِبِ الرُّوَايَةُ عَنْهُمْ - فِي كَرَاهَةِ الصَّوْمِ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ الْعِيدَيْنِ، وَأَيَّامِ الشَّرِيقِ، وَالْيَوْمِ لَدَى يُشْتُ بِهِ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ، أَنْ يُصَامَ تَخْرِيًا مِنْ رَمَضَانَ، وَإِذَا صَامَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ، كَانَ ضَائِمًا، وَيُنْكَرُ لَهُ ذَلِكَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَنْهَى فِيهَا الصَّوْمُ

وَإِذَا نَذَرَ صَوْمَ هَذِهِ الْأَيَّامِ: صَحَّ نَذْرُهُ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ، وَكَذَلِكَ

(١) بطر «انتهيت في هذه الامام الشافعي» لمعري [٣/١٤٠]. و«انجم الوجع» في شرح المنهاج «سديميري [٣/٣١٥]

وَلَمَّا أَنَّهُ نَذَرَ يَصُومَ مَشْرُوعٌ وَاللَّهِ لِيَعْبُرَهُ وَهُوَ تَزَكُّ إِجَابَةً دَعْوَةَ اللَّهِ ﷻ
فَيَصِيحُ نَذْرَهُ.

— شعبة البهي —

رَوَى يَشْرُ عَنْ أَبِي يُوسُفَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ، وَيَقَالُ لَهُ: صُمَّ عَمَرَهَا، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي
يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ ﷺ.

وَرَوَى ابْنُ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ بِالْذِّكْرِ شَيْءٌ،
وَهُوَ رِوَايَةُ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ، وَهُوَ قَوْلُ رُقْرُقَةَ. كَذَا قَالَ الْقُدُورِيُّ
فِي «شَرْحِهِ»^(١).

لُرُقْرُقَةَ: مَا رُوِيَ فِي «الْمَوْطَأِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ
صِيَامِ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ الْأَصْحَى»^(٢).

وَرُوِيَ فِي «الْمُسْنَدِ» مُسْنَدًا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «[١٥٩/٢ م.] نَهَى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْفِطْرِ، وَيَوْمِ الْأَصْحَى، وَعَنْ لَيْسَتَيْنِ:
النِّسَاءِ»^(٣)، وَأَنْ يَخْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، وَعَنِ الصَّلَاةِ فِي سَاعَتَيْنِ: نَعْدَ
الصُّبْحِ، وَنَعْدَ الْغَضْرِ»^(٤).

(١) ينظر «شرح محضر الكرخي» للهدري [١٦٠/ق]، «الموطأ» للشيخ [٨١/٣]، «فتح
القدير» [٣٨٧/٢]، «حاشية ابن عابد» [٤٢٨/٢]

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم ٦٦٥]، ومن طريقه مسلم في كتاب الصيام / باب النهي عن
صوم يوم الفطر ويوم الأصحى [رقم ١١٣٨]، عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي
هريرة ﷺ.

(٣) قال أبو حنيفة ذكره ليس نساء، وصنفه أن يجعل ثوب واحد في يوم الاثنين، ويخرجه على حاش
حاشية الأيسر «أحسن» كذا جاء في حاشية [م]، [رقم ١٠٠]، [رقم ١٠٠]، [رقم ١٠٠]

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الصوم / باب صوم يوم الفطر [رقم ١٨٩٠]، ومسلم في كتاب الصيام
/ باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأصحى [رقم ١١٣٨]، وأبو داود في كتاب الصيام / باب
في صوم المسلمين [رقم ٢٤١٧]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٨٢٤٦]، من
طريق وهيب بن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري ﷺ، وهو عند مسلم «محضر»

غبة السيد

وَرَوِيَ فِي «السَّيِّ» أَيضًا: مُسْنَدًا إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَوْمُ عَرَفَةَ، وَيَوْمُ النَّحْرِ، وَأَيَّامُ النَّشْرِ بِهَذَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَهِيَ أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبٍ»^(١).

فَلَمَّا كَانَ صَوْمُ هَذِهِ الْأَيَّامِ مَنِيًّا؛ يَكُونُ النَّذْرُ بِصَوْمِهَا نَذْرًا بِالْمَحْصِيَةِ؛ فَلَا يَصِحُّ؛ وَلِأَنَّ صَوْمَ هَذِهِ الْأَيَّامِ لَيْسَ بِقُرْبَةٍ، وَنَذْرُهَا لَيْسَ بِقُرْبَةٍ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْوُخُوتُ، كَنَذْرِ صَوْمِ الْيَوْمِ الَّذِي أَكَلَ فِيهِ، وَنَذْرِ يَوْمِ الْخَيْصِ.

وَلَمَّا: أَنَّ التَّهْمَةَ لَمَغْنَى فِي غَيْرِهِ، فَلَا يَفْتَدِمُ الْمَشْرُوعِيَّةُ، وَهُوَ تَرْكُ إِحْبَةِ دَعْوَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ السَّاسَ أَضْيَافُ اللَّهِ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ قَبْضُ النَّذْرِ؛ لِأَنَّ صَوْمَ هَذِهِ الْأَيَّامِ مَشْرُوعٌ بِأَصْلِهِ، وَهُوَ قَنْعُ النَّفْسِ عَنْ هَوَاهَا، وَدَلَّتْ حَسْرَةُ عَمْرٍو مَشْرُوعٌ بِوَضْعِهِ، وَهُوَ تَرْكُ الْإِحْبَةِ، فِهَذَا قُلْنَا: إِنَّهُ يُفْطِرُ؛ احْتِرَازًا عَنْ مُجَاوِزَةِ الْمُحْصِيَةِ؛ وَلَكِنَّهُ يَقْصِي؛ إِسْقَاطًا لِمَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ.

أَوْ يَقُولُ: إِنَّهُ نَذَرَ بِالصَّوْمِ أَوْ أَوْقَعَهُ عَلَى وَجْهِ مَنِيٍّ؛ فَيُؤْتَرُ بِصَوْمِهِ، لَا عَلَى وَجْهِ مَنِيٍّ؛ كَمَا قَالَ: اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَحُجَّ وَأُحِمَّ؛ مِنْ صَائِمٍ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ؛ سَقَطَ نَذْرُهُ، لِأَنَّهُ أَذَاهُ عَلَى وَجْهِ أَوْجَبِهِ عَلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ نَذْرٌ بِشَيْءٍ آخَرَ، وَالسَّاسِيُّ يُعْرِفُ فِي الْأَصُولِ.

بِالْفُرْقَةِ الْأُولَى مِنْهُ فَط

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام باب صيام يوم النحر [رم ٢٤١٩]، والترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في كراهية الصوم في أيام النحر [رم ٧٧٣]، والسنن في كتاب صائت الحج، لهما عن صوم يوم عرفة [رم ٣٠٤]، وأحمد في المسند [١٥٢/٤]، من حديث عتبة بن عامر ر.ه

قال الترمذي: «حديث عتبة بن عامر حديث حسن صحيح»

قَالَ فِي «الفتاوى»: يُكْرَهُ صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ بَعَرَفَاتٍ، وَكَذَا [٥٩/٢١٥٩] صَوْمُ يَوْمِ التَّزْوِيَةِ لِأَنَّهُ يُفْجِرُهُ عَنْ آدَاءِ أَفْعَالِ الْحَجِّ، أَمَا إِذَا كَانَ لَا يَحَافُ الضَّعْفُ، أَوْ كَانَ غَيْرَ حَاجٍّ، فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ. كَذَا فِي «التحفة»^(١).

وَصَوْمُ يَوْمِ السَّنَةِ مُفْرَدًا مَكْرُوهٌ؛ لِتَشْتِهِ بِالْيَهُودِ، وَكَذَا صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ مُفْرَدًا مَكْرُوهٌ؛ لِتَشْتِهِ بِالْيَهُودِ، وَصَوْمُ الصَّنَمِ مَكْرُوهٌ أَيْضًا، وَهُوَ أَنْ يَصُومَ وَيُتَمَسِكَ عَنِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ الْمُحْرُسِ. كَذَا فِي «شرح مختصر الكرخي»^(٢).

فَيُكْرَهُ صَوْمُ يَوْمِ التَّيَرُورِ^(٣) وَالْمَهْرَجَانِ^(٤) إِذَا تَعَمَّدَهُ، فَإِنْ وَافَقَ صَوْمَهُ فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ إِفْرَادَ هَذِهِ الْأَيَّامِ بِالصَّوْمِ تَعْظِيمًا لَهَا، وَقَدْ بُهِتَا عَنْ تَعْظِيمِهَا.

قَالَ فِي «شرح مختصر الكرخي»^(٥): قَالَ أَبُو يُوسُفَ: بَلَغَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّ نَهْنِ عَنْ صَوْمِ الْوَصَالِ»^(٦). وَمَعْنَى ذَلِكَ: أَنْ يَصُومَ أَيَّامًا لَا يُفْطِرُ بَيْنَهَا. وَرُوي: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُوَصِّلُ [١٧/٥١٧] وَيَنْتَهِي عَنِ الْوَصَالِ، وَيَقُولُ: «لَسْتُ

(١) ينظر «فتاوى ماصيحا» [١٨٣/١]، «تحفة العقاب»، «علاء الدين السمرقندي» [٣١٣/١]

(٢) ينظر «شرح مختصر الكرخي» للنفذوري [١٦١/١]

(٣) التَّيَرُورُ - بِالْفَارَسِيَّةِ - الْيَوْمُ تَجَدُّدُ، وَهُوَ أَوَّلُ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ السَّعَةِ الْإِيرَانِيَّةِ، وَيَوْمُ الْيَوْمِ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ مَارَسٍ مِنَ السَّعَةِ سِيلَانِيَّةِ، وَهُوَ أَكْبَرُ الْأَعْيَادِ الْعُومِيَّةِ لِلْفَرَسِ
ينظر: «المعجم الوسيط» [٩٦٦/٢]

(٤) الْمَهْرَجَانُ كَلِمَةٌ فَارَسِيَّةٌ مَرْكَبَةٌ مِنْ كَمْتَجَرٍ، لِأَوَّلَى مَهْرٍ، وَمِنْ مَعَانِيهَا التَّشْفِيقُ وَالتَّشْبِيهُ حَالًا، وَمِنْ مَعَانِيهَا الْحَبْلُ، أَوِ الرُّوحُ وَهُوَ حَبْلٌ لِلْفَرَسِ كَالْتَّيَرُورِ وَهُوَ يَوْمُ السَّادِسِ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ مَهْرٍ، وَذَلِكَ عِنْدَ مَرُورِ لَحْسِ أَوِ الْمِيرَانِ وَفِدَائِهِ لَدَيْهِمْ سَهْ أَيْدٍ ينظر «المعجم الوسيط» [٨٩٠/٢]

و«معجم السامعي» اللَّفْظَةُ لِبُكَرِ أَبِي رَيْدٍ [٥١٧/ص]

(٥) ينظر: «شرح مختصر الكرخي» للنفذوري [١٦١/١].

(٦) يأتي تخريجها.

لَكِنَّهُ يُفْطِرُ، اخْتِزَارًا عَنِ الْمُعْصِيَةِ الْمُجَاوِزَةِ، ثُمَّ يَنْصَبِي إِسْقَاطًا لِلْوَاجِبِ
وَإِنْ صَامَ فِيهِ يَخْرُجُ عَنِ الْمُعْذَةِ؛ لِأَنَّهُ أَذَاهُ كَمَا الثَّرَمُ.

عبد الله

كَأَخَذَكُمْ، إِنِّي أَطْلُ حِنْدَ رَبِّي قِطْعَيْنِي وَيَنْفِي^(١).

وَقَالَ فِي «الْإِبْصَاحِ»^(٢): لَا بَأْسَ بِصَوْمِ يَوْمِ الْخُمَةِ فِي قَوْلِ أَبِي حَبِيبٍ وَمُحَمَّدٍ
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: قَدْ جَاءَ حَدِيثٌ فِي كَرَاهَتِهِ؛ إِلَّا أَنْ يَصُومَ قَنَهُ وَبَعْدَهُ يَوْمًا^(٣).

وَفِي «جَوَامِعِ أَبِي يُونُسَ»: أَنَّهُ قَالَ: [إِنَّهُمْ]^(٤) كُنُوا يَنْتَجِبُونَ صِيَامَ أَيَّامِ
الْبَيْضِ^(٥)، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ بِصَوْمِ يَوْمِ لَاتِنِي وَالْخَمِيسِ، وَكَرِهَ
بَعْضُهُمْ تَوْقِيتَ الصَّوْمِ فِي يَوْمٍ، وَمَنْ صَامَ يَوْمًا وَأَفْطَرَ يَوْمًا فَحَسْرًا، قِيلَ إِنَّهُ صَوْمُ
دَاوُدَ ﷺ^(٦).

قَوْلُهُ: (وَإِنْ صَامَ فِيهِ)، أَي: فِي يَوْمِ الشَّحْرِ.

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم/ ٦٦٧]، ومن طريقه مسلم في كتاب الصيام باب الذي هو
الواصل في الصوم [رقم/ ١١٠٢]، وكذا أبو داود في كتاب الصيام باب في الوصل [رقم
٢٣٦٠]، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما به.

قلت: وأخرجاه في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة أيضاً.

(٢) ينظر: «الإبصاح» للكراماتي [٩٤].

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصوم باب صوم يوم الجمعة [رقم/ ١٨٨٤]، ومسلم في كتاب
الصيام/ باب كراهة صيام يوم الجمعة مرة [رقم/ ١١٤٤]، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول
الله ﷺ: لَا يَصُومُ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْخُمَةِ، إِلَّا أَنْ يَصُومَ قَنَةً، أَوْ بِصَوْمِ بَعْدِهِ، نَعَمْ سَمِعَ

(٤) ما بين المعطوفين زيادة من «هـ»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و».

(٥) أيام البيض هي الدلت عشر واربعة عشر والخميس عشر من الشهر، وتُسمَّى بهاء لأن لبايها
مُقسمة من أول ليلة إلى آخره كد «هـ» في حاشية «هـ» و«و».

(٦) يشير إلى ما أخرجه البخاري في أبواب التهجئة باب من «هـ» عند البحر [رقم/ ١٠٧٩]، ومسلم
في كتاب الصيام بيان تفصيل صوم يوم «هـ» و«و» يوم [رقم/ ١١٥٩]، من حديث عبد الله بن عمرو
رضي الله عنه «أحب الصيام إلى الله صيام داود، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً».

وَأِنْ نَوَى يَمِينًا، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ يَغْيِي إِذَا أَفْطَرَ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى وَجْهِهِ سِتَّةٌ إِنْ لَمْ يَتَرُ شَيْئًا، أَوْ نَوَى النَّذْرَ لَا غَيْرَ، أَوْ نَوَى النَّذْرَ وَنَوَى أَلَّا يَكُونَ يَمِينًا يَكُونُ نَذْرًا، لِأَنَّهُ نَذْرٌ بِصِيغَتِهِ كَيْفَ وَقَدْ قَرَّرَهُ بِعَرَبِيَّتِهِ.

وَأِنْ نَوَى الْيَمِينَ وَنَوَى أَلَّا يَكُونَ نَذْرًا يَكُونُ يَمِينًا، لِأَنَّ الْيَمِينَ مُحْتَمَلٌ كَلَامُهُ وَقَدْ عَيَّنَهُ وَتَقَيَّ غَيْرُهُ.

❦ هُدَى الْبَيْتِ ❦

قَوْلُهُ: (وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى وَجْهِهِ سِتَّةٌ).

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: عَدَمُ الْيَمِينِ.

وَالثَّامِي: يَتَى النَّذْرُ (١٦٠ م) فَحَسْبُ.

وَالثَّلَاثُ: يَتَى النَّذْرُ وَيَتَى أَنْ لَا يَقَعَ يَمِينًا.

فَفِي الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ: يَكُونُ نَذْرًا، لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ نَذْرٌ بِصِيغَتِهِ، فَتَعَيَّنَ النَّذْرُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ بِلَا يَتَى، لَكُوَيْهِ حَقِيقَةُ كَلَامِهِ.

وَفِي الْوَجْهِ الثَّانِي: تَعَيَّنَ بِالطَّرِيقِ (١) الْأَوَّلَى، لِأَنَّهُ قَرَّرَ النَّذْرَ بِعَرَبِيَّتِهِ.

وَفِي الثَّلَاثِ أَوَّلَى وَآخَرَى يَكُوَيْهِ مُرَادًا، لِأَنَّهُ قَرَّرَ النَّذْرَ بِعَرَبِيَّتِهِ، وَتَقَيَّ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ مُرَادًا.

وَالْوَجْهُ الرَّابِعُ: يَتَى الْيَمِينَ، وَيَتَى أَنْ لَا يَكُونَ نَذْرًا، هِيَ هَذِهِ الصُّورَةُ يَكُونُ يَمِينًا بِالْإِجْمَاعِ، لِأَنَّ الْيَمِينَ مُحْتَمَلٌ كَلَامُهُ، لِأَنَّ اللَّامَ تَحِيَّةً بِمَعْنَى الْيَمِينِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَسْتَغْفِرُكَ﴾ [٧١]، أَيْ: بِدَايَةِ الْوَجْهِ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «دَخَلَ آدَمُ

ثُمَّ الْمَجَازُ يَتَعَيَّنُ بَيْنَهُ، وَعِنْدَ بَيْنَهُمَا يَرْجِعُ الْحَقِيقَةُ. وَلَهُمَا أَنَّهُ لَا تَنَافِي
بَيْنَ الْجِهَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا يَقْتَضِيَانِ الْوُجُوبَ إِلَّا أَنْ النَّذْرَ يَقْتَضِيهِ لِعَيْنِهِ وَالْيَمِينَ
لِغَيْرِهِ، فَجَمَعَتْ بَيْنَهُمَا عَمَلًا بِالدَّلِيلَيْنِ،
❖ عَنِ الْمَذْهَبِ ❖

وعند أبي يوسف: يَكُونُ يَمِينًا.

له: أَنْ قَوْلَهُ: اللَّهُ عَلَيَّ صَوْمٌ كَذَا، يُرَادُ بِهِ النَّذْرُ حَقِيقَةً؛ لِعَدَمِ تَوْقُفِهِ عَلَى السَّيِّئَةِ،
وَيُرَادُ بِهِ الْيَمِينُ مَجَازًا؛ لِتَوْقُفِهِ عَلَى السَّيِّئَةِ، فَلَمَّا كَانَ أَحَدُهُمَا مُرَادًا؛ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُرَادَ
الْآخَرُ، وَلَا يَلْتَزِمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ بِلَفْظٍ [٢/٥١٦٠/٢] وَاحِدٍ؛ وَهُوَ لَا يَجُوزُ.

ولهما: أَنَّهُ نَذْرٌ بِصِفَتِهِ يَمِينٌ بِوُجْهِهِ، وَهُوَ الْإِيجَابُ، فَلَا تَجْتَمِعُ الْحَقِيقَةُ
وَالْمَجَازُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا لِأَنَّ إِيْجَابَ الْمُبَاحِ يَمِينٌ كِتَابِيٌّ كِتَابِيٌّ، وَتَحْرِيمُ
الْمُبَاحِ يَمِينٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِأَيْدِي النَّبِيِّ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ حَرَامٌ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ إِلَى ﴿مِثْلَةِ أَيْدِيكُمْ﴾
(التَّحْرِيمُ ١-٢). فَكَذَا إِيْجَابُ الْمُبَاحِ؛ لِأَنَّ فِي إِيْجَابِ الْمُبَاحِ تَحْرِيمَ الْمُبَاحِ.

بَيَانُهُ أَنْ مَنْ قَالَ: «وَاللَّهِ لَأَصُومَنَّ هَذَا الْيَوْمَ»، يَجِبُ عَلَيْهِ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ
بَعْدَ أَنْ كَانَ مُبَاحًا، وَفِي تَحْرِيمِ الْمُبَاحِ؛ لِأَنَّ تَرْكَ الصَّوْمِ كَانَ مُبَاحًا قَبْلَ الْإِيْجَابِ،
فَبَعْدَهُ صَارَ حَرَامًا، فَتَبَيَّنَ أَنَّ إِيْجَابَ الْمُبَاحِ يَمِينٌ، فَقُلْنَا لَا تَنَافِي بَيْنَ الْجِهَتَيْنِ
قَبِيحَتَيْنِ.

قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ النَّذْرَ يَقْتَضِيهِ لِعَيْنِهِ وَالْيَمِينَ لِغَيْرِهِ)، اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: (لَا تَنَافِي
بَيْنَ الْجِهَتَيْنِ)

يَعْنِي: لَا تَنَافِي بَيْنَ النَّذْرِ وَالْيَمِينِ فِي أَمْرٍ يَقْتَضِيَانِ الْوُجُوبَ، وَإِنَّمَا الْمَرْقُ
بَيْنَهُمَا فِي أَنْ أَحَدَهُمَا - وَهُوَ النَّذْرُ - مُوجِبٌ لِعَيْنِهِ، وَلَهُذَا يَقْتَضِي الْقَضَاءَ بِتَرْكِ
الْمَقْلُ وَالْآخَرُ - وَهُوَ الْيَمِينُ - مُوجِبٌ لِغَيْرِهِ، وَلَهُذَا لَا يَقْتَضِي الْقَضَاءَ، وَإِنَّمَا

لِأَنَّ الْمُتَابِعَةَ لَا تَغْرَى عَنْهَا لَكِنْ يُقْصِيهَا فِي هَذَا الْفَصْلِ مَوْصُولَةٌ ؛ تَحْقِيقًا لِلتَّابِعِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ ، وَبَيَّنَّا فِي هَذَا خِلَافَ زُفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِلنَّهْيِ عَنِ الصَّوْمِ فِيهَا وَهُوَ قَوْلُهُ «إِلَّا لَا تَصُومُوا فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ فَإِنَّهَا أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبٍ وَبِعَالٍ» وَقَدْ بَيَّنَّا التَّوَجُّهَ بِهِ وَالْعُذْرَ عَنْهُ

وَلَوْ لَمْ يَشْتَرِطِ التَّابِعُ لَمْ يُجْرِهِ صَوْمُ هَذِهِ الْأَيَّامِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا يَلْتَزِمُهُ الْكَمَالُ وَالْمُؤَدَّى نَاقِصٌ لِمَكْنِ الْنَهْيِ ؛ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَيَّنَّهَا ؛ لِأَنَّهُ التَّرَمُّ يَوْضَعُ الْقُصَّاصُ فَيَكُونُ الْأَدَاءُ بِالْوَضْعِ الْمَلْتَرَمِ .

غاية البيان

قوله: (لِأَنَّ الْمُتَابِعَةَ) ، أي: السَّيِّئَةَ الْمُتَابِعَةَ .

قوله: (لَا تَغْرَى عَنْهَا) ، أي: عن هذه الْأَيَّامِ الْمَذْكُورَةِ ، وهي: يَوْمُ الْمَطَرِ ، وَيَوْمُ النَّحْرِ ، وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ .

قوله: (وَبَيَّنَّا فِي هَذَا خِلَافَ زُفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ) ، أي: يَتَأَنَّى فِي قِصَاءِ صَوْمِ هَذِهِ الْأَيَّامِ خِلَافَهُمَا يَعْنِي: لَا يَقْصِي عَنْهُمَا ؛ لَعَدَمِ صِحَّةِ النَّذْرِ ؛ لِوُرُودِ النَّهْيِ ، وَقَدْ مَرَّ جَوَاهِرُهُمَا .

قوله: (وَقَدْ بَيَّنَّا التَّوَجُّهَ بِهِ وَالْعُذْرَ عَنْهُ) ، أي: عَنِ النَّهْيِ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ عِنْدَ قَوْلِهِ: (وَلَكِنَّا أَنَّهُ نَذَرُ بِصَوْمٍ مُشْرُوعٍ وَالنَّهْيُ لِبَعِيرِهِ)

قوله: (بِخِلَافِ مَا إِذَا عَيَّنَّهَا) ، متصلٌ بقوله: (لَمْ يُجْرِهِ صَوْمُ هَذِهِ الْأَيَّامِ) . يَعْنِي: إِذَا لَمْ يَشْتَرِطِ التَّابِعُ ؛ بِأَنْ يَقُلَ: «لِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمُ سَنَةٍ مُتَابِعَةٍ» ، بَلْ قَالَ: «لِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمُ سَنَةٍ» ، فَصَامَ هَذِهِ الْأَيَّامِ ؛ لَمْ يُجْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ [نَمًا] ^(١) لَمْ يُعَيِّنِ السَّنَةَ ؛ وَجَبَتْ عَلَيْهِ صَوْمُ السَّنَةِ بِسَبِيلِ الْكَمَالِ (١١٢) ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْكَمَالُ فِيمَا يَلْتَزِمُهُ ،

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «أولاً، وأخيراً، وأخيراً، وأخيراً»

قَالَ: وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ بِمِثْلِ [١٧٧] إِنْ أَرَادَ بِهِ بَعِيًّا، وَقَدْ سَبَقَتْ وَخَوَافُهُ
وَمَنْ أَصْبَحَ يَوْمَ النَّحْرِ صَائِمًا ثُمَّ أَطْرَفَ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَهَذَا أَبِي يُوسُفَ
وَمُحَمَّدٍ عليه السلام فِي التَّوَادِرِ: أَنَّ عَلَيْهِ الْقَضَاءَ، لِأَنَّ الشَّرُوعَ مَذْرُومٌ كَالنَّحْرِ، وَصَارَ
كَالشَّرْعِ فِي الصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ

— ❦ —

فَلَا يَتَأَدَّى بِالنَّاقِصِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا عَيَّنَ السَّنَةَ، حَيْثُ يَجُوزُ صَوْمُ هَذِهِ الْأَيَّامِ، لِأَنَّهُ
أَدَاءُ كَمَا التَّرَمُّهُ، وَكَذَا إِذَا شَرَطَ التَّابِعَ.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ سَبَقَتْ وَخَوَافُهُ)، أَيُّ وَجْهٌ مَا إِذَا قُلْنَا: «فَعَلَيْهِ صَوْمُ هَذِهِ
السَّنَةِ»؛ قَدْ سَبَقَتْ عِنْدَ قَوْلِهِ: (لِلَّهِ عَلَى صَوْمِ يَوْمِ النَّحْرِ)، وَأَرَادَ بِهَا الْوُجُوهَ السَّنَةِ
الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

قَوْلُهُ: (وَمَنْ أَصْبَحَ يَوْمَ النَّحْرِ صَائِمًا ثُمَّ أَطْرَفَ؛ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ)

اعْلَمْ: أَنَّهُ إِذَا شَرَعَ فِي صَوْمِ يَوْمِ النَّحْرِ، وَأَيَّامِ الشَّرِيقِ بَيْنَ الشَّلُوعِ، ثُمَّ
أَفْسَدَهُ؛ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَهَذَا ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ عَنْ أَصْحَابِنَا.

وَرَوَى ابْنُ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ فِي «الْمَوَاحِدِ»: أَنَّ الْقَضَاءَ يَجِبُ
عَلَيْهِ قِيَاسًا عَلَى النَّحْرِ بِصَوْمِ هَذِهِ الْأَيَّامِ، وَقِيَاسًا عَلَى الشَّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ فِي
الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ^(١)، أَيُّ: عِنْدَ الطُّلُوعِ وَالزُّوَالِ وَالْعُرُوبِ.

وَذَكَرَ صَاحِبُ «الْأَسْرَارِ» يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ خَاصَّةً، وَهِيَ

(١) هذه المسألة في «الجامع الصغير» ص ١١٣. وهو يذكر في ذلك خلافاً وقال بحاكم «وإن أصبح صائماً يوم المضر
ثم أطره فإن لا قضاء عليه» ولم يذكر في ذلك خلافاً. ومع أن السرخسي فكر الخلاف بين الإمام
أبي حنيفة وصاحبه فمن أن الإمام يقول بعدم وجوب القضاء، ومن أصحابنا يقول بوجوبه،
إلا أن المرعشي بين أن القول بوجوب القضاء مروي عن الصحابي في «التوادر» ينظر «الكافي»

عن عبد الله بن

رواية «الأماشي». كذا في «المختلف»

وجه الظاهر: أن الشروع إنما صار ملزماً لصوم ما أدى، والشارع في هذا الصوم لا يجب عليه صوم ما أدى؛ لأنه بمجرد الشروع في الصوم يصير مباشراً للمنهى عنه، ولهذا يسمى صائماً بالشروع في الجزء الأول؛ ألا ترى أنه يحنث به إذا حلف أن لا يصوم.

فمما لم يجب عليه صوم المؤدى لمباشرة المنهى [عنه] (١)؛ لم يجب عليه القضاء؛ لأن وجوب القضاء مبني على وجوب الأداء، بخلاف التذر؛ حيث لزمه [١٦٢٢ م] القضاء؛ لعدم مباشرة المنهى؛ لأن العيصان يلزم من ضرورات المباشرة؛ لا من إيجاب المباشرة.

فحينئذ التزم الإيجاب؛ التزم قرينة حالصة؛ فصح تذرؤه، فوجب القضاء، وبخلاف الشروع في الصلاة [في الأوقات الثلاثة]؛ حيث يجب القضاء إذا أفسد؛ لأن الشروع في الصلاة (٢) ليس بمجاور للمنعصية؛ لأن التخريم عقد على أداء الصلاة، وليست بأداء الصلاة؛ لأن أدائها لا يكون إلا بالتقييد بالسجدة، ولهذا لا يحنث في يمينه؛ لا بضلي؛ ما لم يقبذ بالسجدة، فلما كان الشروع صحيحاً؛ وجب عليه صوم المؤدى، وكان مضموماً بالقضاء، وهذا هو المشهور عن أصحابنا

وردني عن أبي حنيفة أنه لا يجب عليه القضاء إذا دخل في الصلاة عند الرّوال ثم أفسد؛ لأنه ممنوع عن الدّحول، وما بعده بناء عليه

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «وا»، «واف»، «وار»، «وات»، «وام»

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من «اف»، «وار»، «واف»، «وات»، «وام»

وَالْعَرَقُ لِأَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله - وَهُوَ طَائِفُ الرِّوَايَةِ - أَنَّ يَنْقُصَ الشَّرُوعُ فِي الصَّوْمِ يُسَمَّى صَائِمًا حَتَّى يَحْتُثَّ بِهِ الْخَالِفُ عَلَى الْعُمُومِ فَيَصِيرُ مُرْتَكِبًا لِلنَّهْيِ فَيَجِبُ إِبْطَالُهُ وَلَا يَجِبُ صِيَانَتُهُ وَوُجُوبُ الْقَضَاءِ يُتَنَبَّهُ عَلَيْهِ، وَلَا يَصِيرُ مُرْتَكِبًا لِلنَّهْيِ يَنْقُصُ النَّذْرُ وَهُوَ الْمُوجِبُ، وَلَا يَنْقُصُ الشَّرُوعُ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى يُشْمَ رَكْعَةً، وَلِهَذَا لَا يَحْتُثُّ بِهِ الْخَالِفُ عَلَى الصَّلَاةِ فَيَجِبُ صِيَانَةُ الْمُؤَدِّي وَتَكُونُ مَضْمُونًا بِالْقَضَاءِ.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله: أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْقَضَاءُ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ أَبَدًا، وَالْأَظْهَرُ هُوَ الْأَوَّلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



قَوْلُهُ: (وَوُجُوبُ الْقَضَاءِ يُتَنَبَّهُ عَلَيْهِ)، أَيُّ عَلَى صِيَانَةِ الْمُؤَدِّي، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الضَّمِيرَ وَإِنْ كَانَ رَاجِعًا إِلَى الصِّيَانَةِ؛ بِتَأْوِيلِ الصَّوْمِ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْلَةٍ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَصِيرُ مُرْتَكِبًا لِلنَّهْيِ يَنْقُصُ النَّذْرُ)، جَوَابُ [٢٤٨] عَنْ قَوْلِهِ: (كَالنَّذْرِ). وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ.

قَوْلُهُ (وَالْأَظْهَرُ هُوَ الْأَوَّلُ)، أَيُّ الْأَظْهَرُ وَالْأَشْهُرُ مِنَ الرِّوَايَةِ عَنْ أَصْحَابِنَا، هُوَ الْمَذْكُورُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ وَجُوبُ الْقَضَاءِ بِالشَّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ إِذَا أَهْلَسَهَا، وَقَدْ بَيَّنَّا وَجْهَهُ.

[وَاللَّهُ أَعْلَمُ]

بَابُ الْإِعْتِكَافِ

قَالَ: الْإِعْتِكَافُ مُنْتَحَبٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَاطَبٌ عَلَيْهِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَالْمُوَاطَبَةُ دَلِيلُ السُّنَّةِ.

— هــ هــ هــ —

بَابُ الْإِعْتِكَافِ

— هــ هــ هــ —

ذَكَرَ الْإِعْتِكَافَ بَعْدَ الصَّوْمِ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ شَرْطُهُ، وَالشَّرْطُ [١٦٢/٢ ط م] مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَشْرُوطِ طَبْعًا، فَذُكِرَ وَضْعًا لِنُمَاسِيَةِ، كَالطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتِكِفُ الْعَشْرَ الْأَخِيرَ مِنْ رَمَضَانَ، فَسَاسِبَ ذِكْرُ الْإِعْتِكَافِ آخِرَ الصَّوْمِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ: الْإِعْتِكَافُ مُنْتَحَبٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ)، أَيُّ: قَالَ الْإِمَامُ الْقُتُوبِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»: «الْإِعْتِكَافُ مُنْتَحَبٌ»^(١).

وَقَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»: (الصَّحِيحُ أَنَّهُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ) وَهِيَ الَّتِي فِي قُوَّةِ الْوَاجِبِ، بِخَبَرٍ يَكُونُ أَحَدُهَا هُدًى، وَتَرْكُهَا ضَلَالَةً.

وَالْأَصْلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُمَشِّرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. هَدًى عَلَى كَوْنِهِ مَشْرُوعًا، وَكَوْنِهِ قُرْبَةً.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي عُمَرَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْتِكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ»^(٢).

(١) سطر «مختصر القُتُوبِيِّ» [ص ٦٥] قال البيهقي: «ويحتمل أنه يقسم إلى ثلاثة أقسام: واجب، وهو المنذور، وسنة، وهو في عشر الأخير من رمضان، ومسحب، وهو في غيره. انظر «تبيين الحقائق» [٣٤٨/١]، «فتح القدير» [٤٦٠/٤].

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الاعتكاف باب الاعتكاف في العشر الأواخر والاعتكاف في المباحث.

باب الاعتكاف

وَرَوَى فِيهِ أَيْضًا: مُسْنَدًا إِلَى ابْنِ شَهَابٍ الرَّهَوِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ،
رُوحِ السَّيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ السَّيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَتَكَبَّفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ
اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ اعْتَكَفَ أَرْوَاحُهُ مِنْ بَعْدِهِ»^(١).

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سَنِهِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ السَّيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَتَكَبَّفُ
الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى يَبْصُرَهُ اللَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ عَكَفَ رُوحُهُ مِنْ بَعْدِهِ»^(٢).

وَفِي «السَّنَنِ» أَيْضًا: مُسْنَدًا إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كَانَ السَّيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَتَكَبَّفُ فِي
كُلِّ رَمَضَانَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ اعْتَكَفَ عَشْرِينَ يَوْمًا»^(٣).

وَذَكَرَ فِي «شَرْحِ مَخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ»^(٤)، وَ«الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ»، وَ«شَرْحِ الْأَطْمَعِ»: عَنِ
الرَّهَوِيِّ قَالَ: «عَجَبًا لِلنَّاسِ كَيْفَ تَرَكُوا الْإِعْتِكَافَ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُ
الشَّيْءَ وَيَتْرُكُهُ، وَلَمْ يَتْرُكِ الْإِعْتِكَافَ مُنْذُ دَخَلَ [١٠: ١٢٢] الْمَدِينَةَ إِلَى أَنْ مَاتَ»^(٥).

= كُتِبَ [رَقْم / ١٩٢١]، وَمُسْنَدُ فِي كِتَابِ لِعَتِكَافِ بَابِ لِعَتِكَافِ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ [رَقْم
١١٧١]، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَرٍ فِي كِتَابِ الْإِعْتِكَافِ بَابِ لِعَتِكَافِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ وَالْإِعْتِكَافِ فِي الْعَاصِدِ
كُتِبَ [رَقْم / ١٩٢٢]، وَمُسْنَدُ فِي كِتَابِ لِعَتِكَافِ بَابِ لِعَتِكَافِ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ [رَقْم
١١٧٢]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ صِيَامِ بَابِ لِعَتِكَافِ [رَقْم ٢١٦٢]، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٢) مَضْمُونُ تَخْرِيجِهِ فِي الَّذِي قَبْلَهُ

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَرٍ فِي كِتَابِ الْإِعْتِكَافِ بَابِ لِعَتِكَافِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ [رَقْم
١٩٣٩]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ صِيَامِ بَابِ لِعَتِكَافِ [رَقْم ٢١٦٦]، وَسُورَةُ صَاحِبِ كِتَابِ
صِيَامِ بَابِ مَا جَاءَ فِي الْإِعْتِكَافِ [رَقْم ١٧٦٩] وَالَّتِي فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» فِي كِتَابِ لِعَتِكَافِ
الْإِعْتِكَافِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ [رَقْم ٢٣٤٣]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٤) بَطْنُ «شَرْحِ مَخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ» لِلْمَقْصُورِيِّ [٧١٩]، «الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ» لِسُكْرَمَاتِي [١٠١٩]، «شَرْحِ الْأَطْمَعِ»
لِلْمَقْصُورِيِّ «لِلْأَطْمَعِ» [١٦٢]

(٥) وَاهِ هُنَّ الْمُتَقَدِّرُونَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ بَطْنُ «شَرْحِ الْأَطْمَعِ» لِي الْأَبْرِ حَبِير [٢٨٥ ٤]

وَهُوَ اللَّبَثُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الصَّوْمِ وَرَبَّةُ الْإِعْتِكَافِ .

أَمَّا اللَّبَثُ فَرُكْنُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُشْنَى عَنْهُ ، فَكَانَ وَجُودُهُ بِهِ ، وَالصَّوْمُ مِنْ شَرْطِهِ عِنْدَنَا ، خِلَافًا لِشَافِعِيٍّ رحمه الله وَالْبَثُّ شَرْطٌ فِي سَائِرِ الْعِبَادَاتِ .

﴿ عبد الله بن عبد الله ﴾

وَقَالَ عَطَاءُ الْحَرَّاسِيُّ «مَثَلُ الْمُتَعَكِّفِ كَمَثَلِ الَّذِي أَلْقَى نَفْسَهُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ ﷻ ، وَيَقُولُ : لَا أَبْرَحُ حَتَّى تَقْضِيَ حَاجَتِي» ^(١) .

قَوْلُهُ . (وَهُوَ اللَّبَثُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الصَّوْمِ وَرَبَّةُ الْإِعْتِكَافِ) ، الصَّغِيرُ رَاجِعٌ إِلَى الْإِعْتِكَافِ .

أَمَّا اللَّبَثُ : فَرُكْنُ الْإِعْتِكَافِ ؛ لِأَنَّهُ يُشْنَى عَنِ اللَّبَثِ ، فَكَانَ وَجُودُ الْإِعْتِكَافِ بِاللَّبَثِ ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجُودَ لِلشَّيْءِ إِلَّا بِرُكْنِهِ ، وَهَذَا لِأَنَّ الْإِعْتِكَافَ مَاخُودٌ مِنْ عَكْفٍ عَلَى الشَّيْءِ عُكُوفًا ؛ إِذَا دَامَ .

وَأَمَّا اشْتِرَاطُ الْمَسْجِدِ : فَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَعَكَّفُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَقَدْ نَطَقَتْ بِهِ الْآيَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَتِمُّوا عَمَلَكُمْ فِي الْمَسْجِدِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] .

وَأَمَّا الصَّوْمُ فَلَمَّا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» : مُسْنَدًا إِلَى عَائِشَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ : «السُّنَّةُ عَلَى الْمُتَعَكِّفِ : أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضًا ، وَلَا يَشْهَدَ جَنَازَةً ، وَلَا يَمَسَّ امْرَأَةً ، وَلَا يُنَاسِرَهَا ، وَلَا يَخْرُجَ لِمَخَافَةٍ ، إِلَّا لَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَلَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِالصَّوْمِ ، وَلَا اعْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ حَامِعٍ» ^(٢) .

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» [٦٩٧] ، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» [١/رقم / ٣٦٨٤] ، عن عطاء الحُرَّاسِيِّ به نحوه .

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام باب المتعكف يعود مريضاً [رقم ٢٤٧٣] ، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٨٣٧٧] ، عن عائشة رضي الله عنها به .

قال ابن حجر «رواه أبو داود ولا بأس بزياله» ينظر «مجموع المرام» لابن حجر [ص ٢٠٢]

هُوَ يَقُولُ: إِنَّ الصَّوْمَ عَادَةٌ، وَهُوَ أَصْلُ نَفْسِهِ فَلَا يَكُونُ شَرْطًا لغيره.

❦ غيبة البيان ❦

وفيه أيضًا: مُسْتَدًا إِلَى أَبِي عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَعَلَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَيْلَةً، أَوْ يَوْمًا عِنْدَ الْكُتَيْبَةِ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «اعْتَكِفْ وَصُمْ»^(١)

وَأَمَّا النَّبِيُّ: فَبَلَّغَ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّاتِ بِالْخَدِيثِ

قَوْلُهُ: (هُوَ يَقُولُ: إِنَّ الصَّوْمَ عَادَةٌ، وَهُوَ أَصْلُ نَفْسِهِ فَلَا يَكُونُ شَرْطًا لغيره).

وَالْقِيَاسُ مَعَ الشَّافِعِيِّ^(٢)، لِأَنَّ كَوْنَهُ شَرْطًا يَفْتَضِي أَنْ يَكُونَ تَبَعًا، وَبَيْنَ الْأَصْلِ وَالتَّبَعِ مُسَافَاةٌ، وَلَكِنَّا [١٦٣ ط ٢] تَرَكْنَا الْقِيَاسَ اسْتِخْصَانًا [٢١٩/١] بِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «لَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ»^(٣).

فَإِنْ قُلْتُمْ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الصَّوْمَ شَرْطُ الْعِتِكَافِ، وَيَصِحُّ الْعِتِكَافُ فِي النَّبِيِّ، وَلَا يَصِحُّ الصَّوْمُ فِيهِ.

قُلْتُمْ: يُوجَدُ الصَّوْمُ فِي الدَّلِيلِ تَقْدِيرًا وَحُكْمًا، وَإِنْ لَمْ يُوَحَّدْ حَقِيقَةً، أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ فِي الدَّلِيلِ لَا يَصِحُّ أَيْضًا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِتَقْدِيرِ الصَّوْمِ فِيهِ حُكْمًا، كَمَا إِذَا تَدَّرَّ أَنْ يَعْتَكِفَ لَيْلَةً، لِأَنَّ الدَّلِيلَةَ لَا يَسْتَعْلِمُ بِبَارَائِهَا مِنَ الْيَوْمِ، وَإِذَا تَدَّرَّ أَنْ يَعْتَكِفَ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ، بَابِ الْمُعْتَكِفِ يَوْمَ الْمَرْبِصِ [رقم ٢٤٧٤]، وَالسَّائِي فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» فِي كِتَابِ الْإِعْتِكَافِ الْإِعْتِكَافَ بِغَيْرِ صَوْمٍ [رقم ٣٣٥٥]، وَالحَاكِمُ فِي «المُسْتَدْرَكِ» [٦٠٦/١]، وَهُوَ الْبَهْهِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» [رقم ٨٣٥٩]، وَالدَّارَقُطَنِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» [٢٠٠/٢]، عَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قَالَ الدَّارَقُطَنِيُّ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ الرِّبَازِيَّ يَقُولُ: «هَذَا حَدِيثٌ مُكْرَرٌ» يَنْظُرُ فِي «مَنْبِغِ الرَّايَةِ» لِلرِّبَازِيِّ [٤٨٧/٢]، وَالدَّرَايَةُ فِي تَحْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ لِأَبِي حَنِظَلٍ [٢٨٧/١]

(٢) يَنْظُرُ «المَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَعَادِ» [٤٨٨/٦]، «الْمَنْبِغُ فِي دَرَايَةِ الْمَدَنِيِّ» [٨٠/٤]، «الْمَنْبِغُ فِي شَرْحِ التَّنْبِيهِ» [١٣٠/٦]

(٣) مَعْنَى تَحْرِيجِهِ

وَلَنَا قَوْلُهُ **«لَا اِغْتِكَافَ إِلَّا بِالصَّوْمِ»** ، وَالْمِئَاسُ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ الْمُنْقُولِ غَيْرُ مَقْشُولٍ .

ثُمَّ الصَّوْمُ مُشْرَطٌ لِمَصْحَةِ الْوَاجِبِ مِنْهُ رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَلِمَصْحَةِ التَّطَوُّعِ هَيْمَا رَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي خَبِيبَةَ **«... ..»** .

عبد الباق

لَيْتَنِي يَلْزِمُهُ اِغْتِكَافُهُمَا بَيَوْمَيْهِمَا ، لَأَشْتِمَالَهُمَا يَوْمَيْهِمَا ؛ لِوُجُودِ الصَّوْمِ فِي اللَّيْلَتَيْنِ حُكْمًا تَبَعًا لَيَوْمَيْهِمَا ، فَكَمْ مِنْ شَيْءٍ يَثْبُتُ صِفَتًا ، وَلَا يَثْبُتُ قَصْدًا .

وَقَالَ الْكُرْجِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ» وَرَوَى ابْنُ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي قَوْلِهِ : **«لِلَّهِ عَلَيَّ اِغْتِكَافٌ لَيْلَةً»** . قَالَ : إِنْ أَرَادَ لَيَوْمَ لَيْلَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ ، لَمْ يَلْزِمُهُ ^(١) .

قَوْلُهُ : (ثُمَّ الصَّوْمُ مُشْرَطٌ لِمَصْحَةِ الْوَاجِبِ مِنْهُ) ، أَيُّ مِنْ الْإِغْتِكَافِ .

أَهْلَمُ أَنَّ الْإِغْتِكَافَ نَوْعَانِ . وَاجِبٌ وَتَمَلُّ

وَالوَاجِبُ أَنْ يَقُولَ : **«لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ اِغْتِكَفَ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا»** ، أَوْ يُغْلَمَهُ بِشَرْطٍ ، فَيَقُولُ : **«إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَرَبِّصِي»** .

وَالْتَمَلُّ أَنْ يَشْرَعَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ إِجْبَاحٍ بِالذِّكْرِ .

ثُمَّ الصَّوْمُ مُشْرَطٌ لِمَصْحَةِ الْإِغْتِكَافِ الْوَاجِبِ رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَلَيْسَ بِشَرْطٍ لِمَصْحَةِ الْإِغْتِكَافِ التَّمَلُّ عَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ عَنْ أَصْحَابِ

وَعَلَى رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي خَبِيبَةَ : شَرْطُ لَعْمُومِ (١) ، الْحَدِيثِ ، وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ لَا يَجُوزُ الْإِغْتِكَافُ التَّمَلُّ أَقَلُّ مِنْ يَوْمٍ ، لِأَنَّ الصَّوْمَ مُفَدَّرٌ بِالْيَوْمِ

وَوَجْهُ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : «لَيْسَ عَلَى الْمُغْتِكَفِ

(١) سطر «شرح مختصر لكرمي» بتدويري ، ق ١٦٩]

لِظَاهِرِ مَا رَوَيْنَا، وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ لَا يَكُونُ أَقَلُّ مِنْ يَوْمٍ.

وَفِي رِوَايَةِ «الأصل» . وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ عليه السلام أَقَلُّ سَاعَةً فَيَكُونُ مِنْ غَيْرِ صَوْمٍ؛ لِأَنَّ مَبْنَى النَّهْيِ عَلَى الْمُسَاهَلَةِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَعَّدُ فِي صَلَاةِ النَّهْلِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَمِ.

وَلَوْ شَرَعَ فِيهِ ثُمَّ قَطَعَهُ لَا يَلِزُهُ الْقَضَاءُ فِي رِوَايَةِ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُقَدَّرٍ

عَلَيْهِ

صِيَامٌ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ، أَيْ: يَجْعَلَ الْإِعْتِكَافَ بِلِسَرٍ، وَلِأَنَّ الْإِعْتِكَافَ لَيْسَ فِي مَكَانٍ فَلَا يُقَدَّرُ بَوَقْتٍ كَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، فَإِذَا لَمْ يُقَدَّرْ بَوَقْتٍ يَكُونُ مُحْتَكَماً بِقَدْرِ مَا أَقَامَ، وَلَهُ ثَوَابُ الْمُتَعَتِّفِينَ مَا دَامَ فِي الْمَسْجِدِ رِبَّةَ الْإِعْتِكَافِ، فَإِذَا خَرَجَ انْتَهَى اعْتِكَافُهُ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ قَلَّ أَقَلُّ الْإِعْتِكَافِ النَّهْلُ بِأَكْثَرِ الْيَوْمِ، إِقَامَةً لِلأَكْثَرِ مَقَامَ الْكُلِّ^(١).

قَوْلُهُ: (لِظَاهِرِ مَا رَوَيْنَا)، وَهُوَ قَوْلُهُ: (لَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ)^(٢).

قَوْلُهُ: (وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ)، أَيْ: عَلَى رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ.

[قَوْلُهُ]^(٣): (وَفِي رِوَايَةِ «الأصل» . وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ عليه السلام أَقَلُّ سَاعَةً)، أَيْ: أَقَلُّ الْإِعْتِكَافِ النَّهْلُ سَاعَةً، وَأَكْثَرُهُ مَا شَاءَ، وَارْتِدَادُ «الأصل» «المسوط»^(٤).

قَوْلُهُ: (وَلَوْ شَرَعَ فِيهِ)، أَيْ: فِي الْإِعْتِكَافِ النَّهْلِ

(١) ينظر «مخلف الرواية» [٦٦٥/٢]، «مسودة» [١١٧/٣]، «نسخة النسخ» [٣٧٤/١]، «مدائع لصالح» [٢٨٥/٢]، «مناوى قاضي خان» [٢٢٣/١]، «المعجم البرهاني» [٣٨٠/٣]، «شرح مجمع البحرين» [١٣٢٩، ١٣٣٠]، «مناوى مدارج» [٣١٣/٢]

(٢) مضمون التحريم

(٣) ما بين المعقوفين: زيادة من: «ف»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»

(٤) ينظر «الأصل» المعروف «المسوط» لمحمد بن يحيى الشيباني [٢٧٩/٢]

فَلَمْ يَكُنْ الْقَطْعُ إِنْطِلَالًا.

وَفِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ يَلْرُمُهُ ، لِأَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِالْيَوْمِ كَالصَّوْمِ ، ثُمَّ الْإِغْتِكَافُ لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ ، لِقَوْلِ حُدَيْفَةَ رضي الله عنه : لَا اغْتِكَافُ إِلَّا فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ . وَعَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ تُصَلِّي [ط. ١٧١] فِيهِ الصَّلَوَاتُ الْحَسَنُ ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةُ انْتِظَارِ الصَّلَاةِ ، فَيَخْتَصُّ بِمَكَانٍ تُؤَدَّى فِيهِ .

— رحمه الله —

قَوْلُهُ : (يَلْرُمُهُ) ، أَي : يَلْرُمُ الْقَضَاءَ .

قَوْلُهُ : (ثُمَّ الْإِغْتِكَافُ لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ) ، وَأَرَادَ بِهِ مَسْجِدًا يُصَلِّي فِيهِ بَعْضُ الصَّلَوَاتِ بِالْجَمَاعَةِ ، كِمَسَاجِدِ الْأَسْوَاقِ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ أَنَّهُ قَالَ : «لَا اغْتِكَافُ إِلَّا فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ» ^(١) .

وَرَوَى الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِغْتِكَافُ الْوَاجِبُ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ لَهُ [ط. ١٦١ م] إِمَامٌ ^(٢) وَمُؤَدِّنٌ ، وَيُصَلِّي فِيهِ الصَّلَوَاتُ كُلُّهَا ؛ لِأَنَّ الْإِغْتِكَافَ عِبَادَةُ انْتِظَارِ الصَّلَاةِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ احْتِصَاصِهِ بِمَسْجِدٍ يُصَلِّي فِيهِ الصَّلَوَاتُ الْحَسَنُ ^(٣) .

وَالصَّحِيحُ جَدِيدِي : أَنَّهُ يَجُوزُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ ؛ لِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَسْرُ

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» [٩، رقم ٩٥٠٩] ، عن ثعبنة ، عن إبراهيم ، عن حُدَيْفَةَ رضي الله عنه .

قال ابن حجر «أخرجه الطبراني بإسناد صحيح إلى إبراهيم النخعي بهذا ، وهو منقطع»
ينظر «الدراية في تخرج أحاديث الهدية» لابن حجر [٢٨٨/١]

(٢) وقع بالأصل «أمان» . والمثبت من : «قوة» ، «قوة» ، «قوة» ، «قوة» ، «قوة» ، «قوة» .

(٣) ينظر «مجمع المعاهد» [٣٧٣، ٣٧٤] ، «إتباع الصانع» [٢٨٢/٢ ، ٢٨٤] ، «الهدية» [٣٩٤/٢] ،

٣٩٥] ، «المحيط البرهاني» [٣٧٩/٣ ، ٣٨٠] ، «نزهة مجمع البحرين» [١٣٣٢/٢] ، «المتنوي

التأخرانية» [٣١٢ ، ٣١٣] ، «فتح القدير» [٣٩٥ ، ٣٩٦] ، «المتنوي الهدية» [٢٣٣ ١]

أَمَّا الْمَرْأَةُ: فَتُعْتَكِفُ فِي مَسْجِدٍ بَيْنَهَا؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَوْضِعُ لصلاتها فَيَتَحَقَّقُ
انتظارُهَا فِيهِ^(١).

شعبة الإيمان

عَنْكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ ﴿ [البقرة ١٨٧] ﴾

قَالَ فِي «الْمَقَاوِي»: «يَجُوزُ الْإِعْتِكَافُ فِي الْجَامِعِ، وَإِنْ لَمْ يُصَلُّوا فِيهِ بِالْجَمَاعَةِ،
أَمَّا إِذَا كَانَ يُصَلُّونَ فِيهِ الصَّلَوَاتُ الْحُسْنَى بِالْجَمَاعَةِ؛ فَلَا عِتْكَافَ فِيهِ أَصْلًا»^(٢).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَسْبِجَابِيُّ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»: «أَصْلُ الْإِعْتِكَافِ أَنْ يَكُونَ
فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، ثُمَّ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ - وَهُوَ مَسْجِدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - ثُمَّ مَسْجِدِ
بَيْتِ الْحَقْدِسِ، ثُمَّ فِي الْمَسَاجِدِ الْكِبَارِ الَّتِي كَثُرَ أَهْلُهَا»^(٣).

قَوْلُهُ: (أَمَّا الْمَرْأَةُ: فَتُعْتَكِفُ فِي مَسْجِدٍ بَيْنَهَا؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَوْضِعُ لصلاتها).

قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»: «الْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ؛ إِلَّا أَنَّهَا تَعْتَكِفُ فِي مَسْجِدِ
بَيْنَهَا، وَلَا تَعْتَكِفُ فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ، هَكَذَا ذَكَرَ فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ»^(٤).

وَذَكَرَ الْكَرْخِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»: أَنَّ الْمَرْأَةَ إِنْ شَاءَتْ اعْتَكَفَتْ فِي مَسْجِدِ بَيْنَهَا،
وَإِنْ شَاءَتْ اعْتَكَفَتْ فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ، وَمَسْجِدُ بَيْنَهَا أَصْلٌ مِنْ مَسْجِدِ حَيْثَا،
وَمَسْجِدُ حَيْثَا أَفْضَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ، وَلَا تَعْتَكِفُ الْمَرْأَةُ فِي بَيْتِهَا فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ،
وَلَا تَخْرُجُ مِنْ مَسْجِدِ بَيْنَهَا إِذَا اعْتَكَفَتْ كَالرَّجُلِ، وَلَا يَأْتِيهِ رُوحُهَا إِنْ [١٠٩/٢] كَانَ
أَدِنَ لَهَا فِي الْإِعْتِكَافِ، وَلَا [١١٥/٢] يَسْمِي لَهَا أَنْ تَعْتَكِفَ إِلَّا بِرُؤْيِهِ»^(٥).

(١) رد بعده في (ط) «ولو لم يكن لها في البيت مسجد يجعل موضعاً فيه تعتكف فيه»

(٢) ينظر: «المقايي لأبي حنيفة» [١٩٧/١]

(٣) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للأسيبجاني [١٣٢]

(٤) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للأسيبجاني [١٣٣]

(٥) ينظر: «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [١٦٨].

وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ أَوْ الْجُمُعَةِ .

أَمَّا الْحَاجَةُ ؛ فَلِحَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها . كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَخْرُجُ مِنْ مُعْتَكِفِهِ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ . وَلِأَنَّهُ مَعْلُومٌ وَقُوعُهَا وَلَا بُدَّ مِنَ الْخُرُوجِ فِي تَقْصِيبِهَا ، فَيَصِيرُ الْخُرُوجُ لَهَا مُسْتَتْسِئًا .

وَلَا يَمَكُثُ بَعْدَ قَرَأَةِ مِنَ الطُّهُورِ ؛ لِأَنَّ مَا ثَبَتَ بِالصَّرُورَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا . وَأَمَّا الْجُمُعَةُ فَلِأَنَّهَا مِنْ أَمَمٍ حَوَائِجِهِ وَهِيَ مَعْلُومٌ وَقُوعُهَا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله : الْخُرُوجُ إِلَيْهَا مُفْسِدٌ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ الْإِعْتِكَافُ فِي الْجَامِعِ .

عَلَيْهِ السَّلَامُ

وَالْمُرَادُ مِنَ مَسْجِدِ بَيْتِهَا هُوَ الْمَكَانُ الْمُتَعَيَّنُ لِلصَّلَاةِ .

قَوْلُهُ : (وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ أَوْ الْجُمُعَةِ) .

اعْلَمْ : أَنَّ الْمُعْتَكِفَ لَا يَخْرُجُ مِنْ مُعْتَكِفِهِ لَيْلًا وَلَا نَهَارًا ؛ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ مِنَ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ وَحُضُورِ الْجُمُعَةِ .

وَالْأَضَلُّ فِي ذَلِكَ : مَا رُوِيَ فِي «السَّنَنِ» : عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اعْتَكَفَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ ؛ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ»^(١) ، وَلِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ فِعْلُهَا فِي الْمَسْجِدِ ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْخُرُوجِ لِتَحْقُوقِ الصَّرُورَةِ ، بِخِلَافِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ ، فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ فِعْلُهَا فِي الْمَسْجِدِ لَيْلًا لِلْمُعْتَكِفِ ، وَلَا صَرُورَةَ فِي الْخُرُوجِ . وَأَمَّا الْجُمُعَةُ فَالْخُرُوجُ إِلَيْهَا لَيْسَ بِمُفْسِدٍ لِلْإِعْتِكَافِ عِنْدَنَا .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الاعتكاف ، باب لا يدخل البيت إلا لحاجة [رمع ١٩٢٥] ، ومسلم في كتاب الحيض باب جوار غسل رأس زوجها وتوجيهه ، وعلفارة مؤثرها والامكاف في حشرها وقرءه لقرآن فيه [رمع ٢٩٧] وأبو داود في كتاب الصيام ، باب أين يكون الاعتكاف ؟ [رمع ٢٤٦٧] ، والترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ ، باب المعتكف يحرج لحاجته أم لا ؟ [رمع ٨٠٤] ،

وَنَحْنُ نَقُولُ: الْإِعْتِكَافُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ مَشْرُوعٌ، وَإِذَا صَحَّ الشَّرُوعُ
فَالصَّرُورَةُ مُطْلَقَةٌ فِي الْخُرُوجِ.

وَيَخْرُجُ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ، لِأَنَّ الْخَطَاةَ يَتَوَخَّاهُ بَعْدَهُ.

عبد الله

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: إِنْ أَوْجَبَ اعْتِكَافًا مُتَّبِعًا، ثُمَّ حَرَجَ إِلَى الْجُمُعَةِ، نَقَلَ
اعْتِكَافَهُ وَاسْتَأْنَفَ فِي الْجَامِعِ^(١)

لَنَا: أَنَّ الْإِعْتِكَافَ يَصِحُّ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ، وَالْجُمُعَةُ مَعْدُومَةٌ وَفَوْعُهَا، وَلَا يَصِحُّ
أَدَاؤُهَا فِي كُلِّ مَسْجِدٍ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْهَا كَحَدَثِ الْإِسْدِ، وَكَلَّا لَا يَخْرُجُ
إِلَى عِبَادَةِ الْمَرِيضِ وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ، لِعَدَمِ الصَّرُورَةِ الْمُطْلَقَةِ بِالْخُرُوجِ

وَفِي الْإِعْتِكَافِ الثَّقَلِ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَمُوتَ الْمَرِيضُ، وَيَشْهَدَ الْجَنَازَةَ عَلَى الرَّوَايَةِ
الَّتِي لَا يَتَقَدَّرُ الْإِعْتِكَافُ بِيَوْمٍ، أَمَّا عَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي يَتَغَيَّرُ فِيهَا يَوْمٌ إِذَا حَرَجَ إِلَى
عِبَادَةِ الْمَرِيضِ؛ فَسَدَّ اعْتِكَافَهُ، كَمَا فِي الشَّرْحِ [٢١٦٥/٢] مُحْتَصِرُ الْكُرْخِيِّ^(٢)،
وَلَا يُمْكِنُ بَعْدَ قَرَأَتِهِ مِنْ قِصَاءِ الْحَاجَةِ؛ لِأَنَّ الثَّابِتَ بِالصَّرُورَةِ يَتَغَيَّرُ بِقُدْرَتِهَا.

قَوْلُهُ: (وَيَخْرُجُ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ)، أَيُ: يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ إِلَى الْجُمُعَةِ وَقَدْ
سَمِعَ الْأَذَانَ حِينَ رَأَتْ الشَّمْسُ، لِأَنَّ الْخَطَاةَ يَتَوَخَّاهُ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ؛ فَيَكُونُ
فِي الْمَسْجِدِ بِمَقْدَارِ مَا يُصَلِّي قَبْلَهَا أَرْبَعًا أَوْ سِتًّا، الْأَرْبَعُ: سِتَّةُ الْجُمُعَةِ، وَالرَّكْعَتَانِ:
تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ.

وَيُصَلِّي بَعْدَهَا أَرْبَعًا أَوْ سِتًّا، عَلَى حَسَبِ الْأَحْلَافِ فِي سِتَّةِ الْجُمُعَةِ.

قَالَ أَبُو خَلِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ يُصَلِّي أَرْبَعًا

(١) تحقيق مذهب الشافعي أنه إذا سجد اعتكافاً مُتَّبِعًا، وشرط الخروج إن غرس عارضاً، صح شرطه
على المذهب. ينظر «روضة الطالبين» للنووي [١٠٧/٢]

(٢) ينظر «شرح مختصر الكرخي» للبغدادي [١٦٨/١]

وَأِنْ كَانَ مَرِلُهُ بَعِيدًا عَنْ يَخْرُجُ فِي وَقْتٍ يُتِمُّ إِدْرَاكَهَا، وَيُصَلِّي قَبْلَهَا أَرْبَعًا أَوْ سِتًّا، الْأَرْبَعُ سُنَّةٌ وَالرَّكَعَتَانِ نَجِيَّةُ الْمَسْجِدِ، وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا أَوْ سِتًّا عَلَى حَسَبِ الْإِخْتِلَافِ فِي سُنَّةِ الْجُمُعَةِ، وَسُنَّتُهَا تَوَابِعُ لَهَا فَأَلْحَقْتُ بِهَا.

وَلَوْ أَقَامَ فِي مَسْجِدِ الْجَامِعِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ لَا يَفْسُدُ اغْتِكَافُهُ؛ لِأَنَّهُ مُوضَعُ الْإِغْتِكَافِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ؛ لِأَنَّهُ التَّرَمُّ أَدَاءَهُ فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ فَلَا يُجَمَّهَا^(١) فِي مَسْجِدَيْنِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

• صلاة العيد •

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يُصَلِّي سِتًّا^(٢).

وَقَالَ فِي «شرح مختصر الكرخي»^(٣): قَالَ مُحَمَّدٌ: إِذَا كَانَ مَرِلُهُ بَعِيدًا، خَرَجَ حِينَ يَرَى أَنَّهُ يَلْمَعُ الْمَسْجِدَ عَذَّ النَّدَاءِ، وَهَذَا صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ إِدْرَاكُ الْجُمُعَةِ؛ فَوَجَبَ أَنْ يُقَدَّرَ الْوَقْتُ الَّذِي يَأْتِي فِيهِ الْجُمُعَةُ، وَنَوَافِلُهَا تَتَّبِعُ لَهَا، فَصَارَتْ كَأَذْكَارِهَا الْعُسُوتَةِ، وَذَلِكَ يَحْتَلِفُ بِبُعْدِ الْمَرِلِ وَقُرْبِهِ؛ فَيُقَدَّرُ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (بَعِيدًا عَنْهُ)، أَيُّ: عَنِ الْجَامِعِ.

قَوْلُهُ: (أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ)، أَيُّ: أَكْثَرَ مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَسُنَّتِهَا.

قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ)، اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: (لَا يَفْسُدُ اغْتِكَافُهُ). يَغْنِي: لَا يَفْسُدُ اغْتِكَافُهُ بِإِقَامَةِ الْمُتَكَبِّرِ فِي الْجَامِعِ أَكْثَرَ مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَسُنَّتِهَا؛ إِلَّا أَنْ لَبَّثَهُ فِيهِ بَعْدَ الْفَرَاغِ لَا يُسْتَحَبُّ؛ بَلْ يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ التَّرَمُّ بِغُلِّ الْإِغْتِكَافِ فِي الْمَسْجِدِ الْمُقَامِ، فَيَلْزَمُهُ رِعَايَةُ ذَلِكَ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ.

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ «ح. فَلَا يَجْمَعُ»

(٢) يَنْظُرُ «تَاوِي قَاسِيحَان» [١٩٧١]

(٣) يَنْظُرُ «شرح مختصر الكرخي» لِلْمَدُونِيِّ [١٦٨٥]

وَلَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ سَاعَةً بِغَيْرِ عَذْرِ، فَسَدَ اعْتِكَافُهُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ
 ؓ، لِوُجُودِ الْمُسَافِي وَهُوَ الْقِيَاسُ. وَقَالَا: لَا يَفْسُدُ حَتَّى يَكُونَ أَكْثَرُ مِنْ يَصْفٍ
 يَوْمٍ، وَهُوَ الْإِسْتِحْسَانُ، لِأَنَّهُ فِي الْقَلِيلِ صُرُورَةٌ.

عبد العزيز

قوله: (وَلَوْ [٢/١٦٦] خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ سَاعَةً بِغَيْرِ عَذْرِ، فَسَدَ اعْتِكَافُهُ عِنْدَ
 أَبِي حَبِيبَةَ).

وَالْعَذْرُ: الْخُرُوجُ لِعَائِطٍ أَوْ بَوْلِ، أَوْ جُمُعَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تُدْعَى، فَكُلُّهَا إِذَا انْهَدَمَ
 الْمَسْجِدُ فَهُوَ عَذْرٌ يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَى آخَرٍ، وَكُلُّهَا لَوْ أَحْرَجَهُ سُلْطَانٌ أَوْ غَيْرُ سُلْطَانٍ،
 فَدَخَلَ مَسْجِدًا آخَرَ مِنْ سَاعَتِهِ؛ صَحَّ اعْتِكَافُهُ اسْتِحْسَانًا؛ لِأَنَّهُ مُعَذَّرٌ فِي الْخُرُوجِ،
 وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ يَفْسُدُ لِرُؤَالِ اللَّبَنِ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَحْبَبَ عَرِيْمٌ مَعْبَهُ سَاعَةً، وَقَدْ خَرَجَ
 لِعَائِطٍ أَوْ بَوْلِ. ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ الْجَلِيلُ فِي «كَافِيهِ».

ثم الخروج من المسجد لغير عذر يفسد الاعتكاف وإن كان قليلا، سواء كان
 حامدا أو ناسيا عند أبي حنيفة.

وعند أبي يوسف ومحمد: لا يفسد حتى يخرج أكثر من نصف يوم.

قال محمد: قول أبي حنيفة أثبت، وقول أبي يوسف أوسع (١).

وَجْهٌ قَوْلُهُمَا: أَنَّ الْقَلِيلَ عَفْوٌ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ عَذْرِ، وَلِهَذَا إِذَا خَرَجَ لِحَاجَةٍ
 الْإِنْسَانُ، فَتَأْتِي فِي الْمَشْيِ؛ لَا يَفْسُدُ الْإِعْتِكَافُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَخْتِجُ إِلَى الثَّانِي هِيَ
 الْمَشْيِ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْيَسِيرِ، وَالْكَثِيرُ لَيْسَ بِعَفْوٍ، وَهُوَ مَا رَأَى عَلَى النُّصَبِ، فَقَدَّرَ

(١) ينظر: لأصل: [٢/٢٣٤، ٢٣٨]، «معجم الطحاوي» [ص ٥٧]، «فتح المصنف» [١/٣٧٣،

٣٧٤]، «بدائع الصانع» [٢/٢٨٢، ٢٨٤]، «المعجم البرهاني» [٣/٣٧٩، ٣٨٠]، «شرح

معجم البحري» [٢/١٣٣٣]، «الفتاوى الباتارية» [٢/٣١٢، ٣١٣]، «فتح المصنف» [٢/٣٩٥،

٣٩٦]، «الفتاوى الهدية» [١/٢٣٣]

قَالَ: وَأَمَّا الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ يَكُونُ فِي مُعْتَكِفِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَأْوَى إِلَّا الْمَسْجِدَ، وَلِأَنَّهُ يُمَكِّنُ قَصَاءَ هَذِهِ الْحَاجَةِ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى الْخُرُوجِ.

وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَعَ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخْضِرَ السَّلْعَةَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ بِأَنْ لَا يَحْدُ مَنْ يَقُومُ بِحَاجَتِهِ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: يُكْرَهُ إِخْضَارُ السَّلْعَةِ لِلْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَسْجِدَ مُحَرَّرٌ عَنْ حُقُوقِ الْعِبَادِ ❦

❦ باب البدر ❦

الْخُرُوجُ بِأَكْثَرِ النَّهَارِ

وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ تَرْكَ اللَّثِّ مُسَافٍ [٢٠٠، ١] لِلْإِعْتِكَافِ؛ لِأَنَّهُ لَيْتَ، فَيَسْتَوِي قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ، كَالْأَكْلِ فِي بَابِ الصَّوْمِ، وَلِأَنَّ الْإِعْتِكَافَ لَيْتَ فَمَا يُفْسِدُهُ لَا يَتَقَدَّرُ بِالنَّوْثِ، كَالنَّوْثِ بِمَرْقَةٍ.

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا [١٠٠، ١] الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ يَكُونُ فِي مُعْتَكِفِهِ).

[وَالْمُعْتَكِفُ] (١): يَفْتَحُ الْكَافِ مَوْضِعَ الْإِعْتِكَافِ، وَهَذَا لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَخْرُجُ مِنْ مُعْتَكِفِهِ لِأَخْلِ الْأَكْلِ؛ وَلِأَنَّ الْأَكْلَ لَيْسَ بِمُسَافٍ لِلَّثِّ فَلَا يُفْسِدُهُ، وَإِذَا حَرَّخَ لِلْأَكْلِ يَفْسُدُ اعْتِكَافُهُ، لِخُرُوجِهِ بِلَا ضَرُورَةٍ.

قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: يُكْرَهُ إِخْضَارُ السَّلْعَةِ)، اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ (لَا بَأْسَ بِأَنْ يَبِيعَ).

يَعْنِي: لَا بَأْسَ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ لِلْمُعْتَكِفِ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِحَاجَتِهِ إِلَى ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ إِخْضَارُ السَّلْعَةِ، لِقَوْلِهِ ﷺ «جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ، وَمَعَايِسَكُمْ،

وَلِيهِ شَعْلُهُ بِهِ . وَيُكْرَهُ لِعَبْرِ الْمُعْتَكِفِ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ بِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «جَسُوا
مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ» إِلَى أَنْ قَالَ: «وَبَيْعَكُمْ وَشِرَاكُمْ»
وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ وَيُكْرَهُ لَهُ الصَّئْتُ؛ لِأَنَّ صَوْمَ الصَّائِتِ لَيْسَ بِقُرْبَةٍ

مِنْ عِبَادَةِ اللَّهِ

وَبَيْعَكُمْ، وَشِرَاءَكُمْ، وَرَفَعَ أَصْوَاتَكُمْ^(١)، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْعُدَ الْحَيَاطُ فِي
الْمَسْجِدِ وَيَحِيطَ، أَمَّا لِعَبْرِ الْمُعْتَكِفِ فَيُكْرَهُ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ بِسَوْنِ إِخْصَارِ السَّلْعَةِ؛
لِعَدَمِ الْحَاجَةِ الْمَاسَّةِ.

قَوْلُهُ: (وَلِيهِ شَعْلُهُ بِهِ)، أَي: فِي إِخْصَارِ السَّلْعَةِ شَعْلُ الْمَسْجِدِ بِحَقِّ الْعِبَادَةِ.
قَوْلُهُ: (وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ)، وَهَذَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ لِيَصَادِقَ يَقُولُ الَّذِي هُوَ
أَتْخَسَنُ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٥٣] . وَالنَّصُّ بِعُمُومِهِ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ حَارِجَ الْمَسْجِدِ إِلَّا بِخَيْرٍ،
فَالْمَسْجِدُ أَوَّلَى.

(وَيُكْرَهُ لَهُ الصَّئْتُ)، أَي: تَرْكُ التَّحَدُّثِ مَعَ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُ نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ^(٢). وَقَالُوا: إِنَّ صَوْمَ الصَّائِتِ مِنْ فِعْلِ الْمَجْرُوسِ لَعَنَهُمُ اللَّهُ.

وَقَالَ الْإِمَامُ حَمِيدُ الدِّينِ الضَّرِيرُ إِنَّمَا يُكْرَهُ الصَّئْتُ إِذَا اعْتَقَدَهُ قُرْبَةً، أَمَّا إِذَا
لَمْ يَعْتَقِدْهُ قُرْبَةً فَلَا يُكْرَهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «[١٦٧ ر.م.] مَنْ صَمَتَ نَجَا»^(٣). رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ

(١) أَحْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ فِي كِتَابِ مَسَاجِدِ وَالْجَمَاعَاتِ بَابُ مَا يَكْرَهُ فِي الْمَسَاجِدِ [ر.م. ٧٥٠] .
وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «مَعْجَمِ الْكَبِيرِ» [٢٢ ر.م. ١٣٦] . مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ الْأَسْعَدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
قَالَ ابْنُ الْمَلْفُوفِ، «مُرْ خَبِيثٌ ضَعِيفٌ» يَنْظُرُ «الْبَدْرُ الْمُسِيرُ» لَابْنِ الْمَلْفُوفِ [٩ ٥٦٥] . وَ«مَصْبَاحُ
الرَّجَاةِ فِي ذَوَائِدِ ابْنِ مَاجَهَ» لِلْبُوصَيْرِيِّ [٩٥/١]

(٢) يُشِيرُ إِلَى مَا أَحْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْوَصَائِدِ بَابُ مَا جَاءَ مِنْ بَعْضِ الرِّثَمِ [ر.م. ٢٨٧٣] .
وَمِنْ طَرِيقِهِ لِبَهْمِي فِي «بَسْرِ الْكَبِيرِ» [ر.م. ١١٠٩١] . مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ حَفِظْتُ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «لَا يُنْمُ بَعْدَ اخْتِلَامٍ، وَلَا صُمَاتٍ يَوْمَ إِلَى النَّاسِ»

قَالَ الْهَوَوِيُّ «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ» يَنْظُرُ «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْدَبِ» لِلنَّوَوِيِّ [٦ ٣٧٦]
(٣) أَحْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ صِفَةِ الْعِبَادَةِ وَالرَّفَائِقِ وَالْوَرَعِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [ر.م. ٢٥٠١] . وَاحْمَدُ =

وَكَذَا الْمَسِّ وَالْقُبْلَةِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ دَوَائِحِهِ

• عِلَّةُ الْإِعْتِكَافِ •

كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْإِعْتِكَافِ هُوَ النَّبُتُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ النِّيَّةِ ، ثُمَّ بَعْدَ وَجُودِهِ صَارَ الْجَمَاعُ حَرَامًا بِصَرِيحِ النَّهْيِ ، فَتَعَدَّتِ الْحُرْمَةُ مِنَ الْوُطْءِ إِلَى دَوَائِحِ الْوُطْءِ ؛ لِأَنَّ الشُّبُهَاتِ فِي بَابِ الْحُرْمَاتِ مُلْحَقَاتٌ بِالْحَقِيقَةِ .

كَمَا قُلْنَا فِي الْإِحْرَامِ : إِنَّ حَقِيقَةَ التَّالِيَةِ بِاللَّسَانِ وَالنِّيَّةِ بِالْقَلْبِ ، ثُمَّ بَعْدَهُ صَارَ الْجَمَاعُ حَرَامًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَلَا زِفَتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي تَعْنِجٍ ﴾ [البقرة : ١٩٧] ، فَتَعَدَّتِ الْحُرْمَةُ إِلَى الْمَسِّ وَالْقُبْلَةِ ؛ بِجَلَابِ الصُّومِ ، مِنْ الْكُفِّ عَنِ الْوُطْءِ رُكْنُ الصُّومِ ، لَا مَخْطُورُهُ الَّذِي وَجَدَ بَعْدَ وَجُودِ الرُّكْنِ ، وَصَلَّى الْجَمَاعُ حَرَامًا لَا بِصَرِيحِ النَّهْيِ ؛ بَلْ لِحُضُورِهِ أَنْ لَا يَفُوتَ رُكْنُ الصُّومِ [١٦٧ : ١٧٠] ، وَالثَّلَاثُ بِالصَّرُورَةِ ؛ يَتَقَدَّرُ بِقُدْرَتِهَا ، فَلَمْ تَتَعَدَّ الْحُرْمَةُ إِلَى الدَّوَائِحِ ؛ لِهَذَا الْمَعْنَى

فَإِنْ قُلْتُ : وَرَدَّ بِصَرِيحِ النَّهْيِ فِي بَابِ الْخَيْصِرِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَظْهَرَنَّ ﴾ [البقرة : ٢٢٢] ، مِثْلَ مَا وَرَدَ فِي الْإِعْتِكَافِ ، وَكَذَلِكَ يَسْبِي لَنْ تَحْرُمَ الدَّوَائِحُ ثَمَّةً .

قُلْتُ : إِنَّمَا لَمْ يَحْرُمَ الْمَسُّ وَالْقُبْلَةُ فِي بَابِ الْخَيْصِرِ ؛ لِأَنَّهُ كَثِيرُ الْوُقُوعِ ، فَلَوْ حَرَّمَ الدَّوَائِحُ لَرِمَ الْحَرَجُ وَهُوَ مَدْفُوعٌ شَرْعًا ، بِجَلَابِ الْإِعْتِكَافِ ؛ فَإِنَّ قَلِيلَ الْوُقُوعِ يُوجَدُ أَحْيَانًا .

أَوْ نَقُولُ : فِي النَّصِّ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ حُرْمَةِ الْمَسِّ وَالْقُبْلَةِ ؛ لِأَنَّ النَّصَّ مَعْلُومٌ بِعِلَّةِ الْأَدَى ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ قُلْ هُوَ أَذَى ﴾ [البقرة : ٢٢٢] وَدَلِيلٌ لَا يُؤْخَذُ فِيهِمَا ؛ فَافْهَمْ .

قَوْلُهُ (وَكَذَا الْمَسُّ وَالْقُبْلَةُ) ، أَيِ : يَحْرُمُ الْمَسُّ وَالْقُبْلَةُ كَمَا يَحْرُمُ الْوُطْءُ .

قَوْلُهُ (لِأَنَّهُ مِنْ دَوَائِحِهِ) ، أَيِ : لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَسِّ وَالْقُبْلَةِ مِنْ دَوَائِحِ الْوُطْءِ .

فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ إِذَا هُوَ مَخْطُورُهُ كَمَا فِي الْإِحْرَامِ.

بِخِلَافِ الصَّوْمِ ؛ لِأَنَّ الْكَفَّ رُكْنُهُ لَا مَخْطُورُهُ فَلَمْ يَتَعَمَّدْ إِلَى دَوَائِيهِ .

فَإِنْ جَامَعَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا ؛ بَطَلَ اعْتِكَافُهُ ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ مَحَلُّ

الِاعْتِكَافِ

﴿ مِمَّا يَنْهَى ﴾

قَوْلُهُ : (هُوَ مَخْطُورُهُ) ، أَيِ : الْوَطْءُ مَخْطُورُ الْإِعْتِكَافِ .

قَوْلُهُ : (لِأَنَّ الْكَفَّ) ، ١٠٢٠ ، رُكْنُهُ لَا مَخْطُورُهُ ، أَيِ : لِأَنَّ الْكَفَّ عَنِ الْوَطْءِ رُكْنُ الصَّوْمِ ، لَا مَخْطُورُ الصَّوْمِ .

قَوْلُهُ : (فَلَمْ يَتَعَمَّدْ إِلَى دَوَائِيهِ) ، أَيِ : فَلَمْ يَتَعَمَّدْ حُكْمَ الْحُرْمَةِ مِنَ الْوَطْءِ إِلَى دَوَائِي الْوَطْءِ .

قَوْلُهُ : (فَإِنْ جَامَعَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا ؛ بَطَلَ اعْتِكَافُهُ ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ مَحَلُّ الْإِعْتِكَافِ) .

اعْلَمْ : أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مِنْ مَخْطُورَاتِ الْإِعْتِكَافِ ، فَلَا يَخْتَلِفُ حُكْمُ الشَّهْرِ وَالْعَمْدِ ، وَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَلِهَذَا إِذَا جَامَعَ يَفْسُدُ اعْتِكَافُهُ ، سَوَاءً جَامَعَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ، عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا [١٦٨٢ هـ] ، وَكَذَا إِذَا خَرَجَ بِعَيْرٍ عُدِّي نَاسِيًا ؛ يَفْسُدُ اعْتِكَافُهُ .

وَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ مَخْطُورَاتِ الصَّوْمِ : يَخْتَلِفُ حُكْمُ الشَّهْرِ وَالْعَمْدِ ، وَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَلِهَذَا إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ؛ لَا يَضُرُّهُ ، وَلَوْ أَكَلَ فِي النَّهَارِ نَاسِيًا لَا يَضُرُّهُ ، وَكَذَا إِذَا جَامَعَ فِي النَّهَارِ نَاسِيًا ؛ لَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ وَإِنْ فَسَدَ الْإِعْتِكَافُ . وَلَوْ أَكَلَ فِي النَّهَارِ عَامِدًا يَفْسُدُ اعْتِكَافُهُ ، لِفَسَادِ صَوْمِهِ ، وَإِنَّمَا صَارَ الشَّيْءُ

(١) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «مَخْطُورٌ» وَالشَّيْءُ مِنْ «و» وَ«ف» . وَهُوَ الْمَوْقُوفُ لَهَا فِي «الْهَدْيَةِ» لِلْمَرْعِيَانِي

بِخِلَافِ الصَّوْمِ ، وَحَالَةُ الْعَاكِفِينَ مُذَكَّرَةٌ فَلَا يُغْذَرُ بِالنِّسْيَانِ .

وَلَوْ جَامَعَ فِيمَا دُونَ الْفَرْحِ فَأَثَرَلِ ، أَوْ قَتَلَ أَوْ لَمَسَ ، يَبْطُلُ اعْتِكَافُهُ ، لِأَنَّهُ
فِي مَعْنَى الْجَمَاعِ حَتَّى يَفْسُدَ بِهِ الصَّوْمُ .

وَلَوْ لَمْ يُتْرَكْ لَا يَفْسُدُ وَإِنْ كَانَ مُعْرَمًا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْجَمَاعِ وَهُوَ
الْمُفْسِدُ ، وَلِهَذَا لَا يَفْسُدُ بِهِ الصَّوْمُ .

فصل في الاعتكاف

عُدْرًا فِي الصَّوْمِ دُونَ الْإِعْتِكَافِ ، لِأَنَّ الْمُفْسِدَ لَا يَتَعَيَّرُ عَمَلُهُ بِالنِّسْيَانِ وَالذِّكْرِ ، لَكِنَّ
الصَّوْمَ خُصَّ بِالنَّصِّ الْحَاضِرِ ، وَلِأَنَّ هَيْئَةَ الْمُعْتَكِفِ مُذَكَّرَةٌ ، فَلَمْ يُغْذَرْ بِالنِّسْيَانِ ،
بِخِلَافِ الصَّوْمِ ، فَإِنَّهُ لَا مُذَكَّرَ ثَمَّةً ، فَصَارَ النَّبَأُ عُدْرًا .

قَوْلُهُ : (بِخِلَافِ الصَّوْمِ) ، مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ : (يَبْطُلُ اعْتِكَافُهُ) بِغَيْرِ إِذَا جَامَعَ
نَسْبًا يَبْطُلُ اعْتِكَافُهُ ، وَلَا يَبْطُلُ صَوْمُهُ ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ .

قَوْلُهُ : (وَلَوْ جَامَعَ فِيمَا دُونَ الْفَرْحِ فَأَثَرَلِ ، أَوْ قَتَلَ أَوْ لَمَسَ ، يَبْطُلُ اعْتِكَافُهُ) .
بِغَيْرِ : إِذَا قَبَلَ فَأَثَرَلِ ، أَوْ لَمَسَ فَأَثَرَلِ يَبْطُلُ اعْتِكَافُهُ ، لِأَنَّهُ إِثْرَالٌ بِمُبَاشَرَةٍ ، فَصَارَ
كَالْإِثْرَالِ بِالْوَطْءِ مِنْ حَيْثُ قِصَاءُ الشَّهْوَةِ .

قَالَ فِي «شَرْحِ الْأَقْطَعِ» : لَا يَبْطُلُ فِي بَعْضِ أَقْوَالِ الثَّانِيينَ ، مَاذَا إِذَا قَبَلَ أَوْ
لَمَسَ وَلَمْ يُتْرَكْ ، لَا يَبْطُلُ اعْتِكَافُهُ وَأَنْ كَانَ حَرَامًا ، لِأَنَّ اللَّمَسَ بِلَا إِثْرَالٍ أَوْ الْقُبْلَةَ
بِلَا إِثْرَالٍ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْجَمَاعِ ، وَالْمُفْسِدُ هُوَ الْجَمَاعُ .

[١٦٦٨/٢] وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ - يَبْطُلُ ' كَذَا فِي «شَرْحِ الْأَقْطَعِ»

فَإِنْ قِيلَ مُبَاشَرَةٌ يُحَرِّمُهَا الْإِعْتِكَافُ ، فَوَحَى أَنْ يَفْسُدَ بِهَا الْإِعْتِكَافُ كَالْوَطْءِ

(١) وهذا هو الأصح في مذهب الشافعي - ينظر: «الحاوي الكبير» للماوردي [٤٩٩/٢] ، و«روضة

الطالبين» للنووي [٣٩٢/٢]

قَالَ: وَمَنْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ اغْتِكَافَ أَيَّامٍ، لَزِمَتْهُ اغْتِكَافُهَا بِلَيَالِيهَا، لِأَنَّ ذِكْرَ
الْأَيَّامِ عَلَى سَبِيلِ الْجَمْعِ يَتَأَوَّلُ مَا يَرَاهَا مِنَ اللَّيَالِي،

عنه المير

قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْقِيَاسَ صَحِيحٌ، لِأَنَّ الْمَقِيسَ عَلَيْهِ - وَهُوَ الْوُطْءُ - إِذَا وَقَعَ
عَمْدًا، يُفِيدُ الصَّوْمَ، فَأَمَّا الْإِغْتِكَافُ، وَالْمَقِيسُ - وَهُوَ الْقُبْلَةُ - إِذَا وَقَعَ عَمْدًا لَا
يُفِيدُ الصَّوْمَ، فَلَا يُفِيدُ الْإِغْتِكَافَ، ثُمَّ فِيمَا بَطَلَ اغْتِكَافُهُ إِذَا كَانَ أَوْجَبَهُ لَوْ قَدْ لَمْ
يَنْقُضْ، يَجِبُ اسْتِثْنَاؤُهُ، وَبِهِ صَرَّحَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي شَرْحِهِ لـ «مَخْتَصَرِ
الطُّحَاوِيِّ»^(١)، لِأَنَّ الْجَمَاعَ يُفِيدُ الْإِغْتِكَافَ، كَمَا يُفِيدُ الصَّوْمَ بِالنَّهَارِ، فَيَسْتَقْبَلُ
اسْتِثْنَاءًا صَحِيحًا، كَمَا يَسْتَقْبَلُ صَوْمًا صَحِيحًا إِذَا جَامَعَ بِالنَّهَارِ.

قَوْلُهُ: (وَمَنْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ اغْتِكَافَ أَيَّامٍ، لَزِمَتْهُ اغْتِكَافُهَا بِلَيَالِيهَا).

وَهَذَا كَمَا إِذَا قَالَ: «لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَغْتِكَفَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»، أَوْ قَالَ: «ثَلَاثِينَ يَوْمًا»؛
يَلْزِمُهُ الْإِغْتِكَافُ بِلَيَالِيهَا، لِأَنَّ ذِكْرَ أَحَدِ الْعَدَدَيْنِ عَلَى طَرِيقِ الْجَمْعِ، يَنْتَظِمُ مَا يَرَاهُ
مِنَ الْعَدَدِ الْآخَرِ.

وَالْأَصْلُ فِيهِ: قِصَّةُ رَكْرَكِيَا - صَدْرَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا تُشْكِرْهُ النَّاسُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَكَا﴾ [الرَّكْعَةُ ١١] - أَي: إِشَارَةً بِبَيْدِ أَوْ
رَأْسٍ أَوْ غَيْرِهِمَا.

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿قَالَ إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا تُشْكِرْهُ النَّاسُ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾
[الرَّكْعَةُ ١٠]، وَالْقِصَّةُ وَاحِدَةٌ، فَعُبِّرَ أَنَّ ذِكْرَ الْأَيَّامِ ذِكْرٌ لِلَّيَالِي وَبِالْعَكْسِ، فَلَا يَلْزِمُ
الْخُلْفُ^(٢) فِي حَبْرِ اللَّهِ ﷻ، وَدَلِيلُكَ لَا يَجُوزُ، وَيَلْزِمُهُ التَّابِعُ فِي [١٦٧٠ م] الْإِغْتِكَافِ؛
لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِغْتِكَافِ هُوَ التَّابِعُ، لِوُجُودِهِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ.

(١) ينظر شرح مختصر الطحاوي، للمصنف [٤٣٠ ٢]

(٢) الخلف - على وزن فسي - الرديء من القول يقال سكت القاذنون خلفا ينظر «المصباح المير»
للمرومي [١/١٧٨ مادة: خلف]

يُقَالُ: مَا رَأَيْتُكَ مِنْذُ أَيَّامٍ، وَالْمُرَادُ بِبَلَالِيهَا

وَكَمَاتٌ مُتَتَابِعَةٌ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ التَّتَابُعُ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الْإِعْتِكَافِ عَلَى التَّتَابُعِ؛
لِأَنَّ الْأَوْقَاتَ كُلَّهَا قَابِلَةٌ لَهُ، بِخِلَافِ الصَّوْمِ؛ لِأَنَّ مَبْنَاهُ عَلَى التَّفَرُّقِ، لِأَنَّ
الَّتَالِيَّ غَيْرُ قَابِلٍ لِلصَّوْمِ فَيَجِبُ عَلَى التَّفَرُّقِ حَتَّى يَنْصُ عَلَى التَّتَابُعِ.

—————

وَلَوْ نَوَى الْأَيَّامَ خَاصَّةً؛ صَحَّتْ يَتَهُ؛ لِأَنَّهُ نَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا
نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ شَهْرًا، وَنَوَى الشَّهْرَ خَاصَّةً فِي الْإِعْتِكَافِ لَا تَصَحُّ يَتَهُ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ
اسْمٌ لِعَدَدٍ مَقْدَرٍ يَشْتَمِلُ عَلَى الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي، فَلَا يَحْمِلُ مَا دُونَهُ، وَالْمَسْأَلَةُ
فِي «الجامع الكبير»^(١).

وبخلاف ما إذا نَذَرَ أَنْ يَصُومَ شَهْرًا؛ حَيْثُ يَكُونُ لَهُ الْخِيَارُ إِنْ شَاءَ فَرَّقَ،
وَإِنْ شَاءَ تَابَعَ؛ لِأَنَّ التَّفَرُّقَ فِيهِ أَصْلٌ؛ لَوْجُودِهِ فِي الشَّهْرِ خَاصَّةً، إِلَّا إِذَا نَصَّ عَلَى
التَّتَابُعِ وَقَالَ: شَهْرًا مُتَتَابِعًا؛ فحِينَئِذٍ يَلْزَمُهُ التَّتَابُعُ.

قَوْلُهُ: (يُقَالُ مَا رَأَيْتُكَ مِنْذُ أَيَّامٍ، وَالْمُرَادُ بِبَلَالِيهَا) [ص ٢٠١]. هَذَا اسْتِدْلَالٌ
بِالْعُرْفِ عَلَى أَنَّ ذِكْرَ الْأَيَّامِ ذِكْرُ اللَّيَالِي.

قَوْلُهُ: (وَكَمَاتٌ مُتَتَابِعَةٌ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ التَّتَابُعُ)، أَيِ كَمَاتٍ لِأَيَّامٍ مُتَتَابِعَةٍ فِي
الْإِعْتِكَافِ.

قَالَ فِي «شرح الأقطع» قَالَ رُمُرٌ هُوَ بِالْجِدْرِ يَغِي إِنْ شَاءَ فَرَّقَ، وَإِنْ شَاءَ
تَابَعَ، وَقَدَسَ عَلَى مَا إِذَا نَذَرَ بِالصَّوْمِ، وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِعْتِكَافِ
التَّتَابُعُ، وَفِي الصَّوْمِ التَّفَرُّقُ، وَقَدْ مَرَّ بِهِ.

قَوْلُهُ (لِأَنَّ الْأَوْقَاتَ كُلَّهَا قَابِلَةٌ لَهُ)، أَيِ لِلْإِعْتِكَافِ، وَ(كُلَّهَا) بِالضَّبِّ عَلَى

(١) ينظر «الجامع الكبير» لمحمد بن الحسن [ص ١٤١]

وَأَنَّ نَوَى الْأَيَّامَ خَاصَّةٌ صَحَّحَتْ بِهٖ ؛ لِأَنَّهُ نَوَى الْحَقِيقَةَ .

وَمَنْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ اعْتِكَافَ يَوْمَيْنِ ؛ يَلْزَمُهُ بِلَيْلَتَيْهِمَا . قَالَ أَبُو يُوسُفَ رحمته الله : لَا تَدْخُلُ اللَّيْلَةُ الْأُولَى ؛ لِأَنَّ الْمُشَى غَيْرُ الْجَمْعِ ، وَفِي الْمُتَوَسُّطَةِ ضَرُورَةُ الْإِتِّصَالِ .

شعبة البزار

أَنَّهُ تَأْكِيدٌ لِلْأَوْقَاتِ .

قَوْلُهُ : (وَمَنْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ اعْتِكَافَ يَوْمَيْنِ ؛ يَلْزَمُهُ بِلَيْلَتَيْهِمَا) .

اعْلَمْ : أَنَّهُ إِذَا نَذَرَ اعْتِكَافَ لَيْلَةٍ لَا يَصُحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ [١٦٩/٢ م] يَوْمَهَا ، وَاللَّيْلَةُ لَيْسَتْ بِمَحَلٍّ لِلصَّوْمِ ، وَإِذَا نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ يَصُحُّ ، وَإِذَا نَذَرَ اعْتِكَافَ لَيْلَتَيْنِ يَصُحُّ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ ؛ لِأَنَّهُ ^(١) يَتَنَاوَلَانِ يَوْمَيْهِمَا عُرْفًا ، يُقَالُ : لَمْ أَرَكَ ^(٢) مِنْذُ لَيْلَتَيْ ، فَيَدْخُلُ الْمَسْجِدَ قَبْلَ الْغُرُوبِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ بَعْدَ الْغُرُوبِ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي .

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ : أَنَّهُ لَا يَصُحُّ اعْتِكَافُ لَيْلَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ وَالِاسْتِعْمَالَ فِي الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي دُونَ النَّيَّةِ ^(٣) .

وَإِذَا نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ يَوْمَيْنِ ؛ صَحَّ اعْتِكَافُهُ بِالْإِجْمَاعِ ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ «الْهُدَايَةِ» ؛ لَكِنْ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ : يَدْخُلُ الْيَوْمُ الْأَوَّلُ وَاللَّيْلَةُ الْمُتَوَسُّطَةُ ؛ ضَرُورَةُ التَّنَاطُعِ وَالْيَوْمِ الثَّانِي .

وَفِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ يَتَنَاوَلُ لَيْلَتَيْهِمَا ، فَيَدْخُلُ الْمَسْجِدَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ،

(١) الضمير عائد على الذكر

(٢) وقع في الأصل «أزل»، والمعنى من «أزل» «أزاد»، و«أزل» «أزاد»، و«أزل» «أزاد»

(٣) ينظر «المبوط» [١٢٣، ١١٩، ٣]، «نسخة الفقه» [١، ٣٧٦، ٣٧٥]، «بدائع الصانع» [٢/ ٢٧٦،

٢٧٧]، «المحيط البرهاني» [٣/ ٣٨٢]، «شرح مجمع البحرين» [٢/ ١٣٤٠]، «العناية» [٢/ ٤٠١ -

٤٠٢]، «تقوى القاتارحية» [٢/ ٣١٤، ٣١٥]، «البها» [٣/ ٧٥٨، ٧٥٩]، «فتح القدير»

[٢/ ٤٠٠ - ٤٠٢]

كِتَابُ الْحَجَّ

بسم الله الرحمن الرحيم

كِتَابُ الْحَجَّ

إِنَّمَا ذَكَرَ [١٧٠/٢] الْحَجَّ آخِرًا: لِأَنَّ الْعِبَادَاتِ مَوْعِدٌ لِلْإِيمَانِ وَفُرُوعُهُ، وَقَدْ مَرَّ مِنْ فُرُوعِهِ الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّهَا عِمَادُ الدِّينِ، وَاتَّبَعَهَا ذِكْرُ الزُّكَاةِ؛ لِأَنَّهَا تَالِيَةٌ لَهَا بِالنَّصِّ، وَذَكَرَ الصَّوْمَ بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَعْلُقُ بِالثَّنَدِ حَاصَةً كَالصَّلَاةِ.

وَالْحَجَّ: مُرَكَّبٌ مِنَ الْبَدْنِيِّ وَالْمَالِيِّ جَمِيعًا، وَالْمَقْرَدُ قُلُوبُ الْمُرَكَّبِ، فَهَاسَتْ ذِكْرُ الْحَجَّ آخِرًا. هَذَا مَا أَفْلَأَهُ خَطِيرِي فِي وَجْهِ الْمُسَامَةِ فِي هَذَا الْقَامِ، وَتَقْلِيمُ الْحَجَّ عَلَى النِّكَاحِ طَاهِرٌ؛ لِأَنَّ أُنَّ الْحَجَّ مِنَ الْأَرْكَانِ الْخَمْسَةِ لِلْإِسْلَامِ، بِجَلَالِهِ النِّكَاحُ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْمُعَامَلَاتِ.

وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا سَمَّى هَذَا الْكِتَابَ «كِتَابَ الْمَنَاسِكِ»، مِثْلَ الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيِّ، وَالشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ^(١) الْكَزْجِيِّ، وَصَاحِبِ «الْإِيضَاحِ»^(٢) وَبَعْضُهُمْ سَمَّاهُ: «كِتَابُ الْحَجَّ».

وَالْمَنَاسِكُ جَمْعُ الْمَنَسَكِ - بِفَتْحِ السِّينِ - بِمَعْنَى لُتْكِ، وَهُوَ كُلُّ مَا يَجْتَرُّ بِهٖ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لَكِنَّهُ احْتَصَرَ بِالْعُزْبِ بِأَعْمَالِ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةِ وَالْحَجَّ فِي الثَّلَاةِ الْفَصْدُ، وَرَحُلٌ مَفْجُوحٌ، أَيْ مَقْصُودٌ

(١) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «جَعْفَرُ» وَلَمْ يَسْمَعْ «جَو» وَ«ف» وَ«د» وَ«ذ» وَ«ذ»

(٢) يَطْرُقُ مَحْضَرُ الطَّحَاوِيِّ [ص ٥٩]، وَفَرْحٌ مَحْضَرُ الْكَزْجِيِّ لَطْفُورِي [ص ١٧٠]، الْإِيضَاحُ

لِلْكَرْمَانِيِّ [ص ٣٦٩]

﴿ غايه السير ﴾

قَالَ الْمُجَبِّلُ السَّعْدِيُّ:

يَحْجُونَ بِسَبِّ الرَّبْرِقَانِ الْمَرْخَفَرِ^(١)

وَالسَّبُّ - بَكَرٍ [الْبَيْنُ]^(٢) الْمَهْمَلَةُ -: الْعِمَامَةُ^(٣).

وَالرَّبْرِقَانِ: لَقَبُ حُصَيْنِ بْنِ يَزِيدِ الشَّيْبِيِّ، سُمِّيَ بِهِ تَشْبِيهًا لَهُ بِالْقَمَرِ، لِأَنَّ الرَّبْرِقَانَ هُوَ الْقَمَرُ^(٤).

وَفِي الشَّرِيعَةِ عِبَارَةٌ عَنْ قَضْدٍ مَخْصُوصٍ إِلَى مَكَانٍ مَخْصُوصٍ فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ، فَالاسْمُ شَرْعِيٌّ^(٥) فِيهِ مَعْنَى اللَّعْنَةِ.

أَمَّا الْقَضْدُ الْمَخْصُوصُ، فَهُوَ قَضْدُ الْمُحْرَمِ

وَأَمَّا الْمَكَانُ الْمَعْلُومُ: فَهُوَ الْكَعْبَةُ وَعَرَفَاتُ عَظَمَ اللَّهُ بَرَكَاتِهِمَا.

وَأَمَّا الْوَقْتُ الْمَخْصُوصُ، فَهُوَ أَشْهُرُ الْحَجِّ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ، أَنَّ الْعَرَاتَيْنِ عَلَى مَرَاتِبَ:

(١) لِي أَهْيَاتُ مَشْهُورَةٌ، هَذَا خَبَرٌ أَخْبَعَا، وَدَمَشَقَ:

وَأَشْهَدُ مِنْ صَوَافٍ خَلُوعًا كَثِيرَةً ﴿ يَحْجُونَ بِسَبِّ الرَّبْرِقَانِ الْمَرْخَفَرِ

يَنْظُرُ بَحْثُ بَمَوَانَ الْمُجَبِّلُ سَعْدِيُّ حَيَاتِهِ وَمَا بَقِيَ مِنْ شَعْرَةٍ لِلْعَلَامَةِ حَاتِمِ الضَّامِنِ، مَشْهُورٌ

فِي «مَجْلَدِ الْمَوَرِدِ الْعَرَابِيَّةِ»، الْمَجْلَدِ الثَّانِي، اَلْعَدَدِ الْأَوَّلِ ١٩٧٣ م [ص ١٢٥]

وَمُرَادُ الْمُؤَلِّفِ مِنَ الشَّاهِدِ بِحُلَاكِ الْحَجِّ عَلَى مُطْلَقِ الْقَضْدِ

(٢) الْمَرْخَفَرُ الْمَصْبُوعُ بِالرَّعْمَرِ كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٤٥، وَ١٥

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْتَوِقَيْنِ رِيَابَةٌ مِنْ «و»، «وَأ»، «وَأَت»، «وَأ»

(٤) وَكَانَ الرَّبْرِقَانُ يَضْبَعُ عِمَامَتَهُ بِصُفْرِ يَنْظُرُ «السَّيَّانُ وَالنَّسِيرُ» [٣ ٩٧]، وَ«مَعْنَى دِيُونِ الْأَدَبِ»

لِلْمَارَاسِيِّ [١/٦٣٧]

(٥) يَنْظُرُ «الْمَعْرَبُ فِي رُسْمِ الْمَعْرَبِ» لِمَنْطُورِيِّ [ص ١٠٣]

(٦) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «الشَّرْعِي» وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «و»، «وَأ»، «وَأَت»، «وَأ»

الحج واجب على الأحرار، البالغين، العقلاء الأصحاء؛ إذا قدرُوا على الزاد، والراحلة، فاضلًا عن المسكن، وما لا بد منه، وعن نفقة حياته إلى حين هَوْدِهِ إِذَا كَانَ الطَّرِيقُ آمِنًا.

❦ عهد سعيد ❦

مِهَا: مَا يُفْتَرَضُ عَلَى الْإِنْسَانِ [١] فِي عُمْرِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً [٢] (١٢٢١ هـ)، وَهِيَ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ.

ومِهَا: مَا يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً وَاحِدَةً؛ وَهِيَ لِرُكْنَةٍ، وَصَوْمٍ وَمَقْدِنٍ، وَكَذَا وَجُوبُ صَدَقَةِ الْمَطْرِ وَالْأَصْحِيَّةِ إِذَا اجْتَمَعَتْ شَرَايِطُهَا.

ومِنْهَا: مَا يُفْتَرَضُ فِي كُلِّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ؛ وَهِيَ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَمِنْهَا: مَا يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ أَبَدًا؛ وَهِيَ مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَالْإِيمَانُ بِهِ، وَالْإِسْتِمَارُ بِأَوَامِرِهِ، وَالْإِتِّهَاءُ عَنْ نَوَاهِيهِ. كَذَا ذَكَرَ الْإِمَامُ الْأَسِيَجَلِيُّ فِي «شرح الطحاوي» (١).
قَوْلُهُ: (الْحَجُّ وَاجِبٌ عَلَى الْأَحْرَارِ الْبَالِغِينَ الْعُقَلَاءِ الْأَصِحَّاءِ؛ إِذَا قَدَرُوا عَلَى الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ).

إِنَّمَا وَصَفَ الْحَجَّ بِالْوُجُوبِ وَإِنْ كَانَ فَرَصًا، لِأَنَّ الْوُجُوبَ أَعْمُ مِنَ الْقَرَضِ؛ حَيْثُ يَصِحُّ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْقَرَضِ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ عِبَارَةٌ عَنِ الثَّبُوتِ، أَوْ لِأَنَّ بَعْضَ أَحْكَامِهِ ثَبَتَ بِخَيْرِ الْوَاجِدِ.

ثُمَّ الْمُصَنِّفُ ذَكَرَ هَا بِلَفْظِ الْحَجِّ، فَقَالَ (عَلَى الْأَحْرَارِ الْبَالِغِينَ). وَهِيَ الرِّكَاءَةُ بِلَفْظِ الْوَاحِدِ؛ فَقَالَ، (الرِّكَاءَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى الْمُحَرِّ الْعَاقِلِ الْبَالِغِ الْمُسْلِمِ؛ إِذَا مَلَكَ يَصَابيًا)، بَاءً عَلَى عَادَاتِ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُمْ يُوَدُّونَ الْحَجَّ فِي الْعَالِيَةِ بِجَمْعٍ عَظِيمٍ، وَيُوَدُّونَ كُلَّ وَاحِدٍ رِكَاءَةً مَالِهِ بِلَا اجْتِمَاعٍ

وَصَفَهُ بِالْوُجُوبِ وَهُوَ فَرِيضَةٌ مُحْكَمَةٌ نَبَتْ فَرَصِيَّتُهُ بِالْكِتَابِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ
تَعَالَى . ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران : ٩٧] .

شعبة البين

ثُمَّ الْأَصْلُ فِي وَجُوبِ الْحَجِّ : قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ
إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران : ٩٧] . وَقَوْلُهُ ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ ﴾ ، بَدَلٌ مِنْ ﴿ النَّاسِ ﴾ .

وَقَالَ فِي «الْكَشَافِ» : «عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْعَسَيْبِ : تَرَلْتُ فِي الْيَهُودِ ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا :
الْحَجُّ إِلَى مَكَّةَ عَيْرٌ وَاجِبٌ»^(١) .

وَرَوَى أَنَّهُ : لَمَّا تَرَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ [١٧١/٢] حِجُّ الْبَيْتِ ﴾
[الْآيَةُ] ^(٢) . جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْأَدْيَانِ كُلَّهُمْ مَخْطَبَهُمْ فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ
عَلَيْكُمْ الْحَجَّ فَحُجُّوا ، فَأَمَّتْ بِهِ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ ، وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ ، وَكَفَرَتْ خَمْسُ
مِلَلٍ ^(٣) ، قَالُوا : لَا تُؤْمِنُ بِهِ وَلَا نُصَلِّي إِلَيْهِ ، وَلَا نَحُجُّهُ ؛ فَتَرَلَ ﴿ وَمَنْ كَفَرَ ﴾ ^(٤) .

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» : مُسْنَدًا إِلَى أَبِي عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ : «بَيْنَ الْإِسْلَامِ عَلَى خَمْسٍ : شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ،
وِاقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَالْحَجُّ ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ»^(٥) .

وَفِي «الصَّحِيحِ» أَيْضًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ حَجَّ

(١) ينظر «الكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ [٣٩١/١]

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ ، زِيَادَةٌ مِنْ «أَفْ» ، «وَأَوْ» ، «وَلَتْ» ، «وَأَمْ»

(٣) أَرَادَ بِخَمْسٍ مِلَّةَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئَةِ كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م» وَ«و»

(٤) أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» [٥ ٦٢١ طَبْعَةُ دَارِ هِجْر] ، عَنْ جُرَيْجٍ ، عَنْ الصَّحَّاحِ ﷺ بِهِ

قَالَ السَّمَاوِيُّ «هُوَ مُفَصَّلٌ ، وَجَوِيرٌ مَرْوُودٌ الْحَدِيثُ سَائِقٌ ، قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَجْرٍ «يُنْظَرُ» الصَّح

السَّمَاوِيُّ بِتَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْفَاضِلِ الْبُخَارِيِّ لِلسَّمَاوِيِّ [١ ٣٨٩]

(٥) مَعْنَى تَخْرِيجِهِ

غاية البيان

هَذَا الْبَيْتِ ، فَلَمْ يَزُقْتُ ، وَلَمْ يَغْسُقْ ، رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ^(١) وفي رواية: «كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»^(٢).

وَقَالَ فِي «الْكَشَافِ»^(٣) مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَحُجَّ ، فَلَيْسَتْ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا ، أَوْ نَصْرَانِيًّا^(٤).

وفيه أيضاً عن أبي حنيفة: «أَنَّهُ كَانَ يُفَاغِلُ بَيْنَ الْعِبَادَاتِ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ ، فَلَمَّا حَجَّ فَضَّلَ الْحَجَّ عَلَى الْعِبَادَاتِ كُلِّهَا ؛ لِمَا شَاهَدَ مِنْ تِلْكَ الْحَصَائِرِ»^(٥).

وقوله: «يَهُودِيًّا ، أَوْ نَصْرَانِيًّا» ، تشبيهٌ وتقريبٌ وليس بحُكْمٍ ؛ وذلك لأنَّهم لَا يُعْدُونَ الْحَجَّ مِنْ شَرَائِعِ دِينِهِمْ ، وَلَا يَتَعَبَّدُونَ اللَّهَ بِهِ ، وَلَا يَتَقَرَّبُونَ إِلَيْهِ بِهِ ، وَيُخَفِّدُونَ أَنْ يَكُونَ الْحَجُّ مِنْ فُرُوضِ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي أَوْجَبَهَا عَلَى عِبَادِهِ ؛ بِحِلَالِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالصَّدَقَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ ، فَإِنَّهُمْ لَا يُكْرِهونها ، فَكَانَ مَنْ أَقَامَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ سَائِرَ الشَّرَائِعِ ، وَتَرَكَ الْحَجَّ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ [١٧١، ٢] ؛ تَشَبَّهَ بِالنَّصْرَانِيَّةِ

(١) أخرجه مسلم في كتاب الحج / باب في فعل الحج والعمرة ويوم عرفة [رقم / ١٣٥٠] ، والبيهقي في كتاب مناسك الحج / فضل الحج [رقم / ٢٦٢٧] ، وابن ماجه في كتاب المناسك ، باب فضل الحج والعمرة [رقم ، ٢٨٨٩] ، وأحمد في المسند [٤١٠، ٢] ، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بهذا اللفظ

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج / باب فعل الحج المبرور [رقم ، ١٤٤٩] ، وأحمد في المسند [٤٨٤ / ٢] ، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بهذا اللفظ

(٣) ينظر «الكَشَافُ» للمرصعشري [٣٩٠ / ١]

(٤) أخرجه إمامي في المسند [رقم ، ١٧٨٥] ، وأبو نعيم في حلية الأولياء [٢٥١ / ٩] ، والآجري في «الأربعون حديثاً» [ص ، ١٦٧] ، وابن الجوزي في «الموسوعات» [٢١٠ ، ٢] ، عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ لَمْ يَتَّخِذْ مِنَ الْحُجِّ حَاسَةً ظَاهِرَةً ، لَوْ سُلْطَانٌ جَائِزٌ ، أَوْ مُرْصَنٌ حَاسِبٌ مِمَاتَ وَلَمْ يَحُجَّ ، فَلَيْسَتْ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا ، وَإِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا»

قال ابن الجوزي «هذا حديثٌ لا يصحُّ» ينظر «التلخيص الحبير» لابن حجر [١٥٠٩ / ٤]

(٥) ينظر: «الكَشَافُ» للمرصعشري [١٥٢ / ٣ - ١٢٣]

وَلَا يَجِبُ فِي الْعُمْرِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، لِأَنَّهُ ﷺ قِيلَ لَهُ: الْحَجُّ فِي كُلِّ عَامٍ أَمَّ مَرَّةً وَاحِدَةً فَقَالَ ﷺ: «لَا تَلْ مَرَّةً وَاحِدَةً فَمَا رَادَّ عَنْهُوَ تَطَوُّعٌ».

وَلِأَنَّ سَبَبَهُ التَّيْتُ، وَأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّدُ [٦٨ ط] فَلَا يَتَكَرَّرُ التَّوَجُّوبُ.

شافية تبيين

وَالصَّارِي، وَالْبَاقِي يُعْرَفُ فِي «بَحْرِ الْفَوَائِدِ»^(١) لِلْكَلاَّبَادِيِّ.

وَرُوِيَ فِي «السِّرِّ»: مُسْنَدًا إِلَى أَبِي عَبَّاسٍ قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَرُورَةَ فِي الْإِسْلَامِ»^(٢)، وَالصَّرُورَةُ بِالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ: الرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَحُجَّ.

وَفِي «السَّنَنِ» أَيْضًا: عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَمَحَّلْ»^(٣).

قَوْلُهُ: (وَلَا يَجِبُ فِي الْعُمْرِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً)، وَهَذَا لِمَا رَوَى الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سَنَنِهِ»، مُسْنَدًا إِلَى أَبِي عَبَّاسٍ ﷺ، أَنَّ الْأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ، سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ:

(١) بَطْنُ بَحْرِ الْفَوَائِدِ / مَشْهُورٌ بِمَعْنَى الْأَخْبَارِ لِلْكَلاَّبَادِيِّ [ص/١٣٠]

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ بِابٍ لَا صَرُورَةَ فِي الْإِسْلَامِ [رَقْم / ١٧٢٩]، وَاحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٣١٢/١]، وَالحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» [٦١٧/١]، وَعنه الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [رَقْم / ٩٥٤٩]، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ ﷺ بِهِ.

قَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسَادِ، وَلَمْ يُحْرَجْ». وَقَالَ الصَّنْبَرِيُّ الشَّنَوِيُّ: «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالحَاكِمُ وَقَالَ صَحِيحٌ رَاقِيهِ الدِّهْنِيُّ، وَبِهِ كَمَا قَالَ وَلَا كَمَا أَقَرَّ، فَإِنْ عِي إِسْنَادُهُمَا عَمْرٍاءُ عَدَّةً، وَهُوَ ضَعِيفٌ رَوَاهُ بَطْنُ «كُتُبِ الْمَنَاسِكِ» وَتَشَابُهِ فِي تَخْرِيجِ أَخْبَارِهِ الْمَضَابِيحُ لِلْمَصْدَرِ الشَّنَوِيِّ [٣٥٩/٢]

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ [رَقْم ١٧٣٢]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ بِابٍ الْمَحْرُوحِ إِلَى الْحَجِّ [رَقْم ٢٨٨٣]، وَاحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٢٢٥ ١]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رَقْم ١٣٦٩١]، وَالحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» [٦١٧ ١]، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [رَقْم ٨٤٧٦]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَبَّاسٍ ﷺ بِهِ.

قَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُحْرَجْ». وَقَالَ ابْنُ الْفُطَّانِ «لَا يَصِحُّ» يَنْظُرُ «بَيَانُ لَوْهَمُ وَالْإِبْهَامُ» لِابْنِ الْفُطَّانِ [٢٧٣/٤]

ثُمَّ هُوَ وَاجِبٌ عَلَى الْقَوْرِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَعَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَالشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ عَلَى التَّرَاجِي؛ لِأَنَّهُ وَطِيقَةُ الْعُمْرِ، فَكَانَ الْعُمْرُ فِيهِ كَالْوَقْتِ فِي الصَّلَاةِ.

عبد الله

يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْحَجُّ فِي كُلِّ سَنَةٍ أَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً؟ قَالَ «بَلَى مَرَّةً وَاحِدَةً، فَمَنْ زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ» ^(١)

وَلِأَنَّ الْبَيْتَ سَبْتُ، بِدَلِيلِ الْإِصَافَةِ؛ حَيْثُ يُقَالُ: حَجُّ لَيْتٍ، وَهَذَا لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِصَافَةِ: إِصَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى سَبَبِهِ؛ لِأَنَّ الْإِصَافَةَ لِلْأَجْصَاصِ، وَأَقْوَى وَجْهُهُ الْإِخْتِصَاصُ إِصَافَةَ الْمُسَبَّبِ إِلَى سَبَبِهِ، كَمَا يُقَالُ: كُنْتُ فُلَانٍ، وَقِيلَ فُلَانٍ، وَصَلَاةُ الطَّهْرِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ [١٢٢/١]، فَلَمَّا ثَبَتَ أَنَّ الْبَيْتَ سَبْتُ، وَهُوَ وَاحِدٌ لَا يَتَعَدَّدُ، فَلَا يَتَكَرَّرُ الْوَجُوبُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمُسَبَّبَ يَكُونُ بِحَسَبِ ثُبُوتِ السَّبَبِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ هُوَ وَاجِبٌ عَلَى الْقَوْرِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ).

وَالْمُرَادُ مِنَ الْقَوْرِ: أَنْ يَلْزِمَ الْمَأْمُورُ بِفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ فِي أَوَّلِ أَوْقَاتِ الْإِمْكَانِ، مُسْتَعَارًا لِلسَّرْعَةِ مِنْ: هَارَتْ الْقِدْرُ قَوْرًا؛ إِذَا عَلَتْ.

اعْلَمْ: أَنَّ أَصْحَابَنَا اِحْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ رُجُوبِ الْحَجِّ، فَذَكَرَ [١٧٢/٢] أَبُو سَهْلٍ الزُّجَاجِيُّ ^(٢): أَنَّهُ عَلَى الْقَوْرِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، وَهُوَ مَدْعُ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَسَكِ / بَابِ مَوْضِعِ الْحَجِّ [رَمَمَ، ١٧٢١]، وَبِهِ مَاجَهُ فِي كِتَابِ الْمَسَكِ / بَابِ مَوْضِعِ الْحَجِّ [رَمَمَ، ٢٨٨٦] - رِسَالَتِي فِيهِ [رَمَمَ، ١٥٦٧٤]، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ [٦٠٨/١]، عَنِ ابْنِ خَالَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ نَقْلًا.
قَالَ الْحَاكِمُ «هَذَا بَابٌ صَحِيحٌ» وَقَالَ بِنُصْنُفٍ «هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ» يَنْظُرُ «الْبَيْتُ الْمَعْرُوفُ» لِابْنِ الْمُنْظَرِ [٨/٦]

(٢) خُصَّصَتْ فِي «أ» بِتَنْقِيدِ الرَّايِ الْمَعْتَرِجَةِ، وَمِثْلُهَا الْجِيمُ لَكِنْ مَعْنَى هُوَ عَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرَشِيِّ «وَأُثْبِتَ» فِي نُسخِهِ عَيْفَهُ مِنْ «نُطْقَاتِ» لِأَنَّهُ إِسْحَاقُ الشَّيرَازِيُّ مَقْبُوضٌ مَعْنَى «رَأْيِ» يَنْظُرُ الْجَوَاهِرُ الْمَضْبُوعَةُ «لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرَشِيِّ» [٢٥٤/٢]

وَجْهٌ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ يَحْتَصِرُ بِوَقْتٍ خَاصٍّ، وَالْمَوْتُ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ غَيْرٌ نَادِرٌ، فَيَتَصَيَّقُ الْوُجُوبُ اخْتِيَاظًا، وَلِهَذَا كَانَ التَّعْجِيلُ أَفْضَلَ بِخِلَافِ وَقْتِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ فِي مِثْلِهِ نَادِرٌ.

❦ هَبْهُ الْبَيِّنَاتُ ❦

الكَرَّاجِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: هُوَ عَلَى التَّرَاجِي.

وَقَالَ ابْنُ شُعَاعٍ^(١): كَانَ أَبُو حَبِيبَةَ يَقُولُ: مَنْ كَانَ عَنْده مَا يَحُجُّ بِهِ، وَكَانَ يَرِيدُ التَّرْوِيعَ، فَإِنَّهُ يَبْدَأُ بِالْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ مَرْضِيَّةٌ أَوْجَبَهَا اللَّهُ تَعَالَى، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَلَى الْقَوْرِ، وَهَذَا بَيِّنَةٌ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ الْمُطْلَقَ مِنَ الْوَقْتِ هَلْ يُوجِبُ الْأَدَاءَ عَلَى الْقَوْرِ، أَمْ عَلَى الْمُثَلَّةِ؟

وَجْهٌ قَوْلِ مُحَمَّدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَعَ مَكَّةَ سَنَةً ثَمَانٍ مِنَ الْهِجْرَةِ، وَحَجَّ سَنَةً عَشْرَةَ، فَلَوْ كَانَ عَلَى الْقَوْرِ لَمَّا أَحْرَ، وَلِأَنَّ الْحَجَّ وَطِيعَةُ الْعُمْرِ، فَكَانَ الْعُمْرُ لَهُ بِمَنْزِلَةِ وَقْتِ الصَّلَاةِ لَهَا، فَإِذَا أَحْرَ الصَّلَاةُ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ يَجُوزُ، فَكَذَا إِذَا أَحْرَ الْحَجَّ إِلَى آخِرِ الْعُمْرِ؛ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَفُوتَهُ.

وَوَجْهٌ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّ أَدَاءَ الْحَجِّ يَفُوتُ بِفَوَاتِ وَقْتِهِ لَا مَحَالَةَ، وَإِنَّمَا يَرْتَفِعُ الْفَوَاتُ بِوُذْرَاكَ سَنَةٍ أُخْرَى، وَإِدْرَاكُهَا مُؤَهِّمٌ؛ لِأَنَّ مَوْتَ الْإِنْسَانِ فِي سَنَةٍ لَيْسَ بِنَادِرٍ، فَيَتَصَيَّقُ الْوُجُوبُ اخْتِيَاظًا، بِخِلَافِ وَقْتِ الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ الْوُجُوبَ لَا

(١) قَالَ الْقُدُورِيُّ وَكَانَ مُشَابِهًا بِقَوْلِهِ هُوَ مَوْلَاهُمْ، وَاصِلُهُ لِمَحْبُوبِي وَالسُّمِّي الْكُلُّ مِنَ «التَّصْحِيحِ وَالتَّرْجِيحِ» [ص ٢٠٨]، وَتَقُودُ هُوَ أَصَحُّ الرِّوَايَتَيْنِ عَنِ الْإِمَامِ كَمَا فِي «رَدِّ الْمَحْتَارِ» [٢/١٤٠]، وَهُوَ لِكَلَامَةِ عَنِ الْهَدَايَةِ [٢/٣٢٣] وَيَطْرُقُ «شرح مختصر الكَرَّاجِيِّ» لِلْقُدُورِيِّ [١٧١/١]، «مجموعه المعها» [١/٣٨٠]، «أبدائع الصنائع» [٢/٢٩٢]، «المعيط البرهاني» [٣/٣٩٥]، «الصاوي التاتارخاني» [٢/٣٣١].

(٢) ابْنُ شُعَاعٍ تَلْمِذُ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي مَالِكٍ، وَالْحَسَنُ تَلْمِذُ أَبِي يُوسُفَ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «و»

وَأِنَّمَا شَرَطَ الْحُرِّيَّةَ وَالْبُلُوعَ ؛

﴿ غيبة البدر ﴾

فَعَلَى هَذَا سَقَطَ الْاِحْتِجَاجُ بِتَأْجِيرِ الرَّسُولِ ﷺ ، وَلَيْسَ سَلَمُنَا أَنَّ الرَّسُولَ أَحَرَّ الْحَقِّ ، فَقَوْلُ: إِنَّمَا أَحْرَهُ لِعُدْرٍ ، وَهُوَ مَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْخَسَنِ الْكَزْخِي: إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يَحُحُّونَ الْبَيْتَ عُرْيَانًا الرُّحَالِ وَالنِّسَاءَ ، فَصَانَ اللَّهُ نَبِيَّهِ عَنْ مُشَاهَدَةِ ذَلِكَ ، وَأَمَرَهُ بِتَأْجِيرِ الْحَقِّ إِلَى النِّسَاءِ الْأُخْرَى ؛ لِيُشِيدَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ عُهُودَهُمْ فِي النِّسَاءِ الْأُولَى الَّتِي بَعَثَ فِيهَا أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَ: « لَا يَحُحُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفُ بِالنِّسَاءِ عُرْيَانٌ » (١) .

وَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ | ١٧٣ | فِي ذَلِكَ كَعْبَرِهِ ؛ لِأَنَّ مَنْ كَشَفَ عَوْرَتَهُ بِخَضِرَةِ النَّبِيِّ ﷺ اسْتِخْفَافًا كَانَ كَافِرًا ، وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِذَا فَعَلَهُ بِخَضِرَةِ غَيْرِهِ .

قَوْلُهُ: (وَأِنَّمَا شَرَطَ الْحُرِّيَّةَ وَالْبُلُوعَ) .

اعْلَمْ: أَنَّ شَرَائِطَ الْوُجُوبِ بَعْضُهَا عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْعِبَادَاتِ ، نَحْوُ التَّلَوُّعِ وَالْعَقْلِ وَالْإِسْلَامِ ، حَتَّى لَا يَجِبَ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَخْنُونِ وَالْكَافِرِ شَيْءٌ مِنَ الْعِبَادَاتِ ؛ لِأَنَّهُ لَا خِطَابَ عَلَيْهِمْ .

أَمَّا الصَّبِيُّ وَالْمَخْنُونُ: فَظَاهِرٌ .

وَأَمَّا الْكَافِرُ | ١٧٢ | فَإِنَّهُ لَا يُحَاطَبُ بِالشَّرَائِعِ عِذْنَا ، جِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ (٢) وَالْمُغْتَرِلَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حُوطِبَ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَشْتِ وَيُحُوتُ الْأَذَاءَ حَالَةَ الْكُفْرِ أَوْ

(١) أخرج البيهقي في أبواب الصلاة في الباب ما يهر العورة [رقم ٣٦٢] ، ومسلم في كتاب الحج باب لا يحج اليه مشرك ولا يطوف بالبيت عريان . وبين يوم الحج الأكبر [رقم ١٣٤٧] ، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) ينظر «البرهان في أصول الفقه» لإمام الحرمين [١٧١] و«التمهيد في تخريج الفروع على لأصول» للإسوي [ص ١٢٦] و«مختار في القواعد الفقهية» لمركشي [١٦١] .

 عِلَّةُ الْهَيْبَةِ

بعد الإسلام، فلا يجوز الأول؛ لعدم إمكان الأداء، لأن الكفر منع من وقوع
العنادة، ولا يجوز الثاني أيضاً، لأن الإسلام نجث ما قلته، فاللزم فتب، فينتهي
المأثور، وقد مرَّ تحقيقه في شرح الأصول.

ولم يتعرَّض صاحب «الهداية» لكُزِّ الإسلام شرط، فلا بُدَّ منه

وأما الشرائط الخاصة:

منها: الحرِّية، حتى لا يجب الحجُّ عن العبد وإن أُيد له مولاه؛ لأنَّ مباحته
لمولاه، فإذا أُيد له مولاه، فقد أعاره مابغ بديه، والحجُّ لا يجب بقنطرة عارية،
ولهذا بالإجماع إذا أعار الأجنبي الرَّاجِلَةَ لِمَنْ لا يملكها، لا يجب الحجُّ عليه،
بخلاف المقيِّر إذا تكفَّف ومضى إلى مكة وحجَّ، يقع عن حجة الإسلام، لأنَّه ما لَيْتَ
لمنافع بديه.

ومنها: صحَّة البدن، وزوال المانع الجسدي عن الذهاب إلى الحج، حتى لا
يجب على المُقْعِد، والرَّيس، والتَّريص، والمَجُور، والمُتَشَوِّس، والمُحَاتِب
[١٧٣ ط م] مِنَ السُّلْطَانِ، وكذا الأعمى وإنَّ وُجِدَ قائداً، عداً بهي حبيقة، ولكن لو
تكلَّفوا في المشي وحشوا، ينقُط عنهم الحجُّ، لأنَّه بما تمَّ بعث عليهم؛ دفعا
للمحرج، فلو لم ينقُط عنهم الحجُّ بعدما تكلَّفوا، يعود الأمر عن موضوعه
بإنقاص، فلا يجوز، كالغيب ينقُط عنه الحُمَّة، فإذا حَصَرَ وأذى حارَّ

ومنها: بلَدُ الرَّاد والراجلة، حتى لا يجب الحجُّ عن من قدر على الرَّد
بطريق الإباحة، سواء كانت الإباحة من جهة من لا مئة له عليه، كالوالدين والولد،
أو من جهة من له عليه مئة، كالأحايب

لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ عَشْرَ حَجَجٍ ثُمَّ أَغْتَقَ فَعَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ. وَأَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ عَشْرَ حَجَجٍ ثُمَّ بَلَغَ فَعَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ»، وَلِلَّهِ عِبَادَةُ وَالْعِبَادَاتُ بِأَسْرَها مَوْضُوعَةٌ عَنِ الصَّبْيَانِ.

عبدية العبد

أَمَّا وَاجِبَاتُهُ فَخَمْسَةٌ: الشَّعْيُ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَالْوُقُوفُ بِمُرْدَلَفَةٍ، وَرَمِي الْجِمَارِ، وَالْحُرُوحُ عَنِ الْإِحْرَامِ بِالْحَلْقِ أَوْ التَّصْغِيرِ، وَطَوَافُ الصَّنَدِ، وَمَا يَسُوِي ذَلِكَ فَهُوَ سُتَّةٌ، أَوْ مُسْتَحَبٌّ، أَوْ آدَبٌ.

أَمَّا الْإِحْرَامُ: فَلَهُ شَرْطُ الْأَدَاءِ عَلَى مَا سَيَجِيءُ بَيَانُهُ

قَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ عَشْرَ حَجَجٍ ثُمَّ أَغْتَقَ فَعَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ. وَأَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ عَشْرَ حَجَجٍ ثُمَّ نَلَّغَ فَعَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ»^(١)).

وَحَجَّةُ الْإِسْلَامِ هِيَ الْأُولَى؛ لِأَنَّهَا هِيَ الْوَاجِبَةُ فِي الْإِسْلَامِ عَلَى كُلِّ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَجْذُونِ حَتَّى يَبْقَى»^(٢).

وَذَكَرَ فِي «شَرْحِ الْأَثَارِ» - بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي عِيَّاسٍ - أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَمْلُوكِ إِذَا حَجَّ ثُمَّ عَتَقَ بَعْدَ ذَلِكَ؟ قَالَ: عَلَيْهِ الْحَجُّ أَيْضًا، وَعَنِ الصَّبِيِّ يَحُجُّ ثُمَّ يَحْتَلِمُ، قَالَ: يَحُجُّ أَيْضًا^(٣).

(١) أخرج الطحاوي في «مسنده» [رقم ١٧٦٧]، والحدث في «مسنده» بغير بحث [١] رقم ٣٥٧، من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «لو أن صغيراً حجَّ عَشْرَ حَجَجٍ كَانَتْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ» وذكر أن استطاع إليه سبيلاً ولو أن سئوكتا حجَّ عَشْرَ حَجَجٍ كَانَتْ عَلَيْهِ حَجَّةٌ إِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا.

(٢) مضمون تحريره

(٣) أخرج الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢٥٧ ٢]، عن أبي عيَّاس رضي الله عنه

وَالْعَقْلُ شَرْطٌ لِصِحَّةِ التَّكْلِيفِ ، وَكَذَا صِحَّةُ الْحَوَارِحِ ؛ لِأَنَّ الْعَجْزَ دُونَهَا لَا يَرْمِ .

وَالْأَعْمَى إِذَا وَجَدَ مَنْ يَكْفِيهِ مُؤَنَّهُ سَفَرِهِ ، وَوَجَدَ رَادًّا وَرَاحِلَةً لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ خِلَافًا لَهُمَا

﴿ غايه البير ﴾

وإما قِيْدُ فِي الْخُدْمَةِ بِالْعَشْرِ ؛ لِبَيَانِ الْكَثْرَةِ ؛ لِأَنَّهَا مُتَنَهَى الْآخَادِ ، لَا لِبَيَانِ انْتِجَاصِ الْحُكْمِ عَلَيْهَا .

قوله . (وَكَذَا صِحَّةُ الْحَوَارِحِ) ، معطوفٌ عَلَى قوله : (وَالْعَقْلُ شَرْطٌ) ، أَي : صِحَّةُ الْحَوَارِحِ شَرْطٌ ؛ لِأَنَّ الْعَجْزَ لَا يَرْمِ وَلَا صِحَّةُ الْجَوَارِحِ ، فَلَا تَكْلِيفَ بِدُونِ الْوُسْعِ وَلِهَذَا قُلْنَا : لَا يَجِبُ الْحَجُّ عَلَى الْمَرِيضِ وَالْمُقْعَدِ وَالْمَمْلُوحِ ^(١) وَالزَّمَنِ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ الشُّوْبَ عَلَى الرَّاحِلَةِ بِنَفْسِهِ ؛ لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِمْ فِي مَالِهِمْ إِذَا كَانَ [٢١٧٤ هـ] لَهُمْ ^(٢) مَالٌ مُقْدَارُ مَا يَحُجُّ بِهِ غَيْرُهُمْ ، فَيَحُجُّونَ عَنْهُمْ ، فَيُخْرِئُ عَنْ حَاجَةِ الْإِسْلَامِ إِذَا [٢٣٣/١ هـ] مَاتَ الْمَرِيضُ قَبْلَ زَوَالِ الْعِلَّةِ ، أَمَّا إِذَا بَرَأَ وَقَدَّرَ عَلَى الْحَجِّ ؛ كَانَ عَلَيْهِ حَاجَةُ الْإِسْلَامِ ، وَيَكُونُ مَا حُجَّ عَنْهُ تَطَوُّعًا كَمَا أَوْرَدَ الْإِمَامُ الْأَسِيْعَابِيُّ وَغَيْرُهُ ^(٣)

قوله : (وَالْأَعْمَى . . .) . إِلَى اجْرِهِ .

قَالَ فِي « شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ » ^(٤) اِحْتَنَفَ أَصْحَابُنَا فِي الْأَعْمَى ؛ فَقَالَ

(١) الْعَالِجُ مَرَضٌ يَخْتَلِفُ فِي أَحَدِ شِقَيِ الْبَدَنِ طَوْلًا . فَيُطْلَقُ بِحَسَابِ وَحَرَكَةِ ، وَرَبَّمَا كَانَ فِي الشَّقَيْنِ ، وَيُحَدِّثُ بَعْدَهُ هُوَ بِمَعْنَى الشَّلَلِ فِي هَذَا الْعَصْرِ يُنْظَرُ « الْمَصْنَعُ لِمَبْرِءٍ لِيَوْمِي » [٢٨٠ هـ] مَادَّةُ [طَلَح]

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ الْهَاءُ وَالْمَثْبُوتُ مِنْ هَوَاءٍ ، وَهَاءٍ ، وَهَاءٍ ، وَهَاءٍ .

(٣) يُنْظَرُ « شَرْحُ مُخْتَصَرِ لُطْفَاوِيِّ » لِلْأَسِيْعَابِيِّ [١٣٧ هـ]

(٤) يُنْظَرُ : « شَرْحُ مُخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ » لِلْقُطُودِيِّ [١٧٠ هـ] .

فيها البدر

في «الأصل»: عن أبي حنيفة: إنه لا حج عليه

ورَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ فِي الْأَعْمَى وَالْمُقْعَدِ وَالرَّيْمِ: أَنَّ عَلَيْهِمُ الْحَجَّ

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ الْحَجُّ لَارِمٌ عَلَى الْأَعْمَى إِذَا وَحْدَ رَأْفًا وَرَاحِلَةً،

وَمَنْ يَكْمِيهِ مُؤَنَّةٌ سَفَرِهِ وَيَخْدُمَتُهُ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ^(١). كذا في «شرح الأقطع»^(٢)

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي شَرْحِهِ لـ «مختصر الطحاوي»: «الشَّهْرُ مِنْ قَوْلِ

أَبِي حَنِيْفَةَ: أَنَّ فَرَضَ الْحَجِّ سَائِطٌ عَنِ الْأَعْمَى بِنَفْسِهِ كَالْمُقْعَدِ»^(٣)

وَجْهٌ قَوْلُهُمَا: أَنَّ الْأَعْمَى قَادِرٌ عَلَى الْمَشْيِ وَالرُّكُوبِ وَالتَّرْوَلِ؛ نَكْتُهُ يَخْتَلِجُ

إِلَى التَّرْشِيدِ، فَصَارَ كَالَّذِي لَا يَهْتَدِي إِلَى الطَّرِيقِ، فَإِذَا وَجَدَ مَنْ يُرِيْدُهُ؛ وَجَبَ

عَلَيْهِ الْحَجُّ، بِخِلَافِ الْمُقْعَدِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَادِرٍ عَلَى الْمَشْيِ وَالرُّكُوبِ وَالتَّرْوَلِ وَإِنْ

أُرْشِدَ.

وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي حَنِيْفَةَ: أَنَّ الْأَعْمَى يَمْرُتُهُ الْمُقْعَدُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ الْمَشْيَ

وَالرُّكُوبَ وَالتَّرْوَلَ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الْعَمَى حَائِلٌ، بِخِلَافِ الْعَاجِلِ بِالطَّرِيقِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا

أُرْشِدَ يَحْصُلُ لَهُ الْقُدْرَةُ بِنَفْسِهِ، وَالْأَعْمَى لَا يَحْصُلُ لَهُ الْقُدْرَةُ بِنَفْسِهِ وَإِنْ أُرْشِدَ،

فَصَارَ كَالْمُقْعَدِ وَالْقَائِدِ، يُخْتَمَلُ أَنْ يَأْتِيَ أَوْ يَمُوتَ، فَلَا [٢٠٧٥] يُغْتَرُ وَحُوتُهُ.

(١) ينظر: «المحاوي الكبير» لهماوردي [١٤: ١]، و«المهدى في هذه الأسماء الناصية» لشيرازي

[٣٦٣/١]

(٢) ينظر: «مختصر الطحاوي» [ص ٥٩]، «عمود مسائل» [ص ٤٤]، «الكف في الفتاوى»

[٢٠٢/١]، «المحرر» [١٦٢٩، ١٦٣٩]، «المسرد» [١٥١: ١]، «مجمع الفقهاء»

[٣٨٤/١]، «مدافع مصانع» [٢٩٦: ٢]، «المحيط برعي» [٣٩١، ٣٩٢]، «شرح مجمع

المحربين» [١٣٥٣/٢]، «نصاوى الناصية» [٣٢٦: ٢]

(٣) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» بجمعا ص [٤٨٣: ٢]

وَقَدْ مَرَّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ.

وَأَمَّا الْمُقْعَدُ: فَمَنْ أَبِي حَبِيبَةَ أَنَّهُ يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَطِيعٌ بغيرِهِ فَأَثَبَهُ
الْمُسْتَطِيعُ بِالرَّاحِلَةِ. وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى الْأَدَاءِ
بِنَفْسِهِ بِخِلَافِ الْأَعْمَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ هُدِيَ يُوَدِّي بِنَفْسِهِ فَأَثَبَهُ الصَّالُّ عَنْهُ.

وَلَا بُدَّ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى الرَّادِّ وَالرَّاحِلَةِ،

بَابُ الْمَسْكُونَةِ

قَوْلُهُ: (وَقَدْ مَرَّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ)، أَي. فِي بَابِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ.

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْمُقْعَدُ فَمَنْ أَبِي حَبِيبَةَ أَنَّهُ يَجِبُ)، أَي. يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ، وَهَذِهِ
رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ، وَالتَّشْهُورُ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ آتِيًا.

قَوْلُهُ: (وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ)، أَي. لَا يَجِبُ الْحَجُّ عَلَى الْمُقْعَدِ،
وَهُوَ مَا رَوَى الْإِمَامُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُورِيُّ فِي «شَرْحِ مُحْتَصَرِ الْكَرَجِيِّ» وَقَالَ: «قَالَ
مُحَمَّدٌ. الْمُقْعَدُ وَالْمَقْطُوعُ الْيَدِ وَالرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَمْشِيَ؛ فَالْحَجُّ عَنْهُ
سَاقِطٌ»^(١).

وَوَجْهُهُ: أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى بَعْلِ الْعِبَادَةِ بِنَفْسِهِ فَتَسْقُطُ، بِخِلَافِ الْأَعْمَى؛ فَإِنَّهُ
قَادِرٌ عَلَى الْأَدَاءِ بِنَفْسِهِ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ عَلَى مَذْهَبِهِ، وَجَوَابُهُ مَرَّ آتِيًا.

قَوْلُهُ: (فَأَثَبَهُ الصَّالُّ عَنْهُ)، أَي. أَثَبَهُ الْأَعْمَى الصَّالُّ عَنْ الطَّرِيقِ. أَي. لَا
يَسْقُطُ عَنْهُ الْحَجُّ كَمَا لَا يَسْقُطُ عَنِ الصَّالِّ

قَوْلُهُ: (وَلَا بُدَّ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى الرَّادِّ وَالرَّاحِلَةِ).

(١) ينظر «شرح مختصر الكرجي» للقدوري [ق ١٧٠]، «التب في الفرائض» [٢٠١/١]، «هدائع الصنائع»
[٢٩٥/٢]، «حكاوي قاضي خا» [٢٨٢/١]، «شرح مجمع البحرين» [١٣٥٣/٢]، «الصادق»
لشافاروخانية [٣٢٧/٢]، «فتح القدير» [٤١٥/٢].

.....

● مادة الميم ●

.....

اخْلَمَ: أَنْ أَصْحَابَهَا شَرَطُوا الرَّادَّ وَالرَّاجِلَةَ، فَاصْطَلَا عَنْ مَنَكِبِهِ وَحَادِيهِ وَثِيَابِهِ
وَأَنَائِهِ وَفَرَسِهِ^(١) وَطَعَامِهِ وَطَعَامِ عِيَالِهِ سِتَّةً. كَذَا قَالَ أَبُو يُونُسَ فِي رِوَايَةِ أَبِي سَمَاعَةَ
وَبِشْرِ وَعَلِيِّ بْنِ الْجَعْدِ.

وَقَالَ بِشْرٌ فِي حِكَايَتِهِ: أَوْ شَهْرًا، وَإِذَا كَانَ عِنْدَهُ خُلَّ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مَا
يَكْتَرِي شِقَّ مَخْمَلٍ^(٢)، أَوْ يَرْكَبُ رَامِلَةً^(٣)، وَيَقْضِي لَهُ مِنَ الْكِرَاءِ الْقَعْدَةَ دَاهِيًا
وَحَائِيًا، فَعَلِيهِ الْحَجُّ، وَإِنْ لَمْ يَكْفِهِ ذَلِكَ^(٤) إِلَّا أَنْ يَخْشِيَ أَوْ يَكْتَرِي عُقْبَةً^(٥)، طَبَسَ
عَلَيْهِ الْحَجُّ أَصْلًا^(٦).

وَقَالَ مَالِكٌ: الْقَادِرُ عَلَى الْمَشْيِ يَجِبُ عَلَيْهِ [٢٨٥/٢] الْحَجُّ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ
الرَّاجِلَةَ^(٧).

(١) الظاهر من التجميع أنه قرش لا قرص كذا جاء في حاشية ٤٥٥
(٢) المَخْمَلُ: - يفتح الميم الأول - وكسر الثانية أو على العكس - القودج الكبير المصنوع، وأما نسبة
تغيير المَخْمَلِ بِهِ فَمُخَارَ وَإِنْ لَمْ تَحْمَلْهُ، وَبِهِ قَوْلُهُ فِي «الإيضاح» فِي لِسَانَةِ السُّبُلِ مَا يَكْتَرِي
بِهِ شِقَّ مَخْمَلٍ أَيْ يَضَعُ أَوْ رَأْسَ رَامِلَةٍ يَطْرُقُ «المعرب في توثيق المعرب» للشَّطْرِي
[ص/١٢٩]

ويطلق على نصف القودج الكبير، لأن للمخمل حدين ويكفي لركاب أحد حديه يطر «مجمع
الأنهر في شرح ملقى الأبحر» [٣١]
(٣) يقال رَمَلْتُ شَيْئًا إِذَا حَمَلْتَهُ، وَبِهِ مِنْ يَلْبِغِرُ رَامِلَةً، لِأَنَّهُ يَحْمِلُ مَعَ السَّابِرِ يَطْرُقُ «المصباح
النصير» للمصوري [٢٨٥/١ مادة رمل]

(٤) أي رَاكِبًا عُقْبَةً وَلَا مَاتِبًا كَذَا جاء في حاشية ٤٥٥
(٥) أي مَا يَتَمَقَّبَرُ عَلَيْهِ فِي الرُّكُوبِ قَرَسًا يَمْزِجُ، أَوْ مَرَلًا مَرَلًا يَطْرُقُ «المصباح شرح الهداية»
للبارقي [٢/٤١٧].

(٦) يطر «شرح محضر الكرخي» للمصوري [١٧٠]
(٧) يطر «الناسخ والإكسب لمحمدر حليل» للموازي [٣/٤٥٧]، و«شرح محضر حليل» للمحرشي

وَهُوَ قَدْرُ مَا يَكْتَرِي بِهِ شِقُّ مَخِيلٍ أَوْ رَأْسُ زَامِلَةٍ، وَقَدْرُ النِّقْمَةِ ذَاهِبًا
وَجَائِيًّا، لِأَنَّهُ سُئِلَ عَنِ السَّبِيلِ إِلَيْهِ فَقَالَ: «الرَّادُ وَالرَّاحِلَةُ»، وَإِنْ أَمَكَّهُ أَنْ
يَكْتَرِيَ عُقْبَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُمَا إِذَا كَانَا يَتَعَاقَبَانِ لَمْ يُوجَدْ الْقُدْرَةُ عَلَى
الرَّاحِلَةِ فِي جَمِيعِ السَّعْرِ.

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ فَاضِلًا عَنِ الْمُسْكِرِ، وَعَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ: كَالْخَادِمِ،
وَأَنَافِ الثَّيْبِ، وَثِيَابِهِ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَشْعُولَةٌ بِالْحَاجَةِ الْأَصْلِيَّةِ.

في بيان

قوله: (شِقُّ مَخِيلٍ)، أي: نصف هودج^(١)، وهو يفتح الميم الأول ويكسر
الثاني.

والزَّامِلَةُ^(٢): الثَّيْبُ الَّذِي يَحْمِلُ عَلَيْهِ الْمُسَافِرُ طَعَامَهُ وَمَتَاعَهُ، وَهِيَ بِالزَّايِ
الْمُعْجَمَةِ. كَذَا فِي «دِيَوَانِ الْأَدَبِ»^(٣).

قوله: (وَإِنْ أَمَكَّهُ أَنْ يَكْتَرِيَ عُقْبَةً)، أي: ثَوْبَةً^(٤) وأكثر العقبة أَنْ يَكْتَرِيَ
رَجُلَانِ بَعِيرًا وَاحِدًا يَتَعَاقَبَانِ فِي الرُّكُوبِ، [يَرْكَبُ]^(٥) كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَرْحَلَةً،
[وَيَمْشِي مَرْحَلَةً]^(٦).

قوله: (كَالْخَادِمِ وَأَنَافِ الثَّيْبِ).

قَالَ فِي «الْمَصْحَاحِ»: «الْأَنَافُ: مَتَاعُ الثَّيْبِ»^(٧).

(١) الْهُودُجُ. أَذَلَّةٌ دَابُّ تُقَوِّمُ تَوَضُّعَ عَلَى ظَهْرِ الْجَمَلِ، لِيَرْكَبَ فِيهَا النَّسَاءُ وَالْجَمْعُ هَوَاجٍ يَنْظُرُ
«الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٩٧٦/٢].

(٢) يُشِيرُ إِلَى قَوْلِ صَاحِبِ «الْهُدَايَةِ»: «أَوْ رَأْسُ زَامِلَةٍ» يَنْظُرُ «الْهُدَايَةُ» لِلتَّرْغِينَانِي [١٣٢/١].

(٣) يَنْظُرُ «دِيَوَانِ الْأَدَبِ» لِلْفَارَابِيِّ [٣٦٨/١].

(٤) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ «أَوْ ثَوْبَةً»، وَنُسِخَتْ مِنْ «أَوْ»، «وَأَفَ»، «وَدَبَ»، وَ«مَ».

(٥) مَا بَيْنَ الْمُحَقَّقَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ «أَوْ»، «وَأَفَ»، «وَأَتَ»، وَ«مَ».

(٦) مَا بَيْنَ الْمُحَقَّقَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ «أَوْ»، «وَأَفَ»، «وَأَبَ»، وَ«مَ».

(٧) يَنْظُرُ «الْمَصْحَاحُ» فِي اللَّفْظِ لِلْجَوْهَرِيِّ [٢٧٢، ١] مَادَّةُ [الث]

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ قَاضِيًا عَنْ تَقْفٍ عِيَالِهِ إِلَى جَبِّ هَوْدٍ؛ لِأَنَّ التَّقْفَ حَقٌّ مُسْتَحَقٌّ لِلْمَرْأَةِ، وَحَقُّ الْعَنْدِ مُقَدَّمٌ عَلَى حَقِّ الشَّرْعِ بِأَمْرِهِ.

وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْوُجُوبِ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَمَنْ حَوْلَهُمُ الرَّاحِلَةُ، لِأَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُمْ مَشَقَّةٌ زَائِدَةٌ فِي الْأَدَاءِ فَأُشْتُ السَّغْيُ إِلَى الْجُمُعَةِ.

وَلَا بُدَّ مِنْ أَمْنِ الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّ الْإِسْطِطَاعَةَ لَا تَكُنْ دُونَهُ.

ثُمَّ قِيلَ: هُوَ شَرْطُ الْوُجُوبِ حَتَّى لَا يَجِبَ عَلَيْهِ الْإِيضَاءُ.

﴿عَبْدُ اللَّهِ﴾

قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْوُجُوبِ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَمَنْ حَوْلَهُمُ الرَّاحِلَةُ).

أَقْلَمَ: أَنَّ أَصْحَابَنَا شَرَطُوا الرَّاحِلَةَ فِي حَقِّ مَنْ يَعْدِي مَكَّةَ، وَأَمَّا فِي حَقِّ مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ أَوْ حَوْلَهَا فَهَلْ تُشْتَرَطُ الرَّاحِلَةُ؟

قَالَ بَعْضُهُمْ: يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى الْمَشْيِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ مَشَقَّةٌ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّ بَيْنَ مَكَّةَ وَعَرَفَاتٍ أَرْبَعَةُ قَرَامِصَ، بِحِلَابٍ مَا يَدَا كَدًا ضَعِيفًا لَا يُمَكِّنُهُ الْمَشْيُ.

وَقَالَ (٢٨٧٧/٢) بَعْضُهُمْ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ مَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الرَّاحِلَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَشْيِ أَرْبَعَةِ قَرَامِصَ، فَيَلْحَقُهُ التَّخَرُّجُ لَا مَخَالَةً، وَهُوَ مَذْمُوعٌ شَرْعًا^(١)

قَالَ فِي «الْإِيضَاحِ»: إِذَا تُشْتَرَطُ الرَّاحِلَةُ فِي وَجُوبِ الْحَجِّ عَلَى مَنْ يَعْدِي مَكَّةَ، فَأَمَّا أَهْلُ مَكَّةَ وَمَنْ حَوْلَهُمْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا قَدَّرَ بِعَيْرِ رَاحِلَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ مَشَقَّةٌ زَائِدَةٌ فِي الْأَدَاءِ، فَيَرُلُ ذَلِكَ فِي حَقِّ لَحَجِّ مَرَلَةِ السَّغْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ^(٢).

قَوْلُهُ: (ثُمَّ قِيلَ هُوَ شَرْطُ الْوُجُوبِ)

(١) يَنْظُرُ فِي مَقَامِهِ الْمَقَامِ (١/٢٨٧)

(٢) يَنْظُرُ: «الْإِيضَاحُ» لِلْكَرْمَلِيِّ (١/٣٦٦).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: يَجُوزُ لَهَا الْحَجُّ إِذَا حَرَّحَتْ فِي رُقَّةٍ وَمَنْعَهَا نِسَاءُ
ثِقَاتٍ، لِخُصُولِ الْأَمْنِ بِالْمُرَافَقَةِ.

—————

قَالَ [١٧٧/٢] الإمام القُتُورِيُّ^(١):

ثُمَّ اعْلَمْ، أَنَّ فِي وَحُوبِ الْحَجِّ عَلَى الْمَرْأَةِ تَنْشِيطُ وَحُودِ الْمَحْرَمِ، أَوْ وَحُودُ
الرَّوْحِ، وَلَا يَجُوزُ لَهَا الْخُرُوجُ بِلا زَوْجٍ أَوْ مَحْرَمٍ، سِوَا كَثِّ ثَلَاثَةِ أَوْ عَشْرَةٍ.
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجُوزُ إِذَا حَرَّحَتْ مَعَ نِسَاءِ أُمِّيَّاتٍ^(٢).

لَنَا: مَا رُوِيَ فِي «الصَّحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: مُسْنَدًا إِلَى أَبِي عَاصِمٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:
«لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ^(٣)، وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا رَجُلٌ إِلَّا وَمَنْعَهَا
مَحْرَمٌ»^(٤).

وَرُوِيَ فِي «السَّنَنِ»: مُسْنَدًا إِلَى تَابِعٍ عَنِ أَبِي عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [٢٦٤] وَ
قَالَ: «لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ ثَلَاثًا، إِلَّا وَمَنْعَهَا ذُو مَحْرَمٍ»^(٥).

(١) ينظر: «مختصر القُتُورِيِّ» [ص/٦٦].

(٢) ينظر «التَّهْدِيبُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» لِبُعَاي [٢٤٧/٣] و«مَرْوَعُ الصَّالِحِينَ» لِلنَّوَوِيِّ [٩٣] و«النَّجْمُ لَوَهَّاجٍ فِي شَرْحِ الْمَهَاجِ» لِلنَّبِيرِيِّ [٤١٣/٣].

(٣) قَالَ فِي «دِيَوَانِ الْأَدَبِ»: «يُقَالُ هُوَ ذُو مَحْرَمٍ مِثْلَ: إِذَا سَمَّ بِحُلٍّ بِهِ نِكَاحُهَا» كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م»، وَ«و»، وَيُنْظَرُ «مَعْنَى دِيَوَانِ الْأَدَبِ» لِلنَّصْرِيِّ [٢٨٢/١].

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ الْإِحْصَاءِ وَحَرْفِ الصِّدْقِ بَابِ حَجِّ النِّسَاءِ [رَقْم ١٧٦٣]، وَمُسْنَدُ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ سَفَرِ الْمَرْأَةِ مَعَ مَحْرَمٍ، فِي حَجِّ وَغَيْرِهِ [رَقْم ١٣٤١]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَاصِمٍ رضي الله عنه بِهِ، وَالنَّقَطُ لِلْبُخَارِيِّ.

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ مَعْرِفَةِ الصَّلَاةِ بَابِ فِي كَيْفِ مَعْرِفَةِ الصَّلَاةِ [رَقْم ١٠٣٧]، وَمُسْنَدُ فِي كِتَابِ الْحَجِّ بَابِ سَفَرِ الْمَرْأَةِ مَعَ مَحْرَمٍ، فِي حَجِّ وَغَيْرِهِ [رَقْم ١٣٢٨]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [١٣/٢]، وَحَدَّثَ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ نِسَابَتِهَا بَابِ فِي سَفَرِ الْمَرْأَةِ مَعَ مَحْرَمٍ [رَقْم ١٧٢٧]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْسُّنَنِ الْكُبْرَى» [رَقْم ٥١٨٨]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي عُمَرَ رضي الله عنه بِهِ.

غاية البيان

وَرَوَى الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح الآثار»: مُسْنَدًا إِلَى ابْنِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجُزُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا مَعَ [ذِي]»^(١) مَحْرَمٍ»^(٢).

وَفِي «شرح الآثار» أَيْضًا مُسْنَدًا إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجُزُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا مَعَ رَجُلٍ يَحْرُمُ عَلَيْهَا بِكَاحَتِهِ»^(٣).

وَفِيهِ أَيْضًا مُسْنَدًا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ سَفَرًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا، إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ابْنُهَا، أَوْ أَخُوهَا، أَوْ ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا»^(٤).

وَذَكَرَ الدَّارَقُطَنِيُّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَحُجَّجَنَّ امْرَأَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ»^(٥).

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من (ف)، و(و)، و(اب)، و(م).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الحج باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره [رقم / ١٣٣٨]، وابن حبان في «صحيحه» [رقم / ٢٧٢٢]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١١٣/٢]، عن أبي عمر رحم به. ولفظ مسلم «لَا يَجُزُّ لِمَرْأَةٍ تَزُورُ بِلَادَهُ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ».

(٣) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١١٤/٢]، وفي «أحكام القرآن» [٩٥/٢ - ٩٦]، عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هُرَيْرَةَ رحم به.

قال العيني «زيادة صحيح» بظن «حب الأفكار شرح المعاني والآثار» للعيني [٢٠/٩].

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الحج باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره [رقم / ١٣٤٠]، وأبو داود في كتاب لباسك / باب في المرأة مع محرم [رقم / ١٧٢٦]، والترمذي في كتاب الرضا، باب ما جاء في كراهية أن تسافر المرأة وحدها [رقم / ١١٦٩]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١١٤ / ٢]، من حديث أبي سعيد الخدري رحم به.

(٥) أخرجه الدارقطني في «سننه» [٢٢٢ / ٢]، من طريق أبي خزيمة عن عمرو بن دينار عن أبي مخنف =

باب غيبة النبي ﷺ

وهذه الأحاديث كلها حجة على الشافعي؛ ولأن المرأة لا يؤمن عليها من الوقوع [١٧٧/٢] في الفساد إذا كانت وحدها، وهذا المعنى يرداد بانضمام غيرها إليها، كالحلوة بالأجسي، حيث لا يجوز للمرأة وإن كانت عندها أخرى.

فإن قلت: فسر النبي ﷺ السبيل بالراود والراحلة، ولم يذكر المحرم، ولو كان شرطاً ذكره.

قلت: إنما لم يذكره؛ لأن السائل كان رجلاً، وقد رويته عن الجامع الترمذي^(١) (٢).

فإن قلت: جاء في الحديث: «لا تمتنعوا إمام الله مسلحاً»^(٣).

قلت: أراد به حضور الجماعة، ولم يرد التحج؛ بدليل سياق الخبر «ويؤتاهن خبير لهن»^(٤).

فإن قلت: جاز لها الهجرة إلى دار الإسلام بلا محرم، فيبني أن يجوز التحج.

= مؤلف ابن عباس أو عكرمة عن ابن عباس رضي الله به.

(١) قال ابن حجر «إسناده صحيح» بظن «الدرويه في تجميع أحاديث الهداية» لابن حجر [٤٦] هذا الأسلوب مشي عليه المؤلف كثيراً في كتابه، وهو معمول على كون «الترمذي» ندلاً لـ: «الجامع» أو عطف بيان. وقد مصر التنبيه عليه.

(٢) يشير إلى ما أخرجه الترمذي في أبواب الحج عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في إيجاب الحج بالرد وإراحته ورمه / ٨١٣، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «قال رسول الله ﷺ: يا رسول الله، فما يوجب الحج؟» قال: «الراود والراحلة» قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

(٣) مضمون تحريجه.

(٤) مضمون تحريجه.

وَلَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَحْجُرُ امْرَأَةً إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ»، وَلِأَنَّهَا يَدْخُلُ الْمَحْرَمُ
يُحَافُ عَلَيْهَا الْمَنَةَ، وَتَرْدَادُ بِالنَّصِمَامِ غَيْرَهَا إِلَيْهَا، وَلِهَذَا تَحْرُمُ الْحَلَاةُ بِالْأَجَنَبِيَّةِ
وَإِنْ كَانَ مَعَهَا غَيْرُهَا، بِحِلَابٍ مَا إِذَا كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ،
لِأَنَّهُ يُبَاحُ لَهَا الْخُرُوجُ إِلَى مَا دُونَ السَّفَرِ بِغَيْرِ الْمَحْرَمِ.

عَلَيْهِ سَبِيلٌ

قُلْتُ: الْقِيَاسُ فَاسِدٌ، لِوُجُودِ الْعَارِضِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُعْتَدَّةَ يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ
إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، وَلَا يَجُوزُ لِلْمُعْتَدَّةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْحَجِّ؛ لِأَنَّهَا إِذَا لَمْ تُهَاجِرْ؛
يُحَافُ عَلَيْهَا الْوُقُوعُ فِي الْمَنَةِ، وَفِي الْحَجِّ إِذَا حَرَجَتْ إِلَيْهِ؛ يُحَافُ عَلَيْهَا الْمَنَةُ؛
فَافْتَرَقَا، وَكَذَا الْمُعْتَدَّةُ يَجُوزُ إِحْرَاجُهَا لِلْحَدِّ إِذَا أَتَتْ بِعَاجِشَةٍ، وَلَا يَجُوزُ خُرُوجُهَا
لِلْحَجِّ فِي حَالِ الْعِدَّةِ.

قَوْلُهُ: (بِحِلَابٍ مَا إِذَا كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ)، مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ:
(وَلَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَحْجُرَ بِغَيْرِهَا).

يَعْنِي: لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَحْجُرَ بِغَيْرِ الْمَحْرَمِ، أَوْ الرَّوْحِ فِي مَدَّةِ السَّفَرِ، أَمَّا
فِي أَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ؛ فَيُبَاحُ لَهَا الْخُرُوجُ بِدُونِهِمَا؛ لِأَنَّ خُرُوجَهَا إِلَى مَا دُونَ السَّفَرِ
بِمَرْبَلَةٍ ابْتِقَالِهَا مِنْ مَجْلَةٍ إِلَى مَجْلَةٍ.

فَإِنْ قُلْتُ: قَدْ وَرَدَ فِي «السُّنَنِ»: مُسْتَدًّا إِلَى أَبِي [١٧٨/٢] هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ مُسْلِمَةٍ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ لَيْلَةٍ، إِلَّا وَمَعَهَا رَجُلٌ ذُو مَحْرَمٍ
مِنْهَا»^(١)، فَدَلَّ أَنَّ خُرُوجَهَا إِلَى مَا دُونَ سَفَرٍ لَعِبَرٍ مَحْرَمٍ لَا يَجُوزُ.

قُلْتُ: الْأَحَادِيثُ الَّتِي بَصَّتْ عَلَى الثَّلَاثِ تَقْتَضِي إِبَاحَةَ مَا دُونَ الثَّلَاثِ، لَمْ

(١) أخرجه مسلم في كتاب الحج باب من سفر المرأة مع محرم إلى حج وعمره [١٣٣٩/١]، وأبو

داود في كتاب المسالك باب من سفر المرأة مع محرم [١٧٢٣/١]، وأحمد في المسند

[٤٩٣/٢]، من حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَإِذَا وَحَدَّثَ مَحْرَمًا، لَمْ يَكُنْ لِلرُّوحِ مِنْهَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ۖ لَمْ يَنْتَعَهَا، لِأَنَّ فِي الْخُرُوجِ تَقْوِيَةً حَقًّا.

عامة السور

لَا تَخْلُو مِنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ خَيْرُ الثَّلَاثِ مُقَدِّمًا عَلَى خَيْرِ مَا دُونَ الثَّلَاثِ، أَوْ مُؤَخَّرًا، فَإِنْ كَانَ مُؤَخَّرًا يَلْزَمُ سَنْخُ خَيْرِ مَا دُونَ الثَّلَاثِ، لِتَنْصِبِ عَلَى الثَّلَاثِ، فَيَكُونُ خَيْرُ الثَّلَاثِ مَعْمُولًا دُونَ خَيْرِ مَا دُونَ الثَّلَاثِ.

وإِنْ كَانَ مُقَدِّمًا يَبْقَى خَيْرُ الثَّلَاثِ مَعْمُولًا أَيْضًا، لِأَنَّ خُرُوجَ الْغَرَاءِ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ إِذَا لَمْ يُخْرَجْ إِلَى مَا دُونَ الثَّلَاثِ، لَخَوَفِ الْفِتَنِ فَأَوَّلَى أَنْ لَا يُخْرَجَ إِلَى الثَّلَاثِ، لِأَنَّ الْفِتَنَةَ فِي الثَّلَاثِ أَكْثَرُ، بِحِلَافِ خَيْرِ مَا دُونَ الثَّلَاثِ، حَيْثُ يَكُونُ مَعْمُولًا إِذَا كَانَ مُؤَخَّرًا، وَلَا يَكُونُ مَعْمُولًا إِذَا كَانَ مُقَدِّمًا، فَالْخَيْرُ الَّذِي يَكُونُ مَعْمُولًا فِي الْوُضُوءَيْنِ أَوَّلَى بِالْأَخْذِ مِنَ الْخَيْرِ الَّذِي يَكُونُ مَعْمُولًا فِي وَجْهِ دُونَ وَجْهِ

قوله: (وَإِذَا وَحَدَّثَ مَحْرَمًا، لَمْ يَكُنْ لِلرُّوحِ مِنْهَا)

اعْلَمْ: أَنَّ الرُّوحَ أَوْ الْمَحْرَمَ إِذَا امْتَنَعَ عَنِ الْخُرُوجِ مَعَهَا، لَا يُخْرَجُ عَلَى ذَلِكَ. كَذَا فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»، وَإِذَا لَمْ تَجِدْ مَحْرَمًا وَلَا رَوْحًا، لَا يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ ثُمَّ تَحُجَّ مَعَهُ كَذَا فِي «شَرْحِ مُحْتَصِرِ الْكَرْمَنِيِّ».

أَمَّا إِذَا وَحَدَّثَ مَحْرَمًا فَهَلْ لِلرُّوحِ مِنْهَا؟ فِي النُّقْلِ يَنْتَعَهَا بِالِاتِّفَاقِ، وَفِي الْقُرْصِ: لَيْسَ لَهُ [١٧٨/٢ م.] ذَلِكَ، جَلَا فَا لِلشَّافِعِيِّ.

له: أَنْ حَقَّهُ يَمُوتُ فَيَنْتَعَهَا، كَمَا فِي النُّقْلِ.

وَلَمَّا: أَنْ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَعَهَا الرُّوحُ، كَمَا

(١) ينظر «شرح محصر الكرمي» للبغدادي [١٧١/١]، «شرح محصر الطحاوي» للشيخ أبي
[١٣٧/١]، «المسوقة» لبرقي [١٦٣/٤]، «البحر الرائق» [٣٣٩/٢]

(٢) لكافي مولان في تلك المسألة، وانظر أصحابنا، ينظر «الغدير شرح الوحي» للرازي [٥٣٢/٣]

وَلَمَّا أَنَّ حَقَّ الرُّوحِ لَا يَطْهَرُ فِي حَقِّ الْفَرَائِضِ وَالْحَجِّ مِنْهَا ، حَتَّى لَوْ كَانَ
الْحَجُّ نَفْلًا ؛ لَهْ أَنْ يَمْنَعَهَا

وَلَوْ كَانَ الْمُحْرَمُ قَاسِقًا قَالُوا : لَا يَجِبُ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ لَا يَحْصُلُ بِهِ .
وَلَهَا أَنْ تَخْرُجَ مَعَ كُلِّ مُحْرَمٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَجْزُوسِيًّا ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَقَدُ إِبَاحَةَ
مُسَاكِنَتِهَا .

وَلَا عِتْرَةٌ بِالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأَتَّى مِنْهُمَا الصِّيَانَةُ .
وَالصَّبِيَّةُ الَّتِي بَلَغَتْ حَدَّ الشَّهْوَةِ بِمِرْلَةِ الْبَالِغَةِ ، حَتَّى لَا يُسَافِرَ بِهَا مِنْ غَيْرِ
مُحْرَمٍ .

﴿ مَبْدَأُ الْبَيِّنَاتِ ﴾

فِي صَلَاةِ الْفَرَسِ ، بِحِلَابٍ مَا إِذَا كَانَ الْحَجُّ نَفْلًا ؛ حَيْثُ يَمْنَعُهَا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ
[٥٧٢٤/١] مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ .

قَوْلُهُ : (وَلَهَا أَنْ تَخْرُجَ مَعَ كُلِّ مُحْرَمٍ) .

بِعْنِي : سَوَاءٌ كَانَ الْمُحْرَمُ حُرًّا أَوْ عَبْدًا ، أَوْ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا ؛ لِأَنَّ الذَّمِّيَّ يَحْفَظُ
مَحَارِمَهُ وَإِنْ كُنَّ مُسْلِمَاتٍ ؛ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُحْرَمُ مَجْزُوسِيًّا ، أَوْ قَاسِقًا غَيْرَ قَاسِمُونَ ، أَوْ
صَبِيًّا لَمْ يَحْتَلِمِ ، أَوْ مَجْنُونًا لَا يُقْبَلُ ، فَحَيْثُ لَا يَجُوزُ خُرُوجُهَا ، أَمَّا الْمَجْزُوسِيَّةُ فَإِنَّهَا
يَعْتَقَدُ مُسَاكِنَتَهَا ، وَلَا يُؤْمَرُ عَلَيْهَا بِهِ ، وَكَذَا الْعَاسِقُ ؛ لِاحْتِمَالِ الرُّتَا مِنْهُ مَعَ الْمُحْرَمِ .
وَأَمَّا الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ ؛ فَيُغْتَبَرُ وَجُودُهُمَا كَالْعَدَمِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأَتَّى مِنْهُمَا
الْحِفْظُ .

قَوْلُهُ : (وَالصَّبِيَّةُ الَّتِي بَلَغَتْ حَدَّ الشَّهْوَةِ بِمِرْلَةِ الْبَالِغَةِ ، حَتَّى لَا يُسَافِرَ بِهَا مِنْ
غَيْرِ مُحْرَمٍ) ، هَذَا احْتِرَازٌ عَنِ الصَّبِيَّةِ الَّتِي لَا تُشْتَقُّ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهَا يُسَافِرُ بِهَا مِنْ غَيْرِ
مُحْرَمٍ . كَذَا ذَكَرَهُ الْقُدُورِيُّ فِي « شَرْحِهِ » ^(١) .

(١) ينظر « شرح مختصر الكرخي » للقدوري [١٧١٤] .

وَبَقَّةُ الْمُحْرَمِ عَلَيْهَا، لِأَنَّهَا تَتَوَسَّلُ بِهِ إِلَى أَدَاءِ الْحَجِّ.
وَاجْتَلَفُوا: أَنَّ الْمُحْرَمَ شَرَطُ الْوُجُوبِ، أَوْ شَرَطُ الْأَدَاءِ عَلَى حَسَبِ
اجْتِلَافِهِمْ فِي أَثَرِ الطَّرِيقِ.

وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ بَعْدَ مَا أَحْرَمَ، أَوْ أَغْنَى الْعَبْدُ فَتَمَّهَا، لَمْ يُحْرَزْنَاهَا عَنْ
حُجَّةِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ إِحْرَامَهُمَا اتَّفَقَ لِأَدَاءِ التَّلِيقِ فَلَا يَنْقُصُ لِأَدَاءِ الْفَرَصِ.

غاية البعد

قوله: (وَبَقَّةُ الْمُحْرَمِ عَلَيْهَا)

قَالَ صَاحِبُ «التَّحْفَةِ»: «إِذَا لَمْ يُخْرِجِ الْمُحْرَمُ إِلَّا بِقَعَّةٍ مِنْهَا، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا
بَقَعَتُهُ؟ ذَكَرَ فِي «شرح القدوري» أَنَّهَا تَجِبُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتِمُّنُ مِنَ الْحَجِّ إِلَّا
بِالْمُحْرَمِ، كَمَا لَا يَتِمُّنُ إِلَّا بِالرَّاحِلَةِ»^(١).

وَذَكَرَ فِي «شرح الطحاوي»: أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا بَقَعَتُهُ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا
الْحَجُّ، وَقَدْ اِجْتَلَفُوا فِي أَنَّ الْمُحْرَمَ شَرَطُ الْوُجُوبِ أَوْ الْأَدَاءِ، كَمَا فِي أَثَرِ الطَّرِيقِ،
وَمُتَّفَقٌ الْجِلَافِ تَطَهَّرَ فِي وَجُوبِ الْوَصِيَّةِ^(٢)، مَا فُهِمَ.

قوله: (وَإِذَا [١٧٩/٧] بَلَغَ الصَّبِيُّ بَعْدَ مَا أَحْرَمَ، أَوْ أَغْنَى الْعَبْدُ فَتَمَّهَا، لَمْ
يُحْرَزْنَاهَا عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ).

اعْلَمْ: أَنَّ الْإِحْرَامَ فِي حَالَةِ النُّصَرِ أَوْ الرُّقِّ، لَمْ يَتَعَيَّدْ إِلَّا لِلْفِعْلِ، فَتَحَالَ أَنْ
يَنْقُصَ فَرَصًا، كَمَا إِذَا أَحْرَمَ الصَّبِيُّ تَطَهَّرَ ثُمَّ بَلَغَ بِالنِّسْ^(٣) فِي حِلَالِ صَلَاتِهِ، لَا
يُؤْبَ عَنْ الْفَرَصِ، ثُمَّ لَوْ حُدَّ الصَّبِيُّ الْإِحْرَامَ بَعْدَ التَّلْوُعِ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ،

(١) ينظر «شرح محضر نكرعي» للقدوري، ج ١، ص ١٧٩، «شرح الفتاوى» لعلاء الدين السمرقندي

[٣٨٧/١]

(٢) ينظر «شرح محضر الطحاوي» للأسيهجي، [١٣٧]

(٣) وقع في الأصل «بلغ في النِّسْ»، والمثبت من «أوه»، «وأي»، «وأي»، «وأي»، «وأي»

وَلَوْ حَدَّدَ الصَّبِيُّ إِحْرَامَ قَتْلِ الْوُقُوفِ وَتَوَى حَجَّةَ الْإِسْلَامِ جَاوِزًا ، وَالْعَبْدُ
لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ ؛ لِأَنَّ إِحْرَامَ الصَّبِيِّ غَيْرُ لَازِمٍ لِعَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ ، أَمَّا إِحْرَامُ
الْعَبْدِ لَازِمٌ فَلَا يُمَكِّثُهُ الْخُرُوجُ عَنْهُ بِالشَّرْوعِ فِي غَيْرِهِ .

نَهْيُ الْعَبْدِ

يَصِحُّ وَيَقَعُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، وَلَوْ حَدَّدَ الْعَبْدُ بَعْدَ الْإِعْتَاقِ لَا يَصِحُّ ، وَلَا يَقَعُ عَنْ
حَجَّةِ الْإِسْلَامِ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ إِحْرَامَ الْعَبْدِ لَازِمٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الذُّرُومِ ؛ لِتَكَامُلِ الْأَهْلِيَّةِ ،
فَنَمَّ يَقْبَلُ إِحْرَامُهُ لِلْفُلْ لِلْأَصْبَاحِ .

أَمَّا إِحْرَامُ الصَّبِيِّ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِلَازِمٍ ؛ لِعَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ ، وَلِهَذَا لَوْ أُحْصِرَ ؛ لَا يَلْزَمُهُ
قَصَاءٌ وَلَا دَمٌ ، وَلَوْ تَنَاوَلَ مَخْطُورًا لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ ، فَلَمَّا كَانَ إِحْرَامُ الصَّبِيِّ غَيْرَ لَازِمٍ
لِلْفُلْ ؛ انْقَسَحَ بِتَجْدِيدِ الْإِحْرَامِ لِلْفَرْصِ ؛ لِكُونِهِ مُحْتَمَلًا لِلنَّسْخِ ، كَمَنْ بَاعَ عَبْدًا
بِالْمِ ، ثُمَّ تَبَايَعَ بِالْمِ وَمِثَّةً ؛ يَنْقُصُ الْأَوَّلُ لَا مَحَالَةَ ؛ صَرُورَةً تَجْدِيدِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ
الْبَيْعَ الْأَوَّلَ كَانَ مُحْتَمَلًا لِلنَّسْخِ ، فَكَذَا هُنَا .



فصل

وَالْمَوَاقِيتُ الَّتِي لَا يُجَاوِزُهَا الْإِنْسَانُ إِلَّا مُخْرَجًا خِصَّةً لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ
دُوَّ الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الْعِرَاقِ: دَاثُ جَزْقٍ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ: خُصْفَةُ، وَلِأَهْلِ مِصْرَ
قَرْنٌ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ: يَلَمْلَمٌ هَكَذَا وَقَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْمَوَاقِيتَ لِهَؤُلَاءِ.

— عليه السلام —

فصل

قَوْلُهُ: (وَالْمَوَاقِيتُ الَّتِي لَا يُجَاوِزُهَا الْإِنْسَانُ إِلَّا مُخْرَجًا خِصَّةً لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ:
دُوَّ الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الْعِرَاقِ: دَاثُ جَزْقٍ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ: خُصْفَةُ، وَلِأَهْلِ مِصْرَ
قَرْنٌ^(١)، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ: يَلَمْلَمٌ^(٢)).

الْمَوَاقِيتُ: حَنْعٌ مِيقَاتٍ، وَهُوَ مَوْصِعُ الْإِحْرَامِ. كُنَّا قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ^(٣). وَأُرِيدَ
هَذَا مَكَانُ الْإِحْرَامِ مَجَارًا، كَمَا أُرِيدَ مِنَ الْمَكَانِ الرَّمْلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَٰذَا لَكَ
دَعَا﴾ [الْحَجُّرَاتُ: ٢٧].

وَجُحْفَةُ [١٧٩/٢ م] اسْمُهَا فِي الْأَصْلِ: مَهْبَعَةٌ، وَسُمِّيَتْ بِالْجُحْفَةِ؛ لِأَنَّ السَّيْلَ
جَحَفَ أَعْلَاهُ، [أَي] ^(٤) اسْتَأْصَلَهَا^(٥).

(١) وَرَأَيْتُ عَلَى حَاشِيَةِ «نَهَايَةِ الْمُعْتَصِمِ» وَهُوَ جَمْعُ بَيْنِ الصَّحِيحَيْنِ مِمَّا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْبَحْرِيُّ وَمُسْلِمٌ
بِحِطِّ ابْنِ تَائِبٍ، وَهُوَ مَوْصِعُهُمْ قَالَ الْجُحْفَةُ قَرْيَةٌ جَانِبُ بَيْنِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، سُمِّيَتْ بِهَذَلِكَ لِأَنَّ
السَّيْلَ حَفَفَهَا، وَهِيَ عَلَى لُغَاتِهِ مَرَاوِلُ مِنَ الْمَدِينَةِ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٤٥٥ وَهُوَ

(٢) قَرْنُ الْعِمَارِ - وَيُقَالُ قَرْنُ الثَّعَالِ - وَهُوَ يَسْكُونُ الرِّاءَ، وَفَتْحُهَا سَعْدًا كَذَا رَأَيْتُ بِحِطِّ ابْنِ تَائِبٍ
الْمَغْرِبِيِّ - كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٤٥٥

(٣) يَلَمْلَمٌ - وَيُقَالُ أَلَمْلَمَ - جَبَلٌ مِنْ جِبَالِ نِهَازَةَ، هِيَ بَلَدٌ مِنْ مَكَّةَ كَذَا رَأَيْتُ بِحِطِّ ابْنِ تَائِبٍ
الْمَغْرِبِيِّ - كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٤٥٥

(٤) يَنْظُرُ: «الْمَصْحَاحُ فِي الْمَعْنَى لِلْجَوْهَرِيِّ» [٢٦٩/١ م] وَهُوَ

(٥) مَا بَيْنَ الْمُحْقُوقَيْنِ «زِيَادَةٌ مِنْ: هَبَّ، وَهَوَّ، وَابَّ، وَوَابَّ»

(٦) يَنْظُرُ «مَعْنَى الْبِلْدَانِ» لِابْنِ الْحَمَوِيِّ [١١١/٢]

وَقَرْنَ - بِسُكُونِ الرَّاءِ - : جَلَّ مُشْرِفٌ عَلَى عَرَافَتَيْ^(١)

وَبُرُوزِي فِي يَلْمَلَمَ : أَلْمَلَمَ^(٢) أَيْضًا^(٣)

وَمَا قُلْتُهُ فِي الْمَوَاقِبِ

ذَاتُ هِرَقٍ لِعِرَاقِي، يَلْمَلَمُ لِيَمَانِي * ذُو الْحُلَيْفَةِ مَدِينِي جُحْفَةُ لِلشَّامِ دَانِي

ثُمَّ قَرْنَ أَهْلُ نَحْدٍ مِنْهُ لِلْإِحْرَامِ بَانِي * فَلِدُّوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ أَوْ لِقَانِي

وقولي : «ذُو الْحُلَيْفَةِ» بِسُكُونِ الْهَاءِ ، لَصَرُورَةِ الشَّرْحِ

ثم الأصل ها ، ما رَوَى الْبُحَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي عَبَّاسٍ قَالَ : «إِنَّ السَّيِّدَ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ ، وَلِأَهْلِ نَحْدٍ قَرْنَ الْمَسَازِلِ ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ ، هُنَّ لَهْرٌ ، وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ يَمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ ، فَمِنْ حَيْثُ أَتَى ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ»^(١)

وَرَوَى أَبُو دَوَادٍ فِي «سُنَنِهِ» : مُنْذَا إِلَى عَائِشَةَ : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتُ هِرَقٍ»^(٢)

(١) ينظر المصدر السابق [٣٣٢ ٤]

(٢) بالهضرة في أوله بدل الياء ينظر «النهاية» في «مرب الحديث» لابن الأثير [٢٩٩ ٥ / مادة يَلْمَلَمَ] .

(٣) ينظر «معجم البدائل» بعبود الحموي [٤٤١ ٥]

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب مهل أهل مكة للحج والعمرة [رقم / ١٢٥٢] ، ومسلم في كتاب الحج باب مواقيت الحج والعمرة [رقم / ١١٨١] ، من حديث أبي عباس عليه السلام .

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب المساجد ، باب في المواقف [رقم / ١٧٣٩] ، والسناني في كتاب مساجد الحج ميقات أهل مصر [رقم / ٢٦٥٣] ، والدارقطني في «سننه» [٢٣٦ ، ٢] ، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم / ٨٦٩٩] ، من حديث عائشة .

وَفَائِدَةُ التَّائِيَتِ: الْمَنْعُ عَنْ تَأْخِيرِ الْإِحْرَامِ عَنْهَا، لِأَنَّهُ يَجُوزُ التَّفْطِيمُ عَلَيْهَا بِالِاتِّفَاقِ.

فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَصِحُّ [تَوْقِيتُ] ^(١) حَاتِّ عَزَقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ، وَإِنَّمَا كَانَتْ الْعِرَاقُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

قُلْتُ: هَذَا كَمَا وَقَّتْ لِأَهْلِ الشَّامِ الْحُجَّةَ، وَإِنَّمَا فُجِعَتِ الشَّامُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ كَانَ يَعْلَمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِطَرِيقِ الْوُخْيِ أَنَّ الْعِرَاقَ سَيَكُونُ دَارَ الْإِسْلَامِ، كَمَا يَعْلَمُ بِطَرِيقِ الْوُخْيِ أَنَّ الشَّامَ سَيَكُونُ دَارَ الْإِسْلَامِ.

قَوْلُهُ: (وَفَائِدَةُ ٢ | ١٨٠ د) التَّائِيَتِ الْمَنْعُ عَنْ تَأْخِيرِ الْإِحْرَامِ عَنْهَا. أَي: عَنْ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ.

وَالْتَّائِيَتُ: بِالْهَمْزِ لَمَّةٌ فِي التَّوْقِيتِ، وَهِيَ تَحْدِيدُ الْأَوْقَاتِ، وَهَذَا لِأَنَّ التَّوْقِيتَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَائِدَةٍ، إِمَّا الْمَنْعُ عَنِ التَّقَدُّمِ، وَإِمَّا الْمَنْعُ عَنِ التَّأَخُّرِ، وَالتَّقَدُّمُ لَيْسَ بِمَمْنُوعٍ بِالِاتِّفَاقِ، فَتَعَيَّنَ الْمَنْعُ عَنِ التَّأَخُّرِ، وَالْأَلَا لَا يَتَمَيَّزُ لِلتَّصْصِيصِ عَلَى الْوَقْتِ فَائِدَةٌ، لَكِنْ هَذَا فِيمَا إِذَا قَدَّمَ الْإِحْرَامَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، لِأَنَّهُ إِذَا أُحْرِمَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ يَكُونُ مُسَيِّئًا عِندَنَا.

وَعَنْدَ الشَّافِعِيِّ: لَا يَجُوزُ ^(٢)، وَبِهِ صَرَحَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» ^(٣).

قال ابن المظفر «رواه أبو داود، والشافعي في أصحها» بإسناد صحيح، بغير «البر المسير» لابن المظفر [٨٤/٦]

(١) ما بين المحفوظين زيادة من «ف»، و«و»، و«د»، و«و».

(٢) بغير «البحاوي الكبير» للماوردي [٢٨١/٢]، و«توسيط» في المنع، فعرني [٦٠٦/٢]،

و«النجم» لوهاب في شرح المسحاح، فندموي [٢٢٥/٣]

(٣) بغير «شرح مختصر الطحاوي» للأسيجاني [١٣٧/]

ثُمَّ الْآفَاقِيُّ إِذَا انْتَهَى إِلَيْهَا عَلَى قَصْدِ دُحُولِ مَكَّةَ عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ قَصْدُ الْحَجِّ
 [١٩١] أَوْ الْعُمْرَةِ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ عِنْدَنَا؛ لِقَوْلِهِ **عَلَى**: «لَا يُجَاوِزُ أَحَدٌ الْمِيقَاتِ إِلَّا
 مُحْرِمًا»؛ وَلِأَنَّ وُحُوبَ الْإِحْرَامِ لِتَعْظِيمِ هَذِهِ الْبَفْعَةِ الشَّرِيعَةِ فَيَسْتَوِي فِيهِ الْحَاجُّ
 وَالْمُعْتَمِرُ وَغَيْرُهُمَا.

❖ معه سير ❖

قَوْلُهُ: (ثُمَّ الْآفَاقِيُّ إِذَا انْتَهَى إِلَيْهَا)، أَي: إِلَى هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ عَلَى قَصْدِ
 دُحُولِ مَكَّةَ، عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ؛ قَصْدُ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ، أَوْ لَمْ يَقْصِدْ عِنْدَنَا.

وَعِدَ الشَّافِعِيُّ لَا يَبْرُمُهُ مُجَاوِزَةُ الْمِيقَاتِ بِإِحْرَامٍ؛ إِذَا لَمْ يُرِدِ التُّسْلُكَ ^(١)

لِذَا. مَا رَوَى عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَجِزُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ إِلَّا بِإِحْرَامٍ،
 وَرُخْصَ لِلْحَطَّابِينَ» ^(٢)، وَبَدَّلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ **عَلَى** يَوْمَ نَحْجِ مَكَّةَ حِينَ دَخَلَهَا بِغَيْرِ إِحْرَامٍ
 وَعَلَى رَأْيِهِ مِغْفَرٌ ^(٣): «إِنَّهَا لَا تَجِزُّ لِأَحَدٍ قَلْبِي، وَلَا تَجِزُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، وَإِنَّمَا خَلَّتْ
 لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ» ^(٤).

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يُرِدِ الْقِتَالَ؛ لِأَنَّهُ يَجِزُّ إِذَا اخْتَبَعَ إِلَيْهِ، فَدَلَّ أَنَّهُ أَرَادَ دُخُولَهَا

(١) الْآفَاقِيُّ سَبْعُ زَوَاقٍ لَأَفَاقٍ حَتَّى تُقَرَّبَ (وَالْأَفَاقُ مَا يَظْهَرُ مِنْ أَطْرَافِ الْأَرْضِ)، وَهُوَ كُلُّ مَنْ كَانَ خَارِجَ
 الْمَوَاقِيتِ الْمَكْنِيَّةِ لِلْحَرَمِ وَلَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يَنْظُرُ «الْكُتُبَاتِ» لِلْكُفَوِيِّ [ص/١٥٤]، وَ«مَعْجَمُ
 لُغَةِ الْفُقَهَاءِ» [ص/٣٦].

(٢) يَنْظُرُ «التَّهْلِيلُ» فِي هَذِهِ لِإِمَامِ الشَّافِعِيِّ لِيَعْرِىَ [٣/٢٥١] وَ«الْعَرِيرُ شَرْحُ الْوَجِيرِ» لِلرَّافِعِيِّ
 [٣/٣٣٤].

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو أَبِي شَيْبَةَ [رَقْمُ ١٣٥١٧]. عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، إِلَّا
 الْحَطَّابِينَ الْمُعَالِينَ وَأَهْلَ مَنَاصِعِهَا»

(٤) الْمَغْفَرُ سَبِيحٌ مِنَ الدُّرُوحِ عَلَى فِئْرِ الرَّأْسِ يُنْثَنِي نَحْتِ الْمَشْشُورَةِ يَنْظُرُ «مَعْجَمُ اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ
 الْمَعَاصِرَةِ» [٢/١٦٢٩/مادة: حمر]

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ / بَابِ كِتَابَةِ الْعِلْمِ [رَقْمُ ١١٢]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ
 نَحْرِ مَكَّةَ وَصَيْدِهَا وَحَلَالِهَا وَشَحْرِهَا وَلَقَطْنِهَا إِلَّا لِمَسَدٍ عَلَى الدُّوَامِ [رَقْمُ ١٣٥٥]، مِنْ حَدِيثِ
 أَبِي هُرَيْرَةَ **عَلَيْهِ** السَّلَامُ بِهِ

وَمَنْ كَانَ دَاخِلَ الْمَبَاقَاتِ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ لِحَاجَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَكْثُرُ دُخُولُهُ مَكَّةَ، وَهِيَ إِيجَابُ الْإِحْرَامِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ خَرَجَ بَيْتًا، صَارَ كُلُّهُلٍ مَكَّةَ حَيْثُ يُبَاحُ لَهُمُ الْخُرُوجُ مِنْهَا ثُمَّ دُخُولُهَا بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصِدَ أَدَاءُ التُّكْلِ؛ لِأَنَّهُ يَتَحَقَّقُ أحيانًا فَلَا حَرَجَ.

عنه السيد

بغیر إحرام، ولأن رسول الله ﷺ، لما وقت هذه المواقيت، دل على منع المجاورة عنها بغير إحرام؛ لما ذكرنا؛ تعظيمًا للبيت، وإيالة لنزله.

ثُمَّ الْأَصْنَافُ ثَلَاثَةٌ: أَهْلُ الْأَدَاقِ، وَهُمْ الَّذِينَ كَلَمُوا [١٠١٤] حَارِجَ الْمَوَاقِيتِ، وَيُسَمَّى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ آدِيًّا، وَهُمْ كُلُّهُلٍ بَصْرَةَ وَكُوفَةَ وَغَيْرِهِمْ، وَمَوَاقِيتُهُمْ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ هِيَ الْحَنَةُ الْمَذْكُورَةُ.

وَالصَّنْفُ الثَّانِي: مَنْ كَانَ دَاخِلَ الْمَوَاقِيتِ حَارِجَ الْحَرَمِ، كَأَهْلِ نُسْتَانٍ بِسِي عَامِرٍ وَغَيْرِهِمْ، فَمِيقَاتُهُمْ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مِنْ دَوْرَةِ أَهْلِهِمْ، أَوْ مِنْ حَيْثُ شَاءُوا مِنْ الْجِلِّ.

وَالصَّنْفُ الثَّالِثُ: مَنْ كَانَ دَاخِلَ الْحَرَمِ كَأَهْلِ مَكَّةَ وَغَيْرِهِمْ، فَمِيقَاتُهُمْ لِلْحَجِّ مِنْ دَوْرَةِ أَهْلِهِمْ، أَوْ مِنْ حَيْثُ شَاءُوا مِنَ الْحَرَمِ، أَمَّا إِحْرَامُهُمْ لِلْعُمْرَةِ: مِنَ الْجِلِّ، كَالْتَّعِيمِ وَغَيْرِهِ.

وقد قال أبو حنيفة في غير أهل المدينة: داسرُوا عَنِ الْمَدِينَةِ مُحَاورُوهَا إِلَى الْجُحْفَةِ؛ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَأَخْتُ إِلَيَّ أَنْ يُحْرَمُوا مِنْ دِي الْحَبِيقَةِ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا حَضَرُوا فِي الْمَبَاقَاتِ ثَبَتَ حُرْمَتُهُ فِي حَقِّهِمْ كَمَا ذَكَرَ الْقُدُورِيُّ فِي الشَّرْحِ (١).

قوله: (وَمَنْ كَانَ دَاخِلَ الْمَبَاقَاتِ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ) وكذا الذين هم أهل المَبَاقَاتِ يَجُوزُ لَهُمْ دُخُولُ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ

فَإِنْ قَدَّمَ الْإِحْرَامَ عَلَى هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ جَازًا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاتَّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وَإِتِمَامُهُمَا : أَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا مِنْ دُورَةِ أَهْلِهِ كَذَا قَالَهُ عَلِيُّ بْنُ وَائِلٍ مَشْعُودٍ ❖ عليه السلام ❖

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلْخَطَّائِينَ دُخُولَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ^(١) .
وَالْمَعْنَى : لَزُومُ الْخَرَجِ بِالْإِحْرَامِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ ، وَهَذَا الْمَعْنَى شَامِلٌ لِمَنْ كَانَ دَاخِلَ الْمِيقَاتِ ، أَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِهِ ، فَإِنَّهُ يَكْثُرُ دُخُولُهُمْ لِحَاجَتِهِمْ ، فَيَلْتَزِمُهُمُ الْخَرَجُ إِذَا لَمْ يَجُزْ دُخُولُهُمْ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ؛ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ؛ حَيْثُ لَا يَجُوزُ لَهُ ^(٢) مُجَاوَزَةُ الْمِيقَاتِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ؛ لِعَدَمِ لَزُومِ الْخَرَجِ ؛ لِأَنَّ قَصْدَ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةَ يَقَعُ نَادِرًا بِخِلَافِ الْآفَاقِيِّ ؛ حَيْثُ لَا يَجُوزُ دُخُولُهُ لِعَبَرِ إِحْرَامٍ ؛ [١٨١/٢] لِأَنَّ دُخُولَهُ لَا يَقَعُ كَثِيرًا ، فَلَا يَلْتَزِمُ الْخَرَجُ إِذَا لَمْ يَجُزْ مُجَاوَزَةُ الْمِيقَاتِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ .

قَوْلُهُ : (فَإِنْ قَدَّمَ الْإِحْرَامَ عَلَى هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ جَازًا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاتَّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]) .

قَدْ قِيلَ فِي أَحَدِ الْأَقَاوِيلِ فِي إِتِمَامِهِمَا أَنَّهُ يُحْرِمُ بِهِمَا مِنْ دُورَةِ أَهْلِهِ ^(٣) ، وَتَقْدِيمُ الْإِحْرَامِ عَلَى الْمِيقَاتِ هُوَ الْأَصْلُ عِنْدَنَا ، بِخِلَافِ تَقْدِيمِ الْإِحْرَامِ عَلَى أَشْهُرِ الْحَجِّ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ .

قَالَ الْكُرْخِيُّ فِي «مَحْتَصَرِهِ» : «لَا يَبْعِي لِأَحَدٍ أَنْ يُلْتَمِىَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَإِنْ

(١) لَمْ يَجِدْهُ بَعْدَ النِّجَاحِ ، وَبِمَا جَاءَ مَوْضُوعًا مِنْ مَوْلَى بْنِ عَبَّاسٍ كَمَا مَضَى وَفَدَّ عَنْهُ السَّرْحِيُّ وَالْكَاسَانِيُّ ، فَاصْطَفَاهُ أَنَّ الْمُؤَلَّفَ أَحَدَهُ مِنْ أَحَدِهِمَا يَطْرُقُ «الْمَسْرُوطُ» بِالسَّرْحِيِّ [١٦٨/٤] ، وَ«دَائِعُ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ [١٦٦/٢]

(٢) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ «لَهُمْ» ، وَالْمَشْتَبَهُ مِنْ «لَوْ» ، «وَلَوْ» ، «وَأَب» ، «وَأَم» ،

(٣) فِي ، «أَف» ، «دُورَةُ مَكَّةَ»

وَالْأَفْضَلُ التَّقْدِيمُ عَلَيْهَا، لِأَنَّ إِنْتِمَاءَ الْحَجِّ مُقَرَّرٌ بِهِ وَالْمَشَقَّةُ فِيهِ أَكْثَرُ
وَالْتَعْطِيفُ أَزْكَرُ.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله إِنَّمَا يَكُونُ أَفْضَلُ إِذَا كَانَ يَمْلِكُ نَفْسَهُ أَلَّا يَقَعَ فِي
مَحْظُورٍ.

— عليه السلام —

فَعَلَّ لَزِمَهُ وَقَدْ أَسَاءَ ^(١).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْإِحْرَامُ مِنَ الْعِيقَاتِ هُوَ الْأَصْلُ ^(٢)، لِأَنَّ الْإِحْرَامَ عَنْهُ مِنَ
الْأَدَاءِ.

وَلَنَا: مَا تَلَوْنَا، وَرُوِيَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَعْلَلَ بِحَجَّتِهِ
أَوْ حُمْرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، غَيْرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا
تَأَخَّرَ، وَوَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ ^(٣)، رَوَاهُ فِي «السَّنَنِ».

وَلِأَنَّ الثَّوَابَ بِقَدْرِ الْمَشَقَّةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا أَكْثَرُ فِي التَّكْلِيمِ عَلَى الْعِيقَاتِ.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: ذَلِكَ أَفْضَلُ إِذَا كَانَ يَمْلِكُ نَفْسَهُ أَنْ يَقَعَ فِي الْمَحْظُورِ. كَذَا
فِي «الْإِبْطِاحِ» ^(٤) وَغَيْرِهِ.

(١) ينظر: «شرح مختصر الكرخي» للقندوري [١٧٤ق]

(٢) ينظر «المعالي الكبير» للماوردي [٧٠/٤]، و«النسب في اللغة الشامي» بشيرلوي [ص ٧١]
و«العرب شرح الوجيز» للرازي [٣٣٨/٣]

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب المسامك / باب في المواهب [رقم ١٧٤١]، ومن طريقه البيهقي
في «السنن الكبرى» [رقم ٨٧٠٨]، وأبو يعنى في «مسند» [رقم ٦٩٢٧]، والدارقطني
في «سننه» [٢٨٤/٢]، من طريق ابن أبي شيبة، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى، عن
يحيى بن أبي شيبة الأحمسي، عن حذيفة حكيمه، عن أم سلمة.

قال ابن القيم «حديث لا يثبت، وقد اضطرب فيه إسناد، ومما اضطربا شديدا» ينظر «رد
المعاد» لابن القيم [٣٠١، ٣٠٠/٣]

(٤) ينظر «الإيضاح» للكرماني [٣٦ق]

وَمَنْ كَانَ دَاخِلَ الْمَيْقَاتِ ، فَوَقَّتَهُ الْحُلُّ ، مَعَاذَ الْحِلِّ الَّذِي بَيْنَ الْمَوَاقِفِ

﴿فَوَقَّتَهُ الْحُلُّ﴾

وَقَالَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ» [١٠١٠: ١] فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ: «[أَي] (١) ائْتُوا بِهِمَا تَامِنِينَ كَامِلَيْنِ بِمَا سَيَكُونُ لِحَاظِ تَوَاقُفِهِمَا ، لِيُؤَخَّرَ عَنْهُمَا عِبَرُ تَوَاقُفٍ ، وَلَا تُفْصَلَنَّ بَيْنَهُمَا مَسَافَةٌ» (٢).

وَقِيلَ: إِنَّمَا هُمَا (٣) أَنْ تُحْرَمَ بِهِمَا مِنْ ذَوْبَةِ أَهْلِكَ ، رُويَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ (٤) ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ سَعْدٍ (٥).

وَقِيلَ: أَنْ يُفْرَدَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَفَرًا ، كَمَا قَالَ مُحَمَّدٌ: حَجَّةٌ كُوفِيَّةٌ وَعُمْرَةٌ كُوفِيَّةٌ أَفْصَلُ.

وَقِيلَ: أَنْ تَكُونَ النِّعَمَةُ [١٠١٠: ٢] حَلَالًا.

وَقِيلَ: أَنْ تُخْلِصَهُمَا لِلْعَادَةِ ، وَلَا تُشَوِّبُوهُمَا (٦) بِشَيْءٍ مِنَ التَّجَارَةِ وَالْأَغْرَاصِ الدُّنْيَوِيَّةِ.

قَوْلُهُ: (وَمَنْ كَانَ دَاخِلَ الْمَيْقَاتِ ، فَوَقَّتَهُ الْحُلُّ) ، أَي: مَوْضِعُ إِحْرَامِهِ الْحِلُّ الَّذِي بَيْنَ الْمَيْقَاتِ وَبَيْنَ حَرَمِ مَكَّةَ ، وَكَذَا مَوْضِعُ إِحْرَامٍ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْمَيْقَاتِ هُوَ الْحِلُّ الْمَذْكُورُ ، لِأَنَّهُ يَحُورُّ لَهُ الْإِحْرَامُ مِنْ ذَوْبَةِ أَهْلِهِ عَلَى مَا فَسَّرَ عَلَيْهِ وَغَيْرُهُ

(١) مَا بَيْنَ الْمَقَامَيْنِ رِيَادَةً مِنْ «ف»، «و»، «و»، «و»، «و».

(٢) يَنْظُرُ: «الْكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ [٢٣٨/١].

(٣) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «بَيْنَهُمَا»، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «و»، «و»، «و»، «و»، «و».

(٤) أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ [٨٣] ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رَقْمُ / ١٢٦٨٩] ، وَالطَّلْحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ

مَعْنَى الْأَنْدَادِ» [١٦٠: ٢] ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «نَسَبِ الْكِبَرِيِّ» [٣٤١: ٨] ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: «هَذَا أَثَرُ صَاحِبِ» يَطْرُقُ «الْبَدْرُ الْمُبِينُ» لِابْنِ سُلَيْمٍ [١٠٣: ٦].

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ حَرَمٍ فِي «الْمَحْمُودِ» [٧٥٠: ٧] ، مِنْ طَرِيقِ هُشَيْمٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي

سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «تَشْوِيبُهُمَا»، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «و»، «و»، «و»، «و»، «و».

وَيَبِينَ الْحَرَمَ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ إِحْرَامُهُ مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ وَمَا وَدَّاهَ الْمَيْقَاتِ إِلَى الْحَرَمِ
مَكَانٌ وَاحِدٌ.

وَمَنْ كَانَ بِمَكَّةَ قَوْتَهُ فِي الْحَجِّ الْحَرَمِ، وَفِي الْعُمْرَةِ الْحُلِّ، لِأَنَّ الشَّيْءَ
أَمَرَ أَصْحَابَهُ عليه السلام بِأَنْ يُحْرِمُوا بِالْحَجِّ مِنْ جَوَافِ مَكَّةَ، وَأَمَرَ أَحَا عَائِشَةَ عليها السلام

عَنْهُ

تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا لَحَجَّ وَالْعُمْرَةَ يَوْمًا﴾ [العر: ١٩٦]

فلما جاز من دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ ؛ جاز من جميع الجبل الذي بين الميقات وبين حَرَمِ
مَكَّةَ ؛ لِأَنَّ مَا دُونَ الْمَيْقَاتِ شَيْءٌ وَاحِدٌ ؛ فجاز له أَنْ يُؤَحِّرَ لِلْحَرَمِ. وهذا كما قلنا
في الآقاقي: لَمَّا جاز له أَنْ يُحْرِمَ مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ ؛ جاز له أَنْ يُحْرِمَ مِنْ حَيْثُ شَاءَ
إِلَى الْمَيْقَاتِ.

قوله: (مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ) ، إنما ذكر بالتصغير ؛ لِأَنَّ كُلَّ دَارٍ وَبَيْتٍ بِمُعْطَلَةٍ بَيْتِ
الله تعالى: صغير.

قوله: (وَمَنْ كَانَ بِمَكَّةَ قَوْتَهُ فِي الْحَجِّ الْحَرَمِ، وَفِي الْعُمْرَةِ الْحُلِّ) ، أي: موضع
إِحْرَامِهِ الْحَرَمَ فِيمَا إِذَا قَصَدَ الْحَجَّ، وموضع إِحْرَامِهِ الْجَبَلَ فِيمَا إِذَا قَصَدَ الْعُمْرَةَ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلَمَّا رَوَيْنَا عَنْ أَبِي عُبَيْسٍ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ عَنْ رَسُولِ اللهِ
ﷺ: «وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَتَى، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ»^(١).

وَأَمَّا الثَّانِي فَلَمَّا رَوَى صَاحِبُ «السنن»: مُنْذَ إِلَى حُفْصَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهَا، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ «أَرَدَفَ أُخْتُكَ
عَائِشَةَ، فَأَعْمَرَهَا مِنْ النَّعِيمِ، فَإِذَا هَبَطَتْ بِهَا [١٨٢: ١] مِنَ الْأَكْمَةِ؛ فَلْتَحْرِمْ فَإِنَّهَا
عُمْرَةٌ مُتَقَبِّلَةٌ»^(٢).

(١) مقسئ تحريجه

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب المناسك باب المهمة بالعمرة يحرف مبركها الحج فتعص عمرها=

أَنْ يُعْمِرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ وَهِيَ فِي الْجِلِّ، وَلِأَنَّ آدَاءَ الْحَجِّ فِي عَرَفَةَ وَهِيَ فِي الْجِلِّ
فَيَكُونُ الْإِحْرَامُ مِنَ الْحَرَمِ؛ لِيَتَحَقَّقَ نَوْعُ سَفَرٍ وَآدَاءُ الْعُمْرَةِ فِي الْحَرَمِ فَيَكُونُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والتَّنْعِيمُ: اسمُ موضعٍ خارجِ الحَرَمِ؛ وَلِأَنَّ الْحَجَّ عِبَادَةُ سَفَرٍ، فَالْمُحَرَّمُ لِلْحَجِّ
مِنْ مَكَّةَ يَكُونُ وَقُوفُهُ فِي عَرَفَاتٍ، وَهِيَ خَارِجُ الْحَرَمِ، وَالْمُحَرَّمُ لِلْعُمْرَةِ مِنَ التَّنْعِيمِ
يَقَعُ إِحْرَامُهُ مِنَ الْجِلِّ، فَيَجْتَمِعُ الْجِلُّ وَالْحَرَمُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؛ فَيَكُونُ نَوْعُ سَفَرٍ.
قَوْلُهُ. (وَلِأَنَّ آدَاءَ الْحَجِّ فِي عَرَفَةَ وَهِيَ فِي الْجِلِّ)، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ اسْمَ
الْمَوْقِفِ عَرَفَاتٍ، مُشْتَقٌّ يَجْمَعُ كَأَذْرِعَاتٍ^(١). كَذَا فِي «الْكَشَافِ»^(٢)

وَيَوْمُ عَرَفَةَ: اسْمُ الْيَوْمِ التَّاسِعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَالَّذِي فِي الْجِلِّ فَهُوَ الْمَوْقِفُ
لَا الْيَوْمُ^(٣).

وَقَوْلُ النَّاسِ: «رَلْنَا بِعَرَفَةَ»، لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ مَخْصٍ^(٤). كَذَا نَقَلَ صَاحِبُ
«الْإِقْلِيدِ» عَنِ الْفَرَّاءِ.

وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ^(٥) فِي «شَرْحِ الْمُفَصَّلِ»: إِنَّ عَرَفَةَ وَعَرَفَاتٍ جَمِيعًا عَلَمَانِ

ونهل بالحج هل تقضي عمرتها؟ [رقم/ ١٩٩٥]، وأحمد في «المسند» [١٩٨/١]، والطحاوي
في «شرح معاني الآثار» [٢٤٠/٢]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ٨٥٨٠]، من خاتمة
سنة عبد الرحمن بن أبي بكر، من أبيه ٥

قال العمري «طريق صحيح» ينظر «مجمع الأفكار شرح المعاني والآثار» للعمري [١٥٥/١٠]

(١) اسم بلد بالشام كذا جاء في حاشية، ٤٨، و٥٨.

(٢) ينظر: «الكشاف» للزمخشري [٢٤٥/١].

(٣) ورقة عمري ينقل صاحب «المعرب» ينظر البايه شرح الهداية (١٦٦/٤)

(٤) ينظر «لسان العرب» لابن منظور [٢٤٣/٩] مادة عرف

(٥) ابن الحاجب هو عثمان بن عمر، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب المقرئ الشافعي المالكي
الأصولي النقي صاحب التصانيف المشهورة من مصنفاته: «الكافية في النحو»، و«الشافية في
الصرف»، (توفي ٥٦٤٦هـ) ينظر «سير أعلام النبلاء» للذهبي [٢٦٤/٢٣، ٢٦٥]،

الإِحْرَامُ مِنَ الْجِلِّ لِهَذَا إِلَّا أَنَّ التَّعْيِيمَ أَفْضَلُ ؛ لِوُجُودِ الْأَثَرِ بِهِ .

• عَمَدُ السَّيْرِ •

لِهَذَا الْمَكَانِ الْمَخْصُوصِ^(١) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِصِحَّتِهِ

قَوْلُهُ : (لِهَذَا) ، أَي : لِيَتَحَقَّقَ نَوْعُ سَفَرٍ .

قَوْلُهُ : (إِلَّا أَنَّ التَّعْيِيمَ أَفْضَلُ) ، اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ : (وَفِي الْعُمْرَةِ الْجِلِّ) . يَخْبُرُ :

أَنْ إِحْرَامَ الْمَكِّيِّ فِي الْعُمْرَةِ الْجِلِّ ، يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ حَيْثُ شَاءَ مِنَ الْجِلِّ ؛ إِلَّا أَنْ إِحْرَامَهُ مِنَ التَّعْيِيمِ أَفْضَلُ لِوُجُودِ الْحَبْرِ ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِالْأَثَرِ الْمَذْكُورِ

وَقَدْ قَالَ أَصْحَابُنَا : إِذَا حَجَّ فِي الْبَحْرِ ، أَوْ قَصَدَ مَكَّةَ عَلَى طَرِيقِ عَمْرِ مَثْلُوكٍ ؛ لَرَمَاهُ أَنْ يُهْلَ إِذَا حَادَى مِيقَاتَنَا مِنَ الْمَوَاقِفِ الْحَمَةِ ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ مَا يُحْدِثُهُ فِي الْقُرْبِ إِلَى مَكَّةَ .

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

• وَدَهْمِيَّةُ الرَّهَاءَةِ لِلْسُّيُوطِيِّ [١٣٥/١٣٤] •

(١) ينظر لا لبصاح شرح المعصل لابن الحاجب (ص ٣٨) ، طبعة دار الكتب العلمية

بَابُ الْإِحْرَامِ

بَابُ الْإِحْرَامِ

بَابُ الْإِحْرَامِ^(١)

— — —

لَمَّا ذَكَرَ الْمَوَاقِيتَ، شَرَعَ فِي بَيَانِ الْإِحْرَامِ كَيْفَ يَفْعَلُ عِدَّةَ الْمَوَاقِيتِ.

وَالْإِحْرَامُ مَقْصَدُ قَوْلِهِمْ: «أَحْرَمَ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ فِي حُرْمَةٍ لَا تُهْتَكُ»، وَهَذَا لِأَنَّ بِالْإِحْرَامِ [٢١٨٢ ص ٢] يَحْرُمُ عَلَيْهِ الرَّعْتُ، وَالْعُسُوقُ، وَالْجِدَالُ، وَقَتْلُ الصَّيْدِ، وَالْجَمَاعُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وَصُورَةُ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ أَنْ يُلْبِسَ بِلِسَانِهِ، وَيُنَوِّيَ بِقَلْبِهِ الْحَجَّ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَذْكُرَ الَّيَّةَ بِالنَّاسِ مَعَ الْقَلْبِ.

ثُمَّ الْمُحْرِمُونَ أَنْوَاعٌ أَرْبَعَةٌ: مُفْرِدٌ بِالْحَجِّ، وَمُقَرَّدٌ بِالْعُمْرَةِ، وَقَارِنٌ، وَمُتَمَتِّعٌ، وَبَيَانُ الْكُلِّ يَأْتِي فِي الْكِتَابِ إِذَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

ثُمَّ الْإِحْرَامُ شَرْطُ الْأَدَاءِ عِدَّتًا^(٢)، حَتَّى لَا يَصِحَّ الْحَجُّ بِذَوِيهِ، كَتَكْبِيرِهِ الْإِفْتِيحَ فِي بَابِ الصَّلَاةِ.

وَعِدَّةُ الشَّامِيِّ: رُكْنٌ^(٣)، وَلِهَذَا جاز تقديمُ الْإِحْرَامِ عَلَى أَشْهُرِ الْحَجِّ عِدَّتًا.

(١) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «مَصْرُفُ الْإِحْرَامِ» وَنُسِبَ مِنْ «ف»، وَ«و»، وَ«ب»، وَ«م». وَهُوَ الْمَوَاقِيتُ لِمَا فِي «الْهُدَايَةِ» لِلْمُزَحَّبِيِّ [١٣٤/١]

(٢) وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ عَرْضَ قَالَ فِي «مَنْتَهَى الْأَبْحَرِ» وَفَرَعَهُ الْإِحْرَامُ. قَالَ فِي «الدَّرَرِ الْمُحَرَّرِ» وَهُوَ شَرْطُ ابْتِدَاءِ، وَلَهُ حُكْمُ الرُّكْنِ أَنْتَهَاءَ حَتَّى لَمْ يَجْرُ لِمَا نَبَّيَ الْحَجَّ اسْتِدْمَاحًا لِبَعْضِهِ بِهِ مِنْ عَادِلٍ بِظَرْفِ «أَنْتَهَاءَ» فِي «الْمَوْسُوعِ» [٢٠٦/١]. وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَحْرُمُ [٢١٠/١]. «الدَّرَرِ الْمُحَرَّرِ» [٢٩٧/٢]. «حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» [٢٩٧/٢]. «بَابُ الْمَسَاسَةِ» [ص ٤]. «الدَّرَرِ الْمُحَرَّرِ» فِي أَحْكَامِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ «لِلْمَكْرُودِيِّ» [ص ٢٢-٢٣]

(٣) بِظَرْفِ «الْمَحْذُوقِ الْكَبِيرِ» لِلْمَكْرُودِيِّ [٢٩/٤] وَ«النَّجْمُ الْوَهَّاجُ» فِي شَرْحِ الْمَهَاجِ لِلْمَكْرُودِيِّ [٤٤٤/٣]

وَإِذَا أَرَادَ الْإِحْرَامَ اغْتَسَلَ أَوْ تَوَضَّأَ، وَالْعُضْلُ أَفْضَلُ؛ لِمَا رَوَى أَنَّهُ ﷺ
اغْتَسَلَ لِإِحْرَامِهِ إِلَّا أَنَّهُ لِلتَّنْظِيفِ حَتَّى تُؤْمَرَ بِهِ الْحَائِضُ، وَإِنْ لَمْ يَتَّعَ فَرَضُهَا
عَنْهَا فَيَقُومُ الْوُضُوءُ مَقَامَهُ، كَمَا فِي الْجُمُعَةِ يَكْرُ الْغُسْلُ تَعْلِيلًا؛ لِأَنَّ مَعْنَى
الطَّافَةِ بِهِ أَمُّ، وَلِأَنَّهُ ﷺ اخْتَارَهُ

كَتْفِدِيمِ الطَّهَارَةِ عَلَى وَفْتِ الصَّلَاةِ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا أَرَادَ الْإِحْرَامَ أَفْضَلُ أَوْ تَوَضَّأَ، وَالْعُضْلُ أَفْضَلُ، لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ اغْتَسَلَ لِإِحْرَامِهِ) (١).

وَحَدَّثَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فِي كِتَابِ «الْمَوْطَأِ» [٢٧٦١] عَنْ يَاسَعٍ «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ
بْنَ عُمَرَ كَانَ يَغْتَسِلُ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُخْرِجَ، وَلَدُخُولِهِ مَكَّةَ، وَيُؤَقِّدُهُ غِشَّةً
عَرَفَةَ» (٢).

وَحَدَّثَ أَيْضًا فِيهِ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ شُعْبَةَ بْنِ
عُمَيْرٍ: أَنَّهَا وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بِالْبَيْدَاءِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ لِرَسُولِ اللَّهِ
ﷺ فَقَالَ: «مُرَّهَا فَلْتَمَسَّيْلٍ، ثُمَّ لِيَهْلٍ» (٣).

(١) فِي سَبْعِ مَوَاقِعَ لِيَاكُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ»

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَوَاهُ فِي لَعْنَةِ عَبْدِ الْإِحْرَامِ [رَمَمَ ٨٣٠]، وَالدَّارِمِيُّ فِي «السُّنَنِ» [رَمَمَ ١٧٩٢] وَفِي حَرْبِهِ فِي «صَحِيحِهِ» [رَمَمَ ٢٥٩٥]،
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» [رَمَمَ ٨٧٢٦]، عَنْ حَارِثَةَ بْنِ رِزْدَاسٍ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ «أَنَّ
رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ وَاغْتَسَلَ»

قَالَ التِّرْمِذِيُّ «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ عَرَبِيٌّ» وَفِي ابْنِ حِبَرٍ «حَدَّثَ التِّرْمِذِيُّ وَصَفَهُ «مُعْتَمِدًا»
يَطْرُقُ «اسْتَحْبَبَّ الْحَبِيرَ» لَا فِي حَبَرٍ [١٥٤٨]

(٣) أَخْرَجَهُ مُسَدَّدٌ فِي «الْمَوْطَأِ» [رَمَمَ ٧٠٢]، عَنْ يَاسَعٍ ﷺ

(٤) أَخْرَجَهُ مَالِكُ فِي «الْمَوْطَأِ» [رَمَمَ ٧٠٠]، وَفِي حَرْبِهِ السَّابِقِ فِي كِتَابِ مَسَائِدِ سَبْعِ الْعُسْرِ
لِلْإِهْلَالِ [رَمَمَ ٢٦٦٣]، وَكَذَلِكَ أَحْمَدُ فِي «السُّنَنِ» [٣٦٩٦]، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ =

قَالَ، وَلَيْسَ ثَوْبَيْنِ جَدِيدَيْنِ أَوْ غَسِيلَيْنِ إِذَا رَأَى وَرْدَاءَ،

«باب العيدين»

وَذَكَرَ فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»: مُسْنَدًا إِلَى عَائِشَةَ قَالَتْ: «تُبَسِّثُ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُثَيْبٍ بِمُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهْلَ»^(١).

وَفِيهِ أَيْضًا: مُسْنَدًا إِلَى مُجَاهِدٍ، وَعَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْفَسَاءُ» [١٨٣٧] وَالْحَائِضُ إِذَا أَتَى عَلَى الْوَقْتِ تَغْسِلَانِ، وَتُحْرِمَانِ، وَتَقْصِيَانِ الْمَاسِكَ كُلَّهُمَا غَيْرَ الطَّوَافِ بِالنَّبِيتِ»^(٢).

وَهَذَا الْعُسْلُ - أَغْيَى، عُسْلُ الْإِحْرَامِ - لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَلَكِنَّهُ مِنْ بَابِ التَّطْيِيفِ، كَمَا فِي الْجُمُعَةِ، بِدَلَالَةِ اعْتِبَالِ الْحَائِضِ وَلِقَاءِ، ثُمَّ كُلُّ غُسْلٍ يَكُونُ لِمَعْنَى الطَّافَةِ، فَالْوُضُوءُ يَقُومُ مَقَامَهُ، كَمَا فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ. كَذَا ذَكَرَهُ الْقُدُورِيُّ فِي «شَرْحِهِ»^(٣).

قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ ثَوْبَيْنِ جَدِيدَيْنِ أَوْ غَسِيلَيْنِ إِذَا رَأَى وَرْدَاءَ).

= عَنْ أَبِي، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُثَيْبٍ بِهِ

قَالَ ابْنُ الْمُلَظِّ: «هُوَ مُرْسَلٌ كَمَا صَرَحَ بِهِ النَّبَهِيُّ»، لِأَنَّهُ لَقَدْ قَسَمَ هَذَا هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَلَمْ يَذْكُرْ أَسْمَاءَ، كَمَا أَنَّ عَلَيْهِ الثَّوْبَيْنِ، يَنْظُرُ «ابْنُ الْمَسِيرِ» لِابْنِ الْمُلَظِّ [١٣١/٦]

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ بِابِ، إِحْرَامِ النِّسَاءِ وَاسْتِحْبَابِ اغْتِسَالِهَا لِلْإِحْرَامِ وَكَذَا الْحَائِضِ [رَقْم ١٢٠٩]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَسَاسِكِ بِابِ الْحَائِضِ تَهْلُ بِالْحَجِّ [رَقْم ١٧٤٣]، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْبَيْهَقِيِّ» [رَقْم ٨٧٢٣]، وَهِيَ مَدْرُجَةٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاسِكِ / بِابِ النِّسَاءِ وَالْحَائِضِ تَهْلُ بِالْحَجِّ [رَقْم ٢٩١١]، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِهِ

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَسَاسِكِ بِابِ الْحَائِضِ تَهْلُ بِالْحَجِّ [رَقْم ١٧٤٤]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «أَهْوَاتِ نَحْوِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» بِابِ مَدْرُجَةٍ مَا تَقْصِي الْحَائِضُ مِنَ الْمَسَاسِكِ [رَقْم ٩٤٥]، وَاحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٣٦٣/١]، مِنْ طَرِيقِ مَرْوَانَ بْنِ سُلَيْمَانَ بَحْرِيٍّ، عَنْ خُصَيْبٍ، عَنْ عَتْرَةَ، وَمُجَاهِدٍ، وَعَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ قَدَا الْوُجْهِ» وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: «وَحُصِّفَ بِنُ عِنْدَ الرُّخْمِيِّ الْحَرَّانِيِّ كُتِبَتْ أَبُو حَوَّزٍ، صَعْفَةُ هَيْتٌ وَحَدِيدٌ» يَنْظُرُ «نَصَبُ لَرَبِّهِ» لِلرَّبِّيعِيِّ [١٢٣ ٣]

(٣) يَنْظُرُ «شَرْحُ مَحْصَرِ الْكُرُخِيِّ» لِلْقُدُورِيِّ [١٩٨٥]

لأنه **﴿الْتَزَرَ﴾** وَازْتَدَى عِنْدَ إِحْرَامِهِ، وَلِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ عَنْ لُبْسِ الْمَخِيطِ وَلَا بُدَّ مِنْ سِتْرِ الْعَوْرَةِ وَدَفْعِ الْحَرِّ وَالْبُرْدِ، وَدَلَّكَ فِيمَا عَيَّنَاهُ وَالْجَلِيدُ أَصْلٌ، لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الطَّهَارَةِ.

باب الإحرام

قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي شَرْحِهِ لِمَخْتَصَرِ الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيِّ **«إِنَّمَا ذَكَرَ جَدِيدَيْنِ أَوْ غَسِيلَيْنِ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ بَعْضِ السُّلَبِ كَرَاهَةُ لُبْسِ الْحَدِيدِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا»^(١).**

وَإِنَّمَا يُلْبَسُ إِذَا رَأَى وَرْدَاءً؛ لِأَنَّهُ **﴿فَعَلَّ﴾** كَذَلِكَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، وَلِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَمْنُوعًا مِنْ لُبْسِ الْمَخِيطِ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ بُدٌّ مِنْ لُبْسِ مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ، وَيَنْقَعُ عَنِ الْحَرِّ وَالْبُرْدِ، وَدَلَّكَ يَحْصُلُ بِهِمَا، وَلَا يَزُورُهُ **«٢»**، وَلَا يَغْتَسِلُهُ، وَلَا يُحْلِلُهُ **«٣»**، وَيُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ، فَإِنْ فَعَلَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. كَذَا ذَكَرَ الْكَرَّجِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ» **«٤»**.

قَوْلُهُ **«(اِتَّزَرَ)»**، وَهُوَ بِالْهَمْزِ، وَيَجُورُ فَلْيُهَا يَاءٌ؛ وَلَكِنْ لَا يَجُورُ أَنْ يَقَالَ: اِتَّزَرَ بِالْإِذْعَامِ، كَمَا يَجُورُ اتَّعَدَّ، وَالْفَرْقُ عُلِمَ فِي بَابِ الْإِعْلَالِ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ **«٥»**. وَمَعْنَاهُ: لُبْسُ الْإِزَارِ.

قَوْلُهُ: **«(وَدَلَّكَ فِيمَا عَيَّنَاهُ)»**، ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ، وَدَفْعِ الْحَرِّ وَالْبُرْدِ وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ **«(مَا عَيَّنَاهُ)»** الْإِزَارَ وَالْوَدَاءَ.

(١) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [٥٢٠/٢]

(٢) أي لا يشدُّ أزراره ينظر «طلبة الطبعة» لأبي جعفر النعماني [٣٦]

(٣) وهو أن يبدل فيه حلاًلاً يشدُّ ينظر «طلبة الطبعة» لأبي جعفر النعماني [٣٦/١]

(٤) ينظر «شرح مختصر الكرجي» للعمري [١٩٨]

(٥) قال ابن معصوم «أما اِتَّزَرَ - يبدل بـ ياء - وإدغامها في التاء - صعدت المشهور وشعوا على أنه هامئ، لأنَّ ابء إذا كانت بدلاً من همزة لا تبدل بـ ياء كأنه وأسر، لأنها ليست بلامنة واحدة بعد ادتيون فقالوا اِتَّزَرَ. وشيء عديم اتحد ينظر «الفرار لأو» لابن معصوم [٢٥٧]

قَالَ: وَمَنْ طَيَّبًا إِنْ كَانَ لَهُ

وَعَنْ [٧٠] مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ يُكْرَهُ إِذَا تَطَيَّبَ بِمَا تَبَقَّى عَنْهُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ،
وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ لِأَنَّهُ مُتَقَرِّعٌ بِالتَّطْيِبِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ.

وَوَجْهُ الْمَشْهُورِ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كُنْتُ أَطَيِّبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لِلْإِحْرَامِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ.

❦ غريب الحديث ❦

قَوْلُهُ: (وَمَنْ طَيَّبًا إِنْ كَانَ لَهُ)

قَالَ فِي «الشرح» [١٠٥٨٣ ١] الطَّحَاوِيُّ: «وَيَتِمُّ طَيَّبًا إِنْ شَاءَ، وَيَتَدَهَّنُ بِأَيِّ
دُهْنٍ شَاءَ، وَيَتَطَيَّبُ بِأَيِّ طَيِّبٍ شَاءَ، سَوَاءٌ بَقِيَ عَنْهُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ أَوْ لَا».

وَقَالَ فِي «الإيضاح»: «هُوَ قَوْلُ أَصْحَابِنَا فِي الْمَشْهُورِ مِنَ الرَّوَايَةِ. وَرُوِيَ عَنْ
مُحَمَّدٍ: أَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ».

وَقَالَ الْقُدُورِيُّ فِي «شرحهِ»: «وَيَتَطَيَّبُ وَيَتَدَهَّنُ بِمَا شَاءَ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيْفَةَ
وَأَبِي يُوسُفَ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ فِي الْأَصُولِ».

وَرَوَى الْمُعَلَّى عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ لَا أَرَى بِهِ بَأْسًا، حَتَّى رَأَيْتُ قَوْمًا
أَخْضَرُوا طَيِّبًا كَثِيرًا، وَرَأَيْتُ أَمْرًا شَبِيحًا بِكَرْهَتِهِ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ^(١)، وَقَوْلُ زُفَرٍ
مِثْلُ قَوْلِ مُحَمَّدٍ كَذَا فِي «شرح الطَّحَاوِيِّ» ^(٢).

وَجْهٌ قَوْلُ مُحَمَّدٍ: مَا رَوَى الشَّيْخُ أَبُو خَفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح الآثار»:

(١) يَطْرُقُ الْبَيَانُ وَاسْتِحْصَالُ لَابِنِ رَشْدِ الْقُرْطُبِيِّ [٣١٧ ١٧]، وَهُوَ مُوَضَّعٌ فِي شَرْحِ الْمُحْصَرِ الْقُرْطُبِيِّ
لَابِنِ الْحَاجِبِ: تَحْلِيلُ بِنِ إِسْحَاقَ [٨٠/٣].

(٢) يَطْرُقُ «الْأَصْلُ» [٣٤٣ ٢]، وَ«الْبَسْوَطَةُ» لِم. ح. س. [٣ ٤]، «شرح محصر الكرخي» للقدوري
[١٩٦ ١]، «شرح محصر الطَّحَاوِيِّ» لِلأَسْبَغِي [١٣٩ ١]، «مختلَفُ الرُّوَايَةِ» [٧٣٦ ٢]،
«المعجم البرهاني» [٣٩٧/٣].

وَالْمَمْنُوعُ عَنْهُ التَّطَيُّبُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ، وَالنَّاسِي كَالثَّائِبِ لَهُ لِاتِّصَالِهِ بِهِ،
بِحِلَافِ الثَّوْبِ لِأَنَّهُ مُسَابِرٌ عَنْهُ.

• • •

مُسْنَدًا إِلَى صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِالْحَقِيرَةِ
وَعَيْنِهِ جُبَّةٌ، وَهُوَ مُصَمَّرٌ لِحَيْتِهِ وَرَأْسُهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ أَحْرَمْتُ وَأَمَّا
كَمَا تَرَى، فَقَالَ: «انْزِعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ، وَاغْسِلْ هَذِهِ الصُّفْرَةَ»^(١)

وَرَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»، عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَنَسٍ^(٢) أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَخَدَّ
رِيحٍ طَيِّبٍ فَقَالَ: «مِمَّنْ رِيحُ هَذَا الطَّيِّبِ؟ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: «مِنْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ:
مِنْكَ لَعَنَرِي؟ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: «إِنْ أُمُّ حَبِيبَةَ طَيَّبَتْ يَدَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ عُمَرُ:
فَعَزَمْتُ عَلَيْكَ فَتَرْجِعَنَّ فَتُغَمِّلَهُ»^(٣).

وَلِأَنَّهُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ مُتَمَيِّعٌ بَعَيْنِ الطَّيِّبِ، وَيُسْتَعْنَعُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لِلْبَقَاءِ حُكْمُ الْإِيتِدَاءِ،
كَمَا فِي لُبْسِ الثَّوْبِ.

وَلَنَا: مَا رَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»، وَالتَّحَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» [١٨١٠، ١٨١١]،
وَأَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ»: مُسْنَدًا إِلَى عَائِشَةَ قَالَتْ: «كُنْتُ أُحِبُّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِإِخْلَالِهِ قَبْلَ أَنْ يَغْلُوفَ بِالنِّسْبِ»^(٤)

(١) أخرجه ابن حبان في أبي باب العمرة باب يفعل في العمرة، وهو في الصحيح [رقم ١٦٩٧]، ومسلم
في كتاب الحج / باب ما يباح للمحرم به من الأكل، وما لا يباح، وبين ما يحرم تطيب عليه [رقم
١١٨٠]، وأبو داود في كتاب السنن باب الرجل يحرم في نسبه [رقم ١٨١٩]، والسنن في
كتاب مناسك الحج في حقوق المحرم [رقم ٢٧١٠]، والصحاح في شرح معاني الآثار
[١٢٦/٢]، عن صفوان بن يحيى عن أبيه عن أبيه.

(٢) أسلم موسى بن عمر بن الخطاب ﷺ كذا في حاشية (١)، وأبو داود.

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم ٧٢١]، ومن حريجه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٨٧٤٩]،
عن نافع عن أنس به.

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم ٧١٩] ومن حريجه البخاري في كتاب الحج باب التطيب =

قَالَ: وَبُصِّلِي رَكْعَتَيْنِ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ عِنْدَ إِحْرَامِهِ.

❦ معه بسند ❦

وفي «السنن» أيضاً: مُسْنَدًا إِلَى عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ [٢٢٦/١] الطَّيِّبِ فِي مَعْرِقِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ»^(١).

وَلِأَنَّ الْمَمْسُوعَ هُوَ التَّطَيُّبُ ابْتِدَاءً، وَمَا بَقِيَ فِي بَدَنِهِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ صَارَ كَالتَّابِعِ لَهُ؛ لِاتِّصَالِهِ بِالْبَدَنِ، وَلَا حُكْمَ لِلتَّبَعِ، فَيَكُونُ بِمَسْرُوعَةِ الْعَدَمِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَيْسَ ثَوْبًا قَبْلَ الْإِحْرَامِ، وَيَقْبِي عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ الْإِحْرَامِ حَيْثُ يُنْتَعَمُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُجْعَلْ تَعَاً لَكَوْنِ الثَّوْبِ مُبَايَاً عَنِ الْبَدَنِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ يَعْنَى: قُلْنَا: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ الطَّيُّبُ خَلُوقًا^(٢)، وَهُوَ مَكْرُوهٌ لِلرَّجُلِ لَا لِلْإِحْرَامِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ معاوية: فَنَقُولُ: إِنَّمَا أَقْرَهُ حُمُرٌ بِالْعُسْلِ؛ قَطْعًا لَوْهَمِ الْجَاهِلِ أَنَّهُ فَعَلَهُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ.

قَوْلُهُ: (وَبُصِّلِي رَكْعَتَيْنِ)، لِمَا رَوَى جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِذِي الْحُلَيْفَةِ

= عند الإحرام وما يلبس إذا أراد أن يحرم ويرش ويدهن [رقم/ ١٤٦٥]، وكذا مسلم في كتاب الحج/ باب الطيب للمحرم عند الإحرام [رقم/ ١١٨٩]، وكذا أبو داود في كتاب المصايف/ باب الطيب عند الإحرام [رقم/ ١٧٤٥]، عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به.

(١) أخرجه البيهقي في كتاب اللباس، باب المرق [رقم/ ٥٥٧٤]، ومسلم في كتاب الحج/ باب الطيب للمحرم عند الإحرام [رقم/ ١١٩٠]، وأبو داود في كتاب المصايف/ باب الطيب عند الإحرام [رقم/ ١٧٤٦]، من حديث عائشة به.

(٢) المخلوق. ينتج أنعاء المعصية، نوع من الطيب كذا جاء في حاشيته ٤٥٠، وذكره وقيل المخلوق هو ترغقوان ينظر «الطه المتفقد» في تفسير عريب الفاظ المهدب» لا يلبس بهال الركي [٢٢٠/١]

رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ إِحْرَامِهِ^(١).

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ^(٢) يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِوَادِي الْعَقِيقِ يَقُولُ «أَتَانِي النَّبَلَةُ ابْنُ مِنْ رُفِي، فَقَالَ: صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ، وَقُلْ: عُمْرَةٌ وَحَقَّةٌ»^(٣).

اعْلَمْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمْرَاتٍ وَحَقَّةً وَاحِدَةً [١٨٤: ٢]، وَهِيَ حَقَّةُ الْوُدَاعِ فِي السَّنَةِ الَّتِي قُبِعَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ السَّنَةُ الْعَاشِرَةُ مِنَ الْهِجْرَةِ، اعْتَمَرَ عُمْرَتَهُ مِنَ الْحُلَيْبِيَّةِ، وَمِنَ الْعَامِ الْحَقِيلِ، وَمِنَ الْجَمْرَانَةِ^(٤)، حَيْثُ قَسَمَ عِمَاتِمَ حُسَيْنٍ^(٥) وَعُمْرَةً مَعَ حَقَّتِهِ

(١) قَالَ الْعَبْسِيُّ «نَسَبَةُ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَى جَابِرٍ لَمْ تَصَحَّ، وَالَّذِي فِي حَدِيثِ جَابِرٍ مَعْرِ تَقْيِيبُ عَدُوٍّ، عَلَى مَا رَوَاهُ جَابِرٌ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ (وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَبُخَارِيٍّ) أَنَّهُ صَلَّى فِي مَسْجِدِ بَنِي الْحُبَيْةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَدُوًّا مَعَهُ رَوَى أَبُو دَاوُدَ (فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ) بَابُ فِي وَقْفِ الْإِحْرَامِ [رَقْم. ١٧٧٠]»، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ «أَخْرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاجًّا طَلْعًا صَلَّى فِي يَدَيْهِ الثُّمْبَتَةَ رَكَعَتَيْنِ أَوْجَهَتْ فِي مَغْلِبِهِ» الْحَدِيثُ يُنْظَرُ «الْبَيِّنَةُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ لِلْعَبْسِيِّ [١٥٠: ٢]

(٢) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ «ابْنُ عُمَرَ»، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «وَدَعِ، وَدَعِ، وَدَعِ، وَدَعِ»، وَهُوَ الْمَوَاقِفُ لِمَا وَقَعَ فِي: «الصَّحِيحِ الْبُخَارِيِّ»

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْإِعْتِمَادِ بِالنُّسَخِ وَالسَّهْلِ بِمَا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَصَحَّفَ عَنْ أَهْلِ الْأَهْلِ، وَمَا اسْتَمَعَ عَلَيْهِ بِحَرَمَانَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ [رَقْم. ٢٤١١] - وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ بَابُ فِي الْإِقْرَانِ [رَقْم. ١٨٠٠]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ بَابُ مَنَعَ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْحَجِّ [رَقْم. ٢٤٧٦]، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ «وَلَفَّطُ الْجَمِيعِ (سُورَى الْبُخَارِيِّ) فِي آخِرِهِ «وَقُلْ عُمْرَةٌ فِي حَقَّتِهِ»

(٤) الْجَمْرَانَةُ بِكُفْرِ الْحَيْمِ وَتُكُونُ الْعَمْرَةَ وَصَحَّفَ الْإِرَادَ، وَبَعْدَ تَكْثِيرِ الْعَمْرَةِ وَتَشْدِيدِ الزَّائِدِ، أَيْ مَعَ كُثْرِ الْعَمْرَةِ، وَأَمَّا الْجَيْمُ فَمَكْسُورٌ بِلا حَلَاوٍ، وَهِيَ مَاءٌ بَيْنَ الطَّائِفِ وَمَكَّةَ، وَهِيَ إِلَى مَكَّةَ أَمْرٌ، تَرْتَلُّهَا النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا قَسَمَ عِمَاتِمَ هَوَارِثَ مَرْجَحَةٍ مِنْ عَرَاءِ حَبِيبٍ، وَأَحْرَمَ مِنْهَا يُنْظَرُ «مَعْجَمُ الْهَدَايَةِ» لِأَبِي هُرَيْرَةَ الْحَمَوِيِّ [١٤٢: ٢] وَهِيَ مَجْرُوسَةٌ لِنُزَيْدٍ [١١١: ١٠] مَادَّةُ جَمْرٍ

(٥) فِي «وَدَعِ»، «جَابِرٌ».

قَالَ: وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، فَبِرْزُهُ لِي، وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي، لِأَنَّ أَدَاءَهَا فِي أَرَمَةٍ مُتَفَرِّقَةٍ وَأَمَاكِينٍ مُتَبَايِنَةٍ فَلَا يَغْرَى عَنِ الْمَشَقَّةِ عَادَةً، فَيَسْأَلُ التَّيْسِيرَ. وَفِي الصَّلَاةِ لَمْ يُذَكَّرْ مِثْلُ هَذَا الدَّعَاءِ؛ لِأَنَّ مُدَّتَهَا يَسِيرَةٌ وَأَدَاءُهَا عَادَةٌ مُتَيَسِّرَةٌ.

قَالَ: قَالَ: ثُمَّ يُلْتَمَى عَقِيبُ صَلَاتِهِ، لِمَا رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَكِنِّي فِي دُبُرِ

عَبْدِ اللَّهِ

كَذَا ذَكَرَ صَاحِبُ «الصَّحِيحِ»^(١).

قَوْلُهُ: (وَقَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، فَبِرْزُهُ لِي، وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي)، أَي: قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُنُودِيُّ.

وَقَالَ الَّذِي يُرِيدُ الْحَجَّ هَذَا الدَّعَاءَ بَعْدَمَا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ. وَهَذَا الدَّعَاءُ مُشْتَحَبٌ مُتَخَصِّنٌ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالَ [الإمام] ^(٢) الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْكَزْجِيُّ: «وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَقُولَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَدَيَّ الْأَحْرَامَ بِالْحَجِّ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ، فَبِرْزُهُ لِي، وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي»، وَكَذَلِكَ إِنْ أَرَادَ الْعُمْرَةَ ذَكَرَهَا، وَإِنْ أَرَادَ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا كَذَلِكَ أَيْضًا»^(٣)، وَهَذَا لِأَنَّ الْحَجَّ مِمَّا يَنْتَدُ وَيَقَعُ فِيهِ الْعَوَارِضُ وَالْمَوَائِجُ، وَهُوَ عِبَادَةٌ عَظِيمَةٌ تَخْصُلُ بِأَعْمَالٍ شَاقَّةٍ، فَاسْتَحْتُ [له] ^(٤) طَلَبُ التَّيْسِيرِ وَالتَّسْهِيلِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يُشْرَعْ مِثْلُ هَذَا الدَّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ، لِأَنَّ أَدَاءَهَا فِي وَقْتٍ يَسِيرٍ.

قَوْلُهُ: (قَالَ: ثُمَّ يُلْتَمَى عَقِيبُ^(٥) صَلَاتِهِ)، أَي: قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ

(١) أخرجه البحاري في كتاب العماري باب عمرة النبي [١٦٨٧]، عن أبي إسحاق غنم الشَّيْخِ أَزْمَعٍ غَنَمٍ فِي دِي الْفَعْدَةِ، إِلَّا أَنِّي أَعْمَرُ مَعَ حُجَّتِهِ، فَخَرَجْتُ مِنْ لَحْدَنِيَّةَ، وَمِنَ الْعَامِ الْمُفْلِ.

وَمِنَ الْجَعْفَرِيَّةِ، حَيْثُ قَسَمَ هَاتِمُ خُصِي، وَخَرَجْتُ مَعَ حُجَّتِهِ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ رِيَادَةُ مِنْ ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤

عن عبد الله

الْقُدُورِيُّ: «ثُمَّ يَلْتَمِي عَقِيبَ صَلَاتِهِ»^(١)، وَيَخُورُ أَنْ يَلْتَمِي يَحُلُّهُمَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحَتُهُ

ثُمَّ الْكَلَامُ فِي التَّلْبِيَةِ يَقَعُ فِي مَوَاضِعَ

مِهَا: أَنَّ التَّلْبِيَةَ عَقِيبَ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ عِلْمًا^(٢).

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: الْأَفْضَلُ أَنْ يَلْتَمِي إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ يَدُهُ^(٣) كَذَلِكَ فِي الشَّرْحِ الْأَطْلَعِ

لَهُ: مَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ [٢٩٨/٧] بِإِسْنَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَذَلِكَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ دِي

الْحُلَيْفَةِ ثُمَّ يَخْرُجُ فَيَرْكَبُ، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحَتُهُ أَحْرَمَ»

وَرَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ دِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحَتُهُ أَحْرَمَ^(٤).

وَلَنَا: مَا رَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: عَنْ مُوسَى بْنِ عُثْقَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ: «يَبْدَأُكُمْ هَذِهِ الْأَتِي تَكْدِسُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّا أَهْلُ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ، يَقِي. مَسْجِدِ دِي الْحُلَيْفَةِ»^(٥). عَلِيمٌ

* لِلْمَرْغِيَانِي [١٣٥/١].

(١) ينظر «مختصر القدوري» [ص/٦٦]

(٢) ينظر «الأصل» [٢٩٨/٧]، «مختصر الصحاوي» [ص/٦٣] «الك في الفتوى» [٢٠٧/١].

«التجريد» [١٧٦٤/٤]، «المبوط» [٨٤/١]، «مجموع الفتاوى» [٤٠١/١]، «المحيط البرهاني»

[٣٩٩/٣]، «مجموع المنوك» [ص/١٦٠]، «شرح مجمع البحرين» [١٣٩٢/٢]، «الساوي

للسراجانية» [٣٣٦/٢]، «الجوهرة النيرة» [١٩٧/١]

(٣) ينظر «نهاية المطالب في دراية شريعة» لأبي سعاد بن موسى [٢١٥/٤]، «محرر المنع»

للمرواني [٤٣٢/٣]

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم ٧٣٤]، عن سالم عن عبد الله بن عمر

(٥) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم ٧٣١] عن هشام بن غزوة، عن أبيه

(٦) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم ٧٣٢]، ومن طريقه مسلم في كتاب الصلوات باب في وقت =

.....

● نهاية الباب ●

بهذا أن النبي ﷺ أهل حين صلّى، لا من حين استوث به راحلته.

اعلم: أن الأحاديث اختلفت في تلبية رسول الله ﷺ.

قال بعضهم: أهل حين صلّى.

وقال بعضهم: أهل حين استوث به راحلته.

وقال بعضهم: أهل حين ارتفع على البداء.

وبين وجه الاختلاف في شرح الآثار: مُسْتَدًّا إلى سعيد بن جبير قال: قيل لابن عباس: كيف اختلف الناس في إهلال رسول الله ﷺ؟ فقال ابن عباس: سأخبركم عن ذلك، إن رسول الله ﷺ أهل في مُصَلَّاهُ، فَشَهِدَهُ قَوْمٌ فَأَخْبَرُوا بِذَلِكَ [٢٢٧/١]، فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِرَاحِلَتِهِ أَهْلٌ، فَشَهِدَهُ قَوْمٌ فَقَالُوا: أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّاعَةَ، فَلَمَّا عَلَا الْبِدَاءَ أَهْلٌ، فَشَهِدَهُ قَوْمٌ لَمْ يَشْهَدُوهُ فِي الْمَرَّتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، فَقَالُوا [٢٢٨/٧]. أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّاعَةَ، وَإِنَّمَا كَانَ إِهْلَالُ النَّبِيِّ ﷺ فِي مُصَلَّاهُ^(١).

ولأنه ذكر أمر بتقديم الصلاة عليه؛ فكان الأفضل فيه أن يكون عقيب الصلاة، كتكبير الشريق.

ومنها: أن التلبية واجبة عندما جلافاً للشافعي^(٢). كذا ذكره القدوري

= الإحرام [رقم ١٧٢١]، وكذا السائي في كتاب مسك المجمع العمل في الإهلال [رقم/ ٢٧٥٧]، عن موسى بن عتبة، عن سالم بن عبد الله، أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول:

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار [١٢٣/٢]، عن سعيد بن جبير قال: قيل لابن عباس عليه السلام:

قال العبيد: «إسناد حديث ابن عباس صحيح ورجاله ثقات» ينظر «محب الأفكار شرح لمعاني والآثار للعبيد» [٧٦/٩]

(٢) ينظر «المجموع شرح المهذب» لنووي [٢٢٤/٧]، و«نجم الوهاج في شرح المنهاج» =

صَلَاتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَغْذُ مَا امْتَنَعَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ جَارَ وَلَكِنْ الْأَوَّلُ أَصْلُ ، لَمَّا رَوَيْنَا .

فَإِنْ كَانَ مُفْرِدًا بِالنَّحْبِ بَنُوِي بِتَلْسِيَةِ الْحَبِجِ ، لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ وَالْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ .
وَالْتَّلْسِيَةُ أَنْ يَقُولَ . لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ ، لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ ، إِنَّ
الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ .

﴿ عَمَلُ الْبَيْتِ ﴾

فِي «شَرْحِهِ» (١) .

لَا : مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «أَتَأْتِي آتٍ مِنْ رَبِّي ، فَقَالَ : ضَلُّ فِي هَذَا
الْوَادِي الْمُبَارَكِ ، وَقُلْ . لَيْتَكَ حَبَّةٌ وَخَمْرَةٌ» (٢) وَمَطْلَقُ الْأَمْرِ يُنَوِّحُ ، عَلَى مَا
عُرِفَ فِي الْأَصُولِ ، وَلِأَنَّ النَّحْبَ عِبَادَةٌ لَهَا تَحْصِيلٌ وَتَحْرِيمٌ ، فَوَحَتْ الدُّكْرُ فِي امْتِنَاعِهَا
كَالصَّلَاةِ .

وَمَعَهَا : أَنَّ الشُّرُوعَ فِي الْإِحْرَامِ لَا يَخْصُلُ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ حَتَّى يَصُمَّ إِلَيْهَا التَّلْسِيَةُ ،
أَوْ سَوْقُ الْهَدْيِ .

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ : يَصِيرُ مُحْرَمًا بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ (٣) ، وَسَيَجِيءُ بَيَانُ ذَلِكَ .

قَوْلُهُ : (لَمَّا رَوَيْنَا) ، إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ : (لَمْ يَكُنْ فِي دُبُرِ صَلَاتِهِ)

قَوْلُهُ : (وَالْتَّلْسِيَةُ أَنْ يَقُولَ . لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ ، لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ ، إِنَّ
الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ) ، كَذَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»

١ - للذَّهَبِيِّ [٤٤٩/٣]

(١) يَنْظُرُ «شَرْحُ مَحْنَصِ الذَّكْرِيِّ» صَدُورِي [١٧٣]

(٢) مَعْنَى تَحْرِيمِهِ

(٣) يَنْظُرُ «الْمَهْدَبُ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ» شَايِغِي [٣٧٥] ، وَكَهْنَةُ إِلَيْهِ شَرْحُ الشَّيْخِ «لَا

لَرَفْعِهِ [١٣٦٧]

وَقَوْلُهُ: إِنَّ الْحَمْدَ يَكْثُرُ الْأَلْبَ لَا يَفْتَحُهَا، لِيَكُونَ ابْتِدَاءً لَا بِنَاءً، إِذِ
الْفَتْحَةُ صِفَةُ الْأَوَّلَى، وَهُوَ إِجَابَةٌ لِدُعَاءِ الْحَلِيلِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَى مَا هُوَ
الْمَعْرُوفُ فِي الْقِصَّةِ.

— عبد الله —

يُاسْتَدْرِكُ إِلَى عَائِشَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١).

وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْحَطَّابِيُّ فِي «شَرْحِ الصَّحِيحِ»: «الْإِجَابَةُ فِي (إِنَّ)»^(٢)
الْكُثْرُ، لِأَنَّهُ أَعْمُ وَأَوْسَعُ. ثُمَّ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ: مَنْ قَالَ: (إِنَّ) فَقَدْ عَمَّ، وَمَنْ
قَالَ: (أَنَّ) بِالْمَنْعِ فَقَدْ حَصَّرَ»^(٣).

وَمَعْنَى لَيْتَكَ أَي: أَنْ تُقِيمَ عَلَى طَاعَتِكَ، وَهُوَ مَتَصَوِّبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ مِنْ
[١٨٦، ٢] قَوْلِهِمْ: لَيْتَ بِالنَّكَارِ وَالَّتِ [بِ] (١)، إِذَا أَقَامَ بِهِ وَلَرِمَهُ، وَإِنَّمَا كَانَ حَقُّهُ
أَنْ يُقَالَ: لَيْتَكَ، كَقَوْلِهِمْ: حَمْدًا لِلَّهِ، وَنَسِيَ لِلتَّأْكِيدِ، أَي: إِلَهًا بِكَ بَعْدَ الْبَابِ.

وَأَرَادَ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ» بِقَوْلِهِ: (إِذِ الْفَتْحَةُ صِفَةُ الْأَوَّلَى): الصِّفَةُ الْحَقِيقَةُ،
وَهِيَ الْمَعْنَى الْقَائِمَةُ بِالذَّاتِ، لَا الصِّفَةُ السَّخْوِيَّةُ، وَتَقْدِيرُهُ: أَلَيْسَ أَنَّ الْحَمْدَ لَكَ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ إِجَابَةٌ لِدُعَاءِ الْحَلِيلِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ -)، أَي:
دِكْرُ التَّسْبِيحِ إِجَابَةٌ لِدُعَاءِ إِبْرَاهِيمَ الْحَلِيلِ ﷺ، رُوِيَ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ ﷺ: «لَمَّا أَمَرَهُ
اللَّهُ تَعَالَى بِبَيْتِ النَّبِيِّ بَنَاهُ مِنْ حَفْصَةِ أَخْبَلٍ طُورٍ سَيْنَاءَ»^(٥)، وَطُورٍ رِبْعًا^(٦)

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجمع باب النية [ص ١٤٧٥]، عن عائشة قالت: «إِنِّي لَأَعْلَمُ كَيْفَ

كَانَ نَبِيُّ ﷺ يُبَيِّنُ لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَكَ، لَيْتَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ»

(٢) يعني في قوله: «إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ»

(٣) ينظر «أعلام الحديث» في شرح صحيح البخاري «لحطابي» [٢/ ٨٤٥]

(٤) ما بين المحفوظين: زيادة من «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»

(٥) هو الحبل الذي كلم الله تعالى عليه موسى بن عمران ﷺ، ويُؤدِّي عنه، وهو كثير التجر

ينظر «معجم بندان» بياقوت بحموي [٣/ ٣٠٠]

(٦) هو جبل عظيم مشرف على المسجد الأقصى شرف من بيت المقدس يقرب رأس عيسى، ومنه صعد =

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقُولُ بِاتِّعَاقِ
الرُّوَاةِ فَلَا يَنْقُصُ عَنْهُ .

وَلَوْ زَادَ فِيهَا جَارًا ؛ خِلَافًا لِلشَّامِيِّ رحمته الله فِي رَوَاةِ الرَّبِيعِ رحمته الله عَنْهُ ، هُوَ
اعْتَبَرَهُ بِالْأَذَانِ ، وَاسْتَشْهَدَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ ذَكَرَ مَنْطُومًا

﴿ فَمَنْ لَبَسَ مِنْ بَدَنِهِ ثِيَابًا مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ ﴾

وَلُتَّانَ^(١) ، وَالْجُودِي^(٢) ، وَأَسْنَهُ مِنْ جِرَاءِ ، فَوَضَعَ فِي الْمَقَامِ وَبَادَى عَبْدُ اللَّهِ ،
حُجُّوا بِبَيْتِ اللَّهِ وَأَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ . فَأَتْلَعَ اللَّهُ صَوْتَهُ أَهْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، حَتَّى
اسْمَعَ الطُّفَّ^(٣) فِي الْأَصْلَابِ ، فَأَجَابَ إِبْرَاهِيمَ كُلُّ مَنْ كُنِيَ لَهُ الْحُجُّ^(٤) .
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَكُنْكَ مَرَّةً ؛ فَحُجَّ مَرَّةً .

وَمِنْهُمْ مَنْ زَادَ بِالتَّلْبِيَةِ ؛ فزَادَ فِي الْحُجِّ عَلَى حَسَبِ الرِّوَاةِ فِي التَّلْبِيَةِ ؛ هَذَلِكَ
قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَذِّنْ لِلنَّاسِ بِالْحُجِّ بِأَنَّهُمْ يَحَاجُّونَكَ بِحَالًا وَعَلَى حَكْمٍ صَدْرِهِ ﴾ [الص ١٢٧]
كَذَا ذَكَرَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ .

قَوْلُهُ : (وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ) ، أَيِ : لَا يَنْقُصُ مِنَ
التَّلْبِيَةِ الْمَذْكُورَةِ الْمَشْهُورَةِ ؛ لِاتِّعَاقِ الرُّوَاةِ عَلَيْهَا .

قَوْلُهُ : (وَلَوْ زَادَ فِيهَا جَارًا) ، أَيِ : لَوْ زَادَ فِي التَّلْبِيَةِ ، وَذَكَرَ الْقُدُورِيُّ فِي
« شَرْحِهِ »^(٥) : إِنْ زَادَ عَلَيْهَا هُوَ مُسْتَحَبٌّ ، وَاحْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّامِيِّ :

« عَمِيْسُ بْنُ لَسْمَاءَ حِينَ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ » يَنْظُرُ « مَعْمَمُ الْبِلْدَانِ » لِأَقْبُوْتِ الْحَمَوِيِّ [١٧٩/١]

(١) هُوَ حَيْلٌ بِالشَّامِ قَرِيبٌ مِنْ بَدْرٍ ، وَهُوَ سَامِيٌّ لَارْتِفَاعِ مُنْتَهَى الطُّوْلِ بِتَصِلُ مِنَ السَّحْرِ إِلَى الْبَحْرِ
يَنْظُرُ « مَعْمَمُ الْبِلْدَانِ » لِأَقْبُوْتِ الْحَمَوِيِّ [١٧٩/٥]

(٢) هُوَ جَبَلٌ مُطَوَّلٌ عَلَى جَرِيرَةٍ بَيْنَ عُمَرَ فِي الْجَنَابِ شَرْقِيٍّ مِنْ دَحَّةٍ ، مِنْ أَعْمَالِ الْمُؤَصِّلِ يَنْظُرُ « مَعْمَمُ
الْبِلْدَانِ » لِأَقْبُوْتِ الْحَمَوِيِّ [١٧٩/٢]

(٣) الطُّفَّ جَمْعُ طُفْعَةٍ ، وَهِيَ مَاءُ الرَّحَالِ يَنْظُرُ « الْمَغْرِبُ فِي رَتَبِ الْمَغْرِبِ » نَسَطُورِي [ص ١٦٨]

(٤) يَنْظُرُ : « الْكَشَافُ » لِمُصْطَفَى [١٨٧/١]

(٥) يَنْظُرُ ، « شَرْحُ مَخْتَصَرِ الْكَرْعِيِّ » الْقُدُورِيُّ [ق ١٧٣]

وَلَمَّا أَنْ أَجَلَاءُ الصَّخَاةِ كَانُوا مُسْعُوذٍ، وَابْنُ عُمَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما زَادُوا عَلَى الْمَأْثُورِ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ النَّاءُ وَإِظْهَارُ الْعُودِيَّةِ فَلَا يُمْنَعُ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ.

❖ منه بعد ❖

قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ مُنَاحٌ، وَهُوَ رِوَايَةُ الْمُزَنِيِّ عَنْهُ ^(١).

وَقَالَ [١٨٦ ط ٢] بَعْضُهُمْ: يُكْرَهُ، وَهُوَ رِوَايَةُ الرَّبِيعِ عَنِ الشَّامِيِّ ^(٢).

لَهُ: الْإِعْتِبَارُ بِالْأَذَانِ وَالشَّهَادَةِ.

وَلَمَّا أَنْ أَجَلَاءُ الصَّخَاةِ رضي الله عنهم قَدْ صَحَّحَتْ عَنْهُمْ الزِّيَادَةُ، وَقَدْ صَحَّحَ فِي الشَّرْحِ الْأَثَارُ: مُسْتَدًّا إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: كَانَ مِنْ تَلْسِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَيْتَكَ إِيَّاهُ الْخَيْرُ لَيْتَكَ» ^(٣) ^(٤).

وَفِيهِ أَيْضًا: مُسْتَدًّا إِلَى نَافِعٍ قَالَ: «كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَرِيدُ فِي التَّلْسِيَةِ: لَيْتَكَ لَيْتَكَ وَتَسْعُدَيْكَ، وَالْخَيْرُ بَيْنَيْكَ، وَالرَّغْبَةُ إِلَيْكَ» ^(٥).

(١) ينظر «محضر العربي مطبوع مطبعا بالأم للشامي» [١٦٢/٨]

(٢) ليس في رواية الربيع كراهه، وإنما فيها أن الاختصار على التلية هو الأفضل والأكمل، ولعل الشامي في رواية الربيع «الاحتمار عدي أن يقر ما روي عن النبي ﷺ من التلية ولا يعمل بها شيئا» لا ما ذكر عن النبي ﷺ، ينظر «الأم للشامي» [٣٩١/٣]

(٣) يجوز أن يقول «لَيْتَكَ إِلَهَ الْعَرَبِ» بضم الهمزة ورفع «الحق»، على أنه صفة مُشَادِي مُفْرَد، ويجوز أن يقال بضم الهمزة وحرز «العرب» على أنه مُشَادِي مُصَاف، وموصوف المضاف إليه محذوف، أي «إله الأمر المحز»، أو «إله تصنع العرب» كدعاء في حديث «م»، و«و»، و«ل»، و«ت».

(٤) أخرجه الشامي في كتاب مسالك الحج كيف التبية [رقم ٢٧٥٢]، وابن ماجه في كتاب المسالك باب التبية [رقم ٢٩٢٠]، وأحمد في «المسند» [٣٤١ ٢]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٢٥ ٢]، والحاكم في «المستدرک» [٦١٨ ١]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٨٨١٥]، من حديث أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

قال الحاكم «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وقال العيني «هذا حديث صحيح» ينظر «مجموع الأفكار شرح المعاني والآثار» للعيني [٢٤٣ ٥]

(٥) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم ٧٣٠]، ومن طريقه مسلم في كتاب الحج باب التلية وصفها =

عنه عليه السلام

وذكر المحاكم الجليل الشهيد في كتابه الموسوم بالكافي^١ يلعبا عن
عبد الله بن مسعود: «أَنَّ حَرْحَ مِنْ مَسْجِدِ الْحَيْمِ بَلَّيَ، وَيَقُولُ أَجْهَلُ النَّاسِ أَمْ
[٢٢٧/١] طَالَ عَلَيْهِمُ الْعَهْدُ، لَيْتَ غَدَا الثَّرَابُ لَيْتَ»^٢

وفيه أيضا: ويلعبا عن عُمَرَ «أَنَّ كَانَ يَرِيدُ فِي الشَّيْءِ لَيْتَ وَالْخَيْرُ فِي
يَدَيْكَ، وَالرَّغْبَةُ إِلَيْكَ، لَيْتَكَ إِلَهَ الْحَقِّ لَيْتَ»^(١). وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ الشَّيْءَ، فَيَسْتَحْتَ
الرِّيَادَةَ فِيهِ، بِخِلَافِ الْأَدَانِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْإِعْلَامِ، بَقْعُ الْحَقِّ فِي الْإِعْلَامِ
بِالرِّيَادَةِ، فَلَا يُزَادُ.

أو نقول: إِنَّهُ ذِكْرٌ يُقْصَدُ بِهِ تَحْمِيدُ اللَّهِ تَعَالَى، وَالشَّيْءُ عَلَيْهِ، فَيَسْتَحْتَ الرِّيَادَةَ
فِيهِ بَعْدَ الْإِكْمَالِ، كَمَا فِي الشَّهَادَةِ.

فَإِنْ قُلْتَ: رُوِيَ أَنَّ سَعْدًا^(٢): «أَكْثَرَ عَلَى مَنْ يَقُولُ فِي تَلْيِيسٍ: لَيْتَ دَا الْمَعَارِجِ
لَيْتَ»^(١).

ووقتها [رقم / ١١٨٤]، والطحاوي في شرح معاني الآثار [١٢٥ ٦]، عن جامع عن زرعة عن عُمَرَ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة [رقم / ١٥٠٧٢]، والطحاوي في شرح معاني الآثار [٢٢٧ ٦]، والبيهقي
في السنن الكبرى [رقم / ٩٢٨١]، عن عبد الله بن مسعود عليه السلام به مختصراً

(٢) ينظر: الكافي للمحكم الشهيد [ق ١٧٣]

(٣) هو سعد بن أبي وقاص كذا جاء في حاشية هام ولفظ «وب»

(٤) أخرجه أحمد في المسند [١٧١ ١]، وابن أبي شيبة [رقم / ١٣٤٦٧]، وأبو يعنى في مسنده
[رقم / ٧٢٤]، والطحاوي في شرح معاني الآثار [١٢٥ ٦]، عن عبد الله بن أبي سفيان «أَنَّ
سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ لَيْتَ دَا مَعَارِجِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ نُو مَعَارِجِ، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ يَقُولُ
ذَلِكَ شَيْئًا بَرِيئًا»^١، لفظ أبي يعنى

قال الهيثمي «رواه أحمد وأبو يعنى والبرقي، ورحمته رحمة الصحيح، لأن عبد الله لم يسمع من
سعد بن أبي وقاص»

قَالَ: قَالَ: وَإِذَا لَبَّيْ فَقَدْ أَحْرَمَ. يَعْنِي: إِذَا نَوَى، لِأَنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَتَأَدَّى إِلَّا بِالنِّيَّةِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهَا لِتَقْدُمِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا فِي قَوْلِهِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ.

❖ نهاية الهداية ❖

قُلْتُ: يُحْتَمَلُ انْكَارُهُ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ أَحَلَّ بِالنِّيَّةِ الْمَشْهُورَةَ [١/١٨٧/٢]، وَنَحَرُ نَقُولُ بِدَلَّتْ، وَلَا حُجَّةَ مَعَ الْإِحْتِمَالِ
قَوْلُهُ: (قَالَ: وَإِذَا لَبَّيْ فَقَدْ أَحْرَمَ).

يَعْنِي: إِذَا نَوَى، لِأَنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَتَأَدَّى إِلَّا بِالنِّيَّةِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهَا، لِتَقْدُمِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا فِي قَوْلِهِ: (اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ).

وَالْعَجَبُ مِنْ صَاحِبِ «الْهُدَايَةِ» مَعَ جَلَالَةِ قَدْرِهِ، تَكَلَّمَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَا تَفَكَّرْ، حَيْثُ مَثَّرَ قَوْلَ الْقُدُورِيِّ بِقَوْلِهِ: (يَعْنِي: إِذَا نَوَى). وَقَالَ: (إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهَا، لِتَقْدُمِ الْإِشَارَةُ)، أَيْ: لَمْ يَذْكُرِ الْقُدُورِيُّ النِّيَّةَ، لِتَسْبِقِ الْإِشَارَةَ.

بَيَّانُهُ أَنَّ الْقُدُورِيَّ ذَكَرَ أَوَّلًا: (ثُمَّ يَلْبِي عَقِيبَ صَلَاتِهِ) ^(١)، ثُمَّ قَالَ: (فَإِنْ كَانَ مُقَرِّدًا بِالْحَجِّ يَنْوِي بِتَلْبِيَةِ الْحَجِّ) ^(٢)، وَصَرَّحَ النِّيَّةَ، فَبَعْدَ ذَلِكَ قَالَ: (فَإِذَا لَبَّيْ فَقَدْ أَحْرَمَ) ^(٣).

وَمَعَ التَّصْرِيحِ بِالنِّيَّةِ كَيْفَ يَحُورُ أَنْ يُقَالَ: لَمْ يَذْكُرِ النِّيَّةَ؟ وَكَيْفَ يَحُورُ أَنْ يُقَالَ: أَشَارَ إِلَيْهَا؟ وَكَيْفَ يَحْتَجُّ مَنْ لَهُ تَغْيِيرٌ إِلَى تَفْسِيرِ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (يَعْنِي: إِذَا نَوَى)؟ وَلَقَدْ صَدَّقُوا فِي قَوْلِهِمْ: «لِكُلِّ حَوَادِثَ كَثْرَةٌ»، فَسُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ الْعَلِيمِ الَّذِي لَا يَضِلُّ وَلَا يَنْسِنُ ^(٤).

(١) ينظر: «محضر القدوري» [١/١٦٦]

(٢) ينظر: المصدر السابق

(٣) ينظر: المصدر السابق

(٤) استنكر العسي كلامه، وقال: حجة ما في هذا الباب زيادة يصحح وسبه إلى لزوم إليه من كل بد

ينظر: «الباب في شرح الهداية» [١/١٧٦]

وَلَا يَصِيرُ شَارِعًا فِي الْإِحْرَامِ مُجَرَّدُ النِّيَّةِ مَا لَمْ يَأْتِ بِالتَّكْلِيَةِ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رحمته الله؛ لِأَنَّهُ عَقَدَ عَلَى الْأَدَاءِ فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرُكُمَا فِي تَحْرِيمَةِ الصَّلَاةِ.

﴿عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ﴾

قَوْلُهُ: (وَلَا يَصِيرُ شَارِعًا فِي الْإِحْرَامِ مُجَرَّدُ النِّيَّةِ)

[أَعْلَمَ: أَنَّهُ لَا يَصِيرُ مُحَرَّمًا بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ]؛ إِلَّا بِصَمِّ التَّكْلِيَةِ، أَوْ بِنُوقِ الْهَدْيِ.

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ يَصِيرُ مُحَرَّمًا بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَصِيرُ مُحَرَّمًا بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ ^(١). كَمَا فِي «الْإِضْلَاحِ» وَغَيْرِهِ ^(٢).

لَهُ: أَنَّ الْإِحْرَامَ شُرُوعٌ فِي الْأَدَاءِ؛ فَتَقْدِيمُ النِّيَّةِ كَافٍ، كَمَا فِي الصَّوْمِ.

وَلَمَّا: أَنَّ الْإِحْرَامَ عَقْدٌ عَلَى الْأَدَاءِ؛ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ ذِكْرٍ، كَتَحْرِيمَةِ الصَّلَاةِ؛ وَلِأَنَّ الْحَجَّ عِبَادَةٌ لَهَا تَحْصِيلٌ وَتَحْرِيمٌ؛ فَيُشْتَرَطُ [١٨٧ م] الذِّكْرُ فِي ابْتِدَائِهَا، كَمَا فِي الصَّلَاةِ.

وَلَا يُقَالُ: الْحَجَّ عِبَادَةٌ لَا يُشْتَرَطُ الذِّكْرُ فِي انْتِهَائِهَا، فَلَا يُشْتَرَطُ فِي ابْتِدَائِهَا كَالصَّوْمِ.

لِأَنَّا نَقُولُ: الْقِيَاسُ هَائِدٌ؛ لِوُجُودِ الْمَارِقِ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ يَفْعُلُ وَاحِدٌ، مَنْهُ يُشْتَرَطُ فِي ابْتِدَائِهِ [الذِّكْرُ] ^(٣) كَمَا فِي لِإِعْتِكَافٍ، بِخِلَافِ الْحَجِّ؛ فَإِنَّهُ يَسْتَعِزُّ عَلَى

(١) مَا بَيْنَ الْمُحَقِّقَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ «ر»، «و»، «و»، «و»، «و».

(٢) يَطْرُقُ «الْحَاوِي» لِكَبِيرٍ «سَمَارْدِي» (٤٨١)، وَ«الْمَجْمَعُ الْوَسَّاسُ» فِي شَرْحِ الْمَهَاجِ «نَدِيمِي» [٤٤٤ ٣].

(٣) يَطْرُقُ «الْمَبْسُوطُ» [١٨٧ ٤]، «نَهْجَةُ السَّامِعِ» [٤١٢ ١]، «هَدَايُ فَاصِي حَادٍ» [٢٨٥ ١]، «الْمَحِيطُ

«بِرَهَانِي» [٣٩٨، ٣٩٦/٣]، «الْأَخْبَارُ» [١٨٦ ١]، «شَرْحُ مَجْمَعِ الْبَحْرِ» [١٣٨٤ ٢]، «تَرْبِيعُ

«لِحَفَائِشِ» [١٠ ٢]، «هَدَايُ النَّادِرِ حَالِي» [٣٣٢ ٢]، «بَابُ الْمَسَلَّةِ» [ص ٤]، وَ«الْمَدْرُ

«الْمَخْتَارُ» [١٤٧/٢].

(٤) مَا بَيْنَ الْمُحَقِّقَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ «ر»، «و»، «و»، «و»، «و».

وَيَصِيرُ شَارِعًا بِذِكْرِ تَقْصِيدِهِ التَّعْظِيمَ [٥/٧٠] سِوَى التَّلْبِيَةِ ؛ فَارِيبَةٌ كَانَتْ
أَوْ عَرِيبَةٌ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ أَصْحَابِنَا رحمهم الله

❖ مَعْنَى الْبَعْدِ ❖

أَعْمَالٍ مُحْتَلِفَةٍ ، فَيُشْتَرَطُ فِي ابْتِدَائِهِ الذِّكْرُ ، كَمَا فِي الصَّلَاةِ .

وَأَمَّا سَوْقُ الْهَذِي فَقَالَ الشَّافِعِيُّ إِذَا جَلَّلَ التَّدَنَةَ ، أَوْ أَشْعَرَهَا ، أَوْ قَلَّدَ الْعَتَمَ ،
وَتَوَجَّهَ مَعَهَا ؛ لَمْ يَصِرْ مُحْرِمًا ، فَكَذَا إِذَا قَلَّدَ التَّدَنَةَ أَوْ سَاقَهَا ^(١)

وَلَنَا : أَنْ تَقْلِيدَ التَّدَنَةِ مِنْ حَصَائِصِ الْإِحْرَامِ ، وَكَذَا سَوْقُهَا ، فَصَارَ كَالْتَّلْبِيَةِ ،
بِخِلَافِ تَقْلِيدِ الْعَتَمِ ، وَتَخْلِيلِ التَّدَنَةِ أَوْ إِشْعَارِهَا ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ خَصَائِصِ
الْإِحْرَامِ .

قَوْلُهُ : (وَيَصِيرُ شَارِعًا بِذِكْرِ تَقْصِيدِهِ التَّعْظِيمَ ، سِوَى التَّلْبِيَةِ ؛ فَارِيبَةٌ كَانَتْ
أَوْ عَرِيبَةٌ . هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ أَصْحَابِنَا) .

قَالَ الْقُدُورِيُّ فِي «مَرْحَمَةٍ» وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ، رَوَاهُ ابْنُ أَبِي
مَالِكٍ ، وَيَشْرُ ، وَمُعَلَّى .

وَرَوَى الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ عَنْهُ : أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُحْرِمًا إِلَّا بِالتَّلْبِيَةِ ^(٢) .

وَقَالَ فِي «النَّحْفَةِ» ^(٣) : «وَلَوْ ذَكَرَ مَكَانَ التَّلْبِيَةِ : التَّسْبِيحَ أَوْ التَّهْلِيلَ أَوْ التَّحْمِيدَ
سِوَى بِهِ الْإِحْرَامَ ؛ يَصِيرُ مُحْرِمًا ؛ سِوَاهُ كَانَ يُحْسِنُ التَّلْبِيَةَ أَوْ لَا ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَتَى
بِلِسَانٍ آخَرَ أَجْرًا ؛ سِوَاهُ كَانَ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ أَوْ لَا يُحْسِنُهَا ، هَذَا جَوَابُ ظَاهِرِ
الرُّوَايَةِ .

(١) يظن «الحاوي الكبير» لمؤلفه [٣٧٣/٤] وهو البحر المنصب؛ بل روي [٩٣/٤]

(٢) يظن «شرح مختصر نكحني» للقدوري [١٧٥/١] ، «المبسوط» بشرح حمي [٦/٤] ، «المحيط»
لبرهاني [٣٩٨/٣]

(٣) يظن «نحمة العبد» لعلاء الدين السمرقندي [٣٩٩/١]

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ عَلَى أَصْلِهِمَا: أَنَّ بَابَ الْحَجِّ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ حَتَّى يُقَامَ عِزُّ الذِّكْرِ مَقَامَ الذِّكْرِ كَتَقْلِيدِ الْبُذْنِ فَكَذَا عِزُّ التَّلْبِيَةِ وَعِزُّ الْعَرَبِيَّةِ.

وَيَبْقَى مَا نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِنَ الرَّفَثِ وَالْفُوقِ وَالْحِدَالِ، وَالْأَضْلُ فِيهِ

غاية السبيل

وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي يُوسُفَ: إِنْ كَانَ لَا يُخْبِرُ التَّلْبِيَةَ [١٨٨٦] حَرَامًا، وَالْأَمَّا فَلَاحِظٌ كَمَا فِي الصَّلَاةِ.

أَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ: فَإِنَّهُ مَرَّ عَلَى أَصْلِهِ، وَهُوَ أَنَّ الذِّكْرَ التَّوَصُّعَ فِي ابْتِدَاءِ الْعِبَادَةِ لَا يَخْتَصُّ عَمْدَهُ بِعِبَارَةٍ بَعِيْهَا وَلَا يُلْعَنُ كَتَكْبِيرِ الصَّلَاةِ.

وَأَمَّا أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: فَقَدْ فَرَّقَا بَيْنَ الْإِحْرَامِ وَالصَّلَاةِ عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْهُمَا؛ فَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا يَحْجُوزُ تَحْرِيمَةُ [٢٢٨١] الصَّلَاةِ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ، وَيَحْجُوزُ الْإِهْلَالُ بِكُلِّ ذِكْرٍ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا يَحْجُوزُ الشَّرُوعُ فِي الصَّلَاةِ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْعَرَبِيَّةِ، وَيَحْجُوزُ الْإِهْلَالُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّلْبِيَةِ.

وَجَهُّ الْفَرْقِ: أَنَّ بَابَ الْحَجِّ أَوْسَعُ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ يَصِيرُ شَارِعًا يَسُوقُ الْهَدْيَ، بِخِلَافِ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ؛ حَيْثُ لَا يَقُومُ عِزُّهَا مَقَامَهَا

وَوَجْهُ رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ ذَكَرَ يَقَعُ بِهِ الدُّخُولُ فِي الْعِبَادَةِ، فَاحْتَصَّ بِمَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ، كَتَكْبِيرِ الصَّلَاةِ، وَأَتَمَّنُوا فِي الذِّكْرِ عَلَى الدَّبِيحَةِ عَلَى أَنَّهُ يَحْجُوزُ بِأَيِّ لِسَانٍ كَانَ، وَبِأَيِّ ذِكْرٍ كَانَ؛ لِاحْتِصَالِ الْمَقْصُودِ؛ وَهُوَ مُحَالَاتَةُ الْمُشْرِكِينَ.

قَوْلُهُ: (وَيَبْقَى مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الرَّفَثِ وَالْفُوقِ وَالْحِدَالِ، وَالْأَضْلُ فِيهِ

قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفْعَ وَلَا سُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ (سورة ١٩٧)

﴿ فيه تبدر ﴾

قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفْعَ وَلَا سُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ (سورة ١٩٧).

قد اختلف القراء فيه: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿فَلَا رَفْعَ وَلَا سُوقَ﴾
بالرُّفْعِ والتَّوْبِيسِ

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وخمزة واليساني: ﴿فَلَا رَفْعَ وَلَا سُوقَ﴾
بالتَّصْبِ بِدُونِ التَّوْبِيسِ [١٨٨: ٢٠٠]، وكلُّهم اتفقوا على نصب اللام من ﴿جِدَالَ﴾
بدون التَّوْبِيسِ^(١)

فمعنى قوله: ﴿فَلَا رَفْعَ﴾ - والله أعلم - أي: فلا جَمَاعَ، أو لا فُحْشَ مِنَ
الكلام، ومعنى [قوله] ^(٢) ﴿وَلَا سُوقَ﴾: ولا خروج عن حدود الشريعة.
وقيل: هو التَّسَبُّ والتَّأَثُّرُ بالألقاب.

ومعنى قوله: ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ أي: ولا مِرَاءَ مع الرفقاء والخدم والمُكَارِبِينَ^(٣).
قال في «الكشاف»: «وإنما أمرٌ باجتناب ذلك وهو واجب الاجتناب في كل
حال، لأنه مع الحَجِّ أَسْنَحُ، كلبس الخبر في الصلاة، والتطريب في قراءة القرآن.
ومعنى قراءة الرُّفْعِ: الحمل على معنى النهي، كأنه قيل: فلا يَكُونَنَّ رَفْعٌ وَلَا
سُوقٌ»^(٤).

وقال الخوهري: «قيل لابن عباس حين أشد.

(١) ينظر «الحج» للمصنف، الجزء ١، ص ٢٨٦، و«الجمعة في القراءات» لابن بكر
التميمي [ص ١٨٠]

(٢) ما بين المحفوظين زيادة من «و»، «و»، «و»، «و».

(٣) المُكَارِبِينَ جمع المُكَارِبِ، وهو لأخير، من نُكْرَأَ، وهو الأحرأ ينظر «المعرب في تريب
المعربة للمطري» [ص ٤٠٧]

(٤) ينظر «الكشاف» للمصنف [٢٤٣/١]

فَهَذَا نَهْيٌ بِصِبْغَةِ النَّهْيِ وَالرَّقْتُ الْجَمَاعُ أَوْ الْكَلَامُ الْعَاجِزُ أَوْ ذِكْرُ الْجَمَاعِ بِحَضْرَةِ النِّسَاءِ، وَالْمُسُوقُ: الْمَعَاصِي وَهِيَ فِي خَالِ الْإِحْرَامِ أَشَدُّ حُرْمَةً.

﴿مِنْهُ الْبَيِّنَاتُ﴾

إِنْ تَصَدَّقَ الطَّبِيرُ نَيْكَ لَيْسَ

أَتَرَفْتُ وَأَنْتَ مُحْرِمٌ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا الرَّقْتُ مَا وَجَّهَ بِهِ "النِّسَاءُ" (١).

وَلَيْسَ عَنَى وَزْنٌ قَعِيلٌ، اسْمُ امْرَأَةٍ. كَمَا ذَكَرَهُ فِي "دِيْوَانِ الْأَدَبِ" (٢).

قَوْلُهُ: (فَهَذَا نَهْيٌ بِصِبْغَةِ النَّهْيِ)، أَيُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا زِفَتَ وَلَا مَسُوقَ﴾ نَهْيٌ عَلَى صُورَةِ النَّهْيِ، أَيُ: لَا تَرَفُّوا وَلَا تَفْشُقُوا، لَكِنْ هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ قِرَاءَةِ التَّنْصِبِ، لِأَنَّ قِرَاءَةَ الرَّفْعِ بِمَعْنَى النَّهْيِ كَمَا بَيَّنَّا، وَإِنَّمَا حُجِّلَ عَلَى النَّهْيِ، لِثَلَاثِ أَسْبَابٍ: الْكُذِبُ فِي خَبَرِ الْبَارِي (٣).

بَيَانُهُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ مِنَ النَّهْيِ: يَنْبَغِي أَنْ لَا يُوجَدَ الرَّقْتُ وَالْمُسُوقُ أَصْلًا، لِأَنَّ النَّهْيَ يَقْتَضِي عَدَمَ الْمَنْهِيِّ لَا مَعَالَهَ، وَقَدْ يُوجَدَانِ جَسًّا، عَلِيمٌ بِهَذَا أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ النَّهْيِ مَجَارًا، وَهُوَ يَقْتَضِي تَصَوُّرَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ.

وَلِهَذَا لَا يُقَالُ لِلْأَدَمِيِّ: لَا تَطْرُزْ (٤)، وَلَا لِلْأَعْمَى: لَا تُبْصِرْ، لِعَدَمِ تَصَوُّرِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، لَكِنْ [١٨٩/٢] جِيءَ بِصُورَةِ النَّهْيِ، لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنَ النَّهْيِ، وَالْبَاقِي يُعْرَفُ فِي الْأَصُولِ.

(١) هَذَا عَجْزٌ بَيِّنٌ مَشْهُورٌ مَسُوقٌ إِلَى اسْمِ عِبَّاسٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمَعْنَاهُ

وَقُسْرٌ بِمَنْشُورٍ بِسَاءٍ قَعِيلٍ ﴿إِنْ تَصَدَّقَ الطَّبِيرُ نَيْكَ لَيْسَ﴾

يُنْظَرُ "مَهْدَبُ بَلْعَةٍ" لِلْأَهْرِيِّ [٥٨، ١٥]، وَ"إِسْلَامُ الْعَرَبِ" لِابْنِ مَطْلُوحٍ [٢، ١٥٤، مَادَّةُ سَمَر]

(٢) عِنْدَ الْبُحْوَريِّ لَهَا وَوَجْهٌ بَعْدُ

(٣) يُنْظَرُ "إِلْتِحَاحُ فِي بَلْعَةٍ" لِلْبُحْوَريِّ [١، ٢٨٣، مَادَّةُ رَمَتْ]

(٤) يُنْظَرُ: "دِيْوَانُ الْأَدَبِ" لِلْعَارِفيِّ [١/٤١٠]

(٥) هَكَذَا خَطْبُهُ فِي "وَأَفْعَالٍ"، وَ"وَأَفْعَالٍ"، وَ"وَأَفْعَالٍ"

وَالْجِدَالُ أَنْ يُجَادِلَ رَيْفَهُ، وَقِيلَ: مُجَادَلَةُ الْمُشْرِكِينَ فِي تَقْدِيمِ وَقْتِ الْحَجِّ وَتَأْجِيرِهِ.

وَلَا يَقْتُلُ صَيْدًا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ٩٥]

❖ عهد العهد ❖

قوله: (وَالْجِدَالُ) أَنْ يُجَادِلَ رَيْفَهُ (وَقِيلَ: مُجَادَلَةُ الْمُشْرِكِينَ فِي تَقْدِيمِ وَقْتِ الْحَجِّ وَتَأْجِيرِهِ).

قَالَ فِي «الْكَشَافِ»: «إِنَّ قُرَيْشًا كَانَتْ تَخَالِفُ سَائِرَ الْعَرَبِ، فَتَقِفُ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، وَسَائِرُ الْعَرَبِ يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ، وَكَانُوا يَقْلَمُونَ الْحَجَّ سَنَةً، وَهُوَ النَّسِيءُ، فَرُدُّ إِلَى وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَرُدُّ الْوُقُوفِ إِلَى عَرَفَةَ، فَأَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّهُ قَدْ ارْتَفَعَ الْخِلَافُ فِي الْحَجِّ»^(١).

قوله: (وَلَا يَقْتُلُ صَيْدًا)، يَعْنِي لَا يَذْبَحُ، وَأَيْضًا قَالَ: (وَلَا يَقْتُلُ)؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ يُسْتَعْمَلُ فِي الْحَرَامِ عَالِيًا، وَذَبْحُ الْمُحْرَمِ الصَّيْدِ حَرَامٌ.

وَالْأَصْلُ هَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ٩٥]،

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَحُزِمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦]

وَالْحُرْمُ: جَمْعُ حَرَامٍ، وَهُوَ الْمُحْرَمُ. كَذَا قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ»^(٢).

اعْلَمْ: أَنَّ صَيْدَ الْبَحْرِ خِلَالُ الْبَحْرِ حَرَامٌ، وَصَيْدُ الْبَرِّ حَرَامٌ عَلَيْهِ؛ إِلَّا مَا اسْتَشَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْخَمْسِ الْمَوَاسِقِ^(٣).

(١) ينظر: «الکشاف» للزمخشري [٢٤١/١]

(٢) ينظر: المصدر السابق [٦٠١/١]

(٣) أخرجه البخاري في كتاب بدء الحجة / باب خمس من الدواب حرام يقتل في الحرم [رقم: ٣١٣٦]، ومسلم في كتاب الحج / باب ما يذبح للمحرم وغيره منه من الدواب في الحل والحرم [رقم: ١١٩٨]، من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «خمس فواسق يقتل في الحرم البقرة، والمقرئ، والخلد، والغراب، والكتك حقا»

وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، لِيَحْبِثَ أَبِي قَتَادَةَ ع أَنَّهُ أَضَلَّتْ جَمَارَ
وَحْشِيٍّ وَهُوَ خَلَّالٌ وَأَصْحَابُهُ مُخْرِمُونَ فَقَالَ النَّبِيُّ ص لِأَصْحَابِهِ: «هَلْ أَغْنَتْكُمْ
هَلْ أَشْرَرْتُمْ هَلْ دَلَلْتُمْ» فَقَالُوا: لَا، قَالَ: «إِذَا مَكَلُّوا»، وَلَا تَزَالُ الْأُمِّيُّ عَنِ
الصَّيْدِ؛ لِأَنَّهُ آمِنٌ بِتَوْحُّشِهِ وَيُعْلِيهِ عَنِ الْأَغْنَى.

— عَمَّا سَمِعَ —

وَالصَّيْدُ: هُوَ الْحَيَوَانُ الْمُنْتَبِعُ الْمَتَوَحِّشُ فِي أَصْلِ الْحَقِيقَةِ، وَصَيْدُ الْبَرِّ مَا كَانَ
تَوَالِدُهُ وَمَثْوَاهُ فِي الْبَرِّ، وَصَيْدُ الْبَحْرِ مَا كَانَ تَوَالِدُهُ وَمَثْوَاهُ فِي الْبَحْرِ (١٥٨/١ ط ١)، أَمَّا
الَّذِي يَكُونُ فِي الْبَحْرِ وَيَتَوَالَدُ فِي الْبَرِّ؛ فَهُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ، وَالَّذِي يَتَوَلَدُ فِي الْبَحْرِ
وَيَكُونُ فِي الْبَرِّ فَهُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ كَالصُّفْدَعِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ لِتَوَالِدِهِ وَالتَّكْيُفُوتِ
عَارِضٌ، فَيُعْتَبَرُ الْأَصْلُ دُونَ الْعَارِضِ.

وَإِذَا ذَبَحَ الْمُخْرِمُ الْأَهْلِيَّ مِنَ الْحَيَوَانِ - كَالشَّاةِ وَالْإِبِلِ - فَصَبَحَتْهُ خَلَّالٌ،
وَإِذَا ذَبَحَ الصَّيْدَ؛ فَذَبَحَتْهُ (١٥٩/٢ ط ١) مَيْتَةً، وَسَيَحْيِي بَيْتُهُ فِي بَابِ الْجَبَابِ مِنْ
كِتَابِ الْحَجِّ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ).

وَالْإِشَارَةُ أَنْ يُشِيرَ إِلَى الصَّيْدِ بِالْيَدِ.

وَالدَّلَالَةُ: أَنْ يَقُولَ: إِنَّ فِي مَكَانٍ كَذَا صَيْدًا؛ لِإِشَارَتِهِ تَكُونُ فِي الْحُصُورِ،
وَالدَّلَالَةُ تَكُونُ فِي الْمَيْتَةِ.

وَالْأَصْلُ فِيهِ: مَا رَوَى الثَّعَالِبِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» مُسْنَدًا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي
قَتَادَةَ، أَنَّ أَبَاهُ، أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص حَرَّحَ حَاجًّا، فَحَرَّحُوهُ مَعَهُ، فَصَرَفَ طَائِفَةً
مِنْهُمْ، فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ، فَقَالَ: «أَخَذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ حَتَّى بَلَغُوا» فَأَخَذُوا سَاحِلَ
الْبَحْرِ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا، أَحْرَمَ كُلُّهُمْ؛ إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ لَمْ يُحْرَمِ، فَبَيْنَمَا هُمْ يَسِيرُونَ إِذْ

بسم الله الرحمن الرحيم

رَأَوْا حُمْرَ وَحْشٍ، فَحَمَلَ أَبُو قَتَادَةَ عَلَى الْحُمْرِ؛ فَعَقَرَ مِنْهَا أَثَنًا^(١)، فَزَلُّوا فَأَكَلُوا مِنْ لَحْمِهَا

فَقَالُوا: إِنَّا نَأْكُلُ لَحْمَ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ؟ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِ الْإِثْنَيْنِ، فَلَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا أَحْرَمًا، وَقَدْ كَانَ أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرِمْ، فَرَأَيْنَا حُمْرَ وَحْشٍ فَحَمَلَ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ، فَعَقَرَ مِنْهَا أَثَنًا، فَزَلُّنَا، فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا، ثُمَّ قُلْنَا: إِنَّا نَأْكُلُ لَحْمَ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ؟ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا قَالَ: «مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟». قُلْنَا: لَا. قَالَ: «فَكُلُّوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا»^(٢).

وفي «السنن»: مُنَدَا إِلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «صَيْدُ النَّرِّ لَكُمْ خِلَالًا؛ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ»^(٣).

ثم الدالُّ يجبُ عليه الجراءة إذا قتلَه المذلولُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَرَادَ أَمْسَ الصَّيْدِ؛ صَارَ كَأَنَّهُ أَتَلَقَهُ، وَسَيَجِيءُ بَيَانُهُ فِي بَابِ الْجَبَايَاتِ.

(١) الْأَثَنُ الْأَمْسُ مِنَ الْخُمْرِ كَمَا جَاءَ فِي حاشية «م»، وَ«ت».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ الْإِحْصَارِ وَحَرَامِ الْعَبْدِ بَابَ لَا يُشِيرُ الْمُحْرِمُ إِلَى الْعَبْدِ لَكِنِّي يَصْطَلِهُ الْحِلَالُ [رَقْم ١٧٢٨]، وَمُسْنَدُ فِي كِتَابِ الْحَجِّ بَابَ تَحْرِيمِ الصَّيْدِ لِلْمُحْرِمِ [رَقْم ١١٩٦]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ مَسَائِكِ بَابِ لَحْمِ الصَّيْدِ لِلْمُحْرِمِ [رَقْم ١٨٥١]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الْحَجِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَابَ مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الْعَبْدِ لِلْمُحْرِمِ [رَقْم ٨٤٦]، وَالسَّانِي فِي كِتَابِ مَسَائِكِ الْحَجِّ إِذَا أَشَارَ الْمُحْرِمُ إِلَى الْعَبْدِ فَهُوَ الْحِلَالُ [رَقْم ٢٨٢٧]، وَاحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٣٦٢ ٣]، مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ الْمُطَّبِّعِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثُ جَابِرٍ حَبِيثٌ مُعْتَرٍ، وَاسْتَفْطَيْتُ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ سَمَاعٍ مِنْ جَابِرٍ قَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذَا أَحْسَنُ حَدِيثٍ رَوَى فِي هَذَا الْبَابِ وَاقْبَلْتُ». وَفَالِ السَّانِي: «عَمَرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ، وَإِنْ كَانَ يَدْرِي عَنْهُ مَالٌ» يَنْظُرُ «صَبَّ الرَّابِعُ» لِتَرْيَلِيِّ [٣ ١٣٧]

قَالَ: وَلَا يَلْبَسُ قَمِيصًا، وَلَا سُرَاوِيلَ وَلَا فُلْسُوءَ وَلَا عِمَامَةً وَلَا خُفَيْنِ إِلَّا أَلَّا يَجِدَ نَعْلَيْنِ قَبِطَتُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَفَّيْنِ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ لَبَسَ الْمُحْرِمُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، وَقَالَ فِي أَحَدٍ: «وَلَا خُفَيْنِ إِلَّا أَلَّا يَجِدَ نَعْلَيْنِ قَبِطَتُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَفَّيْنِ».

وَالْكَفُّ هَاهُنَا: الْمَفْصَلُ الَّذِي فِي وَسْطِ الْقَدَمِ عِنْدَ مَقْعَدِ الشَّرَاكِ وَهِيَ

عَمِدَةُ الْبَيْتِ

قَوْلُهُ [١٩٠/٧] (وَلَا يَلْبَسُ قَمِيصًا، وَلَا سُرَاوِيلَ) إِلَى آخِرِهِ.

اِخْتَلَفَ أَهْلُ النَّحْوِ فِي السُّرَاوِيلِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ مُنْصَرَفٌ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرَفٍ، وَهِيَ تُعْرَفُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ^(١).

وَالْأَصْلُ فِيهِ: مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى سَلِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ قَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا السُّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرُسُ^(٢)، وَلَا ثَوْبًا مَعَهُ زَعْفَرَانٌ، وَلَا وَرْسٌ^(٣)، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَفَّيْنِ»^(٤).

قَوْلُهُ: (وَالْكَفُّ هَاهُنَا الْمَفْصَلُ الَّذِي فِي وَسْطِ الْقَدَمِ عِنْدَ مَقْعَدِ الشَّرَاكِ^(٥)).

(١) قَالَ ابْنُ هَشَامٍ فِي «أَوْصَحِ الْمَسَائِلِ»: يَأْتِي مِنَ الْعَامَّةِ نَوَاحٍ مِنَ الْعَرَبِ مِنْ بَصْرَةَ، وَأَنْكَرَ مِنْ مَالِكٍ عَلَيْهِ ذَلِكَ. يَنْظُرُ «الْكُفَّةُ» فِي عِلْمِ النَّحْوِ لَأَسْرِ الْعَامَّةِ [ص ١٣] طَبْعَةُ مَكْتَبَةِ الْأَدَابِ - لَعَاهِدَةُ «أَوْصَحِ الْمَسَائِلِ» [١١٧/٤] صَدْرَةُ دَرَجَتَيْنِ - بَغْدَادُ.

(٢) الْبُرْسُ هُوَ كُلُّ ثَوْبٍ رَأْسُهُ مَعَهُ مُنْقَرَعٌ بِهِ وَجْهٌ مُوَسَّوَةٌ حَوْلَهُ كَمَا أَنَّ ثَوْبًا يَنْصَوِيهِ فِي صَنْبَرِ الْإِسْلَامِ يَنْظُرُ «الْبَهَائَةُ» فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ «لَأَسْرِ الْأَثِيرِ» [١٢٢/١] مَادَّةُ «بُرْسٍ».

(٣) الْوَرْسُ ثَوْبٌ أَصْفَرُ يُصْبَغُ بِهِ يَنْظُرُ «الْبَهَائَةُ» فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ «لَأَسْرِ الْأَثِيرِ» [١٢٣/٥] مَادَّةُ «وَرْسٍ».

(٤) أَحْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَسْوَابِ الْإِحْصَارِ وَحَرَّفَ الْقِيَمَةَ بِأَنَّ بَعْضَ النَّحْوِيِّينَ يَحْتَرِجُونَ بِمَعْنَى «لَمْ يَجِدْ النِّعْلَيْنِ» [رَقْمُ / ١٧٤٥]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ النِّعَاحِ بِأَنَّ مَا يَبِيعُ لِلْمَحْرَمِ يَبِيعُ أَوْ عَمَرَهُ وَمَا لَا يَبِيعُ وَيَبِيعُ بِحَرِيمِ الطَّيِّبِ عَلَيْهِ [رَقْمُ / ١١٧٧]، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) الشَّرَاكُ هُوَ سَيْرُ الثَّغْلِ، وَبِجَمْعِ شَرَكٍ يَنْظُرُ «أَسْلَابُ الْعَرَبِ» لَأَسْرِ مَطْوَرِ [٤٥١/١٠] مَادَّةُ «شَرَكٍ».

رَوَى هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ: «وَلَا يُعْطَى وَجْهُهُ وَلَا رَأْسُهُ».

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ نَعْطِيَةُ الْوَجْهِ؛ لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ وَإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا».

—————

وَأَمَّا قَالَ: (هَاهُنَا)؛ لِأَنَّ الْكَفَّ فِي بَابِ الْوُضُوءِ هُوَ الْعَظْمُ النَّائِيءُ فِي السَّاقِ، وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ فِي أَوَّلِ «الْكِتَابِ».

قَوْلُهُ: (وَلَا يُعْطَى وَجْهُهُ وَلَا رَأْسُهُ).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ نَعْطِيَةُ الْوَجْهِ ^(١).

لَهُ: مَا رَوَى الْحَارِثِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»: يَأْتِيهِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَوَقَفَتْهُ نَاقَتُهُ وَهُوَ مُخْرِمٌ فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَمِّمُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تَمْسُوهُ بِطِيبٍ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبًّا» ^(٢).

وَلَا، مَا رَوَى فِي «السَّنَنِ» وَعَبْرَهُ مُسْتَدًّا إِلَى ابْنِ عُثْمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمُخْرِمَةُ لَا تَتَغَبَّبُ وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَازِينَ» ^(٣).

(١) ينظر «بحر المحقق» لبرهان الدين [٢٣٢ ٢]، والشمس البهجة في شرح المسحاح للذميري [٣٦٠ ٢].

(٢) أخرجه البخاري في أبواب الإحصار وحراء الصيد باب ما منه المحرم إذا مات [رقم / ١٧٥٣]، ومسلم في كتاب الحج باب ما يفعل بالمحرم إذا مات [رقم / ١٢٠٦]، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه البخاري في أبواب الإحصار وحراء الصيد باب ما يلبس من الطيب للمحرم والمحرمة [رقم / ١٧٤١]، وأبو داود في كتاب المناسك باب ما يلبس المحرم [رقم / ١٨٢٥]، وإسري في أبواب الحج عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باب ما جاء في ما لا يجوز للمحرم به [رقم / ٨٣٣] =.

فصلها السبع

فإذا لم يَجُزْ لِلْمَرْأَةِ تَغْطِيَةُ وَجْهِهَا مَعَ أَنْ كَثُفَهَا مُوجِبٌ لِلْعِتَةِ (١) ١٠٩٠ هـ / ١٠
 فأولئك أن لا يَجُوزَ لِلرَّحْلِ تَغْطِيَةُ الرَّجْلِ؛ لِأَنَّ حَكْمَ الْإِحْرَامِ فِي الرِّجَالِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي
 الْمَرْأَةِ، أَلَّا تَرَى أَنَّ الْمَرْأَةَ يَجُوزُ لَهَا لُبْسُ الثَّوبِ الْمَجْبُطِ، وَالْحُصْنِ، وَنَخْبَةِ
 الرَّأْسِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الرَّحْلِ.

أَمَّا الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ: «وَلَا تُحَمِّرُوا رَأْسَهُ» فَقَوْلُ تَحْصِيلِ الشَّيْءِ بِالذِّكْرِ
 لَا يَدُلُّ [٢٢٩/١] عَلَى نَقْيِ مَا عَدَاهُ، فَلَمْ يَدُلَّ عَلَى تَحَمُّرِ الْوَجْهِ، وَهُوَ تَغْطِيَةُ
 وَالْوَقْصُ: كَسْرُ الْعُنُقِ (٢).

لَا يُقَالُ: كَيْفَ اسْتَدَلَّ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» عَلَى عَدَمِ تَغْطِيَةِ الْمُحَرَّمِ وَجْهَهُ بِقَوْلِهِ
 «لَا تُحَمِّرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ» (٣).

ومذهبنا: أَنَّ الْمُحَرَّمَ إِذَا مَاتَ يُعْطَى وَجْهُهُ وَرَأْسُهُ، خِلَافَ لِلشَّافِعِيِّ، لِأَنَّ
 نَقْلَ: الْمُحَرَّمَ إِذَا مَاتَ انْقَطَعَ إِحْرَامُهُ، بِدَلِيلِ مَا رُوِيَ مُسْنَدًا إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ
 النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ مِنْ صَدَقَ جَارِيَتُهُ،
 أَوْ عَلِمَ يُسْتَفْعَى بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ» (٤).

والثاني في كتاب مسالك صحيح أبي حنيفة عن أن سبب المرأة المحرم [رقم ٢٦٧٣]، من حرمة
 اللبث عن نافع عن ابن عمر رضه.

(١) ينظر «النهاية» في غريب الحديث «لا من لا أثر» ٥، ٢١٤، مادة «حمر».

(٢) أخرجه مسلم في كتاب صحيح باب ما يفعل بالمحرم ٢ مات [رقم ١٤٠٦]، والثاني في كتاب
 مسالك الصحيح / محرم المحرم وجهه ورأسه [رقم ٢٧١٤]، وابن حبان في كتاب المسالك مات
 المحرم يموت [رقم ٣٠٨٤]، وأبيه في «السنن الكبرى» [رقم ٨٨٦٥]، عن سعيد بن جبير
 عن ابن عمر رضه.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الوصية باب ما يصح لسان من الثواب بعد وفاته [رقم ١٦٣١]، وأبو
 داود في كتاب الوصايا / باب مما جاء في تصدقه عن الميت [رقم ٢٨٨٠]، والترمذي في كتاب

وَلَقَدْ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تُحَمِّرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا»
قَالَ فِي مُحَرِّمِ تَوَقُّي، وَلِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تُعْطَى وَجْهَهَا مَعَ أَنَّ فِي الْكَشْفِ فِتْنَةً
فَلَرَجُلٌ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلَى، وَفَائِدَةُ مَا رَوَى الْفَرُّقُ فِي تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ.

❁ بحسب البدر ❁

ولهذا لا يَتَّبِعِي الْمَأْمُورُ بِالْحَجِّ عَلَى إِحْرَامِهِ بِالِاتِّفَاقِ؛ فَدَلَّ عَلَى انْقِطَاعِ
الإِحْرَامِ؛ فَصَارَ الْمُحَرِّمُ وَغَيْرُهُ سَوَاءً بَعْدَ الْمَوْتِ.

يُؤَيِّدُهُ مَا رَوَى أَصْحَابُنَا فِي «المبسوط»^(١) عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ
عَنْ مُحَرِّمِ مَاتٍ فَقَالَ: «حَمَّرُوا رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ، وَلَا تُشَبِّهُوهُ بِالْيَهُودِ»^(٢).

وَالْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا تُحَمِّرُوا رَأْسَهُ»^(٣): أَنَّ ذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِتَنْصِيبِ
النَّبِيِّ ﷺ عَلَى بَقَاءِ إِحْرَامِهِ، فَكَانَ^(٤) ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ فِي كُلِّ مُحَرِّمٍ
ذَلِكَ، وَلَمْ يُوَحَّدِ التَّنْصِيبُ فِي مُحَرِّمٍ آخَرَ مَبْنًى عَلَى أَنَّ إِحْرَامَهُ بَاقٍ؛ فَقُلْنَا بِانْقِطَاعِهِ
بِالْمَوْتِ.

قَوْلُهُ: (وَفَائِدَةُ مَا رَوَى [١٣٧٦] أَوْ [١٣٧٦]: الْفَرُّقُ فِي تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ)، أَي: فَائِدَةُ قَوْلِهِ
ﷺ: «إِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ، وَإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهَهَا»^(٥): الْفَرُّقُ بَيْنَ إِحْرَامِي

الْأَحْكَامِ، بَابٍ فِي الْوَصْفِ [رَم ١٣٧٦]، وَالسَّابِقُ فِي كِتَابِ الْوَحَايَا فَضْلُ الصَّدَقَةِ عَنْ الْمَيْتِ

[رَقْم ٣٦٥١]، وَأَحْمَدُ فِي «السُّنَنِ» [٣٧٢ ٦]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١) يَنْظُرُ: «المبسوط» لِلرَّخْصِيِّ [٥٣/٢]

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ دُرَيْمٍ فِي «سُنَنِ» [٢٩٦ ٢]، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ الْحَوَارِيِّ فِي «الْحَقَائِقِ» [٢ - ٤ - ٥]،

عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِي غَرَرِهِ «وَلَا تُشَبِّهُوهُ بِالْيَهُودِ»

قَالَ ابْنُ الْحَوَارِيِّ «عِدَّةٌ حَدِيثٌ لَا يَصُحُّ» يَنْظُرُ «البدر المير» لِابْنِ الْمُنْصَرِّفِ [٣٢٥ ٦]،

(٣) مَضَى تَحْرِيجُهُ

(٤) اسْتَظْهَرَ فِي حَاشِيَةِ «ت» أَنَّ الصَّوَابَ: «فَلَمْ يَكُنْ»

(٥) أَخْرَجَهُ الْعَقْبِيُّ فِي «تَضَمُّنَاتِهِ» [١١٦ ١]، وَابْنُ دُرَيْمٍ فِي «سُنَنِ» [٢٩٤ ٢]، وَمِنْ طَرِيقِهِ

لِيَهْمِي فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» [رَقْم ٨٨٣١]، عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قال: ولا يمسّ طيباً، لقوله ﷺ: «الْحَاجُّ الشَّبْتُ الثَّلَاثُ»

• لغة العرب •

الرجُل والمرأة؛ حيثُ يحُورُ للمرأةُ تغطية الرأس ولا يحُورُ للرجل ذلك؛ لأنَّ الرجلَ يُعطى وجهه في الإحرام.

وبَيَّانُهُ: أن وجهَ المرأةِ مستورٌ عادةً، فإذا كُتِفَتْ في الإحرام يظهر أثرُ الإحرام.

قَالَ فِي «الْإِبْصَاحِ»: رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا حَمَلَ عَلَى رَأْسِهِ شَيْئاً، قَالَ: إِنَّ كَانَ مِنْ لِبَاسِ النَّاسِ؛ فَهُوَ بِشَرِّهِ الْمُحْرِمَ يُعْطَى رَأْسُهُ، لِأَنَّهُ وَحْدَ التَّعْطِيةِ بِمَا قَصَدَ بِهِ مِنَ التَّعْطِيةِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَلْبَسُ مَحْوَإِحْتِنَاءٍ^(١)، أَوْ عِذْلٍ^(٢)، مَلَاشِيٍّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ حَامِلٌ وَلَيْسَ بِلَايِسٍ^(٣).

قَوْلُهُ: (قَالَ، وَلَا يَمَسُّ طَيْباً، لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْحَاجُّ الشَّبْتُ الثَّلَاثُ»^(٤))، أَيْ: قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُتُوبِيُّ^(٥)، وَنَمَامُ الْحَدِيثِ ذَكَرَهُ عَنْ قَوْلِهِ (وَلَا يَدُّ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ).

قال ابن القيم: «هذا الحديث لا أصل له، ولم يروه أحد من أصحاب الكتب المصنوعة عليها، ولا يُعرف له إسماع، ولا تقوم به حجة» ينظر «حاشية على مسر أبي داود» لاس القيم [٥/٢٨٣].
والنصب الرأية للربيعي [٢٧/٣]

(١) الإحانة بناءً يُقْل في الثبات والحنج أحاجين ينظر «المصباح المبرور» لمصطفى [١/٦٠] مادة أجر

(٢) يُستعمل المذل بمعنى الجزو الكبير محبوب ويدعى ينظر «تكملة لمصباح العرب»
لمستشرق رينهارت قُوتري [٧/١٥٨/مادة: عذل]

(٣) في «الإصباح» وليس ملائس ينظر «الإصباح شرح مختصر مكرمي» لأبي الصل الكزمايني [١٠٦/ب/محطوط مكتبة دار الله أمدي - ركب (رقم المحط ٥٨٦)] الشهر العاشر (٢/٧٠)،
رد المحتار لابن عابدين (٢/٤٨٨)

(٤) مضمن تحريجه

(٥) ينظر «مختصر القُتُوبِيِّ» [ص/٦٧]

وَكَذَا لَا يَدَّهِنُ، لِمَا رَوَيْنَا.

وَلَا يَخْلُقُ رَأْسَهُ وَلَا شَعْرَ بَدَنِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَخْلُقُوا زُؤُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩١] الآية.

وَلَا يَقْصُرُ لِحْيَتَهُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْخَلْقِ، وَلِأَنَّ فِيهِ إِرَالَةَ الشَّعَثِ وَقَصَاءَ النَّعْتِ. [٧١]

❖ هبة تبيد ❖

الشَّعَثُ: مُعَمَّرُ الرَّأْسِ.

والتَّغِيلُ تَارِكُ الطَّيْبِ.

قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَا يَدَّهِنُ، لِمَا رَوَيْنَا)، أَي: قَوْلُهُ ﷺ: «الْحَاجُّ: الشَّعَثُ التَّغِيلُ»^(١). وَهَذَا لِأَنَّ الْأَدْعَانَ يُزِيلُ الشَّعَثَ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَخْلُقُ رَأْسَهُ وَلَا شَعْرَ بَدَنِهِ).

اعْلَمْ: أَنَّ الْمُحْرَمَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ اخْتُدُّ شَعْرِهِ، كَخَلْقِ رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ وَإِبْطِهِ وَعَانَتِهِ وَاخْتُدُّ شَارِبِهِ، وَكَذَا فَصُّ طَعْمِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَخْلُقُوا زُؤُسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُمْ﴾، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لِيَقْصُوا نَفْسَهُمْ﴾ [سج ٢٩].

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الرَّجَّازُ فِي «تَفْسِيرِهِ». «النَّعْتُ»^(٢) جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ، وَأَهْلُ [١٩١/٢] النُّعَةِ لَا يَعْرِفُونَهُ إِلَّا مِنَ التَّفْسِيرِ. ثُمَّ قَالَ: «قَالُوا فِي التَّفْسِيرِ: النَّعْتُ الْأَخْدُ مِنَ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ، وَتَقُّ الإِبْطِ، وَخَلْقُ الْعَانَةِ، وَالْأَخْدُ مِنَ الشَّعْرِ». ثُمَّ قَالَ: كَأَنَّهُ الْخُرُوجُ مِنَ الْإِحْرَامِ إِلَى الْإِحْلَالِ»^(٣).

(١) ماضي بحريجه

(٢) النَّعْتُ هُوَ مَا يَقَعُهُ شَحْرَمٌ بِالْحَجِّ إِذَا حَلَّ. تَقْصُرُ الشَّارِبَ وَالْأَطْفَارَ، وَتَقُّ الإِبْطَ، وَخَلْقُ الْعَانَةِ وَقِيلَ هُوَ إِذْغَابُ الشَّعَثِ وَبُذْرُ وَنَوَسَحٍ مُطْلَقًا يَنْظُرُ «الْمُهَيِّبَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [١٩١/١ مادة نعت]

(٣) يَنْظُرُ «مَعْنَى الْفَرَاغِ وَاعْرَافِهِ» لِلرَّجَّازِ [٤٢٣ - ٤٢٤]

قَالَ: وَلَا يَلْبَسُ - الْمُحْرِمُ - ثَوْبًا مَصْنُوعًا بوزن ولا زعفران، إِنْ قَوْلُهُ
 ﴿لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ وَلَا وَزَنٌ﴾.

بجاءه البدر

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي «الصَّحاحِ»: قَالَ أَبُو عُيَيْدَةَ: وَلَمْ يَحِمْ فِيهِ شَيْءٌ يُخْتَضَّ
 بِهِ^(١).

وَقَالَ الْمُطَرِّزِيُّ فِي «الْإِبْصَاحِ شَرْحَ الْمُفَصَّلَاتِ»^(٢): التَّمَتُّ، الْوَسْعُ، عَنِ
 قُطْرُبٍ^(٣). وَالْمُرَادُ: قِضَاءُ إِزَالَةِ التَّمَتِّ. وَقِيلَ هُوَ قَشْفُ الْإِحْرَامِ، وَقِضَاؤُهُ بِخَلْقِ
 الرَّأْسِ وَالْأَغْتِسَالِ^(٤).

قَوْلُهُ: (قَالَ: وَلَا يَلْبَسُ - الْمُحْرِمُ - [ثَوْبًا مَصْنُوعًا بِوزن ولا زعفران])، أَيُ:
 قَالَ الْقُدُّورِيُّ: وَكَذَا لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا^(٥) مَصْبُوعًا بِغَضَرٍ وَلَا طَلَبٍ^(٦) وَبِهِ صَرَحَ
 فِي «مَخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ»^(٧).

وَالْوَزَنُ، صِبْغٌ أَصْفَرٌ، وَقِيلَ: بَيَّتُ طَيْئُ الرَّابِعَةِ^(٨). وَهَذَا لِمَا رَوَيْنَا قَبْلَ هَذَا

(١) ينظر «الصَّحاح في اللغة» للجَوْهَرِيِّ [٢٧٤، ١، مادة: تمت]

(٢) هُوَ شَرْحٌ مُتَوَسِّطٌ لِكَلِمَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْوَحْشِيَّةِ، وَلَمْ يَتَوَسَّعْ فِيهِ، وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ شَرْحٌ يَلْبِسُ بِمَا حَوَاهُ
 مِنْ لِقَوَلَاتٍ عَنِ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَقَدْ طُبِعَ قَلِيلًا

(٣) قُطْرُبٌ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُسْتَنِيرِ، أَبُو عَلِيٍّ الْبَصْرِيُّ الْمَعْرُوفُ بِمَعْرَبٍ، أَحَدُ الْعَمَلَةِ بِالنُّحُو وَاللُّغَةِ، أَتَى
 عَنْ سَبِيحِيَّةٍ، وَعَنِ جَمَاعَةٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْقُفْرُبُ ثَوْبَةٌ تَدُفُّ وَلَا تَكُونُ مِنْ كَبْهٍ صَمْعِيٍّ
 الْقُرْآنُ، وَ«النَّوَادِرُ»، وَ«الْأَرْمَةُ»، وَ(تَوَمَّنْ سَنَ ٢٠٦ هـ) يَطْرُقُ تَارِيخُ بَصَادَةِ الْمُطَلِّبِ الْجِدَادِيِّ
 [٤٨٠/٤]، وَ«الْبَلَدَةُ فِي تَرْجُمَةِ أَئِمَّةِ النُّحُو وَسَمْعَةِ نَفِيرِ دُرِّيَّادِي» [ص ٢٨٤]

(٤) وَادِ الْمُطَرِّزِيُّ «وَمِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ التَّمَتُّ الْمَسَاكُ كُلُّهَا» يَنْظُرُ «الْإِبْصَاحُ شَرْحَ الْمُفَصَّلَاتِ»
 الْمُطَرِّزِيُّ [ق ٩٠/١، مَحْطُوطٌ مَكِّيٌّ الْإِسْكُورِيَّال - أَسْبَابُ (رَمَمَ الْحَقْدَ ٥١٠)]، أَوْ [ق ٨٧/١]
 مَحْطُوطٌ كَتَبَهُ لَهُ مَجْلِسُ شُورَى بَيْرَانَ (رَمَمَ الْحَقْدَ ٨٣١)

(٥) مَا بَيْنَ الْمُحَقَّقَيْنِ رِيَادَةُ ص. ١٥٠، وَ«١»، وَ«١»، وَ«١»، وَ«١»

(٦) يَنْظُرُ «مَخْتَصَرُ الْقُدُّورِيِّ» [ص ٦٧]

(٧) يَنْظُرُ: «شَرْحُ مَخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ» لِلْقُدُّورِيِّ [ق ١٩٧]

(٨) يَنْظُرُ «مَعْرَبٌ فِي تَرْجُمَةِ الْمَعْرَبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص ٤٨٢]

قَالَ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَسِيلًا لَا يَنْقُضُ؛ لِأَنَّ الْمَسَّحَ لِلطَّيِّبِ لَا لِلْوُثَنِ ...

﴿عبد الباق﴾

من «الصحیح البخاری» عن عبد الله عن النبي ﷺ قَالَ: «وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ، وَلَا وَرْسٌ»^(١)؛ لِأَنَّهُ مَمْرُوعٌ مِنَ الطَّيِّبِ، فَإِذَا اسْتَعْمَلَ الثَّوْبَ الْمَضْبُوعَ بِالطَّيِّبِ فَقَدْ اسْتَعْمَلَ الطَّيِّبَ

قَوْلُهُ (١) ٥٧٠٩: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَسِيلًا لَا يَنْقُضُ).

قَالَ الْإِمَامُ الْأَسْبَغَانِيُّ: وَنَكَّسْتُمَا فِي الْفَصْلِ. قَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ أَنْ لَا يَخْرُجَ رَائِحَتُهُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ أَنْ لَا يَشَاءَ صِبْغُهُ عَلَى الْبَدَنِ. ذَكَرَهُ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»^(٢). وَقَالَ الْقُدُورِيُّ فِي «مَرْحَمَةِ»: مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ عَلَى ثَوْبِهِ، وَلَا يُوجَدُ رِيحُهُ^(٣). وَعَلَيْهِ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ»؛ لِأَنَّ الْمَسَّحَ لِلطَّيِّبِ لَا لِلْوُثَنِ.

وَرَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَلْبَسَ ثَوْبًا قَدْ صُبِغَ [١٩٢/٢] أَوْ لَوْنُ الْهَرَوِيِّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِيهِ أَتَمُّ صُفْرَةٍ، فَلَا يُوجَدُ فِيهِ رَائِحَةٌ.

وَذَكَرَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ الْأَثَارِ» وَقَالَ: رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ اسْتَشَى بِمَا حَرَّمَهُ عَلَى الْمُحْرِمِ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَسِيلًا»^(٤). رَوَاهُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَفِي «شَرْحِ الْأَثَارِ» أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّهُ أَتَاهُ رَجُلٌ

(١) مضمون تخريجہ

(٢) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للأسبغاني [١٤٥]

(٣) ينظر «شرح مختصر الكرخي» للقدوري، [١٩٧]

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» [٤١٢]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٣٧]، وفي «أحكام

القرآن» [٥٠٢]، من طريق أبي معاوية، حدثنا غيث الله، عن نافع، عن أبي هريرة، به

قال العمري «صحيح» لأن رجاله ثقات ينظر «معجم الأفكار شرح المعاني والآثار» للعمري [١٤٤، ٩]

وقال الشافعي **لا بأس بئس المضمر، لأنه لو لم لا طيب له**

عبد الله

مقال. «إني أريد أن أحرم وليس لي إلا هذا الثوب - ثوب مصنوع برغزاني - فقال. اغسله وأحرم فيه»^(١).

وفي «شرح الآثار» أيضاً بإشاده إلى جنس قل: «إذا كنت في ثوب زعفران، أو ورسم قميل، فلا بأس أن يخرجه»^(٢).

واعترض بعضهم في هذا المقام على لفظ القموري فقال: إن المقصود بقول: ينقص على صيغة المني للفاعل، بفتح الياء وحسم الهمزة، وهو خطأ، وإنما هو ينقص على ما لم يسم فاعله.

يقال: نقصت الثوب أنقصه نقصاً، إذا حررته، ينقظ ما عليه.

ومعناه: إلا أن يكون غيبلاً لا ينقظ به شيء - من الضم - بالنقص.

فأقول: يجوز أن يراد كما ذكره المقتر من صيغة المني للمفعول، ولكن لا معنى لتحيطته، لأنه جائز أن يراد به الإساءة المجازية، بأن يند العفل إلى الثوب، وإن كان في الحقيقة لصاحب الثوب، أي: لا أن يكون الثوب غيبلاً لا ينقص الثوب صنعه، فافهم.

قوله: (وقال الشافعي لا بأس بئس المضمر، لأنه لو لم لا طيب له)^(٣).

(١) أخرجه بطحاوي في شرح معاني الآثار [١٣٧ ٢] وفي أحكام الفرائض [٥٠ ٢ - ٥١] من طريق شعبه، عن أبي بشر، عن سعيد بن السائب **ع** به.

قال العيني «إساده صحيح» بغير «حب الأفكار شرح المعاني والآثار» للعيني [١٤٥ ٩].

(٢) أخرجه بطحاوي في شرح معاني الآثار [١٣٧ ٢] وفي أحكام الفرائض [٥١ ٢] من طريق شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن السائب **ع** به.

قال العيني «إساده صحيح» بغير «حب الأفكار شرح المعاني والآثار» للعيني [١٤٥ ٩].

(٣) ينظر «بحاوي كبير» لعماد دي [١١١ ٤] و«المهذب» في هذه الآراء الشافعية «بشيراري» [٣٨٤ ١].

في البيوت

ولما ما [١٢٧٢ هـ] روي عن عائشة: «أنها كرهت المُعَصِّرَ». وقد صح في «الموطأ»: «إبكارُ عمرَ [على طلعة]»^(١) في لبس المُعَصِّرِ حالة الإحرام^(٢). ولأن له رائحةً مُسَلِّدَةً يُضَعُّ به الثوب، فيَمْنَعُ منه المُحْرِمُ، كما يُمنَعُ مِنَ الرَّعْقَرَانِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَّ: «الشَّيْثُ الثَّغِيلُ» بالحديث، بِجَلَّافٍ ما إذا كَانَ عَسِيلاً، وقد مرَّ.

وقال أصحابنا: ولا يَرُدُّ المُحْرِمُ عَلَيْهِ الطَّلَسَانَ^(٣)؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ اسْتِعْمَالَ الْمَخِيطِ

وعن ابن عمر رضي الله عنه: «أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَغْفِدَ الْمُحْرِمُ الثَّوْبَ عَلَيْهِ». وكذلك يُكْرَهُ أَنْ يُحْدِلَ عَلَيْهِ الْإِرَارَ بِالْجَلَالِ؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ الْمَخِيطَ فِي عَدَمِ تَكْلِيفِ الْحِفْظِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَخِيطٍ. كذا ذَكَرَ الْقُدُورِيُّ فِي «شَرْحِهِ»^(٤). وقال أصحابنا: إذا ادْخَلَ مَكِينَهُ فِي الْقَبَاءِ^(٥)، وَلَمْ يُدْخِلْ يَدَيْهِ فِي كُمَيْهِ؛ جَارٍ.

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤

قَالَ: وَلَا مَأْسَ بَأْذَ يَغْتَسِلُ وَيَتَغَسَّلُ الْغُتَامُ، لِأَنَّ عُتْرَةَ هِيَ الْغُتَامُ وَهُوَ مُخْرَمٌ.

وَقَالَ زُقَرُ لَا يَجُورُ.

لَنَا أَن يَتَكَلَّمَ جَعَلَهُ لَا يُنْتَعَمُ بِهِ، كَمَا إِذْ انْتَشَعَ بِالْإِرْبِ، بِحَلَابِ مَا إِذَا
أَذْهَلَ الْيَدَيْنِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا تَأْسَ بِأَنْ يَعْلَمَ وَمِنْحَلِ الْحَمَامِ).

واضله: ما رُوِيَ في العوطاء، والصحيح المحرّري، وامن أبي داود: مُسْنَدًا إِلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، وَالْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ^(١) فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: يَغِيبُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، وَقَالَ الْمِسْوَرُ: لَا يَغِيبُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، فَأُرْسِلِي عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْيَتَيْنِ [١٤٧، ١٤٨]، وَهُوَ بِشَرِّ ثَوْبٍ، فَلَمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟

فَقُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَبْرٍ، أُرْسِلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، يَسْأَلُكَ عَنِّي
كَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُخْرِمٌ * فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الثُّوبِ
فَطَاطَاهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسُهُ، ثُمَّ قَالَ لِلْإِنْسَانِ يَضُفْ عَنِّي، فَضَفَّ عَلَى رَأْسِي،
ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِيهَا وَادْبَرَ، هَكَذَا رَأَيْتُهُ ﷺ يَفْعَلُ، (١) وَمِ

(١) وقع بالأصل «الأبو» والشب من «و» و«ف» و«ب» و«م» وهو واديس لؤديه البحار، به أنار كثره ومرارح حاره بطر «معجم البلدان» بغرب المصري (١/ ٧٤). والمعالن لأثيرة في السنة والسيرة «لمحمد شُرّاب (ص/ ١٧)

٤٧. أخرجه مالك في الموطأ [رقم ٧١٣]، ومن طريقه البخاري في أبواب الإحصار وجرح الصياد، باب الاعمال المحرم [رقم ١٧٤٣]، وكذلك مسلم في كتاب الحج باب حواشي على المحرم بقية ورأيه [رقم ١٢٠٥]، وكذلك أبو داود في كتاب صايف باب المحرم بعسل [رقم ١٨٤٠]، =

وَلَا بِأَسْ يَأْنُ يَسْتَظِلَّ بِالنِّيبِ وَالْمَحْمِلِ .

وَقَالَ مَالِكٌ رحمه الله : يُكْرَهُ أَنْ يَسْتَظِلَّ بِالْمُسْتَظَاطِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ تَغْطِيَةَ الرَّأْسِ .

وَلَنَا أَنَّ عُثْمَانَ رضي الله عنه كَانَ يُصَرِّبُ لَهُ مُسْتَظَاطٌ فِي إِحْرَامِهِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَمَسُّ بَدَنَهُ فَأَشْبَهَ النِّيبَ .

— رحمه الله —

رِوَايَةُ «الموطأ» : «هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَغْتَسِلُ» ^(١) .

قَوْلُهُ : (وَلَا بِأَسْ يَأْنُ يَسْتَظِلَّ بِالنِّيبِ وَالْمَحْمِلِ) ، وَكَذَا الْإِسْتِظْلَالُ [١/٣٣٠] بِالْحِيْمَةِ وَالتُّوبِ الْمَرْمُوعِ عَلَى عَوْدِ

وَقَالَ مَالِكٌ : يُكْرَهُ الْإِسْتِظْلَالُ بِالْمُسْتَظَاطِ ^(٢) وَمَا أَشْبَهَهُ ^(٣) مِنَ الْإِسْتِظْلَالِ بِالنَّطْعِ ^(٤) وَالتُّوبِ ؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ تَغْطِيَةَ الرَّأْسِ ^(٥) .

وَلَنَا : مَا رَوَى أَبُو دَوَادٍ فِي «سَمْعِهِ» : مُنَادًا إِلَى أُمِّ الْحُصَيْنِ ^(٦) ، قَالَتْ : «حَجَجْتُ

— من طريق إبراهيم بن عبد الله بن خنيس ، عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه به

(١) ينظر : «موطأ مالك» [١/٣٣٣]

(٢) وقع بالأصل «مسطاط» وقد تكرر هذا تحريف في المواطن لأية والمثبت من «و» ، «واحد» ، «وب» ، «وأم»

(٣) وقع بالأصل «أشبه» والمثبت من «و» ، «واحد» ، «وات» ، «وأم»

(٤) النطع - بالكسرة ، وبالنصب ، وبالسحرث فهو سحرث من الأديم معزوف ينظر «سج العروس» للزبيدي [٢٢١ ٢٢٢ مادة نطع]

(٥) ينظر «بيان والتحصيل» لابن رشد [٢٨٤ - ٢٩] و«سج والإكليل لمحمدر حليل» للمعروف [٢٠٧ - ٢٠٨] ،

(٦) أُمُّ الْحُصَيْنِ رضي الله عنها - بضم حاء والمعاد المهملين ، وهي حمزة بن عبد بناء حر الحروف - هي بنت سحاح الأحمسية ، بها ضمة ، لا يُعرف لها اسم ، وهي من الصحابيات اللاتي انفرد مسلم بإخراج حديثهن . كذا جاء في حاشية «م»

وَلَوْ دَخَلَ تَحْتَ أَسْتَارِ الْكَفَّةِ حَتَّى غَطَّاهُ إِنْ كَانَ لَا يُحِيبُ رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ اسْتِظْلَالٌ.

— عبد الباق

مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، قَرَأْتُ أُسَامَةَ^(١) وَبِلَالًا، أَحْبَبْنَا أَحَدَ حِطَامِ بَقِيعَةِ الشَّيْءِ ﷺ، وَالْآخَرَ رَافِعَ ثَوْبِهِ يَشْتَرِي مِنَ الْحَرِّ، حَتَّى رَمَى جُفْرَةَ الْعَقَةِ^(٢).

وَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ: «كَانَ يُلْقِي عَلَى شَحْرِ تَوْبًا، أَوْ يَطْعًا يَسْتِظِلُّ بِهِ».

وَصُرِّتَ لِعُثْمَانَ ﷺ فُسْطَاطٌ بِمَنَى، وَلِأَنَّ الْإِسْتِظْلَالَ بَعْدَ لَا يَمَاسُهُ كَالِإِسْتِظْلَالِ بِالسَّقْفِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَمْنُوعٍ بِالْإِنْفَاقِ، هَكَذَا هِيَ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ بِجُورٍ لَهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ وَالْبَيْتِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْحَرَامَ هُوَ اللَّشْيُ وَلَمْ يُوجَدْ وَالْفُسْطَاطُ. الْحَبِثَةُ الْكَبِيرَةُ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَلَوْ دَخَلَ تَحْتَ أَسْتَارِ الْكَفَّةِ...) إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ الْحَاكِمُ [١٤٣ ط ٢] الشَّهِيدُ فِي «كَافِيهِ» وَإِنْ دَخَلَ تَحْتَ أَسْتَارِ الْكَفَّةِ حَتَّى غَطَّاهُ، فَإِنْ كَانَ الشَّيْءُ يُحِيبُ وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ كَرَفْتِهِ بِهِ، وَإِنْ كَانَ مُتَجَاوِيًا عَنْهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَدَاكُ لِأَنَّهُ إِذَا تَعَاوَى يَكُونُ كَالِإِسْتِظْلَالِ بِالشُّوبِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ^(٤).

(١) أُسَامَةُ هَذَا ابْنُ رِيْدَسٍ حَارِثِي، وَبِلَالٌ هُوَ ابْنُ رِيَاحٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَذَا إِسْنَادُهُ فِي حَاشِيَةِ ٤٥٥

(٢) آخِرُهُ مُسَدَّدٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ بِابِ اسْتِحْبَابِ رَمِي حِمْرَةِ الْعَقَةِ يَوْمَ الْمَحَرِّ رَاكِبًا، وَيُكَلِّفُ تَوْبَةً

ﷺ لِتَأْخِذِهِ مَسَاسِكَكُمْ [رَمَمَ ١٢٩٨]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَسَاسِكِ، بِابِ فِي الْمَحْرَمِ بِظِلِّ

[رَمَمَ ١٨٣٤]، وَالسَّاسِي فِي كِتَابِ مَسَاسِكِ الْحَجِّ بِابِ الرُّكُوبِ بِابِ الْجِمَارِ وَاسْتِظْلَالِ الْمَحْرَمِ

[رَمَمَ ٣٠٦٠]، وَاحِدٌ فِي «الْمَسَدِ» [٤٠٢ ٢]، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

(٣) يَنْظُرُ: «الْمَعْرَبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرَبِ» لِلْمُطَرِّبِيِّ [ص ٣٦٠]

(٤) يَنْظُرُ: «الْكَاغِي» لِلْحَاكِمِ الشَّهِيدِ [ق ٢٤٤]

وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَشُدَّ فِي وَسْطِهِ الْهِمَيَانُ.
وَقَالَ مَالِكٌ رحمه الله: يُكْرَهُ إِذَا كَانَ فِيهِ نَعْفَةٌ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا صَرُورَةَ.
وَلَمَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى لَيْسِ الْمَحْجِطِ فَاسْتَوَتْ فِيهِ الْحَالَتَانِ.

❁ عليه تسديد ❁

قَوْلُهُ: (وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَشُدَّ فِي وَسْطِهِ الْهِمَيَانُ)
الْهِمَيَانُ: بَكْسِرُ الْهَاءِ مَا يُوضَعُ فِيهِ الدَّرَاهِمُ وَالذَّنَابِيرُ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ ^(١).
قَالَ فِي «شرح الطحاوي» للإمام الأسيجاني: وَلَا بَأْسَ لِلْمُخْرِمِ يَشُدُّ الْهِمَيَانُ
وَالْمِنْطَقَةُ ^(٢)، وَلَا بَأْسَ بِلَيْسِ الْحَاتِمِ ^(٣).
وَقَالَ فِي «شرح القُدوري» رحمه الله لمختصر الشيخ أبي ^(٤) الحسن الكرخي ^(٥):
قَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَ فِيهِ نَعْفَةٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ نَعْفَةٌ غَيْرُهُ؛ فَيُكْرَهُ ^(٦).
لِمَالِكٍ: أَنَّهُ يُشِبُّ اللَّيْسَ فَيُكْرَهُ؛ إِلَّا أَنْ فِي نَعْفَةٍ نَفْسِهِ صَرُورَةٌ، وَلَا صَرُورَةٌ فِي
نَعْفَةٍ غَيْرِهِ.
وَلَمَّا: مَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّهَا سَأَلَتْ عَنِ الْهِمَيَانِ فَقَالَتْ: «أَوْثِقْ عَلَيْهِ
نَفَقَتَكَ» ^(٧).

(١) وهو كيس لمنطقة يشد في الوسط يطر «المعجم الوسيط» [٩٩٦/٢]

(٢) المنطقة كل ما شد به وشبك يطر «المعجم الوسيط» للمصنف [٤٦٨/١]

(٣) يطر: «شرح مختصر الطحاوي» للأسيجاني [١٣٨]

(٤) وقع بالأصل «أبو» والحب من «أ»، «و»، «ت»، «م»

(٥) يطر «شرح مختصر الكرخي» للقُدوري [١٩٨]، «المبسوط» للرخي [١٢٧/٤]، «بيِّن الحقائق» [١٤/٢]

(٦) يطر «التاج والإكبر لمختصر خليل» للمواف [٢١٢/٤]، «شرح مختصر خليل» للحرشي [٨٨/٨]

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة [١٥٤٤٨]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [٨٩٦٨]، عن عائشة

وَلَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَلَا لَبِئَتَهُ بِالْحِطْيِ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ طَيِّبٌ، وَلِأَنَّهُ يَقْتُلُ قَوَامَ
الرَّأْسِ.

• نعمة المبدأ •

وعن ابن عباس أنه قال: «رُخِصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُحْرِمِ فِي الْهَيْتَابِ بِشِدَّةٍ
فِي حَقِّهِ»^(١)؛ إِذَا كَانَ فِيهِ نَفَقَتُهُ^(٢).

قَالَ الْقُدُّورِيُّ^(٣): وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: «وَعَدُوسٌ»؛ وَلِأَنَّ
الْمُحْرِمَ لَوْ شِيعَ مِنْ شِدَّةِ الْهَيْتَابِ لَاسْتَوَى فِيهِ الْخَالِدُ بِنَفَقَتِهِ وَبَعْدَهُ غَيْرُهُ كَالْمَجْبُوطِ؛
وَلِأَنَّ الْمَحْظُورَ هُوَ اللَّيْسُ، وَهَذَا لَيْسَ بِلَيْسٍ، فَضَرَّ كَثُرَ تَحْلِيلُ الْإِرَارِ

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ كَرِهَ الْمِطْقَةَ إِذَا كُنَتْ يُنْبِتُ^(٤)

قَوْلُهُ: (وَلَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَلَا لَبِئَتَهُ بِالْحِطْيِ)^(٥).

قَالَ فِي [١٩٤/٢] شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ: «الْمُحْرِمُ إِذَا غَسَلَ رَأْسَهُ لَوْ لَبِئَتَهُ

(١) الْحَقُّوُ الْمُحْضَرُ وَمَا نَحْتَهُ، وَقَالَ قَوْمٌ: بَلِ الْمَحْظُورَةُ الْإِرَارُ، وَالْجَنَاحُ: حَبِيٌّ وَأَشَقُّ. مِنْ التَّحْمِيرَةِ.

كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٥٨٥ وَهَذِهِ وَهَاتِهِ وَيَنْظُرُ فِجْهَةُ النِّعَةِ لِابْنِ تَوَكُّلٍ [٢٣١/١]

(٢) أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي ٥٥٥ [٢٣٣/٢]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي ٥٥٥ [٢٣٣/٢]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي ٥٥٥ [٢٣٣/٢]. عَنِ

ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «رُخِصَ لِلْمُحْرِمِ فِي الْعَاتِمِ وَالْهَيْتَابِ»

(٣) يَنْظُرُ شَرْحَ مُحْتَصَرِ الْكُرْحِيِّ لِلْقُدُّورِيِّ [١٩٨/١]، فَلِلْمَبْذُوتِ الْمَرْحُومِ [١٢٧/١]، فَتَبَيَّنَ

الْحَقَائِقُ [١٤/٢]

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَعْصَمِهِ (١٥٤٥٦)

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَعْصَمِهِ (١٥٤٦٢)

(٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَعْصَمِهِ (١٥٤٥٤).

(٧) الْإِبْرَيْسَمُ بِكَسْرِ الْهَمْزِ وَالْوَرْقُ نَوْعٌ مِنَ الْبُسْبُوسِ، وَهُوَ أَحَدُ أَنْوَاعِ الْحَبِيرِ، لَوْ الْحَبِيرُ

الْمَسْمُوعُ مِنْ بِلْ أَنْ يَخْرُجَ نَدْوَاهُ مِنَ الشَّرْعَةِ بِحَرِّ النَّصْحِ فِي الْمَعْمَةِ النَّجْوَاهُ [١٨٧١/٥]، مَادَّةُ

بِرْسَمٍ وَفِي مَعْصَمِ لُغَةِ الْمُفْهَامِ [٣٩/١]

(٨) الْحِطْيِيُّ - بِكَسْرِ الْحَاءِ - وَهُوَ الْمَالِحُ - بَيَّتَ مِنَ الْعَصِيدَةِ الْحَبِيرَةِ، كَثِيرُ التَّمْعِ يُدْقُ وَرَقُهُ بَابُ

وَيُجْمَعُ عَسَلًا لِلرَّاسِ يَنْظُرُ فِي الْمَعْصَمِ الْفَوْسِقَةِ [٢٢٥/١]

﴿ عَابِدُ الْبَيْتِ ﴾

بِالْحِطْمِيِّ يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّمُ فِي قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ [وَمُحَمَّدٌ] ^(١) : يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ ^(٢).

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَوَاتَانِ أَحْرَيَانِ:

أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، جَعَلَهُ بِمَثَلَةِ الْأَنْثَانِ ^(٣).

وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: يَجِبُ عَلَيْهِ دَمَانِ: دَمٌ لِأَنَّهُ طَيِّبٌ، وَدَمٌ لِأَنَّهُ يَقْتُلُ هَوَامَّ

الرَّاسِ.

وَقِيلَ: إِنَّ الْحَلَّافَ فِي حِطْمِيِّ الْأَعْرَاقِ، لِأَنَّهُ لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ.

وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ لَوْ عَمِلَهُ بِالْحُرْصِ ^(٤)، أَوْ بِالصَّابُونِ، أَوْ بِالنَّعَاءِ الْقَرَّاحِ ^(٥)، فَلَا

شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَالْهَوَامُّ ^(٦) - بِالتَّشْدِيدِ -: جَمْعُ هَامَّةٍ ^(٧)، وَهِيَ الدَّابَّةُ مِنَ دَوَابِّ الْأَرْضِ،

(١) مَا بَيْنَ الْمُطَوَّعِينَ: رِيَادَةٌ مِنْ: هَبَّ، وَفَرَّ، وَفَاتَ، وَهَامَّ.

(٢) يَنْظُرُ «الْأَصْلُ» [٣٩٧/٢]، «نَسَبَ فِي الْقِتَاوَى» [٢١٦/١]، «النَّجْرِيدَةُ» [١٨٣١، ١٨٠٦/٤].

«الْبَسُوطَةُ» [١٢٢، ١٢٥]، «بَدَأَ تَعِ الصَّائِغُ» [٤١٦/٢]، «قِتَاوَى قَاضِي حَانَ» [٢٨٦/١].

«شَرْحُ مَجْمَعِ الْبَحْرِ» [١٥٢٥، ١٥٣٤]، «بَيْنَ الْحَصَانِ» [٥٣/٢]، «الْعَلَوَى النَّتَارُخِيَّةُ»

[٢٨٠/٢]، «فَتْحُ الْمَدِيرِ» [٢٨١/٣]، «شَرْحُ نَحْوَةِ الْمُلُوكِ» [١٨٧٠/٥].

(٣) الْأَنْثَانُ: يَسْتَقْبَلُ هُوَ أَوْ رَمَاهُ فِي عَسَلِ النَّيَابِ وَالْأَيْدِي وَهَذَا يَدْعَمُ لِحَرِيفٍ بِهِ.

(٤) مَعْنَى أَنَّ الْحُرْصَ هُوَ الْأَنْثَانُ، وَرَمَاهُ إِذَا أُحْرِقَ وَرُشِّنَ عَلَيْهِ الْمَاءُ وَتَعَقَّدَ وَصَارَ كَالصَّابُونِ، تُطْفَأُ بِهِ الْأَيْدِي وَالْمَلَابِسُ.

(٥) الْمَاءُ الْقَرَّاحُ هُوَ الْمَاءُ الصَّامِي الَّذِي لَا يَشْوِيهِ شَيْءٌ يَنْظُرُ «الْمَحْرَبُ فِي بَرَبِ الْمَحْرَبِ» بِالنُّطْقِ فِي [٣٧٧].

(٦) يُشَارُ إِلَى قَوْلِ صَاحِبِ «الْهَدَايَةِ»: «فَوَلَّاهُ يَقْتُلُ هَوَامَّ الرَّأْسِ» يَنْظُرُ «الْهَدَايَةُ» لِمَنْزَعِيَانِي [١٣٧/١].

(٧) لِأَنَّهُمَا سَمِيحٌ: أَيُّ نَدْبٌ وَبِهِمَا سَمِيحٌ نَدْبٌ يَنْظُرُ «النَّحْبُورُ فِي مَعْرِفَةِ أَسْمَاءِ الْأَشْيَاءِ» لِأَبِي هِلَالٍ.

رَفَعَ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ. وَالتَّعْثُ. إِزَاقَةُ الدَّمِّ.

❖ منه تيسر ❖

يُؤْتَاهُ إِلَى حِلَالٍ نَبِيٍّ الشَّائِبِ الْأَصَابِيَّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَانِي جِبْرِيلُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَوْ مَنْ مَعِيَ: أَنْ (١٩١: ٢) يَزُقُّوْا أَصْوَاتَهُمْ»^(١).

وَدَوَّى التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ»: يَأْتِيهِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصُّدَيْقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْحَجِّ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «التَّعْثُ وَالتَّجْ»^(٢). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي عُمَرَ وَجَابِرٍ».

قَالَ فِي «الصَّحَاحِ»: «التَّعْثُ. رَفَعَ الصَّوْتِ، وَقَدْ عَثَّ يَعْجُ عَجِيجًا وَعَجَجَعَ: أَيُّ: صَوْتٌ، وَمَصَاعِفُهُ دَلِيلٌ عَلَى التَّكْرِيرِ»^(٣).

وَتَجَحَّتْ الْمَاءَ وَالدَّمَ. أَتَجَّهُ تَجًّا، إِذَا سَيَلَتْهُ، وَأَتَانَا الْوَادِي بِشَجِيجِهِ، أَيُّ:

(١) أَخْرَجَهُ عَالِكٌ فِي «الموطأ» [رقم / ٧٣٦]، وَمِنْ طَرَفِهِ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَسَاسِكِ / بَابُ كَيْفِ التَّلْبِيَةِ^(١) [رقم / ١٨١٤]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الْحَجِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابُ مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ [رقم / ٨٢٩]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الْمَسَاسِكِ، بَابُ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ [رقم / ٢٩٢٢]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الْمَسَاسِكِ الْحَجَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالْإِخْلَالِ [رقم / ٢٧٥٣]، مِنْ حَدِيثِ حِلَالِ بْنِ الْأَسَدِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَهُوَ عَنْ النَّسَائِيِّ بِالتَّلْبِيَةِ ثَوْنٌ شَدِيدٌ، وَهِيَ رَوَايَةٌ لِابْنِ مَاجَةَ، وَهِيَ الرُّوَايَةُ الْأُخْرَى بِالْإِخْلَالِ فَقَطْ. وَفِي حَمْلِ التِّرْمِذِيِّ بَيْنَ الْإِخْلَالِ وَالتَّلْبِيَةِ جَمِيعًا.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدَّثَنَا حِلَالٌ عَنْ أَبِيهِ حَدَّثَنَا حَسَنٌ صَحِيحٌ» وَقَالَ ابْنُ الْمَلِكِ: «فَقَدْ أُلْحِثَ صَحِيحٌ» يَنْظُرُ: «الْبَدْرُ الْمُنِيرُ» لِابْنِ الْمَلِكِ [١٥٢/٦]

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الْحَجِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَابُ مَا جَاءَ فِي فَصْلِ التَّلْبِيَةِ وَالنَّحْرِ [رقم / ٨٢٧]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الْمَسَاسِكِ / بَابُ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ [رقم / ٢٩٢٤]، وَالْحَاكِمُ فِي «المستدرک» [٦٢٠ / ١]، وَهَذَا فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» [رقم / ٨٧٩٨]، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكْدَرِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصُّدَيْقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا هَرَبٌ، لَا يَرْفَعُهُ وَلَا مِنْ حَدِيثِ نَبِيِّ أَبِي فُدَيْكٍ فِي الصُّحُفَاتِ نَبِيُّ عُثْمَانَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُكْدَرِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ» وَقَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ إِلَّا شَادَ، وَلَمْ يُحْرَجْ»

(٣) يَنْظُرُ «الصَّحَاحُ» فِي النُّعْمَةِ لِلْجَوْهَرِيِّ [١ / ٣٢٧، مَادَّةُ حَجَج]

قَالَ: وَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ انْتَدَأَ بِالْمَسْجِدِ، لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَمَا دَخَلَ مَكَّةَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ زِيَارَةَ الْبَيْتِ وَهُوَ بِهِ.

— منهاجه —

بِسَبِيلِهِ، وَمَطَرٌ تَجَاحٌ إِذَا انْصَبَّ جَدًّا (١).

وَالشَّج: سَيْلَانٌ دِمَاءٍ الْهَذِي.

ثُمَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالتَّلْيَةِ هُوَ التَّه.

وَلَا يُقَالُ: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا، لِوُرُودِ الْأَمْرِ بِهِ فِي حَدِيثٍ حَلَالٍ.

لِأَنَّا نَقُولُ: الْأَمْرُ وَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا يَفْتَعِي الْوُحُوتَ، لَكِنْ قَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ، وَقَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ؛ لِأَنَّ الْأَصْبَةَ نَفِي الْوُحُوتِ، فَكَتَّ مَا دُونَ الْوُجُوبِ وَهُوَ التَّه.

وَقَالَ أَصْحَابُنَا: إِنَّ الْأَذْكَارَ وَالْأَذْعِيَّةَ يُسَنُّ فِيهَا الْإِحْهَاءُ، إِلَّا مَا تَعَلَّقَ بِالْغَيْرِ، كَالْأَدَانِ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْإِعْلَامُ، وَالْحُضَّةُ الَّتِي يُقْصَدُ بِهَا وَغَطُّ النَّاسِ وَتَعْلِيمُهُمْ، وَالتَّكْبِيرَةُ الَّتِي حُبِّلَتْ عَلَامَةً لِلدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ، وَالِاسْتِخْلَالِ، وَالْقِرَاعَةِ الَّتِي أُمِرَ الْمُؤْتَمُّ بِاسْتِمَاعِهَا.

وَأَمَّا التَّلْيَةُ. فَلِأَنَّهَا مِنْ عَلَامَةِ الْعِبَادَةِ، أَوْ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ مَا تَعَلَّقَ بِالْغَيْرِ؛ لِأَنَّهَا إِجَابَةٌ لِدَعَاءِ الْحَلِيلِ كَمَا مَرَّرَ دِكْرَهُ، وَبَيَّنَّ سَبَبُ أَنْ الْقِيَاسَ فِيهَا الْإِحْهَاءُ؛ لَكِنْ تَرَكْنَا ذَلِكَ بِالتَّحْدِيثِ، بِخِلَافِ الْقِيَاسِ.

(١) ١٩٤٠، قَوْلُهُ (وَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ انْتَدَأَ بِالْمَسْجِدِ)

يَعْنِي: لَا يَشْعُرُ بِعَمَلٍ آخَرَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ الْخَرَمَ، (لِأَنَّ الْمَقْصُودَ زِيَارَةَ الْبَيْتِ)، أَيْ الْمَكَّةَ، وَلَيْسَتْ فِي الْمَسْجِدِ

وَلَا بَصُرُهُ لَيْلًا دَخَلَهَا أَوْ نَهَارًا، لِأَنَّهُ دُحُولٌ بِلْدَةٍ فَلَا يَخْتَصُّ بِأَحَدِهِمَا.
وَإِذَا عَايَنَ الْبَيْتَ كَبَّرَ وَهَلَّلَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ إِذَا لَقِيَ الْبَيْتَ:
بِاسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ.

• هبة السجدة •

قَوْلُهُ: (وَلَا بَصُرُهُ لَيْلًا دَخَلَهَا أَوْ نَهَارًا).

وَرَوَى فِي «الصَّحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، وَ«السَّنَنِ» عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ،
قَالَ: «بَاتَ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِيَدِي طَوًى حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ»^(١).
وَرَوَى عَنْ عُمَرَ: «أَنَّهُ دَخَلَ فِي رَمَضَانَ لِعُمْرَةٍ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ التَّرَاوِيحَ؛
فَفَصَّلَ مَعَهُمْ»^(٢).

وَكَذَا رَوَى عَنِ الْحَزَنِيِّ وَالْحُسَيْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. «أَنَّهُمَا دَخَلَا مَكَّةَ لَيْلًا فَطَافَا»^(٣)،
وَلِأَنَّهُ دُحُولٌ بِلْدَةٍ يَسْتَوِي فِيهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ.
وَأَمَّا دَخَلَ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَهَارًا؛ مُحَافَةً الشَّرِيقَةَ، وَالِاتِّسَافَ عَلَى النَّاسِ؛ أَيْ
يَنْزِلُ، وَكَيْفَ يَنْزِلُ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا عَايَنَ الْبَيْتَ كَبَّرَ وَهَلَّلَ).

[كَبَّرَ]^(١)، أَيْ: قَالَ «اللَّهُ أَكْبَرُ». أَيْ مِنْ هَذِهِ الْكُفَّةِ الْمُعْظَمَةِ.

وَهَلَّلَ، أَيْ: قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَمَعْنَاهُ: الشُّبْرِيُّ عَنْ تَوْهُمِ حِبَاذَةِ الْبَيْتِ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب دخول مكة به، أو ليلًا [رقم ١٢٩٩]، ومسلم في كتاب

الحج باب استنجاب النبي بذي طوى عند يارده دخول مكة ولا هلال بدخولها ودخولها بهارًا

[رقم ١٢٥٩]، من نافع من ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا به

(٢) علقه السرخسي في «المبسوط» (٩/٤)

(٣) أخرجه: بن أبي شيبة في المصنف (١٥٥٨٥)

(٤) ما بين المعقوفين زياده من «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»

وَمُحَمَّدٌ ﷺ لَمْ يُعَيَّنْ فِي الْأَصْلِ لِمَتَعِدِّ الْحَجَّ شَيْئًا مِنَ الدَّعَوَاتِ ؛ لِأَنَّ التَّوْقِيتَ يُذْهِبُ بِالرَّقَّةِ ، وَإِنْ تَرَكَ بِالْمَنْقُولِ مِنْهَا فَحَسَنٌ

وقد قيل: إن الدعاء مُتَجَاتٍ عِدَّةُ رُؤْيَا النِّتِ ، فلا تَحُلْ غَه

(وَمُحَمَّدٌ بْنُ الْحَسَنِ لَمْ يُعَيَّنْ فِي «الْأَصْلِ» ، أَيِ «الْمَسْوَطَةِ» (تَشَاهِدِ الْحَجَّ شَيْئًا مِنَ الدَّعَوَاتِ ؛ لِأَنَّ التَّوْقِيتَ يُذْهِبُ بِالرَّقَّةِ) ، بَلْ نَبِيُّ دُعَاءٍ دَعَا حَرًّا ، وَإِنْ تَرَكَ بِالْمَنْقُولِ مِنَ الدَّعَوَاتِ فَحَسَنٌ .

وقد رُوِيَ عَنْ أَبِي عُمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ ، وَهَذِهِ تَكْرَرُ^(١) .

وَرُوِيَ عَنْ مَكْحُولٍ: أَنَّ الشَّيْءَ ﷺ كَانَ إِذَا نَظَرَ إِلَى النِّتِ قَالَ: «اللَّهُمَّ زِدْ بَيْتَكَ هَذَا تَعْظِيمًا ، وَتَشْرِيفًا [١٥٧٥، ٢] ، وَتَكْرِيمًا ، وَمَهَابَةً ، وَبِرًّا»^(٢) .

وَقَالَ عَطَاءٌ: كَانَ الشَّيْءُ ﷺ إِذَا مَرَّ بِالنَّخْرِ قَالَ: «أَعُوذُ بِرَبِّ هَذَا النَّخْرِ مِنَ الدِّينِ ، وَالْفَقْرِ ، وَضِيقِ الصَّدْرِ ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ»^(٣) .

وَقَالَ فِي «الْمَوَازِلِ»: إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ هَذَا النِّتُ بَيْتُكَ ، وَالْحَرَمُ حَرَمُكَ ، وَالْعَبْدُ عَبْدُكَ ، مُوَقِّفِي لِمَانُجَتٍ وَنَزَاصِي وَإِذَا نَظَرَ إِلَى النِّتِ يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ ، وَمَعَكَ السَّلَامُ ، حَيْثُ رَأَى بِالسَّلَامِ ، اللَّهُمَّ زِدْ بَيْتَكَ هَذَا تَعْظِيمًا ، وَتَشْرِيفًا ، وَمَهَابَةً»^(٤) .

(١) أخرجه: الأزرقي في «أخبار مكة» (٢٢٩/١)

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة [رم ١٥٧٥٦] ، والبيهقي في «السير الكبرى» [رم ٨٩٩٦] ، عن مَكْحُولٍ بِهِ عَرَسًا

(٣) لم أظفر به مُسَدِّدٌ بِي عَطَاءٍ ، وَهُوَ مُرْسَلٌ عَنْ كُلِّ حَالٍ . وَعَلَيْهِ الْكُفَايَةُ فِي مَدَائِمِ الصَّلَاةِ (١٢٦، ٢)

(٤) رد في «نور» ، ورد في «نور» - من حديثه وعمر - صحيح ، وتشريف ، ومهابة ، بطن «السور» من «سور» لا في حديث «سور» [١٥٧٥] - ب محصور مكة بمصر الله أمدي

ب تركيا / (رقم الحفظ ٩٩٥)

قَالَ: ثُمَّ ابْتَدَأَ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَاسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ [١٧١] وَهَلَّلَ، لَمَّا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَاِبْتَدَأَ بِالْحَجَرِ فَاسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ.

منه بعد

والمشاهد: مواضع الخُصُور، من شَهْد المكان، إذا حَصَرَهُ، جَمَعَ مَشْهَدٌ. قوله: (ثُمَّ ابْتَدَأَ بِالْحَجَرِ) [٢٣١] (الْأَسْوَدِ)، أي: بعدما كَبَّرَ وَهَلَّلَ عِنْدَ مُعَايِنَةِ الْبَيْتِ؛ ابْتَدَأَ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ (فَاسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ)، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَبَطُونِ كَفِّهِ إِلَى الْحَجَرِ حَذْوِ مَكِينِهِ - كَمَا فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» - وَهَلَّلَ.

وَقَالَ فِي «الْوَازِلِ»: وَتَحَتَّ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ أَنْ يَبْدَأَ بِالْحَجَرِ، وَلَا يَبْدَأُ بغيرِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَوْمُ فِي الصَّلَاةِ؛ فَيَدْخُلُ مَعَهُمْ^(١).

وَقَالَ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ فِي «مَخْتَصَرِهِ» الْمُسَمَّى بِ«الْكَامِي»: قَالَ أَبُو يُوسُفَ فِي «الْإِمْلَاءِ»: يَسْتَقْبِلُ بِأُطْرُقِ كَفِّهِ الْقِبْلَةَ عِنْدَ ابْتِغَاءِ الصَّلَاةِ، وَاسْتِلَامِ الْحَجَرِ^(٢)، وَالْقُنُوتِ فِي الْوُثْرِ، وَتَكْبِيرِ الْعِيدَيْنِ، وَيَسْتَقْبِلُ بِأُطْرُقِ كَفِّهِ إِلَى السَّمَاءِ عِنْدَ رَفْعِ الْأَيْدِي عَلَى الصَّمَا وَالْمَرْوَةِ بِغُرَفَاتِهِ، وَيَجْمَعُ، وَعِنْدَ الْجُمُوعَيْنِ^(٣). ذَكَرَهُ فِي بَابِ الْقِيَامِ فِي الْقَرِيبَةِ.

أَمَّا الْإِبْتِدَاءُ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَالْإِسْتِقْبَالُ وَالتَّكْبِيرُ وَالتَّهْلِيلُ، فَلَمَّا رَوَى مَكْحُولٌ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَبْدَأُ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، فَاسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ»^(٤).

(١) ينظر «السور من الفتاوى» لأبي الليث السمرمدي [٦٥٠]

(٢) قال في «البحر المحرر» البيهقي على مختصر القنوري [١٥٣] صورة الإسلام أن يضع كفيه على الحجر، ويضع يده بين كفيه، ويقبضه إلى استطاع، فإن لم يستطع جعل كفيه بحذاء وقبل كفيه ويطرق حاشية ابن هانبلين (٤٩٤/٢)

(٣) أراد بالجُمُوعَيْنِ الْأَوَّلَى وَالْوَسْطَى دُونَ الْعِصَا كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م»، وَ«و»

(٤) لَمْ أَطْرُقْ بِهِ مُسْتَدًّا إِلَى مَكْحُولٍ، وَهُوَ مَرْسَلٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَكِنَّ الْحَجَرَ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَحَادِيثِ جَمَاعَةٍ =

 باب الإحرام

وأما رفع الأيدي: فلما [١٩٦، ٢٠٠] روى الشيخ أبو حمزة الطحطاوي في شرح الآثار: مُسْنَدًا إِلَى أَبِي عُمَرَ وَابْنِ عُثْمَانَ عَنِ الشَّيْخِ رحمهم الله قال: «تَرْفَعُ الْأَيْدِي فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ: فِي افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ، وَعِنْدَ الْيَتِّ، وَعَلَى الصَّمَا وَالْعَزْوَةِ، وَبِعَرَفَاتٍ، وَالْمُرْدَلِقَةِ، وَعِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ»^(١)

وفي شرح الآثار أيضًا مُسْنَدًا إِلَى إِبْرَاهِيمَ الْحَبِيبِيِّ قَالَ: «تَرْفَعُ الْأَيْدِي فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ: فِي افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ، وَفِي التَّكْبِيرِ لِلْقُتُوبِ فِي نَوَافِلِهَا، وَفِي الْعِيدَيْنِ، وَعِنْدَ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ، وَعَلَى الصَّمَا وَالْعَزْوَةِ، وَيَجْمَعُ وَعَرَفَاتٍ، وَعِنْدَ النُّفُتَيْنِ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ»^(٢).

وَلِأَنَّ هَذَا التَّكْبِيرَ تَكْبِيرٌ يُفْتَحُ بِهِ الطَّوْفُ؛ فَيَسْرُ بِهِ الرَّفْعُ، كَالْتَّكْبِيرِ الَّذِي يُفْتَحُ بِهِ الصَّلَاةُ؛ وَلِأَنَّ الطَّوْفَ بِأَيِّتِ صَلَاةٍ فَيَسْرُ فِي اسْتِفَاتِهِ رَفْعُ الْيَدِ.

من الصحابة مُتَّفَقٌ قَالَ الرِّبَيعِيُّ رحمهم الله أَنَّهُ ابْتَدَأَهُ رحمهم الله بِالْحَجَرِ مِمَّا فِي حَيْثُ حَبَرُ الصُّوْبِ فَشَرَى إِذَا أَتَيْنَا الْيَتَّ مَعَهُ اسْتَقَمَ الرُّكْنُ، فَرَمَ ثَلَاثًا، وَشَرَى أَرْدَاهُ الْحَبِيبِيُّ وَأَصْرَحَ مِمَّنْ أَيْضًا (فِي كِتَابِ الْحَجِّ بَابُ حُجَّةِ الشَّيْخِ رحمهم الله [رَقْم ١٢١٨]) عَنْ حُمَيْرِ بْنِ مَسْعَدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَبَرٍ، قَالَ «لَمَّا قَدِمَ الشَّيْخُ رحمهم الله مَكَّةَ بَدَأَ بِالنَّحْبِ فَاسْتَبَسَّ، ثُمَّ مَضَى عَلَى حَبَرٍ - فَرَمَ ثَلَاثًا، وَشَرَى أَرْدَاهُ - اسْتَبَسَّ وَأَمَّا التَّكْبِيرُ وَالتَّهْلِيلُ فَهَمَّ أَحَدُهُ، يَكْرُ التَّكْبِيرَ عَنِ بَحْدَرِي (فِي كِتَابِ الْحَجِّ - باب التَّكْبِيرِ عَنِ الرُّكْنِ [رَقْم ١٥٣٥]) فِي حَدِيثٍ يَحْمَدُ عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ رحمهم الله - حَدَّثَ عَنْ جَدِّهِ، قُلْتُ أَيْ عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ أَنَّهُ شَرَى فِي يَدِهِ وَكَثَّرَ سَهْرًا بِطَرِيقِ أَصْبَ الرِّبَيعِيِّ [٣٧٣ - ٣٨٠] أَخْرَجَهُ ابْنُ حَرَبٍ فِي «صَلَاتِهِ» [رَقْم ٢٧٠٣]، وَالتَّحْقِيقُ فِي «شَرْحِ مَعْنَى الْأَنْزَارِ» [١٧٦، ٢]، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي لَيْسَى عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مَسْعَدٍ عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ رحمهم الله وَعَنْ يَحْيَى عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ رحمهم الله كَلَامًا بِهِ

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ «لَا يَصِحُّ رَفْعُهُ، وَالصَّحِيحُ وَفْقَهُ عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ وَابْنِ عُثْمَانَ رحمهم الله بِطَرِيقِ «الْمَدَارِ السَّيْفِ فِي الصَّحِيحِ وَالصَّحِيفِ» لَأَبِي الْوَيْلِ [ص ١٣٨]

(٢) مَقْصُودُ تَحْرِيجِهِ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ

قَالَ: وَرَفَعَ يَدَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تُرْفَعُ الْأَيْدِي إِلَّا فِي مَبْنَعِ مَوَاطِنَ»^(١)
وَدَكَرَ مِنْ حُمَلَتِهَا اسْتِلَامُ الْحَجَرِ.

قَالَ: وَاسْتَلَمَهُ إِنْ اسْتَطَاعَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤْدِيَ

❦ رحمه الله ❦

وقد حدث الطحاويُّ مُسْنَدًا إِلَى طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ قَالَ: «الطَّوَافُ بِالنِّيَّةِ صَلَاةٌ؛ إِلَّا أَنْ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَحَلَّ لَكُمْ الْمَشْطَقَ، فَمَنْ نَطَقَ
فَلَا يَنْطِقُ إِلَّا بِخَيْرٍ»^(٢).

وَقَالَ فِي «الْجَامِعِ» التِّرْمِذِيُّ: مُسْنَدًا إِلَى سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَزَلَ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ؛
فَسَوَّدَتْهُ خَطَايَا بَنِي آدَمَ»^(٣).

قَوْلُهُ: (قَالَ: وَاسْتَلَمَهُ)، أَي: قَالَ الْقُدُورِيُّ^(٤)

(١) أخرجه الترمذي في أبواب الحج عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في الكلام في الطواف [رقم / ٩٦٠]،
والدارمي في «سننه» [رقم / ١٨٤٧]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم / ٢٧٣٩]، والطحاوي في
«شرح معاني الآثار» [١٧٨٢]، والحاكم في «المستدرک» [١/ ٦٣٠]، والبيهقي في «السنن الكبرى»
[رقم / ٩٠٧٤]، عن عطاء بن السائب، عن طاووس، عن ابن عباس رضي الله به. وألفه الترمذي «الطَّوَافُ
حَوْلَ التَّيْبَةِ مِثْلَ الصَّلَاةِ، إِلَّا أَنْكُمْ تَكَلِّمُونَ بِهِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ بِهِ فَلَا يَنْتَلِمُ إِلَّا بِخَيْرٍ»
قال الترمذي «وهذا روي عن أبي سعيد عن ابن عباس وغيره، عن طاووس، عن ابن عباس مرفوعاً،
ولا يفرقة مرفوعاً إلا من حديث عطاء بن السائب» وقال الحاكم «هذا حديث صحيح الإسناد
ولم يخرجاه». وهذا أوجه حسنة، وقال البيهقي «طريق صحيح» ينظر «نحو الأفكار شرح
المعاني والآثار» للعسلي [٣٥٩ ٩]

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الحج عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في فضل الحجر الأسود والركن
والمقام [رقم / ٨٧٧]، وأحمد في «المسند» [١/ ٣٠٧]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم /
٢٧٣٣]، والنسائي في «المعجم الكبير» [١١/ رقم / ١٢٢٨٥]، عن عطاء بن السائب، عن سعيد
بن جبيرة، عن ابن عباس رضي الله به.

قال الترمذي «حدثني ابن عباس حديث حسن صحيح»

(٣) ينظر «مختصر القدوري» [ص ٦٧]

أَحَدًا^(١)، لِمَا رَوَى أَنَّ الشَّيْءَ يُحَرِّمُ قَتْلَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَوَضْعَ شَعْبَةِ عَلَيْهِ،

وَاسْتَلَمَ الْحَجَرَ، قَالَ فِي «دِيَوَانِ الْأَدَبِ» «اسْتَلَمَ الْحَجَرَ، إِذَا لَمَسَهُ إِثْمًا بِقُبْلَةٍ، وَإِذَا بِشَاوِلٍ»^(٢)

وَعَنْدَ الْمُفْهَمِ: الْاسْتِلَامُ أَنْ يَضَعَ كَتِفَهُ عَلَى الْحَجَرِ وَيُقْبِلَهُ بِيَمِينِهِ.

وَالْأَصْلُ فِي اسْتِلَامِ الْحَجَرِ مَا رَوَى فِي «الصَّحِيحِ» لِحَدِيثِي، وَهَذَا السَّيْرُ [١٩٦/٢م]: مُسْتَدًا إِلَى عُمَرَ أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ فَكَبَّهُ، هَذَا «إِنَّمَا لَاغْلُمُ أَمَّا خَيْرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ الشَّيْءَ يُحَرِّمُ يَحْتَلِكُ مَا قَبَلْتُكَ»

وَأَمَّا قَالَ: (وَاسْتَلَمَهُ إِنْ اسْتَطَاعَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤَدِّيَ لِحَدَا)، لِمَا رَوَى أَبُو جَمْرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح الآثار»: يَأْتِيهِ إِلَى أَبِي يَحْيَى قُلُوبًا فَقَالَ: سَمِعْتُ أَمِيرًا كَذَا عَلَى مَكَّةَ مُنْصَرَفَ الْحَاجِّ^(٣) عَنْهَا مَنَّةٌ ثَلَاثٌ وَسِتُّونَ، يَقُولُ: كَانَ عُمَرُ رَجُلًا قَوِيًّا وَكَانَ يُرَاجِمُ عَلَى الرُّكْبِ، فَقَالَ لَهُ الشَّيْءُ يُحَرِّمُ، فَإِنْ أَبَى خَضِرِي، إِثْنُ رَجُلٍ قَوِيٍّ، وَإِنْكَ تَرَاجِمُ النَّاسَ عَلَى الرُّكْبِ قَتُودِي الضَّعِيفَ، فَإِذَا رَأَيْتَ خُلُوةً فَاسْتَلِمَهُ وَإِلَّا فَكَبِّرْ وَأَمْصِرْ^(٤).

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: أَخ. صُلَحَا.

(٢) يَنْظُرُ: «دِيَوَانِ الْأَدَبِ» لِلْمَازِينِيِّ [٤١٨/٢]

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَرٍ فِي كِتَابِ نَجْعِ بَابِ دُخْرِ فِي حَجَرِ لَأَسْوَدَ [رَمَمَ ١٤٢٠]، وَمُسَمًى فِي كِتَابِ النِّجَاحِ بَابِ اسْتِحْبَابِ تَعْبِلِ حَجَرِ لَأَسْوَدَ فِي حَرْفِ [رَمَمَ ١٩٧٠] وَابْنُ دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَسَائِكِ بَابِ فِي تَعْبِلِ حَجَرِ [رَمَمَ ١٨٧٣]، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) اسْمُهُ «وَعْدٌ» وَبَنُوهُ «وَعْدَان» كَذَا فِي حَاشِيَةِ «دِيَوَانِ الْأَدَبِ» وَهَذَا.

(٥) مَحْرُوفٌ عَنْ الطَّحَاوِيِّ بْنِ «مِنْ حَرْفِ نَحْتِاجٍ» وَوَضَعَ عَنْ أَحْمَدَ فِي «تَعْبِلِ» رَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ «[٢١٣ ٢] مُنْصَرَفَ الْحَاجِّ»، وَهَذَا وَضَعَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» [٢٤٨، ٢٨] وَهَذَا الْأَوَّلُ وَنَظَرُ «سُجْدِ الْأَمْكَارِ شَرْحُ النِّجَاحِ» وَلَانَارُهُ نَعِيمِي [٣٥٩ ٩]

(٦) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» [٢٨١، ١] وَعَنْ نَزَارٍ فِي «مُصَنَّفِهِ» [رَمَمَ ٨٩١٠]

وَقَالَ لِعُمَرَ رضي الله عنه: «إِنَّكَ رَجُلٌ أَبَدٌ تُؤَدِّي الضَّعِيفُ فَلَا تُرَاحِمُ النَّاسَ عَلَى الْحَرِّ وَلَكِنْ إِنْ وَجَدْتَ فُرْجَةً فَاسْتَلِمْهُ وَإِلَّا فَاسْتَقْبِلْهُ وَهَلْ وَكَثُرَ، وَلَأَنَّ الْإِسْلَامَ سُنَّةٌ وَالتَّخَرُّرُ عَنْ أَدَى الْمُسْلِمِ وَاجِبٌ».

قَالَ: فَإِنْ أَمَكَّهُ أَنْ يُمَسَّ الْحَجَرَ شَيْئًا فِي يَدِهِ، كَالْعُرْخُودِ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ قَبِلَ ^(١) ذَلِكَ، فَعَلَّ؛ لِمَا رَوَى أَنَّهُ رضي الله عنه طَافَ عَلَى رِجْلَيْهِ وَاسْتَلَمَ الْأَرْكَانَ

غاية البيان

عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، آمَنَتْ بِاللهِ، وَكَفَّرَتْ بِالْحَبَشَةِ وَالطَّاعُوتِ ^(٢)

قَوْلُهُ (إِنَّكَ رَجُلٌ أَبَدٌ)، أَي: قَوِيٌّ.

وَقَوْلُهُ: (إِنْ وَجَدْتَ فُرْجَةً)، أَي: ابْتِزَاحًا، أَي: سَكَنَةً.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَمَكَّهُ أَنْ يُمَسَّ الْحَجَرَ شَيْئًا فِي يَدِهِ، كَالْعُرْخُودِ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ قَبِلَ ذَلِكَ، فَعَلَّ)،

وَقَوْلُهُ: (فَعَلَّ)، جَوَابُ الشَّرْطِ.

وَالْأَصْلُ فِيهِ: مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي عَنَاسٍ قَالَ: «طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ ^(٣)، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْصَرٍ ^(٤)».

وَعَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَطُوفُ بِالنِّبْتِ عَلَى رَجُلٍ يَسْتَلِمُ

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ، وَهِيَ بَعِيرٌ.

(٢) يَطُوفُ «الْوَادِعُ» مِنَ الْوَدَى لَا فِي بَيْتِ الْبَحْرِيِّ [٦٥]

(٣) لِأَنَّهُ عَدِمَ مَكَّةَ وَهُوَ يَسْكُنُ كَدَّ حِدَا، فِي حَاشِيَةِ ٥٥، وَهِيَ:

(٤) الْمِخْصَرُ عَمَّا تَقَعَهُ الرُّكُوسُ كَالْعُرْخُودِ وَاسْمُهُ رَائِدَةٌ يَطُوفُ، «النَّبْتِ» فِي عَرَبِ الْحَدِيثِ لَا فِي الْأَثَرِ [٣٤٧/١]، مَادَّةُ حَجَرٍ.

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ بَابِ اسْلَامِ رُكْنِ الْمَسْحِ [رَمَمَ ١٥٣٠]، وَصَدَّقَ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ حَوَارِ الْعَوَافِ عَلَى بَعِيرٍ وَغَيْرِهِ وَاسْلَامِ الْحَجَرِ مَسْحِ وَبَعُوهُ لَبَّاسُ [رَمَمَ ١٢٧٢]،

مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَنَاسٍ رضي الله عنه بِهِ.

بِمَحَجِّهِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ اسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ وَحَمِدَ اللَّهَ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

قَالَ: ثُمَّ أَحَدٌ عَنْ يَمِينِهِ مِمَّا بَلَى النَّابَ، وَقَدْ اضْطَبَعَ رِدَاءَهُ، فَيَطُوفُ

بِهِ السَّبْعَ

الرُّكْنَ بِمَحَجِّهِ، ثُمَّ يَقُولُ^(١)، رَوَاهُ فِي «السَّنَنِ».

وَالْمَحَجُّنُ - يَكْسِرُ الْمِيمَ وَفَتْحَ الْجِيمِ بَعْدَ الْحَاءِ الشَّاكَةِ الْمُهْمَلَةِ - الْعَصَا الْمُغْرُجُونَ.

وَالْمُغْرُجُونَ: عَوْدُ الْعَدْقِ^(٢) مَا بَيْنَ شِمَارِيخِهِ إِلَى مَنِيَّتِهِ مِنَ السَّخْلَةِ. كَذَا فِي «الْكَشَافِ»^(٣).

وَقَالَ الرَّجَّاجُ: «هُوَ قُطُوفٌ مِنَ الْإِنْعِرَاجِ، أَيْ الْإِنْعِطَافِ»^(٤)

قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ)، أَيْ: مِنْ اسْتِيلَامِ الْحَجَرِ، أَوْ إِمْسَاسِ الْمُغْرُجُونَ وَغَيْرِهِ، اسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ، وَحَمِدَ اللَّهَ تَعَالَى، وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ رَافِعٌ يَدَيْهِ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: إِنْ اسْتَبَالَ الْحَجَرِ عَدَّ ابْتِحَاجَ الطَّوَافِ سُنَّةً وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، لِأَنَّهُ لَوْ وَجِبَ الِاسْتِقْبَالُ فِي ابْتِدَاءِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ، لَوَجِبَتْ فِي أَثَائِهَا [١٩٧ هـ م] كَالصَّلَاةِ. قَوْلُهُ: (قَالَ) ثُمَّ أَحَدٌ عَنْ يَمِينِهِ مِمَّا بَلَى النَّابَ، وَقَدْ اضْطَبَعَ رِدَاءَهُ، فَيَطُوفُ

(١) أخرجه مسلم في كتاب الحج باب حوار الطواف عن بعير وغيره وإسلام البحر بمحجن وسجود للراكب [رقم ١٢٧٥]، وأبو داود في كتاب المناسك باب الطواف لواحيت [رقم ١٨٧٩]، وابن ماجه في كتاب المناسك باب من سجد الركن بمحجن [رقم ٢٩٤٩]، والبيهقي في «الأسس الكبرى» [رقم ٩١٦٦]، عن أبي الطفيل رحمه الله

(٢) المعنى: الكياسة كذا جاء في حاشيته ٩٢

(٣) ينظر «الكشف» للزمخشري [١٧/٤]

(٤) ينظر «معاني الفرق» وإعرابه للرجاج [٢٨٧/٤ - ٢٨٨]

قَالَ: وَيَجْعَلُ طَوَافَهُ مِنْ (١) وَرَاءِ الْخَطِيمِ. وَرَاءِ الْخَطِيمِ: وَهُوَ اسْمٌ لِمَوْضِعٍ فِيهِ الْمِيزَابُ، سُمِّيَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ حُطِمَ مِنْ أَلْبَيْتِ أَيُّ كُيْرٍ. وَسُمِّيَ جَعْرًا

❦ عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ❦

وفي «السنن» أيضًا: مُسَدَّدًا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ اعْتَمَرُوا مِنَ الْجِعْرَانَةِ فَرَقَلُوا بِأَلْبَيْتِ، وَجَعَلُوا أَرْضِيَّتَهُمْ تَحْتَ أَبْطَاطِهِمْ، ثُمَّ قَدَفُوهَا عَلَى عَوَاتِقِهِمُ الْيُسْرَى (٢).

فَبِتَّ بَعَا زَوَيَا الْإِصْطِبَاعِ فِي الطَّوَافِ وَالزَّمَلِ.

والتقديرُ بالشَّيْعة؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ لَا يُعْلَمُ كَيْفِيَّتُهُ وَلَا كَيْفِيَّتُهُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ

وَالِإِصْطِبَاعِ بِالرَّدَاةِ: أَنْ يُذِجَهُ تَحْتَ يَدِهِ الْيُمْنَى، فَيُلْقِيَهُ عَلَى مَنْكِبِهِ الْاَيْسَرِ (٣). وَقَالَ فِي «الوَاوِلِ»: وَيَقُولُ فِي طَوَافِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ، وَالْعَفْرِ، وَالذُّلِّ وَغَوَاقِبِ الْجَزْيِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ»، وَكُلُّهُ مَرٌّ بِالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ يَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ (٤).

قوله: ([قَالَ] (٥): وَيَجْعَلُ طَوَافَهُ [٢: ١٩٨] مِنْ وَرَاءِ الْخَطِيمِ)، أَي: مِنْ خَارِجِ الْخَطِيمِ، وَسُمِّيَ الْخَطِيمُ جَعْرًا بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ

(١) في الأصل: «م»

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب المسك / باب الاصطباع في الطواف [رقم ١٨٨٤]، ومن طريقه البيهقي في «المسند الكبير» [رقم ٩٠٣٩]، وأحمد في «المسند» [٣٠٦١]، عن أبي عباسٍ رضي الله عنه قال ابن الملقن: رواه أبو داود بإسناد صحيح. ينظر «نسخه» صحيح إلى أدلة الصحيح» لا ابن الملقن [١٧٣/٢]

(٣) ينظر «الصحيح في اللغة» نفوذري [٣/ ١١١٤، مادة أبط]

(٤) ينظر «الوارث من النصارى» لأبي الليث السمري [٦٥]

(٥) ما بين المعطوفين زيادة من «ف»، و«و»، و«ف»، و«ف»

لِأَنَّهُ حُجِرَ مِنْهُ، أَيُّ: مُع. وَهُوَ مِنَ الثَّبِتِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «قَالَ الْخَطِيبُ مِنَ الثَّبِتِ» فَلِهَذَا يُجْعَلُ الطَّوَافُ مِنْ وَرَائِهِ حَتَّى لَوْ دَخَلَ

﴿عبارة السند﴾

وهذا لِأَنَّ الْخَطِيبَ مِنَ الثَّبِتِ؛ بِدَلِيلِ مَا رَوَى الْحَارِثِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»
 بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ، رَوَى الشَّيْخُ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ
 لَهَا: «أَلَمْ تَرَيَ أَنَّ قَوْمَكَ جِئُوا الْكُفَّةَ؛ انْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ»
 فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ؟ قَالَ «لَوْلَا جُنْدُكَ»
 قَوْمَكَ بِالْكَفْرِ؛ لَفَعَلْتُ»^(١).

وفي «الصَّحِيحِ» أَيْضًا: سُئِلَ ابْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: «أَرَأَيْتَ ﷺ قَالَ
 لَهَا: «يَا عَائِشَةُ، لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ [١٣٢: ١] حَبِثَ عِنْدَ يَحْمَلِيٍّ؛ لَأَمَرْتُ بِالنَّبِيتِ
 قَهْدِيمٍ، فَأَدْخَلْتُ فِيهِ مَا أَخْرَجَ مِنْهُ، وَأَلْقَيْتُهُ بِالْأَرْضِ، وَبَطَلْتُ لَهُ بَنَاتِي بَابًا شَرِيفًا،
 وَبَابًا غَرِيبًا، فَبَلَغْتُ بِهِ أَسَاسَ إِبْرَاهِيمَ». قَدْ ذَكَرْتُ الْبَيْتَ الَّذِي حَقَّقَ ابْنُ الرَّبِيعِ عَلَى
 هَذِهِ^(٢)»^(٣).

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «مُسْنَدِهِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَنَقَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا
 قَالَتْ: كُنْتُ أُحِبُّ أَنْ أَدْخُلَ الثَّبِتَ فَأَصْلِي بِهِ. فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي فَأَدْخَلَنِي

(١) جذبان الأمر - بكر الحاء وسكون الدال - تؤنة وجرقة كذا في «الصَّحِيحِ» كذا جاء في

حاشية ٤٨٥ وهو «وَدَّ» وسطر «صَحَّحَ» بضم «ص» و«ج» و«ر» [٢٧٩: ١] مادة «جَدَّ»

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب «صل مكة وبجوها» [رم ١٥٠٦]، ومسلم في كتاب الحج

باب «بعض الكعبة وسائر» [رم ١٣٢٢] عن عبد الله بن عمر، عن عائشة ؓ به

(٣) ابنُ الرُّبَيْعِ كان يراه، ويضع به أساس إبراهيم، والرقعة منه بالأرض، ثم يبطئ كرهه يدهمعه ويدهم

على ما ينبغي في الجاهلية. كذا جاء في حاشية ٤٨٥ وهو

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب «صل مكة وبجوها» [رم ١٥٠٩]، وسائر في كتاب

مسائل الحج باب «الكعبة» [رم ٢٩٠٣]، عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة ؓ به

الْمُرْجَةِ الَّتِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ لَا يَحُورُ
 ﴿معه السرد﴾

في الجحْرِ فقال: «صَلِّي فِي الْجَحْرِ إِذَا أَرَدْتَ دُخُولَ الْبَيْتِ، فَإِنَّمَا هُوَ قِطْعَةٌ مِنَ الْبَيْتِ، فَإِنْ قَوْمُكَ قَدَرُوا اقْتَصَرُوا حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ، فَأَخْرَجُوهُ مِنَ الْبَيْتِ»^(١).

وَحَدَّثَ الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح الآثار» مُسْنَدًا إِلَى الْأَسْوَدِيِّ يَرِيدُ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَحْرِ فَقَالَ: «هُوَ مِنَ الْبَيْتِ». فَقُلْتُ: مَا مَنَعَهُمْ أَنْ يُدْخِلُوهُ [١٨٤/٢] فِيهِ؟ قَالَ: «عَظَرَتْ بِهِمُ النَّفَقَةُ»^(٢).

فَلَمَّا ثَبَتَ بِمَا رَوَيْنَا، أَنَّ الْعَظِيمَ - وَهُوَ الْجَحْرُ - مِنَ الْبَيْتِ، يُجْعَلُ الطَّوَافُ مِنْ وَرَائِهِ، حَتَّى لَوْ طَافَ مِثْلَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، لَا يَحُورُ.

وَالْعَظِيمُ: مِنَ يَسَارِ الْكَعْبَةِ، وَعَلَيْهِ يَنْصَبُ مِزَابُ الْكَعْبَةِ، وَفِيهِ قَبْرُ هَاجِرَ وَإِسْمَاعِيلَ ﷺ. كَذَا ذَكَرَ صَاحِبُ «الْجُمُهورية»^(٣).

قَالَ فِي «الْوَازِلِ» وَيَقُولُ تَحْتَ الْمِيزَابِ: «اللَّهُمَّ أَطْلِنِي تَحْتَ عَرْشِكَ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ، يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ»^(٤).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب المساكين باب الصلاة في الحجر [رقم ٢٠٢٨]، والترمذي في أبواب الحج عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في الصلاة في الحجر [رقم ٨٧٦]، والشافعي في كتاب مسالك الحج الصلاة في الحجر [رقم ١٩١٢]، وأحمد في المسند [٩٢/٢]، عن عاتكة بن أبي عاتكة، عن أمية، عن عائشة ؓ.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح وعاتكة بن أبي عاتكة هو عاتكة بن هلال.

(٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب المساكين باب الطواف بالحجر [رقم ٢٩٥٥]، والطحاوي في شرح معاني الآثار [١٨٤/٢]، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة ؓ.

قال العيني «طريق صحيح» بغير الاحتكاك شرح المعاني والآثار للعيني [٣٩٠، ٩]

(٣) ينظر: «جمهورية اللغة» لابن فريد [٤٣٦/١ - ٥٥٠].

(٤) ينظر: «لوار من العناوي» لأبي الليث السمري [٦٥]

إِلَّا أَنَّهُ إِذَا اسْتَقْبَلَ الْحَظِيمَ وَخَدَّهَ لَا تُغْرِيهِ الصَّلَاةُ، لِأَنَّ فَرْضِيَّةَ التَّوَجُّهِ بِبَعْضِ
الْكِتَابِ فَلَا تَتَأْدَى بِمَا ثَبَتَ بِحَبْرِ الْوَاحِدِ اخْتِطَاً، وَالْإِخْطَا فِي الطَّوَافِ أَنْ
يَكُونَ وَرَاءَهُ

قَالَ: قَالَ: وَيَزْمُلُ فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَشْوَاطِ. وَالرَّمْلُ أَنْ يَهْرُ فِي

عنه البدر

قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنَّهُ إِذَا اسْتَقْبَلَ الْحَظِيمَ وَخَدَّهَ لَا تُغْرِيهِ الصَّلَاةُ)، وَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنْ
قَوْلِهِ: (وَهُوَ مِنَ الثَّبِتِ).

جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ؛ بِأَنَّهُ يُقَالُ: لَوْ كَلَدَ الْحَظِيمُ مِنَ الثَّبِتِ، نَجَلَزَتْ لَصَلَاةً
إِذَا تَوَجَّهَ الْمُصَلِّي إِلَيْهِ

فَأَجَابَ عَنْ [وَقَالَ] ^(١): إِمَّا لَمْ تُغْرِيهِ الصَّلَاةُ إِذَا تَوَجَّهَ إِلَيْهِ حَتَّى يَثْبُتَ؛ لِأَنَّ
التَّوَجُّهَ إِلَى الثَّبِتِ فَرَضٌ بِبَعْضِ الْكِتَابِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَوُضِعَ الْحَبْلُ بِالنَّجْمِ﴾
[البقرة: ١٤٤]، وَمَا ثَبَتَ بِالنَّصِّ الْفَطْمِي (لَا يَتَأْدَى بِمَا ثَبَتَ بِحَبْرِ الْوَاحِدِ؛ اخْتِطَاً)،
لِأَنَّهُ فِيهِ سُنَّةٌ، (وَالْإِخْطَا فِي الطَّوَافِ أَنْ يَكُونَ) حَارِجَ الْحَظِيمِ؛ لِيَسْتَرْقِ طَوَافُهُ
الثَّبِتَ.

قَوْلُهُ: (قَالَ وَيَزْمُلُ فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَشْوَاطِ، وَالرَّمْلُ) هُوَ (أَنْ يَهْرُ)،
أَيُّ: يُحْرَكُ فِي مِشْيَتِهِ الْكَيْفِي، كَسَبِيرِهِ يَنْحَرُّ مِنَ الصَّفِيِّ، وَدَنَتْ مَعَ الْأَصْطِيعِ.
أَعْلَمُ أَنَّ الرَّمْلَ فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ سُنَّةٌ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ إِلَى الْحَجَرِ
الْأَسْوَدِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الرَّمْلُ لَيْسَ بِسُنَّةٍ، وَدَلِيلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَصْطَفَعَ وَرَمَلَ

(١) زَادَ بَعْدَهُ فِي (ط) «ثَبِتَ»

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْطُوفَيْنِ: رِيَادَةٌ مِنْ قَوَا، وَفَاءٌ، وَدَنَتْ، وَدَمَ

مَشْيِهِ الْكَثِيمَيْنِ كَالْمُبَارِزِ يَبْحَثُ بَيْنَ الصَّغِيرَيْنِ ، وَذَلِكَ مَعَ الاصْطِبَاعِ ، وَكَانَ سَبَبُهُ

❖ هَدْيُ السَّبِي ❖

لَمَعْنِي ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ أَحَلُّوا لَهُ مَكَّةَ فِي عُمْرَةِ الْقَصَاءِ [١٩٩/٢م] ، فَصَعِدُوا
إِلَى حَتْلِ قُعَيْقَمَانَ^(١) ، وَقَالُوا : إِنَّ حُمَيْنَ يَثْرِبَ قَدْ أَوْهَنْتَهُمْ ، فَاضْطَبِّعْ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ وَرَمَلْ ، وَقَالَ : «رَجِمَ اللَّهُ امْرَأَ أَبَدَى مِنْ نَفْسِهِ جَلْدًا»^(٢) ، وَهَذَا الْمَعْنَى قَدْ زَالَ .

وَهَذَا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَلَ فِي خَجَّةِ الْوَدَاعِ ، وَهِيَ بَعْدَ الْفَتْحِ ؛
بِدَلِيلِ مَا رَوَى التَّحَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» : مُسْنَدًا إِلَى سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : «رَأَيْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَفْدُمُ مَكَّةَ إِذَا امْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ : يَحُبُّ»^(٣)
ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ مِنَ السَّبْعِ»^(٤) .

وَفِيهِ أَيْضًا : مُسْنَدًا إِلَى نَدِيعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : «سَعَى النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ
أَشْوَاطٍ ، وَمَشَى أَرْبَعَةً فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ»^(٥) .

(١) قُعَيْقَمَانُ جَبَلٌ مَشْهُورٌ بِمَكَّةَ . وَكَدَّتْ أَبُو قُنَيْسٍ ، وَشُنِي لَأَن جُرُؤَهَا لَمَّا تَحَارَّوْا وَكَثُرَتْ قَعْمَةُ
السَّلَاحِ هَاهُنَا ، وَهُوَ نَصَبُ الْهَلَاكِ وَفَحَّ الْعَبْرِ الْمَهْمَةِ ، وَهُوَ اسْمٌ مَعْرُوفٌ ، وَوَجْهُهُ إِلَى أَبِي قُنَيْسٍ .
وَقُعَيْقَمَانُ أَيْضًا اسْمٌ حَلِيٌّ بِالْأَنْوَارِ . وَمِمَّا تَحِبُّ أَسَاطِيرُ مَسْجِدِ الْكُوفَةِ ، وَقُعَيْقَمَانُ أَيْضًا : غَيْرُ
هَذَيْنِ كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٤م - ٤و .

(٢) لَمْ أَجِدْهُ يَهْدِي سَبِيحًا حَبِيبًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مُسْنَدًا ، وَأَصْلُهُ عَنِ التَّحَارِيِّ فِي كِتَابِ التَّحَارِيِّ / بَابُ
عُمْرَةِ الْقَصَاءِ [٤٠٠٩م] ، وَمُسْنَدٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ بَابُ اسْتِحْبَابِ الرَّمْلِ فِي الطَّوَافِ الْعُمْرَةِ
وَفِي الطَّوَافِ الْأَوَّلِ مِنَ الْحَجِّ [١٢٦٦م] . وَاحِدٌ فِي «الْمُسْنَدِ» [٢٢٩٦م] ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : «رَجِمَ اللَّهُ امْرَأَ أَبَدَى مِنْ نَفْسِهِ جَلْدًا» .

(٣) يَقَالُ حَتْلُ الْعَرَضِ يَحْتَلُّ حَتْلًا وَحَتْلًا وَحَتْلًا ، إِذَا رَاحَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَحَلِيهِ يَنْظُرُ «الصَّحِيحُ فِي اللَّغَةِ»
لِلْجَوْهَرِيِّ [١١٧/١م : حَبِيبٌ]

(٤) أَحْرَجَهُ التَّحَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ بَابُ سَلَامِ الْعُمْرَةِ الْأَسْوَدِ حِينَ يَفْدُمُ مَكَّةَ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ وَيَرْمِي
ثَلَاثًا [١٥٢٦م] ، وَمُسْنَدٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ بَابُ اسْتِحْبَابِ الرَّمْلِ فِي الطَّوَافِ الْعُمْرَةِ وَفِي
الطَّوَافِ الْأَوَّلِ مِنَ الْحَجِّ [١٢٦٦م] ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٥) مَعْنَى تَخْرِيجِهِ قَرِيبًا

وَحَدَّثَ الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح الآثار» مُنْذًا إِلَى حَدِيثٍ قَالَ: «طَلَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ سَبْعًا زَمَلٌ مِنْهَا ثَلَاثٌ وَمِثْرٌ أَرْبَعًا»^(١)

فَعُلِمَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ: أَنَّ الزَّمَلَ مِنْ سَبْرِ الْحَجِّ الَّتِي لَا يَسْعَى تَرْكُهَا، وَتَبَيَّنَ صَحُّ أَنَّ السَّبَبَ فِي الْأَصْلِ مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ؛ وَلَكِنْ بَقَاءُ الْحُكْمِ مُنْجِي عَنْ بَقَاءِ السَّبَبِ، كَمَا فِي زَمَنِ الْجَمَارِ، سَبَبُ طَرْدِ الشَّيْطَانِ مِنْ إِبْرَاهِيمَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ، ثُمَّ بَقِيَ ذَلِكَ الْحُكْمُ وَإِنْ رَأَى السَّبَبَ.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٌ وَطَاوُسٌ وَمُجَنَّدٌ: «لَا يَزْمَلُ مِمَّا تَبَيَّنَ لِلرُّكْبَى الْيَمَانِيُّ وَالْحَجَرِ، وَإِنَّمَا يَزْمَلُ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ»^(٢)

وَهَذَا [٢٣٢/١] لَيْسَ بِصَحِيحٍ: إِنَّمَا حَدَّثَ الطَّحَاوِيُّ [مُسَدَّدًا]^(٣) إِلَى أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: «زَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ»^(٤)

وَرَوَى أَبُو (٢١٩) ط. دَاوُدُ فِي «مُسْنَدِهِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى سَمْعٍ، أَنَّ شَرَّ عَمْرَةَ «زَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ، وَذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَنَعَ ذَلِكَ»^(٥)

(١) أخرجه النسائي في كتاب مناسك الحج القوم بعد يحيى الخواف [رقم ٢٩٦١]، والصحوي في «شرح معاني الآثار» [١٨١/٢]، عن طريق السب، عن أبي الهيثم عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر ﷺ.

قال العمري «مطبوع صحيح» ص ١٠ وأضفه في مسند سجود بحر «نحوه لا يكرار شرح المعاني والآثار للمعني» [٣٧٣/٩]

(٢) بنظر: مصنف ابن أبي شيبة (٢٧٧، ٣)

(٣) ما بين المعطوفين، زيادة من (١٠)، و(١١)، و(١٢)، و(١٣)، و(١٤)، و(١٥)

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» [٢٥٥/٥]، وأبو يعنى في «مسنده» [رقم ٩٠١]، والصحوي في «شرح معاني الآثار» [١٨١/٢]، عن أبي الطفيل ﷺ.

قال العمري «مسند لا بأس به» بنظر «نحوه لا يكرار شرح المعاني والآثار للمعني» [٣٦٩/٩]

(٥) أخرجه مسلم في كتاب الحج باب مسجات يرمي في الخواف الصخرة وفي الخواف الأول من =

إِطْهَارُ الْجِلْدِ لِلْمُشْرِكِينَ حِينَ قَالُوا: أَضَاهُمْ حَتَّى يَثْرِبَ، ثُمَّ بَقِيَ الْحُكْمُ بَعْدَ رَوَالِ السَّبَبِ فِي رَمَى النَّبِيِّ ﷺ وَبَعْدَهُ.

قَالَ: [١٠٧٢] وَيَنْبَغِي فِي الْبَاقِي عَلَى هَيْئِهِ عَلَى ذَلِكَ، اتَّفَقَ رُوَاةُ نُسْكِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَالرَّمْلُ مِنَ الْحَجْرِ إِلَى الْحَجْرِ، وَهُوَ الْمَنْقُولُ مِنْ رَمَلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ رَحِمَهُ النَّاسُ فِي الرَّمْلِ قَامَ، فَإِذَا وَجَدَ مَسْلَكًا رَمَلَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ لَهُ فَيَقِفُ حَتَّى يُقِيمَهُ عَلَى وَجْهِ الشَّيْءِ، بِجِلَافِ الْإِسْتِغْلَامِ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِغْبَالَ يَدُلُّ لَهُ.

عنه البيان

قوله: (أَضَاهُمْ حَتَّى يَثْرِبَ)، يُقَالُ: أَضَاهُ الْمَرْصُ، أَي: أَثْقَلَهُ.

وَيَثْرِبُ: مَلَبَةُ الرَّسُولِ ﷺ. كَذَا ذَكَرَهُ فِي «دِيَوَانِ الْأَدَبِ»^(١).

قوله: (وَيَنْبَغِي فِي الْبَاقِي عَلَى هَيْئِهِ)، أَي: فِي الْبَاقِي مِنَ الْأَشْوَاطِ وَالْهَيْئَةِ: الْوَقَارُ وَالشُّكُورُ.

قوله: (وَالرَّمْلُ مِنَ الْحَجْرِ إِلَى الْحَجْرِ)، هُوَ الْمَنْقُولُ مِنْ رَمَلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ أَمَّا

قوله: (فَإِنْ رَحِمَهُ النَّاسُ فِي الرَّمْلِ قَامَ).

يَعْنِي: وَقَفَ حَتَّى يَجِدَ فُرْجَةً؛ لِأَنَّ الرَّمْلَ مِنْ سَبِي الطَّوَافِ وَلَا يَدُلُّ لَهُ^(٢)، فَيَقِفُ حَتَّى يَأْتِيَ بِالطَّوَافِ عَلَى وَجْهِ الشَّيْءِ، فَإِذَا وَجَدَ فُرْجَةً رَمَلَ، بِجِلَافِ اسْتِغْلَامِ

= [سج | رقم ١٢٦٢]، وأبو داود في كتاب الصلاة باب في الرمل | رقم ١٨٩١ |، وابن ماجه في كتاب الصلاة باب الرمل حول البيت | رقم ٢٩٥٠ |، وأحمد في «المسند» | ٥٩٢ |، عن نافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه

(١) ينظر «ديوان الأدب» للداراني [١٠٨/٤]

(٢) وقع بالأصل: «ولا يَدُلُّ» وسببت من الواو، والفاء، واللام، والهمزة

• عتبة بن ربيعة •

وَرَوَى عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كُنَّا نَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ كُلَّهَا»^(١).

وَقَالَ فِي «الصَّحِيحِ» الْبُخَارِيُّ: «كَانَ مُعَاوِيَةُ يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ»^(٢).

وهذا ضعیف؛ لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «مُسْتَدْرَأً» [٢/٢٠٠/٢] إِلَى سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي قَالَ: «لَمْ أَرِ الشَّيْءَ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ»^(٣).

وَحَدَّثَ الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح الآثار»: مُتَنًا إِلَى مَا رَوَى عَنْ أَبِي عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَمُرُّ بِهَاتَيْنِ الرُّكْنَيْنِ الْأَسْوَدِ وَالْيَمَنِيِّ، إِلَّا اسْتَلَمَهُمَا فِي كُلِّ طَوَافٍ، وَلَا يَسْتَلِمُ هَاتَيْنِ الْآخَرَتَيْنِ»^(٤).

(١) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٨٣/٢]، وفي «الحكماء» [١١١/٢]، وابن عبد البر في «المستدرأ» [٢٠٠/٢]، عن أبي الربيع، عن جابر بن عبد الله.

قال المصنف: «إسناده صحيح» ينظر. صاحب الأفكار شرح المعاني والآثار للمصنف [٣٨٢/٩] علقه البخاري في «صحيحه» [١٥١/٢] طبعه طوق النجاة، ورواه الترمذي في «كتاب الحج» عن رسول الله ﷺ. باب ما جاء في استلام الحجر والركن اليمني دون ما سواه، [رقم ٨٥٨]، ولما جاء في «المستدرأ» [٢٤٦/١]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٨٤/٢]، والحكماء في «المستدرأ» [٦٢٤/١]، وأبيه في «السالكين» [رقم ٩٠٢٢]، عن أبي العباس، قال: «كُنْتُ نَحْوَ نَبِيٍّ عَالِمٍ، وَمُعَاوِيَةُ لَا يَمُرُّ بِرُكْنِي إِلَّا اسْتَلَمَهُ، فَقَالَ لَهْ أَبُؤُ عَالِمٍ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَسْتَلِمُ إِلَّا الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، وَالرُّكْنَ الْيَمَنِيَّ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مُهْمَرًا» بخط الترمذي. قال الترمذي: «حدثني أبي عَالِمٍ حَدَّثَ خَسْرٌ صَحِيحٌ» وقال الحكماء: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

(٢) أخرجه البخاري في «كتاب الحج» باب من لم يستلم إلا الركنين اليمنيين [رقم ١٥٣١]، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه.

(٣) أخرجه أحمد في «المستدرأ» [١٥٢/٢]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٨٣/٢]، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه.

قال المصنف: «طريق صحيح» ينظر. صاحب الأفكار شرح المعاني والآثار للمصنف [٣٨٤/٩].

عبد الحميد

لَوْ صَلَّيْنَا حَلْفَ الْمَقَامِ، قَرَأْتُ. ﴿وَتَجِدُوا مِنْ مَقَامٍ يَرْجِعُ فِيهِ﴾ [١٢٥: ١٢٥] أما [٢٠١: ٢] قوله: (أَوْ حَيْثُ يُشْرُ مِنَ الْمَسْجِدِ)، لَأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَحْصُرُ بِمَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ.

وَحَدَّثَ الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح الآثار» مُسْنَدَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ^(٢) قَالَ: «طَلَفَ عُمَرُ بِالنِّبْتِ نَعْدَ الصُّبْحِ، فَلَمْ يَزَلْ يَدْعُو، طَلَفًا حَتَّى بَدَى طُلُوعُ الشَّمْسِ؛ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ»^(٣).

وَرَوَى فِي «الكشاف»: «عَنِ السَّخِيِّ قَالَ: لِحَرَمِ كُلِّ مَقَامٍ إِبْرَاهِيمَ»^(٤). وَقَالَ فِي «شرح الطحاوي» يُصَلِّي رَكَعَتَيِ الْعَوَائِدِ فِي وَقْتِ يُحْسِنُ لَهُ التَّطَوُّعُ وَيُدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا: مَا رَوَى أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ: «أَنَّ عُمَرَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ بِدِي طُلُوعِ الشَّمْسِ»^(٥)، وَكَانَ ذَلِكَ بِمَخْصَرٍ مِنْ لُصْحَاتِهِ طَلَمَ يُتَكَّرُ عَلَيْهِ أَخَذًا، فَحَلَّ مَحَلَّ الإِجْمَاعِ

فَإِنْ قُلْتُ: قَدْ دَعَتْ قَوْمٌ إِلَى رِيَاةِ الصَّلَاةِ لِلْعَوَائِدِ فِي حَمِيعِ الْأَوْقَاتِ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «يَا أَيُّهَا عِبْدُ صَافِرٍ إِنْ وَلَيْتُمْ هَذَا الْأَمْرَ؛

(١) أخرجه: مسلم في كتاب الحج - باب حجة النبي ﷺ [رقم ١١٨] وموجود في كتاب العاصم

باب صفة حجة النبي ﷺ [رقم ١٩٠٥] من حديث جابر بن عبد الله

(٢) القاري مُتَّفِدٌ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ١٤٥

(٣) أخرجه أحمد في «مصر» رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ [٣٩٠: ٣] والطحاوي في «شرح معاني الآثار»

[١٨٧/٢]، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ عَدْرِى ﷺ

قَالَ الْعَبْدِيُّ «صَرِيحٌ صَحِيحٌ» بِمَعْنَى لَاهِكُ شَرَحَ بِمَعْنَى وَلَا تَارُكَ بِمَعْنَى [٤٣٩: ٤]

(٤) يَنْظُرُ: «الكشاف» لِلْمَحْشُورِ [١٨٥/١]

(٥) أخرجه: الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٨٧/٢]

وَهِيَ وَاجِبَةٌ عِنْدَنَا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمه الله مُسْتَعْنَةً؛ لِانْتِدَامِ دَلِيلِ الْوُحُوبِ،

﴿عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْيَمَ﴾

فَلَا تَمَسُّوْا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى أَيَّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ^(١). فَمَا الْجَوَابُ عَنْهُ؟

قُلْتُ: إِنَّمَا أَمَّاخَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوَّافَ وَالصَّلَاةَ عَلَى سَبِيلِ مَا يَتَّبِعِي أَنْ يُطَافَ وَيُصَلَّى.

ولهذا لو صَفَّ غُرَبَاءَ أَوْ مُخَلِّثًا أَوْ مَكُوسًا؛ لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْخَصْمِ أَصْلًا.

وعندنا: يَكُونُ بَاقِصًا، وَيُجْزَى بِالدَّمِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ إِعَادَتُهُ.

وكذا إِذَا صَلَّى يَتَّبِعِي أَنْ يُرَاعَى الطَّهَارَةُ وَسَتْرُ الْعَوْرَةِ وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ، وَالْوَقْتُ الَّذِي لَمْ يَتَّعِ عَنْهُ.

وقد صَحَّ النَّهْيُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الطُّلُوعِ [٢/٢٠١/٢]، وَعِنْدَ انْتِصَافِ النَّهَارِ وَعِنْدَ الْغُرُوبِ^(٢).

[ولهذا لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ إِذَا كَانَتْ لَغَيْرِ الطَّوَّافِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ بِمَكَّةَ عِنْدَ الْخَصْمِ أَيْضًا]^(٣).

والتَّحْقِيقُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ النَّهْيَ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْبَعِثِ وَيَوْمِ النَّحْرِ اسْتَوَى فِيهِ مَكَّةُ وَسَائِرُ الْبُلْدَانِ: [فَكَذَا النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ يَسْفِي أَنْ يَسْتَوِيَ فِيهِ مَكَّةُ وَسَائِرُ الْبُلْدَانِ]^(٤)

قَوْلُهُ. (وَهِيَ وَاجِبَةٌ عِنْدَنَا)، أَيِ: الصَّلَاةُ عِنْدَ الْمَقَامِ وَاجِبَةٌ عِنْدَنَا.

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» [١١٣٥٩]، ومعه في «شرح معاني الآثار» [١٨٦/٢]، من حديث أبي عباس رحمه الله.

(٢) مضى بحرجه في «كتاب الصلاة» من حديث عمر وعبد الله من الصحابة.

(٣) ما بين المعقوفين: زيادة من: «و»، «و»، «و».

(٤) ما بين المعقوفين: زيادة من: «و»، «و»، «و»، «و».

وَلَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «وَلْيَصِلِ الطَّائِفُ لِكُلِّ أُسْبُوعٍ رَكَعَتَيْنِ» وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ

ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الْحَجَرِ فَيَسْتَلِمُ، لَمَّا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا ضَمَى رَكَعَتَيْنِ عَادَ إِلَى الْحَجَرِ وَاسْتَلَمَهُ، وَالْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعْيٌ يَعُودُ إِلَى الْحَجَرِ، لِأَنَّ الطَّوَافَ لَمَّا كَانَ يُفْتَحُ بِالْإِسْتِلَامِ فَكَمَا الشَّيْءُ يُفْتَحُ بِهِ، مَحَلَّابٌ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ سَعْيٌ.

— عَمَّا جَاءَ —

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: سُنَّةٌ^(١).

لَنَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا مِنْ مَقَامٍ بِمَقَامٍ حَتَّىٰ﴾ [البقرة ١٢٥]، قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَحَمْرَةُ وَالْكِسَالِيُّ: بِكسر الحاء، عَلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ، وَمُطْلَقُهُ^(٢) لِلْوُجُوبِ عَلَى مَا عُرِفَ فِي أَصُولِ الْعَقْدِ.

وَلِأَنَّ عُمَرَ قَضَى رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ بِلَيْدِي طَوًى، وَالتَّحْدِيدُ يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ؛ وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ قُرْبَةً لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الطَّوَافِ، صَلَوَاتٌ وَاحِدَةٌ كَالشَّيْءِ.

قَالَ فِي «النَّوَازِلِ»: يُصَلِّي عِنْدَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ، وَيَقْرَأُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى: ﴿قُلْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة ١٠] وَفِي الثَّانِيَةِ: ﴿قَدْ خَلَقْنَاكَ أُنْثَىٰ﴾ [الإحرام ١]، وَإِنْ قَرَأَ غَيْرَ ذَلِكَ حَارًا، وَيَدْعُو بَعْدَ مَرَعِهِ مِنَ الصَّلَاةِ الْمُتَوَسِّلِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ وَفَّقْنِي لِمَا تُحِبُّ وَتَرْضَى، وَخَسِّرْنِي عَمَّا تُسَخِّطُ وَتُكَرِّهُ، وَيَكْسِرُنِي عَلَى مِلَّتِكَ وَمِلَّةِ حَبِيلِكَ إِبْرَاهِيمَ ﷺ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الْحَجَرِ فَيَسْتَلِمُ)

(١) عَمَّا جَاءَ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَالْأَصَحُّ كَوْنُهُ سُنَّةً بِطَرِيقِ الْمَذْهَبِ فِي قَوْلِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ.

لشُرَّازِي [٤٠٨/١] وَالْمَحْصَنُ مَرْجِعُ الْمَذْهَبِ [٥١٨].

(٢) يَنْظُرُ «مَحْجَةُ بَلْعَر» السُّجْدَةُ لِأَمْرِ عَمِّي الْقَارِسِيِّ [٢٢٠].

(٣) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «وَمُطْلَقُهُ»، وَالْمَقْبُولُ: «قَوْلُهُ»، وَ«وَابَّ»، وَ«وَابَّ»، وَ«وَابَّ».

قال: وَهَذَا الطَّوَافُ طَوَافُ الْقُدُومِ، وَيُسَمَّى طَوَافَ التَّحِيَّةِ، وَهُوَ سُنَّةٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ

وَقَالَ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّهُ رَاحِتٌ، لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ أَتَى الْبَيْتَ فَلْيُحَيِّهِ بِالطَّوَافِ».

غاية البيان

وهذا لما رُوِيَ في «السنن»: في حديث جابر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا صَلَّى رَجَعَ إِلَى الْبَيْتِ فَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفا»^(١).

وَقَالَ أَصْحَابُنَا: كُلُّ طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعْيٌ يَعُودُ بَعْدَ الصَّلَاةِ إِلَى الْحَجَرِ، وَكُلُّ طَوَافٍ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ سَعْيٌ فَلَا [٢٠٢٠ ر] يَعُودُ بَعْدَ الصَّلَاةِ إِلَى الْحَجَرِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ السَّعْيَ لَمَّا كَانَ بَعْدَ الطَّوَافِ كَانَ السَّعْيُ مُتَّصِلًا بِالشَّوَاطِ^(٢).

وَالسُّنَّةُ: اسْتِلَامُ الْحَجَرِ بَيْنَ^(٣) كُلِّ شَوْطَيْنِ، وَكَذَا يَسْتَلِمُ الْحَجَرُ بَيْنَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنِ السَّعْيُ بَعْدَ الطَّوَافِ فَلَا يَسْتَلِمُ، لِأَنَّ الْأَشْوَاطَ انْتَهَتْ، مَحْرَجٌ مِنَ الْعِبَادَةِ

قَوْلُهُ (وَهَذَا الطَّوَافُ طَوَافُ الْقُدُومِ، وَيُسَمَّى طَوَافَ التَّحِيَّةِ).

اعْلَمْ: أَنَّ الطَّوَافَ فِي الْحَجِّ ثَلَاثَةٌ طَوَافُ الْقُدُومِ، وَيُقَالُ لَهُ: طَوَافُ التَّحِيَّةِ، وَطَوَافُ اللَّقَاءِ، وَطَوَافُ إِحْدَاثِ الْعَهْدِ بِالْبَيْتِ.

وَالثَّانِي: طَوَافُ الرِّتَارَةِ، وَيُسَمَّى طَوَافَ الْإِفَاصَةِ، وَطَوَافُ يَوْمِ النُّحْرِ.

وَالثَّالِثُ: طَوَافُ الْوَدَاعِ، وَيُسَمَّى طَوَافَ الصَّدْرِ.

(١) أخرجه مسلم في كتاب الحج باب حجة النبي ﷺ [رقم ١٢١٨]، وأبو داود في كتاب المناسك / باب صفة حجة النبي ﷺ [رقم ١٩٠٥]، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ينظر «المبسوط» [١٢٤]، «نسخة الفقهاء» [٤٠٢١]، «بدائع الصانع» [٣٤٤٢]، «شرح مجمع البحرين» [١٤٠٦/٢]

(٣) وقع بالأصل «س» ولشيت من «ف»، «و»، «د»، «ذ»، «س»، «م».

.....
 ﴿عبد المولى﴾

فَالْأَوَّلُ: سُنةٌ.

وَالثَّانِي: مُرَضٌّ.

وَالثَّالِثُ: وَاجِبٌ. هَذَا فِي حَقِّ الْآفَاقِي

أَمَّا الْمَكِّيُّ: فَلَمْ يُشْرَعْ فِي حَقِّهِ إِلَّا طَوَافُ الزَّيْتَرَةِ، لِانْقِطَاعِ الْقُدُومِ وَالصَّدْرِ،
 ثُمَّ طَوَافُ الْقُدُومِ سُنةٌ عِنْدَنَا.

وَقَالَ عَالِكٌ: إِنَّهُ وَاجِبٌ^(١). كَذَا ذَكَرَ الْقُدُورِيُّ فِي «شَرْحِ الْكَرْحِيِّ»^(٢).

لَهُ: قَوْلُهُ ﴿مَنْ أَتَى التَّيْنَ فَلْيَحِمْهُ بِطَوَافِهِ﴾^(٣). وَمَعْنَى الْأَمْرِ بِتَوَخُّوبِ

وَلَنَا: أَنَّ هَذَا الطَّوَافَ مَفْعُولٌ فِي الْإِحْرَامِ، طَوَّكَاهُ وَاجِبًا تَكَادَ مِنْ مَوَاجِبِ
 الْإِحْرَامِ، وَمُوجِبٌ الْإِحْرَامِ لَا يَحْتَلِفُ بِهِ الْمَكِّيُّ وَغَيْرُهُ، وَحَيْثُ لَمْ يَجِبْ عَلَى
 الْمَكِّيِّ؛ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَى غَيْرِهِ أَيْضًا. بِجَلَاءِ طَوَافِ الصَّدْرِ: فَإِنَّهُ
 لَيْسَ بِمَفْعُولٍ فِي الْإِحْرَامِ، فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِمَا بَقْصًا.

ثُمَّ أَضْمَمَ أَنَّ صَاحِبَ «الْهُدَايَةِ» اسْتَدْلَّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ [٢٠١ م] وَقَالَ:

(١) بَطْنُ الْكَافِي فِي هَذَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَا بِنَ عِدِّ الْبِرِّ [٣٦٠]

(٢) بَطْنُ «شَرْحِ مَخْصَرِ الْكَرْحِيِّ» الْقُدُورِيُّ [١٩٧]

(٣) قَالَ أَبُو الْفَرَكْحَانِيِّ «مَنْ زَارَهُ» وَهَذَا الرَّسْمِيُّ «عَرَبَتْ حُدَّهُ» وَيُشِيرُ بِهِ عِدُّ الْعَدَدِ الْقُرْشِيِّ
 فِي «النَّصَبِ» وَأَعَادَ اسْمَ حَجَرٍ «مِمْ أَعْدَدَهُ» وَقَالَ أَبُو الْهَيْثَمِ «عَرَبَتْ حُدَّهُ» وَهَذَا لِمَنْ فِي هَذَا
 الْحَدِيثِ عَرَبِيٌّ. بَطْنُ «النَّبِيَّةِ» عَنْ أَحَادِيثِ يَهْدِيهِ وَالْحَلَاكَةِ لَا بِنَ الْفَرَكْحَانِيِّ [١٩٥] بـ
 مَحْطُوطٌ مَكِّيٌّ حَرَّاهُ أَبُو أَحْمَدَ - بَرَكَبُ (رَقْمُ الْحَفْظِ ٢٦١)، وَهَذَا الرَّايَةُ خَرِيدِي [٥١٣]،
 وَ«النَّصَبِ» فِي مَحْرَجِ أَحَادِيثِ الْهُدَايَةِ لِعَبْدِ الْفَائِدِ الْقُرْشِيِّ [٨٩٥] بـ مَحْطُوطٌ مَكِّيٌّ فِي مَكَّةِ
 أَحْمَدِي - بَرَكَبُ (رَقْمُ الْحَفْظِ ٢٨٨)، وَ«الْمَدْرِيَّةُ» فِي مَحْرَجِ أَحَادِيثِ الْهُدَايَةِ لَا بِنَ حَجَرٍ
 [١٧٢]، وَ«مَجَالِ الْقُدِيرِ» لَا بِنَ الْهَيْثَمِ [٢٥٧]، وَ«النَّصَبِ» مَحْرَجُ يَهْدِيهِ بِمَعْنَى [٢٠٢]

وَلَمَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوَافِ، وَالْأَمْرُ الْمُطْلَقُ لَا يَقْتَضِي التَّكَرَّارَ، وَقَدْ تَعَيَّنَ طَوَافُ الرِّيَّازَةِ بِالْإِجْمَاعِ.

وَفِيمَا رَوَاهُ سَمَاءُ نَحِيَّةً، وَهُوَ دَلِيلُ الْإِسْتِحْبَابِ.

وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ طَوَافُ الْقُدُومِ، لِإِعْدَامِ الْقُدُومِ فِي حَقِّهِمْ.

﴿ مِنْهُ تَبَيَّنَ ﴾

(لَمَّا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوَافِ، وَالْأَمْرُ الْمُطْلَقُ لَا يَقْتَضِي التَّكَرَّارَ، وَقَدْ تَعَيَّنَ طَوَافُ الرِّيَّازَةِ بِالْإِجْمَاعِ)

بيان كلامه: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوَافِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْمَتِينِ﴾ [سج ٢٩]، وَالْأَمْرُ الْمُطْلَقُ لَا يَقْتَضِي التَّكَرَّارَ، [وَقَدْ تَعَيَّنَ طَوَافُ الرِّيَّازَةِ بِالْإِجْمَاعِ].

بيان كلامه: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوَافِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْمَتِينِ﴾ [سج ٢٩]، وَالْأَمْرُ الْمُطْلَقُ لَا يَقْتَضِي التَّكَرَّارَ^(١)، وَلَا يُرَادُ بِهِ إِلَّا الْوَاحِدُ، وَقَدْ أُريدَ طَوَافُ الرِّيَّازَةِ بِالْأَمْرِ، فَلَا يَنْقُصُ عَمْرُهُ مُرَادًا، وَلَا يَلَرُمُ التَّكَرَّارُ، فَلَا يَجُوزُ.

قُلْتُ. هَذَا اسْتِدْلَالٌ ضَعِيفٌ^(٢)، لِأَنَّهُ لِقَائِلٌ أَنْ يَقُولَ: سَلَّمْنَا أَنَّ الْأَمْرَ الْمُطْلَقَ لَا يَقْتَضِي التَّكَرَّارَ، وَسَلَّمْنَا أَيْضًا أَنَّ طَوَافَ الرِّيَّازَةِ هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا﴾، لَكِنْ لَا تُسَلَّمُ أَنْ لَا يَكُونَ طَوَافُ الشُّعْرِ وَاجِبًا بِدَلِيلٍ آخَرَ تُوجِّهُهُ، وَلِهَذَا قُلْنَا بِوُجُوبِ طَوَافِ الصَّدْرِ وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا﴾ لَا يَقْتَضِي التَّكَرَّارَ.

عَلَى أَمَّا نَقُولُ: إِنَّ مَا لَيْكَ لَا يَدْعِي الْمُرْصَ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ، بَلْ يَقُولُ: إِمَّا

(١) مَا يَبِينُ الْمُعْقُوفَتَيْنِ رِيَادَةً مِنْ أَمْرٍ، وَرَوَّافٍ، وَرَوَّافٍ، وَرَوَّافٍ.

(٢) وَرَوَّافُ الْعَيْسِي فِي «الْبَنَاءِ شَرْحِ الْهَدَايَةِ» [٢٠٧/٤]

قَالَ: ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّغَا فَيَضَعُ عَلَيْهِ، وَيَسْتَقْبِلُ التَّيْبَ، وَيَكْثُرُ وَيَهْلُلُ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، وَيَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى لِحَاجَتِهِ. لَمَّا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَعَدَ الصَّغَا حَتَّى إِذَا نَظَرَ إِلَى التَّيْبِ قَامَ مُسْتَقْبِلَ لِقَبَةِ يَدْعُو اللَّهَ، وَلِأَنَّ الثَّنَاءَ وَالصَّلَاةَ (١٧٢) يُقَدِّمَانِ عَلَى الدُّعَاءِ تَقَرُّبًا إِلَى الْإِحَادَةِ كَمَا فِي غَيْرِهِ مَعَ الدَّعَوَاتِ.

عنه البهي

وَاجِبٌ بِذَلِيلٍ آخَرَ، وَبَيِّنَ الْقَرْصِي وَالْوَحَابِ فَرْقٌ، فَلَا يَكُنُّ التَّكْرَارُ، صُرِفَتْ أَرْبُ الْحُجَّةِ عَلَى مَا لَكَ مَا يَبْتَدَأُ أَوَّلًا.

أَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْحَدِيثِ فَقَوْلُ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ مُسْنَدٌ؛ لِأَنَّ التَّرْسَلَ عَنْهُ نَبَرٌ بِحُجَّةٍ، فَكَيْفَ يَخْتَرُجُ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ؟

وَلَيْتُنِي سَلَّمْنَا أَنَّهُ مُسْنَدٌ فَقَوْلُ: إِنَّ الْوُجُوبَ مُرَادٌ مَعَ قَرِيبَةٍ تَزُكُّ الْوُجُوبَ، وَغَدِ دَلَّتِ الْقَرِيبَةُ هُنَا؛ لِأَنَّهُ سَاءَ نَجِيَّةٌ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى الشَّيْءِ، لَا عَلَى الْوُجُوبِ.

قَوْلُهُ: (١٧٢) ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّغَا فَيَضَعُ عَلَيْهِ، وَيَسْتَقْبِلُ التَّيْبَ، وَيَكْثُرُ وَيَهْلُلُ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، وَيَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى لِحَاجَتِهِ).

يَعْنِي: يَخْرُجُ إِلَى الصَّغَا بَعْدَ رَكْعَتَيْ الطَّوَّافِ، وَاسْتِغْلَامِ الْخَبَرِ بَعْدَهُمَا، فَيَضَعُ عَلَى الصَّغَا حَتَّى يَشَاهِدَ لَكَنَةً، وَدَلَّكَ يَمَّا رَوَى حَامِدٌ فِي «السَّنَنِ». وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّغَا، فَمَّا دَنَا مِنَ الصَّغَا قَرَأَ ﴿إِنَّ الصَّغَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَابِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، وَقَالَ «يَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» فَيَبْدَأُ بِالصَّغَا قَرَفَيْنِ عَنِهِ، حَتَّى رَأَى التَّيْبَ فَكَبَّرَ اللَّهَ وَحْدَهُ، وَقَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْعِزَّةُ، يُخْبِي وَيُخْشِي وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ

(١) اللغة العالية في الرمي بالكسر كذا حامي حاشية ٢١، (٢٠)

وَالرَّفْعُ سُبُّ الدُّعَاءِ، وَإِنَّمَا يَضَعُهُ يَقْدِرُ مَا يَصْبِرُ الثَّبْتُ بِمَرَأَى مِنْهُ، لِأَنَّ
الِاسْتِغْنَالَ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالصُّعُودِ.

❦ منه أبيه ❦

إِلَّا اللَّهَ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَرَمَ الْأَحْرَابَ وَحْدَهُ^(١).

وَحَدَّثَ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «بَنَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَأَنَّ إِذَا وَقَفَ عَلَى الصَّغَا يُكَبِّرُ ثَلَاثًا، وَيَقُولُ: «لَا
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْخَنَدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
قَدِيرٌ». يَضَعُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَيَذْعُو، وَيَضَعُ عَلَى الْمَرْوَةِ مِثْلَ ذَلِكَ^(٢).

وقد بيَّنا رَفْعَ التَّبَتِي عَدَّ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ، والحديث الوارد فيه عند قوله: (ثُمَّ
ابْتَدَأَ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ).

وَقَالَ فِي «السَّوَارِلِ»: ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّغَا وَيَضَعُهُ عَلَيْهَا، وَيُسْتَقْبِلُ الْكَعْبَةَ،
وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيُكَبِّرُ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، وَيَقُولُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ
لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْخَنَدُ | ٥١٠٣ |، يُخَيِّبُ وَيُجِيبُ، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ،
يَبْدُو الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ، مُخْلِصِينَ لَهُ
الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ. ثُمَّ يُلْتَمِزُ وَيَقُولُ: «لَتُبِكَ اللَّهُمَّ لَتُبِكَ...» إِلَى آخِرِهِ^(٣).

قوله: (وَيَصْبِرُ الثَّبْتُ بِمَرَأَى مِنْهُ)، أي يَنْتَظِرُ مِنَ الْحَاحِ

(١) أخرجه مسلم في كتاب الحج باب حجه بني ❶ [رقم ١٢١٨]، وأبو داود في كتاب المناسك /
باب صفة حجه النبي ❷ [رقم ١٩٠٥]، وابن ماجه في كتاب المناسك باب حجة رسول الله
❸ [رقم ٣٠٧٤]، من حديث جابر بن عبد الله ❹ به. وعبد مسلم «أبدأ بما بدأ الله به»

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم ٨٣٠]، ومن طريقه الثاني في كتاب مناسك الحج الكبير
عن الصغ [رقم ٢٩٧٢]، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله ❶ به
قلت وهو عند مسلم وأبي داود وغيرهما كما مضى

(٣) بظن «التراجل من الفتاوى» لأبي القاسم السمرقندي [ق ٩٦]

ويخرج إلى الصفا من أي باب شاء، وإنما خرج النبي ﷺ من باب بني معزوم وهو الذي يُسمى باب الصفا؛ لأنه كان أقرب الأبواب إلى الصفا لأنه ستة.

قال: ثم ينحط عن المروة ويمشي على هبته، فإذا بلغ بطن الوادي يُسمى بين الميثلين الأخضرين سغياً، ثم يمضي على هبته حتى يأتي المروة فيصعد عليها، ويفعل كما فعل على الصفا؛ لم يروى أن النبي ﷺ نزل من الصفا، وجعل يمشي نحو المروة، ومعنى في بطن الوادي، حتى إذا خرج من بطن الوادي مشى حتى صعد المروة، وطاف بينهما ستة أشواط.

— عليه السلام —

قوله: (ويخرج إلى الصفا من أي باب شاء).

وقد قال عطاء: «إن الشيء» خرج إلى الصفا من باب بني معزوم؛

(وهو الذي يُسمى باب الصفا)، وليس ذلك بشيء عدا.

وإنما خرج النبي ﷺ من ذلك الباب؛ لقربه من الصفا، لا لكونه ستة.

قوله: (قال ثم ينحط عن المروة ويمضي على هبته) إلى آخره أي: قال القدوري: «ثم ينحط»^(١)، أي ينزل من الصفا قاصداً نحو المروة، ويمضي على هبته، أي على شكبه وذوقه.

(فإذا بلغ بطن الوادي سمى بين الميثلين الأخضرين سغياً، ثم يمضي على هبته حتى يأتي المروة فيصعد عليها، ويفعل كما فعل على الصفا)، من استقبال الكعبة، ورفع اليدين والدعاء بحاجته.

والأصل فيه: ما روى أبو داود في «سننه»: عن خبير «أن النبي ﷺ نزل

(١) أخرجه ابن أبي شيبة [رم ١٣٥٢]، عن عطاء.

(٢) ينظر: «مختصر القدوري» [ص ٦٧]

قَالَ: وَهَذَا شَوْطٌ يَطُوفُ سِنَةً أَشْوَاطٍ، يَتَدَا بِالضَّمِّ وَيَخْتَمُ بِالْمَرْوَةِ،
وَيَسْمَى فِي بَطْنِ الْوَادِي فِي كُلِّ شَوْطٍ لَحَا زَوْتَا وَإِنَّمَا يَتَدَا بِالضَّمِّ لِقَوْلِهِ
﴿فِيهِ﴾ «الَّذِينَ وَابِعًا بَدَأَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ»

عبد الله بن عبد الله

الْمُحَرَّمِ وَلَا ثَالِثَ لَهَا، فَعَطِشَ إِسْمَاعِيلُ وَأُمُّهُ هَاجِرٌ، وَقَدْ اشْتَدَّ الْحَرُّ عَلَيْهِمَا،
وكَانَتْ هَاجِرٌ لَا تَذِيرِي مَا تَضَعُ، فَكَانَتْ تَصَدُّ عَلَى لَهْفٍ مَرَّةً، وَعَلَى الْمَرْوَةِ
أُخْرَى فِي طَلَبِ الْمَاءِ؛ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا بَرَزَتْ مِنْ لَهْفٍ كَانَتْ تَنْشِي عَلَى هَيْبَتِهَا، نَظَرَةٌ
إِلَى وَلَدِهَا، فَإِذَا بَلَغَتْ بَطْنَ الْوَادِي كَانَتْ تَسْمَى، لِأَنَّ وَنَدَهَا بِإِسْمَاعِيلَ كَذَلِكَ نَحْنُ
عَنِ نَظَرِهَا، إِذَا خَرَجَتْ كَانَتْ تَنْشِي عَلَى هَيْبَتِهَا أَبَدًا، تَنْظُرُ إِلَى وَلَدِهَا، وَكَانَتْ
تَقُولُ: يَا إِلَهًا، لَا تُهْلِكْنَا عَطَشًا، ثُمَّ كَانَتْ تَصَدُّ عَلَى الْمَرْوَةِ، ثُمَّ إِذَا بَرَزَتْ كَانَتْ
تَنْشِي عَلَى هَيْبَتِهَا، وَكَانَتْ [٢٢٤: ١] تَسْمَى فِي بَطْنِ الْوَادِي، فَصَنَعَتْ هَكَذَا مِنْ
الضَّمِّ إِلَى الْمَرْوَةِ، وَمِنْ الْمَرْوَةِ إِلَى الضَّمِّ سُبْعًا، ثُمَّ أَيسَتْ مِنَ الْمَاءِ جَاءَتْ إِلَى
وَلَدِهَا فَرَأَتْ مَاءً تَبَعٌ مِنْ تَحْتِ قَدَمِ وَلَدِهَا، فَوَضَعَتْ حَوْهَ أَخَصَارًا، كَيْلًا بِبَيْعِ
الْمَاءِ، وَفِي ذَلِكَ جَاءَ الْحَدِيثُ: «لَوْلَا أَنِّي إِسْمَاعِيلُ لَكَانَ مَاءُ زَمْزَمَ مَاءً مُبِينًا إِلَى
يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(١)، فَصَارَ ذَلِكَ سُنَّةً بَدِئَتْ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَسْمَى دُكْرُهُمْ

[٢٢٤: ١] قَوْلُهُ: (وَهَذَا شَوْطٌ يَطُوفُ سِنَةً أَشْوَاطٍ، يَتَدَا بِالضَّمِّ وَيَخْتَمُ

بِالْمَرْوَةِ).

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الطُّحَاوِيُّ «يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعَ مَرَاتٍ، يَتَدَى فِي كُلِّ مَرَّةٍ بِالضَّمِّ،

(١) أخرجه البخاري في كتاب نسائه - سبعة - باب من رأى صاحب الجحش وغيره أحسن
بجانبه [رقم ٢٢٣٩]، وأبو يعقوب أحمد في «جمع صحيحين بحذف المعاد ونظيره»
[٣٧٤: ٤]، عن ابن عباس قال أشبه الله إبراهيم أم إسماعيل، لو تركت زمزم - أو قال لو
لم يغرف من الماء - لكانت حياءً معينا - ومعنى من يعبد - فربما الله فاحر أم إسماعيل، لو أنها ما
جاءت البطحاء كانت حياءً معينا إلى يوم القيامة

وَيُخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ^(١).

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الزَّارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «شَرْحِهِ لِمَخْتَصَرِ الطُّحَاوِيِّ»: «قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِحُجُومٍ مَا ذَكَرَهُ، إِلَّا قَوْلَهُ: «يَبْتَدِئُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ بِالصَّفَا وَيُخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ»، فَإِنَّ هَذَا عَلَطٌ، وَيُجِيزُ عَلَى هَذَا أَرْبَعَةُ عَشَرَ شَوْطًا، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ سَبْعَةُ أَشْوَاطٍ، فَمُضِئُهُ مِنَ الصَّفَا إِلَى الْمَرْوَةِ شَوْطٌ، وَرَجُوعُهُ مِنَ الْمَرْوَةِ إِلَى الصَّفَا شَوْطٌ آخَرُ».

ثُمَّ قَالَ: «وَعَسَى أَنْ تَكُونَ أَرَادَ بِهِ: يَتَدَا بِالصَّفَا أَوَّلَ مَرَّةٍ، وَيُخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ فِي آخِرِهِ»، وَكَذَلِكَ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي كِتَابِ «الْمَنَاسِكِ»^(٢).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَمِينُ جَابِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «شَرْحِهِ لِمَخْتَصَرِ الطُّحَاوِيِّ»: يَتَدَا الصَّفَا وَيُخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ، وَبَعْدُ الْبِدَاةِ شَوْطًا وَالْعَوْدَةِ شَوْطًا آخَرَ.

ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَعْدُ الْبِدَاةُ وَالْعَوْدَةُ شَوْطًا وَاحِدًا.

ثُمَّ قَالَ: وَهَكَذَا | ٥٢٧ | ٥٢٨ | ذَكَرَ الطُّحَاوِيُّ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «يَبْتَدِئُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ مَهَا بِالصَّفَا، وَيُخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ»^(٣).

ثُمَّ قَالَ: وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ^(٤).

وَقَدْ صَعَّمُوا قَوْلَ الطُّحَاوِيِّ فِي عَائِدَةِ كِتَابِ أَصْحَابِنَا، بِبَعْضِهِمْ قَالُوا ذَلِكَ عَطُفٌ وَبَعْضُهُمْ قَالُوا لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(١) ينظر «مختصر الطحطاوي» [ص ١٠٤] طبعه دار الإفتاء للمعروف.

(٢) ينظر «شرح مختصر الطحطاوي» لمختصر [٢٧٢ - ٢٨٥].

(٣) ينظر «مختصر الطحطاوي» [ص ١٠٤] طبعه دار الإفتاء للمعروف.

(٤) ينظر «شرح مختصر الطحطاوي» للأسيجاني [١٣٧].

ثُمَّ السَّغْيُ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ وَاجِبٌ وَلَيْسَ بِرُكْنٍ

﴿عدة السنين﴾

وعندي لما قاله الطحاوي وجه^(١)، لأن النبي ﷺ لما رُفِيَ عن الصَّغَا قَالَ: «تَبْدَأُ بِمَا تَدَّأُ اللَّهُ بِهِ»^(٢)، رواه جابر في «السنن» بإرادته قوله تعالى: ﴿بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، فَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنْ يَتَبَدَّأَ مِنَ الصَّغَا فِي كُلِّ شَوْطٍ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ مُطْلَقٌ يَشْمَلُ بَدَأَةَ كُلِّ شَوْطٍ، فَإِذَا كُنْتَ الْبَدَأَةَ فِي كُلِّ شَوْطٍ مِنَ الصَّغَا، يَكُونُ الْمُصْبِي مِنَ الصَّغَا إِلَى الْمَرْوَةِ، وَالْعُودُ مِنَ الْمَرْوَةِ إِلَى الصَّغَا شَوْطًا وَاحِدًا لَا مَحَالَةَ

عَلَيَّ أَنَا نَقُولُ إِنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ أَوْزَعُوا فِي عَمَّةِ كُتُبِهِمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَعَى بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ سَعْيًا، وَلَمْ يَذْكُرُوا أَنَّ الْبَدَأَةَ مِنَ الصَّغَا شَوْطًا، وَالْعُودُ مِنَ الْمَرْوَةِ شَوْطًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ طَوَافُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى مَا قَالَهُ الطَّحَاوِيُّ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا قَالَهُ سَائِرُ الْمُفْقَهَاءِ.

فَعَلَى مَا قَالَهُ الطَّحَاوِيُّ: يَخْصُلُ الْخُرُوجُ عَنِ الْعَهْدَةِ بِتَقْيِيهِ، فَيَكُونُ الْإِخْدُ بِذَلِكَ أَوَّلَى.

أَوْ نَقُولُ: إِنَّ الْمَعْمُولَ فِي قَوْلِهِ ﷺ «تَبْدَأُ مَحْدُوفٌ»، وَالْمَعْمُولُ إِذَا كَانَ مَحْدُوفًا يُقَدَّرُ أَعْمٌ لِأَشْيَاءَ لَا أَحْصَاهَا، لَعَدَمِ الْأَوَّلِيَّةِ، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ تَقْيِيرُ الْكَلَامِ [٢/٥٠٥ ط/م]: «تَبْدَأُ كُلُّ شَوْطٍ مِنَ الْأَشْوَاطِ بِمَا تَدَّأُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، أَيْ: بِالصَّغَا، فَيَكُونُ الْأَمْرُ عَلَى مَا قَالَهُ الطَّحَاوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -»^(٣)، فَافْهَمْ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ السَّغْيُ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ وَاجِبٌ وَلَيْسَ بِرُكْنٍ)

(١) مضمي بحريجه

(٢) ورده العيني في «البيان» شرح الهداية [٢٠٦]

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله تعالى: إِنَّهُ ^(١) رُكْنٌ، لِقَوْلِهِ رحمته الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ عَلَيْكُمْ السَّغْيَ فَاسْعُوا».

❖ عبد الله ❖

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله تعالى: إِنَّهُ رُكْنٌ ^(٢).

له: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْفَصَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨].

وَالشَّعَائِرُ: جَمْعُ الشَّعِيرَةِ وَهِيَ الْعَلَامَةُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ إِذَا كَانَ السَّغْيُ بَيْنَهُمَا فَرَصًا عَلَمًا مِنْ أَعْلَامِ الدِّينِ

وَرُويَ فِي الْحَدِيثِ: «اسْعُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمْ السَّغْيَ» ^(٣).

وَلَنَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، وَمِثْلُ هَذَا اللَّعْظِ لَا يُشْتَعْمَلُ فِي الْفَرَصِ وَالرَّوَجِ، إِلَّا إِذَا اثْبَتْنَا الْوُجُوبَ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ، وَلِأَنَّهُ تُشَكُّ ذُو عَدَدٍ، فَلَا يَخْتَصُّ بِالْمَسْجِدِ، فَلَمْ يَكُنْ رُكْنًا كَرَّمِي الْجِمَارِ.

أَوْ نَقُولُ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَدَاؤُهُ بَعْدَ طَوَافِ الرِّيَّازَةِ، وَبَعْدَ الطَّوَافِ يَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ، وَلَوْ كَانَ رُكْنًا لَمْ يَحْزَ أَدَاؤُهُ بَعْدَ الْإِحْلَالِ، فَصَارَ وَاجِبًا كَطَوَافِ الصَّدْرِ، وَكَوْنُهُ مِنَ الشَّعَائِرِ لَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ رُكْنًا، لِأَنَّهُ يَخْصُلُ بِتَعْلُقِ [٢٣٥/١] الْوَاجِبِ بِهِ.

وَقَوْلُهُ رحمته الله تعالى: «كَتَبَ عَلَيْكُمْ السَّغْيَ»، لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ رُكْنٌ، لِأَنَّهُ خَيْرُ الْوَاحِدِ

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: وَخ: هُوَ

(٢) يَطْرُقُ فِي الْحَاوِي كَبِيرًا لِلْمَآوَرِدِيِّ [١٥٥/٤] وَبِهَافَةِ الْمُطَبِّعِ فِي دِرَايَةِ لِمَدْهَبِهِ لَا أَبِي إِبْرَاهِيمَ الْجَوَيْنِيِّ [٣٠٢/٤]، وَفِي الْبَيِّنَاتِ لِلْعَمَرَانِيِّ [٣٠٢/٤]

(٣) أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَسَدِ تَرْجِيحَ السَّنَدِ [رقم ١٧٢٢]، وَمِنْ طَرِيقِهِ لِبَهْقِيِّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» [رقم ٩١٤٩]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمَسَدِ» [٤٢١/٦]، وَابْنُ حَرِيمٍ فِي «صَحِيحِهِ» [رقم ٢٧٦٤]، وَالِدَارَقُطَنِيُّ فِي «سُنَنِ» [٢٥٥/٢]، مِنْ حَدِيثِ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي نُجْرَانَ رضي الله عنه بِهِ

قَالَ النُّووي «الَّذِي يَقْوَى» فِي «سَنَنِ» صَفْحَةً قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْأَشْيَعَةِ» فِيهِ اضْطِرَابٌ، يَنْظُرُ: «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهَذَّبِ» لِلنُّووي [٦٥/٨].

وَلَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ إِنْ مَضَىٰ عَنْكَ الْفَرَسُ﴾ [١٥٨، ١٥٩]، وَمِنْهُ
يُسْتَفْعَلُ لِلِإِبَاحَةِ قَبْلِي الرُّكْبَةَ وَالْإِبْجَابَ لِأَنَّ عَذَابَ غَتٍّ فِي الْإِبْجَابِ، وَلِأَنَّ
الرُّكْبَةَ لَا تُثَبِّتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ مُقْطِعٍ بِهِ وَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْ مَعْنَى: مَا رَوَى كِتَابُ اسْتِحْبَابِ
كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [١٥٨، ١٥٩] الْآيَةُ

فصل في الإحرام

وفيه سُنةٌ، والرُّكْبُ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ مُقْطِعٍ

عَلَى أَنَا نَقُولُ: إِنْ مَعْنَاهُ: كُتِبَ وَجُوبًا لَا رُكْبَةً.

وقوله: (مَعْنَى مَا رَوَى)، أَي: مَا رَوَى الشَّيْخُ^(١) (كُتِبَ اسْتِحْبَابًا، كَمَا فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرَ الْوَصِيَّةِ﴾).

فيه نَظَرٌ؛ لِأَنَّ [٢٠٧/٢] الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ كَلَّتْ وَاجِبَةٌ، لَا مُسْتَحَبَّةٌ،
ثُمَّ نُسِخَتْ الْوَصِيَّةُ لَهُمْ بِالْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «أَلَا لَا وَصِيَّةَ لِوَالِدَيْهِ»^(٢).

وَسَبَبُ نَزُولِ الْآيَةِ: مَا ذَكَرَهُ الْوَاحِدِيُّ عَنِ أَبِي عَاصِمٍ ﷺ قَالَ: «كَانَ عَلَى
الصَّامَا صَتَمٌ عَلَى صُورَةِ رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: إِسَافٌ، وَعَلَى الْمَرْوَةِ صَتَمٌ عَلَى صُورَةِ امْرَأَةٍ
تُدْعَى: ثَائِلَةٌ، رَعِمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنَّهُمَا رَبَّيَا فِي لُكْمَةٍ، فَسَخَّاهُمَا اللَّهُ تَعَالَى
حَتَرَيْنِ، وَوَضِعَا عَلَى الصَّامَا وَالْمَرْوَةِ لِيُفَسِّرَ بِهِمَا النَّاسُ، فَمَّا حَالَتْ لَمَمَةٌ عُبْدًا
مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَكَانَ أَهْلُ لُكْمِهِ يَدَّ طُغْيَانًا بَيْنَهُمَا فَسَخُوا الْوَصِيَّةَ، فَسَخَّاهُ
الْإِسْلَامُ وَكُتِبَتْ الْأَصْدُمُ، كَرِهَ الْمُسْلِمُونَ لَهَوَافَ بَيْنَهُمَا: لِأَخِي عَاصِمٍ، فَأَمَرَنِي
اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةُ»^(٣).

(١) يَطْرُقُ الْحَاوِي الْكَبِيرُ بِمُتَوَرَّدِي [١٥٥، ١٥٦]، وَهَذَا فِي الْمَعْصُومِ فِي مَرْبِيعِ الْمَعْصُومِ لِأَنَّهُ الْمَعْلُومُ

الْمَجْمُوعُ [٣٠٢/٤]، وَهَذَا فِي الْمَعْمُورِ [٣٠٢/٤]

(٢) بِأَنَّهُ مَحْرُوجُهُ فِي كِتَابِ الْأَمْرَةِ، كَمَا بَأَنَّهُ فِي كِتَابِ تَوْحِيدِهِ أَيْضًا

(٣) يَنْظُرُ: «أَسْبَابُ نَزُولِ الْقُرْآنِ» لِلوَاحِدِيِّ [ص ٤٦]

قَالَ: ثُمَّ يُقِيمُ بِمَكَّةَ حَرَامًا، لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ بِالْحَجِّ فَلَا يَسْخُلُ قَبْلَ الْإِثْنَانِ بِأَفْعَالِهِ.

وَيَطُوفُ بِالنِّبْتِ كُلَّمَا نَدَا لَهُ، لِأَنَّهُ يُشْبِهُ الصَّلَاةَ قَالَ ﷺ: «الطَّوَّافُ بِالنِّبْتِ صَلَاةٌ وَالصَّلَاةُ خَيْرٌ مَوْضُوعٍ» فَكَذَا الطَّوَّافُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْعَى عَقِيبَ هَذِهِ الْأَطْوَفَةِ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَجِبُ فِيهِ إِلَّا مَرَّةً وَالتَّنْفُلُ بِالسَّعْيِ غَيْرُ مَشْرُوعٍ.

وَيُصَلِّي لِكُلِّ أَسْبُوعٍ رَكْعَتَيْنِ، وَهِيَ رَكْعَتَا الطَّوَّافِ عَلَى مَا بَيَّنَّا.

❖ عليه السلام ❖

قوله: (ثُمَّ يُقِيمُ بِمَكَّةَ حَرَامًا)، أي: مُحَرَّمًا لَا يَخْلُقُ، وَلَا يُقَصِّرُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ بِالْحَجِّ، فَلَا يَحُورُ لَهُ التَّحُلُّ قَبْلَ الْعَرَاكِ مِنْ أَفْعَالِهِ، فَيُقِيمُ حَرَامًا إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ، وَهُوَ وَقْتُ التَّحُلِّ.

قوله: (وَيَطُوفُ بِالنِّبْتِ كُلَّمَا نَدَا لَهُ)، أي: كُلَّمَا طَهَّرَ لَهُ أَنْ يَطُوفَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ صِحَابَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَلُوا كَذَلِكَ؛ وَلِأَنَّ الطَّوَّافَ بِالنِّبْتِ صَلَاةٌ؛ لِمَا رَوَى عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الطَّوَّافُ بِالنِّبْتِ صَلَاةٌ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَحَلَّ لَكُمْ الْمَطْفَؤَ»، رَوَاهُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ الْأَثَارِ».

فَمِمَّا كَانَ الطَّوَّافُ بِالنِّبْتِ صَلَاةً بِالْحَدِيثِ، وَالصَّلَاةُ [٢٠٦، ٢٠٧] خَيْرٌ مَوْضُوعٍ يَأْتِي بِهَا كُلَّمَا نَدَا لَهُ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ الشَّيْءُ بَعْدَ هَذِهِ الْأَطْوَفَةِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَتَكَرَّرُ وَجُوبُهُ، وَالتَّنْفُلُ بِهِ لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ.

قوله: (وَيُصَلِّي لِكُلِّ أَسْبُوعٍ رَكْعَتَيْنِ، وَهِيَ رَكْعَتَا الطَّوَّافِ عَلَى مَا بَيَّنَّا)، أَرَادَ بِهِ: مَا رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَلْيُصَلِّ الطَّائِفُ لِكُلِّ أَسْبُوعٍ رَكْعَتَيْنِ»^(١)، عِنْدَ قَوْلِهِ:

(١) ماضي تحريكه

(٢) قَالَ ابْنُ التَّرْكَمَانِيِّ «سَمِ أَرَاهُ» وَهَكَذَا يُرِيعُ «عَرِيبٌ» وَهَذَا عِنْدَ الْعَادَةِ الْفَرَسِيَّةِ «عَالٍ فَاصِي» =

❦ غايه بيان ❦

الحُلُم^(١) أم مِنَ الشَّيْطَانِ؟ فَمِنْ ثَمَّ: سُمِّيَ يَوْمَ التَّزْوِيَةِ، فَلَمَّا أُنْسِيَ رَأَى مِثْلَ ذَلِكَ، فَعَرَفَ أَنَّهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَ يَوْمَ عَرَفَةَ، ثُمَّ رَأَى مِثْلَهُ فِي اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ، فَهَمَّ يَسْخَرُهُ، فَسُمِّيَ الْيَوْمُ يَوْمَ النَّحْرِ^(٢).

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْأَمْبَارِيُّ فِي كِتَابِ «الزَّاهِر»^(٣): إِنَّمَا سُمِّيَتِ التَّزْوِيَةُ تَزْوِيَةً، لِأَنَّ النَّاسَ يَزْوُونَ مِنَ الْمَاءِ مِنَ الْعَطَشِ فِي هَذَا الْيَوْمِ، وَيَحْمِلُونَ الْمَاءَ [٢: ٢٠٧ م] بِالرَّوَاتِنِ إِلَى عَرَفَةَ وَمِنَى.

وَأَمَّا سُمِّيَ يَوْمَ عَرَفَةَ: لِأَنَّ جِبْرِيلَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - عَلَّمَ إِبْرَاهِيمَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - الْمَسَاجِدَ كُلَّهَا يَوْمَ عَرَفَةَ، فَقَالَ: أَعَرَفْتُ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ تَطْلُوفُ، وَفِي أَيِّ مَوْضِعٍ تَسْعَى، وَفِي أَيِّ مَوْضِعٍ تَنْفُ، وَفِي أَيِّ مَوْضِعٍ تَسْخَرُ وَتَزْيِي؟ فَقَالَ: عَرَفْتُ، فَسُمِّيَ يَوْمَ عَرَفَةَ.

وَسُمِّيَ يَوْمَ الْأَضْحَى بِهِ: لِأَنَّ النَّاسَ يُضَحُّونَ فِيهِ بِقَرَابِهِمْ.

وَقِيلَ: إِنَّ آدَمَ ﷺ لَمَّا أُهْبِطَ إِلَى الْأَرْضِ [١: ٢٣٥ م] وَوَقَعَ بِالْهِنْدِ، وَأَمْرَأَتُهُ حَوَاءُ وَقَعَتْ بِالسُّنْدِ، فَلَمْ يَلْتَقِ إِلَّا عَشِيَّةَ عَرَفَةَ، فَسُمِّيَ يَوْمَ عَرَفَةَ: لِمَعْرِفَةِ كُلِّ مِسْهُمَا أَخْبَرَ الْآخَرَ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا سُمِّيَ مِنَى لِأَنَّ جِبْرِيلَ ﷺ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يُفَارِقَ آدَمَ قَالَ لَهُ: مَاذَا تَتَمَنَّى؟ فَقَالَ آدَمُ: الْحَيَّةَ فَسُمِّيَ ذَلِكَ الْمَوْضِعُ مَنَى.

(١) وقع بالأصل «ف» «تَحْكُمُ» والمثبت من (أ)، و(م)، و(د).

(٢) ينظر «الكشاف» للمحشري [٥٣/٤ - ٥٤].

(٣) «الزاهر» في معاني كلمات بناس، لمحمد بن القاسم بن محمد بن بشر، أبو بكر الأباري (المتوفى ٥٣٢ هـ)، ولم تنف على نقل منه في المطبوع، وبمعه سقط منه في طبعه مؤسسة الرسالة - بيروت.

والخاصل أن في الحج ثلاث خطب، أولها ما ذكرنا، والثانية يعرفات يوم عرفة، والثالثة يمس في اليوم الحادي عشر، فيفصل بين كل خطبتين بيوم. وقال زفر رحمه الله: يُخطب في ثلاثة أيام متوالية: أولها يوم التروية، لأنها أيام الموسم ومجتمع الحاج.

غاية السمع

قوله: (والخاصل أن في الحج ثلاث خطب).

قال أبو بكر الرازي - رحمه الله تعالى - في الشرح لمحصر الخطوب: يوم الحج ثلاث خطب:

إحداهن: قبل يوم التروية بمكة، بعد صلاة الظهر حبة واحدة، ولا يجلس فيها

والثانية: يوم عرفة يعرفات قبل الصلاة - أي قبل صلاة الظهر -، وهي خطبتان يجلس فيهما جلسة خفيفة.

قال أبو حنيفة - رحمه الله تعالى -: يتبدى الخطبة إذا فرغ المؤذن من الأداء بين يديه، كخطبة الجمعة.

وقال أبو يوسف: يخطب الإمام قبل الأداء، فإن مضى صدر من خطبته؛ أذن المؤذنون^(١).

والخطبة الثالثة بعد النحر يوم يمس^(٢)، كالخطبة التي [١٠٠٠] يوم^(٣) التروية. يمس: خطبة واحدة بعد صلاة الظهر

أما الخطبة الأولى فيعلم بها لغزها إلى من من عبد ذلك اليوم؛ لأنهم

(١) يطر بيبي الحاشي (٢٢ ٢)، بهبه شرح نهديه (٢١١ ٤)

(٢) وقع بالأصل «يوم مس» والمثبت من «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»

(٣) ما بين المعطوفين في «م» قبل «و»، والمثبت من الأصل

شابه سدر

يوم التَّروِيَةِ يَحْتَاحُونَ إِلَى أَنْ يَبْعُدُوا إِلَى مَيِّ.

وَأَمَّا حُطْبَةُ يَوْمِ عَرَفَةَ، فَيُعَلِّمُ فِيهَا مَا عَلَيْهِمْ فِي عِدِّ مِنَ الْخَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ وَالرَّهْمِ وَالطَّوَابِ.

وَأَمَّا الْحُطْبَةُ الثَّالِثَةُ فَيُعَلِّمُ فِيهَا النَّقَرَ وَطَوَافَ الصَّدْرِ، وَلَا يَخْتِاجُ يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى حُطْبَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ عَلِمُوا مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي حُطْبَةِ يَوْمِ عَرَفَةَ.

وَمَا رُوِيَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَطَبَ يَوْمَ النَّحْرِ»^(١)، فَإِنَّهَا لَمْ تَكُنْ مِنْ حُطَبِ الْحَجِّ، وَإِنَّمَا كَانَتْ حُطْبَةُ الْوَدَاعِ، عَلَّمَهُمُ الْأَحْكَامَ لَمَّا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَبْقَى بَعْدَهَا مِنَ الْاجْتِمَاعِ وَالْكَثَرَةِ

وَحُطْبَةُ عَرَفَةَ بِخَيْسٍ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا مُقَدِّمَةٌ عَلَى الصَّلَاةِ كَحُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، وَالْحُطْبَتَانِ الْأُخْرَيَانِ لَا يَخْبِسُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا لِلتَّعْلِيمِ، وَلَيْسَ عَقِبَهُمَا صَلَاةٌ، فَصَارَا كَسَائِرِ الْحُطَبِ الَّتِي تُحْطَبُ لِلْحَوَادِثِ وَتُعَلِّمُ الْأَحْكَامَ^(٢)، وَهَذَا مَذْهَبُنَا.

وَعَدَّ زُكْرًا: يَخْطُبُ ثَلَاثَ حُطَبٍ مُتَوَالِيَاتٍ. يَوْمَ التَّروِيَةِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ، وَيَوْمَ النَّحْرِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَعْلِيمَ مَا يَبْقَى فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْحُطْبُ فِيهَا.

وَلَمَّا: أَنَّ يَوْمَ التَّروِيَةِ يَوْمٌ شُعِلَ بِحَاجَتِهِمْ إِلَى الْخُرُوجِ إِلَى مَيِّ، وَكَذَا يَوْمُ النَّحْرِ، لِامْتِعَالِهِمْ بِالْخَلْقِ وَالرَّهْمِ وَالطَّوَابِ، فَلَا تَنْجُ لِحُطْبَةٍ فِيهِمَا^(٣) فِي الْمُلُوبِ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب المي على نداءه عند جمره [رقم ١٦٥٠]، ومسلم في كتاب الحج باب من حبس قبل سحر أو سحر قبل رمي [رقم ١٢٠٦]، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٢) بظر شرح مختصر الطحاوي للنجاشي | ٥٨٤ - ٥٨٥ |

(٣) أي في يوم التروية ويوم النحر كذا جاء في حاشية ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦.

وَلَوْ بَاتَ بِحَكَّةَ لَيْلَةً عَرَفَةَ وَصَلَّى بِهَا الْعَصْرَ ، ثُمَّ عَدَا إِلَى عَرَفَاتٍ وَمَرَّ بِمِنًى
أَجْرَاهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِمِنًى فِي هَذَا الْيَوْمِ إِقَامَةً تُسَلِّحُ ، وَلَكِنَّهُ أَسَاءَ فِي تَرْكِهِ
الْإِقْتِدَاءَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

قَالَ : ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى عَرَفَاتٍ فَيَقِيمُ بِهَا ؛ لِمَا رَوَيْنَا . وَهَذَا بَيَانُ الْأَوَّلِيَّةِ أَمَّا
لَوْ دَفَعَ قَبْلَهُ جَارًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْمَقَامِ حُكْمٌ .

هذه نسخة

وَحَدَّثَ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» عَنْ نَافِعٍ : «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا -
كَانَ يُصَلِّي الطُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ بِمِنًى ، ثُمَّ يَعْدُو إِذَا طَلَعَتِ
الشَّمْسُ إِلَى عَرَفَاتٍ» (١) .

قَوْلُهُ : (ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى عَرَفَاتٍ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ : (فَيَقِيمُ بِهَا حَتَّى يُصَلِّيَ الْفَجْرَ
مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ) .

بِمَنًى : يَقِيمُ بِمِنًى يَوْمَ التَّوْبَةِ ، فَيُصَلِّي الطُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ مِنْ
يَوْمِ التَّوْبَةِ ، وَالْفَجْرَ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ بِمِنًى ، ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى عَرَفَاتٍ فَيَقِيمُ بِهَا ؛ (لِمَا
رَوَيْنَا) ، أَي : لِمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَاحَ إِلَى عَرَفَاتٍ بَعْدَ أَنْ صَلَّى حَتَّى صَلَّوَاتِ
بِمِنًى (٢) .

قَوْلُهُ : (وَهَذَا بَيَانُ الْأَوَّلِيَّةِ)

قَالَ الْإِمَامُ حُمَيْدُ الدِّينِ الصَّرِيرُ وَغَيْرُهُ فِي «شُرُوحِهِمْ» أَي : الدُّهَاتُ إِلَى عَرَفَةَ
بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ هُوَ الْأَوَّلَى ، وَلَوْ دَفَعَ قَبْلَهُ حَارًا (٣) .

(١) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» [رَمَحَ ١٩٧] ، وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ فِي «الْبَرْقِ الْكَبِيرِ» [رَمَحَ
٩٢٢٢] ، عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ .

(٢) مَضَى تَحْرِيجُهُ .

(٣) يَنْظُرُ «الْعَوَائِدُ الْعَمِيَّةُ» فِي شَرْحِ «هَدَايَةِ» لِحَمِيدِ الدِّينِ [٧٠٠] .

قَالَ فِي «الْأَصْل»: وَيَنْزِلُ بِهَا مَعَ النَّاسِ، لِأَنَّ الْإِنْتِزَاعَ تُخَيَّرُ وَالْحَالُ حَالُ
تَضَرُّعٍ، وَالْإِجَابَةُ فِي الْجَمْعِ أَزْخَى. وَقِيلَ: مُرَافَقَةُ الْإِنْتِزَاعِ عَلَى الطَّرِيقِ كَيْلًا
يُضَيِّقُ عَلَى الْمَارَّةِ.

قُلْتُ: هَذَا حَسْرٌ؛ وَلَكِنْ بَقِيَ فِي كَلَامِ صَاحِبِ (١) «الْمُهَيِّدَةِ» غَمٌّ؛
لِأَنَّهُ كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ يُقَيَّدَ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ عِنْدَ قَوْلِهِ (٢) «ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى
عَرَافَاتٍ»، بِأَنْ قَالَ: ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى عَرَافَاتٍ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، حَتَّى يَصْغِيَ بِأُفُقِهِ
(وَهَذَا بَيَانُ الْأَوَّلِيَّةِ)، وَكَأَنَّ هَذَا الْقَيْدَ تُرِكَ بِسَهْوِ الْكَاتِبِ، وَلِهَذَا صَرَّحَ بِهِ
فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» وَ«شَرْحِ الْكَرْخِيِّ» وَ«الْإِيضَاحِ» وَغَيْرِهَا.

قَالَ فِي «الْإِيضَاحِ»: وَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ عَرَفَةَ حَرَّحَ إِلَى عَرَافَاتٍ؛ لِأَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ كَذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ: وَإِنْ دَفَعَ قَبْلَهُ جَارًا، وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى (٣).

وَعَلَّلَ فِي «شَرْحِ الْكَرْخِيِّ» رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى: وَقَالَ: وَذَلِكَ لِأَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ
حَرَّحَ إِلَيْهَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَإِنْ حَرَّحَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَهُوَ يَتَوَقَّعُ عَلَيْهِ شَيْءٌ
يَفْعَلُهُ بِمَعْنَى: فَيَجُوزُ ذَلِكَ (٤).

قَوْلُهُ: (قَالَ فِي «الْأَصْلِ»: وَيَنْزِلُ بِهَا مَعَ النَّاسِ)، أَيْ: قَالَ مُتَعَمِّدًا رَحْمَةُ اللَّهِ
تَعَالَى: فِي «الْمَبْسُوطِ»: «ثُمَّ يَنْزِلُ إِلَى عَرَافَاتٍ، فَيَنْزِلُ بِهَا مَعَ النَّاسِ» (٥).

وَأَمَّا قَالَ «وَيَنْزِلُ بِهَا مَعَ النَّاسِ»؛ مُتَعَمِّدًا

إِنَّمَا لِأَنَّ الْإِنْتِزَاعَ - وَهُوَ الْعَرَفَةُ - تَحْيَرٌ وَكِبَرٌ مُتَعَمِّدٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْحَالُ حَالُ

(١) ينظر: «الإيضاح» للكرماني [٣٧٥]

(٢) ينظر: «شرح مختصر الكرخي» لسدوري [١٨٣]

(٣) ينظر: «الأصل» المعروف بالمبسوط» لمحمد بن الحسن الشيباني [٣٦٠: ٢]

قَالَ وَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ يُصَلِّيَ الْإِمَامُ بِالنَّاسِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، فَيَبْتَدِئُ
فَيَخْطُبُ حُطْبَةً يُعَلِّمُ فِيهَا النَّاسَ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ وَالْمُرَدَّيْقَةَ وَرَمِي الْحِمَارِ وَالنَّخَرَ
وَالْحَلَقَ وَطَوَافَ الزِّيَارَةِ، يَخْطُبُ حُطْبَتَيْنِ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِجِلْسَةٍ كَمَا هِيَ
الْجُمُعَةُ، هَكَذَا فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

2- غايه نصاب

تَصْرِعُ وَمُسْكِيَّةٌ.

وَأَمَّا: لَيْتَ لَا يَصِيقُ الطَّرِيقُ عَلَى الْمَارَّةِ.

قوله: (وَإِذَا زَالَتِ الثُّمُ) - إلى آخره.

اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا رَأَتْ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمٍ عَرَفَةَ اعْتَسَلَ إِنْ أَحَبَّتْ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ بَلْ هُوَ سُنَّةٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ يَوْمٌ يَجْتَمِعُ فِيهِ النَّاسُ، فَيَسْتَحَبُّ فِيهِ الْإِعْتِسَالُ لِلنَّظَافَةِ، كَمَا هِيَ الْجُمُعَةُ وَالْعِيدَتَانِ، ثُمَّ يَخْطُبُ حُطَّتَيْنِ بَعْدَ الزَّوَالِ قَبْلَ الصَّلَاتَيْنِ قَائِمًا، يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا جَلْسَةً خَمِيقَةً، وَيُصَلِّيُ الْإِمَامُ الطُّهْرَ وَالْعَصْرَ فِي وَقْتِ الطُّهْرِ بِأَدَائِهِ وَإِقَامَتِهِ [٢٠٩، ٢١٠]، وَيُخْفِي الْإِمَامُ الْقِرَاءَةَ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ طُهُرٌ وَعَصْرٌ كَمَا هِيَ سَائِرُ الْأَيَّامِ.


وذلك: لِمَا رَوَى الثَّحَابِيُّ فِي «الصحیح». بِإِسْنَادِهِ إِلَى مَسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ «كَتَبَ عِنْدَ الْمَلِكِ إِلَى الْحَجَّاجِ» ^١ «أَنْ لَا يُخْرِفَ ابْنُ عُمَرَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - فِي الْخَجِّ، فَجَاءَ ابْنُ عُمَرَ وَأَبَا مَعَهُ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ رَأَتْ الشَّمْسُ، فَصَاحَ عِنْدَ سُرَادِقِ الْحَجَّاجِ، فَحَرَّخَ وَعَلَيْهِ مِدْحَةٌ مُغْضَرَةٌ، فَقَالَ: مَا لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَ الرَّوَاحُ إِنَّكَ كُنْتَ تُرِيدُ الشَّيْءَ قَالَ: هَذِهِ السَّاعَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَأَنْظِرْنِي حَتَّى أَقْصِرَ عَلَى زَأْسِي ثُمَّ أَخْرُجْ، فَرَلَّ حَتَّى حَزَّ الْحَجَّاجُ فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ

(١) وقع بالأصل إلى حجاج، وسقط من دوا، وا، ر، د، و، د، وكلاهما بمعنى، لكن المقت أوضح والحجج هو ابن يوسف النقي لأمر العالم المشهور.

عبد الله


أبي^(١)؛ فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ الْحُطْبَةَ بَعْدَ الرُّوَالِ

قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» وَلَوْ تَرَكَ الْحُطْبَةَ وَجَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ أَوْ حَظَّ قَبْلَ الرُّوَالِ؛ أَجْزَأَهُ وَقَدْ أَسَاءَ إِذَا مَعِنِ دُنْتُ مُتَعَمِّدًا، بِخِلَافِ الْجُمُعَةِ، فَإِنَّهُ إِذَا تَرَكَ الْحُطْبَةَ أَوْ حَظَّ قَبْلَ الرُّوَالِ؛ لَمْ تُجْزِهِ الْجُمُعَةُ.

وَأَمَّا تَقْدِيمُ الْحُطْبَةِ عَلَى الصَّلَاةِ؛ فَلِأَنَّ الشَّيْءَ  قُدِّمَ، وَلِأَنَّهُمْ يَتَسَاءَلُونَ بَعْدَ الصَّلَاةِ بِالرُّوَالِ إِلَى الْمَوْقِفِ، فَلَا يَخْضُلُ الْمَقْصُودُ مِنَ الْحُطْبَةِ، وَهُوَ تَحْيِيْمُ الْمَسَائِكِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَسْتَمِعُونَ.

وَأَمَّا الْقِيَامُ فِي الْحُطْبَةِ؛ فَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَلْبِغُ النَّاسِ، وَذَلِكَ فِي الْقِيَامِ أَيْضًا. وَأَمَّا الْجُلُوسُ بَيْنَ الْحُطْبَتَيْنِ؛ فَلِأَنَّهُ هُوَ اللَّتَّى فِي الْحُطْبَةِ لِمُتَصَلِّقَةٍ بِالصَّلَاةِ، وَيُؤَدُّنُ الْمُؤَدُّونَ بَيْنَ يَدَيِ الْإِمَامِ إِذَا صَعِدَ الْمِرَّةَ، لِأَنَّ هَذِهِ الْحُطْبَةَ مُتَعَمِّدَةٌ عَلَى الصَّلَاةِ [٢٠٩، ٢١٠]، فَصَارَتْ كَحُطْبَةِ الْجُمُعَةِ.

وصفة الحُطْبَةِ: مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو الْخَسْبِ بَكْرُجِي^(٢)؛ وَهُوَ أَنَّ الْإِمَامَ يَخْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى وَيُنْشِئُ عَلَيْهِ، وَيُهْدِلُ وَيُكَبِّرُ، وَيَعْطِي النَّاسَ وَيُؤَمِّرُهُمْ بِمَا يَحِبُّ عَلَيْهِمْ، وَيُنْهَاهُمْ عَمَّا نَهَاهُمْ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، وَيُنْخِرُ النَّاسَ مَعَاصِمَ خَلْقِهِمْ وَنُكُحِهِمْ، ثُمَّ يَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى بِحَاجَتِهِ ثُمَّ يَنْتَرُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحُطْبَةَ مَوْصُوعَةٌ تَعْلِيمِ اللَّهِ تَعَالَى وَذِكْرِهِ، وَلِلوَعظِ وَالتَّعْلِيمِ، وَهَذِهِ الْحُطْبَةُ تُحْتَاجُ إِلَيْهَا؛ تَعْلِيمِ الْمُؤْمَرِينَ بِمَعْرِفَاتِهِ، وَتُؤَقِّفُ

(١) أحرجه مائت في «الموعظة» رقم ٨٩٦، ومرت حرمته ببحاري في كتاب الصحيح باب التهجير بالروح يوم عرفة [رقم ١٥٧٧]، وكذا النسخة في كتاب مسند الصحيح الروح يوم عرفة [رقم ٣١٠٥]، عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه .

(٢) بصر «شرح معاصر الكرخي» سننوري [١٨٠]،

وقال مالك رحمه الله : يَخْطُبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، لِأَنَّهَا خُطْبَةٌ وَغَطِ وَتَذَكِيرٌ ، فَأَشْبَهَ خُطْبَةَ ^(١) الْعِيدِ .

عنه نسرد

بمُرْدَلَفَةٍ ، فَوَجَّهَ أَنْ يَسْتَوْفِيَ ذَلِكَ .

وَأَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ : فَلَمَّا رُوِيَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - [٢٣٦١] قَالَ : ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٌ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الطُّهْرَ ، ثُمَّ أَقَامَ الْعَصْرَ ثُمَّ يُصَلِّي بَيْنَهُمَا سِتًّا ^(٢) ، رَوَاهُ فِي «السَّنَنِ»

وَلِأَنَّ الْعَصْرَ مُقَدِّمَةٌ عَلَى وَفْتِهَا ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِعْلَامِ بِإِعَادَةِ الْإِقَامَةِ .

قَوْلُهُ : (وَقَالَ مَالِكٌ يَخْطُبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ ^(٣) ، لِأَنَّهَا خُطْبَةٌ وَغَطِ كَخُطْبَةِ الْعِيدِ) .

وَلَنَا : مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا زَالَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَضَاءِ ^(٤) فَرَجَلَتْ لَهُ ، فَرَكِبَ حَتَّى أَتَى بَطْنَ الْوَادِي فَحَطَّتِ النَّاسَ ، ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٌ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الطُّهْرَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ ^(٥) رَوَاهُ عَنْ جَابِرٍ .

(١) في نسخ غيبة البيان : «وخط كخطبة»

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الجمع باب حجة النبي ﷺ [رقم ١٢١٨] ، وأبو داود في كتاب المناسك باب حجة حجة النبي ﷺ [رقم ١٩٠٥] ، وإسائي في كتاب المواقيت ، باب الجمع بين الطهر والعصر يعرفه [رقم ٦٠٤] ، وابن ماجه في كتاب المناسك باب حجة رسول الله ﷺ [رقم ٣٠٧٤] ، من حديث جابر رضي الله عنه .

(٣) ينظر «الكافي في فقه أهل المدينة» لابن عبد البر [٣٧١ ١] ، و«التبصرة» لأبي الحسن اللحامي [١٢٠٥ ٣] ، و«حاشية المدعو» على الشرح الكبير [٤٣ ٢]

(٤) «ماقة قضاؤه» ، إذا طلع طرف أُنْهَاهُ ، وَلَا يُقَالُ جَمَلٌ أَقْصَى ، إِنَّمَا يُقَالُ جَمَلٌ مُقْصَرٌ ، بِرُكْنِ الْقِيَاسِ فِيهِ وَالْقَصْرُ . اسْمُ بَقَعِ الشَّيْءِ ﷻ هَكَذَا كَلَّ اسْمُهَا ، «جمهرة» - كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م» ، وَ«و» ، وَ«ت» ، وَيُنْظَرُ «جمهرة اللغة» لِأَبِي قُرَيْبٍ [٨٩٥]

(٥) هو جزء من حديث جابر المتقدم بحريجه ، وهو حديث طويل جامع في مناسك الحج ، والمؤلف جازى على نقله بما يناسبه من الاستدلال

وَلَمَّا مَا رَوَيْنَا ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا تَغْلِيمُ النَّاسِكِ وَالْحَمْعُ مِنْهَا
وَفِي طَاهِرِ الْمَذْهَبِ إِذَا صَعِدَ الْإِمَامُ الْمَشْرَ فَجَلَسَ أَقْدَ الْمُؤَدُّونَ كَمَا فِي
الْجُمُعَةِ .

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رحمته : أَنَّهُ يُؤَدُّ قُلَّ خُرُوجِ الْإِمَامِ وَغَنَّهُ أَنَّهُ يُؤَدُّ بَعْدَ
الْمُخْطَبَةِ .



(وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَغْلِيمُ النَّاسِكِ) ، فَيَقْدَمُ الْخُطْبَةُ ، لِأَنَّ لِحْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ
مِنْ جُمْلَةِ الْمَنَاسِكِ .

قَوْلُهُ . (وَالْحَمْعُ مِنْهَا) بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ : (تَغْلِيمُ النَّاسِكِ) ، أَيْ الْحَمْعُ
بَيْنَ الطَّهْرِ وَالْعَصْرِ مِنَ الْمَنَاسِكِ .

قَوْلُهُ : (وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ ، أَنَّهُ يُؤَدُّ [١٠٠٠] قُلَّ خُرُوجِ الْإِمَامِ) .

قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» : وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ ^(١) أَنَّهُ قَالَ : يُؤَدُّ الْمُؤَدُّ وَالْإِمَامُ
فِي الْمُسْطَاطِ ^(٢) ، ثُمَّ يَخْرُجُ بَعْدَ قِرَائَتِهِ مِنَ الْأَذَانِ وَيُصَلُّ الْمَسْرُ

وَجَهَ هَذِهِ الرُّوَايَةُ الْإِعْتِبَارُ بِسَائِرِ الصَّنَوَاتِ ، لِأَنَّ الْمُؤَدُّ يُؤَدُّ مَعَهُ قُلَّ
خُرُوجِ الْإِمَامِ ، فَكَذَا هُنَا .

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ : أَنَّهُ قَالَ يُؤَدُّ بَعْدَ الْخُطْبَةِ قُلَّ الصَّلَاةِ ، وَهَذَا أَصَحُّ
جَسَدِي ، وَإِنْ كَانَ طَاهِرِ الرُّوَايَةِ عَنْ أَصْحَابِ بَحْلَابٍ دَلَّتْ ، بَلَّ صَحِّحٌ فِي حَدِيثٍ

(١) وَمِنْ «الْبَدَائِعِ» عَنْ أَبِي يُوسُفَ رحمته ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ ، وَطَاهِرِ الرُّوَايَةِ كَقَوْلِهَا يَنْظُرُ «الْمَسْرُ»
لِلْمَرْحُومِ [١٥٤] ، «بَدَائِعُ» حَدَّثَ فِي رِيبِ نِسْرَانِ [٥١٠] ، «بَدَائِعُ» سَرَحَ «الْهَدَايَةِ»
[٤٦٩] ، «الْأَحْكَامُ» بِمَعْنَى «الْمَحَارِفِ» [٨٥١]

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «الْمُسْطَاطُ» وَاسْتَبَدَّ مِنْ «مَسْطَاطٍ» وَ«مَسْطَاطٍ» وَ«مَسْطَاطٍ» وَ«مَسْطَاطٍ» وَ«مَسْطَاطٍ» وَ«مَسْطَاطٍ» وَ«مَسْطَاطٍ»
فِي الْأَصْلِ مَرَارًا مَعَ عَدَائِهِ الدَّسِجَ مَصْبُوحًا حَتَّى حَقَّقَ أَنَّهُ لَيْسَ بِكَوْنِهِ وَحَقًّا فِي سَائِرِ الْعَرَبِ

وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا خَرَجَ وَاسْتَوَى عَلَى نَاقَتِهِ أَدْنُ الْمُؤَدَّدُ بَيْنَ يَدَيْهِ. وَيُقِيمُ الْمُؤَدَّدُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْحُطَّةِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّانُ [٥٧٣] الشُّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ فَاشْبَهَ لُحْمَةً.

قَالَ: وَيُصَلِّي بِهِمَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ.

وَقَدْ وَرَدَ النُّقْلُ الْمُسَمَّيْنِ بِاتِّفَاقِ الرُّوَاةِ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَبِمَا رَوَى جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّاهُمَا بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ.

ثُمَّ بَيَّنَّ، أَنَّهُ يُؤَدَّدُ لِلظُّهْرِ وَيُقِيمُ لِلظُّهْرِ ثُمَّ يُقِيمُ لِلْعَصْرِ؛ لِأَنَّ الْعَصْرَ يُؤَدَّى قَبْلَ وَقْتِهِ الْمَعْهُودِ فَيُفْرَدُ بِالْإِفَاقَةِ إِعْلَامًا لِلنَّاسِ.

وَلَا يَنْطَوِّعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، تَخْصِيلاً لِمَنْصُودِ الْوُقُوفِ، وَلِهَذَا قَدَّمَ الْعَصْرَ عَلَى وَقْتِهِ، فَلَوْ أَنَّهُ فَعَلَ فَعَلَ مَكْرُوهًا وَأَعَادَ الْأَذَانَ لِلْعَصْرِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ؛ جَلَا فَا لِمَا رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ لِأَنَّ الْإِشْتِعَالَ بِالتَّطَوُّعِ أَوْ بِعَمَلٍ آخَرَ يُقْطَعُ قَوْزُ الْأَذَانِ الْأَوَّلِ فَيُعِيدُهُ لِلْعَصْرِ.

باب طه

جَابِرٌ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - «أَنَّ بِلَالًا أَدْنَى بَعْدَ الْحُطَّةِ ثُمَّ أَقَامَ»^(١) وَقَدْ مَضَى آيَمًا.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَنْطَوِّعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، تَخْصِيلاً لِمَنْصُودِ الْوُقُوفِ).

قَالَ فِي «تَحْفَةِ الْعُقَلَاءِ»: «وَلَا بِشَعْرِ الْإِمَامِ وَلَا الْقَوْمِ بِالنَّسْرِ وَالتَّطَوُّعِ فِيمَا بَيْنَهُمَا»^(٢).

وَقَالَ الْقُدُورِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «شَرْحِهِ»^(٣) وَلَا يَنْطَوِّعُ أَحَدٌ بَيْنَهُمَا، لَا إِمَامٌ

(١) مَضَى تَحْرِيجُهُ

(٢) يَنْظُرُ «تَحْفَةُ الْعُقَلَاءِ» تَعَالَى تَبْلِسُ السَّرْمَدِي [١٠٢: ١]

(٣) يَنْظُرُ «شَرْحُ مَحْصَرِ الْكَرْمِيِّ» لِلْقُدُورِيِّ [١٨١: ١] «الْأَصْلُ» [١١٠: ٢]، «الْمَسْطُوطُ» لِسِرْحِي

وَقَالَا: يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا الْمُتَّفَرِّدُ؛ لِأَنَّ حَوَازَ الْجَمْعِ لِلْحَاجَةِ إِلَى امْتِدَادِ
الْوُقُوفِ وَالْمُتَّفَرِّدُ مُخْتِاجٌ إِلَيْهِ، وَلِأَبِي حَنِيفَةَ رحمته أَنَّ الْمُحَافَظَةَ عَلَى الْوَقْتِ
فَرْضٌ بِالنُّصُوصِ فَلَا يَجُوزُ تَرْكُهُ، إِلَّا فِيمَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ وَهُوَ الْجَمْعُ بِالْجَمَاعَةِ

عبد الباق

وَقَالَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا الْمُتَّفَرِّدُ، أَي: قَالَ الْإِمَامُ الْقُدُورِيُّ^(١).

وَالرَّخْلُ: الْمُسْكِرُ كَذَا فِي «دِيَوَانِ الْأَدَبِ»^(٢) وَغَيْرُهُ، وَأَرَادَ بِهِ الْمَنْزِلَ.

اعْلَمْ أَنَّ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ إِذَا قَامَا مَعَ الْإِمَامِ أَوْ أَحَدَهُمَا صَلَّى كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا
لَوْ قَامَا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ

وَقَالَا: يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لِكُلِّ مَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ، سَوَاءً صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ أَوْ
مِنْ رَحْلِهِ، وَأُورِدَ فِي «شَرْحِ الْأَقْطَعِ»^(٣) قَوْلُ الثَّيِّفِيِّ مِثْلَ قَوْلِهِمَا^(٤).

وَحُجَّتُهُ قَوْلُهُمَا أَنَّ عِلَّةَ الْجَمْعِ الْوُقُوفُ؛ لِتُصِلَ وَلَا يَنْقَطِعَ بِمِثْلِ الْعَصْرِ، وَهَذَا
لِأَنَّ حَالَ الْوُقُوفِ حَالُ نَصْرٍ وَاشْتِعَالٍ بِالدُّعَاءِ، فَكَانَ الْجَمْعُ مَشْرُوعًا فِي حَقِّ كُلِّ
مَنْ وَقَفَ.

وَأَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: أَنَّ [٢٣٧]، الْجَمْعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ يَوْمَ
عَرَفَةَ ثَابِتٌ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ بِالْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْمُحَافَظَةَ عَلَى الْوَقْتِ فَرْضٌ
بِالنُّصُوصِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿حَاطُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]،
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، فَيُتَرَاعَى

(١) قَالَ الْأَسْبَغَانِيُّ الصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَاعْتَمَدَ بِهِ هَذَا الشَّرِيعَةُ وَالسُّنَنُ يَنْظُرُ «مَحْضَرُ الْقُدُورِيِّ»
[ص ٦٨]، «الْبَيَانُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» [٢١٧ ٤]، «الْمَنَاهُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» [٤٧٠ ٣]، «التَّصْحِيحُ
وَتَرْجِيحُ» [ص ٢١٠]، «الْجَوْهَرُ النُّورَةُ» [١٥٦ ١]، «الْبَابُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ» [١٨٩ ١]

(٢) يَنْظُرُ «دِيَوَانِ الْأَدَبِ» لِلْعَرَانِيِّ [١٢٦/١]

(٣) يَنْظُرُ «شَرْحُ مَحْضَرِ الْقُدُورِيِّ» لِلْأَقْطَعِ [١٧٦ ١] مَحْضَرٌ مَكْتَبِي فَيَضِلُّ اللَّهُ

(٤) يَنْظُرُ «الْبَيَانُ» لِلْعَرَانِيِّ [٣٢٣ ٤]، وَ«بَحْرُ الْمَذْهَبِ» لِلرُّوْيَانِيِّ [٥١٧ ٣]

مَعَ الْإِمَامِ، وَالتَّقْدِيمُ، لِصِيَانَةِ الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّهُ يَغْتَضِرُ عَلَيْهِمُ الْإِجْمَاعُ لِنَتَضَرُّعِهِ
مَا تَعَرَّفُوا فِي الْمَوْقِفِ لَا لِمَا ذَكَرْنَا إِذْ لَا مُسَافَةَ ثُمَّ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْإِمَامُ
شَرَطَ فِي الصَّلَاتَيْنِ جَمِيعًا، وَقَالَ زُفَرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِي التَّضَرُّعِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُعْتَرِ
عَنْ وَقْتِهِ.

عبد الجبار

مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ، وَهُوَ الْجَمْعُ مَعَ الْإِمَامِ، فَلَا يَحُورُ الْجَمْعُ لِلْمُتَعَرِّدِ.
أَوْ نَقُولُ: إِنَّ الْجَمْعَ يَنْقُطُ بِهِ فَرَضُ وَقْتِ التَّضَرُّعِ، وَانْقِطَاعُ قُرُوعِهِ الصَّلَاةِ
يَتَوَقَّفُ [٢/٢١١/٢م] عَلَى الْإِمَامِ، كَمَا فِي الْجُمُعَةِ.

أَوْ نَقُولُ: إِنَّ جَوَارِ الْجَمْعِ إِذَا أَنْ يَكُونَ لِأَخِي الْإِمَامِ، كَمَا قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ، أَوْ
لِأَخِي الْقُوفِ، كَمَا قَالَا، فَلَا يَحُورُ أَنْ يَكُونَ لِأَخِي الْقُوفِ؛ لِأَنَّ الْقُوفَ لَيْسَ
بِقَاطِعٍ لِلصَّلَاةِ؛ لِعَدَمِ الْمُسَافَةِ بَيْنَهُمَا، فَحِينَ أَنْ يَكُونَ لِأَخِي الْإِمَامِ

بَيَانُهُ: أَنَّ هَذَا الْيَوْمَ يَوْمٌ تَعَرَّقِي وَاشْتِعَالِي بِالْعَدَّةِ، فَهَذَا تَعَرَّقُوا يَتَعَرَّقُ
اجْتِمَاعُهُمْ لِأَدَاءِ صَلَاةِ التَّضَرُّعِ بِالْجَمَاعَةِ، فَهَذَا لِمَعْرِضِ ضَوْءٍ لِلْجَمْعَةِ عَنِ الْقَوَاتِ

وَالْإِمَامُ: هُوَ الْحَلِيفَةُ أَوْ مَنْ أَقَامَهُ مَقَامَهُ

قَوْلُهُ (لِمَا ذَكَرْنَا)، وَهِيَ الْحَاحَةُ إِلَى ابْتِدَاءِ الْقُوفِ

قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ يَدْعُ)، [أَي] لَيْسَ بِصَلَاةٍ وَلَوْ قُوفٍ

قَوْلُهُ: (ثُمَّ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) الْإِمَامُ شَرَطَ فِي الصَّلَاتَيْنِ جَمِيعًا.

وَقَالَ زُفَرٌ: فِي التَّضَرُّعِ خَاصَّةً.

وَأَسْمَا قَيْدَ يَقُولُ أَبِي حَبِيبَةَ؛ لِأَنَّ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ الْإِمَامُ لَيْسَ بِشَرَطٍ

وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ. الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ وَلِأَبِي حَبِيبَةَ أَنَّ التَّقْدِيمَ عَلَى
خِلَافِ الْقِيَاسِ عُرِفَ شَرْعُهُ فَيَحْتَاجُ إِذَا كَانَتِ الْعَصْرُ مُرْتَبَةً عَلَى ظَهْرِ مُؤَدَى

عَنْ أَبِي بَكْرٍ

أَصْلًا، لَمَّا مَرَّ

وَحُجَّةُ قَوْلِ زُقَرٍ: أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا صَارَ شَرْطًا لِإِسْقَاطِ فَرْضِ وَقْتِ الْعَصْرِ لَا
الظُّهْرِ؛ لِأَنَّ الظُّهْرَ مَعْمُولٌ فِي وَقْتِهِ، فَجَازَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الْعَصْرَ مَعَ الْإِمَامِ وَإِنْ صَلَّى
الظُّهْرَ فِي مَسَرِّهِ.

وَأَبِي حَبِيبَةَ: أَنَّ الْحَجَّ بَيْنَهُمَا لَمْ يَكُنْ فِي الشَّرْعِ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ فِيهِمَا، فَلَمْ
يَجُزْ فَعَلُهُ عَلَى وَجْهِ غَيْرِ ضَرْعٍ.

قَوْلُهُ: (وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ. الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ)، أَيِ. عَلَى هَذَا الْخِلَافِ الَّذِي
قُلْنَا فِي الْإِمَامِ: إِنَّهُ شَرْطٌ فِي الصَّلَاتَيْنِ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَشَرْطٌ عِنْدَ زُقَرٍ فِي الْعَصْرِ
وَحُجَّتِهَا الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ.

قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: الْإِحْرَامُ شَرْطٌ فِيهِمَا جَمِيعًا؛ حَتَّى [٢٧١١ م] إِذَا صَلَّى الظُّهْرَ
مَعَ الْإِمَامِ وَهُوَ حَلَالٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ ثُمَّ أَحْرَمَ لِلْحَجِّ؛ فَإِنَّهُ يُصَلِّيُ الْعَصْرَ لَوَقْتِهَا، وَلَا
يَجُوزُ لَهُ تَقْدِيمُهَا. هَكَذَا ذَكَرَ فِي «مَوَادِرِ الصَّلَاةِ»

وَرُويَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ - فِي هِرَ رِوَايَةِ الْأُصُولِ - أَنَّهُ يَجُوزُ، وَهُوَ قَوْلُ زُقَرٍ
كَذَا فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»^(١).

وَحُجَّةُ قَوْلِ زُقَرٍ أَنَّ الْمُتَعَيِّرَ عَنْ وَقْتِهِ هُوَ الْعَصْرُ لَا الظُّهْرُ، وَهَذَا ظَاهِرٌ، فَيُعْتَمَرُ
الشَّرْطُ الرَّائِدُ، وَهُوَ الْإِحْرَامُ فِي حَقِّ الْمُتَعَيِّرِ، لَا فِي حَقِّ الْمُتَعَمَّرِ.

(١) سَطَر «المبسوط» للفرجاني [٥٤٤]، «الحج الصغير» لاس الهمام [٢٧٢٢]، «المصنف» شرح
الهداية [٢٧٢/٢]

(٢) سَطَر «شرح مختصر الطحاوي» للأسيوطي [١٤٠٥]

بِالْجَمَاعَةِ مَعَ الْإِمَامِ فِي خَالَةِ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ قَيِّمَتُهُ
ثُمَّ لَا بُدَّ مِنَ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ قُلُ الرُّوَالِ فِي رَوَايَةٍ، تَقْدِيمًا لِلْإِحْرَامِ عَلَى
وَقْتِ الْجَمْعِ، وَهِيَ الْأُخْرَى يُكْتَفَى بِالتَّقْدِيمِ عَلَى الصَّلَاةِ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ
الصَّلَاةُ.

قَالَ: ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى الْمَوْقِفِ فَيَقِفُ بِقُرْبِ الْحِجْلِ وَالْقَوْمُ مَعَهُ غَيْبٌ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

وَلَا يَحِيفُهُ: أَنَّ الْجَمْعَ يَتَّبِعُهُمَا تَبَعٌ بِحِلَالِ الْقِيَمِ، فَيَرَامِي حَيْثُ مَا وَرَدَ
بِهِ الشَّرْعُ، وَهُوَ الْجَمْعُ مَعَ الْإِمَامِ وَالْإِحْرَامُ فِيهِمَا حَصًّا، لِذَا لَا يُؤْخَذُ بِالْإِحْرَامِ
فِيهِمَا، فَلَا يَحْجُوزُ.

قَوْلُهُ: (قَيِّمَتُهُ عَلَيْهِ)، أَي: يَقْتَضِي تَقْدِيمَ الْعَصْرِ عَلَى مَا إِذَا كُنْتَ الْعَصْرَ
مُرْتَبَةً عَلَى ظَهْرِ مُؤَدَّى بِالْجَمَاعَةِ مَعَ الْإِمَامِ فِي خَالَةِ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ

وَتَقْيِيدُ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ لِقَا رَوَى مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي خَبِيبَةَ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ حِينَ
صَلَّى الطُّهْرَ مَعَ الْإِمَامِ مُحْرَمًا بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ أُخْرِمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ الْعَصْرِ، لَمْ يُخْرَفْ، لِأَنَّ
إِحْرَامَ الْعُمْرَةِ لَا تَأْثِيرَ لَهُ فِي خَوَارِ الْجَمْعِ، هُوَ حُودُهُ وَعَدَمُهُ سَوَاءٌ

قَوْلُهُ: (ثُمَّ لَا بُدَّ مِنَ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ قُلُ الرُّوَالِ فِي رَوَايَةٍ)

وَجْهٌ هَذِهِ الرُّوَايَةُ أَنَّ سَبَبَ الْجَمْعِ هُوَ تَحَقُّقُ إِدْرَاكِ السُّنُسِ، وَهَذَا لَا
يَحْجُوزُ الْجَمْعُ قَبْلَ الرُّوَالِ، هَذَا كَمَا كُنْتَ قَدْ إِدْرَاكِ السُّنُسِ بِخَصْلِ السَّبَبِ،
وَهُوَ لَيْسَ مُحْرَمًا، فَلَا يَنْبَغُ لَهُ حُكْمُ الْحَجِّ، لِعَدَمِ الْإِحْرَامِ حَالِ تَحَقُّقِ السَّبَبِ،
فَلَا يَحْجُوزُ لَهُ الْجَمْعُ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ أُخْرِمَ بَعْدَ ذَلِكَ

وَفِي الرُّوَايَةِ الْأُخْرَى يُكْتَفَى بِالْإِحْرَامِ بَعْدَ الرُّوَالِ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ شُرُوطِهِ

٢١ ٢١٢ ٢١ | الْإِحْرَامُ هُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ وَقَدْ حَصَرَ

قَوْلُهُ: (قَالَ) ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى الْمَوْقِفِ فَيَقِفُ بِقُرْبِ الْحِجْلِ وَالْقَوْمُ مَعَهُ)، أَي:

انصبروا بهم من الصلاة؛ لأن النبي ﷺ راح إلى الموقف عقيب الصلاة والجبل يُسمى جبل الرحمة والموقف الموقف الأعظم. [١/٧٤]

قال: وعرفات كلها موقف إلا نطن عرنة؛ لقوله ﷺ: «عرفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرنة، والمردلة كلها موقف وارتفعوا عن وادي محسر».

❦ نهاية البيان ❦

قال الإمام القلوري^(١).

ثم يتوجه الإمام عقيب الجمع بين الصلاتين إلى الموقف الذي بقرب الجبل، وهو الذي يُسمى: جبل الرحمة، والموقف يُسمى: الموقف [٢/٣٧، ١] الأعظم، وجبل الرحمة في عرفات، وذلك لأن النبي ﷺ صلى الظهر والعصر في وقت الظهر، ثم ركب المضاواء حتى أتى الموقف؛ ولأنه قدم العصر ليتصل الوقوف؛ فلا معنى للتأخير.

ثم وقت الوقوف بعرفة بعد زوال الشمس من يوم عرفة إلى طلوع الفجر من يوم النحر، فمن حصل في هذا الوقت فيها - وهو عالم بها، أو جاهل، أو نائم، أو يقطان مقيم، أو مغمى عليه موقف بها، أو مرّ ماراً ولم يقف - صار مذكراً للمحج، ولا يرد عليه العناد بعد، غير أنه إن أدرك بالتهار؛ فإنه يقف إلى غروب الشمس، فإن لم يقف، ولكنه مرّ ماراً بعد الزوال قبل الغروب؛ فعليه الدّم، فإن أدركها بعد غروب الشمس ولم يقف بها ومرّ بها؛ فلا شيء عليه، ويكون مذكراً للمحج. كما قاله الإمام الأسيجاني^(٢).

قوله: (وعرفات كلها موقف إلا بطن عرنة).

قال في «الديوان»: «عرنة - وادي في عرفات».

(١) ينظر: «محضر القلوري» [ص ٦٨]

(٢) ينظر «شرح محضر الطحاوي» للأسيجاني [١٤٠]

.....
 ﴿١﴾ لغة البيان

وَقَالَ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِأَبِي الْعَصَلِ بَكْرٍ^(١) ابْنِ مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيِّ الْقُشَيْرِيِّ^(٢)
 «وَالْمَسْجِدُ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ الْإِمَامُ يَوْمَ عَرَفَةَ هُوَ فِي بَطْنِ عُرَةَ، هُوَ حَرَجُ الْإِسْدُ
 مِنَ الْبَطْنِ يُرِيدُ الْمَوْقِفَ بِعَرَفَةَ، فَقَدْ صَارَ بِعُرَةَ مِنْ حَبِي يُخْرُجُ مِنَ الطَّبْعِ^(٣)
 وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رُوِيَ فِي (٢١٢ ط ٢) «الْمَوْطَأُ» أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عَرَفَةُ
 كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَارْتَمِعُوا عَنْ بَطْنِ عُرَةَ^(٤)»، وَالْمُزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَارْتَمِعُوا عَنْ
 بَطْنِ مُحَسَّرٍ^(٥)» (٦).

قِيلَ: إِنَّ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِيهَا الشَّيْطَانَ، فَتَمَنَّى عَنِ الْوُفُوقِ

(١) وَقَعَ فِي السَّحَابِ «بُكَيْرٌ» بِالتَّصْنِيرِ وَالْمَعْرُوفُ أَنَّهُ «بُكْرٌ» بِالتَّكْوِينِ. كَمَا سَبَقَ فِي بَرَحَتِهِ. وَهَذَا
 أَقْبَلَ عَلَى مَنْ سَمَّاهُ «بُكَيْرًا» مَنْ تَرَجَّمُوا لَهُ

(٢) هُوَ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَلَاءِ أَبُو الْعَصَلِ الْبَصْرِيُّ، الْقُشَيْرِيُّ. النِّسْبَةُ الْمَالِكِيَّةُ وَهِيَ الْقَبْضَةُ سَاحِلَةُ
 الْعِرَاقِ، وَصُفِّىَ فِي الْمُدْعَبِ كُنًى حَبِيبَةً مِنْهَا «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ»، وَ«الرَّدُّ عَلَى الْمُتَمَرِّدِ»، وَ«كَلَامُ
 الْأَشْرِيَّةِ» (تُومِي سَنَةِ ٣٠٤ هـ) يَنْظُرُ «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لِنَسَبِي [٧/٢٩٩]، وَ«النَّبِيحُ لِمَنْصُورِ
 لِابْنِ فَرْحُونَ [١/٣١٣]

(٣) يَنْظُرُ «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» لِنَقَاضِي بَكْرِ بْنِ الْعَلَاءِ [ص ١٦٠] بِرِسَالَتِهِ ذِكْرُهُ

(٤) عُرَةَ بِضَمِّ أَوَّهٍ، وَفَتْحِ الرَّيِّ، ثُمَّ تَوْبَهُ هَاءٌ، وَهُوَ وَادٍ مِنْ كِبَارِ أَوْدِيَةِ مَكَّةَ، وَتَحْتَهُ يَصْهَوُونَ بِرَبِّهِ
 وَهُوَ خَطَأً يَنْظُرُ «بُرُوضُ الْمُعْضَرِ» فِي حَبْرِ الْأَنْضَرِ «بُحَيْرِي» [ص ٤٠٩]، وَتَمَعْنَاهُ مَكَّةَ بِتَرْجِيحِهِ
 وَالْأَثَرِيَّةِ [ص ١٨٤]

(٥) مُحَسَّرٌ - بِضَمِّ الْمِيمِ، وَفَتْحِ الْحَاءِ، وَشَدِيدِ السَّيِّ وَكُثْرَتِهِ - وَاقْتُصِبَ بِقُرْبِهِ مِنْهُ وَالْمَعْرُوفَةُ
 وَبَيْنَ مَهْمَا وَالْمَعْرُوفُ مَنْ مَا يَمُرُّ بِهِ الْحَاجُّ عَلَى تَهْرِيصٍ بَيْنَ مَقَى وَبَعْدَتِهِ، وَهِيَ خِلَافَةُ هَذَا
 مَصُوبُهُ يَنْظُرُ «مَعْجَمُ بَدَائِعِ بَيَاقُوتِ الْحَمَوِيِّ» [١/٤٤٩] وَ«الْمَعْنَاهُ لِأَثَرِهِ فِي السَّيِّ وَالْأَثَرِ»
 [ص ٢٤٠]

(٦) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» [رُوم ٨٦٩]، بِإِلَاحٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

قَالَ الرِّيْطِيُّ «رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، وَمِنْ حَدِيثِ حَبِيبِ بْنِ مَعْصُومٍ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي عُبَيْدٍ، وَمِنْ حَدِيثِ
 أَبِي عُمَرَ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ» ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَيْهَا جَمِيعًا، يَنْظُرُ «نَهْجُ الرِّيْطِيِّ» [٣/٦٠]

قَالَ: وَيُسَمِّي لِلْإِمَامِ أَنْ يَقِفَ بِعَرَّةٍ عَلَى رَاحِلَتِهِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ عَلَى رَاقِيَةٍ.

وَيَنْ وَقَفَ عَلَى قَدَمَيْهِ جَارًا، وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَيُسَمِّي أَنْ يَقِفَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ كَذَلِكَ، وَقَالَ ﷺ:

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ

وَقِيلَ: إِنْ بَعْضُهُمْ كَانُوا يَتَكَبَّرُونَ وَيُسْرِطُونَ مَعْتَرِلِينَ عَنِ النَّاسِ فِي بَطْنِ عَرَّةٍ، وَيَنْظُرُ مُخْسِرًا، فَأَمَرَ الشَّرْعُ بِمُحَالِفَتِهِمْ؛ رَدًّا عَلَيْهِمْ.

قَوْلُهُ: (وَيُسَمِّي لِلْإِمَامِ أَنْ يَقِفَ بِعَرَّةٍ عَلَى رَاحِلَتِهِ).

وَذَاكَ لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى أُمِّ الْقُصْلِ بْنِ الْحَارِثِ: «أَنَّ نَاسًا اخْتَفَوْا عَنْهُ يَوْمَ عَرَّةٍ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَائِمٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِصَائِمٍ. فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ لَسِي، وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرٍ^(١)، فَشَرِبَ^(٢)».

قَوْلُهُ: (وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ)، أَي: وَقُوفُ الْإِمَامِ عَلَى رَاحِلَتِهِ أَفْضَلُ مِنْ وَقُوفِهِ عَلَى قَدَمَيْهِ؛ اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ ﷺ؛ وَلِأَنَّ الْإِمَامَ يَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى وَيَتَصَرَّعُ، وَالنَّاسُ يَدْعُونَ بِدُعَائِهِ، فإِذَا كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ كَانَ أَتْلَعُ فِي مُشَاهَدَتِهِمْ لَهُ.

قَوْلُهُ: (وَيُسَمِّي أَنْ يَقِفَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ)

(١) البعير يشمل بابه وبجمل، والمراد به البقرة، بدليل ما رواه من «السنن» أنه ﷺ كان راكبا على البعير، كذا جاء في حاشية (م) و(و) و(ب) و(ط) من أبي داود، كتاب المناسك باب صفة حجة النبي ﷺ [رقم ١٩٠٥]

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم ٩٣٥]، ومن طريقه البخاري في كتاب الحج باب لو قوف على الدابة بعرفة [رقم ١٥٧٨]. وكذا مسلم في كتاب الحج باب سحبات الفطر للحاج يوم عرفة [رقم ١١٢٣]، من حديث أم الفضل بنت الحارث رضى الله عنه

«خَيْرُ الْمَوَاقِبِ مَا اسْتَفْنَتْ بِهِ الْقَبْلَةُ».

وَيَذْعُو وَيُعَلِّمُ النَّاسَ الْمَسَاكَ؛ لَمَّا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَادَ يَذْعُو يَوْمَ عَرَفَةَ مَاذَا يَذَّيْهِ كَالْمُسْتَطْعِمِ الْمُسْكِبِ، وَيَذْعُو بِمَا شَاءَ وَإِنْ وَرَدَ الْآثَارُ بِمَنْعِ الدَّعَوَاتِ، وَقَدْ أُرْزِقْنَا تَغْصِينَهَا فِي كِتَابِ الْمَنْزُوحِ بِحُذْنِ النَّاسِ فِي حُدُودِ مِنَ الْمَنَاسِكِ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى.

— — — — —

وهذا لَمَّا رُوِيَ فِي «السُّنَنِ» فِي الْحَبِيبِ الطَّوِيلِ أَنَّهُ ﷺ اسْتَقْبَلَ الْقَبْلَةَ، فَلَمْ يَرَلْ وَاقِفًا حَتَّى عَزَبَ الشَّمْسُ^(١).

قَوْلُهُ (وَيَذْعُو وَيُعَلِّمُ النَّاسَ الْمَنَاسِكَ)، وَكَلَامُ الْيَمِينِ بِالتَّحْبِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ: (أَنْ يَقِفَ).

قَوْلُهُ: (وَيَذْعُو بِمَا شَاءَ وَإِنْ وَرَدَ الْآثَارُ بِمَنْعِ الدَّعَوَاتِ)

وَحَدَّثَ التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» - مُسْنَدًا إِلَى عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ [٢١٣٧ م]: «خَيْرُ الدَّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَخَيْرُ مَا قُلْتُ أَمَّا وَالسَّيِّئُونَ مِنْ قُلُوبِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»^(٢).

وَذَكَرَ فِي «المَوْطَأِ» - فِي مَعِينَةِ يَوْمِ عَرَفَةَ - مُسْنَدًا إِلَى طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِيرٍ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا رُمِيَ الشَّيْطَانُ يَوْمًا هُوَ فِيهِ أَصْغَرُ، وَلَا

(١) هذا جزء من حديث جابر الطويل في سياق الجمع وهو من مسنده عمر بن الخطاب، وهو موقوف بتقطع من فقرات بحسب المراد.

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات عن رسول الله ﷺ باب في دعاء يوم عرفة [ص ٣٥٨٥]، عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده ﷺ. قال الترمذي: «هذا حديث عربي من هذا الوجه» وقال من حمله: «في مسنده حديث من أبي شعيب وهو صحيح» ينظر «المعجم الصغير» لابن حجر [١٦٠٢ ص].

قَالَ: وَيَتَّبِعِي لِلنَّاسِ أَنْ يَقِفُوا بِقُرْبِ الْإِمَامِ، لِأَنَّهُ يَدْعُو وَيُعَلِّمُ فَيَعْمُوا وَيَسْتَمِعُوا.
وَيَتَّبِعِي أَنْ يَقِفَ وَرَاءَ الْإِمَامِ، لِيَكُونَ مُسْتَقْبِلَ الْقِنْلَةِ وَهَذَا بَيَانُ الْأَفْضَلِيَّةِ؛

عنه عليه السلام

أَذْهَرَ، وَلَا أَخْفَرَ، وَلَا أَغْبَطَ مِنْهُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِمَا يَرَى مِنْ تَزَلُّلِ رَحْمَةِ
اللَّهِ تَعَالَى، وَتَجَاوُزِ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الدُّنُوبِ الْعِظَامِ، إِلَّا مَا رَأَى فِي يَوْمِ بَذْرِ، قِيلَ
وَمَا رَأَى فِي يَوْمِ بَذْرِ؟ قَالَ أَمَا إِنَّهُ قَدْ رَأَى جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ يَنْزِعُ الْمَلَائِكَةَ^(١).

وَقَالَ فِي «النَّوَازِلِ»: وَلِيَكُنْ عَامَّةُ دُعَائِهِ بِعَرَفَةَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ
لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ. إِلَى آخِرِهِ. ثُمَّ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ، اللَّهُمَّ أَسْتَغْنِي عَنْكَ أَسْتَجِيبْ لَكُمْ،
وَأَنْتَ لَا تُخْلِفُ الْوَعْدَ [٢٣٨١]، اللَّهُمَّ وَهَذَا مَقَامُ الْمُسْتَجِيرِ الْعَائِدِ مِنَ النَّارِ،
أَجْزِي مِنَ النَّارِ بِعَفْوِكَ وَأَذْجِيهِ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِكَ، اللَّهُمَّ إِذْ هَدَيْتَنِي لِلْإِسْلَامِ، فَلَا
تَرْغُهُ عَنِّي، وَلَا تَرْغِبِي عَنِّي حَتَّى تُفَيْضَنِي وَأَنَا عَلَيْهِ.

قَالَ الْكَرْخِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»: وَيَدْعُو النَّاسُ بِمَا أَحَبُّوا، وَتُرْفَعُ الْأَيْدِي بَسْطًا،
يَسْتَقْبِلُ الدَّاعِيَ بِيَدِهِ وَجْهَهُ^(٢).

قَوْلُهُ: (فَيَعْمُوا)، أَيِ فَيَحْطَرُوا، وَسَقُوطُ الثُّوبِ عَلَامَةٌ لِلْمَضِيِّ، لِأَنَّهُ مُعْطُوفٌ
عَلَى قَوْلِهِ: (أَنْ يَقِفُوا)، فِي قَوْلِهِ: (وَيَتَّبِعِي لِلنَّاسِ أَنْ يَقِفُوا بِقُرْبِ الْإِمَامِ).

قَوْلُهُ: (وَهَذَا بَيَانُ الْأَفْضَلِيَّةِ)، أَيِ: وَفُوفِ النَّاسِ بِقُرْبِ الْإِمَامِ

(١) أخرجه حديث في «الموطأ» [رقم ٤٤٤]، عنه عبد الرزاق في «مصنفه» [رقم ٨١٢٥]، وكذا
من طريقه البيهقي في «الشعب» [٤٦١/٣]، من طريقه ابن عبيد الله بن كريب عنه به مراسلاً
قال الصنبر السامي «رواه مالك من حديث طبعه بن عبيد الله بن كريب، ورواهه ليس بصحابي بل
هو تابعي، فالحديث مرسل» بظر «كشف المسامع والشافيع في تجميع أحاديث المصنفين»
للصنبر المنلوي [٣٨٩، ٣٨٨/٢]

(٢) بظر «شرح مختصر الكرخي» للسنوري [١٨٠/١]، «المبسوط» للرحسي [١٧/٤]، «سنة
الفقه» [٤٠٥/١]، «بدائع الصنائع» [١٥٣/٢].

وَيُلْبِي فِي مَوْقِفِهِ سَاعَةً بَعْدَ سَاعَةٍ، وَقَالَ مَالِكٌ رحمته الله: يَفْطَعُ التَّلْبِيَةَ كَمَا يَقِفُ بِعَرَفَةَ؛ لِأَنَّ الْإِجَابَةَ بِالنَّسَبِ قُلَّ الْإِسْتِعْمَالِ بِالْأَرْكَانِ، وَلَنَا مَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم مَا زَالَ يُلْبِي حَتَّى أَتَى جَمْرَةَ الْعَقَةِ، وَلِأَنَّ التَّلْبِيَةَ فِيهِ كَالْتَكْبِيرِ فِي الصَّلَاةِ فَيَأْتِي بِهَا إِلَى آخِرِ جُرْءٍ مِنْ أَخْرَاءِ الْإِحْرَامِ.

• منه بعد •

قوله: (وَيُلْبِي فِي مَوْقِفِهِ سَاعَةً بَعْدَ سَاعَةٍ).

اعلم: أَنَّ الْحَاجَّ يَفْطَعُ التَّلْبِيَةَ مَعَ أَوَّلِ خِصَاءٍ مِنْ جَمْرَةِ الْعَقَةِ.

وعند مالك: إِذَا وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ^(١).

له أَنَّ الْإِجَابَةَ بِالنَّسَبِ قُلَّ الْإِسْتِعْمَالِ بِالْأَرْكَانِ.

يعني: أَنَّ التَّلْبِيَةَ إِذَا تَكُونُ قُلَّ الْإِسْتِعْمَالِ بِأَعْمَالِ الْحَجِّ، فَإِذَا ابْتَدَأَ بِأَعْمَالِ الْحَجِّ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ.

ولنا: مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا -: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَرْدَفَ الْفُضْلَ، فَأَخْبَرَ الْفُضْلَ: أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ يُلْبِي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ»^(٢).

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا -: «أَنَّ أَسْمَةَ كَانَتْ رَدَفَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمُرْدَلِقَةِ، ثُمَّ

قال الهيثمي «رواه الطحاوي في الأوسط، وفيه تحسين بن عبد الله بن عبد الله، وهو ضعيف»
ينظر «مجمع الرواة» للهيتمي [١١٨١]، وفي الدرر في شرح أحاديث الهداية لابن حجر
[٢٠/٢]

(١) ينظر «الكافي» في هذه المسألة لابن عبد البر [٣٧١]

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب تلبيته والكبير هذه الخبر حين يرمي الجمرات والأردف
في ليل [رقم ١٦٠١]، ومسلم في كتاب الحج باب استجاب إمامه الحاج التلبية حتى يشرع
في رمي جمرات العقبة يوم النحر [رقم ١٢٨١]، عن ابن عباس رضي الله عنهما عن الفضل رضي الله عنه به

مقدمة

أَزْدَفَ الْفُضْلُ مِنَ الْمَزْدَلَةِ إِلَى مَنْ، قَالَ فَكَلَامُهُ قَالَ لَمْ يَزَلِ الشَّيْءُ اللَّهُ نَسِيَ
حَتَّى زَمَى جُمُرَةَ الْعَقَبَةِ^(١).

وَلِأَنَّ التَّلْبِيَةَ ذَكَرَ مَفْعُولٌ فِي امْتِنَاعِ الْعَادَةِ وَيَتَكَثَّرُ ١٠٠٠٠٠ فِي تِلْكَ، فَكَدَّ
الْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ إِلَى آخِرِهَا كَالْتَكْبِيرِ فِي الصَّلَاةِ، لِأَنَّ الْقِيَاسَ نَوَتْ فِيهَا يَدَ الْيَمَنِ
بِالْإِجْمَاعِ، فَفِي مَا وَرَاءَهُ عَلَى أَهْلِ الْقِيَاسِ، وَالْقُرُونِ مِثْلُ الشُّعْرِ بِالنَّحْصِ فِي نَحْصِ
التَّلْبِيَةِ

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْجِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - إِنَّهُ يَنْفَعُ التَّلْبِيَةَ مَعَ أَوَّلِ خَصَّةٍ فِي
الْحَجِّ الْفَاسِدِ؛ لِأَنَّ أَعْمَالَهُ أَعْمَالُ الصَّحِيحِ حَسَنَاتٍ، تَمَّ الشُّعْرُ بِالنَّحْصِ، فَبِهِ يَنْفَعُ
التَّلْبِيَةَ حِينَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ عَلَيْهِ^(٢).

وَعَدَ مَالِكٌ إِذَا رَأَى التَّبَتَّ^(٣)

لَا: مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سنة» مُسْنَدًا إِلَى أَبِي عَدَسٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَيْنًا -
عَنِ الشَّيْءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «يُلَبِّي الْمُهَاجِرُ حِينَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ»^(٤)، وَلِأَنَّ التَّلْبِيَةَ تَسْمَعُ
بِعَمَلٍ هُوَ سُبُكٌ كَالْحَجِّ، وَاسْتِلَامٌ لِحَجَرٍ سُبُكٌ، وَرُؤْيَا تَبَتُّ لَسْتُ بِسُبُكٍ

(١) قوله «كَلَامُهُ» أي قال أسامة وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما في حديثهما.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب يزحفون لأزد في الحج [رقم ١٦٩] عن جرير بن عبد الله بن عبد الله عن أبي عيسى عليه السلام.

(٣) ينظر «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [١٨٠].

(٤) ينظر «الكافي» في لغة أهل المدينة لابن عبد البر [٣٧١/١].

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة باب من يسمع الحجر عليه [رقم ١٨١٧]، وترمذي

في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ باب من يسمع عليه في العمرة [رقم ٩١٩]، ومو

بعث في «مسند» [رقم ٢٤٧٥]، عن أبي عيسى عليه السلام.

قال الترمذي: «حديث أبي عيسى حسن صحيح».

— فاعية الجهاد —

وَقَالَ مُحَمَّدٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : وَالَّذِي يُعَوِّثُهُ الْحَحُّ يَتَحَلَّلُ بِعَمَلِ عُمَرَةَ وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ حِينَ يَأْخُذُ فِي الطَّوَابِ الَّذِي يَتَحَلَّلُ بِهِ ؛ لِأَنَّ أَعْمَالَ الْحَحِّ سَقَطَتْ عَنْهُ ، فَصَارَ كَالْمُعْتَمِرِ ، وَيَقْطَعُ الْمُخْصَرُ التَّلْبِيَةَ إِذَا دَبَعَ هَذِيهَ ؛ لِأَنَّهُ أُبِيحَ لَهُ التَّحَلُّلُ ^(١) .

قَالَ الْقُدُورِيُّ فِي «شَرْحِهِ» : «إِنْ خَلَقَ الْحَاحُ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، قَطَعَ التَّلْبِيَةَ ؛ لِأَنَّهُ تَحَلَّلَ مِنَ الْإِحْرَامِ ، وَالتَّلْبِيَةُ لَا تَثْبُتُ بَعْدَ التَّحَلُّلِ .

وَقَالَ: فَإِنْ رَأَى السِّتَ قَلَ أَنْ يَزِمِي أَوْ يَنْبَحَ أَوْ يَخْلِقَ؛ قَطَعَ التَّلْيَةَ فِي قَوْلِ
أَبِي حَبِيمَةَ وَمُحَمَّدٍ، رَوَاهُ هِشَامٌ.

وَدَوَّى مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ قَالَ: يُلَيِّي مَا لَمْ يَخْلُقْ، أَوْ تَزُلِ^(٣) الشَّمْسُ
مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ.

وَجَهٌ قَوْلُهُمَا أَنَّهُ إِذَا طَلَفَ قَبْلَ الرَّمْيِ وَالذَّبْحِ؛ فَقَدْ تَحَلَّلَ، بِدَلَالَةِ آتِهِ [٥٢٣٨، ١]
إِنْ جَامَعَ ثُمَّ يَلْزِمُهُ تَدْنِيَّةٌ، فَصَارَ التَّحَلُّلُ بِالطَّوَابِ كَالْتَّحَلُّلِ بِالْحَلَقِ.

وَوَجَّهَ قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - [٢١٤، ٢١٥] أَنَّ إِخْرَاقَهُ بِحَالِهِ دَلِيلٌ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الطَّبِيبُ وَالنَّسْرُ، فَصَارَ كَمَنْ لَمْ يَطْفُءَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا حَلَقَ، لِأَنَّهُ قَدْ تَحَلَّلَ، بِدِلَالَةِ إِبَاحَةِ الطَّبِيبِ وَالنَّسْرِ، فَأَمَّا إِذَا رَأَتْ الشَّمْسُ، فَلِأَنَّ مِنْ أَصْلِ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ وَقْتُ زَمَنِ جَمْعَةِ الْعَتَمَةِ تَعُوثُ بِالرُّوَالِ، وَيُفْعَلُ بَعْدَهُ قَصَاءٌ، فَصَارَ هَوَائِهَا كَمَعْنَاهَا.

(١) ينظر «الأصل» [٣٣٢ ٢]، «مختصر اختلاف العلماء» [١٤٧ ٢]، «اللب في الفتاوى»

[٢١٠: ١] ، المبروطه [٢١: ٢] ، الهدايع الصائمه [٣٦٤/٢]

(۲) بظفر «شرح مختصر الکبرجی» لفسطوری [۱۸۰۹]

(۳) وقع بالاصل (اندرین) و نسبت من ۹، ۱۰، ۱۱، ۱۲، ۱۳، ۱۴، ۱۵

قال، وإذا غربت الشمس أفامس الإمام والناس معه على هبتهم حتى يأتوا المزدلفة؛ لأن النبي ﷺ دفع بعد غروب الشمس، ولأن فيه إظهار مخالفة المشركين، وكان ﷺ يمشي على راحته في الطريق على هبته.

عبد الله

وروى ابن سماعه عن محمد بن محمد - رحمه الله تعالى - أن من لم يرم قطع الثنية إذا غربت الشمس يوم النحر.

وروى هشام عنه: أنه يقطع الثنية إذا مضت أيام النحر.

فأما إذا ذبح قبل أن يرمي؛ فقد ذكر أبو الحسن الكرخي: أن هشام روى عن أبي حنيفة ومحمد - رضي الله تعالى عنهما - أنه يقطع الثنية؛ لأنه تحلل بالذبح، وهو كما لو تحلل بالخلق.

وروى ابن سماعه عن محمد بن محمد - رحمه الله تعالى - لا يقطع الثنية وإن ذبح ما لم يرم، أو يخلق؛ لأنه لا يخرج عن الإحرام بالذبح.

وقال الحسن بن أبي حنيفة: إما يقطع الثنية بالذبح القدر والمتمتع، طمأ إذا ضحى المفرد لم يقطع الثنية؛ لأن القدر والمتمتع ينقطع به التحلل، وهو كالخلق.

وأما المفرد: فتخلله لا يقع على ذبحه، فلا ينقطع عنه الثنية كما قال القدوري - رحمه الله تعالى - في «شرح»^(١)

قوله: (قال) وإذا غربت الشمس أفامس الإمام والناس معه على هبتهم حتى يأتوا المزدلفة).

وإما يفيضون من عرفات بعد غروب الشمس؛ لما روى أبو داود في «سننه»

(١) يطر «بدائع الصنائع» [١٥٧، ٢]، «اللباب شرح الهداية» [٢٢٦، ٢]، «درر الحكام» [٢٢٩، ١]

(٢) يطر «شرح محضر نكاحي» للقدوري [١٨٠، ١]

عن أبيه الجليل

بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - قَالَ: «كُنْتُ رَدَفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الشَّمْسُ دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [٢/٢١٥ و١م]» (١).

وَلِأَنَّ فِيهِ مُحَالَفَةً الْمُشْرِكِينَ، لَمَّا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَطَّتْ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ فَقَالَ: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، وَإِنَّ أَهْلَ الشِّرْكِ وَالْأَوْثَانِ كَانُوا يَذْفَعُونَ فِي هَذَا الْيَوْمِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، حِينَ يَنْقُصُ بِهَا رُءُوسُ الْجِبَالِ، كَأَنَّهَا عَمَائِمُ الرِّجَالِ فِي وُجُوهِهِمْ، وَإِنَّمَا نَذْفَعُ فَلَا نَعْبَلُوا، فَدَفَعَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ» (٢).

وَأَمَّا الْإِفَاضَةُ عَلَى هَيْتِهِمْ فَلَمَّا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - أَنَّهُ دَفَعَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَسَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ زَرَأَةً رَجَرًا شَدِيدًا، وَصَرِيًّا لِلَّيْلِ، فَأَشَارَ بِسَوْطِهِ إِلَيْهِمْ، وَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ، فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِضْطِرَافِ» (٣).

وَالْإِضْطِرَافُ (٤): الْإِسْرَافُ.

(١) أخرجه أحمد في «مسند» [٥/٢٠٢]، وعه أبو داود في كتاب المناسك/ باب لدفعه من عرفه [رقم/ ١٩٢٤]، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه به.

قال ابن عبد الهادي «هذا إسناد حسن»، انفراد به أبو داود، ينظر «تتبع التحقيق» لابن عبد الهادي [٣/٥٣١].

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة [رقم ١٥١٨٤]، والحاكم في «المستدرک» [٢/٣٠٤]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ٩٣٠٤]، هي المشورة بين محرمه رضي الله عنه به نحوه قال الحاكم «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

(٣) وقع بالأصل «بالإيضاح» والمثبت من «ات»، «وام»، «واف»، «واف»، «وام».

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب أمر النبي ﷺ بالسكينة عند الإفاضة وإشارته إليهم بالسوط [رقم/ ١٥٨٧]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٩٢٦٦]، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه به.

(٥) وقع بالأصل «والإيضاح»، والمثبت من «اف»، «واف»، «وات»، «وام».

فَإِنْ خَافَ الرَّحَامَ مَدَّعَ قَبْلَ الْإِمَامِ وَلَمْ يُجَاوِزْ حُدُودَ عَرَفَةَ أَجْرَاهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يُعْمِنْ مِنْ عَرَفَةَ.

وَالْأَفْصَلُ لَهُ أَنْ يَقِفَ فِي مَقَامِهِ كَيْلًا يَكُونُ أَحَدًا فِي الْأَدَاءِ قَبْلَ وَقْتِهَا.

وَلَوْ مَكَثَ قَلِيلًا بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَإِقَاضَةِ [١٤/٧٤] الْإِمَامِ لَخَوَّفَ الرَّحَامَ فَلَا بَأْسَ بِهِ، لِمَا رُوِيَ أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها بَعْدَ إِقَاضَةِ الْإِمَامِ دَعَتْ بِشَرَابٍ فَأَفْطَرَتْ ثُمَّ أَقَاضَتْ.

عبد النبي

وَالدَّفْعُ مِنْ عَرَفَاتٍ هُوَ الْإِفَاضَةُ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ خَافَ الرَّحَامَ) إِلَى آخِرِهِ

قَالَ الْقُدُورِيُّ فِي «شَرْحِهِ»^(١) إِنَّ خَافَ بِعَصْرِ الْقَوْمِ الرَّحَامَ، أَوْ كَانَتْ بِهِ عِلَّةٌ، فَتَقَدَّمَ قَبْلَ الْإِمَامِ قَلِيلًا مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَطْنِ عَرَفَةَ، وَلَمْ يَجْزُ حَذُّ عَرَفَةَ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ ثَبَتَ مَكَانَهُ يَدْعُو [١٣/٢٤١] حَتَّى يَدْفَعَ الْإِمَامُ، فَهُوَ أَفْصَلُ، وَدَلِيلُكَ لِأَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ وَلَمْ يَتَجَاوِزْ مَوْضِعَ التَّوَقُّفِ، دَفَعَ عَنْ نَفْسِهِ ضَرَرَ الزُّحْمَةِ، وَكَانَ فِي حُكْمِ الْوَاقِعِ، وَإِنْ تَأَخَّرَ مَكَانَهُ فَهُوَ أَفْصَلُ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ أَحَدًا فِي الْإِفَاضَةِ قَبْلَ وَقْتِهَا.

وَرُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّهَا أَقَامَتْ مَكَانَهَا حَتَّى أَقَاضَ النَّاسُ، ثُمَّ دَعَتْ بِشَرَابٍ فَأَفْطَرَتْ ثُمَّ أَقَاضَتْ»^(٢).

فَإِنْ أَبْطَأَ الْإِمَامُ بِالدَّفْعِ وَتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ اللَّيْلُ، دَفَعُوا قَبْلَ الْإِمَامِ، لِأَنَّ وَقْتُ الدَّفْعِ قَدْ دَخَلَ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ، فَإِذَا تَرَكَ الْإِمَامُ اللَّيْلَةَ فِي الدَّفْعِ، فَلَا يَحُورُ لِلنَّاسِ تَرْكُهَا.

(١) ينظر «شرح مختصر الكراحي» للقدوري [١٨١/١]

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة [رقم ١٣٢٩٦]، عن القاسم، عن عائشة، «أَنَّهَا كَانَتْ يَدْعُو شَرَابًا فَتَفْطِرُ، ثُمَّ تُبَيِّضُ»

قال ابن حجر «إسناده صحيح» ينظر «الدراية» في تعريب أحاديث الهداية لابن حجر [٢٢٠/٢]

قَالَ: وَإِذَا أَتَى مُزْدَلِفَةَ، فَالْمُسْتَحَبُّ (١) أَنْ يَقِفَ بِقَرْبِ الْحَجَلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْمِيقَدَةُ، يُقَالُ لَهُ: قَرْحٌ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ ۞ وَقَفَ عَنْهُ هَذَا الْحَجَلُ

۞ مَعَهُ الْمِيقَدَةُ ۞

وَأَنْ دَفَعَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ حَتَّى جُورَ عِرْقَاتٍ، يُرْمَى الدَّمُ عَنْهُ، خِلَافَ لِلشَّافِعِيِّ (٢)؛ لِأَنَّ الْوُقُوفَ فِي جُزْءٍ مِنَ الْبَيْتِ وَاجِبٌ، بِدَلَالَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ وَاقِفًا إِلَى أَنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ دَفَعَ، وَفَعَلَهُ بَيْنَ الْمَوَاحِبِ.

ثُمَّ إِنْ عَادَ إِلَى عِرْقَاتٍ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَأَخَصَّ مَعَ الْإِمَامِ بَعْدَ الْغُرُوبِ، سَعِدَ عَنْهُ الدَّمُ، خِلَافًا لِرُفْعَةٍ، وَإِنْ عَادَ إِلَى عِرْقَاتٍ بَعْدَ الْغُرُوبِ، لَا يَنْسَعِدُ عَنْهُ لَمْ يَلْتَمِصْ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا أَتَى مُزْدَلِفَةَ، فَالْمُسْتَحَبُّ (٣) أَنْ يَقِفَ بِقَرْبِ الْحَجَلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْمِيقَدَةُ، يُقَالُ لَهُ: قَرْحٌ)، أَيُ يُقَالُ لِدَلِكِ الْحَجَلِ: قَرْحٌ

قَالَ فِي «الصَّحاحِ» «قَرْحٌ: اسْمُ جَبَلٍ بِالمُزْدَلِفَةِ» (٤)

وَقَالَ فِي «الكَشَافِ»: «الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ قَرْحٌ، وَهُوَ الْجَبَلُ الَّذِي يَقِفُ عَلَيْهِ الْإِمَامُ وَعَلَيْهِ الْمِيقَدَةُ».

ثُمَّ قَالَ: «وَقِيلَ: الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ مَا بَيْنَ حِجْلَيْ الْمُزْدَلِفَةِ، مِنْ مَأْرَسَتَيْ عِرْقَةٍ إِلَى وَادِي مُحَسَّرٍ، وَلَيْسَ الْمَأْرِمَانِ وَلَا وَادِي مُحَسَّرٍ مِنَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ»

ثُمَّ قَالَ: «وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ الْجَبَلُ - أَيُ إِنْ لَمْ يَكُنْ الْحَرَمُ هُوَ الْجَبَلُ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: قَرْحٌ -؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ أَنَّ الشَّيْءَ ۞ لَمَّا عَلَى الْمَشْعَرِ - يَعْنِي بِالمُزْدَلِفَةِ - يَغْلِسُ رَكَبَ نَاقَةٍ، حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَمَ، فَدَعَا وَكَبَّرَ وَهَمَّ، وَثُمَّ يَزُلُّ وَاقِفًا

(١) بَطْنٌ ۞ مَعْنَاوِي السَّكْبَرُ ۞ لِمَا رَوَى [٧٤، ٧٣، ٤] وَالمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْدَبِ ۞ لِمَا رَوَى [١١٩، ٨]

(٢) بَطْنٌ ۞ الصَّحاحُ فِي بَلَدِهِ ۞ لِمَا رَوَى [٢٩٦، ١] مَعْنَاهُ مَرَحٌ

(٣) الْمَأْرِمُ: الْمَصِيرُ فِي الْحَيَالِ، حَيْثُ يَلْتَمِصُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَيُشْعِرُ مَا وَرَقَهُ وَنَسِيمَ رَهْبَةٍ، وَكَانَتْ مِنَ الْأَرْجَاءِ بَطْنٌ ۞ النِّهَايَةُ فِي عَرَبِ الْحَدِيثِ ۞ لِأَنَّ الْأَثَرِ [٢٨٨، ٤] مَعْنَاهُ مَأْرَمٌ

وَكَذَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيَتَخَرَّزُ فِي السُّرُولِ عَنِ الطَّرِيقِ، كَيْلًا يَصُرَّ بِالْمَارَّةِ، فَيَنْزِلُ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ وَرَاءَ الْإِمَامِ لِمَا بَيَّنَّا فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ.

غاية البيان

حَتَّى أَشْمَرَ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ فِي «الْمَعْرَبِ» الْمُبَقَّدَةُ مُوصِعٌ كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يُوقِدُونَ عَلَيْهِ النَّارَ^(٢) وَقِيلَ: إِنَّهَا كَانُوا آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَأَمَّا كَانَ الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْزِلَ بِقُرْبِ قُرْحٍ، لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا أَصْبَحَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَفَ عَلَى قُرْحٍ، فَقَالَ: «هَذَا قُرْحُ وَهُوَ الْمَوْقِفُ، وَجُمِعَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ»^(٣) إِلَى هَذَا لَفْظُ الْحَدِيثِ.

قَوْلُهُ: (وَكَذَا عُمَرُ)، أَي: وَقَفَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ قُرْحٍ

قَوْلُهُ: (وَيَتَخَرَّزُ فِي السُّرُولِ عَنِ الطَّرِيقِ).

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْكُرْخِيُّ: وَإِذَا جَاءَ الْإِمَامُ الْمُرْدَلَعَةُ وَهِيَ الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ،

(١) هذا حرم من حديث جابر المشهور في سياق حجة الوداع، وقد مضى بحريجه غير مرة، وهو عند مسلم وأبي داود والبخاري وابن ماجه، وقد وقع لإسناد في آخره عبد الثاني في «السنن الكبرى» في كتاب الحج التكبير والتهليل والتحميد عند المشعر الحرام [رقم ٤١٥٦]، ولقد روي في «سننه» [رقم ١٨٥١]، وابن أبي شيبة [رقم ١٥٣٢٤]، وغيرهم

(٢) ينظر: «الكشاف» للمحشري [٢٤٦/١]

(٣) ينظر «المعرب» في ترتيب المعرب» لمطري [ص ٤٩٢]

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب المساجد باب الصلاة بجمع [رقم ١٩٣٥]، والترمذي في أبواب الحج عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باب ما جاء أن عرفة كلها موقف [رقم ٨٨٥]، وأحمد في «المسند» [١٥٦١]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٩٢٨٧]، من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به قال الترمذي «حديث علي حديث حسن صحيح»

قال ويصلي الإمام بالناس المغرب والعشاء بأذان وإقامة واحدة

في الصلاة

وهي التي إذا أقضت من وادي عرقات إلى بطن مخسر، فثرب بها حيث شئت عن يمين الطريق [٢١٦ هـ] وعن يساره، ولا ينزل عن حدة الطريق فتؤدي الناس^(٢)، وذلك لقوله ﷺ «مُرْدَلَعَةٌ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَارْتَفَعُوا عَنْ بَطْنِ مُخْسَرٍ» فأما الرول على الطريق فهو مسموع بالمرْدَلَعَةِ وغيرها؛ لأنه يقطع الناس على الاختيار.

وقال في «أحكام القرآن» لأبي الفصلي تكرر في محمد البصري القنبري القاضي «ويطرُ مُخْسَرٍ بَيْنَ مُرْدَلَعَةٍ وَبَيْنَ مَوْقِفٍ، إِذَا حَرَّحَ الْإِسْدُ مِنْ مَوْقِفٍ الْمُرْدَلَعَةَ، هَبَطَ فِي بَطْنِ مُخْسَرٍ، فَإِذَا حَرَّحَ مِنْهُ يُرِيدُ مُرْدَلَعَةً، فَهُوَ فِي مُرْدَلَعَةٍ».

قال: (وَيُسْتَعَبُّ أَنْ يَقِفَ وَرَاءَ الْإِمَامِ)، أي: حلف الإمام، بقايتي في الوقوف بعرفة، إشارة إلى قوله: (لأنه يذعو ويظلم، فبعوا ويسمعوا).

قوله ((قَالَ))^(٣) ويصلي الإمام بالناس المغرب والعشاء بأذان وإقامة واحدة، أي: قال الإمام القنبري في «المختصر».

اعلم أن الإمام يجمع بين المغرب والعشاء بإذنان واحدة وقت العشاء بأذان واحدة وإقامة واحدة

(١) هكذا بأسلوب العيب بعد المنصور، وهو أسلوب عربي شائع، وقد تكرر في مواضع من الكتاب، ونكتفي بالنسب عليه في هذا الموضع

(٢) بطن «شرح مختصر الكرخي» خنبري (١٨١ هـ)

(٣) مصنف بحريته

(١) وقع في السمع «بكير» والمعروف أنه «بكر» «مكرر»، كما عصى برفقه سبفا

(٥) عاين المصنفين زيادة من «هـ»، و«و»، و«ت»، و«م»

(٦) ينظر، «مختصر القنبري» [ص/٦٨]

❁ باب الأذان ❁

وَقَالَ زُفَرٌ: بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ، وَفِي قَوْلِهِ الْآخَرُ: بِإِقَامَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَذَانٍ^(١)، كَذَا فِي «شرح الأقطع»^(٢).

[٢٣٩، ١] لِمُفَرَّ: مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سننه» فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ فِي حَدِيثِ حَابِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى الْمُرْدَلِقَةَ فَجَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ، وَلَمْ يُسَخِّ بِبَيْنَهُمَا شَيْئًا»^(٣).

بِغَيْرِ: لَمْ يَطْلُوعُ، وَلِأَنَّهُ جَمَعَ مَشْرُوعٌ لِلْحَاحِ، فَيَكُونُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ، كَمَا فِي الْجَمْعِ بِعَرَفَاتٍ

وَلِلشَّافِعِيِّ - عَلَى قَوْلِهِ الْآخَرِ -: مَا رَوَى [١٧٧/١] عَنْ أَبِي عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَهُمَا بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَلَمْ يَزِدْ فِي الْأُولَى»^(٤).

وَلَنَا: مَا رَوَى أَبُو جَعْفَرٍ الطُّحَاوِيُّ فِي «شرح الآثار»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَهُ: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ»^(٥).

(١) وهذا القول الثاني هو مذهب شافعي في العديد بظن «الحاوي الكبير» للماوردي [١٧٦/٤] والاصح في هذه الإمام الشافعي «الطحاوي» [١٠٨/١]

(٢) بظن «شرح مختصر القلوبي» للأصنع [١٨١/١]

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الحج باب حجه نبي ﷺ [رقم ١٢١٨]، وأبو داود في كتاب المناسك/ باب صفة حجه نبي ﷺ [رقم ١٩٠٦]، وأبو داود في كتاب الأذان الأذان لمن جمع بين الصلوتين بعد دعاء وقت لأبي سعيد [رقم ٦٥٦]، وابن ماجه في كتاب المناسك باب حجه رسول الله ﷺ [رقم ٣٠٧٤]، من حديث حابر بن عبد الله بن عبد الله بن داود وحده

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب المناسك باب الصلاة بجميع [رقم ١٩٢٨]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ١٧٤٤]، عن أبي شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ﷺ به

(٥) أخرجه محمد بن يحيى في «العجوة على أهل المدينة» [٤٣٩، ٢]، وأبو عروانه في «صحيحه» [٣٨١، ٢]، والطبراني في «المعجم الكبير» [٣٨٧١، ٤]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢١٣، ٢]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ١٧٤٩]، من حديث أبي أيوب الأنصاري ﷺ به

بسم الله الرحمن الرحيم

المغرب، لأكل [٢١٧، ٢] العشاء، وعندما كذلك إذا تفرق الناس عن الإمام لعشاء أو غيره، حيث يُقام لصلاة العشاء مرة أخرى.

والدليل على صحة هذا ما روى البحاري في «الصحيح»: بإسناده إلى أسامة بن زيد، قال: دُعِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ، فَرَلَّ الشُّعْتُ، قَبَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَبِّحِ التَّوَصُّوَةَ، فَقُلْتُ لَهُ: الصَّلَاةُ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامَكَ». فَخَاءَ الْمُرْدَلِفَةِ، فَتَوَضَّأَ فَاسْبَغَ التَّوَصُّوَةَ، ثُمَّ أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْرِلِهِ، ثُمَّ أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا» (١).

فَعَلِمَ بهذا: أنهم كانوا تفرقوا، أو اشتعلوا بين الصَّلَاتَيْنِ بِإِباحَةِ البعير وغيره، ولأنهما صلاتان يجمعهما وقت واحد، فيكفي بإقامة واحدة كما في العشاء والوتر. ولا يرد عليا: الجمع بعرفة؛ لأنَّ العصر مفعولة في غير وقتها، فاجتنب إلى زيادة الإغلام، أمَّا الجمع بالمُرْدَلِفَةِ: فليس كذلك؛ لأنَّ العشاء مفعولة في وقتها، فلا حاجة إلى زيادة الإغلام.

فَإِنْ قُلْتُ: يَرُدُّ عَلَيْكُمُ الْعَوَائِثُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ شَاءَ أَدَنَ وَأَقَامَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَإِنْ شَاءَ اقْتَصَرَ عَلَى الْإِقَامَةِ، فَيُسَبِّحُ أَنْ يَكُونَ هَذَا كَذَلِكَ

قُلْتُ: الْعَوَائِثُ كُلُّ صَلَاةٍ مِمَّا صَلَاةٌ عَلَى حَدِّهِ، فَيَرُدُّ كُلُّ مِمَّا بِالْإِقَامَةِ، بِجَلَابِ الصَّلَاتَيْنِ بِالْمُرْدَلِفَةِ فَإِلَهُمَا صَارَتَا كَصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّطَوُّعُ بَيْنَهُمَا، فَلَا خِلَافَ هَذَا لَمْ تُفَرِّدْ كُلَّ وَاحِدَةٍ بِالْإِقَامَةِ

(١) أخرجه البحاري في كتاب التَّوَصُّوَةِ باب إسباغ التَّوَصُّوَةِ [رقم ١٣٩]، وصححه في كتاب الحج باب الإحاطة من عرفات إلى المردلة، واستجاب صلاتي المغرب والعشاء حينئذ بالمردلة في هذه الليلة [رقم ١٣٨٠]، من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه

وَقَالَ زُمْرٌ عنه بِأَدَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ اِغْتِيَارًا بِالْجَمْعِ بِعَرَفَةٍ. وَلَا رَوَاةَ حَلِيٍّ
عنه أَنَّ السَّيِّئَ عنه جَمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَدَانٍ وَإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلِأَنَّ الْعَشَاءَ فِي وَقْتِهِ لَا
يُقَرَّدُ بِالإِقَامَةِ إِعْلَامًا، بِخِلَافِ الْعَصْرِ بِعَرَفَةٍ؛ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ عَلَى وَقْتِهِ فَتَقَرَّدُ بِهِ
لِزِيَادَةِ الْإِعْلَامِ.

وَلَا يَنْطَوِّعُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ يُحِلُّ بِالْجَمْعِ. وَلَوْ نَطَوَّعَ أَوْ تَشَاعَلَ بِشَيْءٍ أَعَدَّ
الإِقَامَةَ؛ لَوُقِرَعَ الْمُضِلُّ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُعِيدَ لِأَدَانٍ كَمَا فِي نَحْوِ لَأَوَّلٍ
بِعَرَفَةٍ إِلَّا أَنَّا اكْتَفَيْنَا بِإِعَادَةِ الإِقَامَةِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ السَّيِّئَ عنه حَتَّى الْمَحْرُوتِ
بِمُرْدَلَمَةٍ ثُمَّ نَعَشَى ثُمَّ أَمَرَدَ الإِقَامَةَ لِلْعِشَاءِ.

وَلَا يُشْتَرَطُ الْجَمَاعَةُ لِهَذَا الْجَمْعِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عنه؛ لِأَنَّ الْمَحْرُوتَ
مُؤَحَّرَةٌ عَنْ وَقْتِهَا، بِخِلَافِ الْجَمْعِ بِعَرَفَةٍ؛ لِأَنَّ الْعَصْرَ تَقَدَّمَ عَلَى وَقْتِهِ.

عنه البيهقي

قَوْلُهُ: (فَأُفْرِدَ بِهَا)، يُرْوَى [٢١٨٠٧] عَلَى الْقَتَنِ لِلْمَعْنَوِيِّ، وَعَلَى الْقَتَنِ
لِلْعَاصِلِ.

وَعَلَى الْأَوَّلِ: يَكُونُ مُسْتَدًّا إِلَى الْحَرِّ وَالْمَجْزُورِ.

وَعَلَى الثَّانِي: يَكُونُ مُسْتَدًّا إِلَى الصَّغِيرِ لِرَاجِعٍ إِلَى الْإِمَامِ أَيْ أَمَرَدَ الْإِمَامُ
بِالإِقَامَةِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَنْطَوِّعُ بَيْنَهُمَا)، وَدَاكُ لِأَنَّ السَّيِّئَ عنه ثُمَّ يَنْطَوِّعُ بَيْنَهُمَا، حِينَ يَنْطَوِّعُ
بَيْنَهُمَا أَوْ تَشَاعَلَ بِشَيْءٍ بَيْنَهُمَا، أَعَادَ الإِقَامَةَ بِعِشَاءٍ؛ لِأَنَّهُ انْصَحَّ لِإِعْلَامِ الْأَوَّلِ
بِالتَّشَاعُلِ، فَوُضِعَ الْإِعْلَامُ ثَانِيًا.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ نَعَشَى)، أَيْ أَكَلَ الْعِشَاءَ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يُشْتَرَطُ الْجَمَاعَةُ لِهَذَا الْجَمْعِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ)

وَمَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي الطَّرِيقِ لَمْ يُجْزِهِ حَيْثُ أَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٌ عَلَيْهِ
وَعَلَيْهِ إِعَادَتُهَا مَا لَمْ يَطْلُعِ الْمَجَرُّ.

• هبة الجليل •

يعني: إذا صلى المغرب والعشاء وحده جاز؛ لكن السنة أن يصليهما مع الإمام.
والفرق لأبي حنيفة بين (١) الجمع بعرفات - حيث لا يجوز الجمع بلا
إمام - وبين الجمع بالمرديلة - حيث جاز له أن يجمع بينهما، وحده: أن الجمع
بعرفات ثابت، بخلاف القياس؛ لكون العصر مقدمة على وقتها، فروعي فيه جميع
ما ورد به النص، وهو الأداء مع الإمام في حالة الإحرام.

أما الجمع بالمرديلة: فلم يخالف القياس؛ لأن المغرب مؤخره عن وقتها،
وقضاء الصلاة بعد وقتها أمر معقول لوجود المسبب بعد وجود السبب، فلم يشترط
فيه مراعاة ما ورد به النص، وهو الإمام.

قوله: (وَمَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي الطَّرِيقِ لَمْ يُجْزِهِ حَيْثُ أَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٌ).
وقول رقم والحسب بيدي مثل قولهما كذا ذكر القنوري في «شرح»^(١).
(وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يُجْزِيهِ وَقَدْ [٥١٨٦م] أَسَاءَ).

وذكر في «شرح الطحاوي» للإمام الأشجاعي: ولو صلى المغرب بعد
غروب الشمس قل أن يأتي المرديلة؛ عليه أن يعيدها إذا أتى المرديلة في قول
أبي حنيفة ومحمد.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا يُعِيدُهَا وَقَدْ أَسَاءَ. كذا ذكر في «الإبصار» [أيضاً]^(٢).

(١) ينظر «الأصل» لمحمد [٣٥٢ ٢]، «محضر الطحاوي» [ص ٦٥، ١٩١٨ ٢]، «شرح
محضر الكرخي» لقلنوري [١٨٣ ١]، «المبوط» [١٨ ٢]، «بدائع الصنائع» [٣٥٦ ٢]، «شرح
مجمع البحرين» [١٤٢٨، ١٤٣١]، «نيل المحتاج» [٢٨ ٢]، «الجمهر البير» [٢٠٣، ١]،
«المسبب» [١١٨ - ١٢٠]، «فتح القدير» [٤٧٩ ٢]، «التصحيح والترحيع» [ص ٢١١]

(٢) ما بين المخطوطين: زيادة من: «قوله»، «وقد»، «وقت»، «والم»

ثم قال في «شرح الطحاوي»: وكذلك لو صلى العشاء في الطريق بعد دخول وقتها، فهو على الاختلاف^(١).

وذكر في «شرح الطحاوي» لنسب أبي بكر الرازي: «إن صلاحها فيها؛ لم يجر في قول أبي حنيفة ومحمد^(٢)، أي: إن صلى المغرب والعشاء دون المزدلفة يعني: قبل أن يصل إلى المزدلفة؛ لم يجر في قولهما. كما ذكر في «المنظومة» في باب أبي يوسف.

ومن يصلي فرضي المزدلفة قبل الوصول؛ [جاء]^(٣) بعد عرفة، أي: جاز عند أبي حنيفة؛ خلافاً لهما.

وجه قول أبي يوسف: أنه أدّى صلاة المغرب في وقتها، فلا يجب عليه إعادتها، كما إذا أدّى في غير ليلة المزدلفة في وقت المغرب، ولهذا لا يجب عليه إعادتها بالاتفاق بعد طلوع الفجر؛ ولأنه إنما رخص له تأخير المغرب عن وقتها؛ ليحصل السير، فإذا لم يترخص؛ جاز أخذه بالعزيمة.

وجه قولهم: ما روى البخاري في «الصحيح»: عن قريب، مؤلف ابن عباس عن أسامة بن زيد، أن النبي ﷺ حيث أقام من عرفة مال إلى الشعب، فقص حاجته فتوصاً (١٠، ٢، ١، ٢)، فقلت يا رسول الله، أتصلي؟ فقال: «الصلاة»^(٤) أمّاك^(٥)، أي موضع الصلاة بالمزدلفة، فدل أن الصلاة لا يحوز عنها في

(١) شرح مختصر الطحاوي، للأسيوطي [١٣٩]

(٢) بطر شرح مختصر الطحاوي، للجصاص [٥٣٥، ٢]

(٣) ما بين المحفوظين، زيادة من «وا»، «وب»، «وات»، «وم»

(٤) وقع بالأصل «الصلاة» والنسب من «اب»، «وا»، «وب»، «وم»

(٥) مضي تعريجه قريباً

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رحمه الله، يُخْرِئُهُ وَقَدْ أَسَاءَ، وَعَلَى هَذَا الْجَلَاب: إِذَا صَلَّى
بِعَرَفَاتٍ. لِأَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ أَذَاهَا فِي وَقْتِهَا فَلَا يَجِبُ إِعَادَتُهَا كَمَا بَعْدَ طُلُوعِ
الْمَغْرِبِ، إِلَّا أَنْ التَّاجِيزَ مِنَ الشُّعْثِ قَصِيرٌ مُبْتَدَأٌ بِتَرْكِهِ. وَلَهُمَا مَا رَوَى أَنَّهُ رحمه الله قَالَ

عَنْهُ نِسَابٌ

الطَّرِيقِ؛ وَلِأَنَّ تَاجِيزَ الْمَغْرِبِ لَيْلَةُ الْمُرْدَلَقَةِ عَنْ وَقْتِهَا أَصْلٌ بِالِاتِّفَاقِ

ثُمَّ التَّاجِيزُ إِمَّا أَنْ كَانَ لَاتِّصَالِ السَّيْرِ، أَوْ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْمُرْدَلَقَةِ،
فَلَا يَجُوزُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ اتِّصَالَ السَّيْرِ لَيْسَ بِمَرْضِيٍّ وَلَا سَعَةٍ، وَلِهَذَا مَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ إِلَى الشُّعْثِ فَفَضَلَ حَاجَتَهُ؛ فَتَعَيَّنَ الثَّانِي، فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ.

ثُمَّ إِمَّا لَمْ يَجَزْ تَقْدِيمُ الْمَغْرِبِ عَلَى الْمُرْدَلَقَةِ؛ لِيُمْكِنَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ
بِالْمُرْدَلَقَةِ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ، وَيُمْكِنُهُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مَا دَامَ وَقْتُ الْعِشَاءِ بَاقِيًا، فَإِذَا
طَلَعَ الْمَغْرِبُ لَمْ يُمْكِنْ الْجَمْعُ؛ فَسَقَطَتِ الْإِعَادَةُ.

قَالَ الْقُلُودِيُّ: إِذَا كَانَ يَحْتَسِبُ أَنْ يَطْلُعَ الْمَغْرِبُ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْمُرْدَلَقَةِ؛
صَلَّى الْمَغْرِبَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا طَلَعَ الْمَغْرِبُ فَاتَّ وَقْتُ الْجَمْعِ، وَكَذَلِكَ إِنْ صَلَّى الْعِشَاءَ
الْأَخِيرَةَ فِي الطَّرِيقِ بَعْدَ دُحُولِ وَقْتِهَا؛ لَمْ يُجْزَ إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ خَوْفِ طُلُوعِ الْمَغْرِبِ.
قَوْلُهُ: (وَعَلَى هَذَا الْجَلَاب: إِذَا صَلَّى بِعَرَفَاتٍ)، أَيِ إِذَا صَلَّى الْمَغْرِبَ
بِعَرَفَاتٍ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ لَمْ يَجَزْ عِنْدَهُمَا، حَلَا قَالَا لِأَبِي يُوسُفَ ^(١).

قَوْلُهُ: (كَمَا بَعْدَ طُلُوعِ الْمَغْرِبِ).

يَعْنِي: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْمَغْرِبِ بَعْدَ طُلُوعِ الْمَغْرِبِ بِالِاتِّفَاقِ؛ لِأَنَّهُ أَذَاهَا فِي
وَقْتِهَا، فَكَذَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ بِالْمُرْدَلَقَةِ قَبْلَ الطُّلُوعِ لِهَذَا الْمَنْعِ.

قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» (١/٢٣١) وَلَوْ طَلَعَ الْمَغْرِبُ قَبْلَ أَنْ يُعِيدَهُمَا

(١) ينظر «السبابة شرح الهدية» [٢٣١/٤]، «فتح القدير» لأبي القاسم [٢٧٩/٢]

لِلْإِسَاقَةِ ﷺ فِي طَرِيقِ الْمُرْدَلِقَةِ: الصَّلَاةُ أَمَامَكَ، مَعْلَةٌ وَقْتُ الصَّلَاةِ

وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَّأْخِيرَ وَاجِبٌ، وَإِنَّمَا وَجِبَ يُشَكِّكُ الْحُفَّ بِنِ
الصَّلَاتَيْنِ بِالْمُرْدَلِقَةِ، فَكَانَ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ مَا لَمْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ؛ لِيَصِيرَ حَمَلًا
بَيْنَهُمَا، وَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ لَا يُمَكِّتُ الْحُفَّ فَسَقَطَ الْإِعَادَةُ

قَالَ. وَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ يُصَلِّيَ الْإِمَامُ بِالنَّاسِ الْفَجْرَ بِطَلْعِهِ، بِرُؤْيَا مَنْ
مُسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهَا بِوَقْتِهِ [١٧٠] بِطَلْعِهِ، وَلَئِنْ فِي التَّحْقِيقِ نَقَعَ خِلَافُ
الْوُقُوفِ فَيَحُورُ كَتَقْدِيمِ الْعَصْرِ بِعَرَفَةَ.

بَعْدَ عِيدِ

بِالْمُرْدَلِقَةِ؛ عَادَ إِلَى الْجَوَارِ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا، أَيِ. قَبْلَ أَنْ يُعِيدَ [١٧١]، وَ
الْمَغْرَبَ وَالْعِشَاءَ

قَوْلُهُ: (الصَّلَاةُ أَمَامَكَ).

مَعْلَةٌ: وَقْتُ الصَّلَاةِ، وَهَذَا لِأَنَّ الصَّلَاةَ تُؤْخَذُ بِعَمَلِ الْمُصَلِّي، فَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ
تَكُونَ أَمَامَهُ، فَأُرِيدَ الْوَقْتُ إِطْلَاقًا لِاسْمِ الْمُصَلِّي عَلَى لَبْسِهِ، لِأَنَّ الْوَقْتَ سَبَبُ
وُجُوبِ الصَّلَاةِ، أَوْ أُرِيدَ الْوَقْتُ بِخَدْفِ الْمُصَافِ، وَفَقْدِهِ الْمُصَافِ إِلَيْهِ مَقْدَمَهُ، أَوْ
أُرِيدَ مُوَضِّعُ الصَّلَاةِ بِهَذَا الطَّرِيقِ

قَوْلُهُ: (وَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ يُصَلِّيَ الْإِمَامُ بِالنَّاسِ الْفَجْرَ بِطَلْعِهِ)، أَيِ يُصَلِّي
الْإِمَامُ الْفَجْرَ مِنْ يَوْمِ الشَّخْرِ بِغَسِّ

وَالْمَطَرِ: أَخْرَجُ طُلُوعَ النَّيْلِ كَمَا فِي «الذَّبَّانِ»

وَالْأَصْلُ فِيهِ: مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

(١) شرح مختصر الصحراوي، للأسيوطي [١٣٩]

(٢) ينظر: «الذَّبَّانِ الْأَدَبُ» لِلْعَارِمِيِّ [٢١٥/١]

عن عبد الله بن مسعود

يُرِيدُ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةٌ إِلَّا لَوْفَتْهَا إِلَّا بِجَمْعٍ، فَإِنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَصَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ مِنَ الْعَدِ قَبْلَ وَفَتْهَا»^(١).

وَحَدَّثَ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا فِي «الصَّحِيحِ»: يَأْتِيهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «مَا رَأَيْتُ الشَّيْءَ ﷺ صَلَّى صَلَاةً يَغَيِّرُ مِيقَاتِهَا، إِلَّا صَلَاتَيْنِ: جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَصَلَّى الْعَجَرَ قَبْلَ مِيقَاتِهَا»^(٢).

فَإِنْ قُلْتَ إِنَّ عَامَةَ كُتُبِ أَصْحَابِنَا مِثْلُ: «مَنْحِ الطَّحَاوِيِّ»، وَ«مَنْحِ الْكَرْخِيِّ»، وَ«الْإِبْصَاحِ»، وَ«مَنْحِ الْأَقْطَعِ»، وَ«النَّحْفَةِ»، وَ«الْكَافِي» لِلْحَاكِمِ الشَّهِيدِ، وَ«الْوَارِلِ» لِأَبِي اللَّيْثِ وَغَيْرِ ذَلِكَ^(٣) [٢٠٠: ٢٠١]، نَاطِقَةٌ بِأَنَّ صَلَاةَ الْعَجْرِ بِالْمُرْدَلَفَةِ: إِذَا طَلَعَ الْعَجَرُ يَغْلَسُ، وَبَعْدَ طُلُوعِ الْعَجْرِ: يَذْهَبُ وَقْتُ صَلَاةِ الْعَجْرِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ تَمْشُكُهُمْ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي حَدِيثِهِ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى الْعَجَرَ قَبْلَ مِيقَاتِهَا؟ قُلْتُ: أَرَادَ بِهِ قَبْلَ وَفَتْهَا الشُّعْبُ، بِدَلِيلِ مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»:

يَأْتِيهِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرِيدٍ، قَالَ: حَرَجْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى مَكَّةَ، ثُمَّ قَدِمْنَا جَمْعًا، فَصَلَّى الصَّلَاتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى الْعَجَرَ حِينَ طَلَعَ الْعَجَرُ، فَأَنْبَلُ يَقُولُ: طَلَعَ

(١) أخرجه الشيخان في كتاب الحج باب من يصلي المغرب بجمع صلاة العجر بالمرددة [رقم

١٥٩٨]، وصححه في كتاب الحج باب منحيات بيده لتعويض بصلاته الصبح يوم البحر بالمرددة،

والمنالعة فيه بعد منحن طلوع العجر [رقم ١٢٨٩]، وأبو داود في كتاب المناسك باب الصلاة

بجمع [رقم ١٩٣٤]، عن عبد الرحمن بن يَرِيدٍ، عن ابن مسعود رضي الله عنه به

(٢) هو القاضي فيه

(٣) سطر أشرح مختصر الكرخي للقدوري [١٨٣: ١]، أشرح مختصر الطحاوي للأسبغاني

[١٤٥: ١]، أنحه القضاة [٤٠٧: ١]، المبسوط [١٩٤: ١]، بدائع الصنائع [٣٥٧: ٢]، مسجود

أبرهاني في اللغة الحسانية [٤٢٩: ٢]، المعجم الوسيط [٢٠٣: ١]، رد المحتار [٥١١: ٢]

ثُمَّ وَقَفَ وَوَقَفَ النَّاسُ مَعَهُ قَدَعًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ

عنه البدر

الْمَجْزُ، وَقَائِلٌ يَقُولُ: ثَمَّ يَطْلُعُ الْمَجْزُ^(١)، عُدَّ عَلَى مَا قُلْنَا، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِحَرَادِثِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَوْ صَلَّى قَبْلَ وَقْفِهِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ جَوَارُ الصَّلَاةِ بِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي عَبْدُ اللَّهِ نَفْسَهُ - وَهُوَ الرَّأْيُ - حِينَ طَلَعَ الْمَجْزُ، لَنَلَّا يَكُونُ يَنْتَهَى عَلَى حَلَالٍ يَوْمَهُ

فَعِلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ: أَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ وَقْفِهِ التَّخَفُّعَ، وَلِأَنَّهُ إِنَّمَا فَدَعَا الصَّلَاةَ اسْتَدْرَكَ فَصِلَةَ الْوُقُوفِ، وَذَلِكَ لَا يُسْتَدْرَكُ فِي غَيْرِ هَذَا الْيَوْمِ، فَكَانَ أَصْلُ مِنْ فَصِلَةِ الْإِسْعَارِ الَّتِي تُسْتَدْرَكُ فِي كُلِّ يَوْمٍ.

ثُمَّ الْوُقُوفُ بِالْمُرْدَلِفَةِ: بَعْدَ طُلُوعِ الْمَجْزِ يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى أَنْ يُنْبَغَ جَدًّا، فَصَنَ مَرَّةً بِهَا بَعْدَ طُلُوعِ الْمَجْزِ يَوْمَ النَّحْرِ، أَوْ حَصَلَ فِي حَرْفٍ مِنْ أَحْرَافِهَا، فَهَذَا هِيَ الْوُقُوفُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، غَيْرَ أَنَّ الشُّبَّةَ أَنْ يَقِفَ إِلَى أَنْ يُنْبَغَ جَدًّا أَوْ يَصْرَعَ فِي الدُّعَاءِ.

وَالْتَقْلِيلُ: آدَاءُ الصَّلَاةِ بِالْقَلَسِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ وَقَفَ وَوَقَفَ [١٠٢٢] النَّاسُ مَعَهُ قَدَعًا)، أَيِ وَقَفَ الْإِمَامُ بَعْدَ

صَلَاةِ الْمَجْزِ قَدَعًا، وَوَقَفَ النَّاسُ مَعَهُ

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْجِيُّ: وَإِنْ اسْتَدْعَوْ أَنْ يَكُونَ مَوْجُهُمْ عَلَى لَحْلَلِ - الَّذِي عَلَيْهِ الْمِيقَدَةُ - الَّذِي يُقَالُ لَهُ قُرْحٌ، فَيَفْعَلُ، أَوْ يَتَمَعَّمُوا وَيَدْعُوا اللَّهَ، وَيَزْمَعُ يَدَيْهِ وَيَسْتَقْبِلَ بِهِمَا وَجْهَهُ تَسَطُّ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَعَلَ كَذَلِكَ

وَقَالَ فِي «الْوَازِلِ»: يَدْعُو بِالْمُرْدَلِفَةِ مَعْرُوفًا ذِي مَعْرِفَةٍ، وَيَقُولُ لَهُمْ حَرَمٌ

لَحْمِي وَشَعْرِي وَدَمِي وَعَظْمِي، وَخَمِيعُ جَوَارِحِي عَلَى لَدَارِ بَارِئِ رَحْمَةِ الرَّاحِمِينَ

(١) أخرجه البحاري في كتاب الحج باب من يصلي الصبح يصلي صلاة العجر - بمردفه [رم]

١٥٩٩، عن عبد الرحمن بن عوف ر. هـ

(٢) بظن - شرح محضر الكرخي - للقدوري [١٨٣]

يَدْعُو حَتَّى رُويَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَاسْتُجِيبَ لَهُ دُعَاؤُهُ لِأَمَّتِهِ حَتَّى الدَّمَاءُ وَالْمُطَالِمُ.

❖ تكملة المعجم ❖

قَوْلُهُ: (وَاسْتُجِيبَ لَهُ دُعَاؤُهُ لِأَمَّتِهِ حَتَّى الدَّمَاءُ وَالْمُطَالِمُ).

يَجُوزُ أَنْ تُؤَوَّلَ الدَّمَاءُ وَالْمُطَالِمُ بِالرَّقْعِ وَالْحَرِّ

أَمَّا الرَّقْعُ: فَيَكُونُ حَتَّى لِلْمَقْطَعِ؛ كَقَوْلِهِمْ: «مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ». بِالرَّقْعِ، وَإِذَا كَانَتْ عَاطِفَةً تَكُونُ إِمَّا لَتَعْظِيمِ كَالطَّيْرِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تُعْظِمُ مَوْتَهُمْ^(١)، وَإِمَّا لَتَحْقِيرِ؛ كَقَوْلِهِمْ: «قَدِمَ الْحَاحُ حَتَّى الْعُشَاءُ».

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مَجَابِسًا لِمَا قَبْلَهَا، فَلَا يَجُوزُ: ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى حِمَارًا، أَوْ صَرَبْتُ الرِّجَالَ حَتَّى امْرَأَةً، وَهِيَ صَرْحٌ [١٠٢١، ١] عَبْدُ الْقَاهِرِ فِي «مُقْتَصَدِهِ»^(٢).

وَلَكِنْ يَنْقُصُ هَذَا كَلَامٌ: وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: الْمَغْطُوفُ فِيمَا سَحَرُ بِهِ لَيْسَ بِمُجَابِسٍ لِلْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الدَّمَاءَ وَالْمُطَالِمَ لَيْسَا مِنْ جِنْسِ الدُّعَاءِ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّأْوِيلِ حَتَّى يَصِحَّ الْكَلَامُ.

فَقَوْلُ مَنْعَاهُ اسْتُجِيبَ لَهُ كُلُّ ذَنْبٍ لِأَمَّتِهِ، حَتَّى اسْتُجِيبَ لَهُ الدَّمَاءُ وَالْمُطَالِمُ. وَأَمَّا الْحَرُّ [١٠٢١، ١] فَيَكُونُ «حَتَّى» لِلْحَرِّ، وَحَتَّى إِذَا كَانَتْ حَارَّةً يَكُونُ الْمَجْرُورُ إِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ بِهِ الشَّيْءُ؛ كَقَوْلِهِمْ: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا»، بِالْحَرِّ. وَإِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ عِنْدَهُ الشَّيْءُ؛ كَقَوْلِهِمْ: «سَهَرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ»؛ لِأَنَّهُ تَنْتَهِي الْبَيِّنَةُ عِنْدَ أَوَّلِ جُرْءٍ مِنَ الصَّبَاحِ، وَمَا سَحَرُ بِهِ مِنْ فِعْلِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ مَا بَعْدَ «حَتَّى» دَخَلَ فِيمَا قَبْلَهَا، كَمَا دَخَلَ الرَّأْسُ فِي أَكْلِ السَّمَكَةِ.

(١) بِمَعْنَى فِي قَوْلِهِمْ: «مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ».

(٢) يَنْظُرُ «الْمُقْتَصَدُ شَرْحُ الْإِبْرَاقِ» بَعْدَ الْعَاوِلِ الْجَرْجَانِيِّ [٨٤٢، ٨٤١، ٢].

ثُمَّ الْوُقُوفُ وَاحِدٌ عِنْدَنَا، وَلَيْسَ بِرُكْنٍ حَتَّى لَوْ تَرَكَهُ بَعِيرٌ غَضِرَ بِمُرْمَةِ الدَّمِ
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّهُ رُكْنٌ.....

عنه الباق

وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: اسْتُجِيبَتْ لَهُ دَعَاؤُهُ لِأَنَّهُ فِي ذُنُوبِهِمْ؛ حَتَّى الْمَعَاءُ وَالْمَطْلَمُ
يَعْنِي: اسْتُجِيبَتْ لَهُ فِي الدَّمَاءِ وَالْمَطْلَمِ أَيْضًا، وَهَذَا 'بِحِلَافِ كَلِمَةِ 'إِلَى' مِنْ
مَخْرُورَهَا لَا يَدْخُلُ فِيهَا قَبْلَهَا، وَبَاقِي الْبَحْثِ يُعْرَفُ فِي مَوْضِعِهِ، وَلَيْسَ كُنْثًا لِسَبَدِ
ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ الْوُقُوفُ وَاحِدٌ عِنْدَنَا وَلَيْسَ بِرُكْنٍ
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ إِنَّهُ رُكْنٌ^(١)).

وَفَائِدَةُ كَوْنِهِ وَاجِبٌ تَطَهَّرُ فِيهَا إِذَا جَلَّوَرَّ حَذُّ مُرْدَبَقَةٍ مِنْ طُلُوعِ الصُّبْرِ، صَبِي
دَمًا لَتَرْكِ الْوُقُوفِ بِهَا، إِلَّا إِذَا تَرَكَهُ لَعْدَرٍ بِسَبَبٍ عَلَقَ، أَوْ صَغِيرٍ صَدَحَ نَيْلًا، وَلَا
شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَجْهٌ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ عِندَ تَشَعُّرِ الْحَرَمِ﴾
[سُورَةُ ١٩٨]، وَالنَّصُّ قَطْعِيٌّ، قَدْ دُخِلَ عَلَى رُكْنِيَّةِ الْوُقُوفِ بِالْمُرْدَبَقَةِ، وَقَدْ ذَكَرَ
فِي «وَجِيزِهِمْ»: أَنَّ وَقُوفَ الْمُرْدَبَقَةِ^(٢)

فَلَعَلَّ صَاحِبَ «الْهُدَايَةِ» وَحْدَهُ نَقَلَ صَحِيحًا عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ رُكْنٌ^(٣)

وَلَمَّا: مَا زَوَى النَّحَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى عُثَيْدِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ،

(١) وَلَعَلَّ بِالْأَصْلِ «وَعِدَّةٌ» وَالْمَثَبُ مِنَ «وَعِدَّةٍ»، وَ«وَعِدَّةٌ» وَ«وَعِدَّةٌ» وَ«وَعِدَّةٌ».

(٢) هَذَا وَجْهٌ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَالْمَذْهَبُ أَنْ تُكْفَى بِهَرِ «الْحَاوِي الْكَبِيرِ» بِمَجْرُوسٍ وَ ٢ | ١٧٧.

وَهُوَ بِعَرَبٍ شَرَحَ الْوَحِيدَ بِرَأْفَةٍ [٢١١ ٢] وَ«الْحَمْدُ الْوَحِيدُ» فِي شَرْحِ الْمَهْدِ «بِطَبْعِي» ٣ | ٥١٩

(٣) يُنْظَرُ «الْوَجِيزُ» مَعَ شَرْحِ الرَّافِعِيِّ «لَا يَحْتَاجُ حَامِدُ بَعْرِي» [٢١١ ٣]

(٤) لَيْسَ هَذَا لَيْثًا عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَإِنَّمَا هُوَ وَجْهٌ بَعْضُ أَصْحَابِهِ وَبَعْرُ «رُوضَةِ الطَّالِبِينَ» لِلنَّوَوِيِّ [٣ | ٩٩]

باب البيادر

سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ، «لَنَا مِمَّنْ قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ لَبْلَةً الرُّدْلَةَ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ»^(١).
وَحَدَّثَهُ [٢٠١١ هـ] أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ فِي «مُسْنَدِهِ»: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ -
فَعَلِمَ أَنَّ الْوُقُوفَ بِرُّدْلَةٍ لَيْسَ بِرُكْنٍ، وَلَوْ كَانَ رُكْنًا لَمْ يَجْزُ تَرْكُهُ لِلضُّعْفَاءِ،
كَالْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ.

وَرَوَى الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطُّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ الْأَثَارِ»، وَالْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ
فِي «السنن»: مُسْتَدًّا إِلَيَّ عِنْدَ الرَّخْمِيِّ بْنِ يَعْمَرَ الدَّبَلِيِّ^(٢)، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ وَاقِفًا بِعَرَفَاتٍ، فَأَقْبَلَ أُنَاسٌ مِنْ أَهْلِ تَجْدٍ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الْحَجِّ، فَقَالَ: الْحَجُّ يَوْمَ
عَرَفَةَ^(٣).

فَعَلِمَ بِهَذَا: أَنَّ رُكْنَ الْحَجِّ هُوَ الْوُقُوفُ بِعَرَفَاتٍ لَا غَيْرُ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب من قدم ضعفة أهله بليل، فيقفون بالردلة ويدعون، ويصوم
إذا غاب القمر [رقم ١٥٩٤]، ومسلم في كتاب الحج / باب استحباب تعظيم دفع الضعفة من
النساء وغيرهن من مردلته إلى من في لوجر الدبالي من رحمة الناس، واستحباب المكث لغيرهم
حتى يصلوا الصبح بمردلته [رقم ١٢٩٣]، وأبو داود في كتاب المساك / باب التعجيل من جمع
[رقم ١٩٣٩]، عن عبيد الله بن أبي يزيد، سمع ابن عباس رضي الله به

(٢) ينشر بفتح الهمزة آخر الحروف، وسكون نون المهمة وقح سيم وبعدها راء مهمة
والدبلي بكسر الدال وسكون الهمزة آخر الحروف، وذكر أبو عمر الشري أنه لم يرو عنه غير هذا
الحديث، وقد أخرج به الترمذي والنسائي وابن ماجه حديث آخر في النهي عن النساء والرفق
كذا جاء في حاشية ١٥، ١٥٩٥ وينظر الاستيعاب لابن عبد البر [٢ / ٨٥٦]

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب المساك / باب من لم يدرك عرفه [رقم ١٩٤٩]، والترمذي في أبواب
الحج عن رسول الله ﷺ باب ما جاء فيمن أدرك لإمام يجمع فقد أدرك [رقم ٨٨٩]، وابن
ماجه في كتاب المساك / باب من أتى عرفه قبل المعبر به جمع [رقم ٣٠٦٥]، والنسائي في
كتاب مساك الحج / من الوقوف بعرفة [رقم ٣٠١٦]، وأحمد في المسند [٣٠٩ / ٤]، من
حديث عبيد الرحمن بن يعمر الدبلي رضي الله به

قال الترمذي «قال شعبان بن غيث هذا أجود حديث رواه شعبان الثوري»

﴿ عناية لبيب ﴾

وَرَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ، مَنْ لَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ مِنْ لَيْلَةِ الْمُرْدَلَةِ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الصُّبْحُ مِنَ لَيْلَةِ الْمُرْدَلَةِ؛ فَاتَهُ الْحَجُّ، وَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ مِنْ لَيْلَةِ الْمُرْدَلَةِ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ؛ فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ^(١)

وَفِي «الْمَوْطَأِ» أَيْضًا: عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ «مَنْ أَذْرَكَ الصُّبْحُ مِنَ لَيْلَةِ الْمُرْدَلَةِ؛ وَلَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ؛ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ، وَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الصُّبْحُ فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ»^(٢).

فَعَلِمَ بِهَذَا أَيْضًا، أَنَّ الْمُغْتَبَرَ فِي الرُّكْبَةِ هُوَ الْوُقُوفُ بِعَرَفَاتٍ.

وَأَمَّا كَوْنُ الْوُقُوفِ وَاجِبًا: فَلِمَا رَوَى الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى الشَّعْبِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ مَضْرُوسٍ الطَّائِيَّ يَقُولُ، أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمُرْدَلَةِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُ مِنْ جَبَلٍ طَيِّبٍ، وَاللَّهِ مَا جِئْتُ حَتَّى أَتَعَتُّ نَفْسِي، وَأَنْصَبْتُ رَاحِلَتِي، وَمَا تَرَكْتُ جَبَلًا مِنْ هَذِهِ الْجِبَالِ إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ مَعَنَا هَذِهِ الصَّلَاةَ - صَلَاةَ الصُّبْحِ - بِالْمُرْدَلَةِ - وَقَدْ كَانَ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا [٢٢١/٢] أَوْ نَهَارًا - فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ»^(٣).

(١) أخرجه: مالك في «الموطأ» [رقم/ ٨٧١]، عن نافع، أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما به

(٢) أخرجه: مالك في «الموطأ» [رقم/ ٨٧٢]، عن هشام بن عروة، عن أبيه رضي الله عنه به

(٣) أخرجه الترمذي في أبواب الحج عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء من أدرك الإمام بجمع فقد أدرك

الحج [رقم/ ٨٩١]، وابن ماجه في كتاب المسالك / باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع [رقم/

٣٠١٦]، وأحمد في «المسند» [١٥٠٤]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم/ ٢٨٢١]، والطحاوي

في «شرح معاني الآثار» [٢٠٨/٢]، عن الشعبي قال سمعت عروة بن مضرس الطائي رضي الله عنه به

قال الترمذي «هذا حديث حسن صحيح»، وقال ابن المنذر «هذا الحديث صحيح» ينظر «البر

المعبر» لابن الملقن [٢٤١/٦].

وَأَيْمًا عَرَفًا الْوُحُوبَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «مَنْ وَقَفَ مَعَ هَذَا الْمَوْقِفِ وَقَدْ كَانَ أَفْصَحَ قَتْلَ ذَلِكَ مِنْ عَرَافَاتٍ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ» عُلِّقَ بِهِ تَمَامُ الْحَجِّ وَهَذَا يَضْلُحُ أَمَارَةَ الْوُحُوبِ غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا تَرَكَهُ بِعُذْرٍ يَأْنُ يَكُونُ بِهِ صَغْفٌ أَوْ عِنَةٌ أَوْ كَانَتْ امْرَأَةٌ تَحَافُ امْرَحَامًا لَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ؛ لَيْفَ رَوَيْتَ.

﴿عَابَهُ بَيَانٌ﴾

قَوْلُهُ: (وَقَدْ كَانَ أَفْصَحَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ عَرَافَاتٍ)، حُمَلَةٌ حَالِيَّةٌ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْجَرَاءِ، أَيْ: مَنْ وَقَفَ مَعَ هَذَا الْمَوْقِفِ، وَالْحَالُ: أَنَّ هَذَا الْوَاقِفَ أَفْصَحَ مِنْ عَرَافَاتٍ قَبْلَ وَقُوفِهِ بِالْمُرْدَلِفَةِ (فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ).

قَوْلُهُ: (عُلِّقَ بِهِ تَمَامُ الْحَجِّ)، أَيْ: عُلِّقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْوُقُوفِ بِالْمُرْدَلِفَةِ فِي قَوْلِهِ: «مَنْ وَقَفَ مَعَ هَذَا الْمَوْقِفِ» تَمَامُ الْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ قَالَ [٢/٢٢٢٢ م] (فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ).

قَوْلُهُ: (وَهَذَا يَضْلُحُ أَمَارَةَ الْوُحُوبِ)، أَيْ: تَعْلِيْقُ [تَمَام] ^(١) الْحَجِّ بِالْوُقُوفِ يَضْلُحُ عَلَامَةَ الْوُجُوبِ وَالْأَمَارَةُ: بِفَتْحِ الْهَمْزِ الْعَلَامَةُ.

قَوْلُهُ (غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا تَرَكَهُ بِعُذْرٍ)، اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: (وَهَذَا يَضْلُحُ أَمَارَةَ الْوُجُوبِ). بِغَيْرِ أَنْ الْوُقُوفَ بِالْمُرْدَلِفَةِ وَاجِبٌ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا تَرَكَهُ بِعُذْرٍ؛ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لَمَّا رَوَيْنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدَّمَ صَعْفَةً أَهْلَهُ لَيْلًا

وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ غَائِثَةَ قَالَتْ: «اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ جَمْعٍ، وَكَانَتْ ثَقِيلَةً ثَبِيحَةً، فَأَذِنَ لَهَا» ^(٢).

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ف»، «واو»، «وات»، «وام»

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج / باب من قدم صاعقه أهله ليل فيمضون بالمردفة ويدعون ويقدم

إذا عاد القمر [رقم / ١٥٩٦]، ومسم في كتاب الحج باب منجباب تقديم دفع الصعقة من =

قال وإذا طلعت الشمس أفاض الإمام والناس حتى يأتوا منى
 قَالَ ﷺ: «هكذا وقع في نسح «المختصر» ، وهذا غلط ، والصحيح إذا
 أفسر أفاض الإمام والناس ، لأن النبي ﷺ دفع قبل طلوع الشمس .

بسمه الباري

قوله: (قال وإذا طلعت الشمس أفاض الإمام والناس حتى يأتوا منى
 قَالَ^(١) ﷺ: «هكذا وقع في نسح «المختصر»^(٢) ، وهذا غلط
 والصحيح إذا أفسر أفاض الإمام والناس ، لأن النبي ﷺ دفع قبل طلوع
 الشمس) ، أي: قال الإمام القدوري^(٣): «وإذا طلعت الشمس من يوم النحر أفاض
 الإمام من الرذيلة والناس معه حتى يأتوا منى» .

ثم قال صاحب «الهداية»: هكذا وقع في نسح «مختصر القدوري» ، وهو
 غلط ، لأن النبي ﷺ دفع قبل الطلوع .

فأقول: هذا الذي قاله صاحب «الهداية» صحيح ، لكن الغلط وقع من
 الكاتب لا من القدوري نفسه ، ألا ترى أن الشيخ أبان نصير البعداوي - وهو من
 تلامذة الشيخ أبي الحسين القدوري - قد أثبت لفظ القدوري في هذا الموضع
 في «شرحه» بقوله: قال ، «ثم يفيض الإمام من رذيلة قبل طلوع الشمس والناس
 معه حتى يأتوا منى»^(٤) .

(١) زاد بعده في (ط) «العبد الضعيف عصمه الله تعالى»

(٢) أي: صاحب «الهداية»

(٣) أشار إليه أبو الرجاء الرازي في «الشخص شرح مختصر القدوري» [و ١١٩ أ/ مخطوط مكتبة
 فيصل الله أفندي - بريك ، (رقم الحفظ ٨٠٨)] .

(٤) ينظر «مختصر القدوري» [ص ٦٨] ولعله هناك «ثم أفاض الإمام والناس معه قبل طلوع
 الشمس حتى يأتوا منى»

(٥) وهذا هو لفظ المطبوع من «مختصر القدوري» [ص ٦٨] ، وهو الثابت في عدة نسخ خطية أيضاً ، =

❦ هذه النسخ ❦

وأثبت الإمام أبو الحسين القُدُوري في شرحه لـ «مختصر الكرخي» مثل هذا أيضاً فقال: «ويُبيِّنُ الإمامُ قُلُوبَ شُعُوبِ الشُّمُسِ بِأَيِّ مَن».

فعلِمَ أنَّ ما ذكره صاحب «الهداية» منقولاً عن «مختصر القُدُوري»: «هَذَا مِنْهُ مِنَ الْكَاتِبِ لَا مِنْ الْقُدُورِيِّ»

[١٢٤٢]، والشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُورِيُّ أَخْلَ مِنْصَبًا مِنْ أَنْ يَزِلَّ قَدَمُهُ فِي هَذَا الْقَدْرِ وَهُوَ بِخَرِّ رَحَاةٍ فِي الْفَقْهِ، وَعَيْثُ يَذْزَازُ فِي الْحَدِيثِ، وَنَاهِيكَ مِنْ دَلِيلٍ عَلَى غَرَارَةِ عَدَمِهِ شَرْحُهُ لـ «مختصر الكرخي»، فَإِذَا طَانَعَتْ عَرَفَتْ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي الْفَقْهِ كَانَ عِنْدَ الْعَبُوقِ^(١) لَا [١٢٤٣] يَأْنُهُ يَدُ كُلِّ أَحَدٍ، وَيَرْجِعُ طَرَفُ الْمَاطِرِ إِلَى مَرَلِيهِ^(٢)

❦ منها [ق ٤٧] ١ مخطوط مكة كوبرلي محمد عاصم بك - تركيا (رقم الحفظ ١١٠)، وسبعة ناسخ [ق ٣١] ٢ مخطوط مكة رافع باش - تركيا (رقم الحفظ ٥٨٥)، وسبعة ناسخ [ق ٢٤] ٣ مخطوط مكة مور هندية - تركيا (رقم الحفظ ١٧٧٦)، وسبعة ناسخ [ق ٢١] ٤ مخطوط مكة فيصل الله أفندي - تركيا (رقم الحفظ ٩٥٢)

وعليه شرح جماعة من الأئمة منهم حواصم رده في شرح مختصر القُدُوري [ق ٥٠/١] مخطوط مكة كوبرلي فاضل أحمد باشا - تركيا (رقم الحفظ ٥٨٩)، وأبو نصر الأصبغ في شرح مختصر القُدُوري [ق ١٠٤] ١ ب مخطوط مكة مكة المكرمة رقم الحفظ (٥٧)، والعلامة بهاء الدين محمد بن أحمد الأنبيجاني في ١ د منها، شرح مختصر القُدُوري [ق ٥٥] ب مخطوط مكة فيصل الله أفندي - تركيا (رقم الحفظ ٧٩٥) والعلامة يوسف الكندوري في شرح نفوس [ق ١٧٠] ب مخطوط مكة فيصل الله أفندي - تركيا (رقم الحفظ ٧٩٧)، وحسام الدين ١ ج في إحصاء الدلائل شرح مختصر القُدُوري [ق ٢٧٣] ١ والحدادي في «المعجم الكبير» شرح بقُدُوري [ق ١٥٨] ١، والميداني في «الديب» في شرح الكتاب [ق ١٩٠/١]، وغيرهم

(١) العبوق: حتم أحمد نصفي في طرف المعجم الأنيس، بنو الشَّيْخ لا يقدِّمها يطر «انعاموس المحيط» [ص ٩١٣/مادة، هوق]

(٢) وقع بالأصل: «مَرَلُهُ»، والمثبت من: «أَوْ»، «وَأَف»، «وَأَب»، «وَأَم»

قال فيتبدئ بحمرة العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات مثل
حصي الحذف،

«فائدة لبيان»

عن كلالٍ^(١) ورمدٍ^(٢)

ثم الأصل في الإفاضة من المزدلفة: ما روى صاحب «السر»، يرسده إلى
عمرو بن ميمون، قال: فإن عمر بن الخطاب «كان أهل الجاهلية لا يعيصون حتى
يرؤ الشمس على ثبير، فحالفهم النبي ﷺ، فدفع قتل طلوع الشمس»^(٣).
وثبير: اسم جبل^(٤)، وكانوا يقولون: أشرف ثبير كئماً ثبير^(٥).
والإعارة - بالعين المعجمة - الإسرار

قوله: (قال: فيتبدئ بحمرة العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات
مثل حصي الحذف)، أي: قال الإمام أبو الحسين الفدوري: يتبدئ بحمرة العقبة
بعدما أفاض من المزدلفة.

والجمرة هي الحجرة الصغيرة، وربما يسمى المواضع التي ترمى جفارا

(١) يقال كل العامل، إذا نعت وأق، وكلاثة البصر صفته وأصح العروس، لثبيدي [٣٠/٢٤١،
مادة كسر]

(٢) الرمد: داء النهائي يصيب العين ينظر «معجم الوسيط» [١/٣٧٢]

(٣) أخرجه البحاري في كتاب فضائل الصحابة باب أيام الجاهلية [رقم: ٣٦٢٦]، وأبو داود في
كتاب مسامك / باب الصلاة بجمع [رقم: ١٩٣٨]، عن عمرو بن ميمون، قال قال عمر بن
الخطاب رضي الله عنه.

(٤) ثبير: ثمره الجنة: الأتربة، وهي أربعة أتربة بالحجاز: ثبير عبدة، وثبير الرنج، وثبير الحصراء
وثبير الخضع، ينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي [٢/٧٢] و«معالم مكة الأريحية والأثرية»
[ص/١٦]

(٥) أي: ادخل أهل الجبل في المشرق - وهو ضوء الشمس - كئماً ثبير، أي دفع ثبير ينظر «التهذيب»
في غريب الحديث لابن الأثير [٢/٤٦٤/مادة: ثبير]

أَوْ حِمَارَاتٍ؛ لِمَا بَيَّنَّهَمَا مِنَ الْمَلَابَسَةِ.

وَالْحَذْفُ ^(١) - بِالْحَاءِ الْمُفَحَّمَةِ - الرَّمْيُ بِرُءُوسِ الْأَصَابِعِ ^(٢). يُقَالُ الْحَذْفُ بِالْعَصَا، وَالْحَذْفُ بِالْخَصَا، وَحَذَفَ الْأَرَبُ بِالْعَصَا: رَفِئَهَا بِهَا، وَهُوَ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَ(مِثْلُ حَصَى الْحَذْفِ) بِالْجَرِّ؛ لَكَوْنِهِ صَفَةً لِمَا قَبْلَهُ.

قَالَ الْإِمَامُ الْأَسِيْعَابِيُّ فِي «شرح الطحاوي» ^(٣): «لَوْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ؛ جَازَ عِنْدَنَا».

وَقَالَ الشَّامِيُّ: لَا يَحُورُ إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ^(٤).

وَالْأَفْضَلُ عِنْدَنَا: أَنْ تُرْمَى بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ؛ حَتَّى يَجُوزَ بِالِاتِّعَاقِ.

وَقَالَ فِي «شرح الكرخي» ^(٥): «وَقْتُ الرَّمْيِ يَوْمَ النَّحْرِ يَدْخُلُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ».

وَقَالَ الشَّامِيُّ: يَدْخُلُ وَقْتُ [١٠/٢٧١هـ] الْجَوَارِ بِنُصْفِ اللَّيْلِ، وَيَجِبُ الرَّمْيُ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ^(٦).

(١) إشارة إلى قول صاحب «الهداية» «مثل حصى الحذف» ينظر «الهداية» للمفريجياني [١/١]

(٢) قيل هو رميكم حصاة أو مواء، بأحدهما بين متابيك ونزهي بها، أو تشد بضمدة من خشب، ثم ترمي بها الحصاة بين إبهامك والشيبة ينظر «الهداية» في حريب الحديث لابن الأثير [١٦/٢/مادة: حذف]

(٣) ينظر «شرح مختصر لطحاوي» للأسيعابي [١٣٩٥]

(٤) ملخص الشامي أن ذلك منسحب وليس به حجب ينظر «الحواشي الكبير» للماوردي [١٨٤/٤]

[١٨٥] وهو لهدفت في هذه الإمام الشامي للسموري [١١٥/١]

(٥) ينظر: شرح مختصر الكرخي للقدوري [١٨٣/١]

(٦) وَقْتُ الْحَوَارِ عِنْدَ الشَّامِيِّ مِنْ بَعْدِ نِصْفِ اللَّيْلِ مِنَ اللَّيْلِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ وَقَدْ تَعَدَّدَ أَنْ لَا يُوجِبُ الرَّمْيَ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ينظر «الإجماع» للماوردي [ص ٨٧] وهو بحر المذهب للرويني [٥٢٧/٣]

بمعاني الآثار

وَقَالَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ لَا يَجُوزُ الرَّمْيُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ
وَقَالَ فِي «شرح الآثار»: «لَا يَتَنَبَّيْ لَهُمْ أَنْ يَرْمَوْهَا حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ؛ فَإِنْ
رَمَوْهَا قَبْلَ ذَلِكَ أَجْرَتْهُمْ وَقَدْ أَسَاءُوا».

ثُمَّ قَالَ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ^(١).

وَجْهٌ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: مَا رُوِيَ فِي «شرح الآثار» وَغَيْرِهِ فِي حَدِيثِ
أَسْمَاءَ: «أَنَّهَا رَمَتْ ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَى مَرَلِهَا؛ فَصَلَّتِ الْقَجْرَةَ»^(٢).

وَوَجْهٌ مَا رُوِيَ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْأَمْلَاقَ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ هُوَ مَا رُوِيَ
فِي «السنن» وَ«شرح الآثار» وَغَيْرِهِمَا، مُسْتَدًّا إِلَى جَابِرٍ قَالَ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ يَرْمِي يَوْمَ النَّحْرِ صُحْبَى، فَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ؛ فَعِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ»^(٣).

(١) ينظر «شرح معاني الآثار» للطحاوي [٢١٥، ٢ - ٢١٨]

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب من قدم صعدة أهله بين فيقرون بالمردقة ويدعون ويقدم
إد غاب القمر [رقم / ١٥٩٥]، ومسلم في كتاب الحج باب استحباب تقديم دفع الصعدة من
الساء وغيرهم من مردقة ابن ميثم في أواخر الليالي قبل رحمة الناس، واستحباب المكث لميرهم
حتى يصلوا الصبح بمردقة [رقم / ٢٩٧]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢١٦/٢]، عن
ابن جُرَيج، قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ، عَنْ أَسْمَاءَ أَنَّهَا تَرَنَّتْ نَبْلَةً حَتَّمَتْ عِنْدَ الْمُزْدَلِجَةِ،
فَقَامَتْ تُصَلِّي، فَصَلَّتْ سَاعَةً ثُمَّ قَالَتْ: يَا بُنَيَّ، هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟، قُلْتُ لَا فَصَلَّتْ سَاعَةً ثُمَّ
قَالَتْ: يَا بُنَيَّ هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَتْ: «فَارْتَجِعْلُوهُ» فَارْتَجَلَتْ وَمَضَتْ، حَتَّى رَمَتْ
الْجَمْرَةَ، ثُمَّ رَجَعَتْ فَصَلَّتِ الصُّبْحَ فِي مَرَلِهَا فَقَالَتْ لَهَا يَا هَيْتَاهُ، مَا أَرَأَيْتَ لَأَقْدَغَلْتُكَ قَالَتْ: يَا
بُنَيَّ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبَدَ بِالْعَطَشِ لَفْظُ بَخَارِي

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الحج/ باب بيان وقت استحباب الرمي [رقم / ١٩٧١]، وأحمد
في «المسند» [٣١٩/٣]، وعنه أبو داود في كتاب المساك/ باب في رمي الجمار [رقم / ١٩٧١]،
والترمذي في أبواب الحج عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء في رمي يوم النحر صبحي [رقم / ٨٩٤]،
وابن ماجة في كتاب المساك/ باب رمي الجمار أيام التشريق [رقم / ٣٠٥٣]، والشافعي في كتاب=

عن أبيه

وَرُوِيَ فِي «السُّنَنِ» أَيْضًا: مُسْتَدًّا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَدِّمُ صُغَاءَ أَهْلِهِ بِعَسٍ، وَيَأْمُرُهُمْ لَا يَزُمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»^(١).

وَوَحَّه مَا رُوِيَ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَجُوزُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ: مَا حَدَّثَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح الآثار»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى ثُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِسَاءَةِ وَتَعَةٍ»^(٢) صَبِيحَةَ جَمْعٍ. أَنْ يُعْبُصُوا مَعَ أَوَّلِ الْعَجْرِ بِسَوَادٍ وَلَا يَزُمُوا الْجَمْرَةَ إِلَّا مُصْبِحِينَ»^(٣).

وَفِيهِ أَيْضًا: بِإِسْنَادِهِ إِلَى مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ فِي الثَّقَلِ (١٠٢٢١ ط ٢) وَقَالَ: «لَا تَزُمُوا الْجِمَارَ حَتَّى تُصْبِحُوا»^(٤).

مسالك الحج / باب وقت رمي جمرة العقبة يوم النحر [رقم / ٣٠٦٣]، عن ابن جُرَيْجٍ، عن أبي الربيع، عن جابر

(١) أخرجه أبو داود في كتاب المسالك باب التمجيل من جمع [رقم / ١٩٤١]، وإسناده في أبواب الحج عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في تقديم الصغف من جمع بديل [رقم / ٨٩٣]، والنسائي في كتاب مسالك الحج باب انتهى عن رمي جمرة العقبة قبل طلوع الشمس [رقم / ٣٠٦٥]، وابن ماجه في كتاب المسالك باب من تقدم من سمع أبي من لزمي الجمار [رقم / ٣٠٢٥]، عن أبي عباس

قال الترمذي «حديث ابن عباس حديث حسن صحيح»

(٢) الثقل بفتح التاء المثناة وفتح الميم، متاع متاع وحشمة، وكل شيء يعجب مصوب بطر. «انقاموس المحيط» [ص / ٩٧٢ / مادة: ثقل]

(٣) أخرجه الطحاوي في «بيان مشكل الآثار» [١٢٣، ٩]، وفي «شرح معاني الآثار» [٢١٦ / ٢]، وإسناده في «تيسر التكميل» [رقم / ٩٣٥٠]، من طريق موسى بن عتبة الخريزي ثرَيْبٌ عن ابن عباس

قال العيني «إسناده صحيح» بطر «مع الألفاظ شرح المعاني والآثار» للعيني [٣٥ / ١٠]

(٤) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢١٧ / ٢]، من طريق الحكم عن مِقْسَمٍ عن ابن عباس

والجواب عن حديث أسماء، فقول لا تُسَمُّ أَمَّا رَمَتْ قُلَّ الصَّخْرَةِ لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهَا رَمَتْ بَعْدَ طُلُوعِ الصَّخْرِ، ثُمَّ صَبَتْ بَعْدَ طُلُوعِ الصَّخْرِ

وَلَيْسَ سَلَمًا أَنَّهَا رَمَتْ قُلَّ طُلُوعِ الصَّخْرِ؛ فَقَوْلُ ذَلِكَ كَانَ رُخْصَةً لِلصُّعْمَاءِ، بِدَلِيلٍ مَا رَوَى فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ أَنَّهَا قَالَتْ: «رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلطُّغَمَاءِ»^(١)، وَدَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحُوزُ فِي حَقِّ عِبَرِ الصُّعْمَاءِ.

وَأَمَّا الْإِسَاءَةُ^(٢) بَعْدَ طُلُوعِ الصَّخْرِ [قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ]^(٣)؛ فَلِمُحَالَةِ الشَّيْءِ^(٤)، لِأَنَّ الشَّيْءَ ﷻ، زَمَى جَمْرَةَ الْعَقَةِ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَقَدْ مَرَّ أَيْضًا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ.

وَأَمَّا الرَّمْيُ بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ؛ فَلَمَّا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سَنَنِهِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى سُبَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَخْوَصِ، عَنْ أُمِّهِ، قَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَزِمِي الْجَمْرَةَ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَهُوَ رَاكِبٌ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَرَجُلٍ مِنْ حَنْظِلِهِ^(٥) يَسْتَرُّهُ، فَسَأَلْتُ عَنْ الرَّجُلِ، فَقَالُوا^(٦): الْعَصَلُ بْنُ الْعِيسَى، فَارْدَحَمَ النَّاسُ^(٧)، فَقَالَ الشَّيْءُ ﷻ «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، لَا يَقْتُلُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَإِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ، فَارْمُوا بِمِثْلِ

(١) الطُّغَمَاءُ هُوَ بَعْضُ الطُّغَاةِ وَالنَّعْبِ وَبِوَسْطَانٍ بِغَيْرِ إِيْضَاءٍ، وَهُوَ الْكَبْدُ، أَوْ جَذَّةُ طَعْمَةٍ، كَمِثْلَةِ وَشْمَرٍ، وَأَصْلُ الطُّغَمَاءِ الْهُودُجُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ الْمَرْأَةُ عَلَى الْبَعِيرِ، فَتُسَمَّى الْمَرْأَةُ بِهِ مَحَارًا، وَشُهِرَ هَذَا الْمَجْلُوسُ حَتَّى صَدَقَتْ وَحَفِيَّتُ الْعَفِيفَةِ سَطْرُ «شرح النووي على صحيح مسلم» [٤٠٠٩]

(٢) مَضَى بِحَرْبِهِ عَرَبِيًّا

(٣) أَيِ كَوْنِ لَزْمِي إِسَاءَةٍ كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ (٢٠)

(٤) مَا بَيْنَ الْمُحْلُوفَيْنِ رِبَادَةٌ مِنْ (٥)، وَ(٦)، وَ(٧)، وَ(٨)، وَ(٩)، وَ(١٠)

(٥) أَيِ جِزْ زَمَى النَّاسُ - كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ (٢٠)

(٦) وَنَحْوُ بِالْأَصْلِ «قَالَ» وَلَمْ يَثْبُتْ مِنْ (١٠)، وَ(١١)، وَ(١٢)، وَ(١٣)

(٧) أَيِ عَلَى الْعَصَلِ - كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ (٢٠)

لِأَنَّ الشَّيْءَ ۖ لَمَّا أَتَى مِثْلَ لَمْ يُعْرَخْ عَلَى شَيْءٍ ۖ حَتَّى رَمَى حَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَقَالَ ۖ «عَلَيْكُمْ بِحَصَى الْخَذَفِ لَا يُؤْدِ نَفْصُكُمْ نَفْصًا».

وَلَوْ رَمَى بِأَكْبَرَ مِنْهُ جَارٌ ۖ لِحُصُولِ الرَّمْيِ عَيْرَ أَنَّهُ لَا يَرْمِي بِالْكَتَارِ مِنَ الْأَحْجَارِ كَيْلًا يَتَأَدَّى بِهِ عَيْرُهُ.

وَلَوْ رَمَاهَا مِنْ قَوْقِ الْعَقَةِ أَجْرَاءً ۖ لِأَنَّ مَا حَوَّلَهَا مَوْضِعَ الشُّكِّ ۖ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي لِمَا رَوَيْنَا.

﴿عنه بعد﴾

حَصَى الْخَذَفِ^(١)

قَوْلُهُ: (لَمْ يُعْرَخْ عَلَى شَيْءٍ) ۖ، يَغْنِي: لَمْ يَتَوَقَّفْ.

قَالَ فِي «الديوان»: «عَرَّخَ عَلَى الشَّيْءِ ۖ أَي أَقَامَ»^(٢).

قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَمَى بِأَكْبَرَ مِنْهُ جَارٌ لِحُصُولِ الرَّمْيِ) ۖ، أَي: بِأَكْبَرَ مِنْ حَصَى الْخَذَفِ ۖ إِلَّا أَنَّهُ يُخْتَرَزُ مِنَ الرَّمْيِ بِالْخَطَرِ الْكَبِيرِ ۖ كَيْلًا يَصُرُّ بِهِرَهُ.

قَوْلُهُ: (وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي) ۖ، أَي: الْأَفْضَلُ أَنْ [٢٢٥/٢] يَكُونَ الرَّمْيُ مِنْ أَسْفَلِ الْوَادِي إِلَى أَعْلَاهُ ۖ وَهَذَا لِمَا رَوَى الْبُحَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرِيدَ^(٣) ۖ قَالَ: «رَمَى عَبْدُ اللَّهِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ۖ فَقُلْتُ».

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَسَائِدِ / بَابِ مِثْلِ الرَّمْيِ الْجَمَارِ [رقم/ ١٩٦٦] ۖ وَهِيَ مَاجِدَةٌ فِي كِتَابِ الْمَسَائِدِ / بَابِ مَنْ أَمْسَكَ مِنْهُ جَمْرَهُ الْعَقَبَةُ [رقم/ ٣٠٣١] ۖ وَفِي بَابِ قَذَرِ حَصَى الرَّمْيِ [رقم/ ٣٠٢٨] ۖ وَأَحْمَدُ فِي «الْمَسَدِّ» [٥٠٣/٣] ۖ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» [رقم/ ٩٣٢٢] ۖ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خُرَيْمٍ عَنْ الْأَخْوَصِ ۖ عَنْ ثَوْبَانَ ۖ

قَالَ ابْنُ الْمَلِكِ: «إِسْنَادُهُ جَدِيدٌ» ۖ يَنْظُرُ: «الْبَدْرُ الْمُبِينُ» لِابْنِ الْمَلِكِ [٢٨٤/٦] ۖ

(٢) يَنْظُرُ: «الْأَدَبُ» لِلْمَعَارِئِ [٢٤٣/٢]

(٣) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَرِيدَ ۖ هُوَ أَحْمَدُ الْأَسَدُ بْنُ يَرِيدَ النَّحْصِيُّ الْكُوفِيُّ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ كَذَا فِي «الْهَدَايَةِ وَالْإِرْشَادِ» ۖ كَذَا جَاءَ فِي حَالَتِهِ «م» ۖ وَتَرَى ۖ يَنْظُرُ: «رَجُلٌ صَبِيحُ الْبُحَارِيِّ / الْهَدَايَةُ»

وَبُكِّرَ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ كَذَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُثْمَرَ رضي الله عنهما.

﴿عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ﴾

يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنْ نَاسًا يَزْمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا^(١) فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، هَذَا مَقَامُ
الَّذِي أُتِرِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ^(٢)، أَي: مَقَامُ النَّبِيِّ الَّذِي أُتِرِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ؛
هَذَا عَلَى أَنَّ الرَّثْمِيَّ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ مَقَامُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرَّثْمِيِّ، وَلَوْ
رَمَاهَا مِنْ فَوْقِ الْعَقْبَةِ حَارًا؛ لِأَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ كَانُوا يَزْمُونَهَا مِنْ فَوْقِ الْعَقْبَةِ؛ أَلَا
تَرَى أَنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ قَالَ: «إِنْ نَاسًا يَزْمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا»، وَأَرَادَ بِالنَّاسِ
الصَّحَابَةَ، أَوْ التَّابِعِينَ.

وَحَدَّثَ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا بِإِسَادِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، أَنَّهُ خَجَّ مَعَ ابْنِ
مَسْعُودٍ، فَرَأَاهُ يَزِمِي الْجَمْرَةَ الْكَبِيرَةَ^(٣) بِسَنَعِ خَصْبَاتٍ، وَجَعَلَ التَّيْتُ عَنْ بَسَارِهِ،
وَمِنْ عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُتِرِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ»^(٤).

قَوْلُهُ: (وَبُكِّرَ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ كَذَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ^(١) وَابْنِ عُثْمَرَ^(٥))،
وَقَدْ رَوَيْنَا فِيهِ حَدِيثَ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَخْوَصِ، عَنْ أُمِّهِ أَيْمَاءَ.

• وَالْإِشَادَةُ فِي مَعْرِفَةِ أَهْلِ الْفَقْهِ وَالسُّنَنِ لِأَبِي نَصْرِ الْكَلَابَادِيِّ [٤٥٨/١]

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ رَمَى الْجَمْرَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي [رَقْمُ / ١٦٦٠]، وَمُسْلِمٌ فِي
كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ رَمَى جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي نَكُونُ مَكَّةَ عَنْ بَسَارِهِ وَبُكِّرَ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ
[رَقْمُ / ١٢٩٦]، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه به

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «الْكَبِيرَةَ» وَالتَّيْتُ مِنْ «ت»، وَ«وَادِي» وَ«وَادِي» وَ«وَادِي» وَهُوَ الْمَوَاقِفُ بِمَا وَقَعَ
فِيهِ: «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ فَجَعَلَ التَّيْتُ عَنْ بَسَارِهِ [رَقْمُ / ١٦٦٢]،
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه به

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رَقْمُ / ١٥٠٨٦]، وَأَبُو يَعْنَى فِي «مُسْنَدِهِ» [رَقْمُ / ٥١٩٥]، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ
رضي الله عنه به

(٥) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [١٥٢/٢]، وَالدَّائِمِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» [رَقْمُ / ١٩٠٣]، وَابْنُ حَرِيشَةَ
فِي «صَحِيحِهِ» [رَقْمُ / ٢٩٧٢]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رَقْمُ / ١٥٠٨٩]، عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ رضي الله عنه به

وَلَوْ مَسَّحَ مَكَانَ التَّكْبِيرِ آخَرًا، لِحُصُولِ الذِّكْرِ وَهُوَ مِنْ آدَابِ الرَّمْيِ .
وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا ، لِأَنَّ الشَّيْءَ ^{بِهِ} لَمْ يَقِفْ عِنْدَهَا .

عنه البدر

قَالَ النَّاطِقِيُّ فِي كِتَابِ «الْأَجْنَاسِ» ذَكَرَ فِي «مَسَائِكَ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ» يَقُولُ
عِنْدَ كُلِّ حَصَاةٍ يَرْمِيهَا «بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ» يَرْمِي بِيَدِهِ وَاحِدَةً بِيَدِهِ الْيُمْنَى .
وَقَالَ فِي «الْوَازِلِ» يَكْتُمُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَيَقُولُ «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ،
وَسَعْيًا مَشْكُورًا ، وَتَمَّتْ مَعْمُورًا»

١٠٥٢٠٥٧ | اعْلَمْ أَنَّ الرَّمْيَ بِسَبْعِ حَصَاةٍ ، فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ - وَهُوَ يَوْمُ
التَّحْرِيمِ - : مَسَّحُ حَصَاةٍ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ عِنْدَ حُمْرَةِ الْعَقَبَةِ . وَفِي الْيَوْمِ الثَّانِي .
أَحَدٌ وَعِشْرُونَ بَعْدَ الرُّوَالِ ، مَسَّحُ عِنْدَ الْحُمْرَةِ الْأُولَى الَّتِي يَلِي مَسْجِدَ الْحَيْبِ ،
وَسَبْعٌ عِنْدَ الْحُمْرَةِ الْوُسْطَى . وَسَبْعٌ عِنْدَ حُمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، وَكَذَا فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ
بَعْدَ الرُّوَالِ

ثُمَّ وَقْتُ حُمْرَةِ الْعَقَبَةِ مِنْ وَقْتِ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ التَّحْرِيمِ إِلَى غُرُوبِ
الشَّمْسِ .

وَهَذَا أَبِي يُوسُفَ : إِلَى الرُّوَالِ ، وَبَعْدَ الرُّوَالِ يَكُونُ قَصَاءُ عِنْدَهُ ، وَلَا يَرْفَعُ
يَدَيْهِ إِلَّا فِي الْحُمْرَتَيْنِ دُونَ الْعَقَبَةِ (١) .

قَوْلُهُ - (وَهُوَ مِنْ آدَابِ الرَّمْيِ) ، أَيِ : التَّكْبِيرِ مِنْ آدَابِ الرَّمْيِ ، وَلِهَذَا لَوْ مَسَّحَ
مَكَانَ التَّكْبِيرِ وَلَمْ يُكَبِّرْ آخَرًا ، لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ ، وَهُوَ الذِّكْرُ

قَوْلُهُ : (وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا) ، أَيِ : عِنْدَ حُمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، وَهَذَا لِمَا رُوِيَ عَنِ

(١) ينظر لنوازل أبي الليث [٦٥] مطبوع مكتبة مصر الله

(٢) ينظر «الميسرة» [٢١/٤] ، «نزهة الفقهاء» [١٠٨/١] ، «الغنى الصالح» [٤٣١/١] ، «هدائع
الصالح» [٣٦١/٢] ، «شرح مجمع البحرين» [١٤٣٦/٢] .

ويقطع التلبية مع أول حصاة، لما روينا عن أبي مسعود رضي الله عنه، وروى
خابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ دفع التلبية عند أول حصاة رمى بها جمره العقة

[٢٧٦]

باب حصى الجمرات

أبو عمر في «الصحیح»: «أه كان يزمي جمره العقة من بطن الوادي، ولا يقف
عندها، ثم يتصرف، ويقول: هكذا رأيت النبي ﷺ تفعله»^(١).

قال الشيخ أبو العباس الساطفي في كتاب «الأجاس»: «والجمره التي لا يقف
عنده بعد الرمي للدعاء هي جمره العقبة، لا يقف عندها بحال [٢٧٦، ٢٧٧] في أي
حال كان، سواء كان يوم النحر أو ثلاثة أيام بعدها.

وأما الجمره الثابته والأولى التي يزميها في أيام التشريق، فيقف للدعاء عند
كل واحدة من الجمرتين.

وأما اليوم الثالث من أيام التشريق: فيقف عندهما من لزمه الرمي في يومه،
وجملته: كل جمره بعدها جمره ترمى في [٢٧٦، ٢٧٧] يومه، فإنه يقف عندها
للدعاء؛ لأنه في أثناء العبادته، وكل جمره ليس بعدها جمره ترمى في يومه؛ فإنه
لا يقف عندها للدعاء؛ لأنه قد حرج من العبادته»^(٢).

قوله: (ويقطع التلبية مع أول حصاة؛ لما روينا عن أبي مسعود)، أراد به: ما
ذكره عند قوله: (ويأتي في موقعه ساعة بعد ساعة)، بقوله: (ولنا ما روي: «أن
النبي ﷺ ما زال يأتي حتى أتى جمره العقبة»^(٣)).

وهي العمره يقطع التلبية إذا افتتح الطواف، وقد حققنا ذلك من قبل.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج/ باب إذا رمى الحمرتين يقوم ويسهل مستقبل القبلة [رمه

١٦٦٤]، عن أبي عمر رضي الله عنه، ٢٧.

(٢) وقع بالأصل «لأنه في أثناء العبادته» والمثبت من «ف»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و».

(٣) مضمّن تحريجه.

ثُمَّ كَيْفَةُ الرَّمْيِ أَنْ يَصُغَ الْحَصَاةَ عَلَى طَهْرٍ إِنَّهَا مِنَ الْيَمْنَى، وَيَسْتَعِينُ
بِالْمُسْتَحَقَّةِ.

وَمِقْدَارُ الرَّمْيِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الرَّمْيِ وَبَيْنَ مَوْضِعِ السَّقُوطِ خَمْسَةُ أَذْرُعٍ،
كَذَا رَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رضي الله عنه، لِأَنَّ مَا دُونَ ذَلِكَ يَكُونُ طَرَحًا.

هذه البيات

قوله، (ثُمَّ كَيْفَةُ الرَّمْيِ أَنْ يَصُغَ الْحَصَاةَ عَلَى طَهْرٍ إِنَّهَا مِنَ الْيَمْنَى، وَيَسْتَعِينُ
بِالْمُسْتَحَقَّةِ)، أَيِ السَّائِبَةِ وَهِيَ الَّتِي تَلِي الْإِبَاهِمَ.

قِيلَ إِنَّ الْمُسْتَحَقَّةَ اسْمُ إِسْلَامِيٍّ، وَالسَّائِبَةُ اسْمُ جَاهِلِيٍّ.

قَالَ فِي «الْأَجَاسِ» دَقِيقًا عَنْ «مَاسِكَ الْحَسَنِ»: حَصَى الرَّمْيِ لَا كَبِيرٌ وَلَا
صَغِيرٌ، يَكُونُ مِثْلَ النَّوَاءِ وَأَصْغَرَ مِنْهَا، وَاسْتُحِبَّ لَهُ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى الْجِمَارِ إِذَا أَرَادَ
أَنْ يَرْمِيَهَا، وَإِنْ رَكِبَهَا فَلَا بَأْسَ، وَالْمَشْيُ أَفْضَلُ. ثُمَّ قَالَ: هَذَا لَفْظُ كِتَابِهِ.

وَحَكَى مُحَمَّدُ بْنُ شُعَاخٍ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْجَرَّاحِ ^(١) قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي
يُوسُفَ فِي مَرَجِهِ الَّذِي مَاتَ بِهِ، فَوَحَّدْتُهُ مُعْمَى عَلَيْهِ، فَفَتَحَ عَيْنَهُ قَرَأَنِي، فَقَالَ:
يَا إِبْرَاهِيمُ، أَيُّمَا أَفْضَلُ لِلنَّخَاجِ: أَنْ يَرْمِيَ رَاجِلًا، أَوْ رَاكِبًا؟ فَقُلْتُ: رَاجِلًا،
فَحَطَّابِي، قُلْتُ: رَاكِبًا، فَحَطَّابِي. ثُمَّ قَالَ: مَا كَانَ يُوقِفُ عِنْدَهَا: فَلَا أَفْضَلَ أَنْ
يَرْمِيَهَا رَاجِلًا، وَمَا لَا يُوقِفُ عِنْدَهَا: فَلَا أَفْضَلَ أَنْ يَرْمِيَهَا رَاكِبًا. قَالَ: فَحَرَجْتُ مِنْ
عَيْنِهِ، فَمَا بَلَغْتُ الْبَاتِ حَتَّى سَمِعْتُ صِيَاحَ النِّسَاءِ عَلَيْهِ، أَنَّهُ قَدْ تُوُفِّيَ ^(٢).

(١) هو إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْجَرَّاحِ بْنِ صَبِيحٍ الشَّيْبَانِيُّ الْمَدِينِيُّ الْكُوفِيُّ الْقَاضِي بِرَبِيعِ مِصْرَ، تَمَقَّقَ عَلَى قَاضِي
الْقَضَا أَبِي يُوسُفَ وَاسْمُ بَيْتِهِ الْحَبِيبُ، وَوَلِيَ قَضَاءَ مِصْرَ، وَكَانَ دَاهِيَةً عَالِمًا (توفي سنة
٢١٧هـ) ينظر: «تاريخ الإسلام» للمصنف [٢٦٥/٥]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي
[٣٦/١].

(٢) أخرجه الطحاوي في «اختلاف العلماء» / مختصر الجصاص [١٥٩/٢] حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ الْكِنْدِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْجَرَّاحِ رضي الله عنه.

وَلَوْ طَرَحَهَا طَرَحًا أُخْرَاهُ، لِأَنَّهُ رَمَى إِلَى قَدَمَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ مُسِيٌّ لِمُحَالَفَتِهِ
الشَّيْءِ

وَلَوْ وَصَعَهَا وَصَعًا لَمْ يُجْزِئْهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِرَمِيٍّ.

وَلَوْ رَمَاهَا فَوَقَعَتْ قَرِيبًا مِنَ الْجُمُرَةِ يَكْفِيهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَذْرُوبُ لَا يُمَكِّنُ
الِاخْتِرَارَ عَنْهُ.

وَلَوْ وَقَعَتْ بَعِيدًا مِنْهَا لَا يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ قُرْبَةً إِلَّا فِي مَكَانٍ
مَخْصُوصٍ.

وَلَوْ رَمَى بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ جُمْلَةً فَهَذِهِ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ تَفَرُّقُ
الْأَفْعَالِ.

❦ نهاية اليبس ❦

[٢٢٦/٢ م] فَأَقُولُ: هَذَا مِنْ عَايَةِ جِرْصِ أَبِي يُوسُفَ فِي الْعِلْمِ، فَيَنْبَغِي لِكُلِّ^(١)
وَاحِدٍ أَنْ يَكُونَ حَرِيصًا فِي اشْتِعَالِهِ بِالْعُلُومِ، حَتَّى يَبْلُغَ مَا نَالَ أَبُو يُوسُفَ. وَلِهَذَا
قِيلَ: وَقْتُ التَّحْصِيلِ: مِنَ الْمَهْدِ إِلَى اللَّحْدِ.
قَوْلُهُ: (وَلَوْ طَرَحَهَا طَرَحًا أُخْرَاهُ).

قَالَ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ فِي «كَافِيهِ»: إِنَّ وَصَعَ الْحَصَاةَ عَدَّ الْجُمُرَةَ لَمْ يُجْزِئْهُ،
وإن طَرَحَهَا طَرَحًا أُخْرَاهُ، وإن رَمَاهَا مِنْ بَعِيدٍ، فَلَمْ تَقَعْ الْحَصَاةُ عَدَّ الْجُمُرَةَ، وَلَا
قَرِيبًا مِنْهَا؛ لَمْ يُجْزِئْهُ، وإن وَقَعَتْ قَرِيبًا مِنْهَا أُجْرَاهُ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَمَى بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ جُمْلَةً فَهَذِهِ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ
تَفَرُّقُ الْأَفْعَالِ).

بَغْيِي: أَنَّ الْمَنْصُوصَ هُوَ فِعْلُ الرَّمَى بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ مُتَتَرِّقًا، لَا عَيْنُ الْحَصَيَّاتِ،

(١) وقع بالأصل «أن يكرر» واستحب من «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و».

(٢) ينظر: الكافي للحاكم الشهيد [٣١].

وَيَأْخُذُ الْحَصَى مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ شَاءَ ، إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْحُمْرَةِ ؛ فَإِنْ ذَلِكَ يُكْرَهُ ،
لِأَنَّ مَا عِنْدَهَا مِنَ الْحَصَى مَرْذُودٌ ، هَكَذَا خَالَ فِي الْأَثَرِ فَيَنْشَاءُ بِهِ وَمَعَ هَذَا لَوْ
فَعَلَ آخَرَاهُ لَوْ حُودٍ فَعَلُ الرَّمْيِ

عَنْهُ سَبْعٌ

فَعَلَيْهِ رَمْيُ سِتٍّ حَصَبَاتٍ أُخْرَى

قَالَ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ فِي «الكَافِي» : وَإِنْ رَمَاهَا بِأَكْثَرٍ مِنْ سَبْعِ حَصَيَاتٍ ؛ لَمْ
يُصَرِّهْ تِلْكَ الرِّبَادَةُ ، وَإِنْ نَقَصَ حَصَاةً لَا يَذْرِي مِنْ أَيْتِهِنَّ نَقْصٌ ؛ أَعَادَ عَلَى كُلِّ
وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ حَصَاةً حَصَاةً يَعْنِي : لَمْ يَذْرِي مِنْ آيَةِ الْجِمَارِ الثَّلَاثِ نَقْصٌ ^(١) .
قَوْلُهُ : (وَيَأْخُذُ الْحَصَى مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ شَاءَ ، إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْحُمْرَةِ ؛ فَإِنْ ذَلِكَ
يُكْرَهُ) .

قَالَ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ فِي «الكَافِي» : فَإِنْ رَمَاهَا بِحَصَاةٍ أَحَدَهَا مِنْ عِنْدِ الْجُمْرَةِ ؛
أَجْزَأَهُ ، وَقَدْ أَسَاءَ ^(٢) .

وَقَالَ الْقُدُورِيُّ فِي «شَرْحِهِ» ^(٣) : فَإِنْ رَمَى بِحَجَرٍ مِنَ الْجُمْرَةِ حَارًّا . وَقَالَ
مَالِكٌ : لَا يَجُوزُ ^(٤) .

لَنَا : أَنَّ الرَّمْيَ لَا يُعَيَّرُ صِمَةً الْحَجَرِ ؛ فَجَازَ الرَّمْيُ بِهِ كَمَا جَارَ فِي الْإِبْتِدَاءِ ؛
بِخِلَافِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ عِنْدَهُ ؛ حَيْثُ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ ثَانِيًا ؛ لِأَنَّهُ اسْتَقْلَتْ
السَّجَاةُ [٢٧٧/٢] إِلَيْهِ بِالِاسْتِعْمَالِ .

قَالَ الْقُدُورِيُّ : الْعَجَبُ مِنْ مَالِكٍ ؛ حَيْثُ جَوَّزَ الْوُصُوءَ بِالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ وَإِنْ

(١) ينظر المصدر السابق [٣١] .

(٢) ينظر «الكَافِي» لِلْحَاكِمِ الشَّهِيدِ [٣١] .

(٣) ينظر «شرح محضر الكرخي» لِلْقُدُورِيِّ [١٨٥/١] ، «المبوط» لِلْمَرْحُومِيِّ [٦٧/٤] ، «البحر
الرائق» [٣٧٠/٢] ، «شرح فتح القدير» [٤٨/٢] .

(٤) ينظر «الكَافِي» فِي فَهْمِ أَهْلِ الْمَنِيَةِ ؛ لِابْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ [٣٧٧/١] .

ويخور الرمي بكل ما كان من أخراء الأرض عندما ؛ خلافاً للشافعي ؛
لأن المقصود فعل الرمي وذلك يحصل بالطين كما يحصل بالحجر
بخلاف ما إذا رمى بالذهب أو الفضة ؛ لأنه يسمى ثاراً لا رمياً

روى شافعي الساجد

كان الاستعمال يُعبر اسم الماء ، ومنع الرمي [٢١٣] بالحجر وإن كان الرمي لا
يُعبّر صفة (١) !

وقال في «الشفعة» : «ويشبه أن يأخذ كل واحد حصص الجمار من المذلة ،
أو من الطريق ، ولا يأخذ من الجمار التي رُميت عند الجفرة ؛ لما قيل إنها حصص
من لم (٢) يُقبل حجه ، فإن قيلت حجته ؛ رُفعت جمرته» (٣) .

وقد روي عن سعيد بن جبير أنه قال لابي عباس : «ما بال هذه الجمار تُرمى
من وقت الحليل ؟» ولم تضر مصاباً ؟ فقال ابن عباس : «أما علمت أن من قبل
حجه ؛ رُفع حصاه» (٤) .

قوله : (ويخور الرمي بكل ما كان من أخراء الأرض) ، سواء كان قدراً ، أو
طياً يابساً ، أو قنصة تراب . كذا في «المختلف» (٥)
وقال الشافعي : لا يخور إلا بالحجر ؛ لأنه هو الماثور (٦) .

(١) ينظر شرح مختصر الكرخي ، بقدره [١٨٥ق]

(٢) وقع بالأصل «حصص الحنف من ثم» والمثبت من «او» و«ف» و«ب» و«م»

(٣) ينظر «مجمع الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [٤٠٧ ب]

(٤) لم أجده هكذا موصولاً عن سعيد بن جبير ، وقد أخرجه الحاكم في «أخبار مكة» [٢٧٠ ع] ، عن
أبي الطمير قال : «سألت أبا عباس فقلت ما بال هذه الجمار تُرمى من الجاهلية والإسلام كيف لا
تند الطريق ؟» قال : «إنه ما نقل الله ملكاً من امرئ إلا رُفع حصاه»

(٥) ينظر «مجمع الرواة» لأبي نعيم السمرقندي [٧٧٨ ب]

(٦) ينظر «النيب في الفقه الشافعي» للشيرازي [ص ٧٨] و«بيان للعمراني» [٢٢٣ ع] و«المجموع

شرح المذهب» للنووي [١٧٠/٨]

قَالَ: ثُمَّ يَذْنِبُ إِنْ أَحَبَّ، ثُمَّ يَخْلُقُ، أَوْ يَقْصُرُ، لِمَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ سُكْبَا هَذَا أَنْ تَرْمِيَ ثُمَّ تَذْنِبُ ثُمَّ تَخْلُقُ» ، وَلِأَنَّ الْخَلْقَ مِنْ

عِنْدَ السَّيْرِ ❦

وَلَا مَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ سُكْبَا فِي يَوْمِ هَذَا الرَّمْيِ، ثُمَّ الذَّنْبُ، ثُمَّ الْخَلْقُ» ، وَلَمْ يَفْصِلْ، وَلِأَنَّ كُلَّ حُكْمٍ تَعَلَّقَ بِالْحَجَرِ، تَعَلَّقَ بِغَيْرِهِ، كَمَا فِي الاسْتِجَاءِ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الرَّمْيِ إِهَانَةُ الشَّيْطَانِ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَخْصُلُ بِكُلِّ مَا كَانَ مُهَانًا فِي نَفْسِهِ مِنْ أَجْرَاءِ الْأَرْضِ، بِخِلَافِ الرَّمْيِ بِالذَّهَبِ وَالنِّصَّةِ، حَيْثُ لَا يَجُوزُ أَيْضًا، [لِأَنَّهُ يَتَنَازَرُ لَا رَمْيَ، فَلَمْ يَدُلَّ عَلَى الْإِهَانَةِ بَلْ عَلَى الْإِعْزَازِ، وَبِخِلَافِ الرَّمْيِ بِالْحَشَبِ، حَيْثُ لَا يَجُوزُ أَيْضًا] ^(١)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَجْرَاءِ الْأَرْضِ.

قَوْلُهُ: (([قَالَ] ^(٢) ثُمَّ يَذْنِبُ إِنْ أَحَبَّ، ثُمَّ يَخْلُقُ (١٠٢٧ هـ)، أَوْ يَقْصُرُ)، أَيْ: قَالَ الْإِمَامُ الْقُدُورِيُّ ^(٣) ثُمَّ يَذْنِبُ بَعْدَ رَمْيِ جُمُرَةِ الْعَقَبَةِ إِنْ أَحَبَّ.

وَتَعْلِيقُ الذَّنْبِ بِالصَّحْبَةِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الدَّمَ عَلَى الْمُفْرِدِ مُسْتَحَبٌّ لَا وَاجِبٌ وَالْكَلَامُ فِي الْمُفْرِدِ، لَا فِي الثَّوَيْنِ وَالْمُسْتَمْتَعِ، فَإِنَّ الدَّمَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

(١) قَالَ الرَّيْلِيُّ «حَرِيبٌ»، وَقَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْفَرُشِيُّ «قَالَ قَاصِي الْقَضَاءِ (يَعْنِي: أَبَا الْعَبَّاسِ السَّرُوجِي)؛ لَمْ يُذَكَّرْ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ فِيمَا عَلَنَتْ» وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ «لَمْ أَحِطْ»، قَالَ أَبُو الْهَمَامِ «حَرِيبٌ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَ الْجَمَاعَةُ إِلَّا أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ أَبِي الْقَادِرِ الْفَرُشِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّى بَسَى فَأَتَى الْجُمُورَةَ فَرَمَاهَا، ثُمَّ أَنَّى مَرَّلَهُ بِمَنْى فَحَسَرَ، ثُمَّ قَالَ لِلْحُلَايِ حُدَّ، وَأَشَارَ إِلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ جَعَلَ يُغَطِّيهِ النَّاسُ» يَنْظُرُ. «صَبَّ الرَّايَةَ» لِلرَّيْلِيِّ [٢/٣٦١]، وَهَذَا الْعَابِدُ فِي تَحْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْفَرُشِيِّ [ق ٩٣، أ. م. م. مكتبة مجلس الله أُنْدِي - تَرْك / (رَقْمُ السَّفْط ٢٨٨)]، وَهَذَا صَحَّحَ الْفَدِيرُ لَأَبِي الْهَمَامِ [٢/٤٨٩]، وَالدَّرَالِيُّ فِي تَحْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ لَأَبِي حَنِيفَةَ [٢/٢٦٦]

(٢) مَا بَيْنَ الْمُحَلُوفَتَيْنِ رِيَاءَةٌ مِنْ «لَوْ»، وَ«لَوْ»، وَ«لَوْ»، وَ«لَوْ».

(٣) مَا بَيْنَ الْمُحَلُوفَتَيْنِ رِيَاءَةٌ مِنْ: «لَوْ»، وَ«لَوْ»، وَ«لَوْ»، وَ«لَوْ».

(٤) يَنْظُرُ، «مُحَصَّرُ الْقُدُورِيِّ» [ص/٦٨].

أَسْبَابِ التَّحَلُّلِ ، وَكَذَا الدَّنْبُ حَتَّى يَتَحَلَّلَ بِهِ الْمُخْصَرُّ قَبْدَمَ الرُّمِيِّ عَلَيْهِمَا .

وهي «السنن» و«الصحيح» مُسَدَّدًا بِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ» فَأَنُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَالْمُقْصِرِينَ ؟ قَالَ . «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ» . قَالُوا : وَالْمُقْصِرِينَ [٢٢٨٢ م] ؟ قَالَ : «وَالْمُقْصِرِينَ» (١) ، وَلِأَنَّ فِي الْخَلْقِ اقْتِدَاءَ بَالِيٍّ ﷺ ، فَيَكُونُ أَصْلٌ مِنَ التَّقْصِيرِ ، وَلِهَذَا كَانَ خَلْقُ الْكُلِّ أَوَّلَى لِهَذَا الْمَقْنَى ، وَإِنْ كَانَ يُخْتَرُ رُبْعُ الرَّأْسِ ؛ إِقَامَةً لِرُبْعِ مَقَامِ الْكُلِّ ، كَمَا فِي مَسْنَعِ الرَّأْسِ .

قَوْلُهُ : (وَكَذَا الدَّنْبُ) ، أَيِ : الدَّنْبُ مِنْ أَسْبَابِ التَّحَلُّلِ كَالْخَلْقِ ، وَلِهَذَا يَتَحَلَّلُ بِهِ الْمُخْصَرُّ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ خَلْقٌ لَوْ تَقْصِيرٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَتَحْمِيدٍ ، وَسَيَجِيءُ بَيَانُهُ فِي بَابِ الْإِخْصَارِ .

فَلَمَّا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَلْقِ وَالْدَّنْبُ مِنْ أَسْبَابِ التَّحَلُّلِ ؛ قُدِّمَ الرُّمِيُّ عَلَيْهِمَا ، ثُمَّ يُقَدِّمُ الدَّنْبُ عَلَى الْخَلْقِ ؛ لِأَنَّ الْخَلْقَ مِنْ مَخْطُورَاتِ الْإِحْرَامِ ؛ فَأَخَّرَ لِهَذَا .

قَالَ فِي «النَّوَازِلِ» وَيَقُولُ إِذَا وَجَّهَ هَذِهِ لِلْدَّنْبِ : «وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلدِّي قَطَرٌ

الْمُقْصِرِينَ عَلَيْهِمْ فِي الْمَرْءِ الثَّالِثَ ، وَفَرَّدَ بِحَسَبِ بَعْضِ رُؤَاةِ الْمَوْطَأِ بِإِعَادَةِ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ عَنَهُ ابْنُ عَبْدِ ثَرٍّ فِي «التَّقْصِي» وَأَخَصَّهُ فِي «التَّجْدِيدِ» ، بَلْ قَالَ فِيهِ «إِنَّهُمْ لَمْ يَخْتَلِفُوا عَلَى مَا لَكَ فِي ذَلِكَ» وَقَدْ رَاجَعْتُ أَضْرَ سَمَاعِي مِنْ «مَوْطَأِ بَعْضِ بَنِي بَكْرِ» فَوَجَدْتُهُ كَمَا قَالَ فِي «التَّقْصِي» . يَنْظُرُ «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَبَرٍ [٥٦٢/٣]

قُلْتُ : وَهَكَذَا وَقَعَ فِي رَوَايَةِ مَعْرِ بْنِ هَبِشٍ الْفَرَارِ عَنْ مَالِكٍ ، مِثْلَ رَوَايَةِ ابْنِ بَكْرِ ، كَمَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَوْهَرِيُّ فِي «مَسَدِ الْمَوْطَأِ» [ص ٥٢٠]

(١) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» [رَقْم / ٨٨٦] ، وَمِنْ طَرِيقَةِ الْبُخَارِيِّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ الْخَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ هَذَا الْإِحْلَالِ [رَقْم / ١٦٤٠] ، وَكَذَا مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ تَقْصِيرِ الْحُلِيِّ عَنْ التَّقْصِيرِ وَجَوَارِ التَّقْصِيرِ [رَقْم / ١٣٠١] ، وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَسَاسِكِ / بَابِ الْخَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ [رَقْم / ١٩٧٩] ، عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ .

ثُمَّ الْخَلْقُ مِنْ مَخْطُورَاتِ الْإِحْرَامِ ، فَيَقْدَمُ عَلَيْهِ الدَّنَحُ ، وَإِنَّمَا عُلِقَ الدَّنَحُ بِالْمَحَنَةِ ؛ لِأَنَّ الدَّمَ الَّذِي بَأْسِي بِهِ الْمَفْرُودُ تَطَوُّعٌ وَالْكَلَامُ فِي الْمَفْرُودِ

وَالْخَلْقُ أَفْضَلُ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ «رَزَحِمَ اللَّهُ الْمُحْلِقِينَ» الْحَدِيثُ طَاهِرٌ بِالْتَّرْحِمِ عَلَيْهِمْ ، وَلِأَنَّ الْخَلْقَ أَكْمَلُ فِي قَضَاءِ التَّمَتُّ وَهُوَ الْمَقْصُودُ وَفِي التَّقْصِيرِ بَعْضُ التَّقْصِيرِ فَأَشْبَهَ الْإِعْتِسَالَ مَعَ الْوُضُوءِ .

وَيَكْتَفِي فِي الْخَلْقِ بَرْنِيعُ الرَّأْسِ ؛ اعْتِبَارًا بِالْمَنْحِ . وَخَلَقَ الْكُلَّ أَوَّلَى ؛ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَالتَّقْصِيرُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ رُءُوسِ شَعْرِهِ بِمِقْدَارِ الْأُتْمَلَةِ .

قَالَ : وَقَدْ خَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ

غاية البيان

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، حَبِيبًا [مُسْلِمًا] ^(١) وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ [١٤٤/١] أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَتِلْكَ وَإِلَيْكَ ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْهُ مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَهُ مِنْ إِبْرَاهِيمَ ، بِفَضْلِكَ وَحُودِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ^(٢) .

قَوْلُهُ : (الْحَدِيثُ طَاهِرٌ بِالْتَّرْحِمِ ^(٣) عَلَيْهِمْ) ، وَهُوَ فِعْلٌ مَاضٍ مِنْ بَابِ الْمُفَاعَلَةِ ، يُقَالُ ظَاهَرَهُ ؛ أَيِ : عَاوَنَهُ وَسَاعَدَهُ .

قَوْلُهُ : (وَقَدْ خَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ) ، وَالرَّأْيُ بِتَنْصِبِ النِّسَاءِ ؛ لِأَنَّهُ

(١) ما بين المخطوطين زيادة من «اف» ، «واو» ، «وب» ، «وم» وليست في «الوارل من الصاوي» لأبي الليث لسمرقندي [٦٦٥ ب. مخطوط مكتبة قصر الله أمدي - مراكش] (رغم الخط [٤٩٥])

(٢) ينظر: «النوازل» لأبي الليث [٦٥٥] .

(٣) وقع بالأصل «ظاهر الترحم» والطلب من «اف» ، «واف» ، وهو الموضع لما في «الهداية» للمزغيباني [١٤٥/١]

وَقَالَ مَالِكٌ رحمه الله: إِلَّا الطَّيِّبُ أَيْضًا، لِأَنَّهُ مِنْ دَوَائِعِ الْجَمَاعِ، ...

في حاشية البيان

استيلاء من الموجب

اعْلَمْ أَنَّ الْمُخْرِمَ يُلْحَقُ إِذَا رَمَى وَخَلَقَ، بِجُلِّ لَهُ كُلِّ شَيْءٍ حَرَّمَ بِالْإِحْرَامِ إِلَّا النِّسَاءَ.

وَقَالَ مَالِكٌ، إِلَّا النِّسَاءَ وَالطَّيِّبَ^(١)

وَقَالَ اللَّيْثُ إِلَّا النِّسَاءَ وَالنَّصِيدَ كَمَا ذَكَرَ فِي «شرح مختصر الكرخي»^(٢).

ولنا: ما رَوَى الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ [٢/٥٢٨/٢] فِي «شرح الآثار»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَمَيْتُمْ وَخَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبُ وَالنِّسَاءُ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ»^(٣).

وَفِيهِ أَيْضًا، مُسْنَدًا إِلَى عَائِشَةَ قَالَتْ: «طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحُلِّهِ حِينَ حَلَّ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالنِّبْتِ»^(٤).

(١) الموجب هنا هو الجملة التي ليس فيها شيء من النهي، والاستعظام لمتضمن معنى النفي، كالإمكانية والشيءية ينظر «أوضح المسالك» مع حاشية البقاعي، لابن هشام [٢٢٣/٢]

(٢) ينظر «الكافي» في هذه أمور المدينة لابن عبد البر [٣٧٤/١]

(٣) ينظر «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [١٨٥].

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» [١٤٣/٦]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم / ٢٩٣٧]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢/٢٢٨]، والدارقطني في «سننه» [٢/٢٧٦]، والبيهقي في «المسند الكبير» [رقم / ٩٣٧٩]، من حديث عائشة رضي الله عنها.

قال العمري «طريق صحيح»، وقال ابن حجر «في إسناده ضعف» ينظر «تدقيق الأفكار شرح المعاني والآثار» للعمري [١٠٤/١٠]، و«بلوغ المرام» لابن حجر [ص ١٥٧]

(٥) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢/٢٢٨]، من حديث عائشة رضي الله عنها.

قال العمري «طريق صحيح»، وقال ابن حجر «في إسناده ضعف» ينظر: «تدقيق الأفكار شرح المعاني والآثار» للعمري [١٠٤/١٠]، من حديث عائشة رضي الله عنها.

وَلَمَّا قَوْلُهُ ﷺ فِيهِ: «حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ» وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقِيَاسِ.

﴿ غَايَةُ الْبَيِّنَاتِ ﴾

وَحَدَّثَ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»، بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَائِشَةَ قَالَتْ: «طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ هَاتَيْنِ جِيبَ أَحْرَمٍ، وَلِحْلِهِ جِيبَ أَحَلٍّ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ، وَتَسَطَّثَ يَدَيْهَا»^(١)، وَلِأَنَّ اللَّبَاسَ يَحِلُّ لَهُ بَعْدَ الْخَلْقِ، فَكَدَّ الطَّيِّبُ وَالصَّيْدُ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَا يُفْسِدُ الْإِحْرَامَ، وَلَا هُوَ مِنْ تَوَاعِيحِ مَا يُفْسِدُ الْإِحْرَامَ، بِخِلَافِ الْجَمَاعِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَجَدَ قَلَّ أَنْ يَقِفَ بِعَرَفَاتٍ؛ فَسَدَّ حَجَّهُ، فَلَمْ يَحِلَّ الْجَمَاعُ بَعْدَ الْخَلْقِ إِلَى أَنْ يَفْرَغَ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ بِطَوَافِ الرَّيَاةِ

وَكَدَّ الْقُنَّةَ وَالنَّمْسَ لَا يَجُوزَانِ لَهُ بَعْدَ الْخَلْقِ إِلَى أَنْ يَطُوفَ بِالنِّسَاءِ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ تَوَاعِيحِ مَا يُفْسِدُ الْإِحْرَامَ، وَهُوَ الْجَمَاعُ

قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقِيَاسِ)، أَيِ: الْحَدِيثِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقِيَاسِ الَّذِي قَاسَهُ مَالِكٌ؛ حَيْثُ لَمْ يُجَوِّرِ الطَّيِّبَ بِالْقِيَاسِ

وَقَالَ^(٢): الْجَمَاعُ لَا يَحِلُّ لَهُ بَعْدَ الْخَلْقِ قَبْلَ الطَّوَافِ، فَكَدَّ الطَّيِّبُ؛ لِأَنَّ الطَّيِّبَ مِنْ دَوَاعِي الْجَمَاعِ^(٣).

فَقُولُ فِي جَوَابِهِ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الطَّيِّبَ مِنْ دَوَاعِي الْجَمَاعِ، وَلَكِنْ سَلَّمْنَا؛ لَكِنْ نَقُولُ: الْعَمَلُ بِحَبْرِ الْوَاحِدِ أَوْلَى مِنَ الْعَمَلِ بِالْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ الشُّنْهَةَ فِي الْقِيَاسِ فِي أَضْلِهِ، وَفِي حَبْرِ الْوَاحِدِ فِي نَفْهِ لَا فِي أَضْلِهِ، عَلَى أَنَّا نَقُولُ: الْحَدِيثُ الَّذِي

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج / باب الطيب عند رمي الجمار والحق قبل الإحصاء [رقم ١٦٦٧]، ومسلم في كتاب الحج / باب الطيب للمحرم عند الإحرام [رقم ١١٨٩]، عن عائشة

رضي الله عنها.

(٢) أي مالم يفتي.

(٣) قال القاضي عبد الوهاب ومن منع الجماع بحرمته عبادة، ومنع من سببه الذي هو سكاح مع من دواعية كالمعتدة، ينظر «شرح الرسالة» [٢/٢٤٣].

وَلَا يَحِلُّ الْجَمَاعُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ عِنْدَنَا؛ جَلَا قَا لَشَا فِيمَا ^{بِقَوْلِهِ} لِأَنَّهُ قَصَاءُ الشَّهْوَةِ [٧٨١] بِالنِّسَاءِ فَيُؤْخَرُ إِلَى تَمَامِ الْإِخْلَالِ

ثُمَّ الزَّمِيُّ لَيْسَ مِنْ أَسْبَابِ التَّحَلُّلِ عِنْدَنَا، جَلَا قَا لَشَا فِيمَا، هُوَ يَقُولُ: إِنَّهُ يَتَوَقَّتُ يَوْمَ النَّحْرِ كَأَنَّهُمْ فَيَكُونُ يَمْرُؤُهُ فِي التَّحْلِيلِ.

[٢٢٩٧ م] رَوَيْنَا مُؤَيَّدًا بِالْقِيَاسِ أَيْضًا؛ حَيْثُ جَوَّزْنَا الطَّبِيبَ قِيَاسًا عَلَى اللَّبَاسِ؛ لِمَا مَرَّ أَمَّا.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَحِلُّ الْجَمَاعُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ)

قَالَ الْقُدُورِيُّ فِي «شَرْحِ الْكَرَجِيِّ»^(١): «وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ إِنَّهُ يَحِلُّ لَهُ مَا لَخَلَقَ الْوَطْءُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ، وَالْمُبَاشَرَةُ»^(٢).

وَهُوَ ضَعِيفٌ بِخَرَّةٍ؛ لِمَا أَنَّ السَّيَّ ^{بِقَوْلِهِ} اسْتَتَى النِّسَاءَ بِقَوْلِهِ: «إِلَّا النِّسَاءَ»^(٣). وَهُوَ عَامٌّ يَتَنَاوَلُ الْفَرْجَ وَمَا دُونَهُ، فَيَكُونُ مَا دُونَهُ حَرَامًا كَالْفَرْجِ؛ وَلِأَنَّ الْجَمَاعَ فِي الْفَرْجِ حَرَامًا بِالْإِجْمَاعِ إِلَى أَنْ وَجِدَ طَوَافُ الرِّيَازَةِ، فَكَذَا الْجَمَاعُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا قَصَاءُ الشَّهْوَةِ بِالنِّسَاءِ؛ وَلِأَنَّ كُلَّ مَعْنَى حَرَّمَ مَعَهُ الْوَطْءُ فِي الْفَرْجِ؛ حَرَّمَ مَعَهُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ أَيْضًا، كَالظَّهَارِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ الزَّمِيُّ لَيْسَ مِنْ أَسْبَابِ التَّحَلُّلِ عِنْدَنَا).

أَحْلَمَ. أَنَّهُ إِذَا قَرَعَ مِنْ زَمِي خَمْرَةَ الْعَقَبَةِ لَا يَتَحَلَّلُ عِنْدَنَا قَبْلَ الْحَلْقِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَتَحَلَّلُ، وَيَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ^(٤)، كَمَا بَعْدَ الْحَلْقِ عِنْدَنَا.

(١) ينظر: «شرح مختصر الكرجي» للقدوري [١٨٥].

(٢) ينظر: «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» للبحري [٢٦٨/٣]، و«البيان» للعمري [٣٤٦/٤].

(٣) مضمون تخريججه قريباً.

(٤) ينظر: «الأم» للشافعي [٥٧٤/٣]، و«الحاوي الكبير» للماوردي [١٩٠/٤].

وَلَسَا أَنْ مَا يَكُونُ مُحَلَّلًا يَكُونُ حَيَاةً فِي غَيْرِ أَوَانِهِ كَالْحَلْقِ وَالرَّمْيِ لَيْسَ بِحَيَاةٍ^(١)، بِحِلَافِ الطَّوَافِ؛ لِأَنَّ التَّحَلُّلَ بِالْحَلْقِ السَّابِقِ لَا بِهِ.

«بِحَيَاةِ السَّابِقِ»

لَهُ: أَنَّ الْحَلْقَ يَحُلُّ لَهُ بَعْدَ الرَّمْيِ، وَالْحَلْقُ مَخْطُورُ الْإِحْرَامِ، فَلَمَّا حُلَّ بَعْدَ الرَّمْيِ؛ دَلَّ أَنَّ الرَّمْيَ مُحَلِّلٌ.

وَلَمَّا مَا رَوَى الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ الْآثَارِ»: عَنْ غَائِثَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَمَيْتُمْ وَخَلَقْتُمْ؛ فَقَدْ حُلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ وَالثِّيَابُ وَكُلُّ شَيْءٍ؛ إِلَّا النَّسَاءُ»^(٢)، دَلَّ أَنَّ الْحَلْقَ شَرْطٌ لِلْحَلِّ؛ وَلِأَنَّ الرَّمْيَ نُسْكَ مَخْصُورٌ، فَلَا يَضْلُحُّ أَنْ يَكُونَ مُحَلَّلًا؛ لِأَنَّ مَا يَكُونُ مُحَلَّلًا: يَكُونُ فِيهِ صِمَّةُ الْحَظَرِ قَبْلَ أَوَانِهِ [٢/٥٢٧٩/٢]، كِلْسَلَامٍ فِي الصَّلَاةِ، وَالْحَلْقُ بِهِذِهِ الْمَثَابَةِ، وَالرَّمْيُ إِذَا وَجَدَ فِي غَيْرِ أَوَانِهِ لَا يُغْتَبَرُ بِحَيَاةٍ.

وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِمَا [٢/٥٢٨١/١] طَوَافُ الرِّبَاةِ؛ بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مُحَلِّلٌ لِلنَّسَاءِ، وَمَعَ هَذَا لَيْسَ فِيهِ صِمَّةُ الْحَظَرِ أَضَلًا.

لِأَنَّا نَقُولُ: حُلُّ النَّسَاءِ خَصَلَ بِالْحَلْقِ السَّابِقِ، لَا بِالطَّوَافِ؛ إِلَّا أَنَّ الْحَلْقَ قَدْ نَرَحَى بِعَصْرِ حُكْمِهِ، وَذَلِكَ فِي حَقِّ النَّسَاءِ، كَيْ يَكُونَ الطَّوَافُ مُؤَدِّيً فِي الْإِحْرَامِ؛ لِيَهْزَ كَوْنُهُ رُكْنًا؛ بِحِلَافِ طَوَافِ الصَّدْرِ، وَلَمْ تَقُلْ بِسَاءِ الْإِحْرَامِ بِكَمَالِهِ؛ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ الشَّافِعِيَّ يَتَمَسَّكُ بِمَا رُوِيَ فِي «السَّنَنِ» عَنْ غَائِثَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَمَى أَحَدُكُمْ حِمْرَةَ الْعَقَةِ؛ فَقَدْ حُلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ»؛

(١) رَادٌّ بَعْدَهُ فِي (ط): «فِي غَيْرِ أَوَانِهِ».

(٢) مَضْمُونُ تَخْرِيجِهِ قَرِيبًا.

قَالَ: ثُمَّ يَأْتِي مَكَّةَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ، أَوْ مِنَ الْعِدِ أَوْ مِنْ بَعْدِ الْعِدِ، فَيَطُوفُ بِالنَّبِيِّ طَوَافَ الرِّيَّازَةِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ، لَمَّْا رُويَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا خَلَقَ أَفَاصَنَ إِلَى مَكَّةَ فَصَافَ بِالنَّبِيِّ ثُمَّ عَادَ إِلَى مَسَى وَصَلَّى الطُّهْرَ بِمَسَى.

فصل في طواف النبية

إِلَّا النَّسَاءُ^(١)، فَمَا الْجَوَابُ عَنْهُ؟

قُلْتُ: جَوَابُهُ مَا قَدْ صَاحِبُ «السَّيِّئِ»^(٢)، بِقَوْلِهِ: «هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ»^(٣)، فَلَمَّا كَانَ ضَعِيفًا، لَمْ يَحْزَرْ أَنْ يُخْتَلَعَ بِهِ عَلَى الْحَضَمِ.

قَوْلُهُ: (([قَالَ]) ثُمَّ يَأْتِي مَكَّةَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ، أَوْ مِنَ الْعِدِ أَوْ مِنْ بَعْدِ الْعِدِ، فَيَطُوفُ بِالنَّبِيِّ طَوَافَ الرِّيَّازَةِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ)، أَيَّ قَالَ الْإِمَامُ الْقُدُورِيُّ^(٤).

ثُمَّ يَأْتِي مَكَّةَ بَعْدَ الْخَلْفِ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ، يَعْنِي: يَوْمَ النَّحْرِ وَهُوَ الْيَوْمُ الْعَاشِرُ مِنْ دِي الْحِجَّةِ، أَوْ مِنَ الْعِدِ، وَهُوَ لَيَوْمِ الْحَادِي عَشَرَ مِنْ دِي الْحِجَّةِ، أَوْ مِنْ بَعْدِ الْعِدِ، وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ دِي الْحِجَّةِ، فَيَطُوفُ بِالنَّبِيِّ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ، وَهَذَا هُوَ الطَّوَافُ الْمَقْرُوصُ فِي الْحَجِّ. وَيُسَمَّى: طَوَافَ الرِّيَّازَةِ، وَطَوَافُ (٦٠ ر ٢٣٠) الْإِفَاصَةِ، وَطَوَافُ يَوْمِ النَّحْرِ، وَطَوَافُ الرُّكْنِ.

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ: مَا رُويَ عَنْ عَدَاوَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفَاصَنَ وَطَافَ ثُمَّ عَادَ

(١) أخرجه أبو داود في كتاب المساك باب في رمي الجمال [رقم / ١٩٧٨]، من طريق الحجاج، عن الزُّهري، عن عمرو بنت عبد الرحمن، عن عائشة رضي الله عنها.
قال أبو داود: قال أبو داود: هذا حديث ضعیف الحجاج لم ير زُّهري ولم يسمع منه. وقال ابن حجر: «ومداره على الحجاج وهو ضعيف ومُدلس» ينظر «نصب الراية» للزيلعي [٨١/٣].
و«الشيخ» الحبر لا بن حجر [١٦٢٠/٤].

(٢) أي: أبو داود.

(٣) ينظر: «سنن أبي داود» [٦٠٦/١].

(٤) ما بين المقتولين زيادة من «وا»، «وا»، «وا»، «وا»، «وا».

(٥) ينظر: «مختصر القدوري» [ص / ٦٨].

وَوَقْتُهُ أَيَّامُ النَّحْرِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَطَفَ الطَّوَافَ عَلَى الدَّبْحِ قَالًا: ﴿فَعَسَلُوا مِنْهَا﴾ [سج ١٠٨] ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [سج ١٠٩] فَكَانَ وَقْتُهِمَا وَاحِدًا.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

إِلَى بَنِي، وَصَلَّى الظُّهْرَ^(١).

قَوْلُهُ: (وَوَقْتُهُ أَيَّامُ النَّحْرِ)، أَيُّ: وَقْتُ طَوَافِ الرِّيَازَةِ أَيَّامُ النَّحْرِ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ: الْعَاشِرُ، وَالْحَادِي عَشَرَ، وَالثَّانِي عَشَرَ. وَيُقَالُ: إِنَّ سِتَّةَ أَيَّامٍ تَمُضِي لِي أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ، وَهَذَا لِأَنَّ أَيَّامَ النَّحْرِ ثَلَاثَةٌ، وَهِيَ مَا دَكَّرْنَا

وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيْضًا ثَلَاثَةٌ، وَهِيَ: الْحَادِي عَشَرَ، وَالثَّانِي عَشَرَ، وَالثَّلَاثَ عَشَرَ فَالْعَاشِرُ: يَوْمُ النَّحْرِ حَاصَّةً. وَالثَّلَاثَ عَشَرَ: يَوْمُ التَّشْرِيقِ حَاصَّةً، وَالْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ لِهَمَا حَظٌّ مِنَ النَّحْرِ وَالتَّشْرِيقِ، وَإِنَّمَا كَانَ وَقْتُ الطَّوَافِ أَيَّامَ النَّحْرِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَطَفَ الطَّوَافَ عَلَى الدَّبْحِ

ثُمَّ الدَّبْحُ مُؤَقَّتٌ بِأَيَّامِ النَّحْرِ، فَكَذَا الطَّوَافُ، لِأَنَّ الْعَطْفَ يَقْتَضِي الْمُشَارَكَةَ فِي الْحُكْمِ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ؛ إِذَا كَانَ بِحَرْفِ الْوَاحِدِ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو»، وَهُوَ الْأَصْلُ.

بَيَانُهُ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: ﴿وَيَذْكُرُوا أَنَّمَا اللَّهُ فِي أَيَّامِ مَعْلُومَةٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَعَسَلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْبَاسَ أَنْفُسِهِمْ ۖ ثُمَّ لِيَفْضُوا نَفْسَهُمْ وَلِيُوفُوا نُدْوَهُمْ وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [سج ٢٨-٢٩]

ثُمَّ الْمُرَادُ مِنَ الذِّكْرِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : التَّسْبِيحُ عَلَى مَا يُنَحَّرُ؛ لقوله تعالى:

(١) لَمْ يَجِدْ مِنْ مَرْسَلٍ صَاحٍ، لَكِنْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ اسْتِغْيَابِ طَوَافِ الْإِمَامَةِ يَوْمَ النَّحْرِ [رَقْم / ١٣٠٨]، حَتَّى أَتَى حُتْرًا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقَامَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ رَجَعَ صَلَّى الظُّهْرَ بِبَنِي»

﴿ سورة سدر ﴾

﴿ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾ ، وفوقه تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا ﴾ ، ليس بأمر لازم ، فمن شاء أكل من أضحيته ، ومن شاء لم يأكل ، وهو كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ [سورة ٢]

والبائس الذي ماله يؤس ، والثؤس شدة في المقر . يقال : يؤس الرجل [٢٣٠ م] ، ويس الرجل ، إذا صار ذا يؤس .

والتفت : الأخذ من الشارب ، وتقليم الأظفار ، وتنف الإبط ، وحلق العانة ، والأخذ من الشعر ، وكأنه الخروج من الإحرام إلى الإحلال .

والعتيق : القديم ، لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا ﴾ [آل عمران ٦٩] .

وقيل سمي به : لأنه أغنى من العرق أيام الطوفان .

وقيل : لأنه أغنى من الخبيرة ، فلم يغلب عليه جثاؤه .

وقيل : لأنه لم يدعه أحد من الناس ، وكل ذلك حسن .

ثم اظلم : أن أصحابا قالوا : إن أول وقت طواف الزيارة طلوع الفجر من يوم النحر .

وقال الشافعي : إذا انتصف الليل من ليلة النحر ^(١) .

لنا : أن النصف الثاني من ليلة النحر وقت للوقوف بعرفات ، فلا يجوز أن يكون وقتا للطواف كالنصف الأول ، أو لأنه وقت لزمن [٢٤٥ م] في الحج ، فلا

(١) ينظر « التمهيد في الفقه الشافعي » للشبراوي [ص ٧٨] ، و« كتاب السبب شرح التمهيد » لابن الرفعة [٢٧٥/٧] .

يَحُورُ أَنْ يَكُونَ وَقْتُ لُزْخٍ آخَرٍ فِي الْحَقِّ غَيْرِ نَدِيمٍ لَهُ ، كَيَوْمِ الْخَيْرِ
وَأَمَّا آخِرُ وَقْتُ الطَّوَابِ : فَاجِرُ أَيَّامِ الشَّرِيقِ ، مِنْ آخِرَةِ عَمَّا ؛ طَافَ وَعَلَيْهِ
ذَمٌّ عَدُوِّ حَيْفَةٍ

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ^(١٧)

وقال الشافعي: أجره ليس بمؤقت^(١)، كذا ذكر القُدوري في «شرح مختصر
الكرخي»^(٢)، وأبو نصر البغدادي في «شرح مختصر القُدوري».

وَقَالَ فِي «الْإِبْصَاحِ»^(١): هُوَ حَلَّافٌ رِوَايَةُ الْأَصْلِ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ فِي «الكَافِي»^(١٦) ثُمَّ يَرُودُ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ الْبَيْتُ إِنْ
اسْتَطَاعَ، أَوْ مِنَ الْعَدِ، أَوْ مِنْ بَعْدِ الْعَدِ، وَلَا يُؤَحَّرُهُ إِلَى مَا بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ
صَاحِبُ «التَّحْفَةِ»^(١٧)، وَصَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»، وَكَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

لَا أَنْ الطَّوَافَ رُكْنٌ فِي الْحَجِّ، عَجِبْتُ أَنْ يَكُونَ آجِرُهُ مَوْفَقًا [٢٣١: ٢]،
كَالْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ، وَلَآئِهِنَّ سُكٌّ مَفْعُولٌ فِي إِحْرَامِ الْحَجِّ، فَيُؤَقَّتُ آجِرُهُ وَعَلَيْهِ،

(١) وقع بالأصل «عنه» والمثبت من (أ)، و«هـ»، و«ت»، و«م»

(٢) ينظر: *محضر اجتماع العلماء*، [١٨٤، ١٥٨، ١٤٧، ٧]، *التحرير*، [٢١١٩، ١٩٤، ١، ٢].

المسوط: [١، ٤٢، ٦٥]، شرح مجمع البحرين: [٢، ١٥٣٥]، نيسب الحاشي: [٧، ٦٢]

(٣) ينظر في هذه الشكوك: بلخاري [ص ٧٨]، والمحرر شرح الوحي المرامى [٤٧٨، ٣].

واللهم لوحد من شرح المهاج * بطنعيري [٥٣١/٣]

(١) ينظر: اشرح مختصر الكرخي، لابن عدي (١٨٦).

(٥) ينظر: الإيضاح، للكرمانى [٢٩٠]

(٦) پطرس : لكائي : للحاكم شهيد [ف ٢٩]

(٧) ينظر: الفحمة المقيهاً ٤: [٣٨٣/١].

وَأَوَّلُ وَقْتِهِ بَعْدَ طُلُوعِ الصُّبْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ ، لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ مِنَ اللَّيْلِ وَقْتُ
الْوُقُوفِ بِمَرَّةٍ وَالطَّوَافِ مَرَّتَيْنِ عَلَيْهِ

وَأَفْضَلُ هَذِهِ الْأَيَّامِ أَوَّلُهَا كَمَا فِي التَّضَعِيَّةِ ، وَفِي الْحَدِيثِ : «أَفْضَلُهَا أَوَّلُهَا» .

فَإِنْ كَانَ سَمَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ عَقِبَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، لَمْ يَرْمُلْ فِي هَذَا
الطَّوَافِ وَلَا سَمَى عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يُقَدِّمِ السَّمَى ، رَمَلَ فِي هَذَا الطَّوَافِ وَسَمَى
بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّ السَّمَى لَمْ يُشْرَعْ إِلَّا مَرَّةً وَالرَّمْلُ مَا شُرِعَ إِلَّا مَرَّةً فِي طَوَافٍ بَعْدَهُ سَمَى .

❦ عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ❦

كَالْوُقُوفِ وَالرَّمْيِ ، فَلَمَّا شَتَّ أَنْ آجَرَهُ مُؤَقَّتٌ ، لَرِمَهُ دَمٌّ بِالتَّأْجِيرِ ، كَرَمِي الْجِمَارِ ،
وَهَذَا لِأَنَّهُ دَخَلَ بِالتَّأْجِيرِ مُقْصَدًا ، فَاجْتَبَعَ إِلَى الْجُبُرَانِ ، كَمَا هِيَ تَأْجِيرُ الْإِحْرَامِ عَنِ
الْمَبَقَاتِ .

وَوَجْهُ قَوْلِهِمَا : مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّهُ مَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ أَوْ أَخَّرَ ، إِلَّا
قَالَ : «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ» ^(١)

قَوْلُهُ : (وَالطَّوَافِ مَرَّتَيْنِ عَلَيْهِ) ، أَيِ . عَلَى الْوُقُوفِ

قَوْلُهُ : (وَأَفْضَلُ هَذِهِ الْأَيَّامِ أَوَّلُهَا كَمَا فِي التَّضَعِيَّةِ) .

يَعْنِي : أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَطُوفَ طَوَافَ الزَّيَّارَةِ فِي أَوَّلِ أَيَّامِ النَّحْرِ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ طَافَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ .

قَوْلُهُ : (فَإِنْ كَانَ سَمَى مِنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ عَقِبَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، لَمْ يَرْمُلْ فِي
هَذَا الطَّوَافِ وَلَا سَمَى عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يُقَدِّمِ السَّمَى ، رَمَلَ فِي هَذَا الطَّوَافِ وَسَمَى
بَعْدَهُ) .

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم / باب الغنا وهو والله على الدابة وغيرها [رقم / ٨٣] ، ومسلم
في كتاب الحج / باب من حلق قبل النحر أو نحر قبل الرمي [رقم / ١٣٠٦] ، من حديث عبد الله
بن عمرو بن العاص ؓ .

وَيُضَلِّي رُكْعَيْنِ بَعْدَ هَذَا الطَّوَابِ ؛ لِأَنَّهُ حَتَمَ كُلَّ طَوَافٍ بِرُكْعَتَيْنِ فَرَضًا
كَانَ الطَّوَابُ أَوْ تَعْلًا ؛ لِمَا بَيَّنَّا .

قَالَ وَقَدْ حَلَّ لَهُ النِّسَاءُ لَكِنْ بِالْخَلْقِ السَّابِقِ إِذْ هُوَ الْمُحَلَّلُ لَا بِالطَّوَابِ ،
إِلَّا أَنَّهُ أَحْرَزَ غَمَتَهُ فِي حَقِّ النِّسَاءِ .

في غايه البيان

وَالْأَصْلُ هُنَا: أَنَّ السَّغْيَ الْوَاجِبَ فِي الْحَجِّ مُؤَصِّفُهُ عَقِيبَ طَوَافِ الرِّيَازَةِ ؛
لِأَنَّهُ رُكْنٌ فِي الْحَجِّ ، فَيَسَعُهُ مَا هُوَ الْوَاجِبُ ؛ بِجَلَابِ طَوَافِ الْقُدُومِ ؛ فَإِنَّهُ سُنَّةٌ ، فَلَا
يَتَّبِعُهُ مَا هُوَ الْوَاجِبُ ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَى مِنَ السُّنَّةِ ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَعْلًا لَهَا ؛ لِأَنَّهُ أَجَازَ
تَقْدِيمَ السَّغْيِ ، وَفَعَلَهُ عَقِيبَ طَوَافِ الْقُدُومِ رُخْصَةً وَطَلَبًا لِتَخْفِيفِ ؛ لِأَنَّهُ يَوْمَ الْحَجْرِ
يَوْمُ الْأَشْتِعَالِ بِالْأَفْعَالِ ، فَوَإِذَا لَمْ يَتَرَخَّضْ بِتَقْدِيمِ السَّغْيِ ؛ سَعَى عَقِيبَ طَوَافِ
الرِّيَازَةِ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْغَرِيْمَةُ .

ثُمَّ الْأَصْلُ فِي الرَّمْلِ: أَنَّ كُلَّ طَوَافٍ بَعْدَهُ سَغْيٌ فِيهِ الرَّمْلُ ، وَكُلُّ طَوَافٍ لَيْسَ
بَعْدَهُ سَغْيٌ ؛ فَلَا رَمْلَ فِيهِ .

قَوْلُهُ: (وَيُضَلِّي ١٠ رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ هَذَا الطَّوَابِ) ، أَي: بَعْدَ طَوَافِ
الرِّيَازَةِ (لِمَا بَيَّنَّا) ، أَي: فِي طَوَافِ الْقُدُومِ ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «لْيَصِلِ الطَّائِفُ لِكُلِّ
أُسْبُوعٍ رُكْعَتَيْنِ»^(١) . وَقَدْ مَرَّ التَّحْقِيقُ فِي بَيَانِ رُكْعَتَيِ الطَّوَابِ .

قَوْلُهُ: (قَالَ وَقَدْ حَلَّ لَهُ النِّسَاءُ) ، أَي: قَالَ الْقُدُورِيُّ^(٢) ، وَقَدْ حَلَّ لَهُ النِّسَاءُ
بَعْدَ الطَّوَابِ ؛ (لَكِنْ بِالْخَلْقِ السَّابِقِ ، لَا بِالطَّوَابِ) ؛ لِأَنَّهُ مَا كَانَ مُحَلَّلًا ؛ يَكُونُ فِيهِ
صِفَةُ الْحَطَرِ وَالْخَلْقِ كَذَلِكَ ؛ إِلَّا أَنَّهُ تَرَاحَى بِعَصْرِ حُكْمِهِ ، وَهُوَ جَلُّ النِّسَاءِ ؛ لِيَكُونَ
طَوَافُ الرِّيَازَةِ مُؤَدَّى فِي الْإِحْرَامِ ، وَقَدْ حَقَّقْنَاهُ .

(١) مضمون كلام الأئمة عليه .

(٢) ينظر: المختصر القدوري [ص ٦٨]

فإذا زالت الشمس من اليوم الثاني من أيام النحر، رمى الحمار الثلاث،
 مبتدأ بالتي تلي مسجد الحنيفة، فيرميها بسبع حصيات يكثر مع كل حصاة
 ويقف عندها، ثم يرمي التي تليها مثل ذلك ويقف (١٥١) عندها، ثم يرمي
 حجرة العقبة كذلك ولا يقف عندها هكذا روى جابر، فيما نقل من نكح
 رسول الله ﷺ مفسراً

غاية تيسار

وقال الشافعي، إن سات لينة، فعليه مئدة، وإن سات ثلثين فعليه مئدان، وإن
 سات ثلاث ليال، فعليه دم^(١).

لنا: أن الثبوت ليس بمقصودة لنفسها، فإنما (١٥٢) يفعل ذلك لما يقع
 في العذر من الشك، فإذا تركها لم تلزمه كفارة، كالثبوت بمعنى لينة العبد.

(١٥٣) قوله: (فإذا زالت الشمس من اليوم الثاني من أيام النحر، رمى
 الحمار الثلاث، مبتدأ بالتي تلي مسجد الحنيفة، فيرميها بسبع حصيات يكثر مع
 كل حصاة ويقف عندها، ثم يرمي التي تليها مثل ذلك ويقف عندها، ثم يرمي
 حجرة العقبة كذلك ولا يقف عندها. هكذا روى جابر، فيما نقل من نكح رسول
 الله ﷺ مفسراً)، أي يبدأ بالحجرة التي تلي مسجد الحنيفة.

قال في «الديوان»: «الحنيف ما اخذ من غلط الجبل، وارتفع عن قسيل
 الماء، ومنه سمي مسجد الحنيفة»^(٢).

والحنيف خيطان: حيف مئ، وحنيف بني كنانة

والمراد من الحجرة موضعها، بدليل قوله: (فيرميها بسبع حصيات)، أي:

(١) ينظر السبب في بقية الشافعي، بلشيري [ص ٧٨] و«بحر المذهب» للرواسي [٥٤٦/٣]
 و«المجموع شرح المذهب» للرواسي [٢٤٧/٨]

(٢) ينظر «ديوان الأدب» للرواسي [٣٠٤/٣]

وَيَقِفُ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ هِيَ الْمَقَامُ الَّذِي يَقِفُ فِيهِ النَّاسُ ، وَيَتَخَمَدُ اللَّهُ ، وَيُثْبِتِي عَلَيْهِ ، وَيُهَيِّلُ ، وَيَكْتَبُ ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَيَذْهَبُ بِحَاجَتِهِ ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا تَرْفَعُ الْأَيْدِي إِلَّا فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ » وَذَكَرَ مِنْ جُمْلَتِهَا عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ .

وَالْمُرَادُ : رَفْعُ الْأَيْدِي بِالِدُّعَاءِ ، وَتَشْعِي أَنْ يَسْتَغْفِرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي دُعَائِهِ فِي هَذِهِ الْمَوَاقِفِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْحَاجِّ وَلِمَنْ اسْتَعَمَرَ لَهُ الْحَاجُّ » .

﴿ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴾

يَزِيحُ الْجَمْرَةَ ، أَيِ : مَوْضِعَهَا بِسَبْعِ خَصِيَابٍ . وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ «الصَّحِيحِ الْبُخَارِيِّ» عَنْ ابْنِ عُمَرَ : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَقِفُ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ »^(١) .

وقوله : (مُقَسَّرًا) ، حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ : (هَكَذَا) ؛ لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ (رُوي) ، وَتَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمَوْصُولِ فِي قَوْلِهِ : (يَمَّا نَقَلَ) ، أَيِ : نَقَلَهُ ، وَتَجُوزُ حَذْفُ الرَّاجِعِ إِلَى الْمَوْصُولِ ؛ إِذَا كَانَ يُعْلَمُ .

قَوْلُهُ . (وَيَذْهَبُ بِحَاجَتِهِ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ) .

يعني : عِنْدَ التَّوَقُّفِ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ الْأُولَى وَالْوُسْطَى ، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : «وَأَذْكُرُوا اللَّهَ إِتْمَارَ مَقْعُودَاتٍ» [البقرة : ٢٠٣] . كَذَا فِي «شرح الأقطع» .

وَلَمَّا يَرْفَعُ يَدَيْهِ هَذِهِ الدُّعَاءُ لَمَّا رَوَيْنَا عَنْ «شرح الآثار» عِدَّةَ قَوْلِهِ : (ثُمَّ ابْتَدَأَ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ) : عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ هِيَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ : «تَرْفَعُ الْأَيْدِي فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ» . وَذَكَرَ مِنْهَا : «الْجَمْرَتَيْنِ»^(٢) .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج / باب إذا رمى الجمرتين يقوم ويسهل مستقبل القبلة [رقم /

١٦٦٤] ، عن ابن عمر ﷺ ، نحوه

(٢) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» [رقم / ٢٧٠٣] ، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٧٦/٢] ،

عن طريق ابن أبي ليلى عن الحكم عن عيسى عن ابن عباس ﷺ ، وعن نافع عن ابن عمر ﷺ .

ثُمَّ الْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ رَمِي نَعْدَةٍ رَمِي يَقِفُ عِنْدَهَا^(١)، لِأَنَّهُ فِي وَسْطِ الْعِبَادَةِ
فَيَأْتِي بِالدُّعَاءِ فِيهِ، وَكُلُّ رَمِي لَيْسَ نَعْدَةٌ رَمِي لَا يَقِفُ عِنْدَهَا، لِأَنَّ الْعِبَادَةَ قَدْ
انْتَهَتْ، وَلِهَذَا لَا يَقِفُ بَعْدَ خَمْرَةِ الْعَقَبَةِ فِي يَوْمِ الشَّحْرِ أَنْصَا.

❦ عهد النبي ❦

وَذَكَرَ (١٢٣٧) [فِي] «سَائِكِ الْأَصْلِ»: «يَرْفَعُ يَدَيْهِ جَدَاءً مَسْكِينِهِ»^(٢)

ثُمَّ لَفْظُ الْخَدِيثِ فِي «شَرْحِ الْأَثَارِ»: بِإِثْبَاتِ الْعَمَلِ بِدُونِ حَرْفِ الْأِسْتِثَاءِ
بَعْدَهُ، لَكِنَّ الْمُفْهَاءَ ذَكَرُوا يَنْفِي الْعَمَلِ وَحَرْفِ الْأِسْتِثَاءِ بَعْدَهُ، وَقَالُوا: لَا تُرْفَعُ
الْأَيْدِي إِلَّا فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ، وَلَيْسَ صَحَّ مَا رَوَى الْمُفْهَاءُ، فَهِيَ أَتْلَعُ.

وَحَدَّثَ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ
بْنَ عُمَرَ: «كَانَ يَزِيهِ الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا»^(٣) يَسْبَحُ حَصْبَاتٍ، يُكَبِّرُ عَلَى إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ،
ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيُسْهِلُ، فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَوِيلًا، فَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَزِيهِ
الْجَمْرَةَ الْوُسْطَى كَذَلِكَ، فَيَأْخُذُ ذَاتَ الشِّمَالِ فَيُسْهِلُ، وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا
طَوِيلًا، فَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَزِيهِ الْجَمْرَةَ ذَاتَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَلَا
يَقِفُ عِنْدَهُ، وَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ»^(٤)

وَقَوْلُهُ: «يُسْهِلُ»، أَي: يَنْزِلُ إِلَى السَّهْلِ مِنَ الْوَادِي. يُقَالُ: أَسْهَلَ الْقَوْمُ، إِذَا

❦ كَلَامُهُ بِهِ ❦

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: «لَا يَصِحُّ رَفْعُهُ، وَالصَّحِيحُ وَفَّقَهُ عَلَى إِثْرِ عَشْرٍ وَارْتِي عَشْرًا» يَنْظُرُ «سَائِرُ
الْمَنِيَفِ فِي الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ» لِابْنِ الْقَيْمِ [ص ١٣٨]

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «ج. - يَدُهُ»

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ «ف»، وَ«و»، وَ«ب»، وَ«م»

(٣) يَنْظُرُ «الْأَصْلُ» / الْمَعْرُوفَ بِالْمَبْطُوءِ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الشَّيْبَانِيِّ [١٢٩، ٢]

(٤) مَا بَيْنَ الْأَدَمِينَ، وَهُوَ الْأَمْرُ كَذَا حَاءُ فِي حَاشِيَةِ «م» وَ«و»

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ إِذَا رَمَى الْجَمْرَتَيْنِ يَقُومُ وَسَهْلًا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ [رَمَاهُ]

[١٦٦٤]، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قَالَ: وَإِذَا كَانَ مِنَ الْعِدَّةِ رَمَى الْجِمَارِ الثَّلَاثِ بَعْدَ رَوَالِ الشَّمْسِ كَذَلِكَ
وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَتَعَجَّلَ النَّقْرَ نَقَرَ إِلَى مَكَّةَ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ: رَمَى الْجِمَارِ
الثَّلَاثِ الْيَوْمَ الرَّابِعَ بَعْدَ رَوَالِ الشَّمْسِ، يَقُولُ: تَعَالَى، ﴿ قَمَرٌ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ
فَلَا يَشْمَعُ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا يَشْمَعُ عَلَيْهِ يَمِي تَقَى ﴾ [البقرة: ١٧٣].

تَرَلُّوا عَنِ الْجَبَلِ إِلَى الشَّهْرِ

قَوْلُهُ: (قَالَ) وَإِذَا كَانَ مِنَ الْعِدَّةِ رَمَى الْجِمَارِ الثَّلَاثِ بَعْدَ رَوَالِ الشَّمْسِ
كَذَلِكَ، أَي: قَالَ لِقُدُورِي^(١) وَإِذَا كَانَ مِنَ الْعِدَّةِ، وَهُوَ الثَّلَاثُ مِنْ أَيَّامِ النَّحْرِ.
- أَعْيِي: الْيَوْمَ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ دِي الْحِجَّةِ - رَمَى الْجِمَارِ الثَّلَاثِ بَعْدَ رَوَالِ الشَّمْسِ،
كَمَا رَمَى فِي الْيَوْمِ الْحَادِي عَشَرَ - يَتَدَرَّى بِالْجُمْرَةِ الَّتِي تَلِي مَسْجِدَ الْخَيْفِ فَيَرْمِيهَا،
ثُمَّ يَرْمِي الْجُمْرَةَ الْوُسْطَى، وَيَقِفُ عِنْدَ الْجُمْرَتَيْنِ، وَيَدْعُو بِحَاجَتِهِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ
يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَةِ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا [١٠: ١٣٣]، وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ، لِمَا رَوَيْنَا.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَتَعَجَّلَ النَّقْرَ: نَقَرَ إِلَى مَكَّةَ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ: رَمَى
الْجِمَارِ الثَّلَاثِ الْيَوْمَ الرَّابِعَ بَعْدَ رَوَالِ الشَّمْسِ)، أَي: إِنْ أَرَادَ أَنْ يَتَعَجَّلَ النَّقْرَ، وَهُوَ
الرُّجُوعُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى مَكَّةَ، نَقَرَ إِلَى مَكَّةَ، يَعْنِي: إِنْ أَرَادَ النَّقْرَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ
أَيَّامِ التَّشْرِيقِ - وَهُوَ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ دِي الْحِجَّةِ بَعْدَ رَمَى الْجِمَارِ الثَّلَاثِ بَعْدَ رَوَالِ
الشَّمْسِ - نَقَرَ إِلَى مَكَّةَ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ بِمَكَّةَ: رَمَى الْجِمَارِ الثَّلَاثِ بَعْدَ رَوَالِ
الشَّمْسِ الْيَوْمَ الرَّابِعَ، وَهُوَ الثَّلَاثُ عَشَرَ مِنْ دِي الْحِجَّةِ، وَالثَّلَاثُ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ،
وَالرَّابِعُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، وَلَهُ أَنْ يَنْفِرَ مَا لَمْ يَطْلُعَ النَّحْرُ مِنَ الْيَوْمِ [١٠: ١٧١] وَالرَّابِعَ،
وَهُوَ آخِرُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، فَإِذَا طَلَعَ النَّحْرُ لَمْ يَنْفِرْ لَهُ أَنْ يَنْفِرَ حَتَّى يَرْمِي عِدْنَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ لَهُ النَّقْرُ إِذَا عَرَبَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي عَشَرَ،

(١) ينظر «محضر القدوري» [ص ٦٨].

وَالْأَفْصَلُ أَنْ يُقِيمَ ، لَمَّا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَسَرَ حَتَّى زَمِنَ الْجِمَارَ الثَّلَاثَ
 فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ ، وَلَهُ أَنْ يَنْفَرَ مَا لَمْ يَطْلُعِ الْعَجْرُ مِنَ الْيَوْمِ الرَّابِعِ ، فَإِذَا طَلَعَ
 الْعَجْرُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَنْفَرَ ، لِذُحُولِ وَقْتِ الرَّمْيِ ، وَفِيهِ جِلَافُ الشَّافِعِيِّ ﷺ .

وَالْحَقُّ فِيهِ لِيَاكُونَ

حَتَّى يَرْمِيَ الْجِمَارَ الثَّلَاثَ الْيَوْمَ الرَّابِعَ^(١)

وَلَمَّا آتَتْ وَقْتُ لَا يَجُوزُ فِيهِ الرَّمْيُ عَنِ الْيَوْمِ الرَّابِعِ ، فَجَارَ النَّفَرُ فِيهِ كَمَا قَبْلَ
 غُرُوبِ الشَّمْسِ .

ثُمَّ الْأَصْلُ هُنَا : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قَمَرَ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ
 تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة : ٢٠٣] ، أَيُ : فَمَنْ عَجَلَ فِي النَّفَرِ فِي يَوْمَيْنِ بَعْدَ يَوْمِ
 النَّفَرِ ، فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ تَأَخَّرَ حَتَّى رَمَى فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، فَلَا
 إِثْمَ عَلَيْهِ .

وَالْمُرَادُ مِنَ الْيَوْمَيْنِ : الْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ مِنْ دِي الْحِجَّةِ . بَقِيَ مِنْ
 نَفَرٍ بَعْدَمَا رَمَى الْجِمَارَ الثَّلَاثَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ .
 وَمَذَا هُوَ النَّفَرُ الْأَوَّلُ ، وَالنَّفَرُ الثَّانِي [٢ : ٢٣٣] هِيَ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ ، وَهُوَ آخِرُ أَيَّامِ
 التَّشْرِيقِ .

وَالْحَاصِلُ : أَنَّهُ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ فِي التَّعَجُّلِ وَالتَّأَخُّرِ ، لِأَنَّهُ مُحَبَّرٌ بِهِمَا ، وَيَجُوزُ
 التَّخْيِيرُ بَيْنَ التَّعَجُّلِ وَالتَّأَخُّرِ ، وَإِنْ كَانَ التَّأَخُّرُ أَفْصَلَ ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ التَّخْيِيرُ بَيْنَ
 الْعَاصِلِ وَالْأَفْصَلِ ، كَمَا حُيِّرَ الْمُسَافِرُ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالْإِفْطَارِ وَإِنْ كَانَ الصَّوْمُ أَفْصَلَ
 قَالَ صَاحِبُ «الكَشَافِ» : «قِيلَ : إِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا فَرِيقَيْنِ : مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ

(١) يَطْرُقُ «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْدَبِ» لِلنَّوَوِيِّ [٢٨١/٨] ، وَ«الْجَمْعُ الْوَهَّاحُ فِي شَرْحِ الْمَهَّاحِ» لِلدَّمِيرِيِّ

وَإِنْ قَدَّمَ الرَّمْيَ فِي هَذَا الْيَوْمِ يَنْعَمُ: الْيَوْمَ الرَّابِعَ قَتْلَ الرُّوَالِ بَعْدَ طُلُوعِ
الصُّبْحِ: جَازَ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَهَذَا اسْتَحْضَانٌ وَقَالَا لَا يَحُورُ، اغْتِيَارًا بِسَائِرِ
الْأَيَّامِ، وَإِنَّمَا التَّقَاوُتُ فِي رُحْصَةِ النَّعْرِ فَإِذَا لَمْ يَتَرَخَّضْ التَّحَقُّقُ بِهَا.

هاتية البزار

الْمُتَعَحِّلُ آتِمًا، وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَ لِمُتَأَخَّرِ آتِمًا، فَوَزَدَ الْقُرْآنُ بِتَمَيُّ الْمَائِمِ عَنْهُمَا^(١).
وَنَعَحَّلَ. يَجِيءُ مُطَاوِعًا وَمُتَعَدِّيًا، وَالْأَوَّلُ أَزْوَنُ، بِدَلَالَةِ ﴿وَمَنْ تَأَخَّرَ﴾.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ قَدَّمَ الرَّمْيَ فِي هَذَا الْيَوْمِ يَنْعَمُ الْيَوْمَ الرَّابِعَ قَتْلَ الرُّوَالِ بَعْدَ طُلُوعِ
الصُّبْحِ: جَازَ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَهَذَا اسْتَحْضَانٌ^(٢)).
وَقَالَا لَا يَحُورُ، إِلَّا بَعْدَ الرُّوَالِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٣).

وَجَهَّ قَوْلُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَحُورُ تَقْدِيمُ الرَّمْيِ عَلَى الرُّوَالِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ،
فَكَدَا فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ^(٤)، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ بَعْدَ الرُّوَالِ، حَايَةً
مَا فِي الْبَابِ أَنَّهُ لَهُ رُحْصَةُ النَّعْرِ قَبْلَ طُلُوعِ الصُّبْحِ، فَإِذَا لَمْ يَتَرَخَّضْ، حَصَرَ هَذَا الْيَوْمُ
وَمَا قَبْلَهُ سَوَاءً.

وَلِأَبِي حَبِيبَةَ: مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ مِنْ آخِرِ
أَيَّامِ التَّشْرِيقِ جَازَ الرَّمْيُ»، وَلِأَنَّهُ لَمَّا جَازَ لَهُ تَرْكُ الرَّمْيِ أَصْلًا فِي هَذَا الْيَوْمِ
بِالتَّرَخُّصِ بِالنَّعْرِ تَخْفِيفًا لَهُ: جَازَ لَهُ أَنْ يَرْمِيَ فِي الْأَوْقَاتِ كُلِّهَا بَعْدَ الرُّوَالِ وَقَبْلَ
الرُّوَالِ.

(١) ينظر: «الكتشاف» للمحشري [٢٥٠/١]

(٢) واختاره برهان الشريعة والنسفي وصدر الشريعة انظر «الأصل» [٤٢٩]، «المبسوط» [٦٨/٤].
«دائع الصنائع» [١٣٨/٢]، «التصحيح والترجيح» [ص ٢١١]، «حاشية الطحطاوي على المرقعي»
[٧٣٢]، «حاشية ابن عابدين» [٥٢١/٢]، «اللباب شرح الكتاب» [١٩٣/١]

(٣) ينظر: «الحاوي الكبير» للماوردي [١٩٤/٤] والتميه في الفقه الشافعي» بشيراري [ص ٧٨]

(٤) ولأن النبي ﷺ رمى في اليوم الرابع كذا جاء في حاشية «م»

وَمَذْهَبُهُ مَرْوِيٌّ عَنْ أَبِي عَاسِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلِأَنَّهُ لَقَدْ طَهَرَ أَثَرُ التَّحْمِيمِ فِي هَذَا
الْيَوْمِ فِي حَقِّ التَّرْكِ فَلَا يَظْهَرُ فِي خَوَارِجِهِ فِي الْأَوْقَاتِ كُلِّهَا أَوَّلَى، بِخِلَافِ
الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي حَيْثُ لَا يَجُوزُ الرَّمْيُ فِيهِمَا إِلَّا بَعْدَ الرِّوَالِ فِي الْمَشْهُورِ
مِنَ الرِّوَايَةِ،

عَنِ ابْنِ أَبِي

وَيَعْمَلُ السَّيِّئُ كَلِمَةً مَحْمُولَةً عَلَى الْأَفْصَلِ؛ بِدَلَالَةِ [١٧٢١] حَوَارِ التَّقْرِ بِحُكْمِ
الْآيَةِ، وَفِيَا سُهُمَا عَلَى الْيَوْمِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَرْكُ الرَّمْيِ فِيهِمَا
أَصْلًا، فَلَا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ أَيْضًا عَلَى الرِّوَالِ، بِخِلَافِ الْيَوْمِ الرَّابِعِ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَرْكُ
الرَّمْيِ فِيهِ أَصْلًا، فَجَارَ التَّقْدِيمُ أَيْضًا عَلَى الرِّوَالِ.

قَوْلُهُ: (لَا يَجُوزُ الرَّمْيُ فِيهِمَا إِلَّا بَعْدَ الرِّوَالِ فِي الْمَشْهُورِ مِنَ الرِّوَايَةِ)، أَيْ:
لَا يَجُوزُ الرَّمْيُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَهُمَا الْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي
عَشَرَ، إِلَّا بَعْدَ الرِّوَالِ.

وَأَيْضًا قِيْدُ (الْمَشْهُورِ مِنَ الرِّوَايَةِ)؛ اخْتِزَارًا عَمَّا ذَكَرَ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَقْنَى»،
فَقَالَ: كَانَ أَبُو حَبِيبَةَ يَقُولُ: الْأَفْضَلُ أَنْ يَرْمِيَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ بَعْدَ الرِّوَالِ.
بَعْضِي: فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ مِنْ أَيَّامِ الشَّحْرِ، فَإِنْ رَمَى قَبْلَهُ؛ جَارَ.
وَحُجَّةُ تِلْكَ الرِّوَايَةِ: أَنَّهُ يَوْمٌ مِنْ أَيَّامِ الرَّمْيِ؛ فَصَارَ كَيَوْمِ الشَّحْرِ.

وَحُجَّةُ الرِّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ: مَا رُوِيَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ يَرْمِي يَوْمَ الشَّحْرِ صُحْبَى، فَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَبَعْدَ رِوَالِ الشَّحْرِ»^(١)

(١) عَنهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ رَمَى الْجَمَارِ [١٧٧٢]، وَمُسَمًى فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ بَيَانِ
وَقْتُ اسْتِحْبَابِ الرَّمْيِ [١٢٩٩]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَسَاسِكِ / بَابِ فِي رَمَى الْجَمَارِ [رَقْمُ
١٩٧١]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الْحَجِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَابُ مَا جَاءَ فِي رَمْيِ يَوْمِ الشَّحْرِ صُحْبَى
[رَقْمُ ٨٩٤]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الْمَسَاسِكِ / بَابِ وَحْتِ رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ يَوْمَ لَحْرِ [رَقْمُ
٣٠٦٣]، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لأنه لا يُخْرِيه تَرْكُهُ فِيهِمَا فَيَقِي عَلَى أَصْلِ الْمَرْوِيِّ

فَأَمَّا يَوْمُ الْخَرْ فَأَوَّلُ وَقْتُ الرَّمْيِ فِيهِ مِنْ وَقْتِ طُلُوعِ الْفَخْرِ .

وَقَالَ الشَّامِيُّ: أَوَّلُهُ بَعْدَ بَضْعِ اللَّيْلِ، لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَحَضَ لِلرَّغَاءِ أَنْ يَرْمُوا لَيْلًا .

وَلَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَرْمُوا حَجْرَةَ الْعَقَبَةِ إِلَّا مُضِجِينَ» [٧٧ د] وَتُرَوَّى حَتَّى «تَطْلُعَ الشَّمْسُ» فَيَكُنْ أَصْلُ الْوَقْتِ بِالْأَوَّلِ، وَالْأَفْصَلَةُ بِالثَّانِي

كتاب البيان

قَوْلُهُ (فَقِي عَلَى أَصْلِ الْمَرْوِيِّ)، أَي: بَقِيَ حُكْمُ الرَّمْيِ فِي الْيَوْمَيْنِ عَلَى أَصْلِ الْمَرْوِيِّ. يَعْنِي: لَمْ يَخْرُ إِلَّا بَعْدَ الرُّوَالِ .

وَأَرَادَ بِالْمَرْوِيِّ: مَا رُوِيَ عَنْ جَابِرٍ، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ قُبَيْلَ هَذَا، وَأَرَادَ بِأَصْلِ الْمَرْوِيِّ: أَنْ لَا يَتَعَيَّرَ حُكْمُ الْمَرْوِيِّ عَمَّا كَانَ .

قَوْلُهُ: (فَأَمَّا يَوْمُ الْخَرْ فَأَوَّلُ وَقْتُ الرَّمْيِ فِيهِ مِنْ وَقْتِ طُلُوعِ الْفَخْرِ). وَهَذَا وَقْتُ الْجَوَارِ، وَالْأَفْصَلُ أَنْ يَرْمِيَ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَقَدْ حَقَّقْنَاهُ عِنْدَ [٧٣٤/٢ ص ٢٠].
قَوْلُهُ: (فَيَتَدَيُّ بِحَجْرَةِ الْعَقَبَةِ قُرْبَهَا [١١٤/١ ص ٢١] مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ حَصَبَاتٍ)، فَلَا يُعِيدُهُ .

قَوْلُهُ: (رَحَضَ لِلرَّغَاءِ)، وَهُوَ يَكْسِرُ الرَّاءَ الْمُهْمَلَةَ عَلَى وَرْدٍ فِعَالٍ، جَمْعُ رَاعٍ .
كَذَا فِي «الديوان»^(١) .

قَوْلُهُ: (فَيَكُنْ أَصْلُ الْوَقْتِ بِالْأَوَّلِ، وَالْأَفْصَلَةُ بِالثَّانِي).

وَأَرَادَ بِالْأَوَّلِ قَوْلَهُ ﷺ: «لَا تَرْمُوا حَجْرَةَ الْعَقَبَةِ إِلَّا مُضِجِينَ»^(٢) .

(١) ينظر «معجم ديوان الأدب» للمارابي [٦٠/٤]

(٢) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢١٦/٢]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم /

٩٣٥٠]، فنزله عن علي بن الحسين

وَنَأْوِيْلُ مَا رَوَى اللَّيْلَةُ الثَّانِيَةُ وَالْثَلَاثَةُ ، وَلِأَنَّ لَيْلَةَ الشَّحْرِ وَقْتُ الْوُقُوفِ وَالرَّمْيِ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ ، فَيَكُونُ وَقْتُ بَعْدِهِ ضَرُورَةً

ثُمَّ عِنْدَ أَبِي حَبِيْبَةَ رحمته الله يَمْتَدُّ هَذَا الْوَقْتُ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ، لِقَوْلِهِ رحمته الله : «إِنَّ أَوَّلَ سُكْبٍ فِي هَذَا الْيَوْمِ الرَّمْيُ» خَلَلَ الْيَوْمَ وَقْتًا لَهُ وَدَهَانُهُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَمْتَدُّ إِلَى وَقْتِ الرُّوَالِ ، وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا رَوَيْنَا .

غاية البصر

وَأَرَادَ بِالثَّانِي قَوْلَهُ رحمته الله : «لَا تَرْمُوا جَمْرَةَ الْعَقَةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» ^(١) .

قَوْلُهُ : (وَنَأْوِيْلُ مَا رَوَى اللَّيْلَةُ الثَّانِيَةُ وَالْثَلَاثَةُ) ، أَي : نَأْوِيْلُ مَا رَوَى الشَّاعِبِيُّ ، وَهُوَ أَنَّ السَّيِّ رحمته الله رَخَّصَ لِلرَّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا لَيْلَةَ اللَّيْلَةِ الثَّانِيَةِ وَالْثَلَاثَةِ ؛ تَوْحِيْقًا بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ ^(٢) ، وَلَيْسَ سَلَخْنَا أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ لَيْلَةُ الْعِيدِ ؛ فَقَوْلُ : لَا حُجَّةَ بِهِ لِلْحُكْمِ عَلَيْنَا ، لِأَنَّهُ ثَبَتَ رُخْصَةُ لِلرَّعَاءِ وَالصُّعْمَاءِ ، فَلَا يَغْدُوهُمْ ؛ لِأَنَّ الرَّمْيَ ثَابِتٌ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ .

قَوْلُهُ : (ثُمَّ عِنْدَ أَبِي حَبِيْبَةَ يَمْتَدُّ هَذَا الْوَقْتُ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ) ، أَي : يَمْتَدُّ وَقْتُ رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَةِ عِنْدَ أَبِي حَبِيْبَةَ مِنْ وَقْتِ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ، رَوَى ذَلِكَ الْحَسَنُ عَنْهُ . كَذَا ذَكَرَ الْقُدُّوْرِيُّ

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَمْتَدُّ إِلَى وَقْتِ الرُّوَالِ ، وَمَا بَعْدَهُ قَصَاءً .

وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ : أَنَّ النُّصْفَ الْأَوَّلَ لَمَّا كَانَ وَقْتُ لِرَّمْيِ يَوْمِ الشَّحْرِ ، ثُمَّ يَكْرِي النُّصْفَ الثَّانِي وَقْتًا لَهُ ، كَمَا أَنَّ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ لَمَّا كَانَ النُّصْفُ الثَّانِي وَقْتًا لِلرَّمْيِ ، ثُمَّ يَكْرِي النُّصْفَ الْأَوَّلَ وَقْتًا [٢٠٢٥٠] لَهُ .

١ - قَالَ الْعِيْنِي «إِسْبَاهُ صَحِيحٍ» يَنْظُرُ فِيهِ لَأَفْكَارِ شَرْحِ الْمَعَانِي وَلَأَشْرَافِ الْعِيْنِي [٢٥/١٠]

(١) مَضْنَى تَحْرِيجِهِ .

(٢) مَضْنَى تَحْرِيجِ الْحَدِيثِ .

وَأِنْ أَحْرَ إِلَى اللَّيْلِ رَمَاهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لَحْدِثَ الرَّعَاءُ، وَإِنْ أَحْرَ إِلَى
الْعَدِ رَمَاهُ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ جَسْرِ الرَّمْيِ وَعَلَيْهِ دَمٌ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ رضي الله عنه لِتَأْخِيرِهِ عَنْ
وَقْتِهِ كَمَا هُوَ مَذْهُبُهُ.

قَالَ: وَإِنْ رَمَاهَا رَاكِبًا أَجْرَاهُ؛ لِحُصُولِ فِعْلِ الرَّمْيِ، وَكُلُّ رَمْيٍ بَعْدَهُ رَمْيٌ،
فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَرْمِيَهُ مَاشِيًا وَإِلَّا فَيَرْمِيهِ رَاكِبًا.

لِأَنَّ الْأَوَّلَ بَعْدَهُ وَقُوفٌ وَدُعَاءٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، فَيَرْمِي مَاشِيًا؛ لِتَكُونَ أَقْرَبَ
إِلَى التَّضَرُّعِ.

﴿ عَنِ ابْنِ أَبِي حَبِيبَةَ ﴾

وَلِأَبِي حَبِيبَةَ: قَوْلُهُ رضي الله عنه «إِنَّ أَوَّلَ سُكُنَانِي يَوْمَ هَذَا الرَّمْيِ» ^(١)، جَعَلَ كُلَّ
الْوَقْتِ ظَرْفًا لِلرَّمْيِ، فَجَارَ فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَحْزَانِهِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَلِأَنَّ يَوْمَ
التَّحْرِيرِ مِنْ أَيَّامِ الرَّمْيِ؛ فَجَارَ أَنْ يَحْتَدِثَ الرَّمْيُ بِهِ إِلَى الْغُرُوبِ، كَسَائِرِ الْأَيَّامِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَحْرَ إِلَى اللَّيْلِ رَمَاهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِحَدِيثِ الرَّعَاءِ)، أَيُّ: وَإِنْ
أَحْرَ رَمَى جَسْرَةَ الْعَقَةِ إِلَى اللَّيْلِ، رَمَاهُ فِي اللَّيْلِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِحَدِيثِ
رِعَاءِ الْإِبِلِ. يَعْنِي: أَنَّ اللَّيْلَ فِي بَابِ الرَّمْيِ فِي حُكْمِ الْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ السَّيِّئَ
رضي الله عنه «رَحَصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ أَنْ يَرْمُوا لَيْلًا» ^(٢).

وَإِنْ أَحْرَهُ إِلَى الْعَدِ رَمَاهُ وَعَلَيْهِ دَمٌ؛ لِأَنَّ تَأْخِيرَ التُّكْلِ عَنْ وَقْتِهِ يَوْجِبُ الدَّمَ
عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: (كَمَا هُوَ مَذْهُبُهُ)، وَهَذَا لِأَنَّ التَّأْخِيرَ يَوْجِبُ
التَّقْصَانَ، وَنَقَائِصَ الْحَجِّ تَجْبِرُ بِالدَّمِ، كَمَا أَنَّ مَقَارِصَ الصَّلَاةِ تَجْبِرُ بِالسَّجْدَةِ.

(١) عَنِ ابْنِ أَبِي حَبِيبَةَ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبِرَارُ فِي «مُسْنَدِهِ» كُتُبَ الْأَسْنَادِ [٢/رقم/١١٣٩]، وَابْنُ أَبِي حَبِيبَةَ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى»
[رقم/٩٤٦١]، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي حَبِيبَةَ رضي الله عنه.

قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: «رَوَاهُ الْبِرَارُ بِإِسَادِ حَسَنٍ» يَنْظُرُ «التَّحْقِيقُ الْحَبِيرُ» لِابْنِ حَبِيبٍ [١/١٦٢٨].

وبيان الفصل مروي عن أبي يوسف. ويُكره ألا يبيت بيتاً ثلثي
الزمني؛ لأن استيحابها وعمرها كان يؤدب على ترك المقام بها.
ولوبات في غيره متعمداً. لا يلزمه شيء عندنا، خلافاً للشافعي؛ لأنه
وحيث لينهل عنه الزمني في أيامه منه يَكُن من أفعال الحَجِّ فتركه لا يوجب
الحائز.

ويُكره أن يقدم الرجل نفسه إلى مكة ويقيم حتى يزيم؛ لما روي أن عمر
كان يمنع منه ويؤدب عنه، ولأنه يوجب شغل قلبه.



قوله: (وبيان الفصل مروي عن أبي يوسف)، أي بيان الفصل في الزمني
ماثياً أو رايكاً، مروي عن أبي يوسف، وهو أن كل زمني بعده زمني فالأفضل أن
يزيم ماثياً، وكل زمني ليس بعده زمني جزية العقبة فالأفضل أن يزيم رايكاً،
وقد ذكرناه فيما تقدم عند قوله (وكيفية الزمني أن يصح الحصة على ظهر إيهامه).
قوله: (ولوبات في غيره متعمداً؛ لا يلزمه شيء عندنا).

يعني: أن التثبوت بعير متى هي أيام متى، وإن كانت تُكره؛ لكن لا [٢/٥٢٣٥ ٢]
يجب بترك التثبوت بعير شيء (خلافاً للشافعي) ^(١)؛ فإنه يوجب المد بترك التثبوت
ليلة، ويوجب المد لليلتين، ويوجب الدم لثلاث ليالٍ.

لما: أن المقصود من التثبوت غيرها، وهو أن يشغل عليه ما يقع في الغد من
السك، وهو الزمني، فلما لم تكن مقصودة لغيرها؛ لم تكن من أفعال الحج، فلم
يوجب تركها الحائز، كالتثبوت بعير ليلة العيد.

قوله: (ويُكره أن يقدم الرجل ثقله إلى مكة ويقيم حتى يزيم).

(١) في حاشية الأصل: «في القيام»

(٢) ينظر «المعالي الكبير» للموردي [١٩٤/٢] والتميز في الفقه الشافعي «لتشراي» [ص ٧٨]

وَإِذَا نَفَرَ إِلَى مَكَّةَ، نَزَلَ بِالنُّحْصِ، وَهُوَ الْأَنْطَحُ وَهُوَ اسْمُ مَوْضِعٍ قَدْ
نَزَلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ مَرُّهُ قَصْدًا، وَهُوَ الْأَصْحُ حَتَّى يَتَكُونَ النَّزُولُ بِهِ

غاية البصر

وَالثَّقْلُ: بفتح حين متاع المسافر وخشمه، كذا في «الديوان»^(١).

وَأَيْضًا كُرَّةٌ تُقَدِّمُ الرَّجُلَ ثَقَمَهُ إِلَى مَكَّةَ، وَيُقِيمُ بِنَفْسِهِ حَتَّى الرَّمِي؛ لِمَا
رَوَى عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَدَّمَ ثَقَمَهُ، فَلَا حَاجَ لَهُ»^(٢)، وَلِأَنَّ قُلْتَ الرَّجُلُ يَكُونُ
مَشْعُولًا بِشَأْنِهِ إِذَا قَدَّمَ^(٣)، فَصَارَ كَنَّهُ حَرْجٌ بِنَفْسِهِ فَيُكْرَهُ

يَدُلُّ عَلَى هَذَا: مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَمَّا سَأَلَهُ قَوْمٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنْ يَنْزِلَ
عِندَهُمْ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، وَقَدْ كَانَ أَبُو أَيُّوبَ أَحَدَ رَحَلِهِ ﷺ وَحَوَّلَهُ إِلَى مَنْزِلِهِ،
قَالَ ﷺ: «الْمَرْءُ حَيْثُ رَحَلُهُ»^(٤)، فَعَلِمَ أَنَّ تَقْدِيمَ الرَّجُلِ بِمَنْزِلَةِ الْخُرُوجِ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا نَفَرَ إِلَى مَكَّةَ: نَزَلَ بِالنُّحْصِ، وَهُوَ الْأَنْطَحُ).

النُّحْصُ: اسْمُ مَوْضِعٍ دَاخِلُ حَضْرَةِ بَيْنَ مَكَّةَ وَتَمَكَّةَ^(٥)، يُقَالُ لَهُ: الْأَنْطَحُ^(٦).

(١) ينظر: «ديوان الأديب» للطبراني [٢٢٦/١]

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة [رقم/١٥٣٩٢]، عن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٣) أخرجه سعيد بن منصور في «أسنه» [٣١٧/٢]، ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» [٥٠٩/٢]،
والطبراني في «المعجم الأوسط» [٣/رقم/٣٥٤٤]، عن حديث عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ بِمَنْطِقِ
الرَّجُلِ مَعَ رَحَلِهِ حَيْثُ كَانَ

قال الهيثمي «رواه الطبراني في الأوسط»، وفيه صديق بن موسى، قال الذهبي ليس بالحجة

ينظر «معجم الزوائد» للهيتمي [١٦٣/١]

(٤) وَهُوَ إِلَى مَكَّةَ أَقْرَبَ وَيُتْرَفُ النُّحْصُ الْيَوْمَ بِمَجَرِّ الْكَبَشِ، وَهُوَ مِمَّا يَلِي الْعَقَبَةَ الْكُبْرَى، مِنْ جِهَةِ
مَكَّةَ إِلَى مَرْجِ الْجَبَلَيْنِ. ينظر «معجم البلدان» لياقوت الحموي [١٦٢، ٥] و«المعالم الأثيرة» في
السيرة [٢٤٠/ص]

(٥) الْأَنْطَحُ - بفتح الأول ثم سكون الباء وضع الطاء - كل سهل ماء فيه دقاق الحصى فهو أَنْطَحُ
وَالْأَنْطَحُ وَالْبَطْحَاءُ أَيْضًا الرَّمْلُ الْمَنْبَطُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ. وَالْأَنْطَحُ يُضَافُ إِلَى مَكَّةَ، وَالْأَنْطَحُ إِلَى مَكَّةَ

سنة على ما زوي أنه عليه السلام قال لأصحابه:

قال أبو بكر الزاري في «شرح مختصر الطحاوي» «ولا بأس بأن يرسل بالأطح، فيقيم به ساعة قبل أن ينهي إلى مكة، لطوافه لوداعه»

[٢٣٦/٢] وقال الإمام الأشبحابي «وإذا أرد أن ينصرف في السفر الأول، أو في السفر الثاني، فإنه يجعل نفسه معه، ويكره تقديمه، ويرسل بالأطح ساعة، ويقال له: المخصب».

وقال في «الشحفة»: «ويجي أن يرسل بالأطح ساعة»^(١)

وقال صاحب «النافع»: «قلوا التخصيب» ليس بشيء^(٢).

وقال في «شرح الكرخي»^(٣): «قال أصحابنا: إن لأصل أن يرسل إذا أفاض بالمخصب، وذهب كثير من أصحابنا إلى هذا، وقالوا: إن التخصيب - وهو الرسول بالمخصب - ليس سنة»

وقال في «المبوط» [شمس الأئمة الشرخي]: «والأصح أن»^(٤) التخصيب سنة^(٥). وإليه ذهب صاحب «الهداية».

= لأن المسافة بينيه وبينهما واحدة، وربما كان إلى من أقرب بغير «معجم البلدان» لياقوت الحموي

[٧٤/١] و«المعالم الأنهر» في السب و«سير» [ص ١٦]

(١) بغير «شرح مختصر الطحاوي» للخصاص [٥٤٢/٢]

(٢) بغير «نخبة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [٤٩٠/١]

(٣) التخصيب هو التزم بالمخصب بغير «راج لموسى بن زبيدي» [٢٨٤/٢ مادة خصب].

(٤) أخرجه البخاري / كتاب الحج باب المصحب [رقم ١٧٦٦] عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال «أنتس

التخصيب بشيء»، إنما هو من تركه رسول الله ﷺ بغير الفقه النافع لأبي القاسم السمرقندي

[٤٣٦/١]

(٥) بغير «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [١٨٦/١]

(٦) ما بين المحفوظين - زيادة من «ص»، و«و»، و«ت»، و«ه».

(٧) بغير: «المبوط» ل«شرخي» [٢٤/٢]، قال في «الجمهرة البيرة» (١٦١/١) والرسول به سنة

عنه سبيل

وَقَالَ فِي «شرح الأقطع» إِذَا مَرَّ إِلَى مَكَّةَ؛ مَرَّ بِالْمُحَصَّبِ ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا عِدَا نُسْتُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هُوَ مَرَرٌ، وَلَيْسَ بِسُكٍّ^(١)

وَجْهٌ مَا رَوَى أَنَّهُ لَيْسَ بِسُكٍّ. مَا رَوَى فِي «الصحيح» البُخَارِيُّ: عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَيْسَ التَّحَصُّبُ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا هُوَ مَرَرٌ تَرَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»^(٢).

وَوَجْهُ السُّكِّ - وَهُوَ الْأَصَحُّ -: مَا حَدَّثَ مَالِكٌ فِي «الموطأ». عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ، وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ، وَالْعِشَاءَ بِالْمُحَصَّبِ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ مِنَ النَّيْلِ، ثُمَّ يَعُوفُ بِالنَّيْبِ»^(٣).

وَقَدْ رَوَى صَاحِبُ «السنن» يَأْتِيهِ إِلَى أَسَافَةَ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَ تَتَرَلَّ عِدَا؟ قَالَ: «هَلْ تَرَكَ لِمَا عَقِيبُ مَرِّ لَا؟». ثُمَّ قَالَ: «نَحْنُ نَازِلُونَ» [٢٣٧٢/٥] بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ؛ حَيْثُ قَامَتْ قُرَيْشٌ عَلَى الْكُفْرِ. بِغَنِي الْمُحَصَّصَتِ، وَدَاكُ أَنْ بَنِي كِنَانَةَ حَالَتْ قُرَيْشٌ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ: أَنْ لَا يَتَايَحَوْهُمْ، [وَلَا]^(٤) يُؤْذُوهُمْ، وَلَا يَتَايَعُوهُمْ»^(٥).

= عندنا، وصححه في «معجم القدير» [٥٠٦/٢]، «البحر الرائق» [٣٧٦/٢]، «اللباب شرح الكتاب» [١٨٥/١]

(١) ينظر «البحار الكبير» لسليمان بن عبد الرحمن [٢٠١/٤ - ٢٠١/٥] والمذهب في هذه الإمام الشافعي، للشيرازي [٢٢٢/١].

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج / باب المحصب [١٦٧٧]، ومسلم في كتاب الحج / باب استحباب النول بالمحصب يوم النحر والصلاة به [١٣١٢]، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» [٩٠٨]، عن نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٤) ما بين المصطفين: زيادة من «و»، «ول»، «ولت»، «وأم».

(٥) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» [٩٨٥١]، عنه أحمد في «المسند» [٢٠٢/٥]، وعنه =

«إِنَّا نَارِلُونُ غَدًا حَيْفَ حَيْفٍ مِثْلَ كِنَانَةِ حَيْثُ تَقَاسَمُ الْمُشْرِكُونَ بِهِ عَلَى شِرْكِهِمْ» يُشِيرُ إِلَى عَهْدِهِمْ عَلَى هَجْرٍ لِنَبِيِّ هَاشِمٍ، فَعَرَفْنَا أَنَّهُ تَرَلَّ بِهِ رِزَاةً

باب الإحرام

قَالَ الرَّهْرِيُّ: «وَالْحَيْفُ: الرَادِي»^(١)

وَأَخْرَجَهُ التُّحَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتَّسَاتِي وَأَبُو مَاجَه فَذَلَّ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَلَّ بِالْمُحَصَّبِ قَضْدًا، مُحَالِفَةً لِلْمُشْرِكِينَ، بِرِزَاةٍ^(٢) لَطِيفٍ صُنِعَ اللَّهُ^(٣)، وَمَا فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى وَجْهِ الْمُحَالِفَةِ: فَهُوَ مُشْتٌ، كَمَا تَقَرَّرَ مِنْ عَرَفَةِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَكَالْزَمَلِ

قَوْلُهُ: (حَيْفَ حَيْفٍ مِثْلَ كِنَانَةٍ)، وَالصَّحِيحُ فِي الرُّوَايَةِ كَمَا ذَكَرْنَا مِنْ «السَّ»^(٤): بَلَا تَكَرَّرِ الْحَيْفُ.

وَعَلَى مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»: يَكُونُ الْحَيْفُ الثَّانِي عَطْفَ يَنَاءٍ؛ لِأَنَّ الْحَيْفَ حَيْفَانِ: أَحَدُهُمَا حَيْفٌ مَتْنٍ، وَهُوَ الَّذِي فِيهِ مَسْجِدٌ، وَهُوَ مَشْهُورٌ.

وَالثَّانِي: حَيْفٌ بَيْنِي كِنَانَةٍ، وَهُوَ الْمُحَصَّبُ وَسُمِّيَ حَيْفَ بَيْنِي كِنَانَةٍ: لِأَنَّهُمْ تَحَالَفُوا مَعَ قُرَيْشٍ فِي ذَلِكَ الْمَوْصِعِ عَلَى بَيْتِ هَاشِمٍ، كَمَا ذَكَرْنَا.

قَوْلُهُ: (عَلَى شِرْكِهِمْ)، أَيُّ: مَعَ شِرْكِهِمْ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: تَبَحَّرَ فِي الْأَدَبِ

أبو داود في كتاب المسالك / باب المحصب [رقم / ٢٠١٠]، وكذا من طريقه البعاري في كتاب الجهاد والسير / باب قول النبي ﷺ لليهود (أسلموا تسلموا) [رقم / ٢٨٩٣]، وكذا مسلم في كتاب الحج / باب النول بمكة للحج وبوريت دورها [رقم / ١٣٥١]، وكذا ابن ماجه في كتاب المسالك / باب دخول مكة [رقم / ٢٩٤٢]، والتساتي في «الس الكبري» في كتاب الحج / نول المحصب بعد النمر [رقم / ٤٢٠٢]، من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه واللفظ لأبي داود

(١) كلام الرهري موصول بالحديث قوله

(٢) أي لأجل الإزاعة، وهو مصدر من أَرَى يَرَى إِزَاعَةً بظن «البيدة شرح الهداية» للنسفي [٢٦٤/٤].

(٣) إشارة إلى قول صاحب «الهداية» [١٤٧/١] «تَرَلَّ بِهِ إِزَاعَةً لِلْمُشْرِكِينَ لَطِيفٌ صُنِعَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ»

(٤) يعني: «س» أبي داود [١١٤/١].

لِلْمُشْرِكِينَ لَطِيفٌ صُنِعَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ ، فَصَارَ سُنَّةٌ كَالرَّمْلِ فِي الطَّوَافِ .

قَالَ : ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ وَطَافَ بِالنَّبِيتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ لَا يَزْمُلُ فِيهَا وَهَذَا طَوَافُ الصَّدْرِ ، وَيُسَمَّى طَوَافُ الْوَدَاعِ وَطَوَافُ آخِرِ عَهْدٍ بِالنَّبِيتِ ؛ لِأَنَّهُ يُودَّعُ النَّبِيتُ وَيَصْدُرُ بِهِ وَهُوَ [٢٧٧] وَاجِبٌ عِنْدَمَا ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رحمته ؛ لِقَوْلِهِ رحمته : «لَا مَنَ حَاجَ هَذَا النَّبِيتِ فَلَيْكُنْ آخِرَ عَهْدٍ بِالنَّبِيتِ الطَّوَافُ» وَرَحَّصَ لِلنِّسَاءِ الْحَيْضِ تَرْكُهُ .

❦ باب الصدر ❦

عَلَى صِغَرِ سِنِهِ

قَوْلُهُ : (فَصَارَ سُنَّةً) ، أَيِ فَصَارَ التَّرْوُلُ بِالنُّحْصِ سُنَّةً .

قَوْلُهُ (قَالَ) ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ وَطَافَ بِالنَّبِيتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ لَا يَزْمُلُ فِيهَا) ، أَيِ : قَالَ الْإِمَامُ الْمُتَوَرِّقِيُّ ^(١) .

ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ بَعْدَ تَرْوُلِهِ بِالنُّحْصِ ، وَطَافَ بِالنَّبِيتِ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، وَيُسَمَّى هَذَا الطَّوَافُ : (طَوَافُ الصَّدْرِ) ، لِأَنَّهُ يَصْدُرُ بِهِ عَنْ مَكَّةَ .

[٢٧٧] الصَّدْرُ : بِمَنْحَبٍ هُوَ الرَّجُوعُ .

(وَيُسَمَّى طَوَافُ الْوَدَاعِ) ؛ لِأَنَّهُ وَدَاعُ النَّبِيتِ بِخُصْلٍ بِهِ ، وَيُسَمَّى أَيْضًا : طَوَافُ آخِرِ [٢٧٧] عَهْدٍ بِالنَّبِيتِ .

قَوْلُهُ : (وَهُوَ وَاجِبٌ عِنْدَمَا) ، أَيِ : طَوَافُ الصَّدْرِ وَاجِبٌ عِنْدَمَا ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ^(٢) .

(١) ينظر : «مختصر المتوَرِّقِيِّ» [ص ١٩] .

(٢) في طواف الوداع قولان في مدح الشافعي أظهرهما يجب والثاني يُستحب وقيل يُستحب فقط فإن تركه بغيره بدم . ينظر «الحواري الكبير» للمتوَرِّقِيِّ [٢١٢/١] والتمية في الفقه الشافعي ، للشيرازي [ص ٨٠] و«روضة الطالبين» للمتوَرِّقِيِّ [١١٦/٣] .

عبد الله

ولما ما روى البخاري في «الصحيح» بإسناده إلى ابن عباس قال: «أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت الطواف، إلا أنه خفف عن الحائض»^(١).
 وروى في «الصحيح» أيضا بإسناده إلى أبي أسير «أن النبي ﷺ صلى الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، ثم رقد رقة بالمنحطف، ثم ركب إلى البيت، فطاف به»^(٢).

وروى عن رسول الله ﷺ: «من حج هذا البيت، فليكن آخر عهده به الطواف»^(٣).

وحدث مالك في «الموطأ»: عن نافع، عن عبد الله بن عمر: أن عمر بن الخطاب قال: «لا يضرن أحد من الخلق حتى يعطوف بالبيت، فإن آخر التلک الطواف بالبيت»^(٤).

- (١) أخرجه البخاري في كتاب الحج / باب طواف الوداع [رقم ١٦٦٨]، ومسلم في كتاب الحج / باب وجوب طواف الوداع وسقوطه من الحائض [رقم ١٣٢٨]، عن أبي عبيد الله به.
 (٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج / باب طواف الوداع [رقم ١٦٦٩]، عن أبي أسير به.
 (٣) أخرجه أبو داود في كتاب المساك / باب الحائض يرحم بعد الإحرام [رقم ٢٠٠٤]، والترمذي في أبواب الحج عن رسول الله ﷺ باب ما جاء من حج أو عمره فليكن آخر عهده بالبيت [رقم ٩٤٦]، والبيهقي في «السنن الكبرى» في كتاب الحج / باب ما جاء من حج أو عمره فليكن آخر عهده بالبيت [رقم ٤١٨٥]، وأحمد في «المسند» [٤١٦/٣]، من حديث العباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه مرفوعاً: «من حج هذا البيت أو أفاض فليكن آخر عهده بالبيت» لفظ الترمذي.
 قال الترمذي: «حديث الملقون بن عبد الله بن الزبير حديث عربي»
 وقال المنذري: «الإسناد الذي أخرجه أبو داود والبيهقي حسن»، وأخرجه الترمذي بإسناده صحيحاً، بنظر: «نصب الرتبة» للزيلعي [٩٠/٣].

- (٤) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم ٨٢٣]، عن نافع، عن عبد الله بن عمر عن عمر بن الخطاب

عبارة التبيين

فَدَلُّ عَلَى أَنَّ طَوَافَ الصَّدْرِ وَاجِبٌ ؛ لِأَنَّهُ مُطْلَقُ الْأَمْرِ لِلْوُجُوبِ ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي «التَّائِينَ»^(١) ؛ وَلِأَنَّهُ تُخَفَّفُ عَنِ الْحَائِضِ ، وَالتَّحْمِيفُ عِنْدَ دَلٍّ عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَى غَيْرِهَا ؛ وَإِلَّا فَلَا فائدة فِي تَحْصِيسِ التَّحْمِيفِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : (وَرَحَّصَ لِلنِّسَاءِ الْحَائِضِ) ، أَيِ : رَحَّصَ الشَّيْءَ لِهَيْئَةٍ لَهَا فِي تَرْكِ طَوَافِ الصَّدْرِ .

فَإِنْ قُلْتُ : لَوْ كَانَ وَاجِبًا ؛ لَوَجَبَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ ، وَعَلَى مَنْ دُونَ الْمُوَاقِفِ [٢٣٧ ط ٢] ، أَوْ مِنْ أَهْلِهَا ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ بِالْإِتِّفَاقِ .

قُلْتُ : لَا تُسَلِّمُ الْمَلَاَرَمَةَ ؛ لِأَنَّ الْآفَاقِيَّ يَجِبُ عَلَيْهِ طَوَافُ الصَّدْرِ ؛ لِمُعَارَقَةِ الْبَيْتِ وَتَوْبِيعِهِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَحْصُلُ فِي حَقِّ الْمَكِّيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمَارِقُ الْبَيْتَ .

أَمَّا أَهْلُ الْمُوَاقِفِ وَمَنْ دُونَهَا ؛ فَهُمْ كَأَهْلِ مَكَّةَ فِي بَابِ الْإِحْرَامِ ، وَالْقِيَاسُ مَعَ وَجُودِ الْفَارِقِ فَاسِدٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْآفَاقِيَّ يُسِّرُ لَهُ طَوَافُ الْقُدُومِ ، وَلَا يُسِّرُ فِي حَقِّ الْمَكِّيِّ [الْقُدُومُ]^(٢) ؛ لِوُجُودِ الْفَارِقِ

فَإِنْ قُلْتُ : يَتَّبِعِي أَنْ يَجِبَ طَوَافُ الصَّدْرِ عَلَى الْمُغْتَمِرِ الْآفَاقِيِّ ؛ لِوُجُودِ الْمَعْنَى الَّتِي قُلْتُمْ - وَهُوَ تَوْبِيعُ الْبَيْتِ - فَلَمَّا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ ؛ عَلِمَ أَنَّ التَّغْلِيلَ بِتِلْكَ الْعِلَّةِ فَاسِدٌ ؛ لِتَحَلُّفِ الْمُغْلُولِ فِي الْعِلَّةِ .

قُلْتُ : لَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ طَوَافُ الصَّدْرِ ، وَقَدْ رَوَى الْكَرَّخِيُّ^(٣) عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ ، وَلَيْتُنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ - عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ أَصْحَابِنَا - فَقَوْلُ : إِنَّمَا لَا يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّ الْعُمْرَةَ هِيَ الطَّوَافُ وَالسَّعْيُ ، فَلَوْ أَوْجَبْنَا

(١) ينظر «التبيين شرح الأخيكني» للمؤلف [٢٩٦/١ - ٢٩٨] .

(٢) ما بين المغلولين زيادة من (أو) ، و(ف) ، و(ت) ، و(م) .

(٣) ينظر «شرح مختصر الكرخي» لنقدوري [١٨٥] .

قال: (إِلَّا عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ، لِأَنَّهُمْ لَا يَصْدُرُونَ وَلَا يُودَعُونَ وَلَا رَمَلَ فِيهِ؛
بِمَا بَيَّنَّا أَنَّهُ شُرِعَ مَرَّةً وَاحِدَةً.

وَيُصَلِّي رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ بَعْدَهُ، لِمَا قَدَّمْنَا
وَيَأْتِي زَمْرَمَ قَبْشَرَبٍ مِنْ مَانِهَا، لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَقَى دَلْوًا بِفِيهِ،
فَشَرِبَ مِنْهُ، ثُمَّ أَفْرَغَ بَاقِي الدَّلْوِ فِي الشَّرْبِ.

طَوَافُ الصَّدْرِ؛ لَكَانَ التَّابِعُ مِنْهُ، فَلَا يَصِحُّ، بِجَلَا فِ الْحَجِّ، هُوَ مُعْظَمُ أَرْكَانِ الْحَجِّ
الْوُقُوفُ بِعَرَفَاتٍ، وَطَوَافُ الصَّدْرِ لَيْسَ بِمِثَالِهِ؛ وَلِأَنَّ لِمُعْتَمِرٍ لَا يُسُّ فِي حَقِّهِ
طَوَافُ الْقُدُومِ، فَلَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ طَوَافُ الصَّدْرِ أَيْضًا، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا طَوَافٌ
يَتَعَلَّقُ بِالْحَجِّ، وَلَيْسَ بِرُكْنٍ.

قَوْلُهُ: (إِلَّا عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ)، اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: (وَهُوَ وَاجِبٌ)، أَي: طَوَافُ
الصَّدْرِ وَاجِبٌ [٢/٢٣٨، ٢]؛ إِلَّا عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِمْ.

قَوْلُهُ: (وَيُصَلِّي رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ بَعْدَهُ لِمَا قَدَّمْنَا)، أَي: يُصَلِّي رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ
عِنْدَ الْمَقَامِ بَعْدَ طَوَافِ الصَّدْرِ؛ لِمَا قَدَّمْنَا فِي أَوَائِلِ هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ قَوْلُهُ
ﷺ: «وَلْيُصَلِّ الطَّائِفُ لِكُلِّ أُسْبُوعٍ رَكْعَتَيْنِ»^(١).

قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي زَمْرَمَ قَبْشَرَبٍ مِنْ مَانِهَا)، أَي: يَأْتِي زَمْرَمَ بَعْدَ رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ؛
فَيَشْرَبُ مِنْ مَانِهَا.

قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»، وَ«شَرْحِ الْقُدُورِيِّ»^(٢) وَنَصَّبَتْ عَلَى وَجْهِهِ وَرَأْيِهِ^(٣).
وَقَالَ فِي «الْإِبْصَاحِ»^(٤) رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ اسْتَقَى دَلْوًا بِفِيهِ، فَشَرِبَ

(١) مَعْنَى كَلَامِ الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِ

(٢) يَنْظُرُ «شَرْحُ مَحْضَرِ الْكُرْحِيِّ» لِلْقُدُورِيِّ [١٨٥٥]

(٣) يَنْظُرُ: «الْإِبْصَاحُ» لِلْكُرْمَلِيِّ [٢٩٩]

.....

ثُمَّ أَفْرَغَ بَاقِي الدَّلْوِ فِي الْبِشْرِ^(١)

وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي «شَرْحِهِ» : إِنْ بَانَ زَمْرَمٌ ، وَشُرِبَ مَائِهَا : بَعْدَ إِنْتَانِ الْمُتَزَمِّ ،
وَالْتَشَبُّثِ بِالْأَشْتَارِ^(٢) .

فِيهِ مَطَرٌ : لِأَنَّ الرُّوَابِيَةَ بِجَلَابِ ذَلِكَ ، أَلَّا تَرَى إِلَى مَا قَالَ الْكَرْجِيُّ فِي
«مَخْتَصَرِهِ» : «وَقَالَ الْحَسُّ بْنُ رِيَادٍ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ : يَنْفِي لِلْإِنْسَانِ إِذَا نَفَرَ أَنْ
يَطُوفَ طَوَافَ الصَّدْرِ حِينَ يُرِيدُ أَنْ يَنْفِرَ ، مِائِي الْبَيْتِ ، فَيَسْتَلِمُ [٢٤٨/١] الْحَجَرَ ،
فَيَطُوفُ بِهِ سَبْعًا ، ثُمَّ يَأْتِي الْمَقَامَ ، فَيُصَلِّي عَنْدهُ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ يَأْتِي زَمْرَمَ ، فَيَشْرِبُ
مِنْ مَائِهَا ، وَيَصُبُّ عَلَى وَجْهِهِ وَرَأْسِهِ ، ثُمَّ يَأْتِي الْمُتَزَمَّ - وَهُوَ بَيْنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ
وَبَيْنَ الْبَابِ - فَيَضَعُ صَدْرَهُ وَوَجْهَهُ عَلَيْهِ ، وَيَتَشَبَّثُ بِالْأَشْتَارِ سَاعَةً يَدْعُو ، وَلَيْسَ فِي
ذَلِكَ دُعَاءٌ مُؤَقَّتٌ ، ثُمَّ يَحْرُجُ فَيَخْصِي إِلَى أَمِيهِ^(٣) ، إِلَى هُنَا لَعَطُ الْكَرْجِيِّ^(٤) .

وَقَالَ فِي «الْوَارِدِ» : وَشَرِبَ مِنْ مَاءِ زَمْرَمَ وَيَقُولُ : «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ رِزْقًا وَاسِعًا
[٥٢٣٨/٢] ، وَعِلْمًا نَافِعًا ، وَشِعْرًا مِنْ كُلِّ دَاءٍ يَأْزَحِمُ الرَّاجِمِينَ»^(٥) .

وَلَيْسَ أَنْتَ الصَّمِيرُ الرَّاجِعُ إِلَى زَمْرَمَ فِي : (مَائِهَا)^(٦) ، عَلَى تَأْوِيلِ الْبِشْرِ .

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبيرة» [١٦٥ ٢] ، والفاكهي في «أخبار مكة» [٥٤/٢] ، عن
عطاء : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، لَمَّا أَهَمَّ نَزْعَ لَنْفٍ بِالدَّلْوِ لَمْ يَنْزِعْ مَعَهُ أَحَدًا ، فَشَرِبَ ، ثُمَّ أَفْرَغَ مَا بَقِيَ فِيهَا
الدَّلْوِ فِي الْبِشْرِ ، وَقَالَ : «لَوْلَا أَنْ يَفْلَحَكُمْ النَّاسُ عَلَى سِلَاحَاتِكُمْ لَمْ يَنْزِعْ مِنْهَا أَحَدٌ هَبْرِي» . قَالَ قَسْرَعُ
هُوَ نَفْسُ الدَّلْوِ الَّتِي شَرِبَ مِنْهَا ، لَمْ يَمُتْ عَلَى نَزْعِهَا أَحَدًا .

قال الريطي «عدا مؤسس» ينظر «نصب الرتبة» للسيدي [٩٠/٣]

(٢) ينظر «شرح مختصر الكرجي» للملوري [١٨٧/٣]

(٣) ينظر «الوارد» لأبي البيث [٦٥/٣]

(٤) أي في قوله (هَيَّأِي زَمْرَمَ فَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا)

وَيَنْتَحِبُ أَنْ يَأْتِيَ الثَّابَّ وَيَقْتُلَ الْعَتَّةَ.

وَبِأَنِّي الْمُلتَزِمُ وَهُوَ مَا بَيْنَ الْحَجَرِ إِلَى الثَّابِّ، قَبْضُ صَدْرِهِ وَوُجْهِهِ عَلَيْهِ، وَيَتَشَبَّهُ بِالْأَسْتَارِ مَسَاحَةً، ثُمَّ يَمُودُ إِلَى أَهْلِهِ، هَكَذَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ بِالْمُلتَزِمِ ذَلِكَ

﴿عامة البيان﴾

ومعنى: أقرع^(١)، أي: صب.

قوله: (وَيَنْتَحِبُ أَنْ يَأْتِيَ الثَّابَّ وَيَقْتُلَ الْعَتَّةَ)، أي: عتة الكعبة

قوله: (وَبِأَنِّي الْمُلتَزِمُ)، وهو بالضبط عتة على قوله (أَنْ يَأْتِيَ).

وَالْمُلتَزِمُ، مَا بَيْنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَالثَّابِّ.

قَالَ فِي «شرح مختصر الكرخي»: «وَيَتَشَبَّهُ بِالْأَسْتَارِ مَسَاحَةً وَيُدْعَوُ، وَقَدْ كَانَ ﷺ يُلْصِقُ صَدْرَهُ بِالْمُلتَزِمِ، وَيَتَعَلَّقُ بِالْأَسْتَارِ^(٢)» أي: بأستار الكعبة، وهو جمع ستر.

وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ دُعَاءٌ مُؤَقَّتٌ، لِأَنَّ الْأَدْعِيَةَ يَأْتِي الْإِنْسَانُ بِهَا بِمَا أَحَبَّ، وَلِأَنَّ التَّوَقُّيْتَ يَنْهَبُ مَالِ الْإِحْلَاصِ.

قوله: (ثُمَّ يَمُودُ إِلَى أَهْلِهِ)، أي: يَرْجِعُ، وَهَذَا لِأَنَّهُ مَرَعَ عَنِ أَصْلَابِ الْخَبْثِ، فَإِنْ شَاءَ عَادَ إِلَى أَهْلِهِ، وَإِنْ شَاءَ أَقَامَ.

وَقَالَ فِي «الوازل»: «وَيَقُولُ إِذَا رَجَعَ: «أَيُّونَ»^(٣) تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ،

(١) إشارة إلى قول صاحب «الهداية»: «ثُمَّ أقرع» ينظر «الهداية» للمزججاني [١٤٨١]

(٢) ينظر «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [١٨٧]

(٣) هو جمع لأهپ، وهي التَّوْبِيلُ «وَيَدْعُو لِرَبِّنَا لِرَأْفَتِهِ وَحُسْنِ مَقَابِلِهِ» أي: حُسْنِ الْمَرْجِعِ الَّذِي بِهِ يَرْجِعُ إِلَى الْأَعْرَابِ بِمَالِ كُلِّ شَيْءٍ رَجَعَ إِلَى مَكَانِهِ، فَهَذَا أَبُؤُوبُ، فَهُوَ لَيْتَ يَنْظُرَ فَتَنَاحَ الْعُرُوسِ» للزَّهَّيْدِيِّ [٣٣/٢ مادة أوب]

قَالُوا وَيَسْبِيحُ أَنْ يَنْصَرِفَ وَهُوَ يَمْشِي وَرَاءَهُ، وَوَجْهَهُ إِلَى الْبَيْتِ

﴿عَبْدُ اللَّهِ﴾

صَدَقَ وَعْدُهُ، وَنَصَرَ عَهْدَهُ، وَهَرَمَ الْأَحْزَابَ وَحَدَّهُ، أَخَذَ اللَّهُ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ، اللَّهُمَّ فَكُنْ هَدِيَّتَ لِدَبْلِكَ، فَتَقَبَّلْهُ مِنَّا، وَلَا تَجْعَلْهُ آجَرَ الْعَهْدِ مِنَّا، وَارْزُقْنَا الْعُودَ إِلَيْهِ حَتَّى تَرْضَى عَنَّا، بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ^(١).

وَيَقُولُ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ: اللَّهُمَّ رَثِّ السَّيِّدِ الْحَرَامِ، وَالرُّكْنِ وَالْمَقَامِ، وَالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، بَلِّغْ رُوحَ مُحَمَّدٍ ﷺ [يَا فِي هَذَا الْيَوْمِ]^(٢) التَّحِيَّةَ وَالسَّلَامَ، اللَّهُمَّ أَعْطِ مُحَمَّدًا الدَّرَجَةَ وَالْوَسِيلَةَ وَالْمُضِلَّ [٢٣٩: ٢] وَالْمُصِيلَةَ، اللَّهُمَّ أَوْرِدْنَا حَوْضَهُ وَاسْقِنَا بِكَأْسِهِ هَيْثُ مَرِئْنَا، وَاجْعَلْنَا مِنْ رُفَعَائِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(٣).

وَقَالَ فِي «الصَّحِيحِ» الْبُخَارِيُّ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَعَلَ^(٤) مِنْ حَجٍّ أَوْ عَزْوٍ أَوْ عُثْرَةٍ، يُكْتَرُ عَلَى كُلِّ شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آيُونَ تَائِيُونَ عَائِدُونَ سَاجِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَهْدَهُ، وَهَرَمَ الْأَحْزَابَ وَحَدَّهُ^(٥).

قَوْلُهُ: (قَالُوا: وَيَسْبِيحُ أَنْ يَنْصَرِفَ وَهُوَ يَمْشِي وَرَاءَهُ، وَوَجْهَهُ إِلَى الْبَيْتِ

(١) ينظر: «الوارث» لأبي الليث [٦٥٥]

(٢) ما بين المعطوفين زيادة من قول، وفاء، وفاء، وفاء، وهي مثبتة في «الوارث» من الفتاوى لأبي الليث السمرقندي [٦٦/١] مطبوع مكتبة مصر الله أميني - بركيا / (رقم المحفظ ٩٩٥).

(٣) ينظر: «الوارث» لأبي الليث [٦٥٥]

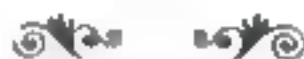
(٤) أي رَجَعَ

(٥) أخرجه البخاري في أبواب العمرة / باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو العزو [رقم / ١٧٠٣]، ومسلم في كتاب الحج / باب ما يقول إذا حل من سفر الحج وغيره [رقم / ١٣١٤]، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

مُتَبَاكِيًا مُتَحَسِّرًا عَلَى فِرَاقِ الْبَيْتِ ، حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ هَذَا بَيَانُ تَمَامِ الْحَجِّ .

غاية البيان

مُتَبَاكِيًا مُتَحَسِّرًا عَلَى فِرَاقِ الْبَيْتِ ، حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ) ، أَي قَالَ مُشَابِهًا يُتَبَيَّنُ أَنْ يَصْرِفَ الْحَاجُّ مِنْ بَيْتِ اللَّهِ ، وَهُوَ يَنْكُصُ " عَلَى عَقْبِهِ ، يُرَى مِنْ نَفْسِهِ الْبُكَاءُ (مُتَحَسِّرًا) ، أَي : مُتَأَسِّفًا عَلَى مُفَارَقَةِ الْبَيْتِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . قَوْلُهُ : (فَهَذَا بَيَانُ تَمَامِ الْحَجِّ) ، أَي : تَمَامُ الْحَجِّ الَّذِي مَعْلَمُهُ رِسُولُ اللَّهِ ﷺ .



(١) الْفُكُوصُ: هُوَ الرُّجُوعُ إِلَى وِرَاءٍ ، وَهُوَ الْقَفْزُ بِالنَّظَرِ ، «النهاية في غريب الحديث» لأبن الأثير (١١٦/٥ مادة نَكَصَ) .

فَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ الْمُحَرَّمُ مَكَّةَ وَتَوَجَّهَ إِلَى عَرَفَاتٍ وَوَقَفَ فِيهَا عَلَى مَا بَيَّنَّا ،
سَقَطَ عَنْهُ طَوَافُ الْقُدُومِ . لِأَنَّهُ شُرِعَ فِي انْتِدَاءِ الْحَجِّ عَلَى وَجْهِ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ سَائِرُ
الْأَفْعَالِ ، فَلَا يَكُونُ الْإِتْيَانُ بِهِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ الْوَجْهِ سُنَّةً ، وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ لِتَرْكِهِ
لِأَنَّهُ سُنَّةٌ وَيَتَرَكُّ الشَّيْءَ لَا يَحِبُّ الْجَائِزُ

عنه السبكي

فصل

قوله: (فَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ الْمُحَرَّمُ مَكَّةَ وَتَوَجَّهَ إِلَى عَرَفَاتٍ وَوَقَفَ فِيهَا عَلَى مَا
بَيَّنَّا ؛ سَقَطَ عَنْهُ طَوَافُ الْقُدُومِ)

وفي بعض النسخ: «وَوَقَفَ بِهَا» ، وَإِنَّمَا سَقَطَ طَوَافُ الْقُدُومِ ؛ لِقَوَاتِ
وَقْتِهِ ؛ لِأَنَّ وَقْتَهُ فِي ابْتِدَاءِ الْحَجِّ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الْأَفْعَالِ ، وَالشَّيْءُ إِذَا فَاتَتْ عَنْ
وَقْتِهَا لَا تُقْضَى ، وَلَا يَحِبُّ يَتْرَكُهَا الْجَائِزُ ، كَمَا فِي الصَّلَاةِ .

قوله: (فَلَا يَكُونُ الْإِتْيَانُ بِهِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ الْوَجْهِ سُنَّةً) ، أَي: لَا يَكُونُ الْإِتْيَانُ
[٢٣٩٧/٥] بِطَوَافِ الْقُدُومِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ الْوَجْهِ - بَأَنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ سَائِرُ الْأَفْعَالِ -
سُنَّةً .

(١) وهذا هو المثبت في النسخة المنقولة من نسخة المزيبياني [١/٨٠٩/ب] / مخطوط جامعة برستون
- أمريكا/ (رقم الحفظ: ٣٥٩٣)

واللفظ الأول: «وَوَقَفَ فِيهَا» هو المثبت في المطبوع من «الهداية» [١/١٤٨/١] ، وكذا في النسخة
التي بخط المؤلف من «الهداية» [١/٧٧/ب] / مخطوط مكتبة فيصل الله أفندي - تركيا] ، وهي
نسخة الأوزبكي من «الهداية» [١/٦٥/ق] / مخطوط مكتبة فيصل الله أفندي - تركيا] ، وفي نسخة
البايكونري من «الهداية» [١/٥٨/ق] / مخطوط مكتبة فيصل الله أفندي - تركيا] ، وفي نسخة
الشهرستاني (المفرومة على أكمل الدين اليافعي) من «الهداية» [١/٤٨/ق] / مخطوط مكتبة
فيصل الله أفندي - تركيا] ، وفي نسخة الفاسيني من «الهداية» [١/٤٧٩/ق] / مخطوط مكتبة كوبريلي
فاصل أحمد باشا - تركيا] ، وفي نسخة ابن الفصيح من «الهداية» [١/٧٥/ق] / مخطوط مكتبة ولي
الدين أفندي - تركيا] .

وهذا بيان أول الوقت، وَقَالَ ﷺ: «مَنْ أَذْرَكَ عَرَقَةً بَلِيلٍ فَقَدْ أَذْرَكَ
الْمَحْعُ، وَمَنْ فَاتَهُ عَرَقَةٌ بَلِيلٍ فَقَدْ فَاتَهُ الْمَحْعُ».

فَهَذَا بَيَانُ آخِرِ الْوَقْتِ، وَمَالِكٌ ﷺ: إِنْ كَانَ يَقُولُ إِنْ أَوَّلَ وَقْتِهِ بَعْدَ طُلُوعِ

بَعْدَ السَّجْدِ

وَمَالِكٌ يَقُولُ: إِنْ أَوَّلَ وَقْتِهِ بَعْدَ طُلُوعِ الصُّبْرِ، أَوْ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ
عَرَقَةٍ^(١)، فَيَحْتَجُّ عَلَيْهِ بِفَعْلِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ الزَّوَالِ

وَيَقُولُ مَالِكٌ أَيْضًا: لَا يُخْرِجُهُ الْوُقُوفُ إِذَا لَمْ يَقَعْ وَقُوفُهُ فِي الْيَوْمِ وَخَرَجَ مِنْ
اللَّيْلِ^(٢).

فَيَحْتَجُّ عَلَيْهِ: بِحَدِيثِ عُرْوَةَ بْنِ مَرْثُءٍ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ بِكَلِمَةٍ: «أَوْ»، وَهِيَ
لِلتَّخْيِيرِ، فَيُخْرِجُهُ الْوُقُوفُ إِذَا حَصَلَ فِي يَوْمٍ أَوْ لَيْلَةٍ.

فَإِنْ قُلْتُ: يَنْبَغِي أَنْ يَخُورَ الْوُقُوفُ إِذَا حَصَلَ فِي جُزْءٍ مِنَ النَّهَارِ مِنْ يَوْمِ عَرَقَةٍ
وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الزَّوَالِ بَعْدَ طُلُوعِ الصُّبْرِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ النَّهَارِ.

قُلْتُ: إِنَّمَا لَمْ يَجُزْ قَبْلَ الزَّوَالِ؛ لِأَنَّ فَعْلَ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ الزَّوَالِ لَمَّا كَانَ بَيَانًا
لِلْمُجْمَلِ، صَارَ بَعْدَ الْبَيَانِ كَالْمُحْكَمِ، فَحُمِلَ الْمُحْتَمَلُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ
بِالنَّهَارِ: مَا قَبْلَ الزَّوَالِ وَمَا بَعْدَهُ، فَحُمِلَ عَلَى مَا بَعْدَ الزَّوَالِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ النَّهَارِ أَيْضًا.

قَوْلُهُ: (وَهَذَا بَيَانُ أَوَّلِ الْوَقْتِ)، أَيِ: وَقُوفِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ [٢٥٩/٢] م/
الزَّوَالِ، بَيَانُ أَوَّلِ وَقْتِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتِ

قَوْلُهُ: (وَمَالِكٌ إِنْ كَانَ يَقُولُ إِنْ أَوَّلَ وَقْتِهِ بَعْدَ طُلُوعِ)

(١) ينظر «الدر خيرة» للقرافي [٢٥٩/٣] و«الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني» للصراوي [٣٦١/١]

(٢) ينظر «مواهب الجليل» للحطاب [٤٤/٣]، و«حاشية الصاوي على الشرح الصغير» [٦/٢]،
و«حاشية الصدي على شرح كفاية الطالب الرباني» [٥٣٩/١]

الصَّخْبَرِ، أَوْ نَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَهُوَ مَخْجُوحٌ عَلَيْهِ بِمَا رَوَيْنَا ثُمَّ إِذَا وَقَفَ نَعْدَ الرِّوَالِ، وَأَقَاصٍ مِنْ سَاعَتِهِ، أَجْرَاهُ عِنْدَنَا، لِأَنَّهُ ﷺ ذَكَرَ بِكَلِمَةٍ أَوْ قَلِيلَةٍ قَالَ: «الْحَجُّ عَرَفَةٌ فَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ سَاعَةً مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ نَعْدَ ثُمَّ حُجَّه» وَهِيَ كَلِمَةُ الشَّخْبَرِ.

وَقَالَ مَالِكٌ ﷺ لَا يُجْرِيهِ إِلَّا أَنْ يَقِفَ فِي الْيَوْمِ وَحُرَّو مِنْ اللَّيْلِ،

❖ عهدنا بهن ❖

الصَّخْبَرِ، أَوْ نَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَهُوَ مَخْجُوحٌ عَلَيْهِ بِمَا رَوَيْنَا، أَيْ مَالِكٌ مَخْجُوحٌ عَلَيْهِ بِمَا رَوَيْنَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ نَعْدَ الرِّوَالِ» (١)، وَلَكِنْ فِي هَذَا الْقَوْلِ عَنْ مَالِكٍ بَطَرٌ؛ لِأَنَّ ابْنَ الْجَلَّابِ الْعَالِيكَیَّ ذَكَرَ فِي كِتَابِ «التَّصْرِيعِ» وَقَالَ «لَا يُجْرِيُ الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ نَهَارًا قَبْلَ الرِّوَالِ» (٢).

قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِذَا وَقَفَ نَعْدَ الرِّوَالِ، وَأَقَاصٍ مِنْ سَاعَتِهِ؛ أَجْرَاهُ عِنْدَنَا).

وَالْمُرَادُ مِنَ الْمُجْرِي مَالِكٌ (٣) هُوَ الْكَافِي فِي الْخُرُوجِ عَنِ الْعَهْدَةِ.

ثُمَّ أَغْلَمَ: أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ نَعْدَ الرِّوَالِ، وَأَقَاصٍ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ جَارًا، لَكِنْ يَحِثُّ عَلَيْهِ الدَّمُ إِذَا جَاوَزَ عَرَفَاتٍ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ جَلَاةً لِلشَّافِعِيِّ (٤)؛ لِتَرْكِ الْوَاجِبِ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ هَذَا بَيَانٍ قَوْلُهُ: (وَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ أَقَاصٍ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ مَعَهُ عَلَى هَيْئَتِهِمْ، حَتَّى يَأْتُوا الْمَرْقِلَةَ).

(١) مضمون من حديث عروة بن نضر ﷺ، وليس فيه لفظ «الحج عرفة»، وقد وقع هذا في حديث عبد الرحمن بن عوف ﷺ، وقد مضى أيضا، ونظرة «رايت رسول الله ﷺ واقفا بعرفات»، فأقبل أناس من أهل نجد، فسألوه عن الحج، فقال الحج يوم عرفة. ينظر «نصب الراية» للربيعي [٩٣/٣].

(٢) ينظر «التصريح» في فقه الإمام مالك بن أنس؛ لابن الجلاب [٢٢٧/١].

(٣) ما هنا: اسم موصول بمعنى الذي.

(٤) مضمون وثيق لمذهب الشافعي قريبا.

ولكن الحجة عليه ما روينا

ومن اختار يعرفات^(١) مانما، أو معنى عليه، أو لا يعلم أنها عرفات؛
 [١٧٨] جاز عن الوقوف؛ لأن ما هو الركن قد وحى وهو الوقوف، ولا يمتنع
 ذلك بالإغماء والتؤم كركب الصوم، بحلاب الصلاة؛ لأنها لا تنفي مع
 الإغماء، والجهل يجعل بالية وهي ليست بشرط لكل ركن

عنه الباري

قوله: (ولكن الحجة عليه ما روينا)، أي الحجة على مالك ما روينا؛
 وهو قوله ﷺ: «الحج عرفات»، فمن وقف بعرفة ساعة من ليل أو (١٩٠) نهار؛ فقد
 تم حجه^(٢).

قوله: (ومن اختار يعرفات مانما، أو معنى عليه، أو لا يعلم أنها عرفات،
 جاز عن الوقوف)، وذلك لما روينا في حديث عروة بن مصرية^(٣)؛ لأن الحديث
 لم يشترط لصحة الوقوف العلم بالموضع؛ فعلم أن حالته بالموضع ومعرفة
 سوائه.

وكذلك إذا نوى الوقوف أو لم ينو، وقد صرح القُدوري أن البية وعندها
 سواء [٢١٧/٢]؛ ولأن الركن الأعظم في الحج هو الوقوف بعرفات، فيصح من
 المعنى عليه والتائم، كما يصح صومهما، بحلاب الصلاة؛ حيث لا تصح مع
 الإغماء؛ لأن شرط الصلاة - أي الطهارة - تنفي بالإغماء، فتبي المشروط،
 وهو الصلاة.

قوله: (والجهل يجعل بالية)، هذا جواب سؤال مُقَدِّرٍ؛ وهو أن يقال: ينبغي
 أن لا يجوز الوقوف بعرفات إذا اختارها وهو لا يعلم، لعدم البية.

(١) في الأصل «يعرف».

(٢) معنى تحريجه

(٣) معنى تحريجه

وَمَنْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ فَأَهْلٌ عَنْهُ رُقَقَاؤُهُ؛ جَارٌ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ **ع** وَقَالَا لَا

يَجُوزُ

❖ شَاهِدُ الْبَيِّنَاتِ ❖

فَأَجَابَ عَنْهُ وَقَالَ. سَلَّمْنَا أَنَّ الْجَهْلَ يُحِلُّ بِالنِّبَةِ؛ وَلَكِنَّ النِّبَةَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ
لِكُلِّ رُكْنٍ بَعْدَ أَنْ وَجِدَتْ فِي أَصْلِ الْإِحْرَامِ، كَمَا فِي الصُّومِ وَالصَّلَاةِ؛ فَلِأَجْلِ هَذَا
جَارَ الْوُقُوفُ وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا بِالْمَوْصِفِ

بِإِحْلَافٍ مَا إِذَا طَافَ حَوْلَ النَّبِيِّ حَلَفَ عَرِيْبِهِ ^(١) طَائِلًا؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَأَدَّى بِهِ
الطَّوْفَ وَإِنْ وَجِدَتْ النِّبَةُ فِي أَصْلِ الْإِحْرَامِ؛ لِيُؤْخَذَ بِالنِّبَةِ نَمَةً وَعَدَمِهِ فِي
الْوُقُوفِ؛ وَلِأَنَّ الطَّوْفَ إِذَا مَا تَمَكَّنَ تَذَارُكُهُ؛ بِإِحْلَافِ الْوُقُوفِ؛ فَلِأَجْلِ هَذَا
اعْتَبِرَتِ النِّبَةُ الْمَوْجُودَةُ حَالَ الْإِحْرَامِ حُكْمًا فِي الْوُقُوفِ دُونَ الطَّوْفِ؛ وَلِأَنَّ
الْوُقُوفَ يَحْصُلُ فِي الْإِحْرَامِ، فَاشْتَمَلَ عَلَيْهِ نَبَةُ الْحَجِّ. أَمَّا الطَّوْفُ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ بَعْدَ
التَّحَلُّلِ مِنْ وَجْهِهِ، فَاشْتَرَطَتِ النِّبَةُ.

قَوْلُهُ: (وَمَنْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ فَأَهْلٌ عَنْهُ رُقَقَاؤُهُ؛ جَارٌ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ **ع** وَقَالَا لَا
يَجُوزُ)، وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ «الْحَامِعِ الصَّغِيرِ».

وَأَمَّا قَوْلُهُ بِإِهْلَالِ الرُقَقَاؤِ عَنْهُ، وَهُوَ إِحْرَامُهُمْ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَحْرَمَ عَنْهُ وَاحِدٌ
مِنْ عُرْضِ النَّاسِ ^(٢)؛ احْتَلَفَ [١٥٢١/٢] الْمَشَائِخُ فِيهِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ.

وَفَائِدَةُ جَوْلِ إِحْرَامِ الرُقَقَاؤِ عَنْهُ - عَلَى قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ -: أَنَّهُ إِذَا أَهَانَ وَأَتَى
بِأَفْعَالِ الْحَجِّ جَارًا، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَتَمَكَّنْ بَعْدَ إِحْرَامِ الرُقَقَاؤِ عَنْهُ؛ فَقَصَّوْا بِهِ الْعَتَائِيكَ؛
جَارَ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ. كَذَا قَالَ صَاحِبُ «الْمُخْتَلَفِ» ^(٣).

(١) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «غَرِيبَةً» وَالْمَبْتُوسُ لَوْ، وَف، وَت، وَه، وَه.

(٢) يَقَالُ مَلَانٌ مِنْ عُرْضِ النَّاسِ؛ أَيُّ هُوَ مِنَ الْعَائِدَةِ يَنْظُرُ «الصَّحَاحُ فِي اللَّغَةِ» لِلْجَوْهَرِيِّ [١٠٨٩/٣] مِلَّةً: عُرْضًا

(٣) يَنْظُرُ «مُخْتَلَفُ الرَّوَايَةِ» لِأَبِي الْبَيْتِ السَّمُرْقَانِيِّ (٧٢٧/٢).

وَلَوْ أَمَرَ إِنْسَانًا بِأَنْ يُحْرِمَ عَنْهُ إِذَا أَصْبَحَ عَلَيْهِ، أَوْ نَامَ فَأَحْرَمَ الْمَأْمُورُ عَنْهُ
صَحَّ بِالْإِجْمَاعِ، حَتَّى إِذَا أَتَى أَوْ اسْتَيْقِظَ وَأَتَى بِأَفْعَالِ الْحَجِّ حَارَ

عبد الصمد

وَهَذَا يَمَّا إِذَا وَجِدَ الْإِعْمَاءُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ، أَمَّا إِذَا أَحْرَمَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ بَعْدَ
ذَلِكَ، فَقَصَّوْا بِهِ النَّاسِكَ؛ فَإِنَّهُ يُجْرِيهِ عِدَ أَصْحَابِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْعَاوِلُ لَهَا، وَقَدْ
سَبَقَتْ النِّيَّةُ، وَبِهِ صَرَّحَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ الْبِرُودِيُّ فِي «شرح الجامع الصغير»^(١)

ثُمَّ مَوْضِعُ الْخِلَافِ: يَمَّا إِذَا لَمْ يُوَحَّدِ الْإِدْنُ بِالْإِحْرَامِ مِنْ لُغْمَيْنِ عَلَيْهِ
صَرِيحًا، أَمَّا إِذَا وَجِدَ صَرِيحًا؛ بَأَن قَالِ الْإِسْلَامِيُّ: «أَحْرَمَ عَلَيَّ إِذَا أَصْبَحَ عَلَيَّ أَوْ يَمَسُّ
عِدَ الْمَيْقَاتِ»، فَأَحْرَمَ عَنْهُ الْمَأْمُورُ؛ حَارَ بِالْإِتِّفَاقِ

وَالْأَصْلُ هَذَا: أَنَّ الْإِحْرَامَ عِنْدَنَا شَرْطُ يَمْنُونَةٍ تَوْصِيَةٍ وَسُخْرِ الْعُزَّةِ، وَلَيْسَ
بِرُكْنٍ، فَجَازَتْ النِّيَابَةُ فِيهِ، لَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي لَمَّا الْمُرَاقَبَةُ هَلْ تَكُونُ إِدْنًا وَأَمْرًا
بِالْإِحْرَامِ أَمْ لَا؟

فَقَالَا: لَا تَكُونُ إِدْنًا، لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ إِدْنًا لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، إِمَّا أَنْ
يَكُونُ إِدْنًا صَرِيحًا أَوْ دَلَالَةً، فَالْأَوَّلُ مُتَصِبٌ، لِأَنَّ كَلَامًا فِي عَدَمِ التَّصْرِيحِ بِالْإِدْنِ،
وَكَدًّا الدَّيْمِي، لِأَنَّ الدَّلَالَاتِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى الْعِلْمِ بِجَوَازِ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمُغْنَى عَلَيْهِ،
وَالْعِلْمُ مَقْصُودٌ، لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُفَقَّهَاءِ لَا يَعْرِفُهُ، فَكَيْفَ الْعَمَلُ، عَلَمًا انْتَمَى الْعِلْمُ؛
انْتَفَى دَلَالَةُ الْإِدْنِ الَّتِي تَوْقَفَتْ عَلَى الْعِلْمِ، عَلَمًا يَجْرِي إِحْرَامُ [١٢١] ر.م. الرُّفْقَاءُ^(٢)
عَنْهُ.

وَلِإِبْنِ حَبِيبَةَ: أَنَّ الْمُرَاقَبَةَ اسْتِعَانَةً بِأُمُورِ السَّرِّ، وَالْإِحْرَامُ أَمْرٌ مَقْصُودٌ فِي

(١) ينظر «شرح الجامع الصغير» للبرودي [٨٢٣]، «تدوين قاصيد» [١٢٢/١].

(٢) وقع بالأصل «النفهاء» والمثبت من «قوة»، «وفاة»، «وفاة»، «وفاة».

لَهُمَا أَنَّهُ لَمْ يُحْرَمَ بِنَفْسِهِ وَلَا أُدِنَ لِعَبْرِهِ بِهِ ، وَهَذَا لِأَنَّهُ لَمْ يُصْرَحْ بِالْإِدْنِ
وَالدَّلَالَةِ ثَبُتَ عَلَى الْعِلْمِ وَجَوَازُ الْإِدْنِ بِهِ لَا يَعْرِفُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْعُقَمَاءِ فَكَيْفَ يَعْرِفُهُ
الْعَوَامُّ .

بِجَلَابِ مَا إِذَا أَمَرَ عَيْرُهُ بِذَلِكَ صَرِيحًا . وَلَهُ أَنَّهُ لَمَّا عَاقَدَهُمْ عَقْدَ الرُّقَّةِ
فَقَدْ اسْتَعَانَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ هَيْمَا يَعْخَرُ عَنْ مَبَاشَرَتِهِ بِنَفْسِهِ ، وَالْإِحْرَامُ هُوَ
الْمَقْصُودُ بِهَذَا السَّعْرِ ، فَكَانَ الْإِدْنُ بِهِ ثَابِتًا

عَلَيْهِ سَلَامٌ

سَعَرِ الْحَجِّ ، فَإِذَا عَجَرَ عَنْهُ بِنَفْسِهِ ، حَارَّ أَنْ يُحْرَمَ عَنْهُ رُقَقَاؤُهُ ؛ لِوُجُودِ الْإِدْنِ [٥٢١٩ ، ١]
دَلَالَةٍ ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ صَرِيحًا .

وَالْأَصْلُ : أَنَّ الثَّابِتَ دَلَالَةٌ كَالثَّابِتِ صَرِيحًا ، كَمَنْ نَصَبَ الْفِئْدَةَ عَلَى كَأْتُونٍ (١) ،
وَجَعَلَ فِيهَا اللَّحْمَ ، وَأَوْقَدَ نَحْتَهُ النَّارَ ، وَحَاءَ آخِرُ فُطْحِهِ ؛ لَا يَضْمَنُ ؛ لِوُجُودِ الْإِدْنِ
دَلَالَةٍ ، فَكَذَا هُنَا ، لَمَّا تَثَبَتِ الْإِدْنُ دَلَالَةً ؛ حَارَّ إِحْرَامُ الرُقَقَاءِ عَنْهُ ، كَمَا إِذَا صُرِّحَ
بِالْإِدْنِ ، وَلَا يُسَلَّمُ أَنَّ الدَّلَالََةَ مُتَوَقِّعَةٌ عَلَى الْعِلْمِ .

وَلَيْزِنَ سَلَمًا ؛ لَكِنْ لَا يُسَلَّمُ أَنَّ الْعِلْمَ مُتَتَبِعٌ ، بَلِ الْعِلْمُ ثَابِتٌ ؛ سَطْرًا إِلَى
الدَّلِيلِ ، وَهُوَ عَقْدُهُمْ عَقْدَ الرُّقَّةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا خَرَجَ مَعَ الرُّقَّةِ ؛ كَانَ مُسْتَعِينًا بِكُلِّ وَاحِدٍ
مِنْهُمْ فِي تَحْقِيقِ مَا قَصَدَهُ ؛ إِذَا عَجَرَ هُوَ بِنَفْسِهِ .

قَوْلُهُ : (وَالدَّلَالَةُ ثَبُتَ عَلَى الْعِلْمِ) ، أَيِ دَلَالَةِ الْإِدْنِ ثَبُتَ عَلَى الْعِلْمِ ، بِجَوَازِ
الْإِحْرَامِ مِنَ الْمُغْتَمَى عَلَيْهِ .

قَوْلُهُ : (وَجَوَازُ الْإِدْنِ بِهِ) ، أَيِ : بِالْإِحْرَامِ .

قَوْلُهُ : (بِذَلِكَ) ، أَيِ : بِالْإِحْرَامِ .

قَوْلُهُ : (فَكَانَ الْإِدْنُ بِهِ ثَابِتًا) ، أَيِ : الْإِدْنُ بِإِحْرَامِ الرُقَقَاءِ مِنَ الْمُغْتَمَى عَلَيْهِ .

دلالة والعلم ثبت ؛ بطراً إلى الدليل والحكم يدار عنه

قال: والمرأة في جميع ذلك كالرجل ، لأنها مُحاطة كالرجل غير أنها لا
تُكشِفُ رأسها ؛ لأنها غورة .

وَتُكْشِفُ وَجْهَهَا ؛ لقوله ﷺ : «إِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهَهَا» .

قوله: (وَالْحُكْمُ يُدَارُ عَلَيْهِ) ، أي غنى الدليل ، كما في مسألة نصب القدر
على الكسوف .

قوله: (وَالْمَرْأَةُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ كَالرَّجُلِ) إلى آخره ، أي المرأة في
جميع مناسك الحج كالرجل ، تفعل المرأة مثل ما يفعل الرجل إلا في أشياء:
مِنْهَا: أَنَّهَا تَلْبَسُ مِنَ الْمَجِيطِ مَا شَاءَتْ ؛ إِلَّا لِمَضُوعِ بَوَازِ ، أَوْ رَعْرَعَانِ أَوْ
عُصْفُرٍ ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ [١٠٥٢، ١٠٥٣] عَيْبَلًا .

وَمِنْهَا: أَنَّهَا لَا تُكْشِفُ رَأْسَهَا ، وَتُكْشِفُ وَجْهَهَا ، وَلَوْ عَثَتْ وَجْهَهَا بِشَيْءٍ
وَجَافَتْهُ عَنْ وَجْهَهَا ؛ جَازَ .

وَمِنْهَا: أَنَّهَا لَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا بِالتَّلْبِيَةِ .

وَمِنْهَا: أَنَّهَا لَا تَرْمُلُ فِي الطَّوَافِ ، وَلَا تَسْعَى فِي بَطْنِ الْوَادِي بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ .
وَمِنْهَا: أَنَّهَا لَا تَخْلِقُ رَأْسَهَا ، وَلَكِنْ تُقَصِّرُ ، حَاحِدٌ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِهَا قَلْبَ أُنْمَلَةٍ .
وَمِنْهَا: أَنَّهَا لَا تَسْتَلِمُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ ؛ إِذَا كَانَ عِنْدَ الْحَجَرِ جَمْعٌ .

وَمِنْهَا: أَنَّ طَوَافَ الصَّدْرِ يَنْقُطُ عَلَيْهَا فِي الْحَجِّ ؛ إِذَا حَاصَتْ أَوْ بَقِثَتْ .

وَمِنْهَا: أَنَّهَا لَا يَجِبُ عَلَيْهَا شَيْءٌ بِتَأْخِيرِ طَوَافِ الرِّبَاةِ عَنْ أَيَّامِ الْحَجِّ ؛ بِسَبَبِ
الْحَيْضِ أَوْ النَّفَاسِ .

وَأَيْمًا كَانَتْ كَالرَّحْلِ فِي أَعْمَالِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّهَا مُحَاطَةٌ كَالرَّحْلِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلْيَلْوِ عَلَى أَلْيَاسٍ حُجَّ تَنِيْبٌ ﴾ [١٧٧ م]. وَهُوَ عَامٌّ يَدْخُلُ فِيهِ الرَّحَالُ وَالنِّسَاءُ ؛ إِلَّا يَمَّا حَصَّهَا الدَّلِيلُ ، كَمَا تَلْبَسُ الْحَاطَةُ ؛ اخْتِزَارًا عَنْ كَشْفِ الْعَوْرَةِ .
وَلَا تَكْشِفُ رَأْسَهَا لِهَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا .

وَلَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا ؛ لِأَنَّهُ حَرَامٌ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ وَقُوعِ الْفِتْنَةِ .
وَلَا تَرْمُلُ ، وَلَا تَسْعَى ؛ لِأَنَّهَا إِذَا رَمَلَتْ أَوْ سَعَتْ ، لَا يُؤْمَنُ مِنْ كَشْفِ بَدَنِهَا ، وَهُوَ حَرَامٌ ؛ لِأَنَّ الرَّمْلَ لِإِظْهَارِ الْجَلَادَةِ ؛ حَيْثُ قَالَ الْمُشْرِكُونَ : أَصْنَاهُمْ حُمَى يَتَرَبَّ ، فَقَالَ ﷺ : « رَجِمَ اللَّهُ امْرَأَةً أَظْهَرَ الْجَلَادَةَ مِنْ نَفْسِهِ »^(١) .

وَالْمَرْأَةُ لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ، فَلَا يَكُنُّ الرَّمْلُ فِي حَقِّهَا ، وَإَيْمًا لَا تَخْلُقُ ؛ لِأَنَّ الْخَلْقَ مُثَنَّى فِي حَقِّهِمْ ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمُثَنَّةِ^(٢) ، وَهُوَ مَا يَتَمَثَّلُ بِهِ فِي الْقُبْحِ ، وَلَا مُثَنَّةٌ فِي (١٠٢١٣٧) التَّصْصِيرِ ؛ فَخَارَ فِي حَقِّهَا كَمَا فِي حَقِّ الرَّجُلِ .

وَإَيْمًا لَا تَسْتَلِمُ الْحَجَرَ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ جَمْعٌ ؛ لِأَنَّهَا مَمْسُوعَةٌ عَنْ مُمَاسَّةِ الرِّجَالِ ، وَهِيَ لَا تَأْمَنُ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ، فَكَانَ الْأَوَّلَى تَرْكُهُ .

(١) لَمْ يَجِدْهُ هَكَذَا ، وَإِنَّمَا عَلَّقَهُ الْيَحْيَا فِي كِتَابِ الْمَعَارِي / بَابِ صِرَةِ الْقَصَاءِ [١٤٢/٥] / طَبْعَةُ طُوقِ الْجَنَّةِ [] ، وَوَصَلَهُ أَحْمَدُ فِي « الْمُسْنَدِ » [٣٠٦/١] ، وَابْنُ حَرِيمَةَ فِي « صَحِيحِهِ » [رَقْم / ٢٧٢٠] ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْنٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْوَعًا : « ارْمُلُوا بِالْيَمِينِ يَتَرَى الْمُشْرِكُونَ قُوَّتَكُمْ » لَفْظُ أَحْمَدُ .
(٢) أَخْرَجَهُ الْيَحْيَا فِي كِتَابِ الذَّبَائِعِ وَالصِّدْقِ / بَابِ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْمُثَنَّةِ وَالْمَصْبُورَةِ وَالْمُجْتَمَةِ [رَقْم / ٥١٩٧] ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ بْنِ ثَابِتٍ ❦ بِهِ .

قُلْتُ : وَهُوَ عَدُّ مُسْلِمٍ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ وَالسِّيرِ / بَابِ تَأْمِيرِ الْإِمَامِ الْأَمْرَاءَ عَلَى الْبَعُوثِ وَوَصِيَّةِ إِيَّاهُمْ بِآدَابِ الْعُرَى وَغَيْرِهَا [رَقْم / ١٧٣١] ، مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرِيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ ❦ بِهِ مَرْوَعًا بِلَفْظٍ « لَا تُعْظَلُوا » .

وَلَوْ سَدَلْتُ شَيْئًا عَلَى وَجْهِهَا وَحَاقَتْهُ عَنَّا حَارٌ، هَكَذَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَلِأَنَّهُ بِمَضْرُوءَةِ الْإِسْتِظْلَالِ بِالْمَحْمَلِ

وَلَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا بِالتَّسْبِيَةِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْعَتَةِ.

وَلَا تَزْمُلُ وَلَا تَسْمَى بَيْنَ الْبَيْتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ مُحِلٌّ بِسَرِّ الْعَوْرَةِ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

وَأَيْمًا لَمْ يَحِثْ عَلَيْهَا طَوَافُ الصَّنَدِ، لِأَنَّ الشَّيْءَ ﷺ رَحَضَ لِبَنَاءِ الْحَيْصِ

فِي تَرْكِ ذَلِكَ.

وَأَيْمًا لَمْ يَحِثْ عَلَيْهَا بِتَأْخِيرِ طَوَافِ الرِّبَاةِ عَنْ أَيَّامِ الشَّحْرِ شَيْئًا؛ لِأَنَّهَا أُحْرِزَتْ

عَنْ أَيَّامِهِ بِعُدْرِ، فَلَمْ يُغْتَرَّ جَايَةً، وَلَا نَحِثَ الْكَفَّارَةُ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ سَدَلْتُ شَيْئًا)، أَيُّ: أَرْحَتُ.

قَوْلُهُ: (وَحَاقَتْهُ عَنَّا)، أَيُّ: بَعْدَتْ الشَّيْءَ عَنْ وَجْهِهَا.

قَوْلُهُ: (هَكَذَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ)، وَهُوَ مَا رَوَى فِي «السُّنَنِ»: عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ

عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ الرُّكْبَانُ يَمْشُونَ بِي وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُخْرِمَاتٌ، فَإِذَا

حَادَوْا بِنَا سَدَلَتْ إِحْدَانَا جِلْبَابَهَا مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَإِذَا حَادَوْا بِنَا كَشَفْنَاهُ»^(١)

قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّهُ بِمَضْرُوءَةِ الْإِسْتِظْلَالِ بِالْمَحْمَلِ)، أَيُّ: لِأَنَّ السُّدْلَ بِمَضْرُوءَةِ

الْإِسْتِظْلَالِ بِهِ. يَعْنِي: أَنَّ الْإِسْتِظْلَالَ يَجُورُ لَهَا؛ فَكَذَا السُّدْلُ عَلَى وَجْهِهَا.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسَدِّ» [٣٠١٦]، وَعَدَّ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَسَاسِكِ / بَابِ فِي الْمَحْرَمَةِ تَغْلِي

وَجْهِهَا [رَقْمُ / ١٨٣٣]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» [رَقْمُ / ٨٨٣٣]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي

كِتَابِ الْمَسَاسِكِ / بَابِ الْمَحْرَمَةِ تَسَدُّ الثَّوْبِ عَلَى وَجْهِهَا [رَقْمُ / ٢٩٣٥]، وَابْنُ حَرِيمَةَ

فِي «صَحِيحِهِ» [رَقْمُ / ٢٦٩١]، مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي رِيَّانٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

قَالَ ابْنُ حَبَرٍ: «فِي إِسْنَادِهِ يَزِيدُ بْنُ أَبِي رِيَّانٍ وَغَيْرُ صَحِيحِهِ» يَنْظُرُ مُنْصَبِ الرِّايَةِ لِنَرْبَاعِي [٩٤/٣]،

وَالدِّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ لِابْنِ حَبَرٍ [٣٢/٢]

وَلَا تَخْلُقْ وَلَكِنْ تَقْصُرُ، لِمَا رَوَى أَنَّهُ ﷺ نَهَى النِّسَاءَ عَنِ الْخَلْقِ وَأَمَرَهُنَّ بِالتَّقْصِيرِ، وَلِأَنَّ خَلْقَ الشَّعْرِ فِي حَقِّهَا مِثْلُهُ كَخَلْقِ اللَّحْيَةِ فِي حَقِّ الرَّحْلِ.
وَتَلْبَسُ مِنَ الْمَخِيطِ مَا بَدَأَ لَهَا؛ لِأَنَّ فِي لِبَاسِ غَيْرِ الْمَخِيطِ كَشْفَ الْعَوْرَةِ.
قَالُوا: وَلَا نَسْتَلِمُ الْحَجَرَ إِذَا كَانَ هُنَاكَ جَمْعٌ، لِأَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ عَنْ مُعَاشَةِ الرِّجَالِ إِلَّا أَنْ تَحِدَ الْمَوْصِعَ حَالِيًا.

قَالَ: وَمَنْ قَلَّدَ بَدَنَهُ نَطُوعًا أَوْ بَذْرًا، أَوْ حَرَاءً صَيْدٍ، أَوْ شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَتَوَجَّهَ مَعَهَا يُرِيدُ الْحَجَّ، فَقَدْ أَحْرَمَ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ قَلَّدَ بَدَنَهُ فَقَدْ أَحْرَمَ»

❖ عليه السلام ❖

قَوْلُهُ: (قَالُوا: وَلَا ١) [٢٥٠] تَسْتَلِمُ الْحَجَرَ، أَي: قَالَ أَصْحَابُهَا الْمُتَأَخَّرُونَ^(١).
قَوْلُهُ: (وَمَنْ قَلَّدَ بَدَنَهُ نَطُوعًا أَوْ بَذْرًا، أَوْ حَرَاءً صَيْدٍ، أَوْ شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَتَوَجَّهَ مَعَهَا يُرِيدُ الْحَجَّ، فَقَدْ أَحْرَمَ)، وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(٢)، وَكَانَ حَقُّهَا أَنْ تُذَكَّرَ عَدَدُ ذِكْرِ الْإِحْرَامِ عَدَدَ قَوْلِهِ: (وَلَا يَصِيرُ شَارِعًا فِي الْإِحْرَامِ بِمُجَرَّدِ السَّيِّئَةِ).

وقوله: (أَوْ بَذْرًا)، بَانَ بَذْرًا أَنْ يُهْدِيَهَا إِلَى مَكَّةَ.

[١/٥٢٤: ٣/١] وقوله: (أَوْ حَرَاءً صَيْدٍ)، بَانَ قَتْلُ الْمُحْرَمِ صَيْدًا حَتَّى وَجِبَ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ، فَاشْتَرَى بِتِلْكَ الْقِيَمَةِ بَدَلَةً فِي سَنَةٍ أُخْرَى وَقَلَّدَهَا، أَوْ قَتَلَ الْحَلَالَ صَيْدَ الْحَرَمِ فَاشْتَرَى بِقِيَمَتِهِ بَدَلَةً.

وقوله: (أَوْ شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ).

(١) ينظر: «الإيضاح» للكرمانلي [٣٩١]، «المبسوط» للسرخسي [٣٤١: ٤]، «فتح القدير» لابن الهمام [٥١٤/٢]، «الأخبار لتعميل المختار» [١٥٦/١]، «البيان الحقائق» [٣٩/٢]

(٢) ينظر: «الجامع الصغير» مع شرحه النافع الكبير لمحمد بن الحسن [ص/١٤٨]

أَرَادَ بِهِ دَمَ الْمُتَعَةِ وَالْعَرَابِ وَالنِّمَاءِ الْوَاجِبَةَ بِسَبَبِ الْجَبَلِيَّةِ، كَالْمَخْلُوقِ وَغَيْرِهِ،
وَكَانَ يُشْعِي أَنْ يَقُولَ: أَوْ لَشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، كَمَا فِي نَسَخِ «الْجَمْعِ الصَّغِيرِ»؛
لِأَنَّ «شَيْئًا» مَفْعُولٌ لَهُ بِالْعَطْفِ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَأَحَدُ شَرَايِطِهِ أَنْ يَكُونَ مُضَدًّا؛ فَإِنْ
فُقِدَ الْمَضَدُّ فَلَا تُدْ مِنَ اللَّامِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ «جَنَّتْ لِمُسْنٍ»

اعْلَمْ: أَنَّهُ إِذَا قُلِدَ نَذْرَةٌ، وَتَوَجَّهَ يُرِيدُ الْحَجَّ نَكُونُ مُحْرِمًا، أَمَا إِذَا قُلِدَهَا وَبَعَثَهَا
وَلَمْ يَتَوَجَّهَ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لَمْ يَكُنْ مُحْرِمًا حَتَّى يَنْخَرِفَ لِبَيْتِهِ فَإِنْ نَحَضَهَا كَذَلِكَ مُحْرِمًا، إِلَّا
بِدَنَةِ الْمُتَعَةِ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ مُحْرِمًا جِئَ تَوَجُّهُهُ قَبْلَ أَنْ تَلْحَقَهَا، أَمَا إِذَا حُلَّ الْبَيْتَةَ، فَلَا
يَكُونُ مُحْرِمًا وَإِنْ تَوَجَّهَ مَعَهَا، وَكَذَلِكَ إِذَا اشْعَرَ لِسَنَةً وَتَوَجَّهَ مَعَهَا، أَوْ قُلِدَ الشَّاةُ
وَتَوَجَّهَ مَعَهَا، لَا يَكُونُ مُحْرِمًا.

وَأَصْلُ ذَلِكَ: أَنَّ الشُّرُوعَ فِي الْحَجِّ لَا يَحْصُلُ بِمُخَرِّدِ الْبَيْتِ عِنْدَمَا؛ جَلَامًا
لِلشَّاعِي^(٢) مَا لَمْ يَأْتِ بِالتَّلْبِيَةِ، أَوْ يَعْمَلِ هُوَ مِنْ خَصَائِصِ الْحَجِّ، وَهُوَ تَقْيِيدُ الْبَيْتَةِ
مَعَ السَّوْقِ، كَمَا فِي الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ لَا يَحْصُلُ الشُّرُوعُ فِيهِمَا بِمُخَرِّدِ الْبَيْتِ، مَا لَمْ

(١) هذا هو المُثَبِّتُ فِي السَّحَةِ الَّتِي شَرَحَ عَلَيْهَا صَحْرُ الْإِسْلَامِ الْبَرْقَوِيُّ مِنْ «الْجَمْعِ الصَّغِيرِ» [ق ٩٨/ب/١]
مخطوط مكتبة أحمد الثالث - تركيا (رقم الحفظ: ٧٢٧) [أو ق ١٠٨٠/أ/ مخطوط مكتبة جلال الله
أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٦٢)]

وَاللُّغَةُ الْأُولَى «أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ» هُوَ الْمُثَبِّتُ فِي حِمْنِهِ مِنَ النَّسَخِ الْمُصْغَرِ مِنْ «الْجَمْعِ الصَّغِيرِ»،
مِنْهَا [ق ١٠/ب/ مخطوط مكتبة قصر الله أمدي - تركيا (رقم الحفظ: ٦٩٨)]، وَ[ق ١٤/ب/ مخطوط المكتبة المركزية لمخطوطات مسجد السيد ريس - مصر/ (رقم الحفظ: ٣٦١)]،
و[ق ١١/أ/ مخطوط مكتبة نور عثمانية - تركيا/ (رقم الحفظ: ١٤٣٨)]

وَكَذَا هُوَ ثَابِتٌ فِي السَّحَةِ الَّتِي شَرَحَ عَلَيْهَا الصَّدْرُ الشَّهِيدُ [ق ٣١/ب/ مخطوط مكتبة قصر الله
أمدي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٧٥٢)]، وَقَاصِي حَادٍ [ق ٧٠/ب/ مخطوط مكتبة قصر الله أفندي
- تركيا/ (رقم الحفظ: ٧٥٢)]

(٢) مَضَى تَوْليقُ مَلْعَبِ الشَّاعِي مِنْ قَبْلِ-

 غيبة البدر

يُصَادِفُ الْحَيَّةَ فِعْلًا ، وَهُوَ الْإِنْسَانُ فِي الصُّومِ .

ثم إِذَا قُلِدَ التَّنَّةَ وَلَمْ يَتَوَجَّهْ مَعَهَا ، لَا يَصِيرُ مُحْرِمًا ، وَإِنْ نَوَى الْحَجَّ ، لِأَنَّ التَّقْلِيدَ مُحْتَمَلٌ ، فَإِذَا تَوَجَّهَ مَعَ التَّنَّةِ بَعْدَ تَقْلِيدِهَا (١) [٢١١/٢] ؛ يَصِيرُ مُحْرِمًا إِذَا نَوَى الْحَجَّ ، لِأَنَّ التَّقْلِيدَ بِالتَّوَجُّهِ تَعَيَّنَ أَنَّهُ مِنْ شَعَائِرِ الْحَجِّ ، بِخِلَافِ التَّلْبِيَةِ ، فَإِنَّ نَفْسَهَا مِنْ شَعَائِرِ الْحَجِّ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى سَوْقِ الْهَدْيِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مُجَرَّدَ التَّقْلِيدِ لَيْسَ مِنْ خَصَائِصِ الْحَجِّ بِدُونِ السُّوقِ : أَنَّ (٢) الْإِنْسَانَ قَدْ يَتَعَثُّ هَذَا إِلَى مَكَّةَ وَيَقْبُلُهَا ، وَلَا يَذْهَبُ إِلَى الْحَجِّ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ هَكَذَا كَثِيرًا ، وَلَا يَجْتَنِبُ عَمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ .

أَمَّا فِي بَدَنَةِ الْمُتَعَةِ فَإِنَّمَا يَصِيرُ مُحْرِمًا بِالتَّوَجُّهِ قَبْلَ اللَّحَاقِ إِذَا نَوَى الْإِحْرَامَ ؛ لِأَنَّهُ نُسُكٌ مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ [وَضْعًا] (٣) ، فَجُعِلَ الْإِقْبَالُ عَلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ اللَّحَاقِ ، فَأَمَّا غَيْرُ هَذِهِ الْبَدَنَةِ فَلَيْسَ بِنُسُكٍ وَضْعًا ، فَوَقِفَ الْإِحْرَامُ عَلَى حَقِيقَةِ الْفِعْلِ ، وَتَحْلِيلُ الْبَدَنَةِ لَيْسَ مِنْ خَصَائِصِ الْحَجِّ ، فَلَا يَكُونُ بِهِ مُحْرِمًا ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لِلرَّيْنَةِ أَوْ لِدَفْعِ الْحَرِّ وَالتَّبَرُّدِ ، وَدَفْعِ الدُّبَابِ ، وَكَذَا لَا يَكُونُ مُحْرِمًا بِالإِشْعَارِ أَمَّا عَدَى أَبِي حَيْفَةَ : فَظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ يَذْعُ عَنْهُ ، فَلَا يَكُونُ نُسُكًا (٤) .

(١) وقع بالأصل : قولان . والمثبت من قول ، وقاف ، وقاف ، وقاف .

(٢) ما بين الموقوفين زيادة من قول ، وقاف ، وقاف ، وقاف .

(٣) ينظر : «الأصل» [٤١٠/٢] ، «محصر العطار» [٧٣] ، «محصر اختلاف العلماء» [٧٢/٢] ،

«المبسوط» [١٣٨/٤] ، «تمعة الفقهاء» [٤٠٠/٢] ، «دائع الصانع» [٣٦٨/٢] ، «نيس الحقائق»

[٣٩/٢]

ولأن سوق الهدي في معنى التلبية في إظهار الإحاة، لأنه لا يفعله إلا من يريد الحج أو العمرة، وإظهار الإحاة قد يكون بالفعل كما يكون بالقول قصير به مخبراً لاتصال التبة بفعل هو من خصائص الإحرام

وصفة التقليد: (٥١٧٨) أن يربط على عنق بدته قطعة نعل، أو عروة مرادة، أو لحياء شجر.

• • • • •

ويعدهما وإن كان شئ، لكنه شتم، ربما يكون لبسة، وربما يكون للمعاجة، فلم يكن فعلاً من خصائص الحج.

وأما تقليد الشاة: فإنه ليس من خصائص الإحرام، وإن الشريين لا يقلمون الشاة، وليس هو يستنوب أيضاً.

قوله: (ولأن سوق الهدي في معنى التلبية في إظهار الإحاة)، أي: إجابة دعوة الحليل صلوات الله عليه وسلامه.

قوله: (يفعل هو من خصائص الإحرام)، أراد به التقليد مع السوق.

قوله: (وصفة التقليد أن [٥١٧٨] يربط على عنق بدته قطعة نعل، أو عروة مرادة، أو لحياء شجر).

والمرادة^(١): المطهرة^(٢) واللحياء^(٣) القشر^(٤). وفي النعل: لا يدخل بين العصا ولحيائها^(٥).

(١) المرادة: وحاء يُحمل اليد الماء في الشعر كالقزبة ونحوها. والجنح التزود واليوم رائدة ينظر «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٣٢٤/٤] مادة مراد

(٢) وهي إناء صغير من جلبد، يُشدد لواء ينظر «ناح العروس» للزبيدي [٥١/٣٧] مادة أحو

(٣) أي قشر الشجر وفيه النحاء فاعلى العصا من بشرها وفيه النحاء بشر كل شيء ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [٢٤٢/١٥] مادة لحر

(٤) أي قشرتها وهو إشارة إلى عاية القرب بينهما ينظر: «مجمع الأمثال» لسيداني [٩٢/١]

فَإِنْ قَلَّدَهَا وَبَعَثَ بِهَا وَلَمْ يَنْقِهَا لَمْ يَصِرْ مُحْرِمًا ، لَمَّا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَقِيلُ قَلَانِدَ هَذِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَعَثَ بِهَا وَأَقَامَ فِي أَهْلِهَا حَلَالًا .

فَإِنْ تَوَجَّهَ تَعَدَّ ذَلِكَ لَمْ يَصِرْ مُحْرِمًا حَتَّى يَلْحَقَهَا ؛ لِأَنَّ عِنْدَ التَّوَجُّهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ هَذِي بِسُوقَةٍ لَمْ يُوْجَدْ مِنْهُ إِلَّا مُجَرَّدُ النِّبَةِ ، وَيُجَرَّدُ النِّبَةُ لَا يَصِيرُ مُحْرِمًا .

عَنْ عَائِشَةَ

قَوْلُهُ: (لَمَّا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ) ، وَهُوَ مَا رُوِيَ فِي «السَّنَنِ» . مُسْتَدًّا إِلَى الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «فَتَنَّتُ قَلَانِدَ» يُدْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي ، ثُمَّ أَشَعَرَهَا ، وَقَلَّدَهَا ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى النِّبَةِ وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ ، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حِلٌّ» (٢) .

وَفِيهِ أَيْضًا: مُسْتَدًّا إِلَى عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ ، فَأَقِيلُ قَلَانِدَ هَذِي ، ثُمَّ لَا يَحْتَبِئُ شَيْئًا مِمَّا يَحْتَبِئُ الْمُحْرِمُ» (٣) .

قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَوَجَّهَ تَعَدَّ ذَلِكَ لَمْ يَصِرْ مُحْرِمًا حَتَّى يَلْحَقَهَا) (١/٢٥٠) ، أَي: إِنْ تَوَجَّهَ بَعْدَهَا بَعَثَ بَدَنَةً ، لَمْ يَصِرْ مُحْرِمًا حَتَّى يَلْحَقَ الْبَدَنَةُ .

(١) أَي: قَدَامَا الْحَجِّ وَالْقَلَانِدُ جَمْعُ قَلَانِدَةٍ ، وَهِيَ مَا تَعْلُو بِالسَّعْقِ يَنْظُرُ «عَرُونَ الْمُعْبُود» لِلْعَظِيمِ أَبَا دِي [١٢٣/٥]

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ مَنْ أَشْعَرَ وَفَلَدَ يَدَيْهِ تَحْلِيقَةً لَمْ يَحْرَمَ [رَقْمُ / ١٦٠٩] ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ اسْتِحْبَابِ بَعْثِ الْهَذِي إِلَى الْحَرَمِ لِمَنْ لَا يَرِيدُ الذَّهَابَ بِعَصَاهُ ، وَاسْتِحْبَابَ تَقْلِيدِهِ وَفُلِّ الْقَلَانِدَ ، وَأَنْ يَأْتِيَ لَا يَصِيرُ مُحْرِمًا وَلَا يَحْرَمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ بِذَلِكَ [رَقْمُ / ١٣٢١] ، عَنْ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ فُلِّ الْقَلَانِدَ لِمَنْ وَالْبَقَرِ [رَقْمُ / ١٦١١] ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ اسْتِحْبَابِ بَعْثِ الْهَذِي إِلَى الْحَرَمِ لِمَنْ لَا يَرِيدُ الذَّهَابَ بِعَصَاهُ ، وَاسْتِحْبَابَ تَقْلِيدِهِ وَفُلِّ الْقَلَانِدَ ، وَأَنْ يَأْتِيَ لَا يَصِيرُ مُحْرِمًا وَلَا يَحْرَمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ بِذَلِكَ [رَقْمُ / ١٣٢١] ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعُمَرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها .

فإذا أدركها وساقها أو أدركها فقد انقضى نيته بعملٍ هو من خصائص الإحرام، فيصير مُحَرَّمًا كما لو ساقها في الابتداء؛

قال: (إلا في مدة المُنْعَةِ فإنه مُحَرَّمٌ حين تَوَجَّهَ

مَعْنَاهُ: إذا نوى الإحرام وهذا استخسانٌ، وخُفِّفَ لِقِيَاسٍ بِهِ مَا ذَكَرْنَا

﴿شرح البيان﴾

قوله: (فإذا أدركها وساقها أو أدركها)، وإنما رُدَّتْ نِيَّةُ الشُّوقِ وَالْإِدْرَاكِ؛ لِأَنَّ عَلِيَّ رِوَايَةَ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(١) شَرَطَ الْإِدْرَاكَ مَحْضًا، لِأَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَصِرْ مُحَرَّمًا حَتَّى يَلْحَقَ الْبَدَنَ

وَعَلَى رِوَايَةِ «الْأَصْلِ»^(٢) شَرَطَ الْإِدْرَاكَ وَلِشُّوقٍ جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَصِرْ مُحَرَّمًا حَتَّى يَلْحَقَ الْهَذِي وَشُوقَهُ، وَتَوَجَّهَ مَعَهُ.

قَالَ فَحَرُّ الْإِسْلَامِ: قَدْلِكَ أَمْرٌ اتِّفَاقِيٌّ، وَإِنَّمَا الشَّرْطُ أَنْ يَلْحَقَهُ؛ لِيَصِيرَ فَاعِلًا فِعْلَ الْمَتَابِكِ عَلَى الْحُصُوصِ^(٣)

قوله: (قَالَ: إِلَّا فِي بَدَنَةِ الْمُنْعَةِ)، أَي: قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(١): إِلَّا فِي بَدَنَةِ الْمُنْعَةِ. وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: (فَإِنْ تَوَجَّهَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَصِرْ مُحَرَّمًا حَتَّى يَلْحَقَهَا). يَعْنِي: أَنَّ فِي بَدَنَةِ الْمُنْعَةِ يَصِيرُ مُحَرَّمًا بِمُجَرَّدِ التَّوَجُّهِ.

قوله: (مَعْنَاهُ: إِذَا نَوَى الْإِحْرَامَ) [٢٠٤، ٢٠٥]، أَي: مَعْنَى قَوْلِهِ: (فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ حِينَ تَوَجَّهَ) إِذَا وَجَدَتْ نِيَّةُ الْإِحْرَامِ، فَإِذَا لَمْ تُوجَدْ النِّيَّةُ، فَلَا يَصِيرُ مُحَرَّمًا.

قوله: (وَهَذَا اسْتِخْسَانٌ)، أَي: كَوْنُهُ مُحَرَّمًا فِي بَدَنَةِ الْمُنْعَةِ بِمُجَرَّدِ التَّوَجُّهِ

(١) ينظر: «الجامع الصغير» / مع شرحه: النافع الكبير، لمحمد بن الحسن [ص ١٤٩]

(٢) ينظر: «الأصل» / المعروف بالمبسوط، لمحمد بن الحسن الشيباني [٤٩٣/٢]

(٣) ينظر: «شرح الجامع الصغير» لبرودي [٨١].

(٤) ينظر: «الجامع الصغير» / مع شرحه: النافع الكبير، لمحمد بن الحسن [ص ١٤٩]

وَوَجْهَ الْإِسْتِحْسَانِ: أَنَّ هَذَا الْهَدْيَ مَشْرُوعٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ نُسْكَاً مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ وَضَعاً، لِأَنَّهُ يَحْتَضِرُ بِمَكَّةَ، وَيَجِبُ شُكْرًا لِلْمَجْمَعِ بَيْنَ آدَاءِ النُّسْكِينِ وَغَيْرِهِ قَدْ يَجِبُ بِالْجَبَابَةِ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى مَكَّةَ فَلِهَذَا اكْتَفِيَ بِهِ بِالتَّوَجُّهِ وَفِي غَيْرِهِ تَوَقُّفٌ عَلَى حَقِيقَةِ الْعَمَلِ.

فَإِنْ حَلَّلَ بَدَنَهُ أَوْ أَشْرَمَهَا أَوْ قَلَّدَ شَاةً لَمْ يَكُنْ مُحْرِمًا، لِأَنَّ التَّحْلِيلَ، لِدَفْعِ الْحَرِّ وَالتَّبَرُّدِ وَالدُّبَابِ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ حَصَائِصِ الْحَجِّ وَالْإِسْعَارُ مَكْرُوهٌ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ رحمته الله، فَلَا يَكُونُ مِنَ الشُّكِّ فِي شَيْءٍ. وَعِنْدَهُمَا إِنْ كَانَ حَسَبًا فَقَدْ يَفْعَلُ لِلْمُعَالَجَةِ.

❦ نهاية المسائل ❦

قَبْلَ اللَّحَاقِ؛ اسْتِحْسَانٌ.

وَالْقِيَاسُ: أَنْ لَا يَصِيرَ مُحْرِمًا بِمُجَرَّدِ التَّوَجُّهِ.

وَجْهَ الْإِسْتِحْسَانِ: مَا يَبْتَهِ بِأَنَّهُ نُسْكٌَ وَضَعاً.

وَأُرِيدَ بِالتَّوَضُّعِ: أَنَّ هَذَا الْهَدْيَ جُعِلَ فِي وَضْعِ الشَّرْعِ نُسْكَاً مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ مَخْصُوصاً بِمَكَّةَ؛ شُكْرًا لِآدَاءِ النُّسْكِينِ.

(وَعَبْرَةُ قَدْ يَجِبُ، وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى مَكَّةَ)، فَذَلُّ عَلَى أَنَّ هَذِي الْمُثَنَّةَ مِنْ خَصَائِصِ الْحَجِّ.

قَوْلُهُ: (فَلِهَذَا اكْتَفِيَ بِهِ بِالتَّوَجُّهِ)، أَي: فِي هَذِي الْمُثَنَّةِ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ جَلَّلَ بَدَنَهُ)، أَي: أَلْقَى عَلَيْهَا الْجِلَّ ^(١).

قَوْلُهُ: (وَالْإِسْعَارُ مَكْرُوهٌ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ).

(١) الْجِلُّ - بِالضَّمِّ وَبِالْفَتْحِ - مَا تُلْبَسُهُ الدَّائِيَةُ إِصْصَانٌ يُو، وَقَدْ جَلَّلْتُهَا تَجْلِيلًا وَجَلَّلْتُهَا - بِالشُّوْجِيعِ - الْبُتْنُهَا [يَا] يَهْرُ - نَدَجُ الْعُرُوسِ لِتُرَيْدِي [٢٨/٢١٩/مادة، جلل].

﴿عنه سب﴾

في ابتداء الإسلام، ثم سُبِّحَ بِحَدِيثِ الْمُثَنَّى، وَدَلَّكَ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يَتَهَمُونَ كُلَّ مَالٍ سِوَى الْهَدْيِ، فَأَشْعَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّدْبَ؛ صِيَانَةً لَهَا عَنْ أَنْ يَمَالَهَا أَيُّدِي الْمُشْرِكِينَ؛ لِأَنَّ التَّغْلِيظَ كَانَ مُعْتَادًا فِي غَيْرِ الْقَرَابِينَ أَيْضًا.

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ؛ صِيَانَةً لِلْبَدَنِ، فَلَمَّا أَعْلَى اللَّهُ تَعَالَى كَلِمَتَهُ، وَقَطَعَ ذَائِرَ الْكَافِرِينَ؛ رَأَى الْعُدْرُ، وَبَطَلَ ذَلِكَ الْحُكْمُ وَتُسِّخَّ (١).

وَلَنَا فِي دَعْوَى التَّسْخِخِ مَقَرٌّ؛ سَيَجِيءُ بَيَانُهُ فِي بَابِ التَّمْشِخِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ»: «قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ سَائِرَ النَّدْبِ مِنْ جِزَاءِ الصَّيْدِ، وَالْإِخْصَارِ وَغَيْرِهِ لَا يُشْعَرُ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ بَدَنَةُ الْمُتَعَةِ، وَالْقِرَانِ، وَالتَّطْوِيعِ.

وَمِنْهُمَا (٢): لَا يُشْعَرُ النَّدْبُ إِلَّا فِي التَّطْوِيعِ، وَالْقِرَانِ، وَالْمُتَعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَرِدِ الشُّنَّةُ فِي غَيْرِهَا (٣).

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مَسْعُودٍ الْمَازِينِيُّ: «يُخْتَمَلُ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ تَرَى الْإِشْعَارَ الْمُخَدَّتَ، فَأَمَّا الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الشُّنَّةُ فَلَا (٤).

بَغْيِي: أَنَّهُ تَرَى إِشْعَارَ أَهْلِ زِمَانِهِ، وَهُوَ الْمُتَالَعَةُ فِي الْجُرْحِ، بِخَافٍ مِنْهُ السَّرَّاقَةُ (٥)، فَسَدَّ الْبَابَ عَلَيْهِمْ بِالْكَزَاةِ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُيَالَعُوا؛ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

(١) لَمْ أَجِدْهُ إِلَّا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَوْ عَائِشَةَ وَغَيْرِهِمَا. وَإِنَّمَا هُوَ مَعَا يُخَكِّي وَيُقَالُ.

(٢) وَفَعَّ بِالْأَصْلِ «وَمِنْهُمَا» وَالْمُثَبِّتُ مِنْ «وَأَوْ» وَ«وَأَوْ» وَ«وَأَوْ» وَ«وَأَوْ».

(٣) يَنْظُرُ: «شَرْحُ مَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» لِلْجِصَاصِ [٥٨٧/٢].

(٤) يَنْظُرُ فِي الْفِعْلِ عَنْهُ، «الْبَيِّنَةُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» [٢٧٩/٤].

(٥) السَّرَّاقَةُ فِي اللَّفْظِ: اسْمُ السَّيْرِ فِي اللَّيْلِ.

بحلاف التقليد؛ لأنه يختص بالهذي وتقليد الشاة غير معتاد، وليس بسؤ أيضاً

وقيل، إنه كره إثاره على التمسك، كما كره إثار مكاح لكتبة عن [١٠٥١] بكاح المسلمة

وتفسيره عند أبي يوسف: الطغر بالرمح في أسفل الشام من قبل البار
وقال الشافعي [٢٠٦٠] من قبل التيس

وفي كلام العرب: الإشتار هو الإغماء بالخروج

وقال فخر الإسلام: الأشته أن الإشتار من قبل البشار، وذلك أن التهاتيا كانت مقبلة إلى رسول الله ﷺ، وكان يدخل بين كل بعيرين من قبل الرموس، وكان الرمح يمينه لا مخالفه، فكان يقع الطغر عادة أولاً على يسار التعبير الذي هو عن يسار رسول الله ﷺ، ثم كان يعطف على يمينه، فيشتر الآخر من قبل يمين التعبير اتفاقاً لا قصداً، فصار الأثر الأصلي أحق بالإختيار في الهذي الواحد^(١).

قوله: (وتقليد الشاة غير معتاد، وليس بسؤ أيضاً).

وعند الشافعي: تقليد الشاة سنة^(٢)، لما روي عن عائشة «أن رسول الله ﷺ

وهي الاصطلاح الفقهي الشربة هي العود في النضاب إليه، ثم التعمد إلى يافيه ويراية الحد تجاوز العطب عما هو ممر في الحد إلى غيره، كما اقتصر من قطع أصبعه، فأنهت مكان القطع، وسمى ذلك إلى جميع البدن فباب الإسناد ينظر «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» [٢٦٠/٢]، و«معجم لغة الفقهاء» [ص ٢٤٣]

(١) الشام كناية كبيرة من الشحم تحببه على ظهر البعير والشاة، وهي أغنى ظهرها وشام كل شيء وأغلاء والجنح أنيسة ينظر «فتح المروس» للزبيدي [٤٢٢/٣٢ مادة سم].

(٢) ينظر «الأم» للشافعي [٥٦٤/٣] و«الحاوي الكبير» للبرودي [٣٧٢/٤]

(٣) ينظر «شرح لجامع الصغير» للبرودي [٨٩]

(٤) ينظر «المهذب في فقه الإمام الشافعي» للشيرازي [٤٢٩/١] و«البيان» للعمري [٤١٢/٤]

قَالَ، وَالتُّبْدُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته مِنَ الْإِبِلِ خَاصَّةً، لِقَوْلِهِ رحمته فِي حَدِيثِ الْجُمُعَةِ قَالُمُتَّعِجِلْ مِنْهُمْ كَالْمُهْدِي بَدَنَةً وَالَّذِي يَلِيهِ كَالْمُهْدِي بَقَرَةً فَصَلَّ بَيْنَهُمَا.

❖ غايه البدار ❖

أَهْدَى عَمَّا مُقْلَدَةً^(١).

ولنا: أَنَّ التَّغْلِيظَ وَرَدَّ بِهِ الشَّرْعُ فِي التُّبْدِ دُونَ الْعَنَمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تُحِلُّوا شَعْيَرًا أَقْوَمَ وَلَا الشَّهْرَ لِقُرْآنِهِ وَلَا أَهْدَى وَلَا أَقْلَبَةً﴾ [البقرة ١٧٠]، أَي: لَا تُحِلُّوا الْهَدْيَ وَلَا ذَوَاتِ الْقَلَائِدِ مِنَ الْهَدْيِ، وَهِيَ^(٢) التُّبْدُ، وَتُخَصِّصُهَا بَعْدَ ذِكْرِ الْهَدْيِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -؛ لِرِيَادَةِ قَصِيلَتِهَا.

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تُقْلَدُ الْعَنَمُ».

قَوْلُهُ: ((قَالَ)^(٣)، وَالتُّبْدُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ)، أَي: قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(٤): التُّبْدُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، وَالْهَدْيُ مِنَ الْعَنَمِ وَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: التُّبْدُ مِنَ الْإِبِلِ خَاصَّةً^(٥).

وَتَمَرَةُ الْخِلَافِ: تَطَهَّرُ فِيمَا إِذَا اقْتَرَمَ بَدَنَةً.

لَهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُوا أَسْمَاءَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَوَافٍ﴾ [الصبح ٣٦]، أَي: عَلَى التُّبْدِ

(١) أخرجه، البخاري في كتاب الحج/ باب تقليد العنم [رقم/ ١٦١٤، ١٦١٥]، ومسلم في كتاب الحج/ باب استحباب بنت الهدي إلى الحرم لمن لا يريد النعاب بنفسه، واستحباب تقليده وقتل الغلاند [رقم/ ١٣٢١]، وأبو داود في كتاب المناسك/ باب في الإشعار [رقم/ ١٧٥٥]، من حديث عائشة رحمته به. واللفظ لأبي داود.

(٢) وقع بالأصل: فوهوا والمثبت من (واو، ولف، وفت، وها، وها).

(٣) ما بين المحفوظين ريادة من (واو، ولف، وفت، وها، وها).

(٤) ينظر: «الجامع الصغير» مع شرحه النافع الكبير [ص/ ١٤٩]

(٥) ينظر: «المحوي الكبير» للمارودي [٤٨٦/١٥] و«روضه الطالبين» للنووي [٣/ ٧٣٠].

وَلَمَّا أَنَّ الْبِدَّةَ تُنْبِئُ عَنِ الْبِدَاةِ وَهِيَ الصُّحَاةُ، وَقَدْ اشْتَرَكَا فِي هَذَا الْمَعْنَى، وَلِهَذَا يُجْزَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ سَبْعَةٍ، وَالصَّحِيحُ مِنَ الرُّوَايَةِ فِي الْحَدِيثِ كَالْمُهْدِيِّ جَزُورًا.

• عِلَّةُ الْمَبْدَأِ •

قَائِمَةٌ. فَعُلِمَ أَنَّ الْبِدَّةَ تَقَعُ عَلَى الْجَزُورِ، لِأَنَّ الْبَقَرَ تُذْبَحُ [١٧١، ١٧٢] مُفْطَحَةً لَا قَائِمَةً. وَرُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثِ الْجُمُعَةِ قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ: وَقَفَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، يَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ فَلِلْأَوَّلِ، فَالْمُتَعَجِّلُ مِنْهُمْ: كَالْمُهْدِيِّ بِدَّةً، وَالَّذِي يَلِيهِ كَالْمُهْدِيِّ بَقَرَةً»^(١)، فَحَصَلَ بَيْنَهُمَا.

وَرُوِيَ فِي «السَّنَنِ» وَالْجَامِعِ التِّرْمِذِيِّ: «مُنْتَنَا إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ، فَكَانَ قَرَبَ بَدَنَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَانَ قَرَبَ بَقَرَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ، فَكَانَ قَرَبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَانَ قَرَبَ دَجَاجَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَانَ قَرَبَ بَيْظَةٍ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ، حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ»^(٢).

وَلَمَّا: مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ جَمَعَ الْهَدْيَ مِنْ ثَلَاثَةٍ: مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ، وَالْغَنَمِ. وَالْبِدَّةُ: مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ، وَلِأَنَّ الْإِبِلَ وَالْبَقَرَ يَسْتَوِيَانِ فِي الْبِدَاةِ، وَهِيَ الصُّحَاةُ،

(١) أخرجه: البخاري في كتاب الجمعة / باب الاستماع إلى الخطبة [رقم / ٨٨٧]، ومسلم في كتاب الجمعة / باب فضل التهجير يوم الجمعة [رقم / ٨٥٠]، من طريق الزهري عن أبي عبد الله الآخر عن أبي هريرة رضي الله عنه به نحوه.

(٢) أخرجه: البخاري في كتاب الجمعة / باب فضل الجمعة [رقم / ٨٤١]، ومسلم في كتاب الجمعة / باب الطيب والسواك يوم الجمعة [رقم / ٨٥٠]، وأبو داود في كتاب الطهارة / باب في الفضل يوم الجمعة [رقم / ٣٥١]، والترمذي في أبواب الجمعة عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء في التكبير إلى الجمعة [رقم / ٤٩٩]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه به.

غاية البيان

وَفِي حُكْمِ الْأُضْحِيَّةِ ؛ وَلِهَذَا جَازَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ سَبْعَةٍ ، فَتَبَّتْ أَنْهُمَا سَوَاءٌ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّغَةُ ، فَإِنَّ أَهْلَ اللَّغَةِ قَالُوا : الْبِدَنَةُ النَّاقَةُ أَوْ الْبَقَرَةُ تُنَحَرُّ بِمَكَّةَ . كَذَا قَالَ صَاحِبُ «الدِّيَوَانِ»^(١) .

وَأَمَّا الْآيَةُ : فَقَدْ وَرَدَتْ فِي قِصَّةِ الْعَرَبِ ، وَعَادَةُ الْعَرَبِ كَانَتْ اقْتِنَاءَ الْإِبِلِ لَا الْبَقَرِ ، فَلَا يَكُونُ حُجَّةً لِلْخُصْمِ .

وَأَمَّا الْحَدِيثُ : فَلَيْسَ لَهُ فِيهِ حُجَّةٌ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرَكَ فِي مَوْضِعِ الْإِثْبَاتِ : لَا يُرَادُ بِهِ إِلَّا أَحَدُ الْمَعْنَيْنِ ؛ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، وَقَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ [٢/٢٤٧/٢] مِنَ الْبِدَنَةِ الْجَزُورُ ؛ بِدَلِيلِ عَطْفِ الْبَقَرَةِ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُرَادَ بِالْبِدَنَةِ الْبَقَرَةُ فِي الْحَدِيثِ بَعْدَ عَطْفِ الْبَقَرَةِ عَلَيْهَا ، وَذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبِدَنَةَ لَا يَصْلُحُ إِطْلَاقُهَا فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ عَلَى الْبَقَرَةِ .

عَلَى أَنَا نَقُولُ : قَدْ صَحَّ فِي الرَّوَايَةِ : «فَالْمُتَعَجَّلُ مِنْهُمْ كَالْمُهْدِي جَزُورًا»^(٢) ، فَحَيْثُ لَا يَنْقُصُ الْإِسْتِدْلَالُ لِلشَّافِعِيِّ بِالْحَدِيثِ ؛ لِأَنَّ إِزَاعَنَا لَيْسَ فِي الْجَزُورِ .

والله أعلم .

(١) ينظر: «ديوان الأدب» للفارابي [٢٤٣/١] .

(٢) أخرجه: أحمد في «المستد» [٥١٢/٢] ، والدارمي في «سننه» [رقم / ١٥٤٣] ، والطبراني في «سننه» [رقم / ٢٥٠٦] ، من حديث أبي هريرة ؓ بهذا اللفظ . قلت: وأصله في «صحيح مسلم» بضمه .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
بَابُ زَكَاةِ الْمَالِ	٥
فَصْلٌ فِي الْفِضَةِ	٥
فَصْلٌ فِي الذَّهَبِ	١٥
فَصْلٌ فِي الْعُرُوضِ	٢٣
بَابُ فَيْمَنْ يَمُرُّ عَلَى الْعَاشِرِ	٣٣
بَابُ فَيْمَنْ يَمُرُّ عَلَى الْعَاشِرِ	٣٣
بَابُ فِي الْمَعَادِنِ وَالرِّكَازِ	٥١
بَابُ فِي الْمَعَادِنِ وَالرِّكَازِ	٥١
بَابُ زَكَاةِ الزُّرُوعِ وَالشَّعَارِ	٦٦
بَابُ زَكَاةِ الزُّرُوعِ وَالشَّعَارِ	٦٦
بَابُ مَنْ يَجُوزُ دَفْعُ الصَّدَقَةِ إِلَيْهِ وَمَنْ لَا يَجُوزُ	١٠٠
بَابُ مَنْ يَجُوزُ دَفْعُ الصَّدَقَةِ إِلَيْهِ وَمَنْ لَا يَجُوزُ	١٠٠
بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ	١٥٤
بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ	١٥٤
فَصْلٌ فِي مِقْدَارِ الْوَاجِبِ وَوَقْتِهِ	١٧٩
فَصْلٌ فِي مِقْدَارِ الْوَاجِبِ وَوَقْتِهِ	١٧٩
كِتَابُ الصَّوْمِ	٢٠٥
بَابُ مَا يُوجِبُ الْقَضَاءَ وَالْكَفَّارَةَ	٢٦٤
فَصْلٌ	٣٢٧
فَصْلٌ	٣٥٣

الموضوع	الصفحة
فصل فيما يوجب على نفسه	٣٩٩
باب الإعتكاف	٤١٢
كتاب الحج	٤٣٥
فصل	٤٦٥
باب الإحرام	٤٧٦
فصل	٦٦٠
فهرس الموضوعات	٦٨٥

